الأمم المتحدة
والفصل العنصري
١٩٤٨- ١٩٩٤

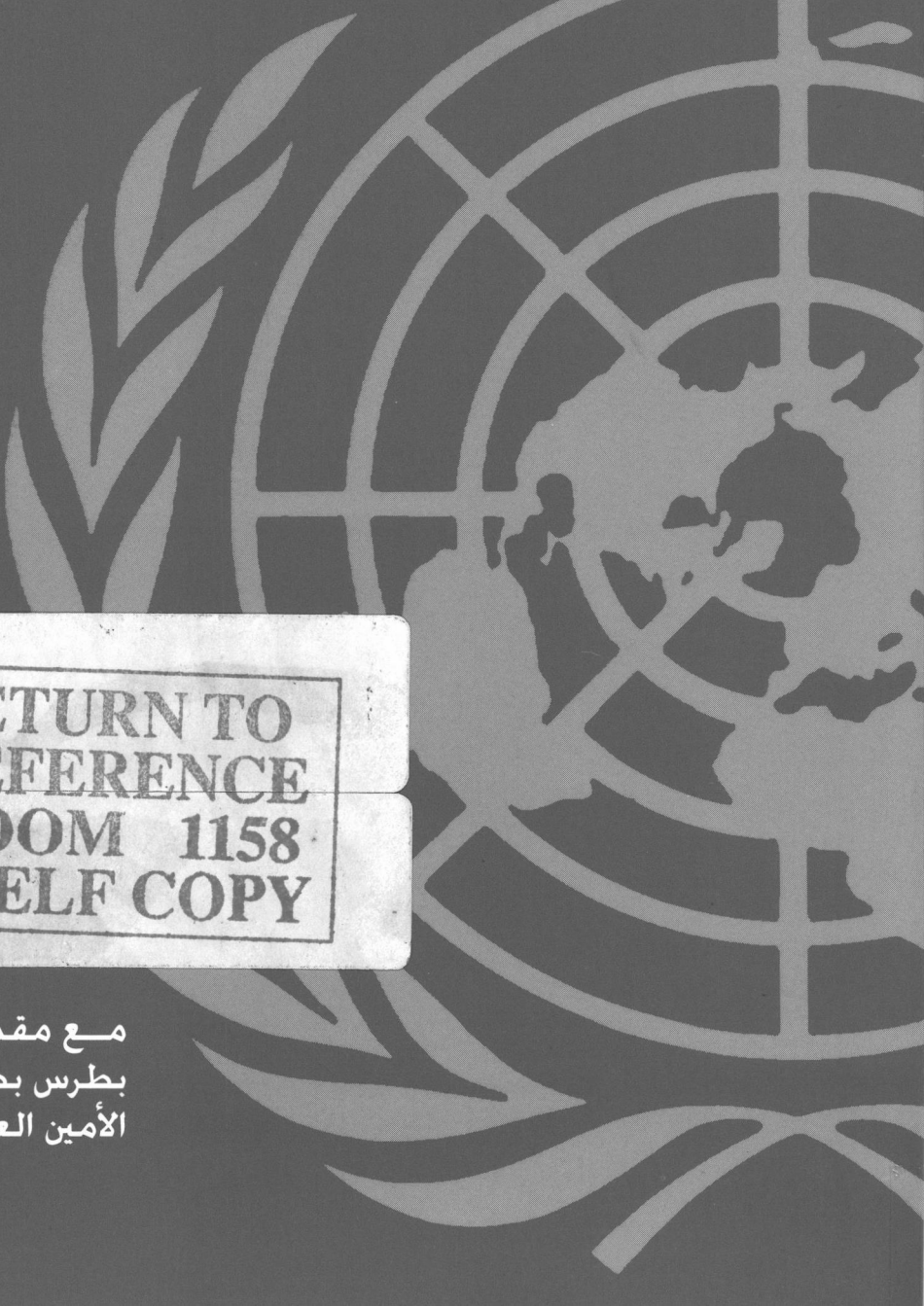

RETURN TO
REFERENCE
ROOM 1158
SHELF COPY

مع مقدمة بقلم
بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة

الأمم المتحدة والفصل العنصري ، ١٩٤٨-١٩٩٤

الأمم المتحدة
سلسلة الكتب الزرقاء، المجلد الأول

الأمم المتحدة والفصل العنصري

١٩٤٨-١٩٩٤

مع مقدمة بقلم
بطرس بطرس غالى ،
الأمين العام للأمم المتحدة

إدارة شؤون الإعلام
الأمم المتحدة، نيويورك

صادر عن الأمم المتحدة
إدارة شؤون الإعلام
نيويورك، نيويورك ١٠٠١٧

ملاحظة للمحرر:

إن كل وثيقة من وثائق الأمم المتحدة وغيرها من المواد المستنسخة في هذا الكتاب ("نصوص الوثائق"، من الصفحة ٢٢٥ إلى الصفحة ٦٢١)، قد خُصص لها رقم (على سبيل المثال، الوثيقة رقم ١، والوثيقة رقم ٢، وهكذا دواليك). ويُستخدم هذا الرقم في المقدمة وفي أجزاء هذا الكتاب الأخرى لتوجيه القارئ إلى نص الوثيقة. وبالنسبة للوثائق الأخرى المذكورة في الكتاب وإن كانت لم تُستنسخ فيه، يرد رمز وثيقة الأمم المتحدة الخاص بها (على سبيل المثال، S/1994/717 و A/48/691). ويمكن بهذا الرمز الاطلاع على تلك الوثائق في مكتبة داغ همرشولد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، أو في المكتبات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أو في المكتبات الأخرى في أنحاء العالم التي عُينت كمكتبات وديعة لوثائق الأمم المتحدة. والمعلومات الواردة في هذا المجلد صحيحة حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

حقوق الطبع © ١٩٩٥ الأمم المتحدة

الأمم المتحدة والفصل العنصري، ١٩٤٨-١٩٩٤
الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء
المجلد الأول

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع: A.95.I.7

قام بطباعته قسم النسخ في الأمم المتحدة
نيويورك، نيويورك

المحتويات

الجزء الأول:
مقدمة بقلم بطرس بطرس غالى،
الأمين العام للأمم المتحدة

أولا نظرة عامة ٣
ثانيا مناقشة الأمم المتحدة لموضوع الفصل العنصري ١٩٤٨-١٩٦٦ ٩
ثالثا الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، ١٩٦٧-١٩٨٩ . . ٣١
رابعا نحو حكومة ديمقراطية غير عنصرية ١٩٩٠-١٩٩٤ . . . . ٩٣

الجزء الثاني:
التسلسل التاريخي للأحداث والوثائق

أولا التسلسل التاريخي للأحداث ١٤٩
ثانيا القائمة الزمنية لمؤتمرات الأمم المتحدة وحلقاتها الدراسية . . ١٧١
ثالثا قائمة بيبليوغرافية بالوثائق ١٧٩
رابعا قائمة بالوثائق المستنسخة ٢٠٥
خامسا نصوص الوثائق ٢٢٥
سادسا فهرس مواضيع الوثائق ٦٢٣
سابعا فهرس المقدمة ٦٥١

خرائط

الأوطان في جنوب أفريقيا في ظل الفصل العنصري، ١٩٨٦ . . . . . ٣٤
جنوب أفريقيا: المقاطعات الجديدة ١٢٤
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا: وزع المراقبين كما كان في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ . . . . . ١٣٠

أوروبا
آسيا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
مصر
مالي
النيجر
تشاد
السودان
نيجيريا
إثيوبيا
الصومال
كينيا
زائير
أنغولا
زامبيا
زمبابوي
ناميبيا
بوتسوانا
جنوب أفريقيا
المحيط الأطلسي الجنوبي
المحيط الهندي
أستراليا
أنتاركتيكا
أمريكا الجنوبية
جزيرة بريندس إدوارد
جزيرة ماريون

الجـــزء الأول
مقدمـــــــة

أولا - نظرة عامة

١ لقـــد كان الحفـــل الرسمي الذي أقيم في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤ والذي نُصب فيه السيد نيلسون مانديلا رئيسا لجمهورية جنوب أفريقيا، بعد أن اختارته بالإجماع جمعية وطنية انتخبها شعب البلاد بكامله، إيذانا بتحول تاريخي لتلك الأمة. ففي ذلك اليوم غدا بلد كانت قد انتابته لاإنسانية الفصل العنصري، دولة ديمقراطية غير عنصرية، ملتزمة التزاما عميقا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولقد استعادت جنوب أفريقيا مكانها الشرعي في أفريقيا، وفي الأمم المتحدة، وفي أسرة الأمم.

٢ ولم يكن حفل التنصيب ذاك شاهدا على تحرر بلد من الطغيان العنصري فقط، وإنما كان انتصارا لتطلع أفريقيا إلى انعتاق القارة وإلى تحقيق حل ناجح لواحدة من أخطر المشاكل التي واجهت الأمم المتحدة منذ أول نشأتها.

٣ وعندما حضـــرت ذلك الحفل في أول زيارة لي لجنوب أفريقيا للترحيب بالأمة الوليدة الجديدة باسم المجتمع العالمي، تأثرت - بصفتي أفريقيا وبصفتي الأمين العام لمنظمة أيدت بكل عزيمة الكفاح ضد الفصل العنصري - بروح المصالحة التي دعا إليها بكل نجاح الزعماء الجدد، وبتصميمهم على كفالة أن يسهم ذلك البلد بما يحق له الإسهام به في أفريقيا وفي العالم. ولقد أكدت لجنوب أفريقيا استمرار دعم الأمم المتحدة لها بينما تعكف تلك الأمة على بناء مجتمع غير عنصري حقا وعلى الوفاء بالتطلعات المشروعة للغالبية العظمى من السكان.

٤ وعندما اتخذ وفد جنوب أفريقيا الجديد، بقيادة وزير خارجيتها، مكانه في الجمعية العامة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكرت أن الكفاح ضد الفصل العنصري واحد من الصراعات الكبرى في هذا القرن وأن تحطيم الفصل العنصري مأثرة تعود إلى شعب جنوب أفريقيا وأنه أيضا شهادة بما يمكن تحقيقه إن عمل المجتمع الدولي بتضافر نشدانا للعدالة[١].

(١) الوثيقة ٢١٧، انظر الصفحة ٦١٣

٥ وعندما خاطب الرئيـــس مانديلا الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لاحظ أن تلك أول مـــرة في تاريخها الذي يمتد ٤٩ عاما يخاطبها فيها رئيس لجنوب أفريقيا يأتي من صفوف الغالبية الأفريقية. وقال الرئيس مانديلا، مرحبا بهزيمة الفصل العنصري: "لم تكن الجهود العظيمة التي بذلتها الأمم المتحدة لكفالة قمع جريمة الفصل العنصري ضد الإنسانية هي أقـــل ما سبـــب ذلك التغيـــر التاريخـــي الذي حدث"[٢]. وأضاف قائلا إن الفصل

(٢) الوثيقة ٢٢١، انظر الصفحة ٦١٧

العنصـــري، يمثـــل تماما ما هو خلاف المقاصد النبيلة التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، بل وفي الحقيقة "يشكل تحديا صفيقا لذات وجود" المنظمة.

٦ ولقد تجاوز الكفاح ضد الفصل العنصري حدود جنوب أفريقيا إلى مدى بعيد، وكان له فضل المساعدة على تحديد الدور الذي تستطيع الأمم المتحدة أداءه في حل قضايا كانت تبدو مستعصية. وكذلك فإنه ساعد على قولبة ضمير المجتمع الدولي بأسره. ولذا فقد كان نجاح جنوب أفريقيا نجاحا للأمم المتحدة. وإنني لمعتز بكون الأمم المتحدة قد أدت هذا الدور المركزي الحاسم في الجهود الدولية لتعزيز إقامة جنوب أفريقيا الديمقراطية غير العنصرية. والواقـــع أنه قل أن تجد قضية جهدت الأمم المتحدة فيها بقدر ما جهدت من أجل القضاء على التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. وليس من المغالاة في شيء القول إنه لو لم تُبد الأمم المتحدة تضامنها مع شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد العنصرية، لكان ذلك الكفاح أشد عنفا.

٧ بيد أنه مهما كانت أهمية الدور الذي أدته الأمم المتحدة في الوصول بجنوب أفريقيا إلى الحرية من التسلط العنصري، فلا يمكن أن ينتقص شيء من حقيقـــة أن تصميـــم شعب جنوب أفريقيا نفسه على مقاومة التسلط العنصري والقضاء عليه هو الذي أسفر عن انتصار الديمقراطية والمساواة. فكل مرحلة من مراحل تزايد التصميم الدولي على فرض الضغط يمكن أن تعزى مباشرة إلى مستوى كثافة المقاومة الداخلية، بل وإن أي قدر من الدعم الخارجي لا يمكن أن يكون بحد ذاته قد أدى إلى القضاء على الفصل العنصري. إلا أن شعب جنوب أفريقيا قد أدرك حاجته إلى المساعدة الدولية في كفاحه، ولذا فقد التمسها جهارا. وأدت الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في تعبئة تلك المساعدة الأدبية والسياسية والمادية من قبل المجتمع العالمي.

٨ وبالطبع، لم يكن من السهل أن تضطلع الأمم المتحدة بهذه المهمة. ورغم أن مقت الفصل العنصري غدا عالميا، فقد قضت الأمم المتحدة سنوات كثيرة في بذل الجهود بصبر ودأب لإقامة توافق الآراء بين الدول الأعضاء إزاء جدوى تجاوز مجرد الإدانة، إلى العمل، ولكفالة الاتفاق على التدابير، ولمساعدة الشعب المضطهد في كفاحه المشروع لإجبار حكومة جنوب أفريقيا على العزوف عن مواصلة نهجها المشؤوم.

٩ وأخيرا، عندما أصبحت هناك إمكانية للوصول إلى حل عن طريـــق المفاوضـــات، تمكنت الأمم المتحدة من أداء دور مركزي في تيسيـــر المشاورات في جنوب أفريقيا وفي المساعدة على الانتقال إلى دولة ديمقراطية غير عنصرية. وهذا الدور الدبلوماسي الميسَّر ليس معروفا على نطاق واسع، ذلك لأن أداءه تم، بطبيعة الحال، بصورة سرية.

١٠ وفي المرحلة المبكرة، كانت إدانات الأمم المتحدة للفصل العنصري مصدرا عظيما لتشجيع سكان جنوب أفريقيا على مكافحة الطغيان العنصري. وعندما وجهت إلى نيلسون مانديلا في المحكمة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، تهمة قيادة إضراب على نطاق الأمة كلها، كان بإمكانه أن يشير في بيانه إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في اليوم السابق والذي دعت فيه إلى فرض جزاءات على جنوب أفريقيا. وأشار قائلا "أنا أكره ممارسة التمييز العنصري، وفي كرهي هذا، يشد أزري كون الغالبية الساحقة للبشرية تكرهها بالقدر نفسه".

١١ وفي السنوات اللاحقة، أتاحت الأمم المتحدة محفلا لحركات التحرير واضطلعت بحملة دولية لمناهضة الفصل العنصري. واستبعدت الأمم المتحدة ممثلي حكومة جنوب أفريقيا من اجتماعاتها واعترفت بحركات التحرير على اعتبار أنها الممثلة الحقيقية لشعب جنوب أفريقيا. وخصصت قدرا كبيرا من الوقت والموارد لممارسة ضغط دولي على سلطات جنوب أفريقيا ومساعدة الحركة المتنامية على نطاق عالمي لمكافحة الفصل العنصري، وذلك بأن أشركت، لا الحكومات فقط، ولكن الشعوب أيضا في كافة أنحاء العالم، في حملة مكافحة الفصل العنصري.

١٢ وكانت هناك ثلاث مراحل رئيسية في عمل الأمم المتحدة في التصدي للفصل العنصري بعد أن أضفت حكومة جنوب أفريقيا، لأول مرة، الصبغة الرسمية على السياسات التي أنكرت على غالبية سكان جنوب أفريقيا حقوقها الأساسية وكرست سيطرة الأقلية العنصرية.

١٣ وفي الفترة الأولى، من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٦، وجهت الأمم المتحدة مرارا نداءات إلى جنوب أفريقيا لإعادة تقييم سياساتها من أجل كفالة المساواة الكاملة لجميع سكان جنوب أفريقيا. وعندما رفضت جنوب أفريقيا قبول هذه النداءات، وخاصة بعد مذبحة شاربفيل في عام ١٩٦٠، نظرت الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة في إمكانية اتخاذ إجراءات، بما فيها الجزاءات الاقتصادية، لحمل حكومة جنوب أفريقيا على السعي إلى حل سلمي. وبينما اعتمد مجلس الأمن فرض حظر على الأسلحة في عام ١٩٦٣، اختلف أعضاؤه الدائمون الخمسة على الحاجة إلى توسيع الجزاءات الاقتصادية الذي حثت عليه الجمعية العامة مرارا. بيد أن الجمعية العامة قامت، من خلال إنشاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بتمهيد الطريق لتعبئة العمل الدولي المتضافر.

١٤ وفي الفترة الثانية، من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٩، قامت الأمم المتحدة، في وجه استمرار تصلب سلطات جنوب أفريقيا وعدوانها، بشن حملة دولية، توسعت مع الوقت إلى أن شملت سائر أنحاء الكرة الأرضية وعزلت بصورة متزايدة

جنوب أفريقيا في معظم علاقاتها الدولية. ورغم الاختلافات بين الدول الأعضاء على ما إذا كـــان يجب أن تكون الجزاءات وغيرها من التدابير إلزامية، شجعت الأمم المتحـــدة على فـــرض الحظر على الأسلحة والنفـــط وغير ذلك من أشكال الحظر الاقتصادي، وكذلك المقاطعة الرياضية والثقافية وسائر أشكال الإجراءات العامة. ولقد تمكنـــت الحملة، عن طريق كفالة نشر المعلومات عن مسألة الفصل العنصري وبذل الجهود النشطـــة للوصول إلى الرأي العام في شتى أنحاء العالم، من اجتذاب التأييد في كافة البلدان، بما فيها البلدان المتاجرة الرئيسية مع جنوب أفريقيا والتي أحجمـــت حكوماتها عن فرض الجزاءات ضد جنوب أفريقيا.

١٥ وفي المرحلة الثالثة وهي آخر المراحل، من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، سعت الأمم المتحدة إلى تشجيع سلطات جنوب أفريقيا، وقد عمدت هذه أخيرا إلى إعطاء الصفة القانونية لحركات التحرير وتحركت نحو الوصول إلى حل عن طريق التفاوض. وكان الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي بدءا للعملية التي أدت إلى الانتخابات التاريخية في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد أدت الأمم المتحدة دورا حاسما في النهوض بالمفاوضات وفي المساعدة على كفالة أن تكون الانتخابات حرة وعادلة، ولم يكن ذلك بطلب من كافة الأحزاب الرئيسية فقط، ولكن أيضا من حكومة الأقلية نفسها في جنوب أفريقيا. وقدمت مساعدة حيوية عندما هدد العنف الواسع النطاق بأن يحيد عملية المفاوضات عن طريقها السوي، وقامت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ بتنسيق المراقبة الدولية للانتخابات الديمقراطية على أساس حق التصويت العام.

١٦ ويتتبع هذا الكتاب الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة تأييدا لتطلعات شعب جنوب أفريقيا المشروعة إلى حين القضاء على الفصل العنصري بوصفه سياسة الدولة، وتمكن شعب جنوب أفريقيا، بروح المصالحة الرائعة، من دفن الماضي وإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية. وتغلبت في النهاية الرؤيا المشتركة لزعماء جنوب أفريقيا على تركة الخوف والمرارة التي ولدها الفصل العنصري.

١٧ ولقد وضعت الحملة الطويلة الأمد لدعم تحرر جنوب أفريقيا من العنصرية المنظمة أمام تحديات كثيرة، إلا أنها كانت حملة استفادت منها دروسا قيمة، فقد عرفت، مثلا، معنى وأثر الالتزامات التي ارتبطت بها الدول الأعضاء عندما اعتمدت ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان. وكما لاحظ الرئيس مانديلا في خطابه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أمام الجمعية العامة، فإنه كـــان "من الأمور العظيمة الأهمية بالنسبة للفعالية الشاملة لإعلان حقوق الإنسان وميثـــاق الأمم المتحدة ولاحترامهما أن رفضت الأمم المتحدة دفوع نظام الفصل

العنصري بأن الانتهاك الفادح لحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا إنما هو مسألة داخلية لا تعني الهيئة العالمية قانونا أو شرعا"[٣].

(٣) الوثيقة ٢٢١، انظر الصفحة ٦١٧

١٨ وعرفت الأمم المتحدة أيضا، في ممارستها للإقناع الأدبي في حملة مناهضة الفصل العنصري، قيمة الجهود الموازية التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الحكومية الدولية منها وغير الحكومية على السواء. وطوال هذه الفترة، كانت الأمم المتحدة هي الوسيط الذي أمكن من خلاله مواصلة حملة عالمية فعالة لمناهضة الفصل العنصري وكانت، في النهاية، في وضع ملائم بصورة فريدة لتوفير الدعم والتشجيع الحاسمين في المرحلة النهائية وهي مرحلة المصالحة والتفاوض والانتخابات.

١٩ وحيث إنه يصعب تغطية عمل الأمم المتحدة في هذا المجال على مدى أكثر من أربعة عقود تخللها العديد من التطورات والحوار والعمل النشط الدؤوب كما تضمنت مئات القرارات وآلاف الاجتماعات والوثائق وعشرات المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية وما اتخذته برامج وهيئات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، فقد تم التعرض لهذه الفترة الزمنية بصورة انتقائية تخدم الهدف من نشر هذا المجلد. ولذلك فإنني آمل أن ينجح هذا المجلد في توضيح إسهام الأمم المتحدة في التحول التاريخي في جنوب أفريقيا وفي إتاحة فهم أعمق لقدرة المنظمة على معالجة القضايا الرئيسية التي تهم الإنسانية.

٢٠ وهذه المقدمة، التي يتكون منها الجزء الأول، تتتبع تطور موقف الأمم المتحدة إزاء الفصل العنصري، والإجراءات الدولية التي تسبب في اتخاذها، وأخيرا الدور الذي أدته المنظمة في فترة الانتقال الحاسمة إلى دولة ديمقراطية غير عنصرية. ويتضمن الجزء الثاني تسلسلا زمنيا وثبتا بالمراجع مستفيضا لوثائق الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. ويتضمن أيضا نصوصا مقتبسة من كثير من أهم الوثائق المتصلة بالمقررات والقرارات والأنشطة التي يرد ذكرها في المقدمة.

ثانيا - مناقشة الأمم المتحدة لموضوع الفصل العنصري ١٩٤٨-١٩٦٦

٢١ منذ أن أنشئت الأمم المتحدة وهي واعية جدا لالتزامها بتشجيع القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ففي الدورة الأولى للجمعية العامة التي انعقدت في عام ١٩٤٦، والتي اتخذت فيها قرارات أدت إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قدمت الهند شكوى ضد تمييز جنوب أفريقيا المتزايد ضد السكان الذين هم من أصل هندي. كما قدمت الهند أول إشارة رسمية في الأمم المتحدة إلى سياسة الفصل العنصري مباشرة بعد أن تبناها الحزب الوطني لجنوب أفريقيا المنتخب حديثا في عام ١٩٤٨. واتخذت الجمعية العامة أول قرار لها موجه خصيصا ضد الفصل العنصري في عام ١٩٥٢.

٢٢ وتركز الصفحات التالية على السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٦، عندما كانت الجمعية العامة توجه بشكل منتظم نداءات إلى حكومة جنوب أفريقيا لإعادة النظر في سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها. وأمام رفض حكومة جنوب أفريقيا المستمر لقرارات الجمعية العامة، بدأت الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة النظر فيما يمكن اتخاذه من إجراءات، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية، لإقناع جنوب أفريقيا بالتخلي عن سياستها. وكان من نتيجة مثل هذا الضغط أن انسحبت حكومة جنوب أفريقيا في عام ١٩٥٥ من عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وفيما بعد، انسحبت في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية على التوالي.

٢٣ ولقد تميزت الفترة بعد عام ١٩٦٠ بنهج أكثر تصميما للجمعية العامة بعد أن انضم إلى عضويتها عدد من الدول المستقلة حديثا في أفريقيا وفي غيرها، فضلا عن بدء انشغال مجلس الأمن بهذه القضية. كما أن الاستياء الدولي الشديد الذي حدث بعد مقتل ٦٨ شخصا في مظاهرة سلمية في شاربفيل في آذار/مارس ١٩٦٠ دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ أول قرار له يستنكر فيه سياسات وأعمال حكومة بريتوريا[٤]. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ أوصت الجمعية العامة للمرة الأولى باتخاذ إجراءات دبلوماسية واقتصادية محددة للضغط على حكومة جنوب أفريقيا للتخلي عن الفصل العنصري، وأنشأت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وفي شهر آب/أغسطس ١٩٦٣ طلب مجلس الأمن من جميع الدول أن توقف بيع السلاح لجنوب أفريقيا، وهي توصية تقيد بها عدد من البلدان المصدرة الرئيسية للأسلحة.

(٤) الوثيقة ١٥، انظر الصفحة ٢٥٣

٢٤ وبينما بدأت جنوب أفريقيا، متحدية بذلك الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، في اللجوء إلى إجراءات القمع المتزايدة ضد جميع معارضي الفصل العنصري، كان هنالك إجماع حقيقي في الأمم المتحدة على أنه يجب على المنظمة الدولية أن تتخذ إجراءات لممارسة الضغط على تلك الحكومة للتخلي عن سياستها العنصرية ولتشجيع المساعدة الإنسانية لضحايا الفصل العنصري. ولكن كانت هنالك خلافات هامة في الرأي بشأن الوسائل المناسبة، وخاصة فيما يتعلق بفرض جزاءات شاملة ضد جنوب أفريقيا، وهو اتجاه أيدته أغلبية الدول الأعضاء.

بناء إجماع ضد الفصل العنصري

٢٥ لقد أنشئت الأمم المتحدة على مبدأ المساواة بين جميع البشر. فقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الأولى عام ١٩٤٦ قرارا بالإجماع اقترحته مصر (القرار ١٠٣ (د-١) بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦) أعلنت فيه أن "من المصالح العليا للبشرية أن توضع نهاية فورية للتمييز الديني وما يسمى بالاضطهاد والتمييز العنصريين" وطلبت من الحكومات والسلطات المسؤولة أن تتمشى مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. ثم أنشأت الجمعية فيما بعد لجنة ترأستها السيدة إليانور روزفلت، لإعداد "ميثاق حقوق"، وقد وافقت الجمعية العامة على المشروع الذي قدمته اللجنة واعتمدته بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ بوصفه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (القرار ٢١٧ (د-٣))، الذي أكد ما يلي: "يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، ولكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، والأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد أو أي وضع آخر".

٢٦ كما أن قضية التمييز العنصري في جنوب أفريقيا نفسها قد طُرحت على الجمعية العامة في دورتها الأولى عام ١٩٤٦ عندما قدمت حكومة الهند شكوى أكدت فيها أن السكان المنحدرين من أصل هندي في جنوب أفريقيا يتعرضون للتمييز ويُحرمون من حقوقهم الأولية مُخالفة للاتفاقيات المعقودة بين حكومة الهند واتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩٢٧ وعام ١٩٣٢. وقالت إن إجراءات حكومة جنوب أفريقيا قد أضرت بعلاقات الصداقة بين دولتين عضوين وتستحق نظر الأمم المتحدة.

٢٧ لقد نشأ هذا النزاع بسبب القانون الذي سنته حكومة جنوب أفريقيا في عام ١٩٤٦، وهو قانون تملك الآسيويين للأراضي وتمثيل الهنود، الذي يمنع السكان المنحدرين من أصل هندي من امتلاك الأرض. وقد شنت المنظمات

الهندية في جنوب أفريقيا في شهر حزيران/يونيه من تلك السنة حملة مقاومة سلبية نتج عنها سجن ٠٠٠ ٢ شخص تقريبا. وبعد أن فشلت المحاولات لإجراء مفاوضات استدعت الحكومة الهندية مفوضها السامي في جنوب أفريقيا وحظرت التجارة مع ذلك البلد.

٢٨ ونظرت الجمعية العامة في شكوى الهند فرفضت رأي جنوب أفريقيا القائل بأن الأمم المتحدة لا تستطيع مناقشة هذه المسألة لأنها تقع ضمن ولايتها الداخلية. وبعد مناقشات مطولة، اتخذت الجمعية العامة قرارا عبرت فيه عن رأي مفاده أن "معاملة السكان الهنود في الاتحاد يجب أن تكون متفقة مع الالتزامات الدولية الناجمة عن الاتفاقات المعقودة بين الحكومتين ومع أحكام الميثاق ذات الصلة"(٥).

(٥) الوثيقة ١، انظر الصفحة ٢٢٥

٢٩ ولم يحدث تقدم تجاه حل هذه المشكلة، فقد استمرت حكومة جنوب أفريقيا في القول بأن المشكلة تقع ضمن ولايتها الداخلية رغم النداءات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة وتعيين لجنة مساع حميدة لتشجيع المفاوضات.

٣٠ وبدلا من ذلك تصاعدت التوترات العنصرية عندما تسلم الحزب الوطني مقاليد الحكم في جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ معتنقا سياسة الفصل العنصري. وبموجب هذه السياسة بدأت الحكومة الجديدة في تطبيق سلسلة من الإجراءات العنصرية تهدف إلى فصل السكان على أساس عنصري، منكرة بذلك الحقوق الأساسية للأغلبية غير البيضاء. وقد أبدت الهند، في معرض شكواها المستمرة بشأن معاملة السكان المنحدرين من أصل هندي في عام ١٩٤٨، أول إشارة رسمية في الأمم المتحدة إلى الفصل العنصري، وذلك في رسالة طلبت فيها النظر في هذه المسألة(٦).

(٦) الوثيقة ٢، انظر الصفحة ٢٢٥

٣١ وبينما كان القلق الذي أعرب عنه من قبل في الأمم المتحدة خاصا بمشكلة التمييز ضد السكان المنحدرين من أصل هندي على وجه التحديد، فإن مناقشة الجمعية العامة لهذه المسألة ساعدت على لفت الانتباه الدولي إلى حالة التمييز العنصري الأشمل في جنوب أفريقيا. وفشلت محاولات حكومة جنوب أفريقيا لتبرير سياستها العنصرية ودعواها بأن هذه السياسة لم تقم على التمييز العنصري. وأعلنت الجمعية العامة لأول مرة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠(٧) أن "السياسة التي تدعو إلى 'الفصل العنصري' (الأبارتايد) هي بالضرورة سياسة تقوم على مبادئ التمييز العنصري".

(٧) الوثيقة ٣، انظر الصفحة ٢٢٧

نظر الجمعية العامة في الفصل العنصري

٣٢ بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٥٢ شن المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا والمؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا مع منظمات تمثل السكان الملونين ومع البيض المعارضين للفصل العنصري "حملة تحد للقوانين الجائرة" غير عنيفة قام فيها أكثر من ٨٠٠٠ شخص بمعارضة تشريعات ولوائح تمييزية مختارة، وتعرضوا فيها لخطر السجن. وقد ساعدت حملة المقاومة السلبية هذه على تسليط الرأي العام العالمي على الحالة الخطيرة في جنوب أفريقيا وعلى التطلعات المشروعة للغالبية العظمى من سكان البلاد. وبناء على طلب حكومات ١٣ دولة آسيوية وأفريقية - أفغانستان، إندونيسيا، إيران، باكستان، بورما، سوريا، العراق، لبنان، الفلبين، مصر، المملكة العربية السعودية، الهند، اليمن - أدرج بند معنون "مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناشئ عن سياسة الفصل العنصري، التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا" في جدول أعمال الدورة السابعة للجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٢.

٣٣ وذكرت الحكومات الثلاث عشرة في مذكرة إيضاحية أن تأسيس الأمم المتحدة، وقبول الدول الأعضاء للالتزامات التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، أعطيا الشعوب في أجزاء من القارة الأفريقية أملا جديدا وتشجيعا لجهودها الرامية إلى اكتساب حقوق الإنسان الأساسية[٨]. ولكن سياسة حكومة جنوب أفريقيا، في معارضة مباشرة لاتجاه الرأي العام العالمي، "تهدف إلى تأسيس وإدامة كل شكل من أشكال التمييز العنصري التي لا بد من أن تؤدي في النهاية إلى نزاع عنصري حاد ومرير".

(٨) الوثيقة ٤، انظر الصفحة ٢٢٧؛ الوثيقة ٥، انظر الصفحة ٢٣٠

٣٤ وجاء في المذكرة أن سكان جنوب أفريقيا غير البيض يشعرون بأنهم مضطرون إلى شن حركة مقاومة خالية تماما من العنف ضد سياسات الحكومة العنصرية الجائرة واللاإنسانية. وفي معرض جهودها لإخماد هذه الحركة، اعتقلت الحكومة آلاف الناس واستعملت العنف الجسدي مثل الجلد. وإن النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناشئ عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها الحكومة يخلق حالة "خطيرة ومتفجرة"؛ كما يشكل تهديدا للسلام العالمي ومخالفة صارخة للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك من الملح أن تنظر الجمعية العامة في هذه المشكلة بصورة عاجلة "لتمنع هذه الحالة الخطيرة بالفعل من أن تتردى أكثر من ذلك، وأن تعمل على تحقيق تسوية بمقتضى أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

٣٥ ورفضت الجمعية العامة ادعاء جنوب أفريقيا بأنه ليس لدى الجمعية اختصاص للنظر في هذه المسألة، واتخذت بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢ قرارا أسست بموجبه لجنة منبثقة عن الأمم المتحدة تتكون من ثلاثة أعضاء بشأن الوضع العنصري في اتحاد جنوب أفريقيا (UNCORS) لدراسة

المشكلة في ضوء أهداف ومبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة بشأن الاضطهاد والتمييز العنصريين. كما أعلنت الجمعية في قرار منفصل أن "أفضل ضمان، في مجتمع متعدد الأجناس، لوجود الانسجام واحترام حقوق الإنسان والحريات، والتنمية السلمية لمجتمع موحد يتوفر عندما توجه أنماط التشريع والممارسة نحو ضمان المساواة أمام القانون لجميع الأشخاص بغض النظر عن العرق والمذهب واللون". وقالت إن سياسات الحكومة التي تتنافى مع هذه الأهداف والرامية إلى إدامة أو زيادة التمييز تتناقض مع المادة ٥٦ من الميثاق التي تعهد الأعضاء بموجبها باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع[٩].

(٩) الوثيقة ٦، انظر الصفحة ٢٣٢، الوثيقة ٧، انظر الصفحة ٢٣٣، الوثيقة ٨، انظر الصفحة ٢٣٣

اللجنة المعنية بالوضع العنصري في جنوب أفريقيا

٣٦ تشكلت هذه اللجنة (UNCORS) من السيد هـ. سانتا كروز، الممثل الدائم السابق لشيلي لدى الأمم المتحدة والذي عمل رئيسا لها؛ والسيد دانتيه بلغارد، الممثل الدائم السابق لهايتي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد هنري لوغييه من فرنسا، وهو أمين عام مساعد سابق للأمم المتحدة. وقدمت اللجنة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة في السنوات ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥. وقد أكدت في التقرير الأول منها اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في هذه المسألة وقدمت معلومات مفصلة عن الوضع العنصري في جنوب أفريقيا وآثاره[١٠]. وإذ خلصت إلى نتيجة مؤداها أن السياسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا مناقضة لميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعلنت "أن مبدأ التفرقة العنصرية والتفوق العنصري الذي تستند إليه سياسة الفصل العنصري هو مبدأ مزيف علميا كما أنه خطر جدا على السلام الداخلي والعلاقات الدولية". وقالت، وهي تحذر من مغبة تصاعد العنف مما يجعل التسوية بالتوفيق أكثر صعوبة، إن على الأمم المتحدة واجب إعطاء الدعم المعنوي إلى السكان المضطهدين، ومساعدة جنوب أفريقيا، بروح من التضامن الدولي، على حل هذه المشكلة.

(١٠) الوثيقة ٩، انظر الصفحة ٢٣٤

٣٧ وقدمت اللجنة في تقريرها الثاني، عام ١٩٥٤، بناء على طلب الجمعية العامة، مقترحات قالت إنها تعتقد أنها قد تخفف هذه الحالة وتشجع على تسوية سلمية[١١]. واقترحت سبلا لرفع مستوى المعيشة للسكان غير البيض، فضلا عن الإلغاء التدريجي لنظام العمال المهاجرين و "قوانين جوازات المرور" (التي تطلب من الرجال الأفريقيين أن يحملوا جوازات مرور لكي يسمح لهم بالتواجد في مناطق المدن)، وإلغاء "حاجز اللون" في التوظيف، وتساوي الأجور المدفوعة لقاء الأعمال المتساوية، وإعطاء الحقوق النقابية، وإتاحة التعليم للناس جميعا. غير أنها أكدت أنه وإن كان من الضروري تساوي الفرص الاقتصادية للجميع فإن من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات لتحقيق المساواة السياسية بين

(١١) الوثيقة ١٠، انظر الصفحة ٢٣٧

المجموعات العرقية، "فمن غير الممكن تأجيلها باستمرار دون وقوع خطر كبير". واقترحت أن تقدم أسرة وكالات الأمم المتحدة مساعدة لجنوب أفريقيا في تنفيذ هذا البرنامج.

٣٨ وأشارت اللجنة في تقريرها الثالث إشارة خاصة إلى قانون تعليم البانتو الذي فرض نظام الفصل العنصري في التعليم في جميع أنحاء البلاد. وحذرت من أن الفصل العنصري في التعليم الذي ترمز إليه عبارة "تعليم البانتو"، سيبرز بصورة أكثر وينشر بين جميع السكان الأهليين قومية البانتو مع توجُّه قوي ضد البيض. وإن اللجنة تعتقد أن حكومة الحزب الوطني، باتباعها سياسة الفصل العنصري في المدارس إلى درجات التطرف قد تتلقى مفاجآت محزنة[١٢].

(١٢) الوثيقة ١١، انظر الصفحة ٢٤٠

٣٩ اعترضت حكومة جنوب أفريقيا بشدة على إدراج مشكلة الفصل العنصري في جدول أعمال الجمعية العامة. ورفضت الحكومة أن تتعاون مع اللجنة المعنية بالوضع العنصري في جنوب أفريقيا وتجاهلت دعوة الجمعية العامة لها (في قرارها ٨٢٠ (د-٩)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤) إلى النظر في اقتراحات اللجنة من أجل تسوية سلمية للمشكلة العنصرية. وفي عام ١٩٥٥، سحبت وفدها من الدورة العاشرة للجمعية العامة احتجاجا على إدراج البند المعني بالفصل العنصري في جدول أعمال الجمعية العامة. كما انسحبت جنوب أفريقيا مرة ثانية من دورة الجمعية العامة سنة ١٩٥٦ عندما أدرجت المسألة في جدول أعمالها، وأعلنت أنها ستحتفظ بتمثيل رمزي فقط في اجتماعات الجمعية وفي مقر الأمم المتحدة. وكانت جنوب أفريقيا قد انسحبت من قبل من اليونسكو سنة ١٩٥٥ احتجاجا على نشاطات تلك المنظمة ضد التمييز العنصري كما انسحبت فيما بعد من منظمة الأغذية والزراعة سنة ١٩٦٣ ومن منظمة العمل الدولية سنة ١٩٦٤. ومع ذلك اتخذت الجمعية العامة كل سنة قرارات توجه فيها نداءات إلى حكومة جنوب أفريقيا لتغيير سياساتها العنصرية.

٤٠ وفي أثناء ذلك استمرت الحالة في جنوب أفريقيا في التدهور، ففي سنة ١٩٥٣ سنَّت حكومة جنوب أفريقيا قوانين صارمة تعطي الصلاحيات لإعلان حالة الطوارئ وفرض عقوبات شديدة، بما في ذلك الجلد، لمن يعارض القوانين في حملة احتجاج. واعتقلت عام ١٩٥٦ مائة وستة وخمسين زعيما من حركة الحرية واتهمتهم بالخيانة العظمى وهي جريمة عقوبتها الإعدام. واستمرت الحركة الوطنية من جانبها في تنظيم معارضة الفصل العنصري بأعمال المقاطعة والإضرابات والمظاهرات، على الرغم من القيود الصارمة والقمع المتزايد. وقد كان لميثاق الحرية الذي اعتمده مؤتمر متعدد الأجناس سنة ١٩٥٥[١٣]، ومظاهرة النساء ضد قوانين جوازات المرور بتاريخ ٩ آب/أغسطس ١٩٥٦ مغزى خاص.

(١٣) الوثيقة ١٢، انظر الصفحة ٢٤٩

مذبحة شاربفيل

٤١ كانت مذبحة شاربفيل التي وقعت بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠، عندما أطلق رجال الشرطة النار على مظاهرة سلمية ضد قوانين جوازات المرور، فقتلوا ٦٨ شخصا أفريقيا وجرحوا ٢٠٠ آخرين، نقطة تحول في نظر المجتمع الدولي لموضوع الفصل العنصري. وقد أدى هذا الحادث إلى شجب واسع النطاق في مختلف أنحاء العالم.

٤٢ وبناء على طلب عاجل تقدمت به ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية من الدول الأعضاء[١٤]، نظر مجلس الأمن في هذه المسألة واتخذ القرار ١٣٤ (١٩٦٠) بتاريخ ١ نيسان/أبريل بأغلبية تسعة أصوات لصالح القرار ودون معارضة وامتناع عضوين عن التصويت (فرنسا والمملكة المتحدة) اعترف فيه بأن الوضع في جنوب أفريقيا قد أدى إلى خلاف دولي، وإذا استمر فقد يهدد السلم والأمن الدوليين[١٥]. واستنكر المجلس سياسات وأعمال حكومة جنوب أفريقيا ودعاها إلى أن تبدأ بإجراءات تهدف إلى خلق انسجام عنصري يقوم على المساواة لكي تضمن عدم استمرار هذا الوضع أو تكرره، وإلى أن تتخلى عن سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري. كما طلب إلى الأمين العام أن يتخذ، بالتشاور مع حكومة جنوب أفريقيا، ترتيبات تساعد بقدر كاف على دعم أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد شارك ممثل جنوب أفريقيا في مناقشة مجلس الأمن إلا أنه قال إن نظر المجلس في هذه المسألة ينتهك الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق، التي تحد من سلطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا التي تقع ضمن الولاية الداخلية للدول الأعضاء.

(١٤) الوثيقة ١٤، انظر الصفحة ٢٥٢

(١٥) الوثيقة ١٥، انظر الصفحة ٢٥٣

٤٣ أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد مجلس الأمن بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٦٠ أنه وافق على اقتراح حكومة جنوب أفريقيا بأن يعقد مشاورات مبدئية معها في لندن في ختام مؤتمر رؤساء وزراء دول الكمنولث في شهر أيار/مايو وأن يقوم بزيارة جنوب أفريقيا بعد أن تكون اللجنة القضائية التي عُينت للتحقيق في حادث شاربفيل قد أكملت تحقيقها. وقد اجتمع بوزير خارجية جنوب أفريقيا في لندن في شهر أيار/مايو وقام بزيارة جنوب أفريقيا بدعوة من حكومتها خلال الفترة من ٦ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦١. وأبلغ مجلس الأمن بأنه لم يمكن التوصل إلى اتفاق مقبول لدى الطرفين خلال مناقشاته مع رئيس وزراء جنوب أفريقيا[١٦].

(١٦) الوثيقة ١٨، انظر الصفحة ٢٥٥

٤٤ وفي تلك الأثناء، انتشرت المقاومة في جنوب أفريقيا بعد مذبحة شاربفيل؛ وأعلنت حكومة جنوب أفريقيا حالة الطوارئ بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٠، وحشدت "قوة المواطنين" لتساعد الشرطة والجيش وقوة الطيران واعتقلت آلاف النـاس. وفي محاولة لإخماد الإضرابات أصدرت أنظمة طوارئ جعلت عقوبة

رفض العمل خمس سنوات في السجن وغرامة باهظة أو كليهما. وبتاريخ ٨ نيسان/ أبريل حظرت المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا واعتقلت زعماءها. كما حوكم عدد من زعماء مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا لتنظيمهم احتجاجات ضد قوانين جوازات المرور ووقعت عليهم أحكام قاسية، وحُكم على السيد روبرت مانغاليسو سوبوكوي رئيس مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

٤٥ وأجرت الحكومة بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠ استفتاء قصرته على البيض بشـــأن اقتراحها إعلان جمهورية في شهر أيار/مايو ١٩٦١. وبالمقابـــل فإن مؤتمـــرا أفريقيا حضره الجميع - يضم ٤٠٠ ١ مندوب من ١٤٥ هيئة من الهيئات الدينية والثقافية والفلاحية والسياسية وأهل الفكر - انعقد في بيترماريتسبرغ خلال يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/ مارس ١٩٦١ وشجب الجمهورية المقترحة التي قال المؤتمر إنها "تقوم على القوة لإدامة طغيان الأقلية". كما دعا إلى مؤتمر وطني مؤلف من ممثلين منتخبين يمثلون جميع السكان ليتخذ قرارا بشأن دستور جديد، وخطط للقيام بمظاهرات جماهيرية عشية تأسيس الجمهورية إلا إذا قُبل هذا الطلب[١٧]. وقد اختير نيلسون مانديلا ليقود مظاهرات الاحتجاج بوصفه أمينا للجنة العمل.

(١٧) الوثيقة ١٩، انظر الصفحة ٢٥٦

٤٦ وفي شهر أيار/ مايو ١٩٦١، لجأت الحكومة إلى استعراض هائل لقوتها لإخماد المظاهرات المخطط لها وأعمال الإضراب؛ فقد ألغيت إجازات الشرطة وعدل تشريع الدفاع لتمكين الحكومة من استعمال القوات المسلحة لإخماد الاضطرابات الداخلية. وقد تضمن أحد التعديلات السماح باعتقال الأشخاص لمدة ١٢ يوما ومحاكمتهم بدون هيئة محلفين في بعض الحالات، ويقع على عاتق المتهم عبء إثبات براءته. وكان من نتيجة الإجراءات الأمنية الحكومية أن الإضراب الشامل للبلاد بأسرها الذي كان مخططا له لم يحقق إلا نجاحا جزئيا.

٤٧ وفي هذه الأثناء، وفي شهر حزيران/ يونيه ١٩٦٠ دعا المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة في اجتماعه الذي عقده في أديس أبابا إلى فرض جزاءات على جنوب أفريقيا[١٨]. وقطعت عدة حكومات علاقاتها مع جنوب أفريقيا وفرضت عليها جزاءات اقتصادية وغير اقتصادية. كما أن المعارضة في الكمنولث أرغمت حكومة جنوب أفريقيا على الانسحاب من تلك المنظمة عندما أصبحت البلاد جمهورية، واستجاب الناس في عدد من البلدان الغربية لدعوة رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، الزعيم ألبرت ج. لوتولي في عام ١٩٥٩ إلى مقاطعة بضائع جنوب أفريقيا. ولقد انبثق من هذه المجموعات الأولية حركات مناوئة للفصل العنصري أكثر اتساعا لعبت دورا هاما في رفع مستوى الوعي العالمي ودعم كفاح سكان جنوب أفريقيا ضد الفصل العنصري[١٩].

(١٨) الوثيقة ١٦، انظر الصفحة ٢٥٤

(١٩) الوثيقة ١٣، انظر الصفحة ٢٥١

٤٨ وحصل عدد من الدول الأفريقية على الاستقلال عام ١٩٦٠. كما بدأت مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة، التي أصبح الآن عددها أكبر وآخذ في التزايد، تضغط لاتخاذ الأمم المتحدة إجراءات أقوى ضد الفصل العنصري. ففي الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة للجمعية العامة، في عامي ١٩٦٠/١٩٦١، اقترحت دول أفريقية ودول أخرى إجراءات دبلوماسية واقتصادية وإجراءات أخرى ضد جنوب أفريقيا، إلا أن اقتراحاتها لم تحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة. وبدلا من ذلك، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبيات ساحقة مشاريع قرارات بديلة قدمتها عدة دول آسيوية، وتتضمن أحكاما أكثر عمومية تطلب من جميع الدول أن تنظر في اتخاذ إجراءات فردية وجماعية، حسبما يتيسر لها، وبما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة، لحمل حكومة جنوب أفريقيا على التخلي عن سياساتها العنصرية.

٤٩ وأعربت الجمعية العامة في هذه القرارات عن أسفها لاستمرار حكومة جنوب أفريقيا في تجاهلها الكلي لطلبات والتماسات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، ولإصرار الحكومة على زيادة حدة المشاكل العنصرية بإقرارها وتنفيذها قوانين أكثر تمييزا من أي وقت، وأكدت أن السياسات العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا تشكل خرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتتنافى مع التزامات الدولة العضو. وكان التصويت ٩٥ صوتا مؤيدا وصوتا واحـــدا معارضا للقرار ١٥٩٨ (د-١٥)، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٦١[٢٠]، و ٩٧ صوتا مؤيدا، وصوتين اثنين معارضين، وامتناع عضو واحد عن التصويـــت على القرار ١٦٦٣ (د - ١٦)، المـــؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١. ومقارنة بالقرارات السابقة التي وجهت فيها الجمعية العامة مجرد نداءات إلى جنوب أفريقيا لتعيد تقييم سياساتها العنصرية فإن هذه القرارات لم تظهر القلق الدولي المتنامي فقط، بل دلت أيضا على وجود تقدم كبير نحو وجود إجماع في الأمم المتحدة بشأن قضية الفصل العنصري، وعلى وجود اقتناع متزايد بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء ليمارس الضغط على حكومة جنوب أفريقيا للتخلي عن سياساتها. فعلى سبيل المثال، طرأ على موقف المملكة المتحدة، الشريك التجاري الرئيسي لجنوب أفريقيا، والتي كانت حتى الآن تنكر اختصاص الأمم المتحدة، تغيير ملحوظ بعد شاربفيل، فقد أعلن ممثلها سنة ١٩٦١ أن حكومته تعتبر الفصل العنصري شيئا استثنائيا جدا إلى حد يكون معه حالة فريدة وأنها تشعر الآن بأنها تستطيع النظر في مقترحات حول الموضوع[٢١].

(٢٠) الوثيقة ٢١، انظر الصفحة ٢٥٩

(٢١) الوثيقة ٢٠، انظر الصفحة ٢٥٧

مناهضة الفصل العنصري

٥٠ على الرغم من تنديد المجتمع الدولي بالفصل العنصري تنديدا يكاد يكون كاملا، استمرت حكومة جنوب أفريقيا في رفضها التماسات وطلبات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة؛ وكان رد فعلها لمسيرة الحرية في أفريقيا تعزيز مؤسستها العسكرية وأجهزتها للقمع الداخلي، وتأسيس صناعة أسلحة. كما أن القمع الوحشي الذي تبع ذلك لم يدع لحركة الحرية وسائل قانونية لاستمرار الكفاح؛ وأصبح المؤتمر الوطني الأفريقي، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، المحظوران حزبين سريين، وتخليا عن تمسكهما بعدم العنف وأسسا أجنحة عسكرية للكفاح المسلح.

٥١ بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ قام الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي (أومخونتو وي سيزوي (رمح الأمة))، بإجراء سلسلة من التفجيرات دمرت مكتب بريد وعددا من مكاتب دائرة تنمية وإدارة البانتو ومحطة كهربائية[٢٢]. وقد ذكرت الأنباء وقوع أكثر من ٣٠٠ حادث تخريبي خلال الفترة من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ إلى نهاية عام ١٩٦٣. وقال السيد مانديلا في عام ١٩٦٤ موضحا لماذا اختار أومخونتو اللجوء إلى التخريب "إن التخريب لم يؤد إلى خسائر في الأرواح، كما أنه أفضل أمل للعلاقات العرقية مستقبلا. كنا نعتقد أن جنوب أفريقيا تعتمد إلى حد كبير على رأس المال الأجنبي وعلى التجارة الخارجية، وشعرنا بأن تدمير محطات الكهرباء وتعطيل سكك الحديد والاتصالات التليفونية يخوف رأس المال فيبعده عن البلاد ويجعل وصول البضائع من المناطق الصناعية إلى الموانئ البحرية في المواعيد المحددة أكثر صعوبة، ويضع عبئا على الحياة الاقتصادية للبلاد في الأجل الطويل، فيجبر الناخبين في البلاد على إعادة النظر في موقفهم".

(٢٢) الوثيقة ٢٢، انظر الصفحة ٢٦٠

٥٢ وسنت حكومة جنوب أفريقيا بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٦٢ قانون تعديل القانون العام ("قانون التخريب") الذي نص على عقوبة الإعدام لعدد كبير من الجرائم وخول الحكومة صلاحية وضع الأشخاص تحت الإقامة الجبرية في منازلهم بالفعل. كما أصدرت السلطات أوامر الحظر، المتضمنة قيودا شديدة على الحرية، وعلى الكثيرين من معارضي الفصل العنصري وفرضت الإقامة الجبرية على عدد من الزعماء. أما السيد مانديلا الذي كان يعمل سرا منذ شهر أيار/مايو ١٩٦١ فقد اعتقل بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٦٢ ووجّهت إليه تهمة التحريض ومغادرة جنوب أفريقيا بدون جواز سفر. كما حظر وزير العدل جميع الاجتماعات التي تعقد للاحتجاج على اعتقال أو محاكمة أو إدانة أي شخص.

٥٣ في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة سنة ١٩٦٢ تم دمج البندين المتعلقين "بالنزاع العنصري" في جنوب أفريقيا ومعاملة السكان

المنحدرين من أصل هندي وهندي - باكستاني في ذلك البلد في بند واحد هو: "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا". وبتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٧٦١ (د-١٧)، وفيه أوصت باتخاذ إجراءات محددة كانت قد فشلت في الحصول على أغلبية الثلثين الضرورية في دورات سابقة[٢٣]. وأعربت الجمعية عن أسفها لعدم امتثال حكومة جنوب أفريقيا للالتماسات والطلبات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ولاستخفافها بالرأي العام العالمي برفضها التخلي عن سياستها العنصرية، كما أكدت من جديد أن مواصلة سياسة جنوب أفريقيا تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

(٢٣) الوثيقة ٢٣، انظر الصفحة ٢٦١

٥٤ وطلبت الجمعية العامة أيضا من الدول الأعضاء أن تتخذ، منفردة أو مجتمعة، تدابير دبلوماسية واقتصادية محددة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لحمل جنوب أفريقيا على التخلي عن تلك السياسة. وكانت الخطوات المقترحة: قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب أفريقيا أو الامتناع عن إقامة مثل تلك العلاقات؛ وإغلاق مرافئها في وجه جميع السفن التي ترفع علم جنوب أفريقيا؛ وسن تشريعات تمنع سفنها من دخول مرافئ جنوب أفريقيا، ومقاطعة جميع بضائع جنوب أفريقيا، والامتناع عن تصدير بضائع إليها، بما في ذلك جميع الأسلحة والذخيرة، ومنع تسهيلات الهبوط والمرور عن جميع الطائرات التابعة للحكومة وللشركات المسجلة بموجب قوانين جمهورية جنوب أفريقيا.

٥٥ وطلبت الجمعية العامة كذلك من مجلس الأمن اتخاذ التدابير الملائمة بما في ذلك الجزاءات لضمان امتثال جنوب أفريقيا لقرارات الجمعية والمجلس، والنظر عند الاقتضاء في اتخاذ التدبير اللازم بموجب المادة ٦ من الميثاق (المتعلقة بطرد دولة عضو من الأمم المتحدة لانتهاكها المستمر لمبادئ الميثاق).

٥٦ وكانت هذه أيضا المناسبة التي أنشأت فيها الجمعية العامة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وعرفت في البداية باسم اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا. بعد ذلك، وفي عام ١٩٧١ اختصرت الجمعية العامة اسم اللجنة وأصبحت "اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري"، وفي عام ١٩٧٤ غيرت الجمعية العامة اسمها لتكون "اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري"، (وهو الاسم المستعمل في جميع الإشارات الواردة في هذا الكتاب إلى اللجنة). وقد ضمن تأسيس هذه اللجنة التي عقدت أول اجتماع لها بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ أن تبقى مشكلة الفصل العنصري قيد نظر الأمم المتحدة بصورة مستمرة.

٥٧ وقطع كثير من الدول الأعضاء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها من العلاقات الأخرى مع جنوب أفريقيا قبل اعتماد القرار ١٧٦١ (د-١٧) أو استجابة له، أو امتنعت عن إقامة مثل هذه العلاقات. واضطرت طائرات الخطوط الجوية لجنوب أفريقيا أن تسلك طرقا غير مباشرة في رحلاتها إذ إن الدول الأفريقية منعتها من التحليق فوق أراضيها. غير أن الشركاء التجاريين التقليديين والرئيسيين لجنوب أفريقيا لم يؤيدوا القرار أو يطبقوه، ولذلك كانت العواقب على اقتصاد جنوب أفريقيا محدودة إلى درجة ما.

٥٨ وبتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، أي في اليوم التالي لاعتماد هذا القرار الهام حكم على نيلسون مانديلا بالسجن لمدة ست سنوات. وقد أعلن السيد مانديلا في كلمة أدلى بها في المحكمة أن القرار دليل على كراهية العالم للتمييز العنصري.

٥٩ وبعد ذلك بأقل من ثلاثة أسابيع، وقعت اضطرابات بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ في بارل عندما طوق حوالي ١٠٠ أفريقي مركز الشرطة في محاولة للإفراج عن سبعة من السجناء الأفريقيين، حسبما ذكرت تقارير الصحافة. وقد أطلق رجال الشرطة النار وقتلوا خمسة أفريقيين، كما قتل اثنان من البيض وأصيب ثلاثة آخرون بجروح خطيرة: واعتقل نحو ٤٠٠ أفريقي، وعينت الحكومة لجنة سنايمان للتحقيق في هذه الاضطرابات. وحذرت اللجنة في تقرير مؤقت من أن أعمال الإرهاب من قبل منظمة بوكو (Poqo)، وهي منظمة سرية تابعة لمؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا ستزداد زيادة خطيرة في عام ١٩٦٣ ما لم يتخذ إجراء جذري على الفور. وبعد ذلك شرعت الحكومة في اعتقال آلاف الأشخاص، ليس فقط أشخاص يُزعم أو يُشتبه بعضويتهم في منظمة بوكو بل أيضا أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي وفي مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا.

٦٠ وسنَّت الحكومة في شهر أيار/مايو ١٩٦٣ قانونا يقضي باحتجاز الأشخاص المشتبه بهم مدة ٩٠ يوما دفعة واحدة بدون محاكمة. كما لجأ الفرع الخاص للشرطة إلى مهاجمة وتعذيب المحتجزين الموضوعين في الحبس الانفرادي في محاولة لانتزاع اعترافاتهم والحصول على معلومات عن الأنشطة السرية. وحوكم أشخاص كثيرون بموجب قوانين قمعية متنوعة وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة؛ وسُن قانون خاص لتمكين الحكومة من إبقاء رئيس مؤتمر الوحدويين الأفريقيين، روبرت سوبوكوي في الاعتقال، وكان قد أكمل في السجن فترة ثلاث سنوات حكم عليه بها فيما يتعلق بالحملة ضد قوانين جوازات المرور في عام ١٩٦٠.

٦١ ونظرا لهذه التطورات الخطيرة قدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، المنشأة حديثا تقريرا مؤقتا بتاريخ ٦ أيار/ مايو ١٩٦٣ إلى

الجمعية العامة ومجلس الأمن أوصت فيه بأن يعتبر مجلس الأمن الحالة في جنوب أفريقيا تهديدا للسلم الدولي بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، الذي ينص على اتخاذ تدابير ملزمة من قبل جميع الدول. وأيد مؤتمر قمة الدول الأفريقية المستقلة الذي انعقد في أديس أبابا في شهر أيار/مايو تقرير اللجنة الخاصة وعين أربعة وزراء خارجية (تونس وسيراليون وليبريا ومدغشقر) للتحدث باسم جميع الدول الأفريقية في مجلس الأمن[٢٤]. وفي نفس السنة استثنيت جنوب أفريقيا من أعمال اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

(٢٤) الوثيقة ٢٦، انظر الصفحة ٢٦٤

٦٢ قدمت اللجنة الخاصة في شهر تموز/يوليه تقريرا مؤقتا ثانيا لفتت فيه الانتباه إلى زيادة أعداد القوات المسلحة وقوات الشرطة في جنوب أفريقيا منذ سنة ١٩٦٠، وأوصت بفرض حظر على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا "كخطوة أولى وعاجلة جدا لمعالجة الوضع في جمهورية جنوب أفريقيا". وقالت اللجنة إن توسيع جميع فروع القوات المسلحة، وإنشاء وحدة كوماندوز جوية، وإنشاء شرطة احتياطية والحرس الداخلي، وتدريب المدنيين على استعمال الأسلحة، وتطوير شبكة اللاسلكي لتصل بين جميع مراكز الشرطة في الجمهورية البالغ عددها حوالي ألف مركز، واستيراد كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة، والزيادة الضخمة في ميزانيتي الدفاع والشرطة، تدل على التوتر المتزايد في البلاد. كما ذكرت أن ميزانية الدفاع قد ارتفعت من ٤٣,٦ مليون راند في عام ١٩٦٠/١٩٦١ إلى ١٥٧ مليون راند في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ وأن الأموال المخصصة في الميزانية لصناعة الذخيرة ارتفعت من ٠٠٠ ٣٦٨ راند إلى ٢٣,٦ مليون راند في الفترة نفسها. وأكدت اللجنة أن هذا التوسع العسكري لم يحدث لإخماد حركة مقاومة الفصل العنصري فقط بل إنه يشكل أيضا تهديدا لأمن الدول الأخرى التي ترفض سياسة الفصل العنصري.

٦٣ وعملت اللجنة الخاصة أيضا في تعاون وثيق مع الحركات الناشئة المناوئة للفصل العنصري خارج جنوب أفريقيا، وخاصة في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة، للمساعدة في زيادة الوعي العالمي بالتطورات الجارية في جنوب أفريقيا، وإظهار الحاجة إلى اتخاذ تدابير. وفي عام ١٩٦٣ استمعت إلى اللجنة الأمريكية لأفريقيا وكانت على اتصال مع الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن، الذي اشترك مع الزعيم ألبرت ج. لوتولي، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في توجيه نداء لاتخاذ تدابير ضد الفصل العنصري[٢٥]. وشجعت اللجنة الحكومات على التبرع لصندوق الدفاع والمعونة للجنوب الأفريقي الذي أنشئ بادئ الأمر في الخمسينات في المملكة المتحدة لمساعدة ضحايا الفصل العنصري لتمكين الصندوق، بعد الاعتقالات الجماعية، من مواجهة الحاجة المتزايدة كثيرا إلى المعونة الدولية لعائلات السجناء السياسيين. كما أوصت بوجوب إيجاد السبل التي

(٢٥) الوثيقة ٢٤، انظر الصفحة ٢٦٢

تمكن الوكالات الدولية من تقديم الغوث والمساعدة لمعارضي الفصل العنصري وعائلاتهم[٢٦]. وفي عام ١٩٦٤ أرسلت اللجنة وفدا إلى المؤتمر الدولي لفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا الذي نظمته في لندن الحركة البريطانية المناوئة للفصل العنصري.

(٢٦) الوثيقة ٢٩، انظر الصفحة ٢٦٩، الوثيقة ٤٣، انظر الصفحة ٣٠١

٦٤ وانتشرت الآن أيضا حركة المستهلكين لعزل جنوب أفريقيا في مجالات أخرى، وخاصة في الميدان الرياضي. وكان استبعاد جنوب أفريقيا من الألعاب الأولمبية عام ١٩٦٤ انعكاسا لفعالية هذه الحملة.

حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن

٦٥ مع منتصف عام ١٩٦٣ كان هنالك إجماع كاف بشأن التطورات الخطيرة في جنوب أفريقيا يمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء أشد. وبناء على طلب ٣٢ دولة أفريقية نظر مجلس الأمن في "الحالة المتفجرة" في جنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ تموز/ يوليه إلى ٧ آب/ أغسطس، وبتاريخ ٧ آب/أغسطس اتخذ المجلس القرار ١٨١ (١٩٦٣) بأغلبية ٩ أصوات مقابل لا شيء، وامتناع اثنين عن التصويت، وهو أول طلب من المجلس لفرض حظر على توريد الأسلحة إلى دولة عضو[٢٧]. وإذ لاحظ المجلس مع القلق قيام حكومة جنوب أفريقيا بتكديس الأسلحة "التي يستخدم بعضها لتعزيز السياسة العنصرية التي تتبعها تلك الحكومة" طلب إلى جميع الدول "الكف فورا عن بيع وإرسال الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والمركبات العسكرية لجنوب أفريقيا وعن شحنها إليها". وبما أن القرار لم يتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق فإنه لم يكن "ملزما" وجرى تصويت منفصل على فقرة تطلب مقاطعة بضائع جنوب أفريقيا وتحظر تصدير المواد الاستراتيجية ذات القيمة العسكرية المباشرة إلى جنوب أفريقيا، إلا أن الفقرة حصلت على ٥ أصوات فقط وبالتالي لم تعتمد.

(٢٧) الوثيقة ٢٨، انظر الصفحة ٢٦٨

٦٦ وشنت في المملكة المتحدة في أيار/مايو ١٩٦٣ حملة دولية لفرض حظر على الأسلحة عندما ذكر رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، الزعيم ألبرت ج. لوتولي، أن الأسلحة المستوردة من المملكة المتحدة مثل العربات المدرعة "سراسن" استعملت ضد المتظاهرين المسالمين. وأعلنت الولايات المتحدة حظر الأسلحة في شهر آب/أغسطس ١٩٦٣ قبل اعتماد القرار ١٨١ (١٩٦٣)[٢٨]. أما المملكة المتحدة، التي كانت قد امتنعت عن التصويت على القرار، فقد قررت الحظر بعد تغيير الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤. وأما فرنسا، التي امتنعت أيضا عن التصويت، فكان موقفها لعدة سنوات أنها تحظر الأسلحة التي تستعمل في القمع الداخلي وليس الأسلحة التي تستعمل لغايات الدفاع.

(٢٨) الوثيقة ٢٧، انظر الصفحة ٢٦٥

٦٧ وناقشت الجمعية العامة مسألة السجناء السياسيين في أوائل دورتها عام١٩٦٣، بسبب انتشار أعمال القمع وتوجيه الاتهام إلى السيد مانديلا وزعماء آخرين بموجب قانون التخريب. وكان عدد من الأعضاء البارزين في المؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات المشاركة قد اعتقلوا في ريفونيا في شهر تموز/يوليه، ووجهت إليهم وإلى السيد مانديلا الموجود في السجن منذ وقت سابق، تهمة زعامة منظمة أومخونتو وي سيزوي (رمح الأمة). وبتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ اعتمدت الجمعية العامة قرارا طلبت فيه من حكومة جنوب أفريقيا "ترك المحاكمة التعسفية التي تجريها الآن والقيام فورا ودون أي شرط بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين وجميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المفروضة عليهم أية قيود أخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري"[٢٩]. وكانت نتيجة التصويت ١٠٦ أصوات مقابل صوت واحد، وكانت جنوب أفريقيا هي الصوت المعارض الوحيد. وفي قرار آخر اعتمدته الجمعية العامة بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ أحاطت الجمعية علما بالبؤس الشديد الذي تواجهه أسر الأشخاص الذين تضطهدهم حكومة جنوب أفريقيا لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري، وطلبت من الأمين العام أن يلتمس الطرق والوسائل اللازمة لتوفير الإغاثة والمساعدة عن طريق الوكالات الدولية المختصة لأسر هؤلاء الأشخاص، ودعت الدول الأعضاء والمنظمات إلى التبرع بسخاء لإغاثتهم ومساعدتهم[٣٠].

(٢٩) الوثيقة ٣٢، انظر الصفحة ٢٨١

(٣٠) الوثيقة ٣٥، انظر الصفحة ٢٨٤

٦٨ وشجب مجلس الأمن الدولي في قراره الذي اعتمده بالإجماع بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ - القرار ١٨٢ (١٩٦٣) - عدم التزام حكومة جنوب أفريقيا بنداءات الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما ناشد جميع الدول أن تطبق القرار ١٨١ (١٩٦٣) الذي دعا فيه المجلس إلى فرض حظر على الأسلحة وطلب من الأمين العام "أن يشكل تحت إشرافه فريقا صغيرا من الخبراء المرموقين يقدم تقاريره إليه لدراسة الطرق الكفيلة بتسوية الحالة الراهنة في جنوب أفريقيا عن طريق تطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية تطبيقا كاملا سلميا منظما على جميع سكان الإقليم في مجموعه بغض النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد، والنظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف". ودعا حكومة جنوب أفريقيا إلى الاستفادة من مساعدة هذا الفريق لتحقيق مثل هذا التحول السلمي المنظم[٣١].

(٣١) الوثيقة ٣٤، انظر الصفحة ٢٨٤

٦٩ لقد نجم هذا القرار عن مبادرة قدمها في وقت سابق وزير خارجية الدانمرك، بير هاكيروب، في كلمة ألقاها في الجمعية العامة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣[٣٢] وقال فيها إنه بينما تؤيد الحكومة الدانمركية استعمال الضغط لحمل حكومة جنوب أفريقيا على تغيير سياستها، فإن الضغط والجزاءات وحدها ليست كافية لإيجاد حل سلمي لمسألة جنوب أفريقيا. إن على الأمم

(٣٢) الوثيقة ٣٠، انظر الصفحة ٢٧٩

المتحدة أن تبدي بديلا لسياسة الفصل العنصري - مجتمع ديمقراطي حقيقي مع حقوق متساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن العرق. إن هذا التحول قد يثبت أنه عمل لا يستطيع سكان جنوب أفريقيا تحقيقه بمفردهم. وإن على الأمم المتحدة في هذه العملية أن تلعب دورا رئيسيا في مساعدة سكان جنوب أفريقيا في المرحلة الانتقالية وفي وضع الأسس لمجتمع جديد. كما اقترح البدء بوضع دراسات دقيقة بدون تأخير.

فريق الخبراء المعني بجنوب أفريقيا

٧٠ عين الأمين العام الأعضاء الآتين في فريق الخبراء: السيدة ألفا ميردال (السويد)، رئيسة؛ السير إدوارد أسافو - أدجاي (غانا)؛ السيد جوزيب جيرجا (يوغوسلافيا)؛ سير هيو فوت (المملكة المتحدة) مقررا؛ والسيد داي ولد سيدي بابا (المغرب). (استقال السيد جيرجا من الفريق في شهر آذار/مارس ١٩٦٤). وردت حكومة جنوب أفريقيا على طلب الأمين العام بقولها إنها ترفض منح تسهيلات للفريق أو التعاون معه بأي شكل كان.

٧١ وعلى الرغـــم من ذلك عـَقد فريق الخبراء مشاورات مستفيضة وقدم تقريرا بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٦٤. وفي ذلك اليوم نفسه ألقى نيلسون مانديلا، خلال محاكمة ريفونيا، كلمته التي كان لها صدى في مختلف أنحاء العالم، وقال فيها "لقد تـَعلـَّقتُ بمـُثـُل المجتمع الديمقراطي الحر الذي يعيش فيه جميع الناس معا في انسجام وفـُرص متساوية. إنها مـُثـُل آمل أن أعيش من أجلها وأن أحققها. ولكن إذا اقتضى الأمر، فإنها مـُثـُل أنا على استعداد للموت من أجلها"[٣٣].

(٣٣) الوثيقة ٣٩، انظر الصفحة ٢٩٦

٧٢ لقد عبـَّر الفريق في تقريره عن الرؤيا نفسِها التي عبـَّر عنها السيد مانديلا مؤكدا أن "مستقبل جنوب أفريقيا يجب أن يقرره سكان جنوب أفريقيا - جميع سكان جنوب أفريقيا - في مناقشات حرة ... يجب أن يشترك جميع سكان جنوب أفريقيا في المشاورات وبالتالي يجب تمكينهم من تقرير مستقبل بلدهم على الصعيد الوطني"[٣٤] ومن أجل إنفاذ هذا المبدأ الجوهري رأى الفريق وجوب توجيه الجهود نحو تشكيل مؤتمر وطني يمثل السكان كلهم تمثيلا كاملا. وعندما ينعقد هذا المؤتمر "قد يقرر" إنشاء جمعية تأسيسية يعهد إليها بمهمة وضع دستور مفصل وبذلك تفتح الطريق لإجراء انتخابات لبرلمان يمثـِّل الشعب. وأضاف أنه بالنسبة للجمعية التأسيسية قد يلزم إجراء انتخابات، وربما تجرى بمساعدة الأمم المتحدة وتحت إشرافها؛ وأكد أهمية العفو حتى يكون المؤتمر الوطني ممثلا تمثيلا كاملا للسكان.

(٣٤) الوثيقة ٣٦، انظر الصفحة ٢٨٥، الوثيقة ٣٧، انظـــر الصفحة ٢٨٦

٧٣ وأشار الفريق إلى أن الأمم المتحدة تستطيع استخدام مساعيها الحميدة لتيسير إجراء المشاورات بشأن تشكيل المؤتمـــر الوطني وجدول أعمالـــه.

كما أنها تستطيع في المؤتمر نفسه تقديم المشورة القائمة على الخبرة بشأن المشاكل الدستورية والاقتصادية والاجتماعية، إذا طلب منها ذلك، وتستطيع المساعدة في مرحلة لاحقة، في إعادة التنظيم الإداري، وبوجه خاص تلبية أي طلب يتعلق بتنظيم الانتخابات والإشراف عليها. وتستطيع الأمم المتحدة، إذا طرأت حاجة، أن تساهم في الحفاظ على القانون والنظام وحماية الحياة والحقوق المدنية، وبالتالي تهدئة المخاوف وتوفير الثقة.

٧٤ وجاء في تقرير الفريق أن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة تستطيع المساعدة في ميداني التعليم والتدريب الحيويين بسبب الحاجة الماسة لأعداد كبيرة جدا من غير البيض يكونون مؤهلين للعمل في المهن الحرة وفي الخدمة المدنية والتدريس. ولذلك أوصى الفريق بإنشاء برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي.

٧٥ واقترح الفريق أن توجَّه الدعوة إلى حكومة جنوب أفريقيا لكي ترسل ممثليها للمشاركة في مناقشات تجري تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن تشكيل المؤتمر الوطني؛ وإذا لم يصل جواب في تاريخ متفق عليه فلن يبقى أمام مجلس الأمن وسائل سلمية فعالة للمساعدة في تسوية الوضع باستثناء تطبيق الجزاءات الاقتصادية. لذلك أوصى فريق الخبراء بإجراء فحص فوري لسوقيات الجزاءات.

٧٦ واختتم الفريق تقريره بالقول "إن الكفاح في جنوب أفريقيا ليس كفاحا بين عرقين على السيطرة؛ إنه كفاح بين دعاة السيطرة العنصرية والمؤيدين للمساواة العنصرية. وليس لدينا شك في أن قضية التحرير ستنتصر في جنوب أفريقيا. وإن نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يقوم على سيطرة عرق واحد على عرق آخر بالقوة لن يستطيع البقاء. إن المشكلة الآن ليست هي النتيجة النهائية بل هي ما إذا كان سكان جنوب أفريقيا، في طريقهم إلى التحرر، سيعانون من محنة طويلة محفوفة بالدماء والكراهية.

٧٧ وعندما نظر مجلس الأمن للمرة الثانية في مسألة جنوب أفريقيا، في شهر حزيران/يونيه ١٩٦٤، بناء على طلب ٥٨ دولة من الدول الأعضاء كان أمامه تقرير فريق الخبراء وكذلك تقريران من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وقد لفتت اللجنة الخاصة في تقرير مؤرخ ٢٥ آذار/مارس انتباه مجلس الأمن إلى تطورات جديدة في جنوب أفريقيا، خاصة أحكام الإعدام المفروضة على عدد من الأشخاص، والتهديد بأحكام الإعدام لأشخاص آخرين بمن فيهم المتهمون في محاكمة ريفونيا (انظر الفقرة ٦٧). وإذ اقتنعت اللجنة بوجوب اتخاذ إجراءات إلزامية عاجلة لمواجهة الوضع الخطير وللحيلولة دون حدوث عواقب لا يمكن النكـوص عنها، أوصـت بأن يطلب المجلس، كخطوة أولى، من جنوب أفريقيا أن

تعرض عن إعدام الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام لمعارضتهم سياستها العنصرية، وأن تتخلى عن المحاكمات الجارية بموجب القوانين التعسفية، وأن تكف عن اتخاذ إجراءات تمييزية أخرى، وأن تمتنع عن جميع الأعمال الأخرى التي يحتمل أن تزيد الوضع سوءا.

٧٨ وفي تقرير آخر مؤرخ ٢٥ أيار/مايو، استعرضت اللجنة الخاصة تطورات أخرى وأوصت: أن يعلن المجلس أن الوضع في جنوب أفريقيا يشكل تهديدا خطيرا لصون السلم والأمن الدوليين، وأن يتخذ تدابير فعالة لإنقاذ حياة زعماء جنوب أفريقيا الذين حكم عليهم بالإعدام لأعمال ناشئة عن معارضتهم للفصل العنصري، وأن يطلب من جميع الدول التي لها علاقات مع جنوب أفريقيا - خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا - أن تتخذ تدابير فعالة لمواجهة الحالة الخطيرة الراهنة، وأن يقرر تطبيق الجزاءات الاقتصادية بموجب الفصل السابع من الميثاق.

٧٩ ونظر مجلس الأمن في المسألة في الفترة من ٨ إلى ١٨ حزيران/يونيه. وقد حث المجلس في قراره ١٩٠ (١٩٦٤) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٦٤، والذي تضمن اعتبارا خاصا لأحكام الإعدام ومحاكمة ريفونيا التي كانت على وشك الانتهاء، حث حكومة جنوب أفريقيا على: العدول عن إعدام الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام لأعمال ناشئة عن معارضتهم سياسة الفصل العنصري؛ وإنهاء محاكمة ريفونيا فورا؛ ومنح العفو العام لجميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المفروضة عليهم قيود أخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري، ولا سيما المتهمين في محاكمة ريفونيا.

٨٠ واعتمد المجلس القرار بأغلبية ٧ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٤ دول أعضاء عن التصويت، شعرت بأن مجلس الأمن يجب أن يمتنع عن القيام بعمل قد يُفسَّر بأنه تدخل في مجرى القانون لدولة عضو.

٨١ وأدت مناقشات أخرى للوضع إلى اعتماد قرار مجلس الأمن ١٩١ (١٩٦٤) المؤرخ ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٤[٣٥]. ومع حلول ذلك الوقت كان قد حكم على السيد مانديلا وزملائه بالسجن مدى الحياة[٣٦]. ووجه المجلس نداء عاجلا إلى حكومة جنوب أفريقيا: للعدول عن إعدام أي أشخاص محكوم عليهم بالإعدام لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري؛ ومنح العفو الشامل فورا لجميع الأشخاص المعتقلين أو الذين هم قيد المحاكمة، وكذلك العفو الخاص لجميع الأشخاص المدانين لمعارضتهم السياسة العنصرية التي تتبعها الحكومة؛ وإلغاء ممارسة السجن دون اتهام، أو دون إتاحة الاتصال بمحام أو دون التمتع بالحق في محاكمة سريعة.

٨٢ وإن المجلس، وقد لاحظ التوصيات والنتائج التي تضمنها تقرير فريق الخبراء، أيد بشكل خاص النتيجة الرئيسية التي خلص إليها الفريق، ومفادها

(٣٥) الوثيقة ٤١، انظر الصفحة ٣٠٠

(٣٦) الوثيقة ٣٩، انظر الصفحة ٢٩٦، الوثيقة ٤٠، انظر الصفحة ٢٩٨

"وجوب عقد مشاورات تنتظم شعب جنوب أفريقيا كله وتمكينه بذلك من تقرير مستقبل بلده على الصعيد القومي". كما طلب من الأمين العام أن ينظر في المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة تقديمها لتيسير عقد هذه المشاورات بين ممثلي جميع عناصر سكان جنوب أفريقيا. ودعا حكومة جنوب أفريقيا إلى قبول النتيجة الرئيسية التي خلص إليها فريق الخبراء، وإلى التعاون مع الأمين العام وموافاته بآرائها بشأن تلك المشاورات في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤.

٨٣ وأنشأ مجلس الأمن في القرار نفسه لجنة خبراء تتألف من ممثلين لجميع أعضاء المجلس للاضطلاع بدراسة فنية وعملية وتقديم تقرير إلى المجلس بشأن جدوى وفعالية وآثار التدابير التي يجوز للمجلس أن يتخذها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما طلب من الأمين العام أن ينشئ، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة المناسبة التابعة للأمم المتحدة، برنامجا يهدف إلى ترتيب أمر تعليم أبناء جنوب أفريقيا وتدريبهم في الخارج.

٨٤ وذكـــرت جنوب أفريقيا في رسالة وجهتها إلى الأمين العام في ١٣ تموز/يوليه أنها تعتبر قرار مجلـس الأمن ١٩٠ (١٩٦٤) تدخلا من قبل الأمم المتحدة في الإجراءات القضائية لدولة عضو ولذلك فإنه يتجاوز صلاحيات الميثاق. ورفضت في رسالة أخرى مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الدعوة لقبول النتيجة الرئيسية التي خلص إليها فريق الخبراء بحجة أن المطلوب هو أن تتنازل دولة عضو عن سيادتها لصالح الأمم المتحدة.

لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن

٨٥ قدمت لجنة الخبراء تقريرها إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٦٥[٣٧]. وقد كشـــف التقرير عن خلافـــات بين أعضائه الأحد عشر. واعتمدت مجموعة من النتائج بأغلبية ٦ إلى ٤ (لم تشارك فرنسا في لجنة الخبراء). كما نقلت اللجنة مشاريع أخرى لم تحصل على الأغلبية، وكذلك مذكرة مخالِفة من وفدي تشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

(٣٧) الوثيقة ٤٤، انظر الصفحة ٣٠٣

٨٦ ذكرت اللجنة في النتائج التي اعتمدت بأغلبية ٦ إلى ٤ أنه مع أن جنوب أفريقيا لن تتأثر بسهولة بالتدابير الاقتصادية فإنها لن تكون محصنة من آثارها الضارة. فهناك عدة مجالات في اقتصاد جنوب أفريقيا عرضة للضرر. وتم توكيد أهمية الحظر التجاري الكلي، والحظر على بيع النفط ومشتقاته، وعلى الأسلحة. كما نُظر أيضا في توقف هجرة الفنيين واليد العاملة الماهرة إلى جنوب أفريقيا، وقطع الاتصالات مع جنوب أفريقيا، والتدابير السياسية والدبلوماسية المشار إليها في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة من قبل.

٨٧ واعترفت النتائج بالحاجة إلى وجود آلية دولية مناسبة تحت رعاية الأمم المتحدة للحيلولة دون مراوغة الدول والأفراد بشأن التدابير المختلفة؛ وذكرت أنه يجب القيام بمجهود دولي للحد من المصاعب التي يمكن لمثل هذه التدابير أن تسببها لاقتصادات بعض الدول الأعضاء. وأكد بعض أعضاء اللجنة أهمية وجود حصار كلي لجعل التدابير فعالة، وكذلك التكاليف العالية لمثل هذه العملية. وبناء على ذلك، قالوا إنه في حالة فرض حصار كلي يجب أن يُنظر في تقاسم التكاليف بصورة تناسبية.

٨٨ وقال ممثلا تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي في مذكرتهما إن لدى اللجنة كل الأسباب الداعية إلى استنتاج أن الجزاءات الاقتصادية والسياسية ضد جنوب أفريقيا ممكنة عمليا وسيكون لها تأثير في إقناع سلطات جنوب أفريقيا بإلغاء سياسة الفصل العنصري والامتثال لمقررات الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة.

٨٩ ولم يتضمن تقرير لجنة الخبراء مقترحات تحظى بدعم كاف لاعتمادها من قبل مجلس الأمن ولذلك لم يَنظر المجلس فيه.

بناء إجماع للقيام بعمل

٩٠ بحلول عام ١٩٦٦، كان هناك إجماع حقيقي في الأمم المتحدة على أهدافها بشأن الحالة في جنوب أفريقيا. فقد أدانت الأمم المتحدة بصورة قطعية الفصل العنصري باعتباره انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسعت إلى تشجيع المساواة أمام القانون بين جميع الأشخاص بغض النظر عن العِرق أو المذهب أو اللون، وكذلك المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لجميع السكان على أساس من المساواة العنصرية. وقالت إنه يجب إشراك جميع سكان جنوب أفريقيا في المشاورات وتمكينهم من تقرير مستقبل بلدهم على الصعيد الوطني. كما طلبت الأمم المتحدة أن تنهي حكومة جنوب أفريقيا القمع وأن تمنح العفو لجميع الأشخاص المحكومين أو المعتقلين أو المقيدين أو الذين أجبروا على العيش في المنفى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري.

٩١ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف كان هنالك اتفاق على القيام بأعمال رئيسية ثلاثة هي: (١) ممارسة الضغط على حكومة جنوب أفريقيا لإقناعها بإنهاء القمع والعدول عن سياسة الفصل العنصري ونشدان حل سلمي من خلال المشاورات مع الممثلين الحقيقيين لجميع سكان جنوب أفريقيا؛ (٢) تقديم المساعدة المناسبة لضحايا الفصل العنصري ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمع يتمتع فيه جميع السكان بفرص وحقوق متساوية؛ (٣) نشر المعلومات لتركيز

الرأي العام العالمي على لاإنسانية الفصل العنصري وتشجيع هذا الرأي لممارسة تأثيره في دعم جهود الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل.

٩٢ وكانت الأمم المتحدة بحلول عام ١٩٦٦ قد دعت إلى فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا؛ وهذه هي المرة الأولى التي تتخذ فيها مثل هذه الخطوة ضد دولة عضو[٣٨]. حتى البلدان التي لم تؤيد فرض حظر كامل على الأسلحة، قالت إنها تضع قيودا على مبيعاتها من الأسلحة لجنوب أفريقيا. ثم إن المنظمة أنشأت أيضا صناديق للمساعدة الإنسانية والتعليمية لضحايا الفصل العنصري ومعارضيه. وكان تقديم المساعدة القانونية وغيرها من المساعدات لأولئك الذين اضطهدوا بموجب قوانين القمع - بمن فيهم أولئك الذين يعملون في نشاطات المنظمات المحظورة أو في أعمال التخريب - أمرا لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة العالمية. وكانت الجمعية العامة قد طلبت بالفعل أن يتخذ الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إجراءات مناسبة لنشر المعلومات عن الفصل العنصري وجهود الأمم المتحدة لمعالجته، على أوسع نطاق ممكن، كما دعت جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية إلى أن تتعاون في هذا الشأن.

(٣٨) الوثيقة ٢٨، انظر الصفحة ٢٦٨

٩٣ لكن كانت هنالك خلافات حادة في الرأي بين الدول الأعضاء بشأن الإجراءات الأخرى التي يلزم اتخاذها - وهي خلافات أدت، حتما، إلى الحد من قدرة الأمم المتحدة على ممارسة ضغط فعال على حكومة جنوب أفريقيا لتحسين الوضع داخل البلاد. واعتقدت غالبية الدول الأعضاء أن العزل الكلي لحكومة جنوب أفريقيا ومؤيديها من خلال جزاءات دبلوماسية واقتصادية وغيرها، تكون إلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق، هو إجراء أساسي للوصول إلى حل سلمي بمقتضى أهداف ومبادئ الميثاق. أما الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية فكانت منذ وقت مبكر تؤيد بشدة اتخاذ تدابير قوية لوضع حد للفصل العنصري. كما أن عددا كبيرا من الدول، وكثير منها استقلت حديثا ودول نامية، أنهت علاقاتها مع جنوب أفريقيا، وكان ذلك في الغالب بتضحيات اقتصادية كبيرة، أو امتنعت عن إقامة هذه العلاقات.

٩٤ غير أن بعض الدول، خاصة المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا، عارضت الجزاءات. وكانت وجهة نظرها أن عزل جنوب أفريقيا واستبعادها من الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية ستكون لهما نتيجة عكسية. ومن بين هذه الدول ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة - يلزم تأييدها للحصول على قرار إلزامي من مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، استمرت التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا والاستثمارات الأجنبية فيها في النمو على الرغم من قرارات الجمعية العامة.

وبدأت البلدان الأفريقية وبلدان أخرى مؤيدة للجزاءات باتهام المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا بالتعاون مع الفصل العنصري محبطين بذلك تضحيات الدول الأخرى ومشجعين نظام جنوب أفريقيا على المثابرة على سلوكه.

٩٥ وأعربت الجمعية العامة في قرار لها في عام ١٩٦٦ عن الأسف لموقف المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا، بما فيهم ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين "شجعوا حكومة جنوب أفريقيا على التمادي في سياستها العنصرية بعدم تعاونهم في تنفيذ قرارات الجمعية العامة وبتعاونهم المتزايد مع حكومة جنوب أفريقيا". وذكرت الجمعية العامة أن مثل هذا التعاون "أدى إلى تفاقم خطر نشوب نزاع عنيف" وطلبت منهم أن يتخذوا خطوات عاجلة لفك ارتباطهم مع جنوب أفريقيا[٣٩]. ولقد كان الخلاف بين الدول الأعضاء بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها لممارسة ضغط فعال على حكومة جنوب أفريقيا عاملا في تمكين النظام من تحدي الأمم المتحدة والمضي في خططه لتعزيز سيطرة البيض وترسيخها؛ ولجأ النظام في عمله هذا إلى أعمال القمع المتزايدة باستمرار.

(٣٩) الوثيقة ٤٩، انظر الصفحة ٣١٢

٩٦ وعلى الرغم من هذه الخلافات، أيدت الجمعية العامة في قرارها لعام ١٩٦٦، وبناء على توصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، حملة دولية لمناهضة الفصل العنصري كوسيلة للتغلب على المأزق من خلال برنامج عمل شامل يضم الأمم المتحدة، والحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والأفراد. وانطوت هذه الحملة ليس فقط على جهود مكثفة للتوصل إلى اتفاق بشأن الجزاءات بل وأيضا على اتخاذ تدابير جزئية يمكن التوصل بشأنها إلى قدر كبير من الاتفاق - مثل المقاطعة الجماهيرية لجنوب أفريقيا - وجهود أكبر لتشجيع تقديم الدعم السياسي والمادي لمعارضي الفصل العنصري.

ثالثا - الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، ١٩٦٧-١٩٨٩

٩٧ تميزت الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٩، من ناحية، بتصاعد التوتر والنزاع في الجنوب الأفريقي من جراء سياسات حكومة جنوب أفريقيا وإجراءاتها، ومن ناحية أخرى، بجهود الأمم المتحدة العازمة لتطوير الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري من أجل أن يُكفل، معا، إنهاء نظام الفصل العنصري ذاك، وإقامة مجتمع غير عنصري، عن طريق المشاورات بين الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب أفريقيا بأسره.

٩٨ ولقد ازداد تدهور الوضع السياسي وحالة حقوق الإنسان داخل جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٦٧، باستمرار السلطات في فرض سياسات الفصل العنصري، واللجوء إلى القمع بصورة متزايدة وذلك ردا على تصاعد المعارضة من قبل الحركات الممثلة لغالبية الشعب. وعندما حصلت البلدان المجاورة على استقلالها، عمدت حكومة جنوب أفريقيا إلى ارتكاب العدوان العلني والمقنع ضد عدة من تلك البلدان، كي تحد من قدرتها على دعم التحرر في جنوب أفريقيا وتزيد من اعتماد تلك البلدان الاقتصادي على جنوب أفريقيا. وبحلول أواخر الثمانينات، تسببت سياسة زعزعة الاستقرار هذه في خسائر هائلة في الأرواح وقوضت اقتصادات تلك البلدان تقويضا شديدا.

٩٩ بيد أن القوة العسكرية لدولة جنوب أفريقيا لم تستطع أن تكبت مطالبة غالبية أبناء جنوب أفريقيا بالحرية، وهي مطالبة تم التعبير عنها بقوة في المظاهرات في السبعينات والثمانينات. وكذلك لم يكن بمقدور حكومة جنوب أفريقيا مقاومة الحملة الدولية المتنامية لمناهضة الفصل العنصري، وهي حملة تلقت باستمرار مساندة منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتضمنت الدعم لحركات التحرير، والسجناء السياسيين، وضحايا الفصل العنصري. وكذلك شجعت الحملة فرض الحظر على الأسلحة والنفط وغير ذلك من أشكال الحظر الاقتصادي وكذلك المقاطعة الرياضية والثقافية - وهذه هي أول إجراءات من هذا القبيل تدعو الأمم المتحدة أبدا إلى اتخاذها ضد أي بلد. وتمكنت الحملة، عن طريق كفالة نشر المعلومات على نطاق واسع عن مسألة الفصل العنصري، من اجتذاب الدعم من كافة البلدان، بما فيها البلدان المتاجرة الرئيسية مع جنوب أفريقيا التي أحجمت حكوماتها عن فرض الجزاءات.

١٠٠ ومن عام ١٩٦٧ فصاعدا، شجعت الأمم المتحدة الحكومات والشعوب على اتخاذ مجموعة واسعة من التدابير لعزل نظام جنوب أفريقيا ولإظهار التضامن مع المضطهدين. وفي عام ١٩٧٣، أعلنت الأمم المتحدة أن "ليس لنظام جنوب أفريقيا الحق في تمثيل شعب جنوب أفريقيا" وأن "حركتي التحرير

اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية هما الممثلتان الحقيقيتان للغالبية الساحقة من شعب جنوب أفريقيا"[٤٠]. واستبعدت جنوب افريقيا من المشاركة في الجمعية العامة، وكذلك من معظم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وطردت من كثير من المنظمات والمؤتمرات الحكومية وغير الحكومية. وحققت المقاطعة الرياضية والثقافية تقدما كبيرا، فأظهرت بوضوح لمؤيدي ذلك النظام مدى ما يتعرض له الفصل العنصري من ازدراء في سائر أنحاء العالم. ومنذ وقت يعود في قدمه إلى عام ١٩٦٤، لم يعد بإمكان جنوب أفريقيا المشاركة في الألعاب الأولمبية. ولم تعد فرقها الرياضية موضع الترحيب في شتى أنحاء العالم. ورفض الفنانون الأداء أمام مجموعات مفصولة عنصريا في جنوب أفريقيا، وانتشرت مقاطعة السلع الاستهلاكية في كثير من البلدان. وأخذ عدد متزايد من البلدان يؤثر تطبيق الجزاءات الاقتصادية. وبحلول عام١٩٧٥، غدت حكومة جنوب أفريقيا مستبعدة عمليا من جميع هيئات الأمم المتحدة وذلك كنتيجة مباشرة لخرقها لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(٤٠) الوثيقة ٧١، انظر الصفحة ٣٥٣

١٠١ وتقتفي الصفحات التالية العزلة المتزايدة لجنوب أفريقيا الفصل العنصري في علاقاتها الدولية. وعندما فرض مجلس الأمن في عام ١٩٧٧، بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧)، على جنوب أفريقيا الحظر الإلزامي على الأسلحة[٤١]، أشار الأمين العام كورت فالدهايم إلى أن تلك كانت المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي يتخذ فيها إجراء في إطار الفصل السابع من الميثاق في حق دولة عضو، وأن الأمم المتحدة، بذلك، قد دخلت "مرحلة جديدة ومختلفة اختلافا كبيرا في جهود المجتمع الدولي الطويلة الأمد لتحقيق النصفة إزاء هذه المظالم الفادحة"[٤٢].

(٤١) الوثيقة ٨٩، انظر الصفحة ٣٧٧

(٤٢) الوثيقة ٩٠، انظر الصفحة ٣٧٨

١٠٢ وفي عام ١٩٨٥، عندما أعلنت حكومة جنوب أفريقيا حالة الطوارئ وصعدت أعمال القمع، كان رد فعل المجتمع الدولي هنا أيضا قويا، ودعا مجلس الأمن، لأول مرة، الحكومات إلى اتخاذ تدابير اقتصادية ذات شأن ضد جنوب أفريقيا[٤٣]. وكانت هناك استجابة واسعة - من كونغرس الولايات المتحدة، ومن الجماعة الأوروبية، ومن الكمنولث ومن الدول الأعضاء التي حافظت على العلاقات الاقتصادية مع جنوب أفريقيا. وتوقفت المصارف الدولية عن تقديم قروض جديدة إلى جنوب أفريقيا، وأخذت مئات من الشركات عبر الوطنية تتجرّد من ممتلكاتها في ذلك البلد. ومع الوقت أضرت تلك التدابير بالإمكانات الطويلة الأجل لاقتصاد جنوب أفريقيا وأبانت لنظام الفصل العنصري ومؤيديه، أنه يتعين عليهم التحرك نحو التسوية مع غالبية سكان جنوب أفريقيا وممثليهم. وبحلول عام ١٩٨٩، جعل انتهاء الحرب الباردة من الأيسر للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متضافرة. وأقرت الأمم المتحدة تقييم المؤتمر الوطني الأفريقي والدول الأفريقية بأن مجموعة من الظروف قد تأتت أخيرا من أجل تسوية مشكلة جنوب أفريقيا عن طريق المفاوضات.

(٤٣) الوثيقة ١١٦، انظر الصفحة ٤٣٢

الأزمة المتصاعدة في جنوب أفريقيا

١٠٣ كان أحد الأهداف الرئيسية للفصل العنصري تجريد الأفريقيين، الذين يشكلون ما يزيد على أربعة أخماس السكان، من صفتهم القومية، وذلك بجعلهم مواطني عدة "أوطان" إثنية. ومنذ عام ١٩٥١ وما بعده، اقتطعت هذه الأراضي من مناطق محتجزة فقيرة متناثرة، وبحلول الثمانينات لم تغط هذه الأراضي إلا أقل من ١٣ في المائة من مساحة أرض البلد. وحسب أيديولوجية الفصل العنصري، يعتبر الأفريقيون اللازمون للعمل في المصانع والمناجم والمنازل، مقيمين مؤقتين في جنوب أفريقيا البيضاء، أما الذين لا حاجة لعملهم - بمن فيهم الشيوخ والعجزة، والذين يُدعون "زوائد لا لزوم لها" - فينبغي ترحيلهم إلى "الأوطان".

١٠٤ وكان النظام يأمل في أن يخدع الرأي العام العالمي بفريةِ أنه يسعى إلى تعزيز "تقرير المصير" للأفريقيين، وذلك باجراء انتخابات تتسم بالغش في الأوطان بالتعاون مع رؤساء القبائل المطيعين له وإعلان عدد من تلك الأوطان بأنها "مستقلة". وفي السبعينات، أعلنت أربعة منها - ترانسكاي وسيسكاي وبوفوثاتسوانا وفيندا - بأنها "مستقلة"، وبذا جرد ملايين الأفريقيين من صفتهم القومية، في حين احتفظ آخرون بمركزهم كأفراد في الأوطان. وكان الفصل العنصري يعني ضمنا في أجزاء أخرى من جنوب أفريقيا فصل السكان الملونين والسكان الذين هم من أصل هندي؛ وأعطي هؤلاء السكان مجالس ليس لها من السلطة إلا القليل. وكان القصد من استخدام تدابير الفصل العنصري الواسعة المدى هذه هو ترسيخ سيطرة البيض. إلا أن تطبيق هذه الخطط تطلب ممارسة القمع الوحشي، وترتب عليه إقصاء ما يقرب من ٥ ملايين شخص عن ديارهم.

١٠٥ ولقد عمدت الأمم المتحدة، في كثير من القرارات، إلى التشديد على وحدة أراضي جنوب أفريقيا ورفضت إضفاء المصداقية على ما أوجده النظام من كيانات أصبحت تعرف على نطاق واسع باسم "البانتوستانات" عندما قام النظام باعلان أنها "مستقلة"[٤٤] وشجب كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، بصورة خاصة، الإعلانات المتعلقة بما يدعى بالبانتوستانات الأربعة "المستقلة" على اعتبار أنها باطلة، وقاما بدعوة الحكومات إلى عدم الاعتراف بها بأي شكل من الأشكال. ولم تعترف أي دولة عضو بهذه الكيانات[٤٥].

(٤٤) الوثيقة ٦٠، انظر الصفحة ٣٣٦

(٤٥) الوثيقة ٧٧، انظر الصفحة ٣٦٢، الوثيقة ٨٤، انظر الصفحة ٣٧١، الوثيقة ٨٥، انظر الصفحة ٣٧٢، الوثيقة ١٠٤، انظر الصفحة ٤٠٠

١٠٦ وفي النهاية كان مآل مخططات الفصل العنصري الطموحة لتحقيق الفصل العنصري الشامل هو الفشل في وجه مقاومة شعب جنوب أفريقيا، الذي تلقى المساندة القوية من البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان والتشجيع الحاسم من الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري. ولقد شنت الأمم المتحدة الحملة في وقت كانت فيه حركات التحرير في جنوب أفريقيا تكافح للإبلال من

الأوطان في جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري، ١٩٨٦

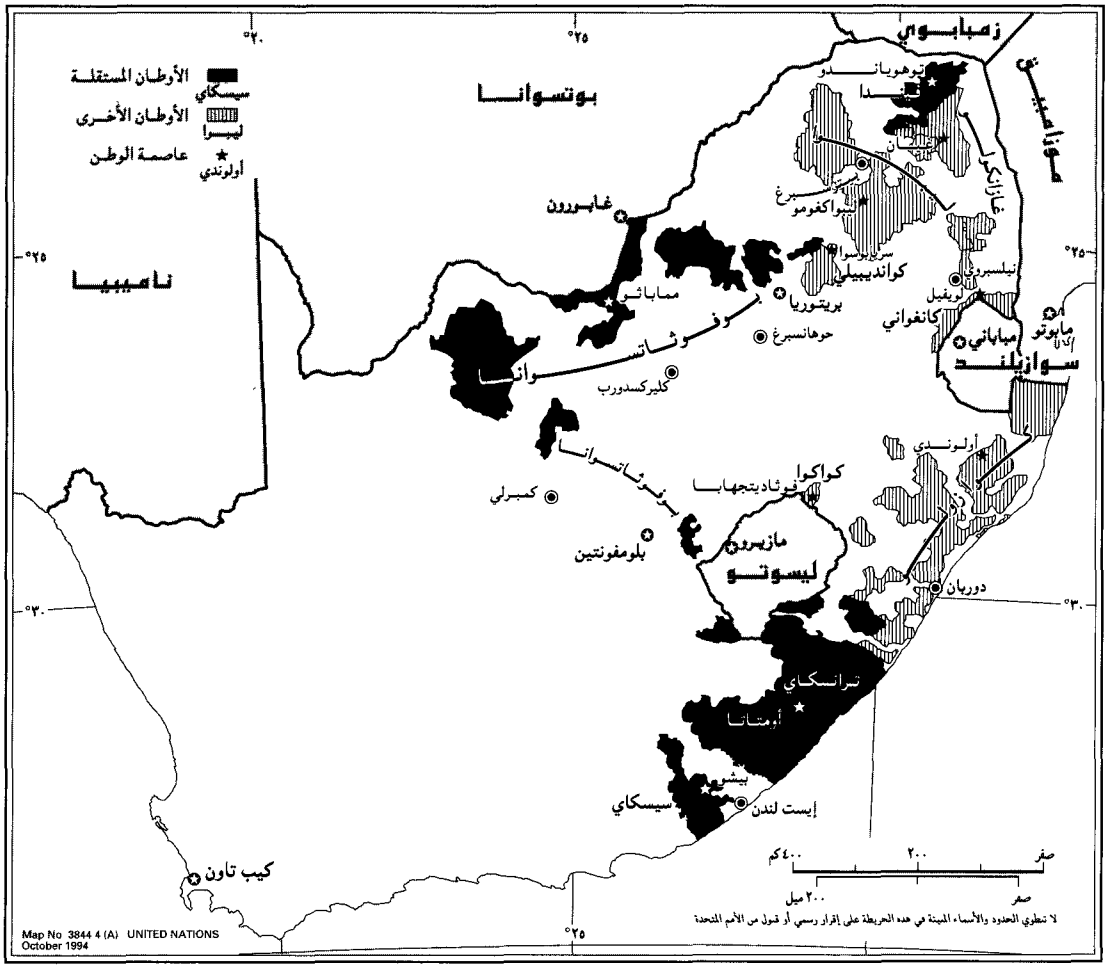

كانت الأوطان العشرة التي أوجدها نظام الفصل العنصري مشرنمة إلى حد بعيد وكانت تقع عادة عبر مناطق ريفية قاحلة، الأمر الذي لا يعطيها سوى قليل من الفرصة لأن تكون ذات وضع اقتصادي سليم.

عدد من الانتكاسات، وفي وقت أصبح فيه نظام الفصل العنصري، وقد غدا واثقا من جبروته العسكري، أكثر شراسة وعدوانا. وبحلول عام ١٩٦٥، تمكنت سلطات جنوب أفريقيا، مؤقتا، من قمع المقاومة التي كانت تقودها الهياكل السرية للمؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا والأجنحة المسلحة التي أقامتها تلك الهياكل للقيام بأعمال التخريب وغيرها من الأعمال. ولقد حبس أو احتجز ألوف من حركييها، وأعدم أو عذب حتى الموت عشرات منهم، ونفي

كثير منهم. وجرى توسيع المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة توسيعا كبيرا، وأضيفت مجموعة كبيرة من القوانين القمعية إلى كتب التشريع. وفرض مظهر السلم بالإرهاب.

١٠٧ وفي عام ١٩٦٦ أنهت الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، انتداب جنوب أفريقيا على إقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، إلا أن نظام جنوب أفريقيا تحدى الأمم المتحدة وواصل احتلاله لناميبيا. وفي العام نفسه فرض مجلس الأمن جزاءات إلزامية على نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية، الذي كان قد أعلن الاستقلال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥، غير أن جنوب أفريقيا تحدت الأمم المتحدة مرة أخرى وأبقت على النظام. وفي عام ١٩٦٧ عندما عبر مناضلو الاتحاد الشعبي الأفريقي الزمبابوي والمؤتمر الوطني الأفريقي الحدود إلى روديسيا الجنوبية، بعث نظام جنوب أفريقيا قوات الأمن التابعة له هناك، تحديا للأمم المتحدة والسلطة القائمة بالإدارة، وهي المملكة المتحدة.

١٠٨ ورغم العدوان الذي ارتكبته حكومة جنوب أفريقيا في معرض دفاعها عن نظام الفصل العنصري، فإن كبت روح الحرية لم يكن ممكنا. وظهرت موجات من المقاومة للفصل العنصري جديدة وأشد كثافة في جنوب أفريقيا عقب كل انتكاسة. وعلاوة على ذلك، كانت الحملة الدولية تضاعف الضغط على نظام الفصل العنصري ومؤيديه، وتزيد المساعدة للكفاح من أجل التحرر، وتقوي معنويات معارضي الفصل العنصري. وفي أواخر الستينات ظهرت حركة وعي السود في جنوب أفريقيا وأصبح لها أتباع على نطاق واسع في صفوف الطلبة والعمال. وكانت تؤيد التضامن فيما بين المضطهدين - السكان الأفريقيين والملونين والهنود - وشجبت رؤساء القبائل وغيرهم ممن تعاون مع النظام وخذل التطلعات الشعبية. وفي أوائل السبعينات قام العمال الأفريقيون بموجة من الإضرابات، رغم القوانين التي تحظر مثل هذه الأعمال. وأخذت الهياكل السرية لحركة التحرير الوطني تنتعش. وزاد اشتداد أزر السكان المضطهدين في جنوب أفريقيا عندما انتهى الحكم الاستعماري البرتغالي في موزامبيق وأنغولا في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ على التوالي.

١٠٩ وفي داخل جنوب أفريقيا استمر نمو المقاومة. وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ تظاهر الطلبة في سويتو ضد نظام التعليم البانتوستاني وضد فرض اللغة الأفريكانية كواسطة تعليم إجبارية. وقد أطلقت الشرطة النار على كثير من تلامذة المدارس وقتلتهم، وانتشرت ثورة الطلبة في جميع أنحاء البلد. وعندئذ أضرب مئات الألوف من العمال تضامنا مع الطلبة، وفر ألوف منهم من البلد وانضموا إلى قوات التحرير[٤٦].

(٤٦) الوثيقة ٨٢، انظر الصفحة ٣٦٧؛ الوثيقة ٨٣، انظر الصفحة ٣٦٧

١١٠ وهنا لجأ النظام مرة أخرى إلى الأساليب القمعية. وجرى تعذيب ستيف بيكو، وهو أحد مؤسسي وقادة حركة وعي السود، حتى الموت أثناء احتجاز الشرطة له في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧. وبعد شهر حظرت حركات وعي

السود، وكذلك جماعات أخرى، ومنع إصدار صحيفتين من الصحف التي يقرأها السود.

١١١ ولقد أدت مذبحة سويتو، وقتل السيد بيكو، وتحريم المنظمات العاملة بالوسائل السلمية في معارضة الفصل العنصري إلى زيادة المطالبة بالعمل الدولي الفعال وحفزت مجلس الأمن على أن يقرر بالإجماع فرض حظر إلزامي على الأسلحة ضد جنوب أفريقيا في عام ١٩٧٧[٤٧].

(٤٧) الوثيقة ٨٩، انظر الصفحة ٣٧٧

١١٢ ولم تكن هناك عندئذ زيادة كبيرة في المساعدة الدولية للاجئين والمنفيين من جنوب أفريقيا فحسب، بل إن بعض الحكومات الغربية؛ وقد حذت حذو السويد، أخذت تقدم المساهمات المباشرة إلى حركات التحرير في جنوب أفريقيا. وبدأت البلدان الغربية الصغيرة، وفي مقدمتها مجموعة بلدان الشمال الأوروبي، تتخذ الإجراءات الوطنية للحد من علاقاتها الاقتصادية وغيرها من العلاقات مع جنوب أفريقيا. وكانت في السابق قد أعرضت عن اتخاذ تدابير اقتصادية وطنية، على اعتبار أنها لن تكون فعالة دون أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأنها. أما الآن، فقد شعرت بأن من الأهم أن تكون في الطليعة كي تحذو البلدان الأخرى حذوها.

١١٣ وبعد عام ١٩٨٠، حيث انتشرت مقاومة الطلبة مجددا في سائر أنحاء البلد، وحيث اتسع نطاق الكفاح المسلح، مضى نظام جنوب أفريقيا في ممارسة مزيد من القمع. واعتمد ما يدعى "الاستراتيجية الكلية" للتصدي لمعارضيه. وبدأت المؤسسة العسكرية تستخدم نفوذها الهائل في الحكومة؛ وقامت بشن غارات على اللاجئين في البلدان المجاورة واستخدمت فرق الموت لاغتيال زعماء حركات التحرير الوطني في البلاد وفي الخارج.

١١٤ وإذ بدأ يظهر مفعول الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، قام النظام، في سعيه للرد على تلك الحملة، بتوسيع شبكة دعايته توسيعا كبيرا، وقوى عملياته السرية، في محاولة لإقناع العالم بأن إصلاحات وتعديلات حقيقية تجري في جنوب أفريقيا. فسمح، مثلا، بإقامة مباريات رياضية متعددة الأعراق، محاولا بذلك أن يعاد قبوله في الأحداث الرياضية الدولية. وبالمثل، عمد النظام، تلافيا لأي إجراءات من قبل اتحاد العمال الدولي، إلى تعديل تشريعاته للسماح بتسجيل اتحادات العمال الأفريقيين والمتعددة الأجناس، ولكن مع فرض قيود قاسية بغية تقييد استقلالها.

١١٥ وفي عام ١٩٨٣، أعلنت الحكومة خططا لوضع دستور جديد يتيح التمثيل في مجلسي البرلمان للسكان الملونين والهنود، ولكن ليس للأفريقيين. وقد تم إقرار الدستور في استفتاء اقتصر على السكان البيض وأجري في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. وأدى الإخفاق في الاستجابة للمطالب السياسية الأساسية لغالبية سكان جنوب أفريقيا إلى تشكيل الجبهة الديمقراطية المتحدة، وهي تحالف

للمنظمات المناهضة للفصل العنصري والتي تمثل ملايين السكان، والتي عارضت تلك المناورة الخادعة، وأيدها المجتمع الدولي في وجهات نظرها.

١١٦ ولقد سعى نظام جنوب أفريقيا طوال السبعينات والثمانينات لأن يصبح القوة الإقليمية المسيطرة في الجنوب الأفريقي. ومع تقدم مسيرة الحرية في أفريقيا وتحرر موزامبيق (١٩٧٤) وأنغولا (١٩٧٥) وزمبابوي (١٩٨٠)، عكف على تهديد البلدان الأفريقية المستقلة والاعتداء عليها وزعزعة استقرارها. وكان القصد من ذلك تخويف تلك البلدان لحملها على عدم السماح بلجوء المناضلين من أجل الحرية من جنوب أفريقيا وعدم توفير التسهيلات لهم ولحرمانها من الاستقلال الاقتصادي. وقام بصفة خاصة بتحريض ودعم القوى الوكيلة كي تقوم بتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الحديثة الاستقلال، ولا سيما أنغولا وموزامبيق، وتدخل أيضا بقواته هو ذاتها. وأدار حربا استعمارية في ناميبيا على مدى ما يزيد على عقدين من الزمن مسببا خسائر فادحة في الأرواح.

١١٧ ولقد أسفرت جهود حكومة جنوب أفريقيا لترسيخ السيطرة البيضاء وبسط هيمنتها في المنطقة عن معاناة انسانية هائلة. وفي البلد نفسه قتل وعذب وسجن ألوف من الناس بالإضافة إلى الملايين الذين أبعدوا بالقوة.

١١٨ وكانت تكلفة ذلك بالنسبة لدول الجنوب الأفريقي المجاورة ضخمة. فقد قتل مئات الألوف من الناس، وشرد الملايين. وقدرت دراسة نشرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٨٩ أن التكلفة الاقتصادية التي تحملتها الدول التسع الأعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي قد بلغت ما يزيد على ٦٠ بليون دولار أثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ و ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٨٨ وحده. وحسب التقرير (زعزعة استقرار الجنوب الأفريقي؛ التكلفة الاقتصادية لخط المقاومة الأمامي للفصل العنصري، أديس أبابا، ١٩٨٩)، فإن مردود المنطقة الإقليمية الفرعية لمؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي كان ليزيد ٤٠ في المائة على ذلك لولا وجود جنوب أفريقيا المعادية.

١١٩ ولقد حاول نظام الفصل العنصري، في أوقات مختلفة، بتشجيع من بعض الدول الغربية التي أخذت بسياسة "التعامل البناء" مع جنوب أفريقيا كبديل للجزاءات، أن يظهر بمظهر المهتم بإحلال السلم في المنطقة. وتمكن من إغراء موزامبيق، التي كانت قد دمرتها أعمال النهب التي ارتكبت بدعم من جنوب أفريقيا، بتوقيع "اتفاق عدم الاعتداء وحسن الجوار"، الذي عرف باسم اتفاق انكوماتي، في آذار/مارس ١٩٨٤. وكان يأمل، بادعائه بأنه يسعى إلى إحلال السلم في المنطقة وإلى تحقيق الإصلاح في الداخل، في أن يَنْفذ من عزلته.

١٢٠ وخلال هذه الفترة، التي زاد فيها التوتر الدولي، أضرت العلاقات بين الدول الكبرى عمل الأمم المتحدة في مناهضة الفصل العنصري. وكان الوضع على ذلك الحال في أوائل الثمانينات عندما عارضت الولايات المتحدة، وفي بعض

الحالات المملكة المتحدة، أو امتنعت عن تأييد الاقتراحات باتخاذ إجراءات ضد أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب أفريقيا ضد دول الخط الأمامي - أنغولا وبوتسوانا وموزامبيق وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي - وضد العنف المرتكب ضد الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا، وكذلك القرارات الداعية إلى اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الفصل العنصري التي اشتركت في تقديمها عدة دول غربية. وحدث هذا في وقت كانت فيه فرنسا، وعلى رأسها الرئيس فرانسوا ميتران، تتجه نحو اتخاذ إجراءات مجدية ضد الفصل العنصري وأخذ فيه عدد متزايد من الدول الغربية يلتزم بالجزاءات. بيد أنه حتى القرارات المعتمدة بأغلبيات ساحقة، ثبت عدم فعاليتها في كبح جماح حكومة جنوب أفريقيا، التي أصبحت عندئذ خاضعة لنفوذ مؤسستها العسكرية، طالما أن دولة واحدة أو أكثر من الدول الكبرى تعارض هذه القرارات.

١٢١ غير أنه، عندما قام رئيس وزراء جنوب أفريقيا ب. و. بوتا بزيارة عواصم أوروبا الغربية في عام ١٩٨٤، قوبل بمظاهرات جماهيرية كبرى نظمتها القوى المناوئة للفصل العنصري. وأخفق في الحصول على التأييد الذي جاء للحصول عليه من الحكومات الأوروبية لما اعتمدته حكومته من إصلاحات محدودة ومقصورة عنصريا.

١٢٢ وبُعيد عودة السيد بوتا إلى جنوب أفريقيا، ثارت مقاومة داخلية عارمة ضد الدستور المقترح في عام ١٩٨٣، وكذلك ضد تدابير الفصل العنصري الأخرى، وأصبحت من الشدة بحيث فرض النظام حالة الطوارئ على أجزاء من البلد. وفي عام ١٩٨٥، بعد أن أصبح السيد بوتا رئيسا، أعلن حالة الطوارئ التي وسعت فشملت البلد بكامله في عام ١٩٨٦، وجدد إعلانها سنويا حتى عام ١٩٩٠. وأثناء هذه الفترة تم احتجاز عشرات الألوف من السكان دون محاكمة، بمن فيهم ألوف الأطفال، الذين لم يزد عمر بعضهم على ثماني سنوات.

١٢٣ وبلغت المقاومة من الانتشار بعد عام ١٩٨٤ بحيث لم يعد بالإمكان كبتها باستعراض القوة، أو بتمركز الجنود في البلدات الأفريقية أو بارتكاب العنف الوحشي ضد المتظاهرين. وتمكنت اتحادات العمال من تنظيم الإضرابات العامة التي اشترك فيها ملايين العمال رغم أنظمة الطوارئ، وغدا كثير من البلدات حصونا للمقاومة. وبدأ النظام يبحث عن سبل للخروج من الأزمة التي صنعها بنفسه. وقام النظام، استجابة منه للحملة الداعية إلى الإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء، بعرض إفراج مشروط على السيد مانديلا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، فرفض العرض. وقال في رسالة موجهة إلى الشعب، بعثها في الشهر التالي بواسطة أسرته: "أنا لا أستطيع ولن أعطي أي تعهد في وقت لست أنا فيه حرا ولستم أنتم، الشعب، أحرارا".

١٢٤ وأثار استمرار مقاومة شعب جنوب أفريقيا، بما فيه أطفال المدارس، لمحاولات القمع الوحشية اهتمام وسائط الإعلام العالمية. وطالبت

الشعوب في سائر أنحاء العالم - ولكن على الأخص في البلدان الغربية - بأن تتحرك حكوماتها إلى العمل. وشجعت الأمم المتحدة بنشاط هذه المشاعر المتنامية ضد الفصل العنصري. وتُستعرض فيما يلي بإيجاز مختلف أشكال العمل التي اتخذت في الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٨٩.

الإجراءات المتضافرة من قبل الأمم المتحدة

١٢٥ ردت الأمم المتحدة على إجراءات التحدي التي اتخذتها جنوب أفريقيا لا بالإدانة فحسب، ولكن أيضا بالعمل وبتأكيد التزامها باستمرار بالقضاء على الفصل العنصري. وبعد أن رفضت جنوب أفريقيا مرارا الاستجابة للرأي العام الدولي، أصبح هناك اعتقاد متزايد بوجوب دعم المجتمع الدولي للكفاح من أجل تحقيق حكم الأغلبية.

١٢٦ ولما كانت آثار الفصل العنصري قد تفشت في كل ناحية من نواحي الحياة في جنوب أفريقيا، أصبحت القضية معروضة على كثير من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ومع أنه لم يكن هناك مجال لتلافي الازدواجية، رغم الجهود المبذولة للتنسيق، فقد ساعد هذا العمل المتضافر الذي اضطلع به كثير من الوكالات، بشأن كثير من جوانب القضية، على جعل العالم على بيّنة من آثار الفصل العنصري في مختلف المجالات، وشجع على إشراك شتى قطاعات الرأي العام العالمي في اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الفصل العنصري.

١٢٧ وأقامت منظومة الأمم المتحدة تعاونا وثيقا، في جميع أنشطة مناهضة الفصل العنصري، مع منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك مع حركتي التحرير الوطني اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية وهما المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا. وهذا التفاعل الواسع بشأن قضية هي موضع خلاف كبير، فريد في نوعه في سجل أحداث الأمم المتحدة[٤٨].

(٤٨) الوثيقة ٩٨، انظر الصفحة ٣٨٤، الوثيقة ٩٩، انظر الصفحة ٣٨٤

١٢٨ وكانت الجمعية العامة ومجلس الأمن الهيئتين الرئيسيتين المعنيتين بالعمل في مناهضة الفصل العنصري. وفي غضون الستينات والسبعينات، في حين حثت الجمعية العامة على فرض الجزاءات على جنوب أفريقيا وطلبت إلى مجلس الأمن اتخاذ إجراء في ذلك الشأن، لم يقم هذا الأخير بفرض الجزاءات بسبب معارضة ثلاثة من الأعضاء الدائمين، وبذا بدت النُهج التي اتخذتها الهيئتان الرئيسيتان متضاربة. إلا أن تقارب وجهات النظر تزايد بحلول الثمانينات، الأمر الذي يسّر، بعد عام ١٩٨٩، إلى حد بعيد العمل المتوازي لكفالة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي غير العنصري في جنوب أفريقيا.

١٢٩ ويمكن رؤية تزايد ارتفاع مستوى الالتزام بإنهاء الفصل العنصري وبالمساعدة في تحرير شعب جنوب أفريقيا في القرارات المتعاقبة. ففي

عام ١٩٧٢، أعربت الجمعية العامة عن إيمانها القوي "بأن للأمم المتحدة مصلحة حيوية في كفالة القضاء السريع على الفصل العنصري". وفي عام ١٩٧٥، أعلنت الجمعية أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي "مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركتي تحريره، وتجاه الأشخاص المسجونين والمفروض عليهم قيود والمنفيين بسبب كفاحهم ضد الفصل العنصري". وأعادت تأكيد تصميمها على تكريس مزيد من الاهتمام والموارد، بتعاون وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، من أجل "القضاء السريع على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وتحرير شعب جنوب أفريقيا"[٤٩]. وفي ١٩٨٣، أكدت الجمعية العامة أن "القضاء على الفصل العنصري هو هدف رئيسي من أهداف الأمم المتحدة".

(٤٩) الوثيقة ٧٩، انظر الصفحة ٣٦٣

١٣٠ وأكد كلا الجمعية العامة ومجلس الأمن، بصورة متزايدة، أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه أو تعديله. وفي عام ١٩٨٤ أعلن مجلس الأمن أنه "لن يتأتى التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب أفريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري مبني على حكم الأغلبية، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحرة للتصويت في جنوب أفريقيا متحدة وغير مفتتة"[٥٠].

(٥٠) الوثيقة ١١٣، انظر الصفحة ٤٣٠

١٣١ وبينما كان الفصل العنصري موضع شجب إجماعي على اعتبار أنه جريمة، لم يكن هناك اتفاق على تعريفه بأنه جريمة ضد الإنسانية. ومن عام ١٩٦٦ فصاعدا، أدانت الجمعية العامة الفصل العنصري بوصفه "جريمة ضد الإنسانية". وفي عام ١٩٧٣، اعتمدت الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، وفتحت باب التوقيع عليها، وأعلنت في المادة ١ منها ما يلي: "تعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية". ورغم أنه تم اعتماد القرارات والاتفاقية بأغلبيات كبيرة، استمر عدد كبير من الوفود في معارضة الإشارة إلى "الجريمة ضد الإنسانية"[٥١].

(٥١) الوثيقة ٧٠، انظر الصفحة ٣٥٠

دور الجمعية العامة

١٣٢ ومن عام ١٩٦٠ فصاعدا، أعربت الجمعية العامة، بأغلبيات كبيرة، عن اعتقادها بأن الحالة في جنوب أفريقيا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأن الجزاءات الاقتصادية وغيرها من الجزاءات الإلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق ضرورية لحل المشكلة. وطلبت مرارا إلى مجلس الأمن فرض جزاءات وشجبت معارضة المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا، بما فيهم ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن الدائمين، لهذا الإجراء. وأدانت أعمال الدول والشركات عبر الوطنية التي واصلت، بل حتى ووسعت، علاقاتها مع جنوب أفريقيا. وكانت هناك محاولة مدروسة لكفالة تحقيق دعم أوسع للإجراءات المتخذة ضد الفصل

العنصري وذلك من خلال المشاورات مع كافة مجموعات الدول وأيضا باعتماد القرارات التي عبرت عن الأسف الشديد، أو أدانت، أعمال الحكومات التي عارضت عزل نظام جنوب أفريقيا والتي واصلت علاقاتها معه. وشجبت الجمعية، بأغلبيات كبيرة، تعاون بعض الدول مع جنوب أفريقيا، ودعتها إلى اتخاذ التدابير لإنهاء ذلك التعاون. وكانت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية هي أكثر الدول التي ورد ذكرها في هذه القرارات؛ وكذلك ورد ذكر اليابان وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وشيلي وسويسرا في واحد أو أكثر من القرارات. ووجهت الجمعية أيضا عددا من النداءات إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والأفراد للمساعدة على القضاء على الفصل العنصري وذلك بعزل حكومة جنوب أفريقيا دوليا.

١٣٣ وقد عالجت الجمعية العامة جميع جوانب الفصل العنصري وكانت مسؤولة عن اتساق النهج المتبع في حملة الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري. وفي ظل سلطة الجمعية وبموافقتها، قامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، التي كانت قد أنشئت في عام ١٩٦٢، بالترويج للحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري (انظر الفقرات ١٥٧-١٦٩ للاطلاع على دور اللجنة الخاصة).

١٣٤ وبعد عام ١٩٧٠، بدأت مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة وبلدان حركة عدم الانحياز تقدم سلسلة من الاقتراحات بشأن مختلف جوانب الحملة لمناهضة الفصل العنصري، بدلا من تقديم قرار واحد، وذلك ليس من أجل تركيز الانتباه على أوجه معينة من أوجه المشكلة فقط، ولكن أيضا من أجل كفالة تحقيق أوسع تأييد ممكن لكل نهج عمل يؤخذ به. وهذا ضمن أن تعتمد، بما يكاد يكون إجماعا، القرارات المتعلقة بمواضيع مثل المساعدة المقدمة لضحايا الفصل العنصري، ومطالبات الإفراج عن السجناء السياسيين، ووقف تنفيذ عقوبة الإعدام في معارضي الفصل العنصري[٥٢].

(٥٢) الوثيقة ٩١، انظر الصفحة ٣٧٩

١٣٥ وفيما يتعلق بمسائل مثل الجزاءات الاقتصادية، والحظر على الأسلحة والنفط، وغير ذلك من التدابير الرامية إلى عزل جنوب أفريقيا، كان حجم الأغلبيات متفاوتا ويتوقف، جزئيا، على النص الذي صيغت به القرارات. بيد أنه كانت هناك زيادة مطردة في الأغلبيات المؤيدة لهذه القرارات، وتزايد عدد الدول الأعضاء التي مضت إلى اتخاذ مستويات جديدة من الإجراءات[٥٣]. ولقد عزز هذا الاتجاه ما دار من مناقشات في الجمعية العامة، وما أجرته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من مشاورات، وما بذلته منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من الهيئات من جهود، وكذلك عززته قوة الرأي العام العالمي.

(٥٣) الوثيقة ٨٠، انظر الصفحة ٣٦٣، الوثيقة ٨٦، انظر الصفحة ٣٧٣، الوثيقة ٩٢، انظر الصفحة ٣٧٩، الوثيقة ٩٣، انظر الصفحة ٣٨٠، الوثيقة ٩٦، انظر الصفحة ٣٨١، الوثيقة ١٢٢، انظر الصفحة ٤٥١، الوثيقة ١٢٣، انظر الصفحة ٤٥٢

١٣٦ وفي الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، تجلى التقدم نحو تحقيق اتفاق الرأي في سلسلة من القرارات المعنونة "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على التمييز العنصري" والتي اشتركت في تقديمها عدة دول غربية إلى جانب

الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز. واعتمدت القرارات دون أن يُدلى إلا بصوتين ضدها - من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعطي القرار ٤٣/٥٠ كاف المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ مثالا جيدا للمستوى الذي بلغه في ذلك الوقت الاتفاق على سلسلة واسعة من النداءات الداعية، فيما دعت إليه، إلى: وقف القيام بأي استثمارات أخرى في جنوب أفريقيا، وتقديم قروض مالية إليها؛ وإنهاء جميع أوجه تعزيز أو دعم التجارة مع جنوب أفريقيا؛ ووقف جميع أشكال التعاون في المجال العسكري أو في مجال الشرطة أو المخابرات مع سلطات جنوب أفريقيا؛ ووقف تصدير وبيع النفط إلى جنوب أفريقيا؛ ووقف العلاقات الأكاديمية والثقافية والعلمية والرياضية التي تدعم نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

دور مجلس الأمن

١٣٧ نظر مجلس الأمن، أول ما نظر، في الحالة في جنوب أفريقيا في عام ١٩٦٠ واتخذ فيما بعد عدة قرارات هامة، وخاصة في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤. ورغم أن المجلس لم يعترف بالحالة على اعتبار أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين بموجب الفصل السابع من الميثاق كما طلبت إليه الجمعية العامة أن يفعل ولم يفرض جزاءات اقتصادية إلزامية، فقد أصدر إدانات متزايدة القوة لنظام الفصل العنصري ولأعماله العدوانية ضد الدول المجاورة. وطلب إنهاء القمع، واعترف بشرعية الكفاح ضد الفصل العنصري، وطالب بأن تتخذ حكومة جنوب أفريقيا مجموعة من التدابير، ودعا إلى أن تتخذ الدول الأعضاء مختلف أنواع الإجراءات[٥٤]. وفرض حظرا إلزاميا على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا في عام ١٩٧٧ - وكانت تلك أول مرة يتخذ فيها مثل هذا الإجراء ضد دولة عضو[٥٥].

(٥٤) الوثيقة ٦٤، انظر الصفحة ٣٣٩، الوثيقة ٨٢، انظر الصفحة ٣٦٧

(٥٥) الوثيقة ٨٩، انظر الصفحة ٣٧٧

١٣٨ وحدث أيضا تشدد في موقف مجلس الأمن ضد الفصل العنصري في عام ١٩٧٧، عندما أشار لأول مرة في القرار ٤١٧ (١٩٧٧) إلى نظام جنوب أفريقيا بوصفه "عنصريا" وأكد حق شعب جنوب أفريقيا في تقرير المصير[٥٦].

(٥٦) الوثيقة ٨٨، انظر الصفحة ٣٧٦

١٣٩ وفي القرار نفسه، أدان مجلس الأمن بشدة النظام للجوئه إلى العنف والقمع الشديدين ضد السكان السود، وكذلك ضد مناوئي الفصل العنصري الآخرين. (كثيرا ما استخدم مصطلح "السكان السود" في قرارات الأمم المتحدة للإشارة إلى جميع السكان المضطهدين في جنوب أفريقيا - الأفريقيين والسكان الملونين والهنود). وطلب، في جملة ما طلب، أن يقوم نظام جنوب أفريقيا بما يلي: "الإفراج عن جميع الأشخاص المسجونين بموجب قوانين الأمن التعسفية؛ ووقف عنفه العشوائي ضد المتظاهرين المسالمين، والقتل في المعتقلات، وتعذيب المسجونين السياسيين؛ وإلغاء سياسة البانتوستانات، والتخلي عن سياسة الفصل العنصري وضمان حكم الأغلبية القائم على العدل والمساواة. وأصدر مجلس الأمن مرة أخرى إدانة قوية في القرار ٤٧٣ (١٩٨٠)[٥٧] في أعقاب قيام نظام

(٥٧) الوثيقة ٩٧، انظر الصفحة ٣٨٢

جنوب أفريقيا بمزيد من أعمال القمع، وخاصة ضد العمال والطلبة والعاملين في الكنائس.

١٤٠ وبعد عام ١٩٨٤، أوصى مجلس الأمن بإجراءات هي أشد حتى من الإجراءات السابقة، عندما أدى فرض النظام لدستور جديد ولتدابير أخرى إلى مقاومة واسعة النطاق. وفي القرار ٥٥٤ (١٩٨٤) الذي اعتمد عشية الانتخابات لمجلسي البرلمان المفصولين عنصريا، أعرب عن اعتقاده بأن الدستور الجديد من شأنه أن يعمل على استمرار عملية تجريد الأغلبية الأفريقية الأصلية من حق المواطنة وحرمانها من جميع الحقوق الأساسية، وأن يزيد من ترسيخ الفصل العنصري. ولاحظ أن إدراج السكان الملونين والسكان ذوي الأصل الآسيوي ضمن الدستور الجديد إنما يهدف إلى تفتيت وحدة شعب جنوب أفريقيا المقهور وإثارة النزاع الداخلي. ورفض الدستور الجديد والانتخابات التي ستنظم بموجبه على اعتبار أنها جميعا باطلة ولاغية[٥٨].

(٥٨) الوثيقة ١١٣، انظر الصفحة ٤٣٠

١٤١ ومع ازدياد سوء الحالة في جنوب أفريقيا وإعلان حالة الطوارئ في ٣٦ مقاطعة في عام ١٩٨٥، رد مجلس الأمن على ذلك بالقرار ٥٦٩ (١٩٨٥) الذي دعا فيه لأول مرة إلى اتخاذ تدابير اقتصادية محددة ضد جنوب أفريقيا، بما فيها وقف كل استثمار جديد، ووقف قروض التصدير المضمونة، وفرض قيود على الألعاب الرياضية والعلاقات الثقافية، وحظر أي تعاقد جديد في المجال النووي[٥٩]. ورغم أن هذه الدعوة التي وجهها مجلس الأمن ليست إلزامية، فقد أدت إلى تشديد الضغط على نظام الفصل العنصري وأيضا إلى قبول صلاحية الجزاءات في المساعدة على القضاء على الفصل العنصري. ورغم أن حكومات عدة دول كبرى، بما فيها بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين ما زالت تعارض استخدام الجزاءات الاقتصادية الإلزامية ضد جنوب أفريقيا، فقد عكس قرار مجلس الأمن اعتراف بعض الأمم الصناعية الكبرى بأن سياسة "التعامل البناء" مع بريتوريا ليست فعالة في حمل نظام جنوب أفريقيا على التخلي عن الفصل العنصري.

(٥٩) الوثيقة ١١٦، انظر الصفحة ٤٣٢

هيئات الأمم المتحدة الأخرى

١٤٢ وعلى مر السنين، اتخذت هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة إجراءات لمناهضة الفصل العنصري.

١٤٣ ونظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقارير اللجان المعنية بحقوق الإنسان، ومركز المرأة، والشركات عبر الوطنية (انظر أدناه) واستجاب أيضا، بناء على طلب منظمة العمل الدولية، لما قدم من شكاوى بشأن انتهاك حقوق نقابات العمال في جنوب أفريقيا.

١٤٤ وخصصت لجنة حقوق الإنسان كثيرا من اهتمامها للفصل العنصري في دورتها الثالثة والعشرين المعقودة في شباط/فبراير - آذار/مارس

١٩٦٧، وذلك يعود، جزئيا، إلى طلب تلقته من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري دعتها فيه إلى النظر، على سبيل الاستعجال، في ما يتعرض له السجناء والمحتجزون في جنوب أفريقيا من تعذيب وسوء معاملة. وأنشأت فريق خبراء عاملا مخصصا للتحقيق في هذه المسألة، وكذلك عينت مقررا خاصا معنيا بالفصل العنصري[٦٠].

(٦٠) الوثيقة ٥٢، انظر الصفحة ٣١٨

١٤٥ ونتيجة لما أولته اللجنة من اهتمام لمعاملة السجناء السياسيين وللتحقيق الذي أجراه الفريق العامل، دعت حكومة جنوب أفريقيا لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى زيارة السجون وأجرت أيضا بعض التحسينات على أحوال السجناء السياسيين. (إلا أنها استمرت في عدم السماح بزيارة المحتجزين).

١٤٦ وبعد ذلك أصبح الفصل العنصري من البنود الرئيسية في جدول أعمال اللجنة. ووثقت التقارير السنوية وعممت انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا. وأعدت اللجنة أيضا مشروع الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٣، وقامت برصد تنفيذها. وعلاوة على ذلك أدت سلسلة من التقارير التي أعدها المقرر الخاص التابع للجنة عن آثار التعاون مع جنوب افريقيا، وعلى الأخص تعاون الشركات عبر الوطنية، إلى اعتماد اللجنة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، لعدد من القرارات.

١٤٧ وركزت لجنة مركز المرأة على حالة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري وأوصت بتقديم مساعدة خاصة للمشاريع الخاصة باللاجئين من النساء والأطفال.

١٤٨ وطلبت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية إلى الأمين العام إعداد تقارير عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وصلاتها بنظام الفصل العنصري في الميدان العسكري وغيره من الميادين. وبناء على توصيتها، نظم مركز شؤون الشركات عبر الوطنية جلستي استماع عامتين لأفرقة الشخصيات البارزة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩، حول أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا.

١٤٩ ونظرت اللجنة الخاصة في التقارير الواردة عن جهود حكومة جنوب أفريقيا لاكتساب قدرة حيازة الأسلحة النووية.

١٥٠ ودرس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة سياسات وإجراءات جنوب أفريقيا في ناميبيا وغيرها من الأقاليم المستعمرة.

١٥١ ولقد اشترك الأمناء العامون المتعاقبون اشتراكا كبيرا في كافة الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري وإلى تشجيع الوصول إلى حل سلمي، وكذلك فعلت وحدات الأمانة العامة مثل إدارة شؤون الإعلام ومركز مناهضة الفصل العنصري.

الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى

١٥٢ لقد انسحبت جنوب أفريقيا من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٥٥، ومن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٦٣، ومن منظمة العمل الدولية في عام ١٩٦٤ بسبب إدانة هذه المنظمات للفصل العنصري. أما معظم وكالات الأمم المتحدة الأخرى فقد اتخذت إجراءات لفصل جنوب أفريقيا من عضويتها أو تعليق تلك العضوية أو لتقييد مشاركتها في أنشطتها واجتماعاتها. واستبعدت جنوب أفريقيا من أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٦٣، إلا أنها بقيت عضوا في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي. غير أن البنك الدولي، بعد إجراء مشاورات مع الأمم المتحدة، امتنع عن إقرار أي قروض لجنوب أفريقيا من عام ١٩٦٦ فصاعدا. وفي عام ١٩٧٤ فقدت جنوب أفريقيا مقعدها في مجلس المديرين التنفيذيين لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان آخر استخدام لها لموارد صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٢، إلى أن أعطيت قرضا أثناء انتقال البلد إلى حكم الأغلبية في عام ١٩٩٣.

١٥٣ ومع ازدياد عزلة جنوب أفريقيا، دعت عدة وكالات من وكالات الأمم المتحدة ممثلي حركات تحرير جنوب أفريقيا إلى اجتماعاتها ومؤتمراتها.

١٥٤ وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى حركات التحرير في جنوب أفريقيا من عام ١٩٧٤ فصاعدا، وكذلك فعلت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ونشرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونسكو واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية دراسات عن الفصل العنصري وأسهمت في نشر المعلومات عن جنوب أفريقيا. واستحدثت منظمة العمل الدولية واليونسكو، بصفة خاصة، برامج عمل واسعة لمناهضة الفصل العنصري.

١٥٥ وفي عام ١٩٦٤ اعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بالإجماع إعلانا يتعلق بالعمل من أجل مناهضة الفصل العنصري وأقر برنامجا للقضاء على الفصل العنصري في المسائل المتعلقة بالعمل. وبعد ذلك عمد المديرون العامون المتعاقبون إلى تقديم تقارير سنوية عن تطبيق الإعلان. وفي السنوات اللاحقة، اتخذت منظمة العمل الدولية تدابير أشد ووسعت أنشطتها المناهضة للفصل العنصري. وقدمت مساعدات كبيرة إلى حركات تحرير جنوب أفريقيا وإلى اتحادات العمال السود في جنوب أفريقيا. ونظم فريق العاملين التابع لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ثلاثة مؤتمرات دولية لاتحادات العمال لمناهضة الفصل العنصري في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٣.

١٥٦ ونشرت اليونسكو عددا من الدراسات وكذلك مواد تعليمية تتعلق بمختلف جوانب الفصل العنصري، ونظمت أو استضافت عددا من المؤتمرات والحلقات الدراسية لتعزيز إجراءات مناهضة الفصل العنصري وقدمت الزمالات الدراسية والتدريب لأعضاء حركات تحرير جنوب أفريقيا. وقطعت علاقاتها مع المنظمات الدولية غير الحكومية المتعاونة مع الفصل العنصري.

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

١٥٧ أعطيت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، التي أنشئت في عام ١٩٦٢ بموجب مقرر اعتمدته الجمعية العامة بغية إبقاء التطورات المتعلقة بسياسات جنوب أفريقيا العنصرية قيد الاستعراض ولتقديم تقارير إلى الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، ولاية جرى توسيعها باطراد في السنوات اللاحقة، وأصبحت الأداة المركزية للأمم المتحدة المعنية بمتابعة الحالة وبتقديم التوصيات بشأن الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرئيسية للمنظمة. وسرعان ما أصبحت مهمتها الرئيسية تعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري برعاية الأمم المتحدة[٦١]. واقترحت اللجنة نفسها ضرورة استحداث برنامج عمل شامل في عام ١٩٦٦ كسبيل للخروج من المأزق الناتج عن عدم اتفاق الدول الأعضاء على الجزاءات وللحفاظ على قوة الدفع لإجراءات مناهضة الفصل العنصري[٦٢]. ونظر إلى البرنامج على اعتبار أنه لا يستند فقط إلى الجهود المتواصلة لكفالة فرض الجزاءات، ولكن أيضا على اعتبار أنه جهد متعدد الشعب لتعزيز الإجراءات على مختلف الأصعدة فيما يتعلق بكافة جوانب المشكلة ولتيسير تحقيق المشاركة على أوسع نطاق ممكن في الكفاح ضد الفصل العنصري.

(٦١) الوثيقة ٥٣، انظر الصفحة ٣٢٠، الوثيقة ٥٨، انظر الصفحة ٣٣٣

(٦٢) الوثيقة ٤٦، انظر الصفحة ٣٠٩

١٥٨ ومنذ أول اجتماع عقدته اللجنة في عام ١٩٦٣، أدت مبادراتها إلى تحقيق مستويات جديدة من الإجراءات التي اعتمدتها الجمعية العامة واعتمدها مجلس الأمن[٦٣]. وبعد مشاورات مستفيضة أجرتها اللجنة الخاصة مع الحكومات والمنظمات، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية وحركات تحرير جنوب أفريقيا والحركات المناوئة للفصل العنصري، أخذ برنامج الحملة الدولية يتبلور. وانعكس في القرارات السنوية للجمعية العامة وتضمنته فيما بعد برامج العمل التي اعتمدتها الجمعية العامة[٦٤] وكثير من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي نظمتها الأمم المتحدة.

(٦٣) الوثيقة ٢٥، انظر الصفحة ٢٦٣

(٦٤) الوثيقة ١١١، انظر الصفحة ٤١٥

١٥٩ وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة اقتراح اللجنة الخاصة بالاضطلاع بحملة دولية لمناهضة الفصل العنصري وأذنت للجنة التشاور مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدول والمنظمات غير الحكومية بشأن سبل تعزيز الحملة. وكان للحملة غرض مزدوج. فهي سعت إلى الضغط على المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا لتيسير اعتماد مجلس الأمن

جزاءات إلزامية فعالة في الوقت الذي شجعت فيه على أن تتخذ الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة كل الإجراءات الممكنة، ريثما يتم فرض الجزاءات. وسعت أيضا إلى تشجيع الحكومات والمنظمات والأفراد على عزل جنوب أفريقيا ودعم أولئك الذين يكافحون من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري.

١٦٠ وقد أولت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أهمية رئيسية للجزاءات الاقتصادية وما يتصل بها من تدابير تستهدف كفالة القضاء العاجل على الفصل العنصري. واقترحت أيضا فرض حظر على الأسلحة والنفط وغير ذلك من الخطوات الجزئية المختلفة الأخرى لكفالة تحقيق أهداف معينة صغرى إلا أنها حيوية. وعلاوة على ذلك عنيت اللجنة الخاصة بالإجراءات الرامية إلى منع اشتداد تفاقم الحالة وزيادة الاستياء والكراهية، وإلى المساعدة على تخفيف وطأة الكرب على ضحايا الفصل العنصري. وسعت إلى تمكين قطاعات كبيرة في المجتمع الدولي من أن تبدي، بالعمل، اهتمامها بتحقيق حل سلمي للمشكلة في جنوب أفريقيا[٦٥].

(٦٥) الوثيقة ٤٦، انظر الصفحة ٣٠٩

١٦١ وقد أعرضت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في الأمم المتحدة عن أن تكون أعضاء في اللجنة الخاصة. ورغم أن عدم المشاركة هذا قد حال دون إجراء حوار داخل اللجنة بين مؤيدي ومعارضي فرض الجزاءات وغير ذلك من التدابير، واعتبر أنه يضعف قوة توصيات اللجنة، فقد مضت في المبادرة باتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات لمناهضة الفصل العنصري. والواقع أن تكوين اللجنة قد مكنها من العمل بسرعة وبإجماع أعضائها. وأولت اللجنة اهتماما خاصا لإجراء المشاورات، بصورة متكررة، مع الحكومات الغربية، وأوفدت بعثات إلى عواصمها، واكتسبت كثيرا من الاحترام. وتمكنت اللجنة من الاستفادة من حقيقة أن الكفاح الطويل من أجل الحرية في جنوب أفريقيا سبق أن حاز على العطف والتأييد لا من البلدان الآسيوية والأفريقية فقط، ولكن أيضا من المنظمات والشعوب في البلدان الغربية التي كانت قد أبقت على علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية الطويلة الأمد مع جنوب أفريقيا. وقد ساعدها في أعمالها التأييد المنتظم من قبل الجمعية العامة، التي ناشدت مرارا جميع الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة، وكذا المنظمات الأخرى، اتخاذ الإجراءات في حدود ولاياتها، لمناهضة الفصل العنصري.

١٦٢ وقد أكدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تأكيدا كبيرا دور الرأي العام العالمي وما يقوم به الجمهور من عمل كوسيلة لعزل نظام جنوب أفريقيا ومؤيديه، وإظهار التضامن مع الكفاح من أجل التحرر، وإقناع الحكومات بما فيها الدول الكبرى، بالمشاركة في الإجراءات المتضافرة لمناهضة الفصل العنصري. وتم عن طريقها تقديم دعم الأمم المتحدة لتطوير حركة التضامن مع شعب جنوب أفريقيا وتوسيعها وتنسيقها.

١٦٣ وفي حزيران/يونيه ١٩٦٨، عقدت اللجنة الخاصة دورات استثنائية في ستكهولم ولندن وجنيف، ودعت كثيرا من المنظمات والسياسيين وقادة الرأي إلى المشاركة في اجتماعاتها لإجراء مناقشات مستفيضة حول الحالة في جنوب أفريقيا وحملة مناهضة الفصل العنصري . وفي العام ذاته ، قررت الجمعية العامة وجوب تكثيف حملة مناهضة الفصل العنصري، وطلبت إلى اللجنة الخاصة القيام بتعزيز الحملة[٦٦].

(٦٦) الوثيقة ٥٦، انظر الصفحة ٣٢٩

١٦٤ وفي السنوات اللاحقة، عمدت اللجنة الخاصة إلى إقامة علاقات أوثق مع المنظمات المناوئة للفصل العنصري، وأيدت تأييدا نشطا الإضرابات والحملات الأخرى التي أخذ يشترك فيها ملايين الناس، وخاصة في البلدان الغربية. ودعت الحركات المناوئة للفصل العنصري إلى اجتماعاتها ومؤتمراتها وحلقاتها الدراسية، كي تنضم إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الدولية وغير الحكومية في بحث الحالة وصياغة مقترحات للعمل. وبذا فقد ساعدت الحركات الوطنية المناوئة للفصل العنصري في تلقي التأييد والاهتمام الدوليين الواسعين. ووضعت اقتراحاتها وطلباتها في الحسبان لدى صياغة توصياتها هي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن[٦٧].

(٦٧) الوثيقة ٦٧، انظر الصفحة ٣٤١، الوثيقة ٨١، انظر الصفحة ٣٦٤، الوثيقة ١٠٧، انظر الصفحة ٤٠٣

١٦٥ ولقد كان لتأييد الأمم المتحدة أن ساعد على مقاومة المصالح الذاتية والضغوط في بلدانها وهي التي تقف في وجه اتخاذ اجراءات ضد الفصل العنصري. وساعدت المشاورات مع الحركات المناوئة للفصل العنصري، بدورها، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في جميع جهودها لتعزيز الإجراءات الدولية. وهذا التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لم يسبق له مثيل[٦٨] . وبذا فقد كانت الأمم المتحدة تعمل على تشجيع اتخاذ الإجراءات داخل أراضي الدول الأعضاء ، وكثيرا ما كان ذلك يتعارض مع سياسات الحكومات الوطنية، دون أن تبدي تلك الحكومات إلا قليلا من المعارضة النشطة؛ وكان ذلك انعكاسا للمشاعر العامة ضد الفصل العنصري التي نمت في ظل التقاليد الديمقراطية في البلدان الغربية.

(٦٨) الوثيقة ١١٤، انظر الصفحة ٤٣١

١٦٦ ومع أن تعزيز العمل لمناهضة الفصل العنصري واجب دولي حتمي، فإن اللجنة الخاصة أكدت دوما أن دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دور تأييدي. وقد قال رئيس اللجنة الخاصة، السيد أشكار ماروف (غينيا) في عام ١٩٦٧: "إن الدور الرئيسي في تحرير الجنوب الأفريقي يجب أن يعود بحق إلى السكان المضطهدين أنفسهم. والمجتمع الدولي بإمكانه أن يساعدهم وأن يوجد الأحوال التي يستطيعون فيها ضمان تحررهم بأقل قدر ممكن من العنف والتأخير، إلا أنه ليس بوسعه أن يطمح في أن يوصل التحرر إليهم. فجهود المجتمع الدولي لا يجب أن تكون إلا مكملة "لجهود السكان المضطهدين".

١٦٧ ولقد تطلعت اللجنة الخاصة دائما إلى أن يتحقق الوئام العنصري وأن يتم في النهاية التوصل إلى المصالحة في جنوب أفريقيا. ويوضح ذلك بيانان أدلى بهما اثنان من رؤساء اللجنة هما ديالو تيللي (غينيا) وإدوين أوغيبي أوغبو (نيجيريا)[٦٩]. ففي عام ١٩٦٣ قال السيد تيللي: "إن الحكومة الحالية لجمهورية جنوب أفريقيا لا تعرض على السكان غير البيض من مستقبل سوى الإخضاع الدائم مدى الدهر. وهي وإن كانت تصف نفسها بأنها تخوض كفاحا من أجل بقاء السكان البيض، إنما تعرض سلامة هؤلاء السكان أنفسهم للخطر ولا تعرض عليهم من مصير سوى كفاح للسيطرة لا طائل فيه ... ولقد وصفت جنوب أفريقيا بأنها عالـــم مصغر. فجماعاتها العرقية تنتسب إلى شعوب كثير من الدول الأعضاء أو ترتبط بها بروابط القربى الوثيقة. وبإمكان جنوب أفريقيا أن تكون مثلا للعالم لو سمح لكافة المجموعات في البلاد بأن تعيش معا في تفاهم وعلى قدم المساواة".

(٦٩) الوثيقة ٣٣، انظر الصفحة ٢٨١، الوثيقة ٧٢، انظر الصفحة ٣٥٤

١٦٨ وقال السيد أوغبو في عام ١٩٧٤: "عندما تتخلى الأقلية البيضاء عن حلمها بالسيطرة الدائمة على الأفريقيين، وعندما تكون مستعدة لأن تسعى، ويؤمل أن يكون ذلك بفعل الإجراءات الدولية المتضافرة، إلى التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية الساحقة من الشعب على مصير الأمة بأسرها، فإني لا أشك في أن السكان الأفريقيين لجنوب أفريقيا سيبدون ما عرفوا به تقليديا من تسامح وشهامة".

١٦٩ وبينما أيدت اللجنة الخاصة تأييدا كاملا الكفاح ضد الفصل العنصري وعارضت نظام جنوب أفريقيا، فإنه لم يغب عن بالها أبدا الهدف النهائي وهو التسوية السلمية المتحققة عن طريق التفاوض، وذلك خدمة لمصالح شعب جنوب أفريقيا بأسره. وعندما أصبحت تلك التسوية ممكنة، أدت اللجنة دورا رئيسيا في كفالة تحقيق اتفاق الرأي على الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٩[٧٠]. وبعد ذلك عملت بتعاون وثيق مع الأمين العام في تعزيز الانتقال إلى حكومة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا.

(٧٠) الوثيقـــة ١٣٥، انظر الصفحة ٤٦٥

حركات التحرير

١٧٠ وبعد عام ١٩٦٦، تزايد إنكار شرعية حكومة جنوب أفريقيا، في حين أصبحت حركات التحرير مقبولة في محافل الأمم المتحدة على اعتبار أنها الممثلة الحقيقية لشعب جنوب أفريقيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى مجلس الأمن النظر، إذا اقتضى الأمر، في اتخاذ إجراء بموجب المادة ٦ من الميثاق، التي تنص على ما يلي: "إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من المنظمة بناء

على توصية مجلس الأمن"[٧١]. بيد أن هذا الإجراء لم تجر متابعته في مجلس الأمن لأكثر من عقد من الزمن.

(٧١) الوثيقة ٢٣، انظر الصفحة ٢٦١

١٧١ ومن عام ١٩٦٥ فصاعدا، أخذ عدد من الدول الأعضاء يعلن في دورات الجمعية العامة عدم قبوله لوثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا. وفيما بعد، قررت الجمعية العامة، بناء على اقتراح الدول الأفريقية، عدم البت في وثائق التفويض المقدمة باسم ممثلي جنوب أفريقيا. إلا أن ذلك لم يؤد إلى حمل وفد جنوب أفريقيا على إخلاء مقعده. وفي عام ١٩٧٠، لدى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للأمم المتحدة، قررت الجمعية، بناء على اقتراح الدول الأفريقية، أن تطلب إلى لجنة وثائق التفويض أن تنظر على سبيل الاستعجال في وثائق تفويض ممثلي جنوب أفريقيا. وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها، قدمت عشرة وفود أفريقية تعديلا - تم اعتماده - يقضي بإقرار التقرير "عدا ما يتعلق بوثائق تفويض ممثلي جنوب أفريقيا". وقال رئيس الجمعية العامة، السيد إدوارد هامبرو، النرويجي، قبل التصويت، إن اعتماد التعديل سيكون بمثابة إدانة قوية لسياسات حكومة جنوب أفريقيا ويشكل تحذيرا مغلَّظا جدا لتلك الحكومة. وقال إنه، كما يفهمه، يسمح لوفد جنوب أفريقيا بمواصلة الجلوس في الجمعية، وإن حقوقها وامتيازات عضويتها لن تتأثر[٧٢]. ولم يعترض أحد على ذلك البيان.

(٧٢) الوثيقة ٥٩، انظر الصفحة ٣٣٥

١٧٢ وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ لم ترفض الجمعية العامة وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا فحسب، وإنما طلبت أيضا إلى مجلس الأمن استعراض العلاقات بين جنوب أفريقيا والأمم المتحدة[٧٣]. وفي مجلس الأمن، اقترح الأعضاء الأفارقة مشروع قرار يؤكد من جديد أن سياسات الفصل العنصري مخالفة لمبادئ الميثاق ومقاصده، ومنافية لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويوصي الجمعية العامة بفصل جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة بسبب إمعانها في انتهاك الميثاق. وتلقى القرار ١٠ أصوات مؤيدة، ولكنه لم يعتمد بسبب تصويت ثلاثة أعضاء دائمين ضده.

(٧٣) الوثيقة ٧٣، انظر الصفحة ٣٥٨، الوثيقة ٧٤، انظر الصفحة ٣٥٨

١٧٣ وفي وقت لاحق، طُلب إلى رئيس الجمعية العامة، السيد عبد العزيز بوتفليقه، الجزائري، أن يعطي تفسيره للمقرر الذي كان قد اتُخذ في ٣٠ أيلول/سبتمبر والذي يرفض وثائق تفويض ممثلي جنوب أفريقيا. وقرر بأن دأب الجمعية على رفض قبول وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا هو بمثابة القول إن الجمعية العامة قد رفضت السماح لذلك الوفد الاشتراك في أعمالها. بيد أن أمر مركز جنوب أفريقيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، بقي مفتوحا على اعتبار أنه مسألة تتطلب توصية من مجلس الأمن. واعتمد قرار الرئيس بـ ٩١ صوتا مقابل ٢٢، وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت[٧٤].

(٧٤) الوثيقة ٧٥، انظر الصفحة ٣٥٩

١٧٤ وفي تلك الأثناء، في عام ١٩٧٣، كانت الجمعية العامة، بعد أن نظرت في تقرير مؤتمر الخبراء الدولي لنصرة ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي[٧٥]، قد أعلنت أن ليس لنظام جنوب أفريقيا الحق في تمثيل

(٧٥) الوثيقة ٦٨، انظر الصفحة ٣٤٣

شعب جنوب أفريقيا وأن حركتي التحرير اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية هما "الممثلتان الحقيقيتان للأغلبية الساحقة لشعب جنوب أفريقيا". وأذنت للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بأن تجعل، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، حركتي التحرير مرتبطتين ارتباطا وثيقا بأعمالها. وطلبت أيضا أن ترفض جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى، منح نظام جنوب أفريقيا العضوية أو امتيازات العضوية وأن تدعو، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، ممثلي حركتي تحرير جنوب أفريقيا اللتين تعترف بهما تلك المنظمة، إلى الاشتراك في اجتماعاتها[٧٦].

(٧٦) الوثيقة ٧١، انظر الصفحة ٣٥٣

١٧٥ وفي آذار/مارس ١٩٧٤، قررت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري دعوة حركتي التحرير اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية - وهما المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا - لحضور جلساتها بوصفهما مراقبين. وفي السنة نفسها أيضا، وبناء على توصية اللجنة الخاصة، دعت اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة حركتي التحرير إلى حضور جلساتها بوصفهما مراقبين أثناء مناقشة الفصل العنصري. وفي عام ١٩٧٦، قامت الجمعية العامة، عندما قررت النظر مباشرة في الفصل العنصري في جلساتها العامة، بدعوة المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا إلى الاشتراك بوصفهما مراقبين في تلك الجلسات لدى النظر في الفصل العنصري. وسمح دائما دون اعتراض لممثلي حركتي التحرير بالإدلاء ببيانات.

١٧٦ وواصلت الجمعية العامة الضغط على نظام جنوب أفريقيا. وأوصت، في القرار ٣٣٢٤ هاء (د-٢٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤، بأن ذلك النظام يجب "أن يُستبعد كليا من الاشتراك في جميع المنظمات والمؤتمرات الدولية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة طالما استمر في ممارسة الفصل العنصري". وأعلنت أن "نظام جنوب أفريقيا العنصري غير شرعي"[٧٧]. وكثير من القرارات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة من عام ١٩٧٣ فصاعدا تشير إلى "النظام"، أو "النظام العنصري"، أو "نظام الفصل العنصري" لجنوب أفريقيا بدلا من "حكومة جنوب أفريقيا".

(٧٧) الوثيقة ٨٠، انظر الصفحة ٣٦٣

١٧٧ وبحلول عام ١٩٧٥، أصبحت جنوب أفريقيا مستبعدة فعلا من جميع هيئات الأمم المتحدة. وكان إنكار شرعية النظام والاعتراف بحركتي التحرير إيذانا ببدء مرحلة جديدة في العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري.

حظر الأسلحة

١٧٨ لم يكن أول قرارين اعتمدهما مجلس الأمن في عام ١٩٦٣، ويدعوان إلى فرض حظر على الأسلحة، إلزاميين[٧٨]. ولم يتم اعتمادهما بالإجماع، ولا جرى تنفيذهما تنفيذا كاملا من قبل كافة الدول. وفُرض الحظر من قبل موردي الأسلحة التقليديين لجنوب أفريقيا وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وذلك في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ على التوالي. وبعض البلدان منعت توريد الأسلحة المستخدمة في "القمع" فقط، وسمحت بتوريد الأسلحة المتقدمة المستخدمة في "الدفاع الخارجي"؛ أو استمرت في بيع المعدات ذات "الغرض المزدوج" التي يمكن أن تستخدم في الأغراض العسكرية والمدنية على السواء؛ أو أنها أخفقت في إلغاء عقود أبرمت في السابق لتوريد المعدات العسكرية أو إلغاء تراخيص لصنع الأسلحة.

(٧٨) الوثيقة ٢٨، انظر الصفحة ٢٦٨، الوثيقة ٣٤، انظر الصفحة ٢٨٤

١٧٩ وقد دعت الجمعية العامة مرارا كافة الدول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا ودقيقا. وحثت الدول الأعضاء أيضا مجلس الأمن على توسيع الحظر، وسد الثغرات، ومنع التفسير التقييدي، وإقرار الحظر الإلزامي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالإبلاغ عما توفر لها من بينات عن حالات الاحتيال على الحظر أو انتهاكه وكذلك عن استمرار زيادة القوة العسكرية لجنوب أفريقيا. وشجعت اللجنة الحملات التي قامت بها الجماعات المناوئة للفصل العنصري للضغط على حكوماتها الوطنية كي تفرض حظرا تاما على توريد الأسلحة لجنوب أفريقيا وتوقف كل تعاون عسكري مع ذلك البلد. وأيدت أيضا الحملات التي قامت بها الحركات المناوئة للفصل العنصري من أجل فرض الحظر على الأسلحة.

١٨٠ وكانت الدعوة إلى فرض الحظر على الأسلحة قد أصبحت قضية سياسية في المملكة المتحدة في عام ١٩٦٣، عندما ألقى زعيم حزب العمال هارولد ويلسون خطابا أمام مظاهرة مناوئة للفصل العنصري في ميدان الطرف الأغر في لندن، وتعهد فيه بتأييد حزبه للحظر. وفرضت المملكة المتحدة الحظر عندما تسلم حزب العمال السلطة في العام التالي. إلا أن الحملة استمرت. وحثت على وقف كل تعاون عسكري مع جنوب أفريقيا وقفا كاملا وقاومت المحاولات لعكس اتجاه الحظر على الأسلحة.

١٨١ وفي عام ١٩٧٠، عندما نظرت الحكومة الجديدة في المملكة المتحدة في تخفيف الحظر، ثارت معارضة عامة قوية في البلد وفي الكمنولث. وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٠، أكد مجلس الأمن من جديد، في قراره ٢٨٢ (١٩٧٠)، قراراته السابقة، وأدان خرق الحظر على الأسلحة ودعا جميع الدول إلى تشديد الحظر وذلك بتنفيذه تنفيذا غير مشروط ودون تحفظ؛ وبالإمساك عن توريد كافة المركبات والمعدات لاستخدام القوات المسلحة والمنظمات شبه العسكرية؛ وبإلغاء

التراخيص والبراءات الممنوحة لحكومة جنوب أفريقيا أو الشركات لصنع الأسلحة والذخيرة والطائرات والقطع البحرية أو غير ذلك من المركبات العسكرية؛ وبوقف توفير التدريب العسكري لأعضاء القوات المسلحة لجنوب أفريقيا وسائر أشكال التعاون العسكري مع جنوب أفريقيا. إلا أن القرار لم يكن إلزاميا، وامتنع ثلاثة من الأعضاء الدائمين (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) عن التصويت.

١٨٢ وبعد أن ازداد تدهور الحالة في جنوب أفريقيا وفي أفريقيا الجنوبية عامة، وتكـــررت الطلبات من الجمعية العامة والدول الأعضاء، وتزايدت مطالبات الرأي العام، فرض أخيرا مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، حظرا إلزاميا على الأسلحة ضد جنوب أفريقيا في القرار ٤١٨ (١٩٧٧)، الذي اعتمد بالإجماع في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧[٧٩]. وفي ذلك القرار أدان المجلس بشدة حكومة جنوب أفريقيا لما تقوم به من أعمال قمع، ولاستمرارها بتحد في ممارسة الفصل العنصري، ولشنها الهجمات على الدول المستقلة المجاورة؛ وأعرب عن بالغ قلقه لكون جنوب أفريقيا على وشك إنتاج الأسلحة النووية؛ وسلم بأن "الحظر الحالي على الأسلحة يجب أن يشدد وأن يطبق عالميا، دون تحفظات أو شروط أيا كانت، من أجل الحيلولة دون زيادة تفاقم الحالة الخطيرة في جنوب أفريقيا". وقرر المجلس أن "حيازة جنوب أفريقيا للأسلحة وما يتصل بها من معدات يشكل تهديداً لصون السلم والأمن الدوليين". وقرر أن على جميع الدول "أن توقف فورا تزويد جنوب أفريقيا بأية أسلحة وما يتصل بها من معدات من أي نوع". وقرر المجلس أيضا وجوب أن تمتنع جميع الدول عن أي تعاون مع جنوب أفريقيا في صنع وتطوير الأسلحة النووية.

(٧٩) الوثيقة ٨٩، انظر الصفحة ٣٧٧

١٨٣ وقال الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، في معرض تأكيده أهمية القرار، إنه يتميز بأنه "أول مرة في تاريخ المنظمة البالغ ٣٢ سنة يتخذ فيها إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد دولة عضو"[٨٠]. وأضاف أن من الواضح وضوحا جما أن سياسة الفصل العنصري، وكذلك ما اتخذته حكومة جنوب أفريقيا من تدابير لتنفيذ تلك السياسة، إنما هي "انتهاك فادح لحقوق الإنسان، وهي مفعمة بالخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين إلى حد يتطلب ردا متكافئا مع خطورة الحالة". وقال إن من البيِّن أيضا أن هذه الخطوة الهامة قد استندت إلى اتفاق أعضاء مجلس الأمن بالإجماع. وأعلن الأمين العام أن الأمم المتحدة، بهـــذا الإجراء قد دخلت "مرحلة جديدة ومختلفة إلى حد بعيد" من الجهد الرامي إلى تحقيق النصفة إزاء ما تنطوي عليه الحالة في جنوب أفريقيا من تجاوزات.

(٨٠) الوثيقة ٩٠، انظر الصفحة ٣٧٨

١٨٤ وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، أنشأ مجلس الأمن لجنة تتكون من جميع أعضائه، للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧)، ودراسة السبل التي يمكن بهـــا جعـــل الحظـــر أكثـــر فعاليـــة، وتقديـــم

التوصيات إلى المجلس. بيد أن أعمال اللجنة قد أعاقها عدم تلقيها للمعلومات من الحكومات عن انتهاكات الحظر.

١٨٥ وقامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، التي كانت تشجع على شن الحملات الفعالة تأييدا للحظر على الأسلحة، بتوجيه نداء إلى اتحادات العمال والمنظمات الأخرى وكذلك إلى الأفراد، طالبة إبلاغها بأي خرق أو تخطيط لخرق الحظر من قبل الوكالات والهيئات والمؤسسات الحكومية. وشجعت الحركة البريطانية المناوئة للفصل العنصري على القيام بالحملة العالمية ضد التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا في عام ١٩٧٨.

١٨٦ وقد تأسست الحملة العالمية برعاية رؤساء دول أنغولا وبوتسوانا وتنزانيا وزامبيا ونيجيريا. وتبناها السيد أولوف بالمه، السويد، والسيدة كوريتا سكوت كينغ، الولايات المتحدة، والسيد ديفيد ستيل والسيدة جوان ليستور، المملكة المتحدة. وكان من أهدافها الدعوة إلى إنهاء كل أشكال التعاون العسكري والنووي والأمني مع نظام جنوب أفريقيا؛ والعمل على التنفيذ والتشديد الفعالين لحظر الأمم المتحدة على الأسلحة؛ وتقديم الاحتجاجات إلى الحكومات التي تخرق الحظر؛ والتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ التدابير الفعالة لمقاومة التعاون العسكري والنووي والأمني مع جنوب أفريقيا.

١٨٧ وأصبحت الحملة العالمية، التي عملت بتعاون وثيق مع الحركات البريطانية وغيرها من الحركات المناوئة للفصل العنصري، المصدر الرئيسي للمعلومات للجنة مجلس الأمن وللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن حالات خرق الحظر على الأسلحة وعن وسائل تشديد الحظر. ومثل السيد عبدول س. مينتي، مدير الحملة العالمية، في عدة مناسبات أمام اللجنتين وأمام مجلس الأمن. وعقدت اللجنة الخاصة، بالتعاون مع الحملة العالمية، جلسات استماع حول الحظر على الأسلحة ونظمت عدة مؤتمرات وحلقات دراسية لبحث تشديد الحظر. وقد ساعدت مبادرات اللجنة الخاصة والحملة العالمية لجنة مجلس الأمن في الاتصال بالحكومات بشأن الانتهاكات المدعاة وفي تقديم التقارير، مع التوصيات، إلى مجلس الأمن، فيما يتعلق بتشديد الحظر.

١٨٨ وفي الوقت نفسه، واصلت الجمعية العامة الضغط من أجل تقوية الحظر على الأسلحة وتنفيذه تنفيذا تاما. وفي عام ١٩٧٩، ناشدت أيضا شباب جنوب أفريقيا "الامتناع عن الخدمة في القوات المسلحة لجنوب أفريقيا التي تهدف إلى الدفاع عن نظام الفصل العنصري اللاإنساني، وقمع الكفاح المشروع للشعب المضطهد، وتهديد الدول المجاورة، وارتكاب الأعمال العدوانية ضدها"[٨١]. ودعت جميع الحكومات والمنظمات إلى مساعدة الأشخاص المجبرين على مغادرة جنوب أفريقيا بسبب استنكافهم ضميريا عن المساعدة في تطبيق الفصل العنصري من خلال الخدمة في القوات العسكرية أو قوات الشرطة.

(٨١) الوثيقة ٩٤، انظر الصفحة ٣٨٠

١٨٩ وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠، قام مجلس الأمن، وقد أقلقه انتشار العنف على نطاق واسع في جنوب أفريقيا، وكذلك ارتكاب ذلك البلد لعدوان عسكري ضد الدول الأفريقية المستقلة، باعتماد القرار ٤٧٣ (١٩٨٠)[٨٢]، الذي دعا فيه جميع الدول إلى القيام، بدقة وصرامة، بتنفيذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧)، الذي فرض الحظر الإلزامي على الأسلحة. وطلب إلى لجنته هو أن توصي "بتدابير لسد جميع الثغرات في الحظر عل الأسلحة، وتقوية الحظر وجعله أكثر شمولا".

(٨٢) الوثيقة ٩٧، انظر الصفحة ٣٨٢

١٩٠ وقام مجلس الأمن، ردا على ازدياد الحالة سوءا في جنوب أفريقيا، بزيادة توسيع الحظر في غضون الثمانينات، رغم أن الحظر لم يكن إلزاميا. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، طلب المجلس، في القرار ٥٥٨ (١٩٨٤) إلى جميع الدول "الامتناع عن استيراد الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والمركبات العسكرية المنتجة في جنوب أفريقيا". وفي القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، حث الدول الأعضاء على اتخاذ مزيد من التدابير مثل حظر أي تعاقد جديد في المجال النووي وبيع معدات الحاسبات الالكترونية التي قد يستعملها الجيش والشرطة في جنوب أفريقيا[٨٣].

(٨٣) الوثيقة ١١٦، انظر الصفحة ٤٣٢

١٩١ وفي القرار ٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، قدم مجلس الأمن مجموعة من الطلبات إلى جميع الدول من أجل تقوية الحظر. فحث المجلس الدول على اتخاذ الخطوات الكفيلة بعدم وصول مكونات البنود المشمولة بالحظر إلى المؤسسة العسكرية والشرطة في جنوب أفريقيا عن طريق بلدان ثالثة، وحظر الصادرات إلى جنوب أفريقيا من الأصناف التي يكون لديها سبب يحملها على الاعتقاد بأن مآلها أن تستخدمها القوات العسكرية أو قوات الشرطة أو كلاهما في جنوب أفريقيا والتي لها قدرة عسكرية ويكون القصد منها أن تستخدم في الأغراض العسكرية، أي الطائرات ومحركات الطائرات وقطع غيار الطائرات والمعدات الالكترونية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسبات الإلكترونية والسيارات ذات الدفع بالعجلات الأربع. وطلب أيضا إلى جميع الدول الامتناع عن أي تعاون في الميدان النووي مع جنوب أفريقيا يكون من شأنه الإسهام في قيام جنوب أفريقيا بصنع واستحداث أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية، وجدد طلبه إلى جميع الدول الامتناع عن استيراد الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والمركبات العسكرية المصنوعة في جنوب أفريقيا.

١٩٢ ورغم الحظر الإلزامي، تمكنت حكومة جنوب أفريقيا من تكديس المعدات والأجهزة العسكرية. ونظرا لأن الحظر كان طوعيا لعدة سنوات، أخفقت الحكومات في إلغاء العقود والتراخيص السابقة، وسمحت بعض الحكومات بتصدير المعدات ذات الغرض المزدوج. وتمكنت جنوب أفريقيا أيضا من إقامة صناعة محلية كبيرة لإنتاج الأسلحة وذلك بتعاون صناعات الأسلحة في بعض البلدان، رغم الحظر. وقامت الجمعية العامة في معرض تأكيدها لأهمية الحظر على الأسلحة

في عدة قرارات، بدعوة الدول الغربية وغيرها من الدول - وعلى وجه الخصوص إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية - إلى وقف كل تعاون لها مع جنوب أفريقيا في الميدانين العسكري والنووي. ورأت لزاما عليها، حتى في وقت متأخر مثل عام ١٩٨٩، شجب أعمال إسرائيل وشيلي واثنتين من الشركات في جمهورية ألمانيا الاتحادية[٨٤]. إلا أنه كان للحظر أثر كبير، في تأخير التوسع العسكري في جنوب أفريقيا وفي زيادة تكاليف الحصول على المعدات العسكرية بالوسائل غير المشروعة، زيادة كبيرة. وكذلك منع حصول جنوب أفريقيا على كثير من أصناف المعدات العسكرية.

(٨٤) الوثيقة ١٠٦، انظر الصفحة ٤٠٢، الوثيقة ١٣١، انظر الصفحة ٤٦٠، الوثيقة ١٤١، انظر الصفحة ٤٧٩، الوثيقة ١٤٩، انظر الصفحة ٤٩٠

الحظر النفطي

١٩٣ لقد اعتمدت جنوب أفريقيا منذ أمد بعيد، وهي بلد ذو قاعدة صناعية كبيرة، على الواردات من النفط. ولذا أدركت الأمم المتحدة أن فرض الحظر على النفط والمنتجات النفطية سيكون وسيلة فعالة لممارسة الضغط ويمكن أن يكون مكملا للحظر على الأسلحة. وقد اعتمدت الجمعية العامة، ابتداء من عام ١٩٦٣، عدة قرارات تدعو الدول إلى الامتناع عن إمداد جنوب أفريقيا بالنفط والمنتجات النفطية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، قرر مؤتمر القمة للدول العربية في الجزائر فرض حظر كامل على توريد النفط لجنوب أفريقيا. وقامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بناء على هذا التقدم العام الذي جعل بالإمكان فرض حظر فعال على النفط، بالتكليف بإجراء دراسات على فرض الجزاءات النفطية على جنوب أفريقيا وناشدت الحكومات والمنظمات الأخرى اتخاذ إجراءات بهذا الشأن.

١٩٤ وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، قدمت اللجنة الخاصة تقريرا خاصا إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن "فرض الجزاءات النفطية على جنوب أفريقيا". وأوصت بأن ينظر مجلس الأمن في المسألة على سبيل الاستعجال وأن يتخذ مقررا إلزاميا بموجب الفصل السابع من الميثاق، بفرض الحظر على إمداد جنوب أفريقيا بالنفط والمنتجات النفطية. وأوصى أيضا بحث الدول على سن تشريعات لحظر ما يلي: بيع النفط أو المنتجات النفطية لجنوب أفريقيا أو إمدادها بها، مباشرة أو عن طريق أطراف أخرى؛ وشحن أي نفط أو منتجات نفطية إلى جنوب أفريقيا على سفن أو طائرات مسجلة فيها أو مؤجرة إلى رعاياها؛ وتوفير أي خدمات (كالمشورة التقنية وقطع الغيار، ورأس المال، وما إلى ذلك) لشركات النفط في جنوب أفريقيا. ولم يستطع مجلس الأمن النظر في المسألة بسبب معارضة ثلاثة من الأعضاء الدائمين في المجلس على فرض الجزاءات النفطية.

١٩٥ وقد أقرت الجمعية العامة تلك التوصيات في الدورة التالية - في قرار منفصل بشأن "الحظر النفطي ضد جنوب أفريقيا" - القرار ١٨٣/٣٣ هاء المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ - اعتمد بأغلبية ١٠٥ أصوات ضد ٦ أصوات وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت. ورغم أنه أصبحت هناك الآن إمكانية وقف صادرات النفط من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، بقيت مشكلة تمكُّن شركات ناقلات النفط وغيرها من المصالح من إيجاد سبل لإحباط الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان. وقد استمر التفاوض سرا على إمدادات النفط، رغم إصرار حكومات عدد من الدول المنتجة للنفط - ولا سيما نيجيريا - على وجوب احترام الشركات العاملة في أراضيها للحظر على بيع النفط لجنوب أفريقيا. وكانت إيران، في غضون السبعينات، مصدرا هاما للنفط الذاهب إلى جنوب أفريقيا، إلى أن أعلنت الحكومة الجديدة في عام ١٩٧٩ أنها ستوقف مبيعات النفط.

١٩٦ واقترحت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقريرها التالي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في عام ١٩٧٩، أن تدعو تانك الهيئتان جميع الدول إلى اتخاذ الإجراءات الفعالة ضد إمداد جنوب أفريقيا بالنفط. وحثت الجمعية العامة أيضا على تشجيع استحداث البلدان المصدرة للنفط آلية ملائمة لرصد شحنات النفط ومنتجاته إلى جنوب أفريقيا ومعاقبة جميع الشركات التي لها دخل في هذه الشحنات غير المشروعة.

١٩٧ وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٩٣/٣٤ واو المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، إلى مجلس الأمن أن ينظر على وجه السرعة في فرض حظر نفطي إلزامي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ودعت جميع الدول إلى سن تشريعات ملائمة. ورجتها، على وجه التحديد، حظر: شحن أي نفط أو منتجات نفطية إلى جنوب أفريقيا على سفن أو طائرات مسجلة فيها أو مؤجرة لرعاياها؛ وتقديم تسهيلات في موانئها أو مطاراتها للسفن والطائرات التي تحمل النفط أو المنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا؛ وأي استثمارات في صناعة النفط في جنوب أفريقيا أو تقديم مساعدات تقنية أو مساعدات أخرى إلى هذه الصناعة.

١٩٨ وطلبت الجمعية العامة إلى الدول أيضا تضمين جميع عقود بيع النفط والمنتجات النفطية أحكاما تحظر إعادة بيعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لجنوب أفريقيا، واتخاذ تدابير تشريعية فعالة وغيرها من التدابير المناسبة الرامية إلى منع شركات النفط وشركات النقل البحري، وكذلك المصارف وغيرها من المؤسسات المالية، من تقديم أي مساعدة إلى نظام جنوب أفريقيا في التحايل على الحظر النفطي، ومن بينها الاستيلاء على السفن التي تنتهك الحظر وعلى حمولتها.

١٩٩ ولما أن لم يستطع مجلس الأمن اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن بالنظر إلى استمرار المعارضة من بعض أعضائه الدائمين، أجرت اللجنة الخاصة مشاورات مستفيضة مع الحكومات وشجعت الحملات العامة الداعية إلى فرض الحظر النفطي. وأقرت الجمعية العامة توصياتها في عدد من القرارات اللاحقة. واشتركت اللجنة الخاصة أيضا مع منظمتين غير حكوميتين في هولندا - هما اللجنة الهولندية المعنية بالجنوب الأفريقي وفريق كايروس العامل (المسيحيون المناهضون للفصل العنصري) - في رعاية حلقة دراسية دولية حول فرض الحظر النفطي ضد جنوب أفريقيا، عقدت في أمستردام في آذار/مارس ١٩٨٠، وقامت بنشر الإعلان الصادر عن الحلقة الدراسية. وعلاوة على ذلك فقد روجت لإقامة اليوم الدولي لفرض حظر نفطي ضد جنوب أفريقيا في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٠.

٢٠٠ وفي الشهر التالي صوت البرلمان الهولندي تأييدا لقرار بفرض حظر نفطي ضد جنوب أفريقيا. ثم تشاورت اللجنة الخاصة مع أعضاء البرلمان ونظمت، بالتعاون معهم، مؤتمرا لبرلمانيي أوروبا الغربية بشأن فرض حظر نفطي ضد جنوب أفريقيا، عقد في بروكسل في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٠ شجعت اللجنة الخاصة أيضا اللجنة الهولندية المعنية بالجنوب الأفريقي وفريق كايروس العامل وساعدتهما على إنشاء مكتب لبحوث الشحن في أمستردام للتحقيق في حالات خرق شركات ناقلات النفط وغيرها من المصالح للحظر النفطي. وقد ساعدت تقارير المكتب اللجنة الخاصة (وفيما بعد الفريق الحكومي الدولي المعني برصد توريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا) في تقديم بيانات إلى الحكومات عن ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة.

٢٠١ وفي عام ١٩٨٢ أذنت الجمعية العامة للجنة الخاصة بتعيين فريق خبراء لإجراء دراسة شاملة للحظر النفطي وطلبت إلى الأمين العام تنظيم اجتماعات للبلدان المنتجة للنفط والبلدان المصدرة للنفط الملتزمة بالحظر النفطي بغية التشاور حول الترتيبات الوطنية والدولية لكفالة تنفيذ الحظر تنفيذا فعالا.

٢٠٢ وأثناء التشاور مع حكومات تلك البلدان، عمدت اللجنة الخاصة بمساعدة مكتب بحوث الشحن، إلى لفت انتباه الحكومات المعنية إلى ما يشتبه بأنه خرق من قبل شركات ناقلات النفط وغيرها للحظر الذي فرضته البلدان المصدرة للنفط. وشجعت شن حملات عامة تأييدا للحظر، بما فيها حملة ضد شركة شل للنفط. ونظمت مؤتمرا دوليا لنقابات الملاحة البحرية معنيا بتنفيذ حظر الأمم المتحدة النفطي ضد جنوب أفريقيا، عقد في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، وحلقة دراسية تابعة للأمم المتحدة متعلقة بالحظر النفطي ضد جنوب أفريقيا، عقدت في أوسلو في حزيران/يونيه ١٩٨٦.

٢٠٣ وفي عام ١٩٨٦، أنشأت الجمعية العامة فريقا حكوميا دوليا لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا. وأجرى الفريق

اتصالات مع الحكومات، وكذلك مع كثير من المنظمات غير الحكومية. وحصل على معلومات من جميع المصادر المتاحة عن رسو السفن القادرة على نقل النفط والمنتجات النفطية في موانئ جنوب أفريقيا وأجرى اتصالات مع الحكومات المعنية. وفي عام ١٩٨٩، نظم، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، جلسات استماع حول الحظر النفطي.

٢٠٤ وأدى تحقيق الفريق وتقاريره إلى اعتماد الجمعية العامة عدة قرارات تدعو مجلس الأمن إلى فرض حظر إلزامي على "توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا وكذلك على توريد المعدات والتكنولوجيا إلى صناعاتها النفطية ومشاريعها الخاصة بإسالة الفحم وتمويل هذه الصناعة وتلك المشاريع والاستثمار فيها"، وتطلب إلى الدول المعنية، إلى حين صدور قرار من مجلس الأمن، اتخاذ تدابير و/أو تشريعات فعالة "لتوسيع نطاق الحظر النفطي بغية كفالة الوقف الكامل لتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر"[٨٥].

٢٠٥ ومع أنه كان بإمكان جنوب أفريقيا الحصول على النفط والمنتجات النفطية رغم جهود الأمم المتحدة لفرض حظر فعال، فقد اضطرت إلى دفع ثمن غال لكفالة الحصول على الشحنات غير المشروعة، ولاحظ الفريق الحكومي الدولي في تقريره لعام ١٩٩١ أن الحظر النفطي، رغم مثالبه، قد فرض تكاليف على جنوب أفريقيا تقدر بما يتراوح بين ٢٥ بليون دولار و ٣٠ بليون دولار زيادة على تكاليف الاثني عشر عاما السالفة. وكذلك فإن الجمعية العامة قد سلمت - في القرار ١١٦/٤٧ دال المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ - بأن الحظر قد أسهم إسهاما كبيرا في الضغط المفروض على جنوب أفريقيا في سبيل القضاء على الفصل العنصري.

(٨٥) الوثيقة ١٣٠، انظر الصفحة ٤٥٨؛ الوثيقة ١٤٣، انظر الصفحة ٤٨١؛ الوثيقة ١٥٠، انظر الصفحة ٤٩١؛ الوثيقة ١٧٥، انظر الصفحة ٥١٦

التدابير الاقتصادية الأخرى

٢٠٦ وفي حين كانت للحظر على الأسلحة وعلى النفط أهمية خاصة في زيادة تكاليف مواصلة جنوب أفريقيا لأعمال القمع في الداخل والعدوان على الدول الأفريقية المستقلة، فإن غالبية كبرى من الدول الأعضاء شعرت بأن فرض جزاءات اقتصادية شاملة ضروري لكفالة القضاء على الفصل العنصري. وحاجّت تلك الدول بأن حكومة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا قد استغلت مصادر البلد الغنية لتوفير مستوى معيشي عال للبيض ولقمع مقاومة غالبية السكان. إلا أن اقتصاد جنوب أفريقيا كان في حاجة إلى القروض والاستثمار، وكذلك إلى التكنولوجيا المستوردة، كي يحافظ على النمو. وقد تمكن من اجتذاب الاستثمارات من الشركات عبر الوطنية والمصالح المالية لأن نظام الفصل العنصري كان يعرض

العمالة الرخيصة والأرباح العالية. ولو أنه تم فرض جزاءات اقتصادية فعالة على جنوب أفريقيا ولم يسمح لها بجني كافة فوائد التعاون الدولي، لما كان أمام الحكومة من بديل إلا أن تتفاوض على تحقيق التحول السياسي مع ممثلي الأغلبية المضطهدة.

٢٠٧ ولقد عمدت الجمعية العامة، من عام ١٩٦٢ فصاعدا، إلى الدعوة إلى فرض جزاءات اقتصادية إلزامية على اعتبار أنها ضرورية لحل مشكلة الفصل العنصري. وشجبت الجمعية إجراءات الدول التي زادت علاقاتها الاقتصادية مع جنوب أفريقيا، وأدانت أنشطة الشركات عبر الوطنية والمصالح المالية العاملة في ذلك البلد. وفي حين أكدت الجمعية من جديد ذلك الموقف، بدأت في عام ١٩٦٩ تدعو إلى اتخاذ تدابير محددة من أجل التركيز على الإجراءات الممكنة والهامة، لتشجيع الحكومات التي لم تكن على استعداد لإنهاء جميع علاقاتها الاقتصادية مع جنوب أفريقيا على تنفيذ تدابير جزئية وتيسير القيام بحملات عامة، وخاصة في البلدان التي أبقت على علاقاتها الاقتصادية مع جنوب أفريقيا.

٢٠٨ ولقد استمر عدد من البلدان في الإبقاء على علاقات اقتصادية مع جنوب أفريقيا طوال سنوات الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري. وكانت لعدة بلدان غربية تجارة كبيرة مع جنوب أفريقيا، وقامت تلك البلدان بالاستثمار في مشاريع التعدين والمشاريع الصناعية والزراعية. وكانت جنوب أفريقيا المصدر الرئيسي لعدة معادن استراتيجية. ولذا رغب كثير من الدول الأعضاء، بما فيها بعض الدول الكبرى، عن توجيه اللوم إلى حكومة جنوب أفريقيا أو معاداتها. ولما كان القيام بالتجارة أقل ظهورا للعيان من أحداث الرياضة والتبادل الثقافي التي تلفت انتباه وسائط الإعلام وتثير الازدراء الدولي، فإن هذه الروابط الاقتصادية كثيرا ما كانت تمضي دون أن يلحظها أحد، رغم أن الأمم المتحدة والحركات المناوئة للفصل العنصري قد عملت ما في وسعها لنشر المعلومات عنها.

٢٠٩ ودعت الجمعية العامة في "برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصري"، الذي اعتمدته في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، جميع الحكومات إلى إنهاء جميع أشكال التعاون مع جنوب أفريقيا، ودعتها، بصفة خاصة، إلى الامتناع عن تزويد جنوب أفريقيا بالنفط أو المنتجات النفطية أو غيرها من المواد الاستراتيجية؛ والامتناع عن تقديم القروض والاستثمارات والمساعدة التقنية إلى نظام جنوب أفريقيا والشركات المسجلة في جنوب أفريقيا؛ وحظر القروض التي تقدمها المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية في بلدانها إلى نظام جنوب أفريقيا أو شركات جنوب أفريقيا؛ ومنع المصالح الاقتصادية والمالية الواقعة تحت ولايتها الوطنية من التعاون مع نظام جنوب أفريقيا والشركات المسجلة في جنوب أفريقيا؛ وحرمان صادرات جنوب أفريقيا أي أفضليات جمركية أو غيرها ومن أي حوافز أو ضمانات للاستثمار في جنوب أفريقيا؛ واتخاذ إجراء مناسب في

الوكالات والمنظمات الدولية مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل قيام هذه الهيئات بحرمان نظام جنوب أفريقيا من جميع أشكال المساعدة والتسهيلات التجارية أو غير التجارية؛ ورفض تسهيلات الهبوط والمرور لجميع طائرات جنوب أفريقيا؛ وإغلاق الموانئ أمام جميع السفن الرافعة لعلم جنوب أفريقيا؛ ومنع شركات الخطوط الجوية والملاحة البحرية المسجلة في بلدانها من تزويد جنوب أفريقيا بخدمات أو الحصول على خدمات منها؛ وحظر أو عدم تشجيع تدفق المهاجرين، وخاصة من العمال المهرة والفنيين، إلى جنوب أفريقيا.

٢١٠ وطلبت الجمعية العامة أيضا، في قرارات لاحقة، إلى الحكومات: إنهاء كل أشكال الترويج للتجارة مع جنوب أفريقيا أو التجارة معها؛ وإنهاء تبادل البعثات التجارية مع جنوب أفريقيا؛ وحظر بيع الكروغيراندات وجميع قطع النقود الأخرى المسكوكة في جنوب أفريقيا؛ ورفض إعطاء أي عقود أو تسهيلات للشركات عبر الوطنية المتعاونة مع جنوب أفريقيا؛ واتخاذ إجراءات ضد الشركات وشركات ناقلات النفط العاملة في التوريد غير المشروع للنفط إلى جنوب أفريقيا؛ وكشف نفوذ الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا على وسائط الإعلام في بلادها؛ وتشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في الحملات المناهضة لتعاون الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا[٨٦]. وفي الوقت نفسه طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تعزيز الحملات المتعلقة بهذه المسائل. ورغم أن استجابة الحكومات الغربية وغيرها من الحكومات كانت محدودة وبطيئة، فقد نمت مشاعر التأييد لهذه التدابير.

(٨٦) الوثيقة ١١١، انظر الصفحة ٤١٥

٢١١ ولم تلق النداءات الموجهة إلى الحكومات إلا قليلا من التأييد حتى عام ١٩٧٦، عندما قامت النرويج والسويد، عقب مذبحة سويتو، باتخاذ خطوات لوقف الاستثمارات الجديدة في جنوب أفريقيا. ومن ذلك الوقت، أخذ عدد متزايد من الدول يقترح سنويا، في الجمعية العامة، قرارات تحث مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات لوقف أي استثمارات أجنبية جديدة في جنوب أفريقيا ووقف تقديم أي قروض جديدة لها. وتلقت القرارات تأييد أغلبيات متزايدة في التصويت: ١٢٤ مقابل لا شيء وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت في عام ١٩٧٦؛ بالمقارنة بـ ١٤٠ مقابل صوت واحد، وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت في عام ١٩٨٣.

٢١٢ وفي عام ١٩٨٤، اشتركت بلدان الشمال الأوروبي ودول غربية أخرى، بتشجيع من اللجنة الخاصة، في تقديم قرار بشأن "إجراءات دولية متضافرة من أجل القضاء على الفصل العنصري"، وتضمن القرار مناشدة لجميع الدول لأن تنظر، ريثما يفرض مجلس الأمن جزاءات إلزامية، في اتخاذ تدابير وطنية مثل وقف أي استثمارات جديدة في جنوب أفريقيا ووقف تقديم أي قروض

جديدة لها. وحصل القرار على ١٤٦ صوتا مؤيدا مقابل صوتين، وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت. وفي السنوات اللاحقة اعتمدت قرارات مثيلة تدعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير الوطنية.

٢١٣ كان لعملية بناء التأييد الأوسع لتدابير وطنية محددة إلى حين صدور قرار من مجلس الأمن، أن أدت في النهاية إلى اعتماد مجلس الأمن، في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، للقرار ٥٦٩ (١٩٨٥)[٨٧]. وفي ذلك القرار حث المجلس جميع الدول على اتخاذ تدابير مثل وقف كل استثمار جديد في جنوب أفريقيا؛ وحظر بيع الكروغيراندات وجميع قطع النقود الأخرى المسكوكة في جنوب أفريقيا؛ وإيقاف قروض التصدير المضمونة؛ وحظر أي تعاقد جديد في المجال النووي؛ وحظر أي بيع لمعدات الحاسوب التي قد يستعملها الجيش والشرطة في جنوب أفريقيا. وكذلك أثنى المجلس على الدول التي اتخذت تدابير طوعية ضد حكومة جنوب أفريقيا، وحثها على سن أحكام جديدة ودعا الدول التي لم تقم بذلك بعد إلى الاقتداء بها.

(٨٧) الوثيقة ١١٦، انظر الصفحة ٤٣٢

٢١٤ وفي تلك الأثناء، قامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بصورة نشطة، بتعزيز الحملات من أجل اتخاذ تدابير اقتصادية ضد جنوب أفريقيا وضد عمل الشركات عبر الوطنية والمصالح المالية في ذلك البلد. وقامت هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة، وعلى الأخص المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة حقوق الإنسان، بالتكليف بإجراء دراسات ودعت الشركات عبر الوطنية إلى فصل ارتباطها بجنوب أفريقيا.

٢١٥ ولقد أدى ما كشف عنه النقاب في السبعينات فيما يتعلق بالأجور وأحوال العمل في الشركات العاملة في جنوب أفريقيا والتي يملكها أجانب، إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات. وأولت اللجنة الخاصة في مؤتمراتها وحلقاتها الدراسية، اهتماما خاصا للتدابير الاقتصادية المتخذة ضد جنوب أفريقيا ولأنشطة الشركات عبر الوطنية التي تمارس الأعمال التجارية هناك. وشجعت نقابات العمال والهيئات الدينية والحركات المناوئة للفصل العنصري وجماعات الطلبة والشباب على اتخاذ الإجراءات المناسبة.

٢١٦ وبحلول أواخر السبعينات، نشأت حركة قوية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبلدان غربية أخرى تدعو إلى سحب الاستثمار والتجريد. ورفض كثير من السلطات في الدولة والمدينة والسلطات المحلية التعاقد مع الشركات العاملة في جنوب أفريقيا. وسحبت نقابات العمال أموال معاشاتها التقاعدية من هذه الشركات، وجرد كثير من الجامعات أنفسها من أسهمها فيها. وكثيرا ما جرى بحث مسألة الفصل العنصري في اجتماعات حملة أسهم الشركات. ومارس معارضو الفصل العنصري كثيرا من الضغط على المصارف والشركات،

حتى في البلدان التي لم تتخذ فيها الحكومات الوطنية سوى القليل من الإجراءات، وأقنعوها، وخاصة بعد عام ١٩٨٤ عندما تصاعدت الأزمة في جنوب أفريقيا، بوقف إعطاء القروض لجنوب أفريقيا وبإنهاء عملياتها فيها.

٢١٧ وابتداء من عام ١٩٨٥، توقف معظم المصارف الدولية عن تقديم السلف لجنوب أفريقيا وأخذت مئات من الشركات عبر الوطنية تجرد أنفسها من ممتلكاتها فيها. وأقر كونغرس الولايات المتحدة قانون عام ١٩٨٦ الشامل ضد الفصل العنصري. وفرضت الجماعة الأوروبية تدابير هامة. واتفق أعضاء الكمنولث على سلسلة من الخطوات، رغم ما أبدته المملكة المتحدة من تحفظات. وحظرت بلدان الشمال الأوروبي التجارة مع جنوب أفريقيا. وتزايد الضغط كثافة وفعالية[٨٨].

(٨٨) الوثيقة ١٢٦، انظر الصفحة ٤٥٤، الوثيقة ١٢٧، انظر الصفحة ٤٥٥

الإفراج عن السجناء السياسيين

٢١٨ أكدت الأمم المتحدة مرارا الحاجة إلى الإفراج عن السجناء السياسيين على اعتبار أنه ضروري للوصول إلى حل سلمي للحالة في جنوب أفريقيا. وقد تجلى هذا التركيز بصفة خاصة في عام ١٩٦٣، بعد أن وجهت التهم إلى نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء في محاكمة ريفونيا. وأثار قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٣ مطالبات على نطاق عالمي بإصدار العفو في جنوب أفريقيا[٨٩].

(٨٩) الوثيقة ٣٢، انظر الصفحة ٢٨١

٢١٩ وشددت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على هذه المسألة. ففي عام ١٩٦٤ ناشدت جميع الحكومات التدخل لدى سلطات جنوب أفريقيا لوقف تنفيذ أحكام الإعدام والإفراج عن السجناء السياسيين. واستجاب عدة رؤساء دول وحكومات فورا. وبدأت الحركة البريطانية المناوئة للفصل العنصري الحملة العالمية للإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا، وكانت برعاية عدد من أعضاء البرلمان والشخصيات العامة البارزة. وفي آذار/مارس ١٩٦٤، سلمت الأمين العام إعلانا موقعا من ١٤٣ شخصية بارزة من مختلف أنحاء العالم ويدعو إلى الإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء. وكان من بين الموقعين بعض أشهر الكتاب والفنانين والأكاديميين والزعماء السياسيين والنقابيين والدينيين والقانونيين. وفي وقت لاحق قدمت التماسات موقعة من ٠٠٠ ١٨٥ شخص وكذلك من منظمات تمثل حوالي ٢٥٠ مليون نسمة. وعلاوة على ذلك نظم كثير من الجماعات والأفراد في شتى أنحاء العالم مظاهرات ووفودا واتخذت غير ذلك من الإجراءات.

٢٢٠ وقام مجلس الأمن، في قرارين اتخذهما في حزيران/يونيه ١٩٦٤، بدعوة جنوب أفريقيا إلى عدم إعدام أي شخص صدر فيه حكم إعدام بسبب

معارضته للفصل العنصري[٩٠]. وأصدر عدد من الحكومات ونقابات العمال ومنظمات أخرى نداءات لإصدار العفو العام. وبعد ذلك شنت الحركات المناوئة للفصل العنصري وغيرها من المنظمات، بتأييد من اللجنة الخاصة، حملات كثيرة بشأن هذه المسائل. ونتيجة لذلك، خففت حكومة جنوب أفريقيا بعض أحكام الإعدام.

(٩٠) الوثيقة ٤١، انظر الصفحة ٣٠٠

٢٢١ وابتداء من عام ١٩٦٣، سنت حكومة جنوب أفريقيا عددا من القوانين التي تسمح باحتجاز الأشخاص المشتبه بارتكابهم مخالفات سياسية، وكذلك الشهود المحتملين، احتجازا تعسفيا ولأمد غير محدود. وأبقي المحتجزون في الحبس الانفرادي مددا طويلة وحرموا من الاتصال بأسرهم أو محاميهم أو الوصول إلى المحاكم. وسرعان ما بدأت ترد تقارير عن سوء معاملة السجناء السياسيين وغيرهم من المحتجزين على نحو يتعارض مع أدنى درجة من المعايير الدولية مثل الحبس الانفرادي والحرمان من التمرين، وكذلك الاعتداءات الوحشية والتعذيب، بما في ذلك الصدمات الكهربائية. ولم توجه أبدا أي تهمة في المحاكم إلى عدد كبير من المحتجزين الذين تعرضوا لمثل هذه الوحشية. وأولئك الأشخاص الذين حكم عليهم بالسجن لارتكابهم مخالفات سياسية، صنفوا، بصورة تلقائية، لمدة سنة أو أكثر بأنهم من فئة السجناء "دال"، وهي فئة خصصت لما دعي بالمجرمين الغلاظ والخطرين. ولم يسمح لهم إلا بتلقي زيارة واحدة ورسالة واحدة كل ستة أشهر. وعلاوة على ذلك فكثيرا ما تعرضوا للضرب والإذلال والعقاب. وقد أتيحت إفادات عديدة من السجناء السابقين في عام ١٩٦٤، ونظمت اللجنة الخاصة وكثير من الجماعات المناوئة للفصل العنصري مظاهرات احتجاج قوية[٩١].

(٩١) الوثيقة ٥٠، انظر الصفحة ٣١٣

٢٢٢ وفي شباط/فبراير ١٩٦٧، استمعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى إفادة السيد دينيس بروتوس، وهو شاعر وقائد رياضي كان قد قضى ٢٢ شهرا في سجن جزيرة روبين[٩٢]. وبعد ذلك طلبت إلى لجنة حقوق الإنسان النظر في الحالة وأتاحت لها الإفادات وغير ذلك من البيانات. وأعربت اللجنة عن شديد قلقها وأنشأت فريقا عاملا من القانونيين للاضطلاع بتحقيق دولي. وقد أدى ما أعقب ذلك من سخط وانتقاد إلى حمل حكومة جنوب أفريقيا على إجراء تحسينات في السجون وعلى دعوة وفد من لجنة الصليب الأحمر الدولية لزيارة السجناء. إلا أنها رفضت السماح بزيارات للمحتجزين أو السجناء الذين ينتظرون المحاكمة. وبقيت الحالة منذرة بالخطر، وخاصة بعد سن قانون الإرهاب القاسي في عام ١٩٦٧. وفي تلك الأثناء فإن المساعدة القانونية، التي وفرتها الأمم المتحدة وشجعت عليها، ساعدت في كبح تجاوزات شرطة جنوب أفريقيا وفي ضمان تبرئة ألوف السجناء المتهمين بارتكاب المخالفات السياسية أو تخفيف الأحكام الصادرة في حقهم.

(٩٢) الوثيقة ٥١، انظر الصفحة ٣١٤

٢٢٣ وفي السنوات التالية، كان من بين التطورات المروعة بصفة خاصة احتجاز ألوف الأطفال بموجب إعلان حالة الطوارئ بعد عام ١٩٨٥. وعقد مؤتمر دولي معني بالأطفال والقمع في جنوب أفريقيا الفصل العنصري (في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧) وحضره كثير من الأطفال والوالدين والمحامين من جنوب أفريقيا. وأكد المؤتمر التقارير الواردة عن حالات الاعتداء والتعذيب المنهجية التي تعرض لها الأطفال المحتجزون. وحمل السخط الذي ثار في أنحاء العالم نظام الفصل العنصري على الإفراج عن كثير من الأطفال.

٢٢٤ وفي حين ركزت الحملات والأنشطة على جوانب محددة من جوانب الفصل العنصري، كانت القضية الأساسية التي تهم الأمم المتحدة هي أن العفو عن السجناء السياسيين ضروري للوصول إلى حل متفاوض عليه وسلمي للأزمة. وقد اعتمدت الأمم المتحدة بتأييد أجمعت عليه كافة الدول الأعضاء، قرارات تدعو إلى الإفراج عن السجناء السياسيين. وأعلنت في عدة قرارات اعتمدت بعد عام ١٩٦٨، أن المكافحين من أجل الحرية الذين أسروا أثناء الكفاح المشروع من أجل الحرية "يجب معاملتهم كأسرى حرب وفقا للقانون الدولي، وعلى الأخص اتفاقية جنيف المتعلقة بأسرى الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩".

٢٢٥ وفي عام ١٩٧٥، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للأمم المتحدة، أعلنت الجمعية العامة أن "على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة ... تجاه الأشخاص المسجونين والمفروض عليهم قيود والمنفيين بسبب كفاحهم ضد الفصل العنصري". وأعربت عن تضامنها مع جميع أبناء جنوب أفريقيا الذين يكافحون ضد الفصل العنصري وفي سبيل المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ودعت نظام جنوب أفريقيا "أن يمنح عفوا غير مشروط لجميع الأشخاص المسجونين أو الذين فرضت عليهم قيود بسبب معارضتهم للفصل العنصري أو بسبب أعمال ناجمة عن هذه المعارضة، وكذلك للاجئين السياسيين من جنوب أفريقيا"(٩٣).

(٩٣) الوثيقة ٧٨، انظر الصفحة ٣٦٢، الوثيقة ٧٩، انظر الصفحة ٣٦٣

٢٢٦ وقد عكس الضغط العام قرارات الأمم المتحدة. وقامت مجموعات مختلفة بكتابة وتوزيع التماسات تدعو إلى الإفراج عن السيد مانديلا وغيره من السجناء السياسيين، وذلك عقب صدور توصية المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري الذي عقد في لاغوس في آب/أغسطس ١٩٧٧. ففي آذار/مارس ١٩٧٨، مثلا، قدمت الحركة البريطانية المناوئة للفصل العنصري التماسات موقعة من ٠٠٠ ٤٥ شخص في أربعة بلدان؛ وجاءت التماسات تتضمن ٠٠٠ ٤٠ توقيع مباشرة من سبعة بلدان أخرى.

حملة "الإفراج عن مانديلا"

٢٢٧ إن الاحتفال في كل أنحاء العالم بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ بعيد ميلاد نيلسون مانديلا الستين، والذي بدأته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري دل على التضامن الدولي مع الكفاح ضد الفصل العنصري، ونشر التوعية بقضية السجناء السياسيين. كما أن عددا من البرلمانات أشار إلى هذه المناسبة، وعقدت الاجتماعات في مدن كثيرة، بالإضافة إلى أكثر من عشرة آلاف رسالة وبرقية أرسلتها الحكومات والمنظمات والأفراد إلى السيد مانديلا في السجن أو إلى زوجته ويني مانديلا، التي كانت تحت الإقامة الجبرية في مدينة براندفورت النائية.

٢٢٨ وفي عام ١٩٨٠ بدأ السيد بيرسي كوبوزا، محرر صحيفة صنداي بوست، في جوهانسبرغ، حملة من أجل إطلاق سراح السيد مانديلا، ووجه نداء في افتتاحية الصحيفة بتاريخ ٩ آذار/مارس: "إننا نسألكم، من أجل تحقيق مصالحة وسلام حقيقيين في بلدنا المضطرب، أن تنضموا إلينا في العمل على الإفراج عن السيد مانديلا في أقرب وقت ممكن". كما أن أكثر من ٨٦ ٠٠٠ شخص في جنوب أفريقيا وقعوا على عريضة تبنتها الصحيفة المذكورة، وأيدها عدد من المنظمات وأهل الرأي. ثم شكلت لجنة الإفراج عن نيلسون مانديلا في ذلك الشهر برعاية السيدة نوكوخانيا لوتولي، زوجة الزعيم ألبرت ج. لوتولي، الرئيس الراحل للمؤتمر الوطني الأفريقي. ولقد أصبح الإفراج عن مانديلا قضية توحد قطاعات واسعة من سكان جنوب أفريقيا.

٢٢٩ في شهر آب/ أغسطس ١٩٨١ منحت مدينة غلاسغو، باسكتلنده، "حرية المدينة" للسيد مانديلا. كما أن رئيس بلدية مدينة غلاسغو، الأونرابل مايكل كيلي، بدأ، في وقت لاحق من ذلك العام، بتشجيع من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بإصدار "إعلان رؤساء البلديات" للإفراج الفوري وغير المشروط عن السيد مانديلا وجميع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا؛ وقد وقع عليه ٢ ٢٦٤ رئيس بلدية من ٥٦ بلدا.

٢٣٠ ودعا رئيس اللجنة الخاصة بتاريخ ٥ آب/ أغسطس ١٩٨٢، بمناسبة الذكرى العشرين لاعتقال السيد مانديلا، إلى توسيع نطاق الحملة؛ وأيدت نداءه حركات مناوئة للفصل العنصري ومنظمات أخرى كثيرة. كما بدأ رئيس الأساقفة تريفور هضلستون، رئيس الحركة البريطانية المناوئة للفصل العنصري، في تشرين الأول/ أكتوبر، إعلانا دوليا بالتعاون مع اللجنة الخاصة للإفراج عن السيد مانديلا وغيره من الزعماء المسجونين. وقد وقع على الإعلان عشرات الآلاف من الأشخاص من أكثر من ٧٠ بلدا، بمن فيهم عدد كبير من البرلمانيين وغيرهم من الشخصيات الرسمية.

٢٣١ وبينما كان السيد مانديلا في السجن، منح درجات فخرية، وجوائز مرموقة كثيرة و "حرية" مدن كثيرة، وأطلق اسمه على مؤسسات مختلفة ومبان وشوارع في مختلف أنحاء العالم، كما انتخب عضوا فخريا في كثير من النقابات العمالية والمنظمات الأخرى. وأصبحت حملة "سر على الدراجة من أجل مانديلا" (Bicycle for Mandella) حدثا سنويا في المملكة المتحدة في عيد ميلاد مانديلا. وفي هولندا، أصدرت اللجنة الهولندية المعنية بالجنوب الأفريقي عملة مانديلا كجزء من حملتها ضد الكروغيراند، ولتكون أيضا وسيلة لجمع المال لحركة الحرية. ولم يحدث في التاريخ أن كرم سجين سياسي مثلما كرم السيد مانديلا في جميع أنحاء العالم.

٢٣٢ واكتسبت حملة الإفراج عن السجناء شعورا جديدا بالاستعجال مع ظهور حركة المقاومة الشاملة لفرض الدستور الجديد في عام ١٩٨٤، وترسيخ حالة الطوارئ في عام ١٩٨٥، وما تلا ذلك من اعتقال عشرات الآلاف من الأشخاص، والقتل المستمر للمتظاهرين سلميا من قبل قوات الأمن. كما تلقت مطالب الجبهة الديمقراطية المتحدة ونقابات العمال والمنظمات الأخرى المتعددة - العاملة على الإفراج عن السيد مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ورفع الحظر عن المنظمات الشعبية، وإنهاء حالة الطوارئ وإزالة الفصل العنصري - دعما قويا من المجتمع الدولي.

٢٣٣ واتخذت جماعات مختلفة مبادرات بارعة لتشجيع الحملة؛ ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بدأ صندوق أفريقيا حملة "افتحوا سجون الفصل العنصري" رئيسها الفخري السيد بيل كوزبي، الشخصية التلفزيونية المحبوبة. وقد طلب من المؤيدين أن يرسلوا مفاتيح تعبيرا عن معارضتهم للاعتقالات في جنوب أفريقيا. وشُنت الحملة في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، وحضر الاحتفال رؤساء بلديات ست مدن كبيرة في الولايات المتحدة وقدموا مفاتيح مدنهم لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

الإعلام وتشجيع اتخاذ إجراء جماهيري

٢٣٤ أدركت هيئات منظومة الأمم المتحدة أهمية الرأي العام المطلع لتسهيل اتخاذ إجراء دولي فعال ضد الفصل العنصري وأكدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مرارا أن الإعلام الجماهيري عن الفصل العنصري هو جزء أساسي من جهود الأمم المتحدة. وأكدت بوجه خاص أهمية إعلام الجماهير في البلدان التي تحتفظ بعلاقات وثيقة اقتصادية وغير

اقتصادية مع جنوب أفريقيا، ومواجهة الدعاية التي تقوم بها حكومة جنوب أفريقيا ورجال الأعمال وذوو المصالح الآخرون المتحالفون معها.

٢٣٥ وبينما لم تستطع الأمم المتحدة أن تضاهي الأموال التي كرستها حكومة جنوب أفريقيا لأغراض الدعاية أو أن تقوم بمشاريع سرية مثل جنوب أفريقيا، فإنها استطاعت أن تعتمد على المشاعر الشعبية ضد التمييز العنصري وعلى دعم الحكومات والمنظمات الملتزمة بالكفاح ضد الفصل العنصري. وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام في عدد من القرارات، من عام ١٩٦٥ فما بعد، أن يتخذ تدابير لضمان نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن عن الفصل العنصري والكفاح ضده في جنوب أفريقيا وعن جهود الأمم المتحدة وغيرها من المجموعات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، للقضاء على الفصل العنصري.

٢٣٦ ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٠٧(د - ٢٢) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ "جميع الدول إلى تشجيع إنشاء المنظمات القومية الرامية إلى زيادة توعيه الرأي العام لشرور الفصل العنصري". وبينما كانت الحملة الدولية تنمو طلبت الجمعية القيام بنشاط لتشجيع حملات محددة والوصول إلى قطاعات مختلفة من الرأي.

"الوحدة المعنية بالفصل العنصري"

٢٣٧ في أعقاب قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٦٦، أنشئت في الأمانة العامة وحدة معنية بالفصل العنصري لضمان توفر أكبر قدر من الدعاية بشأن الفصل العنصري[٩٤]. أنتجت هذه الوحدة التي أنشئت في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، وأصبحت فيما بعد جزءا من مركز مناهضة الفصل العنصري، دراسات متعددة، أعد معظمها من قبل زعماء حركات التحرير والحركات المناوئة للفصل العنصري ومن قبل خبراء. وقد نشرت المعلومات المتعلقة بهذه الدراسات من خلال مراكز الأمم المتحدة للإعلام والمنظمات المناوئة للفصل العنصري.

(٩٤) الوثيقة ٤٨، انظر الصفحة ٣١١

٢٣٨ وطلبت الجمعية العامة في عام ١٩٧٣ من الأمين العام أن ينشئ صندوقا يمول من التبرعات ويستخدم لتوسيع نشاطات الوحدة المعنية بالفصل العنصري. وقد مكن "الصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري" الذي أنشئ في العام التالي، الوحدة (التي أصبحت فيما بعد مركز مناهضة الفصل العنصري) من نشر وثائق وكراسات بلغات متعددة، وإنتاج الملصقات والصور والإعلانات التلفزيونية والشرائح المصورة واسطوانات أغاني الحرية وغيرها من المواد السمعية - البصرية، كما مكن الوحدة أيضا من عمل الترتيبات لتوزيع المواد التعليمية في المدارس وتنظيم المعارض وتوزيع الأفلام عن الفصل العنصري.

٢٣٩ كما قدم الصندوق الاستئماني منحا متواضعة للحركات المناوئة للفصل العنصري وغيرها من المنظمات لإنتاج وتوزيع المواد التي يقرها المركز، وتنظيم المسابقات الفنية ومسابقات المقالات وإنتاج الملصقات والشارات والمواد الأخرى للحملة.

إدارة شؤون الإعلام

٢٤٠ بناء على طلب الجمعية العامة، أولت إدارة شؤون الإعلام موضوع نشر المعلومات ضد الفصل العنصري أهمية كبيرة. فبالإضافة إلى تقديم تغطية للاجتماعات والمؤتمرات والأحداث الأخرى للهيئات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالفصل العنصري نشرت الإدارة كراسات وأنتجت أفلاما وبرامج إذاعية ومعارض وضمنت النشر على أوسع نطاق ممكن للدراسات التي أنتجتها منظمات الأمم المتحدة عن مواضيع مثل انتهاك حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، ومحنة النساء في ظل الفصل العنصري ونشاطات الشركات المتعددة الجنسية في جنوب أفريقيا. وغالبا ما اتخذت مراكز الأمم المتحدة للإعلام، بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام، مبادرات لتشجيع الحملة الدولية.

٢٤١ ومع ازدياد أعمال القمع ومراقبة المطبوعات في جنوب أفريقيا، حيث حظر كثير من منشورات الأمم المتحدة، أدركت المنظمة الدولية الحاجة إلى إيجاد طرق لإعلام سكان جنوب أفريقيا عن الأعمال الدولية لمناهضة الفصل العنصري. وفي عام ١٩٧٧ طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يشرع، بالتعاون مع الدول الأعضاء التي يمكن لإذاعاتها أن تسمع في جنوب أفريقيا، ببث برامج إذاعية منتظمة موجهة إلى جنوب أفريقيا ومعنية بجهود الأمم المتحدة ضد الفصل العنصري ومؤيدة لحق تقرير المصير وغير ذلك من الأمور التي تهم شعوب الجنوب الأفريقي[٩٥]. وقد بدأت الإذاعة التابعة لإدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٧٨ بإنتاج برامج يومية بعدد من لغات جنوب أفريقيا.

(٩٥) الوثيقة ٩١، انظر الصفحة ٣٧٩.

٢٤٢ واستفادت البرامج إلى حد كبير من مواد مسجلة من مصادر متنوعة كثيرا، بما في ذلك محاضر اجتماعات الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالفصل العنصري، والاحتفالات بالأيام الدولية، ومقابلات مع زعماء حركات التحرير والخبراء الأفراد بمن فيهم كثيرون ممن حظر عليهم دخول جنوب أفريقيا، وتقارير عن نشاطات المنظمات غير الحكومية العاملة في حملة مناهضة الفصل العنصري مثل الحركات المناوئة للفصل العنصري، ونقابات العمال،

والكنائس والمجموعات الطلابية. وساهـــم في هذه البرامج أيضا عدد من الفنانين والكتاب المرموقين.

٢٤٣ وكان الموضوع الرئيسي للبرامج هو الإدانة العالمية للفصل العنصري والتركيز المستمر للحملة الدولية ضده. وضمن هذا الإطار هدفت البرامج إلى لفت انتباه مؤيدي الفصل العنصري إلى عزلتهم المتنامية، وتشجيع السكان المضطهدين وغيرهم من خصوم الفصل العنصري، وطمأنتهم بالتضامن الدولي مع قضيتهم. لقد أنتج أكثر من ١ ٠٠٠ برنامج في السنة وأرسلت إلى المنظمات الإذاعية المهتمة في بلدان كثيرة لإذاعتها إلى جنوب أفريقيا حيث يمكن الاستماع إليها في جميع أنحاء البلاد.

الوكالات المتخصصة

٢٤٤ قدمت الوكالات المتخصصة مساهمات كبيرة في نشر المعلومات عن الفصل العنصري؛ فقد كرست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية اهتماما كبيرا للإعلام عن الفصل العنصري وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة ونشرت اليونسكو عددا من الدراسات عن آثار الفصل العنصري على التعليم والثقافة والعلوم، وأنتجت مواد تعليمية لتوزيعها على المدارس. كما أن التقارير السنوية للمدير العام لمنظمة العمل الدولية عن الفصل العنصري كانت مفيدة بشكل خاص للنقابات العمالية وغيرها بشأن الحالة في جنوب أفريقيا. أما منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فقد نشرتا دراسات خاصة موثوقة بناء على طلب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. ونشرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دراسة نشرت على نطاق واسع عنوانها "أطفال على الخط الأمامي" تناولت الآثار المدمرة للفصل العنصري على الأطفال في الجنوب الأفريقي.

الاحتفالات بالأيام والسنوات الدولية

٢٤٥ كانت الاحتفالات بالأيام والسنوات الدولية وسيلة فعالة أخرى لنشر المعلومات عن الحالة في جنوب أفريقيا وتشجيع الدعم لمناهضة الفصل العنصري. فقد أعلنت الجمعية العامة الأيام التالية المتعلقة بالفصل العنصري: اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس، ذكرى مذبحة شاربفيل سنة ١٩٦٠)، الذي أعلن في القرار ٢١٤٢ (د - ٢١) المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦؛ اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب أفريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه، ذكرى انتفاضة عام ١٩٧٦) الذي أعلن في القرار ٦/٣١ طاء المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦؛ اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في

جنوب أفريقيا وناميبيا (٩ آب/أغسطس، ذكرى مظاهرة النساء ضد قوانين جوازات المرور في بريتوريا في عام ١٩٥٦) الذي أعلن في القرار ١٧٢/٣٦ كاف، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١؛ يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا (١١ تشرين الأول/ أكتوبر، ذكرى قرار الجمعية العامة ١٨٨١ (د - ١٨) الذي يدعو إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين)، الذي أعلن في القرار ٦/٣١ جيم، المؤرخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦. كما أعلنت الجمعية السنوات التالية: السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصري (تبدأ في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٨) التي أعلنت في القرار ١٠٥/٣٢ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧؛ السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب أفريقيا (١٩٨٢)، التي أعلنت في القرار ١٧٢/٣٦ باء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١.

٢٤٦ وعلاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة إلى إيلاء الفصل العنصري اهتماما خاصا خلال الاحتفال بالسنة الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (١٩٧١)، وعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري (١٩٧٣-١٩٨٣)، والعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (١٩٨٣-١٩٩٣).

٢٤٧ وكما شجعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الاحتفال بأيام أخرى خلال سنوات مختلفة، مثل ذكرى تأسيس حركات تحرير جنوب أفريقيا (٨ كانون الثاني/ يناير، ٤ نيسان/ أبريل)، ويوم حرية جنوب أفريقيا (٢٦ حزيران/ يونيه)، وعيد ميلاد نيلسون مانديلا (١٨ تموز/يوليه)، وذكرى وفاة ستيف بيكو (١٢ أيلول/ سبتمبر)، ويوم الأبطال (١٦ كانون الأول/ ديسمبر). ثم إن المؤتمرات المتعددة، والحلقات الدراسية، والبعثات وغيرها من النشاطات التي نظمتها اللجنة الخاصة وغيرها من الهيئات كانت عبارة عن مناسبات للدعاية.

حشد الشخصيات

٢٤٨ مع نمو الحملة الدولية قامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتشجيع شخصيات مرموقة من الفنانين والكتاب والموسيقيين والرياضيين ليس على مقاطعة جنوب أفريقيا فحسب، بل وعلى المساهمة بمواهبهم لتعبئة الرأي العام العالمي ضد الفصل العنصري. وقد أمكن من خلالهم الوصول إلى عشرات الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم ومناشدتهم القيام بعمل ضد الفصل العنصري.

٢٤٩ وتأسست في عام ١٩٨١، بدعم من اللجنة الخاصة، لجنة فناني العالم لمناهضة الفصل العنصري، ومن بين المشاريع التي قامت بها هذه اللجنة معرض فني ضد الفصل العنصري ساهم فيه ٨٠ من أبرز الفنانين المعاصرين في العالم. وقد تم الاتفاق على التبرع بالمعرض لجنوب أفريقيا الحرة بعد القضاء

على الفصل العنصري. كما أن السيد مانديلا، الذي كان لا يزال في السجن، انتخب عضوا فخريا في مجلس أمناء المؤسسة الثقافية لمناهضة الفصل العنصري، التي نقل إليها المعرض، الذي افتتحه في باريس عام ١٩٨٣ وزير الثقافة الفرنسي ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وبعد ذلك، تنقل المعرض بين ٦٠ متحفا ومعرضا فنيا حيث شوهدت محتوياته في مختلف أنحاء العالم وفي مقر الأمم المتحدة. وحيثما ذهب المعرض اجتذب اهتماما كبيرا. وتجري الآن ترتيبات لنقل هذه المجموعة القيمة إلى جنوب أفريقيا وإنها تدل على تضامن كبار الفنانين مع كفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل التحرير.

العمل الجماهيري

٢٥٠ كان أحد المظاهر الهامة لاستراتيجية الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري الوصول إلى قطاعات مختلفة من الرأي العام العالمي وتوعيتها بتأثيرات الفصل العنصري في مجالات اهتماماتها الخاصة وتشجيعها على القيام بالأعمال المناسبة. ولقد سعت الأمم المتحدة مع وجود خلفية من الاشمئزاز العالمي من الفصل العنصري إلى أن تشجع على توسيع نطاق تدخل المنظمات والأفراد للقيام بأعمال منسقة. كما وجهت قرارات الجمعية العامة والهيئات الأخرى نداءات محددة إلى نقابات العمال والكنائس وغيرها من الهيئات الدينية، والطلاب والشباب والنساء ومنظماتهم، والرياضيين، والمنظمات الرياضية، والفنانين والكتاب والمطربين والشخصيات الثقافية الأخرى، والمؤسسات التعليمية وفقهاء القانون وأعضاء مهنة الطب وأعضاء المجموعات المهنية الأخرى.

٢٥١ ولقد سبب الفصل العنصري إساءات لقطاعات متعددة من سكان العالم. فعلى سبيل المثال نجد أنه في مجال العلاقات العمالية رفض الاعتراف بنقابات العمال الأفريقية، وحصر الوظائف بحسب الأصل العرقي ومنع العمال الأفريقيين من الإضراب وحظر النقابات العمالية المتعددة الأعراق، وأنشأ نظام عمل لا إنساني للعمال المهاجرين، مخفضا بذلك مركز العمال الأفريقيين إلى ما يشبه العبودية. ولذلك نددت الحركة النقابية الدولية بالفصل العنصري وطالبت بانتظام بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا حتى قبل أن تنادي الأمم المتحدة نفسها بذلك.

٢٥٢ والمنظمات التي كانت تباعد بينها خلافات أيديولوجية أو غيرها من الخلافات وجدت نفسها متحدة في مناهضة الفصل العنصري، كما قدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها، بالإضافة إلى وحدات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، معلومات إلى تلك المنظمات وشجعتها على أن تقوم بأعمال تتلاءم مع مجال اهتمامها.

٢٥٣ وظلت اللجنة الخاصة على اتصال مع الاتحادات الدولية والإقليمية لنقابات العمال، ومجلس الكنائس العالمي، واللجنة الدولية لفقهاء القانون، ومنظمات دولية متعددة أخرى. كما شجعت على إنشاء هيئات مثل الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا، ومكتب أبحاث الشحن، وإنهاء القروض لجنوب أفريقيا، ولجنة فناني العالم لمناهضة الفصل العنصري، وجمعية برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري. ونظمت اللجنة الخاصة مؤتمرات وحلقات دراسية كثيرة حيث قام زعماء نقابات العمال والشخصيات الثقافية والرياضيون والطلاب والشباب والنساء وغيرهم بإجراء المشاورات فيما بينهم وتخطيط العمل بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير. وإن في جهود الأمم المتحدة لتشجيع اتخاذ إجراءات من قبل نقابات العمال والطلاب والشباب والنساء توضيحا لهذا الجانب من حملة مناهضة الفصل العنصري.

إجراءات نقابات العمال

٢٥٤ أولت الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، انتباها خاصا لتشجيع مناهضة نقابات العمال للفصل العنصري نظرا لمعارضة الحركة النقابية الدولية للفصل العنصري وللدور الفعال الذي يمكن للنقابات العمالية أن تلعبه في مناهضة الفصل العنصري. وطلبت الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ في قرارها ٢٦٧١ دال (د - ٢٥)، المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر، من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تجري مشاورات بشأن عقد مؤتمر دولي لتشجيع النقابات على القيام بعمل مشترك ضد الفصل العنصري. كما وجهت الجمعية في السنة التالية نداء إلى جميع المنظمات النقابية القومية والدولية لتعزيز العمل ضد الفصل العنصري[٩٦]، واقترحت: تثبيط هجرة العمال المهرة إلى جنوب أفريقيا؛ واتخاذ التدابير المناسبة إزاء التعدي على الحقوق النقابية واضطهاد النقابيين في جنوب أفريقيا؛ وممارسة الضغط إلى أقصى حد على المصالح المالية والاقتصادية الأجنبية التي كانت تكسب الربح من التمييز العنصري ضد العمال غير البيض في جنوب أفريقيا، لإقناعها بوقف هذا الاستغلال؛ والتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية بالحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري.

(٩٦) الوثيقة ٦٣، انظر الصفحة ٣٣٩

٢٥٥ وعقدت مجموعة العمال في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية المؤتمر النقابي الدولي لمكافحة الفصل العنصري في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٣، في جنيف، لوضع برنامج عمل مشترك[٩٧]. وقد حضر المؤتمر ٣٨٠ مندوبا من أكثر من ٢٠٠ منظمة نقابية، يمثلون ١٨٠ مليون عامل من جميع أنحاء العالم. كما كان توقيت انعقاده مناسبا بسبب الإضرابات الكثيرة التي قام بها في

(٩٧) الوثيقة ٦٦، انظر الصفحة ٣٤١، الوثيقة ٦٩، انظر الصفحة ٣٤٧

تلك السنة عمال جنوب أفريقيا السود متحدين القوانين القمعية. وحث المؤتمر جميع العمال والنقابات التي ينتمون إليها على تقديـــم الدعم الكامل للعمال السود في جنوب أفريقيا وذلك بالعمل على الاعتراف بالنقابات العمالية الأفريقية، والدعوة إلى إنهاء نظام العمال بعقود أو العمال المهاجرين وتقديم الدعم المالي والمعنوي والمادي الكامل لعمال وشعب جنوب أفريقيا من خلال نقاباتهم العمالية ومنظماتهم السياسية. وقد أثنت الجمعية العامة في قرارها ٣١٥١ ألف (د - ٢٨) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ على قرار المؤتمر وزكته لدى الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

٢٥٦ وعقد المؤتمر الدولي الثاني لنقابات العمال لمناهضة الفصل العنصري في جنيف في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٧ لمراجعة تنفيذ المقررات التي اعتمدها مؤتمر عام ١٩٧٣ وللنظر في أفضل السبل لتكثيف الإجراءات المتخذة على نطاق عالمي لاستئصال شأفة الفصل العنصري. وقد كان من بين المشاركين ممثلون لثلاثمائة منظمة من منظمات نقابات العمال تبلغ عضويتها حوالي ٢٠٠ مليون عامل من جميع أنحاء العالم. واستمع المؤتمر إلى تقارير من المشاركين عن الأعمال التي قاموا بها ضد الفصل العنصري، ولاحظ بارتياح أن مؤتمر عام ١٩٧٣ قد عزز "إجراءات التضامن التي تتخذها المنظمات النقابية في جميع أنحاء العالم لخدمة مصالح العمال والشعب الذين يعانون في ظل التمييز العنصري والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي". واعتمد المؤتمر بالإجماع قرارا يدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة من قبل الحكومات وجمعيات أرباب العمل ونقابات العمال. كما دعا القرار إلى عقد اجتماعات منتظمة لممثلي نقابات العمال في جنيف لمتابعة مقررات المؤتمر ومراجعة التطورات في الجنوب الأفريقي والتوصية باتخاذ إجراءات أخرى من قبل المنظمات النقابية، وطلب منهم أن يعقدوا اجتماعات سنوية مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

٢٥٧ وعقد المؤتمر الثالث وهو - المؤتمر الدولي لنقابات العمال المعني بالجزاءات والإجراءات الأخرى لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا - في جنيف في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٣ وقامت بتنظيمه مجموعة العمال في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية واللجنة الخاصة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة وحدة النقابات العمالية الأفريقية. ودعا القرار الذي اتخذه المؤتمر إلى إجراءات أشد ضد الفصل العنصري[٩٨]. كما أدى المؤتمر إلى توسيع نشاط منظمة العمل الدولية ضد الفصل العنصري وزيادة المساعدة إلى نقابات العمال السود المستقلة في جنوب أفريقيا.

(٩٨) الوثيقـــة ١٠٨، انظر الصفحة ٤٠٧

٢٥٨ وأجرت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشاورات متكررة مع اتحادات نقابات العمال الدولية، ومنظمة وحدة النقابات العمالية الأفريقية، ومؤتمر نقابات العمال لجنوب أفريقيا ومنظمات نقابات العمال الوطنية

في كثير من البلدان. كما شجعت على تشكيل اللجنة العمالية لمنطقة نيويورك لمناهضة الفصل العنصري ونظمت المؤتمر الدولي لنقابات الملاحة البحرية المعني بتنفيذ حظر النفط الذي فرضته الأمم المتحدة على جنوب أفريقيا عقد في لندن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥.

إجراءات الشباب والطلاب

٢٥٩ كثيرا ما كان الشباب والطلاب في مقدمة الكفاح من أجل التحرر في جنوب أفريقيا، وأوحت جهودهم باتخاذ إجراءات طلابية على المستوى الدولي تضامنا مع شعب جنوب أفريقيا، خاصة بعد انتفاضة سويتو في عام ١٩٧٦. وكثيرا ما لفتت الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى الانتباه إلى محنة طلاب جنوب أفريقيا وشجعت على التضامن الدولي للطلبة معهم. واتخذت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مبادرات عدة لتشجيع مثل هذا التضامن.

٢٦٠ ولقد أصبح تضامن الطلاب عاملا هاما عندما وجه الزعيم ألبرت ج. لوتولي نداء لأول مرة لمقاطعة المستهلكين لجنوب أفريقيا في عام ١٩٥٩[٩٩]؛ بل وأكثر أهمية من ذلك عندما أثارت مذبحة شاربفيل عام ١٩٦٠ سخط الرأي العام العالمي. وفي حوالي ذلك الوقت زادت مقاومة الطلبة للفصل العنصري في جامعات جنوب أفريقيا من تشجيعها لاتخاذ إجراءات طلابية على المستوى الدولي. كما لعب الطلاب والشباب دورا هاما في بدء حركة المقاطعة (التي عرفت فيما بعد بالحركة المناوئة للفصل العنصري) خاصة في المملكة المتحدة وآيرلندا والبلدان الاسكندنافية، وفي تنمية عمل جماعي.

(٩٩) الوثيقة ١٣، انظر الصفحة ٢٥١

٢٦١ ونظمت جماعات الطلبة مظاهرات ضد الجولات الأجنبية التي كانت تقوم بها الفرق الرياضية المؤلفة من البيض فقط من جنوب أفريقيا؛ وقد تطورت جهودهم وأصبحت حركة جماعية مع أواخر الستينات. كما حدثت مظاهرات ضخمة في المملكة المتحدة ضد الفريق الرياضي لكرة الرغبي، المؤلف من لاعبين بيض فقط من جنوب أفريقيا خلال زيارته للفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. وأصبحت مقاطعة الألعاب الرياضية قضية كبيرة في أستراليا ونيوزيلندا مع حلول عام ١٩٧٠، حيث لعب الطلاب دورا هاما في البلدين كليهما. وبدأ الطلاب حملة في أستراليا في عام ١٩٧٠ للمقاطعة الرياضية وحصلوا على دعم الكنائس ونقابات العمال والشخصيات الرسمية.

٢٦٢ بدأت حملة الطلاب في المملكة المتحدة في الستينات ضد بنك باركليز، وهو الذي تفرع عنه أكبر بنك في جنوب أفريقيا؛ واستمرت سنة بعد

سنة خاصة مع بدء العام الدراسي لإقناع الطلبة بعدم فتح حسابات لهم في البنك المذكور. وبقيت الحملة مثابرة ضد باركليز إلى أن باع في النهاية أسهمه في فرع البنك في جنوب أفريقيا في أواخر الثمانينات.

٢٦٣ ولعب الطلاب دورا نشطا في الولايات المتحدة في الحملة ضد تقديم القروض إلى جنوب أفريقيا التي بدأتها في عام ١٩٦٦ لجنة الضمير لمناهضة الفصل العنصري التي أسستها اللجنة الأمريكية لأفريقيا، والحركة المسيحية الجامعية. وكان من نتيجة ذلك أن جنوب أفريقيا لم تطلب تجديدا للدين الدائر الذي استعملته سابقا؛ كما أن عدة بنوك أعلنت أنها لن تقدم قروضا إلى حكومة جنوب أفريقيا أو وكالاتها.

٢٦٤ وكان لنشاطات الطلاب في الولايات المتحدة أثر كبير في حمل الكثير من المؤسسات الأكاديمية على سحب استثماراتها في شركات لها علاقات مع جنوب أفريقيا. كما ساعدت هذه النشاطات على إقناع المشرعين في الولايات وفي المدن باتخاذ إجراءات ضد الشركات العاملة في جنوب أفريقيا؛ مما أدى في النهاية إلى انسحاب عدد من الشركات الأمريكية من جنوب أفريقيا في الثمانينات.

٢٦٥ وشارك الطلاب أيضا في حملات أخرى. ففي الولايات المتحدة أصبحت حركة تحرير جنوب أفريقيا، التي بدأتها بشكل رئيسي مجموعات الكنائس والأفارقة الأمريكيين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، حركة جماهيرية استمرت نشاطاتها لفترة طويلة من الزمن، وهذا يرجع بشكل كبير إلى حشد الطلاب فيها في أوائل عام ١٩٨٥؛ فقد شارك آلاف الطلبة في المظاهرات معرضين أنفسهم لخطر السجن.

٢٦٦ وكانت مجموعات الطلاب في عدد من البلدان نشطة في جمع الأموال والإمدادات لمساعدة حركات التحرير في جنوب أفريقيا وناميبيا؛ فقد اجتذبت مسيرات المشي والركض التي كرست لمنفعة الكفاح من أجل التحرير آلافا من الناس. كما أرسلت مجموعات الطلاب متطوعين إلى دول المواجهة وإلى المؤسسات التي أنشأتها حركات التحرير في المنفى. ونشر الطلاب أيضا الدعاية لقضية السجناء السياسيين، وشنوا الحملات لإطلاق سراحهم.

٢٦٧ وفي الستينات استمعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى زعماء لجنة تنسيق النشاط الطلابي غير العنيف ولجنة الطلاب من أجل مجتمع ديمقراطي، والحركة المسيحية الجامعية في الولايات المتحدة وذلك بهدف الدعاية للنشاطات التي يقومون بها لمناهضة الفصل العنصري وللتعبير عن التقدير لهم. وقد أجرت اللجنة اتصالات مع الاتحاد الوطني للطلاب في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى عدد آخر من منظمات الشباب والطلاب الدولية والوطنية. كما شاركت اللجنة في السنوات التالية في رعاية مؤتمرات دولية للطلاب والشباب

لمناهضة الفصل العنصري، وأجرت مشاورات متعددة مع الطلاب ومجموعات الشباب بشأن تدابير مناهضة الفصل العنصري ودعت تلك المنظمات إلى العديد من مؤتمراتها ودوراتها الخاصة.

النساء والأطفال

٢٦٨ قررت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بعد انتفاضة سويتو في عام ١٩٧٦، أن تكرس اهتماما خاصا لحالة الأطفال في ظل الفصل العنصري، كضحايا لهذا النظام ومحاربين ضده على حد سواء. ونظمت اللجنة حلقة دراسية دولية بشأن "الأطفال في ظل نظام الفصل العنصري" في دار اليونسكو، باريس، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩. كما أعربت الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٣٤ كاف المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بشأن "النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري" عن قلقها بشأن المشاكل الخاصة للنساء والأطفال الذين يجبرون على الفرار من جنوب أفريقيا والعيش كلاجئين؛ وأدركت الجمعية العامة الحاجة الماسة إلى تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها للنساء والأطفال الذين يقعون ضحية الفصل العنصري؛ وناشدت جميع الحكومات والمنظمات أن تتبرع بسخاء لتوفير المساعدة لأولئك الأطفال والنساء بمن فيهم اللاجئون[١٠٠].

(١٠٠) الوثيقة ١٠١، انظر الصفحة ٣٨٦

٢٦٩ ومن أجل نشر المعلومات عن دور المرأة قبل موعد انعقاد المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في كوبنهاغن في شهر تموز/يوليه ١٩٨٠، نظمت اللجنة الخاصة وشاركت في الدعوة لعقد حلقتين دراسيتين من أجل تلك الغاية وهما: الحلقة الدراسية لنصف الكرة الغربي المعنية بالمرأة والفصل العنصري، مونتريال من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٨٠، والحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والفصل العنصري، هلسنكي من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٨٠. وقد جمعت هذه الأحداث بين زعيمات الحركات النسائية في حركات التحرير في جنوب أفريقيا وممثلات لعدد من المنظمات النسائية ووكالات الأمم المتحدة؛ كما ساعدت مداولات هاتين الحلقتين الدراسيتين وإعلاناتهما على تركيز الانتباه على وضع النساء والأطفال في جنوب أفريقيا وتشجيع اتخاذ تدابير من قبل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٧٠ أعدت تقارير عن النساء في ظل الفصل العنصري لاستعمال مؤتمر كوبنهاغن في عام ١٩٨٠، ونشر مركز مناهضة الفصل العنصري دراسات متعددة عن الموضوع. لقد أوصى مؤتمر كوبنهاغن باتخاذ سلسلة من الإجراءات لمساعدة النساء اللواتي يعانين من الفصل العنصري. وأيدت الجمعية العامة

توصيات المؤتمر وطلبت من الحكومات والمنظمات أن تعطي الأولوية القصوى لاتخاذ إجراءات لمساعدة نساء جنوب أفريقيا وناميبيا. كما طلبت من لجنة حقوق الإنسان أن تحقق في الجرائم التي اقترفت ضد النساء والأطفال في جنوب أفريقيا؛ وطلبت أيضا من المنظمات النسائية في أنحاء العالم أن تكثف إجراءاتها تضامنا مع الكفاح من أجل التحرير في جنوب أفريقيا وأن تنظر في تنسيق الجهود بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

٢٧١ وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٢/٣٦ كاف بتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ بشأن "النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري" من جميع الحكومات والمنظمات أن تحتفل بيوم ٩ آب/ أغسطس من كل عام بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا.

٢٧٢ وتابعت مسألة النساء والأطفال لجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فقد أنشأت من جانبها، فرقة عمل معنية بالنساء والأطفال في ظل الفصل العنصري؛ وشجعت أو ساعدت على إنشاء اللجنة الدولية للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا في عام ١٩٨١ برئاسة السيدة جان مارتن سيسيه من غينيا.

٢٧٣ كما نظمت اللجنة الخاصة بالتعاون مع اللجنة الدولية مؤتمرا دوليا بشأن النساء في جنوب أفريقيا وناميبيا في بروكسل في شهر أيار/مايو ١٩٨٢؛ وأرسلت قبل انعقاد المؤتمر بعثة إلى الجنوب الأفريقي للتشاور مع حركات التحرير والحكومات بشأن الحاجة للمساعدة. وقد شارك في حضور المؤتمر حوالي ٣٠٠ شخص من المنظمات النسائية وغيرها، ومن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ومن الدول الأعضاء في المجتمعات الأوروبية وغيرها من الدول وكذلك حركات التحرير الوطني. واعتمد المؤتمر برنامج عمل شاملا وطلب أن تضاعف اللجنة الخاصة واللجنة الدولية جهودهما لدعم حركات التحرير الوطني ودول خط المواجهة[١٠١].

(١٠١) الوثيقة ١٠٥، انظر الصفحة ٤٠١

٢٧٤ بعد عام ١٩٨٤ زاد عدد اللاجئين من جنوب أفريقيا نتيجة لإعلان حالة الطوارئ في أجزاء من البلاد. وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٨٦ أرسلت اللجنة الخاصة بعثة إلى أنغولا وتنزانيا وزامبيا لتقييم حاجات اللاجئين من النساء والأطفال، حيث أجرت البعثة مشاورات مع حركات التحرير الوطنية وزارت مشاريع مختلفة نظمها هؤلاء اللاجئون. ثم قدمت تقريرها بعد ذلك إلى المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والطفل في ظل الفصل العنصري الذي نظمته اللجنة الخاصة في أروشا في شهر أيار/مايو نفسه كما تلقت مسألة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري انتباها كبيرا في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد في وقت لاحق من ذلك العام.

٢٧٥ لقد شجعت هيئات الأمم المتحدة الإدانة الدولية عندما احتجز آلاف الأطفال في جنوب أفريقيا بموجب أنظمة الطوارئ. في أثناء ذلك ساعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الأطفال والنساء اللاجئين من جنوب أفريقيا بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير الوطني، ونشر المعلومات عن الآثار المدمرة للفصل العنصري على الأطفال في الجنوب الأفريقي.

٢٧٦ وفي عام ١٩٨٩ أرسلت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفدا آخر من نساء بارزات برئاسة السيدة لزبت بالمه من السويد لزيارة مناطق اللاجئين في الجنوب الأفريقي والوقوف على حاجات النساء والأطفال اللاجئين من جنوب أفريقيا وناميبيا. وقد عقد الوفد مشاورات مع حركات التحرير خاصة الأقسام النسائية فيها، فضلا عن الحكومات والوكالات العاملة في برامج المساعدات، وقدم عددا من التوصيات. ونقلت اللجنة الخاصة نتائج زيارة هذه البعثة إلى الدورة الاستثنائية الـ ٤٥ للجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر.

المقاطعة الثقافية والرياضية وغيرها من أشكال المقاطعة

٢٧٧ في عام ١٩٦٨، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩٦ (د - ٢٣)، بناء على توصية من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إلى جميع الدول والمنظمات تعليق التبادل الثقافي والتعليمي والرياضي وغيرها من أشكال التبادل مع النظام العنصري ومع المنظمات أو المؤسسات التي تمارس الفصل العنصري في جنوب أفريقيا[١٠٢]. وفي عام ١٩٧٣، دعت الجمعية العامة أيضا إلى وقف الاتصالات والتبادلات المدنية.

(١٠٢) الوثيقة ٥٦، انظر الصفحة ٣٢٩

٢٧٨ وكانت الحركات المناوئة للفصل العنصري قد شجعت على مقاطعة جنوب أفريقيا. ففي عام ١٩٥٤، وجه الأب تريفور هضلستون نداء لمقاطعة جنوب أفريقيا ثقافيا. وبناء على طلب المؤتمر الوطني الأفريقي، أنشئت في المملكة المتحدة وغيرها من البلدان من عام ١٩٥٩ فصاعدا حركات لتنظيم مقاطعة المستهلكين للنبيذ والفواكه وغيرها من منتجات جنوب أفريقيا. وتطورت هذه الحركات إلى حركات مناوئة للفصل العنصري.

٢٧٩ وبدأت مقاطعة الفرق الرياضية التابعة لنظام الفصل العنصري جديا في عام ١٩٦٣ مع بذل الجهود لاستبعاد جنوب أفريقيا من الألعاب الأولمبية. وبحلول عام ١٩٦٤، كان العديد من الكتاب والفنانين والعازفين وغيرهم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد وقعوا على بيانات تعلن مقاطعة جنوب

أفريقيا. وحظر عدة كتاب مسرحيين أداء أعمالهم في جنوب أفريقيا. واتخذت اتحادات العازفين والممثلين وغيرهم تدابير لإقناع أعضائها بعدم الأداء في جنوب أفريقيا.

٢٨٠ وأحاطت اللجنة الخاصة علما بهذه الإجراءات وأثنت عليها. وبعد عام ١٩٦٥، حين سن نظام جنوب أفريقيا لوائح صارمة تحظر العروض والحفلات والألعاب الرياضية المتعددة الأعراق - كانت التفرقة العنصرية قبل ذلك عموما "عرفا" من الأعراف - عقدت اللجنة الخاصة مشاورات مع القادة الرياضيين والثقافيين في جنوب أفريقيا وعلى الصعيد الدولي وكذلك مع الحركات المناوئة للفصل العنصري، وأصبحت مقتنعة بأن على الأمم المتحدة أن تعزز المقاطعة بصورة نشطة. وبعد صدور قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٨، شجعت اللجنة الخاصة المقاطعة العامة لجنوب أفريقيا حتى وهي تواصل جهودها لحمل الحكومات على فرض جزاءات وغيرها من التدابير.

المقاطعة الثقافية

٢٨١ أولت اللجنة الخاصة المقاطعة الثقافية مزيدا من الاهتمام في السبعينات بسبب استمرار عدد من الحكومات في إقامة اتفاقات ثقافية مع جنوب أفريقيا وبسبب الكشف عن عمليات سرية قامت بها الوكالات الحكومية في جنوب أفريقيا بغية تعزيز التبادلات الثقافية وتشجيع العازفين وغيرهم من رجال الفن على زيارة جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٨٠، اتخذت الجمعية العامة قرارا منفصلا يدعو جميع الدول إلى اتخاذ خطوات لمنع التبادل الثقافي والأكاديمي والرياضي وغيره من أشكال التبادل مع جنوب أفريقيا، وإلغاء جميع الاتفاقات الثقافية وما شابهها من ترتيبات عقدت بين حكوماتها والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وحظر أي ترويج للسياحة في جنوب أفريقيا، وإنهاء امتيازات الدخول دون تأشيرة الممنوحة لمواطني جنوب أفريقيا[١٠٣].

(١٠٣) الوثيقة ١٠٠، انظر الصفحة ٣٨٥

٢٨٢ وأقامت اللجنة الخاصة اتصالات واسعة بالكتاب والفنانين وغيرهم من رجال الفن المعارضين للفصل العنصري. وفي عام ١٩٨٣، بدأت اللجنة تنشر سجل رجال الفن والممثلين وغيرهم ممن أدى عرضا في جنوب أفريقيا الفصل العنصري[١٠٤]. وكان السجل أداة فعالة لحمل رجال الفن وغيرهم على الامتناع عن الأداء في جنوب أفريقيا. وكذلك شجعت اللجنة وساعدت المسابقات الفنية المناهضة للفصل العنصري (في الولايات المتحدة والهند وهولندا وبنغلاديش)، والمعارض الفنية المناهضة للفصل العنصري (في فرنسا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وإنتاج التقويمات المناهضة للفصل العنصري (في جمهورية ألمانيا الديمقراطية والولايات المتحدة)، وتسجيل أغاني التحرر من الفصل العنصري (ألمانيا ونيجيريا والسويد واتحاد

(١٠٤) الوثيقة ١٠٩، انظر الصفحة ٤١٠

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، والمسابقات الأدبية المناهضة للفصل العنصري (آيرلندا). ونشرت في بنغلاديش والمملكة المتحدة مجموعات شعرية مناهضة للفصل العنصري بدعم من اللجنة الخاصة.

٢٨٣ وإثر المشاورات التي عقدت في المؤتمر الدولي لفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا في باريس في عام ١٩٨١، شجعت اللجنة الخاصة إنشاء لجنة الفنانين العالميين لمناهضة الفصل العنصري برئاسة الفنان الإسباني أنطونيو ساورا. ونظمت تلك اللجنة، بدعم من اللجنة الخاصة، معرض الفن لمناهضة الفصل العنصري، الذي أسهم فيه ما يزيد على ٨٠ فنانا من أبرز الفنانين المعاصرين في العالم. كما قدمت اللجنة الخاصة دعمها لجمعية الفنانين والرياضيين المناهضين للفصل العنصري، التي رعتها منظمة "ترانس أفريكا" في الولايات المتحدة برئاسة المغني الأمريكي هاري بيلافونتي ولاعب كرة المضرب آرثر آش. وأيدت، بالإضافة إلى ذلك، لجنة من الفنانين المحليين المناهضين للفصل العنصري في نيويورك نظمت عددا من المعارض والمشاريع الأخرى. وجرى تشكيل مجموعات من الفنانين المناهضين للفصل العنصري في عدد من البلدان الأخرى أيضا.

٢٨٤ ونظمت لجنة الفنانين العالميين لمناهضة الفصل العنصري ندوة مضادة للفصل العنصري في أثينا من ٢ إلى ٤ أيلول سبتمبر ١٩٨٨، بالتعاون مع وزارة الثقافة في اليونان والرابطة الهيلينية من أجل الأمم المتحدة. وضمت الندوة ٣٦ فنانا من الكتاب والممثلين والعازفين والمؤلفين الموسيقيين والمخرجين والمنتجين وغيرهم، من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك جنوب أفريقيا، لوضع مقترحات بشأن اتخاذ تدابير فعلية ضد الفصل العنصري. وعقدت تلك اللجنة ندوة أخرى في لوس أنجلوس في أيار/مايو ١٩٩١ اتفق فيها المشاركون على تعزيز تقديم المساعدة المناسبة للهياكل الثقافية المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

المقاطعة الرياضية

٢٨٥ كانت حركة المقاطعة الدولية للفصل العنصري في مجال الرياضة وسيلة فعالة لاستثارة حساسية الرأي العام العالمي ضد الفصل العنصري وتعبئة ملايين الناس للإعراب عن مقتهم للفصل العنصري وتأييدهم لحركة التحرير في جنوب أفريقيا. وقد بينت هذه المقاطعة على نحو فعال لشعب جنوب أفريقيا، وخاصة للبيض المتحمسين للألعاب الرياضية، أن الرأي العام العالمي معارض للفصل العنصري. وشارك مئات ألوف الناس في المظاهرات ضد الفرق الرياضية المقصورة على البيض في جنوب أفريقيا. وتعرض آلاف المشتركين لخطر دخول

السجن، وخاصة في البلدان الغربية مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا والولايات المتحدة. وقدم العديد من الرياضيين والهيئات الرياضية تضحيات في سبيل الإعراب عن تضامنهم مع الرياضيين السود في جنوب أفريقيا.

٢٨٦ وفرضت حكومة جنوب أفريقيا التفرقة العنصرية في الألعاب الرياضية وذلك في انتهاك صارخ للمبدأ الأولمبي المتمثل في عدم التمييز. وكانت أغلبية السكان تعاني من قلة المرافق الرياضية وكانت محرومة من الفرص المتكافئة للتنافس في المسابقات الوطنية والدولية. وحين نظمت الألعاب الرياضية الحديثة في جنوب أفريقيا، شكل البيض هيئاتهم الرياضية الخاصة التي استبعدت السود. واستطاعت الهيئات الرياضية الخاصة بالبيض الانتساب إلى الاتحادات الرياضية الدولية. وتمكن عدد قليل من الرياضيين من السود من السفر إلى الخارج واكتساب الاعتراف الدولي، ولكن لم يكن لهم أمل في أن يصبحوا أبطالا وطنيين في جنوب أفريقيا.

٢٨٧ وبدأت مقاومة التمييز في الألعاب الرياضية وفي تشكيل الهيئات الرياضية غير العنصرية مع نشوء حركة التحرير في الخمسينات. وشكل الرياضيون السود في عام ١٩٥٥ لجنة من أجل الاعتراف الدولي. وفي العام التالي نالت هذه اللجنة اعتراف الاتحاد الدولي لتنس الطاولة بهيئة تنس الطاولة غير العنصرية في جنوب أفريقيا. وشارك فريق الهيئة في البطولة العالمية التي عقدت في ستكهولم في عام ١٩٥٧. ولكن حكومة جنوب أفريقيا قررت، بعد ذلك مباشرة، منع السود من المشاركة في المسابقات الدولية إلا عن طريق هيئة رياضية خاصة بالبيض، وأخذت ترفض منح جوازات السفر لأعضاء فريق تنس الطاولة السود.

٢٨٨ وتلا تشكيل لجنة الاعتراف الدولي تأسيس الرابطة الرياضية لجنوب أفريقيا في عام ١٩٥٨ واللجنة الأولمبية غير العنصرية في جنوب أفريقيا في عام ١٩٦٣. وكان هدفهما مقاومة العنصرية في الألعاب الرياضية وممارسة الضغط من أجل الاعتراف الدولي بالهيئات الرياضية غير العنصرية في جنوب أفريقيا. وأنشئ مجلس الرياضة لجنوب أفريقيا في عام ١٩٧٣، وضم جميع الاتحادات الرياضية غير العنصرية والمناهضة للفصل العنصري.

٢٨٩ وسعت اللجنة الأولمبية غير العنصرية في جنوب أفريقيا التي اضطرت إلى العمل انطلاقا من لندن منذ عام ١٩٦٦، إلى تشجيع المنظمات الرياضية في بلدان عديدة على ممارسة الضغط من أجل استبعاد الهيئات الرياضية لجنوب أفريقيا المفصولة عنصريا من المسابقات الرياضية الدولية. وتحقق النجاح بفضل التهديد بمقاطعة الأحداث الرياضية الدولية إذا دعي إليها رياضيو جنوب أفريقيا. واستبعدت جنوب أفريقيا من ألعاب طوكيو الأولمبية في عام ١٩٦٤ وطردت من اللجنة الأولمبية الدولية في عام ١٩٧٠.

٢٩٠ ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الأولى إلى مقاطعة جنوب أفريقيا رياضيا في عام ١٩٦٨[١٠٥]. وفي عام ١٩٧١، اتخذت قرارا خاصا بشأن الفصل العنصري في الألعاب الرياضية[١٠٦]. ودعت فيه جميع المنظمات الرياضية إلى التمسك بالمبدأ الأولمبي المتمثل في عدم التمييز، وأعربت عن أسفها لمواصلة بعض المنظمات الرياضية تبادلاتها مع فرق من جنوب أفريقيا مختارة على أساس عنصري وأثنت على الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية. ونشرت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المعلومات عن جميع التبادلات الرياضية مع جنوب أفريقيا وشجبتها، وشجعت المجموعات التي تتظاهر ضد الفرق المقصورة على البيض وطلبت إلى الحكومات والهيئات الرياضية اتخاذ تدابير في هذا الصدد.

(١٠٥) الوثيقة ٥٦، انظر الصفحة ٣٢٩

(١٠٦) الوثيقة ٦١، انظر الصفحة ٣٣٧

٢٩١ وأصبح الفصل العنصري في الألعاب الرياضية قضية عامة في كل بلد سعت جنوب أفريقيا إلى إقامة تبادلات رياضية معه. والواقع أنه بحلول عام ١٩٧٠ لم تكن جنوب أفريقيا قد طردت من الحركة الأولمبية فحسب وإنما كانت قد استبعدت أيضا من معظم المسابقات العالمية الرئيسية. وانحصرت الاتصالات الدولية لجنوب أفريقيا في الألعاب الرياضية للهواة في التنس والغولف والكريكيت والرغبي، واقتصرت اتصالاتها في اللعبتين الأخيرتين على المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا بصفة رئيسية.

٢٩٢ وفي المملكة المتحدة شكلت لجنة باسم "أوقفوا جولة السبعين"، برئاسة السيد بيتر هاين، لمعارضة الجولة التي كان يزمع القيام بها في انكلترا في عام ١٩٧٠ فريق كريكيت أبيض من جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا كانت قد حظرت جولة إنكليزية للعبة الكريكيت في عام ١٩٦٨ حين ضم نادي ماريليبون للكريكيت، وهو اسم رابطة الكريكيت الإنكليزية، السيد بيسيل دوليفيرا، لاعب الكريكيت الملون، إلى فريقها، فقد أصر هذا الفريق على توجيه دعوة إلى جنوب أفريقيا. وقد جرت مظاهرات حاشدة، في عام ١٩٦٩، حيثما ذهب فريق رغبي من جنوب أفريقيا، وكانت المباريات تلعب وراء سياجات من الأسلاك الشائكة. ولم تطلب الحكومة البريطانية رسميا إلى نادي ماريليبون للكريكيت إلغاء الدعوة الموجهة إلى جنوب أفريقيا إلا بعد إعراب الجمهور في المملكة المتحدة عن معارضته وإعلان عدد من بلدان الكمنولث أنها ستقاطع ألعاب الكمنولث في عام ١٩٧٠ إذا قام فريق الكريكيت الجنوب أفريقي بجولة في انكلترا.

٢٩٣ وفي السنة التالية، استقبلت جولة فريق الرغبي الجنوب أفريقي في أستراليا بمظاهرات كبرى مناهضة للفصل العنصري. وتطلب الأمر نقل فريق جنوب أفريقيا بطائرات تابعة لسلاح الطيران الأسترالي بعد أن رفضت نقابات العمال أن تخدم الطائرات أو القطارات التي تنقل الفريق. وجرى توقيف ٧٠٠

شخص وجرح عديدون في المظاهرات. وأعلنت ولاية كوينزلاند حالة الطوارئ مدة عشرة أيام أثناء الجولة، الأمر الذي تسبب في قيام نقابات العمال بإضراب عام. وألغيت جولة الكريكيت التي كان من المقرر إقامتها في جنوب أفريقيا في وقت لاحق من ذلك العام. ثم تولت السلطة في أستراليا حكومة جديدة وأعلنت اعتماد سياسة رياضية مناهضة للفصل العنصري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، وهي سياسة اتبعتها جميع الحكومات اللاحقة.

٢٩٤ وفي نيوزيلندا، كانت قضية الفصل العنصري في الألعاب الرياضية قضية وطنية لسنوات عديدة. وقام فريق الرغبي الوطني النيوزيلندي، المسمى "اول بلاكس"، بجولة في جنوب أفريقيا في حزيران/ يونيه وتموز/ يوليه ١٩٧٠، على الرغم من احتجاج مجموعات كثيرة في نيوزيلندا وعلى الرغم من النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة. وبعد ذلك بثلاث سنوات، دعت سلطات الرغبي النيوزيلندية فريق الرغبي لجنوب أفريقيا للقيام بجولة. وعارضت منظمات عديدة هذه الزيارة وأعلن بعضها اعتزامه تعطيل المباريات دون اللجوء إلى العنف. وأعلنت البلدان الأفريقية الأعضاء في الكمنولث والهند في نيسان/ أبريل ١٩٧٢ أنها ستقاطع ألعاب الكمنولث المقرر إقامتها في كريستشيرش في عام ١٩٧٤ إذا ما تم المضي في الجولة. ولم تلبث أن تولت السلطة حكومة جديدة فقررت وقف الجولة "خدمة لمصالح نيوزيلندا الأوسع".

٢٩٥ ثم قرر اتحاد الرغبي النيوزيلندي القيام بجولة في جنوب أفريقيا في عام ١٩٧٦، على الرغم من معارضة الحكومة والجمهور. واتفق أن بدأت الجولة في أواخر حزيران/ يونيه، بعيد انتفاضة سويتو. واحتجاجا على ذلك، قرر عدد من الحكومات والمنظمات الرياضية مقاطعة الأحداث الرياضية مع نيوزيلندا. وانسحبت الدول الأفريقية من ألعاب مونتريال الأولمبية في عام ١٩٧٦ احتجاجا على مشاركة نيوزيلندا؛ وانضمت إليها غيانا والعراق. وساهمت هذه المقاطعة في تركيز الاهتمام الدولي على قضية الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.

٢٩٦ وبرزت القضية من جديد في عام ١٩٨١ حين قام فريق الرغبي الجنوب أفريقي سبرينغبوك بجولة في نيوزيلندا. وجرت مظاهرات كبرى وعطلت المباريات بدون عنف في جميع أنحاء البلد وسجن نحو ٢ ٠٠٠ شخص. وخسر حزب المحافظين الانتخابات التالية، التي أجريت في عام ١٩٨٣، واتخذت الحكومة العمالية الجديدة تدابير فعالة لمنع التبادلات الرياضية مع جنوب أفريقيا.

٢٩٧ وفي تلك الأثناء، اعتمد رؤساء دول وحكومات الكمنولث اتفاق غلينيغلز في حزيران/ يونيه ١٩٧٧. ونص الاتفاق على أن تتخذ دول الكمنولث "جميع الخطوات العملية لثني مواطنيها عن الاتصال بالمنظمات أو الفرق الرياضية

أو الرياضيين من جنوب أفريقيا أو التنافس معهم". وفي العام التالي، اعتمد وزراء الرياضة في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا إعلانا مماثلا. وساهم هذان الإعلانان مساهمة عظيمة في الحد من التبادلات الرياضية مع جنوب أفريقيا.

٢٩٨ ولما صار الفصل العنصري في الألعاب الرياضية أكثر عزلة على الصعيد الدولي، حاولت حكومة جنوب أفريقيا إعادة بعض الاتصالات من خلال الدعاية وإنفاق ملايين الراندات لإغراء الرياضيين من الخارج وإقامة جماعات ضغط مناصرة للفصل العنصري. وردا على ذلك، ركزت الحملة المناهضة للفصل العنصري على مقاومة الدعاية المؤيدة للفصل العنصري، والتمسك بالمبدأ الأولمبي المتمثل في عدم التمييز ومجابهة المتعاونين مع الفصل العنصري في الألعاب الرياضية. وأيدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الإعلان الصادر عن مجلس الرياضة لجنوب أفريقيا في عام ١٩٧٦ الذي جاء فيه أن "لا وجود لرياضة طبيعية في مجتمع غير طبيعي".

٢٩٩ وبغية منع الرياضيين الجنوب أفريقيين من زيارة بلدان أخرى للمشاركة في أحداث غير معلن عنها، ناشدت الأمم المتحدة الحكومات وقف امتيازات الدخول دون تأشيرة التي يتمتع بها مواطنو جنوب أفريقيا؛ ونفذ عدد من البلدان هذا الإجراء. ودعي أيضا إلى العزوف حتى عن إقامة اتصالات مع الهيئات الرياضية لجنوب أفريقيا التي تدعي أنها غير عنصرية، تلافيا لأي محاولة تضليل. ومع ذلك، واصل عدد من الهيئات الرياضية والرياضيين، وخاصة في بعض البلدان الغربية، اللعب في جنوب أفريقيا. فكثير من لاعبي الكريكيت الإنكليز، مثلا، كانوا يقضون أشهر الشتاء في جنوب أفريقيا. وعمدت بعض الهيئات الرياضية الدولية، مثل الاتحاد الدولي للتنس، لا إلى رفض المقترحات الداعية إلى استبعاد جنوب أفريقيا فحسب وإنما حاولت أيضا معاقبة البلدان التي قاطعت جنوب أفريقيا.

٣٠٠ ولذلك شعر العديد من الحكومات والهيئات الرياضية أن مقاطعة فرق الفصل العنصري لا تكفي وحدها، وأنه ينبغي اتخاذ بعض التدابير ضد الذين ينتهكون المقاطعة. واستجابت الأمم المتحدة بتقديم اقتراح لعقد اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية واقتراح لوضع سجل للرياضيين الذين يلعبون في جنوب أفريقيا. وعني كلا الاقتراحين بأمر "مقاطعة الأطراف الأخرى"، أي مقاطعة لا جنوب أفريقيا فحسب ولكن أيضا الجهات المتعاونة مع الفصل العنصري في الألعاب الرياضية. وفي أيار/مايو ١٩٧٦، أيدت حلقة دراسية أقامتها الأمم المتحدة في هافانا اقتراحا قدمه رئيس وزراء جامايكا مايكل مانلي يدعو إلى عقد اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، تنص على اتخاذ تدابير ضد الجهات التي تقيم اتصالا مع الهيئات الرياضية في

جنوب أفريقيا. ولقي هذا الاقتراح تأييد مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز، الذي عقد في كولومبو في آب/ أغسطس ١٩٧٦. وبناء على اقتراح من بلدان عدم الانحياز، عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٦/٣١ واو المؤرخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، لجنة لوضع الاتفاقية ومشروع إعلان.

٣٠١ ووافقت الجمعية العامة على الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية الذي وضعته اللجنة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. ولكن تبين أن صياغة الاتفاقية أكثر إشكالا بسبب المخاوف التي أثارها بند ملزم قانونا بشأن "مقاطعة الأطراف الأخرى". وبعد مشاورات واسعة استغرقت عدة ساعات استكملت اللجنة مشروع الاتفاقية في عام ١٩٨٥[١٠٧]، واعتمدتها الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع عليها في ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٦. وفي غضون سنة واحدة وقعت على الاتفاقية ٧١ دولة وصدقت عليها ٢١ دولة. وتطلب الاتفاقية إلى الدول أن تمنع الرياضيين الذين شاركوا في منافسات في جنوب أفريقيا، أو الرياضيين أو الإداريين الذين يدعون الهيئات أو الفرق الرياضية القائمة على الفصل العنصري التي تمثل جنوب أفريقيا رسميا من الدخول إليها. وتعهد الموقعون أيضا بإلزام الهيئات الرياضية الدولية ذات الصلة باتخاذ جزاءات ضدهم[١٠٨].

(١٠٧) الوثيقة ١١٨، انظر الصفحة ٤٣٣

(١٠٨) الوثيقة ١٣٤، انظر الصفحة ٤٦٤، الوثيقة ١٤٤، انظر الصفحة ٤٨٣

٣٠٢ ووضعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في عام ١٩٨٠ سجل الأمم المتحدة للاتصالات الرياضية مع جنوب أفريقيا - وهو سجل يتضمن التبادلات الرياضية مع جنوب أفريقيا وقائمة بالرياضيين الذين شاركوا في الأحداث الرياضية في جنوب أفريقيا[١٠٩]. ووافقت اللجنة الخاصة على أن تحذف من السجل اسم كل رياضي يتعهد بعدم اللعب من جديد في جنوب أفريقيا. وتبين أن السجل أداة فعالة للتشجيع على عدم التعاون مع جنوب أفريقيا. ومنع العديد من البلدان الأفريقية وغيرها أولئك الذين وردت أسماؤهم في السجل من اللعب في بلدانها. وقررت مئات المجالس البلدية والسلطات المحلية في المملكة المتحدة وغيرها من البلدان الغربية منع الأشخاص الواردة أسماؤهم في السجل من استعمال مرافقها الرياضية. كما أقنع السجل العديد من الرياضيين على الإعراض عن قبول دعوات وعروض مغرية من جنوب أفريقيا. ونوهت اللجنة الخاصة بعدد من الرياضيين والإداريين الرياضيين الذين شجعوا المقاطعة ورفضوا الإغراءات المالية للعب في جنوب أفريقيا.

(١٠٩) الوثيقة ١٠٢، انظر الصفحة ٣٨٧

المساعدة المقدمة إلى معارضي الفصل العنصري

٣٠٣ نظرت الأمم المتحدة لأول مرة في أمر المساعدة المقدمة إلى سكان جنوب أفريقيا في عام ١٩٦٣ بناء على توصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، في أعقاب اعتقال ومحاكمة آلاف من معارضي الفصل العنصري في تلك السنة. وفي كانون الأول/ ديسمبر، ناشدت الجمعية العامة الحكومات التبرع بالأموال من أجل المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السجناء السياسيين وأسرهم. ووجهت اللجنة الخاصة نداءات إلى الحكومات عن طريق الأمين العام في عام ١٩٦٤ وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ كانت ١٢ حكومة قد أعلنت مساهماتها التي بلغ مجموعها ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إلى صندوق الدفاع والمعونة في لندن ومجلس الكنائس العالمي في جنيف. وبعد ذلك قررت الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ إنشاء صندوق استئماني لجنوب أفريقيا تابع للأمم المتحدة لتعزيز زيادة المساعدة. وفي السنة نفسها، وبناء على طلب مجلس الأمن، أنشأ الأمين العام برنامجا تعليميا وتدريبيا لأبناء جنوب أفريقيا.

٣٠٤ ومن عام ١٩٦٦ فصاعدا، أخذت الجمعية العامة تناشد الحكومات والمنظمات تقديم المساعدة إلى المكافحين ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وفي القرار ٢٢٠٢ ألف (د-٢١) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، ناشدت جميع الدول "النظر في تقديم المساعدة السياسية والمعنوية والمادية الفعالة إلى جميع الذين يكافحون سياسات الفصل العنصري". وفي القرار ٢٣٠٧ (د-٢٢) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ دعت جميع الدول والمنظمات إلى تقديم "المساعدات المعنوية والسياسية والمادية إلى شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع من أجل حقوقه المعترف بها في الميثاق". وما برحت بعد ذلك توجه نداءات مماثلة سنويا مع الإشارة على وجه التحديد في السبعينات إلى المساعدة المقدمة إلى حركتي التحرير في جنوب أفريقيا اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية وهما المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا. إلا أنه لم يجر إنشاء صناديق للأمم المتحدة لتقديم مساعدات مباشرة إلى حركات التحرير. ولتيسير تقديم المساعدة من جانب الحكومات التي وجدت من الصعب تقديم المعونة مباشرة إلى حركتي التحرير اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية، ناشدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٧٥ واو (د - ٢٦) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ تقديم المساهمات إلى صندوق مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية وكان الصندوق قد أنشئ في عام ١٩٧١ لمساعدة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لحركات التحرير الوطنية.

٣٠٥ وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة "أن تنظر في تقديم المساعدة الملائمة لكي تستخدم في أماناتها وفي برامجها العناصر المؤهلة من جنوب أفريقيا ممن هم ضحايا الفصل العنصري"، وبعد ذلك أن تبدأ أو توسع برامج المساعدة المقدمة إلى المضطهدين في جنوب أفريقيا. وبتشجيع من الجمعية العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدة وكالات متخصصة في الأمم المتحدة، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، بدأت برامج المساعدة الاقتصادية والاجتماعية المقدمة إلى حركات التحرير. فأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٧٤ الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب الواقعة تحت الاستعمار لتمويل مشاريع المساعدة الإنسانية التابعة لحركتي التحرير الوطني اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية. وقد قدم الصندوق الاستئماني المساعدة إلى عدد من مشاريع المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا في ميادين من قبيل التعليم وتنمية القوى العاملة والتنمية الزراعية والتدريب الإداري وتدريب العاملين الصحيين بكلفة تقارب ٢٠ مليون دولار. ومن أجل تعزيز وتنسيق المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، طلبت الجمعية العامة في عام ١٩٧٩ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي "أن يستعرض سنويا بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، المساعدة التي تقدمها الوكالات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة".

٣٠٦ ومع تصاعد موجة المقاومة من جانب نقابات العمال وغيرها من المنظمات في جنوب أفريقيا وناميبيا في أوائل السبعينات تزايدت الحاجة إلى تقديم المساعدة الملائمة إلى مثل هذه المجموعات داخل جنوب أفريقيا. وقد شجعت أجهزة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة من خلال الوكالات الطوعية وبالتشاور مع حركات التحرير.

٣٠٧ ونتيجة لجهود الأمم المتحدة قدمت حكومات من جميع أنحاء العالم مساهمات بمئات من ملايين الدولارات لمساعدة ضحايا الفصل العنصري وحركات التحرير. وعندما لجأت جنوب أفريقيا إلى ممارسة أعمال العدوان التي تستهدف زعزعة استقرار الدول الأفريقية المستقلة المجاورة، أدركت الأمم المتحدة أن المساعدة المقدمة إلى تلك الدول تشكل جزءا لا يتجزأ من العمل الدولي المناهض للفصل العنصري. وقد نادى مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا بتقديم المساعدات إلى تلك الدول. كما أن الجمعية العامة أيدت البرنامج التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي منذ إنشائه في عام ١٩٨٠ وكذلك صندوق أفريقيا الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز في عام ١٩٨٦.

الصندوق الاستئماني لجنوب أفريقيا

٣٠٨ أنشأت الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا بقرار اعتمدته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، من أجل: تقديم المساعدة القانونية إلى المتهمين بموجب القوانين التمييزية والقمعية في جنوب أفريقيا وتقديم الإغاثة إلى أسر الذين يضطهدون بسبب معارضتهم للفصل العنصري وتعليم السجناء ومُعاليهم وتقديم الإغاثة للاجئين من جنوب أفريقيا[١١٠]. وكان المتوخى أن يشكل الصندوق عنصرا إنسانيا في التزام الأمم المتحدة بإزالة الفصل العنصري وقد تألف بأكمله من تبرعات مقدمة من حكومات ومنظمات وأفراد. وقامت لجنة للأمناء - مؤلفة من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكل من باكستان والسويد وشيلي والمغرب ونيجيريا - بالبت في المنح المقدمة من الصندوق الاستئماني إلى المنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى جنوب أفريقيا[١١١].

(١١٠) الوثيقة ٤٥، انظر الصفحة ٣٠٨

(١١١) الوثيقة ٥٤، انظر الصفحة ٣٢٤

٣٠٩ وقد ذكرت لجنة الأمناء في تقريرها النهائي في حزيران/يونيه ١٩٩٤ أن الصندوق منذ إنشائه في عام ١٩٦٥ أنفق ٥٠ مليون دولار على برامج المساعدة الإنسانية والقانونية والتعليمية ضمن حدود ولايته. ويدين لأنشطة الصندوق الاستئماني الآلاف من ضحايا الفصل العنصري بمجرد بقائهم على قيد الحياة فضلا عن الآمال التي راودتهم للمستقبل[١١٢].

(١١٢) الوثيقة ٢١٤، انظر الصفحة ٥٧٩

٣١٠ وقد ساعدت المنح المقدمة من الصندوق الاستئماني على سداد مصاريف الدفاع القانوني عن عدد من الأشخاص الذين وجهت إليهم تهم بمقتضى قوانين الفصل العنصري كما قدم المساعدة إلى الأسر التي احتجز عائلوها ودفع مصاريف تعليم السجناء السياسيين ومعاليهم وقدم مساعدات متواضعة إلى اللاجئين من جنوب أفريقيا ولا سيما المقيمون في بلدان أفريقية[١١٣]. وبتشجيع من الأمم المتحدة ولجنة الأمناء، ساهمت حكومات بمئات الملايين من الدولارات أيضا بصورة مباشرة قدمتها إلى الوكالات الطوعية العاملة في مجال المساعدة الإنسانية مثل الدفاع الدولي، وصندوق المعونة للجنوب الأفريقي.

(١١٣) الوثيقة ١٣٢، انظر الصفحة ٤٦١، الوثيقة ١٤٥، انظر الصفحة ٤٨٤

٣١١ وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وسعت الجمعية العامة ولاية الصندوق الاستئماني كيما تشمل تقديم المساعدة لتسهيل إعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم والمنفيين العائدين في مجتمع جنوب أفريقيا بالإضافة إلى المساعدة القانونية الرامية إلى معالجة الآثار السلبية المستمرة الناجمة عن قوانين الفصل العنصري[١١٤].

(١١٤) الوثيقة ١٥١، انظر الصفحة ٤٩٢

٣١٢ وبعد عام ١٩٩١، وفي ضوء التطورات الإيجابية التي طرأت في جنوب أفريقيا والولاية الموسعة من قبل الجمعية العامة، قدمت لجنة الأمناء المساعدة المباشرة إلى الوكالات الطوعية في جنوب أفريقيا التي كانت تشارك بصفة خاصة في المرافعات الدستورية والمرافعات المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا المتعلقة بالأراضي والإسكان وفي التمثيل القانوني للمجتمعات المحرومة

وحقوق الطفل والتمييز على أساس نوع الجنس واحتياجات الشباب المهمشين والقضايا البيئية[١١٥].

(١١٥) الوثيقة ١٩٧، انظر الصفحة ٥٥٠

٣١٣ وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ قامت الجمعية العامة بحل الصندوق الاستئماني ونقلت الرصيد إلى برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي[١١٦]. وفي ضوء الحظر الذي فرضته حكومة جنوب أفريقيا على صندوق الدفاع والمعونة، أمسكت لجنة الأمناء عن نشر أسماء المستفيدين من المنح من الصندوق الاستئماني حتى صدور تقريره النهائي.

(١١٦) الوثيقة ٢١٨، انظر الصفحة ٦١٤

المساعدة المقدمة لأغراض التعليم والتدريب

٣١٤ في عام ١٩٦٥ أنشأ الأمين العام برنامجا تعليميا تابعا للأمم المتحدة لأبناء جنوب أفريقيا بناء على توصية من فريق الخبراء المعني بجنوب أفريقيا كان قد أيدها مجلس الأمن في عام ١٩٦٤. وفي بداية عام ١٩٦٨ ضم البرنامج إلى برامج مماثلة للأقاليم الأخرى الموجودة في الجنوب الأفريقي ليصبح برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي وجرى تمويله من التبرعات المقدمة من الحكومات والمنظمات والأفراد. وأنشأت الجمعية العامة لجنة لإسداء المشورة للأمين العام بشأن تعزيز وتوسيع البرنامج وبشأن مسائل السياسة الأخرى بما في ذلك تعزيز المساهمات.

٣١٥ وقد أنشئ البرنامج لمعالجة نقص الفرص التعليمية المتاحة للسود من جنوب أفريقيا فضلا عن احتياجات اللاجئين من جنوب أفريقيا، وأيضا، كما ذكر فريق الخبراء، "من أجل تدريب عدد كبير في الخارج من أبناء جنوب أفريقيا من محامين ومهندسين واختصاصيين في الاقتصاد الزراعي وفي الإدارة العامة ومعلمين من جميع المستويات وكذلك من العمال المهرة، فضلا عن التدريب في ميادين من قبيل الثقافة العمالية والأعمال التجارية والإدارة الصناعية ... والغرض هو تمكين أكبر عدد ممكن من أبناء جنوب أفريقيا من أداء دور كامل في أسرع وقت ممكن في مضمار التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد". وقد هيأ البرنامج التعليم والتدريب في مؤسسات خارج جنوب أفريقيا مع تفضيل المؤسسات القائمة في البلدان الأفريقية. إلا أنه في عام ١٩٩٢، وفي ظل الحالة المتغيرة في جنوب أفريقيا حوّل البرنامج تركيز أنشطته إلى التعليم والتدريب داخل البلد. وقد كرس اهتمام خاص لتدعيم بناء المؤسسات والمساهمة في تلبية احتياجات جنوب أفريقيا من الموارد البشرية خلال مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وما بعدها. وشملت ميادين الأولوية التي خضعت للدراسة والتدريب، الزراعة وعلوم الحاسوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربية والتعليم والهندسة والدراسات الطبية وشبه الطبية والإدارة العامة والمالية والعلوم البحتة.

٣١٦ ومنذ بداية البرنامج في عام ١٩٦٥ حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، كان قد قدم ٧ ٢١٦ منحة إلى أبناء جنوب أفريقيا. كما قدم

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة مساعدات مماثلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية(١١٧).

(١١٧) الوثيقة ١٩٨، انظر الصفحة ٥٥١

٣١٧ وعندما بدأ مئات من الطلاب في مغادرة جنوب أفريقيا في عام ١٩٧٦، قاصدين البلدان المجاورة في أعقاب انتفاضة سويتو، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يتخذ فورا الخطوات الكفيلة بتقديم مساعدة طارئة إلى الطلاب اللاجئين ودعت وكالات الأمم المتحدة إلى تقديم تعاونها وحثت الدول الأعضاء على الاستجابة بسخاء للنداءات التي يوجهها الأمين العام طلبا للمساعدة. وقد أوفد الأمين العام بعثة للتحقيق في احتياجات الطلاب اللاجئين وأوكل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بدور منسق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة.

٣١٨ ومع زيادة عدد الطلاب اللاجئين في السنوات اللاحقة وجهت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مزيدا من النداءات لزيادة المساعدة وتلقت تقارير سنوية من الأمين العام بشأن المساعدة المقدمة إلى الطلاب اللاجئين وقد بلغت المساهمات المقدمة من الحكومات في المساعدة التي تلقاها الطلاب من جنوب أفريقيا استجابة لنداءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما يزيد على خمسة ملايين دولار بحلول ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٠ بالإضافة إلى المساعدة العامة للاجئين.

المساعدات الأخرى

٣١٩ قدمت الأمم المتحدة ووكالاتها مساعدات مالية إلى ممثلي حركات التحرير الذين دعوا إلى حضور اجتماعاتها ومؤتمراتها وحلقاتها الدراسية وغيرها من المناسبات. كما أذنت الجمعية العامة في عام ١٩٧٧ - في القرار ١٠٥/٣٢ طاء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر - للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بأن تشرك في بعثاتها ممثلي حركتي التحرير الوطني اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية. ومنذ عام ١٩٧٩، رصدت الجمعية العامة اعتمادا ماليا في ميزانية الأمم المتحدة للمنح المقدمة إلى حركتي تحرير جنوب أفريقيا للحفاظ على مكاتبهما في نيويورك كي يتسنى لهما المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وغيرها من الهيئات. وهذه المساعدة التي بلغت عدة ملايين من الدولارات أتاحت لحركتي التحرير تقديم مساهمات فعالة إلى أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها في الكفاح ضد الفصل العنصري وفي تنمية صلاتها مع كثير من الحكومات والمنظمات.

رابعا - نحو حكومة ديمقراطية غير عنصرية، ١٩٩٠-١٩٩٤

٣٢٠ كانت التغيرات التي حصلت في جنوب أفريقيا في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤ شهادة على روح المصالحة الرائعة وتصميم زعماء المجموعات السياسية على أن تقيم، بالوسائل السلمية، مجتمعا حرا وموحدا على أساس مبادئ تحقيق المساواة للجميع. وشهدت هذه الفترة أيضا أول مشاركة مباشرة للأمم المتحدة داخل جنوب أفريقيا، حيث أُعطي الأمين العام أولا الولاية لمتابعة الحالة في جنوب أفريقيا وتقديم التقارير عنها إلى الجمعية العامة، ثم، في آب/ أغسطس ١٩٩٢، طلب إليه مجلس الأمن وزع مراقبي الأمم المتحدة للمساعدة في تهيئة الأحوال المؤدية إلى تحقيق السلم.

٣٢١ بيد أنه رغم التحركات السريعة نحو السلم، أسفرت سنوات من الفصل العنصري عن مجتمع مقسم أصبح فيه الخوف والعنف مزمنين. ولقد استخدم معارضو التفاوض في هذه الفترة هذه التركة لتصعيد العنف على جميع المستويات من أجل إغلاق الطريق المؤدية إلى التسوية السلمية. وفي هذا المناخ، كانت المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في أوقات حرجة، حاسمة بالنسبة للحفاظ على عملية السلم.

٣٢٢ وفي عام ١٩٩٠، حيث اتخذت حكومة الرئيس ف. و. دي كليرك الجديدة خطوات توفيقية - برفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، وبالإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء - سعت الأمم المتحدة إلى تشجيع سلطات جنوب أفريقيا على المضي في المفاوضات. ولقد اختطت الجمعية العامة في الإعلان المتعلق بجنوب أفريقيا الذي اعتمدته في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، النهج لهذه العملية. وأدت الأمم المتحدة دورا ميسِّرا في التشجيع على المفاوضات الأولى في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ من خلال المشاورات التي أجراها سلفي، السيد خافيير بيريز دي كوييار، الذي استخدم فيها أيضا مساعيه الحميدة كي يؤدي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دورا محوريا في تيسير عودة اللاجئين - وكانت تلك أول مرة تعمل فيها إحدى وكالات الأمم المتحدة في جمهورية جنوب أفريقيا.

٣٢٣ ولقد سعت الأمم المتحدة، في ظروف صعبة من العنف المتزايد وانعدام الثقة إلى حد بعيد بين الأطراف الرئيسية في هذه الفترة، إلى تعزيز المناخ المؤاتي لإجراء المفاوضات، وقدمت مساعدة حيوية في عملية التفاوض نفسها التي اعترضتها صعوبات شاقة. وبعد توقف المفاوضات وسط موجة العنف المتجددة في منتصف عام ١٩٩٢، أوفدتْ ممثلا خاصا، ساعدت جهوده على

التغلب على الخلافات حول العنف واستمرار احتجاز السجناء السياسيين. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أرسلت بموافقة مجلس الأمن، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، للمساعدة في تقوية الهياكل في إطار اتفاق السلم الوطني. وسرعان ما ساعدت البعثة على تخفيف حدة التوتر وتحسين الجو. وبذا يسرت استئناف المحادثات بين الحكومة والأطراف الأخرى، ولا سيما المؤتمر الوطني الأفريقي. وأجرت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق محادثات على مستوى عال مع ممثلي الحكومة والأطراف الأخرى.

٣٢٤ وبعد هذه الجهود وغيرها من جهود الوساطة، انعقد مجلس التفاوض المتعدد الأطراف في عام ١٩٩٣ لإعداد دستور مؤقت وتنظيم انتخابات تجرى في نيسان/ أبريل ١٩٩٤. ومع تقدم المفاوضات، استجاب المجتمع الدولي بسرعة لمسعى السيد مانديلا لإنهاء القيود على العلاقات مع جنوب أفريقيا اعتبارا من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. ووجه المجلس التنفيذي الانتقالي، الذي أنشئ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ للمرحلة الأولى من الانتقال إلى حكم الغالبية، طلبا إلى الأمم المتحدة بأن تقوم بمراقبة العملية الانتخابية وكذلك بتنسيق وزع المراقبين الأجانب الآخرين. واستجابت الأمم المتحدة فورا بتوسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا توسيعا كبيرا ومساعدة السلطات الانتخابية. وأدت بعثة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في مراقبة الانتخابات التي جرت في نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وكان هناك أكثر من ٢ ٠٠٠ مراقب تابع للأمم المتحدة من ضمن ٦ ٠٠٠ مراقب أجنبي موجودين من أجل الانتخابات التي كان إجراؤها انتصارا للديمقراطية.

٣٢٥ وأخيرا، إذ تم القضاء على الفصل العنصري كسياسة دولة، تمكن شعب جنوب أفريقيا، بروح المصالحة الرائعة، من دفن الماضي وإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية. واستعادت جنوب أفريقيا مكانها بوصفها عضوا كاملا ونشطا في منظومة الأمم المتحدة. وتقف الأمم المتحدة الآن على أهبة الاستعداد لدعم جنوب أفريقيا في جهود الإعمار التي تضطلع بها بعد دمار وفرقة جلبتهما أربعة قرون ونصف من الفصل العنصري.

عزل جنوب أفريقيا

٣٢٦ بنهاية عام ١٩٨٩، كانت جنوب أفريقيا على أشد استعداد للتغير. فكانت المقاومة الجماهيرية قد انتشرت بعد صدور الدستور الجديد في عام ١٩٨٤. ولجأت الحكومة إلى مزيد من أعمال القمع، إلا أنه ثبت عدم قدرتها على إخماد المعارضة إلا مؤقتا، وأدت قسوة القمع إلى شحن الرأي العام الدولي ضد الفصل العنصري.

٣٢٧ ونجحت الجهود الدؤوبة لتعبئة الرأي العام العالمي من أجل القضاء على الفصل العنصري، والتي أدت فيها الأمم المتحـدة دورا رئيسيا، في تمكين الناس في مختلف أنحاء العالم من خلق مستوى جديد من التضامن مع أولئك الذين يكافحون من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا. وبدأت الحكومات بقطع علاقاتها الاقتصادية مع جنوب أفريقيا أو تخفيضها، وبعضها تصرف من جانب واحد، والبعض الآخر تصرف جماعيا، وذلك بناء على توصيات منظمات من قبيل الكمنولث والجماعة الأوروبية. وشجع مجلس الأمن، لأول مرة، هذه التدابير الطوعية.

٣٢٨ وبدأت جنوب أفريقيا تحس حدة هذه التدابير الدولية. وجاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في عام ١٩٨٩ أن الجزاءات قد فرضت قيودا كبيرة على اقتصاد جنوب أفريقيا، وذلك، بصورة رئيسية، من خلال رفض إعطائها القروض ورأس المال من أجل الاستثمار. ولقد تباينت كثيرا تقديرات مجموع الكلفة التي فرضتها الجزاءات الاقتصادية، إلا أنه جاء في بعض الدراسات أنه لو لم تكن هناك جزاءات لكان اقتصاد جنوب أفريقيا أكبر مما هو آنذاك بنسبة ٢٠ إلى ٣٥ في المائة. فالحظر النفطي وحده كلف اقتصاد جنوب أفريقيا ما يقدر بـ ٢٢,١ بليون دولار في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٨.

٣٢٩ وعلاوة على ذلك، فإن ما مجموعه ٦٠٥ من الشركات عبر الوطنية قد سحبت استثماراتها في جنوب أفريقيا في الفترة من آب/ أغسطس ١٩٨٥ إلى آب/ أغسطس ١٩٩٠.

٣٣٠ وبدأت قطاعات من مجتمع البيض، بما فيها أصحاب الأعمال التجارية، تشعر بأن النهج الذي تتبعه الحكومة لن يفضي إلا إلى حرب أهلية متطاولة ودمار للاقتصاد. وأخذ عدد من الوفود الممثلة للأعمال التجارية وغيرها من الوفود يزور قادة المؤتمر الوطني الأفريقي المنفيين بغية التشاور معهم. واستجابت الأمم المتحدة لهذه التطورات لا بالدعوة إلى زيادة الضغط على حكومة جنوب أفريقيا زيادة كبيرة وإلى مساعدة الكفاح من أجل التحرر فحسب، ولكن أيضا بالإشارة إلى الطريق المؤدية إلى الحل السلمي. وفي قرارين اعتمدتهما الجمعية العامة في عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨، طالبت بأن تتخذ حكومة جنوب أفريقيا مجموعة من الخطوات التي من شأنها أن "تهيئ الأحوال الملائمة لإجراء مشاورات حرة بين جميع أهالي جنوب أفريقيا بغرض التفاوض بشأن حل عادل ودائم للنزاع في ذلك البلد"[١١٨]. وكان من بين الإجراءات المطلوب اتخاذها رفع حالة الطوارئ، والإفراج عن السجناء السياسيين، ورفع الحظر المفروض على المنظمات السياسية ومعارضي الفصل العنصري، وسحب الجنود من البلدات التي يقطنها السود.

(١١٨) الوثيقة ١٢١، انظر الصفحة ٤٥٠

نقطة التحول

٣٣١ وأخيرا ظهرت إمكانية التحرك نحو الحل السلمي في عام ١٩٨٩. فخلال ذلك العام عاد انبعاث المقاومة على أيدي معارضي الفصل العنصري داخل جنوب أفريقيا، رغم حالة الطوارئ. وأعلن ما يزيد على ٧٠٠ من المحتجزين الإضراب عن الطعام في وقت مبكر من ذلك العام. وقامت المنظمات المجتمعية بسلسلة من الأعمال تحديا للقانون، ومناهضة للفصل والتمييز والقمع. وتوجت هذه الأعمال بحملة تحد منسقة بقيادة الحركة الديمقراطية الشعبية، شنت عشية إجراء الانتخابات العامة المقصورة عنصريا والمقرر إجراؤها في ٦ أيلول/سبتمبر.

٣٣٢ وعلاوة على ذلك، بدأت حكومة جنوب أفريقيا والناخبون البيض بالإحساس بزيادة حدة آثار النبذ الدولي. وأخذ الإدراك يتنامى داخل الحزب الوطني الحاكم بأن مقاومة الفصل العنصري لا يمكن قمعها بالوسائل العسكرية. وفي تلك الأثناء، أدى التحسن في المناخ الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة إلى تيسير تعاون الدول الكبرى في حل المنازعات في الجنوب الأفريقي.

٣٣٣ وفي ضوء هذه التطورات، أعادت السلطات في بريتوريا تقييم اختياراتها. وطعن الحزب الوطني في انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بتقديم اقتراحات من أجل الأخذ ببرنامج إصلاح يستهدف تحقيق نظام دستوري يتضمن ميثاقا للحقوق ودورا للغالبية السوداء في الحكومة. ولدى فوز الحزب، قام زعيمه، السيد ف. و. دي كليرك، الذي كان قد انتخب رئيسا، بعرض مخطط موجز للتغيير. وقد قصَّر هذا البرنامج عن إنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري، ولكنه مثل تحركا للابتعاد عن الفصل العنصري وفي اتجاه التغير السلمي. وبناء على اقتراح المؤتمر الوطني الأفريقي، قامت اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بالجنوب الأفريقي، والمشكلة من رؤساء الدول والحكومات، والمجتمعة في هراري، باعتماد إعلان بشأن مسألة جنوب أفريقيا في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩. وأعربت اللجنة عن اعتقادها بأنه "كنتيجة لكفاح التحرير والضغوط الدولية المناهضة للفصل العنصري وكذلك الجهود العالمية لتصفية النزاعات الإقليمية، ثمة إمكانيات لزيادة التحرك نحو تسوية المشاكل التي تواجه شعب جنوب أفريقيا".

٣٣٤ وقالت اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في إعلان للمبادئ: "إننا نعتقد أن ظروفا قد اجتمعت الآن يمكن أن تخلق الفرصة لإنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض إذا توفر استعداد واضح لدى نظام بريتوريا للدخول في مفاوضات حقيقية وجدية. وسيكون هذا الحدث تعبيرا عما رغبته غالبية الشعب في جنوب أفريقيا منذ أمد طويل، في التوصل إلى تسوية سياسية.

وإننا نؤيد الموقف الذي اتخذته غالبية الشعب في جنوب أفريقيا ومؤداه أن هذه الأهداف، وليس تعديل أو إصلاح نظام الفصل العنصري، هي التي ينبغي أن تكون القصد من هذه المفاوضات".

٣٣٥ وأضاف إعلان هراري أن هذه العملية يجب أن تسفر عن نظام دستوري جديد، عن "دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية" يتمتع كل شعبها "بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد" و "يكون له الحق في المشاركة في حكم وإدارة البلد على أساس اقتراع عام يكون فيه للشخص الواحد صوت واحد، في إطار سجل عام للناخبين".

٣٣٦ وأيد الإعلان وجهة نظر حركة تحرير جنوب أفريقيا بأن عملية المفاوضات يجب أن تبدأ بمناقشات لوقف الأعمال العدائية بين النظام وحركات التحرير. وينبغي أن تمضي المفاوضات بعد ذلك إلى المبادئ التي يجب أن تشكل الأساس الذي يقوم عليه الدستور الجديد وإلى الدور الذي سيؤديه المجتمع الدولي في كفالة الانتقال بنجاح إلى النظام الديمقراطي، وتشكيل حكومة انتقالية، وإجراء الانتخابات.

٣٣٧ وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، قام مؤتمر من أجل مستقبل ديمقراطي في جنوب أفريقيا، اشترك فيه ممثلون من أكثر من ٢ ٠٠٠ منظمة في جنوب أفريقيا، بالمصادقة على إعلان هراري ودعا إلى تشكيل جمعية تأسيسية غير عنصرية لوضع دستور جديد.

٣٣٨ وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ لبحث الحالة. وعقدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشاورات مستفيضة لضمان تحقيق توافق الآراء ونجحت في صياغة مشروع يستند إلى إعلان هراري الذي وضع في الاعتبار آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبعد ذلك اعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي[١١٩]. وأعربت الجمعية، في الإعلان، عن اعتقادها بأنه "كنتيجة لكفاح التحرير والضغوط الدولية لمناهضة الفصل العنصري وكذلك الجهود العالمية لتسوية النزاعات الإقليمية، ثمة إمكانيات لزيادة التحرك نحو تسوية المشاكل التي تواجه شعب جنوب أفريقيا".

(١١٩) الوثيقة ١٣٥، انظر الصفحة ٤٦٥

٣٣٩ وبعد أن أكدت الجمعية من جديد تأييدها لمن يكافحون لإقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب أفريقيا، "وهي نقطة لا مساومة فيها"، أشارت إلى أن الأمم المتحدة قد سعت مرارا إلى تحقيق حل سلمي. ولاحظت أن شعب جنوب أفريقيا وحركات تحريره قد أعربوا هم أيضا منذ عقود

كثيرة، عن تفضيلهم للحل السلمي ولا يزالون يفعلون ذلك. وكذلك فإن الجمعية العامة قد شجعت شعب جنوب أفريقيا، على أن يجتمع معا، كجزء من كفاحه المشروع، للتفاوض على إنهاء الفصل العنصري وأن يتفق على التدابير اللازمة لتحويل بلده إلى ديمقراطية غير عنصرية.

٣٤٠ وإذ أكدت الجمعية العامة أن هذه العملية ينبغي أن تسفر عن نظام دستوري جديد يقرره شعب جنوب أفريقيا ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شددت على أهمية بعض المبادئ الأساسية، بما فيها ما يلي: أن تكون جنوب أفريقيا دولة موحدة وغير عنصرية وديمقراطية؛ وأن يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد؛ وأن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات المدنية المعترف بها عالميا، في حماية ميثاق راسخ للحقوق.

٣٤١ ونظرت الجمعية العامة أيضا في الخطوات اللازمة لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات، وأشارت إلى أن الأطراف المعنية يجب أن تتفاوض على مستقبل بلدها في جو يكون، بالاتفاق المشترك بين حركات التحرير وحكومة جنوب أفريقيا، خاليا من العنف. واقترحت أن تبدأ العملية باتفاقات على آلية وضع دستور جديد؛ والدور الذي يؤديه المجتمع الدولي في كفالة التحول بنجاح إلى النظام الديمقراطي؛ وطرائق إعداد واعتماد دستور جديد، والتحول إلى نظام ديمقراطي، بما في ذلك إجراء الانتخابات.

٣٤٢ واتفقت الجمعية العامة أيضا على برنامج عمل، يتضمن زيادة التأييد لمعارضي الفصل العنصري، واتخاذ التدابير المتضافرة والفعالة لممارسة الضغط من أجل كفالة تحقيق نهاية سريعة للفصل العنصري.

٣٤٣ وأخيرا، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحيل نسخا من الإعلان إلى حكومة جنوب أفريقيا وإلى ممثلي شعب جنوب أفريقيا المضطهد، وأن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان. ورغم أن نظام جنوب أفريقيا رفض الإعلان فإنه بدأ في النهاية باتخاذ الخطوات لتلبية مطالب المجتمع الدولي.

تهيئة المناخ للمفاوضات

٣٤٤ كان من ضمن الشروط المسبقة للتسوية السلمية في جنوب أفريقيا إطلاق سراح السجناء السياسيين واتخاذ خطوات أخرى لتهيئة المناخ اللازم للنشاط السياسي الحر. وفي هذا الصدد قالت الجمعية العامة في الإعلان

الذي أصدرته عام ١٩٨٩[١٢٠] إنه ينبغي لنظام الحكم في جنوب أفريقيا أن يقوم على الأقل بما يلي: إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين بدون شروط والامتناع عن فرض أي قيود عليهم؛ ورفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات وأشخاص؛ وسحب جميع الجنود من البلدات؛ وإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء جميع التشريعات الرامية إلى تقييد النشاط السياسي، مثل قانون الأمن الداخلي؛ ووقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية.

(١٢٠) الوثيقة ١٣٥، انظر الصفحة ٤٦٥

٣٤٥ وأعلن الرئيس دي كليرك في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ أن هدفه النهائي هو إقرار ترتيب دستوري عادل وجديد تماما بموجبه "يتمتع كل من السكان بالمساواة في الحقوق والمعاملة والفرص في كل ميدان من ميادين العمل - على المستوى الدستوري والاجتماعي والاقتصادي". وأعلن رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، وسائر المنظمات السياسية، وإلغاء القيود المفروضة على أنشطة ٣٣ منظمة. وأعلن، فضلا عن ذلك، وقف عقوبة الإعدام، وإلغاء بعض لوائح الطوارئ، بما فيها اللوائح المقيدة لوسائط الإعلام، كما أعلن سحب أوامر الحظر المفروض على الأشخاص، ووعد بإطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من المعتقلين السياسيين. وفي ١١ شباط/فبراير، أطلق سراح نيلسون مانديلا دون قيد أو شرط بعد أن أمضى ما يزيد على ٢٧ عاما في السجن.

٣٤٦ وكانت هذه الإجراءات موضع ترحيب حار من المجتمع الدولي، وقرر المؤتمر الوطني الأفريقي أن يبدأ المحادثات مع الحكومة. ولكن التقدم في هذه المحادثات كان في البداية بطيئا وصعبا لإحجام الحكومة عن اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ جميع التدابير المقترحة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري. وزاد العنف في تلك الآونة زيادة سريعة وكان كثير منه موجها ضد مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي.

٣٤٧ ولم يفرج إلا عن الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن لانتمائهم إلى عضوية منظمات محظورة أو اضطلاعهم بأنشطة تعزز أهدافها؛ وبحلول شهر حزيران/ يونيه ١٩٩٠ كان عدد الذين أطلق سراحهم ١٠٤ فقط وظلت الغالبية العظمى من السجناء السياسيين في السجون. واستمرت المحاكمات السياسية. وعلى الرغم من إلغاء أوامر الحظر على الأشخاص، ظل نحو ٣٠٠ شخص مدان بارتكاب جرائم مختلفة بموجب قانون الأمن الداخلي يعيش مقيدا ولا يسمح بأن تنقل وسائط الإعلام تصريحاته[١٢١].

(١٢١) الوثيقة ١٣٨، انظر الصفحة ٤٧٤

٣٤٨ وثبت تعذر قض الهياكل القمعية المحكمة البناء التي أنشئت عبر السنين باستخدام أموال وعمليات سرية، والتخلص من سيادة العنصريين في قوات

الأمن. وسُحب الجنود من البلدات ولكنهم ظلوا يدخلونها. وظلت الشرطة تستخدم العنف ضد المتظاهرين كما استمرت أعمال العنف، بما فيها إلقاء القنابل واغتيال مناوئي الفصل العنصري، على يد الجماعات السياسية من المتطرفين البيض المصممة على منع عملية التفاوض أو تعطيلها. يضاف إلى ذلك أن حوادث العنف كانت تقع في ناتال وأماكن أخرى منذ سنوات بين مؤيدي حزب الحرية إنكاثا ومؤيدي الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر اتحادات عمال جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي. واتهمت عناصر قوات الأمن بالتحيز لحزب الحرية إنكاثا وإثارة العنف.

٣٤٩ وأبلغت لجنة حقوق الإنسان والمجلس المستقل للتحقيق في القمع الداخلي، وهما هيئتان في جنوب أفريقيا من القطاع الخاص، عن مقتل ما لا يقل عن ١٧٦ شخصا وإصابة ٥٦٣ ١ شخصا بجروح نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الشرطة أثناء مسيرة نحو ٧٠ مظاهرة ما بين ٢ شباط/ فبراير و ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٠. ولاحظت الهيئتان أن معظم نشاط الجماعات الأهلية السوداء التي تمارس الاقتصاص غير المشروع حدث في إطار النزاع في ناتال، بينما قامت فرق الموت السرية بأعمال الاقتصاص غير المشروع. واتضح أن هذه الأخيرة لها صلة بالعمليات المقنعة التي يمارسها مكتب التعاون المدني، وهو وحدة عسكرية يدعى أنها كانت ضالعة في عمليات الاغتيال، وبأعمال المتطرفين اليمينيين. وعزي ازدياد التخويف والعنف من قبل جناح اليمين المتطرف إلى التأييد والتشجيع الضمنيين اللذين كان يتلقاهما من الشرطة المحلية وقوات الأمن.

٣٥٠ وكانت هناك شكاوى من أن الحكومة لم تكن راغبة في اتخاذ إجراءات صارمة لوقف العنف في ناتال ومن هجمات الجماعات الأهلية الممارسة للاقتصاص غير المشروع في مناطق أخرى، ومن إجراءات الشرطة ضد المظاهرات السلمية. وكانت هناك أيضا مطالبات بأن تحل الحكومة على الفور الوحدات العلنية والمقنعة في الجيش ومؤسسات الشرطة التي قيل إنها كانت ضالعة في عمليات الاغتيال وأعمال العنف ضد مناوئي الفصل العنصري وغيره من العنف الممارس ضد السود.

بدء المحادثات الأولى

٣٥١ قرر المؤتمر الوطني الأفريقي في آذار/مارس ١٩٩٠، بعد اجتماع السيد مانديلا بزعماء المؤتمر المنفيين في لوساكا، أن يجري محادثات مع الحكومة؛ ومنحت الحكومة حصانة مؤقتة لعديد من ممثلي المؤتمر الوطني الأفريقي المنفيين ليعودوا إلى جنوب أفريقيا ويشتركوا في المحادثات. إلا أن المحادثات تأجلت عندما أطلقت الشرطة النار في ٢٦ آذار/مارس على المتظاهرين

في بلدة سيبوكنغ في مقاطعة ترانسفال، فقتلت ما لا يقل عن ١٢ شخصا وأصابت نحو ٥٠٠ شخص آخر بجروح.

٣٥٢ واجتمع الرئيس دي كليرك ووفده مع قادة المؤتمر الوطني الأفريقي في غروته شور بمدينة كيب تاون في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/ مايو للنظر في إزالة العقبات التي تعترض عملية التفاوض. واعتمد الطرفان محضر اجتماع غروته شور الذي أنشئ بموجبه فريق عامل لوضع توصيات بشأن تعريف الجرائم السياسية التي تسري على الموجودين في جنوب أفريقيا وخارجها، وبشأن إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومنـــح حصانة فيما يتعلق بالجرائم السياسية. ووافقت الحكومة على النظر في منح أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي، على سبيل الاستعجال، حصانة مؤقتة. وتعهدت، فضلا عن ذلك، بإعادة النظر في قوانين الأمن القائمة. وتعهد كلا الطرفين بالسعي إلى وضع نهاية "لجو العنف والتخويف السائد أيا كان مصدره"، وكررا تأكيد "التزامهما بتحقيق الاستقرار وإجراء عملية تفاوض سلمية".

٣٥٣ وفي ٨ حزيران/ يونيه، عندما انقضت مدة حالة الطوارئ المعلنة في جميع أنحاء البلد، عادت الحكومة وفرضتها في مقاطعة ناتال فقط (ثم رفعت فيما بعد في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠). وفي حزيران/ يونيه أيضا، قرر البرلمان في كيب تاون أن يلغي، اعتبارا من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، قانون الحفاظ على المرافق المنفصلة، الذي قضى بإقامة مرافق عامة مستقلة لأفراد الفئات العرقية المختلفة. ثم اجتمعت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي في بريتوريا يوم ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠ لإجراء محادثات أسفرت عن اعتماد محضر اجتماع بريتوريا. وقبل الطرفان بتقرير الفريق العامل المنشأ بموجب محضر اجتماع غروته شور، واتفقا على جدول زمني لإطلاق سراح المعتقلين المندرجين في الفئات المختلفة التي عددها الفريق العامل، وحددا ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩١ موعدا نهائيا لاستيفاء شروط ذلك الاتفاق. وتعهدت الحكومة بإعادة النظر في مسائل الطوارئ والأمن. وبغية الإسراع في التقدم نحو تسوية متفاوض عليها، وفي إطار الاتفاقات المعقودة، أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي أنه سيوقف على الفور جميع الأعمال المسلحة، وأعلن الطرفان أيضا ما يلي: "إننا مقتنعون بأن ما اتفقنا عليه اليوم يمكن أن يصبح مَعلَما على الطريق المؤدي إلى السلم والرخاء لبلدنا ... وأن الطريق أصبح مفتوحا الآن للانتقال إلى التفاوض حول وضع دستور جديد".

٣٥٤ ولكن نشأت عقب ذلك خلافات خطيرة بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي بشأن إطلاق سراح السجناء السياسيين وإجراءات منح الحصانة للمنفيين والتدابير اللازمة لإنهاء العنف. وتوقفت عملية التفاوض. وحثـت الأمـم

المتحدة، التي كانت ترصد الحالة، الحكومة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتهيئة المناخ المؤاتي لعقد المفاوضات، وناشدت جميع الأطراف إنهاء العنف، وشجعت الأطراف المعنية على الاشتراك اشتراكا كاملا في المفاوضات الرامية إلى إنشاء دولة موحدة وغير عنصرية وديمقراطية في جنوب أفريقيا.

التقرير الأول للأمين العام

٣٥٥ قام فريق من الأمم المتحدة برئاسة وكيل الأمين العام السيد عبد الرحيم فرح بزيارة جنوب أفريقيا في الفترة من ٩ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠، واجتمع مع أعضاء الحكومة كما اجتمع مع عدد كبير من المنظمات التي تمثل عينة نمونجية للرأي في جنوب أفريقيا كافة. وأبلغ الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الجمعية العامة في ١ تموز/يوليه، بناء على تقرير الفريق، وعلى المشاورات التي أجراها بنفسه مع الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا، بأن العملية السياسية لإزالة نظام الفصل العنصري ما زالت في مرحلة مبكرة[١٢٢]. وقال إنه "تشجع كثيرا" بفضل التطورات الإيجابية التي حدثت في جنوب أفريقيا، وأضاف قائلا "إن السياسة الشجاعة الجسورة التي ألزم بها الرئيس دي كليرك حكومته تتيح إمكانيات واضحة لتفكيك نظام الفصل العنصري. وبالمثل، كان من الأمور المشجعة ومن مظاهر حسن السياسة ما بدا من بصيرة وتجمل بالصبر لدى الزعامة السوداء التي جددت، رغم سنوات الظلم والقمع الطويلة، التزامها بعملية سلمية لإنهاء الفصل العنصري وبناء مجتمع ديمقراطي غير عنصري".

(١٢٢) الوثيقة ١٣٦، انظر الصفحة ٤٦٨

٣٥٦ وأشار الأمين العام إلى أنه من بين التدابير التي قضى بها الاعلان المتعلق بالفصل العنصري، نفذ تدبير رفع الحظر عن الأحزاب والحركات السياسية تنفيذا كاملا، بينما لم ينفذ غيره من التدابير إلا جزئيا. وناشد جميع الأطراف أن تبذل كل ما يلزم لإنهاء العنف وأن تعمل جنبا إلى جنب لبناء السلم في جنوب أفريقيا.

٣٥٧ ونظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام في أيلول/سبتمبر. وأحاطت علما أيضا بتقرير فريق الرصد التابع للجنة المخصصة المعنية بالجنوب الأفريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبمعلومات أخرى. ولاحظت الجمعية العامة في قرار اتخذته في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أنه على الرغم من أن الحكومة أعلنت التزامها بالغاء الفصل العنصري واتخذت بعض الخطوات الهامة في هذا الاتجاه، يلزم بذل جهود متواصلة لتهيئة مناخ يساعد تماما على إجراء المفاوضات والقيام بنشاط سياسي حر[١٢٣]. ورحبت الجمعية العامة أيضا بالمحادثات الجارية بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة وأثنت على المؤتمر الوطني الأفريقي لمبادرته المتعلقة بالدعوة إلى عقد محادثات ولقراره الهام الذي اتخذه في آب/أغسطس بتعليق الكفاح المسلح. وحثت الجمعية العامة سلطات

(١٢٣) الوثيقة ١٣٧، انظر الصفحة ٤٧٣

جنوب أفريقيا على إنهاء العنف بتفكيك هياكل الفصل العنصري وضمان قيام قوات الأمن باتخاذ إجراءات فعالة وغير متحيزة. وطلبت من جميع الأطراف المعنية المساهمة في إيجاد مناخ خال من العنف. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، عن طريق وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تقديم كل مساعدة لازمة لإعادة اللاجئين والمنفيين السياسيين من مواطني جنوب أفريقيا، طوعا، إلى وطنهم بأمان وكرامة.

٣٥٨ وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة، بعد النظر في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفي تطورات أخرى، قرارا بشأن "الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري"[١٢٤] طلبت فيه إلى سلطات جنوب أفريقيا مواصلة جهودها الرامية إلى خلق مناخ يساعد تماما على المفاوضات والنشاط السياسي الحر، وخاصة بإلغاء جميع التشريعات القومية، وإنهاء حالات الاحتجاز دون محاكمة، والسماح بعودة جميع المنفيين السياسيين دون قيود وتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع المؤتمر الوطني الأفريقي تنفيذا كاملا، بما فيها الاتفاقات المتعلقة بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين الباقين. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى سلطات جنوب أفريقيا مضاعفة جهودها لإنهاء العنف، وطلبت من جميع الأطراف المعنية أن تساهم في تهيئة مناخ خال من العنف.

(١٢٤) الوثيقة ١٣٩، انظر الصفحة ٤٧٥

٣٥٩ وشجعت الجمعية العامة أيضا جميع الأطراف المعنية على المساهمة الكاملة في المفاوضات المقبلة، مع مراعاة المبادئ التوجيهية بشأن عملية التفاوض الواردة في الإعلان، وذلك بغية اعتماد دستور جديد وإقامة دولة موحدة وغير عنصرية وديمقراطية في جنوب أفريقيا. وطلبت إلى الأمين العام أن يضمن تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تنفيذا للإعلان وأن يسعى إلى اتخاذ مبادرات تهدف إلى تيسير الجهود المؤدية إلى القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية.

٣٦٠ وواجهت عملية إزالة العقبات وبدء مفاوضات موضوعية صعوبات لا يستهان بها. واتهمت المنظمات المناوئة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا الحكومة بعدم الالتزام بتعهداتها المتعلقة بإنهاء القمع والإفراج عن السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين وبعدم اتخاذ إجراءات حازمة لإنهاء العنف، ونظمت الأحزاب والحركات السياسية والمنظمات المعنية أيضا حملات جماهيرية مطالبة بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين وعودة جميع المنفيين. وطالبت هذه الحملات أيضا بجمعية تأسيسية منتخبة لصياغة دستور جديد. وإثر كشف النقاب عن قيام الحكومة سرا بتمويل منظمات سياسية وعن عمليات الأمن المقنعة،

تزايدت المطالبات بتشكيل حكومة مؤقتة. وحاجَّت المطالبات بأنه لا يمكن أن تقوم الحكومة بدوري اللاعب والحكم في عملية إقامة الديمقراطية.

٣٦١ وفي مؤتمر استشاري وطني عقد في سويتو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، قرر المؤتمر الوطني الأفريقي أن يعلق المفاوضات ما لم تـزل جميـع العقبـات، بما فيهـا العنف، بنهايـة نيسان/أبريـل ١٩٩١. وفي ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، وجه المؤتمر الوطني الأفريقي رسالة مفتوحة إلى الرئيس دي كليرك دعا فيها الحكومة إلى تلبية سلسلة من المطالب المتعلقة بالعنف السياسي بحلول ٩ أيار/مايو، وإلا فإن المؤتمر الوطني الأفريقي سيعمد إلى تعليق جميع المناقشات أو المحادثات مع الحكومة، وفي ١٨ أيار/مايو أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي خطة للعمل الجماهيري لدعم المطالب الواردة في الرسالة المفتوحة.

ثلاث مسائل حاسمة

٣٦٢ وعلى الرغم من هذه النكسات، ساعد الضغط العام في جنوب أفريقيا، مقترنا بالجهود الدولية، على الحفاظ على قوة الدفع فيما يتعلق بالمسائل الصعبة بشأن السجناء السياسيين وعودة اللاجئين والبحث عن نهاية للعنف.

٣٦٣ وكان موضوع السجناء السياسيين مدعاة لكثير من القلق لدى حركات التحرير، وعملا بالاتفاق الوارد في محضر اجتماع بريتوريا المعقود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، أنشأت وزارة العدل عملية إصدار العفو عن السجناء والمنفيين السياسيين وتعويضهم عن الضرر ولكنها أسقطت فئة واحدة وهي الجرائم العادية التي يمكن اعتبارها جرائم سياسية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩١ كان لا يزال في السجون عدد كبير من السجناء السياسيين، وأضرب ما يزيد على ٢٠٠ منهم عن الطعام مما أدى إلى إدخال بعضهم إلى المستشفيات للعلاج.

٣٦٤ وأحرز تقدم في أيار/مايو ١٩٩١ عندما وجهت لجنة الصليب الأحمر الدولية، بدعوة من الحكومة، انتباه كل سجين إلى برنامج الإفراج، ووردت آلاف الطلبات، وبنهاية ذلك الشهر كان قد أفرج عن ١٠٠٠ سجين سياسي. وفي ٣٠ حزيران/يونيه اتفقت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي على تحديد يوم ١٥ تموز/يوليه موعدا نهائيا لتقديم طلبات جديدة. وأوضحت الحكومة أنها ستسقط بصفة خاصة العقوبة عن بعض السجناء غير المستوفين لشروط الإفراج وفقا للفئات والمبادئ التوجيهية. واستفاد من هذا التخفيض للعقوبة عدد من السجناء. ولكن المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا وغيرهما من

المنظمات ادعى أن هناك سجناء سياسيين ما زالوا محتجزين ومن ضمنهم عدد كبير في "الوطن المستقل" بوفوثاتسوانا. وظلت هذه المشكلة تنتاب المفاوضات.

٣٦٥ وكانت مسألة اللاجئين بالمثل عسيرة. وعاد بعض اللاجئين والمنفيين السياسيين إلى جنوب أفريقيا بعد رفع الحظر عن المنظمات السياسية في شباط/فبراير ١٩٩٠ وإعلان المبادئ التوجيهية لعودة المنفيين التي أصدرتها حكومة جنوب أفريقيا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أنه وجه النقد الشديد من المنظمات السياسية والمنفيين إلى الإجراءات التي نصت عليها المبادئ التوجيهية الصادرة في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر والتي فرضت على المنفيين السياسيين المتقدمين بطلبات العفو أو الحصانة أن يملأوا استبيانات يضمنونها تفاصيل كاملة عن "الجرائم" التي ارتكبوها وأن يقدموا تعهدا بشأن السلم، ثم تنظر الحكومة في طلباتهم.

٣٦٦ وإثر مساعي الأمم المتحدة، تقدمت حكومة جنوب أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩١ إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طالبة المساعدة في إعادة اللاجئين والمنفيين السياسيين. وكانت المفوضية قد تشاورت مع المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا في هذا الشأن. وبعد إجراء مفاوضات مستفيضة، وقعت الحكومة والمفوضية في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ على مذكرة تفاهم، وشكلت هذه المذكرة الأساس لاشتراك المفوضية في عملية العودة الطوعية إلى الوطن.

٣٦٧ وأسندت إلى المفوضية مهمة تنظيم عملية الإعادة إلى الوطن وأُذن لها بفتح مكاتب مؤقتة في جنوب أفريقيا للمساعدة في هذه العملية. وكان لها حرية الوصول إلى العائدين في جنوب أفريقيا وكان للعائدين أنفسهم أن يتمتعوا بحرية التنقل التامة. ووافقت الحكومة على منح عفو عام للعائدين، وذلك عن الجرائم السياسية التي ارتكبت قبل ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ والتي تؤهل مرتكبها الاستفادة بالتعويض وفقا للمبادئ التوجيهية الملحقة بالاتفاق. وجاز لمن منح تعويضا أن يعود دون احتذار الاعتقال أو الاحتجاز أو السجن أو المحاكمة عن تلك الجرائم. وجاز للمفوضية أن تقدم عروض حال نيابة عن العائدين.

٣٦٨ وتقررت إجراءات وشكليات إعادة قبول العائدين واستقبالهم وإعادة إدماجهم، وفقا لشروط المذكرة. وقدمت مساعدة إعادة إدماج في شكل منح نقدية إلى العائدين، بمَن فيهم الذين وصلوا قبل إنشاء وجود للمفوضية. ورصدت المفوضية حالة العائدين الذين عانى العديد منهم من المضايقة والاحتجاز والآثار الضارة المترتبة على العنف في البلدات، واتخذت الإجراءات المناسبة. وبنهاية أيار/مايو ١٩٩٣، بلغ عدد اللاجئين والمنفيين من مواطني جنوب أفريقيا الذين سجلوا أسماءهم للعودة الطوعية إلى الوطن ٩٥٧ ١٠، وأجازت الحكومة عودة ما

مجموعه ٧٣٠ ١٠؛ وعاد ٦٠٤ ٦ من هؤلاء إلى جنوب أفريقيا تحت رعاية المفوضية. وعاد الآخرون في وقت سابق أو بمفردهم. وساهم مجتمع المانحين الدولي بما يزيد على ٢٧ مليون دولار عن طريق المفوضية لتمويل عملية جنوب أفريقيا للإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وهكذا أزالت المساعدة التي قدمتها المفوضية واحدة من العوائق الكأداء التي كانت تعترض طريق المفاوضات.

٣٦٩ وكانت أخطر مشكلة تتهدد مناخ المفاوضات تصاعد العنف. وعقد المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، في دوربان، اجتماعا رفيع المستوى لمعالجة هذه المسألة. وعلى الرغم من اتفاقهما على تدابير إنهاء العنف كانت النتائج مخيبة للآمال. وتواترت الشكاوى التي اتهمت فيها الشرطة بالتحيز والتحريض على القتل. واعترف عدد من وزراء الحكومة في تموز/يوليه ١٩٩١ بأنه جرى استخدام أموال عامة سرا لتيسير أنشطة بعض المنظمات السياسية بعد أن أفشت ذلك وسائط الإعلام. وأعلنت الحكومة عقب ذلك اتخاذ مجموعة من التدابير لوقف استخدام الأموال العامة لأغراض من هذا القبيل.

٣٧٠ وفي هذه الأثناء، يَسَّر الزعماء الدينيون في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩١، بالتعاون مع زعماء الوسط التجاري، عقد مؤتمر للسلم. وأنشئت نتيجة لذلك لجنة تحضيرية تشمل الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا، وذلك من أجل ما أصبح يعرف "بمبادرة السلم الوطني". وأصدرت هذه المبادرة في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٩١ مشروع اتفاق وطني يضمن قواعد سلوك للأحزاب والمنظمات السياسية وقوات الأمن وآلية للرصد.

٣٧١ وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وقَّع المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا والحكومة وعدد من الأحزاب السياسية واتحادات العمال والمنظمات الدينية والمدنية على اتفاق السلم الوطني، في مدينة جوهانسبرغ (لم يوقِّع على هذا الاتفاق مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا وحزب المحافظين وحكومات "مواطن" ترانسكاي وفيندا وبوفوثاتسوانا). ونص الاتفاق على قواعد سلوك لقوات الشرطة والأحزاب والمنظمات السياسية، وعلى آليات إنفاذ هذه الأحكام وتدابير إعادة بناء المجتمعات المحلية وتنميتها. وأنشئت لجنة للسلم الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق وشكلت أمانة للسلم الوطني لتنشئ لجانا لفض النزاعات على الصعيدين الإقليمي والمحلي وللتنسيق بينها.

٣٧٢ وأنشئت لجنة تحقيق في مجال العنف والتخويف العامين، كهيئة تشريعية، للتحقيق في حوادث العنف وإصدار توصيات عن كيفية منع العنف والتخويف. وعينت الحكومة القاضي ريتشارد ج. غولدستون رئيسا لهذه اللجنة التي أصبحت تعرف بلجنة غولدستون.

٣٧٣ وكان من المسائل التي تم إحراز تقدم جيد فيها مسألة إلغاء القوانين التمييزية. فقد أزيلت إحدى أعمدة الفصل العنصري الكبرى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ عندما بدأ نفاذ قانون إلغاء التشريعات التمييزية المتعلقة بالمرافق العامة. وألغي في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩١ أربعة من القوانين الأخرى التمييزية - قانون الأراضي القومية، رقم ٢٧ لعام ١٩١٣؛ وقانون الوصاية الإنمائية والأراضي، رقم ١٨ لعام ١٩٣٦؛ وقانون المناطق الجماعية، رقم ٣٦ لعام ١٩٦٦؛ وقانون تنمية المجتمعات المحلية السوداء، رقم ٤ لعام ١٩٨٤. وألغي قانون تسجيل السكان، رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠، في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١. وعُدل قانون الأمن الداخلي، رقم ٧٤ لعام ١٩٨٢، في ٢١ حزيران/يونيه، وأنهي العمل بقوائم الأشخاص الموضوعة بموجبه.

التحرك نحو المفاوضات

٣٧٤ على الرغم من أن هذه التطورات - أي التقدم المحرز في الإفراج عن السجناء، والاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن إعادة اللاجئين والمنفيين، واتفاق السلم الوطني، وإلغاء التشريعات التمييزية - لم تُذلل جميع الصعوبات أو تسفر عن انتهاء العنف على الفور، فإنها ساعدت على خلق مناخ جديد.

٣٧٥ وعقد المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، في دوربان، مؤتمرا للجبهة الوطنية/ المتحدة حضره نحو ٩٠ منظمة. واعتمد المشتركون في هذا المؤتمر إعلانا طالب بما يلي: جمعية تأسيسية لصياغة واعتماد دستور ديمقراطي؛ حكومة مؤقتة أو سلطة انتقالية ذات سيادة؛ ومؤتمر لجميع الأحزاب، أو اجتماع سابق لإنشاء الجمعية التأسيسية تدعو إليه جهات مستقلة ومحايدة ويعقد في أقرب وقت ممكن.

٣٧٦ وأعقبت ذلك مشاورات، وفي اجتماع تحضيري عقد في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة القاضيين اسماعيل محمد وبتروس شابورت، قررت ١٩ منظمة سياسية وغير سياسية، بالإجماع أو "بما يكفي من توافق الآراء"، أن يُعقد مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية اجتماعه الأول يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بالقرب من جوهانسبرغ. واتفقت الوفود المشتركة أيضا على جدول أعمال للمؤتمر مكون من تسعة بنود، وعلى إنشاء لجنة توجيهية لتيسير عقده، وعلى توجيه دعوات إلى مختلف المنظمات الدولية لتشهد أعماله.

٣٧٧ ولكن مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا تنصل من البيان الختامي الذي تلاه القاضيان اللذان رأسا الاجتماع التحضيري. وقال إن البيان،

"لا يعبر عن موقف مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا". وتقدم هذا المؤتمر بعدة مقترحات، كأن تدعو إلى عقد المؤتمر جهات دولية محايدة، وأن يعقد المؤتمر خارج جنوب أفريقيا، وأن تفتح جلسات المؤتمر لوسائط الإعلام، ولكن هذه المقترحات لم تحظ بقبول غيره من الأطراف.

٣٧٨ واعتمدت الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بعد مناقشة هذه التطورات، قرارا بعنوان "الجهود الدولية للقضاء تماما على الفصل العنصري، ولمناصرة إقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا"[١٢٥]، رحبت فيه بتوقيع اتفاق السلم الوطني وبعقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، بما في ذلك إجراء مفاوضات موضوعية عريضة القاعدة لإبرام اتفاق حول المبادئ الأساسية لوضع دستور جديد، وطلبت فضلا عن ذلك إلى المجتمع الدولي، في ضوء التقدم المحرز في التغلب على العقبات التي تعترض طريق المفاوضات "أن يستأنف الاتصالات الأكاديمية والعلمية والثقافية بالجهات الديمقراطية المناوئة للفصل العنصري من منظمات وأفراد في هذه المجالات، وأن يستأنف الصلات الرياضية بالمنظمات الرياضية الموحدة غير العنصرية في جنوب أفريقيا التي نالت تأييد منظمات رياضية مختصة غير عنصرية داخل جنوب أفريقيا، وأن يساعد الرياضيين المحرومين في ذلك البلد".

(١٢٥) الوثيقة ١٤٧، انظر الصفحة ٤٨٦

المفاوضات

٣٧٩ اجتمع مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية في جوهانسبرغ في ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ بممثلين من الحكومة و ١٩ مجموعة سياسية. (لم يحضر حزب الحرية إنكاثا الاجتماع لأن لجنة التوجيه لم توجه دعوة منفصلة إلى ملك الزولو، غودويل زويليتيني، ليرأس وفدا لهذا الاجتماع). ومثلت وفود مراقبة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، والكمنولث، والجماعة الأوروبية. ومثلت الأمم المتحدة السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبروفيسور إبراهيم غامباري، الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

٣٨٠ وفي الدورة الأولى للمؤتمر التي عقدت في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، وقعت ١٧ مجموعة سياسية من أصل ١٩ إعلان نية جاء فيه:

"نحن، الممثلين المخولين حسب الأصول للأحزاب السياسية، والمنظمات السياسية، والإدارات وحكومة جنوب أفريقيا، إذ نجتمع في هذه الدورة الأولى لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية،

وإذ نحن على بينة من المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقنا في هذه اللحظة من تاريخ بلدنا، نعلن التزامنا الرسمي بما يلي:

"١ - إقامة جنوب أفريقيا موحدة ذات أمة واحدة تشترك في جنسية واحدة ووطنية واحدة وولاء واحد، وتنشد، في تنوعنا، الحرية والمساواة والأمن للجميع بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد؛ إقامة بلد خال من الفصل العنصري وأي شكل من أشكال التمييز أو السيطرة.

"٢ - العمل على إزالة انقسامات الماضي، وضمان تقدم الجميع، وإقامة مجتمع حر ومنفتح يرتكز إلى القيم الديمقراطية حيث يحمي القانون كرامة كل جنوب أفريقي وقدره وحقوقه...".

٣٨١ واتفق الموقعون على أن تكون جنوب أفريقيا دولة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية، ولا تفرق بين الجنسين، ولها قضاء مستقل ويتمتع الجميع فيها بحق التصويت ولها ميثاق للحقوق؛ وأن تكون جنوب أفريقيا دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب يقوم فيها النظام الانتخابي الأساسي على التمثيل المتناسب. واعترف الإعلان أيضا بتنوع لغات وثقافات وأديان الشعب الذي تكون حقوقه مكرسة في ميثاق الحقوق. والتزم الموقعون رسميا باحترام اتفاقات مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها. (امتنع مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا وحزب المحافظين عن توقيع الإعلان).

٣٨٢ وفي اليوم التالي، قرر المؤتمر تشكيل خمسة أفرقة عاملة للتفاوض وتقديم تقرير إلى الدورة العامة التالية للمؤتمر بشأن ما يلي: المشاركة السياسية ودور المجتمع الدولي؛ والمبادئ الدستورية والهيئة المكلفة بوضع الدستور وعملية وضع الدستور؛ والترتيبات الانتقالية؛ ومستقبل "الأوطان المستقلة" ترانسكاي وبوفوثاتسوانا وفيندا وسيسكاي؛ والإطار الزمني لتنفيذ القرارات. وقالت الوفود المراقبة من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في بيان مشترك إن "الأهداف العريضة المعرب عنها في إعلان النية تمثل بداية بناءة ومبشرة جدا لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وتعد بالتوصل إلى ديمقراطية حقة في جنوب أفريقيا".

النضال من أجل التغيير

٣٨٣ حين توليت منصب الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ كانت هناك آمال عظيمة في أن يتم التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات في جنوب أفريقيا. وفي الوقت نفسه لم يكن هناك ما يدعو إلى الإفراط في التفاؤل.

فقد كان العنف متواصلا إلى درجة مخيفة. ولم تكن جميع المتطلبات لتهيئة مناخ مؤد إلى المفاوضات قد تم الوفاء بها.

٣٨٤ وكان هناك بون شاسع بين مواقف الأطراف، ولكن مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية أظهر أن هناك رغبة قوية في التوصل إلى اتفاق، واستعدادا لتقديم التنازلات حرصا على مصلحة مستقبل الأمة، وأن هناك، قبل كل شيء، درجة عالية من الحنكة السياسية.

٣٨٥ وقد أعربت عما أكنه من مشاعر عميقة في ضوء ما أوليته الحالة في جنوب أفريقيا على مر السنين من اهتمام وثيق، حين خاطبت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ قائلا: "إن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي أصابت الأمم المتحدة إذ وضعته في جدول أعمالها سنين كثيرة، آخذ في التداعي تحت وطأة الضغط المشترك للقوى الداخلية والخارجية. ومن الممكن الآن تصور مجتمع جديد في جنوب أفريقيا، مجتمع يحترم حقوق الإنسان، مجتمع ليس فيه تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الانتماء السياسي أو المعتقد؛ مجتمع موحد يتقاسم الجميع فيه الثروة والفرص الاقتصادية"[١٢٦].

(١٢٦) الوثيقة ١٥٢، انظر الصفحة ٤٩٤

٣٨٦ ولكني نبهت إلى ضرورة التزام اليقظة وقلت إن أمام الأمين العام واللجنة الخاصة، في دوريهما المتساندين، مهمة شاقة تتمثل في توفير المشورة والمساعدة خلال الفترة الانتقالية الصعبة.

٣٨٧ وقررت الحكومة، وقد أثارت قلقها معارضة الجناح اليميني من البيض للمفاوضات، إجراء استفتاء مقصور على البيض في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ لتحديد مدى التأييد للاستمرار في عملية التفاوض. وشارك نحو ٨٦ في المائة من الناخبين، أيد منهم ٦٨,٧ في المائة الاستمرار في المفاوضات من أجل وضع نظام دستوري جديد وعارض ٣١,٣ في المائة منهم ذلك. وقد رحبت بنتائج الاستفتاء لأنها تعطي قوة دفع إيجابية للإصلاح الديمقراطي، وقلتُ: "إن هذه النتائج تشكل خطوة كبرى نحو القضاء على الفصل العنصري وإنشاء مجتمع جديد غير عنصري في جنوب أفريقيا، يقوم على احترام حقوق الإنسان"[١٢٧].

(١٢٧) الوثيقة ١٥٣، انظر الصفحة ٤٩٥

٣٨٨ ولكن الآمال المعقودة على إحراز مزيد من التقدم بعد الاستفتاء لم تتحقق. وعلى الرغم من أن الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية أحرزت تقدما كبيرا إلا أن بعض الخلافات الخطيرة استجدت. فقد توصلت أربعة من الأفرقة العاملة إلى توافق في الآراء بين المشاركين، رهنا ببعض التحفظات، ولكن الفريق العامل الثاني الهام المعني بالمبادئ والإجراءات الدستورية لم يتمكن من التوصل إلى أي اتفاق. ومع أنه كان هناك توافق في الآراء حول ميثاق الحقوق، وإقامة هيكل حكومي منظم على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، ومشاركة أحزاب الأقليات مشاركة فعالة،

كان هناك خلاف حول النسبة المئوية للأصوات اللازمة لاعتماد الدستور الجديد أو تعديله. ورأت الحكومة أنه في حين ينبغي اعتماد الدستور بمجمله، واعتماد كل بند من بنوده، بأغلبية ٦٦,٧ في المائة من الأصوات، يجب أن يكون اعتماد ميثاق الحقوق والأحكام المتعلقة بالمبادئ الدستورية العامة بأغلبية ٧٥ في المائة، وأن يكون اعتماد الأحكام المتصلة بتوزيع السلطة بين مستويات الحكم المركزية والإقليمية والمحلية بأغلبية خاصة يتعين الاتفاق عليها.

٣٨٩ وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٢، مع اقتراب موعد عقد الدورة العامة الثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، تصاعد العنف السياسي، وفي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢، عقدت الدورة الثانية للمؤتمر في جوهانسبرغ لمناقشة تقارير الأفرقة العاملة الخمسة التي أنشأها المؤتمر في دورته الأولى. ومثّل الأمم المتحدة وفد مراقب برئاسة السيد تشينمايا ر. غاريخان، الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة. ورفض المؤتمر الوطني الأفريقي الموافقة على اتفاق جزئي، ولما كانت القضايا التي عالجتها الأفرقة العاملة مترابطة، لم ينظر المؤتمر في دورته الثانية في أي تقرير من تقاريرها. وعهد المشاركون إلى اللجنة التنظيمية بحل القضايا المعلقة وصياغة تشريعات تضفي صبغة رسمية على الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى ذلك الحين، كي يتسنى عقد دورة ثالثة للمؤتمر.

٣٩٠ وبعد انتهاء الدورة الثانية إلى مأزق، اعتمد المؤتمر الوطني الأفريقي وحلفاؤه خطة عمل جماهيري من أربع مراحل، تبدأ في ١٦ حزيران/يونيه، وتتضمن تنظيم مسيرات واعتصامات وإضراب عام، لممارسة الضغط من أجل تشكيل حكومة مؤقتة وإقامة انتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية. وفي ١٧ حزيران/يونيه، اليوم التالي لبدء العمل الجماهيري، هاجم رجال مسلحون بلدة بويباتونغ وقتلوا ما يزيد على ٤٠ شخصا. وادعى شهود أن العملية ارتكبها نزلاء فندق قريب خاص بالعمال المهاجرين وأن أفرادا من الشرطة ساعدوهم. وفي وقت لاحق، أفادت لجنة غولدستون بعدم وجود أية أدلة على تواطؤ الشرطة في عملية القتل، ولكنها أنحت باللائمة على شرطة جنوب أفريقيا لكونها تعاني من "مشاكل تنظيمية" مثل عدم كفاية القيادة والمراقبة والافتقار إلى التخطيط الفعال للاستخبارات والطوارئ.

٣٩١ وقرر المؤتمر الوطني الأفريقي في ٢٠ حزيران/يونيه تعليق المحادثات الثنائية مع حكومة جنوب أفريقيا ومشاركته في مفاوضات مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية. وقدم ١٤ طلبا كشروط مسبقة للتفاوض. وشملت هذه المطالب إنشاء جمعية تأسيسية منتخبة، وإقامة حكومة مؤقتة، وإنهاء جميع العمليات المقنعة، وحل جميع القوات والفصائل الخاصة

المشكلة من رعايا أجانب، وإيقاف جميع أعضاء قوى الأمن الضالعين في أعمال العنف عن العمل، ومقاضاتهم، وإنهاء أعمال القمع في الأوطان، وإزالة للأنزال تدريجيا وإحاطتها بسياجات، وحظر جميع الأسلحة الخطرة، وإجراء تحقيق دولي في أعمال العنف، وإلغاء جميع التشريعات القمعية، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

أسباب العنف وآثاره

٣٩٢ كان لأعمال العنف في البلد أن أدت إلى تعطيل المفاوضات وإثارة أزمة ثقة. وعزا المراقبون زيادة العنف، على الرغم من اتفاق السلم الوطني، إلى عدة أسباب. فهناك العنف الذي تمارسه القوى المعارضة للتغيير، وكذلك الجماعات التي لم تكن واثقة من أنها ستحصل على تأييد كاف في الانتخابات الديمقراطية، فلجأت إلى العنف لجذب الانتباه وضمان أهدافها في المحادثات السابقة لأي انتخابات. ومارست بعض الحكومات غير المحبوبة في الأوطان العنف لمنع الحملات الانتخابية، ولا سيما حملة المؤتمر الوطني الأفريقي، في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وثمة أيضا العنف المرتبط بالبطالة وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. وقد أشارت لجنة غولدستون في تقريرها المؤقت في أيار/مايو ١٩٩٢ إلى أن "أسباب العنف كثيرة ومعقدة. فمنها الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين سكان جنوب أفريقيا. وهناك الآثار التي خلفتها ثلاثة قرون من التمييز العنصري وما يزيد على ٤٠ سنة من أشكال الارتباك العرقي والاقتصادي الشديد نتيجة لسياسة الفصل العنصري".

٣٩٣ ومع أن تعاون كافة الجماعات السياسية ضروري لإنهاء العنف وتهيئة الأجواء السلمية، فإن المسؤولية الأساسية عن حفظ القانون والنظام تقع على كاهل الحكومة. ولكن الجماعات المناوئة للفصل العنصري كانت لديها شكوك واسعة النطاق في أن العنف ترتكبه أيضا أو تحرض عليه أو تتغاضى عنه وكالات سرية وعناصر في قوى الأمن استخدمت في الماضي في قمع مقاومة الفصل العنصري ولجأت إلى الاغتيالات وغير ذلك من الجرائم.

٣٩٤ واتهمت الجماعات المناوئة للفصل العنصري الحكومة بالتردد أو التلكؤ في معالجة مخاوفها إزاء قوى الأمن. وكانت الشكاوى التي قدمها المؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من الجماعات المناوئة للفصل العنصري تتصل بصفة خاصة بالوكالات الخاصة داخل المؤسسة العسكرية، وبالكتيبتين ٣١ و ٣٢، وبوحدة شرطة كوفوت، التي جرى تدريبها على الحرب في ناميبيا، وبالوحدات المعنية بالاستقرار الداخلي التابعة لشرطة جنوب أفريقيا. وشكا المؤتمر الوطني الأفريقي أيضا من العنف الذي تمارسه شرطة كوازولو وحزب الحرية إنكاثا بالتواطؤ مع عناصر في شرطة جنوب أفريقيا.

٣٩٥ وأعلن الرئيس دي كليرك في تموز/يوليه ١٩٩٢ أنه سيجري تسريح الكتيبتين ٣١ و ٣٢ وحل وحدة كوفوت، بعد أن أوصت لجنة غولدستون بأن الكتيبة ٣٢ "يجب ألا تستخدم بعد الآن لمهام حفظ السلم في أي مكان في جنوب أفريقيا" بسبب أعمال العنف التي ارتكبتها ضد الأفارقة. ورغم ذلك كان هناك تأخر كبير في تنفيذ هذا الإعلان. ولم يجر تسريح الكتيبة ٣١ إلا في آذار/مارس ١٩٩٣ بعد أن نُقل جنودها إلى وحدات أخرى في مقاطعة الكاب الشمالية. أما وحدات الاستقرار الداخلي فلم يجر استبدالها في منطقة جوهانسبرغ، على الرغم من الشكاوى المتكررة، حتى شباط/فبراير ١٩٩٤. وعندما استبدلت، انخفضت أعمال العنف في المنطقة انخفاضا شديدا. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤ بعدما كشفت النقاب عنه لجنة حقوق الإنسان، أغارت قوى الأمن على معسكر كان يتلقى فيه آلاف الأعضاء في حزب الحرية إنكاثا تدريبا عسكريا؛ وصادرت أسلحة وأوقفت أشخاصا يشتبه في أنهم أعضاء في فرق القتل.

٣٩٦ وفي وقت سابق، اقتحمت لجنة غولدستون وحدة استخبارات عسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ واستولت على ملفات تتضمن أدلة على وجود حملة ترمي إلى تشويه سمعة المؤتمر الوطني الأفريقي. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس دي كليرك توقيف ٢٣ ضابطا في قوة دفاع جنوب أفريقيا عن العمل أو إحالتهم إلى التقاعد، بمن فيهم ضابطان برتبة لواء وأربعة ضباط برتبة عميد، بسبب ممارستهم أنشطة غير مشروعة وغير مأذون بها وسوء سلوكهم.

٣٩٧ ولم تتخذ الحكومة أية تدابير في كوازولو إلى أن أصدرت لجنة غولدستون تقريرا في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤ يكشف عن ضلوع ضباط كبار في شرطة جنوب أفريقيا، ومسؤولين كبار في شرطة كوازولو ومسؤولين في حزب الحرية إنكاثا في مؤامرة ترمي إلى زعزعة الانتخابات. واعتبر تقرير غولدستون، على نطاق واسع، بأنه إثبات لادعاءات قديمة بضلوع عناصر في شرطة جنوب أفريقيا في أنشطة ما يسمى "بالقوة الثالثة" التي شملت اغتيال معارضين سياسيين وتنظيم "فرق قتل" وتدريبها[١٢٨]. وعقب صدور التقرير، أوقف الرئيس دي كليرك الموظفين الذين أدرجت اللجنة أسماءهم عن الخدمة الفعلية. وأوصت لجنة غولدستون أيضا بحظر حمل الأسلحة الخطرة في الأماكن العامة وبتسييج الفنادق التي ينزل فيها العمال المهاجرون. وعارض حزب الحرية إنكاثا هذه التدابير، فاتخذت الحكومة نتيجة لذلك إجراءات جزئية فقط.

(١٢٨) الوثيقة ٢١٥، انظر الصفحة ٥٨٠

٣٩٨ وأثار تلكؤ السلطات الشكوك في أن الحكومة تتغاضى عن العنف وذلك من أجل منع المنظمات المحظورة سابقا من إعادة بناء هياكلها. ومما زاد هذه الشواغل حدة ما فهم من أن بعض عناصر الحزب الوطني الحاكم كانت تدعو

إلى التشارك مع حكومات الأوطان وغيرها لإحباط المطالبات بإنشاء دولة ديمقراطية موحدة غير عنصرية وقيام حكم أغلبية حقيقي، لضمان حكم الأقلية البيضاء بطرق أكثر براعة من خلال مفاهيم مثل "حقوق الجماعات" و "اقتسام السلطة" على أساس عرقي.

٣٩٩ وفي أواسط عام ١٩٩٢، رأى المؤتمر الوطني الأفريقي وحلفاؤه أن السبيل الوحيد المتاح أمامهم هو تنظيم العمل الجماهيري داخليا والتماس الضغط الدولي على النظام. ووجه المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا نداء إلى كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. واتخذت جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت في داكار من ٢٩ حزيران/ يونيه إلى ١ تموز/ يوليه، قرارا يشجب تصعيد العنف في جنوب أفريقيا، ولا سيما أعمال العنف التي ارتكبت ضد سكان بوبياتونغ، ويطلب إجراء تحقيق كامل وعام في ذلك الحادث وفي غيره من أعمال العنف. ودعت الجمعية إلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة. واقترحت أن تشترك الأمم المتحدة في استقصاء وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات.

٤٠٠ ووضعت الأزمة الأمم المتحدة أمام تحد كانت مستعدة لمواجهته. وفي زيارتي إلى دورة منظمة الوحدة الأفريقية وإلى نيجيريا خلال شهر حزيران/يونيه، أجريت محادثات مع وزير خارجية جنوب أفريقيا، ورئيسي المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا ورئيس حزب الحرية إنكاثا بشأن الحالة في جنوب أفريقيا والدور البناء الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه للمساعدة على وضع حد للعنف واستئناف المفاوضات.

٤٠١ واستجابة للضغوط المحلية والدولية، اتخذت حكومة جنوب أفريقيا بعض الخطوات الإيجابية. فعيّن القاضي ب. ن. باغواتي، رئيس قضاة الهند السابق، مستشارا في لجنة غولدستون. وعيّن السيد ب. أ. ج. وادنغتون، مدير دراسات العدالة الجنائية في جامعة ريدنغ، في المملكة المتحدة، لتقييم تحقيق الشرطة في مجزرة بوبياتونغ. وفي ٢ تموز/يوليه، اقترح الرئيس دي كليرك خفض الأغلبية اللازمة لإجراء تغييرات في الدستور من ٧٥ إلى ٧٠ في المائة.

٤٠٢ ومع ذلك ظلت الحالة على خطورتها واجتمع مجلس الأمن في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢، بناء على طلب الدول الأفريقية، للنظر في "مسألة جنوب أفريقيا"، ولا سيما أعمال العنف وانهيار المفاوضات. واستمع المجلس إلى ممثلي حكومة جنوب أفريقيا، والمؤتمر الوطني الأفريقي، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، وعدد آخر من المشاركين في مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، بمن فيهم عدة ممثلين لحكومات الأوطان هم السيد مانغوسوتو

غ. بوتيليزي، والسيد لوكاس م. مانغوبي، والعميد أوبا ج. غكوزو، والسيد ج. ن. ريدي، والسيد إ. جوساب، والسيد كينيث م. أندرو، والسيد إ. إ. نغوبيني بناء على طلب ممثل جنوب أفريقيا؛ والسيد بانتو هولوميسا، والسيد إيسوب باهاد، والسيد فيليب مالانغو، والسيد مانغيزي زيتا بناء على طلب ممثل الهند. وبعد مداولات لمجلس الأمن استغرقت يومين، ألقيت فيها كلمات من ٤٨ دولة عضوا؛ اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٧٦٥ (١٩٩٢)[١٢٩]، الذي أكد فيه مسؤولية سلطات جنوب أفريقيا عن وقف أعمال العنف وحماية أرواح جميع أهالي جنوب أفريقيا وممتلكاتهم، وأكد الحاجة إلى ممارسة جميع الأطراف ضبط النفس وتعاونهم على التصدي للعنف. وشدد أيضا على أهمية تعاون جميع الأطراف على استئناف عملية التفاوض في أقرب وقت ممكن.

(١٢٩) الوثيقة ١٥٦، انظر الصفحة ٤٩٧

٤٠٣ وفي القرار نفسه دعاني مجلس الأمن إلى تعيين ممثل خاص لجنوب أفريقيا لكي يقوم، بعد إجراء مباحثات مع الأطراف ذات الصلة، بتقديم توصيات لاتخاذ "تدابير من شأنها أن تساعد على إنهاء أعمال العنف هذه بصورة فعالة، وعلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات تؤدي إلى انتقال سلمي نحو جنوب أفريقيا ديمقراطية غير عنصرية موحدة". وأخيرا، قرر المجلس "أن يبقي المسألة قيد النظر إلى أن تتم إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية غير عنصرية موحدة".

بعثة السيد سايروس فانس

٤٠٤ بعد اتخاذ القرار مباشرة، عينتُ السيد سايروس فانس، وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، ممثلا خاصا لي في جنوب أفريقيا. وزار السيد فانس جنوب أفريقيا من ٢١ إلى ٣١ تموز/يوليه، ورافقه السيد فيريندرا دايال، وهو وكيل سابق للأمين العام للأمم المتحدة. وعقد الاثنان محادثات مع الحكومة، وممثلي جميع الأحزاب الرئيسية، وكبار السياسيين، والجماعات الكنسية، ورجال الأعمال ونقابات العمال، وزعماء الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني.

٤٠٥ وأثناء وجود البعثة في جنوب أفريقيا، رتب السيد فانس لقاء بين وزير العدل والمؤتمر الوطني الأفريقي بشأن مشكلة السجناء السياسيين. وخلال وجود البعثة أيضا، توصل المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي ومؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا إلى اتفاق مع شرطة جنوب أفريقيا بشأن المبادئ التي وضعها فريق من الخبراء بشأن السيطرة على المظاهرات الجماهيرية. ولكن عددا من زعماء الكنيسة وغيرهم أعربوا عن خشيتهم من أن يؤدي الإضراب العام الذي خطط له المؤتمر الوطني الأفريقي وحلفاؤه في ٣ و ٤ آب/أغسطس إلى أعمال عنف. وبناء على اقتراح من السيد

مانديلا، وبعد إجراء محادثات بين السيد فانس والحكومة، وجهتُ نداء إلى الأطراف الرئيسية لكي تبذل قصاراها لدرء أعمال العنف، وأرسلت بعد موافقتها الكاملة، فريقا من عشرة مراقبين[١٣٠]. وجرى وزع المراقبين في مقاطعات مختلفة خلال أسبوع العمل الجماهيري، واتفقت الآراء عموما على أن وجودهم كان له أثر مفيد.

(١٣٠) الوثيقة ١٥٧، انظر الصفحة ٤٩٨

٤٠٦ وفي ٧ آب/أغسطس، قدمت إلى مجلس الأمن تقريرا عن بعثة السيد فانس[١٣١]. وقلت إني تأثرت بعمق لاستقبال وفد الأمم المتحدة من كافة قطاعات المجتمع بانفتاح واستجابة. وكان ذلك دليلا آخر على حدوث تحول في جنوب أفريقيا إذ سعى زعماؤها وشعوبها إلى إقامة بلد ديمقراطي غير عنصري موحد. ولكني أضفت أن عقودا من الفصل العنصري تركت رواسب أليمة من عدم الثقة والكرب وأنه لا بد من السيطرة على العنف، وتهيئة الظروف التي تكفل نجاح عملية التفاوض. وتحقيقا لهذه الغاية، كان اتخاذ القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) بالإجماع قد "أبرز التوقعات بأن استمرار اشتراك مجلس الأمن في هذه المرحلة الجديدة من تقدم جنوب أفريقيا سوف يتسم بفهم واستعداد للمساهمة البناءة في عملية التغير السلمي".

(١٣١) الوثيقة ١٥٨، انظر الصفحة ٤٩٨

٤٠٧ ثم قدمتُ مجموعة من التوصيات لدعم جهود لجنة غولدستون وتعزيز الآليات التي استحدثها اتفاق السلم الوطني، لمعالجة مشكلة العنف. وفي ذلك السياق، أوصيت بأن تقدم الأمم المتحدة بعض المراقبين لكي يعملوا في جنوب أفريقيا بالتعاون الوثيق مع أمانة السلم الوطني، التي كانت تشرف على الاتفاق.

٤٠٨ وقلت، مشيرا إلى مسألة السجناء السياسيين الذين كانوا لا يزالون محتجزين: "من الضروري حل هذه المشكلة الأليمة على وجه السرعة. فإن عولجت كذلك، فمن شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا، على نحو جريء وإنساني في دفن الماضي ومحو سجل عدم الثقة".

٤٠٩ وطلب مجلس الأمن، في قراره ٧٧٢ (١٩٩٢)، الذي اعتمده بالإجماع في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، إلى حكومة جنوب أفريقيا وجميع الأطراف في جنوب أفريقيا تنفيذ توصياتي[١٣٢]. وأذن لي "القيام، بصورة عاجلة، بوزع مراقبين من الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، بالصورة وبالأعداد التي يراها ملائمة بما يمكن من التصدي بشكل فعال لأوجه القلق التي لاحظها في تقريري، بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني". ودعاني إلى المساعدة في تعزيز الهياكل التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني بالتشاور مع الأطراف المعنية، وطلب إليّ أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريرا كل ثلاثة أشهر أو أقل في حالة الضرورة، عن تنفيذ هذا القرار. ودعا المنظمات الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والكمنولث، والجماعة الأوروبية، أن تنظر في وزع

(١٣٢) الوثيقة ١٦٠، انظر الصفحة ٥٠٢

مراقبيها في جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني.

٤١٠ وهكذا بدأ الاشتراك النشط والمنسق لثلاث هيئات رئيسية من هيئات الأمم المتحدة - مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة - فأخذت تعمل في انسجام كجهات حافزة على تعزيز السلم والمصالحة في جنوب أفريقيا. وقد اعتمدت قرارات مجلس الأمن، وكذلك القرارات الرئيسية للجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان عام ١٩٨٩ لمناهضة الفصل العنصري بالإجماع، فكان لها وزن عظيم.

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا

٤١١ في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أصدرت، بالتشاور مع مجلس الأمن، توجيها يقضي بوزع ٥٠ مراقبا في جنوب أفريقيا، وفي رسالة موجهة في ٢١ أيلول/ سبتمبر إلى وزير الخارجية، طلبت إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تعطي جميع الامتيازات والحصانات اللازمة لتنفيذ مسؤولياتهم(١٣٣). وعينت السيدة أنجيلا كينغ، مديرة مكتب الأمم المتحدة لتنظيم الموارد البشرية، رئيسة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا؛ وتولت منصبها في ٢٣ أيلول/سبتمبر(١٣٤). وبنهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، تم وزع مراقبي البعثة في جميع مناطق جنوب أفريقيا الإحدى عشرة المحددة في اتفاق السلم الوطني، وبنهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر استكمل وزع المراقبين الخمسين جميعا في الميدان. واستجابة لبيانات قدمتها الأحزاب في جنوب أفريقيا، زيد عدد مراقبي البعثة إلى ٦٠ مراقبا في شباط/ فبراير ١٩٩٣، ثم إلى ١٠٠ مراقب في تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها.

(١٣٣) الوثيقة ١٦٤، انظر الصفحة ٥٠٥

(١٣٤) الوثيقة ١٦٦، انظر الصفحة ٥٠٦

٤١٢ وكان مقر البعثة في جوهانسبرغ، وكان مكتبها الإقليمي في دوربان؛ وجرى وزع أغلب المراقبين في إقليمَي ويتووترزراند وكوازولو/ناتال حيث وقع ٧٠ في المائة من أعمال العنف السياسي. وكان هدف البعثة توطيد هياكل اتفاق السلم الوطني لوضع حد للعنف في البلد. وكان على البعثة أن تنسق عملها وأن تتعاون مع لجنة السلم الوطني - المكونة من كبار الممثلين لجميع الأطراف الموقعة على اتفاق السلم - وكذلك مع لجان السلم الإقليمية والمحلية، وأمانة السلم الوطني، ولجنة غولدستون.

٤١٣ - وسعى مراقبو البعثة إلى ضمان أن تكون المظاهرات والمسيرات والتجمعات والمواكب الجنائزية وغيرها من أشكال العمل الجماهيري مخططة تخطيطا كافيا، وأن يتم احترام المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة غولدستون للمسيرات والتجمعات السياسية. وعقد المراقبون مئات الاجتماعات غير الرسمية

وعملوا في كثير من الأحيان كقنوات اتصال بين كافة الجماعات السياسية والاجتماعية. وحضروا اجتماعات عقدتها لجان السلم المحلية والإقليمية وغيرها من الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني وقدموا دعمهم الكامل لأنشطتها. وحضروا جلسات الاستماع التي عقدتها لجنة غولدستون والتي شارك فيها خبير قانوني من البعثة كمعلق موضوعي. وعيِّن في اللجنة أيضا عدد من أعضاء البعثة من ذوي المؤهلات القانونية المطلوبة، بالإضافة إلى أداء واجباتهم الأخرى. وبحلول نهاية عام ١٩٩٣ كان مراقبو البعثة قد حضروا ما يزيد على ٠٠٠ ٩ اجتماع وحدث.

٤١٤ وعمل المراقبون بالتشاور الوثيق مع مراقبي الكمنولث، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعملوا كقنوات اتصال وتنسيق بين بعثات المراقبين الدوليين. وأقامت فرق المراقبين الدوليين علاقات عمل وثيقة، وتبادلت المعلومات، وحضرت فرق مختلطة منها كثيرا من الأحداث والاجتماعات. واستقبل مراقبو البعثة استقبالا حسنا من الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني، وكذلك من الحكومة والأحزاب السياسية الرئيسية؛ وأدوا في كثير من الأحيان دورا فعالا في تخفيف حدة التوتر.

٤١٥ وساعدت التقارير الميدانية التي قدمها المراقبون رئيسة البعثة في تدخلاتها لدى كبار المسؤولين الحكوميين وقوى الأمن، والمنظمات السياسية وغير ذلك من الكيانات للفت انتباه صانعي القرارات إلى المواقف الحرجة المحتملة وللمساعدة على تلافي الأزمات أو تخفيف حدتها. ولما كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا بعثة مدنية صرفا، كان أمن المراقبين الشخصي يتوقف إلى حد بعيد على حسن تقديرهم وعلى حسن نوايا المجتمعات المحلية التي عملوا فيها في جنوب أفريقيا. ولم يقع قط أي اعتداء جسدي متعمد على أي عضو من أعضاء بعثة المراقبين الدوليين.

استئناف المحادثات

٤١٦ لقد ساعد تدخل الأمم المتحدة على استعادة الثقة بأن بالإمكان كبح العنف، ويسَّر استئناف المحادثات بين الحكومة والأطراف الأخرى، ولا سيما المؤتمر الوطني الأفريقي. وعقد ممثلا الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي - السيد رولف ماير، الوزير المكلف بإعداد الدستور، والسيد سيريل رامافوزا، الأمين العام للمؤتمر الوطني الأفريقي سلسلة من الاجتماعات بدأت في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٢، لغرض إزالة العقبات أمام استئناف المفاوضات وتمهيد الطريق لعقد اجتماع قمة بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا. واتفقا على الحاجة إلى جمعية تأسيسية منتخبة بشكل ديمقراطي أو هيئة لصياغة الدستور، لا تلتزم إلا بالمبادئ الدستورية المتفق عليها.

٤١٧ واتفقت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي أيضا على أن تعمل الجمعية التأسيسية، خلال الفترة المؤقتة أو الانتقالية، على اعتبار أنها برلمان مؤقت أو انتقالي، وعلى أن تكون هنالك حكومة وحدة وطنية مؤقتة أو انتقالية، على أن تعمل هذه الحكومة في حدود إطار دستوري انتقالي يتضمن أحكاما بشأن الحكم على الصعيدين الوطني والإقليمي، وينص على الحقوق والحريات المضمونة والمشروعة.

٤١٨ واتفق الطرفان على أن يتم قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الإفراج عن جميع الأشخاص المسجونين لأسباب متصلة بالنزاع السياسي في الماضي والذين يمكن أن يكون الإفراج عنهم إسهاما في المصالحة. وقررا أيضا، مع وضع تقارير لجنة غولدستون في الاعتبار، التدابير التي ينبغي اتخاذها لمعالجة مشكلة العنف. ثم تعهد الجانبان بالالتزام بتدعيم عملية اتفاق السلم، وتهدئة التوترات وتعزيز المصالحة في جنوب أفريقيا.

٤١٩ ومع ذلك، فبينما أحاط المؤتمر الوطني الأفريقي علما مع الارتياح بتحرك الحكومة نحو قبول فكرة إنشاء جمعية ديمقراطية تأسيسية، كان يساوره القلق إزاء القمع الذي تجري ممارسته في الأوطان، ولا سيما سيسكاي وبوفوثاتسوانا، وما يعتزم اتخاذه هناك من إجراءات جماعية. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أطلقت قوات الأمن في سيسكاي النار على متظاهرين ينتمون إلى المؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات المتحالفة معه، كانوا يقومون بمسيرة في اتجاه بيشو، عاصمة الوطن، فقتلت ٢٨ شخصا على الأقل وأصابت قرابة ٢٠٠ آخرين بجروح. وأصدر رئيس مجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر بيانا يشجب فيه إطلاق النار، ويحث الجميع على ضبط النفس إلى أقصى حد للمساعدة على كسر دائرة العنف المتزايد[١٣٥].

(١٣٥) الوثيقة ١٦٢، انظر الصفحة ٥٠٤

٤٢٠ وعقب إطلاق النار، كتبت إلى القاضي غولدستون للإعراب عن أملي في أن تستطيع الأمم المتحدة الإسهام في تخفيف التوتر، وللإشادة بالعمل الهام الذي تضطلع به لجنته[١٣٦]. وقد قامت لجنة غولدستون بالتحقيق في أعمال القتل التي وقعت في سيسكاي، وأصدرت تقريرا في ٢٩ أيلول/سبتمبر وصفت فيه إطلاق النار العشوائي على المتظاهرين بأنه "عمل لا يغتفر أخلاقيا وقانونيا". ودعت سلطات سيسكاي إلى توجيه تهم جنائية إلى الضباط المسؤولين عن المذبحة. ودعت كذلك زعماء تحالف المؤتمر الوطني الأفريقي إلى إدانة الأعضاء الذين عرضوا المتظاهرين للخطر. وفي تلك الأثناء كان المؤتمر الوطني الأفريقي قد أجل مسيرته المعتزم القيام بها إلى بوفوثاتسوانا.

(١٣٦) الوثيقة ١٦٣، انظر الصفحة ٥٠٤

٤٢١ ووجهت أيضا رسالتين إلى كل من الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا مهيبا بهما أن يتغلبا على أية عقبات وأن يعقدا لقاء بينهما(١٣٧). وكنت أعتقد أن مثل هذا اللقاء سوف يكون مصدر ارتياح كبير لجميع سكان جنوب أفريقيا. وفي ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، قبل أن تصدر لجنة غولدستون تقريرها بثلاثة أيام، التقى الزعيمان بالفعل في جوهانسبرغ. ووافقا على بيان تفاهم تم التوصل إليه في المحادثات التي دارت بين ممثلي الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي. واتفقا على أن هذه القمة قد أرست أساسا لاستئناف المفاوضات. وقررا عقد المزيد من الاجتماعات بهدف معالجة القضايا التي لم تحسم أثناء اجتماع القمة، وهي: خلق مناخ من النشاط السياسي الحر؛ وإلغاء تشريعات الأمن وغيرها من التشريعات القمعية؛ وإنهاء العمليات المقنعة التي تقوم بها القوات الخاصة؛ وإخماد العنف.

(١٣٧) الوثيقة ١٦٥، انظر الصفحة ٥٠٦

٤٢٢ وفي ذلك اليوم نفسه، أعلنت الحكومة عن الإفراج الفوري عن ١٥٠ سجينا سياسيا، وأوضحت أنه سيفرج عن السجناء السياسيين الباقين في حدود ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تم الإفراج عن ٤٢ آخرين. وذكر مجلس التعويضات الوطني أن هنالك حاجة لمزيد من المعلومات عن ظروف ٢٢ من السجناء الآخرين قبل أن يتمكن من البت في أهليتهم لأن يفرج عنهم بوصفهم من الذين "قد اقترفوا جرائم بدافع سياسي والذين يمكن أن يكون الإفراج عنهم إسهاما في المصالحة والسلم"(١٣٨).

(١٣٨) الوثيقة ١٧٠، انظر الصفحة ٥٠٩

٤٢٣ وفي تلك الأثناء، وابتداء من آب/ أغسطس، أجرت الحكومة ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا مناقشات استطلاعية. وبعد اجتماع قمة امتد يومين وعقد في غابورن في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر، أصدر الطرفان بيان أوجه اتفاق مشترك بشأن قضايا مثل حل النزاعات السياسية بالوسائل السلمية، وبذل أقصى الجهود لإنهاء العنف؛ والحاجة إلى دستور جديد غير عنصري تتولى صياغته هيئة منتخبة من سجل عام للناخبين؛ وإنشاء هيئة تفاوض تكون أكثر تمثيلا للجميع. وتم تأجيل اجتماع آخر كان مقررا عقده في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ريثما يعطي مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا توضيحا عن موقف وحدته العسكرية فيما يتعلق بالعنف المرتكب ضد البيض.

٤٢٤ وبالرغم من أن الاتفاقات الجديدة بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي شكلت انفراجا في عملية التفاوض، كانت هنالك اعتراضات من بعض الأطراف الأخرى. وبصفة خاصة، استنكر الزعيم مانغوسوتو غاتشا بوتيليزي رئيس حزب الحرية إنكاثا، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، الاتفاقات ورفض مرة أخرى مفهوم الجمعية التأسيسية. وفي الأشهر التالية، أنشئت جماعة جنوب أفريقيا المهتمة، المكونة من ممثلين لحزب الحرية إنكاثا وحزب المحافظين والجبهة الأفريكانية وأوطان كوازولو وبوفوثاتسوانا وسيسكاي، للتعبير عما يساورها من قلق إزاء

الاتفاقات التي تم التوصل إليها، أو التي قد يتم التوصل إليها بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي.

٤٢٥ ثم دعوت جميع القادة إلى بذل جهود متجددة وعازمة لإنهاء العنف، والمضي بعملية السلم قدما واختطاط النهج للمصالحة الوطنية. وفي رسالتين منفصلتين موجهتين في أيلول/سبتمبر إلى كل من الزعيم بوتيليزي والسيد مانديلا، قلت إن عقد لقاء بينهما يمكن أن يكون بداية المسيرة نحو المصالحة الوطنية[١٣٩]. وكتبت إلى كل من الزعيمين مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر[١٤٠]. وأجرى الرئيس دي كليرك، من جانبه، عدة محادثات ثنائية، وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر التقى بزعماء كوازولو وبوفوثاتسوانا وسيسكاي، ولكن لم يتم التوصل إلى أي اتفاق.

(١٣٩) الوثيقة ١٦٨، انظر الصفحة ٥٠٧، الوثيقة ١٦٩، انظر الصفحة ٥٠٨

(١٤٠) الوثيقة ١٧٣، انظر الصفحة ٥١٥، الوثيقة ١٧٤، انظر الصفحة ٥١٦

بعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق

٤٢٦ لقد تابعت الأمم المتحدة التطورات عن كثب. وعينت، بعد بعثة فانس ممثلين خاصين في جنوب أفريقيا. وقام السيد فيريندرا دايال، الذي اشترك في بعثة السيد فانس في تموز/يوليه، بزيارة جنوب أفريقيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وكان السفير توم فرالسين، الأمين العام المساعد بوزارة خارجية النرويج والممثل الدائم السابق للنرويج لدى الأمم المتحدة، موجودا في البلاد في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٤٢٧ وأجرى المبعوثان الخاصان، خلال الزيارة التى قام بها كل منهما، مباحثات مع كبار المسؤولين في الحكومة ومع ممثلي مختلف الأحزاب السياسية. والتقيا كذلك بمسؤولين في اللجنة الوطنية للسلم وأمانة السلم الوطني؛ وممثلي المنظمات غير الحكومية والجماعات المدنية والدينية وأوساط الأعمال والجماعات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية؛ وغيرها من أفرقة المراقبين الدوليين. وقد أدرجت الاستنتاجات التي توصلا إليها في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والذي لاحظت فيه أن هنالك اتفاقا هاما بشأن التعجيل بترتيبات المفاوضات المتعددة الأطراف في جنوب أفريقيا[١٤١]. وذكرت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ذلك الاتجاه. وجددت ندائي إلى جميع الزعماء السياسيين في جنوب أفريقيا لاتخاذ إجراءات فورية للحد من العنف وللتعاون التام مع لجنة غولدستون.

(١٤١) الوثيقة ١٧٦، انظر الصفحة ٥١٩

٤٢٨ وقد حثت الجمعية العامة، في قرار اعتمدته في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ - القرار ١١٦/٤٧ ألف - "ممثلي شعب جنوب أفريقيا على أن يستأنفوا، دون مزيد من الإبطاء، المفاوضات العريضة القاعدة المتعلقة بوضع

ترتيبات انتقالية ومبادئ أساسية من أجل عملية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع دستور ديمقراطي غير عنصري جديد ودخوله حيز النفاذ على وجه السرعة"[١٤٢].

(١٤٢) الوثيقة ١٧٥، انظر الصفحة ٥١٦

استئناف المفاوضات

٤٢٩ لقد أجريت في جنوب أفريقيا مناقشات مستفيضة بشأن استئناف المفاوضات. وقام وفد تابع للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بقيادة رئيسها الأستاذ إبراهيم غامباري بزيارة جنوب أفريقيا لمدة ١٠ أيام في آذار/ مارس ١٩٩٣، وأجرى مشاورات عريضة القاعدة مع أعضاء رفيعي المستوى من جميع الأطراف الرئيسية في العملية السياسية. وعقد ممثلون من ٢٦ حزبا ومنظمة مؤتمر تخطيط متعدد الأطراف لمدة يومين في ٥ و ٦ آذار/ مارس، واضعين بذلك حدا لأزمة تواصلت ١٠ أشهر. واتفقوا على البدء في مفاوضات جديدة متعددة الأطراف. ووافق مؤتمر التخطيط كذلك على آلية لإنهاء الأزمة لم تكن متوفرة في مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، أي أن تتخذ جميع القرارات بتوافق الآراء، ولكن إذا لم يتسن تحقيق ذلك، يلجأ المؤتمر عندئذ إلى "توافق الآراء الكافي". وامتنع حزب المحافظين عن التصويت لصالح القرار الذي ينص على الاتفاق. وتغيبت منظمة الشعب الآزاني وحركة المقاومة الأفريكانية ورفضتا المشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف.

٤٣٠ وكتبت إلى كل من الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا في ٩ آذار/ مارس للتعبير عن ارتياح الأمم المتحدة لاختتام المؤتمر المتعدد الأطراف بنجاح، وللإعراب عن ثقتي بأنه سوف يكون للجولة القادمة من الاجتماعات نفس القدر من النجاح[١٤٣]. وأكدت لهما التزام الأمم المتحدة المستمر بالمساعدة في انتقال جنوب أفريقيا إلى ديمقراطية غير عنصرية.

(١٤٣) الوثيقة ١٧٨، انظر الصفحة ٥٣١

٤٣١ وفي ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، شرعت وفود من الأحزاب والمنظمات السياسية الـ ٢٦ نفسها في المحادثات. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف هذا، كما كان يدعى، إعلانا بشأن إنهاء الأعمال القتالية، والنزاع المسلح والعنف، وقرارا بشأن الشروط الضرورية للقضاء على العنف.

٤٣٢ وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣، اعتمد بتوافق الآراء، المجلس التفاوضي، أثناء اجتماعه في جلسة عامة، ٢٧ مبدأ دستوريا، ليتضمنها، إلى جانب ميثاق للحقوق، كل من الدستور المؤقت والدستور النهائي الذي ستعتمده جمعية تأسيسية منتخبة. وقرر كذلك، بتوافق الآراء الكافي، أن انتخابات غير عنصرية ديمقراطية سوف تجرى في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ لإنشاء جمعية تأسيسية. وقد اعترض ممثلو بوفوثاتسوانا وسيسكاي وكوازولو وحزب الحرية إنكاثا وحزب المحافظين على ذلك التاريخ وانسحبوا من المحادثات. إلا أن العملية تواصلت بينما

حاولت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي إشراك هذه الأطراف في محادثات ثنائية. وكتبت إلى الزعيم بوتيليزي في ٦ آب/أغسطس حاثا إياه وحزب الحرية إنكاثا على العودة إلى المفاوضات من أجل المساعدة على المضي بالعملية السلمية قدما[١٤٤]. بيد أن حزب الحرية إنكاثا وحزب المحافظين وحلفاءهما أنشأوا في تشرين الأول/أكتوبر "التحالف من أجل الحرية" وظلوا خارج عملية التفاوض.

(١٤٤) الوثيقة ١٨٣، انظر الصفحة ٥٣٥

٤٣٣ وأصدر برلمان جنوب أفريقيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر قانونا ينص على إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي للإشراف على ما تضطلع به الحكومة من عمليات وأعمال تحضيرية من أجل الانتخابات. وفي اليوم نفسه، التقيت بالرئيس دي كليرك في نيويورك وهنأته بهذا القرار التاريخي[١٤٥]. وأعلمته كذلك باعتزامي تقوية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا. وفي اليوم التالي، وفي نيويورك أيضا، قال السيد مانديلا في اجتماع للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري: "لقد بدأ العد التنازلي نحو الديمقراطية في جنوب أفريقيا. وأصبح تاريخ زوال نظام الأقلية البيضاء مقررا ومحددا ومتفقا عليه". وناشد المجتمع الدولي أن يرفع الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا وذلك استجابة لهذه التطورات التاريخية. وأيدت منظمة الوحدة الأفريقية طلبه[١٤٦].

(١٤٥) الوثيقة ١٨٥، انظر الصفحة ٥٣٧

(١٤٦) الوثيقة ١٨٦، انظر الصفحة ٥٣٨

٤٣٤ وخلال زيارتي إلى مابوتو من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اغتنمت الفرصة لألتقي بالزعماء السياسيين في جنوب أفريقيا، بمن فيهم وزير الشؤون الخارجية رولوف بوتا والزعيم بوتيليزي قائد حزب الحرية إنكاثا. وأكدت في هذه المناقشات على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لعملية السلم، وفي لقائي مع الزعيم بوتيليزي أهبت بالتحالف من أجل الحرية أن يشارك في العملية الانتخابية[١٤٧].

(١٤٧) الوثيقة ١٩٢، انظر الصفحة ٥٤٣

٤٣٥ وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، عقب مفاوضات طويلة، قرر المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف، في جلسة عامة، إنشاء عدة مؤسسات ذات صلة بالانتخابات واعتمد دستورا مؤقتا. وبالإضافة إلى المجلس التنفيذي الانتقالي، ضمت المؤسسات اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام والسلطة الإذاعية المستقلة. ولم تحضر الجلسة العامة الأطراف الخمسة في التحالف من أجل الحرية، التي كانت قد انسحبت من المجلس التفاوضي في تموز/يوليه.

٤٣٦ وكان على المجلس التنفيذي الانتقالي الذي كان ليبقى موجودا حتى يبدأ نفاذ الدستور المؤقت في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أن يعمل بالاشتراك مع جميع الهياكل التشريعية والحكومية التنفيذية القائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، على تيسير الانتقال إلى تنفيذ نظام حكم ديمقراطي في جنوب أفريقيا والإعداد لهذا التنفيذ، وذلك عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويتضمن الدستور المؤقت ميثاقا للحقوق يكفل حقوق الإنسان الأساسية مثل المساواة العرقية والمساواة بين الجنسين؛ وحرية التعبير، والتجمع والانتقال؛ والحق في عدم التعرض إلى التعذيب أو العقوبة اللاإنسانية. وينص على أن جنوب أفريقيا الجديدة سوف تقسم إلى تسع مناطق، لكل منها مجلس تنفيذي وهيئة تشريعية وهيئات إدارية.

جنوب أفريقيا : المقاطعات الجديدة

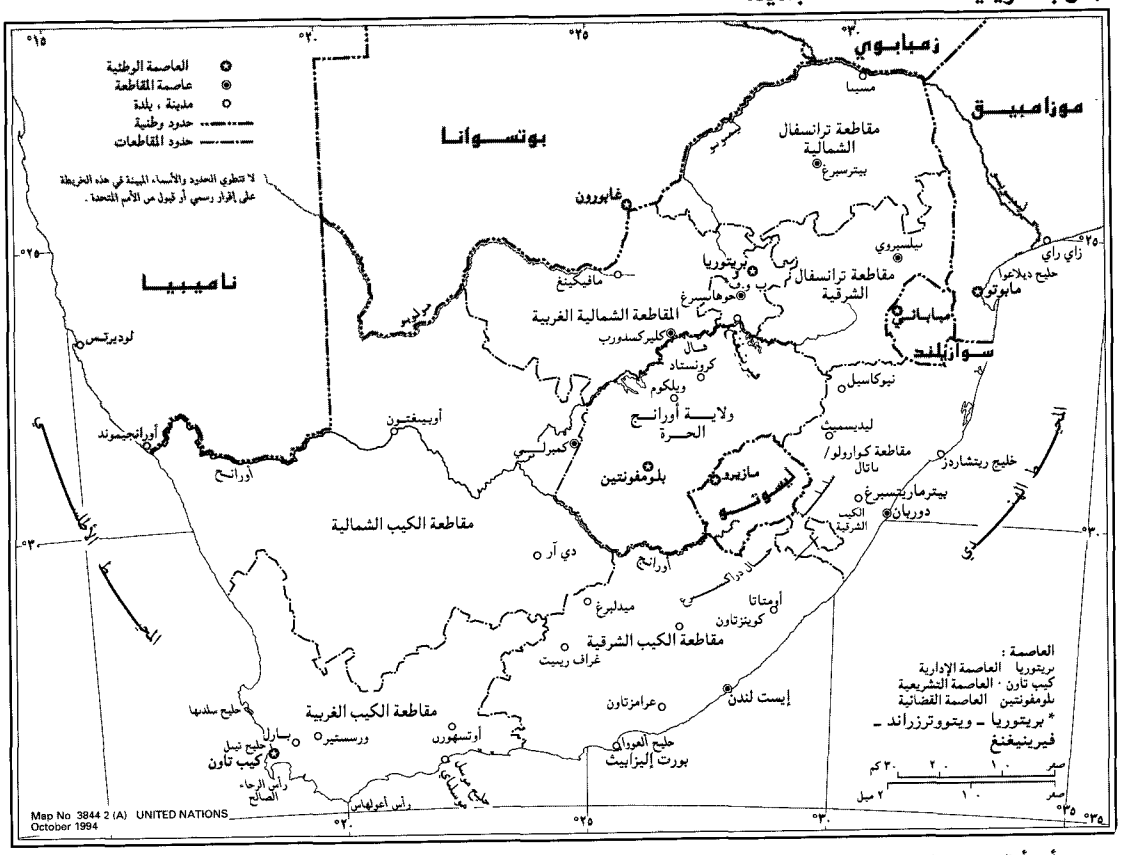

أنشأ الدستور المؤقت، المتفق عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، تسع مقاطعات لكل منها مجلس تنفيذي وهيئة تشريعية وهيئات إدارية

٤٣٧ وينص الدستور المؤقت على أن يتشكل البرلمان من جمعية وطنية مكونة من ٤٠٠ عضو منتخبين على أساس التمثيل التناسبي ومجلس شيوخ مكون من ٩٠ عضوا تنتخبهم تسع هيئات تشريعية إقليمية. وتشكل الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، في جلسات مشتركة، الجمعية التأسيسية التي تتمثل مهمتها الرئيسية في صياغة دستور نهائي للبلاد خلال السنتين الأوليين من فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. ويكون رئيس الدولة رئيسا تنفيذيا تنتخبه الجمعية الوطنية. وتكون حكومة الوحدة الوطنية مكونة، على أساس التمثيل التناسبي، من مرشحي الأحزاب السياسية التي تحصل في الانتخابات على ٥ في المائة أو أكثر من الأصوات والتي سوف تبقى في الحكم حتى عام ١٩٩٩. وتتخذ القرارات في الوزارة على أساس توافق الآراء، على نحو تراعى فيه الروح التي يقوم عليها مفهوم حكومة الوحدة الوطنية، فضلا عن الحاجة إلى إدارة البلاد بصورة فعالة.

وتشكل محكمة دستورية يكون لها الاختصاص النهائي في المسائل المتعلقة بتفسير الدستور المؤقت وحمايته وإعماله. وتكون قرارات المحكمة الدستورية قطعية.

٤٣٨ وقد بدأ المجلس التنفيذي الانتقالي عمله في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبعد ذلك بتسعة أيام، صادق برلمان جنوب أفريقيا على إعادة الجنسية إلى ما يقدر بـ ١٠ ملايين شخص مقيم في "الأوطان المستقلة" ترانسكاي وبوفوثاتسوانا وفيندا وسيسكاي. وفي الشهر ذاته، اعتمد برلمان جنوب أفريقيا الدستور المؤقت فضلا عن قوانين لتنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف.

٤٣٩ وقبل ذلك، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، كان وزير خارجية جنوب أفريقيا السيد رولوف بوتا قد كتب إليّ مقترحا أن ينظر فورا في التخطيط المسبق لضمان أن تكون الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بالاضطلاع بعملية فعالة عندما تبدأ أعمال اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي. وأعلمته، في ردي المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر، أنني قررت، إثر مشاورات مع منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والكمنولث، إرسال بعثة استقصاء إلى جنوب أفريقيا لمدة عشرة أيام لإجراء مشاورات قصد تيسير الترتيبات التحضيرية لدور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية[١٤٨].

(١٤٨) الوثيقة ١٩١، انظر الصفحة ٥٤٣

رفع الحظر

٤٤٠ خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٣، شرعت الأمم المتحدة، وقد رحبت بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في جنوب أفريقيا، في إنهاء العزلة الدولية للبلاد. وكان من الخطوات الأولى رفع تدابير الحظر الاقتصادي التي جرى بناؤها بكل جد على مدى العقود السابقة. وكانت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قد أوقفت، في شباط/فبراير ١٩٩٣، العمل بسجلات مقاطعة جنوب أفريقيا في الميدانين الرياضي والثقافي. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، دعت الجمعية العامة الدول إلى رفع القيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع جنوب أفريقيا فورا ورفع الحظر على النفط عندما يبدأ المجلس التنفيذي الانتقالي في جنوب أفريقيا عمله[١٤٩]. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا باسم المجلس رحب فيه بنجاح إنجاز عملية التفاوض المتعددة الأطراف وبإبرام الاتفاقات ذات الصلة. ودعاني كذلك إلى تعجيل عملية التخطيط الاحتياطي فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في عملية الانتخابات في جنوب أفريقيا[١٥٠]. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ألغت الجمعية العامة الحظر الذي فرضته على النفط[١٥١]. وأنهت، في ٢٠ كانون

(١٤٩) الوثيقة ١٨٧، انظر الصفحة ٥٤١

(١٥٠) الوثيقة ١٩٠، انظر الصفحة ٥٤٢

(١٥١) الوثيقة ١٩٣، انظر الصفحة ٥٤٦

الأول/ديسمبر، ولاية الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا[١٥٢].

(١٥٢) الوثيقة ١٩٦، انظر الصفحة ٥٥٠

٤٤١ وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أيضا، اعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن "القضاء التام على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية"[١٥٣]. وحثت الجمعية بقوة سلطات جنوب أفريقيا على الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية المتمثلة في وضع حد للعنف الجاري؛ وحماية أرواح وأمن وممتلكات جميع السكان الجنوب أفريقيين؛ وتعزيز وحماية حقهم في المشاركة في العملية الديمقراطية، بما في ذلك حقهم في التظاهر السلمي العلني، وفي تنظيم الاجتماعات السياسية والمشاركة فيها، وفي الترشيح للانتخابات والمشاركة فيها دون تخوف.

(١٥٣) الوثيقة ١٩٤، انظر الصفحة ٥٤٦

٤٤٢ وحثت الجمعية العامة كذلك جميع الأطراف في جنوب أفريقيا، ومن بينها الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف، على احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات، والالتزام من جديد بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات، وحل المسائل المعلقة بالوسائل السلمية.

٤٤٣ وبدأت العملية الانتخابية في جنوب أفريقيا مع تولية المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله رسميا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وتولت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، ليس فقط الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لانتخابات حرة ونزيهة، ولكن حاولا أيضا إقناع جميع الأطراف بالتعاون في العملية. وقد قرر تحالف الحرية عدم المشاركة في المجلس التنفيذي الانتقالي ومقاطعة الانتخابات ما لم يُستجب لطلباته المتمثلة في إكساب إدارات الحكم في المقاطعات مزيدا من القوة، وإنشاء إقليم أفريكاني، أو منطقة منفصلة، وإجراء اقتراعين منفصلين لانتخاب الهيئات التشريعية الوطنية والهيئات التشريعية للمقاطعات. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، انفصلت سيسكاي عن التحالف من أجل الحرية وانضمت إلى المجلس التنفيذي الانتقالي وأعلنت أنها سوف تشارك في الانتخابات. ولم يشارك مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا في المجلس التنفيذي الانتقالي بسبب سيطرة الحكومة المستمرة على قوات الأمن. غير أنه أعلن وقف كفاحه المسلح في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وشارك في العملية الانتخابية.

الانتخابات الوطنية

٤٤٤ صادق المجلس التنفيذي الانتقالي، في اجتماعه الأول المعقود في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على قرار اعتمده المجلس التفاوضي المتعدد

الأطراف قبل ذلك بيوم، يطلب من الأمم المتحدة توفير عدد كاف من المراقبين الدوليين لرصد العملية الانتخابية. وناشد الأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة، بتنسيق وزع المراقبين الدوليين الذين قدمتهم منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والكمنولث والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

٤٤٥ وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أرسلت بعثة استقصاء إلى جنوب أفريقيا لتقدير احتياجات الأمم المتحدة في تلبيتها لهذه الطلبات. وبعد التشاور مع مجلس الأمن عيَّنت السيد الأخضر الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر السابق، ممثلا خاصا لي لجنوب أفريقيا. واضطلع الممثل الخاص بمهمة المساعدة في تنفيذ قـــرارات ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة بجنوب أفريقيا، وتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الآخرين وفق ما طلبه المجلس التنفيذي الانتقالي. وزار السيد الإبراهيمي جنوب أفريقيا من ١٦ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وأجرى مشاورات مستفيضة مع الحكومة، والمجلس التنفيذي الانتقالي، والأحزاب السياسية ومع وفد يمثل اللجنة الانتخابية المستقلة، بقيادة رئيسها، القاضي يوهان ك. كريغلر، وبعثات المراقبين الحكوميين الدوليين، وزعماء هياكل السلم الوطنية، وأعضاء الهيئات الدبلوماسية في جنوب أفريقيا وشخصيات مرموقة. وتلقى كذلك معلومات من بعثة الاستقصاء التابعة للأمم المتحدة.

٤٤٦ وبعد النظر في النتائج التي خلص إليها السيد الإبراهيمي، قدمت تقريرا مفصلا إلى مجلس الأمن في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤[١٥٤]، تضمن توصيات بشأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة خلال العملية الانتخابية. ولاحظت أن الانتخابات ستجري تحت وطأة ضغط كبير ناتج عن ضيق الوقت، وذلك بسبب التأخر في إنشاء الهياكل الانتخابية. واقترحت توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا لتشمل مراقبة الانتخابات. وفي هذا السياق الجديد، يكون للبعثة دور كبير ليس فقط في التقييم النهائي لحرية الانتخابات ونزاهتها، بل أيضا في رصد العملية الانتخابية في كل مرحلة من مراحلها.

(١٥٤) الوثيقة ١٩٩، انظر الصفحة ٥٥٣

٤٤٧ وتقيم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا علاقة مباشرة مع اللجنة الانتخابية المستقلة؛ وتقدم اقتراحات بناءة. وتبلغ السلطات الانتخابية عن أية مخالفات تحدث، وتطلب، عند الاقتضاء، إلى السلطات الانتخابية اتخاذ إجراءات علاجية. وتواصل البعثة التعاون مع الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني، على أن توسع لتشمل: مراقبة أنشطة اللجنة الانتخابية المستقلة؛ والتحقق من ملاءمة الجهود المبذولة لتوعية الناخبين؛ والتحقق من عدم حرمان الناخبين المؤهلين من الوثائق التي تمكنهم من التصويت؛ والمسؤوليـــات الجديـــدة

المتصلة بالتنسيق. واقترحت إنشاء لجنة تنسيق تضم رؤساء بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين الأربع.

٤٤٨ وتُبذل الجهود لإقامة علاقة تعاون مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ينتظر أن ترسل عددا كبيرا من المراقبين، وخاصة في الأيام التي تسبق الانتخابات. وبيَّنت أنني سوف أنشئ صندوقا استئمانيا خاصا مكونا من التبرعات وذلك لغرض تمويل مشاركة المراقبين من البلدان الأفريقية والبلدان النامية، حتى يكون هنالك توازن في التوزيع الجغرافي للمراقبين الأجانب. ونظرا لوجود عدد كبير من مراكز الاقتراع، اقترحت ترتيبات تأخذ في الاعتبار المسافات اللازم قطعها في المناطق الريفية وكون العنف متمركزا في مناطق محددة. وتغطي أفرقة مراقبين متنقلة عدة مراكز اقتراع في المناطق التي يكون احتمال العنف فيها ضعيفا. أما بالنسبة للمقاطعات التي لها تاريخ في العنف فسيخصص مراقب لكل مركز اقتراع.

٤٤٩ وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اعتمد مجلس الأمن القرار ٨٩٤ (١٩٩٤)، الذي يرحب فيه بتقريري المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ويوافق على اقتراحاتي[١٥٥]. ثم اعتمدت الجمعية العامة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤[١٥٦]، القرار ٢٣٣/٤٨ وأثنت على استجابتي الفورية للطلب الوارد في القرار ١٥٩/٤٨ ألف، وأحاطت علما مع الارتياح بقرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤)، وشجعت الدول الأعضاء على الاستجابة بشكل إيجابي لطلبي بأن تقدم هذه الدول مراقبين للانتخابات. وحثت من جديد جميع الأطراف في جنوب أفريقيا، ومن بينها الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف، على احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات. وطلبت إليها كذلك تعزيز مشاركة جميع مواطني جنوب أفريقيا على الوجه التام في العملية الديمقراطية، وذلك بالتحلي بضبط النفس والامتناع عن أعمال العنف والتخويف، واحترام أمن وسلامة المراقبين الدوليين. وطلبت إلى سلطات جنوب أفريقيا حماية حقوق جميع مواطني جنوب أفريقيا في المشاركة في المظاهرات السلمية العامة والاجتماعات السياسية، وفي الترشيح للانتخابات والمشاركة في الاقتراع دون تخوف. ووافقت الجمعية العامة على نفقات قدرها ٣٨,٩ مليون دولار لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

(١٥٥) الوثيقة ٢٠٠، انظر الصفحة ٥٦٩

(١٥٦) الوثيقة ٢٠١، انظر الصفحة ٥٧٠

دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في العملية الانتخابية

٤٥٠ لقد تم توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا لتشمل المراقبة الانتخابية. وتولى مبعوثي الخاص لجنوب أفريقيا السيـدالأخضر الإبراهيمي إدارة البعثة في العملية الانتخابية. وعينت السيدة أنجيلا كينغ التي كانت قد اضطلعت بمهمة رئيس البعثة في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة منذ بداية وزعها في عام ١٩٩٢، نائبة للممثل الخاص.

٤٥١ واستدعت ولاية البعثة الموسعة: (أ) مراقبة إجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة وأجهزتها والتحقق من مطابقتها لسير الانتخابات الحرة والنزيهة؛ (ب) مراقبة مدى حرية التنظيم والانتقال والتجمع والتعبير أثناء الحملة الانتخابية؛ (ج) رصد امتثال قوات الأمن لمقتضيات القوانين ذات الصلة وقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي؛ (د) التحقق من تنفيذ أحكام قانوني اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام والسلطة الإذاعية المستقلة تنفيذا مرضيا؛ (هـ) التحقق من أن ما تبذله السلطات الانتخابية والأطراف المعنية الأخرى من جهود لتثقيف الناخبين كاف؛ (و) التحقق من عدم حرمان الناخبين المؤهلين من وثائق الهوية أو بطاقات الانتخاب المؤقتة التي ستمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت؛ (ز) التحقق من أن التصويت يجري أيام الانتخابات في جو خال من الترهيب وفي ظروف تضمن الوصول بحرية إلى مراكز الاقتراع وسرية التصويت، والتحقق من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان نقل صناديق الاقتراع وحراستها على النحو الملائم، وأمن عملية عد الأصوات والإعلان عن النتائج في حينها؛ و (ح) تنسيق أنشطة جميع مراقبي الانتخابات.

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا : وزع المراقبين كما كان في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤

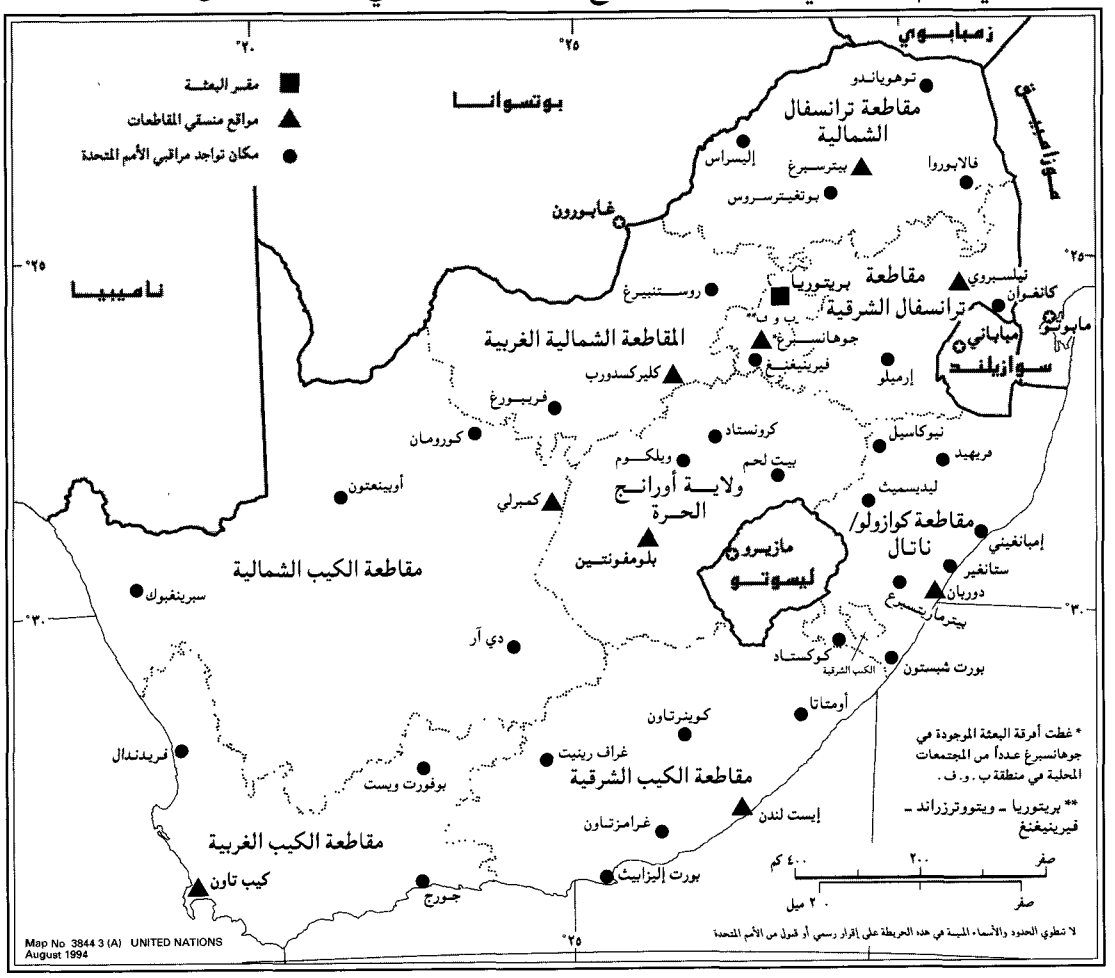

مع حلول شهر آذار/مارس ١٩٩٤ كان حوالي ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة يعملون في أكثر من ٤٠ موقعا موزعة في جميع أنحاء البلاد للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلم الوطني لعام ١٩٩١. وقد انضم إليهم في شهر نيسان/أبريل أكثر من ٦٠٠ ١ من مراقبي الانتخابات الدوليين الإضافيين.

٤٥٢ وهكذا كان لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا دور هام ليس فقط في تقييم حرية الانتخابات وعدالتها في النهاية بل وفي رصد عملية الانتخابات في كل مرحلة.

٤٥٣ وقد جرى وزع المراقبين بسرعة، وبنهاية شهر آذار/مارس تم وزع ٥٠٠ من المراقبين فيما مجموعه ٦٠ موقعا من المواقع التنفيذية التابعة للجنة الانتخابية المستقلة، كان من بينهم ٢٠٠ متطوع من متطوعي الأمم المتحدة ينتمون إلى ٤٤ بلدا وصلوا بتاريخ ١٨ آذار/مارس؛ وكان ٥٥ في المائة من

المتطوعين من رعايا دول أفريقية. وأبرمت الأمم المتحدة أيضا اتفاقات ثنائية مع كل من فنلندا وهولندا والسويد وسويسرا لتزويد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا بمراقبي انتخابات. وفي المرحلة الأخيرة من وزع المراقبين، من ١٧ نيسان/أبريل فصاعدا، انضم أكثر من ٦٠٠ ١ مراقب آخر من مراقبي الانتخابات الدوليين وبذلك أصبح مجموع مراقبي الأمم المتحدة ١٢٠ ٢ مراقبا. أما المنظمات الحكومية الدولية الأخرى فقد قدمت ٥٩٦ مراقبا دوليا للانتخابات- منظمة الوحدة الأفريقية ١٥٠، الكمنولث ١٢٠، الاتحاد الأوروبي ٣٢٦ - وقدمت حكومات دول إفرادية ٦٠٠ مراقب كما قدم ٩٧ من المنظمات غير الحكومية حوالي ٠٠٠ ٣ مراقب كان بينهم ٤٠٠ برلماني تقريبا وزعتهم جمعية برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري. وقد قدمت إليهم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا المعلومات التوجيهية والمعلومات السَوقية.

٤٥٤ وكان لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا شعبتان تنفيذيتان - شعبة تشجيع السلم والشعبة الانتخابية. وقد أنشئت تحت الشعبة الثانية ثلاث هيئات لتنسيق نشاطات بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين هي: لجنة تنسيق، وتتكون من رؤساء بعثات المراقبين الدوليين الأربع؛ وفرقة عمل تقنية لتشرف على جميع الأمور التقنية في الانتخابات؛ ووحدة عمليات مشتركة لتنسيق الدعم السوقي والتدريب للمراقبين الدوليين.

٤٥٥ وعقد السيد الإبراهيمي وهيئة موظفيه اجتماعات بصورة منتظمة مع ممثلي جميع المنظمات السياسية ليؤكد لهم الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على تحقيق انتقال سلمي إلى الديمقراطية. وقد واصل مسؤولو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا الاتصال مع الأحزاب السياسية، وحضور المؤتمرات الشعبية وغيرها من الاجتماعات العامة والتحقيق في حالات التهديد وغيرها من الشكاوى ذات الصلة، والعمل في تعاون وثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة وهياكل السلم الوطنية والإقليمية والمحلية. وتمكنت اللجنة الانتخابية المستقلة، بفضل المعلومات التي قدمها مراقبو البعثة إلى مراقبي وراصدي اللجنة، سواء قبل الانتخابات أو أثناءها، من التصدي لكثير من المشاكل.

٤٥٦ ومع اقتراب أيام الانتخابات بدا واضحا أن انتخابات جنوب أفريقيا الديمقراطية اللاعنصرية الأولى ستكون تحت مراقبة لم يشهد لها التاريخ مثيلا. وكان لا بد من أن تخضع كل مرحلة من العملية الانتخابية لأوسع تحقق ممكن.

٤٥٧ وبحلول ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، كان ١٩ حزبا سياسيا قد التزم بالموعد المحدد للتسجيل في الانتخابات، إلا أنها لم تشمل أعضاء التحالف من أجل الحرية. ونظرا لكون بعض الأحزاب السياسية قد استمرت في معارضتها للانتخابات، ظلت أعمال العنف الموجهة بدوافع سياسية تؤدي إلى إزهاق أرواح

كثيرة. وقد بذلت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي والشخصيات المعروفة جهودا مركزة، بتشجيع من الأمم المتحدة، لإشراك جميع الأحزاب في العملية الديمقراطية، لتلافي التهديد بالعنف وضمان نجاح الانتخابات.

٤٥٨ وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤ أعلن السيد مانديلا أنه من أجل تجنب أي تأجيل للانتخابات ولضمان سلامة جنوب أفريقيا وسيادتها وتبديد مخاوف تلك الأحزاب التي شعرت أنها أبعدت عن العملية الانتخابية فقد وافق المؤتمر الوطني الأفريقي على إحداث بعض التعديلات على الدستور المؤقت وهي: إدخال مبدأ دستوري بشأن تقرير المصير، وكذلك إدخال أحكام لوضع آلية وعملية للنظر في قضية كيان فولكشتات للأفريكان، وتعديل قانون الانتخابات لتمكين الناخبين من الإدلاء بصوتين: صوت للممثلين الوطنيين وصوت لممثلي المقاطعات، وكذلك تعديل الدستور المؤقت لينص على أن تعتمد الشؤون المالية للمقاطعات على اتفاقيات يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات مع التحالف من أجل الحرية؛ والسماح للمقاطعات لدى صياغة دساتيرها بأن تقرر هياكلها التشريعية والتنفيذية؛ وضمان ألا تنقص السلطات التي يمنحها الدستور المؤقت نقصا كبيرا لدى صياغة الجمعية التأسيسية للدستور النهائي؛ وتفويض الهيئات التشريعية للمقاطعات المنتخبة ديمقراطيا لتقرر أسماء مقاطعاتها؛ وتغيير تسمية مقاطعة ناتال لتصبح "كوازولو/ناتال".

٤٥٩ وأقر المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف بتاريخ ٢١ شباط/فبراير هذه التعديلات التي أُدخلت على الدستور المؤقت وعلى قانون الانتخابات، وسنها البرلمان، الذي عاد إلى الانعقاد لذلك الغرض بتاريخ ٢ آذار/ مارس. وقد مدد الموعد المحدد للتسجيل إلى ٤ آذار/مارس لتشجيع مزيد من الأحزاب على المشاركة. وفي ١ آذار/مارس، اجتمع السيد مانديلا مع الزعيم بوتيليزي، وقالا إنهما سيعملان على حل خلافاتهما بالوساطة الدولية ووافق حزب الحرية إنكاثا مؤقتا على التسجيل في الانتخابات[١٥٧]. وبتاريخ ٢ آذار/ مارس هنأت الرجلين على المبادرات التي اتخذاها لتشجيع المصالحة والسلم[١٥٨]. وبمنتصف ليلة ٤ آذار/ مارس كانت ١٠ أحزاب إضافية قد سجلت من ضمنها حزب الحرية إنكاثا، وبذلك أصبح مجموع الأحزاب المسجلة ٢٩ حزبا. وفي أثناء ذلك، من ٢٦ شباط/ فبراير إلى ٦ آذار/ مارس، قامت بعثة من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، برئاسة رئيسها البروفيسور إبراهيم غامباري، بزيارة جنوب أفريقيا مرة أخرى لتشجيع زعماء الأحزاب في جهودهم الرامية إلى إشراك جميع الأحزاب في عملية الانتخابات وإجرائها في موعدها المقرر وفي جو بعيد عن العنف والترهيب.

(١٥٧) الوثيقة ٢٠٣، انظر الصفحة ٥٧٢

(١٥٨) الوثيقة ٢٠٤، انظر الصفحة ٥٧٢

٤٦٠ واعترف التحالف من أجل الحرية بالتعديلات التي أدخلت على الدستور المؤقت، وبقانون الانتخابات بأنها إيجابية، إلا أنه رفض الصفقة؛ وكانت حجته أن سلطات كثيرة بقيت في أيدي الحكومة المركزية وأن التغييرات لم تضمن إنشاء كيان فولكشتات للأفريكان بعد الانتخابات؛ إلا أن التحالف على كل حال أخذ في التفكك مبكرا. فاستقال الجنرال كونستان فيليوين الزعيم الآخر للجبهة الشعبية الأفريكانية من رئاسة التحالف وسجل حزبا جديدا يدعى جبهة الحرية ليشارك في الانتخابات. وقد أدرجت أسماء أفراد من أعضاء حزب المحافظين في قائمة المرشحين عن الجبهة. وفي تاريخ ٢٣ نيسان/أبريل وقع الجنرال فيليوين بالنيابة عن جبهة الحرية اتفاقا مع حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي وافق فيه الموقعون على معالجة فكرة تقرير مصير الأفريكان بما في ذلك مفهوم "فولكشتات" أو دولة الشعب الأفريكانية عن طريق المفاوضات؛ وتعهدت جبهة الحرية أن تسعى إلى إنشاء فولكشتات لا عنصرية تستند إلى المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ووافقت حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي على أن تعتبر الأصوات التي تحصل عليها جبهة الحرية في الانتخابات انعكاسا للرغبة في تقرير مصير الأفريكان.

٤٦١ في غضون ذلك اتخذ المجلس التنفيذي الانتقالي بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا سلسلة من الإجراءات من أجل إعادة دمج الأوطان في جنوب أفريقيا لضمان تمكن جميع الأحزاب السياسية من القيام بحملاتها الانتخابية بحرية في تلك الأقاليم بدون تهديد، وتمكين اللجنة الانتخابية المستقلة من إنشاء الهيكل الأساسي الضروري لإجراء الانتخابات. أما رئيس وزراء بوفوثاتسوانا، السيد لوكاس مانغوبي، عضو التحالف من أجل الحرية، فقد قاطع الانتخابات. وعلى الرغم من تحذيرات المجلس التنفيذي الانتقالي فإنه منع المؤتمر الوطني الأفريقي من القيام بحملاته الانتخابية في الوطن كما رفض طلبا من اللجنة الانتخابية المستقلة للسماح بالحملات الانتخابية والاقتراع هناك.

٤٦٢ وأثار موقف السيد مانغوبي احتجاجات واسعة في بوفوثاتسوانا، فقد قامت مظاهرات ضخمة في أوائل آذار/ مارس في أعقاب إضراب قام به موظفو الخدمة المدنية، وطالب المتظاهرون بالإدماج الفوري للإقليم في جنوب أفريقيا، وقُتل عدد منهم وجرح عدد آخر. كما دخل نحو ٣ ٠٠٠ من جنود الجناح اليميني البيض المدججين بالسلاح إلى الوطن لمساعدة السيد مانغوبي واستولوا على القاعدة الجوية بموافقته. إلا أن خلافا وقع بين زعماء فصيلين، وقد أطلقت إحدى الجماعتين النار فقتلت أو جرحت عددا من المدنيين قبل مغادرة الوطن في حالة من الارتباك. أما السيد مانغوبي فقد هرب من العاصمة. عندئذ تدخلت قوات دفاع جنوب أفريقيا ورافقت ٢ ٠٠٠ من أفراد الجناح اليميني الذين انقطعت بهم السبل في القاعدة الجوية إلى خارج المنطقة. وفي ١٣ آذار/ مارس

أقيل السيد مانغوبي من منصبه، وعين المجلس التنفيذي الانتقالي، في اليوم التالي، مسؤولا إداريا يشرف على الإقليم حتى الانتخابات. وبعد ذلك بأسبوع تولت جنوب أفريقيا المسؤولية الإدارية المباشرة لإقليم سيسكاي بعد وقوع تمرد قام به أفراد الشرطة وجنود قوات الدفاع واستقالة زعيم سيسكاي العميد أوبا غكوزو.

٤٦٣ وبذل المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة جهودا مكثفة لإقناع حزب الحرية إنكاثا، وملك الزولو، غودويل زويليتيني، بالانضمام إلى العملية الانتخابية حتى يمكن إجراء الانتخابات في كوازولو في جو خال من الخوف والتهديد والعنف. إلا أن هذه الجهود تعقدت عندما رفض الملك الدستور المؤقت وطالب بالسيادة على إقليم كوازولو/ناتال كله. ومع أن حزب الحرية إنكاثا قد سجل نفسه بشكل مؤقت في الانتخابات قبل آخر موعد في ٤ آذار/ مارس إلا أنه لم يقدم قائمة المرشحين قبل ١٦ آذار/ مارس وهو التاريخ الذي مدد خصيصا لإتاحة الفرصة للأحزاب التي كان تسجيلها متأخرا.

٤٦٤ ووقع تصعيد لأعمال العنف في كوازولو/ناتال، حيث جرت محاولات لمنع توعية الناخبين وتثقيفهم، وارتفع عدد الوفيات من ١٨٠ في شباط/فبراير إلى ٣١١ في آذار/مارس؛ كما أصبح بعض موظفي الانتخابات هدفا للهجوم. وفي ١٨ آذار/مارس أصدرت لجنة غولدستون تقريرا أكدت فيه ضلوع مسؤولين كبار في شرطة جنوب أفريقيا وحزب الحرية إنكاثا وكوازولو في العنف السياسي بهدف زعزعة الانتخابات. كما وقعت أعمال عنف في منطقة النشاط التجاري في مدينة جوهانسبرغ في ٢٨ آذار/مارس عندما قام عدة آلاف من المسلحين المؤيدين لحزب الحرية إنكاثا وملك الزولو بمسيرة في المنطقة. وذكر أن ٥٣ شخصا قتلوا وجرح عدة مئات آخرون في الاشتباكات مع مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي وموظفيه.

٤٦٥ وطالب حزب الحرية إنكاثا بتأجيل الانتخابات إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات لمسألة سيادة الزولو. وحذر من أنه إذا لم يتم مثل هذا الاتفاق، فستهوي جنوب أفريقيا إلى "حالة من الفوضى والعنف لا يمكن السيطرة عليهما".

٤٦٦ وأصدر رئيس مجلس الأمن في ٢٩ آذار/مارس بيانا باسم أعضاء المجلس أعرب فيه عن أسفه لأعمال العنف التي هدفت بشكل واضح إلى إخراج العملية الانتقالية عن مسارها، ودعا جميع سكان جنوب أفريقيا إلى أن يضعوا حدا لأعمال العنف وأكد الأهمية التي يوليها المجلس "لإجراء أول انتخابات عامة حرة وديمقراطية في جنوب أفريقيا". وفي ذلك اليوم نفسه عقد ممثلي الخاص ورؤساء بعثات منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والاتحاد الأوروبي مؤتمرا صحفيا في جوهانسبرغ وأصدروا بيانا أعربوا فيه عن أسفهم إزاء أعمال العنف

التي لا لزوم لها والخسائر في الأرواح كما أعربوا "عن قلقهم العميق إزاء أثر 'الكلام عن الحرب' والتهديدات والتحديات التي قصد بها إثارة انفعالات السكان".

٤٦٧ ومع ازدياد حالة التوتر قام الرئيس دي كليرك بالتشاور مع المجلس التنفيذي الانتقالي، بإعلان حالة الطوارئ في كوازولو/ناتال في ٣١ آذار/مارس ووزع ٣ ٠٠٠ جندي في المنطقة. وفي اجتماع قمة السلام الذي عقد في ٨ نيسان/أبريل وحضره السيد مانديلا، والرئيس دي كليرك، والزعيم بوتيليزي والملك غودويل زويليتيني، قدم السيد مانديلا عدة مقترحات بهدف تلبية مطالب الملك. إلا أن الملك والزعيم بوتيليزي رفضا هذه المقترحات. كما أن المحاولة التي جرت للوساطة الدولية قد فشلت عندما رفض المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا مطلب الزعيم بوتيليزي بأن تكون تواريخ الانتخابات أحد مواضيع المناقشة.

٤٦٨ وفي ١٩ نيسان/أبريل توصل المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا والحكومة إلى اتفاق يعترف بمؤسسة ملكية الزولو ووضعها ومركزها الدستوري ويحميها، وهو ما سينص عليه في دستور مقاطعة كوازولو/ناتال. ونتيجة لذلك وافق حزب الحرية إنكاثا على المشاركة في كل من الانتخابات الوطنية والإقليمية؛ كما أيد الملك الاتفاق ودعا شعبه إلى المشاركة في الانتخابات. ولقد رحبت بهذا الإنجاز الكبير وأعربت عن أملي في أن يضمن أن تكون الانتخابات سلمية[١٥٩].

(١٥٩) الوثيقة ٢٠٧، انظر الصفحة ٥٧٤، الوثيقة ٢٠٦، انظر الصفحة ٥٧٣

٤٦٩ وفي ٢٥ نيسان/أبريل اجتمع برلمان جنوب أفريقيا في دورة استثنائية لسن قانون التعديل الثاني لدستور جمهورية جنوب أفريقيا الذي تضمن الاتفاق، وقد تبع ذلك انخفاض كبير في أعمال العنف في كوازولو/ناتال. كما انخفضت أعمال العنف في المناطق المحيطة بجوهانسبرغ بالفعل بعد أن غادرت وحدات الاستقرار الداخلي لشرطة جنوب أفريقيا البلدات. إلا أن عدة أحداث مفجعة وقعت عندما حاول أفراد بيض من الجناح اليميني عرقلة الانتخابات. ووقعت ٤٠ حادثة تفجير قنابل في مكاتب المؤتمر الوطني الأفريقي، وخطوط السكك الحديدية وأبراج الطاقة وملجأ للأطفال المحرومين في المعاقل الريفية للجناح اليميني في الترانسفال الغربية وولاية أورانج الحرة. وقد قتل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢١ شخصا في هجمات بالقنابل زعم أن مجموعات من الجناح اليميني قامت بها لنشر الذعر والخوف بين الناخبين. وشملت هذه الهجمات تفجير سيارة ملغومة أدى إلى انفجار شديد في مركز مدينة جوهانسبرغ في ٢٥ نيسان/أبريل على مسافة قريبة من مقر المؤتمر الوطني الأفريقي فقتل تسعة أشخاص وأصيب أكثر من ١٠٠ بجروح. وقتل ١٠ أشخاص وجرح ٤١ عندما انفجرت قنبلة أخرى في موقف لسيارات الأجرة في جيرمستون. وانفجرت قنبلة

في المطار الرئيسي للبلاد في ٢٦ نيسان/أبريل مما أدى إلى إصابة عدد من الأشخاص بجروح. وقد تحركت قوات الشرطة بسرعة وألقت القبض على ٣٤ شخصا فيما يتصل بهذه الهجمات من بينهم أعضاء قياديون في حركة المقاومة الأفريكانية.

سير الانتخابات

٤٧٠ بمشاركة حزب الحرية إنكاثا، بلغ عدد الأحزاب السياسية التي تنافست في الانتخابات الوطنية ١٩ حزبا بينما ظهر على بطاقة الاقتراع الإقليمية ٢٨ حزبا في أول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا. ولم تشارك في الانتخابات منظمة آزانيا الشعبية وحركة وعي السود وحزب المحافظين والجبهة الشعبية الأفريكانية. وكان حوالي ٢٢,٧ مليون من مواطني جنوب أفريقيا يتمتعون بأهلية الانتخابات من عدد كلي للسكان يبلغ تقديره ٤٠,٣ مليون نسمة، ولم يسبق لـ ٧٠ في المائة من الناخبين أن صوتوا قط، وكان الكثير منهم أميين.

٤٧١ وقامت اللجنة الانتخابية المستقلة بتوظيف وتدريب ووزع ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ من موظفي الاقتراع والعدادين والمسؤولين الانتخابيين للعمل كموظفين في أكثر من ٩ ٠٠٠ مركز اقتراع في جميع أنحاء البلاد. واضطلعت بحملة مكثفة لتثقيف الناخبين بمساعدة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية من جنوب أفريقيا وخارجها على السواء. وبالإضافة إلى ٩ ٠٠٠ راصد من مواطني جنوب أفريقيا دربتهم اللجنة الانتخابية المستقلة قام حوالي ٦ ٠٠٠ مراقب دولي برصد الانتخابات.

٤٧٢ وكان من المقرر أن تجري الانتخابات في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل إلا أن مشاكل عملية كثيرة نشأت بسبب ضيق الوقت المتاح للجنة الانتخابية المستقلة للإعداد للانتخابات وتأخر حزب الحرية إنكاثا في دخول الانتخابات. ومددت ساعات الاقتراع وأضيف يوم رابع للاقتراع في ثلاث من مناطق الاقتراع التسع في البلد وهي ترانسفال الشمالية (غازانكولو وليبوا وفيندا) والكيب الشرقية (سيسكاي وترانسكاي) وكوازولو/ناتال. وقد خصص اليوم الأول من الاقتراع للمسنين والعجزة ومواطني جنوب أفريقيا المقيمين في الخارج.

٤٧٣ وكان هنالك ١٩٠ مركز اقتراع في الخارج، حيث أدلى حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من مواطني جنوب أفريقيا المقيمين في الخارج بأصواتهم. وقدمت وحدة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة مراقبين في ١٢٠ مركزا اقتراعيا في ٥٧ بلدا. وأقيم مركز اقتراع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك كان العاملون فيه من مواطني جنوب أفريقيا وموظفي الأمم المتحدة.

٤٧٤ وأدلت الغالبية العظمى من مواطني جنوب أفريقيا بأصواتها بحماس كبير. وعلى الرغم من وجود بعض الارتباكات التنظيمية الحادة والصفوف الطويلة، فقد جرت الانتخابات في جو احتفالي خال من العنف. وقدرت نسبة الذين شاركوا في الانتخابات بحوالي ٨٦ في المائة.

٤٧٥ وقام مراقبو الأمم المتحدة، في أيام الانتخابات، بزيارة آلاف من مراكز الاقتراع وقدموا التقارير عنها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، وهو اليوم الذي خصص لتصويت المسنين والعجزة زار المراقبون ٩٦٠ ٢ مركز اقتراع. وزاروا في اليومين التاليين وهما يوما التصويت العادي، ٤٣٠ ٧ مركزا من مراكز الاقتراع من أصل ٤٧٨ ٨ مركزا. كما شهد مراقبو بعثة مراقبي الأمم المتحدة بعض عمليات عد الأصوات.

٤٧٦ وفي اليوم التالي لانتهاء التصويت أصدر السيد الإبراهيمي ورؤساء بعثات المراقبة الدولية الأخرى بيانا مشتركا ذكروا فيه أن سكان جنوب أفريقيا قد أظهروا بجلاء التزامهم بإنهاء الفصل العنصري والتحول إلى ديمقراطية غير عنصرية بإقبالهم على التصويت بأعداد ضخمة. وكان أغلبهم يدلي بصوته للمرة الأولى في حياته. وأعربوا عن ارتياحهم لكون سكان جنوب أفريقيا قد تمكنوا من المشاركة في التصويت بحرية. وقالوا إن ما شاهدوه خلال أيام التصويت الأربعة كان إنجازا عظيما لجنوب أفريقيا: "فقد اجتمع هذا الشعب، الذي كان في الماضي خاضعا لفصل منهجي، في مناسبة تاريخية وطنية عبر فيها عن تصميمه على إقامة جنوب أفريقيا سلمية غير عنصرية وديمقراطية".

٤٧٧ وذكرت بعثات المراقبة الدولية في بيان أصدرته في ٥ أيار/مايو أنها تشترك في رأي جماعي بأن نتيجة الانتخابات عكست إرادة شعب جنوب أفريقيا. وأضافت: "إن التسامح والصبر اللذين أظهرهما أبناء جنوب أفريقيا خلال فترة التصويت، والانخفاض الكبير في مستوى العنف السياسي، والالتزام الذي عبرت عنه الأحزاب السياسية بالمصالحة الوطنية تبشر بخير لجنوب أفريقيا الجديدة"(١٦٠).

(١٦٠) الوثيقة ٢١٦، انظر الصفحة ٥٨٤

٤٧٨ وحسب النتائج النهائية الرسمية فاز المؤتمر الوطني الأفريقي بـ ٦٢,٦ في المائة من الأصوات، وحصل الحزب الوطني على ٢٠,٤ في المائة، وحزب الحرية إنكاثا على ١٠,٥ في المائة. ولم يحصل أي من الأحزاب الأخرى على الخمسة في المائة من الأصوات المطلوبة للتمثيل في الحكومة. وحصل المؤتمر الوطني الأفريقي على أغلبية المقاعد في سبعة من المجالس التشريعية الإقليمية التسعة، وظفر الحزب الوطني بالأغلبية في المجلس التشريعي في الكيب الغربية بينما فاز حزب الحرية إنكاثا بالأغلبية في كوازولو/ناتال.

٤٧٩ وفي ٦ أيار/مايو قال القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، وهو يعلن النتائج النهائية للانتخابات، إنه على الرغم مما أصاب العملية الانتخابية من أخطاء فقد كانت الانتخابات "عادلة وحرة بما فيه الكفاية" و "استطعنا الوقوف على إرادة الشعب"، وقد أصدرت بيانا في ذلك اليوم نفسه أنقل فيه تهاني الحارة إلى شعب جنوب أفريقيا وجميع قادته[١٦١].

(١٦١) الوثيقة ٢٠٩، انظر الصفحة ٥٧٥

٤٨٠ وأعلنت الجمعية الوطنية المنتخبة حديثا في جلستها الأولى التي عقدت في كيب تاون في ٩ أيار/مايو بالإجماع انتخاب السيد نيلسون مانديلا رئيسا لجنوب أفريقيا؛ وانتخب السيد تابو مبيكي نائبا أول للرئيس، كما انتخب السيد ف. و. دي كليرك نائبا ثانيا للرئيس. وفي اليوم التالي أدى السيد نيلسون روليهلاهلا مانديلا اليمين الرسمية كأول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية لجنوب أفريقيا في احتفال أقيم في مباني الاتحاد في بريتوريا. ودعا الرئيس مانديلا، في خطابه الافتتاحي، شعب جنوب أفريقيا إلى العمل معا من أجل المصالحة الوطنية وبناء الأمة؛ وشكر المجتمع الدولي وناشده الاستمرار في دعمه لجنوب أفريقيا وهي تواجه تحديات بناء السلم، والرخاء، والمساواة على أساس الجنس واللاعنصرية والديمقراطية. وشكلت حكومة وحدة وطنية في اليوم التالي، وتم تنصيب السيد مانديلا رئيسا في احتفال كان لي شرف حضوره[١٦٢].

(١٦٢) الوثيقة ٢١٠، انظر الصفحة ٥٧٥

نتائج انتخابات الجمعية الوطنية، نيسان/أبريل ١٩٩٤

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد التي حصل عليها
المؤتمر الوطني الأفريقي	١٢ ٢٣٧ ٦٥٥	٦٢,٦٥	٢٥٢
الحزب الوطني	٣ ٩٨٣ ٦٩٠	٢٠,٣٩	٨٢
حزب الحرية إنكاثا	٢ ٠٥٨ ٢٩٤	١٠,٥٤	٤٣
جبهة الحرية	٤٢٤ ٥٥٥	٢,١٧	٩
الحزب الديمقراطي	٣٣٨ ٤٢٦	١,٧٣	٧
مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا	٢٤٣ ٤٧٨	١,٢٥	٥
الحزب الأفريقي المسيحي الديمقراطي	٨٨ ١٠٤	٠,٤٥	٢
الحزب الإسلامي الأفريقي	٣٤ ٤٦٦	٠,١٨	صفر
حزب المؤتمر للمعتدلين الأفريقيين	٢٧ ٦٩٠	٠,١٤	صفر
حزب ديكوانكوتيلا	١٩ ٤٥١	٠,١٠	صفر
الحزب الفيدرالي	١٧ ٦٦٣	٠,٠٩	صفر
جبهة الأقليات	١٣ ٤٣٣	٠,٠٧	صفر
حزب SOCCER	١٠ ٥٧٥	٠,٠٥	صفر
الحركة الديمقراطية الأفريقية	٩ ٨٨٦	٠,٠٥	صفر
حزب السلم لحقوق المرأة	٦ ٤٣٤	٠,٠٣	صفر
حزب كسيموكو التقدمي	٦ ٣٢٠	٠,٠٣	صفر
حزب الاستقامة والبساطة	٥ ٩١٦	٠,٠٣	صفر
حزب قائمة العمال	٤ ١٦٩	٠,٠٢	صفر
حزب لوسو لجنوب أفريقيا	٣ ٢٩٣	٠,٠٢	صفر
المجموع	**١٩ ٥٣٣ ٤٩٨**	**١٠٠,٠٠**	**٤٠٠**

الأحزاب الفائزة في انتخابات المجالس التشريعية الإقليمية

اسم المقاطعة	الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية من الأصوات
الكاب الغربية	الحزب الوطني	١ ١٣٨ ٢٤٢	٥٣,٢
الكاب الشمالية	المؤتمر الوطني الأفريقي	٢٠٠ ٨٣٩	٤٩,٧
الكاب الشرقية	المؤتمر الوطني الأفريقي	٢ ٤٥٣ ٧٩٠	٨٤,٤
كوازولو/ناتال	حزب الحرية إنكاثا	١ ٨٤٤ ٠٧٠	٥٠,٣
ولاية أورانج الحرة	المؤتمر الوطني الأفريقي	١ ٠٣٧ ٩٩٨	٧٦,٦
بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينيغينغ	المؤتمر الوطني الأفريقي	٢ ٤١٨ ٢٥٧	٥٧,٦
المقاطعة الشمالية الغربية	المؤتمر الوطني الأفريقي	١ ٣١٠ ٠٨٠	٨٣,٣
الترانسفال الشرقية	المؤتمر الوطني الأفريقي	١ ٠٧٠ ٠٥٢	٨٠,٧
الترانسفال الشمالية	المؤتمر الوطني الأفريقي	١ ٧٥٩ ٥٩٧	٩١,٦

٤٨١ في ٢٥ أيار/مايو أنهى مجلس الأمن الحظر على الأسلحة، وهو آخر الجزاءات المتبقية المفروضة على جنوب أفريقيا[١٦٣]. وقامت بعثة أوفدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، برئاسة رئيس اللجنة، بزيارة جنوب أفريقيا في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه. وكانت هذه بعثة لتقصي الحقائق من أجل تمكين اللجنة من تضمين تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة تقييمها للحالة في جنوب أفريقيا. وبعد أن نظرت اللجنة الخاصة في نتائج زيارة البعثة أبلغت الجمعية العامة ومجلس الأمن أن نظام الفصل العنصري قد انتهى وأن ولاية اللجنة الخاصة قد استكملت بنجاح[١٦٤].

(١٦٣) الوثيقة ٢١٣، انظر الصفحة ٥٧٨

(١٦٤) الوثيقة ٢١٥، انظر الصفحة ٥٨٠

٤٨٢ وفي ٢٣ حزيران/يونيه قبلت الجمعية العامة وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا برئاسة وزير الخارجية الجديد السيد ألفريد نزو؛ ورحبت الجمعية في قرارها ٢٥٨/٤٨ ألف الذي اعتمدته دون تصويت بعودة جنوب أفريقيا إلى مجتمع الأمم الممثل في الجمعية العامة ودعت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات الضرورية لإعادة إقرار العضوية كاملة لجنوب أفريقيا. وقررت أن ترفع من جدول أعمالها البند المعنون "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية"[١٦٥]. وفي ٢٧ حزيران/يونيه لاحظ مجلس الأمن في قراره ٩٣٠ (١٩٩٤)[١٦٦] الذي اعتمده بالإجماع، مع بالغ الارتياح إقامة حكومة موحدة وغير عنصرية وديمقراطية في جنوب أفريقيا وقرر حذف بند مسألة جنوب أفريقيا من قائمة المسائل المعروضة على المجلس. وكانت جنوب أفريقيا قد استأنفت مشاركتها في الهيئات السياسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد توقيعها على اتفاقية الضمانات في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. كما أعادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قبول جنوب أفريقيا دولة عضوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، واستعادت عضويتها في منظمة الصحة العالمية في ٢ أيار/مايو ١٩٩٤ وفي منظمة العمل الدولية بتاريخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

(١٦٥) الوثيقة ٢١٨، انظر الصفحة ٦١٤

(١٦٦) الوثيقة ٢٢٠، انظر الصفحة ٦١٧

الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا الجديدة

٤٨٣ وبينما تم القضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وقامت حكومة جديدة وغير عنصرية ملتزمة بتعزيز المساواة في الحقوق وفي الفرص لشعب جنوب أفريقيا بأسره، ما زالت هناك أعمال هائلة وهي التغلب على تركة طال أمدها هي تركة التمييز والفصل العنصريين، واستئصال شأفة الفقر والحرمان.

٤٨٤ وكما ذكرت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، فإن نظام الفصل العنصري لم يحدث فرقة مريرة في المجتمع فحسب بل وأدى إلى خلق أوجه تفاوت صارخ في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية. وحتى بعد اعتماد دستور جديد، فإن قض نظام تغلغل بعمق في هيكل البلاد وحياتها اليومية لن يتم دون مصاعب وآلام. وإن التركة التي خلفها الفصل العنصري هي تركة معقدة وسيستغرق التغلب عليها سنوات طويلة[١٦٧].

(١٦٧) الوثيقة ١٧٢، انظر الصفحة ٥١٢

٤٨٥ ولاحظت اللجنة الخاصة أيضا أن ما يقدر بـ ٢,٥ مليون شخص لم يتمكنوا، تحت نظام الفصل العنصري، من تلبية احتياجاتهم التغذوية الأساسية؛ وأن ٨ في المائة فقط من السود في الأرياف كانوا مكتفين ذاتيا؛ بينما كان الآخرون يعتمدون على التحويلات المالية التي يرسلها أقاربهم العاملون في المدن. وكان نصف السكان النشطين اقتصاديا تقريبا عاطلين عن العمل، وحوالي مليون ونصف بلا مأوى. وتوفي أربعة أطفال من كل عشرة أطفال قبل أن يبلغوا سن الخامسة. وكان متوسط معدل نجاح الطلبة الأفريقيين في امتحانات القبول في الجامعات حوالي ٤٠ في المائة مقارنة بـ ٩٥ في المائة من الطلبة البيض؛ كما كان ١٠ في المائة فقط مؤهلين للقبول في الجامعات؛ وكانت الأقلية البيضاء تملك أكثر من ثلاثة أرباع الأرض.

٤٨٦ وبعد عام ١٩٩٠ بدأت حكومة جنوب أفريقيا بزيادة الأموال المخصصة للتعليم والصحة والإسكان للسكان الأفريقيين، إلا أن المشاكل كانت على قدر لم تكن معه التدابير كافية للوفاء بالاحتياجات. وقد كانت الأمم المتحدة مهتمة بالفعل، منذ بداية عملية تطبيق إعلان عام ١٩٨٩ بشأن الفصل العنصري، بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلاد وآثارها على المرحلة الانتقالية والاستقرار الديمقراطي مستقبلا[١٦٨].

(١٦٨) الوثيقة ١٢٩، انظر الصفحة ٤٥٧، الوثيقة ١٤٢، انظر الصفحة ٤٨٠، الوثيقة ١٤٨، انظر الصفحة ٤٨٩، الوثيقة ١٩٥، انظر الصفحة ٥٤٨

٤٨٧ ذكر سلفي السيد بيريز دي كوييار في تقريره المرحلي الأول في تموز/يوليه ١٩٩٠ عن تطبيق الإعلان "أن الأمين العام سيقر بقوة أية تدابير تهدف إلى إصلاح اختلالات التوازن الاجتماعي والاقتصادي خاصة في مجالات الإسكان والتعليم والتوظيف والصحة، وأن مثل هذه الإجراءات سيكون لها أثر كبير في المعالجة الفعالة للتفاوت الصارخ وغرس ثقة الجمهور في العملية الديمقراطية وفي المؤسسات الوطنية".

٤٨٨ وأشار في تقريره المرحلي الثاني المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إلى أن منظومة الأمم المتحدة تُعد استجابة متضافرة لطلبات المساعدة وخاصة من القطاعات المحرومة في المجتمع؛ وأضاف قائلا: "وعلاوة على ذلك، فإن الأمين العام على استعداد لأن يعاون في تقديم المساعدة خلال المرحلة الانتقالية وبعدها إذا طلب منه ذلك مواطنو جنوب أفريقيا أنفسهم والمجتمع الدولي".

٤٨٩ ووجهت الجمعية العامة في قرارين اعتمدتهما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٩٩١ نداء لتقديم المساعدة والدعم في المجالات الاقتصادية والإنسانية والقانونية والتعليمية وغيرها من المجالات إلى ضحايا الفصل العنصري وجميع أولئك الذين يناهضون الفصل العنصري ويشجعون إقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري وموحد في جنوب أفريقيا[١٦٩]. وحثت وكالات الأمم المتحدة على تقديم المساعدة لتسهيل إعادة إنشاء المنظمات التي كانت محظورة سابقا، وإعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم، واللاجئين والمنفيين العائدين. وأوصت الجمعية العامة أيضا، في عام ١٩٩٢، بتقديم المساعدة إلى سكان جنوب أفريقيا "في جهودهم الرامية إلى معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة لسكان جنوب أفريقيا المحرومين، وبخاصة في مجالات التعليم والعمالة والصحة والإسكان"[١٧٠].

(١٦٩) الوثيقة ١٣٩، انظر الصفحة ٤٧٥؛ الوثيقة ١٤٧، انظر الصفحة ٤٨٦

(١٧٠) الوثيقة ١٧٥، انظر الصفحة ٥١٦

٤٩٠ وكان من الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة تركيز الانتباه الدولي على المتطلبات العاجلة للقطاعات المحرومة في جنوب أفريقيا، والتخطيط لزيادة المساعدة بعد إنشاء حكومة ديمقراطية غير عنصرية.

٤٩١ وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ قامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي بالتعاون مع اليونسكو بتنظيم مؤتمر دولي معني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في دار اليونسكو في باريس. ودعا المؤتمر سلطات جنوب أفريقيا أن تعمل على الفور على معالجة الأزمة التعليمية في جنوب أفريقيا وذلك باتخاذ الخطوات السياسية والقانونية والمالية المناسبة؛ وقدم المؤتمر عرضا موجزا للطرق التي يستطيع بها المجتمع الدولي تقديم المساعدة لتخفيف حدة الأزمة والمساهمة في صياغة وتنفيذ استراتيجية لتنمية الموارد البشرية للمستقبل.

٤٩٢ وعُقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ مؤتمر متابعة معني بالمساعدة التعليمية الدولية للمحرومين من أهالي جنوب أفريقيا نظمه برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي ولجنته الاستشارية، وزاد عدد المشتركين فيه على ٣٠٠، من بينهم ممثلو البلدان المانحة الرئيسية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تقدم المساعدة التعليمية للمحرومين من أهالي جنوب أفريقيا بالإضافة إلى عدد من خبراء التعليم في جنوب أفريقيا.

٤٩٣ وفي أيار/مايو ١٩٩٢ نظمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري حلقة دراسية في ويندهوك حول "المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية لجنوب أفريقيا: دور منظومة الأمم المتحدة

مستقبلا في المساعدة على معالجتهـا". وقد حضرها حوالي ٢٠ ممثلا لمختلف منظمات جنوب أفريقيا وحوالي ٣٥ ممثلا لهيئات الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة ومكاتبها الأخرى. وكان الغرض من هذه الحلقة الدراسية تحديد الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية لجنوب أفريقيا الجديدة، واستكشاف مجالات الأولوية في التنمية وصياغة مبادئ توجيهية للمساعدة التي ستقدمها في المستقبل مختلف وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها.

٤٩٤ واشتركت اللجنة الخاصة مع مركز دراسة اقتصاد جنوب أفريقيا والشؤون المالية الدولية التابع لمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في رعاية حلقة دراسية موضوعها: "النمو والتنمية الاقتصاديان المستدامان في جنوب أفريقيا: أولويات السياسة للسنوات الأولى للحكم الديمقراطي"، وعُقدت في لندن في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وركزت اهتمامها على مسألة تنظيم الموارد المحلية عن طريق التخطيط المالي والضريبي، وتعبئة الموارد الخارجية وإدارة السياسات المالية الخارجية وسياسة سعر الصرف، وإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني من خلال سياسات سوق العمل والاستراتيجيات التجارية والصناعية.

٤٩٥ وفي تلك الأثناء اتخذ الأمين العام، بناء على طلب الجمعية العامة، خطوات كي تقوم منظومة الأمم المتحدة باستجابة متضافرة لما يقدم من مساعدة في الحاضر وفي المستقبل؛ وقدم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة. وكشفت هذه التقارير عن أن كثيرا من الوكالات قامت، من أجل تقييم الاحتياجات وإعداد الخطط، بإجراء اتصالات مع حركات التحرير، والهيئات المناوئة للفصل العنصري وغيرها من المؤسسات المعنية بمساعدة الفئات المحرومة في جنوب أفريقيا. وأشارت تقارير أخرى إلى الاستعداد لتقديم المساعدة في أقرب وقت يتم فيه إنشاء الحكومة الديمقراطية.

٤٩٦ وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع وكالات أخرى، في صياغة سياسات لتقديم المساعدة الفنية إلى جنوب أفريقيا. وأجرت منظمة العمل الدولية عدة مشاورات مع ممثلي نقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال وكذلك حركات التحرير في تخطيط تعاونها الفني ومساعدتها. ونظمت اليونسكو ثلاث حلقات عمل لمناقشة مسائل تتعلق بجنوب أفريقيا فيما بعد الفصل العنصري. وأرسلت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعثات إلى جنوب أفريقيا.

٤٩٧ وبدأ برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي عددا من البرامج التعليمية والتدريبيـة للسكان المحروميـن فـي جنـوب أفريقيا.

وبدأت جامعة الأمم المتحدة في تحليل الآثار المترتبة على التصنيع في جنوب أفريقيا الجديدة بالنسبة لسياسة التكنولوجيا، والنظر في الدور الذي يمكن لجامعة الأمم المتحدة أن تؤديه فيما يتعلق بتطوير الجامعات. وساعدت اليونيسيف في تشجيع تشكيل لجنة حقوق الطفل الوطنية واضطلعت بدراسة لمشاكل المرأة والطفل في جنوب أفريقيا لتكون أساسا لاستحداث برنامج عمل.

٤٩٨ وبدأ البنك الدولي في دراسات عن قطاعات مختلفة لاقتصاد جنوب أفريقيا، وشرع في برنامج لتدريب مواطني جنوب أفريقيا على أسس السياسة الاقتصادية وإدارة مشاريع تنمية المدن. وأيد البنك تأسيس معهد مستقل للأبحاث الاقتصادية في كيب تاون وبدأ برنامجا لمساعدة مؤسسات جنوب أفريقيا على تدريب المواطنين في مجال التنمية. وأشار إلى استعداده لاستئناف الإقراض، ذلك أن حكومة ديمقراطية قد أقيمت الآن في جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٩٣ تسلمت جنوب أفريقيا أيضا قرضا من صندوق النقد الدولي، وهو القرض الأول منذ عام ١٩٨٢.

٤٩٩ وقد تابعت جميع الوكالات الوضع بغية تقديم المساعدة في التنمية بعد إقامة حكومة ديمقراطية، وذلك على الأخص لمعالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الفادحة التي خلقها نظام الفصل العنصري. وبعد رفع الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا حثت الجمعية العامة بشدة في قرارها ١٥٩/٤٨ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المجتمع الدولي على "أن يستجيب للنداء الذي وجهه شعب جنوب أفريقيا لتقديم المساعدة إليه في التعمير الاقتصادي لبلده ولكفالة أن تبدأ جنوب أفريقيا الجديدة وجودها، على أساس اقتصادي وطيد[١٧١]. وطلبت الجمعية من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لمباشرة التخطيط التفصيلي لبرامج المساعدة الاجتماعية - الاقتصادية، وخاصة في مجالات تنمية الموارد البشرية والعمالة والصحة والإسكان، وللتنسيق في هذا الشأن بين الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، وذلك لكفالة تنسيق تلك البرامج مع الوكالات الدولية الأخرى ومع الهياكل غير العنصرية الشرعية في جنوب أفريقيا.

(١٧١) الوثيقة ١٩٤، انظر الصفحة ٥٤٦

٥٠٠ وتعهد المؤتمر الوطني الأفريقي في برنامجه الخمسي للتعمير والتنمية الذي صدر في نيسان/أبريل ١٩٩٤ ببناء مليون منزل؛ وتوفير المياه العذبة والخدمات الصحية والعناية الصحية للجميع؛ وإعادة توزيع ٣٠ في المائة من الأراضي الزراعية؛ وتطوير نظام تعليمي وتدريبي متكامل يوفر الفرص للجميع بما في ذلك مرحلة تعليمية إلزامية مدتها ١٠ سنوات؛ والبدء ببرنامج أشغال عامة لخلق الوظائف.

٥٠١ وأصبح الطريق الآن مفتوحا أمام وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف وبالتالي مساعدة شعب جنوب أفريقيا في توطيد أركان ديمقراطيته.

٥٠٢ وناشدت الجمعية العامة بقوة في قرارها ٢٥٨/٤٨ ألف المؤرخ ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤ الدول الأعضاء والمجتمع الدولي توفير المساعدة بسخاء لحكومة وشعب جنوب أفريقيا في مجال تنفيذ برامج التعمير والتنمية لبلدهما، وطلبت إلى الأمين العام أن ينظر بالتشاور مع حكومة جنوب أفريقيا، في تعيين منسق رفيع المستوى للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ذلك البلد. وسبق للأمم المتحدة أن عملت على التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الكمنولث، بناء على طلب المجلس التنفيذي الانتقالي، في الإعداد لمؤتمر المانحين الدوليين من أجل تنمية الموارد البشرية في جنوب أفريقيا لفترة ما بعد الفصل العنصري الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر لتركيز الانتباه على احتياجات البلد وتشجيع البلدان والوكالات المانحة على تقديم المساعدة الملموسة.

٥٠٣ وكما تعهدت بمناسبة تنصيب الرئيس مانديلا في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، فإن الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها لعلى استعداد لتقديم الدعم المتواصل لتحقيق الكرامة والحقوق المتساوية والتقدم الاجتماعي لشعب جنوب أفريقيا بأسره[١٧٢]. وإن حُسن النية الذي اكتسبته حكومة جنوب أفريقيا الديمقراطية في المجتمع الدولي والأعمال التمهيدية التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة لهي ضمان لتعاون بنّاء في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجنوب أفريقيا الجديدة.

(١٧٢) الوثيقة ٢١٠، انظر الصفحة ٥٧٥

بطرس بطرس غالى

الجزء الثاني

التسلسل التاريخي للأحداث والوثائق

أولا - التسلسل التاريخي للأحداث

نظر الأمم المتحدة في مسألة الفصل العنصري، ١٩٤٦-١٩٦٦

٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦

الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر، بناء على طلب من حكومة الهند، إدراج بند في جدول أعمالها عنوانه "معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا"؛ والجمعية العامة ترفض الحجة التي تذرعت بها جنوب أفريقيا ومؤداها أن هذه المسألة تدخل ضمن الولاية المحلية لجنوب أفريقيا وأن الأمم المتحدة ليست مختصة بالنظر في المسألة.

١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦

الجمعية العامة تتخذ بالإجماع القرار ١٠٣ (د-١) - الذي اقترحته مصر - والذي يعلن أنه ينبغي وضع حد للتمييز القائم على أساس الدين والعنصر.

٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦

الجمعية العامة تعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي أن تكون معاملة الهنود في جنوب أفريقيا متوافقة مع الالتزامات الدولية بموجب الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة.

انظر الوثيقة ١، الصفحة ٢٢٥

٢٦ أيار/ مايو ١٩٤٨

انتخابات عامة تجرى في جنوب أفريقيا؛ الحزب الوطني يصل إلى السلطة ويؤسس الفصل العنصري بصفته سياسة الدولة؛ وسرعان ما تسن الحكومة سلسلة من القوانين التمييزية العنصرية وقوانين قمعية لفرض الفصل العنصري وإطالة فترة الهيمنة العنصرية، وعلى سبيل المثال قانون عام ١٩٤٩ لمنع الزواج المختلط، وقانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان، وقانون تعديل اللاأخلاقيات وقانون قمع الشيوعية لعام ١٩٥٠.

١٢ تموز/ يوليه ١٩٤٨

في رسالة موجهة إلى الأمين العام، تعد أول إشارة رسمية للأمم المتحدة إلى سياسة الفصل العنصري، ممثل الهند يلفت انتباه الأمين العام إلى استمرار التمييز العنصري ضد رعايا جنوب أفريقيا من ذوي الأصل الهندي.

انظر الوثيقة ٢، الصفحة ٢٢٥

٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠

الجمعية العامة تعلن أن سياسة العزل العنصري (الفصل العنصري) تستند بالضرورة إلى مبادئ التمييز العنصري.

انظر الوثيقة ٣، الصفحة ٢٢٧

٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٥٢

المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا والمؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا يشنان "حملة سلمية لتحدي القوانين الظالمة"؛ أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص من جميع الأصول العرقية يعرضون أنفسهم للسجن بسبب مخالفتهم لبعض القوانين والتنظيمات التمييزية.

١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢

ثلاث عشرة دولة عضوا من أفريقيا وآسيا تطلب إلى الجمعية العامة النظر في "مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا".

انظر الوثيقة ٤، الصفحة ٢٢٧

٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢

الجمعية العامة تتخذ أول قراراتها بشأن الفصل العنصري وتنشئ لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء لدراسة الحالة العنصرية في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٧، الصفحة ٢٣٣، والوثيقة ٨، الصفحة ٢٣٣، والوثيقة ٩، الصفحة ٢٣٤، والوثيقة ١٠، الصفحة ٢٣٧، والوثيقة ١١، الصفحة ٢٤٠

١٩٥٣

حكومة جنوب أفريقيا تسن قانون تعديل القانون الجنائي وقانون السلامة العامة لقمع الاحتجاجات السلمية ضد الفصل العنصري؛ وينص قانون تعديل القانون الجنائي على عقوبات صارمة (غرامات وحبس وجلد) عن مخالفة القانون وذلك بطريق الاحتجاج أو الحث على الاحتجاج. وينجح هذا التشريع

في وضع نهاية لحملة التحدي وإخضاع عدد كبير من قادتها لأوامر "الحظر" (التقييد)، بما في ذلك الرئيس ألبرت ج. لوتولي، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا. الحكومة تسن أيضا قانون تعليم البانتو لإنفاذ الفصل العنصري في المدارس.

١٩٥٥

حكومة جنوب أفريقيا تنسحب من عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إعرابا عن احتجاجها على أنشطة اليونسكو المناهضة للتمييز العنصري.

٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٥٥

المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا يعقد مع منظمات أخرى "مؤتمر الشعب" المتعدد الأعراق في كليبتاون يحضره ٣٠٠٠ من المندوبين. المؤتمر يعتمد "ميثاق الحرية".

انظر الوثيقة ١٢، الصفحة ٢٤٩

٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٦

برلمان جنوب أفريقيا يصدر قانون التمثيل المنفصل للناخبين الملونين، وبموجبه تشطب أسماء الناخبين الملونين من السجل المشترك في مقاطعة الكيب.

آذار/ مارس ١٩٥٦

"قوانين بطاقات المرور" في جنوب أفريقيا التي تستخدم منذ سنها لمراقبة تنقلات الرجال الأفريقيين يوسع نطاقها لتشمل النساء الأفريقيات.

٧ أيار/ مايو ١٩٥٦

بمقتضى قانون الوفاق الصناعي يخول وزير العمل بسلطة احتجاز أي وظيفة على أساس عنصري وإصدار أوامر بحل نقابات مختلطة عنصريا.

٩ آب/ أغسطس ١٩٥٦

عشرون ألف امرأة أفريقية يتظاهرن أمام مكتب رئيس الوزراء في بريتوريا احتجاجا على قوانين بطاقات المرور؛ وبعد عام ١٩٨١ أصبح يحتفل بهذا التاريخ بصفته يوما دوليا للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا.

٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦

وزير خارجية جنوب أفريقيا يعلن أن الحكومة لن تحتفظ في المستقبل إلا بتمثيل رمزي في اجتماعات الجمعية العامة والاجتماعات الأخرى التي تعقد في مقر الأمم المتحدة.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦

مائة وستة وخمسون زعيما من زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا والمنظمات الحليفة له في أرجاء البلد يلقى القبض عليهم وتوجه إليهم تهمة الخيانة العظمى. (وبعد محاكمة استمرت أربع سنوات تبين أنهم أبرياء وأطلق سراحهم في آذار/ مارس ١٩٦١).

١٩٥٨

جنوب أفريقيا تستأنف مشاركتها التامة في الأمم المتحدة، بعد أن لاحظت أن الجمعية العامة اتخذت موقفا أكثر توخيا للمصالحة في دورتها الثانية عشرة.

٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨

الجمعية العامة تتخذ القرار ١٢٤٨ (د - ١٣) بشأن الفصل العنصري، وتعرب فيه عن "الأسف والقلق" لأن حكومة جنوب أفريقيا لم تستجب بعد لنداءات الجمعية العامة لكي تعيد النظر في سياساتها.

٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٩

إنشاء مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا.

٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٥٩

قانون الترويج للحكم الذاتي لدى البانتو يبطل تمثيل الأفريقيين المحدود في برلمان الاتحاد ويقسم الأفريقيين إلى ثمان من الوحدات الوطنية، ويتوخى الحكم الذاتي في نهاية الأمر من خلال السلطات القبلية.

٣ شباط/ فبراير ١٩٦٠

السيد هارولد ماكميلان رئيس وزراء المملكة المتحدة، يعلن في الكلمة التي ألقاها أمام البرلمان في كيب تاون بأن "رياح التغير" بدأت تهب في أرجاء القارة الأفريقية.

٢١ آذار/ مارس ١٩٦٠

الشرطة تطلق النيران في شاربفيل على أناس يتظاهرون سلميا ضد قوانين بطاقات المرور مما يؤدي إلى مقتل ٦٨ من الرجال والنساء والأطفال وجرح زهاء ٢٠٠ شخص.

٢٤ آذار/ مارس ١٩٦٠

الحكومة تحظر جميع الاجتماعات العامة التي يحضرها أكثر من ١٢ شخصا حتى ٣٠ حزيران/ يونيه.

٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٠

ممثلو ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية من الدول الأعضاء يطلبون عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ١٤، الصفحة ٢٥٢

٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٠

مفوض الشرطة يعلن وقف العمل بقوانين بطاقات المرور حتى استعادة الحالة الاعتيادية لأن السجون لا يمكن أن تستوعب العدد الكبير من الأفريقيين الذين يقدمون أنفسهم لإلقاء القبض عليهم وذلك بانتهاكهم علنا لقوانين بطاقات المرور؛ وفي اليوم نفسه يقدم ألبرت ج. لوتولي، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، على حرق بطاقة المرور الخاصة به أمام الناس.

٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٠

المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا يدعو الناس في الدولة كلها إلى البقاء في مساكنهم احتجاجا على مذبحة شاربفيل؛ وإحراق بطاقات المرور في نيران عديدة أوقدت في الهواء الطلق.

٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٠

مجلس الأمن يبدأ في النظر في الحالة في جنوب أفريقيا. الحكومة تعلن حالة الطوارئ، وبموجبها يلقى القبض على آلاف الأشخاص.

٣١ آذار/ مارس ١٩٦٠

تعبئة أربع فرق من قوة المواطنين؛ السلطات القانونية في جوهانسبرغ تصرح بأن أنظمة حالة الطوارئ أسفرت عن إيجاد حالة من الأحكام العرفية عمليا.

١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠

مجلس الأمن يستنكر، في أول إجراء له بشأن جنوب أفريقيا، سياسات حكومة جنوب أفريقيا وتصرفاتها ويطالب الحكومة بالتخلي عن سياستي الفصل والتمييز العنصريين.

انظر الوثيقة ١٥، الصفحة ٢٥٣

٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٠

استئناف العمل بنظام بطاقات المرور وذلك بعد وقفه لفترة قصيرة مدتها عشرة أيام.

٨ نيسان/ أبريل ١٩٦٠

البرلمان يسن قانون المنظمات غير المشروعة، والحكومة تحظر المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا.

٤ أيار/ مايو ١٩٦٠

صدور الحكم بحبس السيد روبرت سوبوكوي، رئيس مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، لمدة ثلاث سنوات لتحريضه الأفريقيين على المطالبة بإلغاء قوانين بطاقات المرور.

١٥-٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٠

المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا، يطالب بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ١٦، الصفحة ٢٥٤

٣١ آب/ أغسطس ١٩٦٠

رفع حالة الطوارئ.

٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠

إجراء استفتاء يقتصر على الناخبين البيض، وفيه حبذت نسبة ٥٢ في المائة منهم إنشاء جمهورية.

٦-١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

الأمين العام داغ همرشولد يقوم بزيارة إلى جنوب أفريقيا، ويقول في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/ يناير بأنه لم يتوصل حتى الآن في سياق مناقشاته مع رئيس وزراء جنوب أفريقيا إلى "ترتيبات مقبولة للطرفين" بشأن السياسات العنصرية في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ١٨، الصفحة ٢٥٥

١٥ آذار/ مارس ١٩٦١

على إثر معارضة شديدة في مؤتمر رؤساء الكمنولث، السيد هـ. ف. فيرفورد، رئيس وزراء جنوب أفريقيا يعلن أن جنوب أفريقيا سوف تنسحب من الكمنولث حفاظا على "شرفها وكرامتها".

٢٥-٢٦ آذار/ مارس ١٩٦١

مؤتمر عموم الأهالي الأفريقيين ينعقد في بيترماريتسبرغ، بجنوب أفريقيا، بحضور ١ ٤٠٠ مندوب يمثلون ١٤٥ هيئة دينية وثقافية وسياسية في أرجاء جنوب أفريقيا؛ المؤتمر يطالب الحكومة بعقد مؤتمر وطني لممثلين منتخبين بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة، ويدعو الشعب إذا لم يعقد ذلك المؤتمر إلى تنظيم مظاهرات جماهيرية عشية إعلان الجمهورية؛ تعيين السيد نيلسون مانديلا أمينا لمجلس العمل الوطني.

انظر الوثيقة ١٩، الصفحة ٢٥٦

١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦١

الجمعية العامة تستنكر التمييز العنصري في جنوب أفريقيا بصفته "موضوعا للمؤاخذة ومنافيا للكرامة الإنسانية".

انظر الوثيقة ٢١، الصفحة ٢٥٩

أيار/ مايو ١٩٦١

إصدار الأوامر إلى قوات الأمن في جنوب أفريقيا لمنع الإضراب الوطني العام، الذي دعي إليه للاحتجاج على إنشاء الجمهورية.

٣١ أيار/ مايو ١٩٦١

جنوب أفريقيا تعلن نفسها جمهورية وتنسحب من الكمنولث.

١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١

الجمعية العامة توجه اللوم إلى وزير خارجية جنوب أفريقيا بسبب كلمة ألقاها في الجمعية العامة سببت الاستياء على نطاق واسع.

١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١

جائزة نوبل للسلام تمنح للزعيم ألبرت ج. لوتولي، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا.

١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١

ظهور منظمة أومخونتو وي سيزوي (Umkhonto we Sizwe) (رمح الأمة) وهي منظمة سرية مرتبطة بالمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، وتوزيع بيانها؛ ووقوع سلسلة من التفجيرات بالقرب من جوهانسبرغ وبورت إليزابيث، تلحق أضرارا بمكتب البريد، وعدة مكاتب تابعة للمديرية المعنية بشؤون إدارة البانتو وتطويرهم ومحطة لتوليد الكهرباء.

انظر الوثيقة ٢٢، الصفحة ٢٦٠

٥ آب/ أغسطس ١٩٦٢

إلقاء القبض على السيد مانديلا بالقرب من دوربان، وقد كان يعمل سرا منذ عام ١٩٦١.

٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢

الجمعية العامة تطلب إلى الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير محددة تحقيقا للتخلي عن الفصل العنصري، بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية وعلاقات النقل مع جنوب أفريقيا؛ والجمعية العامة تنشئ أيضا لجنة خاصة لمتابعة التطورات وتقديم التقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

انظر الوثيقة ٢٣، الصفحة ٢٦١

٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢

الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات على السيد مانديلا؛ وقد حوكم مرة أخرى في السنة التالية في "محاكمة ريفونيا" (سميت كذلك بسبب إلقاء القبض على عدد من المتهمين في مزرعة في ريفونيا).

٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٣

انعقاد الجلسة الأولى للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا (أعيد تسميتها فيما بعد لتصبح "اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري") التي كانت الجمعية العامة قد أنشأتها في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢.

انظر الوثيقة ٢٥، الصفحة ٢٦٣

٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣

مجلس الأمن يطلب إلى جميع الدول وقف بيع وشحن الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٢٧، الصفحة ٢٦٥؛ والوثيقة ٢٨، الصفحة ٢٦٨

١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣

الجمعية العامة تطلب إلى حكومة جنوب أفريقيا ترك محاكمة ريفونيا التي يحاكم فيها السيد مانديلا وزعماء آخرون؛ وقد أعلن هذا التاريخ فيما بعد بصفته يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٣٢، الصفحة ٢٨١؛ والوثيقة ٣٣، الصفحة ٢٨١

٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

مجلس الأمن يطلب إلى جميع الدول "أن توقف على الفور بيع وشحن المعدات والمواد اللازمة لصنع وصيانة الأسلحة والذخائر في جنوب أفريقيا"، ويطلب إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا محدودا من الخبراء لبحث سبل حل الوضع الحالي في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٣٤، الصفحة ٢٨٤

١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

الجمعية العامة تدعو إلى تقديم المساعدة إلى أسر الأشخاص الذين تلاحقهم حكومة جنوب أفريقيا بسبب معارضتهم للفصل العنصري.

انظر الوثيقة ٣٥، الصفحة ٢٨٤

١٤ آذار/ مارس ١٩٦٤

جنوب أفريقيا تعلن انسحابها من منظمة العمل الدولية.

٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

فريق الخبراء المعني بجنوب أفريقيا يقدم تقريره إلى الأمين العام؛ والاستنتاج الرئيسي في التقرير يدعو إلى "إشراك شعب جنوب أفريقيا كله في التشاور، وتمكينه بالتالي من تقرير مصير بلده على الصعيد الوطني".

انظر الوثيقة ٣٧، الصفحة ٢٨٦

السيد مانديلا، بعد الحكم عليه بالسجن مدى الحياة في محاكمة ريفونيا في بريتوريا، يدلي ببيان يصرح فيه عن إيمانه بوجوب قيام "مجتمع ديمقراطي حر يعيش فيه جميع الأشخاص معا في وئام وينعمون بتكافؤ الفرص".

انظر الوثيقة ٣٩، الصفحة ٢٩٦

٩ حزيران/ يونيه ١٩٦٤

مجلس الأمن يحث حكومة جنوب أفريقيا على وضع نهاية لمحاكمة ريفونيا والعفو عن جميع السجناء أو المقيدة حركتهم بسبب معارضتهم لسياسة الفصل العنصري وبخاصة المتهمون منهم في محاكمة ريفونيا (القرار ١٩٠ (١٩٦٤)).

١٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٤

القس جوست دي بلانك يقدم عريضة إلى الأمين العام بالنيابة عن الحملة العالمية من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا (برعاية الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري).

١٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٤

مجلس الأمن يدعو جنوب أفريقيا إلى قبول الاقتراح الداعي إلى إجراء مشاورات وطنية والوارد في تقرير فريق الخبراء.

انظر الوثيقة ٤١، الصفحة ٣٠٠

٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥

الأمين العام ينشئ برنامجا لتعليم وتدريب الأفريقيين من جنوب أفريقيا في الخارج، وذلك وفق ما طلبه مجلس الأمن في ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٤.

١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥

الجمعية العامة تطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لجنوب أفريقيا تابعا للأمم المتحدة من أجل تقديم مساعدة إنسانية إلى المتهمين بموجب القوانين التمييزية والقمعية في جنوب أفريقيا ولمن يعولونهم.

انظر الوثيقة ٤٥، الصفحة ٣٠٨

١٨ آذار/ مارس ١٩٦٦

اعتبار صندوق الدفاع والمعونة منظمة غير مشروعة في جنوب أفريقيا.

٢٣ آب/ أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦

انعقاد حلقة دراسية دولية عن الفصل العنصري، نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وحكومة البرازيل، في برازيليا - وهي أول مؤتمر من مؤتمرات وحلقات دراسية كثيرة نظمتها الأمم المتحدة أو اشتركت في تنظيمها.

للاطلاع على سرد تاريخي لمؤتمرات الأمم المتحدة وحلقاتها الدراسية، انظر الصفحة ١٧١

٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦

الجمعية العامة تعلن يوم ٢١ آذار/ مارس، وهو الذكرى السنوية لمذبحة شاربفيل، يوما دوليا للقضاء على التمييز العنصري.

انظر الوثيقة ٤٧، الصفحة ٣١١، والوثيقة ٤٨، الصفحة ٣١١

الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، ١٩٦٧-١٩٨٩

٦ آذار/ مارس ١٩٦٧

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تندد بقوة بإجراءات حكومة جنوب أفريقيا التي "تتعارض مع القانون الدولي والأعراف الدولية".

انظر الوثيقة ٥٢، الصفحة ٣١٨

٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧

السيد أشكار ماروف (غينيا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، يدعو إلى إعادة تقييم التدابير الدولية التي تتخذ لمناهضة الفصل العنصري.

انظر الوثيقة ٥٣، الصفحة ٣٢٠

٢ تموز/ يوليه ١٩٦٨

السيد أوليفر تامبو، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، يحث المجتمع الدولي على فرض عزلة أشمل على نظام الحكم القائم في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٥٥، الصفحة ٣٢٥

٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨

الجمعية العامة تطلب من جميع الدول والمنظمات "وقف التبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها مع النظام العنصري الحاكم ومع المنظمات أو المؤسسات القائمة في جنوب أفريقيا التي تمارس الفصل العنصري".

انظر الوثيقة ٥٦، الصفحة ٣٢٩

١٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٩

مؤتمر القمة الخامس لدول شرق ووسط أفريقيا، المعقود في لوساكا، يعتمد بيان لوساكا بشأن الجنوب الأفريقي، الذي يؤكد الالتزام بالمساواة بين البشر وبكرامة الإنسان.

انظر الوثيقة ٥٧، الصفحة ٣٣١

٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩

الجمعية العامة توجه انتباه جميع الدول والشعوب إلى بيان لوساكا (القرار ٢٥٠٥ (د - ٢٤)).

أيار/ مايو ١٩٧٠

اللجنة الأولمبية الدولية تطرد جنوب أفريقيا لممارستها التمييز العنصري في الألعاب الرياضية.

٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠

الجمعية العامة تصف الفصل العنصري بأنه "جريمة ضد ضمير البشرية وكرامتها"، وذلك في إعلان صدر بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على إنشاء الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٧ (د - ٢٥)).

٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١

الجمعية العامة تدعو إلى مقاطعة الفرق الرياضية التي تختار على نحو ينتهك المبدأ الأولمبي القاضي بعدم التمييز. كما تشجب الجمعية العامة إنشاء حكومة جنوب أفريقيا لأوطان البانتو (البانتوستانات) والنقل القسري للسكان الأفريقيين.

انظر الوثيقة ٦١، الصفحة ٣٣٧، والوثيقة ٦٢، الصفحة ٣٣٨

١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢

الجمعية العامة تذكر أن "للأمم المتحدة مصلحة حيوية في تأمين القضاء السريع على الفصل العنصري".

انظر الوثيقة ٦٥، الصفحة ٣٤٠

٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣

الجمعية العامة تعتمد الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، وتفتح باب التوقيع عليها.

انظر الوثيقة ٧٠، الصفحة ٣٥٠

١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣

الجمعية العامة تعلن أن النظام الحاكم في جنوب أفريقيا "ليس له الحق في أن يمثل شعب جنوب أفريقيا"، وأن حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية هي "الممثلة الحقة للأغلبية الساحقة لشعب جنوب أفريقيا".

انظر الوثيقة ٧١، الصفحة ٣٥٣

٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤

الجمعية العامة تقرر عدم قبول وثائق تفويض ممثلي جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٧٣، الصفحة ٣٥٨، والوثيقة ٧٤، الصفحة ٣٥٨

١٨-٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤

مجلس الأمن يتلقى اقتراحا يدعوه إلى توصية الجمعية العامة بطرد جنوب أفريقيا على الفور من الأمم المتحدة امتثالا للمادة ٦ من الميثاق؛ والاقتراح ينال ١٠ أصوات مؤيدة، إلا أنه لم يعتمد بسبب التصويت السلبي من قبل ثلاثة أعضاء دائمين، هم: فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤

السيد عبد العزيز بوتفليقة (الجزائر)، رئيس الجمعية العامة، يقضي بأن وفد جنوب أفريقيا لا يستطيع الاشتراك في أعمال الجمعية العامة؛ وقد طعن في قرار الرئيس، إلا أنه حظي بالموافقة.

انظر الوثيقة ٧٥، الصفحة ٣٥٩

٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥

الجمعية العامة تعلن أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي "مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركاته التحريرية".

انظر الوثيقة ٧٩، الصفحة ٣٦٣

١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦

مركز مناهضة الفصل العنصري ينشأ في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٦

الشرطة تطلق النار على طلبة في سويتو، بالقرب من جوهانسبرغ، كانوا يتظاهرون احتجاجا على "تعليم البانتو" وفرض اللغة الأفريكانية للتدريس؛ وفي أثناء المظاهرة وفي الفترة التي تلتها والتي اتسمت بمقاومة الطلاب في جميع أنحاء البلد، قتل ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص وأصيب ما يربو على ذلك بكثير.

انظر الوثيقة ٨٢، الصفحة ٣٦٧، والوثيقة ٨٣، الصفحة ٣٦٧

١٨ تموز/ يوليه ١٩٧٦

بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦

جنوب أفريقيا تعلن "استقلال" ترانسكاي، وهو أحد البانتوستانات؛ وفي اليوم نفسه، ترفض الجمعية العامة هذا "الاستقلال" وتعلن عدم صحته.

انظر الوثيقة ٨٥، الصفحة ٣٧٢

٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦

الجمعية العامة تعتمد برنامج عمل شاملا لمناهضة الفصل العنصري، تنفذه الحكومات، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، فضلا عن النقابات العمالية، والكنائس، وحركات مناهضة الفصل العنصري وحركات التضامن، والمنظمات غير الحكومية الأخرى (القرار ٦/٣١ ياء).

١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧

ستيف بيكو، زعيم حركة وعي السود، يتوفى في أثناء احتجازه.

٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧

اجتماع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية المعقود في بروكسل، يعتمد مدونة لقواعد سلوك الشركات العاملة في جنوب أفريقيا.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧

في موجة جديدة من القمع، حكومة جنوب أفريقيا تحظر ١٧ منظمة؛ والحظر يفرض أيضا على صحيفتي World و Weekend World.

٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧

مجلس الأمن يفرض حظرا إلزاميا على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٨٩، الصفحة ٣٧٧، والوثيقة ٩٠، الصفحة ٣٧٨

٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧

الجمعية العامة ترفض إعلان ما سمي بـ "استقلال" بوفوثاتسوانا، فضلا عن "استقلال" ترانسكاي في وقت سابق، وتعلن عدم صحتهما.

١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧

الجمعية العامة تعتمد الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، وتعلن الفترة الممتدة من ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٨ إلى ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٩ سنة دولية لمناهضة الفصل العنصري (القرار ١٠٥/٣٢ باء والقرار ١٠٥/٣٢ ميم).

١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨

في اجتماع خاص للجمعية العامة، الأمم المتحدة تمنح جوائز لشخصيات، بعد وفاة بعضها، اعترافا بإسهامها في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، وهؤلاء هم: القس ل. جون كولينز (المملكة المتحدة)، ورئيس الوزراء مايكل مانلي (جامايكا)، والجنرال مورتالا محمد (نيجيريا)، والرئيس جمال عبد الناصر (مصر)، والرئيس جواهر لال نهرو (الهند)، والسيد أولوف بالمه (السويد)، والسيد بول روبنسون (الولايات المتحدة).

٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٩

بدأت في لندن، بدعم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، الحملة العالمية لمناهضة التعاون مع جنوب أفريقيا في المجالين العسكري والنووي.

٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٩

مجلس الأمن يطلب من حكومة جنوب أفريقيا الإبقاء على حياة السيد سولومون مالانغو وسجناء سياسيين آخرين في جنوب أفريقيا حكم عليهم بالإعدام. (أعدم السيد مالانغو في ٦ نيسان/ أبريل).

٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩

مجلس الأمن يشجب إعلان ما سمي "استقلال" بانتوستان فيندا، ويعلن عدم صحته.

٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩

الجمعية العامة تطلب من مجلس الأمن إجراء تحقيق في تقارير تتعلق بقيام جنوب أفريقيا بتفجير نووي في منطقة المحيط الهادئ وجنوب المحيط الأطلسي في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩.

٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩

جنوب أفريقيا تطرد من المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك في اجتماع الوكالة السنوي المعقود في نيودلهي.

آذار/ مارس ١٩٨٠

في أعقاب الانتخابات التي جرت في روديسيا الجنوبية وأدت إلى استقلالها باسم زمبابوي، صحيفة Sunday Post التي تصدر في جوهانسبرغ تشن حملة من أجل الإفراج عن السيد مانديلا؛ الحملة تحظى بتأييد واسع النطاق في البلد.

١ نيسان/ أبريل ١٩٨٠

مؤتمر قمة لتسعة من بلدان الجنوب الأفريقي يعقد في لوساكا ويقرر إنشاء مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي، وذلك للنهوض بالتنمية الإقليمية والحد من الاعتماد على جنوب أفريقيا.

١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٠

في أعقاب العنف الذي مارسته الشرطة ضد سلسلة مظاهرات قام بها الطلاب وجماعات أخرى، مجلس الأمن يدين بقوة نظام جنوب أفريقيا لإمعانه في تصعيد الحالة ويطالبه بالإفراج عن السيد مانديلا وجميع الزعماء السود الآخرين "الذين يتعين عليه أن يتعامل معهم في أي مناقشة هادفة بشأن مستقبل البلد".

انظر الوثيقة ٩٧، الصفحة ٣٨٢

١٥ أيار/ مايو ١٩٨١

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تنشر السجل الأول للاتصالات مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية.

انظر الوثيقة ١٠٢، الصفحة ٣٨٧

١٨ حزيران/ يونيه ١٩٨١

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، في اجتماعه المعقود في جنيف، يشجب الفصل العنصري بوصفه نظاما حاطا بالكرامة وإجراميا ولا إنسانيا ويقرر أن تقدم المنظمة مساعدة لحركات تحرير جنوب أفريقيا؛ وينشئ لجنة دائمة لرصد سياسات جنوب أفريقيا العنصرية ويوافق على أن تقدم المنظمة مساعدة تقنية إلى حركات التحرير عن طريق صندوق للتبرعات.

٩ آب/ أغسطس ١٩٨١

الاحتفال، لأول مرة، باليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا، وذلك في الذكرى الخامسة والعشرين لتظاهر نساء جنوب أفريقيا ضد قوانين المرور.

٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١

إعلان "استقلال" بانتوستان سيسكاي؛ مجلس الأمن يدين الإعلان المزعوم للاستقلال ويعلن أنه باطل تماما.

انظر الوثيقة ١٠٤، الصفحة ٤٠٠

١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١

لجنة فناني العالم لمناهضة الفصل العنصري تنشأ في باريس، بدعم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

١٩٨٢

الجمعية العامة تعلن، في قرارها ١٧٢/٣٦ باء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب أفريقيا.

٢١ آذار/ مارس ١٩٨٢

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تنشر إعلانا لنحو ١ ٥٠٠ عمدة يطالبون فيه الإفراج عن السيد مانديلا وسائر السجناء السياسيين من أبناء جنوب أفريقيا.

٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢

الأمم المتحدة تمنح جوائز لسبع شخصيات اعترافا بإسهامها المرموق في الحركة الدولية لفرض جزاءات على جنوب أفريقيا، وهم: الرئيس الراحل هواري بومدين (الجزائر)، والسيد روميش شاندرا (الهند)، والسيدة جان مارتن ــ سيسيه (غينيا)، والأب تريفور هضلستون (المملكة المتحدة)، والقس الراحل الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن (الولايات المتحدة)، ورئيس

الوزراء أولوف بالمه (السويد)، والسيد يان نيكو شولتن (هولندا).

٢١ آذار/ مارس ١٩٨٣

نشر الإعلان من أجل الإفراج عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين الآخرين من أبناء جنوب أفريقيا الذي وقعه ما يزيد على ٠٠٠ ٤ شخصية من القيادات الجماهيرية؛ وكان رئيس الأساقفة تريفور هضلستون قد بادر إلى إصدار هذا الإعلان بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣

برلمان جنوب أفريقيا يوافق على دستور جديد يتوخى برلمانا مكونا من ثلاثة مجالس، هي مجلس البيض ومجلس الملونين ومجلس الهنود، بينما يحرم الأفريقيين من أي تمثيل؛ كذلك يسمح الدستور برئاسة جمهورية ذات صلاحيات تنفيذية.

٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تنشر السجل الأول للمطربين وللممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضا في جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري.

انظر الوثيقة ١٠٩، الصفحة ٤١٠

٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣

المشتركون في استفتاء عام للناخبين البيض يوافقون على المقترحات الدستورية الداعية إلى إنشاء برلمان ذي ثلاثة مجالس، والجمعية العامة تعلن في وقت لاحق أن الدستور الجديد يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

انظر الوثيقة ١١٠، الصفحة ٤١٤

٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣

معرض "الفن المناهض للفصل العنصري" يفتتح في المؤسسة الوطنية للفنون الطباعية والتشكيلية في باريس، تحت إشراف لجنة فناني العالم المناهضين للفصل العنصري وبالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣

الجمعية العامة تعتمد برنامج عمل جديدا لمناهضة الفصل العنصري.

انظر الوثيقة ١١١، الصفحة ٤١٥

١٦ آذار/ مارس ١٩٨٤

حكومتا جنوب أفريقيا وموزامبيق توقعان، في انكوماتي بموزامبيق، اتفاقا بشأن عدم الاعتداء وحسن الجوار.

٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٤

السيد ب. و. بوتا، رئيس وزراء جنوب أفريقيا، يسافر إلى أوروبا في محاولة لكسب تأييد للدستور الجديد والخطط الأخرى الرامية إلى الإصلاح، إلا أنه لا يحصل على أي تأييد من الحكومات.

١٧ آب/ أغسطس ١٩٨٤

مجلس الأمن يرفض الدستور الجديد لعام ١٩٨٣ ويرفض الإقرار بشرعية الانتخابات التي كانت وشيكة.

انظر الوثيقة ١١٣، الصفحة ٤٣٠

١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤

بعد أسبوعين من الاضطرابات في بلدات يقطنها السود، حكومة جنوب أفريقيا تصدر أمرا جديدا يحظر اجتماعات الاحتجاج.

١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤

ديزموند توتو، وهو أسقف من جنوب أفريقيا، يُمنح جائزة نوبل للسلام.

٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥

السيد ب. و. بوتا، الذي أصبح الآن رئيسا للجمهورية بموجب الدستور الجديد، يعرض الإفراج عن السيد مانديلا شريطة أن يرفض هذا استعمال العنف؛ والسيد مانديلا يرفض العرض، إلا أنه يشير إلى استعداده للتفاوض مع الحكومة إذا ما رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي والجماعات الأخرى.

٧ شباط/ فبراير ١٩٨٥

أحد أكبر مصارف الولايات المتحدة، وهو "سيتي بانك"، يعلن أنه لن يقدم أي قروض أخرى لحكومة جنوب أفريقيا في المستقبل المنظور؛ وجاء القرار ضمن تحركات قامت بها إدارة مدينة نيويورك لوقف التعامل مع المصارف والشركات التي تحتفظ بروابط مع جنوب أفريقيا؛ وكانت شركة بيبسيكو أول شركة من شركات كبيرة عديدة في الولايات المتحدة تعلن أنها ستصفي استثماراتها في جنوب أفريقيا.

٨ آذار/ مارس ١٩٨٥

السيد إدوارد كنيدي وآخرون من كبار أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة يقدمون مشروع قانون يستهدف منع توظيف استثمارات جديدة للولايات المتحدة في جنوب أفريقيا.

٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥

مجلس الأمن يعرب عن قلقه الشديد بشأن مقتل وجرح أبرياء بأيدي شرطة جنوب أفريقيا في بلدة يوتنهيغ في اليوم السابق، عندما مات ١٩ شخصا.

انظر الوثيقة ١١٥، الصفحة ٤٣١

٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٥

مجلس نواب الولايات المتحدة يؤيد بأغلبية ساحقة فرض جزاءات اقتصادية على جنوب أفريقيا؛ وتشمل الجزاءات القروض المصرفية الجديدة والاستثمارات التجارية الجديدة واستيراد عملات الكروغيراند الذهبية، وبيع الحواسيب للحكومة، وبيع الوقود النووي والمعدات والتكنولوجيا النووية.

١١ تموز/ يوليه ١٩٨٥

مجلس شيوخ الولايات المتحدة يصوت لفرض جزاءات محدودة تشمل القروض المصرفية والحواسيب والتعاون في المجال النووي؛ كما يدعو شركات الولايات المتحدة إلى اتباع ما يسمى مبادئ سوليفان، التي تلزمها بأن تمنح السود نفس المعاملة التي يُعامل بها البيض في مجالي الإسكان والتوظيف.

٢١ تموز/ يوليه ١٩٨٥

حكومة جنوب أفريقيا تعلن حالة الطوارئ في أجزاء من أشد مناطق البلد ازدحاما بالسكان.

٢٤ تموز/ يوليه ١٩٨٥

فرنسا تستدعي سفيرها في جنوب أفريقيا وتعلن حظرا على جميع الاستثمارات الجديدة في جنوب أفريقيا، احتجاجا على سياسات الحكومة.

٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥

مجلس الأمن يحث الدول الأعضاء على اتخاذ طائفة كبيرة من الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ١١٦، الصفحة ٤٣٢

١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٥

الرئيس بوتا يصدر بيانا فيما يتعلق بالسياسة العامة، يشير فيه إلى أن حكومته سترفض أن يُملي عليها العالم الخارجي سياستها العامة.

٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥

رونالد ريغان، رئيس الولايات المتحدة، يأمر بفرض مجموعة من الجزاءات الاقتصادية المحدودة على جنوب أفريقيا.

١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥

وزراء الجماعة الأوروبية يطالبون بالإفراج الفوري غير المشروط عن السيد مانديلا وبالتزام حكومة جنوب أفريقيا، التزاما دقيقا، بإنهاء الفصل العنصري.

٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥

حكومات الجماعة الأوروبية الـ ١٢ توافق على فرض عدد من الجزاءات على جنوب أفريقيا، على الرغم من عدم رغبة بعض الحكومات في فرض جزاءات إلزامية.

٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

حكومة اليابان، وهي ثاني أكبر شريك تجاري لجنوب أفريقيا، تعلن فرض مجموعة من الجزاءات الاقتصادية على جنوب أفريقيا.

٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

اجتماع قمة للكمنولث عقد في ناسو، بجزر البهاما، يعتمد اتفاقا بصدد فرض جزاءات على جنوب أفريقيا، كما ينشئ فريقا من سبع شخصيات بارزة بغرض التشجيع على التحاور بشأن الإصلاح الدستوري في جنوب أفريقيا.

٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

حالة الطوارئ تمدد لتشمل الآن منطقة يعيش فيها ما يزيد على ٩ ملايين شخص.

١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥

الجمعية العامة تعتمد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، وتفتح باب التوقيع عليها.

انظر الوثيقة ١١٨، الصفحة ٤٣٣

٤ شباط/ فبراير ١٩٨٦

وزراء خارجية من الجماعة الأوروبية يجتمعون مع نظرائهم من دول خط المواجهة الست (أنغولا وبوتسوانا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق)، ويصدرون بلاغا مشتركا يدعو جنوب أفريقيا إلى تفكيك نظامها القائم على الفصل العنصري؛ ووزير خارجية المملكة المتحدة يجري مناقشات مع قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي في لوساكا.

٦ آذار/ مارس ١٩٨٦

مصرف باركليز في المملكة المتحدة يعلن أنه لن يقدم أي قروض جديدة إلى جنوب أفريقيا إلى أن تثبت هذه

الحكومة أنها قادرة على تخفيض ديونها وإلغاء الفصل العنصري.

٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٦

حكومة جنوب أفريقيا تصدر "كتابا أبيض"، يتضمن مقترحات تدعو إلى إلغاء قوانين المرور وإلغاء الحد من التدفقات السكانية.

أيار/ مايو ١٩٨٦

قوات جنوب أفريقيا المسلحة تشن غارات في بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي.

١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٦

حكومة جنوب أفريقيا تعلن حالة الطوارئ على الصعيد الوطني وتأمر باعتقال المئات من النشطاء المناهضين للفصل العنصري، بمن فيهم قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة، والمنظمة الشعبية لآزانيا، وقساوسة انجليكانيون وكاثوليك، ورواد مجتمعيون.

١٦-٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٦

المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية يُعقد في باريس، وتنظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز.

انظر الوثيقة ١١٩، الصفحة ٤٣٨

١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٦

حكومة جنوب أفريقيا تعترف أمام البرلمان باحتجاز ٨ ٥٠١ شخص بموجب أنظمة الطوارئ.

٢٩ أيلول/ سبتمبر و ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦

مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة يصوتان لإبطال نقض مارسه الرئيس فيما يختص بمشروع القانون الشامل المناهض للفصل العنصري. ويصبح المشروع، الذي يتضمن عددا من الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا، قانونا؛ وعدد كبير من الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة يعلن الانسحاب من جنوب أفريقيا.

١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٧

مجلس الأمن يدعو سلطات جنوب أفريقيا إلى إلغاء مرسومها المؤرخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧، الذي يحظر أشكال الاحتجاج على أعمال الاحتجاز دون محاكمة كما يحظر مناصرة المحتجزين.

انظر الوثيقة ١٢٠، الصفحة ٤٤٩

٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧

الجمعية العامة تؤكد من جديد تأييدها الكامل لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه، بقيادة حركات تحريره الوطني، للقضاء على الفصل العنصري.

انظر الوثيقة ١٢١، الصفحة ٤٥٠

٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٨

بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.

٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨

جنوب أفريقيا تشهد انتخابات بلدية قائمة على العزل العنصري؛ والجمعية العامة ترفض هذه الانتخابات بأغلبية ساحقة وتصفها بأنها مناورة لمواصلة توطيد حكم الأقلية البيضاء والفصل العنصري.

٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

اللجنة الأولمبية الدولية تطلب من الاتحادات، التي تدير الألعاب الرياضية في جميع أنحاء العالم، أن تمنع من الاشتراك في الدورات الأولمبية أي رياضي يتبارى في جنوب أفريقيا.

٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

أنغولا وجنوب أفريقيا وكوبا توقع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك معاهدة تتضمن اتفاق تلك الأطراف على تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).

٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٩

الحزب الوطني لجنوب أفريقيا يعتمد برنامج أهداف خمسيا يتضمن خطة "إصلاح" سياسي.

٥ تموز/ يوليه ١٩٨٩

نيلسون مانديلا يؤخذ من سجنه ليجتمع مع السيد بوتا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في مكتب الأخير في كيب تاون.

٢ آب/ أغسطس ١٩٨٩

الحركة الديمقراطية الجماهيرية تشن حملة تحد لقوانين الفصل العنصري قبل إجراء الانتخابات العامة القائمة على الاستبعاد العنصري في ٦ أيلول/ سبتمبر.

١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٩

السيد بوتا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا يستقيل؛ والسيد ف. و. دي كليرك يصبح زعيما للحزب الوطني قبل موعد إجراء الانتخابات في أيلول/ سبتمبر.

٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٩

رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية يعتمدون، عند اجتماعهم في هراري، إعلانا بشأن جنوب أفريقيا يعترف بوجود إمكانيات لإيجاد حل لمشاكل جنوب أفريقيا. وهذا الإعلان، أيده بعد ذلك مؤتمر قمة لبلدان عدم الانحياز عقد في بلغراد.

٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩

السيد ف. و. دي كليرك ينتخب رئيسا لجمهورية جنوب أفريقيا، بعد انتخابات عامة أجريت في ٦ أيلول/ سبتمبر.

١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

الجمعية العامة تعتمد في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة، انطلاقا من إعلان هراري المؤرخ ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٩، الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، الذي يدعو إلى التفاوض لإنهاء الفصل العنصري ويحدد الخطوات اللازمة لتهيئة مناخ يفضي إلى التفاوض.

انظر الوثيقة ١٣٥، الصفحة ٤٦٥

نحو حكومة ديمقراطية غير عنصرية، ١٩٩٠-١٩٩٤

٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠

الرئيس دي كليرك يعلن جملة تدابير، من بينها رفع الحظر الذي ظل مفروضا على مدى ٣٠ عاما على المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين وغيرهما من المنظمات المناهضة للفصل العنصري، والإفراج عن بعض السجناء السياسيين، ورفع القيود المفروضة بموجب أنظمة الطوارئ على وسائط الإعلام.

١١ شباط/ فبراير ١٩٩٠

الإفراج عن السيد مانديلا من السجن دون شروط.

٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٠

ناميبيا تحصل على استقلالها.

٢-٤ أيار/ مايو ١٩٩٠

حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي يجريان محادثات أولية، يعرب فيها الجانبان عن أملهما في تحقيق السلم وإنهاء الفصل العنصري.

٧ أيار/ مايو ١٩٩٠

برلمان جنوب أفريقيا يسن، في جلسة مشتركة، قانون التعويضات الذي يسمح بمنح المنفيين حصانة مؤقتة من الاعتقال أو المقاضاة أو تعويضا دائما عنهما.

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٠

حكومة جنوب أفريقيا تعلن خططا لإلغاء العزل العنصري في المستشفيات الحكومية.

٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٠

حالة الطوارئ التي تعم جميع أنحاء البلد منذ عام ١٩٨٦ ترفع في منتصف الليل، إلا في ناتال وفي "وطن" الكوازولو.

٩-١٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٠

فريق تابع للأمم المتحدة، برئاسة السيد عبد الرحيم أ. فرح (الصومال) وكيل الأمين العام، يقوم بزيارة جنوب أفريقيا في بعثة لتقصي الحقائق ويلتقي بممثلين عن الحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات.

٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٠

السيد مانديلا يحث الأمم المتحدة، في خطاب يلقيه أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة، في نيويورك، على بذل قصارى جهدها للحفاظ على ما حققته من توافق في الآراء بشأن إنهاء الفصل العنصري.

انظر الوثيقة ١٣٦، الصفحة ٤٦٨

١ تموز/ يوليه ١٩٩٠

الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار يذكر في تقريره المرحلي الأول عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري لعام ١٩٨٩ أن التطورات الإيجابية التي حدثت في جنوب أفريقيا كانت مبعث تشجيع كبير له.

انظر الوثيقة ١٣٦، الصفحة ٤٦٨

١٤ تموز/ يوليه ١٩٩٠

الرئيس مانغوسوتو غاتشا بوتيليزي زعيم حركة إنكاثا، يعلن تحويل الحركة إلى حزب سياسي متعدد الأعراق أطلق عليه "حزب الحرية إنكاثا".

٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٠

عقب اجتماع جماهيري لحزب الحرية إنكاثا في سيبوكينغ، في الراند الشرقية أعضاء الحزب يشتبكون مع مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي مما أدى إلى مقتل ٢٧ شخصا على الأقل.

٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠

المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا يجريان مزيدا من المحادثات ويصدران إعلانا مشتركا بعنوان "مذكرة بريتوريا"؛ ويوافقان على جدول زمني للإفراج عن السجناء السياسيين ويعلن المؤتمر الوطني الأفريقي أنه سيوقف فورا جميع الأعمال المسلحة، بينما تتعهد الحكومة بالنظر في رفع حالة الطوارئ في ناتال "في أقرب وقت ممكن" ومواصلة استعراض قوانين الأمن وتطبيقها "بغية كفالة حرية النشاط السياسي".

١٤ آب/ أغسطس ١٩٩٠

مصرع ما يقدر بـ ١٤٣ شخصا في اضطرابات شملت مؤيدي حزب الحرية إنكاثا ومؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي في بلدات توكوزا وفوسلورس وكاتلهونغ.

٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠

عقب العثور على ٤٢ جثة محروقة أو مشوهة في فوسلورس، أصبح عدد القتلى الذين سقطوا من جراء أعمال العنف التي استمرت أربعة أسابيع يتجاوز ٥٠٠ قتيل.

١-١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠

مصرع ما يزيد على ٢٢٥ شخصا نتيجة لمزيد من أعمال العنف ومنهم عدد كبير من ركاب القطارات والحافلات الذين قام رجال مسلحون مجهولو الهوية بإطلاق النار عليهم بصورة عشوائية.

١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠

دخول قانون إبطال القانون التمييزي المتعلق بالمرافق العامة حيز النفاذ.

١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠

الحزب الوطني يقرر فتح باب عضويته لجميع مواطني جنوب أفريقيا.

٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠

مقتل ما لا يقل عن ١٦ شخصا وإصابة ٣٣ شخصا بجراح عندما شنت مجموعة من المسلحين ثلاث هجمات متفرقة في سويتو.

١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠

وزير العدل، السيد كوبي كويتسي، يعلن مبادئ توجيهية تقيد الإفراج المزمع عن السجناء السياسيين وعودة المنفيين.

١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠

نشوب قتال في معسكر للمستقطنين بالقرب من كاتلهونغ يؤدي إلى مصرع ما لا يقل عن ٢٠ شخصا.

١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

المؤتمر الاستشاري الوطني للمؤتمر الوطني الأفريقي يقرر تفويض اللجنة التنفيذية الوطنية بإشعار النظام الحاكم بأن المؤتمر الوطني الأفريقي سينظر في تعليق العملية التفاوضية بأسرها، ما لم تُرفع عوائق محددة تعترض سبيل المفاوضات في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩١.

١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١

مسلحون مجهولو الهوية يقتلون ٣٥ شخصا ويجرحون ما لا يقل عن ٥٠ شخصا في جنازة لأحد المنظمين التابعين للمؤتمر الوطني الأفريقي في سيبوكينغ.

٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١

اجتماع الزعيم بوتيليزي زعيم حزب الحرية إنكاثا والسيد مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي في دوربان؛ إصدار بيان مشترك يعربان فيه عن التزامهما بالتسامح السياسي ويطلبان فيه إلى قوات الأمن الاضطلاع بدور فعال في حفظ السلم.

١ شباط/ فبراير ١٩٩١

الرئيس دي كليرك يعلن في خطاب ألقاه في افتتاح الدورة البرلمانية في كيب تاون، أنه سيجري قريبا تقديم قانون لإلغاء قانوني الأراضي لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ وقانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ وقانون مناطق التجمعات لعام ١٩٦٦ وقانون تنمية المجتمعات المحلية السوداء لعام ١٩٨٤.

١٢ شباط/ فبراير ١٩٩١

الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا يعلنان، بعد اجتماع عقد في كيب تاون، توصلهما إلى حل للخلافات بشأن تفسير "مذكرة بريتوريا" المؤرخة ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٠؛ والاتفاق الجديد يقضي بأن تتعهد السلطات بالإسراع بإعادة المنفيين والإفراج عن السجناء السياسيين، مع موافقة المؤتمر الوطني الأفريقي على إنهاء تجنيد وتدريب الكوادر لجناحه العسكري، أومخونتو وي سيزوي.

٢١ آذار/ مارس ١٩٩١

اتفاق جنوب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على قيام المفوضية بتقديم المساعدة في

عملية إعادة اللاجئين والمنفيين السياسيين إلى جنوب أفريقيا.

٨ أيار/ مايو ١٩٩١

الرئيس دي كليرك يعلن فرض حظر فوري على "الأسلحة الثقافية" "باستثناء الرماح في هذه المرحلة"، وذلك في البلدات المعلن أنها "مناطق قلاقل"؛ وقال أيضا إن الحكومة سترفع من مستوى بيوت العمال وستحول بعضا منها إلى مساكن عائلية.

١٢ أيار/ مايو ١٩٩١

مصرع ما لا يقل عن ٢٧ شخصا في هجوم شنه أعضاء من حزب الحرية إنكاثا على معسكر للمستقطنين في سوانيفيل.

٥-٢١ حزيران/ يونيه ١٩٩١

برلمان جنوب أفريقيا يلغي عددا من القوانين الأساسية للفصل العنصري، مثل قانوني الأراضي، وقانون مناطق التجمعات، وقانون تسجيل السكان ويعدل قانون الأمن الداخلي.

٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩١

ممثلو كل من الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين ومنظمة آزانيا الشعبية والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا وأحزاب ونقابات عمالية أخرى يحضرون مؤتمر قمة للسلم برعاية الكنيسة؛ ومواضيع المناقشة تشمل آليات إنفاذ اتفاق للسلم وتعمير المناطق المتضررة بأعمال العنف.

٢-٦ تموز/ يوليه ١٩٩١

المؤتمر الوطني الأفريقي يعقد مؤتمره الوطني الثامن والأربعين في دوربان، وتلك هي المرة الأولى منذ ٣٢ عاما التي ينعقد فيها هذا المؤتمر داخل جنوب أفريقيا؛ والمؤتمر ينتخب السيد مانديلا رئيسا للحزب وأوليفر تامبو رئيسا وطنيا؛ والمؤتمر ينتخب أيضا مجلسا تنفيذيا وطنيا جديدا.

٩ تموز/ يوليه ١٩٩١

اللجنة الأولمبية الدولية تعترف باللجنة الأولمبية الوطنية لجنوب أفريقيا وبذلك تمهد السبيل أمام اشتراك البلد في الألعاب الأولمبية التالية.

١٠ تموز/ يوليه ١٩٩١

جنوب أفريقيا تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقعها.

جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة يعلن أن جنوب أفريقيا أوفت بالشروط اللازمة لرفع الجزاءات التجارية والاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة، والواردة في القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦.

١٥ آب/ أغسطس ١٩٩١

موافقة حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا على مشروع اتفاق سلم وطني، بما في ذلك مدونة لقواعد سلوك قوات الشرطة وقوات الأمن، وأحكام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومجموعة مستفيضة من آليات الإنفاذ.

١٦ آب/ أغسطس ١٩٩١

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة جنوب أفريقيا توقعان بالأحرف الأولى على مذكرة تفاهم بشأن العودة الاختيارية للاجئين والمنفيين من جنوب أفريقيا وإعادة إدماجهم فيها.

٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١

الأمين العام يخلص في تقريره المرحلي الثاني بشأن تنفيذ إعلان عام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري، إلى أنه "خلال الاثنى عشر شهرا الماضية، ظلت العملية الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قائمة، على الرغم من توقفها".

انظر الوثيقة ١٤٦، الصفحة ٤٨٥

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة جنوب أفريقيا توقعان على مذكرة التفاهم بينهما.

٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١

مصرع ما لا يقل عن ٤٢ شخصا وإصابة ٥٠ بجراح في أعمال عنف سياسي وقعت في توكوزا وكاتلهونغ وتمبيسا.

١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١

توقيع ٢٣ حزبا سياسيا ونقابة عمالية ومنظمة دينية ومدنية والحكومة على اتفاق السلم الوطني في جوهانسبرغ؛ وهو يضم مدونة لقواعد سلوك قوات الأمن والأحزاب السياسية وينشئ لجنة سلم وطني

ولجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير، برئاسة القاضي ر. ج. غولدستون، لرصد تنفيذ الاتفاق.

١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١

جنوب أفريقيا توقع اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يتيح للوكالة تفقد مرافقها النووية.

٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١

في نهاية مؤتمر للجبهة الوطنية المتحدة عقد في دوربان وحضره نحو ٩٠ منظمة، المشتركون في المؤتمر يعتمدون إعلانا يطالبون فيه بإنشاء جمعية تأسيسية لصياغة دستور ديمقراطي واعتماده؛ وحكومة مؤقتة/ سلطة انتقالية ذات سيادة؛ وبالقيام في أسرع وقت ممكن بعقد مؤتمر يضم جميع الأحزاب/اجتماع لما قبل الجمعية التأسيسية، بدعوة من جهات مستقلة ومحايدة.

٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١

في نهاية اجتماع تحضيري استمر يومين برئاسة القاضيين اسماعيل محمد وبتروس شابورت، ١٩ منظمة من المنظمات السياسية والمنظمات الأخرى تقرر بالإجماع أو بـ "توافق كاف في الآراء" أن يعقد الاجتماع الأول لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية في كانون الأول/ ديسمبر.

١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

الجمعية العامة تطلب إلى المجتمع الدولي أن يستأنف الاتصالات الأكاديمية والعلمية والثقافية بالجهات الديمقراطية المعارضة للفصل العنصري وأن يستأنف الصلات الرياضية بالمنظمات الرياضية غير العنصرية الموحدة في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ١٤٧، الصفحة ٤٨٦

١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

الأمين العام يعلن أن السيدة ساداكو أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والأستاذ إبراهيم غامباري (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، سيكونان على رأس وفد مراقبي الأمم المتحدة في مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية.

١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

اللجنة التوجيهية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية تتوصل إلى اتفاق يقضي بأن يلتزم جميع الأطراف "سياسيا وأدبيا" بإنفاذ قرارات مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية. الزعيم بوتيليزي يعلن أنه لن يحضر الدورة الأولى لهذا المؤتمر، بالنظر إلى القرار الذي اتخذته لجنته التوجيهية بعدم دعوة ملك الزولو غودويل زويليتيني لرئاسة وفد مستقل عن وفد حزب الحرية إنكاثا.

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

انعقاد الدورة العامة الأولى لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية في جوهانسبرغ؛ وتمثل فيه ١٩ منظمة، فضلا عن الحكومة؛ وتمثل الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، والكمنولث، والجماعة الأوروبية بوفود مراقبة؛ قيام ١٧ مشاركا (ليس من بينهم مؤتمر الوحدويين الأفريقيين وحزب المحافظين) بالتوقيع على إعلان للنوايا، يلتزمون بمقتضاه بـ "إقامة جنوب أفريقيا غير منقسمة وخالية من الفصل العنصري"؛ وبعدد من المبادئ الدستورية.

٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

المشاركون في مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية يقررون إنشاء خمسة أفرقة عاملة لتقديم تقارير إلى الدورة العامة الثانية للمؤتمر. وفد الأمم المتحدة والوفود المراقبة الأخرى تعلن في بيان مشترك أن "الأهداف العامة المعرب عنها في إعلان النوايا تمثل بداية بناءة وميمونة للغاية للمؤتمر وتبشر ببلوغ الديمقراطية الحقة في جنوب أفريقيا".

١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٢

بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة المنتخب حديثا يقول، مخاطبا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إن من الممكن تصور إقامة مجتمع جديد في جنوب أفريقيا، "مجتمع متلاحم يتقاسم فيه الجميع الثروة والفرصة الاقتصادية".

انظر الوثيقة ١٥٢، الصفحة ٤٩٤

٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٢

الرئيس دي كليرك يعلن أن استفتاء للبيض فقط سيجرى في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢ لمعرفة ما إذا كانوا يؤيدون استمرار عملية الإصلاح الرامية إلى صياغة دستور جديد عن طريق المفاوضات.

١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢

ستة وثمانون في المائة من السكان البيض الذين لهم حق التصويت يشاركون في الاستفتاء: ٦٨,٧ في

المائـــة يصوتون بـ "نعم" و ٣١,٣ في المائـــة يصوتون بـ "لا".
انظر الوثيقة ١٥٣، الصفحة ٤٩٥

٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٢
مصرع ٢٣ شخصا، بينهم نســاء وأطفـــال، في هجـــوم شنتـــه عصابـــة من معقل لحزب الحرية إنكاثا فـــي كاتلهونغ.

١٥-١٦ أيار/ مايو ١٩٩٢
انعقاد الدورة العامة الثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية في جوهانسبرغ؛ الإخفاق في التغلب على حالة الجمود في الفريق العامل ٢، وبخاصة فيما يتعلق بالنسبة المئوية للأصوات اللازمة لإقرار الدستور أو تعديله، يؤدي إلى الوصول إلى طريق مسدود ويحول دون النظر في تقارير أخرى؛ والمؤتمر الوطني الأفريقي يقرر القيام بعمل جماعي للضغط من أجل إقامة حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات لإنشاء جمعية تأسيسية.

١٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
المؤتمر الوطني الأفريقي يبدأ حملة غير محددة الأجل للاحتجاج العام بيوم من التجمعات الجماهيرية ووقف العمل.

١٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
مهاجمون مسلحون يطلقون النار ويشقون طريقهم عبر بلدة بويباتونغ، مما يؤدي إلى مقتل ٤٠ شخصا وإصابة العشرات، منهم نساء وأطفال.

٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي تقرر في اجتماع طارئ تعليق المحادثات الثنائية مع الحكومة ووقف المشاركة في مفاوضات مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية.

٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
في أثناء زيارة لنيجيريا، الأمين العام بطرس بطرس غالى يجتمع بوزير خارجية جنوب أفريقيا رولوف بوتا، لمناقشة الحالة المتدهورة في جنوب أفريقيا والدور البناء الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة؛ ويجتمع أيضا برئيس حزب الحرية إنكاثا، الذي سلمه رسالة من الزعيم بوتيليزي.

٢٩ حزيران/ يونيه - ١ تموز/ يوليه ١٩٩٢
استجابة لطلبين تقدم بهما المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين، رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في مؤتمر القمة الذي عقدوه في داكار، السنغال، يعتمدون قرارا يدعو إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث مسألة العنف في جنوب أفريقيا واتخاذ إجراء لإنهائه. وخلال القمة، الأمين العام بطرس بطرس غالى يجتمع مع رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، نيلسون مانديلا، ورئيس مؤتمر الوحدويين الأفريقيين، كلارنس ماكويتو، ويناقش معهما الحالة في جنوب أفريقيا وإمكانية الحصول على مساعدة المجتمع الدولي.

١ تموز/ يوليه ١٩٩٢
القاضي ب. ن. بغفاتي، رئيس قضاة الهند الأسبق، يعين للانضمام إلى لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير (لجنة غولدستون) بصفته مستشارا مساعدا في التحقيق في مذبحة بويباتونغ الأخيرة. ويعين السيد ب. أ. ج. وادنغتون، مدير دراسات العدالة الجنائية في جامعة ريدنغ بالمملكة المتحدة، لتقييم تحقيق الشرطة في تلك المذبحة.

٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢
الرئيس دي كليرك يعرض خفض هامش الموافقة الضرورية لإجراء تغييرات في دستور جنوب أفريقيا من ٧٥ في المائة إلى ٧٠ في المائة.

١٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢
فريق دولي يرأسه السيد فيليب هيمان، مدير مركز الدراسات القانونية للعدالة الجنائية في جامعة هارفارد، يقترح إجراء تغييرات في طريقة مواجهة شرطة جنوب أفريقيا لمن يقومون بمظاهرات احتجاج، وضمن ذلك فرض حظر شامل على حمل المتظاهرين للأسلحة، وقيام منظمي الاحتجاجات بتقديم إشعار في الوقت المناسب، وحظر استخدام القوة الفتاكة لتشتيت حشود المتظاهرين.

١٥-١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢
مجلس الأمن يعقد اجتماعا لبحث مسألة العنف في جنوب أفريقيا واتخاذ إجراء مناسب؛ وممثلو ٥٠ دولة عضوا تقريبا، وكذلك رئيسا المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين، يدلون ببيانات؛ ويستمع المجلس كذلك إلى تسعة ممثلين للأحزاب السياسية

الأخرى في مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، يتكلمون بصفتهم الشخصية؛ وبعد ذلك يتخذ المجلس، بالإجماع، القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) الذي يعين بموجبه الأمين العام ممثلا خاصا هو السيد سايروس فانس، لزيارة جنوب أفريقيا.
انظر الوثيقة ١٥٦، الصفحة ٤٩٧

٢١-٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٢

السيد فانس يزور جنوب أفريقيا ويجري مناقشات مع الحكومة ومجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية، فضلا عن الزعماء الدينيين ورؤساء المؤسسات التجارية وغيرهم.

٢٣ تموز/ يوليه ١٩٩٢

التوصل إلى اتفاق بين شرطة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي وحزب المحافظين لجنوب أفريقيا ومؤتمر نقابات العمال لجنوب أفريقيا بشأن المبادئ التي حددها فريق من الخبراء بشأن كيفية التحكم في المظاهرات؛ وحزب الحرية إنكاثا يقول إنه لا يستطيع الموافقة على شرط تقييد حمل "الأسلحة التقليدية".

٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٢

الأمين العام بطرس بطرس غالى يعين، بناء على طلب السيد مانديلا، وبعد مشاورات مع حكومة جنوب أفريقيا وجهات أخرى، ١٠ مراقبين تابعين للأمم المتحدة لرصد الأحداث خلال أسبوع النشاط الجماهيري الذي يحتفل به المؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات المتحالفة معه ابتداء من ٣ آب/ أغسطس؛ ويجري وزع المراقبين فورا في مختلف مقاطعات البلد.

٣-٤ آب/ أغسطس ١٩٩٢

ملايين العمال يشاركون في إضراب شامل لمدة يومين دعا إليه المؤتمر الوطني الأفريقي.

٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢

الأمين العام يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا على أساس النتائج التي توصل إليها ممثله الخاص، ويقدم عددا من التوصيات، بما في ذلك توصية تدعو إلى تعزيز الآليات المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني.
انظر الوثيقة ١٥٨، الصفحة ٤٩٨

١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢

مجلس الأمن يوافق على تقرير الأمين العام ويأذن بوزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا لتعمل عن كثب مع أمانة السلم الوطنية على معالجة بواعث القلق المذكورة في التقرير؛ والمجلس يدعو كذلك إلى وزع مراقبين عن منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية.
انظر الوثيقة ١٦٠، الصفحة ٥٠٢

٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٢

الأمين العام للمؤتمر الوطني الأفريقي السيد سيريل رامافوزا، ووزير الشؤون الدستورية، السيد رولف ماير، يشرعان في إجراء مناقشات بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالمفاوضات.

٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

قوات الأمن في سيسكاي تطلق النار على متظاهرين تابعين للمؤتمر الوطني الأفريقي متوجهين في مسيرة إلى العاصمة، فتقتل ٢٩ منهم وتصيب ما يزيد على ٢٠٠ بجروح.
انظر الوثيقة ١٦١ ، الصفحة ٥٠٣

١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

مجلس الأمن يشجب مقتل المتظاهرين في سيسكاي، الذي حصل يوم ٧ أيلول/ سبتمبر، ويؤكد ضرورة وضع حد للعنف وخلق الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات تفضي إلى إقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية وموحدة في جنوب أفريقيا.
انظر الوثيقة ١٦٢، الصفحة ٥٠٤

١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

الأمين العام يكتب إلى القاضي غولدستون ويشيد بعمل لجنته.
انظر الوثيقة ١٦٣، الصفحة ٥٠٤

١٦-٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

السيد فيريندرا دايال يزور جنوب أفريقيا، مبعوثا خاصا للأمين العام.
انظر الوثيقة ١٦٥، الصفحة ٥٠٦، والوثيقة ١٦٧، الصفحة ٥٠٧

٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

السيدة أنجيلا كينغ، رئيسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة لجنوب أفريقيا، تصل إلى جوهانسبرغ برفقة ستة مراقبين، فيصل مجموع مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا إلى ٢٠.
انظر الوثيقة ١٦٦، الصفحة ٥٠٦

٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

اجتماع ثنائي يعقد في جوهانسبرغ بين وفد من المؤتمر الوطني الأفريقي، يرأسه السيد مانديلا، ووفد من حكومة جنوب أفريقيا يرأسه الرئيس دي كليرك؛ الوفدان يتوصلان إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل.

٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

الزعيم بوتيليزي، زعيم حزب الحرية إنكاثا، يندد بالاتفاقات بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي.

٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

اللجنة التنفيذية الوطنية التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي تصدق على اتفاقات الحزب مع الحكومة وتوافق على أنها تشكل خطوة تكفي لتمكين المؤتمر الوطني الأفريقي من العودة إلى المفاوضات.

٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

الحكومة ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين يبديان، في بيان مشترك، اتفاقهما على مساس الحاجة إلى إنشاء محفل أقوى اتصافا بالصفة التمثيلية يحدد الترتيبات الانتقالية التي تفضي إلى وضع دستور جديد.

٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

الأمين العام يفيد في التقرير المرحلي الثالث عن تنفيذ إعلان عام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا تواصل تنفيذ ولايتها.

انظر الوثيقة ١٧١، الصفحة ٥١٠

١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

اثنان وأربعون سجينا سياسيا يطلق سراحهم وفقا للاتفاقات بين حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي.

٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر - ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

السيد توم فرالسين يزور جنوب أفريقيا، مبعوثا خاصا للأمين العام.

٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

الرئيس دي كليرك يعلن جدولا زمنيا مقترحا للعملية الانتقالية في جنوب أفريقيا، ينص على إنشاء حكومة وحدة وطنية تتمتع بصفة تمثيلية تامة في موعد أقصاه النصف الأول من عام ١٩٩٤.

٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

الأمين العام يقدم تقريرا شاملا إلى مجلس الأمن بشأن الجهود الرامية إلى بناء السلم وتشجيع المفاوضات المتعددة الأطراف في جنوب أفريقيا، يقول فيه بأن هدف إقامة دولة ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة في جنوب أفريقيا يجب أن يظل إحدى الأولويات العليا لدى الأمم المتحدة.

انظر الوثيقة ١٧٦، الصفحة ٥١٩

١-١٠ آذار/ مارس ١٩٩٣

وفد من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، يرأسه رئيس اللجنة الأستاذ إبراهيم غامباري، يزور جنوب أفريقيا ويعقد مشاورات مع ممثلين رفيعي المستوى لجميع الأحزاب الرئيسية.

٥ آذار/ مارس ١٩٩٣

وفود من ٢٦ حزبا ومنظمة تعقد مؤتمرا تخطيطيا متعدد الأطراف لمدة يومين، فاتحة بذلك طريقا ظل مسدودا طوال ١٠ أشهر، منذ انهيار مفاوضات المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية؛ وفي قرار اتخذته جميع الأطراف (باستثناء الحزب المحافظ الذي امتنع عن التصويت)، وافق المشاركون على الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف جديدة.

٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٣

الرئيس دي كليرك يكشف، في خطاب أمام البرلمان، أن حكومة جنوب أفريقيا كانت تنفذ برنامجا للأسلحة النووية مدته خمس عشرة سنة، وأنها توصلت إلى إنتاج ست قنابل ذرية غير متطورة، وكانت بصدد صنع قنبلة سابعة عندما قررت تفكيك ترسانتها النووية في عام ١٩٨٩؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية ترحب بالإعلان وتعلن أنها تنوي تفتيش مواقع الترسانة النووية واستعراض السجلات.

١ نيسان/ أبريل ١٩٩٣

ممثلو ٢٦ حزبا ومنظمة سياسية في جنوب أفريقيا يشرعون في مفاوضات متعددة الأطراف.

١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٣

اغتيال الأمين العام للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، السيد كريس هاني، في منزله في بوكسبرغ.

٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٣

وفاة السيد أوليفر تامبو، الرئيس الوطني للمؤتمر الوطني الأفريقي.

انظر الوثيقة ١٨١، الصفحة ٥٣٤

٢ تموز/ يوليه ١٩٩٣

المشاركون في الجلسة العامة لعملية التفاوض المتعددة الأطراف يعتمدون بتوافق الآراء ٢٧ مبدأ دستوريا سيدرج، بالإضافة إلى ميثاق الحقوق، في كل من الدستور المؤقت والدستور النهائي اللذين ستعتمدهما جمعية تأسيسية منتخبة.

٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣

الأمين العام بطرس بطرس غالي يتصل بالزعيم بوتيليزي ليحث حزب الحرية إنكاثا على المشاركة في عملية المفاوضات.

٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٣

على إثر موجة من العنف في جنوب أفريقيا، ولا سيما في الراند الشرقية، مجلس الأمن يعرب عن قلقه ويحث الأحزاب السياسية على إعادة تأكيد التزامها بعملية التفاوض المتعددة الأطراف.

انظر الوثيقة ١٨٤، الصفحة ٥٣٦

٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

برلمان جنوب أفريقيا يسن قانونا ينشئ بموجبه المجلس التنفيذي المؤقت.

٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

نيلسون مانديلا يعرب، في خطاب موجه إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، عن امتنانه للأمم المتحدة لدعمها المتواصل، ويدعو إلى إنهاء الجزاءات الاقتصادية.

انظر الوثيقة ١٨٦، الصفحة ٥٣٨

٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

الأحزاب المعارضة للموعد المقترح للانتخابات، وهو ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وللترتيبات الدستورية الجاري بحثها، تنشئ "التحالف من أجل الحرية" وتبقى خارج عملية التفاوض؛ وهي تشمل حزب الحرية إنكاثا، وحزب المحافظين، والجبهة الشعبية الأفريكانية وزعيمي بوفوثاتسوانا وسيسكاي.

٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

الجمعية العامة تطلب إلى الدول رفع القيود وتدابير الحظر التي فرضتها على العلاقات الاقتصادية مع جنوب أفريقيا فورا، وإنهاء الحظر على بيع النفط إلى جنوب أفريقيا، وذلك ابتداء من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله.

انظر الوثيقة ١٨٧، الصفحة ٥٤١

١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

نيلسون مانديلا والرئيس دي كليرك يُمنحان جائزة نوبل للسلام.

انظر الوثيقة ١٨٨، الصفحة ٥٤١

١٨-٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

خلال زيارة إلى مابوتو، الأمين العام بطرس بطرس غالي يجتمع مع الزعماء السياسيين لجنوب أفريقيا، بمن فيهم الزعيم بوتيليزي ووزير الخارجية رولوف بوتا، ويؤكد الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لعملية السلم.

انظر الوثيقة ١٩٢، الصفحة ٥٤٣

١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

زعماء ٢٠ حزبا سياسيا مشاركا في عملية التفاوض المتعددة الأطراف يعتمدون دستورا مؤقتا وقانونا انتخابيا؛ ويقومون أيضا بصياغة مجموعة اتفاقات بشأن الفترة الانتقالية؛ والأمين العام يعرب عن سروره لـ "الاتفاق التاريخي".

انظر الوثيقة ١٨٩، الصفحة ٥٤٢، والوثيقة ١٩٠، الصفحة ٥٤٢

٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

في التقرير المرحلي الرابع عن تنفيذ إعلان عام ١٩٨٩ بشأن الفصل العنصري، الأمين العام يحث جميع الأطراف في جنوب أفريقيا على التعاون في تنفيذ الترتيبات الانتقالية.

انظر الوثيقة ١٩٢، الصفحة ٥٤٣

٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

المجلس التنفيذي المؤقت يعتمد، في اجتماعه الأول، قرارا للمجلس التفاوضي المتعدد الأطراف يطلب فيه إلى الأمم المتحدة والكمنولث والجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية وفرادى الحكومات أن توفر عددا كافيا من المراقبين الدوليين لرصد عملية الانتخابات؛ والمجلس التنفيذي المؤقت يتوجه كذلك بنداء إلى الأمم المتحدة لتقوم بالتنسيق بين جميع المراقبين الدوليين وتكفل التعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة.

٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

وحدة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة توفد "فريقا لتقييم الاحتياجات" إلى جنوب أفريقيا. ورئيس الجمعية العامة يعلن إلغاء الحظر على توريد النفط إلى جنوب أفريقيا لأن المجلس التنفيذي الانتقالي بدأ يمارس عمله.

انظر الوثيقة ١٩٣، الصفحة ٥٤٦

١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

برلمان جنوب أفريقيا يصوت على إعادة المواطنة إلى سكان ولايات بوفوثاتسوانا وسيسكاي وترانسكاي وفيندا "المستقلة".

١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

الأمين العام يعين السيد الأخضر الإبراهيمي (الجزائر) ممثله الخاص لجنوب أفريقيا؛ السيد الإبراهيمي يزور جنوب أفريقيا من ١٦ إلى ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ويجري مشاورات مكثفة.

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

الجمعية العامة تنهي ولاية الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ١٩٦، الصفحة ٥٥٠

٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

برلمان جنوب أفريقيا يعتمد دستور الفترة الانتقالية الذي سيدخل حيز النفاذ في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

الأمين العام يقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة تقريرا يستند إلى نتائج فريق الاستقصاء وبعثة السيد الإبراهيمي ويتضمن توصيات مفصلة تتعلق بمراقبة الانتخابات في جنوب أفريقيا، بما في ذلك توسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ١٩٩، الصفحة ٥٥٣

١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

مجلس الأمن يوافق بالإجماع على توصيات الأمين العام.

انظر الوثيقة ٢٠٠، الصفحة ٥٦٩

١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

مؤتمر الوحدويين الأفريقيين يعلن وقف الكفاح المسلح.

٢ شباط/ فبراير ١٩٩٤

الرئيس دي كليرك يعلن أن أول انتخابات غير عنصرية وديمقراطية في جنوب أفريقيا ستجرى خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/ أبريل.

١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٤

تسجيل ١٩ حزبا سياسيا للمشاركة في أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا.

١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤

في اجتماع عقد في بلدية دوربان، ملك الزولو غودويل زويليتيني يعلن للرئيس دي كليرك أنه مستعد لإنشاء مملكة زولو؛ الملك يرفض، في مذكرة قدمها إلى الرئيس دي كليرك الدستور المؤقت لجنوب أفريقيا.

١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٤

نيلسون مانديلا يعلن إعطاء امتيازات دستورية ستعزز سلطة المقاطعات في ظل دستور جنوب أفريقيا لحقبة ما بعد الفصل العنصري، وضمنها صلاحية فرض الضرائب، ومبدأ دستوري هو مبدأ "تقرير المصير".

انظر الوثيقة ٢٠٢، الصفحة ٥٧١

٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٤

المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا يقدمان تنازلات في محاولة لجذب جميع الأطراف إلى تسوية دستورية شاملة؛ والمجلس التفاوضي المتعدد الأطراف يوافق على أن يكون للسلطات التشريعية في المقاطعات، في بعض الظروف، صلاحية وضع قوانين للمقاطعات.

٧ آذار/ مارس ١٩٩٤

الجنرال كونستان فيليون، الزعيم المشارك للجبهة الشعبية الأفريكانية، يسجل حزبا جديدا هو جبهة الحرية، للمشاركة في الانتخابات؛ والمجلس الاستشاري لحزب بوفوثاتسوانا يواصل، من جهته، معارضة التسجيل.

١٤ آذار/ مارس ١٩٩٤

إثر تمرد واسع النطاق ضد حكومة بوفوثاتسوانا، اللجنة الإدارية للمجلس التنفيذي المؤقت تقرر تعيين إدارة جديدة للإقليم.

٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٤

المجلس التنفيذي المؤقت يقرر تعيين إدارة جديدة في سيسكاي، إثر تمرد الشرطة وقوات الدفاع واستقالة حاكم الإقليم، العميد أوبا غوزو.

٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٤

مسيرة نظمها مناصرو حزب الحرية إنكاثا في وسط جوهانسبرغ تفضي إلى مصادمات مع مناصري المؤتمر الوطني الأفريقي؛ عدد القتلى أكثر من ٥٠، والجرحى ٢٥٠. الأمين العام يشجب بقوة أعمال العنف.

٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤

الرئيس دي كليرك يعلن حالة الطوارئ في كوازولو/ ناتال إثر اندلاع أعمال العنف في المقاطعة.

١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤

حزب الحرية إنكاثا يوافق على المشاركة في الانتخابات إثر محادثات بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي؛ الملك غودويل زويليتيني يدعو أتباعه إلى المشاركة في الانتخابات؛ العنف السياسي ينخفض كثيرا في جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٢٠٧، الصفحة ٥٧٤، والوثيقة ٢٠٨، الصفحة ٥٧٤

٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٤

الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي وجبهة الحرية يوقعون اتفاقا لتحديد إطار لبحث قيام دولة مستقلة للبيض.

٢٦-٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤

إجراء الانتخابات العامة في جنوب أفريقيا؛ وتمديد فترتها يوما واحدا في بعض المناطق حيث تواجه صعوبات عملية.

٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤

الدستور المؤقت لجنوب أفريقيا يدخل حيز النفاذ؛ وعلم جنوب أفريقيا الجديد ذو الألوان الستة يرفرف لأول مرة في مقر الأمم المتحدة.

٦ أيار/ مايو ١٩٩٤

القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، يقول، عند إعلانه النتائج النهائية للانتخابات، إن الانتخابات كانت حرة ونزيهة إلى حد كبير، و "إننا كنا قادرين على ترسيخ إرادة الشعب بدرجة معقولة من الدقة"؛ المؤتمر الوطني الأفريقي يحصل على ٦٢,٦ في المائة من الأصوات، والحزب الوطني يحصل على ٢٠,٤ في المائة، وحزب الحرية إنكاثا يحصل على ١٠,٥ في المائة؛ المؤتمر الوطني الأفريقي يفوز في سبع من المقاطعات التسع، والحزب الوطني يفوز في الكيب الغربية، وحزب الحرية إنكاثا يفوز في كوازولو/ ناتال.

الأمين العام يعرب عن سروره بعملية الانتخابات بوصفها تعبيرا بوسائل سلمية عن أماني الشعب لمستقبل أفضل، ويتعهد بأن تظل الأمم المتحدة ملتزمة إزاء جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٢٠٩، الصفحة ٥٧٥

١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤

حكومة ديمقراطية غير عنصرية تتقلد الحكم في جنوب أفريقيا، والسيد مانديلا يتقلد منصب الرئاسة. وفي حفل تقليد السلطة، الأمين العام بطرس بطرس غالى يقول "اليوم تستعيد جنوب أفريقيا مكانها الشرعي في أفريقيا وفي الأمم المتحدة وفي أسرة الدول".

انظر الوثيقة ٢١٠، الصفحة ٥٧٥

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٤

جنوب أفريقيا تقبل رسميا بوصفها العضو الثالث والخمسين في منظمة الوحدة الأفريقية.

٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٤

الرئيس مانديلا يعلن، في الخطاب الذي ألقاه في البرلمان عن حالة الأمة، أن جنوب أفريقيا ستوقع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتنضم إلى اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى التي وضعتها الأمم المتحدة.

٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤

مجلس الأمن ينهي حظر الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا.

انظر الوثيقة ٢١٢، الصفحة ٥٧٧، والوثيقة ٢١٣، الصفحة ٥٧٨

٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤

جنوب أفريقيا تنضم إلى حركة بلدان عدم الانحياز كبلد كامل العضوية.

١ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

جنوب أفريقيا تستأنف عضويتها في الكمنولث.

١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تعتمد تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة، ومجلس الأمن يعلن نهاية نظام الفصل العنصري وإنجاز اللجنة لولايتها.

انظر الوثيقة ٢١٥، الصفحة ٥٨٠

١٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

الأمين العام بطرس بطرس غالى يصدر تقريره النهائي بشأن مسألة جنوب أفريقيا بمناسبة نجاح أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا، ويهنئ اللجنة الانتخابية المستقلة على عملها.

انظر الوثيقة ٢١٦، الصفحة ٥٨٤

٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

الجمعية العامة تقر وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا، وتنهي ولاية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وتوقف عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، وتحذف من جدول أعمالها البند المعنون "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية".

انظر الوثيقة ٢١٧، الصفحة ٦١٣، والوثيقة ٢١٨، الصفحة ٦١٤، والوثيقة ٢١٩، الصفحة ٦١٦

٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

مجلس الأمن يلاحظ "مع بالغ الارتياح" إقامة حكومة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا، ويحذف بند "مسألة جنوب أفريقيا" من جدول أعماله.

انظر الوثيقة ٢٢٠، الصفحة ٦١٧

٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

نيلسون مانديلا يقول، في أول خطاب له أمام الجمعية العامة بوصفه رئيسا لجنوب أفريقيا: "لذا نتجه إلى الأمم المتحدة لإعلان التزامنا بأننا، كما تعهدنا بألا نرتاح حتى يندحر الفصل العنصري، نتعهد الآن أيضا بأننا لا يمكن أن نرتاح بينما يعاني الملايين من شعبنا ألم الفقر وهوانه في كل أشكاله".

انظر الوثيقة ٢٢١، الصفحة ٦١٧

ثانيا - القائمة الزمنية لمؤتمرات الأمم المتحدة وحلقاتها الدراسية

القائمة الزمنية التالية للمؤتمرات والحلقات الدراسية التي نظمتها الأمم المتحدة أو الهيئات المرتبطة بها، تبين رموز وثائق الأمم المتحدة التي تتضمن القرارات أو التقارير ذات الصلة أو المعلومات الأخرى المتعلقة بأعمال تلك المؤتمرات والحلقات. ويمكن التماس هذه الوثائق في مكتبة داغ همرشولد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، أو في المكتبات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أو في المكتبات الموجودة في أنحاء العالم التي عينت مكتبات وديعة لوثائق الأمم المتحدة. وقد استنسخ بعض من هذه الوثائق في هذا الكتاب؛ وفي هذه الحالات يتضمن البند المدرج في القائمة الزمنية رقم الوثيقة الموضوع لهذا الكتاب وكذلك إشارة إلى الصفحة التي يرد فيها النص.

٢٣ آب/ أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالفصل العنصري، برازيليا.

نظمها الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ولجنة حقوق الإنسان وبالتعاون مع حكومة البرازيل.

ST/TAO/HR/27، A/6412

٢٥ تموز/ يوليه - ٤ آب/ أغسطس ١٩٦٧

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الأفريقي، كيتوي، زامبيا.

نظمها الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ولجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

انظر الوثيقة ٥٣، الصفحة ٣٢٠

٩-١٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٣

مؤتمر الخبراء الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي، أوسلو.

نظمته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية.

انظر الوثيقة ٦٨، الصفحة ٣٤٣

١٥-١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٣

المؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري، جنيف.

نظمه فريق العمال التابع لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

انظر الوثيقة ٦٦، الصفحة ٣٤١، والوثيقة ٦٩، الصفحة ٣٤٧

A/AC.115/L.238

٢٨ نيسان/ أبريل - ٢ أيار/ مايو ١٩٧٥

الحلقة الدراسية المعنية بجنوب أفريقيا، باريس.

نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

A/AC.115/L.402؛ A/10103-S/11708

٢٤-٢٨ أيار/ مايو ١٩٧٦

الحلقة الدراسية الدولية المعنية باستئصال الفصل العنصري ومناصرة الكفاح في سبيل التحرير في جنوب أفريقيا، هافانا.

نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة كوبا ومنظمة الوحدة الأفريقية.

A/31/104-S/12092

١٠-١١ حزيران/ يونيه ١٩٧٧

المؤتمر النقابي الدولي الثاني لمناهضة الفصل العنصري، جنيف.

نظمه فريق العمال التابع لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

قرار الجمعية العامة ٦/٣١ زاي - A/32/22/Add.1؛ S/12363/Add.1

٢٢-٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٧

المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري، لاغوس.
نظمته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وجمهورية نيجيريا الاتحادية وبالتشاور مع حركات تحرير جنوب أفريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار.
انظر الوثيقة ٨٧، الصفحة ٣٧٣؛ A/CONF.91/9 و Corr.1

٤-٨ نيسان/ أبريل ١٩٧٨

المؤتمر المعني باليد العاملة المهاجرة في الجنوب الأفريقي، لوساكا.
نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية بالتعاون مع حكومة زامبيا وحركات تحرير جنوب أفريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية.
قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٣

١٧-٢٢ تموز/ يوليه ١٩٧٨

الندوة المعنية باستغلال السود في جنوب أفريقيا وناميبيا وبأحوال السجن في معتقلات جنوب أفريقيا، ماسيرو، ليسوتو.
نظمتها لجنة حقوق الإنسان.
ST/HR/SER.A/1

٢٨-٣١ آب/ أغسطس ١٩٧٨

المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية لمناهضة الفصل العنصري، جنيف.
نظمته اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.501

١٩-٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧٩

مؤتمر الشباب والطلاب العالمي المعني بكفاح الشعوب والشباب والطلاب في الجنوب الأفريقي، باريس.
نظمته منظمات الشباب والطلاب بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/885

٢٤-٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٩

حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بالتعاون النووي مع جنوب أفريقيا، لندن.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار، والحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري.
S/13157

١٨-٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٧٩

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالأطفال الذين يعيشون تحت وطأة الفصل العنصري، باريس.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار.
A/34/512

٢-٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بدور الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا، لندن.
نظمتها الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/34/655 ؛A/AC.115/L.521

١٤-١٦ آذار/ مارس ١٩٨٠

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بفرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا، أمستردام.
نظمتها اللجنة الهولندية المعنية بالجنوب الأفريقي والفريق العامل كايروس "KAIROS" بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.521 ؛A/35/160-S/13869

٩-١١ أيار/ مايو ١٩٨٠

الحلقة الدراسية لبلدان نصف الكرة الغربي والمعنية بالمرأة تحت وطأة الفصل العنصري، مونتريال، كندا.
نظمتها رابطة المرأة في كيبيك ومنظمات كندية أخرى بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وأمانة المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة.
A/AC.115/L.525 ؛A/CONF.94/BP/17

١٩-٢١ أيار/ مايو ١٩٨٠

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والفصل العنصري، هلسنكي.
نظمتها اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل

العنصري وإنهاء الاستعمار بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وأمانة المؤتمر العالمي لعقد المرأة.
A/CONF.94/BP/17؛ A/AC.115/L.528؛ A/35/286

٢٣-٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٠
الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتضامن الشباب مع كفاح الشعب في الجنوب الأفريقي والاجتماع الاستشاري مع المنظمات الدولية للشباب والطلاب، سيغتونا، السويد.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمساعدة حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة.
A/AC.115/L.529؛ A/AC.115/L.526

٣٠ حزيران/ يونيه - ٣ تموز/ يوليه ١٩٨٠
المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية المعني بالعمل على فرض جزاءات على جنوب أفريقيا، جنيف.
نظمته اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/35/439-S/14160

٢٠-٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠
ندوة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المعنية بحظر الفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري ونيل تقرير المصير في إطار القانون الدولي، جنيف.
نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.
A/35/677-S/14281

٦-٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠
الحلقة الدراسية المعنية بدور الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا، لندن.
نظمتها إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة.

٣٠-٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١
مؤتمر برلمانيي أوروبا الغربية المعني بفرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا، بروكسل.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع لجنة مؤلفة من تسعة برلمانيين من أوروبا الغربية.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/1167

١-٣ نيسان/ أبريل ١٩٨١
الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتنفيذ وتعزيز حظر توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا، لندن.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا وبمساعدة الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري.
قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٦ باء، A/36/170-S/14442؛ A/AC.115/L.547

٥-٧ نيسان/ أبريل ١٩٨١
الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالقروض المقدمة إلى جنوب أفريقيا، زيوريخ، سويسرا.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع مجلس الكنائس العالمي، واللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار، والحركة السويسرية المناهضة للفصل العنصري، وفريق إعلان برن.
A/AC.115/L.548، A/36/201-S/14443

٢٠-٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١
المؤتمر الدولي الأول المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا، باريس.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية.
انظر الوثيقة ١٠٣، الصفحة ٣٩٤، قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٣ جيم؛ A/36/319-S/14531

١١-١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨١
الندوة المعنية بدور الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا، ديترويت، الولايات المتحدة.
نظمتها إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة بالتعاون مع مجلس مدينة ديترويت.
A/AC.115/SR.478

٢٩ حزيران/ يونيه - ٣ تموز/ يوليه ١٩٨١
الحلقة الدراسية المعنية بالتدابير الفعالة لمنع الشركات عبر الوطنية والمصالح القائمة الأخرى من التعاون مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، جنيف.
نظمتها لجنة حقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
ST/HR/SER.A/9

٣١ آب/ أغسطس - ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١
الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالدعاية وبدور وسائط الإعلام الجماهيري في التعبئة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، برلين، الجمهورية الديمقراطية الألمانية.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ولجنة التضامن في الجمهورية الديمقراطية الألمانية.
A/AC.115/L.555، A/36/496-S/14686

١٣-١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١
المؤتمر الدولي للشباب والطلاب للتضامن مع الشعوب والشباب والطلاب في الجنوب الأفريقي، لواندا.
نظمته منظمات الشباب والطلاب الدولية والأفريقية والأنغولية بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.564

١١-١٣ آذار/ مارس ١٩٨٢
المؤتمر المعني بالجنوب الأفريقي ـ "حان وقت الاختيار"، لندن.
نظمته الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.568

٢٩ آذار/ مارس - ٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٢
الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتاريخ مقاومة الاحتلال والقمع والفصل العنصري في جنوب أفريقيا، باريس.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
A/AC.115/L.576

١٧-١٩ أيار/ مايو ١٩٨٢
المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والفصل العنصري، بروكسل.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع اللجنة الدولية للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا.
انظر الوثيقة ١٠٥، الصفحة ٤٠١، A/37/261-S/15150

٢٤-٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٢
المؤتمر الإقليمي الآسيوي المعني بإجراءات مناهضة الفصل العنصري، مانيلا.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة الفلبين.
A/AC.115/L.573، A/37/265-S/15157

٢٦-٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢
مؤتمر برلمانيي أوروبا الغربية المعني بفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا، لاهاي.
نظمه خمسة برلمانيين هولنديين بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.587؛ A/37/691-S/15508

١٠-١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٣
المؤتمر الدولي لنقابات العمال المعني بالجزاءات والإجراءات الأخرى لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، جنيف.
نظمه فريق العمال التابع لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية.
انظر الوثيقة ١٠٨، الصفحة ٤٠٧، نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/1455

٢٧-٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٣
المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية، لندن.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع اللجنة الأولمبية غير العنصرية لجنوب أفريقيا.
A/AC.115/L.594؛ A/38/310-S/15882

٥-٨ تموز/ يوليه ١٩٨٣
المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية لمناهضة الفصل العنصري والعنصرية، جنيف.
نظمته اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.596، A/38/309-S/15881

١١-١٣ تموز/ يوليه ١٩٨٣
المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، فيينا.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية -

الآسيوية، ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية، ومجلس السلم العالمي.
A/38/311-S/15883 ،A/AC.115/L.595

١٦-١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣
مؤتمر أمريكا اللاتينية الإقليمي لإجراءات مناهضة الفصل العنصري، كراكاس.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة فنزويلا.
A/38/451-S/16009 ،A/AC.115/L.603

٥-٧ آذار/ مارس ١٩٨٤
مؤتمر الأديان المعني بالفصل العنصري، لندن.
نظمه رئيس الأساقفة تريفور هضلستون بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.605

١٨-٢١ حزيران/ يونيه ١٩٨٤
مؤتمر أمريكا الشمالية الإقليمي لإجراءات مناهضة الفصل العنصري، نيويورك.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/39/370-S/16686 ،A/AC.115/L.614

٢٥-٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٤
الاجتماع الاستشاري لحركات مناهضة الفصل العنصري وحركات التضامن، لندن.
نظمته الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري بدعم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.613

٢-٥ تموز/ يوليه ١٩٨٤
المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل استقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري، جنيف.
نظمته اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا.
A/AC.115/SR.550

٧-٩ آب/ أغسطس ١٩٨٤
مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي، تونس.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع جامعة الدول العربية.
A/39/450-S/16726 ،A/AC.115/L.615

١٣-١٦ آب/ أغسطس ١٩٨٤
الحلقة الدراسية المعنية بالمركز القانوني لنظام الفصل العنصري والجوانب القانونية الأخرى لمناهضة الفصل العنصري، لاغوس.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة نيجيريا.
A/AC.115/L.616، A/39/423-S/16709 و Corr.1

١٧-١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤
الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن المرأة والطفل تحت وطأة الفصل العنصري، جنيف.
نظمتها اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

٧-١٠ أيار/ مايو ١٩٨٥
المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والطفل تحت وطأة الفصل العنصري، أروشا، تنزانيا.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة.
A/40/319-S/17197 ،A/AC.115/L.623

١٦-١٨ أيار/ مايو ١٩٨٥
المؤتمر الدولي الثاني المعني بمقاطعة جنوب أفريقيا في ميدان الألعاب الرياضية، باريس.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا واللجنة الأولمبية غير العنصرية لجنوب أفريقيا.
A/AC.115/L.624 و Corr.1، A/40/343-S/17224

٢٠-٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٥
حلقة عمل وسائط الإعلام بشأن التصدي لدعايات الفصل العنصري، لندن.
نظمتها أمانة الكمنولث بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/40/696-S/17511

٩-١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥
الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالأيديولوجيات والمواقف والمنظمات العنصرية التي تعرقل الجهود

الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري وبوسائل مكافحتها، سيوفوك، هنغاريا.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع لجنة التضامن الهنغارية.
A/40/660-S/17477 ،A/AC.115/L.634

٣٠-٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

المؤتمر الدولي لنقابات الملاحة البحرية بشأن تنفيذ الحظر النفطي المفروض من قبل الأمم المتحدة على جنوب أفريقيا، لندن.
نظمته نقابات العمال البحرية المناهضة للفصل العنصري بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/40/892-S/17632، نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/1684

٢٨ نيسان/ أبريل - ٩ أيار/ مايو ١٩٨٦

الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة والدعم الدوليين للشعوب والحركات التي تكافح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري، ياوندي، الكاميرون.
نظمها مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومة الكاميرون.
A/41/571 ،ST/HR/SER.A/19

٢٨-٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٦

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا، لندن.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا.
قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧)، A/41/388-S/18121، S/18288

٤-٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٦

الحلقة الدراسية المعنية بحظر توريد النفط إلى جنوب أفريقيا، أوسلو.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة النرويج.
A/41/404-S/18141 ،A/AC.115/L.636

١٦-٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٦

المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية، باريس.
نظمته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز.
انظر الوثيقة ١١٩، الصفحة ٤٣٨؛ قرار الجمعية العامة ٤٠/٦٤ زاي، A/41/434-S/18185 و Corr.1

٣١ تموز/ يوليه - ٣ آب/ أغسطس ١٩٨٧

مؤتمر الطلاب العالمي للتضامن مع كفاح الطلبة في الجنوب الأفريقي، لندن.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري، واتحاد الطلبة الوطني (المملكة المتحدة)، واتحاد طلبة عموم أفريقيا، ومؤتمر الشباب الهندي، واتحاد الطلاب الدولي.
A/42/665-S/19218 ،A/AC.115/L.649

٥-٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧

المؤتمر الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، هراري.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة زمبابوي، والمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا، ورابطة اللجان الأولمبية الوطنية الأفريقية، واتحاد الرابطات الرياضية الأفريقية، واللجنة الأولمبية غير العنصرية لجنوب أفريقيا، واللجنة الأولمبية الوطنية في زمبابوي.
A/42/762-S/19266

٧-٩ آذار/ مارس ١٩٨٨

الحلقة الدراسية المعنية بدور وسائط الإعلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، ليما.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة بيرو.
A/AC.115/L.651/Rev.1

٢-٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨

الندوة المعنية بالثقافة المناهضة للفصل العنصري، أثينا.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع حكومة اليونان والرابطة اليونانية لنصرة الأمم المتحدة.
A/43/606-S/20184 ،A/AC.115/L.656 ،A/AC.115/INF/8

٧-٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨

المؤتمر الدولي المعني بالفصل العنصري، لاغوس.

نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع اللجنة الوطنية النيجيرية لمناهضة الفصل العنصري.
A/43/854-S/20288

١٦-١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩
الحلقة الدراسية المعنية بالاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال من مواطني جنوب أفريقيا وناميبيا، هراري.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع رابطة النوادي النسائية في زمبابوي.
A/AC.115/L.659

٤-٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩
الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتثقيف لمناهضة الفصل العنصري، جنيف.
نظمتها اللجنة الفرعية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.663، A/44/522-S/20844

٢٣-٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠
الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالإجراءات المتخذة في شرق آسيا لمناهضة الفصل العنصري، طوكيو.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.666، A/AC.115/INF/12/Rev.1، مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٢/٩٠

٤-٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠
المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، ستكهولم.
نظمته اللجنة الأولمبية غير العنصرية لجنوب أفريقيا والمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا والحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية واللجنة الأولمبية الوطنية السويدية، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.670، مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ١٤/٩٠

١٠-١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالعوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في إيجاد العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري، جنيف.
نظمها مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
E/CN.4/1991/63 و Add.1، ST/HR/PUB/91/3

١١-١٢ أيار/ مايو ١٩٩١
الندوة المعنية بالروابط الثقافية والأكاديمية مع جنوب أفريقيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع مدينة لوس أنجلوس، ورابطة ممثلي السينما والتلفزيون ورابطة المخرجين الأمريكيين.
A/46/177، A/AC.115/L.677، مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، مذكرة معلومات، الرقم SCA/GE/91/3.

١٨-٢١ حزيران/ يونيه ١٩٩١
حلقة العمل المعنية بقضايا حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بعد زوال الفصل العنصري، بانجول، غامبيا.
نظمتها شعبة حقوق الإنسان والسلم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب.

٢٥-٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩١
المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، باريس.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي.
A/AC.115/INF/17، A/AC.115/L.678

٢٢-٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٢
الحلقة الدراسية المعنية بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لجنوب أفريقيا: الدور المقبل لمنظومة الأمم المتحدة في المساعدة في علاجها، ويندهوك، ناميبيا.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.685

١٤-١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢
جلسة الاستماع الدولية بشأن موضوع العنف السياسي في جنوب أفريقيا وتنفيذ اتفاق السلم الوطني، لندن.
نظمها رئيس الأساقفة تريفور هضلستون، رئيس الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/AC.115/L.687

٨-٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
مؤتمر المتابعة المعني بتقديم المساعدة التعليمية الدولية للمحرومين في جنوب أفريقيا، نيويورك.

نظمه برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي.
قرار الجمعية العامة ٤٦/٨٠

١٤-١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
المؤتمر الدولي المعني بالجنوب الأفريقي: جعل الأمل واقعا، لندن.
نظمته الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/48/255-S/26048

٣٠ تموز/ يوليه - ١ آب/ أغسطس ١٩٩٣
الندوة المعنية بالتسامح السياسي في جنوب أفريقيا: دور موجهي الرأي العام ووسائط الإعلام، كيب تاون.
اشترك في رعايتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومعهد البديل الديمقراطي في جنوب أفريقيا ومعهد الديمقراطية المتعددة الأحزاب.
A/AC.115/L.694

٢٢-٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
الحلقة الدراسية المعنية بالنمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين في جنوب أفريقيا: أولويات السياسة العامة في السنوات الأولى للحكم الديمقراطي، لندن.
نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ومركز دراسة اقتصاد جنوب أفريقيا، وكلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية.
A/AC.115/L.696

٨-١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٤
الحلقة الدراسية المعنية بصورة الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، كيب تاون.
نظمتها إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة بالتعاون مع جامعة وسترن كيب، كيب تاون.
نشرتا الأمم المتحدة الصحفيتان PI/831-SAF/167 و SAF/169

٢٨ شباط/ فبراير - ١ آذار/ مارس ١٩٩٤
الاجتماع الإعلامي الدولي المعني بأول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا، بروكسل.
نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفريق الاتصال للحركات المناهضة للفصل العنصري في الاتحاد الأوروبي.
A/48/895-S/1994/261

ثالثا - قائمة بيبليوغرافية بالوثائق

تحتوي قائمة الوثائق التالية على نخبة من قرارات الأمم المتحدة وتقاريرها ووثائقها الأخرى المتعلقة بمناهضة الفصل العنصري على الصعيد الدولي في جنوب أفريقيا. وتشير العلامة (•) إلى أن نص الوثيقة المشار إليها قد ورد في هذا الكتاب؛ وتوجد قائمة بالوثائق التي أوردت نصوصها، بما في ذلك أرقام الصفحات التي توجد فيها هذه الوثائق في الصفحات ٢٠٥-٢٢٣. ويمكن الرجوع إلى نصوص الوثائق التي لم ترد في هذا الكتاب في مكتبة داغ همرشولد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو في المكتبات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة أو في المكتبات التي عينت وديعة لوثائق الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تعتبر قائمة الوثائق هذه مقدمة لمجموعة ضخمة من المواد المتاحة؛ إذ أن إيراد جميع وثائق المنظمة المتعلقة بالفصل العنصري من شأنه أن يغطي عدة مجلدات.

١ - الجمعية العامة

١-١ القرارات
١-٢ التقارير
١-٣ الوثائق الأخرى

٢ - مجلس الأمن

٢-١ القرارات
٢-٢ البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس
٢-٣ التقارير
٢-٤ الوثائق الأخرى

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣-١ القرارات
٣-٢ التقارير

٤ - الوثائق والمواد الأخرى

٤-١ وثائق المؤتمرات والحلقات الدراسية
٤-٢ مراسلات الأمناء العامين
٤-٣ الوثائق والمواد الأخرى

ترد القرارات الجامعة للجمعية العامة، التي تحتوي على أكثر من قرار تأسيسي واحد (مثل القرار ٢٥٨/٤٨ ألف والقرار ٢٥٨/٤٨ باء) حسب عنوانها الرئيسي فقط (قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٤٨).

١ - الجمعية العامة

١-١ القرارات

معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا

- القرار ٤٤ (د-١) . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦
- القرار ٣٩٥ (د-٥) . . . . . ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا

- القرار ٦١٦ (د-٧) . . . . . ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢
- القرار ٧٢١ (د-٨) . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣
- القرار ٨٢٠ (د-٩) . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤
- القرار ٩١٧ (د-١٠) . . . . . ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥
- القرار ١٠١٦ (د-١١) . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧
- القرار ١١٧٨ (د-١٢) . . . . . ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧
- القرار ١٢٤٨ (د-١٣) . . . . . ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨
- القرار ١٣٧٥ (د-١٤) . . . . . ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩
- القرار ١٥٩٨ (د-١٥) . . . . . ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦١
- القرار ١٦٦٣ (د-١٦) . . . . . ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١
- القرار ١٧٦١ (د-١٧) . . . . . ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢
- القرار ١٨٨١ (د-١٨) . . . . . ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣
- القرار ١٩٧٨ (د-١٨) . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣
- القرار ٢٠٥٤ (د-٢٠) . . . . . ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥
- القرار ٢٢٠٢ (د-٢١) . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦
- القرار ٢٣٠٧ (د-٢٢) . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧
- القرار ٢٣٩٦ (د-٢٣) . . . . . ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨
- القرار ٢٥٠٦ (د-٢٤) . . . . . ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩
- القرار ٢٦٢٤ (د-٢٥) . . . . . ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠
- القرار ٢٦٧١ (د-٢٥) . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠
- القرار ٢٧٦٤ (د-٢٦) . . . . . ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١
- القرار ٢٧٧٥ (د-٢٦) . . . . . ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١
- القرار ٢٩٢٣ (د-٢٧) . . . . . ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ و ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢
- القرار ٣١٥١ (د-٢٨) . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣
- القرار ٣٣٢٤ (د-٢٩) . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤
- القرار ٣٤١١ (د-٣٠) . . . . . ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥
- القرار ٦/٣١ . . . . . ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ و ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦
- القرار ١٠٥/٣٢ . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧

[يتضمن الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية]

- القرار ١٨٣/٣٣ . . . . . ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩
- القرار ٩٣/٣٤ . . . . . ١٢ و ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩

[يتضمن الإعلان المتعلق بجنوب أفريقيا]

- القرار ٢٠٦/٣٥ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠

القرار ١٧٢/٣٦ . . . . . ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١

- القرار ٦٩/٣٧ . . . . . ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢

القرار ٣٩/٣٨ . . . . . ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣

القرار ٧٢/٣٩ . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤

- القرار ٦٤/٤٠ . . . . . ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥

[يتضمن الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية]

القرار ٣٥/٤١ . . . . . ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦

- القرار ٢٣/٤٢ . . . . . ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧
- القرار ٥٠/٤٣ . . . . . ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
- القرار ٢٧/٤٤ . . . . . ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
- القرار ٢٤٤/٤٤ . . . . . ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠
- القرار ١٧٦/٤٥ . . . . . ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
- القرار ٧٩/٤٦ . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
- القرار ١١٦/٤٧ . . . . . ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

- القرار ٢١٤٢ (د-٢١) . . . . . ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦

القرار ٢٤٣٨ (د-٢٣) . . . . . ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨

القرار ٢٦٤٦ (د-٢٥) . . . . . ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠

القرار ٢٦٤٧ (د-٢٥) . . . . . ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠

القرار ٢٧٨٤ (د-٢٦) . . . . . ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١

[يتضمن رسالة من رئيس الجمعية العامة بشأن جنوب أفريقيا]

القرار ٣٠٥٧ (د-٢٨) . . . . . ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣

القرار ٣٢٢٣ (د-٢٩) . . . . . ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤

القرار ٣٣٧٧ (د-٣٠) . . . . . ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥

القرار ٧٧/٣١ . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦

القرار ١٠/٣٢ . . . . . ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧

القرار ٩٨/٣٣ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨

القرار ٩٩/٣٣ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨

القرار ٢٤/٣٤ . . . . . ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩

القرار ٣٣/٣٥ . . . . . ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠

القرار ٨/٣٦ . . . . . ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١

القرار ١٢/٣٦ . . . . . ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١

القرار ٤٠/٣٧ . . . . . ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢

القرار ٤١/٣٧ . . . . . ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢

القرار ١٤/٣٨ . . . . . ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣

القرار ١٦/٣٩ . . . . . ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤

القرار ٢١/٣٩ . . . . . ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤

القرار ٢٢/٤٠ . . . . . ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥

القرار ٢٨/٤٠ . . . . . ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥

القرار ٩٤/٤١ . . . . . ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦

القرار ٤٧/٤٢ . . . . . ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧

القرار ٩١/٤٣ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

القرار ٥٢/٤٤ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

القرار ١٠٥/٤٥ . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

القرار ٨٥/٤٦ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

القرار ٧٧/٤٧ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

القرار ٩١/٤٨ . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

- يرد نصه في هذا الكتاب: انظر قائمة الوثائق الواردة في الصفحات ٢٠٥-٢٢٣

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسة التمييز والعزل العنصريين والفصل العنصري

• القرار ٢١٤٤ (د-٢١) . . . . . ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦
القرار ٢٧١٤ (د-٢٥) . . . . . ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي

القرار ٢٢٣٥ (د-٢١) . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦
القرار ٢٣٤٩ (د-٢٢) . . . . . ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧
القرار ٢٤٣١ (د-٢٣) . . . . . ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨
القرار ٢٥٥٧ (د-٢٤) . . . . . ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩
القرار ٢٧٠٦ (د-٢٥) . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠
القرار ٢٨٧٥ (د-٢٦) . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١
القرار ٢٩٨١ (د-٢٧) . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢
القرار ٣١١٩ (د-٢٨) . . . . . ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣
القرار ٣٣٠١ (د-٢٩) . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤
القرار ٣٤٢٢ (د-٣٠) . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥
القرار ٣١/٣١ . . . . . ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦
القرار ٣٧/٣٢ . . . . . ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧
القرار ٤٢/٣٣ . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨
القرار ٣١/٣٤ . . . . . ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩
القرار ٣٠/٣٥ . . . . . ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠
القرار ٥٣/٣٦ . . . . . ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١
القرار ٣٣/٣٧ . . . . . ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢
القرار ٥٢/٣٨ . . . . . ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣
القرار ٤٤/٣٩ . . . . . ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤
القرار ٥٤/٤٠ . . . . . ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥
القرار ٢٧/٤١ . . . . . ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦
القرار ٧٦/٤٢ . . . . . ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧
القرار ٣١/٤٣ . . . . . ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨
القرار ٨٦/٤٤ . . . . . ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩
القرار ١٩/٤٥ . . . . . ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠
القرار ٨٠/٤٦ . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
القرار ١١٧/٤٧ . . . . . ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
• القرار ١٦٠/٤٨ . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

عقوبة الإعدام في الجنوب الأفريقي

القرار ٢٣٩٤ (د-٢٣) . . . . . ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

(انظر أيضا الوثائق المدرجة تحت عنوان: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا)

القرار ٢٣٩٧ (د-٢٣) . . . . . ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨
القرار ٢٧٧٤ (د-٢٦) . . . . . ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١

التدابير اللازمة لتأمين الكفاح الفعال ضد التمييز العنصري ولسياسة الفصل والعزل العنصريين في الجنوب الأفريقي

القرار ٢٤٣٩ (د-٢٣) . . . . . ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨

القرار ٢٥٤٧ (د-٢٤) . . . . . ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩
و ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩

السجناء السياسيون في جنوب أفريقيا

القرار ٢٤٤٠ (د-٢٢) . . . . . ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨
القرار ٣٠٥٥ (د-٢٨) . . . . . ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣
القرار ٦٥/٣٢ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧

التدابير الرامية إلى تحقيق القضاء السريع والتام على التمييز العنصري بجميع أشكاله عامة وعلى سياسة الفصل العنصري خاصة

القرار ٢٤٤٦ (د-٢٣) . . . . . ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨

البيان المتعلق بالجنوب الأفريقي

القرار ٢٥٠٥ (د-٢٤) . . . . . ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩

العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا ووثائق تفويض ممثلي جنوب أفريقيا

القرار ٢٦٣٦ (د-٢٥) . . . . . ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠
القرار ٢٨٦٢ (د-٢٦) . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١
القرار ٢٩٤٨ (د-٢٧) . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢
• القرار ٣٢٠٦ (د-٢٩) . . . . . ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤
• القرار ٣٢٠٧ (د-٢٩) . . . . . ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤
• محضر حرفي ٢٢٨١ . . . . . ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤
[يتضمن قرارا لرئيس الجمعية العامة]

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

القرار ٢٧٨٦ (د-٢٦) . . . . . ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١
القرار ٢٩٢٢ (د-٢٧) . . . . . ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢
القرار ٣٠٦٨ (د-٢٨) . . . . . ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣
[يتضمن الاتفاقية]
القرار ٣٣٨٠ (د-٣٠) . . . . . ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥
القرار ٨٠/٣١ . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦
القرار ١٢/٣٢ . . . . . ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧
القرار ١٠٣/٣٣ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨
القرار ٢٧/٣٤ . . . . . ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩
القرار ٣٩/٣٥ . . . . . ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠
القرار ١٣/٣٦ . . . . . ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١
القرار ٤٧/٣٧ . . . . . ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢
القرار ١٩/٣٨ . . . . . ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣
القرار ١٩/٣٩ . . . . . ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤
القرار ٢٧/٤٠ . . . . . ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥
القرار ١٠٣/٤١ . . . . . ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦
القرار ٥٦/٤٢ . . . . . ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧
القرار ٩٧/٤٣ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
القرار ٦٩/٤٤ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩
القرار ٩٠/٤٥ . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
القرار ٨٤/٤٦ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

القرار ٨١/٤٧ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
القرار ٨٩/٤٨ . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الأفريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

القرار ٣٣٨٣ (د-٣٠) . . . . . ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥
القرار ٣٣/٣١ . . . . . ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦
القرار ٢٣/٣٣ . . . . . ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨
القرار ٣٢/٣٥ . . . . . ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠
القرار ٣٩/٣٧ . . . . . ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢
القرار ١٥/٣٩ . . . . . ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤
القرار ٩٥/٤١ . . . . . ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦
القرار ٩٢/٤٣ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
القرار ٨٤/٤٥ . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

مساعدة الطلاب اللاجئين من جنوب أفريقيا
(١٩٨٠-١٩٩٠: تقديم المساعدة إلى الطلاب اللاجئين في الجنوب الأفريقي)

القرار ١٢٦/٣١ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦
القرار ١١٩/٣٢ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧
القرار ١٦٤/٣٣ . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨
القرار ١٧٤/٣٤ . . . . . ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩
القرار ١٨٤/٣٥ . . . . . ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠
القرار ١٧٠/٣٦ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١
القرار ١٧٧/٣٧ . . . . . ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢
القرار ٩٥/٣٨ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣
القرار ١٠٩/٣٩ . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤
القرار ١٣٨/٤٠ . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥
القرار ١٣٦/٤١ . . . . . ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦
القرار ١٣٨/٤٢ . . . . . ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧
القرار ١٤٩/٤٣ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
القرار ١٥٧/٤٤ . . . . . ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩
القرار ١٧١/٤٥ . . . . . ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

حماية الأشخاص المعتقلين أو المسجونين نتيجة لكفاحهم ضد الفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري والاستعمار والعدوان والاحتلال الأجنبي، ومن أجل تقرير المصير والاستقلال والتقدم الاجتماعي لشعوبهم

القرار ١٢٢/٣٢ . . . . . ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧

اليد العاملة المهاجرة في الجنوب الأفريقي

القرار ١٦٢/٣٣ . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨
[يتضمن ميثاقا للحقوق]

مركز الأشخاص الذين يرفضون أداء الخدمة في القوات العسكرية أو قوات الشرطة المستخدمة في إنفاذ الفصل العنصري

القرار ١٦٥/٣٣ . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨

نداء من أجل الرأفة بالمقاتلين في سبيل الحرية في جنوب أفريقيا

القرار ١/٣٧ . . . . . ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢
القرار ٦٨/٣٧ . . . . . ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢

طلب جنوب أفريقيا الحصول على اعتماد من صندوق النقد الدولي

القرار ٢/٣٧ . . . . . ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢

الدستور العنصري الجديد المقترح في جنوب أفريقيا

• القرار ١١/٣٨ . . . . . ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣

الحالة في جنوب أفريقيا

القرار ٢/٣٩ . . . . . ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤

تدابير المساعدة المقدمة إلى اللاجئين من النساء والأطفال من مواطني جنوب أفريقيا وناميبيا

القرار ١٢٣/٤١ . . . . . ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦

المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الأفريقي

القرار ١٠٦/٤٢ . . . . . ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧
القرار ١١٦/٤٣ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
القرار ١٣٦/٤٤ . . . . . ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩
القرار ١٣٧/٤٥ . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

التعذيب والمعاملة اللاإنسانية للأطفال المعتقلين في جنوب أفريقيا

القرار ١٢٤/٤٢ . . . . . ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧
القرار ١٣٤/٤٣ . . . . . ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
القرار ١٤٣/٤٤ . . . . . ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩
القرار ١٤٤/٤٥ . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

"الانتخابات البلدية" العنصرية التي تنظمها بريتوريا

القرار ١٣/٤٣ . . . . . ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨

حكم الإعدام الصادر بحق وطني من جنوب أفريقيا

القرار ١/٤٤ . . . . . ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩

الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي

• القرار دإ - ١/١٦ . . . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

رفع الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا

• القرار ١/٤٨ . . . . . ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية

• القرار ١٥٩/٤٨ . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
• القرار ٢٥٨/٤٨ . . . . . ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

الانتخابات الديمقراطية وغير العنصرية في جنوب أفريقيا

• القرار ٢٣٣/٤٨ . . . . . ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

١-٢ التقارير

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا

• A/2505 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة، الملحق رقم ١٦) ١٩٥٣
• A/2505/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة، الملحق رقم ١٦) ١٩٥٣
• A/2719 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة، الملحق رقم ١٦) ١٩٥٤
• A/2953 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة العاشرة، الملحق رقم ١٤) ١٩٥٥

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(١٩٦٣-١٩٧٠: اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا)
(١٩٧١-١٩٧٤: اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري)

A/5418-S/5310 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة عشرة، المرفقات، البند ٣٠ من جدول الأعمال) ١٩٦٣
A/5453-S/5353 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة عشرة، المرفقات، البند ٣٠ من جدول الأعمال) ١٩٦٣
• A/5497 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة عشرة، المرفقات، البند ٣٠ من جدول الأعمال) ١٩٦٣
A/5497/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة عشرة، المرفقات، البند ٣٠ من جدول الأعمال) ١٩٦٣
A/5692-S/5621 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة عشرة، المرفقات، البند ١٢ من جدول الأعمال) . . . ١٩٦٤
A/5707-S/5717 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة عشرة، المرفقات، البند ١٢ من جدول الأعمال) . . . ١٩٦٤
A/5825-S/6073 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة عشرة، المرفقات، البند ١٢ من جدول الأعمال) . . . ١٩٦٤
A/5825/Add.1-S/6073/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة عشرة، المرفقات، البند ١٢ من جدول الأعمال) ١٩٦٤
A/5932-S/6453 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة العشرون، المرفقات، البند ٣٦ من جدول الأعمال) ١٩٦٥
A/5957-S/6605 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة العشرون، المرفقات، البند ٣٦ من جدول الأعمال) ١٩٦٥
A/6356-S/7387 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والعشرون، المرفقات، البند ٣٤ من جدول الأعمال) . ١٩٦٦
• A/6486-S/7565 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والعشرون، المرفقات، البند ٣٤ من جدول الأعمال) . ١٩٦٦
A/6864-S/8196 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، المرفقات، البند ٣٥ من جدول الأعمال) . . ١٩٦٧
A/6864/Add.1-S/8196/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، المرفقات، البند ٣٥ من جدول الأعمال) ١٩٦٧
A/7254-S/8843 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والعشرون، البند ٣١ من جدول الأعمال) ١٩٦٨
A/7625/Rev.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٢٥) ١٩٦٩
A/8022/Rev.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧٠
A/8422/Rev.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والعشرون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧١
A/8515/Rev.1 . . . . . ١٩٧١
A/8722 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والعشرون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧٢
A/8722/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والعشرون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٢

A/8722/Add.2 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والعشرون، الملحق رقم ٢٢ باء) ١٩٧٢
A/8770 . . . . . ١٩٧٢
A/8770/Add.1 . . . . . ١٩٧٢
A/9022 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والعشرون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧٣
A/9168 . . . . . ١٩٧٣
• A/9169 . . . . . ١٩٧٣
A/9169/Corr.1 . . . . . ١٩٧٣
A/9180-S/11005 . . . . . ١٩٧٣
A/9622 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والعشرون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧٤
A/9622/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والعشرون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٤
A/9622/Add.1/Corr.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والعشرون، الملحق رقم ٢٢ ألف، التصويب) . ١٩٧٥
A/10022 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧٥
A/31/22، المجلد الأول (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢، المجلد الأول) . . . ١٩٧٦
A/31/22، المجلد الثاني (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢، المجلد الثاني) . . ١٩٧٦
• A/31/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٦
A/31/22/Add.2 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٦
A/31/22/Add.3 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٦
A/32/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧٧
A/32/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٧
A/32/22/Add.2 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٧
A/32/22/Add.3 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٧
A/33/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧٨
A/33/22/Corr.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢، التصويب) ١٩٧٩
A/33/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٨
A/33/22/Add.2 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٨
A/34/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٧٩
A/34/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٧٩
A/35/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٠
A/35/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٠
A/35/22/Add.2 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٠
A/35/22/Add.3 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٠
A/36/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨١
A/36/22/Corr.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢، التصويب) ١٩٨١
A/36/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨١
A/36/22/Add.2 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨١
A/37/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٢
A/37/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٢
A/37/22/Add.2 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٢
A/38/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٣
A/38/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٣
A/39/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٤
A/39/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٤
A/40/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٥

A/40/22/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٥
A/40/22/Add.2 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٥
A/40/22/Add.3 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٥
A/40/22/Add.4 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٢٢ ألف) ١٩٨٥
A/41/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٦
A/41/22/Add.1-S/18360/Add.1 . . . . . ١٩٨٦
A/41/22/Add.1/Corr.1-S/18360/Add.1/Corr.1 . . . . . ١٩٨٦
A/42/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٧
A/42/22/Add.1-S/19217/Add.1 . . . . . ١٩٨٧
A/43/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٨
A/44/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٨٩
A/45/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٩٠
A/46/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٩١
A/47/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٩٢
A/48/22 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٢٢) ١٩٩٣
A/48/22/Add.1-S/26714/Add.1 . . . . . ١٩٩٤

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن البرامج الإذاعية الموجهة إلى جنوب أفريقيا

A/AC.115/L.505 . . . . . ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨
A/AC.115/L.515 . . . . . ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩

اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية

A/32/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٧٧
A/33/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٧٨
A/34/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٧٩
A/35/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٨٠
A/36/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٨١
A/36/36/Corr.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦، التصويب) ١٩٨١
A/37/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٨٢
A/38/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٨٣
A/38/36/Corr.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦، التصويب) ١٩٨٣
A/39/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٨٤
A/40/36 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٦) ١٩٨٥

الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا

A/42/45 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٤٥) ١٩٨٧
A/43/44 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٤٤) ١٩٨٨
A/43/44/Corr.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٤٤، التصويب) ١٩٨٨
A/44/44 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٤٤) ١٩٨٩
A/44/44/Add.1 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٤٤) ١٩٩٠
A/45/43 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٤٣) ١٩٩٠

A/46/44 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٤٤) ١٩٩١
A/47/43 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٤٣) ١٩٩٢
A/48/43 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٤٣) ١٩٩٣

لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

A/44/47 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٤٧) ١٩٨٩
A/45/45 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٤٥) ١٩٩٠
A/47/45 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٤٥) ١٩٩٢

اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للدورة الاستثنائية السادسة عشرة

A/S-16/4 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية السادسة عشرة، الملحق رقم ١) ١٩٨٩

تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

A/6494 . . . . . ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦
A/6873 . . . . . ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧
A/7270 . . . . . ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨
A/7715 . . . . . ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩
A/8109 . . . . . ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠
A/8468 . . . . . ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١
A/8822 . . . . . ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢
A/9235 . . . . . ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣
A/9806 . . . . . ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤
A/9806/Add.1 . . . . . ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤
A/10281 . . . . . ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥
A/31/277 . . . . . ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦
A/32/302 . . . . . ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧
A/33/313 . . . . . ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨
A/33/313/Corr.1 . . . . . ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٧٩
A/34/661 . . . . . ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩
A/35/509 . . . . . ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠
A/36/619 . . . . . ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١
A/37/484 . . . . . ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢
A/38/455 . . . . . ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣
A/39/605 . . . . . ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤
A/40/780 . . . . . ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥
A/41/638 . . . . . ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦
A/42/659 . . . . . ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧
A/43/682 . . . . . ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨
A/44/556 . . . . . ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩
A/45/550 . . . . . ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠
A/46/507 . . . . . ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١
A/47/525 . . . . . ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢
A/48/523 . . . . . ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
• A/48/523/Add.1 . . . . . ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

الفريق المعني بجلسات الاستماع المتعلقة بحظر توريد النفط إلى جنوب أفريقيا

A/44/279-S/20634 . . . . . ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٩

تقرير الأمين العام عن مؤتمر الخبراء الدولي لنصرة ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي

• A/9061 . . . . . ٧ أيار/ مايو ١٩٧٣

تقرير الأمين العام عن تنفيذ التدابير الوطنية المتخذة ضد جنوب أفريقيا

A/43/786 . . . . . ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨

تقرير الأمين العام عن التدابير التقييدية التي تمس المجالات التي يعتمد فيها اقتصاد جنوب أفريقيا على العالم الخارجي

A/44/555 . . . . . ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩
A/44/555/Corr.1 . . . . . ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

تقرير مرحلي للأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي

• A/44/960 . . . . . ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠
• A/45/1052 . . . . . ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١
• A/47/574 . . . . . ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢
• A/48/691 . . . . . ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

تقرير الأمين العام عن التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والحكومات والوكالات غير الحكومية لرصد الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا

A/45/670 . . . . . ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠

تقرير الأمين العام عن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب أفريقيا

A/46/648 . . . . . ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١
A/47/559 . . . . . ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢
A/48/467 . . . . . ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

تقرير الأمين العام عن مسألة جنوب أفريقيا

• A/48/845-S/1994/16 . . . . . ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
A/48/845/Add.1-S/1994/16/
Add.1 . . . . . ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

١-٣ الوثائق الأخرى

رسالة من الهند تطلب إدراج معاملة الهنود في جنوب أفريقيا في جدول أعمال الجمعية العامة

• A/577 . . . . . ١٦ تموز/ يوليه ١٩٤٨

رسائل موجهة من الدول الأعضاء تطلب فيها إدراج الفصل العنصري في جدول أعمال الجمعية العامة

• A/2183 . . . . . ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢
A/3190 . . . . . ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦
A/3190/Add.1 . . . . . ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦
A/3190/Add.2 . . . . . ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦
A/3628 . . . . . ٨ آب/ أغسطس ١٩٥٧
A/3628/Add.1 . . . . . ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧
A/3872 . . . . . ١٤ آب/ أغسطس ١٩٥٨
A/4147 . . . . . ١٥ تموز/ يوليه ١٩٥٩
A/4147/Add.1 . . . . . ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٥٩
A/4419 . . . . . ٢١ تموز/ يوليه ١٩٦٠
A/4419/Add.1 . . . . . ٢١ تموز/ يوليه ١٩٦٠
A/4419/Add.2 . . . . . ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٦٠
A/4804 . . . . . ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٦١
A/4804/Add.1 . . . . . ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٦١
A/4804/Add.2 . . . . . ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٦١
A/4804/Add.3 . . . . . ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٦١
A/4804/Add.4 . . . . . ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٦١
A/4804/Add.5 . . . . . ٢ آب/ أغسطس ١٩٦١
A/5167 . . . . . ١٧ آب/ أغسطس ١٩٦٢
A/5167/Add.1 . . . . . ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٦٢
A/5167/Add.2 . . . . . ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٦٢
A/5167/Add.3 . . . . . ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٦٢
A/5167/Add.4 . . . . . ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٢
A/5167/Add.5 . . . . . ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٦٢
A/5167/Add.6 . . . . . ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢

بيان أدلت به السيدة فيجايا لاكشمي باندیت، رئيسة وفد الهند، عرضت فيه البند المتعلق بالفصل العنصري في اللجنة السياسية المخصصة التابعة للجمعية العامة

• A/AC.61/SR.13 . . . . . ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢

رسالة موجهة من السيد ز. ك. ماتيوز، ممثل المؤتمر الوطني الأفريقي إلى رئيس اللجنة السياسية المخصصة

• A/AC.61/L.14 . . . . . ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢

بيان أدلى به السيد بيتر سميثرز، ممثل المملكة المتحدة، في اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة

• A/SPC/SR.242 . . . . . ٥ نيسان/ أبريل ١٩٦١

بيان أدلى به الأمين العام يو ثانت في الاجتماع الأول للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

• نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/1453 . . ٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٣

بيان أدلى به السيد بير هاكيروب، وزير خارجية الدانمرك، في الجمعية العامة

• A/PV.1215 . . . . . ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣

بيان أدلى به السيد هيرمود لانينغ، ممثل الدانمرك، في اللجنة السياسية الخاصة

• A/SPC/82 . . . . . ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣

بيان أدلى به السيد ديالو تيللي (غينيا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن اتخاذ قرار يتعلق بمحاكمة السيد نيلسون مانديلا وآخرين

• A/PV.1238 . . . . . ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣

بيان أدلى به السيد تابو مبيكي، ابن السيد غوفان مبيكي، الزعيم الأفريقي الذي كانت تجرى محاكمته في بريتوريا، أمام وفد للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في لندن، في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

• A/AC.115/L.65 . . . . . ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

نداء وجهته إلى الدول الأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لتقديم تبرعات من أجل مساعدة الأسر التي تضطهدها حكومة جنوب أفريقيا لمعارضتها الفصل العنصري

• نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/42
. . . . . ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤

بيان أدلى به السيد دينيس بروتوس، مدير الحملة من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا، في اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

• A/AC.115/L.194 . . . . . ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٧

بيان أدلى به في اللجنة السياسية الخاصة السيد سفيركر س. أستروم (السويد)، رئيس لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

•A/SPC/PV.563 . . . . . ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧

"المرحلة الراهنة من النضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا": ورقة أعدها السيد أوليفر تامبو، نائب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، بطلب من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

•A/AC.115/L.222 . . . . . ٢ تموز/ يوليه ١٩٦٨

بيان أدلى به السيد عبد الرحيم أ. فرح (الصومال)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في الجلسة ١٣٨ للجنة المعقودة في ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٧٠

•A/AC.115/L.277 . . . . . ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٠

بيان أدلى به السيد ادوارد هامبرو (النرويج)، رئيس الجمعية العامة، بشأن وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا

•A/PV.1901 . . . . . ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠

بيان أدلى به الأمين العام كورت فالدهايم، أمام اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، في اجتماع عقد بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء اللجنة

• نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/1837-GA/AP/317
. . . . . ٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٣

بيان أدلت به السيدة جان مارتن سيسيه (غينيا)، رئيسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

• نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/523
. . . . . ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦

بيان أدلى به السيد ليسلي أو. هاريمان (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بشأن الاقتراح القاضي بإعلان "استقلال" ترانسكاي

• نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/596 ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦

إعلان بشأن الفصل العنصري اعتمدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في دورتها الاستثنائية المعقودة في كينغستون بجامايكا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٧٩

A/34/313-S/13391 . . . . . ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٧٩

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٠ موجهة من السيد أو. ر. تامبو، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السيد ب. أ. كلارك (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بمناسبة الذكرى السنوية لميثاق الحرية

•A/AC.115/L.531 . . . . . ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠

إعلان اعتمدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للاحتفال بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا، نيويورك، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١

A/36/592-S/14724 . . . . . ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١

بيان أدلى به السيد الحاجي يوسف مايتما - سولي (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، في جلسة اللجنة المعقودة في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣

• نشره مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري

برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصري، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ في القرار ٣٩/٣٨ باء

•A/38/539-S/16102 . . . . . ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣

نداء من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى مدن العالم، صادر في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٤

•A/AC.115/L.606 . . . . . ٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٤

إعلان اعتمدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لدى اختتام دورتها الاستثنائية المعقودة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمذبحة شاربفيل، نيويورك، ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨٥

A/40/213 و Corr.1 . . . . . ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٥

بيان أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالي في أول جلسة تعقدها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في عام ١٩٩٢

• نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4700-GA/AP.2064
. . . . . ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٢

بيان أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالي في جلسة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا

• نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4832-GA/AP/2095
. . . . . ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

بيان أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالي في الاجتماع الرسمي الذي عقدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

• نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4948-GA/AP/2118
. . . . . ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣

بيان أدلى به السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

•A/AC.115/SR.668، مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٩٣/٨، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

بيان أدلى به السيد س. ر. إنسانالي (غيانا)، رئيس الجمعية العامة، بشأن رفع حظر توريد النفط إلى جنوب أفريقيا

• A/48/PV.72 . . . . . ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

بيان أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى أمام الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة بشأن استئناف مشاركة جنوب أفريقيا في أعمال الجمعية العامة

• A/48/PV.95 . . . . . ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

خطاب ألقاه الرئيس نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا أمام الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة

• A/49/PV.14 . . . . . ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

٢ - مجلس الأمن

٢-١ القرارات

• القرار ١٣٤ (١٩٦٠) . . . . . ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠
يتعلق بالحالة في اتحاد جنوب أفريقيا

• القرار ١٨١ (١٩٦٣) . . . . . ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ويدعو الدول الأعضاء إلى وقف بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

• القرار ١٨٢ (١٩٦٣) . . . . . ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

القرار ١٩٠ (١٩٦٤) . . . . . ٩ حزيران/ يونيه ١٩٦٤
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

• القرار ١٩١ (١٩٦٤) . . . . . ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٤
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

القرار ٢٨٢ (١٩٧٠) . . . . . ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٧٠
يتعلق بحظر توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

• القرار ٣١١ (١٩٧٢) . . . . . ٤ شباط/ فبراير ١٩٧٢
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

• القرار ٣٩٢ (١٩٧٦) . . . . . ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٧٦
يتعلق بأعمال القتل والعنف التي يرتكبها نظام الحكم في سويتو

• القرار ٤١٧ (١٩٧٧) . . . . . ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

• القرار ٤١٨ (١٩٧٧) . . . . . ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧
يفرض حظرا إلزاميا على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

القرار ٤٢١ (١٩٧٧) . . . . . ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧
ينشئ لجنة مجلس الأمن بشأن مسألة جنوب أفريقيا لرصد الحظر على توريد الأسلحة

• القرار ٤٧٣ (١٩٨٠) . . . . . ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٠
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

القرار ٥٠٣ (١٩٨٢) . . . . . ٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٢
يتعلق بأحكام الإعدام التي حكم بها على أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي

القرار ٥٢٥ (١٩٨٢) . . . . . ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢
يتعلق بأحكام الإعدام التي حكم بها على أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي

القرار ٥٣٣ (١٩٨٣) . . . . . ٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٣
يتعلق بأحكام الإعدام التي حكم بها على ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي

القرار ٥٤٧ (١٩٨٤) . . . . . ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤
يتعلق بحكم الإعدام الذي حكم به على عضو في المؤتمر الوطني الأفريقي

• القرار ٥٥٤ (١٩٨٤) . . . . . ١٧ آب/ أغسطس ١٩٨٤
يرفض ما سمي بالدستور الجديد والانتخابات التي كانت ستنظم في آب/ أغسطس ١٩٨٤ في جنوب أفريقيا

القرار ٥٥٦ (١٩٨٤) . . . . . ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

القرار ٥٥٨ (١٩٨٤) . . . . . ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤
يتعلق بتطبيق الحظر الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

القرار ٥٦٠ (١٩٨٥) . . . . . ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٥
يتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

• القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) . . . . . ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥
يتعلق بالجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا

القرار ٥٨١ (١٩٨٦) . . . . . ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٦
يتعلق بتهديدات جنوب أفريقيا الموجهة ضد دول في الجنوب الأفريقي وبالقضاء على الفصل العنصري

القرار ٥٩١ (١٩٨٦) . . . . . ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦
يتعلق بحظر توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

القرار ٦١٠ (١٩٨٨) . . . . . ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٨
يتعلق بأحكام الإعدام الصادرة على مواطني شاربفيل الستة

القرار ٦١٥ (١٩٨٨) . . . . . ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٨
يتعلق بأحكام الإعدام الصادرة على مواطني شاربفيل الستة

القرار ٦٢٣ (١٩٨٨) . . . . . ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨
يتعلق بأحكام الإعدام الصادرة على أحد النشطاء المناهضين للفصل العنصري في جنوب أفريقيا

• القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) . . . . . ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢
يتعلق بالحالة في جنوب أفريقيا

• القرار ٧٧٢ (١٩٩٢) . . . . . ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢
يتعلق بالحالة في جنوب أفريقيا

القرار ٨٩٤ (١٩٩٤) . . . . . ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
يتعلق بمشاركة مراقبي الأمم المتحدة ومراقبين دوليين في عملية الانتخابات في جنوب أفريقيا

• القرار ٩١٩ (١٩٩٤) . . . . . ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤
ينهي حظر توريد الأسلحة وغيره من التقييدات الأخرى المتصلة بجنوب أفريقيا المفروضة بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ويحل لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧)

• القرار ٩٣٠ (١٩٩٤) . . . . . ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
ينهي ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا ويلغي البند المعنون "مسألة جنوب أفريقيا" من قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن

٢-٢ البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس

S/13226
بيان أدلي به في الجلسة ٢١٤٠ المعقودة في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٩ ويتضمن نداء يطلب العفو عن سولومون مهلانغو

S/13549
بيان أدلي به في الجلسة ٢١٦٨ المعقودة في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ يدين إعلان جنوب أفريقيا استقلال الدانتوستان "فيندا"

S/14361
بيان أدلي به في الجلسة ٢٢٦٤ المعقودة في ٥ شباط/ فبراير ١٩٨١ يعرب عن القلق بشأن أحكام الإعدام الصادرة على ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي

S/14794•
بيان أدلي به في الجلسة ٢٣١٥ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ فيما يتعلق بإعلان جنوب أفريقيا استقلال سيسكاي

S/15444
بيان أدلي به في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ فيما يتعلق بأحكام الإعدام الصادرة على ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي

S/17050•
بيان أدلي به في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥ يعرب عن القلق إزاء مقتل وإصابة أبرياء على أيدي شرطة جنوب أفريقيا في بلدة يوتنهيغ، في ٢١ آذار/ مارس

S/17408
بيان أدلي به في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٥ يحث سلطات جنوب أفريقيا على تخفيف حكم الإعدام الصادر على ماليسيلا بنيامين مولويز

S/17413•
بيان أدلي به في الجلسة ٢٦٠٣ المعقودة في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٥ فيما يتعلق بالحالة في جنوب أفريقيا منذ أن فرضت حالة الطوارئ في ٢١ تموز/ يوليه ١٩٨٥

S/17575
بيان أدلي به في الجلسة ٢٦٢٣ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ فيما يتعلق بحكم الإعدام الصادر على بنيامين مولويز

S/18157
بيان أدلي به في الجلسة ٢٦٩٠ المعقودة في ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٦ بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للأحداث التي وقعت في سويتو

S/18808•
بيان أدلي به في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ يطلب من سلطات جنوب أفريقيا أن تلغي مرسوم ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ الذي يحظر الاحتجاج على أعمال الاحتجاز دون محاكمة أو مناصرة المحتجزين

S/24456
بيان أدلي به في الجلسة ٣١٠٧ المعقودة في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ بشأن عدد المراقبين الذين سيتم وزعهم في جنوب أفريقيا

S/24541•
بيان أدلي به في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بشأن الحالة في جنوب أفريقيا

S/25578
بيان أدلي به في الجلسة ٣١٩٧ المعقودة في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ بشأن اغتيال كريس هاني، أحد أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي والأمين العام للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا

S/26347•
بيان أدلي به في الجلسة ٣٢٦٧ المعقودة في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٣ بشأن اندلاع موجة العنف في جنوب أفريقيا، وبخاصة في الراند الشرقية

S/26785•
بيان أدلي به في الجلسة ٣٣١٨ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ يرحب بإنجاز عملية التفاوض المتعددة الأطراف بنجاح ويتطلع إلى إجراء انتخابات في جنوب أفريقيا في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ ويحث على العمل في وقت مبكر على إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة

S/PRST/1994/20•
بيان أدلي به في الجلسة ٣٣٦٥ المعقودة في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ يرحب بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه في ١٩ نيسان/ أبريل بين حزب الحرية إنكاثا والمؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا، والذي قرر في أعقابه حزب الحرية إنكاثا المشاركة في الانتخابات الوشيكة في ذلك الوقت

٢-٣ التقارير

فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٩١ (١٩٦٤)

•S/6210 . . . . . ٢ آذار/ مارس ١٩٦٥
(الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة العشرون، الملحق الخاص رقم ٢)
S/6210/Add.1 . . . . . ٢٤ آذار/ مارس ١٩٦٥
(الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة العشرون، الملحق الخاص رقم ٢)

تقارير الأمين العام

•S/4635 . . . . . ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١
[عملا بالقرار ١٣٤ (١٩٦٠)]
S/5438 . . . . . ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣
[عملا بالقرار ١٨١ (١٩٦٣)]
S/5438/Add.1 . . . . . ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣
S/5438/Add.2 . . . . . ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣
S/5438/Add.3 . . . . . ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣
S/5438/Add.4 . . . . . ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣
S/5438/Add.5 . . . . . ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣
S/5438/Add.6 . . . . . ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣
•S/5658 . . . . . ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤
[عملا بالقرار ١٨٢ (١٩٦٣)]
[يتضمن تقرير فريق الخبراء]
S/5658/Add.1 . . . . . ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٦٤
S/5658/Add.2 . . . . . ٦ أيار/ مايو ١٩٦٤
S/5658/Add.3 . . . . . ٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٤
S/5913 . . . . . ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٦٤
[عملا بالقرار ١٩٠ (١٩٦٤)]
S/5913/Add.1 . . . . . ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤
S/5913/Add.2 . . . . . ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤
S/6891 . . . . . ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥
[عملا بالقرار ١٩١ (١٩٦٤)]
S/10092 . . . . . ٣ شباط/ فبراير ١٩٧١
[عملا بالقرار ٢٨٢ (١٩٧٠)]
S/12673 . . . . . ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٧٨
[عملا بالقرار ٤١٨ (١٩٧٧)]
S/14167 . . . . . ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠
[عملا بالقرار ٤٧٣ (١٩٨٠)]
S/14167/Add.1 . . . . . ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠
S/18961 . . . . . ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٧
[عملا بالقرار ٥٩١ (١٩٨٦)]
S/18961/Add.1 . . . . . ١٧ تموز/ يوليه ١٩٨٧
S/18961/Add.2 . . . . . ٥ آب/ أغسطس ١٩٨٧
S/18961/Add.3 . . . . . ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٨٧
S/18961/Add.4 . . . . . ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧
S/18961/Add.5 . . . . . ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨
•S/24389 . . . . . ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢
[عملا بالقرار ٧٦٥ (١٩٩٢)]
•S/25004 . . . . . ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
[عملا بالقرار ٧٧٢ (١٩٩٢)]
•S/1994/16-A/48/845 . . . . . ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
S/1994/16/Add.1-A/48/845/Add.1 ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
S/1994/435 . . . . . ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٤
[عملا بالقرار ٧٧٢ (١٩٩٢) والقرار ٨٩٤ (١٩٩٤)]
•S/1994/717 . . . . . ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
[عملا بالقرار ٧٧٢ (١٩٩٢) والقرار ٨٩٤ (١٩٩٤)]

لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب أفريقيا

S/13708 . . . . . ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩
S/13721 . . . . . ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩
S/14179 . . . . . ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠
S/21015 . . . . . ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

فرقة العمل المعنية بجلسات الاستماع المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا

A/44/279-S/20634 . . . . . ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٩

٢-٤ الوثائق الأخرى

رسالة من الدول الأعضاء إلى رئيس مجلس الأمن تطلب فيها النظر في الحالة في جنوب أفريقيا

•S/4279 و Add.1 . . . . . ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٠

بيان أدلى به السيد أدلاي ستيفنسون ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن يعلن قرار الولايات المتحدة وقف بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

•S/PV.1052 . . . . . ٢ آب/ أغسطس ١٩٦٣

بيان أدلى به في مجلس الأمن الزعيم ألبرت ج. لوتولي، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، لدى إصدار الحكم على السيد نيلسون مانديلا وآخرين بالسجن مدى الحياة

•S/PV.1130 . . . . . ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٦٤

بيان أدلى به الأمين العام كورت فالدهايم في مجلس الأمن في أعقاب اتخاذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن فرض حظر إلزامي على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

•S/PV.2046 . . . . . ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧

• رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السيد ل. م. مانغوبي رئيس وزراء بوفوثاتسوانا

[لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة]

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس نيلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا

•S/1994/606 . . . . . ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٤

بيان أدلى به في مجلس الأمن السيد تابو مبيكي، النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا

• S/PV.3379 ..... ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣-١ القرارات

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسة التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري

القرار ١١٠٢ (د - ٤٠) ..... ٤ آذار/ مارس ١٩٦٦
القرار ١١٦٤ (د - ٤١) ..... ٥ آب/ أغسطس ١٩٦٦
القرار ١٢٣٥ (د - ٤٢) ..... ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧
القرار ١٢٣٦ (د - ٤٢) ..... ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧
القرار ١٤٢٤ (د - ٤٦) ..... ٦ حريران/ يونيه ١٩٦٩
القرار ١٥٠١ (د - ٤٨) ..... ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٠

مسألة الرق وتجارة الرقيق في جميع أشكال ممارساتها ومظاهرها، بما في ذلك ممارسات الفصل العنصري والاستعمار المماثلة للرق

القرار ١١٢٦ (د - ٤١) ..... ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٦٦
القرار ١٢٣٢ (د - ٤٢) ..... ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧
القرار ١٣٣٠ (د - ٤٤) ..... ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٨
القرار ١٣٣١ (د - ٤٤) ..... ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٨
القرار ١٤١٩ (د - ٤٦) ..... ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٩
القرار ١٥٩٣ (د - ٥٠) ..... ٢١ أيار/ مايو ١٩٧١
القرار ١٦٩٥ (د - ٥٢) ..... ٢ حزيران/ يونيه ١٩٧٢

العنصرية والتمييز العنصري

القرار ١١٤٦ (د - ٤١) ..... ٢ آب/ أغسطس ١٩٦٦
القرار ١٢٤٤ (د - ٤٢) ..... ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٧
القرار ١٥٨٨ (د - ٥٠) ..... ٢١ أيار/ مايو ١٩٧١
القرار ١٨٦٣ (د - ٥٦) ..... ١٧ أيار/ مايو ١٩٧٤
القرار ١٩٣٨ (د - ٥٨) ..... ٦ أيار/ مايو ١٩٧٥
القرار ١٩٨٩ (د - ٦٠) ..... ١١ أيار/ مايو ١٩٧٦
القرار ٢٠٥٦ (د - ٦٢) ..... ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٧
القرار ٧/١٩٧٨ ..... ٤ أيار/ مايو ١٩٧٨
القرار ٣/١٩٧٩ ..... ٩ أيار/ مايو ١٩٧٩
القرار ٧/١٩٨٠ ..... ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٠
القرار ٣٠/١٩٨١ ..... ٦ أيار/ مايو ١٩٨١
القرار ٣١/١٩٨٢ ..... ٥ أيار/ مايو ١٩٨٢
القرار ١٩/١٩٨٥ ..... ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٥
القرار ٦/١٩٨٨ ..... ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٨
القرار ٤٩/١٩٩٠ ..... ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٠
القرار ٢/١٩٩١ ..... ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩١
القرار ١٣/١٩٩٢ ..... ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢
القرار ٨/١٩٩٣ ..... ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٣

انتهاكات حقوق نقابات العمال في جنوب أفريقيا

القرار ١٢١٦ (د - ٤٢) ..... ١ حزيران/ يونيه ١٩٦٧
القرار ١٣٠٢ (د - ٤٤) ..... ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٨
القرار ١٤١٢ (د - ٤٦) ..... ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٩
القرار ١٥٠٩ (د - ٤٨) ..... ٢٨ أيار/ مايو ١٩٧٠
القرار ١٥٩٩ (د - ٥٠) ..... ٢١ أيار/ مايو ١٩٧١
القرار ١٩٩٧ (د - ٦٠) ..... ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٦
القرار ٢٠٨٦ (د - ٦٢) ..... ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٧
القرار ٢١/١٩٧٨ ..... ٥ أيار/ مايو ١٩٧٨
القرار ٣٩/١٩٧٩ ..... ١٠ أيار/ مايو ١٩٧٩
القرار ٣٣/١٩٨٠ ..... ٢ أيار/ مايو ١٩٨٠
القرار ٤١/١٩٨١ ..... ٨ أيار/ مايو ١٩٨١
القرار ٤٠/١٩٨٢ ..... ٧ أيار/ مايو ١٩٨٢
القرار ٤٢/١٩٨٤ ..... ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٤
القرار ٤٣/١٩٨٥ ..... ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٥
القرار ٦٣/١٩٨٧ ..... ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٧
القرار ٤١/١٩٨٨ ..... ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨٨
القرار ٨٢/١٩٨٩ ..... ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٩
القرار ٤٤/١٩٩٠ ..... ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٠
القرار ٣٧/١٩٩١ ..... ٣١ أيار/ مايو ١٩٩١
القرار ١٢/١٩٩٢ ..... ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢

تدابير لمكافحة التمييز العنصري وسياسة الفصل العنصري والعزل في الجنوب الأفريقي على نحو فعال

القرار ١٣٣٢ (د - ٤٤) ..... ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٨
القرار ١٤١٥ (د - ٤٦) ..... ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٩

فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الأفريقي

• القرار E/CN.4/RES/2 (د - ٢٣) ..... ٦ آذار/ مارس ١٩٦٧
القرار ١٣٣٣ (د - ٤٤) ..... ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٨
القرار ١٨٦٨ (د - ٥٦) ..... ١٧ أيار/ مايو ١٩٧٤
القرار ١٨٦٩ (د - ٥٦) ..... ١٧ أيار/ مايو ١٩٧٤
القرار ١٩٣٩ (د - ٥٨) ..... ٦ أيار/ مايو ١٩٧٥
القرار ١٩٩١ (د - ٦٠) ..... ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٦
القرار ٢٠٨٢ (د - ٦٢) ..... ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٧

تنسيق أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الأفريقي

القرار ١٤١٤ (د - ٤٦) ..... ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٩

سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري

القرار ١٥٩١ (د - ٥٠) ..... ٢١ أيار/ مايو ١٩٧١

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

القرار ١٦٩٦ (د - ٥٢) ..... ٢ حزيران/ يونيه ١٩٧٢
القرار ١٧٨٤ (د - ٥٤) ..... ١٨ أيار/ مايو ١٩٧٣

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام جنوب أفريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

القرار ١٨٦٤ (د - ٥٦) . . . . . ١٧ أيار/ مايو ١٩٧٤
القرار ٧٣/١٩٨٩ . . . . . ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٩
القرار ٣٤/١٩٩٠ . . . . . ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٠
القرار ٢٦/١٩٩١ . . . . . ٣١ أيار/ مايو ١٩٩١
القرار ٣/١٩٩٢ . . . . . ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢

المؤتمر العالمي لاتخاذ إجراء ضد الفصل العنصري

القرار ٢٠٨٧ (د - ٦٢) . . . . . ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٧

آثار الفصل العنصري على مركز المرأة

القرار ٣٣/١٩٧٨ . . . . . ٥ أيار/ مايو ١٩٧٨

المساعدة المقدمة للطلاب اللاجئين من جنوب أفريقيا

القرار ٥٥/١٩٧٨ . . . . . ٢ آب/ أغسطس ١٩٧٨

أنشطة الشركات عبر الوطنية في الجنوب الأفريقي

القرار ٧٣/١٩٧٨ . . . . . ٤ آب/ أغسطس ١٩٧٨
القرار ٧٥/١٩٧٩ . . . . . ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٩
القرار ٥٩/١٩٨٠ . . . . . ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٨٠
القرار ٨٦/١٩٨١ . . . . . ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١
القرار ٦٩/١٩٨٢ . . . . . ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢
القرار ٧٠/١٩٨٢ . . . . . ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢
القرار ٧٤/١٩٨٣ . . . . . ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٣
القرار ٧٥/١٩٨٣ . . . . . ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٣
القرار ٥٢/١٩٨٤ . . . . . ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٨٤
القرار ٥٣/١٩٨٤ . . . . . ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٨٤
القرار ٧٢/١٩٨٥ . . . . . ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥
القرار ١/١٩٨٦ . . . . . ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٦
القرار ٥٦/١٩٨٧ . . . . . ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٧
القرار ٥٦/١٩٨٨ . . . . . ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٨
القرار ٢٧/١٩٨٩ . . . . . ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٩
القرار ٧٠/١٩٩٠ . . . . . ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٠
القرار ٥٤/١٩٩١ . . . . . ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٩١
القرار ٣٤/١٩٩٢ . . . . . ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢

المرأة والطفل في ظل نظام الفصل العنصري

القرار ٢٤/١٩٨٢ . . . . . ٤ أيار/ مايو ١٩٨٢
القرار ١٧/١٩٨٤ . . . . . ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٤
القرار ٢٢/١٩٨٦ . . . . . ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٦
القرار ٢٣/١٩٨٨ . . . . . ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٨
القرار ٣٣/١٩٨٩ . . . . . ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٩
القرار ١٣/١٩٩٠ . . . . . ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٠
القرار ٢٠/١٩٩١ . . . . . ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١
القرار ١٥/١٩٩٢ . . . . . ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢
القرار ١٣/١٩٩٣ . . . . . ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٣

تدابير المساعدة المقدمة إلى نساء جنوب أفريقيا وناميبيا واللاجئات

القرار ٢٥/١٩٨٦ . . . . . ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٦

رصد الانتقال إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا

القرار ٤٥/١٩٩٣ . . . . . ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٣

٣-٢ التقارير

فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الأفريقي

E/CN.4/950 . . . . . ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧
E/4459 . . . . . ١٥ شباط/ فبراير ١٩٦٨
E/CN.4/984 . . . . . ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.1 . . . . . ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/4646 . . . . . ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.2/Rev.1 . . . . . ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.3/Rev.1 . . . . . ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.4 . . . . . ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.5 . . . . . ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.6/Rev.1 . . . . ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.7/Rev.1 . . . . . ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.8 . . . . . ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.9 . . . . . ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.10/Rev.1 . . . ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.11/Rev.1 . . . . . ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.12 . . . . . ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.13 . . . . . ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.14 . . . . . ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.15/Rev.1 . . . . . ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.16/Rev.1 . . . . . ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.17 . . . . . ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.18 . . . . . ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/984/Add.19 . . . . . ٤ آذار/ مارس ١٩٦٩
E/CN.4/1020 . . . . . ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠
E/CN.4/1020/Add.1 . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠
E/CN.4/1020/Add.2 . . . . . ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٠
E/CN.4/1020/Add.3 . . . . . ١٦ شباط/ فبراير ١٩٧٠
E/4791 . . . . . ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٠
E/CN.4/1050 . . . . . ٢ شباط/ فبراير ١٩٧١
E/CN.4/1050/Corr.1 . . . . . ٢ آذار/ مارس ١٩٧١
E/4953 . . . . . ١٩ شباط/ فبراير ١٩٧١
E/CN.4/1076 . . . . . ١٥ شباط/ فبراير ١٩٧٢
E/CN.4/1111 . . . . . ١ شباط/ فبراير ١٩٧٣
E/CN.4/1135 . . . . . ٤ شباط/ فبراير ١٩٧٤
E/CN.4/1159 . . . . . ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥
E/CN.4/1187 . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦
E/5767 . . . . . ١٨ شباط/ فبراير ١٩٧٦
E/CN.4/1222 . . . . . ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧
E/CN.4/1222/Corr.1 . . . . . ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧٧
E/CN.4/1270 . . . . . ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨

E/1978/21 . . . . . ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٨
E/CN.4/1311 . . . . . ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩
E/CN.4/1365 . . . . . ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠
E/CN.4/1366 . . . . . ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠
E/CN.4/1429 . . . . . ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١
E/CN.4/1429/Corr.1 . . . . . ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨١
E/CN.4/1430 . . . . . ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١
E/CN.4/1485 . . . . . ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢
E/CN.4/1486 . . . . . ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢
E/CN.4/1497 . . . . . ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢
E/CN.4/1983/10 . . . . . ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣
E/CN.4/1983/37 . . . . . ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣
E/CN.4/1983/38 . . . . . ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣
E/CN.4/1984/8 . . . . . ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤
E/CN.4/1985/8 . . . . . ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥
E/CN.4/1986/9 . . . . . ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦
E/CN.4/AC.22/1987/1 . . . . . ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧
E/CN.4/1988/8 . . . . . ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨
E/CN.4/1989/8 . . . . . ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩
E/CN.4/1990/7 . . . . . ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩
E/CN.4/1990/7/Add.1 . . . . . ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٠
E/CN.4/1991/10 . . . . . ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١
E/CN.4/1992/8 . . . . . ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
E/CN.4/1993/14 . . . . . ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣
E/CN.4/1994/15 . . . . . ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

الفريق الثلاثي [بشأن الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها]

E/CN.4/1286 . . . . . ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٨
E/CN.4/1328 . . . . . ٢ شباط/ فبراير ١٩٧٩
E/CN.4/1358 . . . . . ١ شباط/ فبراير ١٩٨٠
E/CN.4/1417 . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١
E/CN.4/1507 . . . . . ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢
E/CN.4/1983/25 . . . . . ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣
E/CN.4/1984/48 . . . . . ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٤
E/CN.4/1985/27 . . . . . ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٥
E/CN.4/1986/30 . . . . . ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦
E/CN.4/1987/28 . . . . . ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٧
E/CN.4/1988/32 . . . . . ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨
E/CN.4/1989/33 . . . . . ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٩
E/CN.4/1990/35 . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠
E/CN.4/1991/42 . . . . . ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١
E/CN.4/1993/54 . . . . . ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٣
E/CN.4/1993/54/Corr.1 . . . . . ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٣

مذكرة من الأمين العام بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

E/CN.4/1327 . . . . . ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨
E/CN.4/1327/Add.1 . . . . . ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩
E/CN.4/1327/Add.2 . . . . . ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٩
[يتضمن تقارير عن حالات الاغتيال والتعذيب وسلب الحرية في جنوب أفريقيا]

المقررون الخاصون

دراسة خاصة عن التمييز العنصري في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تقارير أعدها هرنان سانتا كروز

E/CN.4/Sub.2/267 . . . . . ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦
E/CN.4/Sub.2/276 . . . . . ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٦٧
E/CN.4/Sub.2/288 . . . . . ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٦٨
E/CN.4/Sub.2/301 . . . . . ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٩
E/CN.4/Sub.2/307/Rev.1 . . . . . ١٩٧١
E/CN.4/Sub.2/370/Rev.1 . . . . . ١٩٧٦

مسألة الرق وتجارة الرقيق في جميع أشكال ممارساتها ومظاهرها، بما في ذلك ممارسات الفصل العنصري والاستعمار المماثلة للرق: تقارير أعدها محمد عواد

E/CN.4/Sub.2/304 . . . . . ١٨ آب/ أغسطس ١٩٦٩
E/CN.4/Sub.2/312 . . . . . ١ تموز/ يوليه ١٩٧٠
E/CN.4/Sub.2/322 . . . . . ١٦ تموز/ يوليه ١٩٧١

دراسة للفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الأفريقي: تقارير أعدها مانوشيهر غانجي

E/CN.4/949 . . . . . ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧
E/CN.4/949/Corr.1 . . . . . ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨
E/CN.4/949/Add.1 . . . . . ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧
E/CN.4/949/Add.1/Corr.1 . . . . . ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨
E/CN.4/949/Add.2 . . . . . ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧
E/CN.4/949/Add.3 . . . . . ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧
E/CN.4/949/Add.4 . . . . . ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨
E/CN.4/949/Add.5 . . . . . ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨
E/CN.4/979 . . . . . ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨
E/CN.4/979/Add.1 . . . . . ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨
E/CN.4/979/Add.1/Corr.1 . . . . ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩
E/CN.4/979/Add.2 . . . . . ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩
E/CN.4/979/Add.3 . . . . . ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩
E/CN.4/979/Add.4 . . . . . ١٢ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/979/Add.5 . . . . . ١٢ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/979/Add.6 . . . . . ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩
E/CN.4/979/Add.7 . . . . . ٦ شباط/ فبراير ١٩٦٩
E/CN.4/979/Add.8 . . . . . ١٣ شباط/ فبراير ١٩٦٩

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام جنوب أفريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان: تقارير أعدها أحمد خليفة

E/CN.4/Sub.2/L.624 . . . . . ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٧٥
E/CN.4/Sub.2/371 . . . . . ١٤ تموز/ يوليه ١٩٧٦
E/CN.4/Sub.2/383/Rev.2 . . . . . ١٩٧٩
E/CN.4/Sub.2/425 . . . . . ١٢ تموز/ يوليه ١٩٧٩
E/CN.4/Sub.2/425/Corr.1 . . . ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩
E/CN.4/Sub.2/425/Corr.2 . . . . . ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠

E/CN.4/Sub.2/425/Corr.3 . . . . . ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٠
E/CN.4/Sub.2/425/Add.1 . . . . . ٦ آب/ أغسطس ١٩٧٩
E/CN.4/Sub.2/425/Add.2 . . . . . ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٩
E/CN.4/Sub.2/425/Add.3 . . . . . ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٧٩
E/CN.4/Sub.2/425/Add.4 . . . . . ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩
E/CN.4/Sub.2/425/Add.5 . . . ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩
E/CN.4/Sub.2/425/Add.6 . . . . ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠
E/CN.4/Sub.2/425/Add.7 . . . . . ٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٠
E/CN.4/Sub.2/469 . . . . . ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨١
E/CN.4/Sub.2/469/Corr.1 . . . . . ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨١
E/CN.4/Sub.2/469/Add.1 . . . . ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١
E/CN.4/Sub.2/1982/10 . . . . . ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٢
E/CN.4/Sub.2/1983/6 . . . . . ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٣
E/CN.4/Sub.2/1983/6/Add.1 . . . . . ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٣
E/CN.4/Sub.2/1983/6/Add.2 . . . . . ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٣
E/CN.4/Sub.2/1984/8/Rev.1 . . . . . ١٩٨٥
E/CN.4/Sub.2/1985/8 . . . . . ١٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥
E/CN.4/Sub.2/1985/8/Add.1 . . . . . ١٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥
E/CN.4/Sub.2/1985/8/Add.2 . . . . . ١٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥
E/CN.4/Sub.2/1987/8/Rev.1 . . . . . ١٩٨٧
E/CN.4/Sub.2/1987/8/Rev.1/Add.1 . . . ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٧
E/CN.4/Sub.2/1988/6 . . . . . ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٨
E/CN.4/Sub.2/1988/6/Add.1 . . . . . ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨
E/CN.4/Sub.2/1988/6/Add.1/Corr.1 . . ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٨
E/CN.4/Sub.2/1989/9 . . . . . ١١ تموز/ يوليه ١٩٨٩
E/CN.4/Sub.2/1989/9/Add.1 . . . . . ١٢ تموز/ يوليه ١٩٨٩
E/CN.4/Sub.2/1989/9/Corr.1 . . . . . ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٩
E/CN.4/Sub.2/1990/13 . . . . . ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠
E/CN.4/Sub.2/1990/13/Add.1 . . . . . ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠
E/CN.4/Sub.2/1991/13 . . . . . ١٨ تموز/ يوليه ١٩٩١
E/CN.4/Sub.2/1991/13/Add.1 . . . . . ١٨ تموز/ يوليه ١٩٩١
E/CN.4/Sub.2/1992/12 . . . . . ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢
E/CN.4/Sub.2/1992/12/Add.1 . . . . . ٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٢

رصد الانتقال إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا: تقريران أعدتهما جوديت سيني أتاه

E/CN.4/Sub.2/1993/11 . . . . . ٢ تموز/ يوليه ١٩٩٣
E/CN.4/Sub.2/1993/11/Add.1 . . ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

تقارير الأمين العام المقدمة إلى لجنة مركز المرأة

آثار الفصل العنصري على مركز المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا وروديسيا الجنوبية

E/CN.6/619 . . . . . ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨

تدابير المساعدة المقدمة إلى النساء داخل جنوب أفريقيا وناميبيا وإلى النساء في جنوب أفريقيا وناميبيا اللاتي أصبحن نتيجة لممارسة الفصل العنصري

E/CN.6/1986/5 . . . . . ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٦

التطورات الجديدة المتعلقة بحالة المرأة تحت نير الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا وتدابير المساعدة المقدمة إلى النساء في جنوب أفريقيا وناميبيا اللاتي أصبحن لاجئات نتيجة لممارسة الفصل العنصري

E/CN.6/1988/2 . . . . . ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧

التطورات الجديدة المتعلقة بحالة المرأة في ظل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا والتدابير المتخذة لمساعدة النساء في جنوب أفريقيا وناميبيا

E/CN.6/1989/3 . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩

رصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة فيما يخص النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

E/CN.6/1990/9 . . . . . ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري

E/CN.6/1991/8 . . . . . ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١
E/CN.6/1993/11 . . . . . ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣
E/CN.6/1994/7 . . . . . ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٤

تقارير الأمين العام المقدمة إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

سياسات وممارسات الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بأنشطتها في جنوب أفريقيا وناميبيا

E/C.10/1983/10 . . . . . ٣ أيار/ مايو ١٩٨٣

أنشطة الشركات عبر الوطنية في الجنوب الأفريقي وتعاونها مع نظام الأقلية العنصري في تلك المنطقة

E/C.10/1983/10/Add.1 . . . . . ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٣
E/C.10/1985/7 . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥
E/C.10/1985/7/Corr.1 . . . . . ١٢ شباط/ فبراير ١٩٨٥
E/C.10/1986/8 . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦
E/C.10/1987/7 . . . . . ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٧
E/C.10/1988/7 . . . . . ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨
E/C.10/1989/8 . . . . . ١٤ شباط/ فبراير ١٩٨٩
E/C.10/1989/8/Corr.1 . . . . . ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٩

أنشطة الشركات عبر الوطنية والتدابير التي اتخذتها الحكومات لحظر الاستثمارات في جنوب أفريقيا وناميبيا

E/C.10/1984/10 . . . . . ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤

مسؤوليات بلدان الموطن فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا وناميبيا انتهاكا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة

E/C.10/1986/10 . . . . . ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٦
E/C.10/1987/8 . . . . . ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٧
E/C.10/1988/8 . . . . . ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٨
E/C.10/1989/9 . . . . . ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٩

جلسات الاستماع العامة بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا

E/C.10/1986/9 . . . . . ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

التدابير المتعلقة بعمليات التجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى جنوب أفريقيا

E/C.10/1990/8 . . . . . ١ شباط/ فبراير ١٩٩٠

الشركات عبر الوطنية التي لديها مصالح في جنوب أفريقيا

E/C.10/1991/11 . . . . . ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩١

دور الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا

E/C.10/1992/6 . . . . . ٢ أيار/ مايو ١٩٩٢
E/C.10/1992/6/Corr.1 . . . . . ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢
E/C.10/1993/13 . . . . . ٥ آذار/ مارس ١٩٩٣

قائمة بالشركات عبر الوطنية التي لها مصالح في جنوب أفريقيا

E/C.10/1992/7 . . . . . ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٢
E/C.10/1993/13/Add.1 . . . . . ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

زعزعة استقرار دول الجنوب الأفريقي (دول خط المواجهة): الأثر التراكمي على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة: مذكرة تمهيدية لأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

E/ECA/CM.11/66 . . . . . ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٥

من أجل تنمية اجتماعية - اقتصادية لدولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا: الدور المرتقب للجنة الاقتصادية لأفريقيا

E/ECA/CM.20/33 . . . . . ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٤

٤ - الوثائق والمواد الأخرى*

٤-١ وثائق المؤتمرات والحلقات الدراسية

• قرار اتخذه المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة، أديس أبابا، ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٠

• قرارات مؤتمر عموم الأهالي الأفريقيين، المعقود في بيترماريتسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٥-٢٦ آذار/ مارس ١٩٦١

• قرار بشأن الفصل العنصري والتمييز العنصري اتخذه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، أديس أبابا، ٢٢-٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٣
A/AC.115/L.11

إعلان بشأن سياسة الفصل العنصري لجمهورية جنوب أفريقيا، اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والأربعين، جنيف، ٨ تموز/ يوليه ١٩٦٤
مؤتمر العمل الدولي، وقائع الجلسات، الدورة الثامنة والأربعون، التذييل الثامن عشر

حلقة دراسية عن الفصل العنصري، برازيليا، ٢٣ آب/ أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦
A/6412 ،ST/TAO/HR/27

• ورقة معنونة "الأزمة في الجنوب الأفريقي، الإشارة بصفة خاصة إلى جنوب أفريقيا والتدابير التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي"، أعدها السيد أشكار ماروف (غينيا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، قدمت إلى الحلقة الدراسية الدولية بشأن الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الأفريقي، المعقودة في كيتوي، زامبيا، من ٢٥ تموز/ يوليه إلى ٤ آب/ أغسطس ١٩٦٧
A/6818

المؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري، جنيف، ١٥-١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٣

• قرار الجمعية العامة ٢٩٢٣ واو، •A/9169، A/AC.115/L.238

* كثير من هذه المستندات لم يصدر ضمن وثائق الأمم المتحدة، وترد جميع هذه الوثائق في هذا الكتاب.

• بيان لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، السيد إدوين أوغيبي أوغبو (نيجيريا)، في اجتماع للجنة نيوزيلندا لمناهضة الفصل العنصري، المعقود في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/413

حلقة دراسية عن جنوب أفريقيا، باريس، ٢٨ نيسان/ أبريل - ٢ أيار/ مايو ١٩٧٥
A/10103-S/11708، A/AC.115/L.402

الإعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدتهما الحلقة الدراسية الدولية بشأن القضاء على الفصل العنصري ومساندة الكفاح التحرري في جنوب أفريقيا، هافانا، ٢٤-٢٨ أيار/ مايو ١٩٧٦
A/31/104-S/12092

المؤتمر النقابي الدولي الثاني لمناهضة الفصل العنصري، جنيف، ١٠-١١ حزيران/ يونيه ١٩٧٧
قرار الجمعية العامة ٣١/٦ زاي؛ A/32/22/Add.1-S/12363/Add.1

المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري، لاغوس، ٢٢-٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٧
•S/12426؛ A/CONF.91/9 و Corr.1

ميثاق حقوق العمال المهاجرين في الجنوب الأفريقي، الذي اعتمده المؤتمر المعني باليد العاملة المهاجرة في الجنوب الأفريقي، لوساكا، زامبيا، ٤-٨ نيسان/ أبريل ١٩٧٨
قرار الجمعية العامة ٣٣/١٦٢

تقرير الندوة المتعلقة باستغلال السود في جنوب أفريقيا وناميبيا وأحوال السجون في جنوب أفريقيا، ماسيرو، ليسوتو، ١٧-٢٢ تموز/ يوليه ١٩٧٨
ST/HR/SER.A/1

إعلان اعتمده المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية لمناهضة الفصل العنصري، جنيف، ٢٨-٣١ آب/ أغسطس ١٩٧٨
A/AC.115/L.501

المؤتمر العالمي للشباب والطلاب بشأن نضال شعوب وشباب وطلاب الجنوب الأفريقي، باريس، ١٩-٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧٩
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/885

إعلان اعتمدته الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن التعاون النووي مع جنوب أفريقيا، ٢٤-٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٩
S/13157

إعلان اعتمدته الحلقة الدراسية بشأن الأطفال في ظل الفصل العنصري، باريس، ١٨-٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٧٩
A/34/512

الحلقة الدراسية الدولية عن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا، لندن، ٢-٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩
A/34/655، A/AC.115/L.521

الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة بفرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا، أمستردام ، ١٤-١٦ آذار/ مارس ١٩٨٠
A/35/160-S/13869؛ A/AC.115/L.521

حلقة نصف الكرة الغربي الدراسية بشأن المرأة والفصل العنصري، مونتريال، ٩-١١ أيار/ مايو ١٩٨٠
A/CONF.94/BP/17؛ A/AC.115/L.525

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والفصل العنصري، هلسنكي، من ١٩ إلى ٢١ أيار/ مايو ١٩٨٠
A/35/286؛ A/AC.115/L.528؛ A/CONF.94/BP/17

الإعلان والبلاغ اللذان اعتمدتهما الحلقة الدراسية المتعلقة بتضامن الشبيبة مع نضال الشعوب في الجنوب الأفريقي والاجتماع الاستشاري مع المنظمات الدولية للشباب والطلاب، سيغتونا، السويد، ٢٣-٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٠
A/AC.115/L.526؛ A/AC.115/L.529

إعلان المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية المعني بالعمل على فرض جزاءات على جنوب أفريقيا، جنيف، ٣٠ حزيران/ يونيه -٣ تموز/ يوليه ١٩٨٠
A/35/439-S/14160

ندوة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن حظر الفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري وتحقيق تقرير المصير في إطار القانون الدولي، جنيف، ٢٠-٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠
A/35/677-S/14281

الإعلان الذي اعتمده مؤتمر برلمانيي أوروبا الغربية بشأن فرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا، بروكسل، ٣٠-٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/1167

الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة بتنفيذ إحكام حظر الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا، لندن، ١ - ٣ نيسان/ أبريل ١٩٨١

قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٦ باء؛ A/36/190-S/14442؛ A/AC.115/L.547

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالقروض المقدمة إلى جنوب أفريقيا، زيورخ، ٥ - ٧ نيسان/ أبريل ١٩٨١
A/36/201-S/14443؛ A/AC.115/L.548

المؤتمر الدولي الأول المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا، باريس، ٢٠-٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١
قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٣ جيم؛ A/36/319-S/14531؛ A/CONF.107/8•

تقرير بعثة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى الندوة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية، ديترويت، الولايات المتحدة الأمريكية، ١١-١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨١
A/AC.115/SR.478

إعلان بشأن سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، اعتمده مؤتمر العمل الدولي، الدورة السابعة والستون، الجلسة الثالثة والعشرون، جنيف، ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٨١

مؤتمر العمل الدولي، وقائع الجلسات، الدورة السابعة والستون، الصفحات ٧٨-٨٤ من النص الأصلي.

الحلقة الدراسية المتعلقة بالتدابير الفعالة لمنع الشركات عبر الوطنية وغيرها من المصالح المستقرة من التعاون مع النظام العنصري لجنوب أفريقيا، جنيف، ٢٩ حزيران/ يونيه - ٣ تموز/ يوليه ١٩٨١
ST/HR/SER.A/9

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالنشر ودور وسائط الإعلام الجماهيري في التعبئة الدولية ضد الفصل العنصري، برلين، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، ٣١ آب/ أغسطس - ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١
A/36/496-S/14686؛ A/AC.115/L.555

الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي للشبيبة والطلاب المتضامنين مع شعوب وشبيبة وطلاب الجنوب الأفريقي، لواندا، أنغولا، ١٣-١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١
A/AC.115/L.564

الإعلان الذي اعتمده المؤتمر المعني بالجنوب الأفريقي - "ساعة الاختيار"، لندن، ١١-١٣ آذار/ مارس ١٩٨٢
A/AC.115/L.568

الإعلان الذي اعتمدته الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة بتاريخ مقاومة الاحتلال والاضطهاد والفصل العنصري في جنوب أفريقيا، باريس، ٢٩ آذار/ مارس - ٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٢
A/AC.115/L.576

المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والفصل العنصري، بروكسل، ١٧ - ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٢
A/37/261-S/15150؛ A/AC.115/L.571•

المؤتمر الآسيوي الإقليمي لمناهضة الفصل العنصري، مانيلا، ٢٤ - ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٢
A/37/265-S/15157؛ A/AC.115/L.573

مؤتمر برلمانيي أوروبا الغربية المعني بفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا، لاهاي، ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢
A/37/691-S/15508؛ A/AC.115/L.587

المؤتمر الدولي لنقابات العمال المعني بالجزاءات والإجراءات الأخرى لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، جنيف، ١٠-١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٣
A/38/272-S/15832•؛ نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/1455

المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات ضد الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، لندن، ٢٧-٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٣
A/38/310-S/15882؛ A/AC.115/L.594

المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية لمناهضة الفصل العنصري والعنصرية، جنيف، ٥-٨ تموز/ يوليه ١٩٨٣
A/38/309-S/15881؛ A/AC.115/L.596

المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، فيينا، ١١-١٣ تموز/ يوليه ١٩٨٣
A/38/311-S/15883؛ A/AC.115/L.595

مؤتمر أمريكا اللاتينية الإقليمي لمناهضة الفصل العنصري، كراكاس، ١٦-١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣
A/38/451-S/16009؛ A/AC.115/L.603

إعلان اعتمده مؤتمر الأديان بشأن الفصل العنصري، لندن، ٥-٧ آذار/ مارس ١٩٨٤
A/AC.115/L.605

مؤتمر أمريكا الشمالية الإقليمي للعمل على مناهضة الفصل العنصري، نيويورك، ١٨-٢١ حزيران/ يونيه ١٩٨٤
A/39/370-S/16686، A/AC.115/L.614

إعلان اعتمده الاجتماع الاستشاري للحركات المناهضة للفصل العنصري وحركات التضامن، لندن، ٢٥-٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٤
A/AC.115/L.613

تقرير عن بعثة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية عن استقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري، جنيف، ٢-٥ تموز/ يوليه ١٩٨٤
A/AC.115/SR.550

مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي، تونس، ٧-٩ آب/ أغسطس ١٩٨٤
A/39/450-S/16726؛ A/AC.115/L.615

الحلقة الدراسية عن المركز القانوني لنظام الفصل العنصري والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصري، ١٣-١٦ آب/ أغسطس ١٩٨٤
A/39/423-S/16709 و Corr.1؛ A/AC.115/L.616

المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والطفل في ظل الفصل العنصري، أروشا، تنزانيا، ٧-١٠ أيار/ مايو ١٩٨٥
A/40/319-S/17197؛ A/AC.115/L.623

المؤتمر الدولي الثاني المعني بمقاطعة جنوب أفريقيا في ميدان الألعاب الرياضية، باريس، ١٦-١٨ أيار/ مايو ١٩٨٥
A/40/343-S/17224؛ A/AC.115/L.624 و Corr.1

تقرير حلقة عمل وسائط الإعلام بشأن مقاومة دعايات الفصل العنصري، لندن، ٢٠-٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٥
A/40/696-S/17511

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالأيديولوجيات والمواقف والمنظمات العنصرية التي تعرقل الجهود الرامية إلى إزالة الفصل العنصري وبوسائل مكافحتها، سيوفوك، هنغاريا، ٩-١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥
A/40/660-S/17477؛ A/AC.115/L.634

المؤتمر الدولي لنقابات الملاحة البحرية بشأن تنفيذ الحظر النفطي المفروض من قبل الأمم المتحدة على جنوب أفريقيا، لندن، ٣٠-٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥
A/40/892-S/17632، نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/1684

الحلقة الدراسية بشأن تقديم المساعدة والدعم الدوليين للشعوب والحركات التي تكافح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري، ياوندي، الكاميرون، ٢٨ نيسان/ أبريل - ٩ أيار/ مايو ١٩٨٦
A/41/571؛ ST/HR/SER.A/19

الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جنوب أفريقيا، لندن، ٢٨-٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٦
قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧)؛ S/18288؛ A/41/388-S/18121

الحلقة الدراسية بشأن فرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا، أوسلو، ٤-٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٦
A/41/404-S/18141؛ A/AC.115/L.636

المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية، باريس، ١٦-٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٦
قرار الجمعية العامة ٤٠/٦٤ جيم، A/41/434-S/18185 و Corr.1، A/CONF.137/5•

المؤتمر الطلابي الدولي للتضامن مع كفاح الطلبة في الجنوب الأفريقي، لندن، ٣١ تموز/ يوليه -٣ آب/ أغسطس ١٩٨٧
A/42/665-S/19218، A/AC.115/L.649

إعلان اعتمده المؤتمر الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، هراري، زمبابوي، ٥-٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧
A/42/762-S/19266

تقرير الحلقة الدراسية المتعلقة بدور وسائط إعلام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، ليما، ٧-٩ آذار/ مارس ١٩٨٨
A/AC.115/L.651/Rev.1

ندوة الثقافة المناهضة للفصل العنصري، أثينا، ٢-٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨
A/43/606-S/20184، A/AC.115/L.656، A/AC.115/INF/8

الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالفصل العنصري، لاغوس، ٧-٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨
A/43/854-S/20288

تقرير الحلقة الدراسية المتعلقة بالاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال من مواطني جنوب أفريقيا وناميبيا، هراري، زمبابوي، ١٦-١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩
A/AC.115/L.659

الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتثقيف لمناهضة الفصل العنصري، جنيف، ٤-٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩
A/44/522-S/20844؛ A/AC.115/L.663

الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن إجراءات شرق آسيا ضد الفصل العنصري، طوكيو، ٢٣-٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠
A/AC.115/L.666، A/AC.115/INF/12/Rev.1؛ مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٩٠/٢

المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، ستكهولم، ٤-٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠
A/AC.115/L.670؛ مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٩٠/١٤

الحلقة الدراسية الدولية بشأن العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري، جنيف، ١٠-١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
E/CN.4/1991/63 و Add.1؛ ST/HR/PUB/91/3

الندوة المعنية بالصلات الثقافية والأكاديمية مع جنوب أفريقيا، لوس أنجلوس، ١٢ أيار/ مايو ١٩٩١
A/46/177؛ A/AC.115/L.677؛ مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، مذكرة معلومات، الرقم SCA/GE/91/3

المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، باريس، ٢٥-٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩١
A/AC.115/L.678، A/AC.115/INF/17

تقرير الحلقة الدراسية المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية لجنوب أفريقيا: الدور المقبل للأمم المتحدة في المساعدة على التصدي لها، ويندهوك، ناميبيا، ٢٢ - ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٢
A/AC.115/L.685

إعلان اعتمده مؤتمر المتابعة بشأن تقديم المساعدة الدولية التعليمية لمواطني جنوب أفريقيا الأقل حظا، نيويورك، ٨-٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
قرار الجمعية العامة ٤٦/ ٨٠

إعلان اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالجنوب الأفريقي: جعل الأمل واقعا، لندن، ١٤-١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
A/48/255-S/26048

تقرير الندوة المتعلقة بالتسامح السياسي في جنوب أفريقيا: دور موجهي الرأي العام ووسائط الإعلام، كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٣٠ تموز/ يوليه - ١ آب/ أغسطس ١٩٩٣
A/AC.115/L.694

تقرير الحلقة الدراسية المعنية بالنمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين في جنوب أفريقيا: أولويات السياسة العامة في السنوات الأولى للحكم الديمقراطي، لندن، ٢٢-٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
A/AC.115/L.696

الحلقة الدراسية المعنية بصورة الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٨-١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٤
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SAF/169 و PI/831-SAF/167

إعلان اعتمده المؤتمر الإعلامي الدولي المعني بأول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا، بروكسل، ٢٨ شباط/ فبراير - ١ آذار/ مارس ١٩٩٤
A/48/895-S/1994/261

٤-٢ مراسلات الأمناء العامين

• برقية موجهة إلى الأمين العام، داغ همرشولد، من السيد و. ب. نغاكاني، نيابة عن اللجنة الاستشارية للزعماء الأفريقيين (جوهانسبرغ، ١٦-١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠)

• رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٦٤ وموجهة إلى الأمين العام يو ثانت من الزعيم ألبرت ج. لوتولي، الرئيس العام للمؤتمر الوطني الأفريقي

• رسالة مؤرخة ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٧ وموجهة إلى الأمين العام يو ثانت من السيد أشكار ماروف (غينيا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، بشأن معاملة السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/88

• برقية مؤرخة ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ وموجهة إلى الأمين العام كورت فالدهايم من السيد أوليفر تامبو، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي
A/AC.115/SR.973

• رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

• رسالة مؤرخة ١٣ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد عبده ضيوف، الرئيس بالنيابة لمنظمة الوحدة الأفريقية

• رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى القاضي ر.ج. غولدستون، رئيس لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير

• رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد رولوف ف. بوتا، وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا

• رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد فريدريك ويليام دي كليرك، رئيس جنوب أفريقيا

• رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي ، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا

• رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

• رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

• رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا

• رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام بطرس بطرس غالى من السيد تابو مبيكي، أمين الشؤون الدولية في المؤتمر الوطني الأفريقي

• رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى الرئيس دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا

• رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

• رسالة مؤرخة ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا

• رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد رولوف فريديريك بوتا، وزير خارجية جنوب أفريقيا

• رسالة مؤرخة ٢ آذار/ مارس ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

• رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد أندريه ويليه، وزير الخارجية والتجارة الدولية في كندا

• رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

٤-٣ الوثائق والمواد الأخرى

• ميثاق الحرية الذي اعتمده مؤتمر الشعب، كليبتاون (جنوب أفريقيا)، ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٥٥
S/12425

• نداء من قادة المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر هنود جنوب أفريقيا والحزب الليبرالي لجنوب أفريقيا من أجل مقاطعة

الشعب البريطاني لمنتجات جنوب أفريقيا، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩

• بيان رسمي لمنظمة أومخونتو وي سيزوي (رمح الأمة)، وهي منظمة سرية منتسبة للمؤتمر الوطني الأفريقي، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١

• "نداء موجه من أجل مناهضة الفصل العنصري"، أصدره الزعيم ألبرت ج. لوتولي، بالاشتراك مع القس الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، ونشرته الأمم المتحدة بناء على طلب من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في كتيب، تحية للدكتور كينغ

• بيان وقعته ١٤٣ شخصية دولية بشأن محاكمة السيد نيلسون مانديلا وآخرين في جنوب أفريقيا، آذار/ مارس ١٩٦٤
A/AC.115/L.60

• بيان السيد نيلسون مانديلا في محاكمته في بريتوريا، ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤
A/AC.115/L.67

• بيان أدلى به الأمين العام يو ثانت في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، ١٧ تموز/ يوليه ١٩٦٤
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/112

الفصل العنصري ومعاملة السجناء في جنوب أفريقيا: بيانات وشهادات
OPI/279

التشريع القمعي في جمهورية جنوب أفريقيا
ST/PSCA/SER.A/7

• بيان بشأن الجنوب الأفريقي، اعتمده قادة دول شرق ووسط أفريقيا، لوساكا، ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٩
A/7754

• ورقة قدمها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد إدوين أوغيبي أوغبو (نيجيريا)، إلى الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الفصل العنصري، المعقودة في دار السلام في نيسان/ أبريل ١٩٧٥
وحدة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة، المذكرات والوثائق، الرقم ٧٥/١١

الإعلان المعنون "الجنوب الأفريقي: نحو التحرر الاقتصادي"، الذي اعتمده رؤساء حكومات تسع دول مستقلة من الجنوب الأفريقي، لوساكا، ١ نيسان/ أبريل ١٩٨٠
TD/B/C.7/51 (Pt.II)/Add.1 (Vol.V), p.234-238

• رسالة موجهة إلى المؤتمر الوطني الأفريقي، من السيد ب. أ. كلارك (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لميثاق الحرية، ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٠

قرار مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط رقم ٥/٢٦، بشأن إحكام المقاطعة النفطية على نظام جنوب أفريقيا، مدينة الكويت، ٦ أيار/ مايو ١٩٨١
A/36/665-S/14750

• مقدمة السجل الأول للاتصالات مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية، صادرة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٨١/١٨

• مقدمة السجل الأول للمطربين والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضا في جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري، صادرة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣
مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٨٣/٢٠

• برقية مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى السيد وولتر فونتروي والسيدة ماري فرانسيس بيري والسيد راندل روبنسون ، واشنطن العاصمة، من الميجور جنرال ج. ن. غاربا (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، يوصي فيها بالقيام بعمل مباشر خال من العنف لنصرة شعب جنوب أفريقيا المضطهد
مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، مذكرة معلومات، الرقم ٨٤/٦١

بلاغ صادر عن وزراء خارجية دول خط المواجهة والجماعة الأوروبية بشأن الحالة السياسية في الجنوب الأفريقي، لوساكا، ٣-٤ شباط/ فبراير ١٩٨٦
A/41/154-S/17809

إعلان لمناهضة الفصل العنصري، اعتمدته اللجنة الأولمبية الدولية، لوزان، سويسرا، ٢١ حزيران/ يونيه ١٩٨٨
A/43/543

بيان بمناسبة بلوغ نيلسون مانديلا سن السبعين، صادر عن الجماعة الأوروبية، ١٨ تموز/ يوليه ١٩٨٨
A/43/468-S/20024

إعلان بشأن مسألة جنوب أفريقيا، صادر عن اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بالجنوب الأفريقي، هراري ، ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٩
A/44/697

بيان كوالا لمبور بشأن الجنوب الأفريقي: طريق المستقبل، الصادر عن اجتماع رؤساء حكومات بلدان الكمنولث، كوالا لمبور، ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩
A/44/672-S/20914

محضر اجتماع غروت شور، الذي اعتمدته حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي، كيب تاون، ٤ أيار/ مايو ١٩٩٠
A/45/268

تقرير صادر عن فريق الرصد التابع للجنة المخصصة المعنية بالجنوب الأفريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، لوساكا، ٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٠
A/44/963

• بيان للأمين العام خافيير بيريز دي كوييار بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4504-GA/AP/2001

بيان أبوجا بشأن جنوب أفريقيا، الذي اعتمدته اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الأفريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، أبوجا، نيجيريا، ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٩١
A/46/450

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن نتائج الاستفتاء في جنوب أفريقيا، ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٢
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4717-SAF/131

• بيان للأمين العام بطرس بطرس غالى في اجتماع بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٢
نشرة الأمم المتحدة الصحفية - SG/SM/4720/Rev.1 GA/AP/2070/Rev.1 - RD/662/Rev.1

تقارير الأفرقة العاملة الخمسة المقدمة إلى الجلسة العامة الثانية للمؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، أيار/ مايو ١٩٩٢
A/47/215

تقرير عن اجتماع الاستماع الدولي بشأن العنف السياسي في جنوب أفريقيا وتنفيذ اتفاق السلم الوطني ، لندن، ١٤-١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢
A/AC.115/L.687

التقرير المؤقت الثاني للجنة غولدستون لتقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير، تموز/ يوليه ١٩٩٢
A/46/950-S/24319

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى عما وقع في سيسكاي، من خسائر في الأرواح، وعن تفاصيل تتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4807-SAF/141

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن وصول السيدة أنجيلا كينغ، رئيسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، إلى جوهانسبرغ، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4821-SAF/145

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن الاجتماع المرتقب بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4822-SAF/146

بيان مشترك صادر عن ممثلي حكومة جنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، غابورون، بوتسوانا، ٢٣-٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢
A/47/631

قرار بشأن ضرورة استئناف/ بدء المفاوضات المتعددة الأطراف، اتخذه مؤتمر التخطيط المتعدد الأطراف، كمبتون بارك، جنوب أفريقيا، ٥-٦ آذار/ مارس ١٩٩٣
A/48/114-S/25406

• ملاحظات الأمين العام بطرس بطرس غالى في الحفل السنوي لتلقي المساهمات وإعلان التبرعات لبرامج وصناديق

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى جنوب أفريقيا، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4947-SAF/155

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يعرب فيه عن "سخطه" إزاء ما أبداه الجناح اليميني للأفريكانيين من "مظاهر غاشمة" للقوة والتخويف ضد المفاوضات المتعددة الأطراف، ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5028

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن اجتماع للأمين العام بالسيد دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5104-SAF/160

بيان عن التطورات في جنوب أفريقيا، اعتمدته اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الأفريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، نيويورك، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
A/48/461-S/26514

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يهنئ فيه السيد دي كليرك، رئيس جنوب أفريقيا، والسيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، على منحهما جائزة نوبل للسلام، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5129

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يثني فيه على "الاتفاق التاريخي" بشأن الدستور المؤقت لجنوب أفريقيا، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5157-SAF/163

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن الإعلان الصادر من السيد نيلسون مانديلا، الذي قدم فيه تنازلات جديدة إلى "التحالف من أجل الحرية" لضمان اشتراك جميع الأحزاب في الانتخابات المقبلة، ١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٤
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5228-SAF/170

• بيان مشترك للسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، والسيد مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا، ١ آذار/ مارس ١٩٩٤

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يرحب فيه باتفاق الفتح الجديد في جنوب أفريقيا، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5268-SAF/172

• بيان للمتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يثني فيه على عملية الانتخابات في جنوب أفريقيا، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5282-SAF/176

• بيان للأمين العام بطرس بطرس غالى في بريتوريا، في حفل الغداء الذي أعقب تنصيب السيد نيلسون مانديلا رئيسا لجنوب أفريقيا، ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5286

رابعا - قائمة بالوثائق المستنسخة

تشمل الوثائق المستنسخة في الصفحات من ٢٢٥ إلى ٦٢١ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والبيانات الصادرة عن رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن وتقارير الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ومراسلات الأمين العام والرسائل الواردة من الدول الأعضاء وغيرها من المواد. وترد بعض النصوص في شكل مقتطفات. ويرد في الصفحات من ١٧٩ إلى ٢٠٤ ثبت أكثر شمولا للوثائق المختارة يشمل جميع الوثائق الواردة في القائمة أدناه في الصفحات من ٢٠٥ إلى ٢٢٣.

الوثيقة ١

قرار الجمعية العامة: معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا.
القرار ٤٤ (د - ١)، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦
انظر الصفحة ٢٢٥

الوثيقة ٢

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/ يوليه ١٩٤٨ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند بشأن معاملة الهنود في جنوب أفريقيا.
A/577، ١٦ تموز/ يوليه ١٩٤٨
انظر الصفحة ٢٢٥

الوثيقة ٣

قرار الجمعية العامة: معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا.
القرار ٣٩٥ (د - ٥)، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠
انظر الصفحة ٢٢٧

الوثيقة ٤

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأفغانستان وإندونيسيا وإيران وباكستان وبورما وسوريا والعراق والفلبين ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليمن.
A/2183، ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢
انظر الصفحة ٢٢٧

الوثيقة ٥

البيان الذي أدلت به السيدة فيجايا لاكشمي باندیت، رئيسة وفد الهند، لدى تقديم البند الخاص بالفصل العنصري في اللجنة السياسية المخصصة التابعة للجمعية العامة.
A/AC.61/SR.13، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢
انظر الصفحة ٢٣٠

الوثيقة ٦

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ وموجهة إلى رئيس اللجنة السياسية المخصصة من السيد ز. ك. ماتيوز، ممثل المؤتمر الوطني الأفريقي.
A/AC.61/L.14، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢
انظر الصفحة ٢٣٢

الوثيقة ٧

قرار الجمعية العامة: مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا.
القرار ٦١٦ ألف (د - ٧)، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢
انظر الصفحة ٢٣٣

الوثيقة ٨

قرار الجمعية العامة: مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا.
القرار ٦١٦ باء (د - ٧)، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢
انظر الصفحة ٢٣٣

الوثيقة ٩

تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا.
A/2505 و Add.1، ١٩٥٣
انظر الصفحة ٢٣٤

الوثيقة ١٠

التقرير الثاني للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا.
A/2719، ١٩٥٤
انظر الصفحة ٢٣٧

الوثيقة ١١

التقرير الثالث للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا.
A/2953، عام ١٩٥٥
انظر الصفحة ٢٤٠

الوثيقة ١٢

ميثاق الحرية الذي اعتمده مؤتمر الشعب في كليبتاون بجنوب أفريقيا، ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٥٥.
S/12425، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧
انظر الصفحة ٢٤٩

الوثيقة ١٣

نداء من قادة المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر هنود جنوب أفريقيا والحزب الليبرالي لجنوب أفريقيا إلى الشعب البريطاني من أجل مقاطعة منتجات جنوب أفريقيا، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٥١

الوثيقة ١٤

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٠ وموجهة من ممثلي اتحاد الملايو وإثيوبيا والأردن وأفغانستان وإندونيسيا وإيران وباكستان وبورما وتايلند وتركيا وتونس والجمهورية العربية المتحدة والسودان وسيلان والعراق وغانا وغينيا والفلبين وكمبوديا ولاوس ولبنان وليبريا وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال والهند واليابان واليمن إلى رئيس مجلس الأمن يطلبون فيها النظر في الحالة في جنوب أفريقيا.
S/4279 و Add.1، ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٠
انظر الصفحة ٢٥٢

الوثيقة ١٥

قرار مجلس الأمن: المسألة المتعلقة بالحالة في اتحاد جنوب أفريقيا.
القرار ١٣٤ (١٩٦٠)، ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠
انظر الصفحة ٢٥٣

الوثيقة ١٦

قرار اتخذه المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة، أديس أبابا، ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٠
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٥٤

الوثيقة ١٧

برقية موجهة إلى الأمين العام من السيد و. ب. نغاكاني، نيابة عن اللجنة الاستشارية للزعماء الأفريقيين (جوهانسبرغ، ١٦ - ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠).
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٥٥

الوثيقة ١٨

تقرير الأمين العام داغ همرشولد عن خطوات معينة اتخذت بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٤ (١٩٦٠)، بما في ذلك زيارته لجنوب أفريقيا.
S/4635، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١
انظر الصفحة ٢٥٥

الوثيقة ١٩

قرارات مؤتمر عموم الأهالي الأفريقيين المعقود في بيترماريتسبرغ بجنوب أفريقيا، ٢٥ - ٢٦ آذار/ مارس ١٩٦١.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٥٦

الوثيقة ٢٠

البيان الذي أدلى به السيد بيتر سميثرز، ممثل المملكة المتحدة، أمام اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة.
A/SPC/SR.242، ٥ نيسان/ أبريل ١٩٦١
انظر الصفحة ٢٥٧

الوثيقة ٢١

قرار الجمعية العامة: مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا.
القرار ١٥٩٨ (د - ١٥)، ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦١
انظر الصفحة ٢٥٩

الوثيقة ٢٢

بيان رسمي لـ "أومخونتو وي سيزوي" (رمح الأمة)، وهي منظمة سرية مرتبطة بالمؤتمر الوطني الأفريقي، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.
انظر الصفحة ٢٦٠

الوثيقة ٢٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
القرار ١٧٦١ (د - ١٧)، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢
انظر الصفحة ٢٦١

الوثيقة ٢٤

"نداء موجه من أجل مناهضة الفصل العنصري"، أصدره الزعيم ألبرت ج. لوتولي، بالاشتراك مع القس الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢.
نشرته الأمم المتحدة بناء على طلب من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في كتيب تحية للدكتور كينغ.
انظر الصفحة ٢٦٢

الوثيقة ٢٥

البيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام يو ثانت في الجلسة الأولى للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/1453، ٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٦٣

الوثيقة ٢٦

القرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية، المنعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٣، بشأن الفصل العنصري والتمييز العنصري.
A/AC.115/L.11، ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٦٤

الوثيقة ٢٧

البيان الذي أدلى به السيد أدلاي ستيفنسون، ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن يعلن فيه قرار الولايات المتحدة وقف بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا.
S/PV.1052، ٢ آب/ أغسطس ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٦٥

الوثيقة ٢٨

قرار مجلس الأمن: المسألة المتعلقة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
القرار ١٨١ (١٩٦٣)، ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٦٨

الوثيقة ٢٩

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
A/5497، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٦٩

الوثيقة ٣٠

البيان الذي أدلى به السيد بير هاكيروب، وزير خارجية الدانمرك، في الجمعية العامة.
A/PV.1215، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٧٩

الوثيقة ٣١

البيان الذي أدلى به الدكتور هيرمود لانينغ، ممثل الدانمرك، في اجتماع عقدته اللجنة السياسية الخاصة.
A/SPC/82، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٨٠

الوثيقة ٣٢

قرار الجمعية العامة: الإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا.
القرار ١٨٨١ (د - ١٨)، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٨١

الوثيقة ٣٣

البيان الذي أدلى به السيد ديالو تيللي (غينيا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن قرار يتعلق بمحاكمة السيد نيلسون مانديلا وآخرين.
A/PV.1238، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٨١

الوثيقة ٣٤

قرار مجلس الأمن: المسألة المتعلقة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
القرار ١٨٢ (١٩٦٣)، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٨٤

الوثيقة ٣٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
القرار ١٩٧٨ باء (د - ١٨)، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣
انظر الصفحة ٢٨٤

الوثيقة ٣٦

رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٦٤ وموجهة إلى الأمين العام، يو ثانت، من الزعيم ألبرت ج. لوتولي، الرئيس العام للمؤتمر الوطني الأفريقي.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٢٨٥

الوثيقة ٣٧

تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢ (١٩٦٣).
S/5658، ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤
انظر الصفحة ٢٨٦

الوثيقة ٣٨

البيان الذي أدلى به السيد تابو مبيكي، ابن السيد غوفان مبيكي، الزعيم الأفريقي الذي كانت تجري محاكمته في بريتوريا، أمام وفد اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في لندن في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٤.
A/AC.115/L.65، ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٤
انظر الصفحة ٢٩٣

الوثيقة ٣٩

البيان الذي أدلى به السيد نيلسون مانديلا في محاكمته في بريتوريا، ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤.
A/AC.115/L.67، ٦ أيار/ مايو ١٩٦٤، و OPI/279، ١٩٦٧
انظر الصفحة ٢٩٦

الوثيقة ٤٠

البيان الذي أدلى به الزعيم ألبرت ج. لوتولي، الرئيس العام للمؤتمر الوطني الأفريقي، في مجلس الأمن، لدى إصدار الحكم على السيد نيلسون مانديلا وآخرين بالسجن مدى الحياة.
S/PV.1130، ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٦٤
انظر الصفحة ٢٩٨

الوثيقة ٤١

قرار مجلس الأمن: المسألة المتصلة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
القرار ١٩١ (١٩٦٤)، ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٤
انظر الصفحة ٣٠٠

الوثيقة ٤٢

البيان الذي أدلى به الأمين العام يو ثانت في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/112، ١٧ تموز/ يوليه ١٩٦٤
انظر الصفحة ٣٠٠

الوثيقة ٤٣

نداء موجه إلى الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لتقديم تبرعات من أجل مساعدة الأسر التي تضطهدها حكومة جنوب أفريقيا لمعارضتها الفصل العنصري.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/42، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤
انظر الصفحة ٣٠١

الوثيقة ٤٤

تقرير لجنة الخبراء المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١ (١٩٦٤).
S/6210، ٢ آذار/ مارس ١٩٦٥
انظر الصفحة ٣٠٣

الوثيقة ٤٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
القرار ٢٠٥٤ باء (د - ٢٠)، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥
انظر الصفحة ٣٠٨

الوثيقة ٤٦

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
A/6486-S/7565، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦
انظر الصفحة ٣٠٩

الوثيقة ٤٧

قرار الجمعية العامة: القضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله.
القرار ٢١٤٢ (د - ٢١)، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦
انظر الصفحة ٣١١

الوثيقة ٤٨

قرار الجمعية العامة: مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسة التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري في جميع البلدان، ولا سيما البلدان والأقاليم المستعمرة والبلدان والأقاليم التابعة الأخرى.

القرار ٢١٤٤ ألف (د - ٢١)، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦

انظر الصفحة ٣١١

الوثيقة ٤٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.

القرار ٢٢٠٢ ألف (د - ٢١)، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦

انظر الصفحة ٣١٢

الوثيقة ٥٠

رسالة مؤرخة ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٧ وموجهة إلى الأمين العام يو ثانت من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، السيد أشكار ماروف (غينيا)، بشأن معاملة السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا.

نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/88، ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٧

انظر الصفحة ٣١٣

الوثيقة ٥١

البيان الذي أدلى به السيد دينيس بروتوس، مدير الحملة من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا، أمام اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.

A/AC.115/L.194، ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٧

انظر الصفحة ٣١٤

الوثيقة ٥٢

القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

القرار ٢ (د - ٢٣)، ٦ آذار/ مارس ١٩٦٧

انظر الصفحة ٣١٨

الوثيقة ٥٣

ورقة معنونة "الأزمة في الجنوب الأفريقي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى جنوب أفريقيا والتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي"، قدمها السيد أشكار ماروف (غينيا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، إلى الحلقة الدراسية الدولية بشأن الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الأفريقي، المعقودة في كيتوي، زامبيا، في الفترة من ٢٥ تموز/ يوليه إلى ٤ آب/ أغسطس ١٩٦٧.

A/6818، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧

انظر الصفحة ٣٢٠

الوثيقة ٥٤

البيان الذي أدلى به السيد سفيركر س. أستروم (السويد)، رئيس لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، أمام اللجنة السياسية الخاصة.

A/SPC/PV.563، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧

انظر الصفحة ٣٢٤

الوثيقة ٥٥

"المرحلة الراهنة من النضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا": ورقة أعدها السيد أوليفر تامبو، نائب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، بطلب من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.

A/AC.115/L.222، ٢ تموز/ يوليه ١٩٦٨

انظر الصفحة ٣٢٥

الوثيقة ٥٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا.

القرار ٢٣٩٦ (د - ٢٣)، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨

انظر الصفحة ٣٢٩

الوثيقة ٥٧

بيان رسمي بشأن الجنوب الأفريقي اعتمده زعماء دول شرق ووسط أفريقيا، لوساكا، ١٤ - ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٩.

A/7754، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩

انظر الصفحة ٣٣١

الوثيقة ٥٨

البيان الذي أدلى به السيد عبد الرحيم أ. فرح (الصومال)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب

أفريقيا، في الجلسة ١٣٨ للجنة المعقودة في ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٧٠.
A/AC.115/L.277، ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٠
انظر الصفحة ٣٣٣

الوثيقة ٥٩

البيان الذي أدلى به السيد إدوارد هامبرو (النرويج)، رئيس الجمعية العامة، فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا.
A/PV.1901، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠
انظر الصفحة ٣٣٥

الوثيقة ٦٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا.
القرار ٢٦٧١ واو (د - ٢٥)، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠
انظر الصفحة ٣٣٦

الوثيقة ٦١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية.
القرار ٢٧٧٥ دال (د - ٢٦)، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١
انظر الصفحة ٣٣٧

الوثيقة ٦٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - إنشاء البانتوستانات.
القرار ٢٧٧٥ هاء (د -٢٦)، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١
انظر الصفحة ٣٣٨

الوثيقة ٦٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - النشاطات النقابية ضد الفصل العنصري.
القرار ٢٧٧٥ حاء (د - ٢٦)، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١
انظر الصفحة ٣٣٩

الوثيقة ٦٤

قرار مجلس الأمن: مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.
القرار ٣١١ (١٩٧٢)، ٤ شباط/ فبراير ١٩٧٢
انظر الصفحة ٣٣٩

الوثيقة ٦٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة الناجمة في جنوب أفريقيا عن تطبيق سياسة الفصل العنصري.
القرار ٢٩٢٣ هاء (د - ٢٧)، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢
انظر الصفحة ٣٤٠.

الوثيقة ٦٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - المؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري.
القرار ٢٩٢٣ واو (د - ٢٧)، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢
انظر الصفحة ٣٤١

الوثيقة ٦٧

البيان الذي أدلى به الأمين العام كورت فالدهايم أمام اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، في اجتماع عقد بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء اللجنة.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/1837-GA/AP/317،
٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٣
انظر الصفحة ٣٤١

الوثيقة ٦٨

برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الخبراء الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي (أوسلو، ٩ - ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٣).
A/9061، ٧ أيار/ مايو ١٩٧٣
انظر الصفحة ٣٤٣

الوثيقة ٦٩

البيان الذي أدلى به السيد إدوين أوغبي أوغبو (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر النقابي

الدولي لمناهضة الفصل العنصري، جنيف، ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٣.
A/9169، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣
انظر الصفحة ٣٤٧

الوثيقة ٧٠

قرار الجمعية العامة: الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.
القرار ٣٠٦٨ (د - ٢٨)، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣
انظر الصفحة ٣٥٠

الوثيقة ٧١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة الناجمة في جنوب أفريقيا عن تطبيق سياسة الفصل العنصري.
القرار ٣١٥١ زاي (د - ٢٨)، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣
انظر الصفحة ٣٥٣

الوثيقة ٧٢

البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد إدوين أوغيبي أوغبو (نيجيريا)، في اجتماع للجنة النيوزيلندية لمناهضة الفصل العنصري، عقد في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/413، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤
انظر الصفحة ٣٥٤

الوثيقة ٧٣

قرار الجمعية العامة: وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة.
القرار ٣٢٠٦ (د - ٢٩)، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤
انظر الصفحة ٣٥٨

الوثيقة ٧٤

قرار الجمعية العامة: العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا.
القرار ٣٢٠٧ (د - ٢٩)، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤
انظر الصفحة ٣٥٨

الوثيقة ٧٥

قرار رئيس الجمعية العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة (الجزائر) بشأن وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا.
A/PV.2281، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤
انظر الصفحة ٣٥٩

الوثيقة ٧٦

ورقة قدمها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد إدوين أوغيبي أوغبو (نيجيريا)، إلى الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في دار السلام في نيسان/ أبريل ١٩٧٥.
وحدة الأمم المتحدة المعنية بالفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٧٥/١١
انظر الصفحة ٣٦٠

الوثيقة ٧٧

برقية موجهة إلى الأمين العام من السيد أوليفر تامبو، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي.
A/AC.115/SR.973، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥
انظر الصفحة ٣٦٢

الوثيقة ٧٨

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا.
القرار ٣٤١١ باء (د - ٣٠)، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥
انظر الصفحة ٣٦٢

الوثيقة ٧٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد.
القرار ٣٤١١ جيم (د - ٣٠)، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥
انظر الصفحة ٣٦٣

الوثيقة ٨٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة في جنوب أفريقيا.
القرار ٣٤١١ زاي (د - ٣٠)، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥
انظر الصفحة ٣٦٣

الوثيقة ٨١

البيان الذي أدلت به السيدة جان مارتن سيسيه (غينيا)، رئيسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/523، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦
انظر الصفحة ٣٦٤

الوثيقة ٨٢

قرار مجلس الأمن: الحالة في جنوب أفريقيا - أعمال القتل والعنف التي يرتكبها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في سويتو وفي مناطق أخرى.
القرار ٣٩٢ (١٩٧٦)، ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٧٦
انظر الصفحة ٣٦٧

الوثيقة ٨٣

التقرير الخاص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن "مذبحة سويتو وأعقابها".
A/31/22/Add.1، ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٦
انظر الصفحة ٣٦٧

الوثيقة ٨٤

البيان الذي أدلى به السيد ليسلي هاريمان (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بشأن الاقتراح القاضي باعلان "استقلال" ترانسكاي.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/596، ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦
انظر الصفحة ٣٧١

الوثيقة ٨٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - ترانسكاي المزعوم استقلالها والبانتوستانات الأخرى.
القرار ٦/٣١ ألف، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦
انظر الصفحة ٣٧٢

الوثيقة ٨٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الاستثمارات في جنوب أفريقيا.
القرار ٦/٣١ كاف، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦
انظر الصفحة ٣٧٣

الوثيقة ٨٧

إعلان لاغوس لمناهضة الفصل العنصري، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري، لاغوس، ٢٢-٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٧.

S/12426، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧
انظر الصفحة ٣٧٣

الوثيقة ٨٨

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.
القرار ٤١٧ (١٩٧٧)، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧
انظر الصفحة ٣٧٦

الوثيقة ٨٩

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.
القرار ٤١٨ (١٩٧٧)، ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧
انظر الصفحة ٣٧٧

الوثيقة ٩٠

البيان الذي أدلى به الأمين العام كورت فالدهايم في مجلس الأمن في أعقاب اتخاذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن فرض حظر إلزامي على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا.
S/PV.2046، ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧
انظر الصفحة ٣٧٨

الوثيقة ٩١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - نشر المعلومات عن الفصل العنصري.
القرار ١٠٥/٣٢ حاء، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧
انظر الصفحة ٣٧٩

الوثيقة ٩٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعبئة الدولية لمناهضة الفصل العنصري.
القرار ١٨٣/٣٣ باء، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩
انظر الصفحة ٣٧٩

الوثيقة ٩٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعاون النووي مع جنوب أفريقيا.
القرار ١٨٣/٣٣ زاي، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩
انظر الصفحة ٣٨٠

الوثيقة ٩٤

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة في جنوب أفريقيا.

القرار ٩٣/٣٤ ألف، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩
انظر الصفحة ٣٨٠

الوثيقة ٩٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - تقديم المساعدة إلى شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني.
القرار ٩٣/٣٤ طاء، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩
انظر الصفحة ٣٨١

الوثيقة ٩٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - إعلان بشأن جنوب أفريقيا.
القرار ٩٣/٣٤ سين، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩
انظر الصفحة ٣٨١

الوثيقة ٩٧

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.
القرار ٤٧٣ (١٩٨٠)، ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٠
انظر الصفحة ٣٨٢

الوثيقة ٩٨

رسالة موجهة من السيد ب. أ. كلارك، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إلى المؤتمر الوطني الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد ميثاق الحرية.
٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٠
انظر الصفحة ٣٨٤

الوثيقة ٩٩

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٠ وموجهة إلى السيد ب. أ. كلارك، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، من السيد أوليفر ر. تامبو، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، بشأن الذكرى السنوية لاعتماد ميثاق الحرية.
A/AC.115/L.531، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠
انظر الصفحة ٣٨٤

الوثيقة ١٠٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - المقاطعة الثقافية والأكاديمية وغيرها لجنوب أفريقيا.
القرار ٢٠٦/٣٥ هاء، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠
انظر الصفحة ٣٨٥

الوثيقة ١٠١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري.
القرار ٢٠٦/٣٥ نون، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠
انظر الصفحة ٣٨٦

الوثيقة ١٠٢

مقدمة للسجل الأول للاتصالات مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية، الذي نشرته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٨١/١٨، أيار/ مايو ١٩٨١
انظر الصفحة ٣٨٧

الوثيقة ١٠٣

الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لفرض جزاءات على جنوب أفريقيا، باريس، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١.
A/CONF.107/8، ١٩٨١
انظر الصفحة ٣٩٤

الوثيقة ١٠٤

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، فيما يتعلق بإعلان سيسكاي دولة "مستقلة".
S/14794، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١
انظر الصفحة ٤٠٠

الوثيقة ١٠٥

الإعلان الذي أصدره المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والفصل العنصري، المعقود في بروكسل، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٢.
A/AC.115/L.571، ١٤ تموز/ يوليه ١٩٨٢
انظر الصفحة ٤٠١

الوثيقة ١٠٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة في جنوب أفريقيا.
القرار ٦٩/٣٧ ألف، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢
انظر الصفحة ٤٠٢

الوثيقة ١٠٧

البيان الذي أدلى به السيد الحاجي يوسف مايتما - سولي (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة

الفصل العنصري، في اجتماع اللجنة المعقود في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣.
نشره مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري
انظر الصفحة ٤٠٣

الوثيقة ١٠٨

الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي لنقابات العمال المعني بالجزاءات والإجراءات الأخرى لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، المعقود في جنيف، يومي ١٠ و ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٣.
A/38/272-S/15832، ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٣
انظر الصفحة ٤٠٧

الوثيقة ١٠٩

مقدمة للسجل الأول للمطربين والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضا في جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري، الذي نشرته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣.
مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٨٣/٢٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣
انظر الصفحة ٤١٠

الوثيقة ١١٠

قرار الجمعية العامة: الدستور العنصري الجديد المقترح في جنوب أفريقيا.
القرار ٣٨/١١، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣
انظر الصفحة ٤١٤

الوثيقة ١١١

برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصري، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ في القرار ٣٨/٣٩ باء.
A/38/539-S/16102، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣
انظر الصفحة ٤١٥

الوثيقة ١١٢

نداء من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى مدن العالم، صادر في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٤.
A/AC.115/L.606، ٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٤
انظر الصفحة ٤٢٨

الوثيقة ١١٣

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.
القرار ٥٥٤ (١٩٨٤)، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٨٤
انظر الصفحة ٤٣٠

الوثيقة ١١٤

برقية مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة من الميجور جنرال ج. ن. غاربا (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إلى السيد وولتر فونتروي والسيدة ماري فرانسيس بيري والسيد راندل روبنسون، واشنطن العاصمة، يوصي فيها بالقيام بعمل مباشر خال من العنف لنصرة شعب جنوب أفريقيا المضطهد.
مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، مذكرة معلومات، الرقم ٨٤/٦١
انظر الصفحة ٤٣١

الوثيقة ١١٥

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، يعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء مقتل وإصابة أبرياء على يد شرطة جنوب أفريقيا في بلدة يوتنهيغ، ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٥.
S/17050، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥
انظر الصفحة ٤٣١

الوثيقة ١١٦

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.
القرار ٥٦٩ (١٩٨٥)، ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥
انظر الصفحة ٤٣٢

الوثيقة ١١٧

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بشأن الحالة في جنوب أفريقيا.
S/17413، ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٥
انظر الصفحة ٤٣٣

الوثيقة ١١٨

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.
القرار ٤٠/٦٤ زاي، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥
انظر الصفحة ٤٣٣

الوثيقة ١١٩

الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية، باريس، ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٦.
A/CONF.137/5، ١٩٨٦
انظر الصفحة ٤٣٨

الوثيقة ١٢٠

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، يطلب فيه من سلطات جنوب أفريقيا أن تلغي مرسوم ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧، الذي يحظر كل أشكال الاحتجاج على أعمال الاحتجاز دون محاكمة أو مناصرة المحتجزين.
S/18808، ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٧
انظر الصفحة ٤٤٩

الوثيقة ١٢١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب أفريقيا.
القرار ٢٣/٤٢ ألف، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧
انظر الصفحة ٤٥٠

الوثيقة ١٢٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - فرض تدابير ضد جنوب أفريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورصدها بدقة.
القرار ٥٠/٤٣ دال، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
انظر الصفحة ٤٥١

الوثيقة ١٢٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي.
القرار ٥٠/٤٣ زاي، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨
انظر الصفحة ٤٥٢

الوثيقة ١٢٤

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب أفريقيا.
القرار ٢٧/٤٤ ألف، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٥٢

الوثيقة ١٢٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية.
القرار ٢٧/٤٤ باء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٥٣

الوثيقة ١٢٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا.
القرار ٢٧/٤٤ جيم، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٥٤

الوثيقة ١٢٧

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - فرض تدابير ضد جنوب أفريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورصدها بدقة.
القرار ٢٧/٤٤ دال، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٥٥

الوثيقة ١٢٨

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا.
القرار ٢٧/٤٤ هاء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٥٦

الوثيقة ١٢٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
القرار ٢٧/٤٤ زاي، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٥٧

الوثيقة ١٣٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا.
القرار ٢٧/٤٤ حاء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٥٨

الوثيقة ١٣١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعاون العسكري مع جنوب أفريقيا.
القرار ٢٧/٤٤ طاء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٦٠

الوثيقة ١٣٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا.
القرار ٢٧/٤٤ ياء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٦١

الوثيقة ١٣٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري.
القرار ٢٧/٤٤ كاف، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٦٢

الوثيقة ١٣٤

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.
القرار ٢٧/٤٤ لام، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٦٤

الوثيقة ١٣٥

قرار الجمعية العامة: الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي.
القرار دإ - ١/١٦، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩
انظر الصفحة ٤٦٥

الوثيقة ١٣٦

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي؛ ويتضمن بيانا أدلى به نيلسون مانديلا، نائب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٠.
A/44/960، ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٦٨

الوثيقة ١٣٧

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا.
القرار ٢٤٤/٤٤، ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٧٣

الوثيقة ١٣٨

البيان الذي أدلى به الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4504-GA/AP/2001، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٧٤

الوثيقة ١٣٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري.
القرار ١٧٦/٤٥ ألف، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٧٥

الوثيقة ١٤٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - تدابير منسقة وفعالة ترمي إلى استئصال الفصل العنصري.
القرار ١٧٦/٤٥ باء، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٧٧

الوثيقة ١٤١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعاون العسكري مع جنوب أفريقيا.
القرار ١٧٦/٤٥ جيم، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٧٩

الوثيقة ١٤٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
القرار ١٧٦/٤٥ هاء، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٨٠

الوثيقة ١٤٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا.
القرار ١٧٦/٤٥ واو، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٨١

الوثيقة ١٤٤

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.
القرار ١٧٦/٤٥ زاي، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٨٣

الوثيقة ١٤٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا.
القرار ١٧٦/٤٥ حاء، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠
انظر الصفحة ٤٨٤

الوثيقة ١٤٦

التقرير الثاني للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي.
A/45/1052، ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١
انظر الصفحة ٤٨٥

الوثيقة ١٤٧

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري، وإلى مناصرة إقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية.
القرار ٧٩/٤٦ ألف، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
انظر الصفحة ٤٨٦

الوثيقة ١٤٨

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
القرار ٧٩/٤٦ باء، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
انظر الصفحة ٤٨٩

الوثيقة ١٤٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب أفريقيا.
القرار ٧٩/٤٦ جيم، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
انظر الصفحة ٤٩٠

الوثيقة ١٥٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا.
القرار ٧٩/٤٦ هاء، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
انظر الصفحة ٤٩١

الوثيقة ١٥١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا.
القرار ٧٩/٤٦ واو، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١
انظر الصفحة ٤٩٢

الوثيقة ١٥٢

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في الجلسة الأولى المعقودة عام ١٩٩٢ للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4700-GA/AP/2064، ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٢
انظر الصفحة ٤٩٤

الوثيقة ١٥٣

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن نتائج الاستفتاء في جنوب أفريقيا.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4717-SAF/131، ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٢
انظر الصفحة ٤٩٥

الوثيقة ١٥٤

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في اجتماع عقد بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية - SG/SM/4720/Rev.1 GA/AP/2070/Rev.1 - RD/662/Rev.1، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٢
انظر الصفحة ٤٩٥

الوثيقة ١٥٥

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السيد ل. م. مانغوبي، رئيس وزراء بوفوثاتسوانا.

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

انظر الصفحة ٤٩٦

الوثيقة ١٥٦

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.

القرار ٧٦٥ (١٩٩٢)، ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢

انظر الصفحة ٤٩٧

الوثيقة ١٥٧

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي.

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

انظر الصفحة ٤٩٨

الوثيقة ١٥٨

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عملا بقرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢).

S/24389، ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢

انظر الصفحة ٤٩٨

الوثيقة ١٥٩

رسالة مؤرخة ١٣ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد عبده ضيوف، رئيس السنغال ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية.

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

انظر الصفحة ٥٠١

الوثيقة ١٦٠

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.

القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢

انظر الصفحة ٥٠٢

الوثيقة ١٦١

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى عما وقع في سيسكاي من خسائر في الأرواح، وعن تفاصيل تتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4807-SAF/141، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

انظر الصفحة ٥٠٣

الوثيقة ١٦٢

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بشأن إطلاق النار على متظاهرين في سيسكاي.

S/24541، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

انظر الصفحة ٥٠٤

الوثيقة ١٦٣

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى القاضي ر. ج. غولدستون، رئيس لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير.

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

انظر الصفحة ٥٠٤

الوثيقة ١٦٤

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد رولوف ف. بوتا، وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا.

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

انظر الصفحة ٥٠٥

الوثيقة ١٦٥

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد فريدريك ويليام دي كليرك، رئيس جنوب أفريقيا.

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

انظر الصفحة ٥٠٦

الوثيقة ١٦٦

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن وصول السيدة أنجيلا كينغ، رئيسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، إلى جوهانسبرغ.

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4821-SAF/145، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

انظر الصفحة ٥٠٦

الوثيقة ١٦٧

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن الاجتماع المقبل بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي.

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4822-SAF/146، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٥٠٧

الوثيقة ١٦٨

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٠٧

الوثيقة ١٦٩

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٠٨

الوثيقة ١٧٠

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في اجتماع عقدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4832-GA/AP/2095، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٥٠٩

الوثيقة ١٧١

التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي.
A/47/574، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٥١٠

الوثيقة ١٧٢

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/47/22-S/24663، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٥١٢

الوثيقة ١٧٣

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥١٥

الوثيقة ١٧٤

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥١٦

الوثيقة ١٧٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري وإلى مناصرة إقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية.
القرار ١١٦/٤٧ ألف، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٥١٦

الوثيقة ١٧٦

تقرير الأمين العام عن مسألة جنوب أفريقيا.
S/25004، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢
انظر الصفحة ٥١٩

الوثيقة ١٧٧

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من السيد تابو مبيكي، أمين الشؤون الدولية في المؤتمر الوطني الأفريقي.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٣٠

الوثيقة ١٧٨

رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام إلى الرئيس دي كليرك، رئيس جنوب أفريقيا.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٣١

الوثيقة ١٧٩

ملاحظات للأمين العام بطرس بطرس غالى في الاحتفال السنوي لتلقي المساهمات والتبرعات المعلنة المقدمة إلى برامج وصناديق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الجنوب الأفريقي.

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4947-SAF/155، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٣١

الوثيقة ١٨٠

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في الجلسة الرسمية التي عقدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري احتفالا باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4948-GA/AP/2118، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٣٣

الوثيقة ١٨١

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٣٤

الوثيقة ١٨٢

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يعرب فيه عن "سخطه" إزاء ما أبداه الجناح اليميني للأفريكانيين من "مظاهر غاشمة" للقوة والتخويف ضد المفاوضات المتعددة الأطراف.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5028، ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٣٥

الوثيقة ١٨٣

رسالة مؤرخة ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٣٥

الوثيقة ١٨٤

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بشأن تصاعد أعمال العنف في جنوب أفريقيا.
S/26347، ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٣٦

الوثيقة ١٨٥

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن الاجتماع المعقود بين الأمين العام والرئيس دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5104-SAF/160، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٣٧

الوثيقة ١٨٦

البيان الذي أدلى به السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٩٣/٨، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٣٨

الوثيقة ١٨٧

قرار الجمعية العامة: رفع الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا.
القرار ٤٨/١، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٤١

الوثيقة ١٨٨

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يهنئ فيه الرئيس دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا والسيد مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي على منحهما جائزة نوبل للسلام.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5129، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٤١

الوثيقة ١٨٩

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى، يطري فيه "الاتفاق التاريخي" بشأن الدستور المؤقت لجنوب أفريقيا.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5157-SAF/163، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٤٢

الوثيقة ١٩٠

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، يرحب فيه بإتمام عملية التفاوض المتعددة الأطراف بنجاح، ويتطلع إلى إجراء الانتخابات في

جنوب أفريقيا في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ ويحث على إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة في وقت مبكر.
S/26785، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٤٢

الوثيقة ١٩١
رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام إلى السيد رولوف ف. بوتا، وزير خارجية جنوب أفريقيا.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٤٣

الوثيقة ١٩٢
التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي.
A/48/691، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٤٣

الوثيقة ١٩٣
البيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة، السيد س. ر. إنسانالي (غيانا)، عن رفع الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا.
A/48/PV.72، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٤٦

الوثيقة ١٩٤
قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري، وإلى مناصرة إقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية.
القرار ١٥٩/٤٨ ألف، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٤٦

الوثيقة ١٩٥
قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
القرار ١٥٩/٤٨ باء، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٤٨

الوثيقة ١٩٦
قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - أعمال الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا.
القرار ١٥٩/٤٨ جيم، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٥٠

الوثيقة ١٩٧
قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا.
القرار ١٥٩/٤٨ دال، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٥٠

الوثيقة ١٩٨
قرار الجمعية العامة: برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي.
القرار ١٦٠/٤٨، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
انظر الصفحة ٥٥١

الوثيقة ١٩٩
تقرير الأمين العام بشأن الترتيبات لقيام الأمم المتحدة برصد العملية الانتخابية في جنوب أفريقيا وبتنسيق أنشطة المراقبين الداخليين.
A/48/845-S/1994/16، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٥٣

الوثيقة ٢٠٠
قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.
القرار ٨٩٤ (١٩٩٤)، ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٦٩

الوثيقة ٢٠١
قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - الانتخابات الديمقراطية وغير العنصرية في جنوب أفريقيا.
القرار ٢٣٣/٤٨، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧٠

الوثيقة ٢٠٢
البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالي بشأن الإعلان الصادر عن السيد نيلسون

مانديلا، الذي قدم فيه تنازلات جديدة إلى التحالف من أجل الحرية لضمان اشتراك جميع الأحزاب في الانتخابات المقبلة.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5228-SAF/170، ١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧١

الوثيقة ٢٠٣

بيان مشترك مؤرخ ١ آذار/ مارس ١٩٩٤، أصدره السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، والسيد مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.
انظر الصفحة ٥٧٢

الوثيقة ٢٠٤

رسالة مؤرخة ٢ آذار/ مارس ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٧٢

الوثيقة ٢٠٥

رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام إلى السيد أندريه ويليه، وزير الخارجية والتجارة الدولية في كندا.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٧٣

الوثيقة ٢٠٦

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي.
لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة
انظر الصفحة ٥٧٣

الوثيقة ٢٠٧

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يرحب فيه بالاتفاق في جنوب أفريقيا الذي كان بمثابة فتح جديد.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5268-SAF/172، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.
انظر الصفحة ٥٧٤

الوثيقة ٢٠٨

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، ورحب فيه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/ أبريل بين حزب الحرية إنكاثا والمؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا، والذي قرر في أعقابه حزب الحرية إنكاثا، أن يشترك في الانتخابات المقبلة.
S/PRST/1994/20، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧٤

الوثيقة ٢٠٩

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يثني فيه على عملية الانتخابات في جنوب أفريقيا.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5282-SAF/176، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧٥

الوثيقة ٢١٠

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في بريتوريا في حفل الغداء الذي أعقب تنصيب السيد نيلسون مانديلا رئيسا لجنوب أفريقيا.
نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5286، ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧٥

الوثيقة ٢١١

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس نيلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا.
S/1994/606، ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧٦

الوثيقة ٢١٢

البيان الذي أدلى به السيد تابو مبيكي، النائب الأول لرئيس جنوب أفريقيا، في مجلس الأمن.
S/PV.3379، ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧٧

الوثيقة ٢١٣

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.
القرار ٩١٩ (١٩٩٤)، ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧٨

الوثيقة ٢١٤

تقرير لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا.
A/48/523/Add.1، ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٧٩

الوثيقة ٢١٥

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
A/48/22/Add.1-S/26714/Add.1، ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٨٠

الوثيقة ٢١٦

التقرير النهائي للأمين العام عن مسألة جنوب أفريقيا.
S/1994/717، ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٥٨٤

الوثيقة ٢١٧

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن استئناف جنوب أفريقيا المشاركة في أعمال الجمعية.
A/48/PV.95، ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٦١٣

الوثيقة ٢١٨

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.
القرار ٢٥٨/٤٨ ألف، ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٦١٤

الوثيقة ٢١٩

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا.
القرار ٢٥٨/٤٨ باء، ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٦١٦

الوثيقة ٢٢٠

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا.
القرار ٩٣٠ (١٩٩٤)، ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٤
انظر الصفحة ٦١٧

الوثيقة ٢٢١

خطاب الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.
A/49/PV.14، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤
انظر الصفحة ٦١٧

خامسا - نصوص الوثائق

ترد أدناه نصوص الـ ٢٢١ وثيقة الواردة في الصفحات السابقة. ويشير ورود علامات الحذف (...) في النص إلى إسقاط مقاطع من الوثيقة. ويرد في الصفحة ٦٢٣ فهرس مواضيع الوثائق.

الوثيقة ١

قرار الجمعية العامة: معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا

القرار ٤٤ (د - ١)، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦

إن الجمعية العامة،

وقد أحاطت علما بالطلب المقدم من حكومة الهند بشأن معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا، وبعد أن نظرت في المسألة:

١ - **تعلن** أنه، بسبب تلك المعاملة، تضررت العلاقات الودية القائمة بين الدولتين العضوين، وما لم يتم التوصل إلى تسوية مرضية فإن من المحتمل أن تزداد هذه العلاقات تضررا؛

٢ - ترى أن معاملة الهنود في الاتحاد ينبغي أن تكون متوافقة مع الالتزامات الدولية بموجب الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين، ومع أحكام الميثاق ذات الصلة؛

٣ - **لذلك تطلب** إلى الحكومتين الإبلاغ في الدورة التالية للجمعية العامة عن التدابير المتخذة تحقيقا لهذه الغاية.

الوثيقة ٢

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/ يوليه ١٩٤٨ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند بشأن معاملة الهنود في جنوب أفريقيا

A/577، ١٦ تموز/ يوليه ١٩٤٨

لا بد أنكم تذكرون أن حكومة الهند لفتت انتباهكم في حزيران/ يونيه ١٩٤٦ إلى التمييز العنصري الذي يتعرض له مواطنو جنوب أفريقيا ذوو الأصل الهندي على يد حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، وطلبت أن تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه المسألة. وبعد النظر التام في المسألة وإجراء مداولات مطولة بشأنها، اتخذت الجمعية العامة القرار التالي في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦:

"**إن الجمعية العامة،**

"**وقد أحاطت علما** بالطلب المقدم من حكومة الهند بشأن معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا، وبعد أن نظرت في المسألة:

" ١ - **تعلن** أنه، بسبب تلك المعاملة، تضررت العلاقات الودية القائمة بين الدولتين العضوين، وما لم يتم التوصل إلى تسوية مرضية فإن من المحتمل أن تزداد هذه العلاقات تضررا؛

"٢ - **ترى** أن معاملة الهنود في الاتحاد ينبغي أن تكون متوافقة مع الالتزامات الدولية بموجب الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين، ومع أحكام الميثاق ذات الصلة؛

"٣ - **لذلك تطلب** إلى الحكومتين الإبلاغ في الدورة التالية للجمعية العامة عن التدابير المتخذة تحقيقا لهذه الغاية".

٢ - وعملا بالفقرة ٣ من هذا القرار، قدمت تقارير من حكومة اتحاد جنوب أفريقيا وحكومة الهند لكي تنظر فيها الدورة الثانية للجمعية العامة. وقد أحيلت هذه التقارير أولا إلى اللجنة السياسية والأمنية التابعة للجمعية العامة؛ وبعد مناقشة وافية للتقارير، اتخذت تلك اللجنة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ القرار التالي، بأغلبية تسعة وعشرين صوتا مقابل خمسة عشر صوتا وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت:

"أولا - **حيث إن** الجمعية العامة، إذ أحاطت علما في القرار ٤٤ (د - ١) المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ بطلب مقدم من حكومة الهند بشأن معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا، لاحظت أن العلاقات الودية القائمة بين الدولتين العضوين قد تضررت بسبب تلك المعاملة وأنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مرض فإن من المحتمل أن تزداد العلاقات بينهما تضررا؛

"ثانيا - **وحيث إن** الجمعية العامة رأت، بعد أن نظرت في المسألة بعناية، أن معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا ينبغي أن تكون متوافقة مع الالتزامات الدولية بموجب الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين ومع أحكام الميثاق ذات الصلة،

"ثالثا - **وحيث إن** الجمعية العامة طلبت إلى الحكومتين الإبلاغ في الدورة التالية للجمعية العامة عن التدابير المتخذة تحقيقا لتلك الغاية؛

"رابعا - **فإن الجمعية العامة**،

"**وقد نظرت** في التقارير المقدمة من حكومة الهند وحكومة اتحاد جنوب أفريقيا عملا بالقرار المذكور أعلاه؛

"**تؤكد من جديد** قرارها المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦؛

"خامسا - **وتطلب** إلى الحكومتين أن تشرعا، دون أي مزيد من الإبطاء، في مباحثات في مؤتمر مائدة مستديرة استنادا إلى ذلك القرار وأن تدعوا حكومة باكستان إلى المشاركة في تلك المباحثات؛

"سادسا - **وتطلب** أن تبلغ حكومتا اتحاد جنوب أفريقيا والهند نتائج تلك المباحثات إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يتعين عليه أن يستفسر منهما من حين إلى آخر وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التالية تقريرا عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومتان بشأن هذا القرار".

ولدى عرض قرار اللجنة على الجمعية العامة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، حظي بقدر كبير من التأييد؛ فقد صوت واحد وثلاثون عضوا لصالح القرار، وتسعة عشر ضده، وامتنع ستة أعضاء عن التصويت. غير أنه، بسبب حكم مفاده أن اتخاذ هذا القرار يتطلب أغلبية الثلثين، لم يتيسر للجمعية العامة اتخاذه رسميا. وبذلك كانت الحصيلة الصافية للمداولات المتعلقة بهذه المسألة الهامة في أثناء الدورة الثانية للجمعية العامة إخفاق الجمعية العامة في تقديم أية توصيات أخرى بشأن هذا الموضوع.

٣ - ولا تزال معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا تشكل انتهاكا خطيرا للمقاصد والمبادئ التي أسست الأمم المتحدة استنادا إليها. ولم تجر حكومة اتحاد جنوب أفريقيا أي تغيير كان، سواء في قوانينها التمييزية أو في ممارسة التمييز، لأسباب عنصرية بحتة، ضد مواطنيها ذوي الأصل الهندي. ومثال ذلك أن مدونة القوانين لا تزال تحتوي على قانون حيازة الآسيويين للأراضي وتمثيل الهنود لعام ١٩٤٦، الذي سنته حكومة جنوب أفريقيا والذي استحدث تدبير العزل السكني والاقتصادي البالغ القسوة ضد الآسيويين. ومن الواضح أن مواصلة حكومة جنوب أفريقيا لسياسة التمييز العنصري ضد الآسيويين وسواهم من غير البيض ناجمة عن افتراض تلك الحكومة بأن عدم اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا فعالا بشأن هذا الموضوع السنة الماضية يشكل موافقة ضمنية من الأمم المتحدة على تلك السياسة. ولا تزال الحكومة الحالية في اتحاد جنوب أفريقيا ملتزمة بسياسة الفصل العنصري "أبارتايد"، أي العزل العنصري، وهيمنة الأوروبيين على جميع الشعوب غير البيضاء؛ وقد أعلنت هذه الحكومة عن نيتها نزع أية حقوق سياسية محدودة يتمتع بها حاليا الهنود وغيرهم من الآسيويين، والتوسع في سياسة العزل السكني والتجاري لتشمل مقاطعة الكيب، وهي الجزء الوحيد من اتحاد جنوب أفريقيا الذي ظل خاليا نسبيا من العزل العنصري والتمييز السياسي.

٤ - وفي رأي حكومة الهند أن حالة الهنود في جنوب أفريقيا تتطلب أن تنظر فيها الأمم المتحدة مجددا وبسرعة، تمسكا بمبادئ ميثاقها الأخلاقية الأساسية ومنعا لازدياد التدهور في العلاقات المتوترة بالفعل بين الهند واتحاد جنوب أفريقيا. ولا تعتقد حكومة الهند أنه يمكن أن تكون في نية الأمم المتحدة مواصلة الإذعان لرفض اتحاد جنوب أفريقيا العمل وفقا لقرار الجمعية العامة المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦. فمن شأن هذا الإذعان أن يكون إنكارا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، على أسس عنصرية بحتة، لقطاع هام من سكان اتحاد جنوب أفريقيا، وأن يلحق ضررا خطيرا بهيبة الأمم المتحدة التي تعتمد في النهاية على فعالية تنفيذ أعضائها الالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بموجب الميثاق. وإذا استمر تزايد رسوخ الاعتقاد لدى الأعراق غير البيضاء بأنه سيكون هناك معيار لمعاملة تلك الأعراق ومعيار آخر لمعاملة الأعراق البيضاء، فإن مستقبل التضامن بين أعضاء الأمم المتحدة، وبالتالي مستقبل السلام العالمي، سيكون مظلما حقا. ولذلك فإن حكومة الهند ترغب رغبة أكيدة في أن تنظر الأمم المتحدة مجددا في مسألة معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا، وأن تتخذ التدابير الملائمة بموجب المادتين ١٠ و ١٤ من ميثاقها؛ كما ترجو أن تتكرموا بإدراج هذا الموضوع في جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة للجمعية العامة.

(توقيع) ب. ب. بيللاي
ممثل الهند لدى الأمم المتحدة

الوثيقة ٣

قرار الجمعية العامة: معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا

القرار ٣٩٥ (د - ٥)، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٤٤ (د - ١) و ٢٦٥ (د - ٣) المتعلقين بمعاملة ذوي الأصل الهندي في اتحاد جنوب أفريقيا،

وإذ نظرت في رسالة الممثل الدائم للهند إلى الأمين العام، المؤرخة ١٠ تموز/ يوليه ١٩٥٠،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ١٠٣ (د - ١) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، المناهض للاضطهاد والتمييز العنصريين، وقرارها ٢١٧ (د - ٣) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، المتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ ترى أن سياسة "العزل العنصري" (الفصل العنصري) تستند بالضرورة إلى مبادئ التمييز العنصري، ...

الوثيقة ٤

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأفغانستان وإندونيسيا وإيران وباكستان وبورما وسوريا والعراق والفلبين ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليمن

A/2183، ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢

يشرفنا أن نطلب، بناء على تعليمات من حكومة كل منا، إدراج البند التالي في جدول أعمال الدورة العادية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة:

"مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا".

ومرفق طي هذا مذكرة تفسيرية وفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

(توقيع)
سلطان أحمد
عن الممثل الدائم لأفغانستان

فؤاد الفرعوني
الممثل الدائم لمصر بالنيابة

ل. ن. بالار
الممثل الدائم لإندونيسيا

أ. خالدي
الممثل الدائم للعراق

أحمد س. بخاري
الممثل الدائم لباكستان

أسعد الفقيه
الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية

فريد زين الدين
الممثل الدائم لسوريا

با ماونغ
ضابط اتصال بورما لدى الأمم المتحدة

راجيشوار ديال
الممثل الدائم للهند

أ. غ. أردالان
الممثلة الدائمة لإيران

كريم عزقول
الممثل الدائم للبنان بالنيابة

كارلوس ب. روموالو
الممثل الدائم للفلبين

أ. أبو طالب
الممثل الدائم لليمن

مذكرة تفسيرية

إن النزاع العنصري في اتحاد جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا يسبب وضعا خطرا وقابلا للانفجار يشكل تهديدا للسلام العالمي كما يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن أهمية أفريقيا في الشؤون العالمية تتزايد بسرعة، فإن مناطق عديدة من تلك القارة لا تزال خاضعة للتمييز والاستغلال العنصريين. وقد منح تأسيس الأمم المتحدة وقبول الدول الأعضاء الالتزامات المجسدة في الميثاق شعوب هذه المناطق أملا جديدا وشد من عزمها في جهودها الرامية إلى الحصول على حقوق الإنسان الأساسية. ولكن سياسة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، التي تتعارض تعارضا مباشرا مع اتجاه الرأي العام العالمي، تهدف إلى إرساء واستدامة كل شكل من أشكال التمييز العنصري، الأمر الذي لا بد من أن يؤدي حتما إلى نزاع عنصري حاد ومرير. والفصل العنصري، الذي هو الهدف المعلن لحكومة اتحاد جنوب أفريقيا، يعني ضمنا تفوق البيض الدائم على غير البيض الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الاتحاد. وتحقيقا للفصل العنصري، يجري اتخاذ التدابير التالية:

(أ) بموجب قانون مناطق الجماعات السيئ السمعة، يجبر غير البيض على ترك أراضيهم ومبانيهم الحالية والانتقال إلى مناطق يعزلون فيها، عادة ما تكون وضيعة، دون تعويض أو توفير سكن بديل مؤقت؛

(ب) ينفذ العزل التام في الخدمات العامة، مثل السكك الحديدية والحافلات ومكاتب البريد؛

(ج) يستخدم قانون قمع الشيوعية لقمع الحركات الديمقراطية، ولا سيما الحركات الديمقراطية لغير البيض، مثل الحركات التي تنادي بالمساواة العنصرية أو تحض على معارضة الفصل العنصري؛

(د) يحظر على غير البيض الالتحاق بالخدمات القتالية في القوات المسلحة؛

(هـ) لا يتمتع غير البيض بالحق في التصويت أو بأية حقوق سياسية أخرى أيا كانت، ما عدا في مقاطعة الكيب التي يتمتع فيها السكان الأفريقيون و "الملونون" بحق محدود في التصويت؛

(و) يحصر الأفريقيون في معازل وتحدد تنقلاتهم بعد ساعات معينة في أماكن معينة بموجب قوانين تقييدية معينة، وتحدد أيضا تنقلات غير البيض فيما بين المقاطعات؛

(ز) يستبعد غير البيض، بموجب تعديل قانون أشغال المناجم لعام ١٩٢٦، من أنواع معينة من العمل الماهر، ويجري مسعى منتظم للاستعاضة عنهم بالبيض حتى في الرتب الدنيا من الخدمات العامة؛

(ح) تعليم غير البيض وظروفهم السكنية والمعيشية تبعث على الأسى. والمرافق المتاحة من هذا النوع لغير البيض أدنى منزلة ببون شاسع من تلك المتاحة للسكان البيض.

ونتيجة لهذه التدابير، يجري صوغ نظام اجتماعي سيستبقى في إطاره غير البيض، الذين يشكلون ٨٠ في المائة من سكان اتحاد جنوب أفريقيا، في حالة أدنى منزلة على الدوام من حالة الأقلية البيضاء. وهذه السياسة تتحدى كل ما تمثله الأمم المتحدة، كما تنتهك انتهاكا واضحا الأهداف الأساسية والجوهرية لميثاق الأمم المتحدة.

وتعلن الديباجة والفقرة ٣ من المادة ١ والمادة ٥٥ (ج) من الميثاق الاحترام والمراعاة الواجبة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وبموجب المادة ٥٦ تعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق تلك المقاصد.

وفي إطار القرار ١٠٣ الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في عام ١٩٤٦، طالبت الأمم المتحدة الحكومات بوضع حد للاضطهاد والتمييز العنصريين. وكان القرار ٢١٧ (د - ٣) قد اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تؤكد المادة ٢ منه وجوب تطبيق هذه الحقوق على وجه المساواة دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الدين. وبموجب القرار ٣٩٥ (د - ٥)، رأت الأمم المتحدة أن سياسة الفصل العنصري تستند بالضرورة إلى مبادئ التمييز العنصري، ولذلك طلبت إلى حكومة جنوب أفريقيا عدم تنفيذ أو إنفاذ أحكام قانون مناطق الجماعات. وأعيد الإعراب عن هذه الآراء وهذه التوصية في القرار ٥١١ (د - ٦) الذي اتخذ في الدورة السادسة للجمعية العامة.

ومن المسلم به في جميع البلدان، وكذلك بين الأوروبيين التحرريين في جنوب أفريقيا، أن حل المشكلة العنصرية في جنوب أفريقيا لا يكمن في هيمنة أي عرق على الآخر، بل في تشارك الأعراق على أساس المساواة والحرية.

ومن ثم فإن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ومع توصياتها المحددة والمتكررة فحسب، بل أيضا مع اتجاه الرأي العام في جميع أنحاء العالم.

وبسبب عدم تمكن غير البيض في الاتحاد من الحصول على الإنصاف بالأساليب الدستورية، ولأن حكومة جنوب أفريقيا تجاهلت نداءات الأمم المتحدة المتكررة الداعية إلى عدم الشروع في سياسة التمييز العنصري، اضطروا إلى البدء في حركة مقاومة خالية تماما من العنف ضد السياسات العنصرية المجحفة وغير الإنسانية التي تتبعها الحكومة. وقد اعتقلت الحكومة حتى الآن أكثر من ٤٠٠٠ شخص في جهودها الرامية إلى القضاء على هذه الحركة. وعلى الرغم من صفة اللاعنف التي تتصف بها الحملة، يستخدم العنف البدني، مثل الجلد، لقمعها. كما أن رد فعل حكومة جنوب أفريقيا إزاء حركة مقاومة سلمية لتشريع أدانه الرأي العام العالمي والأمم المتحدة إدانة متكررة وقاطعة أخذ يحدث عواقب واسعة النطاق. ونحن على اقتناع بأن استمرار هذا القمع لن يؤدي إلا إلى تفاقم النزاع العنصري في جميع أنحاء أفريقيا وإثارة السخط في غيرها من الأماكن. وهكذا يجري خلق توتر جديد لا يقل خطورة عن التوترات الأخرى التي تؤثر في السلام العالمي.

فمن المحتم إذن أن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة بسرعة لكي تمنع وضعا خطرا بالفعل من أن يزداد تدهورا ولكي تحقق تسوية تتفق ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الوثيقة ٥

البيان الذي أدلت به السيدة فيجايا لاكشمي باندیت، رئيسة وفد الهند، لدى تقديم البند الخاص بالفصل العنصري في اللجنة السياسية المخصصة التابعة للجمعية العامة

A/AC.61/SR.13، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢

...

١٦ - وأفادت أن البلدان الثلاثة عشر التي اشتركت في إدراج البند في جدول الأعمال تمثل ما يقرب من ٦٠٠ مليون نسمة. وقد شعرت هذه البلدان أن محاولة حكومة جنوب أفريقيا المتعمدة ترسيخ التمييز العنصري عن طريق سياسة الفصل العنصري، التي تنطوي ضمنا على التفوق الدائم للسكان البيض على السكان غيرالبيض الذين يشكلون ٨٠ في المائة من مجموع السكان، أحدثت توترا خطيرا في جنوب أفريقيا تترتب عليه عواقب خطيرة بالنسبة إلى التوافق بين الأمم والسلام في العالم. وأضافت أن هذه البلدان اعتبرت علاوة على ذلك أن أهداف سياسة جنوب أفريقيا هي إرغام السكان غير الأوروبيين على العبودية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة عن طريق التمييز والعزل العنصريين انتهاكا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ولمبادئ الميثاق التي تعهدت جميع الدول، بما فيها جنوب أفريقيا، بأن تلتزم بها.

١٧ - واستعرضت السيدة باندیت القوانين التشريعية الرئيسية التي اعتمدتها حكومة جنوب أفريقيا لتنفيذ سياستها الخاصة بالفصل العنصري. وقالت إن قانون مناطق الجماعات الذي يستند إلى العزل الكامل بين الجماعات العرقية سيؤدي، عند تنفيذه، إلى استئصال الآلاف من غير البيض من جذورهم وحرمانهم من منازلهم وممتلكاتهم ومباني أعمالهم التجارية دون تعويض أو أماكن إقامة بديلة مؤقتة. وقد قسم القانون جميع السكان إلى بيض وسكان أصليين وملونين وحدد خصائص كل منها؛ كما سيحول دون إقامة علاقات تجارية مباشرة بين الجماعات الثلاث ويفرض على غير البيض العمل في المهن الوضيعة. وأضافت أنه بموجب قانون تسجيل السكان، ستصدر لكل شخص يتجاوز السادسة عشرة من عمره بطاقة هوية تحدد جماعته العرقية أو الإثنية لكي تقدم للتفتيش عندما يطلبها أي فرد من قوات الشرطة التي تتألف بكاملها من البيض.

كما أن قانون الزواج المختلط يحظر الزواج بين البيض وغير البيض ويعتبر هذه الزيجات لاغية ويفرض عقوبات على الأشخاص الذين يعقدونها؛ وقد برر بنظريات علمية زائفة، وهو إهانة للسكان غير البيض. وقالت إن قانون التمثيل المنفصل للناخبين نقل من يسمون الناخبين الملونين في مقاطعة الكيب من قائمة الناخبين العامة إلى قائمة منفصلة، وسيمثلون في البرلمان بأربعة أوروبيين. وأشارت إلى أن القانون اعتمد بغالبية ضئيلة تألفت إلى حد كبير من الحزب الوطني وواجه معارضة قوية من جانب الأوروبيين وغير الأوروبيين على السواء. وهو يخالف بوضوح أحد شروط الدستور "الراسخة" التي تقضي بأن تعديل حقوق التصويت للسكان الملونين يجب أن يتم بأكثرية الثلثين في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان. وذكرت أن المحكمة العليا أعلنت أن القانون يتجاوز حدود السلطة المخولة للبرلمان، ولكن الحكومة تجاوزت قرار المحكمة بسن قانون محكمة البرلمان العليا. وهكذا لم تتردد في مخالفة الدستور تنفيذا لسياساتها العنصرية. وقالت إن قانون قمع الشيوعية جعل أيضا وسيلة محتملة لاضطهاد السكان غير البيض، إذ عرف الشيوعية بأنها أي مبدأ يشجع العداء بين الأوروبيين وغير الأوروبيين. وجاء أخيرا قانون سلطات البانتو الذي يعيد العرق الأفريقي إلى نظام الحكم القبلي القديم لغرض واضح هو منع تكتلهم كأمة عصرية. وقالت إن الفصل العنصري يطبق حتى في استخدام وسائل النقل العامة وفي النقابات العمالية وفي القوات المسلحة للبلد. فلا يستطيع غير البيض أن يقاتلوا دفاعا عن الأمة، ولا تتاح لهم فرص للعمل كعمال مهرة أو في خدمة الحكومة ولذلك لا يتوافر لهم المجال لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وذكرت أن السيد مالان، رئيس الوزراء، أعاد مؤخرا تأكيد عزمه على عدم إجراء أية تغييرات في القوانين التي تفرق بين الجماعات العرقية وعلى مواصلة منع البانتو وغير

الأوروبيين الآخرين من تولي المناصب الإدارية والتنفيذية والتشريعية.

١٨ - وقالت إن سكان جنوب أفريقيا غير البيض، المحرومين من السبل الدستورية والقانونية لالتماس الإنصاف من القوانين العنصرية الظالمة، بدأوا حملة مقاومة سلبية، وهي أسلوب استحدثه غاندي الشاب لأول مرة عام ١٩١٥. وأشارت إلى أن نائب رئيس الملك البريطاني للهند أعرب في ذلك الوقت عن تعاطفه العميق مع الحركة التي بدأت في جنوب أفريقيا. وأوضحت أن نظرية غاندي للمقاومة السلبية أو "ساتياغراها" تستند إلى المفهوم القائل بأن كرامة الإنسان تتطلب إطاعة قانون الروح؛ وبناء على ذلك، كان الحافز على تلك الحركة، التي هي أبعد ما تكون عن الخضوع والجبن، قوة مستمدة من إرادة لا تقهر لتحدي الشر. ونسبت إلى الأستاذ جوليوس ليوفن، وهو أستاذ أوروبي في إحدى جامعات جنوب أفريقيا، قوله إنها تعبر عن احتجاج معنوي ضد الظلم المستمر، ولا يقصد منها إلحاق الأذى بالسكان البيض. وقد فسر الأستاذ ليوفن شعور عدد متزايد من الأوروبيين عندما دعا حكومة جنوب أفريقيا إلى الامتناع عن اتخاذ المزيد من التدابير القمعية ودعا السكان الأوروبيين إلى القيام بمبادرة معنوية مساوية في الأهمية عن طريق الإعراب عن تعاطفهم وتضامنهم مع حركة المقاومة. وذكرت أن بيانا مشتركا أصدره أسقف جوهانسبرغ وآخرون اعترف بالاستجابة الواسعة للحركة، وأكد ما تتطلبه من شجاعة وتضحية، ووصفها بأنها تحد للمجتمع الأبيض بكامله وكذلك لجميع المشتركين في ممارسة السلطة السياسية في جنوب أفريقيا.

١٩ - وذكرت أن قرار شن حملة المقاومة السلبية على نطاق وطني جاء نتيجة لليأس، ولكنه لم يتخذ إلا بعد أن أعطيت الحكومة الإنذار الواجب وبعد صدور نداء أخير بتخفيف التدابير القمعية والتمييزية. وأضافت أنه لما ردت حكومة مالان بالتهديد باستخدام السلطة الكاملة للجهاز الحكومي ضد من زعم أنهم محرضون على التخريب، لم يبق أمام حركة المقاومة أي خيار. فقد جرت المظاهرات واختير متطوعون تحدوا، بعد إعطاء إشعار مسبق لسلطات الشرطة، مختلف القوانين واللوائح المنبثقة عن سياسة الفصل العنصري. وقد عرض حتى الآن أكثر من ٧ ٠٠٠ شخص أنفسهم للتوقيف وحكم عليهم بالسجن. وأشادت بنظامية رجال المقاومة الذين حافظوا، على الرغم من الاستفزاز الشديد الذي سببته السياسة والعناصر البيضاء المتطرفة، على الصفة السلمية للحركة. وأضافت أنه على الرغم من المعاملة الوحشية في السجون، لم تتحطم المقاومة وتمتعت بتأييد واسع النطاق بين جميع قطاعات السكان غير البيض وبين البيض التحرريين. وأعطت مثالا على ذلك أن كنيسة جنوب أفريقيا المشيخية أدانت سياسات الحكومة التمييزية وحثت على التسامح تجاه المجموعات العرقية الأخرى وحضت أعضاءها على مواصلة الكفاح ضد التدابير القمعية. وأضافت أن مستشار كاتدرائية سانت بول في لندن دعا كذلك جميع المسيحيين إلى تأييد القوى التحررية التي تكافح ضد الفصل العنصري. كما ناشد رئيس أساقفة يورك المسيحيين رفض نظرية العرق السيد. وأكد مجلس نقابات العمال البريطانية الذي يمثل حوالي ثمانية ملايين عامل تأييده التام للذين يكافحون السياسات العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا.

٢٠ - وقالت إن المضاعفات الدولية لسياسات جنوب أفريقيا العنصرية واضحة بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء التي تعهدت بمساندة المبادئ الأساسية للميثاق، ولا سيما تلك التي تتعلق بمراعاة حقوق الإنسان. وأضافت أن ذلك التعهد تعزز باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٠٣ (د - ١) بالإجماع، وهو القرار الذي دعا إلى وضع حد للاضطهاد والتمييز الدينيين والعنصريين، والقرار ٣٧٧ (د - ٥) بعنوان "الاتحاد من أجل السلم" الذي حث على تكثيف العمل المشترك من أجل تطوير وتحفيز احترام حقوق الإنسان إذا أريد تحقيق السلام الدائم. وقد زادت ديباجة إعلان حقوق الإنسان هذا التعهد تعزيزا.

٢١ - وقالت إن الحالة في جنوب أفريقيا تعرض القارة الأفريقية بأجمعها للخطر. ورأت أنه ما لم تعمل الأمم المتحدة بسرعة على إثارة ضمير ذوي النوايا الحسنة في كل مكان من أجل نبذ سياسات حكومة جنوب أفريقيا وإجراءاتها، سيتهدد العالم بنزاع جديد. وذكرت أن أسقف جوهانسبرغ دعا في ندائه إلى إحياء تقاليد البلد التحررية التي تستند إلى مبدأ تساوي جميع الناس المتحضرين في الحقوق وتكافؤ الفرص للجميع لكي يصبحوا متحضرين. وحث على إعطاء غير الأوروبيين مكانة معقولة وعلى جعل سياسة الحكومة تستند إلى أساس أخلاقي يجري بموجبه تقييم الأشخاص عن طريق معايير الحضارة والتعليم بدلا من العرق واللون.

٢٢ - وقالت إن بيان الأسقف انطوى على الدعوة إلى بذل محاولة لإقامة نمط جديد يخلق، عن طريق تكافؤ الفرص للجماعات كلها، مزيجا متوالفا من الثقافات بغية تحقيق أقصى فائدة للسكان عامة. وأعربت عن ترحيب الهند بإجراء دراسة عن الوضع في جنوب أفريقيا بقصد مساعدة الحكومة على تسويته على أساس رشيد وإنساني قائم على التسامح المتبادل والتفاهم بين جميع الجماعات العرقية. وأوضحت أن هدف الوفد الهندي من الاشتراك في رعاية البند موضوع البحث لم يكن إدانة جنوب أفريقيا؛ فهي لا تضمر أية ضغينة. وأعلنت أن رغبتها الوحيدة هي وضع حد لحالة مهينة للذين ينفذون القوانين التمييزية بقدر ما هي مهينة للضحايا.

الوثيقة ٦

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ وموجهة إلى رئيس اللجنة السياسية المخصصة من السيد ز. ك. ماثيوز، ممثل المؤتمر الوطني الأفريقي

A/AC.61/L.14، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢

في أثناء مناقشة جرت مؤخرا في اللجنة السياسية المخصصة بشأن مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، قدم اقتراح بأن أُدعى إلى إلقاء بيان أمام اللجنة نيابة عن الشعب الأفريقي الذي لن تكون وجهات نظره، لولا ذلك، متاحة للجنة، مع أن الاتجاه الحالي للأحداث في جنوب أفريقيا يؤثر فيه تأثيرا حيويا.

اسمحوا لي أن ألفت نظركم باحترام إلى أن طلب عقد جلسة استماع للأمم المتحدة يأتي من المؤتمر الوطني الأفريقي. ففي تموز/ يوليه ١٩٥٢، قبل أن يدرج البند موضوع المناقشة الحالية في جدول أعمال الدورة السابعة للجمعية العامة، وجه المؤتمر الوطني الأفريقي رسالة إلى السيد تريغفي لي، الأمين العام للأمم المتحدة، طالبا إتاحة الفرصة له لعرض ظلاماته على الجمعية العامة. (انظر خبر نيويورك تايمز في ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٥٢). ولا أدري إذا كان انتباه لجنتكم قد وجه إلى هذا الطلب، ولكن هذا، حسب علمي، هو الطلب الرسمي الوحيد الذي وجه إلى الأمم المتحدة نيابة عن الشعب الأفريقي.

وبصفتي عضوا في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي، تلقيت برقية من السيد و. م. سيسولو، الأمين العام للمؤتمر الوطني الأفريقي، يخولني فيها سلطة التحدث نيابة عن تلك المنظمة في الأمم المتحدة، إذا سنحت الفرصة. وتلقيت منه كذلك نسخة من مذكرة تتضمن وجهات نظر تلك المنظمة حيال سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا وظلامات الشعب الذي يتعرض لها. وإنني أبعث بهذه المذكرة طي هذا.

وأشعر لزاما علي أن أبين أنه مذ أصبح معروفا في جنوب أفريقيا أن هناك مجرد إمكانية بعيدة بأن أُدعى إلى إلقاء بيان أمام الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، تعرضت لضغط رسمي كبير كي لا أقبل هذه الدعوة بالنظر إلى الإجراء الذي ستشعر حكومة الاتحاد أنها مضطرة إلى اتخاذه ضدي. وحذرت أيضا كلية فورت هير الجامعية في جنوب أفريقيا، التي لي علاقة بها، بأن الحكومة "ستضطر على مضض إلى النظر إلى الأمر نظرة جدية للغاية، إذ إنه (أي أنا) موظف لدى كليتكم التي تتلقى معونة كبيرة من الدولة". وبالنظر إلى هذا التهديد المباشر، أمرتني سلطات الكلية بعدم قبول أية دعوة للحضور. وإنني، على الرغم من هذه التهديدات بالإيذاء، أقدم الوثيقة المرفقة كي تنظروا فيها. وبما أنه لم ينظر بعد في طلب المؤتمر الوطني الأفريقي عقد جلسة، لا أشعر بأنني مدعو إلى البت، في هذه المرحلة، في مسألة الحضور شخصيا.

(توقيع) ز. ك. ماثيوز
ممثل المؤتمر الوطني الأفريقي (الكيب)

الوثيقة ٧

قرار الجمعية العامة: مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا

القرار ٦١٦ ألف (د - ٧)، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢

إن الجمعية العامة،

...

إذ تضع في اعتبارها أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو اللون،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة أعلنت في قرارها ١٠٣ (د - ١) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦ أن من المصلحة العليا للإنسانية وضع حد للاضطهاد الديني ولما يسمى بالاضطهاد العنصري، وطلبت إلى جميع الحكومات أن تعمل بمقتضى الميثاق نصا وروحا وأن تتخذ أسرع الإجراءات وأكثرها فعالية لتحقيق هذه الغاية،

وإذ تضع في اعتبارها أن الجمعية العامة رأت، في قراريها ٣٩٥ (د - ٥) المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ و ٥١١ (د - ٦) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، أن سياسة "العزل العنصري" (الفصل العنصري) تستند بالضرورة إلى مبادئ التمييز العنصري،

١ - **تنشئ** لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء لدراسة الحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا في ضوء مقاصد الميثاق ومبادئه، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ وكذلك لأحكام الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١ والفقرة ١ (ب) من المادة ١٣ والمادة ٥٥ (ج) والمادة ٥٦ من الميثاق، وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاضطهاد والتمييز العنصريين، وتقديم استنتاجاتها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة؛

...

الوثيقة ٨

قرار الجمعية العامة: مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا

القرار ٦١٦ باء (د - ٧)، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢

إن الجمعية العامة،

...

١ - **تعلن** أن التوافق واحترام حقوق الإنسان وحرياته والتطور السلمي لمجتمع موحد تكون، في مجتمع متعدد الأعراق، مضمونة على أفضل نحو عندما توجه أنماط التشريع والممارسة نحو كفالة المساواة أمام القانون لجميع الأشخاص بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو اللون، وعندما تكون المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعات العرقية كلها قائمة على أساس المساواة؛

٢ - **تؤكد** أن السياسات الحكومية للدول الأعضاء التي لا توجه نحو هذه الأهداف، بل تصمم لإدامة التمييز أو زيادته، تتنافى مع تعهد الأعضاء بمقتضى المادة ٥٦ من الميثاق؛

...

الوثيقة ٩

تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا

A/2505 و Add.1، ١٩٥٣

...

لختصاصات اللجنة المتعلقة ببعض أحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة (٤٤٨)

٨٩٣ - '١' عندما أنشأت الجمعية العامة اللجنة وحددت اختصاصاتها، أكدت صلاحيتها من حيث المبدأ لدراسة مشاكل التمييز العنصري ومعالجتها. ومع ذلك، فإن مما لا شك فيه أن الجمعية العامة، بدعوتها اللجنة إلى مراعاة مختلف مواد الميثاق، بما فيها الفقرة ٧ من المادة ٢، لدى أداء مهام اختصاصاتها، رغبت في أن تدرس اللجنة إلى أي مدى يمكن لتلك المواد أن تقرر صلاحية الأمم المتحدة أو تتحكم بها أو تقيدها.

ولذلك افترضت اللجنة أن الجمعية العامة أوردت في اختصاصاتها تعليمات محددة لكي تدرس هذه المشكلة. وقد اضطلعت اللجنة بتلك الدراسة بأقصى ما يمكن من العناية في الفصل الثاني من التقرير وتوصلت إلى استنتاج رسمي. فالجمعية العامة مسموح لها بموجب الميثاق أن تجري، بمساعدة اللجان التي تنشئها وتفوضها، أية دراسات وأن تقدم إلى الدول الأعضاء أية توصيات قد تراها ضرورية فيما يتعلق بتطبيق وتنفيذ المبادئ التي وافقت عليها الدول الأعضاء بتوقيعها الميثاق. وهذا الحق الشامل في الدراسة والتوصية غير قابل للطعن إطلاقا فيما يتصل بالمشاكل العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالحماية من التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وممارسة المهام والسلطات التي يمنحها الميثاق للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية لا تشكل التدخل المحظور بموجب المادة ٢ (٧) من الميثاق.

٨٩٤ - '٢' واللجنة مقتنعة بأن هذا التفسير، الذي تعتقد أنه صحيح قانونا والذي أكدته الممارسة الثابتة للجمعية العامة، يخدم أيضا قضية السلام والتطلعات المشروعة للبشر. وقد مكنتها الدراسة التي أجرتها من إدراك الأخطار الشديدة التي تسببها مشكلة كهذه، ليس بالنسبة إلى التوازن الاجتماعي للبلدان المعنية فحسب بل أيضا للصداقة والسلام بين الأمم. ولذلك تعتبر اللجنة أن الجمعية العامة في حالات كهذه لا تمارس حقا فحسب بل تؤدي بالفعل واجبا باستخدامها لمهامها وسلطاتها المنصوص عليها في الميثاق.

...

جوهر المسألة

٨٩٧ - '٥' وقد طبق الحزب الوطني بانتظام مبدأه الخاص بالفصل العنصري منذ تسلمه السلطة. ولبلوغ تلك الغاية، سن سلسلة من القوانين واللوائح والتدابير الإدارية ويعتزم مواصلة سنها. ويرد النظر في أهم جوانب تلك التشريعات في الفصل السادس؛ كما بذلت محاولة في الفصل السابع لوصف آثارها على مختلف جماعات السكان وأخرى في الفصل الثامن لمقارنة أحكامها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى ما لوحظ من اختلافات بين جماعات معينة أو مناطق جغرافية محددة، فإن هذه التدابير التشريعية والإدارية تؤثر إلى حد أكبر أو أقل في جوانب الحياة المنزلية والأسرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية كلها تقريبا للسكان غير البيض الذين يشكلون ٧٩ في المائة من مجموع سكان البلد. وهي تؤثر في أهم حقوقهم وحرياتهم الأساسية، ألا وهي الحقوق السياسية، وحرية الانتقال والإقامة، وحقوق الملكية، وحرية العمل وممارسة المهن، وحرية الزواج وغير ذلك من الحقوق الأسرية. وهي ترسخ بوضوح عدم المساواة أمام القانون بالنسبة إلى الحقوق والحريات والفرص التي يتمتع بها ٢٠ في المائة من السكان الذين يتألفون من "البيض" أو "الأوروبيين" أو الأشخاص المعتبرين كذلك.

فعلى سبيل المثال، يعيش ما يقرب من ٣ ملايين بانتو في معازل للسكان الأصليين تشكل ٩,٧ في المائة فقط من مساحة الاتحاد؛ ولا يجوز لغير الأوروبيين الزواج من الجماعة العرقية البيضاء؛ ولا يجوز لهندي من ناتال أن يعبر حدود إقليمه إلى إقليم آخر في

الاتحاد دون الحصول على إذن خطي مسبق؛ ولا يجوز لأي بانتو أن يشتري زجاجة نبيذ؛ ولا يجوز لأي غير أوروبي أن يطلب وجبة في مطعم أو يمضي ليلة في فندق من غير العدد الضئيل من المطاعم والفنادق المخصصة لغير الأوروبيين؛ ولا يجوز لأي بانتو أن يتنقل بحرية في الليل في المناطق الحضرية الخاضعة لنظام حظر التجول؛ ولا يجوز لأي بانتو يعيش في معزل أن يتركه سعيا للعمل في إحدى البلدات دون الحصول على إذن خطي مسبق؛ ولا يجوز لأي غير أوروبي الالتحاق كطالب في جامعتي بريتوريا أو بوتشفستروم؛ ولا يجوز لأي غير أوروبي أن يلعب في فريق كرة "رغبي" يتألف من الأوروبيين؛ ولا يجوز لأي غير أوروبي أن يشغل رافعة في مناجم الذهب في منطقة راند أو أن يقود قاطرة؛ ولا يجوز لغير الأوروبي أن ينتخب لعضوية البرلمان، كما أن حقوقه في التصويت مقيدة وخاضعة لشروط مختلفة عن الشروط الخاصة بالبيض. وبسبب جميع أنواع القيود، يضطر البانتو العاملون في المناطق الحضرية إلى الإقامة في أحياء يبلغ عدد الرجال فيها حوالي ضعفي عدد النساء؛ حتى إن عدم التناسب هذا يفوق ذلك كثيرا في مناطق مناجم الذهب.

٨٩٨ - '٦' وتشكل هذه الوقائع والحالات تمييزا عنصريا واضحا. ويتم بذلك تخفيض منزلة أربعة أخماس السكان إلى مستوى وضيع مذل يؤذي الكرامة الإنسانية ويجعل التنمية الكاملة للشخصية مستحيلة أو صعبة جدا.

٨٩٩ - '٧' وقد أثارت سياسة الفصل العنصري نزاعات داخلية خطيرة وصفت في الفصل السابع، كما تبقي على حالة من التوتر الكامن والمتزايد باستمرار في البلد. ...

٩٠٠ - '٨' ويوجد بين السكان الذين يتعرضون للتمييز في اتحاد جنوب أفريقيا ٣٦٥ ٠٠٠ شخص من أصل هندي هم الذين إما هاجروا بموجب عقود أبرمت في إطار معاهدة وقعتها السلطات التي كانت تدير الهند آنذاك وحكام الأراضي التابعة الآن لاتحاد جنوب أفريقيا، أو انحدروا من هؤلاء المهاجرين. وهؤلاء الآلاف من الأشخاص الذين ينتمون إلى أكثر الجماعات "تقدما" يحافظون على روابط وعلاقات مع مواطني بلدهم الأصلي الذي يتألف الآن من الهند وباكستان. ويراقب هذان البلدان بقلق متزايد تطور سياسة التمييز ضد جزء من السكان؛ وتدل نداءاتهما المستمرة إلى الجمعية العامة لمعالجة المسألة والمساعدة في إيجاد حل على مدى ما يشعران به من قلق.

وتلاحظ اللجنة أيضا القلق البالغ الذي ينتشر في أفريقيا والشرق الأوسط، وينتشر على العموم في كل مكان تستاء فيه روح التضامن بين الملونين من الهجوم الذي يشن عليها. وتشهد المنشورات والبيانات والقرارات على ذلك القلق. واللجنة مقتنعة بأن متابعة هذه السياسة لا يمكن إلا أن تزيد فورا وجديا الشعور المعادي للبيض في أفريقيا نتيجة للحركات الوطنية التي يجب ألا يستهان بقوتها. ولذا فإن هذه السياسة تتعارض مع الجهود التي يبذلها البشر الذين يؤمنون بوحدة مصير الشعوب وبضرورة المحافظة على السلام والذين يطمحون إلى استخدام هذه التطلعات من خلال السبل السلمية للتعاون الدولي بغية تحقيق المقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها "حق الشعوب في تقرير المصير".

ولذا، لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن أقل ما يقال عن الوضع في اتحاد جنوب أفريقيا هو أنه "قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم" وفقا لمفهوم المادة ١٤ من الميثاق.

٩٠١ - '٩' وتعتبر اللجنة أن مبدأ التفرقة والتفوق العنصريين الذي تستند إليه سياسة الفصل العنصري باطل علميا وشديد الخطورة على السلام الداخلي والعلاقات الدولية، كما هو ثابت من خبرة العالم المأساوية خلال السنوات العشرين الماضية، ويتنافى مع "كرامة الإنسان وقدره".

...

٩٠٢ - '١٠' وجميع التدابير التشريعية والإدارية التمييزية التي ذكرت سابقا، وبخاصة تلك التي وضعت تنفيذا لسياسة الفصل العنصري، تتنافى والإعلان المهيب الوارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والذي تقر فيه الدول الموقعة، بأنها آلت على نفسها "أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، ويتساوى الرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها في الحقوق". وهي تتنافى أيضا ومقاصد الميثاق "تحقيق التعاون الدولي على ... تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".

٩٠٣ - '١١' وتتنافى هذه التدابير أيضا ومقاصد التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي الواردة في المادة ٥٥ من الميثاق والتي تنص على أن الأمم المتحدة

"رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم" تعمل على "أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين". وهكذا فإن التدابير التي اتخذت في تطبيق سياسة الفصل العنصري تشكل إخفاقا من جانب حكومة اتحاد جنوب أفريقيا في مراعاة الالتزام الذي أخذته على نفسها بموجب المادة ٥٦ التي يتعهد فيها الأعضاء "بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥". ويتضح هذا الإخفاق للجنة لأن الحكومة لم تنتهج، بعد توقيعها الميثاق، سياسة تتعلق بالإلغاء التدريجي للتدابير التمييزية التي تتنافى والميثاق، بل اعتمدت بدلا من ذلك تدابير جديدة من المحتمل أن تزيد من تفاقم الحالة المتعلقة بالتمييز العنصري.

٩٠٤ - '١٢' وقد دلت دراسة اللجنة لقرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة بالاضطهاد والتمييز العنصريين على أن السياسة العنصرية التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا تتنافى وكامل المبدأ الذي تمسكت به الأمم المتحدة بصورة متكررة وراسخة. ...

٩٠٥ - ويدرك أعضاء اللجنة أن التنبؤ ليس من ضمن اختصاصاتهم وليس في مقدورهم. ومع ذلك، فإنهم يعتقدون أن من واجبهم كرجال أحرار ومسؤولين أن ينقلوا إلى الجمعية العامة اعتقادا ترسخ في أذهانهم خلال عملهم الطويل وتعزز يوميا. ويرغبون في أن ينقلوا إلى الجمعية العامة قلقهم. وقد توصلوا إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) أن من غير المتوقع إلى حد بعيد، بل من غير المحتمل إطلاقا، أن تتقبل الجماهير التي أخضعت للتمييز سياسة الفصل العنصري عن طيب خاطر في يوم من الأيام؛

(ب) أن جهود الإقناع التي تبذلها الحكومة والأوروبيون، مهما كانت أو أصبحت قوية، لا يمكن إطلاقا أن تقنع غير الأوروبيين بأن هذه السياسة تستند إلى العدالة والرغبة في تعزيز مصالحهم المادية والمعنوية لا إلى كبرياء العرق والتصميم على السيطرة؛

(ج) كلما تطورت سياسة الفصل العنصري، يزداد باستمرار تفاقم الحالة التي أوجدتها وتقل يوميا إمكانية تسويتها عن طريق التوفيق أو الإقناع أو المعلومات أو التعليم، وتصبح يوميا أكثر تفجرا وأكثر تهديدا للسلام الداخلي وللعلاقات الخارجية لاتحاد جنوب أفريقيا. وقريبا يصبح أي حل مستحيلا ويكون المخرج الوحيد هو العنف، مع كل ما يترتب على ذلك من أخطار لا مفر منها ولا يمكن التكهن بها. ...

٩٠٦ - ويشعر أعضاء اللجنة، الذين يواجهون حالة بهذه الخطورة تبدو لهم مليئة بمثل هذه التهديدات الخطيرة والوشيكة، أن من واجبهم أن يضعوا قيد نظر الجمعية العامة بعض المقترحات التي خطرت لهم بشأن المساعدة التي يمكن لمجتمع الشعوب المنعقدة في الأمم المتحدة أن يقدمها بل ينبغي أن يقدمها إلى عضو، هو اتحاد جنوب أفريقيا، ليحل تلك المشاكل في فترة صعبة من تاريخه. ويدرك أعضاء اللجنة أن اللجنة أنشئت من أجل التحقيق لا كلجنة مساع حميدة، ولكنهم مستعدون للمجازفة بمواجهة التأنيب على تفسير واسع النطاق إلى حد مفرط لاختصاصهم إن هم قدموا المقترحات التالية: ...

٩٠٨ - '٢' ومع ذلك، فإن التعاون الدولي واجب آخر له نفس الأهمية إن لم يكن أكثر: وهو مواجهة الحقيقة والسعي بكل الوسائل السلمية، دون إهمال أي منها، إلى إيجاد طريقة تساعد على حل المشاكل. ويحق لكل دولة عضو تمر بفترة خطيرة وصعبة أن تتلقى العون والمساعدة. ويجب أن يتضمن هذا العون كل مشورة ودية تستطيع أسرة الأمم المتحدة الكبيرة أن تقدمها إلى أحد أعضائها بروح من الأخوة. وفي حالة اتحاد جنوب أفريقيا، هناك فرصة عظيمة متاحة لتقديم العون والمساعدة المعنويين والماديين وبالتالي تأكيد التضامن والتعاون الدوليين عن طريق الأفعال.

وبالنظر إلى قلق الأمم المتحدة البالغ من تطور التوترات العرقية في جنوب أفريقيا ومن المشاعر التي أثارتها تلك التوترات في دول أخرى وبين شعوب أخرى، قد تعرب عن أملها في أن يكون في وسع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا أن تعيد النظر في عناصر سياستها تجاه مختلف الجماعات العرقية. وقد تقترح الأمم المتحدة السبل والوسائل التي قد يصوغ الاتحاد بواسطتها سياسة جديدة: مثال ذلك، عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم أعضاء مختلف الجماعات العرقية في الاتحاد ويقدم، سعيا إلى تحقيق الوفاق، مقترحات إلى الحكومة من أجل تيسير التطور السلمي للحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا. وقد تعرض الأمم المتحدة مساعدة هذا المؤتمر عن طريق إيفاد عدد من ممثلي الأمم المتحدة، كي تكون جميع الأطراف متأكدة من أن المداولات سوف تهتدي بمبادئ الميثاق.

٩٠٩ - '٣' ومع ذلك، لا يمكن حل المشكلة العرقية في جنوب أفريقيا بمجرد رغبة حكومة قررت تغيير سياستها. وقد شددت اللجنة في أثناء القيام بدراستها الاستقصائية على العوامل المتعددة والمعقدة التي نشأت عنها المشكلة والتي سببتها سياسة الفصل العنصري بانتظام ونسقتها. وقد لعبت هذه العوامل التاريخية والدينية والاجتماعية والاقتصادية دورا فعالا في حياة جنوب أفريقيا وستبقى تلعبه ولن تختفي آثارها، حتى في أكثر الظروف ملاءمة، إلا تدريجيا. ومن الواضح أن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة.

وتشكل الجماعات غير الأوروبية، ولا سيما أهل البلد الأصليون، الجزء الأكبر من البروليتاريا (طبقة العمال أو الكادحين) في اتحاد جنوب أفريقيا التي لا تعاني من التدابير التمييزية فحسب بل كذلك من الأحوال التي تؤثر في البروليتاريا في أي بلد متخلف اقتصاديا.

ولا بد من الجمع بين التنمية الاقتصادية للبلد بأسره، والتقليل الفعلي لعدم التكافؤ الاجتماعي الكبير جدا الآن، وإتاحة الفرص والمجالات الحقيقية من أجل التقدم الفردي والجماعي، إضافة إلى الرغبة الصادقة لدى الحكومة والسكان الأوروبيين في القضاء تدريجيا على التمييز، إذا أريد للحالة أن تتحسن تحسنا ملحوظا.

ولذلك تعتبر اللجنة أن أفضل سبيل للتعاون الدولي هو أن تقدم إلى حكومة اتحاد جنوب أفريقيا في اللحظة المناسبة كل مساعدة مادية وعقلانية ينبغي لمنظمة دولية أن تقدمها إلى عضو من أعضائها يواجه الصعوبات وتستطيع أن تقدمها إليه. وهذه المساعدة، إذا ما طلبت وقبلت، يمكن أن تكون على شكل إجراء دراسات، أو إنشاء آليات للوفاق أو تقديم دعم فعال من المنظمة، من خلال المساعدة التقنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، إلى السياسة والمشاريع التي تهدف إلى أن تيسر، في مجال التعليم والصحة والسكن والزراعة والصناعة والأشغال العامة، المحافظة على العلاقات السلمية بين الجماعات العرقية في اتحاد جنوب أفريقيا، والتطور المطرد لتعاونها في حياة المجتمع.

٩١٠ - وفي الختام، ترى اللجنة أن من المناسب أن تعيد إلى الذاكرة كلمات رجل قدم شهادة أمامها وبين، بعد أن وصف سياسة الفصل العنصري وانتقدها، أن حملة المقاومة في جنوب أفريقيا موجهة ضد الظلم ولكنها لم تتطور بعد إلى حقد بين الناس. وقد رحبت اللجنة بتلك الشهادة باعتبارها بصيص أمل، كما أعربت عن أملها في أن تؤكد الأحداث تفاؤلها. وعلى أية حال، فإن اللجنة مقتنعة بأن قيام حكومة جنوب أفريقيا بمجرد التعبير عن رغبتها في أن تعيد النظر في سياستها العنصرية وفي أن تقبل تلقائيا، متمتعة بكامل السيادة والاستقلال، بالتعاون الأخوي من جانب مجتمع الأمم على حل تلك المشكلة، يجعل من الممكن لمبادرة بسيطة من هذا النوع، حتى في الوقت الحاضر، أن تنقي الجو وتفتح سبيلا جديدا من العدالة والسلام لتطور اتحاد جنوب أفريقيا ضمن إطار الأمم المتحدة.

الوثيقة ١٠

التقرير الثاني للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا

A/2719، ١٩٥٤

...

الاقتراح الأول ـ الاتصالات فيما بين الأعراق؛ مؤتمر مشترك بين الأعراق

٣٧٠ - إذ تعتبر اللجنة أن أعظم ما يمكن عمله تحقيقا للتوافق والتفاهم بين مختلف الجماعات هو إجراء اتصالات على فترات متقاربة ومتكررة بين الأفراد الذين تتألف منهم هذه الجماعات، **تقترح** أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهودا حثيثة ومتواصلة تحقيقا لهذه الغاية. وتود اللجنة بشكل خاص أن توجه النظر إلى البيان الذي ورد في تقريرها الأول، وهو أن "الأمم المتحدة قد **تعرب عن أملها** في أن يكون في وسع

حكومة اتحاد جنوب أفريقيا أن تعيد النظر في عناصر سياستها تجاه مختلف الجماعات العرقية. وقد تقترح الأمم المتحدة السبل والوسائل التي قد يصوغ الاتحاد بواسطتها سياسة جديدة: مثال ذلك، عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم أعضاء مختلف الجماعات العرقية في الاتحاد ويقدم، سعيا إلى تحقيق الوفاق، مقترحات إلى الحكومات من أجل تيسير التطور السلمي للحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا. وقد تعرض الأمم المتحدة مساعدة هذا المؤتمر عن طريق إيفاد عدد من ممثلي الأمم المتحدة، كي تكون جميع الأطراف متأكدة من أن المداولات سوف تهتدي بمبادئ الميثاق".

...

الاقتراح الثاني ــ أفكار أساسية من أجل تسوية سلمية

٣٧٢ - أفادت اللجنة في مناسبة سابقة أنه يتعين على شعب جنوب أفريقيا أن يحل مشكلته بنفسه. بيد أنها ترغب في أن تبسط عددا من الأفكار الأساسية المنبثقة عن خطط أو مشاريع نشأت أصلا في اتحاد جنوب أفريقيا وتعتقد أنها متمشية مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تؤخذ هذه الأفكار في الاعتبار في أية مناقشة حول حل المشكلة العنصرية. وتدرك اللجنة كل الإدراك، لدى بسطها هذه الأفكار، أنه لا يمكن وضعها موضع التنفيذ إلا بالتدريج وعلى مدى فترة طويلة من الزمن. وهي كما يلي:

٣٧٣ - (ألف) بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التعيسة التي تعيش في ظلها الشعوب غير البيضاء، فإن أية إجراءات تتخذ من أجل رفع مستوى معيشتها ستساعد على تقليل التوتر الداخلي في الاتحاد. ولا تتردد اللجنة في أن تفصح عن هذه الحقيقة الواضحة... ويجب علينا أن نضيف إلى ذلك أن اللجنة كانت ستتردد في حث قيادات إحدى الدول الأعضاء على قبول تضحيات مؤلمة لو لم يسبق لها أن أعربت عن رأيها في تقريرها السابق بأن الدولة تستطيع أن تلتمس التعاون الدولي في مهمة بهذه الأهمية للبشرية...

٣٧٤ - (باء) نظرا للدور المهيمن الذي تؤديه ولا ريب عوامل اقتصادية وتقنية في خلق التوترات القائمة بين مختلف الجماعات في اتحاد جنوب أفريقيا، ترى اللجنة أنه سوف يصعب على الحكومة أن تؤجل دون أية مخاطرة اتخاذ إجراءات تهدف إلى "**تكامل اقتصادي**" مصمم من أجل تخفيف المعاناة الجسيمة التي يتعرض لها شعب البانتو بسبب **بعثرة** المعازل **وعدم كفايتها، واكتظاظ السكان** بالنسبة **إلى مواردها الطبيعية، ونوعية تربتها** والتنمية الاقتصادية والتقنية فيها، وكذلك بسبب **التدابير التمييزية** المتخذة ضد عمال البانتو الذين يعملون في ميدان الصناعة في مناطق الأوروبيين. ولا يسع اللجنة، إذ تعيد تأكيد عجزها عن تقديم خطة منسقة تحدد فيها الأولويات، نظرا للظروف التي عملت فيها، إلا أن توجه الأنظار إلى بعض المجالات العديدة التي قد توفر فيها إعادة توجيه السياسة العامة مساهمة فعالة من أجل تخفيف شدة التوتر.

٣٧٥ - (أ) **إعلان سياسات عامة بشأن التقليص التدريجي لنظام الأيدي العاملة المهاجرة بهدف إلغائه في نهاية الأمر.**

ترد في تقرير اللجنة الأخير إشارات إلى الآثار الضارة المترتبة على نظام الأيدي العاملة المهاجرة، بينما يصف ملحق التقرير الحالي القيود الشديدة التي يفرضها ذلك النظام على إنتاجية العمال وعلى التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية. وترى اللجنة أن ثمة حقيقة لا تقبل الجدل، وهي أنه لا يمكن للنظام المهين لكرامة الإنسان الذي يسبب قدرا هائلا من المعاناة البشرية الفردية والجماعية ويمزق الحياة الأسرية ولا لظروف العمل التي ينطوي عليها أن تكون في يوم من الأيام مقبولة لدى أولئك الذين تفرض عليهم، كما أن الضمير العالمي المستيقظ لن يعتبرها على الإطلاق ضرورة حتمية. بيد أن من الواضح أن أية سياسة عامة موجهة نحو القضاء تدريجيا على هذا السبب الخطير لوجود التوتر تعني ضمنا **الإزالة التدريجية للقيود القانونية المفروضة على استيطان غير البيض في المراكز الحضرية، والاعتراف بحق البانتو في أن يصبحوا سكانا دائمين في المدن، والقبول الصادق من جانب الأوروبيين باستقرار سكان من غير البيض في المدن وتمتعهم بحق حيازة الممتلكات في المناطق الحضرية.**

٣٧٦ - (ب) **تنظيم برنامج مستمر للتعليم الأساسي للكبار**، بمساعدة من الأمم المتحدة واليونسكو إذا اقتضى الأمر، بغرض إنشاء مجتمعات زراعية في المعازل تتلقى أكبر قدر من المشورة العملية والمعلومات والمعدات بأسرع ما تسمح به الظروف، وذلك أولا بغية ضمان صون الموارد المعروفة في

المعازل ومن ثم تنميتها، وإجراء مسح لمواردها غير المعروفة أو المحتملة واستكشافها.

٣٧٧ - (ج) **تنفيذ خطة طويلة الأجل** ـ (على ألا تكون بالغة الطول) ـ **لتنظيم التعليم العام**، أو على الأقل لتعجيل وضع نظام للتعليم الشامل لغير الأوروبيين بقصد منح جميع الأطفال أكبر فرص ممكنة لتنمية استعداداتهم وقدراتهم على خدمة المجتمع، وتدريب غير الأوروبيين وتأهيلهم من أجل العمل بشكل كامل حقيقي في اقتصاد بلدهم. وترى اللجنة أن من المفروض أن يستطيع اتحاد جنوب أفريقيا الاعتماد على الدعم المعنوي ـ والمادي ـ لمثل هذه الخطة الطويلة الأجل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى جهازها الخاص بالمساعدة التقنية والمالية.

٣٧٨ - (د) **إزالة حاجز اللون والاعتراف بمبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتكافئ"**. ارتفعت أصوات عديدة في اتحاد جنوب أفريقيا نفسه، ليس احتجاجا على التدابير التشريعية التي أنشأت حاجز اللون ودفعت بغير البيض إلى مناطق الداخل وإلى العمل الرديء الأجر فحسب، بل كذلك على التدابير الإدارية التي ترمي إلى تحقيق الهدف نفسه، أي ما يسمى "سياسة العمل المتحضر"، وهي سياسة تحكم إصدار تراخيص ممارسة الأعمال التجارية أو الصناعية أو الحرفية، والشروط المفروضة على الأطراف التي تقدم عطاءات للحصول على عقود الأشغال العامة أو التوريد، وخلاف ذلك، وعلى العكس مما يدعى به، فإن إتاحة الفرص المتساوية لن تؤدي إلى تدهور حاد في مستوى معيشة السكان البيض، لأن الاتحاد يعاني من نقص في الأيدي العاملة، وهو نقص حاد في بعض الفروع، ولأن الأوروبيين يتمتعون بفضل مستواهم التعليمي بميزة كبيرة مقارنة بالجماعات الأخرى، ولا سيما البانتو. غير أن إعلان المبدأ القائل إن جميع الناس، بصرف النظر عن لون بشرتهم، متساوون في الوصول إلى جميع أنواع العمل وإن هناك أجرا متساويا للعمل المتكافئ سوف يكون له في حد ذاته أثر في التخفيف من حدة التوتر.

٣٧٩ - (هـ) بالارتباط الوثيق مع ما تقدم، إعادة تنظيم **التلمذة الصناعية** بحيث تشكل الوسيلة الاعتيادية للوصول إلى العمل المتخصص والأفضل أجرا، ومن ثم إتاحتها للأطفال ذوي الاستعدادات اللازمة.

٣٨٠ - (و) **القيام تدريجيا بسن تشريعات تعترف بحق البانتو والملونين وغير الأوروبيين عامة في أن يصبحوا أعضاء في النقابات العمالية** وفي أن يشاركوا بحقوق كاملة ومساواة تامة في كل إجراءات التحكيم والمفاوضات المتعلقة بحل النزاعات العمالية سلميا.

٣٨١ - (ز) **إلغاء قوانين تصاريح المرور على مراحل سريعة التعاقب**، وهي قوانين تتعارض بوضوح مع معظم التدابير والجهود المقترحة أعلاه وتؤدي إلى فرض قيود وعوائق في حياة غير الأوروبيين اليومية تتنافى ومفهوم حرية الإنسان وكرامته الذي تتمسك به الأمم المتحدة.

...

٣٨٣ - وعلى الرغم من أن اللجنة تقدر أهمية تأمين فرص اقتصادية متساوية للجميع، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة، فهي تشعر أنها ملزمة بأن تعرب عن اقتناعها بأن **للإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة السياسية بين مختلف الجماعات العرقية أهمية بالغة ولا يمكن استمرار تأجيلها** دون وقوع خطر جسيم...

الاقتراح الثالث ـ المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها

٣٨٤ - إذا ارتأت الجمعية العامة أن البرنامج المبين أعلاه، سواء بأكمله أو في جزء منه، يمكن أن يوفر أساسا مؤقتا للتعاون المحتمل مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، فإن اللجنة تقترح أن يقدم إلى هذه الحكومة عرض بأن تشكل بناء على طلبها لجنة مكونة من خبراء تقنيين متخصصين في تخطيط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في المجتمعات المتعددة الأعراق، يمكن أن يطلب منهم أن يضعوا قائمة بجميع أشكال المساعدة المختلفة التي يمكن للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن توفرها. ولا ريب في أن هذا الاقتراح قد يبدو للكثيرين متناقضا مع التهيب أو الحذر اللذين يقترنان عادة بالعمليات الدولية. ولكن إذا كان للحذر ما قد يبرره، فإنه لا يوجد ما يبرر التهيب. وينبغي أن يوضع نصب العينين أنه سبق للأمم المتحدة أن اتخذت إجراء مماثلا وعلى نطاق واسع لإعادة بناء وتعمير بلدان بعد أن عانت من عواقب النزاعات؛ فلماذا إذن تتردد في اتخاذ مثل هذا الإجراء عندما ينطوي الأمر على **منع** خطر حدوث نزاع؟ وهذا الوضع الأخير مشابه للوضع الذي يواجهه المجتمع الدولي في جنوب أفريقيا.

وما من شك في أن الطريق المتاح أمام اتحاد جنوب أفريقيا والمؤدي في النهاية إلى المصالحة

والتعاون التلقائي بين الجماعات العرقية طريق طويل وشاق وتعترضه عقبات كثيرة. **ولكن الضرورة تحتم سلوك الطريق الصحيح.** وتعتقد اللجنة بصدق أن طريق الفصل العنصري مسدود حتما ويؤدي إلى خطر وقوع نزاعات. ورغم كل المصاعب الموروثة من الماضي والتي لا تزال حادة إلى اليوم، فإنه لا بد من أن يسير الأوروبيون والبانتو والملونون معا في سبيلهم؛ ونكاد نذهب إلى حد القول إنه حكم عليهم أن يعيشوا معا وأن يبنوا معا مجتمعا متوالفا. وطريق التكامل التدريجي هو الطريق الوحيد الذي يبدو مفتوحا وهو وحده الذي يحتمل أن يؤدي إلى مستقبل سلمي تقبله جميع الأطراف. وسوف يتطلب سلوك هذا الطريق عزما ثابتا ومستمرا لا يتزعزع ويتجدد يوما بعد يوم، عزما على التعاون والتفاوض والوصول إلى حلول وسط، وعزما على الأخذ والعطاء. وستكون هذه المشاركة عسيرة؛ فسيضطر أحد الجانبين إلى أن يتخلى عن نظريات التفوق العنصري التي تضفي مظهر الشرعية على التفوق السياسي ولكنها تستند في الواقع إلى أفكار بالية لا يؤيدها العلم الحديث على الإطلاق؛ وسيتعين على الجانب الآخر أن يدرك أن مفاهيم المساواة الأخوية والتعاون المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وأعماق نفوس البشر لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة بضربة عصا سحرية دون أن تمر بمراحل عديدة متعاقبة. وكثيرا ما يتعين على كليهما أن يخففا من وقت إلى آخر من قوة مطالبهما وطموحاتهما بغية تأدية واجبهما تجاه المجتمع الذي ينبغي بناؤه في ظل السلام. ونحن نكرر قولنا إنه يتحتم سلوك الطريق الصحيح...

الوثيقة ١١

التقرير الثالث للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا

A/2953، ١٩٥٥

...

ملاحظات ختامية

٣٠٦ - نظرا إلى الطابع الخاص الذي يتسم به هذا التقرير، ترى اللجنة أنه يكاد يكون من غير الملائم تقديم أية استنتاجات جديدة بالمعنى الصحيح لهذه العبارة.

والاستنتاجات الواردة في التقرير الأول (A/2505 و Add.1) المحال إلى الجمعية العامة بخصوص آثار سياسة الفصل العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى جوانب التوتر الداخلي بين جماعات البشر الموجودة في أراضي الاتحاد، وبخصوص الأخطار الناشئة عن الانعزال أو النزاع والتي ستحدق بعلاقات الاتحاد الخارجية نتيجة لذلك، وبخصوص التضارب القائم بين مبادئ الفصل العنصري من ناحية، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من ناحية أخرى، لا تزال كلها صحيحة.

وأورد تقرير اللجنة الثاني (A/2719) بعد ذلك اقتراحات عامة ومحددة مختلفة للتصدي بالطرق السلمية وغير العنيفة للمصاعب العنصرية التي يواجهها اتحاد جنوب أفريقيا. وترى اللجنة أن هذه الاقتراحات لا تزال الآن سليمة بقدر ما كانت وقت طرحها، ولا تستطيع أن تقول بإخلاص إنه ينبغي تعديلها بأي شكل من الأشكال بسبب مرور الزمن.

وعلى ذلك فإن القصد الأساسي من الملاحظات التالية، المطروحة بمثابة استنتاج، تقديم معلومات إضافية؛ كما أنها تأتي ببعض الوقائع والتأملات الأخرى حول نقاط ترى اللجنة أنه ينبغي أن تحظى بعناية الجمعية العامة. ولما كانت هذه الملاحظات تكمل التقرير السابق من بعض النواحي، فإنه يعتقد أنه ينبغي لها أن تمكن الجميع من الوقوف بشكل أشمل وأدق على دواخل الحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا كما تبدو في نهاية هذا العام الخاضع للمراقبة.

ومن أجل الوصول إلى فهم أفضل لهذه الملاحظات، تعيد الفقرات التالية مباشرة باختصار العناصر الرئيسية لتقريري اللجنة الأول والثاني، وتصف بإيجاز عناصر التقرير الحالي. ويرد بعد ذلك تفسير للتطورات التي

حدثت خلال العام، ويختتم التقرير بفرع عنوانه "تصورات راهنة بشأن اقتراحات سابقة".

١ - العناصر الرئيسية لتقريري اللجنة الأول والثاني

٣٠٧ - قامت اللجنة في تقريرها الأول (A/2505 و Add.1) بما يلي:

(أ) قدمت إلى الجمعية العامة وصفا مختصرا لجغرافيا اتحاد جنوب أفريقيا وتاريخه ووضعه السكاني وتكوينه العرقي وحكومته، ورأت اللجنة أنه لا غنى عنه من أجل الوصول إلى تقدير منصف للحالة العنصرية بالغ التعقيد إلى حد غير عادي؛

(ب) عرفت مبدأ الفصل العنصري وبرنامجه؛

(ج) أجرت تحليلا للحالة العنصرية في جنوب أفريقيا ووصفتها، وبخاصة أنها نشأت من جراء تشريع سنه وأصدره برلمان يكاد يقتصر على تمثيل الأقلية الأوروبية الأصل؛

(د) قارنت بين هذا التشريع ومبادئ الميثاق، وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبعض القرارات الهامة الصادرة عن الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، فوجدت أنه يخالف هذه المبادئ كلية؛

(هـ) تقدمت ببعض الاقتراحات المبدئية والمؤقتة للمستقبل.

وقامت اللجنة في تقريرها الثاني (A/2719) بما يلي:

(أ) استكملت تقريرها السابق بتقديم تفاصيل أتم عن هيكل البلد الاقتصادي ومدى تنميته، ذلك لأنه لا ريب في أن الواقع الاقتصادي هو العامل الذي له أشد تأثير مباشر في حالة عنصرية خاصة، وهو التأثير المشحون إلى أقصى حد بالانفعال أو الاستياء الفردي أو الجماعي، ومن ثم كثيرا ما يكون أكثر التأثيرات حسما؛

(ب) أجرت مزيدا من التحليلات المقارنة على غرار ما سبق وصفه أعلاه؛

(ج) قدمت وصفا عن عام واحد من الحياة في اتحاد جنوب أفريقيا (١٩٥٣ - ١٩٥٤) في ظل الفصل العنصري؛

(د) درست مختلف حلول المشكلة العنصرية التي عرضتها في اتحاد جنوب أفريقيا نفسه مؤسسات أو أحزاب سياسية أو أشخاص معنيون مباشرة بالموضوع ويتمتعون بمؤهلات خاصة؛

(هـ) عرضت، على النحو المطلوب صراحة في اختصاصاتها، اقتراحات مدروسة بعناية كانت تعتقد أنه يمكن لها أن "تخفف من حدة الوضع وتعزز التوصل إلى تسوية سلمية".

٢ - عناصر التقرير الحالي

٣٠٨ - تقوم اللجنة في التقرير الحالي بما يلي:

(أ) تواصل كعادتها تحليل الآثار المترتبة على التشريعات واللوائح الجديدة ودراستها؛

(ب) تقدم عرضا منهجيا ووصفيا لأحداث ذات قدر من الأهمية وقعت بين آب/ أغسطس ١٩٥٤ وتموز/ يوليه ١٩٥٥ وأثرت في الحالة العنصرية في جنوب أفريقيا أو ألقت أضواء جديدة عليها.

وكانت اللجنة مترددة بعض الشيء في تسمية الجزء الثاني من تقريرها "تطور الحالة"، وذلك لأن حالة عنصرية تشكل محصلة ٣٠٠ عام من التاريخ المحلي ومن السلوك والعادات التقليدية ومن المشاعر الجماعية الحتمية التي تعزى إلى حد ما إلى ظروف خاصة (ولكنها قائمة باستمرار) لا يمكن أن تتطور بشكل ملحوظ في غضون ١٢ شهرا. غير أن وظيفة اللجنة، لدى صوغ استنتاجاتها، هي بالتحديد أن تناقش، وراء ما هو غير مدرك أو بالكاد يدرك، نزرا يسيرا من الإشارات أو الأدلة التي ربما تبشر بظهور اتجاه جديد في الأحداث أو في أسلوب التفكير.

وقد باشرت اللجنة مهمتها دون أن تكون أقل تواضعا بل أكثر ثقة إلى حد ما من ذي قبل. وحيث إنها كانت مراقبا موضوعيا لاتحاد جنوب أفريقيا لمدة ثلاث سنوات تقريبا، فقد تمكنت من أن تجمع بالتدريج مجموعة من الوثائق المنتقاة الأوسع نطاقا، وأن تعتمد على مصادر أكثر تنوعا للمعلومات، وأن تصبح أكثر دراية بالعوامل التي تحرك السكان الأفريكانيين، وهم من سلالة الفورتريكير والبوير الذين كان ماضيهم شاقا وبطوليا في آن واحد.

وغامرت اللجنة في استنتاجاتها إذ حاولت أن تفسر الأحداث التي سردت أعلاه وأن تفسر كذلك بعض الحقائق الأخرى والأمور غير القابلة للتقييم بدقة التي ستناقش فيما بعد، وذلك لأنها لقيت التشجيع من واقع بعدها عن مسرح الأحداث على الرغم مما قد يبدو في ذلك من تناقض لأول وهلة. وهي لا تدعي بطبيعة الأمر أنه يمكن أن يكون هناك بديلا للاتصال الشخصي الذي كانت تتمناه والذي تأسف لفقدانه، نظرا للحقائق

والتعقيدات والبدائية المربكة والحداثة غير المتوقعة التي تتسم بها جنوب أفريقيا. ولكن بحكم درايتها بأزمات وأحداث وقعت في ماض أقرب أو أبعد وتشابه من بعض النواحي الوضع المتعدد الأعراق في جنوب أفريقيا، تعتقد اللجنة أن منظور البعد هذا بحد ذاته ــ الذي ما كانت لتحصل عليه في بريتوريا أو في الكيب ــ يتيح مزايا معينة. ففي هذا العالم الذي لم تعد توجد فيه مشاكل محلية صرفة وقلت كثيرا الحلول التي تعتمد قصرا على العوامل المحلية، يجعل هذا المنظور وهذا البعد من الممكن اتباع نهج موضوعي يصعب أحيانا بلوغه في ميدان تلعب فيه العوامل العاطفية دورا كبيرا. وترجو اللجنة أن تكون قد حققت هذه الموضوعية في الصفحات التالية.

٣ - تفسير أحداث العام

٣٠٩ - ترى اللجنة بادئ ذي بدء أن الخطوط العامة لسياسة الفصل العنصري لم تتغير خلال العام الذي انصرم منذ أن وضعت تقريرها الثاني. والواقع هو أن الحكومة الجديدة، برئاسة السيد سترايدوم، أعلنت أنها تعتزم تنفيذ سياسة الفصل العنصري هذه إلى أقصى حدودها.

ثانيا، حسبما جاء في الجزء الثاني من الفصل الأول من التقرير الحالي، سنت خلال السنة مجموعة من التدابير التشريعية التي تتعارض، مثلها مثل التدابير التي ذكرت في تقرير اللجنة الأخير، مع الالتزامات التي أخذها اتحاد جنوب أفريقيا على نفسه بموجب الميثاق ومع بعض أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثا، أصبحت تشريعات تمييزية سنت في سنوات سابقة وأجرت اللجنة تحليلا لها وقتذاك سارية المفعول أو استمر العمل بها خلال العام. وتود اللجنة أن توجه الأنظار بصورة خاصة إلى قانون تعليم البانتو، الذي يتناوله التقرير الحالي. فلا ينطوي هذا القانون ضمنا على إنكار مبادئ حقوق الإنسان فحسب ــ وهو جانب نظرت فيه اللجنة في تقريرها الثاني (A/2719، الفقرتان ١١٠ - ١١١) ــ بل إن تطبيقه سوف يزيد كذلك، في رأي اللجنة، من احتمال وقوع أخطار أخرى تود اللجنة أن توجه نظر الجمعية العامة إليها.

(أ) **الفصل العنصري** في ميدان التعليم، الذي ترمز إليه عبارة "تعليم البانتو" ــ وهو مصطلح يمقته جميع السكان غير الأوروبيين الذين يطالبون، وفقا لشعارهم، ليس بالتعليم "الموضوع حسب القياس" بل بالتعليم "العام" ــ يحتمل أن يقوي إلى حد أكبر وينشر بين جميع السكان الأصليين قومية للبانتو أشد مناوأة للبيض. وتعتقد اللجنة أن الحكومة الوطنية، بتنفيذها سياستها الخاصة بالفصل في المدارس إلى أبعد حد، قد تواجه بعض المفاجآت المحزنة، بما في ذلك التشدد في الموقف المناهض للأوروبيين عند سكان البانتو، وإذا ما حدث ذلك، فإن الفصل العنصري في هذا الميدان، كما في غيره من الميادين، سيحدث ولا ريب أثرا مخالفا جدا لفكرة التهدئة وتقليل الاحتكاك التي يقول أنصاره إنهم يأملون في تحقيقها.

(ب) وفقا لما جاء في الفرع المتعلق بتعليم البانتو، يجري إدخال اللغة الأفريكانية في وقت سابق لأوانه نوعا ما وعلى نطاق واسع للغاية جنبا إلى جنب مع اللغة الإنكليزية في المناهج الدراسية. ويعني ذلك أنه سيتعين على الأطفال دون العاشرة من العمر أن يدرسوا ثلاث لغات مختلفة (فيتكلم كل طفل من البانتو إحدى اللهجات الوطنية السبع)، مما سيؤدي دون شك إلى إجهاد أذهانهم وذاكرتهم، ويضر بتحصيل مواضيع أخرى ربما تكون أكثر نفعا وضرورة.

وترى اللجنة كذلك أنه سيكون من تأثير هذا التدبير إضعاف نفوذ اللغة الإنكليزية وانتشارها بين السكان الأصليين، وهي لغة توفر، نظرا إلى عالميتها، نخرا ثقافيا بالغ الأهمية وصلة أوثق بإخوانهم العرقيين في أفريقيا وأمريكا الذين يراقبون بفخر تقدمهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

رابعا، تعيد اللجنة تأكيد ما قالته في تقريريها السابقين: أن استمرار سياسة الفصل العنصري يشكل تهديدا خطيرا للحياة الوطنية داخل اتحاد جنوب أفريقيا. وما ردود الفعل التي ورد وصفها في التقرير الحالي والصادرة عن الجماعات الاجتماعية المختلفة بشأن التشريعات التي صدرت والتدابير التي سنت سوى تأكيد لوجهة النظر هذه.

خامسا، تؤكد كذلك المواد التي جمعتها اللجنة، وبخاصة ما ذكر منها في الفرع المعنون "المضاعفات الدولية للمشكلة العنصرية"، رأيا آخر للجنة (أعرب عنه في مكان آخر)، ألا وهو أن سياسة الفصل العنصري عامل يسبب إخلالا خطيرا بالعلاقات الدولية، وأقل ما يمكن أن يقال عنها هو أنها "قد تضر بالرفاهية العامة أو تعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم". ووفقا لذلك، يكون هذا الوضع من بين الأوضاع التي قد تشكل، بموجب المادة ١٤ من الميثاق، موضوع توصيات من قبل الجمعية العامة.

وتبين هذه المواد أيضا أن اهتمام العالم، وبخاصة العالم الملون، يتركز على جنوب أفريقيا تركزا شديدا ينطوي على الاستنكار المقترن في كثير من الأحيان باستياء يشوه الصورة أحيانا وقد يؤدي حتى إلى آراء متطرفة وقد يصبح في النهاية مصدرا محتملا لنزاعات دولية.

سادسا، وعلى الرغم مما قيل في إطار النقاط من الأولى إلى الثالثة أعلاه، وعلى الرغم من التصريحات الصادرة عن أعضاء مسؤولين في الحكومة والتي يعلنون فيها على الدوام التزامهم الثابت بمبادئ الفصل العنصري وعزمهم على ترجمته إلى حقيقة واقعة، فإنه يبدو أن سياسة الفصل العنصري، بقدر ما أمكن ملاحظته في تنفيذها قانونيا وعمليا خلال العام المستعرض، لا تزال تتسم أساسا بالتدريج والمرونة. وقد كانت هذه هي ملاحظة اللجنة في تقريرها الأول (A/2505 و Add.1، الفقرة ٤٢٣). وفي الواقع، يبدو أن هذا التدريج أصبح أكثر وضوحا في الآونة الأخيرة، أو بعبارة أخرى ازدادت سرعة تنفيذ برنامج الفصل العنصري بطئا.

وفي تموز/ يوليه ١٩٥٥، عند انتهاء الدورة البرلمانية، بدا تحقيق هذا الهدف بعيدا تقريبا كما كان يبدو قبل عام من ذلك الوقت.

وثمة نقطة أخرى جديرة بالذكر، وهي أنه يبدو أن الحكومة تعترف صراحة وسرا إلى حد ما بأن الفصل التام بين المناطق قد يكون في الحقيقة هدفا نظريا لا يمكن بلوغه عمليا.

وفي العام الماضي، حمل أحد فصول تقرير اللجنة عنوان "عام واحد من الحياة في جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري". وستتردد اللجنة اليوم في تقديم تقريرها بهذا العنوان؛ بل يتعين أن يكون العنوان بالأحرى "عام واحد من الحياة في بلد يسير نحو نظام الفصل العنصري"، لكنه يتقدم في سيره ببطء، بل ببطء شديد وحذر وحرص. وبالمعدل الذي تروج به الحكومة كل يوم لتدابير أوسع من الفصل العنصري، قد تحتاج نظريات الفصل العنصري الجديد إلى سنوات عديدة لتصبح مشابهة ولو بقدر طفيف للواقع الفعلي؛ وحينئذ ستكون الأجيال المتعاقبة من البيض والسود قد غيرت مجرى الأحداث.

سابعا، ثمة دليل واضح على مرونة نظام الفصل العنصري، وهو ما ذكرته اللجنة من قبل؛ وهذه المرونة غير متوقعة إلى حد ما من جانب القادة السياسيين الذين ما زالوا متشبثين ببيانات المبادئ الصادرة عنهم. ويمكن تبينها أساسا في شكل استثناءات من العزل العنصري التقليدي أو من التمييز على النحو المنصوص عليه في اللوائح التنظيمية، كلما جعلت مصلحة طاغية إجراء الاستثناء أمرا مستحسنا في نظر الحكومة.

ثامنا، تلاحظ اللجنة أيضا ترددا كبيرا في تطبيق سياسة الفصل العنصري، من ذلك مثلا التأخر الملحوظ في "إعلان" مناطق الجماعات الرئيسية على الرغم من أن وزير شؤون السكان الأصليين كان قد أعلن في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٥ أن هذه المناطق ستعلن تباعا؛ والتأخر في التوصل إلى قرار بشأن تقرير لجنة هولوواي المتعلق بجدوى الأخذ فعليا بنظام الفصل العنصري التام في التعليم العالي؛ وتأخر الحكومة في نشر التقرير الضخم عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمعازل السكان الأصليين الذي أنجزته منذ عام مضى تقريبا لجنة توملينسون والهام جدا بالنسبة إلى سياسة الفصل العنصري.

تاسعا، يستحيل على اللجنة أن تتجنب أن تطرح على الملأ الأسئلة التي طرحتها على نفسها: هل هذا التباطؤ في اتخاذ قرار علامة على مجرد حرص أو حذر من جانب الحكومة تحسبا لاحتمال حدوث مضاعفات وطنية أو دولية؟ أو هل هو علامة على تردد فكري فيما يخص الأساليب التي يتعين اتباعها في توجيه دولة جنوب أفريقيا صوب أنماط هيكلية مستقبلية لا يزال من المعتقد أن بالإمكان تحقيقها؟ أم هل هو بالأحرى دليل على بعض الهواجس الآخذة في التكون حول شرعية الأهداف المقترحة أو إمكانية بلوغها؟

واللجنة لا تستطيع الإجابة على هذه الأسئلة. وهي تأمل مخلصة في أن يشهد هذا العام، الذي كانت فيه إجراءات الترويج لنظام الفصل العنصري بطيئة جدا إن لم تكن متوقفة تقريبا، بداية تغير في الرأي لصالح المبادئ التي تنادي بها الأمم المتحدة وتساندها.

٣١٠ - بيد أن اللجنة تعتقد أن من الضروري الإشارة إلى بعض العوامل التي ترى أن من المحتمل أن تكون قد أثرت في الاتجاه الذي يظن أنه ملحوظ والتي ربما تكون قد أثرت، على النحو المبين، في معدل ودرجة تنفيذ سياسة الفصل العنصري.

وتعتقد اللجنة أن هذه المرونة وهذا التأخر وهذه الهواجس، ناهيك عن العراقيل الجديدة التي لا تعد ولا تحصى التي تنشأ دون انتظار على الطريق مهما كان محددا بوضوح على الخريطة النظرية لنظام الفصل العنصري، قد تكون تأثرت بالحقائق التالية:

(أ) بناء على المعلومات التي جرى تصنيفها وتحليلها في صلب هذا التقرير، ما برحت اللجنة تعتقد، كما أكدت في تقريرها الثاني (A/2719، الفقرة ١٧٧)، أنه فيما يتعلق باقتصاد جنوب أفريقيا، يستمر إشراك العمال من السكان الأصليين في الصناعة والتجارة والزراعة والخدمة المنزلية "الأوروبية" بلا هوادة، على الرغم من المحاولات المبذولة لكبح تشغيل هؤلاء العمال في الصناعة، وعلى الرغم من الحملة الداعية إلى زيادة المكننة في مصانع الأوروبيين بهدف الاستعاضة عن جزء من عمال البانتو الذين لا يمكن الاستغناء عنهم حتى الآن، وعلى الرغم من التحديد النظري لعدد البانتو المسموح لهم بالإقامة في أماكن "في السماء" في المباني السكنية في مدينة جوهانسبرغ.

وبتعبير آخر، فإن الاتجاه نحو الفصل العنصري الأوسع نطاقا الذي تريده الحكومة الحالية يقابله اتجاه معاكس تماما، هو اتجاه نحو التكامل يسير خفية وببطء لكنه مستمر ويبدو أن لا سبيل إلى عكس وجهته.

(ب) أدى الطلب المتزايد على القوى العاملة والتدفق المطرد للعمال غير المهرة أو شبه المهرة على المناجم والمصانع التي يتزايد عددها باستمرار واستيطان الأوروبيين وغير الأوروبيين على السواء في المناطق الحضرية إلى تشجيع الاتجاه نحو انتهاء النزعة القبلية، وهو اتجاه يتعارض مع المساعي التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز أو حتى إعادة ترسيخ النظام القبلي في المعازل أو النزل أو المجمعات أو الأحياء المخصصة للسكان الأصليين في المناطق الحضرية والريفية.

(ج) ردود الفعل الداخلية لجماعات "اجتماعية" هامة تناولتها اللجنة بالتفصيل في صلب تقريرها.

وقد عارضت هذه الجماعات معارضة شديدة سياسة الفصل العنصري وبينت بحجج دامغة أن من المستحيل أن تتوافق هذه السياسة مع المبادئ الأخلاقية واحترام كرامة الإنسان التي قبلها العالم المتحضر باعتبارها معايير للسلوك الوطني والدولي، مؤكدة عدم وجود أية إمكانية كي تتحول هذه السياسة إلى حقيقة واقعة.

وتود اللجنة، في هذا الصدد، أن تشير إلى البيانات التي أدلى بها بعض نواب البرلمان وإلى الموقف الذي اتخذته الكنائس وبعض المؤسسات العلمية.

(د) القوة المعنوية للرأي العام العالمي. وتؤمن اللجنة أنه يجب على حكومة الاتحاد أن تولي اعتبارا جديا ودقيقا للحقيقة البينة وهي أن الجمعية العامة أعلنت عاما بعد عام بل وشددت خلال الدورة الأخيرة بقوة أكثر من أي وقت مضى وبأغلبية تزيد على الثلثين أن هذه السياسة العنصرية تتنافى ومبادئ الميثاق واقترحت إعادة النظر فيها.

ولا بد من أن تكون حكومة اتحاد جنوب أفريقيا على علم أيضا بالقوة المعنوية للمشاعر الشديدة الأخرى التي أبداها الرأي العالمي وتصفها اللجنة في تقريرها وغيرها من المشاعر التي لم تذكرها اللجنة لكنها لا بد وأن تكون قد وصلت بالقطع إلى علم حكومة جنوب أفريقيا: أي آراء معظم المجلات الدورية الرئيسية في العالم التي نشرت أنباء التوتر العنصري في الاتحاد وأجمعت في إدانتها لسياسة الفصل العنصري.

(هـ) وهناك عامل آخر يرتبط ارتباطا وثيقا بما سبق ذكره وأشارت إليه اللجنة في تقريرها الأول، وهو أن من المستحيل، في هذا العصر الذي يتصف باتساع نطاق الاتصالات وسرعتها، منع الجماعات التي يمارس ضدها التمييز في اتحاد جنوب أفريقيا من "التقاط" فكرة التطلع إلى حياة أفضل يسودها قدر أرحب من الإنسانية والتكافؤ فضلا عن التمتع الكامل بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتمتع بها ملايين البشر في سائر البلدان. وتضم هذه الجماعات ملايين الأشخاص الذين ينحدرون من أصل أفريقي، وهو وضع يؤكد الاعتقاد بأن اختلاف اللون لا يمكن أن يحرم سكان جنوب أفريقيا غير الأوروبيين من التمتع بأي حق من الحقوق التي يكفلها القانون أو العرف لسائر المواطنين.

وكل يوم يجابه عدد متزايد من غير الأوروبيين ببعض الحقائق الأساسية للحياة الدولية: فقد أدركوا الآن مثلا أنه لا يوجد بلد آخر في أي من القارات الخمس أرسى العزل العنصري بوصفه مبدأ مطلقا أبديا أو ما يمكن أن يسمى بمبدأ الحق الإلهي. ولا توجد في أي بلد آخر من بلدان العالم أقلية عرقية تعمل جاهدة كي تصفي لمصلحتها الخاصة تعكيرا عنصريا سببته هي نفسها. وحكومة جنوب أفريقيا هي الحكومة الوحيدة في العالم التي تؤمن أن باستطاعتها أن تخوض مثل هذه التجربة الأسطورية وأن تنجح فيها، أي أن تصنع المعجزات أو بتعبير مألوف يشيع استخدامه بين الخطباء الدينيين والصحفيين أن بإمكانها "أن تحيي العظام وهي رميم". وجنوب أفريقيا هو البلد الوحيد في الكمنولث البريطاني الذي لا يقبل بحق الاقتراع العام حتى كهدف يجري تحقيقه تدريجيا في المستقبل البعيد. وجنوب أفريقيا هو البلد الوحيد في القارة

الأفريقية الذي لا يمثل فيه السكان الأصليون بأشخاص من عرقهم في أي مجلس تشريعي أو استشاري. وجنوب أفريقيا هو البلد الوحيد في العالم الذي يمنع فيه السكان الأصليون منعا باتا من بعض أنواع العمالة بحكم تشريع وضعته أقلية مصممة على الاحتفاظ بها لنفسها.

على أن هناك في الوقت ذاته ظاهرة تبدو كما لو كانت في الكفة الأخرى من الميزان وهي أن مواطني جنوب أفريقيا، مواطني جنوب أفريقيا برمتهم، من الأوروبيين وغير الأوروبيين على السواء، يراقبون بما يشبه الانبهار الفتوحات السلمية وأوجه التقدم التي يحققها الزنوج شمالي نهر ليمبوبو، وهم إما مستاؤون من تقدم هؤلاء الزنوج أو مشيدون به، حسبما تكون عليه الحال.

وبوسعنا أن نسوق العديد من المقتطفات المماثلة، فكل عدد من جريدة "Bantu World" (جوهانسبرغ) ينشر عمودا خاصا بعنوان "أولئك القريبون منا لكنهم بعيدون عنا" ويهتم كل منها اهتماما خاصا بنقل هذه الأخبار.

وجدير بالذكر أيضا أنه يسود في أمريكا عموما نوع من الإعجاب بغير الأوروبيين في اتحاد جنوب أفريقيا. ويصدق هذا بوجه خاص على الولايات المتحدة الأمريكية التي تجري متابعة تجربتها الراهنة في مجال القضاء على العزل العنصري باهتمام بالغ. ويتجلى هذا من مجرد مطالعة صحافة البانتو. وزنوج جنوب أفريقيا فخورون بالتقدم الباهر الذي حققه إخوانهم في الخارج الذين ينحدرون من أصل أفريقي؛ فخورون بتقدمهم الاقتصادي، وفخورون بانتصاراتهم الاجتماعية الباهرة المتواصلة، وفخورون بإنجازاتهم الثقافية الرائعة. ويطمحون إلى إقامة روابط أوثق معهم، وأول هذه الروابط وأهمها على الإطلاق هي اللغة الإنكليزية.

وقد قال مواطن مثقف من سكان جنوب أفريقيا الأصليين، هو سلبي بانغاني نغكوبو، الحاصل على درجة الماجستير في الآداب ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد، إن وطنيي البانتو يراقبون عن كثب التقدم الذي يحرزه الزنوج في الولايات المتحدة ويعتبرونه دليلا على أن بإمكان أناس من أصل أفريقي أن يبلغوا أعلى مستويات الحضارة في وقت قصير نسبيا (La Nation sud-africaine, Collection "Profil des Nations," (Editions du Rocher, Monaco, p. 69).

وفي رأي اللجنة أن لمثل هذا الوضع - الذي تخترق فيه مشاعر العصر وتيارات الفكر العالمي البالغة القوة الحدود الموصدة بإحكام، بينما يدرك مواطنو جنوب أفريقيا غير الأوروبيين أنهم محرومون من الفرص وأسباب التقدم والحقوق التي تعتبر من حيث المبدأ على الأقل حقوقا مستحقة للبشر كافة في سائر أراضي القارة الأفريقية وغيرها من القارات - عواقب وخيمة في المستقبل. وسيكون من تأثيره إثارة السخط الدفين والحث على عقد مقارنات أليمة ومهيجة؛ وقصارى القول إنه يضاعف التوتر بين الأعراق.

٤ - تصورات راهنة بشأن اقتراحات سابقة

(أ) الاتصالات بين الأعراق والأمم المتحدة

٣١١ - ترى اللجنة أن من الضروري إيجاد حل للمشاكل الناشئة عن العلاقات بين الأقلية البيضاء والأكثرية من البانتو عن طريق عقد عدد متزايد ومتكرر من الاتصالات والمؤتمرات المشتركة بين الأعراق وإجراء مناقشات الموائد المستديرة بين رجال حسني النية من البيض وغير البيض.

ومع ذلك يتزايد إيمان اللجنة رسوخا بضرورة إجراء هذه الاتصالات الدولية الحكومية أو المشتركة بين الجماعات في حضور ممثلين مناسبين للأمم المتحدة ومن أعلى المستويات (رئيس أو نواب رئيس الجمعية العامة، أو رئيس مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الوصاية، أو الأمين العام، أو ممثلوهم المؤهلون للقيام بذلك) حتى تنعكس مبادئ الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فعليا في المناقشات وتخطيط الحلول.

وفي هذه الأيام، تستخدم الأمم المتحدة نفوذها - بمشقة بل حتى بجهود مضنية ولكنها ناجعة - من أجل كفالة وضع حد للنزاعات وإجراء مصالحات بين دول تنشب بينها خلافات. ويوما ما - ونأمل أن يأتي هذا اليوم قريبا - سيعتبر هذا النفوذ ضروريا لتيسير تسوية النزاعات العنصرية المنذرة بالخطر أو النزاعات الاستعمارية الآخذة في التدهور (A/2719، الفقرة ٣٥٥).

(ب) تقديم الأمم المتحدة للمساعدة التقنية

٣١٢ - توجه اللجنة انتباه الجمعية العامة مرة أخرى إلى اقتراح قدمته في تقريرها الثاني (A/2719، الفقرة ٣٨٤) بعنوان "الاقتراح الثالث ــ المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها"، أي أن تبدي الأمم المتحدة استعدادها للتعاون مع اتحاد جنوب أفريقيا، بما في ذلك توفير ما يمكن للأمم المتحدة والوكالات

المتخصصة تقديمه من موارد فكرية ومادية، كمساعدة تقنية خاصة، من أجل التشجيع على إجراء دراسات واتصالات دولية واتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تفضي إلى تسوية سلمية للتوتر العنصري في الاتحاد وذلك بما يتوافق مع روح الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد عرضت اللجنة هذه الاقتراحات في تقريرها السابق بوضوح شديد ولكن بحذر وحرص بالغين في الوقت ذاته. وسيكون من دواعي ارتياح اللجنة الشديد أن تتسنى مناقشة هذا الاقتراح في الجمعية العامة.

وتدرك اللجنة أن هذا الاقتراح قد يأتي كمفاجأة. وذلك أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة قد نصا، في القواعد التي وضعاها بشأن المساعدة التقنية، على وجوب أن يسبق كل مشروع للمساعدة طلب محدد بهذا الخصوص تقدمه الدولة العضو المعنية. وقد قامت الأمم المتحدة نفسها بوضع هذه القواعد التي هي بلا شك قواعد حكيمة في معظم الحالات؛ وبالتالي فإن باستطاعتها بالقطع، إذا رغبت في ذلك، أن تدخل تعديلات أو تغييرات عليها أو أن تسمح باستثناءات منها كلما اقتضت ظروف أو حالات خاصة القيام بذلك.

وليس هناك أي سبب يمنع الأمم المتحدة من أن تقرر أنها مستعدة هي نفسها لتقديم المساعدة إلى دولة من الدول الأعضاء تعاني من مصاعب تهدد استقرار حياتها الوطنية ومواصلة علاقاتها السلمية مع الأوساط الخارجية على حد سواء.

ولا يمكن بالطبع مقارنة اتحاد جنوب أفريقيا بأي وجه من الوجوه ببلد من البلدان المتخلفة التي تخصص لها المساعدات التقنية في إطار المعنى الضيق للكلمة على نحو ما يفسر الآن في الأمم المتحدة. فاتحاد جنوب أفريقيا بلد تكفل موارده الطبيعية وروح المبادرة المقدامة لدى أقليته التي تمسك بيدها مقاليد الأمر تحقيق ازدهار اقتصادي متزايد؛ لكن سلطات الاتحاد تواجه، في علاقاتها مع أكثرية من السكان الأصليين لا غنى عنها لبقاء الأمة في حد ذاته وتشكل جزءا لا يتجزأ من هيكلها، مشاكل اجتماعية تبلغ في جسامتها ونطاقها مبلغا يبرر بلا جدال، بموجب مبادئ التضامن التي أدرجتها شعوب الأمم المتحدة في الميثاق، المساعدة المنزهة عن الأغراض من جانب المجتمع الدولي.

ولا يغيب عن بال اللجنة أيضا أن احتمال قبول حكومة اتحاد جنوب أفريقيا الفوري لمشاريع المساعدة هذه، حتى في حالة الاتفاق عليها، ضئيل. ولكن قيام خبراء الأمم المتحدة بوضع خطة هذه المساعدة، في خطوطها العريضة العامة؛ والتأكيد على أن فرصة تقديم هذه المساعدة ستكون سانحة دائما لأية حكومة للاتحاد تبدي استعدادها لقبولها؛ ووجود هذه المشاريع في حد ذاته - سيكون لها جميعا أثر مفيد (حتى على المدى البعيد) على تطور الأوضاع في جنوب أفريقيا.

ولا ريب في أن الأمم المتحدة تستحق كل ثناء لعرضها تقديم المساعدة ولما تبذله من مساع حميدة: فقد تزايد أولا اقتناع أبرز الأوساط بأنه قلما توجد مشكلة وطنية لا تترتب عليها آثار ومضاعفات دولية؛ ويعني هذا أن كل مشكلة من هذه المشاكل تهم الهيئات التي شكلها الإنسان لتعزيز السلم والتقدم الاجتماعي. وقد بدأ أيضا إدراك أن مشاكل جنوب أفريقيا تندرج في عداد المشاكل التي يتبدى بوضوح أن لها عواقب دولية.

وساد ثانيا مناخ الانفراج والتعاون على الصعيد الدولي، الملحوظ للغاية الآن في جنيف [وقت دورة اللجنة]، في جميع بقاع العالم بعد مؤتمر القوى العظمى الأربع، الأمر الذي يجعل لزاما على جميع الحكومات والهيئات الدولية أن تبذل كل ما في وسعها وأن تستعين بكل ملكاتها الخلاقة لتسوية كافة المنازعات.

ويبدو لنا أن من المستحيل أن يكون باستطاعة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا أن تدير أذنا صماء على الدوام إلى مناشدة الجنس البشري برمته وعروض المساعي الحميدة المنزهة عن الأغراض والنابعة من رغبته الجدية المخلصة في تعزيز تنفيذ مبادئ الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(ج) المساعدة التقنية وحقوق الإنسان

٣١٣ - أخيرا حدث تطور جديد هذا العام يبرر، إذا كانت هناك حاجة للتبرير، قيام الأمم المتحدة بعرض المساعدة على اتحاد جنوب أفريقيا. وكان من دواعي الارتياح البالغ أن تلاحظ لجنتنا قيام لجنة أخرى من لجان الأمم المتحدة، أي لجنة حقوق الإنسان - وهي هيئة دولية حكومية - باتخاذ قرار تترتب عليه آثار ذات شأن، ويتسم بقسط وافر من شجاعة الرأي وبكلمات مماثلة في القوة، ينص على التطبيق العالمي لمبدأ قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان. وقد قمنا بصياغة هذا المبدأ نفسه العام الماضي وأدرجناه في تقريرنا، ضمن حدود

اختصاصاتنا. وباتخاذ لجنة حقوق الإنسان لهذا القرار أفسحت للأمم المتحدة ميدانا جديدا للعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان، له إمكانيات هائلة، لكن فعاليته ستتوقف على استعداد الأمم المتحدة لاتخاذ خطوات عملية في هذا الشأن.

والاقتراحات التي قدمناها العام الماضي في تقريرنا ترتبط ارتباطا واضحا جدا بقرار لجنة حقوق الإنسان إلى حد أننا نشعر بأن من الواجب علينا أن نورد نص القرار بالصيغة التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العشرين (القرار ٥٨٦ (د-٢٠))، بالإضافة إلى الفقرة الواردة في تقريرنا السابق والتي تتضمن اقتراحاتنا التي لا تزال صالحة بالنسبة إلى اتحاد جنوب أفريقيا (A/2719، الفقرة ٣٨٤).

"الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"**يوصي** الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تضع في اعتبارها** أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة آلت على أنفسها بموجب المادتين ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة أن تعمل على أن تشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

"**وإدراكا منها** أن المساعدة التقنية، بواسطة التبادل الدولي للمعارف التقنية عن طريق التعاون الدولي بين البلدان، تمثل وسيلة من الوسائل التي يمكن عن طريقها تعزيز أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان كما وردت في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

"...

"**وإذ تحيط علما** بقرار الجمعية العامة ٧٣٠ (د - ٨) الذي يأذن للأمين العام بالقيام، بناء على طلب أية دولة من الدول الأعضاء، بتقديم المشورة والخدمات الأخرى التي لا تندرج في نطاق برامج المساعدة التقنية القائمة، من أجل مساعدة حكومة تلك الدولة على القيام داخل إقليمها بالقضاء على التمييز أو حماية الأقليات أو كليهما،

"...

"١ - **تقرر** إدماج برامج المساعدة التقنية التي سبق أن أقرتها الجمعية العامة (فيما يخص تعزيز حقوق المرأة وصونها، والقضاء على التمييز وحماية الأقليات، وتعزيز حرية الإعلام) في برنامج المساعدة الواسع النطاق في ميدان حقوق الإنسان المقترح في هذا القرار، وتسمية البرنامج بأكمله 'الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان'؛

"٢ - **تأذن** للأمين العام:

"(أ) بأن يعمد، رهنا بتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبناء على طلب الحكومات، وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة عند الاقتضاء ودون ازدواج للأنشطة القائمة، إلى رصد اعتماد لتقديم أشكال المساعدة التالية فيما يتعلق بحقوق الإنسان:

'١' خدمات الخبراء الاستشارية؛

'٢' الزمالات والمنح الدراسية؛

'٣' الحلقات الدراسية؛

"(ب) بأن يضع البرنامج الذي يأذن به هذا القرار في الاعتبار لدى إعداد تقديرات ميزانية الأمم المتحدة".

"الاقتراح الثالث ـ المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها

"٣٨٤ - إذا ارتأت الجمعية العامة أن البرنامج المبين أعلاه، سواء بأكمله أو في جزء منه، يمكن أن يوفر أساسا مؤقتا للتعاون المحتمل مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، فإن اللجنة تقترح أن يقدم إلى هذه الحكومة عرض بأن تشكل بناء على طلبها لجنة مكونة من خبراء تقنيين متخصصين في تخطيط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في المجتمعات المتعددة الأعراق، يمكن أن يطلب منهم أن يضعوا قائمة بجميع أشكال المساعدة المختلفة التي يمكن للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن توفرها. ولا ريب في أن هذا الاقتراح قد يبدو للكثيرين متناقضا مع التهيب أو الحذر اللذين يقترنان عادة بالعمليات الدولية. ولكن إذا كان للحذر ما قد يبرره، فإنه لا يوجد ما يبرر التهيب. وينبغي أن يوضع نصب العينين أنه سبق للأمم المتحدة أن اتخذت إجراء مماثلا وعلى نطاق واسع لإعادة بناء وتعمير بلدان **بعد** أن عانت من عواقب النزاعات؛ فلماذا إذن تتردد في اتخاذ مثل هذا الإجراء عندما ينطوي الأمر على منع خطر حدوث

نزاع؟ وهذا الوضع الأخير مشابه للوضع الذي يواجهه المجتمع الدولي في جنوب أفريقيا".

والمأمول أن توافق الجمعية العامة على قرار لجنة حقوق الإنسان هذا الذي سبق أن أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يكون أكثر من أمنية طيبة وأكثر من رمز للنوايا الحسنة، جيد القصد ولكنه غير ناجع بالمرة.

ويبدو لنا أن اتحاد جنوب أفريقيا قد يكون مكانا يمكن فيه تطبيق هذا القرار. ولهذا نعتقد أن من واجبنا أن نؤكد من جديد في هذا المقام أن هذه الفرصة المحتملة لاتخاذ إجراء من جانب الأمم المتحدة يمكن انتهازها بل وينبغي في رأينا انتهازها. والاختلاف الوحيد بين اقتراحاتنا والقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان هو ما يلي: في اقتراحاتنا تعرض الأمم المتحدة المساعدة التقنية؛ أما في قرار لجنة حقوق الإنسان فإن الحكومة المعنية **تطلب** تقديم هذه المساعدة. وقد بينا من قبل لماذا تستطيع الأمم المتحدة تذليل هذه الصعوبة الطفيفة الناشئة عن الإجراءات الخاصة بالمنظمة وكيف يمكنها أن تذللها.

وعلى أية حال، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه إذا كان للأمم المتحدة أن تعتمد المبدأ المتجسد في اقتراحاتنا، وكان لها أن تقدم بعزم وطيد على اتباع سبيل العمل الذي أوصت به كل من لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكان لها، مع كل الحذر الذي تمليه الحكمة وبعد إجراء جميع الدراسات الضرورية، أن تقرر التعهد بتقديم هذا النوع من المساعدة التقنية، فإنها ستفتح في ميدان مسؤولياتها السامية قنوات جديدة غير مكتشفة لنشاط الأمم المتحدة؛ وسيكون ذلك قرارا بأداء مهمة من أنبل المهام التي أسندها ميثاق الشعوب إلى الأمم المتحدة، ألا وهي معالجة التوترات العنصرية وإيجاد الحلول السلمية لها، تمشيا مع المقاصد النبيلة لإعلان حقوق الإنسان التي تقضي بالعمل على كفالة كرامة الإنسان.

٥ - اتحاد جنوب أفريقيا والتضامن الدولي

٣١٤ - كلما تعمق المرء في بحث المشاكل الإنسانية في جنوب أفريقيا، تزايدت شدة اقتناعه بأن الأوضاع السائدة في ذلك البلد فريدة من نوعها تاريخيا واجتماعيا.

ويمكن وصف الوضع بأنه شبيه بوضع مستعمرة دون وطن أم، ومن ثم فإنه يختلف اختلافا كبيرا عن الأوضاع السائدة في معظم البلدان المستعمرة. ففي البلدان الأخيرة تشعر الأقلية البيضاء ثانية أنها أكثرية وذات سلطة عندما تعتبر نفسها مقترنة بالوطن الأم وتشعر بالانتماء إليه. وهذا الارتباط بالوطن الأم وهذا التضامن معه يعطيان العنصر الأبيض إحساسا بالأمان يواجه به مجرى الأحداث ويخفف عنه مشاعر القلق التي تحول دون أن تنظر أية أقلية بوضوح إلى مستقبل مجهول.

وكان ذلك لا يزال هو وضع أحفاد المستوطنين الإنكليز أو الاسكتلنديين في جنوب أفريقيا في ظل حكومات بوتا وهيرتسوغ وسماتس، وظل على هذا المنوال مع بعض التغييرات بالطبع بعد أن تولت حكومة الحزب الوطني السلطة في عام ١٩٤٨. بيد أن عضوية الاتحاد في الكمنولث البريطاني توفر لهم الاطمئنان وتمنحهم إحساسا بالأمن. وإذا تدهورت الأوضاع في جنوب أفريقيا إلى حد يستحيل معه إصلاحها، فعزاؤهم أن باستطاعتهم العودة إلى الوطن القديم الذي احتفظوا بروابط عاطفية قوية جدا معه.

أما الأفريكانيون فليس لديهم أي عزاء مماثل. وهم، ضمن الأقلية البيضاء، الأكثرية التي تتولى السلطة حاليا؛ يحسون بأنهم في عزلة، ولا يشعرون بأي تضامن مع وطن أم بعيد، ويواجهون أكثرية متزايدة من الزنوج والملونين. وهذا ما يفسر دون شك، وعلى الأقل جزئيا، بعض ردود فعل قادة اتحاد جنوب أفريقيا.

وترى اللجنة أن هذه العزلة (التي تدركها وتعرف أنها تسبب توترا شديدا إلى درجة أن الأقلية البيضاء كثيرا ما تصل إلى حد التداعي تحت وطأة العبء وتلجأ إلى بوادر عرضة للتساؤل) لا بد وأن تدفع الاتحاد إلى التماس التضامن الذي تسعى الأمم المتحدة جاهدة لنشره بين أعضائها. والمقصود هنا ليس بالطبع تضامنا عنصريا بل تضامنا إنسانيا يتجاوز الروابط التي كونها التاريخ والجغرافيا والتقاليد والمظاهر البيولوجية بين الإنسان وأخيه الإنسان. ونحن نعني تضامنا يقوم على مسعى مشترك دؤوب في سبيل تحقيق العدل والتقدم الاجتماعي وفقا لمبادئ مشتركة ومقبولة عموما، تضامنا يزداد رسوخا وإلحاحا وفعالية يوما بعد يوم. وهذا التضامن الذي يمكن لاتحاد جنوب أفريقيا، إذا أراد، أن يشارك فيه مشاركة فعالة والذي يستطيع أن يجني منه تدريجيا منافع كبرى، سيغدو بسبب قوته المادية وسلطته المعنوية أقوى ضمان للأمن الذي تتلهف

إليه أقليات مثل الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا لمواجهة المخاطر التي تخشى، صوابا أو خطأ، حدوثها في المستقبل.

وهذا بالتأكيد هو الأساس لإيجاد الحلول لمشاكل المستقبل، لا الحلول التي ترضي التطلعات الباطلة والخطيرة المرتكزة بحساسية على نوع من الاعتبار الوطني المهدد، وإنما الحلول التي نرى أن لها وحدها فرصة للنجاح وإحلال السلام وتكمن في معالجة النزاعات العنصرية بإجراء المحادثات على غرار ما يحدث مع المستعمر.

وبناء على ذلك، فإننا نأمل ونتمنى مخلصين أن يعيد اتحاد جنوب أفريقيا النظر في السياسة التي ينتهجها إزاء الأمم المتحدة وأن يقيم تعاونا وثيقا واسع النطاق مع المنظمة في مختلف الميادين التي يمكن فيها إقامة هذا التعاون، ونأمل بوجه خاص أن يقبل، بروح من التضامن، الأشكال العديدة والمتنوعة للمعونة والمساعدة التي تستطيع الأمم المتحدة أن تقدمها إليه في مجال معالجة مشاكل الاتحاد.

ويتعزز هذا الأمل عند قراءة الأعداد الأخيرة من صحيفة Die Transvaler، التي ما انفكت تعتبر حتى الآن الحصن الذي يحمي انعزالية جنوب أفريقيا. ولا تستطيع اللجنة التفكير في عبارة لاختتام هذا التقرير أنسب من العبارة المستخدمة في افتتاحية عدد من أعداد تلك الصحيفة، حيث ورد فيها ما يلي:

"إن العامل الذي ساهم في الماضي مساهمة قوية جدا في تكوين الأفريكانية قد يثبت أنه مهلك في المستقبل: وهذا العامل هو الانعزال".

وتشارك اللجنة بصدق في هذا الرأي.

الوثيقة ١٢

ميثاق الحرية الذي اعتمده مؤتمر الشعب في كليبتاون بجنوب أفريقيا، ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٥٥

S/12425، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧

نحن، شعب جنوب أفريقيا، نعلن لكي يعلم بلدنا والعالم بأسره:

أن جنوب أفريقيا يخص كل الذين يعيشون فيه، سودا وبيضا، وأنه لا يسع أية حكومة أن تدعي عن حق السلطة عليه ما لم تكن تستند إلى إرادة الشعب بكامله؛

أن شعبنا سلب منه حقه الموروث في الأرض وسلبت منه الحرية والسلام على يد نظام حكم قائم على الظلم واللامساواة؛

أن بلدنا لن يكتب له الرخاء والحرية على الإطلاق ما لم يعش شعبنا بكامله في إخاء، متمتعا بالمساواة في الحقوق والفرص؛

أن الدولة الديمقراطية التي تستند إلى إرادة الشعب بأسره هي وحدها التي تستطيع أن تكفل للجميع حقهم الموروث دون تمييز على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو المعتقد؛

ولذلك فإننا، نحن شعب جنوب أفريقيا، سودا وبيضا معا، ــ متساوين ومواطنين وإخوة ــ نعتمد ميثاق الحرية هذا. ونحن نأخذ على أنفسنا أن نكافح معا، دون ادخار أية قوة أو شجاعة، حتى نظفر بالتغييرات الديمقراطية المبينة أدناه.

الحكم للشعب!

لكل رجل وامرأة الحق في التصويت والترشيح لجميع الهيئات التي تسن القوانين؛

لجميع أفراد الشعب الحق في أن يشاركوا في إدارة شؤون البلد؛

يتمتع أفراد الشعب بنفس الحقوق بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس؛

يستعاض عن جميع أجهزة حكم الأقلية وهيئاتها الاستشارية ومجالسها وسلطاتها بأجهزة ديمقراطية للحكم الذاتي .

المساواة في الحقوق لكل الجماعات القومية!

تتساوى كل الجماعات القومية والفئات العرقية في الوضعية في أجهزة الدولة وفي المحاكم وفي المدارس؛

يتمتع جميع أفراد الشعب بحقوق متساوية في استخدام اللغات الخاصة بهم وفي تنمية ثقافتهم الشعبية وعاداتهم؛

يحمي القانون كل الجماعات القومية من التعرض للإهانات التي تمس عرقها وعزتها القومية؛

الحض على التمييز والتحقير بسبب القومية أو العرق أو اللون وممارستهما جريمة يعاقب عليها؛

تلغى كل قوانين وممارسات الفصل العنصري.

ثروة البلد من نصيب الشعب!

تعاد إلى الشعب ثروة بلدنا الوطنية التي هي إرث لجميع سكان جنوب أفريقيا؛

تحول ملكية الثروات المعدنية في باطن الأرض والمصارف والصناعة الاحتكارية إلى الشعب ككل؛

تخضع كل أشكال الصناعة والتجارة الأخرى للمراقبة لكي تساهم في رخاء الشعب؛

لجميع أفراد الشعب حقوق متساوية في ممارسة التجارة أنى شاؤوا وفي التصنيع وفي ممارسة جميع الصنائع والحرف والمهن.

توزيع الأرض على الذين يفلحونها!

ترفع القيود المفروضة على ملكية الأراضي على أساس عنصري، ويعاد توزيع الأراضي كلها على الذين يفلحونها، من أجل التخلص من المجاعة وشح الأرض؛

تساعد الدولة الفلاحين بتزويدهم بالأدوات والبذور والجرارات والسدود وصيانة التربة وتساعد العاملين في الأرض؛

تكفل حرية الحركة لكل الذين يعملون في الأرض؛

يحق للجميع أن يشغلوا أرضا أينما شاؤوا؛

لن تسلب الماشية من أفراد الشعب وتلغى أعمال السخرة وسجون المزارع.

الجميع متساوون أمام القانون!

لا يسجن أحد أو يبعد أو تقيد حركته دون محاكمة عادلة؛

لا يدان أحد بأمر من أي موظف حكومي؛

تكون المحاكم ممثلة لكل أفراد الشعب؛

يقتصر الحبس على الجرائم الخطيرة ضد الشعب، ويهدف إلى الإصلاح لا الانتقام؛

يتاح الالتحاق بقوات الشرطة والجيش للجميع على قدم المساواة وتضطلع هذه القوات بمساعدة الشعب وحمايته؛

تلغى كل القوانين التي تميز على أساس العرق أو اللون أو المعتقد.

كفالة حقوق الإنسان للجميع على قدم المساواة!

يكفل القانون للجميع حقهم في الكلام والتنظيم والاجتماع والنشر والوعظ والعبادة وتربية أبنائهم؛

يحمي القانون حرمة البيوت من غارات الشرطة؛

للجميع حرية السفر دون قيود من الريف إلى المدينة ومن مقاطعة إلى أخرى ومن جنوب أفريقيا إلى الخارج؛

تلغى قوانين وتصاريح المرور وكل القوانين الأخرى التي تقيد هذه الحريات.

توفير العمل والضمان!

لجميع العاملين حرية تكوين النقابات واختيار أعضائها التنفيذيين وإبرام اتفاقات الأجور مع أرباب عملهم؛

تعترف الدولة بحق الجميع وواجبهم في العمل وبحقهم في الحصول على كامل استحقاقات البطالة؛

يتقاضى الرجال والنساء من جميع الأعراق أجرا متساويا عن العمل المتكافئ؛

تحدد ساعات العمل الأسبوعية بـ ٤٠ ساعة، ويمنح حد أدنى وطني للأجور وإجازة سنوية مدفوعة الأجر وإجازة مرضية لكل العاملين وتمنح إجازة أمومة بأجر كامل للأمهات العاملات؛

يحصل العاملون في المناجم والخدمة المنزلية والمزارع والموظفون الحكوميون على نفس الحقوق كغيرهم من العاملين جميعا؛

يلغى عمل الأطفال والعمل المضاعف ونظام جراية الخمور والعمل التعاقدي.

فتح أبواب التعلم والتثقف!

تتولى الحكومة اكتشاف المواهب الوطنية وتنميتها وتشجيعها لتعزيز حياتنا الثقافية؛

كل الكنوز الثقافية المتوافرة لدى البشرية تكون مفتوحة أمام الجميع عن طريق التبادل الحر للكتب والأفكار والاتصال بالبلاد الأخرى؛

الغرض من التعليم هو تعليم الشباب حب شعبهم وثقافتهم وتكريم الأخوة الإنسانية والحرية والسلام؛

التعليم مجاني وإلزامي وشامل ومتساو لكل الأطفال؛

التعليم العالي والتدريب التقني يتاحان للجميع بواسطة بدلات ومنح دراسية تقدمها الدولة على أساس الاستحقاق؛

يقضى على أمية الكبار بواسطة خطة للتعليم الجماهيري الحكومي؛

يحصل المعلمون على جميع الحقوق التي يحصل عليها غيرهم من المواطنين؛

تلغى الحواجز القائمة على أساس اللون في الحياة الثقافية وفي الرياضة والتعليم.

توفير البيوت والأمن والرفاهية!

لكل أفراد الشعب الحق في العيش حيثما شاؤوا، وفي السكن في بيوت لائقة، وفي توفير الرفاه والأمن لأسرهم؛

تتاح لأفراد الشعب أماكن السكن الشاغرة؛

تخفض الإيجارات والأسعار، ويوفر الغذاء بكثرة ولا يترك أحد يجوع؛

تتولى الدولة إدارة خطة صحية وقائية؛

توفر الرعاية الطبية والمعالجة في المستشفيات مجانا للجميع، مع توجيه عناية خاصة إلى الأمهات وصغار الأطفال؛

تهدم الأحياء الفقيرة وتبنى ضواح جديدة تتوافر فيها للجميع مرافق النقل والطرقات والإضاءة والملاعب ودور الحضانة والمراكز الاجتماعية؛

تتولى الدولة رعاية المسنين واليتامى والمعوقين والمرضى؛

للجميع الحق في الراحة والاستجمام والترويح؛

تلغى الأماكن المسيجة والأحياء المعزولة وتلغى القوانين التي تتسبب في تصدع الأسر.

إقامة السلم والصداقة!

جنوب أفريقيا دولة مستقلة استقلالا تاما تحترم حقوق كل الدول وسيادتها؛

تعمل جنوب أفريقيا جاهدة من أجل الحفاظ على السلم العالمي وتسوية كل النزاعات الدولية عن طريق التفاوض لا الحرب؛

يكفل السلم والصداقة بين جميع أفراد شعبنا عن طريق دعم المساواة في الحقوق والفرص والوضعية للجميع؛

لشعوب المحميات - باسوتولاند وبيتشوانالاند وسوازيلاند - الحرية في تقرير مستقبلها بنفسها؛

يعترف بحق كل شعوب أفريقيا في الاستقلال والحكم الذاتي، ويكون هذا الحق أساسا للتعاون الوثيق.

ليقل الآن كل الذين يحبون شعبهم ويلدهم مثلما نقول: "سنكافح من أجل هذه الحريات، جنبا إلى جنب، طوال حياتنا إلى أن نفوز بحريتنا".

الوثيقة ١٣

نداء من قادة المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر هنود جنوب أفريقيا والحزب الليبرالي لجنوب أفريقيا إلى الشعب البريطاني من أجل مقاطعة منتجات جنوب أفريقيا، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

في أيار/ مايو ١٩٦٠ سوف يتم اتحاد جنوب أفريقيا ٥٠ سنة من عمره. وتستعد الحكومة للاحتفال بهذا اليوبيل بحماس شديد، لكن غالبية شعب جنوب أفريقيا لا ترى سببا للاحتفال. فخلال هذه السنوات الخمسين فقد غير البيض من سكان جنوب أفريقيا، بصورة تامة تقريبا، حقوقهم في أن يمثلوا في البرلمان، وحقهم في الالتحاق بأي عمل يناسب مؤهلاتهم، وحقهم في حيازة الأرض كملاك مطلقي التصرف؛ كما أن تعليمهم المدرسي أصبح مقررا الآن أن يكون من نوع معين، وجامعتا كيب تاون وويتووترزراند المفتوحتان سوف تغلقان في وجوههم، ولم يعد مسموحا لهم أن يتنقلوا بحرية داخل البلد الذي ولدوا فيه. وفي الوقت نفسه

رأى المؤمنون بتلك الحقوق والحريات من سكان جنوب أفريقيا البيض كيف قوضت واحدة تلو الأخرى.

وماذا كان رد غير البيض على تلك الهجمات؟ لقد أرسلوا وفودا وقدموا عرائض إلى السلطات، وحاولوا التأثير على مجرى الأحداث من خلال تمثيلهم البرلماني الهزيل. وعندما باءت هذه الأساليب بالفشل انتقلوا إلى المقاومة السلبية ثم إلى المقاطعة. وقد دأبوا على نبذ العنف وتعاهدوا على ذلك. ولكن مع عدم تقبل السلطة للنقابات وتحريمها الإضرابات، ونظرا لمحدودية القوة الشرائية لديهم، يواجه غير البيض في جنوب أفريقيا مشاكل حقيقية في فرض ضغوط داخلية فعالة بما فيه الكفاية ليتمكنوا من التأثير على حكومة جنوب أفريقيا. وهم يتطلعون إلى مساعدة من الخارج، وخصوصا من شعب بريطانيا التي وافق برلمانها على القانون الأصلي للاتحاد.

وفي السنة القادمة، يقترح تنظيم حملة مقاطعة محدودة لمنتجات جنوب أفريقيا في بريطانيا لمدة شهر واحد. وهذه المقاطعة هي احتجاج على الفصل العنصري وإلغاء الحقوق السياسية، والتفريق اللوني بين العاملين في الصناعة ومد نظام أذون المرور ليشمل النساء الأفريقيات وتدني الأجور المدفوعة للعمال غير البيض. وفي مدن جنوب أفريقيا يعيش أكثر من نصف الأسر الأفريقية دون مستوى الكفاف.

يزعم أن غير البيض سيكونون أول المتأثرين بأي مقاطعة خارجية. قد يكون الأمر كذلك، ولكن كل المنظمات التي تحظى بأي تأييد ذي شأن بين غير البيض في جنوب أفريقيا تحبذ تلك المقاطعة. فالبديل لاستعمال هذه الأسلحة هو استمرار الأمر الواقع ومستقبل شاحب من التمييز بلا نهاية. والمقاطعة الاقتصادية هي أحد السبل التي يمكن بها للعالم عامة أن يجعل سلطات جنوب أفريقيا تدرك أن عليها أن تغير أساليبها وإلا دفعت ثمن ذلك.

ومن ثم، فإن هذا النداء موجه إلى شعب بريطانيا العظمى لكي يفعل شيئا من أجل نصرة الحرية والعدالة في جنوب أفريقيا ولنصرة أولئك الذين تريد الدولة أن تبقيهم موضع إذلال مستمر في الاتحاد. وإذا أدت هذه المقاطعة إلى جعل السلطات في جنوب أفريقيا تدرك أن العالم الخارجي سوف يعارض الفصل العنصري معارضة فعالة فسيكون فيها نصرة لقضية الحرية والعدالة في بلدنا.

وقع على البيان:

ألبرت لوتولي
الرئيس العام للمؤتمر الوطني الأفريقي
بعثة غروتفيل
ناتال، جنوب أفريقيا

ج. م. نايكر
رئيس مؤتمر هنود جنوب أفريقيا

بيتر براون
رئيس المجلس الوطني للحزب الليبرالي لجنوب أفريقيا

الوثيقة ١٤

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٠ وموجهة من ممثلي اتحاد الملايو وإثيوبيا والأردن وأفغانستان وإندونيسيا وإيران وباكستان وبورما وتايلند وتركيا وتونس والجمهورية العربية المتحدة والسودان وسيلان والعراق وغانا وغينيا والفلبين وكمبوديا ولاوس ولبنان وليبريا وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال والهند واليابان واليمن إلى رئيس مجلس الأمن يطلبون فيها النظر في الحالة في جنوب أفريقيا

S/4279 و Add.1، ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٠

بناء على تعليمات حكوماتنا، ووفقا للفقرة (١) من المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، يشرفنا أن نطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة الناشئة عن قتل أعداد كبيرة من المتظاهرين العزل

والمسالمين ضد التمييز والعزل العنصريين في اتحاد جنوب أفريقيا. ونحن نرى أن هذه الحالة يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة تتمثل في تصادم دولي يهدد صون السلم والأمن الدوليين.

ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:

(توقيع)
داتو، نك أحمد كامل (اتحاد الملايو)
تسفايي غيبري ــ اغزي (إثيوبيا)
عبد المنعم الرفاعي (الأردن)
أ. ر. بازواك (أفغانستان)
إ. ج. لابيان (إندونيسيا)
م. وكيل (إيران)
علي س. خان (باكستان)
يو ثانت (بورما)
جوتيسي ديفاكول (تايلند)
سيف الله إيسين (تركيا)
المنجي سليم (تونس)
رفيق عشا (الجمهورية العربية المتحدة)
عمر عديل (السودان)
ألفريد إدوارد (سيلان)
عدنان باججي (العراق)
أليكس كويسون ــ ساكي (غانا)
كابا سوري (غينيا)
ل. د. كايكو (الفلبين)
كايمروم ميسكيت (كمبوديا)
تيباتاي فيلايونغز (لاوس)
جون كوكس (ليبريا)
محيى الدين فكيني (ليبيا)
المهدي بن عبود (المغرب)
جميل م. البارودي (المملكة العربية السعودية)
ريشيكيش شاها (نيبال)
ك. س. جا (الهند)
كوتو ماتسودايرا (اليابان)
كامل عبد الرحيم (اليمن)

الوثيقة ١٥

قرار مجلس الأمن: المسألة المتعلقة بالحالة في اتحاد جنوب أفريقيا

القرار ١٣٤ (١٩٦٠)، ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الشكوى المقدمة من ٢٩ دولة عضوا، والواردة في الوثيقة S/4279 و Add.1، بشأن "الحالة الناشئة عن قتل أعداد كبيرة من المتظاهرين العزل والمسالمين ضد التمييز والعزل العنصريين في اتحاد جنوب أفريقيا"،

وإذ يدرك أن هذه الحالة قد نشأت عن السياسات العنصرية التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا وعن استمرار تلك الحكومة في تجاهل قرارات الجمعية العامة التي تدعوها إلى تعديل سياساتها وجعلها متوافقة مع التزاماتها ومسؤولياتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يأخذ في اعتباره ما أثارته الأحداث التي شهدها اتحاد جنوب أفريقيا من انفعالات شديدة وقلق عميق بين حكومات العالم وشعوبه،

١ - **يرى** أن الحالة في اتحاد جنوب أفريقيا أدت إلى احتكاك دولي وقد يفضي استمراره إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر؛

٢ - **يأسف** لأن الاضطرابات التي شهدها اتحاد جنوب أفريقيا مؤخرا قد أودت بحياة الكثيرين من الأفارقة، ويعرب عن تعاطفه مع أسر الضحايا؛

٣ - **يستنكر** سياسات حكومة اتحاد جنوب أفريقيا وتصرفاتها التي تسببت في نشوء الحالة الراهنة؛

٤ - **يطلب** من حكومة اتحاد جنوب أفريقيا أن تشرع في اتخاذ تدابير تستهدف تحقيق الانسجام العنصري القائم على المساواة ضمانا لعدم استمرار الحالة الراهنة أو تكررها، وأن تتخلى عن سياستي الفصل العنصري والتمييز العنصري؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ، بالتشاور مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، ما يراه مناسبا من ترتيبات تساعد على الامتثال لمقاصد الميثاق ومبادئـه، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا بهذا الشأن كلما رأى ذلك ضروريا ومناسبا.

الوثيقة ١٦

قرار اتخذه المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة، أديس أبابا، ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٠

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

إن مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا،

إذ يشعر بالسخط وقد علم بموت عديد من القادة السياسيين الأفارقة في سجون اتحاد جنوب أفريقيا، مما يضيف إلى القائمة الطويلة لضحايا سياسة التمييز العنصري المخزية،

وإذ يذكر بالقـرار ١٣٧٥ (د - ١٤) الـذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يدين سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري التي تمارسها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا،

وإذ يذكر كذلك بقـرار مجلس الأمن الصـادر فـي ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠، الذي يعترف بوجود حالة في اتحاد جنوب أفريقيا قد يؤدي استمرارها إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر،

وإذ يعيد تأكيد إعلان باندونغ وقرارات الأمم المتحدة، لا تزال حكومة اتحاد جنوب أفريقيا مصرة على سياستها الشريرة المتمثلة في الفصل العنصري والتمييز العنصري،

١ - **يود** أن يبدي إجلاله لجميع ضحايا سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري المخزية؛

٢ - **يقرر** أن يسدي العون إلى ضحايا التمييز العنصري وأن يوفر لهم كل الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافهم السياسية في الحرية والديمقراطية؛

٣ - **يطلب** من الدول الأعضاء أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا أو الامتناع عن إقامة علاقات دبلوماسية معها، حسب الحالة، وأن تغلق الموانئ الأفريقية أمام جميع السفـن التي تحمـل علم جنوب أفريقيا، وأن تسن تشريعات تحظر على سفنها دخول موانئ جنوب أفريقيا، وأن تقاطع جميع بضائع جنوب أفريقيا، وأن ترفض تقديم تسهيلات الهبوط والمرور لجميع الطائرات العائدة لحكومة اتحاد جنوب أفريقيا والشركات المسجلة في إطار قوانينه، وأن تمنع جميع طائرات جنوب أفريقيا من التحليق في أجواء الدول الأفريقية المستقلة؛

٤ - **يدعو** الدول العربية إلى مفاتحة جميع شركات البترول لمنع بيع البترول العربي إلى اتحاد جنوب أفريقيا، ويوصي الدول الأفريقية بعدم إعطاء أي امتياز لأي شركة تواصل بيع البترول إلى اتحاد جنوب أفريقيا؛

٥ - **يدعو** الدول الأفريقية المستقلة الأعضاء في الكمنولث البريطاني إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمـان إبعـاد اتحـاد جنوب أفريقيا من الكمنولث البريطاني؛

٦ - **يوصي** بأن تتخذ الأمم المتحدة ما تراه مناسبا من تدابير وفقا للمادة ٤١ من ميثاقها؛

٧ - **يناشد** الرأي العام العالمي أن يثابر على الجهود الرامية إلى وضع حد للحالة الفظيعة التي سببها الفصل العنصري والتمييز العنصري؛

٨ - **يقرر** أن يصدر توجيهاته إلى الجهاز الدائم غير الرسمي بأن يتخذ كل الخطوات اللازمة لضمان وضع التوصيات الواردة أعلاه موضع التنفيذ وبأن يقدم معلومات وافية عن حالات التمييز العنصري في اتحاد جنـوب أفريقيـا، لكي يحصل العالم الخارجي على معلومات صحيحة عن تلك الممارسات.

الوثيقة ١٧

برقية موجهة إلى الأمين العام من السيد و. ب. نغاكاني، نيابة عن اللجنة الاستشارية للزعماء الأفريقيين (جوهانسبرغ، ١٦-١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠)

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

يرحب مؤتمر الزعماء الأفريقيين بقرار مجلس الأمن بشأن جنوب أفريقيا وبزيارة الأمين العام المقترحة، ويحث بشدة على التعرف على حقيقة الوضع في جنوب أفريقيا بلقاء الزعماء الأفريقيين.

الحالة في بوندولاند تثير الجزع. هناك عمليات عسكرية ضد الأفارقة العزل. نوصي بأن ترسل الأمم المتحدة لجنة مراقبين.

نؤيد مطالبة شعب جنوب غرب أفريقيا بالاستقلال. نرى أنه ليس لحكومة الحزب الوطني حق أخلاقي ولا قانوني في أن تحكم.

و. ب. نغاكاني
جوهانسبرغ

الوثيقة ١٨

تقرير الأمين العام داغ همرشولد عن خطوات معينة اتخذت بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٤ (١٩٦٠)، بما في ذلك زيارته لجنوب أفريقيا

S/4635، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

١ - طلب مجلس الأمن في القرار الذي اتخذه في ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ أن يتخذ الأمين العام، بالتشاور مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، "ما يراه مناسبا من ترتيبات تساعد على الامتثال لمقاصد الميثاق ومبادئه وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا بهذا الشأن كلما رأى ذلك ضروريا ومناسبا".

٢ - وفي التقرير المؤقت المؤرخ ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٦٠، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه، بعد تبادل رسائل بينه وبين وزير الشؤون الخارجية لاتحاد جنوب أفريقيا، قد قبل اقتراحا من حكومة الاتحاد بأن تعقد مشاورات تمهيدية بينه وبين رئيس وزراء الاتحاد ووزير خارجيته في لندن بعد اختتام مؤتمر رؤساء وزراء الكمنولث، ربما في أوائل أيار/ مايو ١٩٦٠.

٣ - ويجدر التذكير بأنه جاء في الفقرة ٥ من التقرير المؤقت ما يلي:

"سوف تجرى المشاورات التي ارتئيت ضرورية وفقا لنص الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن المؤرخ ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ استنادا إلى سلطة الأمين العام بمقتضى الميثاق. وقد اتفقت مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا على أن موافقة حكومة الاتحاد على مناقشة قرار مجلس الأمن مع الأمين العام لا تستلزم اعتراف حكومة الاتحاد مسبقا بسلطة الأمين العام".

٤ - وفي تقريره المؤقت الثاني المؤرخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه اتفق في أثناء المناقشات التمهيدية التي جرت في لندن يومي ١٣ و ١٤ أيار/ مايو ١٩٦٠ بين الأمين العام ووزير خارجية اتحاد جنوب أفريقيا على أن ترتكز المناقشات المقبلة إلى الفقرة ٥ من التقرير المؤقت الأول، وبأنه تم الاتفاق أيضا على

طبيعة ومجرى المشاورات اللاحقة التي ستجري في بريتوريا. وجاء في ذلك التقرير أيضا أنه "لن تفرض على الأمين العام أي قواعد تقييدية في أثناء زيارته لاتحاد جنوب أفريقيا، وإن كانت كل المشاورات ستجري مع حكومة الاتحاد".

٥ - وفي الفقرتين ٥ و ٦ من التقرير المؤقت الثاني، أوضح الأمين العام أنه:

"نظرا للظروف الناشئة عن الولاية التي أسندها إلي مجلس الأمن في قراراته S/4387 و S/4405 و S/4426 المؤرخة ١٤ و ٢٢ تموز/ يوليه و ٩ آب/ أغسطس ١٩٦٠ فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو (ليوبولدفيل)، لم أتمكن من زيارة اتحاد جنوب أفريقيا حسبما ارتئي في التقرير المؤقت. ففي أربع مناسبات جرى وضع خطط محددة للزيارة، ولكن اقتضت الضرورة في كل مرة إرجاء تلك الخطط أولا ثم إلغاءها بسبب التطورات في جمهورية الكونغو.

"وفي أثناء اجتماع مع وزير خارجية اتحاد جنوب أفريقيا عقد في المقر يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠، وجهت إلي دعوة جديدة من رئيس وزراء حكومة الاتحاد لزيارة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١".

٦ - ويجدر التذكير بأنني ذكرت في التقرير ذاته أنني آمل في الترتيب للزيارة في الموعد المقترح لغرض إجراء المشاورات المطلوبة مع رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا، وأنني أعتزم استطلاع رأي رئيس الوزراء بشأن إمكانية اتخاذ ترتيبات توفر الضمانات اللازمة لحقوق الإنسان، مع إجراء اتصالات وافية مع الأمم المتحدة.

٧ - وبناء على ذلك، قمت بزيارة اتحاد جنوب أفريقيا بين ٦ و ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١. وكنت أعتزم المكوث يومين آخرين، ولكن نظرا لانعقاد مجلس الأمن بشأن مسألة تتعلق بالولاية التي أسندها إلي المجلس، رأيت أن علي أن أكون موجودا مع أعضاء المجلس عندما تجري مناقشة عملية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو.

٨ - وفي أثناء وجود الأمين العام في اتحاد جنوب أفريقيا، أجرى مشاورات مع رئيس وزراء الاتحاد في ستة اجتماعات عقدت في ٦ و ٧ و ١٠ و ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١. وفي كيب تاون وأومتاتا (ترانسكاي) وجوهانسبرغ وبريتوريا، أتيحت للأمين العام فرص لإجراء اتصالات غير رسمية مع أعضاء القطاعات المختلفة من أهالي جنوب أفريقيا.

٩ - وإذ يضع الأمين العام في اعتباره أحكام الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن S/4300، يود أن يبين أنه في أثناء المناقشات التي جرت بينه وبين رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا، لم يتسن إلى الآن التوصل إلى ترتيبات مقبولة للطرفين. ويرى الأمين العام أن عدم الاتفاق هذا ليس نهائيا، وهو يود أن يولي هذه المسألة مزيدا من الدراسة.

١٠ - وقد كان لتبادل الآراء بصفة عامة فائدة عظمى. ولا يرى الأمين العام أن المشاورات قد بلغت نهايتها، وهو يتطلع إلى استئنافها في وقت مناسب بهدف مواصلة جهوده الرامية إلى إيجاد حل ملائم للمشكلة الآنفة الذكر.

١١ - وقد أشار رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا إلى أنه سيجري إيلاء مزيد من الدراسة للمسائل التي أثيرت في أثناء المحادثات، وصرح بأن "حكومة الاتحاد، إذ وجدت أن المحادثات مع الأمين العام كانت مفيدة وبناءة، قررت دعوته في وقت مناسب، أو أوقات مناسبة، لزيارة الاتحاد مجددا كيما يتسنى مواصلة الاتصالات الحالية".

الوثيقة ١٩

قرارات مؤتمر عموم الأهالي الأفريقيين المعقود في بيترماريتسبرغ بجنوب أفريقيا، ٢٥ - ٢٦ آذار/ مارس ١٩٦١

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

يواجه سكان جنوب أفريقيا وضعا عصيبا. فقد قررت حكومة الحزب الوطني، بعد إجراء استفتاء مزيف شمل ٢٠ في المائة فقط من السكان، أن تعلن جمهورية للبيض يوم ٣١ أيار/ مايو، كما أن البرلمان

المكون كله من البيض فقط يقوم حاليا بمناقشة دستور لتلك الجمهورية. ومن الواضح أن جمهورية من هذا القبيل سوف تواصل، بصورة أشد وبما فيه غبن عظيم لغالبية شعبنا، سياسات القمع العنصري والاضطهاد السياسي واستغلال الأهالي غير البيض وإرهابهم التي نالت جنوب أفريقيا بسببها ما تستحقه من إدانة من جانب العالم كله.

وفي هذا الوضع، لا بد لجميع الأهالي الأفارقة في هذا البلد، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو غيرها، أن يتحدوا لكي ينطقوا ويتصرفوا بصوت واحد.

ولهذا الغرض، اجتمعنا هنا في مؤتمر عموم الأهالي الأفريقيين الموقر، ونيابة عن الأمة الأفريقية برمتها وبما يقتضيه الموقف من إحساس بالمسؤولية التاريخية الواقعة على عاتقنا ...

١ - **نعلن** أنه لا يمكن لأي دستور أو شكل حكم يقرر دون مشاركة الأهالي الأفريقيين، الذين يمثلون غالبية مطلقة من السكان، أن يحظى بالشرعية الأخلاقية أو أن يستحق التأييد سواء داخل جنوب أفريقيا أو خارج حدودها.

٢ - **نطالب** بأن تدعو حكومة الاتحاد إلى عقد مؤتمر وطني يضم ممثلين منتخبين لجميع الأهالي البالغين من الرجال والنساء على قدم المساواة بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة أو غير ذلك من الصفات، في موعد أقصاه ٣١ أيار/ مايو ١٩٦١؛ وبأن يكون للمؤتمر سلطات سيادية لإقرار دستور ديمقراطي غير عنصري لجنوب أفريقيا، بأي شكل تقرره غالبية الممثلين.

٣ - **نقرر** أننا إذا ما تجاهلت حكومة الأقلية هذه المطالبة الصادرة عن ممثلي الإرادة الموحدة للأهالي الأفريقيين:

(أ) سنقوم بتنظيم مظاهرات في كل أنحاء البلد عشية إعلان الجمهورية احتجاجا على هذا التصرف غير الديمقراطي؛

(ب) سندعو جميع الأفارقة إلى عدم التعاون أو التعامل بأي شكل من الأشكال مع جمهورية جنوب أفريقيا المقترحة أو أي شكل حكم آخر يقوم على القسر لتأبيد طغيان الأقلية، وإلى تنظيم أنفسهم وتوحيد صفوفهم في المدن والأرياف للقيام بأنشطة مستمرة لمواجهة القمع ونيل الحرية؛

(ج) سندعو الجاليتين الهندية والملونة وجميع الأوروبيين الديمقراطيين إلى ضم جهودهم إلى جهودنا في معارضة نظام سوف يجلب الكوارث على جنوب أفريقيا، ولبناء مجتمع يتمتع فيه الجميع بالحرية والأمن؛

(د) سندعو جميع الديمقراطيين في كل أنحاء العالم إلى الامتناع عن أي تعاون أو تعامل مع حكومة جنوب أفريقيا، وإلى فرض عقوبات اقتصادية وغير اقتصادية على هذا البلد وإلى فرض العزلة بكل صورة ممكنة على حكومة الأقلية التي يمثل تجاهلها لجميع حقوق الإنسان وحرياته خطرا على سلام العالم.

٤ - **نقرر كذلك** أن يقوم المؤتمر، تنفيذا للقرارات السالفة الذكر، بما يلي:

(أ) انتخاب مجلس للعمل الوطني؛

(ب) إصدار توجيهات لجميع المندوبين بأن يعودوا إلى مناطقهم ويشكلوا لجان عمل محلية.

الوثيقة ٢٠

البيان الذي أدلى به السيد بيتر سميثرز، ممثل المملكة المتحدة، أمام اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة

A/SPC/SR.242، ٥ نيسان/ أبريل ١٩٦١

قال السيد سميثرز (المملكة المتحدة) إن وفده لم يشترك في المناقشة العامة لأن آراءه في القضية العامة معروفة جيدا. وإن سياسات حكومة المملكة المتحدة، سواء في الأقاليم الأفريقية التي كانت تابعة لها في الماضي وأصبحت مستقلة الآن أو في الأقاليم التي تتقدم بسرعة نحو الاستقلال، هي دليل أبلغ من الكلمات على الفارق الشاسع الذي يفصل بين تلك السياسات ونظام الفصل العنصري الذي يمارس في اتحاد جنوب أفريقيا.

واستطرد قائلا إن وفده ما فتئ يعلق أهمية قصوى على التقيد بأحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق، التي تؤكد للدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تمثل أقلية، قدرا معقولا من الحصانة من التدخل في شؤونها الداخلية. ومضى يقول إن بعض الممثلين يرون أن الجمعية العامة قد أثبتت أن أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ لا تسري على مسألة الفصل العنصري، ولكن هذا يعني أن في إمكان الجمعية العامة أن تعدل الميثاق. فتلك الفقرة جزء لا غنى عنه من الميثاق، ومن مصلحة جميع الدول الأعضاء التقيد بها. بيد أن مسألة الفصل العنصري فريدة في كونها تنطوي على تعمد اعتماد وإدامة وتطوير سياسات تقوم كلية على التمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، فإن تلك السياسات تتبع تجاه السكان الدائمين للإقليم المعني وهي موجهة ضدهم. ولهذه المشكلة أصداء دولية خطيرة، في أفريقيا أساسا وأيضا في قارات أخرى، كما أثبتت الأحداث التي وقعت في مؤتمر الكمنولث الذي عقد مؤخرا. وفي حين أن الأهمية التي تعلقها المملكة المتحدة على أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق ما زالت كما هي ولم تتضاءل، فإنها تعتبر أن الفصل العنصري شاذ جدا الآن إلى حد أنه يعتبر فريدا من نوعه، وأردف قائلا إن وفده يشعر بأن في إمكانه النظر في مشروع القرار المقدم من ثلاث دول (A/SPC/L.59/Rev.1) على أساس مدى جدارته.

وقال إنه ينبغي إبداء تحفظات شديدة بشأن الفقرة ٥ من المنطوق. وقال إنه صحيح أن سياسات حكومة الاتحاد قد أدت إلى احتكاك دولي، لكن وفده لا يستطيع أن يوافق على أنها تعرض، في الوقت الحاضر على الأقل، السلم والأمن الدوليين للخطر. واسترسل قائلا إن هناك قدرا من الخطر في أن تصبح مثل هذه العبارات تعويذة تقليدية تدرج بصورة روتينية تقريبا في قرارات الجمعية العامة. ولذا فإنه ليس من المستصوب أن تشكل عبارة "وأن الاستمرار فيها يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر" جزءا من القرار، وقال إن وفده سيمتنع عن التصويت في اقتراع مستقل على هذه العبارة.

واستطرد قائلا إن الفصل العنصري ممارسة حمقاء، بيد أن إدراك الحماقة أيسر من بلوغ الحكمة ونصح الآخرين بها. وكما قال وزير الدفاع في الهند (الجلسة ٢٤١) فإنه ليس من حق أي دولة أن تحدد لدولة أخرى ما يجب عليها أن تفعله. ومضى يقول إن كلمة "الجماعية" الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق قد تثير صعوبات كبيرة، ولذا فإن وفده سيمتنع عن التصويت على تلك الفقرة. وأردف قائلا إن وفده سيصوت لصالح مشروع القرار المقدم من ثلاث دول، باستثناء هاتين العبارتين.

واستطرد قائلا إن مشروع القرار (A/SPC/L.60/Corr.1) ينصح الدول باتخاذ إجراءات معينة، ومضى يقول إنه يشارك وزير الدفاع في الهند المخاوف التي أعرب عنها فيما يتعلق بالفقرة ٥ من المنطوق. واسترسل قائلا إنه قد يحاج بأن استخدام كلمة "النظر"، الواردة في السطر الأول، يترك للدول حرية أن تفعل ما تشاء، لكن الكلمة الواردة في المنطوق هي "توصي". وقال إنه لا يمكن تصور ألا يكون أي وفد يصوت لصالح هذه التوصية مستعدا هو نفسه لتنفيذها، وإن الوفود التي تصوت لصالح القرار تلزم في الواقع بفعلها هذا حكوماتها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الاتحاد وعلى فرض جزاءات اقتصادية عليها.

وأردف قائلا إن قطع العلاقات الدبلوماسية إجراء قانوني وسليم تماما، لكن السؤال هو هل أن هذا الإجراء سينتج الأثر المنشود. وأضاف قائلا إن إقامة العلاقات الدبلوماسية ليس جائزة يمنحها بلد ما للحكومات التي يوافق على سياساتها أو يسكت عليها. والغرض منها ليس هو مجاملة حكومة ما، بل تأمين تسهيلات معينة في التعامل. فالمهمة الأولى للبعثة الدبلوماسية هي تزويد حكومتها بمعلومات دقيقة ومشورة حكيمة بشأن البلد والحكومة التي هي معتمدة لديهما، وبدون تلك المعلومات والمشورة يكون من الصعب رسم سياسة. وتتمثل مهمتها الثانية في تنفيذ تعليمات حكومتها وفي السعي إلى التأثير على الحكومة التي هي معتمدة لديها. وسيكون من المضحك التضحية بإحدى الوسائل القليلة الباقية للتأثير على حكومة الاتحاد لأن الهدف المعلن للدول المشتركة في تقديم مشروع القرار هو التأثير في تلك الحكومة.

وفيما يتعلق بفرض جزاءات اقتصادية، فقد أشير إلى أنه لم يسبق في تاريخ الأمم المتحدة أن طبقت مثل هذه التدابير العقابية. حقا أن اللجنة تتعامل مع مشكلة لم يسبق لها مثيل، لكن الدول الأعضاء قد تواجه يوما ما إجراء مماثلا في ظروف أخرى. ومن الأكيد أن أكبر ضرر يمكن أن تسببه هذه التدابير سيلحق بمن ترغب اللجنة في مساعدتهم، إذ سيطرد كثير من الناس في جنوب أفريقيا وفي بلدان أخرى من عملهم. ومن السهل الاستخفاف بقوة "المصالح التجارية"، لكن هذا يعني

في العالم الحر وظائف الرجال والنساء العاديين. وزيادة البؤس الذي يعانيه البشر في بلاد كثيرة لا يمكن أن تبرر إلا إذا كان من المرجح أنها ستحقق الغاية المنشودة، لكن هذا الإجراء لن يزيد بل سيقلل من احتمالات حدوث تغير في سياسات حكومة الاتحاد. وتبين الخبرة المكتسبة أن مثل هذه التدابير تعزز بقوة موقف الحكومة، إذ إنها ستجعل عددا كبيرا من الوطنيين ممن يعارضون سياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يسارعون إلى الالتفاف حول الحكومة تأييدا لها. إذ يوجد في جنوب أفريقيا كثير من البيض المعتدلين ذوي الأفكار المتحررة، وسيكون للجزاءات الاقتصادية أثر سلبي في احتمال نجاحهم، الذي يبدو أنه يتزايد في الوقت الحاضر، في تحقيق تغير في سياسات حكومتهم. إنه لم يحدث قط أن حققت المقاطعة الهدف منها، ومن الأكيد أن ما من وفد يتوقع حقا أن يحقق مشروع القرار هذا ما لم يتحقق قط من قبل، بل إنه على العكس من ذلك سيجعل الأمم المتحدة محل سخرية وازدراء.

وأضاف قائلا إن ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قد عظم كثيرا، في الجلسة ٢٤١، من شأن المصالح الاقتصادية للمملكة المتحدة في جنوب أفريقيا. والمملكة المتحدة تعتقد أن من المستصوب استثمار الأموال وتنمية الصناعات في البلدان الأخرى، وهي ترحب بأن تقوم الدول الأخرى بأنشطة مماثلة في المملكة المتحدة. وإن تنمية التجارة الدولية تحسن العلاقات فيما بين البلدان، وقال إن لديه انطباعا بأن حكومة الاتحاد السوفياتي لها نفس هذا الرأي، وأعرب عن أسفه لأن وجهة نظر جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية رجعية بهذا الشكل.

وحث الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار (A/SPC/L.60/Corr.1) على العدول عن المسار الخطير الذي اتخذته، وأن تسحب مشروع القرار، وقال إنها إن لم تفعل ذلك فإن وفده سيضطر إلى معارضته في الاقتراع.

الوثيقة ٢١

قرار الجمعية العامة: مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا

القرار ١٥٩٨ (د - ١٥)، ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦١

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا،

...

وإذ تشير أيضا إلى أن حكومة اتحاد جنوب أفريقيا قد تجاهلت الالتماسات والطلبات المتكررة الصادرة عن الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، ولم تعد النظر في سياستها العنصرية أو تعدلها، كما لم تراع الالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق،

١ - **تأسف** لاستمرار حكومة اتحاد جنوب أفريقيا في تجاهلها هذا وكذلك لإصرارها على زيادة تفاقم المشاكل العنصرية باستحداث وتطبيق المزيد من القوانين والتدابير التمييزية، يصحب ذلك استعمال العنف وإراقة الدم؛

٢ - **تستنكر** كل سياسة قائمة على التمييز العنصري وتعتبرها موضوعا للمؤاخذة ومنافية للكرامة الإنسانية؛

٣ - **تطلب** إلى جميع الدول النظر في اتخاذ تلك التدابير الفردية والجماعية المتاحة لها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بغية حملها على التخلي عن تلك السياسة؛

٤ - **تؤكد** أن السياسة العنصرية التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب أفريقيا تشكل خرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتتنافى مع التزامات الدولة العضو؛

٥ - **تلاحظ مع القلق الشديد** أن هذه السياسة قد أدت إلى حدوث احتكاك دولي وأن الاستمرار فيها يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر؛

٦ - **تذكر** حكومة اتحاد جنوب أفريقيا بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٢ من الميثاق، والقاضي بأن ينفذ كافة الأعضاء بحسن نية الالتزامات التي يضطلعون بها بموجب الميثاق؛

٧ - **تدعو** حكومة اتحاد جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى التوفيق بين سياساتها وتصرفاتها والالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق.

الوثيقة ٢٢

بيان رسمي لـ "أومخونتو وي سيزوي" (رمح الأمة)، وهي منظمة سرية مرتبطة بالمؤتمر الوطني الأفريقي، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

شنت اليوم وحدات من "أومخونتو وي سيزوي" هجمات مخططا لها على المنشآت الحكومية، ولا سيما المنشآت المتصلة بسياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري.

و "أومخونتو وي سيزوي" منظمة جديدة مستقلة شكلها أفارقة، وهي تضم بين صفوفها عددا من أهالي جنوب أفريقيا من جميع الأعراق.

...

وستواصل "أومخونتو وي سيزوي" النضال في سبيل الحرية والديمقراطية بطرق جديدة لازمة لإكمال الإجراءات التي تتخذها منظمات التحرير الوطني القائمة. وهي تؤيد حركة التحرير الوطني تأييدا تاما ويضع أعضاؤها أنفسهم، فرادى ومجتمعين، رهن التوجيه السياسي العام لتلك الحركة.

بيد أن من المعروف جيدا أن منظمات التحرير الوطني الرئيسية في هذا البلد تنتهج بصفة مستمرة سياسة اللاعنف. وهي تتصرف دائما بطريقة سلمية بغض النظر عما تقوم به الحكومة من هجمات عليها واضطهاد لها، وعلى الرغم من كل ما تتعرض له من محاولات استفزاز تجرى بتحريض من الحكومة لدفعها إلى اللجوء إلى استعمال العنف. وهذه المنظمات تفعل ذلك لأن الناس يفضلون طرق التغيير السلمية لتحقيق آمالهم دون معاناة ومرارة الحرب الأهلية، لكن صبر الناس له نهاية.

وفي حياة كل أمة يأتي الوقت الذي لا يوجد فيه سوى خيارين: إما الخضوع وإما القتال. وهذا الوقت قد حان الآن في جنوب أفريقيا، وإننا لن نخضع، وليس أمامنا خيار سوى الكفاح بكل ما نملك من وسائل، دفاعا عن شعبنا ومستقبلنا وحريتنا.

فقد فسرت الحكومة النزعة السلمية للحركة على أنها ضعف: فقد اعتبرت سياسات الشعب الخالية من العنف رضوخا لأعمال العنف التي تمارسها الحكومة. وفسرت الحكومة رفض اللجوء إلى استعمال القوة على أنه دعوة لها لكي تستخدم القوة المسلحة ضد شعبنا دون أي خوف من الانتقام. والطرق التي تستخدمها أومخونتو وي سيزوي تمثل تحولا عن سياسات ذلك الماضي.

إننا نسير بقوة ونشاط على طريق جديد من أجل تحرير شعب هذا البلد. وإن سياسة القوة والقمع والعنف التي تنتهجها الحكومة لن تقابل بعد الآن بمجرد المقاومة الخالية من العنف. وهذا ليس من اختيارنا بل فرضته الحكومة الوطنية التي رفضت جميع مطالبات شعبنا السلمية بحقوقه وحريته، وردت بالقوة وبمزيد من القوة على أي مطالبة من هذا النوع. وقد حدث مرتين في الثمانية عشر شهرا الماضية أن فرضت القوانين العرفية للقضاء على الإضراب السلمي الخالي من العنف الذي قام به الشعب تأييدا لحقوقه. وهي تعد الآن قواتها ـ فتزيد قوام قواتها المسلحة وتجدد تسليحها، وتجتذب السكان المدنيين البيض إلى نوادي المغاوير والرماية ـ لشن عمليات عسكرية كاملة على شعبنا. لقد اختارت الحكومة الوطنية طريق العنف والمذابح عمدا الآن كما فعلت في شاربفيل.

إن "أومخونتو وي سيزوي" ستكون على خط المواجهة للدفاع عن الشعب. وستكون الذراع المقاتل للشعب في مواجهة الحكومة وسياسة القمع العنصري التي تتبعها. وستكون القوة الضاربة للشعب من أجل الحرية ومن أجل حقوقه ومن أجل تحرره النهائي. فلتعلم الحكومة ومؤيدوها الذين ولوها السلطة، وأولئك الذين جعل سكوتهم السلمي على الرجعية استمرار الحكومة في السلطة ممكنا، إلى أين تقود الحكومة الوطنية البلد.

إننا، أعضاء "أومخونتو وي سيزوي" نسعى دائما ـ مثلما تسعى حركة التحرير ـ إلى تحقيق الحرية دون سفك للدماء أو اشتباكات مدنية. وما زلنا نسعى إلى ذلك. ونحن نأمل ـ حتى هذه اللحظة الأخيرة ـ أن توقظ عملياتنا الأولى الجميع لكي يدركوا الكارثة التي ستفضي إليها سياسة الحكومة الوطنية.

وإننا نأمل أن نجعل الحكومة ومؤيديها يعودون إلى صوابهم قبل فوات الأوان حتى يمكن تغيير الحكومة وسياساتها قبل أن تتدهور الأمور إلى مرحلة الحرب الأهلية التي لا رجاء فيها. إننا نعتقد أن أعمالنا ستكون لطمة للاستعدادات الوطنية للحرب الأهلية وللحكم العسكري.

ونحن نعمل في هذه العمليات لمصلحة كل أهالي هذا البلد ـ السود والسمر والبيض ـ الذين لا يمكن أن يبلغوا سعادتهم ورفاههم في المستقبل إلا إذا أطيح بالحكومة الوطنية وألغي تميز البيض، وتحققت الحرية والديمقراطية وأعملت الحقوق الوطنية كاملة لجميع أهالي هذا البلد وتحققت المساواة التامة بينهم جميعا.

إننا نلتمس تأييد وتشجيع جميع أهالي جنوب أفريقيا الذين ينشدون سعادة شعب هذا البلد وحريته.

"أفريكا مايبوي"!

الوثيقة ٢٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

القرار ١٧٦١ (د - ١٧)، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢

إن الجمعية العامة،

...

١ - **تأسف** لتجاهل حكومة جنوب أفريقيا للالتماسات والطلبات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولاستخفافها بالرأي العام العالمي برفضها التخلي عن سياستها العنصرية؛

٢ - **تشجب بشدة** إغفال حكومة جنوب أفريقيا المتواصل التام للالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك عملها العمدي على زيادة تفاقم المشاكل العنصرية، بتنفيذ التدابير المتسمة بالبطش المتزايد والمنطوية على العنف وإراقة الدم؛

٣ - **تؤكد من جديد** أن مواصلة هذه السياسة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر الشديد؛

٤ - **تطلب** إلى الدول الأعضاء تحقيقا للتخلي عن تلك السياسة أن تعمد، منفردة أو مجتمعة، ووفقا للميثاق، إلى اتخاذ التدابير التالية:

(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أو الامتناع عن إقامة مثل تلك العلاقات؛

(ب) إغلاق مرافئها في وجه جميع السفن التي ترفع علم جنوب أفريقيا؛

(ج) سن تشريع يحظر على سفنها دخول مرافئ جنوب أفريقيا؛

(د) مقاطعة كافة سلع جنوب أفريقيا والامتناع عن تصدير السلع، بما في ذلك جميع الأسلحة والذخيرة، إلى جنوب أفريقيا؛

(هـ) منع تسهيلات الهبوط والمرور عن كافة الطائرات التابعة لحكومة جنوب أفريقيا والشركات المسجلة وفقا لقوانين جنوب أفريقيا؛

٥ - **تقرر** إنشاء لجنة خاصة مؤلفة من ممثلين للدول الأعضاء يعينهم رئيس الجمعية العامة، وتكون لهم الاختصاصات التالية:

(أ) تتبع تطورات السياسة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا، ما بين دورات الجمعية العامة؛

(ب) إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن، أيهما أو كليهما، دوريا باللازم عند الاقتضاء؛

...

٨ - **تطلب** إلى مجلس الأمن اتخاذ التدابير الملائمة، بما في ذلك الجزاءات، لضمان التزام جنوب أفريقيا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، والنظر عند الاقتضاء في اتخاذ التدبير اللازم بموجب المادة ٦ من الميثاق.

الوثيقة ٢٤

"نداء موجه من أجل مناهضة الفصل العنصري" أصدره الزعيم ألبرت ج. لوتولي، بالاشتراك مع القس الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢

نشرته الأمم المتحدة بناء على طلب من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في كتيب تحية للدكتور كينغ

[ملاحظة للمحرر: وقع هذا البيان المشترك، الذي وضعه الزعيم لوتولي والقس الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن، عدد كبير من الشخصيات الأمريكية البارزة وعزز الحملة الجماهيرية لفرض جزاءات على جنوب أفريقيا.]

في عام ١٩٥٧ صدر إعلان وجداني لم يسبق له مثيل عن أكثر من ١٠٠ زعيم من جميع القارات. وكان هذا الإعلان مناشدة لجنوب أفريقيا لكي تجعل سياساتها متفقة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان الإعلان بداية طيبة في تعبئة مشاعر العالم لتأييد من يعملون في جنوب أفريقيا من أجل تحقيق المساواة. وشجع غير البيض أن يعلموا أنهم ليسوا وحدهم. وعلم لأول مرة كثير من أنصار تفوق البيض كم هم في عزلة.

تدابير تنم عن اليأس

عقب الإعلان اتخذت حكومة جنوب أفريقيا التدابير التالية:

* **حظرت** المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين، وهما المنظمتان الرئيسيتان اللتان قامتا بالاحتجاج، وسجنت زعماءهما؛
* **فرضت** على الصحافة رقابة صارمة موالية للحكومة وجعلت وجود المنشورات الجديدة المناهضة للفصل العنصري شبه مستحيل؛
* **أنشأت** صناعات أسلحة، وزادت الميزانية العسكرية إلى ثلاثة أمثال، ووزعت الأسلحة الصغيرة على السكان البيض، وزادت قوام الجيش، وأنشأت ميليشيا مدنية بيضاء كبيرة؛
* **طبقت** الفصل العنصري التام بإنشاء أول بانتوستان في ترانسكاي ــ باللجوء إلى اللوائح الأمنية السارية في حالات الطوارئ؛
* **عرفت الاحتجاج** على الفصل العنصري، في القانون، بأنه عمل من أعمال "التخريب" - وجريمة عقوبتها القصوى الإعدام؛
* **أدامت** سيطرتها بالإرهاب والعنف:
* يوم حقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩) - قتل ١٢ شخصا من أهالي جنوب غرب أفريقيا في ويندهوك، وأصيب ٤٠ شخصا بجراح في أثناء فرارهم حتى لا تعتقلهم الشرطة
* ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٠ - قتل ٧٢ أفريقيا وجرح ١٨٦ برصاص رجال الشرطة في شاربفيل
* قبل وفي أثناء "الطوارئ" التي استمرت عامين في ترانسكاي - قتل رجال الشرطة ١٥ أفريقيا وقبضوا على آلاف من الأفريقيين وحبسوهم دون محاكمة.

الخيار

يمكن أن تؤدي التوترات المتزايدة إلى بديلين هما:

الحل ١

قد يؤدي تزايد الاضطهاد إلى عنف وإلى ثورة مسلحة متى اتضح أن التسويات السلمية لم تعد ممكنة. وحيث إن الاضطهاد قد فرض من جانب مجموعة عنصرية على سائر المجموعات العنصرية فإن العنف الواسع النطاق سيتخذ شكل حرب عنصرية.

وقد يكون هذا "الحل" ممكنا من الناحية العملية، لكن الإبادة العنصرية الجماعية ستقضي على إمكانية قيام وحدة فيما بين الأجناس في جنوب أفريقيا وغيرها.

ولذا فإننا نسألكم العمل على تحقيق ما يلي.

الحل ٢

"ما من شيء مما قاسيناه على يد الحكومة قد حولنا عن طريق المقاومة المنظمة الذي اخترناه"، كانت هذه هي الكلمات التي قالها الزعيم ألبرت ج. لوتولي في أوسلو. وهكذا يوجد بديل آخر - والحل الوحيد الذي يمثل التعقل - وهو الانتقال إلى مجتمع يقوم على المساواة للجميع بغض النظر عن اللون.

ولا يمكن بلوغ أي حل قائم على العدل إلا بعد أن ترغم حكومة جنوب أفريقيا، بالضغط عليها سواء داخليا أو خارجيا ــ على الاستجابة لمطالب الأغلبية غير البيضاء.

إن السبب الوحيد في كون جمهورية الفصل العنصري حقيقة واقعة اليوم هو أن شعوب وحكومات العالم لم ترغب حتى الآن في فرض العزلة عليها.

تحويل الرأي العالمي إلى تدابير عامة

لذا فإننا نطلب من جميع الناس الشرفاء أن يتخذوا تدابير لمناهضة الفصل العنصري على النحو التالي:

عقد اجتماعات والقيام بمظاهرات في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، وهو يوم حقوق الإنسان؛

حثوا كنيستكم أو اتحادكم أو محفلكم أو ناديكم على الاحتفال بهذا اليوم باعتباره يوم احتجاج؛

حثوا حكومتكم على تأييد فرض جزاءات اقتصادية؛

اكتبوا إلى بعثتكم لدى الأمم المتحدة تحثونها على العمل على اتخاذ قرار يدعو إلى فرض عزلة دولية على جنوب أفريقيا؛

لا تشتروا منتجات جنوب أفريقيا؛

لا تتاجروا مع جنوب أفريقيا أو تستثمروا أموالكم فيها؛

تحويل الرأي العام إلى تدابير جماهيرية بشرح الحقائق لجميع الشعوب والجماعات التي تنتمون إليها وللبلدان التي أنتم مواطنون فيها **إلى أن تفرض عزلة دولية فعالة على الفصل العنصري.**

الوثيقة ٢٥

البيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام يو ثانت في الجلسة الأولى للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/1453، ٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٣

أرحب بكم في الجلسة الأولى للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧).

وقد طلبت الجمعية العامة إلى هذه اللجنة أن تبقي السياسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا قيد الاستعراض في الفترة التي لا تكون فيها الجمعية منعقدة، وأن تقدم من وقت إلى آخر تقريرا إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن أو إليهما معا، حسب الاقتضاء.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام ١٩٤٦ ومسألة السياسة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا محل نظر الأمم المتحدة، بشكل أو آخر. وقد اتخذت الجمعية العامة ما مجموعه ٢٨ قرارا بشأن هذا

الموضوع. كما اتخذ مجلس الأمن في ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ قرارا بعد حادثة شاربفيل الخطيرة.

وفي ظل هذه الظروف أعرب كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن عن قلقه الخطير لأن السياسة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا لا تتنافى مع التزاماتها ومسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة فحسب بل إنها أيضا مصدر احتكاك دولي، وخطر على إدامة السلم والأمن الدوليين.

وإن عدم استجابة حكومة جنوب أفريقيا للتوصيات والقرارات المتكررة التي اتخذتها الهيئات التابعة للأمم المتحدة يثير قلقا متزايدا فيما بين الدول الأعضاء التي أشاركها هذا القلق.

وأود أن أضيف إلى ذلك، في هذه المناسبة، أنه يساورنا بالغ القلق أيضا إزاء مواقف حكومة جنوب أفريقيا وقادتها، كما كشفت عنها التصريحات الأخيرة المتعلقة بدور الأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أعرب عن أملي في أن تكون مداولاتكم بنّاءة ومثمرة. وستقدم الأمانة العامة كل ما تستطيع من مساعدة لتيسير أدائكم لمسؤولياتكم.

الوثيقة ٢٦

القرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية، المنعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٣، بشأن الفصل العنصري والتمييز العنصري

A/AC.115/L.11، ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٦٣

إن مؤتمر قمة الدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا بإثيوبيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٣

وقد نظر في مسألتي الفصل العنصري والتمييز العنصري بجميع جوانبهما،

وإذ هو مقتنع بالإجماع بالضرورة الحتمية والملحّة لتنسيق جهود الدول الأفريقية وتكثيفها لإنهاء سياسة الفصل العنصري الإجرامية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا، وللقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله،

وقد وافق بالإجماع على تحقيق التساوق بين جهود الدول الأفريقية وإجراءاتها وتنسيقها في هذا الميدان، قرر، تحقيقا لهذه الغاية، اتخاذ التدابير التالية:

١ - **أن يقدم** منح دراسية وتسهيلات تعليمية وفرص عمل في الدوائر الحكومية الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا؛

٢ - **أن يؤيد** التوصيات التي تقدمها إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا؛

٣ - **أن يرسل** وفدا مؤلفا من وزراء الخارجية لإحاطة مجلس الأمن علما بالوضع المتفجر القائم في جنوب أفريقيا. (قرر المؤتمر أن تتألف عضوية الوفد من: ليبريا وتونس ومدغشقر وسيراليون)؛

٤ - **أن ينسق** تدابير جزائية متساوقة تفرض على حكومة جنوب أفريقيا؛

٥ - **يناشد** جميع الدول، ولا سيما الدول التي لها علاقات تقليدية مع حكومة جنوب أفريقيا وتتعاون معها، أن تطبق بدقة قرار الأمم المتحدة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، المتعلق بالفصل العنصري؛

٦ - **يناشد** جميع الحكومات التي ما زالت لها علاقات قنصلية واقتصادية مع حكومة جنوب أفريقيا أن تقطع هذه العلاقات، وأن تكف عن تشجيع سياسة الفصل العنصري أيا كان شكل هذا التشجيع؛

٧ - **يؤكد** المسؤولية الكبرى الواقعة على عاتق السلطات الاستعمارية القائمة بإدارة الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا فيما يتعلق بمواصلة سياسة الفصل العنصري؛

٨ - **يدين** التمييز العنصري بجميع أشكاله في أفريقيا وفي العالم أجمع؛

٩ - يعرب عن بالغ قلق جميع الشعوب والحكومات الأفريقية إزاء تدابير التمييز العنصري المتخذة ضد الطوائف ذات الأصل الأفريقي التي تعيش خارج القارة، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء هذه الممارسات السيئة غير المحتملة التي من المرجح أن تؤدي إلى تدهور خطير في العلاقات بين الشعوب والحكومات الأفريقية من جهة وشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

الوثيقة ٢٧

البيان الذي أدلى به السيد أدلاي ستيفنسون، ممثل الولايات المتحدة، في مجلس الأمن، يعلن فيه قرار الولايات المتحدة وقف بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

S/PV.1052، ٢ آب/ أغسطس ١٩٦٣

...

٤٨ - إننا نعاني جميعا، بأشكال مختلفة، من داء التمييز، لكن معظمنا على الأقل يعرف هذا الداء على حقيقته: إنه آفة مشوهة. وتكمن المسألة كلها في أن السياسات الحكومية موجهة، في عدد كبير من البلدان، نحو اجتثاث أعراض التعصب والتمييز المروعة المتلازمة. في حين نشهد في جنوب أفريقيا مفارقة تاريخية، إذ تصر حكومة شعب عظيم على اعتبار أن الداء هو الدواء، وتصف لمرض العنصرية سم الفصل العنصري الناقع.

٤٩ - وحيث إن بلدي عازم على القضاء على التمييز داخل مجتمعنا، فإنه سوف يدعم الجهود الرامية إلى إحداث تغيير في جنوب أفريقيا. ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تفعل ذلك؛ كما أن من مصلحة جنوب أفريقيا، ومن مصلحة عالم عانى بما فيه الكفاية من التعصب الأعمى والتحيز والكراهية.

٥٠ - وقد شهد العقدان الماضيان تفجرا في الشعور القومي على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ. ومن الأكيد أن وتيرة إزالة الاستعمار في أفريقيا سارت بخطى أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها عملاقة، وسجلت تقدما يتجاوز بكثير ما كان يتوقعه، في عام ١٩٤٥، أكثرنا تفاؤلا. فقد بدأت الدول الجديدة في أفريقيا تزداد قوة وتكافح بعزم من أجل بناء مجتمعات مزدهرة وديناميكية، وتقوم بذلك عن طريق التعاون مع دول أفريقية أخرى.

٥١ - لكن الطاقات التي تزخر بها هذه الحقبة لن تتحقق كاملة بسبب العزلة التي اختارتها جنوب أفريقيا لنفسها، كما يؤكد ذلك تأكيدا شديدا اجتماع مجلس الأمن هذا. والأدهى من ذلك أن التقدم المحرز في أفريقيا يحتجب بفعل المرارة والامتعاض العنصريين، اللذين تسببت فيهما سياسات حكومة جنوب أفريقيا؛ ومن واجب هذا المجلس أن يفعل ما بوسعه ليضمن ألا يزداد هذا الوضع تدهورا وأن توضع نهاية لظلم الفصل العنصري لا بالدم والاستعباد بل بسلام وحرية.

٥٢ - لكن الأشياء التي نراها ونسمع عنها لا تترك لنا، في الوقت الراهن، سوى القليل من الأمل. والواقع أن الوضع أسوأ مما كان عليه قبل ثلاث سنوات عندما اجتمع المجلس لأول مرة بخصوص مسألة الفصل العنصري. وقد استعرض متحدثون سبقوني سجل المناقشات السابقة التي أجراها هذا المجلس والجمعية العامة حول الفصل العنصري. ووفقا لما أشاروا إليه، ناشدنا حكومة جنوب أفريقيا مرارا أن تراعي الرأي العام العالمي وأن تتعاون مع الأمم المتحدة وأن تشرع في اتخاذ بعض الخطوات المجدية نحو وضع حد للتمييز وللسياسات والممارسات التي من شأنها أن تجرح مشاعر العالم بأسره، حيثما كانت هذه السياسات والممارسات متبعة.

٥٣ - وقد حاول عدد كبير من الأعضاء خارج إطار هذه المنظمة - ولا سيما حكومتي - مرات عديدة إقناع حكومة جنوب أفريقيا بأن تباشر العمل بما يتوافق مع هذه القرارات. وقد قمت شخصيا، في

مناسبتين، بقول أشياء بلهجة شديدة عن هذا الموضوع في جمهورية جنوب أفريقيا. وقد حز في نفسي قول ذلك بعد الكثير من الحفاوة والكرم اللذين أحاطني بهما شعب تلك الأرض الجميلة الصديق والكريم. ولا نقوم إلا بالتأكيد على حقيقة من حقائق الحياة إذا قلنا إن جميع المناقشات التي تجري والقرارات التي تتخذ هنا في الأمم المتحدة، وكذا جميع الأنشطة الدبلوماسية التي تمت حتى الآن، كانت نتيجتها صفرا. كما أن من قبيل تسمية الأشياء بمسمياتها أن نقول إننا وصلنا في الوقت الراهن إلى طريق مسدود بين الغالبية العظمى من البشرية وجمهورية جنوب أفريقيا. فلم نتقدم خطوة إلى الأمام، بل رجعنا القهقرى - وهو تراجع مقدر.

٥٤ - وهل من داع أن أقرأ التفاصيل؟ لقد أقامت حكومة جنوب أفريقيا، على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة، حاجزا بين الأعراق، مضيفة قيودا جديدة إلى القيود القديمة: فجميع مواطني جنوب أفريقيا يجب أن يحملوا بطاقات هوية تبين أصلهم العرقي؛ والعزل في مجالات الدين والتعليم والسكن يكاد يكون شاملا؛ وحرية العمل محدودة؛ ومعدلات الأجور عن نفس الأعمال والمسؤوليات تختلف حسب لون بشرة الشخص؛ وحرية التنقل محظورة؛ والإضرابات التي يقوم بها الأفريقيون في جنوب أفريقيا غير شرعية؛ والأفريقيون في جنوب أفريقيا ممنوعون من الإقامة في معظم المدن وفي مناطق شاسعة من الريف أو القيام بالأعمال التجارية أو حيازة الممتلكات العقارية فيها؛ والناخبون يسجلون في قوائم منفصلة حسب عرقهم. وليس هذا كل ما في الأمر؛ لكن المسألة هي أن هذه التدابير وغيرها من التدابير التمييزية التي ترمي إلى تقسيم الأعراق تقسيما كاملا إلى شرائح اجتماعية محظوظة وأخرى محرومة لا تمثل عيوبا اجتماعية موروثة يجري البحث عن علاج لها فحسب، بل تمثل حالات ظلم فرضت، في الماضي القريب، عمدا وعلى نحو منهجي.

٥٥ - ولقد اتفقنا جميعا، في هذه الهيئة وفي الجمعية العامة وفي منتديات كثيرة أخرى تابعة للأمم المتحدة، على بعض الآراء الأساسية بخصوص القضية المعروضة علينا، وأعلنا هذه الآراء مرارا وتكرارا. لكن علينا أن نؤكدها مرات ومرات حتى نعرف أين وصلنا ونتداول بوضوح وبصدق بشأن كيفية المضي قدما.

٥٦ - وقد بدأنا أولا بالتأكيد وإعادة التأكيد على أن الفصل العنصري شيء مقيت. ويجسد الميثاق إيماننا بالحقائق الغنية عن الإيضاح حول المساواة بين البشر، والفصل العنصري والعنصرية يتعارضان مع النواحي الأخلاقية والاجتماعية والدستورية لمجتمعاتنا، على الرغم من كل التبريرات الملتوية التي سمعناها من المدافعين عنهما.

٥٧ - أما المبدأ الأساسي الثاني الذي اتفقنا عليه فيتمثل في تعهد جميع أعضاء هذه المنظمة باتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتعاون معها، من أجل تعزيز مراعاة حقوق الإنسان دون تمييز على أساس العرق.

٥٨ - وثالثا، لا نزال نرى أن هذه المسألة تشكل أحد الشواغل الحقيقية والمشروعة للأمم المتحدة. وكثيرا ما أعربنا، في الجمعية العامة، عن اعتقادنا بأن بوسع الجمعية العامة أن تنظر، على النحو المناسب، في قضايا التمييز العنصري وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان حيثما كانت تشكل سياسة رسمية لعضو من أعضاء المنظمة وكانت غير متسقة مع التزامات ذلك العضو بموجب المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق، وذلك من أجل تعزيز مراعاة حقوق الإنسان دون تمييز على أساس العرق.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، أفضت سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب أفريقيا، وبشكل واضح، إلى وضع من شأنه، إذا استمر، أن يهدد السلم والأمن الدوليين، كما يعتقد أنه ينبغي لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يتخذوا، حسبما جاء في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة بما يشبه الإجماع، ما يجوز لهم اتخاذه، وفقا للميثاق، من إجراءات فردية وجماعية من أجل تحقيق التخلي عن هذه السياسات. وقد ساندت الولايات المتحدة ذلك القرار وامتثلت له.

٦٠ - وأود أن أغتنم هذه المناسبة كي أعرض التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة إلى يومنا هذا لتحقيق هذا الهدف. فقد واصلنا أولا إبداء ملاحظاتنا الرسمية، بل عجلنا في إبدائها، إلى حكومة جنوب أفريقيا بشأن جميع جوانب الفصل العنصري في ذلك البلد. ولقد قمنا بذلك من خلال التصريحات العامة والاتصالات الدبلوماسية الخاصة، معربين عن أملنا الصادق في أن تتخذ حكومة جنوب أفريقيا خطوات لإعادة النظر في سياستها العنصرية وتعديلها وأن توسع من نطاق المجموعة الكاملة من الحقوق المدنية والفرص لتشمل غير البيض في بلدهم. ولفتنا انتباه حكومة جنوب أفريقيا إلى أنه في غياب أية مؤشرات على التغيير، سوف تمتنع الولايات المتحدة عن التعاون

في المسائل التي من شأنها أن تدعم السياسات العنصرية التي تتبعها جنوب أفريقيا في الوقت الراهن.

٦١ - ولقد استخدمنا مؤسساتنا الدبلوماسية والقنصلية في جنوب أفريقيا لنظهر بالقول والفعل استنكارنا الرسمي للفصل العنصري؛ ووفقا لما أبلغه ممثل الولايات المتحدة يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي إلى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة، اعتمدت الولايات المتحدة وتنفذ سياسة منع مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية التي يمكن أن تستخدمها حكومة جنوب أفريقيا في تنفيذ الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أو في إدارة جنوب غرب أفريقيا، سواء أكانت هذه المبيعات من مصادر حكومية أو تجارية. ولقد فحصنا بدقة شحنات العتاد العسكري الحكومية منها والتجارية لنضمن التطبيق الصارم لهذه السياسة.

٦٢ - ولكنني مخول الآن بإخطار مجلس الأمن بخطوة مهمة أخرى تستعد حكومتي لاتخاذها. فنحن نتوقع إيقاف بيع جميع المعدات العسكرية إلى حكومة جنوب أفريقيا في موعد لا يتجاوز نهاية هذه السنة التقويمية، بغية الإسهام مساهمة إضافية في التوصل إلى حل سلمي وتفادي اتخاذ أية خطوات من شأنها أن تسهم إسهاما مباشرا في هذه المرحلة، في خلق خلافات دولية في المنطقة. وهناك عقود قائمة بشأن كميات محدودة من المعدات الاستراتيجية للدفاع ضد الأخطار الخارجية، مثل صواريخ جو - جو وقذائف طوربيد للغواصات. وهي عقود يجب علينا أن نفي بها. وينبغي أن يدرك مجلس الأمن أن الولايات المتحدة، وهي تعلن هذه السياسة، تحتفظ طبعا بحقها مستقبلا، بوصفها دولة تتحمل مسؤوليات عديدة في أجزاء كثيرة من العالم، في تفسير هذه السياسة على ضوء ما تقتضيه كفالة صون السلم والأمن الدوليين.

٦٣ - وإذا كانت مصالح المجتمع العالمي تقتضي توفير معدات لاستخدامها في الجهود الدفاعية المشتركة، فمن الطبيعي أن نشعر أن بوسعنا القيام بذلك دون مخالفة روح هذا القرار ومقاصده. وإننا نتخذ هذه الخطوة الإضافية لنبين ما يساور حكومة الولايات المتحدة من قلق عميق إزاء عدم تخلي جمهورية جنوب أفريقيا عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها. وكما قلنا دائما، فإن جمهورية جنوب أفريقيا، بانتهاجها هذه السياسة، تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق اللتين يتعهد فيهما الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع المنظمة، من أجل تحقيق أمور، منها "أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".

٦٤ - وإيقاف بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا يؤكد أملنا في أن تعمد هذه الجمهورية الآن إلى إعادة تقييم موقفها تجاه الفصل العنصري في ضوء تزايد القلق الدولي من عدم استجابتها للنداءات العديدة التي وجهتها إليها مختلف أجهزة الأمم المتحدة وكذا النداءات الصادرة عن الدول الأعضاء، بما في ذلك حكومتي.

٦٥ - وفيما يتعلق بعمل المجلس في هذه الجلسة، فإننا مستعدون للتشاور مع الأعضاء الآخرين ومع وزراء الخارجية الأفريقيين الذين يحضرون هذا الاجتماع، كما سوف نتقدم ببعض المقترحات. ومن الواضح بالنسبة لوفدي أن تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع في الحالة المعروضة علينا الآن سوف يكون من قبيل القانون العبث والسياسة السيئة. سيكون من قبيل القانون العبث لأن التدابير المتطرفة المنصوص عليها في الفصل السابع لم يقصد منها على الإطلاق أن تنطبق على حالات من هذا النوع ولا يمكن أن تفصل منطقيا على أنها تنطبق عليها. وقد كان مؤسسو الأمم المتحدة حذرين جدا في الاحتفاظ بحق المنظمة في اللجوء إلى تدابير قسرية ملزمة في الحالات التي يكون فيها العنف الدولي حقيقة قائمة أو يكون فيها السلم مهددا تهديدا فعليا وواضحا بشكل لا يدع مجالا لبدائل معقولة غير اللجوء إلى الإجبار.

٦٦ - والحالة التي نحن بصددها هنا ليست من هذا النوع. ولحسن حظنا جميعا أنه لا يزال هناك بعض الوقت لوضع حل عن طريق تدابير التسوية السلمية، ويجب أن يكون أي حل يعتمده هذا المجلس محسوبا بعقلانية بغية تشجيع هذه التسوية. إن تطبيق العقوبات يعد سياسة سيئة لأن من غير المحتمل أن يفضي في هذه الحالة إلى النتيجة العملية التي ننشدها، ألا وهي التخلي عن الفصل العنصري. والتدابير العقابية أبعد ما تكون عن تشجيع بدء الحوار بين حكومة جنوب أفريقيا وسكانها الأفريقيين، ولن تؤدي إلا إلى الحض على التعنت وإلى زيادة الوضع القائم عسرا على عسر. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن اعتماد تدابير من هذا القبيل، ولا سيما إذا لم يتم الامتثال لها على نحو شامل وصادق، أن يزرع الشكوك حول سلطة الأمم المتحدة

ويقلل من الاحترام لسلطتها ومن فعالية عملية العقاب المتوخاة في الميثاق.

٦٧ - وفضلا عن ذلك، فإن الآراء المتعلقة بهذه المسألة تتباين تباينا شاسعا بحيث لا يحدونا أي أمل في الاتفاق على ضرورة إدخال هذا الإجراء حيز النفاذ حتى وإن كان مشروعا وملائما. أما بخصوص المقترحات المتعلقة بالعزل الدبلوماسي، فإن الإقناع لا يتأتى في الفراغ. ولا يمكن التوفيق غيابيا بين الآراء المتضاربة. وعوضا عن ذلك، نعتقد أنه ما زال ينبغي القيام بمحاولات إضافية لإقامة جسور الاتصال والحوار والإقناع. وإذا ما أريد للجنس البشري أن يبقى على هذه المعمورة، فإنه يجب أن تكون الغلبة للحكمة والمنطق والحق. وعلينا ألا ننسى أن ذلك البلد العظيم يضم عددا كبيرا من الأشخاص ذوي الحكمة والنفوذ ممن يشاطروننا الرأي. ومما يؤسف له أن الإنجازات التي تحققت في عدد كبير من المساعي البشرية في جنوب أفريقيا تحجبها سياسة عنصرية تمقتها أفريقيا ويمقتها العالم. ومما لا شك فيه أن أحد الأهداف النهائية التي نتوخاها جميعا هو مساعدة جنوب أفريقيا على العودة إلى حظيرة القارة الأفريقية وعلى المساعدة في تنمية كافة شعوب أفريقيا. ولهذا السبب نظرت حكومتي بكثير من الاستحسان إلى فكرة تعيين ممثلين خاصين لمجلس الأمن بوسعهم أن يعملوا بنشاط ومثابرة ويكونوا أحرارا في ممارسة براعتهم وفي البحث عن كل إمكانية وكل بادرة للتوصل إلى مخرج مفيد.

٦٨ - وليس بمقدورنا أن نقبل بالاقتراح القاضي بأن البديل الوحيد للفصل العنصري هو سفك الدماء. وليس بوسعنا القبول بالاستنتاج الذي مفاده أنه لا مخرج ولا مناص لنا من أن نسلك طريق الصدام الحالي الذي يؤدي في النهاية إلى كارثة في جنوب أفريقيا، والأكيد أن هناك بدائل يجب تحديدها ويجب استكشافها قبل فوات الأوان.

٦٩ - إن وفدي يأسف أشد ما يكون الأسف أن تختار حكومة جنوب أفريقيا التغيب عن هذه المداولات. لكن علاوة على الأسف، من الصعب جدا الانعزال عن المجتمع الدولي في هذا العالم المتقلص والمترابط. ففي هذا العالم المتواصل بسرعة أصبح من المحذور أكثر فأكثر التمرد على الرأي العام العالمي. ومن المؤكد أن واجب التحدث عن النزاعات الخطيرة يبلغ من المهابة مبلغا لا يستطيع أن يتجاهله اليوم حتى أكثر القادة عنادا.

٧٠ - وليس هناك في المآزق التي تتردى فيها الأمور الإنسانية أي شيء متأصل غير قابل للتغيير. فكم من قضية تتبدى أنها عويصة انتصرت عبر التاريخ. ولقد سنحت لي الفرصة هنا لأذكر بأن المفاوضات المتعلقة بتجارب الأسلحة النووية بدت مستعصية لمدة خمس سنوات طوال اتسمت بالكآبة والإحباط، إلى أن انفرج المأزق فجأة فتنفس العالم المكروب الصعداء. وقد تم الإفلات من الورطة، كما قلت، لأن الناس رفضوا أن يفقدوا الأمل، ولأنهم رفضوا الإذعان لليأس، ولأنهم عملوا بثبات وعناد للخروج من الطريق المسدود. ومن الجلي أن هذه المعاهدة لا تحل جميع المشاكل المتعلقة بالأسلحة النووية؛ لكن السفر الطويل يبدأ بخطوة واحدة، وهذه هي الانطلاقة.

٧١ - وبناء على ذلك، أود أن أقترح، وأؤكد كثيرا على هذا الاقتراح، أن نتناول مشكلة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا باعتبارها تحديا في مستوى ذكاء البشرية وغريزة البقاء لديها. وقد قال الرئيس كنيدي مشيرا إلى معاهدة الأسلحة النووية "علينا ألا نخشى اختبار آمالنا". وفي إطار روح اختبار آمالنا بأن ينتهي هذا الفصل الحزين بالمنطق لا بالمشاعر الملتهبة، أتوجه، بالنيابة عن حكومتي، بنداء صادق وجاد إلى حكومة جنوب أفريقيا كي تغير مسارها وتشرع في تنفيذ سياسة وطنية للمصالحة والتحرر.

الوثيقة ٢٨

قرار مجلس الأمن: المسألة المتعلقة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

القرار ١٨١ (١٩٦٣)، ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، وفقا لما ذكرته الدول الأعضاء الأفريقية الاثنتان والثلاثون،

...

وإذ يأخذ في اعتباره أن الرأي العام العالمي تجسد في قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، ولا سيما في فقرتيه ٤ و ٨،

وإذ يلاحظ مع القلق تكديس حكومة جنوب أفريقيا مؤخرا للأسلحة التي يستخدم بعضها لتعزيز السياسات العنصرية التي تتبعها تلك الحكومة،

وإذ يأسف لأن بعض الدول تشجع بصورة غير مباشرة وبطرق مختلفة حكومة جنوب أفريقيا على أن تدعم بالقوة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها،

...

واقتناعا منه بأن الحالة في جنوب أفريقيا تسبب إخلالا خطيرا بالسلم والأمن الدوليين،

١ - **يستنكر بشدة** سياسات جنوب أفريقيا لإدامة التمييز العنصري باعتبارها تتنافى والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتعارض مع التزاماتها كعضو من أعضاء الأمم المتحدة؛

٢ - **يطلب** من حكومة جنوب أفريقيا أن تتخلى عن سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري، وفقا لما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٣٤ (١٩٦٠) وأن تفرج عن جميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المفروضة عليهم قيود أخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري؛

٣ - **يطلب رسميا** إلى جميع الدول أن توقف على الفور بيع وشحن الأسلحة والذخيرة بكل أنواعها والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا؛

...

الوثيقة ٢٩

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

A/5497، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣

...

استنتاجات وتوصيات

ألف - السياسات العنصرية التي تتبعها جمهورية جنوب أفريقيا ومضاعفاتها

٤٣٤ - لدى تنفيذ الولاية المسندة إلى اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ٥ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧)، استعرضت هذه اللجنة بدقة السياسات العنصرية التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا؛ وأحاطت علما بالمراسلات العديدة الواردة من الحكومات ومن المنظمات غير الحكومية ومن الأفراد؛ واستمعت إلى عدد من مقدمي الشكاوى؛ ودرست البيانات والوثائق الرسمية لحكومة جنوب أفريقيا وكذا الأنباء الواردة في الصحف.

٤٣٥ - ووفقا لما تمت الإشارة إليه في التقريرين المرحليين والتقرير الحالي، فإن نتائج الدراسة التي أجرتها اللجنة تبين بوضوح أن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لم تقم بعدم الامتثال لقرار الجمعية العامة فحسب بل اتخذت تدابير إضافية لزيادة الحالة تفاقما. كما أنها لم تمتثل لأحكام قراري مجلس الأمن المؤرخين ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ (للاطلاع على نص القرار، انظر المرفق الثاني) و ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣ (للاطلاع على نص القرار، انظر الفقرة ٥٧).

٤٣٦ - وتلاحظ اللجنة الخاصة أن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا تواصل تنفيذ مجموعة التشريعات التمييزية والقمعية، وأنها أضافت إلى هذه التشريعات تدابير جديدة خطيرة، مثل قانون دستور ترانسكاي لعام ١٩٦٣ والقانون المعدل لقوانين البانتو لعام ١٩٦٣ والقانون المعدل للقانون العام لعام ١٩٦٢.

٤٣٧ - وخلال الفترة التي تلت ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، انتزعت الحكومة آلاف الأسر من مساكنها في المناطق الحضرية وطردت عدة آلاف من الأشخاص من هذه المناطق. وتم اعتقال مئات الآلاف من الأشخاص بموجب قوانين تصاريح المرور وغير ذلك من تدابير التمييز العنصري. وقد استبعد غير البيض من فئات جديدة من العمالة. وفرض عهد من الإرهاب ضد معارضي الفصل العنصري، فسجن قادة غير البيض أو فرضت عليهم القيود، وزج بآلاف الأشخاص في غياهب السجون بسبب معارضتهم للفصل العنصري دون وجود

ما يؤكد أن سراحهم سيطلق في يوم من الأيام. وفرضت عقوبات قاسية على أعضاء المنظمات الرئيسية لغير البيض. وفي نفس الوقت، تبذل الجهود من أجل إقامة جيوب استعمارية داخل المعازل الأفريقية كوسيلة لتوطيد تفوق البيض.

٤٣٨ - وقد اعتمدت الحكومة، بشكل سافر، على قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في تحدي إرادة الغالبية العظمى من شعب جنوب أفريقيا، إضافة إلى إرادة الأمم المتحدة. وقد سدت، بفعل تدابيرها القمعية القاسية، جميع المنافذ المؤدية إلى التغيير السلمي، وزادت كثيرا من حدة التوتر داخل البلد وجعلت من نشوب نزاع مسلح خطرا داهما لا بد وأن تكون له مضاعفات دولية خطيرة.

٤٣٩ - وتلاحظ اللجنة الخاصة أن حكومة جنوب أفريقيا، بدلا من التريث للنظر في وسائل الامتثال لأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ردت على هذه القرارات باتخاذ تدابير قمعية جديدة وأشد قسوة ضد معارضيها، وبالتعجيل بتدابير الفصل العنصري ومحاولات حشد مؤيديها من أجل مجرد المقاومة العنيدة للطلبات المشروعة والعاجلة الصادرة عن المجتمع الدولي. وهكذا تواصل حكومة الأقلية غير النيابية في جمهورية جنوب أفريقيا اتباع نهج وسياسة العزلة المتزايدة، جارة وراءها الأغلبية الساحقة من السكان، ضد رغبتهم، بعيدا عن المسار الرئيسي للحياة والتعاون الدوليين وحارمة إياهم من الفوائد والمزايا المتأتية عن ذلك.

٤٤٠ - وتلاحظ اللجنة الخاصة أن موقف حكومة جمهورية جنوب أفريقيا من قرار مجلس الأمن المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣ والمبين في الفصل السابق يستحق إدانة خاصة في ضوء المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وإذ طلب مجلس الأمن من الأمين العام إعداد تقرير بحلول ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، أعطى الوقت الكافي لحكومة جنوب أفريقيا كي تعيد النظر في موقفها وتتخذ خطوات إيجابية نحو الامتثال للقرارات كيما يتسنى تفادي اتخاذ تدابير إضافية. وترى اللجنة الخاصة أن رد الفعل السلبي كليا لحكومة جنوب أفريقيا يجعل من الضروري النظر، دون مزيد من التأخير، في إمكانية اتخاذ تدابير إضافية وفقا للميثاق الذي ينص على عقوبات سياسية ودبلوماسية واقتصادية أشد، وتعليق حقوق وامتيازات جمهورية جنوب أفريقيا بوصفها دولة عضوا، وطردها من الأمم المتحدة ومن وكالاتها المتخصصة.

بعض جوانب الحالة في جمهورية جنوب أفريقيا

٤٤١ - قبل مناقشة تدابير من هذا القبيل، تود اللجنة الخاصة أن تقدم بعض الملاحظات بشأن الجوانب البارزة من المشكلة.

٤٤٢ - أولا، تود اللجنة الخاصة أن تؤكد أن المشكلة في جنوب أفريقيا ليست مجرد إدامة حالات التفاوت الناشئة عن التطورات التاريخية، أو استمرار حالات الغبن مثل حرمان أغلبية السكان من حق التصويت أو الفصل بين الناس حسب العرق، أو ممارسة التمييز في اقتسام ثمرات العمل. وتكاد تعابير من قبيل العزل والتمييز لا تصف ما يتعرض له ملايين الأشخاص الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان البلد من إهانة واضطهاد بسبب سياسات حكومة ذلك البلد.

٤٤٣ - ثانيا، ترى اللجنة الخاصة أن المشكلة ليست مشكلة نظام سياسي أو اجتماعي غريب يعتبره ذوو التفكير الديمقراطي بغيضا، بل هي مشكلة سياسة رسمية تنتهجها دولة، وهي سياسة استبدادية مفروضة لأغراض تتعارض والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والعقيدة العنصرية التي تقوم عليها سياسات الفصل العنصري ليست عقيدة ظالمة فحسب، وإنما هي النقيض المطلق لمفهوم التعاون الدولي الذي هو مصدر وجود الأمم المتحدة.

٤٤٤ - ثالثا، ترفض اللجنة الخاصة ما تدعيه حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بأنها تدافع، عن طريق السياسة التي تنتهجها، عن الحضارة الغربية أو عن المسيحية داخل إقليمها أو أنها ضحية هجمات يقودها أحد أنصار الحرب الباردة. وتلاحظ اللجنة الخاصة أن سياسات جمهورية جنوب أفريقيا تثير قلق جميع الدول وكل الشعوب. وقد شجبت الدول الأعضاء والرأي العام العالمي هذه السياسات بما يشبه الإجماع. وتتحمل جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن أية اختلافات أخرى، مسؤولية التعاون في السعي إلى وضع حد للحالة الخطيرة القائمة في جمهورية جنوب أفريقيا، لا لشيء إلا لما فيه صالح شعب جنوب أفريقيا وصون السلم والأمن الدوليين.

٤٤٥ - رابعا، تكرر اللجنة الخاصة الإعراب عن رأيها الوارد في تقريرها المرحلي الأول (انظر المرفق الثالث) والذي مفاده أن المشكلة في جمهورية جنوب أفريقيا ليست مشكلة تتعلق باللون أو العرق ولكنها "نتيجة أيديولوجية عنصرية مجسدة في سياسة تنتهجها الدولة ومنفذة بالقوة ضد أغلبية شعب البلد، بالرغم من

التزامات حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة" (الفقرة ٢٢ من المرفق الثالث).

٤٤٦ - وقد أكد الاستماع إلى مقدمي العرائض واستعراض التطورات رأي اللجنة بأن سياسات الفصل العنصري تضر بمصالح جميع الشرائح السكانية في جمهورية جنوب أفريقيا. ولا يمكن تنفيذ هذه السياسات دون تقويض الحرية وحقوق الإنسان لجميع الأشخاص، من بيض وغير بيض على حد سواء. والواقع، أنه وفقا لما قالته اللجنة في التصريح الذي أدلى به رئيسها ومقررها بمناسبة صدور تقريرها المرحلي الثاني، والذي نشر في النشرة الصحفية للأمم المتحدة GA/AP/13، فإن:

"الحكومة الحالية لجمهورية جنوب أفريقيا لا توفر، في أي وقت من الأوقات، أي مستقبل لسكان البلد من غير البيض سوى الخضوع الأزلي. وعلى الرغم من أنها تصف نفسها بأنها تخوض صراعا من أجل بقاء السكان البيض، فإنها تتعمد تعريض سلامتهم للخطر ولا تترك لهم أي مصير غير الدخول في صراع لا أمل فيه من أجل الهيمنة".

٤٤٧ - وترفض اللجنة الخاصة ادعاء حكومة جنوب أفريقيا الذي لا أساس له والذي مفاده أن الخيار في جنوب أفريقيا هو خيار بين سيطرة البيض ونهاية المجتمع المحلي للبيض في البلد. وترى أنه ليس بوسع مجتمع البيض أن يضمن بقاءه عن طريق السعي إلى السيطرة الدائمة على غير البيض، وأن بذل الجهود وصولا إلى هذه الغاية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى نتائج مفجعة.

٤٤٨ - وعلى عكس ما تؤكده حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، لاحظت اللجنة الخاصة أن منظمات غير البيض الرئيسية تؤيد المساواة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن العرق، وأن هذه المنظمات أعربت بصورة متكررة عن رغبتها في الدخول في مناقشات من أجل ضمان إحراز تقدم نحو المساواة. كما لاحظت مع الارتياح البالغ أن من بين المعارضين لسياسات الفصل العنصري، أشخاصا ينتمون إلى كل الجماعات العرقية في البلد، بما في ذلك عدد كبير من البيض، على الرغم من القمع القاسي.

٤٤٩ - لقد سبق للأمم المتحدة أن أوضحت في قرار الجمعية العامة ٦١٦ باء (د - ٧)، وأعادت التأكيد في قرارات لاحقة، أن أفضل ضمان لإقامة مجتمع موحد في المجتمعات المتعددة الأعراق مثل جمهورية جنوب أفريقيا بالوسائل السلمية هو "عندما توجه أنماط التشريع والممارسة نحو كفالة المساواة أمام القانون لجميع الأشخاص بصرف النظر عن العرق أو العقيدة أو اللون، وعندما تكون مشاركة كل الجماعات العرقية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية قائمة على أساس المساواة". وترى اللجنة الخاصة أن هذا هو المسار الوحيد الذي من شأنه أن يخدم مصالح جميع شعوب جمهورية جنوب أفريقيا، بغض النظر عن العرق أو اللون.

٤٥٠ - خامسا، تلاحظ اللجنة الخاصة أن التدابير القمعية القاسية التي وضعتها الحكومة تقوض إمكانات التوصل إلى تسوية سلمية وتزيد من العداء بين الجماعات العرقية وتعجل بنشوب نزاع عنيف سوف يلحق أضرارا لا يمكن تقديرها بأشخاص من كافة الجماعات العرقية في البلد، وبالعلاقات الودية بين الدول وبصون السلم في أفريقيا وفي العالم.

٤٥١ - وبناء على ذلك، فإن اللجنة الخاصة تولي أهمية قصوى للإفراج عن السجناء السياسيين وسحب أوامر النفي وغير ذلك من القيود المفروضة على القادة السياسيين وإلغاء التشريعات القمعية. وفضلا عن ذلك تحيط علما بالعسر الشديد والخاص الذي تعانيه أسر الأشخاص الذين لم يلاحقوا إلا لمجرد أنهم يعارضون سياسات الفصل العنصري، وتعتبر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لتلك الأسر، لأسباب إنسانية، الإغاثة وغير ذلك من أشكال المساعدة.

٤٥٢ - سادسا، من واجب قادة وشعب جمهورية جنوب أفريقيا ومن مصلحتهم أن يسعوا إلى الحصول على العون والدعم من الأمم المتحدة لمساعدتهم على التغلب على إرثهم المرهق من اللامساواة والتعصب والتوتر والخوف.

٤٥٣ - غير أن الحكومة الحالية زادت من حدة التوتر في البلد وحاولت أن تحصن نفسها بالسلطة عن طريق استخدام المخاوف والتعصب لدى السكان البيض. وترى اللجنة الخاصة لذلك أن من الضروري، من أجل وضع حد للحالة المتفجرة في البلد، توعية مجتمع البيض في جنوب أفريقيا بأن خطط الحكومة الرامية إلى تعزيز تفوق البيض لن تتكلل بالنجاح ولن تؤدي إلا إلى آلام لا داعي لها لجميع المعنيين.

٤٥٤ - سابعا، تلاحظ اللجنة الخاصة أن السياسات العنصرية لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا ما زالت منذ مدة طويلة مصدر قلق دولي. وقد تناولت الجمعية العامة هذه المشكلة في كل دورة من دوراتها منذ عام ١٩٤٦

واتخذت قرارات عديدة بغرض ثني حكومة جنوب أفريقيا عن سياساتها العنصرية. ونظر مجلس الأمن في هذه المسألة مرتين واتخذ القرارين المؤرخين ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ و ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣.

٤٥٥ - وتشير اللجنة الخاصة إلى أن الجمعية العامة لاحظت، منذ دورتها الأولى في عام ١٩٤٦، أن العلاقات الودية بين جنوب أفريقيا والهند قد وهنت بسبب المعاملة التي يلقاها الأشخاص من أصل هندي في جنوب أفريقيا. وتلاحظ أن رفض حكومة جنوب أفريقيا تنفيذ توصيات الجمعية العامة أدى إلى مزيد من تدهور علاقات هذه الحكومة مع حكومتي الهند وباكستان.

٤٥٦ - كما تشير اللجنة الخاصة إلى أن الجمعية العامة ومجلس الأمن سلّما بصورة متكررة بأن مواصلة السياسات العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا أدت إلى تصادم دولي وعرضت السلم والأمن الدوليين للخطر.

٤٥٧ - وتشير أيضا إلى أن حكومة جنوب أفريقيا وسعت من نطاق سياساتها العنصرية لتشمل إقليم جنوب غرب أفريقيا الواقع تحت الانتداب ورفضت الوفاء بالتزامها تجاه هذا الإقليم، متحدية العديد من قرارات الجمعية العامة. ويشير التقرير الخاص بجنوب غرب أفريقيا، الذي أعدته اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/5446/Rev.1، الفصل الرابع)، والبيانات الأخيرة لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا بخصوص جنوب غرب أفريقيا إلى الأخطار الجسيمة التي تسببها سياسات الفصل العنصري، إذ إن حكومة جنوب أفريقيا تهدد باستعمال القوة لمنع وفاء الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه شعب جنوب أفريقيا.

٤٥٨ - وعلاوة على ذلك، تشير التطورات الأخيرة في الأقاليم المستعمرة في الجنوب الأفريقي إلى أن السياسات العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا تشكل عائقا خطيرا أمام تطور الأقاليم المستعمرة المجاورة تطورا سلميا وسريعا نحو الاستقلال والازدهار.

٤٥٩ - وتود اللجنة الخاصة أن تؤكد تزايد خطورة المضاعفات الدولية المترتبة على سياسات وأعمال جمهورية جنوب أفريقيا في سياق التطورات التاريخية التي شهدتها كل من آسيا وأفريقيا منذ إنشاء الأمم المتحدة. وقد أصبحت هذه السياسات والأعمال تشكل استفزازا متواصلا للشعوب الموجودة خارج حدود هذه الجمهورية، التي تشعر بأن لها صلة بشعب جنوب أفريقيا المضطهد، وكذا لجميع معارضي العنصرية أينما كانوا. وقد اضطرت هذه السياسات والأعمال عددا كبيرا من الدول إلى قطع علاقاتها مع جمهورية جنوب أفريقيا أو إلى الإحجام عن إقامة علاقات معها، كما تسببت في حدوث خلاف بين الدول الأفريقية والدول الأخرى من جهة والحكومات التي تشعر هذه الدول أنها لم تتخذ تدابير كافية لثني حكومة جمهورية جنوب أفريقيا عن انتهاج سياساتها الحالية، من جهة أخرى. وهي تشكل أخيرا تهديدا خطيرا لصون السلم والأمن الدوليين.

باء - التدابير الرامية إلى إقناع حكومة جنوب أفريقيا بالعدول عن سياساتها الحالية

٤٦٠ - كانت الجمعية العامة ومجلس الأمن قد ناشدا مرارا وتكرارا حكومة جنوب أفريقيا تعديل سياساتها امتثالا لالتزاماتها بمقتضى الميثاق. وبما أن تلك المناشدات لم تلق أذنا صاغية من جانب الحكومة المذكورة، فقد أصبح من اللازم اتخاذ تدابير فعالة لحثها على التسليم بعبث سياساتها وعلى الوفاء بالتزاماتها. أما الجمعية العامة فكان قرارها ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ يمثل مرحلة جديدة من مراحل نظر الأمم المتحدة في هذه القضية، إذ أوصى باتخاذ تدابير محددة لكي تنفذها كافة الدول الأعضاء.

٤٦١ - ففي الفقرة ٤ من منطوق ذلك القرار، تطلب الجمعية العامة:

"إلى الدول الأعضاء، تحقيقا للتخلي عن تلك السياسة، أن تعمد منفردة أو مجتمعة، ووفقا للميثاق، إلى اتخاذ التدابير التالية:

"(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أو الامتناع عن إقامة مثل تلك العلاقات؛

"(ب) إغلاق مرافئها في وجه جميع السفن التي ترفع علم جنوب أفريقيا؛

"(ج) سن تشريع يحظر على سفنها دخول مرافئ جنوب أفريقيا؛

"(د) مقاطعة كافة سلع جنوب أفريقيا والامتناع عن تصدير السلع، بما في ذلك جميع الأسلحة والذخيرة، إلى جنوب أفريقيا؛

"(هـ) منع تسهيلات الهبوط والمرور عن كافة الطائرات التابعة لحكومة جنوب أفريقيا وللشركات المسجلة وفقا لقوانين جنوب أفريقيا".

٤٦٢ - أما مجلس الأمن فإنه، إذ أحاط علما، في قراره المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣، بقرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) وبالتقارير المرحلية الصادرة عن اللجنة الخاصة، دعا من جديد حكومة جنوب أفريقيا إلى التخلي عن سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري التي تتبعها، وطالب بالإفراج عن جميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المفروضة عليهم أية قيود أخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري؛ كما دعا رسميا جميع الدول إلى أن توقف على الفور بيع وشحن الأسلحة والذخيرة بكل أنواعها والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا (انظر الفقرة ٥٧).

٤٦٣ - وترتئي اللجنة الخاصة أن هذه القرارات تمثل خطوات هامة فيما تبذله الأمم المتحدة من جهود ترمي إلى جعل حكومة جنوب أفريقيا تعدل عن سياساتها الوخيمة، وهي قرارات جديرة بالتأييد الكامل من كافة الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد تود اللجنة الخاصة إبداء الملاحظات التالية.

٤٦٤ - تلاحظ اللجنة الخاصة ازدياد مشاعر المقت لدى الرأي العام العالمي للسياسات العنصرية التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، وكذلك ازدياد التسليم بأن استمرار هذه السياسات من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر الشديد.

٤٦٥ - ولقد أدانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأكثرية لا تزال تزداد دائما، السياسات العنصرية التي تتبعها جمهورية جنوب أفريقيا، وسلمت بضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة وفورية لمعالجة هذه المشكلة. وليس ثمة من دولة عضو تغاضت عن هذه السياسات أو دافعت عنها.

٤٦٦ - واضطر عدد من هيئات الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات بالنظر إلى الآثار الناجمة عن سياسات الفصل العنصري في ميادين اختصاصاتها المختلفة.

٤٦٧ - واتخذت الدورة السادسة عشرة لجمعية الصحة العالمية، في أيار/ مايو ١٩٦٣، قرارا يشير إلى أن الأوضاع المفروضة على غير البيض من سكان جنوب أفريقيا تعرض صحتهم الجسمية والعقلية والاجتماعية للضرر الشديد، وتتنافى ومبادئ المنظمة؛ ويدعو حكومة جمهورية جنوب أفريقيا إلى التخلي عن سياسة الفصل العنصري واتخاذ التدابير المناسبة لكي تستفيد جميع فئات سكان جنوب أفريقيا من خدمات الصحة العامة في ذلك البلد؛ ويتعهد بالعمل، في نطاق أحكام دستور المنظمة، على دعم جميع التدابير التي قد تتخذ في سبيل الإسهام في التوصل إلى حل لمشكلة الفصل العنصري؛ ويطلب إلى المدير العام نقل القرار إلى اللجنة الخاصة (انظر الوثيقة A/AC.115/L.13).

٤٦٨ - واتخذ مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ثلاثة قرارات في حزيران/ يونيه ١٩٦٣ مقررا، في جملة أمور، منع جمهورية جنوب أفريقيا من حضور اجتماعات منظمة العمل الدولية التي يحدد عضويتها مجلس إدارة المنظمة نفسه؛ ودعوة المدير العام إلى توفير تعاون المنظمة الكامل فيما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات ذات صلة بجمهورية جنوب أفريقيا؛ وكذلك دعوة المدير العام إلى الاجتماع، برفقة وفد ثلاثي من مجلس الإدارة، بالأمين العام للأمم المتحدة للإعراب عن القلق الشديد الذي شعرت به الدورة السابعة والأربعون لمؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة إزاء موضوع الفصل العنصري، والسعي معا إلى إيجاد حل للمشاكل التي تطرحها عضوية جمهورية جنوب أفريقيا ما دامت تواصل التمسك بسياستها الحالية (انظر الوثيقة A/AC.115/L.12).

٤٦٩ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بمقتضى 'الجزء رابعا' من قراره ٩٧٤ دال (د - ٣٦)، الذي اتخذه في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٦٣، بأنه وفقا لتوصية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن جمهورية جنوب أفريقيا "لن تشترك في أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حتى يتبين للمجلس، بناء على توصية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن الظروف الملائمة لقيام تعاون بناء قد أعيدت تهيئتها عن طريق إحداث تغيير في سياستها العنصرية".

٤٧٠ - وقد أحاطت اللجنة الخاصة، علاوة على ذلك، علما بإدانة العديد من المنظمات غير الحكومية التي تمثل قطاعات بشرية كبرى للسياسات العنصرية التي تتبعها جنوب أفريقيا، وكذلك بالتدابير الملموسة التي اتخذها كثير من المنظمات والأفراد، على الرغم من التضحيات الكثيرة، بغية تقديم المساعدة في حل هذه المشكلة (انظر الفقرة ٢٦).

٤٧١ - وتعلق اللجنة الخاصة أهمية بالغة على ما تمثله هذه التطورات من عزلة معنوية لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا. ولكن بالنظر إلى إخفاق جهود الإقناع الرامية إلى حمل حكومة جمهورية جنوب أفريقيا على العدول عن مواصلة مسارها الوخيم، فقد أصبح تنفيذ التدابير الملموسة التي أوصى بها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن أمرا إلزاميا.

٤٧٢ - وتوجه اللجنة الخاصة انتباه كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى الردود المتلقاة من

الدول الأعضاء على الرسالة المؤرخة ١١ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ التي وجهها إليها رئيس اللجنة الخاصة، وهي الردود المرفقة بهذا التقرير (انظر المرفق الخامس).

٤٧٣ - وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح كبير أن عددا من الدول الأعضاء قد أبلغت في تقاريرها عن التدابير الفعالة التي اتخذتها وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧). وتلاحظ أيضا أن عددا من الدول الأخرى قد اتخذ تدابير مماثلة، وهي تترقب ورود تقارير منها في الوقت المناسب. كما أنها تسلم بأن اعتماد تلك التدابير يمثل تضحية كبيرة بالنسبة إلى كثير من الدول الأعضاء.

٤٧٤ - وتود اللجنة الخاصة أن تعرب عن تقديرها البالغ لجميع الدول الأعضاء التي قدمت بذلك دليلا ملموسا على تمسكها بالتضامن الدولي ومقتها للتمييز العنصري. وقد لاحظت اللجنة مع الارتياح أن الكثير من البلدان النامية قدمت تضحيات كبيرة، مظهرة بذلك تصميمها على الإسهام في الإسراع بحل هذه المشكلة.

٤٧٥ - وتلاحظ اللجنة الخاصة، فيما يتعلق بالفقرة ٤ (أ) من منطوق قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧)، أن ثمة دولا، غير الدول التي كانت تقيم تمثيلا دبلوماسيا مع جمهورية جنوب أفريقيا في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، قد امتنعت عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الجمهورية المذكورة. وثمة عدد من الدول اتخذت إجراءات فعالة، تنفيذا للفقرات من ٤ (ب) إلى (هـ) من منطوق القرار فيما يتعلق بالتبادل التجاري وبحقوق سفن وطائرات جنوب أفريقيا في الهبوط والمرور في أقاليمها.

٤٧٦ - وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الخاصة أنه على ضوء الاستنتاجات الواردة في تقريرها المرحلي الأول (انظر المرفق الثالث)، والتي أيدها بالإجماع مؤتمر قمة الدول الأفريقية المستقلة، بادر عدد من البلدان إما إلى قطع العلاقات القنصلية وإما إلى الإحجام عن إقامة مثل تلك العلاقات معها، وحرم استخدام مجاله الجوي على طائرات جمهورية جنوب أفريقيا.

٤٧٧ - بيد أن اللجنة تلاحظ أن عددا من البلدان لا يزال يحافظ على علاقات دبلوماسية مع جمهورية جنوب أفريقيا، بل إن بعضا منها قد زاد زيادة جوهرية حجم التبادل التجاري مع جمهورية جنوب أفريقيا. وقد منحت القوى الاستعمارية تسهيلات جديدة للمرور والطيران العابر بغية توفير طرق بديلة لطائرات جنوب أفريقيا، في حين لا تزال دول شتى غير أفريقية تمنحها حقوق الهبوط والمرور.

٤٧٨ - ولذا فإن اللجنة الخاصة تعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تلح على الدول الأعضاء باعتماد التدابير الموصى بها في قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) وقرار مجلس الأمن المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣. وكذلك فإنه، بالنظر إلى التدهور السريع في الحالة في جمهورية جنوب أفريقيا وحرصا على العمل الدولي الفعال، تعتقد اللجنة الخاصة أنه ينبغي النظر بعين الاعتبار في اتخاذ تدابير إضافية مناسبة.

٤٧٩ - واللجنة الخاصة مقتنعة بأن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لم تكن لتستطيع مواصلة سياساتها الوخيمة أو تستطيع الاستمرار في اتباعها، معارضة في ذلك الرأي العام العالمي، لولا صبر المجتمع الدولي وإحجامه عن اتخاذ تدابير اقتصادية وغير اقتصادية فعالة لدفعها إلى التخلي عن سياساتها.

٤٨٠ - والجانب الحاسم في النظام الحالي القائم في جمهورية جنوب أفريقيا والمحمي بقوة حكومتها هو الاستيلاء على حصة غير متناسبة من ثمار عمل كافة الجماعات العرقية لأجل منفعة الأقلية البيضاء. كما أن الحقوق السياسية مقصورة على السكان البيض، ويرزح البلد تحت حكم استبدادي لتحقيق دوام هذا الإجحاف. وتلجأ الحكومة إلى استثارة المصالح المادية لدى البيض وكذلك إلى الأخطار والمخاوف الناجمة عن سياساتها ذاتها، لضمان دعم الناخبين البيض والبقاء في السلطة.

٤٨١ - بيد أن لدى المجتمع الدولي وسائل كفيلة بإفهام حكومة جنوب أفريقيا ومؤيديها بأن حساباتهم قصيرة النظر وخطرة.

٤٨٢ - فالتجارة الخارجية تؤدي دورا كبيرا في اقتصاد جمهورية جنوب أفريقيا، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير بعض السلع الأساسية القليلة. ويستطيع المجتمع الدولي أن يظهر تصميمه على إنهاء سياسات الفصل العنصري بفرض مقاطعة على هذه الصادرات. وعلاوة على ذلك، وبحسب ما اقترحته اللجنة الخاصة في تقريرها المرحلي الثاني (المرفق الرابع)، فإن فرض حظر فعلي على النفط وعلى الوسائل اللازمة لصنع الأسلحة حري بأن يكون له أثر حاسم في جنوب أفريقيا.

٤٨٣ - كما أن الاستثمار الأجنبي - من جانب قلة من البلدان أساسا - قد أسهم إسهاما كبيرا في التنمية

الاقتصادية للجمهورية، ولا يزال يؤدي دورا بارزا في هذا الصدد. ومن ثم فإن تجميد تلك الاستثمارات يمكن أن يكون له تأثير خطير في اقتصاد جنوب أفريقيا.

٤٨٤ - وتدرك حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أنها تفتقر إلى المنعة في وجه الإجراءات الدولية، ولكنها أصرت على المضي في مسارها اعتقادا منها بأنه لن تتخذ في المستقبل القريب تدابير فعلية بحملها على العدول عن متابعة سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها. وترتئي اللجنة الخاصة أن البيانات الصادرة عن جنوب أفريقيا في هذا الصدد خليقة بأن ينظر فيها بجدية.

٤٨٥ - فالناطقون باسم حكومة جنوب أفريقيا يعربون عن ثقتهم بأن العزلة المعنوية المفروضة على جمهورية جنوب أفريقيا من جراء سياساتها العنصرية لن تؤدي إلى عزلة في الميادين الأخرى. وهم يزعمون أن التدابير التي أوصت بها الأمم المتحدة سوف تظل عديمة الفعالية لأن الدول الأعضاء التي لديها أوثق العلاقات مع الجمهورية لن تنفذها. ويشيرون إلى أن الدول الأعضاء التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) كانت تمثل دولا يقل حجم تبادلها التجاري مع جمهورية جنوب أفريقيا عن سدس التبادل التجاري الأجنبي مع تلك الجمهورية، في حين أن عدد الدول الأعضاء التي عارضت ذلك القرار بلغ حجم تبادلها التجاري معها ما يقارب الثلثين. ثم إنهم يزعمون أن موقع جنوب أفريقيا الاستراتيجي مهم جدا، كما أن دور جنوب أفريقيا في "الحرب الباردة" عظيم الشأن إلى حد أن القوى الغربية لا تستطيع قبول اتخاذ تدابير فعالة وتنفيذها ضد جمهورية جنوب أفريقيا.

٤٨٦ - وتكرر اللجنة الخاصة تأكيد وجهة نظرها بأن مسألة سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا ليست جانبا من جوانب الحرب الباردة (انظر الفقرة ٤٤٤). بيد أنها تعتقد أن تلك الدول الضئيلة العدد التي تعتمد حكومة جمهورية جنوب أفريقيا على تعاونها معها تقع على عاتقها مسؤولية خاصة في مجال تنفيذ تدابير فعالة ترمي إلى إفهام تلك الحكومة ومؤيديها بأن لا أمل يرجى من مواصلة تلك السياسات.

٤٨٧ - وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة الخاصة بتوصيتها الواردة في التقريرين المرحليين الأول والثاني (المرفقان الثالث والرابع)، بتوجيه نداء خاص إلى حكومات: (أ) الدول التي لديها علاقات تقليدية مع جنوب أفريقيا؛ (ب) الدول الضئيلة العدد التي يعادل تبادلها التجاري مع جمهورية جنوب أفريقيا واستثماراتها فيها معظم حجم التبادل التجاري الأجنبي مع تلك الجمهورية والاستثمارات الأجنبية فيها، والتي تعد المورد الرئيسي للأسلحة والمعدات إلى ذلك البلد؛ (ج) القوى الاستعمارية المسؤولة عن إدارة الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا.

٤٨٨ - وتود اللجنة الخاصة أن تكرر وتعيد تأكيد أهمية اتخاذ هذه الدول تدابير فعالة، لأنه من دون التعاون مع هذه الدول، يرجح أن يكون التأثير العملي الناجم عن التضحيات التي تقدمها في الوقت الحاضر جهات كثيرة أخرى في سبيل العمل على إيجاد حل لهذه المشكلة محدودا.

٤٨٩ - وتوجه اللجنة الخاصة انتباه هذه الدول إلى استجابة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا السلبية لجميع جهود الإقناع التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وإلى المناشدات التي وجهتها المنظمات الرئيسية غير البيضاء في جنوب أفريقيا من أجل اتخاذ تدابير فعالة على الرغم مما قد تستتبعه من تقديم تضحيات مؤقتة من جانب شعب جنوب أفريقيا.

٤٩٠ - وتعتقد اللجنة الخاصة أن موقع جمهورية جنوب أفريقيا الجغرافي أو قيمتها الاستراتيجية لا يمكن أن يسوغا تلك السياسات والتصرفات التي تسمح بإدامة الاضطهاد العنصري والتي تؤدي بالتالي إلى تفاقم الخلاف الدولي وتهديد السلم والأمن الدوليين. وهي تلاحظ علاوة على ذلك أن السياسات التي تتبعها الحكومة الحالية في جنوب أفريقيا قد أثارت من مشاعر المقت ما يجعل قطاعات كبيرة من الرأي العام العالمي تميل إلى اعتبار أي اعتراف بمصلحة مشتركة معها تشجيعا لتلك الحكومة على سياساتها الاضطهادية. ولذا فإنه ينبغي للبلدان التي تدعي أن لديها مصالح خاصة في تلك المنطقة أن تتحمل مسؤولية خاصة عن اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بإنهاء الحالة الراهنة الخطيرة وضمان الإسراع في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

٤٩١ - كما تعتقد اللجنة الخاصة أن كافة الدول الأعضاء ملزمة باحترام قرارات وتوصيات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبالسعي إلى تنفيذها بحسن نية، وكذلك بتوجيه انتباه الأمم المتحدة إلى أي صعوبات قد تصادف في تنفيذها، إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

٤٩٢ - بيد أنه لا يسع اللجنة الخاصة إلا أن تعرب عن أسفها بشأن تصرفات دول معينة زادت من حجم

تبادلها التجاري مع جمهورية جنوب أفريقيا واستثماراتها فيها أو وقعت اتفاقات تجارية جديدة معها أو قدمت تسهيلات جديدة لطائرات جنوب أفريقيا أو تواصل تزويد جمهورية جنوب أفريقيا بالعتاد العسكري.

٤٩٣ - وتعتقد اللجنة الخاصة علاوة على ذلك أنه ينبغي تكريس انتباه خاص لمواقف وتصرفات الدول الأعضاء التي تتولى إدارة الأقاليم المستعمرة المجاورة لجمهورية جنوب أفريقيا.

٤٩٤ - وهي تلاحظ مع الأسف أن حكومة البرتغال قدمت تسهيلات جديدة لطائرات جنوب أفريقيا كما عقدت اتفاقات من أجل زيادة التعاون مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا.

٤٩٥ - وراقبت اللجنة الخاصة بقلق بالغ معاملة رعايا جنوب أفريقيا الذين يعارضون سياسات الفصل العنصري في المناطق المستعمرة التي تديرها المملكة المتحدة.

٤٩٦ - وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٦٣، اعتقلت سلطات اتحاد روديسيا ونياسالاند ستة وأربعين مواطنا من جنوب أفريقيا في روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية وسلمتهم إلى شرطة جنوب أفريقيا.

٤٩٧ - وفي ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، اعتقلت شرطة باسوتولاند أحد عشر شخصا، في مكاتب مؤتمر الوحدويين الأفريقيين في ماسيرو (أبلغ لاحقا عن إطلاق سراح ستة منهم). كما أبلغ عن اختفاء السيد بوتلاكو ليبالو في ظروف غامضة في أثناء المداهمة.

٤٩٨ - وفي ٢٣ أيار/ مايو اعتقلت سلطات الهجرة في اتحاد روديسيا ونياسالاند اثني عشر لاجئا من جنوب أفريقيا في لوساكا، في روديسيا الشمالية، باعتبارهم من اللاجئين المحظور دخولهم. ثم أطلق سراحهم في ٤ حزيران/ يونيه بعد صدور احتجاجات شديدة من جانب سلطات روديسيا الشمالية، وبعد نجاح دعوى للنظر في قانونية اعتقالهم رفعها أحد السجناء.

٤٩٩ - وذكر السير جون مود، سفير المملكة المتحدة لدى جمهورية جنوب أفريقيا، في ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٣، بأنه لا يمكن أن يكون هناك "أي مجال" لرفض المملكة المتحدة منح لاجئي جنوب أفريقيا حق اللجوء السياسي في أقاليم المفوضية السامية الثلاث باسوتولاند وسوازيلاند وبتشوانالاند، ولكن المملكة المتحدة "ضد استخدام الأقاليم لغرض إثارة العنف في الجمهورية".

٥٠٠ - ولكن لاجئين من جنوب أفريقيا قدموا شكاوى تفيد بأن السلطات في هذه الأقاليم رفضت منحهم حق اللجوء السياسي، حتى ضمن إطار بيان السياسة العامة ذلك. فقد اعتبر عدد من لاجئي جنوب أفريقيا مهاجرين يحظر دخولهم إلى أقاليم المفوضية السامية ــ ومنهم السيد باتريك دنكان، وهو من مقدمي الشكاوى المرفوعة إلى اللجنة الخاصة.

٥٠١ - وقد أحاطت اللجنة الخاصة علما مع بالغ القلق بالأنباء التي تفيد بأن الدكتور كينيث أبراهام وثلاثة آخرين من اللاجئين السياسيين من جنوب أفريقيا قد اختطفوا في إقليم بتشوانالاند على يد سلطات جنوب أفريقيا في ١١ آب/ أغسطس ١٩٦٣.

٥٠٢ - وأحاطت كذلك علما مع بالغ القلق بأن طائرة مستأجرة خصيصا لنقل لاجئين سياسيين من جنوب أفريقيا إلى تانجانيقا قد دمرت من جراء انفجار وحريق في مطار فرانسيستاون في بتشوانالاند، في ٢٩ آب/ أغسطس. وأحاطت علما بالأنباء التي تفيد بأن سلطات بتشوانالاند اشتبهت بوقوع عملية تخريب، وبأن الصحافة الجنوب أفريقية ألمحت إلى احتمال لجوء حكومة جنوب أفريقيا إلى استخدام أساليب ملتوية لحرمان اللاجئين من الإحساس بالأمان في الأقاليم المجاورة.

٥٠٣ - وترتئي اللجنة الخاصة أن من الأمور الأساسية أن تعمد الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى الإصرار على قيام السلطات الاستعمارية المعنية بتوفير اللجوء وغير ذلك من التسهيلات للاجئي جنوب أفريقيا، وبعدم اتخاذ أي إجراء يساعد حكومة جمهورية جنوب أفريقيا على متابعة سياسات الفصل العنصري.

٥٠٤ - وأخيرا، تشير اللجنة الخاصة إلى أنها استعرضت في تقريريها المرحليين التوسيع السريع للقوات العسكرية وقوات الشرطة في جمهورية جنوب أفريقيا، ولاحظت بقلق بالغ أن هذا التوسيع لا يجسد خطورة الحالة الراهنة في البلد فحسب، بل يحتمل أن تكون له مضاعفات دولية خطيرة. وقدمت معلومات عن مصادر السلاح الرئيسية (انظر الفقرات ٤٠٨ - ٤١٣ والمرفق الرابع، التذييل الثاني)، وأوصت الجمعية العامة ومجلس الأمن بأن يطلبا إلى الدول المعنية أن توقف فورا كل مساعدة إلى حكومة جنوب أفريقيا تعزز قواتها المسلحة. وأكدت أهمية الحكم الوارد في الفقرة ٤ (د) من قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) الذي يطلب إلى الدول الأعضاء الامتناع عن تصدير أي أسلحة أو ذخيرة إلى جنوب أفريقيا.

٥٠٥ - وأحاطت اللجنة الخاصة علما مع بالغ الارتياح بالحكم الوارد في قرار مجلس الأمن الصادر في ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣ والذي دعا رسميا "جميع الدول إلى أن توقف على الفور بيع وشحن الأسلحة والذخيرة بكل أنواعها والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا". وأحاطت أيضا علما مع الارتياح بالإعلان الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية بأن بيع جميع المعدات العسكرية إلى حكومة جنوب أفريقيا سيتوقف في نهاية عام ١٩٦٣ (انظر الفقرة ٤١٠ والمرفق الخامس). وأحاطت علما أيضا بالإعلان الصادر عن عدد من الدول الأعضاء الأخرى بخصوص التدابير التي اتخذتها في هذا الصدد. بيد أن اللجنة الخاصة لا يسعها إلا الإعراب عن أسفها لعدم قيام بعض موردي السلاح الرئيسيين باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

٥٠٦ - وفيما يتعلق بمسألة توريدات الأسلحة، تود اللجنة الخاصة أن تعيد تأكيد استنتاجها أن الحكم الوارد في الفقرة ٤ (د) من قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) يشمل توريد جميع المواد، من المصادر الحكومية أو الخاصة، التي يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية أو لقمع مقاومة سياسات وممارسات الفصل العنصري، وكذلك يشمل تقديم المساعدة، المباشرة أو غير المباشرة، لغرض صنع تلك المواد في جمهورية جنوب أفريقيا. وتشير كذلك إلى الملاحظات التالية التي قدمتها في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من تقريرها المرحلي الثاني (انظر المرفق الرابع).

"... تود اللجنة الخاصة أن تؤكد أنه ينبغي للدول الأعضاء، لدى اتخاذها التدابير المناسبة، أن تلاحظ أن الأمر لا يقتصر على خطر نشوب نزاع عرقي داخل جمهورية جنوب أفريقيا، بل إن الحالة الراهنة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي لها لا أن تمتنع عن توريد الأسلحة الصغيرة والذخيرة فحسب، بل أيضا عن توفير أية وسيلة تزيد من قدرة قوات الأمن على الحركة، وكذلك المواد التي يمكن أن تستخدمها حكومة جنوب أفريقيا في إدامة سياسات الفصل العنصري.

"وتلاحظ اللجنة الخاصة أيضا في هذا الصدد أن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا قد استمرت في رفض الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بإقليم جنوب غرب أفريقيا الموضوع تحت الانتداب".

٥٠٧ - وتود اللجنة الخاصة أن تؤكد أن أي تمييز بين المعدات المخصصة لأغراض الدفاع الخارجي والمعدات المخصصة لأغراض الأمن الداخلي هو حتما تمييز وهمي ومجرد من أي مصلحة عملية، ذلك أن حكومة جنوب أفريقيا ترى أن هذين الجانبين متكاملان، كما أنها تعتبر أن قوات الدفاع معدة في المقام الأول للحفاظ على الأمن الداخلي.

جيم - التوصيات

٥٠٨ - على ضوء الملاحظات والاستنتاجات السابقة، تود اللجنة الخاصة أن تقدم التوصيات التالية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للنظر فيها.

٥٠٩ - أولا، بالنظر إلى عدم امتثال حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧)، واستخفافها بقراري مجلس الأمن الصادرين في ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ (انظر المرفق الثاني) وفي ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣ (انظر الفقرة ٥٧)، تعتقد اللجنة الخاصة أنه ينبغي المبادرة إلى البحث في هذه الحالة من دون إبطاء، مع الإشارة خصوصا إلى التزامات جمهورية جنوب أفريقيا بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق.

٥١٠ - ثانيا، ترى اللجنة الخاصة أن من الأمور الأساسية أن يعمد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى ما يلي: (أ) الإحاطة علما باستمرار تدهور الحالة في جمهورية جنوب أفريقيا، نتيجة لمواصلة حكومتها فرض تدابير تمييزية وقمعية انتهاكا لالتزامها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ (ب) التأكيد على أن السياسات والإجراءات التي تتبعها جمهورية جنوب أفريقيا غير متوافقة مع شروط عضويتها في الأمم المتحدة؛ (ج) إعلان تصميم المنظمة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة المنصوص عليها في الميثاق لوضع حد لهذا الخطر الجدي الذي يهدد صون السلم والأمن الدوليين؛ (د) الطلب إلى جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وكافة الدول القيام بالخطوات المناسبة في سبيل حمل جمهورية جنوب أفريقيا على العدول عن سياساتها العنصرية الحالية.

٥١١ - ثالثا، ترى اللجنة الخاصة أن من الأمور الأساسية أن يطلب إلى كافة الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة على جناح السرعة لأجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) وقرار مجلس الأمن الصادر في ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣. كما أنها تعتقد أنه ينبغي الثناء على الدول الأعضاء

التي اتخذت تدابير فعالة في هذا الصدد، وأنه ينبغي توجيه دعوة عاجلة إلى جميع الدول الأخرى إلى اتخاذ إجراءات وتقديم تقارير في هذا الشأن دون إبطاء. وهي تعتقد علاوة على ذلك أنه ينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن الإعراب عن استنكارهما لتصرفات بعض الدول التي اتخذت تدابير تتعارض وأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا (انظر الفقرات ٤٧٢ - ٤٧٨ و ٤٩٢ - ٥٠٥).

٥١٢ - رابعا، تعتقد اللجنة الخاصة أنه ينبغي أن يطلب إلى الدول المسؤولة عن إدارة الأقاليم المتاخمة لجمهورية جنوب أفريقيا أن توفر سبل اللجوء السياسي والإغاثة لمواطني جنوب أفريقيا الذين يضطرون إلى التماس الملجأ بسبب سياسات الفصل العنصري، وأن تمتنع عن أي تصرف قد يساعد سلطات جنوب أفريقيا على مواصلة اتباع سياساتها الحالية المتعلقة بالفصل العنصري (انظر الفقرات ٤٩٥ - ٥٠٣).

٥١٣ - خامسا، بالنظر إلى اضطهاد الآلاف من مواطني جنوب أفريقيا لمعارضتهم سياسات الفصل العنصري والمشقة الفادحة التي تواجهها أسرهم، ترتئي اللجنة الخاصة أنه ينبغي للمجتمع الدولي، لأسباب إنسانية، أن يقدم لهم الإغاثة وغيرها من أشكال المساعدة. وتوصي بأن يطلب إلى الأمين العام أن يعمد بالتشاور مع اللجنة الخاصة إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتقديم تلك الإغاثة والمساعدة من خلال الوكالات الدولية المختصة (انظر الفقرة ٤٥١).

٥١٤ - سادسا، فيما يتعلق بطلب الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء أن تمتنع عن تصدير جميع أصناف الأسلحة والذخائر إلى جنوب أفريقيا، وكذلك بطلب مجلس الأمن إليها أن توقف على الفور بيع وشحن الأسلحة والذخيرة بكل أنواعها والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا، تقدم اللجنة الخاصة التوصيات التكميلية التالية: (أ) ينبغي أن يطلب إلى الدول الأعضاء عدم توفير أية مساعدة، على نحو مباشر أو غير مباشر، في صنع الأسلحة والذخائر والمركبات العسكرية في جنوب أفريقيا، بما في ذلك توريد المواد الاستراتيجية أو تقديم المساعدة التقنية أو منح الرخص اللازمة لذلك؛ (ب) ينبغي أن يطلب إلى الدول الأعضاء أن تمتنع عن توفير التدريب للعسكريين من جنوب أفريقيا؛ (ج) ينبغي أن يطلب إلى الدول الأعضاء أن تمتنع عن أي شكل من أشكال التعاون مع القوات العسكرية أو قوات الشرطة التابعة لجنوب أفريقيا.

٥١٥ - سابعا، تقترح اللجنة الخاصة على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن ينظرا بعين الاعتبار في اتخاذ تدابير إضافية لحمل حكومة جمهورية جنوب أفريقيا على العدول عن سياساتها المتعلقة بالفصل العنصري، بما في ذلك التدابير التالية: (أ) توصية جميع الوكالات الدولية بالقيام بجميع الخطوات الضرورية لرفض تقديم المساعدة الاقتصادية أو التقنية إلى حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، على ألا يحول ذلك دون تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا سياسات الفصل العنصري؛ (ب) توصية الدول الأعضاء بالقيام بالخطوات الكفيلة بحظر أو عدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا أو تقديم القروض إلى حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أو إلى الشركات الجنوب أفريقية؛ (ج) توصية الدول الأعضاء بالنظر في رفض تقديم تسهيلات إلى جميع السفن والطائرات المتجهة إلى جمهورية جنوب أفريقيا أو العائدة منها؛ (د) توصية الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الكفيلة بحظر، أو على الأقل بعدم تشجيع، هجرة مواطنيها إلى جمهورية جنوب أفريقيا، إذ إنها تسعى إلى استقدام مهاجرين من مواطني تلك الدول لتدعيم سياسات الفصل العنصري التي تتبعها؛ (هـ) دراسة السبل الكفيلة بفرض حظر فعلي على توريد الأسلحة والذخائر وكذلك النفط إلى جمهورية جنوب أفريقيا، بما في ذلك فرض حصار اقتصادي عليها، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، برعاية الأمم المتحدة.

٥١٦ - وأخيرا، تعتقد اللجنة الخاصة أنه ينبغي حث الدول الأعضاء على توفير أقصى قدر من الإعلان للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة والقيام بخطوات فعلية لعدم تشجيع ومناوأة الدعاية التي تقوم بها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا ووكالاتها ومختلف الأجهزة التابعة لها سعيا إلى تسويغ سياساتها والدفاع عنها.

٥١٧ - وبالنظر إلى الخطورة البالغة التي تتسم بها هذه الحالة في جمهورية جنوب أفريقيا ومضاعفاتها الدولية الخطيرة، ترى اللجنة الخاصة أن من الأمور الأساسية أن يحرص كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن على إبقاء هذه المسألة قيد النظر الحثيث بغية اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة لضمان الوفاء بمقاصد الميثاق في جمهورية جنوب أفريقيا. وتعتقد اللجنة الخاصة أنه ينبغي لهما، دون المزيد من الإبطاء، أن ينظرا في اتخاذ ما يمكن من تدابير جديدة وفقا للميثاق الذي ينص على فرض جزاءات سياسية ودبلوماسية

واقتصادية أشد وعلى تعليق حقوق وامتيازات جمهورية جنوب أفريقيا كدولة عضو وطردها من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وسوف تتابع اللجنة الخاصة بنشاط القيام بمهمتها الخاصة بمساعدة الأجهزة الرئيسية فيما يتعلق بهذه المشكلة، وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو إلى مواصلة التعاون فيما بين الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وكذلك جميع المنظمات والأفراد المخلصين لمبادئ الميثاق.

الوثيقة ٣٠

البيان الذي أدلى به السيد بير هاكيروب، وزير خارجية الدانمرك، في الجمعية العامة

A/PV.1215، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣

...

٦٧ - ويقودني هذا مباشرة إلى مسألة سياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا التي تولى أهمية بالغة في جدول أعمالنا. فقد تناولت الأمم المتحدة هذه المسألة لسنوات عديدة حتى الآن. ولعلكم تعلمون كم كانت وطأتها شديدة على قلب كل شخص في الدانمرك. وتشهد المظاهر العديدة المختلفة على ما يعتمل في نفوس الشعب الدانمركي من قلق بالغ إزاء مسألة الفصل العنصري.

٦٨ - وقد كان النهج الذي اتبعته الأمم المتحدة حتى الآن إزاء مسألة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعن حق، يقضي بوجوب إلغائه باعتباره يتنافى ومبادئ الميثاق وحقوق الإنسان. وقد شعر أكثرنا مؤخرا أنه إذا كان الإقناع غير كاف لحمل حكومة جنوب أفريقيا على تغيير سياستها، فسيكون من الضروري اعتماد وسائل أخرى. وأهم خطوة في هذا الاتجاه هي منع صادرات الأسلحة إلى جنوب أفريقيا. ولا شك في أنه سيكون من الضروري أن تتبعها خطوات أخرى.

٦٩ - وتوافق الحكومة الدانمركية على هذه السياسة. وأكرر أن الدانمرك تؤيد أسلوب العمل هذا وتشعر بضرورة متابعته وزيادة الضغط تدريجيا. وما نرغب فيه ليس مجرد كلمات أو توصيات ذات طابع عام، بل تدابير تكون آثارها قد درست بدقة مسبقا ونوقشت مناقشة شاملة بهدف توفير تأييد كاف من الدول الأعضاء. ونحن ندرك أن للبلدان الأفريقية مصالح خاصة في هذا الأمر، وهي مصالح تدفعها طبعا إلى المناداة بسياسة جزاءات غير مشروطة. وهذا الموقف الخاص ينطوي أيضا على مسؤوليات خاصة. وقد يكون من المفيد الشروع في حوار بين ممثلي هذه البلدان ذات الاهتمام الخاص والمتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا ضمن إطار مجموعة صغيرة تتحمل في النهاية العبء الرئيسي لسياسة الجزاءات هذه.

٧٠ - وأكرر مرة أخرى اعتقادنا بأن سياسة الضغط هذه ضرورية ولها ما يبررها. بيد أنني يجب أن أطرح على نفسي وعليكم سؤالا لا بد من أن يكون عديدون من أعضاء الجمعية العامة قد طرحوه على أنفسهم بهدوء منذ بعض الوقت. وهذا السؤال الحاسم هو: هل أن أسلوب العمل المحدود هذا من خلال الضغط كاف في حد ذاته لإحداث تطورات سلمية تؤدي إلى حل جميع جوانب مسألة جنوب أفريقيا؟ إنني أخشى كثيرا ألا يكون الأمر كذلك. كما أنني أخشى كثيرا من أن تحبط سياسة الجزاءات وحدها.. وأكرر وحدها.. مراميها فعلا وتزيد من تفاقم حالة التوتر الراهنة في المنطقة وتقرب إمكان وقوع أحداث مفجعة.

٧١ - ويسبب الفصل العنصري اليوم البؤس لملايين الناس. بيد أن إلغاءه سيثير مشاكل أخرى. ومن واجب الأمم المتحدة أن تبين الطريق الذي يؤدي إلى حل هذه المشاكل وفقا لمبادئ الميثاق الأساسية. وهناك حقيقة يجب أن نواجهها وهي أن الغالبية العظمى من السكان الأوروبيين في جنوب أفريقيا يفترضون خطأ أن التخلي عن السيطرة البيضاء يعني التخلي عن وجودهم هم. ومن واجبنا أن نثبت لهم أن الأمر ليس كذلك. ومن واجبنا أن نبين أن هناك بديلا للكارثة وأن الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى هذا البديل هو إلغاء الفصل العنصري. ومن واجبنا أن نعطي جميع الفئات في جنوب

أفريقيا الأمل والثقة بأنه سيكون هناك، بعد إلغاء المبادئ غير الإنسانية والمقيتة التي تسترشد بها جمهورية جنوب أفريقيا الآن، مستقبل سعيد ومزدهر لكل واحد له جذور في جنوب أفريقيا ويرغب في مواصلة حياته فيها.

٧٢ - وبمعنى آخر، فإنه إذا كان النهج الذي اتبعته الأمم المتحدة حتى الآن يسير في اتجاه واحد، فإننا نشعر بأنه أصبح من الضروري أن تضع الجمعية العامة سياسة تكميلية توضح للعالم ما نحب أن يحل محل البنية الحالية - مجتمع ديمقراطي حقيقي متعدد الأعراق لرجال أحرار يتساوى فيه جميع الأفراد في الحقوق بغض النظر عن العرق.

٧٣ - وقد يثبت فعلا أن تغيير مجتمع راسخ الجذور إلى حد بعيد في الفصل العنصري وتسيطر عليه أقلية إلى مجتمع ديمقراطي حر متعدد الأعراق مهمة لا يستطيع شعب جنوب أفريقيا أن يضطلع بها وحده. وإنني لعلى اقتناع بأنه سيكون على الأمم المتحدة في عملية التطور هذه أن تضطلع بدور رئيسي إذا أردنا تلافي الكارثة. كما يجب علينا أن ندرس، إذا دعت الحاجة، كيف يمكننا، خلال الفترة الانتقالية، أن نسهم في صون القانون والنظام وحماية حياة جميع الأفراد وحقوقهم المدنية. ويجب علينا، بطريقة مماثلة، أن ندرس كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم أفضل مساعدة إلى جنوب أفريقيا في إقامة أسس مجتمعها الجديد.

٧٤ - وإننا نرى أن الوقت قد حان لكي تفكر الجمعية العامة في السياسة الإيجابية التي ينبغي اتباعها في جنوب أفريقيا وفي الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في التطورات المقبلة. وينبغي الشروع الآن في دراسات دقيقة وصولا إلى هذه الغاية. وإن لم نفعل ذلك، فسنؤخذ يوما على حين غرة ونجد ما يدعونا إلى الندم.

...

الوثيقة ٣١

البيان الذي أدلى به الدكتور هيرمود لانينغ، ممثل الدانمرك، في اجتماع عقدته اللجنة السياسية الخاصة

A/SPC/82، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣

...

في بحثنا عن الأساس الذي يبنى عليه مجتمع عصري جديد في جنوب أفريقيا يحل محل الفصل العنصري، كان ولا بد من أن تقودنا المثل السياسية والإنسانية بالضرورة إلى مفهوم مجتمع ديمقراطي حقيقي متعدد الأعراق يتساوى فيه جميع الأفراد في الحقوق بغض النظر عن اللون والعرق. وقد برزت دلائل عديدة، وشعرنا بتشجيع كبير بسببها، على أن الدول الأفريقية والغالبية العظمى من سكان جنوب أفريقيا تشارك في هذا المفهوم.

بيد أنني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأوضح تماما ما نعنيه بعبارة "متعدد الأعراق": فنحن نعني بهذا ببساطة مجتمعا يعيش فيه الرجال والنساء من عرقين أو عدة أعراق معا. وبهذا المعنى على وجه التحديد تستخدم هذه العبارة في القرار ٦١٦ باء الذي اتخذته الجمعية العامة والذي استند، بالمناسبة، إلى مبادرة من بلدان الشمال. وهذا القرار الوارد ذكره في الفقرة ٤٤٩ من تقرير اللجنة الخاصة يعلن، وهنا أقتبس: "إن التوافق واحترام حقوق الإنسان وحرياته والتطور السلمي لمجتمع موحد تكون مضمونة على أفضل وجه في المجتمع المتعدد الأعراق عندما توجه أنماط التشريع والممارسة نحو كفالة المساواة أمام القانون لجميع الأشخاص بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو اللون". ونرجو أن نبين هذا بوضوح تام: إن استخدامنا لعبارة "متعدد الأعراق" لا ينطوي على مفهوم الحماية الخاصة للأقليات العرقية. وأية ديمقراطية حقيقية، وفقا لتعريفها، تقدم الحماية إلى الأقليات. ولكننا نرى أن تقديم حماية خاصة إلى الأقليات على أساس العرق فحسب يتنافى ومفهوم التعددية العرقية بحد ذاته.

...

الوثيقة ٣٢

قرار الجمعية العامة: الإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا

القرار ١٨٨١ (د - ١٨)، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣

إن الجمعية العامة،

...

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الأنباء القائلة بأن حكومة جنوب أفريقيا ترتب محاكمة عدد كبير من السجناء السياسيين بموجب قوانين تحكمية تنص على عقوبة الإعدام،

وإذ ترى أن هذه المحاكمة ستؤدي حتما إلى زيادة تفاقم الحالة القائمة في جنوب أفريقيا التي قد وصلت إلى حد الانفجار، فتزيد بذلك من الإخلال بالسلم والأمن الدوليين،

١ - **تدين** حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لعدم التزامها بالقرارات المتكررة المتخذة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن والداعية إلى الكف عن قمع معارضي الفصل العنصري؛

٢ - **تطلب** إلى حكومة جنوب أفريقيا ترك المحاكمة التحكمية التي تجريها الآن والقيام، فورا ودون أي شرط، بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين وجميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المفروضة عليهم أية قيود أخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري؛

٣ - **تطلب** إلى جميع الدول الأعضاء بذل جميع الجهود اللازمة لحمل حكومة جنوب أفريقيا على كفالة الإعمال الفوري لأحكام الفقرة ٢ أعلاه؛

...

الوثيقة ٣٣

البيان الذي أدلى به السيد ديالو تيللي (غينيا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن قرار يتعلق بمحاكمة السيد نيلسون مانديلا وآخرين

A/PV.1238، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣

...

٩ - وبدأت حكومة بريتوريا أمس محاكمة أحد عشر زعيما من جنوب أفريقيا معروفين بمعارضتهم للفصل العنصري بتهمة التخريب الملفقة التي تحمل في طياتها تعسفا عقوبة الإعدام.

١٠ - وقد أعلن وزير عدل جنوب أفريقيا أن تهمة القيام بأعمال التخريب ستوجه إلى ١٦٥ سجينا وأن التحقيقات جارية بشأن توجيه تهم مماثلة إلى خمسة وثمانين سجينا آخرين.

١١ - والواقع أن هناك في الوقت الحاضر أكثر من ٥٠٠٠ سجين سياسي في معتقلات جنوب أفريقيا وأن الحكومة تقوم باستمرار بالتوقيف الواسع النطاق للذين يعارضون سياسة التمييز العنصري التي تتبعها. وقد وضع قيد الاعتقال الآن أكثر من ٣٠٠ زعيم معروفين جيدا بنضالهم ضد الفصل العنصري، دون أن يقدموا إلى المحاكمة، وفقا للقانون الذي صدر مؤخرا بشأن السجن دون محاكمة.

١٢ - ويعرض هؤلاء السجناء السياسيون لأشد الظروف اللاإنسانية، فقد عذب عدد منهم وتوفي البعض مؤخرا في السجن.

١٣ - وقرار حكومة جنوب أفريقيا السير في هذه المحاكمة الجماعية تحد واضح ومباشر للأمم

المتحدة، وبصورة أخص لمجلس الأمن الذي دعا حكومة جنوب أفريقيا صراحة في ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣ إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وجميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المفروضة عليهم أية قيود أخرى لمعارضتهم الفصل العنصري.

١٤ - إن هدف وعواقب موجة القمع المتجددة هي أن تجعل إمكانية تحقيق تسوية سلمية أبعد فأبعد، وأن تذكي نار العداوة بين الجماعات العرقية، وأن تعجل بنشوب نزاع عنيف يعاني منه جميع سكان البلد دون استثناء، سواء كانوا من البيض أو من غير البيض. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه العواقب ستؤثر بالضرورة في السلام في أفريقيا وفي العالم أجمع.

...

١٦ - ومن بين المدعى عليهم الموجودين قيد المحاكمة الآن أكثر زعماء الجاليات الأفريقية والآسيوية والأوروبية نفوذا الذين يكافحون جنبا إلى جنب من أجل التوافق العرقي والذين سيكونون حتما الأشخاص الذين ستدعوهم غالبية الشعب غدا إلى تولي الحكم في البلد.

١٧ - ومن الواضح أن أي عمل من شأنه أن يعرض للخطر حياة هؤلاء الزعماء الموقرين في مجال النضال المشروع لشعب جنوب أفريقيا سيخلق وضعا يتعذر إصلاحه، وقد يقضي قضاء تاما على أية فرصة تتيح للجماعات العرقية المختلفة في جنوب أفريقيا العيش بتوافق في ظل نظام من الحرية والعدالة والديمقراطية.

١٨ - ويجب، والحالة هذه، أن يمنع بأي ثمن ارتكاب الجرائم الكبرى التي يجري الإعداد لها الآن. وينبغي للجمعية العامة، لأسباب أخلاقية وسياسية وإنسانية، أن تؤدي واجبها الجليل لما فيه الصالح الجلي لجميع الذين يعيشون في جنوب أفريقيا، أيا كانت ظروف عيشهم، باعتمادها بالإجماع مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة.

١٩ - وبالتالي، يمكن للجمعية العامة أن تنقذ أرواح أفضل أبناء جنوب أفريقيا الذين هم وحدهم لهم القدرة على النهوض بظروف الانسجام العنصري الذي ما فتئت الأمم المتحدة تحث عليه دون جدوى طوال السنوات الثماني عشرة الماضية.

٢٠ - والمحاكمة التي تجرى أمام المحكمة العليا في جوهانسبرغ هي من دون أدنى شك دليل إضافي على موقف التحدي المهين الذي تقفه قيادات جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة عامة ومن جميع القرارات المتكررة لمجلس الأمن والجمعية العامة خاصة.

٢١ - ولكن ليس هذا كل شيء. فلكي تزيد سلطات حكم الواقع في بريتوريا من شدة تحديها، عينت ساخرة موعد بدء المحاكمة المخزية في جوهانسبرغ في وقت يتزامن مع افتتاح مناقشاتنا حول سياسة الفصل العنصري لكي تبين بوضوح مدى استخفافها بالأمم المتحدة. ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تلزم موقف اللامبالاة من هذه الإهانة والغطرسة وعدم الاحترام. وإن لم نرد بطريقة مناسبة، فسيحكم علينا التاريخ حكما لا ينقض بالإخفاق في الاضطلاع بأقدس التزاماتنا.

٢٢ - وفي وجه هذه الحالة، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بقوة وعزم وطيد على إنقاذ آخر فرصة لإيجاد حل سلمي وللمحافظة على أمن ومصالح الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا. وهذه هي الطريقة الوحيدة لمنع انتصار الحقد الحديث الذي يثيره ممثلو الأقلية العنصرية الذين أعلنوا أنفسهم رسميا أعداء أكيدين للأمم المتحدة.

٢٣ - ويجري علانية في جنوب أفريقيا الإعداد لجريمة كبرى - قد تكون أكبر جريمة تعزى إلى مؤيدي الفصل العنصري حتى الآن: وهي جريمة، إذا نفذت، يمكن أن تشعل برميل بارود وتفجر بالتالي النزاع العنصري الذي يخشى وقوعه كثيرا. فمنذ مؤتمر أديس أبابا التاريخي أصبح معروفا أن جميع الدول الأفريقية وجميع الشعوب الأفريقية ستقف، في تلك الحالة المفجعة، إلى جانب إخوانها المظلومين في جنوب أفريقيا.

٢٤ - ووفقا لما سبق وقلناه، يقدم اليوم أفضل أبناء أفريقيا إلى هذه المحاكمة الزائفة، التي تجري في إطار تشريع تعسفي يحرم المتهمين من أية إمكانية للدفاع القانوني ويعرضهم، دون حماية أو وقاية، للجلادين المتعطشين للدماء الذين يسيطرون على البلد.

٢٥ - ونكرر القول إن المتهمين يمثلون آخر فرصة للاستقرار والسلام والتوافق في جنوب أفريقيا. أما أسماؤهم فهي: نيلسون مانديلا، محام وزعيم مشهود له من زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي، ويعرف رؤساء معظم الدول الأفريقية المستقلة أنه أحد الزعماء العظام في النضال من أجل المساواة العرقية في جنوب أفريقيا؛ ووولتر سيسولو، زعيم ناشط آخر من زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي الذي كان أمينه العام؛ وغوفان مبيكي، زعيم آخر من زعماء المؤتمر ومن

زعماء ترانسكاي؛ ومحمد أحمد كاثرادا، زعيم من زعماء الجالية الهندية أدين في سن السادسة عشرة في أثناء حركة المقاومة في عام ١٩٤٦.

٢٦ - ولم يستثن البيض من القائمة. فيقدم أيضا ليونيل بيرنستاين؛ وبوب هيبل؛ وجيمس كانتور، محام؛ ودينيس غولدبرغ، مهندس؛ وآخرون عديدون. ويتقبل زعماء جنوب أفريقيا اليقظون والمخلصون أية تضحية مهما بلغت لكي لا يتخلوا عن النضال المقدس، وفاء لذكرى أصدقائهم الذين قضوا نحبهم في السجن إلى جانبهم في حالات عديدة بعد أن تحملوا معاناة لا توصف، وهي معاناة ينبغي أن تحقق فيها الأمم المتحدة بكل جهد وعناية وإلا شرع الأفريقيون في ذلك غدا. فكيف لا نحيي شجاعتهم ونظرتهم المتوقدة نحو مستقبل من التفاهم والمصالحة والصداقة يعدون له بمعاناتهم لما فيه خير كل الجماعات العرقية التي تعيش على أرض جنوب أفريقيا؟

٢٧ - وكان هؤلاء الرجال قد لجأوا إلى جميع الوسائل السلمية لوضع حد للظلم العنصري، ولكن دون جدوى؛ وجدير بالذكر في هذا الشأن أن جنوب أفريقيا كانت لفترة طويلة مهدا لعدم العنف. فهناك بدأ غاندي نضاله البطولي، منذ أكثر من خمسين عاما. ولكن لنتذكر بوضوح أن غاندي نفسه أعلن أن اللجوء إلى العنف أفضل من الخضوع جبنا للظالمين. وتعتبر الشعوب والحكومات الأفريقية أن المجرمين ليسوا هؤلاء الذين يكافحون من أجل حقهم في العدالة والمساواة بل الظالمون الذين يعمدون إلى تعجيل العنف والقمع والظلم.

...

٣٢ - وقد لخص نيلسون مانديلا، الزعيم الجنوب أفريقي العظيم، المعروف في العالم قاطبة بشجاعته وبعد نظره، فلسفة القومية الأفريقية ومعتقداتها الأساسية بفصاحة بالغة في أثناء محاكمته الأخيرة في جوهانسبرغ التي حكم فيها عليه تعسفا بالسجن لمدة خمس سنوات مع الأشغال الشاقة. وقد أصبح إعلان إيمان نيلسون مانديلا، الذي هو اليوم المدعى عليه الأول في المحاكمة الجديدة الشائنة، كتاب صلوات حقيقيا لجميع القوميين الجنوب أفريقيين. واستمعوا إلى هذه المقتطفات من كلمته الشهيرة أمام المحكمة - وهي وثيقة مؤثرة من بدايتها حتى نهايتها:

"أكره ممارسة التمييز العنصري وأجد التأييد لكراهيتي في أن الغالبية العظمى من البشر تتساوى معي في كرهها. وأكره ذلك النهج المتبع في غرس التحيز القائم على أساس اللون في أذهان الأطفال، وأجد التأييد لهذه الكراهية في أن الغالبية العظمى من البشر... تقف معي في ذلك. وأكره الغطرسة العنصرية التي تقضي بأن الأشياء الجيدة في الحياة ينبغي أن تبقى حقا مقصورا على أقلية من السكان وتنزل بأكثرية السكان إلى درك الخضوع والضعة وتبقيهم عبيدا لا صوت لهم لكي يعملوا حيثما يؤمرون ويتصرفوا بما تأمرهم به الأقلية الحاكمة...

"وأيا كان ما تفعله هذه المحكمة بي، فإنه لن يغير بأي شكل من الأشكال ما يعتمل في نفسي من كراهية لا يمكن أن تزول إلا بزوال الظلم واللاإنسانية اللذين سعيت إلى إزالتهما من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد.

"وأيا كان الحكم الذي ترى [المحكمة] أن من المناسب إنزاله بي ... فلتطمئن بأنني عندما أكمل عقوبتي سأبقى أعمل بدافع من ... [ضميري]؛ سأبقى أعمل بدافع من نفوري من التمييز العنصري ضد شعبي ... سأستأنف مجددا... النضال من أجل إزالة هذه المظالم إلى أن تلغى نهائيا."

وأضاف مختتما كلمته:

"لقد قمت بواجبي تجاه شعبي وتجاه أفريقيا. ولا يخامرني الشك في أن الأجيال القادمة ستعلن أنني كنت بريئا وأن المجرمين ... هم أعضاء حكومة فيرفورد".

٣٣ - فهل لنا أن ندع رجلا بهذه المكانة - زعيما مدركا إدراكا عميقا لمهمته التاريخية في خدمة بلده وشعبه والبشرية - يموت سدى، يقضى عليه ظلما من خلال عجزنا عن العمل؟ نأمل أن ترد الجمعية العامة بالإجماع "لا".

٣٤ - وقد اشترك جميع ممثلي أفريقيا وآسيا في ما سيعرض علينا الآن للنظر فيه. وباسمهم نوجه إلى جميع أعضاء الجمعية العامة نداء وديا نهائيا ومفعما بالثقة بأن يتغلبوا على آخر بقية من تردد وبأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ تواجه هذه الحالة الخطيرة مع ما ينطوي عليها من تبعات أخلاقية وسياسية وإنسانية لا يمكن حسبانها، بالتعبير من خلال تصويتها الإجماعي عن إرادتها في إيجاد تسوية سلمية للحالة المتفجرة القائمة في جنوب أفريقيا اليوم.

الوثيقة ٣٤

قرار مجلس الأمن: المسألة المتعلقة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

القرار ١٨٢ (١٩٦٣)، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

إن مجلس الأمن،

...

إذ يتعزز اقتناعه بأن الحالة في جنوب أفريقيا تسبب إخلالا خطيرا بالسلم والأمن الدوليين، ويستنكر بشدة السياسات التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا في إدامة التمييز العنصري باعتبارها منافية للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ولالتزاماتها كعضو من أعضاء الأمم المتحدة،

وإذ يسلم بالحاجة إلى القضاء على التمييز فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية الخاصة بجميع الأفراد ضمن أراضي جمهورية جنوب أفريقيا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ يعرب عن اقتناعه الراسخ بأن سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري التي تمارسها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا يمقتها ضمير البشرية وأنه يجب لذلك إيجاد بديل إيجابي لهذه السياسات بالوسائل السلمية،

١ - **يناشد** جميع الدول أن تتقيد بأحكام قرار مجلس الأمن ١٨١ (١٩٦٣) المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٦٣؛

٢ - **يطلب على وجه الاستعجال** إلى حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أن تكف فورا عن فرض التدابير التمييزية والقمعية التي تتنافى ومبادئ الميثاق ومقاصده والتي تعد انتهاكا لالتزاماتها كعضو من أعضاء الأمم المتحدة ولأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

٣ - **يدين** عدم امتثال حكومة جمهورية جنوب أفريقيا للنداءات الواردة في القرارات المشار إليها آنفا التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن؛

٤ - **يطلب مرة أخرى** إلى حكومة جمهورية جنوب أفريقيا الإفراج عن جميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المفروضة عليهم أية قيود أخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري؛

٥ - **يطلب رسميا** إلى جميع الدول أن توقف على الفور بيع وشحن المعدات والمواد اللازمة لصنع وصيانة الأسلحة والذخائر في جنوب أفريقيا؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ تحت قيادته فريقا محدودا من الخبراء المعروفين يكون مسؤولا أمامه ويتولى النظر في سبل حل الحالة الراهنة في جنوب أفريقيا عن طريق التطبيق التام والسلمي والمنتظم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على جميع سكان الإقليم ككل، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد، وتحديد الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه لبلوغ هذا الهدف؛

٧ - **يدعو** حكومة جمهورية جنوب أفريقيا إلى الاستفادة من المساعدة التي يقدمها هذا الفريق عملا على تحقيق هذا التحول السلمي المنتظم؛

...

الوثيقة ٣٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

القرار ١٩٧٨ باء (د - ١٨)، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

إن الجمعية العامة،

إذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، الذي قامت فيه اللجنة بلفت الأنظار إلى البؤس الشديد الذي تواجهه أسر الأشخاص الذين تضطهدهم حكومة جنوب أفريقيا لمعارضتهم سياسة

الفصل العنصري، وبتوصية المجتمع الدولي بالعمل، تلبية لدواعي الإنسانية، على تزويد تلك الأسر بالإغاثة وبغيرها من أنواع المساعدة،

وإذ ترى أن هذه المساعدة متوافقة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

وإذ تلاحظ أن تلك الأسر لا تزال تعاني البؤس الشديد،

١ - **تطلب** إلى الأمين العام التماس الطرق والوسائل اللازمة لتوفير الإغاثة والمساعدة، عن طريق المؤسسات الدولية المختصة، لأسر الأشخاص الذين تضطهدهم حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري؛

٢ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات إلى التبرع بسخاء لجهة تلك الإغاثة وتلك المساعدة؛

...

الوثيقة ٣٦

رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٦٤ وموجهة إلى الأمين العام، يو ثانت، من الزعيم ألبرت ج. لوتولي الرئيس العام للمؤتمر الوطني الأفريقي

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن أزمة مرتقبة في جنوب أفريقيا. لقد بذلت الأمم المتحدة، على مدى السنين، جهودا باسلة لتفادي حرب عنصرية في جنوب أفريقيا تفضي إلى كارثة؛ وللضغط على حكومة جنوب أفريقيا كي تمنح حقوقا لأهل بلدنا الأفارقة وخلافهم من غير البيض وفقا لمبادئ الكرامة الإنسانية والعدالة المقبولة عالميا. ونحن نكن تقديرا بالغا للجهود التي تبذلها أمم العالم، من خلال منظمتكم العالمية، للتصدي لقوى العنصرية وإلحاق الهزيمة بها.

ولعلكم تعرفون، دون شك، أن منظمتي، ألا وهي المؤتمر الوطني الأفريقي، قد سعت طوال ما يقرب من نصف قرن، وإلى أن أعلنوا عدم شرعيتها، إلى تحقيق أهدافها بأساليب سلمية محضة لا تعرف العنف، تتراوح بين تقديم العرائض والاحتجاجات إلى الحكومة وممثليها في السنوات الأولى، والمظاهرات الجماهيرية وحملات التحدي والإضرابات في السنوات اللاحقة.

وكانت هذه المساعي كلها بلا جدوى. والحقيقة، أنه خلال نصف القرن الماضي ازداد القمع والتمييز العنصري إلى درجة أن أحدا لا يمكنه إلقاء أية مسؤولية أدبية على عاتق من يلجأون إلى أساليب العنف لتحقيق المساواة العنصرية والتحرر من الاضطهاد.

إنني أكتب إليكم اليوم، على سبيل الاستعجال الشديد، لكي أؤكد لكم أن أي أمل قد لا يزال باقيا فيما يختص بالتوصل إلى تسوية سلمية متفاوض عليها سيضيع، ربما إلى الأبد، ما لم تتصرف الأمم المتحدة بسرعة وبحزم بصدد المسألة الحيوية التي دفعتني إلى توجيه هذا النداء العاجل.

ولعلكم تدركون أنه خلال السنة الماضية تعرضت حركتنا للقمع بلا هوادة. وجرى إزعاج منظمتنا بلا توقف. وجرى اعتقال أعضاء منظمتنا بأعداد ضخمة في كل ناحية من أنحاء البلد. فإذا لم يقبض عليهم باتهامات سياسية جدية، احتجزوا بموجب القانون الوحشي الذي يسمح بالاعتقال لمدة ٩٠ يوما، وبموجبه احتجز الرجال والنساء والشبان لأجل غير مسمى، وحبسوا حبسا انفراديا، وعذبوا تعذيبا بدنيا في محاولات لانتزاع الاعترافات والأدلة الزائفة منهم. وفي المحاكمات العديدة التي جرت في مختلف المحاكم في شتى أنحاء البلد، حكم على البعض بالإعدام وعلى البعض الآخر بالسجن لمدد طويلة.

ولعلكم تدركون أيضا أن الشهور الأخيرة من السنة شهدت تقديم تسعة من أبرز زعماء التحرر في البلد للمحاكمة، فيما أطلق عليه "محاكمة ريفونيا" التي اتهم فيها هؤلاء الزعماء، بالباطل، بالتآمر لشن حرب تحرير ضد الحكومة. وهؤلاء التسعة بينهم نيلسون مانديلا، الذي قبض عليه بعيد عودته من جولة في الدول الأفريقية المستقلة قام بها في عام ١٩٦٢، وأخذ من زنزانته بالسجن، حيث كان يقضي عقوبة بالسجن مدتها خمس سنوات، لتزعمه الإضراب العام للشعب الأفريقي

في عام ١٩٦١ ومغادرته جنوب أفريقيا دون جواز سفر. كما تشمل المحاكمة وولتر سيسولو، الذي شغل في السابق منصب الأمين العام للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد قبض عليه بينما كان يقوم بعمل سري في إطار الكفاح التحرري.

وتذهب التقديرات إلى أن "محاكمة ريفونيا" ربما تستمر لمدة تتراوح بين أربعة وستة أسابيع أخرى من الآن. ومن الممكن أن تستكمل قبل ذلك. **وثمة خطر جسيم يتمثل في إمكان إصدار أحكام بالإعدام على جميع الزعماء التسعة الذين يحاكمون أو على البعض منهم.** ومثل هذه النتيجة ستكون مأساة أفريقية. إذ ستكون بمثابة قتل قضائي للبعض من أبرز الزعماء في القارة الأفريقية. وسوف تترتب عليها نتائج مروعة ضارة بأية احتمالات للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة في جنوب أفريقيا، بل وقد تتولد عنها سلسلة أفعال مباشرة وأفعال مضادة مفجعة لكل مواطن من مواطني جنوب أفريقيا، لأنه سيكون من الصعب احتوائها.

وإنني أكتب إليكم، على سبيل الاستعجال الشديد، لكي أهيب بكم أن تستخدموا مساعيكم الحميدة لتفادي الأزمة المفجعة التي تهدد جنوب أفريقيا. وإنه لمن الأهمية بمكان أن يعمل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجنوب أفريقيا على اختتام أعماله بسرعة وترك الباب مفتوحا لاتخاذ تدابير تكفل عدم انفجار الحالة العنصرية المتفاقمة تفاقما سريعا وعدم تحولها إلى عنف سافر. وقبل كل شيء، فإنه من المحتم ابتداع إجراءات تنفذها الأمم المتحدة لتفرض الامتثال لقراراتها لتنقذ، بوجه خاص، أرواح القادة التسعة أبطال "محاكمة ريفونيا"، لأن بقفص الاتهام معهم جميع الآمال المعلقة على التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة القائمة في بلدنا.

أ. ج. لوتولي
الرئيس العام

الوثيقة ٣٧

تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢ (١٩٦٣)

S/5658، ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

...

٨ - نرى أن خطورة الحالة المتعاظمة تزيد من الحاجة إلى التوجيه إلى طريق يُفضي إلى مسار بديل يمكن أن يكون مهربا من العواقب الشديدة الضرر، ومن ثم نقدم توصياتنا الآن وقد ملأنا شعور بالإلحاح الشديد.

ونود أن نعلن، على الفور، مبدأ أساسيا فائق الأهمية.

إن مستقبل جنوب أفريقيا ينبغي أن يحدده شعب جنوب أفريقيا - شعب جنوب أفريقيا كله - عن طريق النقاش الحر. ولا يمكن أن تحدث تسوية أو يتحقق السلم بينما غالبية الشعب العظمى تحرم من حريتها الأساسية المتمثلة في الاشتراك في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل بلدها. ونحن مقتنعون بأن استمرار الوضع الراهن، بما فيه إنكار التمثيل العادل، لا بد وأن يؤدي إلى صراع عنيف ومأساة لشعب جنوب أفريقيا كله. ولذلك، نود أن نؤكد المبدأ الأساسي الأول، القائل بضرورة إشراك شعب جنوب أفريقيا كله في التشاور وتمكينه بالتالي من تقرير مصير بلده على الصعيد الوطني.

ولكي يتحقق هذا المبدأ الأساسي، نرى ضرورة توجيه الجهود جميعها نحو إنشاء مؤتمر وطني يحقق التمثيل النيابي الكامل للسكان بأسرهم. وينبغي لمثل هذا المؤتمر الوطني النيابي أن يدرس آراء جميع المشتركين فيه ومقترحاتهم وأن يرسم مسارا جديدا للمستقبل.

ونعتقد أنه ينبغي لاستنكار الرأي العام العالمي المتعاظم وللإصرار المتنامي على اتخاذ إجراءات إيجابية أن يوجها الآن إلى تحقيق هذا الغرض. إن درب التشاور الديمقراطي الحر والتعاون والتصالح هو وحده الذي يمكن أن يوصلنا إلى طريق التسوية السلمية البناءة. وبذلك وحده، يمكن إنقاذ شعب جنوب أفريقيا

كله من الكارثة وإنقاذ العالم من صراع تترتب عليه عواقب غير محسوبة.

...

ثانيا - العوامل الرئيسية في الحالة الراهنة

١٠ - نود أن نسترعي الاهتمام بوجه خاص إلى عاملين رئيسيين تنطوي عليهما الحالة الراهنة. أحدهما هو الاستنكار الدولي المتعاظم للسياسة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا وتزايد تصميم الدول الأفريقية، بوجه خاص، على اتخاذ إجراءات إيجابية ضد التمييز العنصري والسيطرة اللذين تمارسهما جنوب أفريقيا. وثانيهما، هو إصرار حكومة جنوب أفريقيا واستعدادها العسكري المتزايدين، المقترنين بالإجراءات والتشريعات القمعية التي لا تدع أمام الكثير من أبناء جنوب أفريقيا سوى الاعتقاد بأنه لم يعد لديهم إلا العنف سبيلا للمقاومة. وهاتان القوتان تسيران على طريق التصادم. وهما تقتربان بسرعة متزايدة من التصادم. ومع اقتراب الانفجار بدرجة أكبر، يزداد إلحاح الحاجة إلى بذل المساعي لمنع حدوثه.

...

دال - الأخطار الدولية

٣١ - إن قوى الصراع هذه لا يمكن إغفالها أو التهوين من شأنها. وما لم ندرك تماما مدى الخطر لن يكون هناك أي أمل في اتخاذ إجراء جذري بما فيه الكفاية للحيلولة دونه. إن العنف والعنف المضاد في جنوب أفريقيا ليسا إلا المظهرين المحليين لخطر أعم بكثير. ويتوقع للصدام المقبل أن يشمل أفريقيا بأسرها، بل وسائر العالم. ولا يمكن لأية أمة أفريقية أن تظل بمعزل عن ذلك. وعلاوة على ذلك، لا بد لأي صراع عنصري يبدأ في جنوب أفريقيا أن يؤثر على العلاقات العنصرية في أماكن أخرى من العالم، وأن يخلق أيضا، بعواقبه الدولية، خطرا عالميا من الدرجة الأولى.

٣٢ - وقد حذر الأمين العام، وهو يخاطب الجمعية الوطنية الجزائرية في ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٤، قائلا:

"إن هناك احتمالا واضحا، هو أن يتطور أي صراع عنصري، ما لم نتمكن من كبحه ثم القضاء عليه في نهاية الأمر، ليصبح وحشا كاسرا تبدو إلى جواره صراعات الماضي والحاضر الدينية أو العقائدية مجرد مشاجرات عائلية صغيرة. ومثل هذا الصراع سيلتهم إمكانيات تحقيق الخير للجميع التي أوجدتها البشرية حتى الآن وسينحط بالبشر إلى أدنى مستويات التعصب والبغضاء وأشدها توحشا. ولأجل أطفالنا جميعا، مهما كان عرقهم أو لونهم، لا ينبغي السماح بحدوث ذلك".

ثالثا - الحاجة إلى مؤتمر وطني

٣٣ - على ضوء الأزمة المتصاعدة والصراع الذي يتهددنا بالخطر، نود أن ندعو إلى التصالح والتشاور، وأن نحث على عقد مؤتمر وطني في وقت مبكر بوصفه ضرورة لازمة.

٣٤ - ومفهوم المؤتمر الوطني ليس بدعة في جنوب أفريقيا. إذ إن "الاتحاد" نفسه قد نشأ في مؤتمري عام ١٩٠٨ وعام ١٩٠٩ الوطنيين (اللذين لم يحضرهما سوى بيض جنوب أفريقيا، بينما استبعد منه كل من عداهم). ولكن الدستور الذي نشأ عن هذين المؤتمرين لم يحظ بأي قبول من غالبية السكان العظمى، ولفترة طويلة في الماضي تمثل أحد الأهداف الرئيسية للحركة الوطنية في صفوف غالبية أبناء جنوب أفريقيا في عقد مؤتمر وطني ذي صفة نيابية كاملة ليكون مدخلا إلى الديمقراطية. وطالب أبناء جنوب أفريقيا المحرومين من حق الاقتراع، طوال سنوات الإخضاع الطويلة، بحقهم في أن يستشاروا. ولقد شنوا الحملات، لا من أجل الثورة بل من أجل التمثيل. وهكذا كان اعتدال الحركة.

٣٥ - وحتى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، بعد أن أدت مذبحتا شاربفيل ولانغا وسجن آلاف الأشخاص إلى ازدياد التوتر والمرارة ازديادا شديدا، دعا ستة وثلاثون زعيما أفريقيا بارزا، اجتمعوا في جوهانسبرغ، إلى إقامة ديمقراطية غير عنصرية من خلال مؤتمر وطني يمثل شعب جنوب أفريقيا كله.

٣٦ - وأعقب هذا الاجتماع مؤتمر أفريقي عمومي عقد في بيترماريتسبرغ يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/ مارس ١٩٦١ وحضره ١٤٠٠ مندوب، من بينهم كثيرون من المناطق الريفية. وبينما استنكر هذا المؤتمر إنشاء جمهورية بقرار من الناخبين البيض وحدهم، طالب، بالإجماع، "بالدعوة، في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/ مايو ١٩٦١، إلى عقد مؤتمر وطني مؤلف من نواب منتخبين يمثلون جميع البالغين، رجالا ونساء، على قدم المساواة - بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة أو أي قيود أخرى".

٣٧ - وهذه الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني لم يؤيدها مؤتمر الهنود ومؤتمر الملونين وحدهما، بل أيدها أيضا قادة الحزب التقدمي وحزب الأحرار،

ومنظمات أخرى وعدد من الأشخاص البارزين في الأوساط الأكاديمية والدينية وأوساط الحياة العامة.

٣٨ - وقوبلت هذه الالتماسات كلها بالرفض. إذ أمعنت الحكومة، وقد تجاهلت جميع محاولات تحقيق التشاور، في سياساتها، وبذلك تُركت الأغلبية غير البيضاء دون وسيلة دستورية تستعين بها على التماس الحرية والعدالة.

٣٩ - ولعل الدرس المستخلص هو أنه برفض التشاور والتمثيل رفضا باتا لم يعد هناك أمل في المستقبل. ولكننا نعتقد أن الأخطار من الجسامة بحيث يمكن أن تكون هناك رغم ذلك رغبة، وبالتالي قد لا يزال هناك وقت، لتفادي صدام دموي هائل. ونحن مقتنعون بأن الطريق لتحقيق ذلك، بل ونؤمن أن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك، هو التحول إلى وسائل التشاور التي ناضلت من أجلها حركة التحرير نضالا صبورا مثابرا كل هذا الوقت.

٤٠ - ومسألة شكل المؤتمر الوطني وتكوينه متروكة للنقاش: فهي مسألة ينبغي أن يبت فيها أبناء جنوب أفريقيا. وهناك عمليات وأنماط مختلفة عديدة يمكن تبنيها. ومتى حدد المؤتمر المسار العام الواجب اتباعه وبدأ بداية جديدة على طريق التعاون البناء، أمكن له أن يقرر إنشاء جمعية تأسيسية تكلف بمهمة وضع دستور تفصيلي، مما يُمهد الطريق أمام انتخاب برلمان نيابي. ولأن انتخابات مثل هذه الجمعية التأسيسية قد تكون لازمة، فربما جرت بمساعدة من الأمم المتحدة وتحت إشرافها.

٤١ - ولكن هذه مسائل ينبغي أن ينظر فيها المؤتمر الوطني ويسويها. أما الخطوة الحيوية الأولى فهي بدء مناقشات بشأن تكوين جدول أعمال للمؤتمر.

٤٢ - وبناء على ذلك، نوصي، توصية محددة، بدعوة حكومة جنوب أفريقيا فورا إلى إرسال ممثليها إلى الأمم المتحدة لإجراء مناقشات لتحقيق هذه الغاية. ونقترح أن تعين الأمم المتحدة، من جانبها، هيئة خاصة لتولي أمر هذه المناقشات، وأن تشرك هذه الهيئة الخاصة في المشاورات ممثلي المعارضة وزعماء الأغلبية المحرومة من حق الاقتراع لضمان رضى جميع الأطراف المعنية عن تشكيل المؤتمر وجدول أعماله.

٤٣ - ونحن لا نود أن نقترح أحكاما وشروطا مسبقة. إذ ينبغي عدم الإقدام على شيء يخل بالمناقشات، التي نقترحها، أو يؤخرها.

٤٤ - إلا أن هناك شرطا مسبقا سيكون ضروريا إذا ما أريد للمناقشات أن تبدأ وللمؤتمر أن ينجح. إذ ينبغي للمؤتمر أن يكون ذا صفة نيابية تامة؛ ولا يمكنه أن يكون كذلك، ما لم يشترك جميع الزعماء الممثلين للسكان اشتراكا حرا. ولهذا الغرض، يلزم العفو عن جميع خصوم الفصل العنصري، سواء كانوا قيد المحاكمة أو في السجن أو رهن الإجراءات التقييدية أو في المنفى؛ ونحن نضيف نداءنا العاجل هذا إلى النداءين اللذين وجهتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن فعلا من أجل إعلان العفو فورا.

٤٥ - ومن المفروض أن يمكن العفو عن السجناء السياسيين المؤتمر الوطني من تحقيق صفته النيابية الكاملة. وهذا أمر عظيم الأهمية. ولكن الأهم من ذلك للمستقبل هو الروح الجديدة التي يمكن أن يهيؤها العفو. إذ يمكن طرح الخوف والمرارة جانبا. كما يمكن أن يمثل العفو بداية جديدة. وسوف يُنبذ العنف كما ستُنبذ عقوبة الإعدام نبذا فعليا، وستتولد ثقة جديدة، بحيث سيكون ممكنا في الواقع بلوغ أهداف "حقوق الإنسان والحريات الأساسية". وهكذا، ستتحول الحالة وسيدخل الجميع المؤتمر بروح التصالح والتعاون الحق.

...

خامسا - دور الأمم المتحدة

٨٠ - وفقا لقرار مجلس الأمن المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، الذي يحدد مرجعيتنا، يلزمنا أن نبحث ماهية الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة "في تسوية الحالة الراهنة في جنوب أفريقيا بإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا كاملا سلميا منظما".

٨١ - إننا نقصر تعليقاتنا على المراحل المبكرة من التحول "السلمي المنظم"؛ ونحن على ثقة من أنه متى بدأ التحول وأخذ بنظام حكم ذي صفة نيابية كاملة أمكن بسهولة إتاحة طائفة كبيرة من المساعدات الدولية بناء على طلب حكومة جنوب أفريقيا.

٨٢ - وفي المهمة الفورية المتعلقة ببدء التحول، كيف يتسنى للأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة لبذل جهد جديد قائم على التعاون البناء؟ وكيف يتسنى لإجراءات الأمم المتحدة، بصورة أكثر تحديدا، أن تيسر تحقيق البداية الجديدة عن طريق مؤتمر وطني؟

٨٣ - لقد اقترحنا فعلا أن تستهل الأمم المتحدة العمل بدعوة حكومة جنوب أفريقيا إلى إيفاد ممثلين إلى الأمم المتحدة لإجراء مناقشات بشأن تشكيل مؤتمر وطني ووضع جدول أعمال مثل هذا المؤتمر، وأن تعين هيئة خاصة تتولى أمر هذه المناقشات. وخلال هذه المناقشات، يمكن للمساعي الحميدة التي تبذلها الأمم

المتحدة أن تعاون بطرق شتى؛ وفي المؤتمر نفسه، يمكن للأمم المتحدة، إذا ما طلب منها، أن تقدم مشورة الخبراء بشأن المشاكل الدستورية والاقتصادية والاجتماعية.

٨٤ - وفي مرحلة لاحقة، يمكن أن تساعد الأمم المتحدة على إعادة تنظيم الجهاز الإداري، ويمكنها على وجه التحديد أن تساعد على تلبية أي طلب بشأن تنظيم الانتخابات والإشراف عليها. وإذا دعت الضرورة، يمكن أن تسهم الأمم المتحدة، حسبما اقترح وزير خارجية الدانمرك في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، "في صون القانون والنظام وحماية الأرواح والحقوق المدنية" وبذلك تهدئ من حدة المخاوف وتضمن الثقة.

٨٥ - وثمة مهمة هامة يمكن أن تتولى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أمرها على الفور. وهي مهمة تدخل في نطاق التعليم والتدريب، الذي هو نطاق حيوي. فهناك حاجة ملحة إلى تأهيل أعداد كبيرة جدا من غير البيض لشغل المهن ووظائف الخدمة المدنية والقيام بالتدريس. وستزداد هذه الحاجة ازديادا شديدا على وجه السرعة. ولذلك، نوصي بإعداد برنامج تعليمي وتدريبي تابع للأمم المتحدة معني بالجنوب الأفريقي، وذلك بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ويكون الغرض الأول منه التخطيط لبرامج المنح التعليمية والتدريبية ثم الإشراف على هذه البرامج وإدارتها. ويمكن أن تقبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مسؤولية المشروع بالتعاون مع وكالات متخصصة أخرى (لا سيما منظمة العمل الدولية)، أو قد يفضل إنشاء جهاز جديد مستقل لإدارة البرنامج، بما في ذلك الرقابة على الأموال المقدمة من الدول المساهمة وعلى المعاملات التي تجري مع الطلاب والكليات ومراكز التدريب المشتركة في البرنامج. ويمكن أن تستمد الخبرات المفيدة في مجال تخطيط مثل هذه المساعدة لطلاب جنوب أفريقيا من البرامج التدريبية التي استهلتها الحكومات الاسكندنافية.

٨٦ - ومتى وضعت الخطط الأولية، نقترح أن تدعو الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات مالية إلى هذا البرنامج لأجل توفير التدريب في الخارج لعدد ضخم من أبناء جنوب أفريقيا ليكونوا محامين، ومهندسين، ومهندسين زراعيين، واختصاصيين في مجال الإدارة العامة، ومعلمين في جميع المراحل، وعمالا مهرة، فضلا عن توفير التدريب في ميادين من قبيل التثقيف العمالي وإدارة الأعمال والإدارة الصناعية. ويمكن تنفيذ قدر كبير من البرنامج التعليمي والتدريبي في الدول الأفريقية الأخرى. وسيكون الغرض تمكين أكبر عدد ممكن من أبناء جنوب أفريقيا من القيام بدور تام، وبأسرع ما يمكن، في النهوض ببلدهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

٨٧ - وهذه مهمة يمكن أن تسهم فيها الدول الأعضاء وأن تشترك فيها الوكالات المتخصصة. وهي تتيح أيضا فرصة أكبر لاضطلاع المنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات، سواء كانت مرتبطة بالأمم المتحدة أم غير مرتبطة بها، بإجراءات متضافرة. ويمكن لكل من هذه الكيانات القيام، في مجاله، بدور في مساعدة أبناء جنوب أفريقيا الذين حرموا من حقوقهم وأنكرت عليهم فرص التعليم والتدريب الفني والمهني والعلمي. وهكذا، يمكن للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وللجامعات، والكليات القائمة بالتدريب، والمنظمات العامة والخاصة في مختلف أرجاء العالم، أن توحد جهودها للمساعدة على التأثير على حكومة جنوب أفريقيا بواسطة العمل الإيجابي. إن أي جهد دولي يتسم بهذا الطابع البناء سيبين في الوقت ذاته انشغال بال المجتمع الدولي، كما سيظهر الرغبة العامة في تقديم مساعدة عملية فورية، بل ومنح أمل جديد إلى أناس يريدون أن يروا دليلا فوريا على وجود بداية جديدة.

٨٨ - وهذا سيكون وسيلة عملية للتعبير عن الرأي العالمي، ونحن نؤكد مرة أخرى اقتناعنا بأن الضغط الدولي المنسق هو وحده الذي يمكن أن يحقق هذه البداية الجديدة. وكل من يدرك المعاناة التي تسببها الحالة الراهنة والأخطار التي تهدد بها الآن، سواء كان بلدا أو منظمة أو فردا، أمامه فرصة للاشتراك في ذلك الضغط وعليه التزام بالاشتراك فيه. ويمكن للأمم أن تزيد من الضغط الدبلوماسي، بينما يمكن للكنائس أن تفعل المزيد للتعريف بآرائها وتحويلها إلى شيء مدرك. كما يمكن للمنظمات والجماعات بشتى أنواعها، الدولية منها والوطنية، أن تمارس نفوذها في حلقة الرأي العالمي التي تتكامل الآن.

٨٩ - ونحن نشدد على الأهمية الخاصة التي يتسم بها الرأي العالمي. فالكثير من البلدان، لا سيما البلدان الأفريقية، يتعاطف مع قضية شعب جنوب أفريقيا المضطهد تعاطفا مباشرا، إلا أن هناك قلقا دوليا على نطاق أوسع. فلقد استثير ضمير العالم، وهناك اعتراف في صفوف الرأي العالمي بصفة عامة بأن مشكلة جنوب أفريقيا فريدة من نوعها وتتطلب

معاملة استثنائية. وهناك أزمة ضمير دولية؛ وهي تنشأ من وجود حكومة في جنوب أفريقيا تجاهر بأنها تتحدث باسم المسيحية و "العنصر الأوروبي" وهي الحكومة الوحيدة في العالم التي اختارت ألا تكون سياستها الهادية هي السعي إلى بلوغ العدالة والمساواة وتوفير ضمانات لحقوق الإنسان بل اختارت التصميم على الحفاظ على الامتيازات والدفاع عن التمييز وتوسيع نطاق السيطرة إلى حد تنظيم مجتمع يقوم على مبادئ العبودية. ففي جنوب أفريقيا يؤخذ صراحة بإنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية بوصفه سياسة غير خافية. وهناك كثيرون في الكنائس المسيحية، ومن بينهم أناس يمكنهم الإدعاء بأنهم يتكلمون باسم الحضارة الأوروبية ويمكن للمرء أن يتوقع استشعارهم لمسؤولية استثنائية بصدد التطورات الجارية في جنوب أفريقيا. وقد يكون من الممكن ممارسة نفوذهم ممارسة أفعل وبطرق عديدة وعبر قنوات عديدة.

٩٠ - والأمر ينطوي على مصلحة دولية كبيرة أخرى. فهناك مصلحة التجارة، والصناعة، والصيرفة، التي تعمل في غالب الأحيان من خلال مشاريع اقتصادية كبرى وتنظم على أساس دولي، وتستمد أرباحا كثيرة ومنافع خاصة من الاستثمارات الموظفة في جنوب أفريقيا ومن الاتجار معها. وهي أيضا مشاريع ينبغي لها أن تشعر بمسؤولية استثنائية، لأن أرباحها تستمد إلى حد كبير من رخص الأيدي العاملة الذي تحافظ عليه سياسات الفصل العنصري. وهذه المصالح الاقتصادية والبيوتات المالية، ومعها الغرف التجارية ومشاريع ورابطات الاتجار بالمصنوعات، يمكنها أن تمارس نفوذا فعليا على حكومة جنوب أفريقيا، وأن تسهم على نحو خاص، إسهاما إيجابيا من خلال المطالبة بتطبيق "سياسة توظيف منصفة".

٩١ - كما يمكن التأثير على الحالة بالعمل الطوعي الذي تقوم به النقابات وغيرها من الجماعات التعاونية في بلدان عديدة. وفي بعض الأحيان، جرى الإعراب عن احتجاجات هذه الجماعات في شكل مقاطعة لسلع جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من محدودية النتائج الاقتصادية المباشرة لمثل هذه المقاطعات، فإن لها أثرا نفسيا قيما.

٩٢ - وبينما نشدد على الأهمية الكبرى المتزايدة التي يتسم بها الرأي الدولي، وبينما نسلم كذلك بضرورة مداومة الضغط الدبلوماسي وزيادته، نسلم أيضا بأنه في مجال الضغط لتحقيق بداية جديدة في جنوب أفريقيا بفضل التشاور والتعاون ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور حيوي مركزي يتمثل في أخذ زمام المبادرة والقيادة.

٩٣ - ولذلك، درسنا ما قيل وكتب في محاضر مناقشات الأمم المتحدة وفي مواضع أخرى بشأن مختلف أشكال الضغط الاستراتيجي والاقتصادي.

...

١٠٣ - ونحن لا نقترح في هذا التقرير إجراء مناقشة بشأن الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية التي تنطوي عليها الجزاءات، بل نود أن نسجل استنتاجات عامة معينة تولدت عن دراستنا لهذه المشكلة.

١٠٤ - فيما يتعلق بالحجة القائلة بعدم فرض جزاءات لأنها ستؤذي سكان جنوب أفريقيا غير البيض، ينبغي ملاحظة أن الزعماء الأفارقة قد رفضوا أية فكرة من هذا القبيل رفضا شديدا. وكما قال أوليفر تامبو (من المؤتمر الوطني الأفريقي) عندما كان يلقي بيانه في الأمم المتحدة يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣:

"إن هذا نوعا من الشفقة والأبوة يؤذينا، حتى أكثر مما قد تؤذينا الجزاءات".

١٠٥ - وصحيح أن الجزاءات ستسبب مشقة لجميع قطاعات السكان، لا سيما إذا أبقيت لفترة طويلة، ولكن استخدام مؤيدي الفصل العنصري لهذه الحجة على سبيل المعارضة للجزاءات سوف يعرضهم للاتهام بالنفاق.

١٠٦ - ثانيا، من الواضح أنه إذا أريد للجزاءات أن تكون فعالة وجب تطبيقها بالتعاون مع المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا، لا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

١٠٧ - ثالثا، نظرا لاعتماد جنوب أفريقيا اعتمادا خاصا على الواردات من النفط والمطاط فمن المناسب فرض حظر على تصدير هذين المنتجين إلى جنوب أفريقيا، على أساس أن الحظر على هذه الإمدادات يمكن تقريره وتنفيذه بشكل أسهل وأسرع من حظر عام يفرض على جميع واردات جنوب أفريقيا. فتطبيق الجزاءات الاقتصادية، حتى وإن كانت مقصورة على النفط (وربما على المطاط أيضا)، يمكن أن يكون تحذيرا كافيا ورادعا كافيا.

١٠٨ - ومن ناحية أخرى، نسلم بقوة الحجة القائلة بأن من الأفضل توجيه أية خطة منسقة بشأن الجزاءات بحيث تشمل جميع السلع الأساسية لا سلعة واحدة أو سلعتين؛ وأن التطبيق الجزئي والتدريجي للجزاءات قد يأتي بعكس المراد ويؤدي إلى اشتداد عزم جنوب أفريقيا على مقاومة الضغط الآتي من العالم

الخارجي، بينما الهدف، بالطبع، هو تحقيق تغيير في سياسة جنوب أفريقيا.

١٠٩ - رابعا، إن المحكات التي ستستخدم عند البت في هذه المسائل هي محكات سرعة البت واكتمال التعاون وفعالية التنفيذ، لأن الغرض الأسمى هو تحقيق تحول سريع بأدنى قدر من المعاناة والخلخلة.

١١٠ - أما وقد وضعنا هذه الاعتبارات في الاعتبار، فإننا نوصي باستغلال الوقت الحالي، وقبل اقتضاء رد نهائي من حكومة جنوب أفريقيا على الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر وطني، لتمكين الخبراء من دراسة الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية التي تنطوي عليها الجزاءات. ويبدو لنا أن هناك حاجة ملحة لأن يقوم الخبراء في الميدانين الاقتصادي والاستراتيجي، لا سيما في مجالي التجارة الدولية والنقل الدولي، بدراسة عملية وفنية لـ "الجوانب الإمدادية" التي تنطوي عليها الجزاءات.

١١١ - ومن الواضح أن من الأهمية بمكان ألا يغيب عن الأذهان أبدا الغرض من الجزاءات. فهذا الغرض لا يتمثل في شل اقتصاد جنوب أفريقيا، بل إنقاذه. فإذا كان قرار فرض الجزاءات عالميا ظل التهديد الذي تمثله الجزاءات قائما على الدوام. وستقل فترة فرضها مما يقلل من المشقة، بل الواقع أنه لو أصبح التهديد عالميا كاملا لبات محتملا أن يصبح فرض الجزاءات الفعلي غير ضروري في الواقع.

١١٢ - وقد خلصنا إلى أن سلاح الجزاءات لا يمكن أن يكون سريعا فعالا إلا إذا استخدمته الأمم المتحدة، في شكل قرار إجماعي صادر عن مجلس الأمن. ولن يتسنى تحقيق الغرض من التهديد بالجزاءات إلا إذا كان الإجراء متفقا عليه ومكتملا. وبهذه الوسيلة الجذرية وحدها يمكن تفادي الضرر المادي وخلخلة التجارة وفرض المشقة على الكثير من الأبرياء في جنوب أفريقيا وفي أماكن أخرى أيضا.

سادسا - توصيات بشأن إجراءات يتخذها مجلس الأمن

١١٣ - لقد خلصنا إلى ضرورة توجيه جميع الجهود على وجه السرعة إلى تشكيل مؤتمر وطني ذي صفة نيابية كاملة يمثل شعب جنوب أفريقيا كله؛ ولذلك، نحث على تأييد مجلس الأمن، كخطوة أولى، لتوصيتنا الداعية إلى عقد مثل هذا المؤتمر.

١١٤ - ونقترح أن يقدم التأييد، في الوقت نفسه، لتوصيتنا المتعلقة بإنشاء برنامج تعليمي تدريبي تابع للأمم المتحدة معني بالجنوب الأفريقي.

١١٥ - كذلك، نقترح إحالة هذه القرارات إلى حكومة جنوب أفريقيا، مشفوعة بدعوة لإرسال ممثليها للاشتراك في مناقشات ترعاها الأمم المتحدة بشأن تشكيل المؤتمر الوطني.

١١٦ - ونحن نشدد على الحاجة إلى توجيه نداء مجدد عاجل للعفو فورا عن خصوم الفصل العنصري.

١١٧ - ونوصي بأن يحدد مجلس الأمن موعدا مبكرا ليكون نهاية لمهلة يلزم أن ترد فيها حكومة جنوب أفريقيا على تلك الدعوة.

١١٨ - وعلاوة على ذلك، نوصي بأن يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية إلى إرسال آرائها بشأن جدول أعمال المؤتمر قبل التاريخ المحدد لرد حكومة جنوب أفريقيا.

١١٩ - وينبغي توجيه مثل هذه الدعوة إلى كل جماعة نيابية، بما فيها الأحزاب السياسية والمحظور حاليا من المؤتمرات بموجب قانون المنظمات غير المشروعة، ومنظمات جنوب أفريقيا الأخرى التي من قبيل الكنائس والجامعات والنقابات العمالية ورابطات أرباب العمل والغرف التجارية ورابطات المحامين ومعاهد العلاقات العنصرية والصحافة وسائر الجماعات النيابية.

١٢٠ - نوصي بأن يستغل مجلس الأمن الفترة الفاصلة المتعين قبل نهايتها إرسال رد حكومة جنوب أفريقيا في إجراء دراسة عاجلة "للجوانب الإمدادية للجزاءات"، التي أوصينا بها في الفقرة ١١٠ أعلاه.

١٢١ - وقد أعرب مجلس الأمن، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، عن إيمانه الشديد بأن "الحالة في جنوب أفريقيا تخل بالسلم والأمن الدوليين إخلالا شديدا". وازداد تدهور هذه الحالة بفعل الإجراءات التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا. وإذا لم يأت رد مرض من حكومة جنوب أفريقيا بحلول الموعد المحدد، فإن مجلس الأمن لن تتبقى له - في رأينا - من وسائل سلمية فعالة للمساعدة على فض تلك الحالة سوى تطبيق الجزاءات الاقتصادية. وبناء عليه، نوصي بأن يقرر مجلس الأمن عندئذ تطبيق الجزاءات الاقتصادية على ضوء نتيجة البحث الموصى به في الفقرتين ١١٠ و ١٢٠ أعلاه.

سابعا - استنتاج

١٢٢ - قد يظن البعض أنه لم يعد هناك أي أمل في تفادي التصادم الذي يوشك الآن على الحدوث، وأن الإعلانات والإجراءات الصادرة مؤخرا عن حكومة جنوب

أفريقيا تستبعد أية إمكانية للتفاوض. ومن المؤكد أن الوقت قصير وأن الأخطار تقترب وتتعاظم بسرعة.

١٢٣ - وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض دواعي أمل في أن الأمور لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة وأن من الممكن على الرغم من ذلك حدوث حوار مثمر بين مختلف قطاعات السكان في جنوب أفريقيا.

١٢٤ - والعامل الرئيسي بين العوامل المشجعة هو إصرار الأحزاب والمنظمات المناهضة للفصل العنصري على التدابير والأساليب الدستورية التي دعت إليها على مدى سنين عديدة. فلقد أظهر زعماء هذه الأحزاب والمنظمات قدرا فائقا من المسؤولية السياسية وشددوا دوما على ضرورة تمتع جميع أبناء جنوب أفريقيا، مهما كان أصلهم العنصري، بحقوق متساوية.

١٢٥ - ولقد أدلى الزعيم لوتولي، في محاضرة نوبل التي ألقاها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، بتصريحه الشهير، الذي قال فيه:

"إن الوطنيين الحقيقيين من أبناء جنوب أفريقيا، الذين أتكلم باسمهم لن يرضيهم شيء أقل من الحقوق الديمقراطية الكاملة. وفي الحكم، لن نرضى بأقل من الاقتراع الفردي المباشر للبالغين وحقهم في الترشيح والانتخاب لجميع أجهزة الحكم. وفي المسائل الاقتصادية، لن نرضى بأقل من تكافؤ الفرص في كل مجال، والتمتع بكل الإرث الذي يشكل موارد البلد المملوكة حتى الآن على أساس عنصري "للبيض فقط". وفي مجال الثقافة، لن نرضى بأقل من فتح جميع أبواب التعلم في مؤسسات لا فصل فيها، استنادا إلى معيار واحد، هو الكفاءة. وفي المجال الاجتماعي، لن نرضى بأقل من إلغاء جميع الحواجز العنصرية. ونحن لا نطالب بهذه الأشياء للمنحدرين من أصل أفريقي وحدهم. بل نطالب بها لجميع أبناء جنوب أفريقيا، البيض منهم والسود".

١٢٦ - وفي المؤتمر الذي أنشئ فيه "مؤتمر الوحدويين الأفريقيين" في عام ١٩٥٩، قال روبرت سوبوكوي إن كل من يدين بولائه لأفريقيا وحدها ينبغي اعتباره أفريقيا وإن هناك جنسا واحدا هو الجنس البشري.

١٢٧ - وعندما مثل نيلسون مانديلا (من المؤتمر الوطني الأفريقي) أمام المحكمة في عام ١٩٦٢ قبل الحكم عليه بالسجن خمس سنوات، قال للمحكمة:

"إنني لست عنصريا، وإنني أبغض العنصرية لأنني أعتبرها شيئا همجيا، سواء صدرت عن شخص أسود أو شخص أبيض".

١٢٨ - إن النضال في جنوب أفريقيا ليس نضالا بين جنسين بهدف السيطرة؛ بل هو نضال بين دعاة السيطرة العنصرية ودعاة المساواة العنصرية.

١٢٩ - إننا نعتقد أنه إذا رسم مسار جديد الآن فسيظل ممكنا تصور جميع أبناء جنوب أفريقيا وهم ينعمون بالعدالة السياسية والحرية في ظل دستور يضمن حقوق الإنسان ويوفر الشروط اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي. وستؤدي إزالة القيود المفروضة على التوظيف والسكنى والتنقل إلى إتاحة إمكانيات توفر ازدهارا صناعيا وزراعيا أكبر بكثير. ويمكن أن يحقق اقتصاد جنوب أفريقيا قفزة إلى الأمام، إذا ما أزيلت حواجز التمييز. وسيؤدي تخفيض الإنفاق على التدابير العسكرية والقمعية إلى تحرير مبالغ ضخمة تسخر لأغراض التنمية والرفاه. واذا أتيحت فرص تعليمية متكافئة فسيتولد مخزون جديد هائل من المقدرة والمهارة البشريتين يسهمان في التقدم السلمي المثمر. وستعم الفائدة أبناء جنوب أفريقيا جميعا عندما ترفع عن كواهلهم أعباء القمع والتمييز والعزلة.

١٣٠ - ولا يساورنا الشك في أن قضية التحرر سيكتب لها النصر في جنوب أفريقيا. إذ لا يمكن إرغام غالبية السكان العظمى على التقهقر إلى معازل مكتظة بسكانها فعلا تشكل أقل من ١٣ في المائة من مساحة البلد. ولا يمكن إنكار حق الإنسان، أي حق كل فرد، في العيش والعمل والتنقل بحرية في بلده. كما لا يمكن أن يكتب البقاء لنظام سياسي اقتصادي اجتماعي أقيم على سيطرة جنس واحد على جنس آخر بالقوة.

١٣١ - والأمر المطروح للبحث الآن ليس النتيجة النهائية، بل مسألة ما إذا كان من المحتم على شعب جنوب أفريقيا أن يمر، في طريقه إلى تلك النتيجة، بمحنة طويلة قوامها الدم والبغضاء. فإذا كان الأمر كذلك، فلا بد من إشراك أفريقيا كلها والعالم بأسره.

١٣٢ - إننا نعتقد أن درب الرشد والعدل الذي نحبذه - وهو مسار يمكن أن يتقبله الجميع فورا بصورة مشرفة - يمثل الطريق الوحيد، بل الفرصة الأخيرة، لتجنب مثل هذه الفاجعة الهائلة.

ألفا ميردال، الرئيس
إدوارد أسافو - أدجاي
هيو فوت
داي ولد سيدي بابا

الوثيقة ٣٨

البيان الذي أدلى به السيد تابو مبيكي، ابن السيد غوفان مبيكي، الزعيم الأفريقي الذي كانت تجري محاكمته في بريتوريا، أمام وفد اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في لندن، في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

A/AC.115/L.65، ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

السيد الرئيس، حضرات الأعضاء: قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني المتواضع لكم لسماحكم لي ببعض وقتكم في محاولة كي أضيف صوتا آخر في معركة مناهضة سياسات الاضطهاد الشريرة والمجنونة التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا دون هوادة وبصفاقة. ولعلي أيضا، بعد إذنكم يا سيادة الرئيس، أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديري العميق للإسهام الذي تسهمون به أنتم وزملاؤكم من أجل نجاح كفاح جنوب أفريقيا، باسم الإنسانية جمعاء. وأنا أشعر هنا بأن ثمة ما يبرر لي أن أدعي كذلك أني لا أبدي مشاعري أنا فقط ولكن أيضا مشاعر أبي، غوفان مبيكي، وزملائه المحتجزين الآن في سجن بريتوريا المحلي، في جنوب أفريقيا، وسيمثلون مرة أخرى أمام القاضي يوم الاثنين القادم، ٢٠ نيسان/ أبريل، فيما يبدو أنه آخر مرحلة مما أصبح يعرف بمحاكمة ريفونيا. وستتذكر جنوب أفريقيا الحرة جهودكم باعتزاز؛ أما في الوقت الحاضر، فإنني أعرض القيام بكل ما في وسعي لكبح جماح وحش الفصل العنصري. ويعبر هذا عن امتناني لجهودكم. شكرا يا سيدي وعن طريقكم أود أن أشكر الأعضاء الآخرين في لجنتكم الخاصة، الحاضرين منهم والغائبين على السواء.

إنني أشعر أن من واجبي أن أقدم نفسي إليكم، يا سيادة الرئيس، بقدر ما قد يساعدكم هذا في مهمتكم. لقد ولدت في ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٤٢، وعمدت باسم تابو مبيكي. ومنذ بدء الدراسة في سن الخامسة، شغلت بقية حياتي بالحصول على التعليم بمختلف أنواعه. وأثناء ذلك انتظمت بمدارس في ترانسكاي وسيسكاي ومقاطعة الكيب. وقد فصلت من الدراسة في عام ١٩٥٩. وأتممت دراستي الثانوية كتلميذ غير منتظم وأصبحت في نهاية العام مؤهلا للالتحاق بأي جامعة من جامعات جنوب أفريقيا. بيد أنه بعد الأخذ بنظام تعليم البانتو، وبعد التشاور مع والدي شعرت بأنني مضطر للالتحاق بالدراسة الجامعية خارج جنوب أفريقيا. ولهذا الغرض، اجتزت امتحانات شهادة التعليم العامة في جوهانسبرغ في عام ١٩٦١، وحصلت على المرتبة الأولى في الاقتصاد، وأصبحت مؤهلا للالتحاق بأي جامعة بريطانية.

وبعد أن مكثت عاما آخر في جوهانسبرغ للدراسة كطالب منتسب بجامعة لندن، غادرت جنوب أفريقيا في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، مع سبعة وعشرين طالبا أفريقيا آخر توجهوا للدراسة في الخارج وكنت في مقدمتهم. ونظرا للتأخير الذي حدث بسبب اعتقالنا في روديسيا الجنوبية، وصلنا في نهاية المطاف إلى دار السلام في تشرين الثاني/ نوفمبر بفضل الجهود التي بذلها المؤتمر الوطني الأفريقي.

وأثناء وجودي في جنوب أفريقيا، شاركت بصورة مكثفة في أنشطة الشباب المناوئة للفصل العنصري، وقد سنحت لي أثناء تلك الفترة الفرصة كي أحظى بالاتصال الدائم بأشخاص من بينهم نيلسون مانديلا وولتر سيسولو ودوما نوكويي، الذين سبق أن أتيحت لهم الفرصة للاجتماع وهذه اللجنة الموقرة في نيويورك. وعندما غادرت البلد كنت أشغل مناصب من بينها منصب الأمين الوطني لرابطة الطلاب الأفارقة. ولهذه الأسباب اعتقدت أنه من غير الحكمة أن أتقدم بطلب لاستخراج جواز سفر لمغادرة جنوب أفريقيا. وأود مخلصا أن تساعد هذه المعلومات الخاصة بي اللجنة في أن تقدر أكثر النداء الذي سأوجهه، بعد إذنكم، يا سيدي، عن طريقكم إلى دول العالم المجتمعة في الأمم المتحدة.

لقد ولد أبي، غوفان مبيكي، الذي تجري محاكمته الآن في محكمة ريفونيا، والذي حضرت إلى هنا بالنيابة عنه في المقام الأول، وبمصادفة غريبة، في ٤ تموز/ يوليه ١٩١٠، وهو العام الذي أصبحت جنوب أفريقيا فيه اتحاد جنوب أفريقيا وهو أيضا عيد

الاستقلال في أمريكا. وقد ولد من أسرة من الفلاحين في ترانسكاي، والتحق بالمدرسة في قريته ثم التحق بمدرسة هلدتاون الثانوية حيث تخرج فيها. وبعد ذلك التحق بكلية فورت هير الجامعية، وهي المؤسسة الوحيدة للتعليم العالي في جنوب أفريقيا، بل وفي منطقة تصل حتى أوغندا. وقد عمل كبائع صحف أثناء العطلات في جوهانسبرغ، حتى حصل على درجة البكالوريوس في الآداب ثم عمل بالتدريس في دوربان. وبعد ذلك منح درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة جنوب أفريقيا، بعد أن درس كطالب منتسب لعدد من السنوات.

وقد أولى والدي منذ حداثة سنه الاهتمام لرفاه شعبه، وفي النهاية انتخب عضوا في المجلس العام لإقليم ترانسكاي في أوائل الأربعينات. ولم يكن له أن يمكث فيه طويلا مع ذلك فسرعان ما بدأت حكومة آنذاك تتولى بنفسها المهام التي كان المجلس يرى من قبل أنها تندرج ضمن اختصاصه. وبعد معركة جريئة شعر أنه مضطر للعودة إلى دائرة من يمثلهم كي يخبرهم أنه لما كان طابع المجلس قد تغير فقد ارتأى أنه لا يمكن أن يدعي أنه يمثل الشعب بحضوره، واضطر بناء على ذلك إلى الاستقالة وأهاب بالشعب أن يقاوم افتئات الحكومة التدريجي على حقوقه. وقد اصطدم هذا الكفاح بحكومة عنود، إلا أنه زاد من احترام الناس لشجاعته.

وفي عام ١٩٤٣، كان من المزمع أن يوقع وثيقة "المطالب الأفريقية" - وهي نسخة أفريقية من ميثاق الأطلسي - مع زعماء أفارقة أجلاء مثل موزيس كوتاني، وهو الآن ضمن فريق زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي فيما وراء البحار، ورؤساء سابقين للمؤتمر الوطني الأفريقي، الدكتور أ. ب. كسوما والدكتور ج. س. مروكا والاستاذ ز. ك. ماتيون، وهو الآن أمين مجلس الكنائس العالمي وباحث متميز. وقد واصل بعد ذلك العمل مع هؤلاء الزعماء البارزين وغيرهم، وظهر تدريجيا كرجل يتمتع بذكاء شديد وتفان مطلق لقضية الحرية. وبعد عدد من مشاريع الأعمال التجارية التي قام بها في محاولة لضمان عدم اعتماده على مرتب حكومي، اضطر إلى العودة إلى التدريس في عام ١٩٥٤. وقد فصل من الخدمة في نهاية ذلك العام لعدائه لسياسات الحكومة. ثم التحق بهيئة موظفي صحيفة "New Age" (العصر الجديد)، التي كانت تعتبر، مع الصحف التي سبقتها والتي أعقبتها، صحيفة الكفاح التحرري.

وفي عام ١٩٥٧، قام بدور بارز في مؤتمر وطني دعا الوزراء الأفارقة إلى عقده لمناقشة تقرير تاملنسون، وهو يمثل مخطط الحكومة للبانتوستانات. وفي عام ١٩٦٠، حضر اجتماع الزعماء الأفارقة الذي دعي إلى عقده لمناقشة خطط حكومة جنوب أفريقيا حينذاك لإعلان جنوب أفريقيا جمهورية. وقد قامت اللجنة التي انتخبت في ذلك الاجتماع، والتي كان هو عضوا فيها، فيما بعد بتنظيم المؤتمر الذي انتخب نيلسون مانديلا زعيما له، وقد أدى ذلك فيما بعد إلى الحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وفي غضون ذلك، أصبح أحد الزعماء البارزين للمؤتمر الوطني الأفريقي واعترف به زملاؤه خبيرا في مشاكل المحتجزات، التي تسمى البانتوستانات.

وفي بداية عام ١٩٦٢، ألقي القبض عليه واحتجز لمدة خمسة أشهر بتهمة التخريب. بيد أن القضية سحبت وأفرج عنه كي يلقى القبض عليه مرة أخرى في ريفونيا، هذه المرة. ولو شنق سيخلف وراءه زوجته، التي تزوجها في عام ١٩٣٩، وثلاثة أبناء وابنة واحدة، والولدان منتظمان بالدراسة في باسوتولاند، وما زالت أمهما وأختهما في جنوب أفريقيا وأنا بالسنة الثانية في جامعة ساسكس في هذا البلد.

لقد كان من الضروري أن أورد هذه المقدمة كي أشرح منزلة رجل من الرجال الذين تسعى حكومة جنوب أفريقيا إلى شنقهم اليوم. وأنا أؤمن بأن سنوات نشاطه السياسي استمدت إلهامها من حبه لشعبه. وأثناء هذه السنوات، كما يشهد بذلك قدامى معاونيه، اكتسب احترام شعبه وزملائه. ولم تتوصل أي محكمة من محاكم جنوب أفريقيا العديدة إلى إدانته بأي جريمة صغيرة أو يمكن توجيه الاتهام إليه بشأنها. ومع ذلك فإنه يمثل الآن متهما، ويقف متهموه، الذين كانوا بالأمس القريب يمجدون ألمانيا النازية، في أوج سلطتهم المعيبة واللاإنسانية. لقد ظل طوال عقود هو وبقية الشعب الأفريقي، يوجهون النداء إلى حكومات جنوب أفريقيا البيضاء، لا لرفع الأفارقة إلى موقع السيطرة على البيض، وإنما للمساواة فيما بين الشعبين. وكانت مكافأته الوحيدة ومكافأتنا نحن على ذلك، هي القوة الباطشة لقانون جنوب أفريقيا الذي استهدف جعل المنطق البشري والمشاعر البشرية تنحني أمام همجية مجانين. وبموجب المنطق الدنس والمخبول للحكومة، يتولى الدكتور برسي يوتار، وهو معروف جيدا بإرساله القتلة واللصوص إلى السجن أو المشانق، زمام الأمور الآن في محاكمة ريفونيا.

وعلى الرغم من أنه قد قيل الكثير عن هذا الموضوع، أود أيضا أن أضيف إفادتي حول طابع الرجال الذين تود حكومة جنوب أفريقيا أن يعتقد العالم أنهم مجرمون. إنهم ليسوا فقط رجالا على أعلى درجة مما تتطلبه المسؤولية إزاء أسرهم وأصدقائهم من نزاهة، رجالا يحظون بالترحيب في أي بلد متحضر، وإنما هم أيضا رجال سيشرفون أي حكومة يخدمون فيها. وانطلاقا من أنبل الدوافع، اكتسبوا على مر السنين فهما للقيادة سيشكل إسهاما قيما في الخبرة البشرية المشتركة.

واليوم يقف هؤلاء الرجال متهمين بالخيانة العظمى، وبالتآمر للإطاحة بالحكومة عن طريق العنف. وإذا كان الأمر كذلك، فقد أقدموا على هذا للدفاع عن شعب تسعى الحكومة إلى إخراسه وإخضاعه بالسياط وأدوات الحرب. ولا مناص من الإقرار بأن هذه المحاكمة ليست محاكمتهم كأفراد فحسب، وإنما هي محاكمة لكل ما يمثلون، وهو لم ولن يكون الحرب وإنما السلم فيما بين رجال أحرار ومتساوين. وقد ردت الحكومة على ذلك بمزيد من الوحشية، حيث أصدرت أحكاما في الشهر الماضي فقط بإعدام ثلاثة من زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي المحترمين. وبذلك أعلنت تلك الحكومة أن التحرر من الفقر ومن المعاناة ومن الهوان، والمساواة بين البشر دون تمييز على أساس اللون أو العرق، هي مسائل غير قانونية وإجرامية في أعينها. وتزمع الحكومة بمحاكمة ريفونيا أن تؤكد عشر مرات أن الحرية غير قانونية.

والجرائم التي ارتكبتها حكومة جنوب أفريقيا ذات حجم يستعصي على أن يستوعبه العقل البشري واستمرار وجود الفصل العنصري بدعم حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية، بصفة خاصة، لا يمكن إلا أن يعتبر عملا من أعمال العنف، ليس فقط ضد الشعب الأفريقي بأسره وإنما أيضا ضد هذا القطاع من البشر الذي يسعى جاهدا لإزالة العنصرية في التعامل بين البشر. وبناء على ذلك فإن أي شخص لديه السلطة لوقف إعدام الرجال الذين تجري محاكمتهم في بريتوريا، ويمتنع عن ممارسة هذه السلطة إلى أبعد حد، هو متواطئ في هذا العمل، بحكم الإغفال.

وبعد، سيادة الرئيس، أود مرة أخرى أن أوجه الشكر لكم ولزملائكم للاستماع لي. وإذا كان لي يا سيدي أن أجرؤ على اغتنام هذه الفرصة، فأرجو منكم، بكل تواضع، ومع إدراك أن هذا الطلب ليس متواضعا، أن تتكرموا بإبلاغ هذه الرسالة إلى دول العالم من شخص على وشك أن يفقد أبا نبيلا وزعيما ساميا.

لقد عمل دفاعا عن المبادئ التي يرتكز عليها المجتمع البشري المتحضر، وذلك هو الحال بالنسبة لأشقائه الذين يقفون معا تحت حبل المشنقة اللعين. لقد أقدموا على ذلك مستلهمين الكفاحات المنتصرة التي شنت في الشمال، ومن بينها ثورة الجزائر التي لا تقل قدسية. واستمدوا العزم من الاحترام الذي يوليه شعبهم لهم والمثال الذي ضربه آباؤهم لهم. ومن جانبنا، إذا حقق الجزارون مآربهم، فسنستمد القوة حتى من الصلبان الصغيرة التي قد يضعها الرحماء على شواهد قبورهم. وفي غضون هذه العملية سنتعلم. سنتعلم كراهية الشر أكثر وأكثر، وسنسعى بنفس الشدة إلى الفتك به. وسنتعلم البسالة وإغفال كل شيء إلا هذا الكفاح الأنبل. واليوم ربما لا نكون سوى أطفال ضعفاء، لا يدفعهم سوى الخوف والحزن من أن نفقد آباءنا. ومع ذلك سنتعلم عندما يحين الوقت الموت من أجل أنفسنا ومن أجل الملايين على السواء. سيادة الرئيس، أود أن أوجه هذا النداء إلى العالم عن طريقكم وعن طريق أعضاء لجنتكم الموقرين، وذلك باسم أمي وأخوي وأختي وبالأصالة عن نفسي، وباسم أسر مانديلا وسيسولو وملابا وغولدبرغ وغيرهم، وباسم شعب جنوب أفريقيا.

باسم الإنسانية يجب وقف حكومة جنوب أفريقيا. لقد حملت تلك الحكومة السلاح بصورة إجرامية ضد شعبي. هل هناك أي عصابة من الجزارين بلغت من القوة إلى حد تحدي العالم بأسره؟ لا يمكن السماح بموت الزعماء الذين تجري محاكمتهم في ريفونيا على أيدي حكومة جنوب أفريقيا.

الوثيقة ٣٩

البيان الذي أدلى به السيد نيلسون مانديلا في محاكمته في بريتوريا، ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

A/AC.115/L.67، ٦ أيار/ مايو ١٩٦٤، و OPI/279، ١٩٦٧

...

إن كفاحنا كفاح ضد مشاق حقيقية وليست متخيلة، أو باستخدام عبارة المدعي العام، "ما يدعى بالمشاق". ومن الناحية الأساسية، نحن نكافح ضد سمتين تتسم بهما حياة الأفارقة في جنوب أفريقيا وهما راسختان بحكم تشريعات نسعى إلى إلغائها. وهاتان السمتان هما الفقر وانعدام الكرامة الإنسانية، ولسنا بحاجة إلى شيوعيين أو ما يسمى "مهيجين" لتعليمنا هذا.

إن جنوب أفريقيا أغنى بلد في أفريقيا، وربما تكون من أغنى البلدان في العالم، ولكنها أرض المفارقات المتطرفة والتناقضات المشهودة. يتمتع البيض بما قد يكون أعلى مستوى معيشة في العالم، في حين يعيش الأفارقة في فقر وبؤس. ويعيش أربعون في المائة من الأفارقة في محتجزات مكتظة اكتظاظا شديدا ميؤوسا منه، وفي بعض الحالات، مصابة بالجفاف حيث يؤدي تآكل التربة والإفراط في استغلالها إلى تعذر العيش بصورة ملائمة على نتاج الأرض. وثلاثون في المائة عمال وعمال مستأجرون ومستقطنون في مزارع البيض ويعملون ويعيشون في أحوال تماثل أحوال أقنان العصور الوسطى. ويعيش الثلاثون في المائة الآخرون في المدن حيث درجوا على عادات اقتصادية واجتماعية تجعلهم أقرب في كثير من النواحي إلى مستويات البيض. ومع ذلك فمعظم الأفارقة، حتى في هذه المجموعة، يعانون من الفقر بسبب انخفاض الدخل وارتفاع تكلفة المعيشة.

ويوجد في جوهانسبرغ القطاع الذي يحصل على أعلى الأجور وينعم بأعلى مستوى من الازدهار في الحياة الأفريقية الحضرية. ومع ذلك يتسم وضعهم الفعلي باليأس. وقد قدم السيد كار، مدير إدارة شؤون غير الأوروبيين في جوهانسبرغ، آخر الأرقام في هذا الشأن في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٤. ويبلغ حد الفقر للأسرة الأفريقية المتوسطة في جوهانسبرغ (وحسبما ذكرت إدارة السيد كار) ٤٢,٨٤ راند في الشهر. وأوضح أن متوسط الأجر الشهري ٣٢,٢٤ راند وأن ٤٦ في المائة من جميع الأسر الأفريقية في جوهانسبرغ لا يكسبون ما يكفي لمعيشتهم.

ويرافق الفقر سوء التغذية والمرض. ومعدل الإصابة بأمراض سوء التغذية ونقص التغذية مرتفع جدا بين الأفارقة. ويتسبب السل والبلاغرا والكواشيوركر والتهاب المعدة والأمعاء والاسقربوط في الوفاة وانهيار الصحة. ومعدل وفيات الرضع من أعلى المعدلات في العالم. ويفيد المسؤول الطبي للصحة لبريتوريا أن السل يقتل أربعين شخصا يوميا (جميعهم أفارقة تقريبا)، وقد تم الإبلاغ عن ٤٩١ ٥٨ حالة جديدة في عام ١٩٦١. وهذه الأمراض لا تدمر الأجهزة الحيوية بالجسم فقط، وإنما تؤدي أيضا إلى أحوال التخلف العقلي وفقدان المبادرة وتقليل القدرة على التركيز. وتؤثر النتائج الثانوية لهذه الحالات على المجتمع ككل ومستوى العمل الذي يؤديه العمال الأفارقة.

بيد أن الأفارقة لا يشتكون فقط من أنهم فقراء والبيض أغنياء، وإنما أيضا من أن القوانين التي وضعها البيض مصممة للحفاظ على هذه الحالة. وهناك سبيلان للإفلات من ربقة الفقر. السبيل الأول عن طريق التعليم النظامي، والسبيل الثاني عن طريق اكتساب العامل مهارات أكبر في عمله ومن ثم يحصل على أجور أعلى. وبقدر ما يتعلق الأمر بالأفارقة، تقلص التشريعات عمدا من هذين السبيلين نحو التقدم.

وقد سعت الحكومة الحالية دائما إلى عرقلة مساعي الأفارقة للحصول على التعليم. ومن أوائل الإجراءات التي اتخذتها، بعد وصولها إلى السلطة، وقف الإعانات للتغذية في المدارس الأفريقية. وكان الكثير من الأطفال الأفارقة، الذين ينتظمون بالمدارس، يعتمدون على هذه الوجبات المكملة لتغذيتهم. وكان هذا عملا قاسيا.

وهناك تعليم إلزامي لجميع الأطفال البيض ويكاد ذلك لا يكلف آباءهم شيئا، سواء كانوا أغنياء أو فقراء. ولا تقدم تسهيلات مماثلة للأطفال الأفارقة، رغم أن

هناك منهم من يحصل على مساعدة من هذا القبيل، إلا أنه يتعين على الأطفال الأفارقة، بصورة عامة، دفع مصاريف لدراستهم أعلى مما يدفعه البيض. وتفيد الأرقام التي أوردها معهد جنوب أفريقيا للعلاقات العنصرية في مجلته لعام ١٩٦٣، أن ما يقرب من ٤٠ في المائة من الأطفال الأفارقة في الفئة العمرية ما بين ٧ و ١٤، لا ينتظمون بالدراسة. وبالنسبة لمن ينتظمون بالدراسة، تختلف المستويات اختلافا شاسعا عما يتاح للأطفال البيض. وفي الفترة ١٩٦٠-١٩٦١، بلغ إنفاق الحكومة على الفرد من الطلاب الأفارقة في المدارس التي تعينها الدولة ما يقدر بـ ١٢,٤٦ راند. وفي الفترة نفسها، بلغ الإنفاق على الفرد من الأطفال البيض في مقاطعة الكيب (وهي الأرقام الوحيدة المتاحة لي) ١٤٤,٥٧ راند. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام متاحة لي، يمكن أن يذكر بدون أي شك، أن الأطفال البيض الذين ينفق على الفرد منهم ١٤٤,٥٧ راند يأتون جميعا من أسر أغنى من أسر الأطفال الأفارقة الذين ينفق على الفرد منهم ١٢,٤٦ راند.

ونوعية التعليم مختلفة أيضا. وتفيد مجلة تعليم البانتو، أن ٥ ٦٦٠ طفلا أفريقيا فقط في جنوب أفريقيا كلها قد اجتازوا امتحان الشهادة المتوسطة في عام ١٩٦٢، ولم يحصل على الإجازة العامة سوى ٣٦٢ طالبا. ومن المفترض أن هذا يتسق مع سياسة تعليم البانتو التي قال رئيس الوزراء الحالي عنها أثناء مناقشة تعليم البانتو في عام ١٩٥٣ ما يلي:

"حينما أصبح مشرفا على تعليم الوطنيين الأصليين، سأصلحه بحيث يتعلمون من الطفولة إدراك أن المساواة مع الأوروبيين ليست لهم ... ومَن يؤمنون بالمساواة لا يُرغب في أن يكونوا مدرسين للمواطنين الأصليين. وحينما تشرف إدارتي على تعليم المواطنين الأصليين ستعرف لأي فئة من فئات التعليم العالي يصلح المواطن الأصلي، وما إذا كانت ستتاح له فرصة في حياته للاستفادة من معارفه".

والعقبة الرئيسية الأخرى التي تعترض سبيل النهوض الاقتصادي للأفارقة هي الحاجز اللوني الصناعي الذي تحتجز بموجبه جميع الوظائف الصناعية الأفضل للبيض فقط. وعلاوة على ذلك، لا يُسمح للأفارقة، الذين يحصلون على عمل في مهن غير ماهرة وشبه ماهرة تتاح لهم، بتشكيل نقابات، يعترف بها بموجب قانون الوفاق الصناعي. ويعني هذا أن الإضراب غير قانوني للعمال الأفارقة، وأنهم محرومون من حق المساومة الجماعية الذي يسمح به للعمال البيض الأفضل أجرا. ويتبدى التمييز في سياسة حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة نحو العمال الأفارقة فيما يسمى بـ "سياسة العمال المتحضرين" التي يمكن بموجبها إيجاد وظائف حكومية محمية وغير ماهرة للعمال البيض الذين لا يستطيعون بلوغ مستوى العمل المطلوب في الصناعة، وذلك بأجور تتجاوز بكثير ما يحصل عليه الموظف الأفريقي المتوسط في الصناعة.

وكثيرا ما تجيب الحكومة منتقديها بأن تقول إن الأفارقة في جنوب أفريقيا أفضل حالا اقتصاديا من سكان البلدان الأخرى في أفريقيا. ولست أدري إذا كان هذا صحيحا وأشك في إمكانية إجراء أي مقارنة دون إيلاء الاعتبار للرقم القياسي لتكلفة المعيشة في هذه البلدان. إلا أنه حتى لو كان هذا صحيحا، فهو، بقدر ما يتعلق الأمر بالشعب الأفريقي، غير ذي صلة بالموضوع. إننا لا نشتكي من الفقر بالمقارنة بالناس في بلدان أخرى، وإنما نحن فقراء بالمقارنة بالسكان البيض في بلدنا نحن، ويمنعنا القانون من تقويم هذا الاختلال.

وتجربة عدم الكرامة الإنسانية للأفارقة تأتي كنتيجة مباشرة لسياسة تفوق البيض. ويستلزم تفوق البيض تدني منزلة السود. وتجسد التشريعات المصممة للحفاظ على تفوق البيض هذه الفكرة. ويؤدي الأفارقة على الدوام المهام الدنيا في جنوب أفريقيا. وحينما يكون هناك ما يتعين حمله أو تنظيفه يتطلع الرجل الأبيض حوله للبحث عن أفريقي للقيام بذلك بدلا منه، سواء كان الأفريقي يعمل لديه أو لا يعمل. وبسبب هذا ... الموقف، ينزع البيض إلى اعتبار الأفارقة من سلالة منفصلة. ولا ينظرون إليهم كأناس ذوي أسر؛ ولا يدركون أن لهم عواطفهم - وأنهم يحبون كما يحب البيض؛ وأنهم يودون أن يكونوا مع زوجاتهم وأطفالهم مثلما يريد البيض البقاء مع ذويهم؛ وأنهم يريدون كسب ما يكفي من المال لإعالة أسرهم على النحو الصحيح، وتغذية أفرادها وتزويدهم بالملابس وإرسالهم إلى المدرسة. وماذا بوسع "صبي المنزل" أو "صبي الحديقة" أو العامل اليدوي أن يأمل كي يحقق هذا؟

وقوانين تصاريح المرور، وهي من أكثر ما يمقته الأفارقة من التشريعات في جنوب أفريقيا، تجعل أي أفريقي عرضة لمراقبة الشرطة في أي وقت. وأشك فيما إذا كان هناك أي ذكر أفريقي واحد في جنوب أفريقيا لم يحتك في مرحلة ما بالشرطة بشأن تصريح مروره. ويُلقى المئات والآلاف من الأفارقة في السجون كل عام بموجب قوانين تصاريح المرور. بل والأسوأ من ذلك أن قوانين تصاريح المرور تفصل بين الرجل وزوجته وتؤدي إلى تفسخ الحياة الأسرية.

وللفقر وتفسخ الحياة الأسرية آثار ثانوية. إذ يجوب الأطفال شوارع البلدات لعدم وجود مدارس ينتظمون فيها، أو عدم وجود أموال لتمكينهم من الالتحاق بالمدارس، أو لعدم وجود آباء في المنزل للتأكد من توجههم إلى المدارس، حيث يتعين على الوالدين (إن كانا معا) العمل لكي تبقى الأسرة على قيد الحياة. ويؤدي هذا إلى تفسخ المعايير الأخلاقية، وارتفاع مزعج في عدد الأطفال غير الشرعيين وتزايد العنف الذي ينشأ، لا لأسباب سياسية فقط، بل في كل مكان. والحياة في البلدات خطيرة. ولا يمضي يوم دون أن يُطعن أحد أو يتعرض للاعتداء عليه. وينتقل العنف من البلدات إلى المناطق التي يعيش فيها البيض. ويخاف الناس السير بمفردهم في الشوارع بعد حلول الظلام. وتتزايد عمليات السطو على المنازل والسرقات، رغم أنه يمكن الآن فرض أحكام الإعدام على من يرتكب هذه الجرائم. ولا يمكن أن يعالج الحكم بالإعدام هذا القرح الملتهب.

إن الأفارقة يريدون أن تدفع لهم أجور يستطيعون العيش منها. ويريد الأفارقة أن يؤدوا الأعمال التي يستطيعون القيام بها، لا الأعمال التي تعلن الحكومة أنهم قادرون على القيام بها. ويريد الأفارقة أن يُسمح لهم بالعيش حيثما يحصلون على عمل، لا أن يطردوا من منطقة لأنهم لم يولدوا فيها. ويريد الأفارقة أن يسمح لهم بحيازة الأراضي في الأماكن التي يعملون فيها، لا أن يضطروا إلى العيش في منازل مؤجرة لا يمكن أن يدعوا أنها منازلهم. ويريد الأفارقة أن يكونوا جزءا من عموم السكان، وألا يقتصروا على العيش في أحياء أقليات لهم. ويريد الرجال الأفارقة أن تعيش زوجاتهم وأطفالهم معهم حيثما يعملون، وألا يضطروا إلى التواجد بصورة غير طبيعية في نزل الرجال. وتريد المرأة الأفريقية أن تعيش مع رجلها وألا تترك بصورة دائمة مترملة في المحتجزات. ويريد الأفارقة أن يسمح لهم بالخروج بعد الساعة الحادية عشرة ليلا وألا يضطروا إلى لزوم غرفهم مثل الأطفال الصغار. ويريد الأفارقة أن يسمح لهم بالسفر في بلدهم والتماس العمل حيثما يريدون لا حيث يخبرهم مكتب العمل. ويريد الأفارقة قسطا عادلا من مجموع جنوب أفريقيا؛ ويريدون الأمن وحصة في المجتمع.

وفوق كل شيء، نريد حقوقا سياسية متساوية لأنه بدونها سيصبح عجزنا عجزا دائما. وأنا أعلم أن هذا يبدو ثوريا للبيض في هذا البلد لأن أغلبية الناخبين ستكون من الأفارقة. وهذا يجعل الرجل الأبيض يخشى الديمقراطية.

ولكن لا يمكن السماح لهذا الخوف بأن يعترض سبيل الحل الوحيد الذي يضمن الانسجام العنصري والحرية للجميع. وليس صحيحا أن منح حق التصويت للجميع سيؤدي إلى سيطرة عنصرية. فالتفرقة السياسية، القائمة على أساس اللون، هي تفرقة مصطنعة برمتها، وحينما تختفي، ستختفي أيضا سيطرة فئة لونية على أخرى. لقد أمضى المؤتمر الوطني الأفريقي نصف قرن وهو يكافح العنصرية. وحينما ينتصر فلن يغير هذه السياسة.

هذا إذن هو ما يكافح المؤتمر الوطني الأفريقي من أجله. إن كفاحه كفاح وطني حقا. وهو كفاح للشعب الأفريقي، يستلهم فيه معاناته وخبراته. وهو كفاح من أجل الحق في الحياة.

لقد نذرت حياتي برمتها لهذا الكفاح الذي يخوضه الشعب الأفريقي. لقد كافحت ضد سيطرة البيض، وكافحت ضد سيطرة السود. وأنا أجل مُثُل المجتمع الديمقراطي الحر الذي يعيش فيه جميع الأشخاص معا في وئام وينعمون بتكافؤ الفرص. وهذه مثل آمل أن أعيش من أجلها وأن أحققها. ولكن إذا لزم الأمر، فهي مُثل أنا مستعد للموت من أجلها.

الوثيقة ٤٠

البيان الذي أدلى به الزعيم ألبرت ج. لوتولي، الرئيس العام للمؤتمر الوطني الأفريقي، في مجلس الأمن، لدى إصدار الحكم على السيد نيلسون مانديلا وآخرين بالسجن مدى الحياة

S/PV.1130، ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٦٤

[صدر هذا البيان حينما صدر الحكم بالسجن مدى الحياة في "محاكمة ريفونيا" على نيلسون مانديلا ووولتر سيسولو وستة زعماء آخرين. وقد تلاه ممثل المغرب في

اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعقود في اليوم نفسه.]

لقد صدرت أحكام بالسجن مدى الحياة على نيلسون مانديلا ووولتر سيسولو وأحمد كاثرادا وغوفان مبيكي ودينيس غولدبرغ وريموند ملابا والياس موتسوالدي وأندرو ملانغيني في "محاكمة ريفونيا" في بريتوريا.

وعلى مدى سنوات طوال، ظل هؤلاء الزعماء يدعون إلى سياسة التعاون العنصري، وحسن النوايا والكفاح السلمي التي جعلت حركة تحرير جنوب أفريقيا إحدى أهم الحركات التي تتحلى بالأخلاق والمسؤولية في عصرنا. وفي مواجهة أسوأ اضطهاد عنصري مرير، كرسوا أنفسهم لمناهضة العنصرية: وفي مواجهة الاستفزاز المتواصل، دأبوا على اختيار سبيل العقل.

لقد التمس المؤتمر الوطني الأفريقي، مع المنظمات الحليفة التي تمثل جميع القطاعات العنصرية، كل سبيل ممكن لتقويم الأحوال التي لا تحتمل، وتشبثت دائما بسياسة استخدام سبيل الكفاح غير العنيف النضالي. وكان هدفها المشترك هو خلق جنوب أفريقيا يعيش ويعمل فيها جميع أبناء جنوب أفريقيا معا كمواطنين أبناء بلد واحد، وينعمون بحقوق متساوية دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو العقيدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، استخدمت كل وسيلة مقبولة: الدعاية والاجتماعات الإعلامية والتجمعات والالتماسات وإضرابات الاعتصام بالمنزل وتوجيه النداءات والمقاطعة. وقد قامت بتثقيف الشعب بدقة حتى أن شهود الشرطة الواحد تلو الآخر شهدوا طواعية، في محاكمة الخيانة العظمى التي استمرت أربع سنوات، بهذا التشديد على أساليب اللاعنف من الكفاح في جميع جوانب أنشطتها.

ولكن تم في النهاية إغلاق جميع سبل المقاومة. وأعلن عدم شرعية المؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من المنظمات: وسجن زعماؤها و/أو تم نفيهم أو أجبروا على العمل سرا. وقد زادت الحكومة من قمعها للناس في جنوب أفريقيا، باستخدام برلمانها، وجميع أعضائه البيض، كوسيلة لجعل القمع قانونيا واستخدام كل سلاح لدى هذه الدولة الصناعية والحديثة جدا لفرض هذه "القانونية". بل وقد تم بلوغ حالة اعتبرت فيها الحكومة متحدثا أبيض باسم الأفارقة المحرومين من حقوقهم خائنا. وبالإضافة إلى ذلك، تزايدت أعمال متفرقة من العنف الذي لا يمكن السيطرة عليه في جميع أنحاء البلد. وحدثت طفرات ثورية عفوية في مكان ثم في مكان آخر ضد الأحوال التي لا يمكن تحملها؛ واكتسى العديد من هذه الأعمال طابعا عنصريا بصورة متزايدة.

ولم يتخل المؤتمر الوطني الأفريقي أبدا عن طريقته في الكفاح غير العنيف النضالي، والعمل في غضون ذلك على خلق روح النضال لدى الشعب. بيد أنه في مواجهة رفض البيض دون هوادة التخلي عن سياسة تحرم الأفارقة وغيرهم من السكان المضطهدين في جنوب أفريقيا من تركتهم المشروعة، ألا وهي الحرية، لا يمكن أن يلوم أحد رجالا عادلين بواسل لالتماسهم العدل عن طريق استخدام وسائل عنيفة، ولا يمكن لومهم إذا حاولوا خلق قوة منظمة من أجل إقرار السلم والانسجام العنصري في نهاية المطاف.

ولهذا، صدرت الأحكام عليهم لوضعهم، لسنوات طويلة، في غياهب سجون جنوب أفريقيا الوحشية والمهينة. وستدفن معهم آمال هذا البلد في التعاون العنصري. وسيتركون وراءهم فراغا في الزعامة لا يمكن أن يشغل سوى بالكراهية المريرة والنزاع العنصري.

وهم يمثلون أعلى درجات الفضيلة والأخلاق في الكفاح السياسي في جنوب أفريقيا؛ ولقد حكم على هذه الفضيلة والأخلاق بسجن قد لا تبقى على قيد الحياة بعده. وتتوافق سياساتهم مع أعمق مبادئ التآخي والإنسانية الدولية؛ وبدون زعامتهم، سيعصف بالتآخي والإنسانية في جنوب أفريقيا فتندثر لعقود طويلة قادمة. وهم يؤمنون إيمانا عميقا بالعدالة والتعقل؛ وحينما يسجنون، سيرحل العدل والتعقل عن الساحة في جنوب أفريقيا.

وهذا نداء لإنقاذ هؤلاء الرجال، لا كأفراد فقط، ولكن لما يمثلونه. باسم العدل والأمل والحق والسلام، أوجه نداء إلى أقوى حليفين لجنوب أفريقيا وهما بريطانيا وأمريكا. وباسم ما أصبحنا نعتقد أن بريطانيا وأمريكا تمثله، أناشد هذين البلدين القويين القيام بعمل حاسم لاتخاذ إجراءات كاملة من أجل فرض جزاءات تسهم في إنهاء نظام الفصل العنصري البغيض.

وأناشد كل الحكومات في جميع أنحاء العالم، والشعوب في كل مكان، والمنظمات والمؤسسات في كل أرض وعلى كل مستوى، بالعمل الآن من أجل فرض جزاءات على جنوب أفريقيا تحقق التغيير اللازم الحيوي وتحول دون وقوع ما قد يصبح أعظم فاجعة إنسانية في عصرنا.

الوثيقة ٤١

قرار مجلس الأمن: المسألة المتصلة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

القرار ١٩١ (١٩٦٤)، ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٤

إن مجلس الأمن،

...

إذ يحيط علما مع التقدير بتقارير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا وتقرير فريق الخبراء الذي عيَّنه الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢ (١٩٦٣) المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣،

...

٣ - **يحيط علما** بالتوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء؛

٤ - **يناشد على وجه الاستعجال** حكومة جنوب أفريقيا القيام بما يلي:

(أ) الامتناع عن إعدام أي أشخاص صدرت ضدهم أحكام بالإعدام لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري؛

(ب) منح عفو عام فوري لجميع الأشخاص المحتجزين أو الذين تجرى محاكمتهم بسبب معارضتهم للسياسة العنصرية التي تتبعها الحكومة، والرأفة بجميع من صدرت ضدهم أحكام لهذا السبب؛

(ج) إلغاء ممارسة السجن بدون اتهام، أو بدون الحق في الحصول على محام، أو بدون الحق في محاكمة فورية؛

٥ - **يؤيد** ويقر بوجه خاص الاستنتاج الرئيسي الذي توصل إليه فريق الخبراء بما مفاده أنه "ينبغي لعملية التشاور أن تضم جميع أهالي جنوب أفريقيا، ومن ثم تمكينهم من اتخاذ قرار بشأن مستقبل بلدهم على الصعيد الوطني"؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينظر فيما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة لتيسير المشاورات بين ممثلي جميع عناصر السكان في جنوب أفريقيا؛

٧ - **يدعو** حكومة جنوب أفريقيا إلى أن تقبل بالاستنتاج الرئيسي لفريق الخبراء المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه، وأن تتعاون مع الأمين العام، وأن تقدم آراءها إليه فيما يتعلق بهذه المشاورات في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤؛

٨ - **يقرر** إنشاء لجنة خبراء مؤلفة من ممثلين عن الأعضاء الحاليين لمجلس الأمن لإجراء دراسة تقنية وعملية وتقديم تقرير إلى المجلس بشأن جدوى أي تدابير يمكن للمجلس أن يتخذها، حسب الاقتضاء، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وفعاليتها والآثار المترتبة عليها؛

...

١١ - **يدعو** الأمين العام إلى القيام، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة الملائمة التابعة للأمم المتحدة، بإنشاء برنامج تعليمي وتدريبي لغرض ترتيب التعليم والتدريب في الخارج لأبناء جنوب أفريقيا؛

...

الوثيقة ٤٢

البيان الذي أدلى به الأمين العام يو ثانت في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/112، ١٧ تموز/ يوليه ١٩٦٤

اسمحوا لي أن ألقي ببضع كلمات بشأن مسألتين أبدت الدول الأفريقية قلقا شديدا حيالهما: الاستعمار والتمييز العنصري. وموقف الأمم المتحدة بشأن هاتين المسألتين، المحدد في الميثاق والوارد تفصيلا في

الإعلانات التاريخية المتعلقة بحقوق الإنسان والاستعمار والتمييز العنصري، واضح لا لبس فيه. فالأمم المتحدة تؤيد الحكم الذاتي والاستقلال لجميع الشعوب وإلغاء الفصل العنصري دون أي تحفظات. ولا يمكنها أبدا أن تقدم أي تنازلات بشأن تلك المبادئ الأساسية.

وقد اهتمت الأمم المتحدة اهتماما شديدا بهاتين المشكلتين منذ بدء وجودها. واليوم لا يمثل احترام حق الشعوب في تقرير المصير وتأكيد المساواة العنصرية مجرد مبدأين من مبادئ الميثاق، بل إنهما مكرسان في تكوين الأمم المتحدة نفسه، فنصف أعضائها دول مستقلة حديثا من آسيا وأفريقيا. وللأمم المتحدة أن تفخر بمساهمتها في التقدم المحرز، مهما كانت متواضعة أو يبدو أنه يشوبها التردد في بعض الأوقات. ويمكننا أن نشعر بالسرور إزاء تطور مواقف الدول الاستعمارية جميعها باستثناء واحدة أو اثنتين. وتعاني الدول الاستعمارية والمدافعون الباقون عن التمييز العنصري على نحو متزايد من العزلة ولا يمكنها أن تعتمد كثيرا على موافقة الدول الأخرى وصبرها. وقد أسهمت عزلة المستعمرين هذه في الوفاء برغبة الدول الأفريقية في الإبقاء على المشاكل الاستعمارية والعنصرية خارج نطاق الحرب الباردة. ولا يمكننا إلا أن نأمل في أن يسود حسن الإدراك والواقعية كي لا تؤدي المقاومة للتغير التي تتصف بها قلة من المتطرفين إلى حدوث صراع خطير في هذه القارة.

وأجد لزاما علي أن أؤكد أن العالمية هدف أساسي، وإن كان ضمنيا، من أهداف الأمم المتحدة. ولا يمكن للمنظمة أن تتمتع بسلطة كاملة وأن تحقق أقصى قدر من الفاعلية إلى أن تمثل فيها جميع الشعوب التي تؤيد مقاصدها ومبادئها. وقد كان استقلال الدول الأفريقية مصدر قوة للأمم المتحدة. وفي رأيي أن هدف العالمية هذا يتطلب إنهاء الاستعمار وإنهاء حرمان الأشخاص من الحقوق الأساسية بسبب العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس. وهكذا، فإن المشكلتين اللتين أشرت إليهما ليستا مجرد مشكلتين تنظر فيهما الأمم المتحدة، ولكنهما تؤثران في مركز المنظمة نفسها.

الوثيقة ٤٣

نداء موجه إلى الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لتقديم تبرعات من أجل مساعدة الأسر التي تضطهدها حكومة جنوب أفريقيا لمعارضتها الفصل العنصري

نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/42، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤

لقد ساور اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا القلق منذ فترة إزاء الحاجة العاجلة إلى تقديم الإغاثة والمساعدة القانونية إلى الأشخاص المضطهدين في جنوب أفريقيا بسبب الأفعال الناشئة عن معارضتهم للسياسات العنصرية التي تتبعها الحكومة والتي أدانتها الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة مرة بعد أخرى.

ورأت اللجنة الخاصة أن ضحايا الاضطهاد لهم الحق في الحصول على المساعدة من شعوب العالم، لا لأسباب إنسانية فحسب بل أيضا لأنهم يواجهون الاضطهاد أثناء الكفاح من أجل المساواة العنصرية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها أحد المقاصد الأساسية للمنظمة. وفي الواقع، إن المساعدة المقدمة من شعوب العالم من شأنها أن تمثل وسيلة فعالة للإعراب عن التضامن مع معارضي التمييز العنصري ولمواجهة نمو الاستياء العنصري في جنوب أفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة اعتمدت، بناء على توصية اللجنة الخاصة، القرار ١٩٧٨ باء (د - ١٨) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ الذي يطلب إلى الأمين العام التماس الطرق والوسائل اللازمة لتوفير الإغاثة والمساعدة عن طريق المؤسسات الدولية المختصة، لأسر جميع الأشخاص الذين تضطهدهم حكومة جنوب أفريقيا لمعارضتهم سياسات الفصل العنصري.

ونظرا لوجود حاجة ماسة وعاجلة إلى المساعدة وبعد التشاور مع الأمين العام، قررت اللجنة الخاصة أنه

ينبغي توجيه نداء على الفور إلى الدول الأعضاء والمنظمات للتبرع على سبيل الاستعجال وبسخاء لمنظمات الإغاثة القائمة لحين إبرام ترتيبات مناسبة أخرى.

وبالرغم من جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تطالب حكومة جنوب أفريقيا بالعدول عن سياسات الفصل العنصري، فإن حكومة جنوب أفريقيا واصلت تنفيذ قوانينها القمعية التي تنص على فرض عقوبات متشددة للغاية على الانتماء إلى المنظمات السياسية الأفريقية الرئيسية أو دعم أهدافها والقيام بأعمال الاحتجاج والمقاومة ضد سياسات الحكومة العنصرية. وقد ترتب على تنفيذ تلك القوانين احتجاز آلاف الأشخاص، وكثير منهم تجري محاكمتهم أو ينتظرون المحاكمة، وهكذا يواجهون السجن مددا طويلة أو مدى الحياة أو حتى أحكام الإعدام.

وقد سجن مئات الأشخاص بموجب المادة ١٧ من قانون عام ١٩٦٣ المعدل للقانون العام الذي ينص على احتجاز الأشخاص بدون محاكمة لمدة ٩٠ يوما في المرة الواحدة وتعرض عديد من الأشخاص للإبعاد والإقامة الجبرية في المنازل وأوامر الحظر وغيرها من القيود التي كثيرا ما تحول دون مواصلتهم لأعمالهم. ومن السهل تصور الأسى والبؤس الناجمين عن هذه الأعمال القمعية بالنسبة للأسر. فقد حرمت أسر كثيرة من كاسبي العيش. وجرى الفصل بين الأطفال وأحد والديهم أو الاثنين معا.

وعند تقديم معارضي سياسات الفصل العنصري إلى المحاكمة فإن كثيرا منهم يواجهون مصاعب مالية ويتعين عليهم الاعتماد على المنظمات الخيرية في الحصول على المساعدات القانونية وإعالة أسرهم ودفع الكفالة.

ويبدو من الرسائل الواردة إلى اللجنة الخاصة من المنظمات المعنية بتقديم الإغاثة والمساعدة إلى ضحايا القمع في جنوب أفريقيا أنها في حاجة ماسة إلى الأموال لتوفير حتى الحد الأدنى من المساعدة القانونية والإغاثة لكثير من الأشخاص الذين حكم عليهم بالسجن أو قدموا للمحاكمة بموجب القوانين القمعية.

وترفق اللجنة الخاصة طي هذا الرسائل الواردة إليها من ثلاث منظمات هي منظمة العفو الدولية، والصندوق (الدولي) للدفاع والمعونة، واللجنة المشتركة المعنية بالأقاليم التي تشرف عليها اللجنة العليا، عاملة في مجال تقديم الإغاثة والمساعدة لضحايا الاضطهاد من جانب حكومة جنوب أفريقيا والتي تقدم خدماتها لتنفيذ مقاصد قرار الجمعية العامة ١٩٧٨ باء (د - ١٨).

وتلاحظ اللجنة الخاصة أن منظمة العفو الدولية، برعاية من شخصيات بارزة من بلدان كثيرة، "تتبنى" السجناء والمحتجزين في جنوب أفريقيا الذين لا يدعون إلى العنف وتقدم المساعدة أيضا إلى اللاجئين من جنوب أفريقيا. وحتى الآن ساهم صندوق الدفاع والمعونة، الذي أنشئ في المملكة المتحدة في عام ١٩٥٦ ويتولى رئاسته الكاهن ل. جون كولينز، بحوالي ٠٠٠ ٣٠٠ جنيه استرليني لضحايا سياسات الفصل العنصري ويبقى على اتصال مع جنوب أفريقيا من خلال اللجان المحلية. وقد أعرب معارضون بارزون للفصل العنصري من جنوب أفريقيا، ومن بينهم الزعيم ألبرت لوتولي الحائز على جائزة نوبل للسلام، عن تقديرهم لجهود الصندوق. أما اللجنة المشتركة المعنية بالأقاليم التي تشرف عليها اللجنة العليا، والتي تمثل عددا من المنظمات الطوعية، فمعنية بتقديم الإغاثة والمساعدة إلى اللاجئين من جنوب أفريقيا في الأقاليم التي تشرف عليها اللجنة العليا وفي روديسيا الشمالية.

وتلاحظ اللجنة الخاصة أيضا أن مجلس الكنائس العالمي قد خصص في تموز/ يوليه ١٩٦٤، مبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار لتوفير المعونة القانونية إلى السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا وتقديم المساعدة لمن يعولون، وأنه يلتمس المزيد من التبرعات لهذا الغرض.

وتود اللجنة الخاصة أن توجه نداء عاجلا إلى الدول الأعضاء كي تسهم بسخاء في الوفاء بمقاصد قرار الجمعية العامة ١٩٧٨ باء (د - ١٨) عن طريق تلك المؤسسات الطوعية أو عن طريق قنوات مناسبة أخرى تختارها، وأن تنشر النداء على أوسع نطاق بغية تشجيع المؤسسات الخيرية والمنظمات والأفراد في بلدانها على التبرع بسخاء.

الوثيقة ٤٤

تقرير لجنة الخبراء المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١ (١٩٦٤)

S/6210، ٢ آذار/ مارس ١٩٦٥

١ - في ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٤ اتخذ مجلس الأمن القرار S/5773 بشأن مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا والتي وجهت ثمان وخمسون دولة عضوا نظر مجلس الأمن إليها.

٢ - وقرر مجلس الأمن في الفقرة ٨ من منطوق القرار السالف الذكر "إنشاء لجنة خبراء مؤلفة من ممثلين لجميع أعضاء مجلس الأمن الحاليين، للاضطلاع بدراسة تقنية وعملية عن إمكانية وفعالية وآثار التدابير التي يجوز لمجلس الأمن، عند الاقتضاء، اتخاذها بموجب ميثاق الأمم المتحدة".

٣ - وعقدت لجنة الخبراء جلستها الأولى في ٢١ تموز/ يوليه ١٩٦٤ وقررت أن تكون رئاسة اللجنة بالتناوب بين أعضائها على أساس شهري حسب الترتيب الأبجدي، على أن تبدأ الرئاسة ببوليفيا. وانتخب ممثل بوليفيا مقررا للجنة أيضا.

٤ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٦٤، وافقت اللجنة على أنه، فيما يتعلق بقراراتها، ينبغي بذل كل جهد ممكن للتوصل إليها بالإجماع، ولكن إذا تعذر ذلك فستؤخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين على أن يسجل رأي الأقلية في التقرير.

٥ - وفي الجلسة نفسها، تناولت اللجنة مسألة الإعلان عن اجتماعاتها وقررت أن تعقد الاجتماعات عادة في جلسة مغلقة. ورأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي للجنة أن تلتزم بالإجراء المعتاد لهيئات الأمم المتحدة الأخرى في الاجتماع علنا، ولا ينبغي لها أن تجتمع في جلسة مغلقة إلا إذا قررت ذلك بناء على طلب أحد أعضائها. ورأى ممثل تشيكوسلوفاكيا أنه يمكن للجنة أن تعمل بمزيد من الفعالية إذا عقدت اجتماعات علنية كي يمكن للوفود الأخرى حضورها أيضا. بيد أن ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا أوضحا أنهما لن يعارضا رأي الأغلبية المحبذ لعقد جلسات مغلقة.

٦ - ووفقا لولاية اللجنة، بموجب الفقرة ١٠ من منطوق قرار مجلس الأمن S/5773، وجّه رئيس لجنة الخبراء رسالة إلى جميع الدول الأعضاء في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٦٤، مبلغا إياها بإنشاء اللجنة ومعربا عن الأمل في أن تسمح الدول الأعضاء للجنة "بالاستفادة من وجهات نظرها بشأن المسائل التي ستحيلها إلى حكومات الدول الأعضاء أثناء سير عملها". وورد أربعة عشر ردا من الدول الأعضاء. وأعقبت اللجنة تلك الرسالة بطلب أكثر تحديدا في رسالة موجهة من الرئيس إلى الدول الأعضاء مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤. وأرفق بتلك الرسالة استبيان أثير بشأنه، من بين بعض الجوانب، الشك فيما يتعلق بفعالية الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا وأيضا لأن غالبية الدول كانت قد قدمت تلك المعلومات في الردود على استفسارات سابقة بصدد القرارات السابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة. وفي أعقاب ذلك، قررت اللجنة أيضا توجيه تلك الرسالة، فضلا عن الاستبيان، إلى الدول غير الأعضاء التي كان الأمين العام على اتصال بها لدى تأديته لمهامه بموجب قرار مجلس الأمن S/5471 المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣. وورد أربعة وثلاثون ردا على تلك الرسالة.

٧ - وكان معروضا على لجنة الخبراء قائمة بالتدابير المشار إليها في القرارات السابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة، وفي مختلف تقارير اللجنة الخاصة المعنية بسياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا فضلا عن القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر بلدان عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك، كان معروضا على لجنة الخبراء الوثائق التي أعدتها الأمانة العامة والتي تتضمن مختلف المعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات المتصلة بأعمال اللجنة.

٨ - وإجمالا، عقدت لجنة الخبراء ثماني وثلاثين جلسة في الفترة بين ٢١ تموز/ يوليه ١٩٦٤ و ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٥. وترفق بهذا التقرير المحاضر الموجزة لتلك الجلسات.

٩ - وفي الجلسة ٣٣ للجنة، المعقودة في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٦٥، قدمت المجموعات الثلاث التالية من مشاريع الاستنتاجات:

(أ) مشروع استنتاجات اشترك في تقديمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا.

(ب) مشروع استنتاجات اشترك في تقديمه ساحل العاج والمغرب.

(ج) مشروع استنتاجات مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠ - وفي الجلسة ٣٥ للجنة المعقودة في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٥، اشترك ممثلا البرازيل وبوليفيا في تقديم مشروع استنتاجات.

١١ - وفي الجلسة ٣٧ للجنة، المعقودة في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٦٥، أشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه لن يصر على طرح مشروع الاستنتاجات المقدم من وفده للتصويت.

١٢ - وفي نفس الجلسة صوتت اللجنة على مشاريع الاستنتاجات الثلاثة المعروضة عليها:

(أ) رفض مشروع الاستنتاجات المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا، إذ نال ٤ أصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا، ساحل العاج، المغرب) مقابل ٦ أصوات (البرازيل، بوليفيا، الصين، المملكة المتحدة، النرويج، الولايات المتحدة) ولم يمتنع أي عضو عن التصويت.

(ب) ورفض مشروع الاستنتاجات المقدم من ساحل العاج والمغرب، إذ نال ٤ أصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا، ساحل العاج، المغرب) مقابل ٥ أصوات (البرازيل، بوليفيا، المملكة المتحدة، النرويج، الولايات المتحدة) وامتناع عضو واحد عن التصويت (الصين).

(ج) واعتمد مشروع الاستنتاجات المقدم من البرازيل وبوليفيا بأغلبية ٦ أصوات (البرازيل، بوليفيا، الصين، المملكة المتحدة، النرويج، الولايات المتحدة) مقابل ٤ أصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا، ساحل العاج، المغرب) ولم يمتنع أي عضو عن التصويت.

١٣ - ولذا تقدم اللجنة إلى مجلس الأمن الاستنتاجات التالية:

عملا بقرار مجلس الأمن S/5773، اضطلعت لجنة الخبراء بدراسة تقنية وعملية عن إمكانية وفعالية وآثار التدابير التي يجوز اتخاذها، حسب الاقتضاء، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ضد جمهورية جنوب أفريقيا.

وترى لجنة الخبراء أنه بالرغم من أن تقرير فرض تدابير ضد جمهورية جنوب أفريقيا من اختصاص مجلس الأمن، فمن الضروري للجنة أن تساعد المجلس بتوفير دراسة عن المسألة بموجب أحكام ولايتها.

وكان معروضا على اللجنة معلومات مفصّلة تتعلق باقتصاد جمهورية جنوب أفريقيا فضلا عن المعلومات المقدمة من عدد من الدول بشأن علاقاتها الاقتصادية مع جنوب أفريقيا، مع إيلاء اعتبار خاص للآثار التي يمكن أن تترتب على اقتصاداتها بسبب التدابير الاقتصادية. وانصب التركيز أيضا من جانب اللجنة على التوصيات التي سبق أن قدمتها الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات والمؤتمرات الإقليمية وغيرها من المنظمات والمؤتمرات بشأن مسألة اتخاذ التدابير الاقتصادية والتدابير الأخرى ضد جمهورية جنوب أفريقيا.

ومع مراعاة تلك المعلومات المفصلة، توصلت لجنة الخبراء إلى الاستنتاجات العامة التالية فيما يتعلق باقتصاد جنوب أفريقيا وفعالية وإمكانية وآثار التدابير الاقتصادية المتخذة ضد جنوب أفريقيا.

واتفقت اللجنة على أن ما بلغته من جنوب أفريقيا من قوة وتنوع ورخاء في الاقتصاد إنما يرجع إلى حد بعيد إلى: (أ) تنوع مواردها الطبيعية ووفرتها (الموارد الزراعية والمعدنية على السواء، باستثناء النفط)؛ (ب) سرعة نمو قاعدتها الصناعية؛ (ج) ارتفاع مستوى المهارات التقنية والإدارية المتوفرة لديها؛ (د) التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية؛ (هـ) استغلال اليد العاملة غير البيضاء. وبالرغم من أنه أشير إلى أن جنوب أفريقيا لن تكون عرضة للتأثر بسرعة بالتدابير الاقتصادية فإن اللجنة وافقت على أن جنوب أفريقيا ليست لديها مناعة ضد الأضرار الناجمة عن تلك التدابير.

وفيما يتعلق بمسألة فعالية التدابير الاقتصادية، اتضح للجنة أن درجة فعالية تلك التدابير ستعتمد اعتمادا مباشرا على تطبيقها على نطاق عالمي وعلى طريقة ومدة إنفاذها. وفي الوقت الذي اعترض فيه بعض أعضاء اللجنة على درجة شدة الآثار التي قد تترتب على تلك التدابير بالنسبة لاقتصاد جنوب أفريقيا، فقد اتفقت اللجنة على أن هناك عدة مجالات سريعة التأثر في اقتصاد ذلك البلد. وفي الواقع، اتضح من مناقشات اللجنة أن اقتصاد جنوب أفريقيا سيكون

عرضة لآثار الحصار التجاري التام الذي يشمل، الصادرات والواردات على حد سواء ومنع الاتصالات معها. ومن ضمن التدابير الأخرى التي قد تكون لها آثار ذات شأن انصب التركيز بصفة خاصة في اللجنة على فرض حظر على النفط والمنتجات النفطية ووقف الهجرة إلى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، رأى بعض الأعضاء أن حظر المعاملات المالية ستنجم عنه آثار ذات شأن أيضا. ولوحظ في اللجنة أيضا أن بعض وسائل التخفيف من حدة التدابير كاستبدال الموارد وتقنينها وإعادة توزيعها قد تترتب عليها نتائج هامة، وأنه من المتعذر التوصل إلى استنتاجات دقيقة بشأن الدرجة التي قد تؤثر بها تلك التدابير منفردة أو مجتمعة على النشاط الاقتصادي لجنوب أفريقيا أو طول المدة اللازمة للإحساس بآثار تلك التدابير. ومن شأن قابلية اقتصاد جنوب أفريقيا للتأثر بالتدابير أن يختلف من حالة إلى أخرى، وتعتمد فعاليتها إلى حد كبير على توفر تدابير التخفيف من حدتها والاضطلاع بجهد منظم وتعاوني يشمل الموردين الحاليين والمحتملين، من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بفرض الحظر على الأسلحة والذخائر، وبالرغم من أنه قد لا يعتبر تدبيرا اقتصاديا فإنه إذا طبّق على نطاق عالمي فقد يكون له أثر هام ضمن إطار الحظر التجاري، نظرا لأن الصناعات العسكرية ستطالب بموارد يمكن، لولا ذلك، أن تستخدم في التخفيف من آثار الحظر التجاري.

وأثار بحث هذه التدابير مشكلة الجهاز الإداري الكافي الذي يمكن إنشاؤه برعاية الأمم المتحدة بغية منع الدول والأفراد من التحايل على تلك التدابير، فضلا عن المشاكل التي تنشأ عن امتناع أية دولة عن التعاون على تنفيذها.

وترى لجنة الخبراء أنه بالرغم من كثرة التدابير التي يمكن اتخاذها، فإن فعالية تلك التدابير تتوقف إلى حد كبير على مدى توفر الاستعداد الجماعي لتطبيقها وعلى عالمية تطبيقها وعلى صدق رغبة الذين يفرضونها، مع إيلاء انتباه خاص للدول التي لها علاقات اقتصادية وثيقة مع جنوب أفريقيا. كما شددت اللجنة على نحو متزايد على الآثار النفسية لتلك التدابير وعلى مدى ما لجنوب أفريقيا في الوقت الحاضر من قدرة اقتصادية على الصمود في وجه تلك التدابير ومدى إرادة شعبها على ذلك.

وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على التدابير، وافقت اللجنة على أنه ينبغي بذل جهد دولي للتخفيف من حدة المصاعب التي تسببها تلك التدابير على اقتصادات بعض الدول الأعضاء. وقد تحدث هزات خطيرة في الأسواق العالمية وفي بلدان معينة، وإن اختلف الأثر حسب نوع التدابير المختارة، وعلى سبيل المثال باسوتولاند في حالة فرض حظر على توفير الأيدي العاملة أو المملكة المتحدة في حالة فرض حظر عام بموجب قرار يتخذه مجلس الأمن. ومع أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص لأهمية تلك الحقائق فإنها قد لا تكون، نظرا لإمكانية التخفيف من حدة آثار التدابير، ذات طابع يحول دون تطبيق تلك التدابير على جنوب أفريقيا.

ومع مراعاة الاعتبارات السالفة الذكر، انصب التركيز في اللجنة على أهمية التدابير التالية:

(أ) فرض حظر تجاري شامل؛

(ب) فرض حظر على النفط والمنتجات النفطية؛

(ج) فرض حظر على الأسلحة والذخائر بجميع أنواعها والمركبات العسكرية والمعدات والمواد اللازمة لصنع الأسلحة والذخائر وصيانتها في جنوب أفريقيا؛

(د) وقف هجرة التقنيين والأيدي العاملة الماهرة إلى جنوب أفريقيا؛

(هـ) منع المواصلات مع جنوب أفريقيا؛

(و) التدابير السياسية والدبلوماسية على نحو ما أشير إليه في القرارات التي اتخذها بالفعل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة.

كما ركزت اللجنة على أن هذه التدابير قد تكون لها آثار متفاوتة، وعلى ضرورة حل بعض المشاكل المتعلقة بالتنفيذ كي يتسنى الحكم على إمكانية تطبيق تلك التدابير وفعاليتها. وفي هذا الصدد، أشار بعض الأعضاء إلى ضرورة فرض الحصار الشامل للتأكد من فعالية تلك التدابير، كما أشاروا إلى التكلفة المرتفعة للقيام بتلك العملية. وبناء عليه، ففي حالة فرض حصار شامل، ينبغي إيلاء اعتبار لتقاسم التكاليف بالتناسب. بيد أن أعضاء آخرين أكدوا أن التدابير التي تؤثر على القطاعات السريعة التأثر من اقتصاد جنوب أفريقيا قد تشكل إجراء فعالا بسبب آثارها العملية على اقتصاد ذلك البلد، فضلا عن آثارها السياسية والنفسية على الأقلية البيضاء. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى أهمية الحصار الجزئي. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري، عند اتخاذ قرار بتطبيق الجزاءات على جنوب أفريقيا، إنشاء لجنة تتولى التنسيق اللازم للعمل. وينبغي لنفس اللجنة أيضا أن تنسق الإجراءات المتخذة للتخفيف نسبيا من حدة المصاعب الرئيسية التي ستواجهها في خاتمة المطاف، اقتصادات الدول الأعضاء.

وفي الختام، جرى التشديد على أن هذه التدابير قد تثبت جدواها في ظل الظروف المبينة في الفقرات السابقة وعلى أن تقييم قابليتها للتطبيق وفعاليتها في السياق السياسي والنفسي أمر يقع في نطاق سلطة مجلس الأمن وحده.

١٤ - وقدم وفدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا مذكرة الاعتراض التالية:

يعارض ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا بصورة قاطعة الاستنتاجات الواردة أعلاه، والتي لا تشوه حقيقة الحالة فحسب بل إنها قد تضر بقضية النضال ضد الفصل العنصري في جمهورية جنوب أفريقيا. وبعد دراسة شاملة ومفصلة لمسألة تطبيق الجزاءات الاقتصادية والسياسية على جمهورية جنوب أفريقيا فإن لجنة الخبراء محقة تماما في التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية.

مما لا شك فيه أن الجزاءات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي المفروضة على جمهورية جنوب أفريقيا ممكنة وسيكون لتطبيقها الأثر اللازم على السلطات والهيئات التشريعية والأوساط الاقتصادية القيادية في جمهورية جنوب أفريقيا فيما يتعلق بحثها على العدول عن السياسة العنصرية التي تنتهجها، والمتمثلة في الفصل العنصري.

ومن شأن مجموعة التدابير التالية، التي ينبغي الاضطلاع بها في نفس الوقت على أساس قرار يتخذه مجلس الأمن، أن تكون من أنجع التدابير وأكثرها فائدة.

(أ) فرض حظر شامل على التجارة مع جنوب أفريقيا، بما في ذلك فرض حظر على تصدير السلع إلى جنوب أفريقيا، وبصفة خاصة الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية بجميع أنواعها والمواد اللازمة لتصنيعها والنفط والمنتجات النفطية، بما في ذلك أيضا مقاطعة سلع جنوب أفريقيا.

(ب) وقف تقديم جميع المساعدات العسكرية والاقتصادية لجمهورية جنوب أفريقيا والاستثمارات الأجنبية أيضا في جمهورية جنوب أفريقيا والقروض المقدمة إلى سلطات جنوب أفريقيا أو إلى شركاتها.

(ج) وقف تصدير جميع الأيدي العاملة المؤهلة أو المتخصصة إلى جمهورية جنوب أفريقيا.

(د) قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وغيرها من العلاقات مع جنوب أفريقيا بما في ذلك الوقف التام للمواصلات بالسكك الحديدية والمواصلات البحرية والجوية والاتصالات البريدية والبرقية واللاسلكية.

(هـ) حظر إقامة أي علاقات أو اتفاقات جديدة من الأنواع المشار إليها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) و (د).

وكما أشار ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا، فإن لجنة الخبراء محقة تماما في قولها إن تنفيذ التدابير السالفة الذكر سيكون فعالا في حمل سلطات جنوب أفريقيا على إلغاء السياسة العنصرية المتمثلة في الفصل العنصري والامتثال لقرارات مختلف أجهزة الأمم المتحدة، ومع هذا فمن الطبيعي أن اختيار أفضل الوسائل لتنفيذ الجزاءات السالفة الذكر هو حق يقتصر على مجلس الأمن.

وقد أيد ممثلا المغرب وساحل العاج في اللجنة الاستنتاجات والتوصيات المقدمة من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا تأييدا تاما.

وأشار ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا إلى أن إخفاق اللجنة في الاضطلاع بالمهام التي أسندها إليها مجلس الأمن إنما يرجع فحسب إلى معارضة الدول التي هي شريكات كبرى في الميدانين الاقتصادي والتجاري لسلطات جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية.

١٥ - وترد وجهات نظر ساحل العاج والمغرب بشأن الاستنتاجات السلمية التي خلصت إليها اللجنة في مشروع الاستنتاجات الذي قدماه إلى اللجنة وفيما يلي نصه:

عملا بقرار مجلس الأمن S/5773، اضطلعت لجنة الخبراء بدراسة تقنية وعملية عن إمكانية وفعالية وآثار التدابير التي يجوز لمجلس الأمن، حسب الاقتضاء، اتخاذها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ضد جمهورية جنوب أفريقيا.

وترى لجنة الخبراء أنه بالرغم من أن تقرير فرض الجزاءات على جمهورية جنوب أفريقيا من اختصاص مجلس الأمن، فمن الضروري للجنة أن تساعد المجلس بتوفير دراسة عن المسألة بموجب أحكام ولايتها.

وكان معروضا على اللجنة معلومات مفصلة عن اقتصاد جنوب أفريقيا فضلا عن المعلومات المقدمة من عدد من الدول بشأن علاقاتها الاقتصادية مع جنوب أفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص للآثار الممكنة للتدابير الاقتصادية على اقتصاداتها. وأولت اللجنة اهتماما

خاصا للتوصيات التي سبق أن قدمتها الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات والمؤتمرات الإقليمية وغيرها من الهيئات بشأن مسألة التدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير المتخذة ضد جنوب أفريقيا.

ومع مراعاة هذه المعلومات المفصلة، توصلت لجنة الخبراء إلى الاستنتاجات العامة التالية بشأن اقتصاد جنوب أفريقيا وإمكانية وفعالية وآثار التدابير الاقتصادية المتخذة ضد جنوب أفريقيا.

ترى اللجنة أن ما بلغته جنوب أفريقيا من رخاء اقتصادي إنما يرجع إلى حد بعيد إلى العوامل التالية:

(أ) تنوع مواردها الطبيعية ووفرتها (الموارد الزراعية والمعدنية على السواء، باستثناء النفط)؛

(ب) سرعة نمو صناعاتها الأساسية؛

(ج) ارتفاع مستوى القدرات التقنية لديها بسبب التوظيف المكثف للعمال المهرة من بلدان معينة؛

(د) التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي؛

(هـ) استغلال القوى العاملة غير البيضاء.

وبالرغم من أنه أشير إلى أن تطبيق الجزاءات الاقتصادية على جنوب أفريقيا قد لا يؤدي فورا إلى ركود اقتصادها فقد رأت اللجنة أن جنوب أفريقيا ليست بمنأى عن العواقب البعيدة الأثر التي ستترتب حتما على تلك التدابير.

وفيما يتعلق بمسألة فعالية التدابير الاقتصادية، اتضح للجنة أن فعالية تلك التدابير ستتناسب تناسبا طرديا مع عموم تطبيقها وطريقة ومدة هذا التطبيق. وفي الوقت الذي أعرب فيه بعض أعضاء اللجنة عن وجهات نظر مختلفة بشأن ضخامة الأثر السلبي الذي قد يترتب على تلك التدابير بالنسبة لاقتصاد جنوب أفريقيا، فقد رأت اللجنة أنه يتضمن عدة مواطن ضعف. وأسفرت مناقشات اللجنة عن أن اقتصاد جنوب أفريقيا سيعاني من آثار فرض حصار تجاري شامل يطبق على الصادرات والواردات على السواء ومن منع المواصلات معها. ومن بين التدابير الأخرى التي قد يكون لها أثر ملموس، جرى التشديد بصفة خاصة في اللجنة على فرض حظر على النفط والمنتجات النفطية ووقف الهجرة إلى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، رأى بعض الأعضاء أنه قد تترتب آثار ذات شأن كبير جدا على حظر العمليات المالية والنقدية. ولوحظ أيضا في اللجنة أن التدابير المضادة التي تهدف إلى التخفيف من آثار الحظر، من قبيل الاستعاضة بمنتجات معينة عن غيرها وتطبيق نظام الحصص وإعادة توزيع الموارد قد تخفف بصورة مؤقتة من أثر التدابير المتوخاة. وستختلف آثار تلك التدابير على اقتصاد جنوب أفريقيا من حالة إلى أخرى، إذ تعتمد فعاليتها إلى حد بعيد على التدابير المضادة التي قد تتخذها جنوب أفريقيا لمواجهة الحالة وعلى الجهد المتضافر الذي يبذله الموردون الحاليون والمحتملون بروح من التعاون. وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة والذخائر، والذي قد لا ينظر إليه على أنه تدبير اقتصادي بحت فإنه إذا طبق على نطاق عالمي قد يكون له أثر بالغ بوصفه جزءا من الحظر التجاري، نظرا لأن صناعات جنوب أفريقيا التي تقوم بتصنيع المعدات العسكرية سيتعين عليها استغلال الموارد التي كان يمكن لولا ذلك استخدامها للتخفيف من حدة آثار الحظر التجاري. وأثار بحث هذه التدابير مشكلة إنشاء جهاز دولي كاف ربما برعاية الأمم المتحدة، لمنع الدول أو الأفراد من التهرب من تلك التدابير والتصدي للمصاعب المترتبة على عدم تعاون أي دولة.

وترى لجنة الخبراء أنه في الوقت الذي يمكن فيه اتخاذ التدابير فإن فعالية أي قرار من هذا القبيل يتخذه مجلس الأمن ستعتمد على مدى توافر التصميم الجماعي الصادق للذين يفرضون التدابير وبصفة خاصة الدول ذات العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع جنوب أفريقيا. وجرى التركيز بشدة في اللجنة أيضا على أهمية الأثر النفسي لتلك التدابير، مع التشديد على أن زعماء جنوب أفريقيا وسكانها الحاليين سيجدون من الصعب تحمل آثار تلك التدابير.

وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية، رأت اللجنة، في الوقت الذي اعتقدت فيه أنه ينبغي لروح التضحية أن تسود في مسألة ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي من قبيل مسألة القضاء على الفصل العنصري، أنه ينبغي بذل جهد دولي للتخفيف من المصاعب التي تفرضها تلك التدابير على اقتصادات بعض الدول الأعضاء. وقد تتجلى تلك المصاعب في شكل هزات في بعض الأسواق وفي بلدان معينة، حسب نوع التدابير المطبقة. ومع إيلاء أهمية خاصة لتلك العوامل لا ينبغي لها بطبيعتها أن تحول دون تطبيق الجزاءات على جنوب أفريقيا.

وسلمت اللجنة، إذ راعت الاعتبارات السالفة الذكر، بالأهمية التي ينبغي إعطاؤها للتدابير التالية:

(أ) فرض حظر على توريد النفط والمنتجات النفطية؛

(ب) فرض حظر على توريد الأسلحة والذخائر بجميع أنواعها والمركبات العسكرية والمعدات والمواد

الاستراتيجية اللازمة لصناعة الأسلحة والذخائر وصيانتها في جنوب أفريقيا؛

(ج) فرض حظر على التجارة مع جنوب أفريقيا؛

(د) وقف هجرة التقنيين والقوى العاملة الماهرة إلى جنوب أفريقيا؛

(هـ) منع المواصلات مع جنوب أفريقيا؛

(و) تطبيق التدابير السياسية والدبلوماسية التي وردت في مختلف القرارات التي اتخذها بالفعل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة.

كما شددت اللجنة على ضرورة تسوية مشاكل معينة تتعلق بالتنفيذ حتى يتسنى الحكم على النطاق العملي للتدابير السالفة الذكر وفعاليتها. وانصب التركيز على ضرورة فرض حصار شامل حتى تتسم التدابير بالفعالية وعلى التكاليف البالغة التي ينطوي عليها القيام بذلك. وفي نفس الوقت، أشير إلى أن التدابير التي تؤثر على القطاعات السريعة التأثر من اقتصاد جنوب أفريقيا قد تشكل عملا فعالا من حيث أثرها العملي على اقتصاد البلد وآثارها السياسية والنفسية بالنسبة للأقلية البيضاء على السواء. وفي هذا الصدد، أشير إلى الأهمية المحتملة لفرض حظر جزئي في الحالات المذكورة في الفقرة ٩ (أ) و (ب) أعلاه. وعلاوة على ذلك، فعند اتخاذ قرار بتطبيق التدابير على جنوب أفريقيا سيكون من المفيد إنشاء لجنة لتنسيق تنفيذها. ويمكن للجنة نفسها، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، تنسيق الإجراءات المتخذة للتخفيف نسبيا من المصاعب التي قد تعاني منها اقتصادات الدول الأعضاء.

وفي الختام، ترى لجنة الخبراء أنه بينما يمكن لتلك التدابير أن تثبت فعاليتها وأن تكون ممكنة في ظل الظروف المبينة في الفقرات السالفة الذكر، فإنه ينبغي التشديد على أن فرض تلك التدابير ينطوي على اعتبارات سياسية ونفسية وهي أمور متروكة لمجلس الأمن.

١٦ - وتود اللجنة أن تسجل تقديرها العميق لما تلقته من تعاون ومساعدة من الأمين ومن زملائه الذين قدموا مساهمة كبيرة في تيسير أعمال اللجنة وأبدوا تفهما للموضوع البالغ التعقيد قيد الدراسة.

الوثيقة ٤٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

القرار ٢٠٥٤ باء (د - ٢٠)، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥

إن الجمعية العامة،

...

وإذ يساورها القلق الشديد إزاء المحنة التي يعانيها الأشخاص العديدون الذين تضطهدهم حكومة جنوب أفريقيا بسبب معارضتهم لسياسة الفصل العنصري والقمع، والمحنة التي تعانيها أسر هؤلاء الأشخاص،

وإذ ترى أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء الأشخاص وأسرهم يتمشى مع مقاصد الأمم المتحدة،

١ - **تعرب عن كبير تقديرها** للحكومات التي قدمت التبرعات المطلوبة تلبية لقرار الجمعية العامة ١٩٧٨ باء (د - ١٨) وللنداء الموجه في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤، من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا يسمى 'صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا' يتم تمويله بالتبرعات الآتية من الدول والمنظمات والأفراد، ويستخدم في تقديم المنح إلى المنظمات الخيرية وإلى حكومات البلدان المضيفة للاجئين من جنوب أفريقيا وإلى الهيئات المناسبة الأخرى، للأغراض التالية:

(أ) تقديم المساعدة القضائية إلى المتهمين بموجب القوانين التمييزية والقمعية في جنوب أفريقيا؛

(ب) تقديم الإغاثة إلى أسر الأشخاص الذين تضطهدهم حكومة جنوب أفريقيا بسبب أعمال ناشئة عن معارضتهم لسياسة الفصل العنصري؛

(ج) تعليم السجناء وأولادهم ومعاليهم الآخرين؛

(د) تقديم الإغاثة إلى اللاجئين من جنوب أفريقيا؛

٣ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة تعيين خمس دول أعضاء تقوم كل منها بتعيين عضو في مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا الذي يتولى البت في كيفية استخدام موارد الصندوق؛

٤ - **تخول مجلس الإدارة وتطلب منه** اتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع التبرع للصندوق ولتعزيز التعاون والتنسيق بين نشاطات المنظمات الخيرية المعنية بتقديم الإغاثة والمساعدة إلى ضحايا سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا؛

...

الوثيقة ٤٦

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا (مستخرج من النتائج والتوصيات)

A/6486-S/7565، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦

...

برنامج عمل للأمم المتحدة

وفاء من اللجنة الخاصة بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، سعت اللجنة إلى التشجيع على وضع برنامج عمل شامل، ترعاه الأمم المتحدة، لحل مشكلة الفصل العنصري.

وقد أولت أهمية كبيرة للجزاءات الاقتصادية والتدابير ذات الصلة التي تستهدف سرعة القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع غير عنصري في جنوب أفريقيا. واقترحت تدابير لإقناع المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا بالتعاون في تيسير فرض الجزاءات الاقتصادية على صعيد العالم.

واقترحت حظر توريد الأسلحة وغيره من الخطوات الجزئية المختلفة لبلوغ أهداف دنيا معينة ولكنها حيوية.

وأكدت أهمية الرأي العام في تعزيز ودعم عمل الأمم المتحدة واقترحت تدابير مختلفة لإعلام الرأي العام العالمي بأخطار الفصل العنصري وبجهود الأمم المتحدة في سبيل حل المشكلة. وأكدت، في هذا السياق، الأهمية الخاصة لتوعية الرأي العام في البلدان التي تحتفظ بعلاقات وثيقة، اقتصادية وغيرها، مع جنوب أفريقيا، ومناهضة الدعاية المضللة التي تبثها حكومة جنوب أفريقيا والمصالح التجارية وغيرها التي تتعاون معها.

وفي حين دأبت اللجنة الخاصة على الاهتمام بالجهود الرامية إلى إيجاد حل، فقد أولت اهتماما أيضا لمختلف البرامج الإنسانية والثقافية وغيرها، دون تحويل الانتباه عن الحاجة إلى القيام بعمل عاجل تحقيقا لذلك الغرض. وأوضحت أن هذه البرامج لا ينبغي أن تعتبر بأي حال بدائل للعمل من أجل حل المشكلة.

وفي هذا الصدد، أبدت اللجنة الخاصة الاهتمام بالبرامج والتدابير التي يستطيع المجتمع الدولي عن طريقها الحيلولة دون تفاقم الحالة بشكل خطير وتزايد المرارة والكراهية، ويستطيع المساعدة على التخفيف من الشقاء الذي يعاني منه ضحايا الفصل العنصري. وشجعت المبادرات المختلفة التي ترمي إلى إنقاذ حياة معارضي الفصل العنصري المهددين بالإعدام، ومنع تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم بطريقة وحشية. كما شجعت البرامج التي توفر الدفاع القانوني عن الأشخاص الذين توجه إليهم اتهامات بموجب القوانين التعسفية، وتقدم المعونة إلى أسر السجناء السياسيين وتتيح التعليم لمعاليهم والإغاثة للاجئين. وبالتركيز على الطابع الإنساني لهذه البرامج وإبقائها منفصلة عن الجهود الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري، تسعى اللجنة الخاصة إلى تمكين قطاعات واسعة من المجتمع الدولي من أن تبدي، بالعمل، اهتمامها بالتوصل إلى حل سلمي للمشكلة في جنوب أفريقيا.

وبنفس الروح، أشادت اللجنة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة لتوفير التعليم والتدريب في الخارج لأبناء جنوب أفريقيا، وهو يستهدف مساعدة أبناء جنوب أفريقيا على تلقي التعليم العالي والتدريب التقني وتمكينهم من المساهمة بفعالية في تقدم بلدهم وفقا لمقاصد الميثاق.

وترتقب اللجنة الخاصة تقريرا، تعده حاليا بناء على طلبها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عن آثار سياسة الفصل العنصري في ميادين التعليم والعلم والثقافة والإعلام في جنوب أفريقيا. وترى أن من شأن ذلك التقرير أن يوفر معلومات موثوق بها إلى المنظمات غير الحكومية والأفراد المهتمين بالأمر ويمكنهم من تقديم المساعدة الملائمة إلى الملايين المحرومين من تكافؤ الفرص بسبب التمييز العنصري.

وقد أثنت اللجنة الخاصة على الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية عملا بإعلانها بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جمهورية جنوب أفريقيا، وببرنامجها للقضاء على الفصل العنصري في مسائل العمل في جمهورية جنوب أفريقيا.

ولا تفتأ اللجنة الخاصة تشجع التدابير المختلفة التي تستهدف تحسين الحالة، دون تحويل الانتباه عن المهمة الرئيسية وهي المساهمة في القضاء على الفصل العنصري. فأقامت اتصالا مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، من أجل تعزيز العمل البناء على جميع المستويات. وبذلك جعلت الجنوب يضطلع بدور مفيد في تشجيع الأخذ بنهج شامل للتصدي لمختلف جوانب سياسة الفصل العنصري وآثارها الضارة، مع التركيز على الفعل لا على مجرد إدانة الفصل العنصري. وكان من دواعي اغتباط اللجنة الخاصة تأييد الجمعية العامة للتوصيات التي قدمتها، فضلا عن انعقاد الحلقة الدراسية المتعلقة بالفصل العنصري في برازيليا في عام ١٩٦٦ واستجابات الدول والعديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذه المشكلة.

وهذه الجهود التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة إنما تبرهن على شدة اهتمامها ببذل أقصى ما في وسعها، وفقا للولاية المسندة إليها من الجمعية العامة ووفقا لمقتضيات الحالة، لتشجيع كل التدابير السلمية الممكنة للتوصل إلى حل لمشكلة الفصل العنصري خلال فترة كانت الأعمال التي تقوم بها حكومة جنوب أفريقيا تعجل بنشوب صراع. وفي حين لم يكن لدى اللجنة الخاصة أدنى شك في أن آمال حكومة جنوب أفريقيا في أن تستطيع أقلية عنصرية مسلحة الهيمنة على البلد إلى الأبد ستبوء بالفشل، وأن اللاعنصرية والعدالة سيكتب لهما النصر، فإنها كانت تحرص دائما على تعزيز التأييد والتفهم الدوليين على أوسع نطاق للكفاح ضد الفصل العنصري، ولا سيما في الدول التي تكون الأغلبية فيها من "البيض" و "المسيحيين"، وذلك من أجل تشجيع الانتقال السلمي إلى أقصى حد والتخفيف من مخاطر المرارة العنصرية.

وفي حين تحترم اللجنة الخاصة حق الشعب المضطهد في تحرير نفسه بالوسائل التي يختارها، وتسلم بأن الحكومة توصد باطراد السبل المتاحة للتغيير السلمي، فلعل الاهتمام المستمر الذي تبديه اللجنة الخاصة والتأييد الذي تلقاه من الدول الأعضاء والرأي العام يساعدان في الإسهام في تخفيف حدة العنف والمرارة والكراهية العنصريتين. بيد أنها تسلم بأن خطر الصراع العنيف الطابع لا يمكن تبديده إلا باتخاذ خطوات حاسمة للقضاء على الفصل العنصري.

وبالنظر إلى تفاقم الحالة في جنوب أفريقيا والأقاليم المجاورة، فإن اللجنة الخاصة ترى أنه ينبغي مضاعفة هذه الجهود العديدة الجوانب في إطار حملة دولية شاملة لمناهضة الفصل العنصري تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد حاولت ضمان أن تولي الحلقة الدراسية المتعلقة بالفصل العنصري اهتماما خاصا لتدابير محددة ليشملها برنامج عمل، ولاحظت مع الارتياح أن الحلقة الدراسية قد تقدمت بعدد من التوصيات الجديرة بالنظر والتأييد من جانب هيئات الأمم المتحدة المختصة.

الوثيقة ٤٧

قرار الجمعية العامة: القضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله

القرار ٢١٤٢ (د - ٢١)، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦

إن الجمعية العامة،

...

٨ - **تعلن** يوم ٢١ آذار/ مارس يوما دوليا للقضاء على التمييز العنصري؛

...

الوثيقة ٤٨

قرار الجمعية العامة: مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسة التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري في جميع البلدان، ولا سيما البلدان والأقاليم المستعمرة والبلدان والأقاليم التابعة الأخرى

القرار ٢١٤٤ ألف (د - ٢١)، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦

إن الجمعية العامة،

...

وإذ تحيط علما بمقررات وتوصيات الحلقة الدراسية المعنية بالفصل العنصري، المنظمة بموجب برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان والمعقودة في مدينة برازيليا عام ١٩٦٦،

...

٧ - **تناشد** جميع الدول، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والأفراد، القيام بما يلي:

(أ) دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا والهيئات الخيرية التي تقدم الإغاثة والمساعدة إلى ضحايا الاستعمار والفصل العنصري؛

(ب) تشجيع الجمعيات القضائية والهيئات المناسبة الأخرى، والجمهور بصفة عامة، على تقديم هذه الإغاثة والمساعدة؛

٨ - **تحث** الدول الأعضاء على القيام، وفقا لتشريعها الداخلي، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة نشاط الهيئات الدعائية التابعة لحكومة جنوب أفريقيا والمنظمات الخاصة التي تدعو إلى الفصل العنصري وإلى سياسة التمييز والسيطرة العنصريين؛

...

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ بالأمانة العامة للأمم المتحدة وحدة يقتصر اختصاصها على تناول سياسة الفصل العنصري، بالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، وذلك لإذاعة شرور هذه السياسة إلى أقصى حد ممكن؛

...

الوثيقة ٤٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

القرار ٢٢٠٢ ألف (د - ٢١)، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦

إن الجمعية العامة،

...

وإذ تحيط علما بتقريري اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، وتؤيد اقتراحاتها الداعية إلى شن حملة دولية ضد الفصل العنصري تكون مشمولة برعاية الأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بتقرير الحلقة الدراسية المعنية بالفصل العنصري المعقودة في برازيليا في الفترة من ٢٣ آب/ أغسطس إلى ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦،

وإذ يساورها القلق الشديد إزاء اشتداد سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والتأييد المباشر الذي تقدمه حكومة جنوب أفريقيا إلى النظم الاستعمارية والعنصرية القائمة على حدودها، مما يزيد من تفاقم الحالة في الجنوب الأفريقي،

وإذ تلاحظ مع القلق أن سياسة حكومة جنوب أفريقيا ترمي إلى إدامة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وأنها تقوي النظم الاستعمارية والعنصرية القائمة على حدودها، وأنها تهدد سلامة الدول المستقلة المجاورة وسيادتها،

١ - **تشجب** سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا بوصفها جريمة ضد الإنسانية؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن الحالة القائمة في جنوب أفريقيا والحالة المتفجرة الناجمة عنها في الجنوب الأفريقي ما زالتا مثار تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين؛

٣ - **تأسف** لموقف المتاجرين الرئيسيين مع جمهورية جنوب أفريقيا، بمن فيهم ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن الدائمين، الذين شجعوا حكومة جنوب أفريقيا على التمادي في سياستها العنصرية بعدم تعاونهم في تنفيذ قرارات الجمعية العامة، وبرفضهم الانضمام إلى اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، وبتعاونهم المتزايد مع هذه الأخيرة؛

٤ - **تلفت نظر** المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا إلى أن تعاونهم المتزايد مع حكومة جنوب أفريقيا رغم النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة قد أدى إلى تفاقم خطر نشوب نزاع عنيف، وتدعوهم إلى اتخاذ التدابير العاجلة اللازمة الرامية إلى إنهاء تعاونهم مع جنوب أفريقيا وإلى تيسير القيام بعمل فعال، برعاية الأمم المتحدة، لتأمين القضاء على الفصل العنصري؛

٥ - **تناشد** جميع الدول القيام بما يلي:

(أ) مراعاة الالتزام التام بجميع القرارات الحقة التي اتخذها مجلس الأمن والتي تدعوها رسميا إلى التوقف فورا عن بيع جنوب أفريقيا وتسليمها الأسلحة والذخائر بجميع أنواعها والمركبات العسكرية، وكذلك ما يلزم لصنعها وصيانتها من المعدات والمواد؛

(ب) العمل فورا على تثبيط إقامة أية علاقات اقتصادية ومالية أوثق مع جنوب أفريقيا، ولا سيما في ميداني الاستثمار والتجارة، وكذلك تثبيط المصارف القائمة في بلدانها عن تقديم القروض إلى حكومة جنوب أفريقيا أو إلى شركات جنوب أفريقيا، وموافاة الأمين العام بالتقارير اللازمة عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ليقوم الأمين العام بإحالة هذه التقارير إلى الجمعية العامة واللجنة الخاصة؛

(ج) النظر في تقديم المساعدة السياسية والمعنوية والمادية الفعالة إلى جميع الذين يكافحون سياسة الفصل العنصري، وفقا لتوصيات الحلقة الدراسية المعنية بالفصل العنصري؛

(د) تقديم التبرعات المناسبة السخية إلى البرامج الإنسانية الرامية إلى مساعدة ضحايا الفصل العنصري؛

(هـ) العمل على منح حق اللجوء للاجئين من جنوب أفريقيا وتزويدهم بتسهيلات السفر وفرص التعليم والعمل؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام القيام بما يلي:

(أ) أن يعمد، في أقرب وقت ممكن، وبالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا ومع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إلى تنظيم مؤتمر دولي أو حلقة دراسية دولية عن مشاكل الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الأفريقي، وأن يحيل تقرير ذلك المؤتمر أو تلك الحلقة الدراسية إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين؛

(ب) أن يعمد، بالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لنشر الإحصاءات بصفة دورية عن التجارة الدولية لجنوب أفريقيا؛

(ج) أن يقدم كل المساعدة اللازمة إلى اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في إذاعة وإنهاء المعلومات اللازمة عن أي توثيق للعلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول الأخرى وجنوب أفريقيا؛

(د) أن يتشاور مع المصرف الدولي للتعمير والتنمية لتأمين التزامه بأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٠٥ (د - ٢٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، و ٢١٠٧ (د - ٢٠) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، وأحكام هذا القرار، وأن يعلم الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثانية والعشرين؛

(هـ) أن يزود اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بجميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك الوسائل المالية المناسبة، لإنجاز مهمتها على الوجه الفعال؛

٧ - **تلفت مرة أخرى** نظر مجلس الأمن إلى كون الحالة القائمة في جنوب أفريقيا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وإلى ضرورة اتخاذ التدابير المقررة بموجب الفصل السابع من الميثاق لحل مشكلة الفصل العنصري، وإلى أن التطبيق العالمي للجزاءات الاقتصادية هو السبيل الوحيد للوصول إلى حل سلمي؛

٨ - **تدعو** اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا إلى مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للاضطلاع بولايتها اضطلاعا أفعل، وتخولها، تحقيقا لذلك، القيام بما يلي:

(أ) الاجتماع خارج المقر أو إيفاد لجنة فرعية في مهمة للتشاور مع الوكالات المتخصصة، والمنظمات الإقليمية، والدول، والمنظمات غير الحكومية، بشأن طرق ووسائل تعزيز الحملة الدولية ضد الفصل العنصري، ولبحث مشكلة الفصل العنصري من نواحيها المختلفة؛

(ب) مواصلة وزيادة التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بغية النظر في النشاطات التي تباشرها المصالح الاقتصادية الأجنبية في الجنوب الأفريقي والتي تعرقل الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في المنطقة؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام والوكالات المتخصصة النظر في تقديم المساعدة المناسبة لإتاحة العمل في أماناتهم وبرامجهم لأبناء جنوب أفريقيا المؤهلين من ضحايا سياسة الفصل العنصري؛

١٠ - **تدعو** الوكالات المتخصصة، والمنظمات الإقليمية، والدول، والمنظمات غير الحكومية إلى التعاون مع الأمين العام واللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في إنجاز المهام الموكولة إليهما بموجب هذا القرار.

الوثيقة ٥٠

رسالة مؤرخة ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٧ وموجهة إلى الأمين العام يو ثانت من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، السيد أشكار ماروف (غينيا)، بشأن معاملة السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/88، ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٧

...

أتشرف، بالنيابة عن اللجنة الخاصة، بأن أطلب إليكم توجيه انتباه لجنة حقوق الإنسان، على وجه الاستعجال، إلى استمرار إساءة معاملة السجناء والمعتقلين والأشخاص الذين تحتجزهم الشرطة في جمهورية جنوب أفريقيا، وبخاصة المناوئون العديدون

لسياسة الفصل العنصري الذين أودعوا السجون بموجب قوانين تعسفية.

لقد كانت هذه المسألة مثار قلق بالغ على الدوام لدى اللجنة الخاصة التي قدمت تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن. ويتضمن عدد من وثائق اللجنة الخاصة، التي تتضمنها قائمة مرفقة، أدلة تبعث على الانزعاج عن سوء معاملة هؤلاء الأشخاص في السجون وفي مراكز الشرطة.

وقد اقترحت اللجنة الخاصة، في تقريريها المؤرخين ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ و ١٠ آب/ أغسطس ١٩٦٥، إنشاء لجنة دولية مؤلفة من كبار الحقوقيين ومسؤولي السجون للتحقيق في الاتهامات المتعلقة بتعذيب السجناء في جنوب أفريقيا وإساءة معاملتهم. ولم يكن هناك إلحاح على هذا الاقتراح في الجمعية العامة لأنه كانت هناك آمال في أن يؤدي الإعراب عن القلق الدولي إلى إقناع حكومة جنوب أفريقيا بتحسين الأوضاع بما يتمشى مع المعايير المتحضرة ومع الأنظمة المعمول بها في جنوب أفريقيا نفسها.

بيد أنه لا تزال ترد أدلة على استمرار إساءة معاملة السجناء والمعتقلين والأشخاص الذين تحتجزهم الشرطة. ويضم هؤلاء الذين يتعرضون لهذا النوع من سوء المعاملة ليس فقط الزعماء الشعبيين المعترف بهم ومناهضي الفصل العنصري الذين اضطهدوا في ظل تشريعات تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، ولكن أيضا آلافا ممن سجنوا لمخالفتهم لقوانين الفصل العنصري.

وكما لاحظت اللجنة الخاصة في تقريرها المؤرخ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦، فإن التدابير القاسية التي تتخذها حكومة جنوب أفريقيا تستهدف بصورة متزايدة، على ما يبدو، الانتقام من مناهضي الفصل العنصري. وترى اللجنة الخاصة أن هذه التدابير تتنافى مع معايير السلوك الدولية ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولذلك، تأمل اللجنة الخاصة في أن تنظر لجنة حقوق الإنسان في هذه المسألة على وجه الاستعجال، وتتخذ خطوات لتأمين إجراء تحقيق دولي بغية تحسين أحوال هؤلاء الضحايا.

الوثيقة ٥١

البيان الذي أدلى به السيد دينيس بروتوس، مدير الحملة من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا، أمام اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

A/AC.115/L.194، ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٧

...

إنه لمن دواعي امتناني الخاص أن تتاح لي هذه الفرصة حيث أتكلم أيضا بوصفي مديرا لحملة يضطلع بها صندوق الدفاع والمعونة الدولي تحت رئاسة كانون ل. جون كولينز من أجل الإفراج عن جميع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا.

وليس بوسعي أن أدعي أنني أتمتع بتدريب مهني وخبرة فنية يؤهلانني بوجه خاص لمهمة الإدلاء بالشهادة عن الأحوال التي يعيشها السجناء السياسيون في جنوب أفريقيا، بيد أنه يمكنني الإشارة إلى سجل يغطي أكثر من ٢٠ عاما من المعارضة المتواصلة للفصل العنصري في مختلف الميادين، وخاصة في ميادين الإسكان، والتعليم، والرياضة، فضلا عن القضايا السياسية الأوسع نطاقا، وهي المعارضة التي انتهت بتعريضي لسلسلة من التقييدات والمنع، وإلى سجني في نهاية المطاف، ثم فرض الإقامة الجبرية علي مدة خمس سنوات.

وإنني أود الحديث بوجه خاص عن الشهور الاثنين والعشرين التي قضيتها في السجن وعما تعرضت له من تجارب هناك، وعن الأوضاع التي تنطبق على السجناء الآخرين. وإنني على يقين، يشاركني فيه الآخرون ممن يشتركون معي في الحملة الحالية، من أنه إذا أمكن إطلاع العالم على هذه الأحوال، ستكون هناك مطالبة قوية وصادقة بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين،

وبأن هذه المطالبة ستعزز بضغوط معنوية وسياسية وغيرها مما يجعلها واقعا ملموسا.

ومما يقوي عزمنا بوجه خاص ما علمناه من أن ما تطالب به حملتنا بإجراء تحقيق في أحوال السجون في جنوب أفريقيا هو أيضا مطلب دعت إليه هذه اللجنة الخاصة فضلا عن طائفة كبيرة من المنظمات الأخرى. ويشجعنا على وجه التحديد ما علمناه من أن هذه اللجنة، في اجتماعها المعقود في شباط/ فبراير، جددت هذا الطلب إلى لجنة حقوق الإنسان بعبارات بالغة الوضوح، حيث طلبت:

"أن تنظر لجنة حقوق الإنسان في هذه المسألة على وجه الاستعجال، وأن تتخذ خطوات لتأمين إجراء تحقيق دولي بغية تحسين أحوال هؤلاء الضحايا" (ضحايا الفصل العنصري).

وقد كانت لي تجربة شخصية تتعلق بأحوال السجون في جنوب أفريقيا، لا سيما في فورت، وجوهانسبرغ، وليكوب (براينستون، جوهانسبرغ) وسجن روبن آيلاند. وبالإضافة إلى ذلك فقد أمضيت بضعة أيام في سجون بولزمور، ورولاند ستريت، وفي كيب تاون، ومررت بسجون كرونستاد، وبلومفونتين، وكولسبرغ، وجورج، وبورت إليزابيث. هذا فضلا عن الأيام التي قضيتها في سجن برتغالي في لورينزو ماركيز، في موزامبيق.

وفي نيتي أن أقدم بعض التفاصيل عن تجربتي في هذه السجون، وعما لاحظته بشأن معاملة الآخرين، وأن أشير بإيجاز إلى تقرير لجنة الصليب الأحمر عن السجون في جنوب أفريقيا قبل أن أتطرق إلى مناقشة حملتنا من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين: أهدافها، وطرق تنفيذها، والكيفية التي يمكن أن تسهم بها، مع اللجنة الخاصة، في بلوغ مقاصدها والتي ترمي في نهاية المطاف إلى الإطاحة بنظام الفصل العنصري.

وأرجو ألا أكون في حاجة إلى التأكيد على أن هدفي النهائي، الذي هو أيضا هدف السجناء الآخرين، إنما هو في الإطاحة التامة بنظام الفصل العنصري والاستعاضة عنه بنظام اجتماعي عادل.

وأي حملة لا تحدد الإطاحة بنظام الفصل العنصري كهدف نهائي لها لا يمكن اعتبارها سوى مضيعة للوقت، وعاجزة عن إدراك وقائع الحال في جنوب أفريقيا.

إن الحالة في جنوب أفريقيا هي الآن حالة يحاكم فيها الناس ويسجنون بسبب معارضتهم للسيطرة العنصرية؛ وكان هذا النظام هو الذي أودعني السجن.

وفي أيار/ مايو ١٩٦٣، تم اعتقالي في مكاتب الاتحاد الأولمبي لجنوب أفريقيا، الذي كان محظورا آنذاك، ووجهت إلي تهمة حضور أحد التجمعات. وبسبب هذه التهمة، وما يتصل بها من اتهامات أخرى، حكم علي في النهاية بالسجن لمدة ثمانية عشر شهرا مع الأشغال الشاقة: وقد قضيت من هذه الفترة ستة عشر شهرا في سجن روبن آيلاند. وكان مجموع الفترات التي قضيتها في مختلف السجون اثنين وعشرين شهرا.

ولا أزال، على حد علمي، السجين الوحيد الذي يمكنه أن يمدكم بمعلومات مباشرة عن سجن روبن آيلاند. ولقد دققت معلوماتي أيضا مع الذين قضوا بعض الوقت في سجون أخرى والذين غادروا جنوب أفريقيا في عهد قريب بعد مغادرتي إياها (تموز/ يوليه ١٩٦٦). وقد أكد هؤلاء الأشخاص بما لا يدع مجالا للشك ما لدي من وقائع، مما يجعلني على قناعة بأن المعلومات التي أضعها أمام هذه اللجنة هي المعلومات المستكملة والدقيقة التي يمكن تقديمها حتى الآن.

...

بعد أن صدر علي حكم بالسجن لمدة ثمانية عشر شهرا في جوهانسبرغ، نُقلت إلى سجن فورت، في جوهانسبرغ، وفي اليوم التالي نُقلت مكبلا بالأغلال إلى سجن ليكوب.

وفي ليكوب، وبعد أن شكونا من أنه لم يتح لنا القيام بأي تمرينات لعدة أسابيع، أُجبرت المجموعة المرافقة لي في زنزانتي والمكونة من نحو ٣٥ شخصا على الجري دائريا داخل مساحة مربعة.

وأرغمنا على الجري حتى أُنهكت قوانا في حضور ملازم يدعى فان تسيل. ولم أكن آنذاك قد شُفيت بعد تماما من آثار الرصاصة التي أصابتني حينما أطلق علي النار أحد أفراد شرطة الأمن، ولذا فقد طلبت السماح لي بالتوقف عن الجري. ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض، وأرغمت على الجري حتى بلغت نقطة الانهيار.

بل إن هناك تجربة أسوأ تعرضت لها مجموعة من السجناء من دوربان، حيث أجبروا على الجري وهم عراة لمدة ساعة كاملة في مساحة مربعة - وكانوا يتعرضون للضرب باستمرار على أيدي سجانيهم وهم يجرون، وقد وقع كثير منهم على الأرض حيث تعرضوا للضرب وأرغموا على النهوض.

وبعد شهرين، نُقلت مجموعة منا مؤلفة من ١٢٠ شخصا - جميعهم من السجناء السياسيين - وهم مكبلون بالأغلال أيضا، أثناء الليل، في ثلاث شاحنات كبيرة. وتُرك نصفنا في اليوم التالي في السجن الكائن

في كرونستاد، أما البقية فقد أحضروا إلى سجن روبن آيلاند، وهم لا يزالون مكبلين بالأغلال.

وفي اليوم التالي لوصولنا إلى سجن روبن آيلاند، في آذار/ مارس ١٩٦٤، شاهدنا عددا كبيرا من السجناء، ومن ضمنهم أندرو ماسوندو، وهم يتعرضون للاعتداء الجسدي عليهم بصورة عشوائية على يد مجموعة من السجانين في ما كان يعرف بعملية "التكدير". وكان الملازم فريزر يصدر أمرا بهذه العملية حيث يُسمح للسجانين بضرب السجناء - الذين قد يصل عددهم إلى ٦٠ سجينا - وقتما أرادوا.

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، نُقلت مع جماعتي المؤلفة من نحو ٦٠ شخصا للعمل مع مجموعة ماسوندو لحمل الحجارة في أحد المحاجر أو مواقع البناء. وفي ذلك المكان تعرضنا جميعا بصورة مستمرة للاعتداء الجسدي والضرب من قبَل السجانين المزودين بالعصي والهراوات والسياط والألواح الخشبية المستخدمة في البناء. وأصيب معظمنا بكدمات، وكان بعضنا ينزف دما، وانهار البعض لكنهم أرغموا على النهوض لمواصلة العمل.

وفي يوم الاثنين التالي لوصولنا، أجبرنا على العمل في أحد المحاجر بالقرب من الشاطئ. وفي ذلك المكان تعرضنا مرة أخرى بصورة مستمرة للاعتداء الجسدي والضرب طوال اليوم. وبالإضافة إلى تعرضي للضرب طوال اليوم على يد السجانين، ركلني أيضا في معدتي أحد عتاة المجرمين. وبسبب الإصابة التي لحقت بي نتيجة لذلك نُقلت فيما بعد إلى مستشفى السجن، وأحلت بعد ذلك، في حزيران/ يونيه ١٩٦٤، إلى سجن بولزمور بالقرب من كيب تاون لكي أعالج في مستشفى فيكتوريا، في وينبيرغ.

وخلال الفترة التي أمضيتها في روبن آيلاند، شاهدت مرارا سجناء سياسيين ومجرمين يتعرضون للاعتداء الجسدي، وأكثر من ذلك شاهدتهم يتعرضون لعقوبات إضافية تتراوح بين الحرمان من الوجبات الغذائية الثلاث إلى فترات لا يحصلون فيها إلا على وجبة ضئيلة، أو يتعرضون للضرب بالسياط وهم موثقون إلى إطار معدني.

وهناك حادثة أتذكرها بوجه خاص وهي تتعلق بواحد من السجناء السياسيين الشبان تعرض للضرب لأنه لم يذعن لمحاولات المجرمين ممارسة الشذوذ الجنسي معه. ولهذا السبب تعرض للضرب مرارا. وفي الوقت الذي أجريت فيه اتصالا معه كان موجودا في قسم العزل الطبي بزعم أنه مصاب بالجنون. وصحيح أن سلوكه في ذلك الوقت كان يوحي بأنه مشوش العقل. وقد نُقل بعد ذلك من قسم العزل ولم أسمع عنه شيئا آخر.

وبالإضافة إلى هذه الحوادث كانت هناك حوادث أخرى علمت بها عن طريق الإبلاغ، ولكن نظرا لأنه لم تكن لي تجربة مباشرة بها، فإنني أفضل الاقتصار على تلك التي أعرفها: ومع ذلك فإنني لم أذكر جميع هذه الحوادث هنا.

بيد أنني تيقنت من تجربتي بأن أسوأ سمتين للحياة في السجن هما:

(أ) قسوة وعقم الحياة التي يعيشها السجناء، لا سيما في ظل جو العداء من جانب السجانين وبعض السجناء من المجرمين؛

(ب) أن تكون عقوبة الأشخاص الذين يتصرفون بوازع من الضمير ضد نظام الشر هي السجن - وفي أحيان كثيرة مدى الحياة.

وخلال جزء كبير من فترة عقوبتي، تم احتجازي في قسم العزل، والذي يُطلق عليه أيضا، في أحد التقارير قسم "الزعامة" حيث كنت أقوم بكسر الحجارة جنبا إلى جنب مع رجال مثل نيلسون مانديلا، ووولتر سيسولو، وأحمد كاثرادا، وغوفان مبيكي، وأندرو ملانغيني، وإلياس ماتسوالدي - وكانوا جميعا قد صدرت ضدهم أحكام بالسجن مدى الحياة في أعقاب محاكمة ريفونيا. وكان يقضي أيضا حكما بالسجن مدى الحياة جيف مازيمولا؛ وكان من السجناء الآخرين معي أندرو ماسوندو، وجورج بيك، ولالو شيبا، وماك مهراج، وإيدي داني‌يلز، والدكتور نيفيل ألكسندر، ودون ديفيز، ولس فان دير هايدن، وزيف موثوبين.

وقد قام معظم هؤلاء الرجال، في وقت من الأوقات، بكسر الحجارة معي في الجزء الخاص بقسم العزل، ولكن معظمهم نقلوا فيما بعد إلى أشغال أكثر مشقة في مناجم الجير - وكانوا يذهبون كل يوم من القسم الذي نحتجز فيه لاستخراج كتل الحجر الجيري في المحجر.

وقبل مغادرتي بوقت قصير، حضر عدد قليل منهم ألمت بهم وعكات صحية، لكي يقوموا بتكسير الحجارة؛ وكان من بين هؤلاء ريموند ملابا وبيلي نير. وكان اندريس نايدو وجوناس ملامبو من الأشخاص الذين رأيتهم لوقت قصير حينما حضرا إلى القسم الذي نحتجز فيه لغرض خاص: فقد حوكم كلاهما بتهم مختلفة وصدر الحكم بجلدهما. وقد رأيت آثار الجراح عليهما فيما بعد، وكانت جراحهما لا تزال مفتوحة ولم

تندمل. وستظل آثار هذه الجروح على أجسامهما مدى الحياة.

...

هذا هو مجرد سرد موجز وعام للغاية لما حدث في السجن في الوقت الذي قضيته فيه؛ وإنني أعتزم أن أقدم إلى لجنتكم أيضا سردا أوفى وأكثر تفصيلا ومدعما بالوثائق.

على أن هذه الشهادة تكفي لبيان الظروف التي احتجز فيها السجناء السياسيون. وأملي أن تفيد في تعزيز طلب اللجنة الخاصة والمنظمة الدولية للدفاع والمعونة والمنظمات الأخرى بضرورة إجراء تحقيق في أحوال السجون في جنوب أفريقيا.

وأود أن أشير إلى بعض المحاولات التي بذلت من أجل إجراء تحقيق في أحوال السجون. فبينما كنت في السجن، مع بقية أفراد مجموعتي في قسم العزل، أعطونا ذات يوم إبرا وخيطا وبعض السترات القديمة وطلبوا منا رتقها. وقمنا بهذا العمل لوقت قصير. ثم جاء مصور صحفي والتقط صورا لنا ونحن نعمل. وفي اليوم التالي مباشرة، أعطينا مرة أخرى كمية من الأحجار ومطرقة وصدرت إلينا الأوامر بتحويل الأحجار إلى حصي. وهذه الحادثة يمكن أن يؤكدها عدد من السجناء. ومنذ ذلك الوقت، نُشرت على نطاق واسع صورتنا ونحن نرتق السترات - وقد شاهدتها منشورة - لكنها كانت صورة زائفة ومضللة تماما عما كان يُطلب منا القيام به.

وفي أيار/ مايو ١٩٦٤، علمنا بزيارة أحد المحققين - واعتقدنا أنه من الأمم المتحدة. وقد علمت بالزيارة شخصيا حينما تقرر منحي حذاء - في حالة إذا ما استدعاني الزائر. وكنت قد أعطيت من قبل صندلا، ولكني ظللت لبعض الوقت أسير حافي القدمين وقد ظهرت على قدمي آثار بثور كبيرة - فضلا عما أصابني من جروح وتقيحات أصبت بها وأنا أعمل فوق الصخور حينما كنت أعمل في المحجر الواقع قرب الشاطئ بعد وصولي مباشرة. وأثناء الوقت الذي تمت فيه هذه الزيارة التي قام بها، كما علمت فيما بعد، الدكتور هوفمان، شاهدت لأول مرة - وهو ما أدهش أيضا المجرمين الذين قضوا سنوات طويلة في السجن - السجناء في المستشفى وهم يرتدون بيجامات بنية اللون. وقد ارتدوا هذه البيجامات لحين انتهاء الزيارة - شأنهم في ذلك شأن الآخرين الذين أبلغوا الدكتور هوفمان بأنهم قد صرفت لهم ملابس جديدة. على أن أقوى ما شاهدته من صور التضليل تمثل في رؤيتي للسجناء المرضى وهم يرقدون في أسرة مستشفى السجن - وذلك خلال فترة هذه الزيارة. وهذه الأسرة هي في العادة "للفحص فقط" - وقد رقدت شخصيا على الأرض حينما كنت في سجن المستشفى - وقد أبلغ السجناء المرضى بالعودة إلى الرقود على الأرض بعد انتهاء الزيارة.

وينبغي أن يكون مفهوما أن الدكتور هوفمان لم يكن على علم بحجم الخديعة التي تعرض لها - وقد كانت لزيارته في واقع الأمر قيمتها الفعلية من حيث إنها أدت إلى تحسن طفيف في المعاملة لفترة وجيزة - ولكن تقرير الصليب الأحمر مضلل ولا يقدم أي إشارة إلى المشقة الفعلية التي تحملها السجناء. وبعد نشر تقرير الصليب الأحمر - وبعد تعليقات من جانب حكومة جنوب أفريقيا حاولت فيها التغطية على الوقائع الواردة في التقرير والتي تشير إلى مدى فظاعة الموقف الفعلي - جرى الإدلاء ببيان بالنيابة عن الحكومة ينفي وجود أي سجناء سياسيين على الإطلاق، ويعترف فقط بأنه "ربما" يكون هناك سجين واحد - وهو السيد روبرت سوبوكوي.

...

وهناك أمران مؤكدان: أن هناك قدرا كبيرا من الوحشية والقسوة يُرتكب في سجون جنوب أفريقيا حيث يحتجز السجناء، وأن هؤلاء الناس لا ينبغي أن يكونوا في السجن أصلا، ذلك لأنهم يحاربون من أجل العدالة وفي مواجهة الظلم. وهاتان النقطتان تشكلان الأساس الذي تقوم عليه الحملة التي تشنها المنظمة الدولية للدفاع والمعونة.

وكان الاسم الذي أطلق على الحملة في الأصل هو الحملة من أجل الإفراج عن السياسيين المسجونين في جنوب أفريقيا، وجرى تغييره ليصبح **الحملة من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا**، حيث تقوم الآن بتجميع مواردها مع **الحملة العالمية من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا** - وتُعد بمثابة لجنة شكلتها الحركة المناهضة للفصل العنصري. وتعمل هذه الهيئات، مع هيئات أخرى عديدة، من أجل تحقيق هدفها المشترك.

وهناك هيئتان رئيسيتان تدعمان الحملة وهما المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تلقى الحملة تأييدا رسميا من منظمة الوحدة الأفريقية، حسبما جرى الإعراب عن ذلك في رسالة موجهة من أمينها العام، السيد ديالو تيللي.

...

والأهداف الرئيسية للحملة هي السعي إلى قيام لجنة للتحقيق بالذهاب إلى جنوب أفريقيا للنظر في أحوال السجون، والمطالبة بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين. وإننا نسعى، كهدف فرعي، إلى تحسين أوضاع السجناء، ونحث أيضا على إجراء تحقيق في أحوال المعتقلين الذين يتم احتجازهم لمدة ١٨٠ يوما بلا تهمة أو محاكمة.

ويقوم المطلب المشار إليه أعلاه بالإفراج عن السجناء السياسيين على قرار اتخذته الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤، بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل لا شيء. وقد كنت في السجن آنذاك ولكني سمعت بالقرار: وهو يدعو إلى وجوب الإفراج عن جميع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا، وإلى وقف جميع المحاكمات السياسية.

وإن ما نعقد عليه الأمل، وما تهدف إليه هذه الحملة، هو أن تقوم الأمم المتحدة في الوقت المناسب ليس فقط بإعطاء هذا القرار ما يستحقه من اهتمام ولكن بأن تحوله إلى واقع؛ وإننا نرى أن إيفاد لجنة تحقيق إنما يمثل خطوة مبدئية. ومن الممكن تماما أن تلجأ حكومة جنوب أفريقيا إلى تحدي العالم ورفض السماح بدخول هذه اللجنة. وإننا نأمل أن يكون لدى العالم من التصميم ما يكفي لفرض إرادته ضد الفصل العنصري.

ومن الواضح أن القرارات في حد ذاتها لا يحتمل لها أن تغير الحالة في بلدي. وفي الوقت الذي تصبح فيه الأوضاع غير محتملة بصورة متزايدة، فإن الآفاق المتعلقة بإحداث تغيير سلمي تتبدد، كما أن الآفاق المتعلقة بإحداث تغيير بأي وسيلة تصبح بعيدة المنال أكثر فأكثر. على أنه يتحتم القيام بضغوط جديدة بصورة مستمرة من أجل إحداث هذا التغيير لأن احتمالات وقوع كارثة أصبحت قاب قوسين أو أدنى.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن أن يكون هناك سوى هدف واحد لجميع الضغوط ضد الفصل العنصري: ألا وهو هدم هذا النظام كلية.

الوثيقة ٥٢

القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

القرار ٢ (د - ٢٣)، ٦ آذار/ مارس ١٩٦٧

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ ترى أن الجمعية العامة، في الفقرة ١٢ من قرارها ٢١٤٤ ألف (د - ٢١)، دعت اللجنة إلى النظر بصورة عاجلة في طرق ووسائل تحسين قدرة الأمم المتحدة على وقف انتهاكات حقوق الإنسان حيثما وقعت،

وقد درست وبحثت الرسالة الموجهة من الأمين العام التي يحيل بها رسالة موجهة من الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا (E/CN.4/935) وضمائمها (A/AC.115/L.53، و 73 و 87 و 106 و 116 و 123 و 181)،

وإذ يقلقها بالغ القلق ما تتضمنه هذه الوثائق من أدلة على استمرار تعذيب وسوء معاملة الأشخاص في جمهورية جنوب أفريقيا ممن اعتقلتهم الشرطة أو سجنوا لمعارضتهم قوانين الفصل العنصري أو مخالفتها،

وإذ تندد بقوة باستمرار حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في انتهاكها الصارخ لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وبالإجراءات التي تتخذها هذه الحكومة والتي تتعارض مع القانون الدولي والأعراف الدولية،

وتصميما منها على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ورغبة منها في الوقف العاجل والفوري لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جمهورية جنوب أفريقيا،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن جمهورية جنوب أفريقيا فيما يتعلق بهذه المسألة،

وإذ تحيط علما مع التقدير بما أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٢ (د - ٢١) باعتبار الذكرى السنوية لمذبحة شاربفيل، في ٢١ آذار/ مارس، يوما دوليا للقضاء على التمييز العنصري،

١ - **تدين** الممارسات المبينة والمشكو منها في الوثائق المذكورة أعلاه بوصفها إجحافا مضاعفا

بضحايا سياسة الفصل العنصري اللاإنسانية التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا المسجونين أو المحتجزين لمعارضتهم هذه السياسة ومخالفتها؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم فورا، بالنيابة عن اللجنة، بتوجيه برقية إلى حكومة جمهورية جنوب أفريقيا يعرب فيها عن بالغ أسى اللجنة وعن شديد قلقها إزاء هذه الحالة، ويطلب إلى تلك الحكومة اتخاذ إجراءات إيجابية بما يجعل معاملتها للسجناء السياسيين متمشية مع المعايير المتحضرة لقانون العقوبات ومع الممارسات المتحضرة؛

٣ - **تقرر** أن تنشئ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩ (د - ٢) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦، فريق خبراء عاملا مخصصا يتألف من كبار الحقوقيين ومسؤولي السجون الذين يعينهم رئيس اللجنة للقيام بما يلي:

(أ) التحقيق في اتهامات التعذيب وسوء معاملة السجناء أو المعتقلين أو ممن تحتجزهم الشرطة في جنوب أفريقيا؛

(ب) تلقي الرسائل والاستماع إلى الشهود والاستعانة بما تراه ملائما من وسائل وإجراءات؛

(ج) التوصية بالإجراءات التي يتعين اتخاذها في قضايا محددة؛

(د) تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن؛

٤ - **تطلب** من حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أن تتعاون مع فريق الخبراء العامل المخصص، وأن توفر له التسهيلات اللازمة للقيام بمهمته في جنوب أفريقيا؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشر على أوسع نطاق ممكن، وفي أقرب وقت، الوثائق الواردة من رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة، والتي تتضمن شهادات السجناء السياسيين وضحايا التعذيب وسوء المعاملة في سجون جنوب أفريقيا، والبيانات التي أدلى بها نيلسون مانديلا وأبرام فيشر في محاكمتيهما اللتين أجريتا مؤخرا في جنوب أفريقيا؛

٦ - **تطلب** من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنشر على أوسع نطاق وطني، من خلال جميع وسائط الإعلام المتاحة، فحوى ما تتضمنه هذه الوثائق؛

٧ - **توجه انتباه** جميع المنظمات الإنسانية الدولية إلى هذه الوثائق وتطلب إليها أن تقوم، على سبيل الاستعجال، باتخاذ أي إجراءات ملائمة يكون بوسعها اتخاذها من أجل المساعدة على التخفيف من الحالة اللاإنسانية المبينة في تلك الوثائق؛

٨ - **تناشد** جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والخاصة، فضلا عن الأفراد العاديين، تقديم الدعم لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا عن طريق المعونات المالية وغير المالية؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمم هذا القرار على أعضاء مجلس الأمن؛

١٠ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن ينقل إلى اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا رغبة لجنة حقوق الإنسان في إقامة تعاون وثيق معها من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة؛

١١ - **تطلب** إلى رئيسها أن يظل على اتصال بالأمين العام وأن يقدم تقريرا قبل نهاية الدورة الحالية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - **توصي** بأن يقوم الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بإجراء الترتيبات المتعلقة بتوفير التسهيلات بما يتيح فتح سجلات في كل بلد لتلقي التبرعات من جميع المصادر، الخاصة والعامة، لصالح ضحايا سياسة الفصل العنصري والعنصرية في جنوب أفريقيا؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن مدى ما لقيه من تعاون من مختلف الدول الأعضاء؛

١٤ - **تقرر** استعراض الحالة في دورتها الرابعة والعشرين.

الوثيقة ٥٣

ورقة معنونة "الأزمة في الجنوب الأفريقي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى جنوب أفريقيا والتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي"، قدمها السيد أشكار ماروف (غينيا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، إلى الحلقة الدراسية الدولية بشأن الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الأفريقي، المعقودة في كيتوي، زامبيا، في الفترة من ٢٥ تموز/ يوليه إلى ٤ آب/ أغسطس ١٩٦٧

A/6818، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧

...

الحالة في الجنوب الأفريقي

١١ - لعلي لا أحتاج إلى الإسهاب بشأن الحالة في الجنوب الأفريقي، لأن وصف تفاصيلها المروعة قد ورد في العديد من وثائق الأمم المتحدة وستتناولها عدة ورقات من ورقات هذه الحلقة الدراسية. وسأكتفي بتوجيه الانتباه إلى بضعة جوانب رئيسية لهذه الحالة.

١٢ - أولا، ليست الحالة في الجنوب الأفريقي في الوقت الراهن حالة لا تطاق بالنسبة للشعوب المقهورة في تلك المنطقة، فحسب، بل إنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. فثمة فعلا حروب فتاكة اشتد سعارها في موزامبيق وأنغولا حيث تواجه قوات التحرير الجيوش الاستعمارية التي تدل قوة معداتها التي حصلت عليها من منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي على نيتها في سحق كل مقاومة. وتشير عدة حوادث وقعت في روديسيا الجنوبية وجنوب غرب أفريقيا وجنوب أفريقيا إلى تصميم شعوب هذه البلدان على نيل حريتها بأي ثمن، وإذا كانت هذه الحوادث لم تتطور بعد لتأخذ شكل الكفاح الواسع النطاق، وإذا كانت القوات العسكرية الهائلة للأنظمة العنصرية قد أبدت قدرتها على إحكام السيطرة، فإن ذلك لا ينبغي أن يدفع بالمرء إلى إساءة التقدير. فحكام جنوب أفريقيا، الذين زادوا ميزانيتهم العسكرية ستة أضعاف منذ عام ١٩٦٠، يعلمون ويقرون بأفعالهم التي هي أفصح بيانا من أقوالهم، بوجود حالة قابلة للانفجار. ويبين تاريخ تحرير الشعوب المستعمرة في العقود الأخيرة أن الشعوب ستهتدي إلى سبل للتغلب على الانتكاسات، وجمع الشمل ومقاومة أعتى جيوش القهر والفوز في معركة التحرير.

١٣ - ثانيا، لا يمكن لنزاع عنيف في الجنوب الأفريقي أن يظل نزاعا محليا، بل لا بد أن تكون له انعكاسات دولية خطيرة. إذ سيقوض جهود الدول الأفريقية الرامية إلى بناء مجتمعات غير عنصرية ويلحق الضرر بإمكانيات التعاون الدولي، وهو عامل أساسي في تحقيق السلم والتقدم في العالم. وستضطر الدول الأفريقية وغيرها من الدول لا محالة إلى التدخل بشتى الطرق حسب احتياجات الجماهير الأفريقية والآسيوية في جنوب أفريقيا. كما أن ثمة ما يدعو إلى خشية خضوع بعض القوى الغربية والقوى الأخرى التي ما فتئت تتعاون مع القوات العنصرية الاستعمارية لضغوط قوية من المصالح الثابتة لدفعها إلى التدخل بطريقة أو أخرى ضد قوى التحرير بذريعة إنسانية مزعومة هي حماية مواطنيها أو مصالحها الوطنية.

١٤ - ثالثا، يتعين التذكير بأن المسؤولية عن التدهور المستمر في الحالة في الجنوب الأفريقي تقع إلى حد كبير على عاتق القوى الغربية التي دأبت على مقاومة كل التدابير الدولية الفعالة التي اقترحت لحل المشكلة. ويخشى أن يظل توافق الآراء الذي ظهر في الأمم المتحدة ضد الفصل العنصري والاستعمار توافقا أجوف إلى حد ما طالما لم يتخذ أي إجراء هادف. وتتحمل القوى الغربية (واليابان) مسؤولية خاصة عن الأزمة الخطيرة التي يشهدها الجنوب الأفريقي، وذلك بسبب اعتماد الأنظمة العنصرية والاستعمارية في الجنوب الأفريقي على استمرار العلاقات الاقتصادية معها. فتعاون هذه القوى أمر لا غنى عنه لفرض وتنفيذ الجزاءات الاقتصادية الدولية التي ما زالت هي الوسيلة السلمية الوحيدة لإيجاد حل. غير أن هذه القوى قد زادت زيادة كبيرة نشاطها الاقتصادي في هذه المنطقة. وحتى الحظر المفروض على الأسلحة، وهو خطوة أولى

تتظاهر تلك القوى بمساندتها، لم يكن له أثر كبير بسبب انتهاك بعض القوى له، مثل فرنسا، ووجود ثغرات في الحظر الذي تمارسه دول أخرى، والتعاون المكشوف من جانب عدة قوى في تطوير صناعة للأسلحة داخل جنوب أفريقيا. وفي ظل هذه الظروف، فإنه من الأساسي أن يخلص المرء إلى أن الحل السلمي الوحيد، الذي كان بالإمكان التوصل إليه عن طريق الجزاءات الاقتصادية الإجبارية، قد أصبح بصورة متزايدة حلا مثاليا غير قابل للتحقيق.

١٥ - رابعا، يتصدر القوى التي تقوم بالدور المخزي المتمثل في مقاومة تحرير الجنوب الأفريقي عدد من الشركات الدولية التي أصبح لها نشاط كبير في المنطقة سعيا إلى تحقيق أرباح سريعة وفاحشة. فهي تساعد الأنظمة العنصرية والاستعمارية بالقروض والاستثمارات. وهي تساعد على تطوير صناعات الأسلحة والصناعات الاستراتيجية لتمكين هذه الأنظمة من مقاومة الجزاءات. وهي تساعد على بناء مصافي النفط في المنطقة بغية الالتفاف من حول الحظر النفطي المفروض على النظام في روديسيا الجنوبية.

١٦ - ومن وراء "الحلف غير المقدس"، يقوم مركب اقتصادي ضخم، هو "محور الكيب - كاتانغا" الذي يسيطر على المنطقة برمتها. وتقوم الشركات الكبرى في جنوب أفريقيا بدور بارز في هذا المحور كما تشارك فيه الشركات الدولية، إلى حد كبير، عن طريق فروعها والشركات التابعة لها في جنوب أفريقيا.

١٧ - خامسا، إن استمرار سيادة الفصل العنصري والرعب في جنوب أفريقيا، حيث يستخدم النظام العنصري ثروة البلد الطائلة في الجهود العسكرية والسياسية التي تبذل لإدامة العنصرية يمثل قلعة الرجعية في الجنوب الأفريقي كله. فنظام بريتوريا يتحدى الأمم المتحدة بشكل سافر في سائر أنحاء الجنوب الأفريقي. ومن الوهم أن يتوقع المرء إمكانية إحراز تقدم كبير في تحرير تلك المنطقة ما لم تكسر شوكة نظام جنوب أفريقيا. وكما ذكرت في الدورة الأخيرة للجمعية العامة:

"ما فتئ نظام جنوب أفريقيا هو مصدر الدعم الرئيسي لعصبة إيان سميث في روديسيا الجنوبية والعائق الرئيسي أمام تنفيذ قرارات مجلس الأمن. فهو يتمرد تمردا مكشوفا على الأمم المتحدة في جنوب غرب أفريقيا. وما انفك يتعاون بصورة متزايدة مع الاستعماريين البرتغاليين الذين يخوضون حروبا استعمارية في موزامبيق وأنغولا وما يسمى بغينيا البرتغالية. وإن وجود هذا النظام العنصري في جنوب أفريقيا ليهدد سيادة واستقلال ليسوتو وبوتسوانا.

"وثمة نظرية تروج في بعض الأوساط تقول بأنه فيما يتعلق بتحرير الجنوب الأفريقي، ينبغي أن تكون جنوب أفريقيا آخر ما يحرر. واستنادا إلى هذه النظرية، ينبغي أن نتصدى أولا لروديسيا الجنوبية والأقاليم البرتغالية وألا نولي العناية التامة لمشاكل جنوب أفريقيا إلا بعد تحرير هذه الأقاليم. فهذه النظرية التي تبدو في ظاهرها سليمة من الناحية الجغرافية والسوقية، هي نظرية مضللة. فما دام النظام في جنوب أفريقيا آمنا، ويشعر بذلك، فإن من العبث توقع تحرير الأقاليم الأخرى في الجنوب الأفريقي. وقد أوضح نظام بريتوريا أنه سيساند نظام سميث، أيا كانت الخطوة التالية في الأمم المتحدة. كما أعلنت جنوب أفريقيا أنها ستقدم دعمها للمستعمرين البرتغاليين في حربهم ضد حركات التحرير. وفي جنوب أفريقيا، ستواجه الأمم المتحدة وحركات التحرير كامل قوة نظام بريتوريا الذي ما فتئت تساعده قوى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وحينما يهدد بشن حرب على الأمم المتحدة إذا سعت إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب جنوب غرب أفريقيا، فإن تهديداته تعززها الطائرات والسفن والمدافع التي تمده بها المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا.

"وبطبيعة الحال، وكما قلت مؤخرا، فإن الحرب من أجل جنوب أفريقيا قد بدأت في أنغولا وموزامبيق وستنتقل قريبا إلى روديسيا الجنوبية، متجهة لا محالة نحو كيب تاون. وهذا لا يستبعد إمكانية انفجار جنوب أفريقيا نفسها، مسهلة تحرير كامل الجنوب الأفريقي".

التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي

١٨ - عقدت هذه الحلقة الدراسية على أمل أن تفحص وتقيم بصورة شاملة الحالة في الجنوب الأفريقي وتصوغ المقترحات الرامية إلى اتخاذ المجتمع الدولي للمزيد من الإجراءات.

١٩ - ولعل من المفيد، قبل تناول التدابير الممكنة، الإشارة بإيجاز إلى بعض الاعتبارات العامة.

٢٠ - لقد هال بعض الدوائر في الخارج، وحتى ثلة من الناس في أفريقيا، القوة العسكرية الظاهرية

لنظام جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية والقوات العسكرية التي استطاعت البرتغال تعبئتها لحروبها الاستعمارية. وذهبوا إلى القول بأن هذه الأنظمة لا يمكن سحرها. واقترحوا بالتالي البحث عن حل عن طريق منح تنازلات طفيفة تمليها على كل حال احتياجات التنمية الاقتصادية لهذه القلاع العنصرية وعزم العنصريين على إشاعة الاعتقاد بأنهم نجحوا في كسر طوق النبذ السياسي والدبلوماسي الذي يتعرضون له وذلك بإقامة علاقات مع بعض الدول الأفريقية التي تخضع لهم لأسباب مختلفة.

٢١ - ولا شك في أن الحلقة الدراسية ستأخذ في الاعتبار الجانب العسكري، غير أنه لا حاجة إلى سحض ما يذهب إليه هؤلاء الانهزاميون. فسرعان ما يغيب عن الأذهان أن أمما أقوى هزمتها قوات التحرير في حروب استعمارية تميزت بوحشية لم يسبق لها مثيل في هذا الجيل. وعلاوة على ذلك، فإن القوة الظاهرية للأنظمة العنصرية والاستعمارية تقوم على أسس غير مستقرة تتمثل في اضطهاد الأغلبية الساحقة: فبإمكانها أن تجعل الكفاح أشرس غير أنها لن تحقق أبدا النصر النهائي.

٢٢ - ومن جهة أخرى، ينبغي ألا يغيب عن البال أن الدور الرئيسي في تحرير الجنوب الأفريقي ينبغي أن يناط أولا، وعن حق، بالشعب المضطهد ذاته. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعده ويعينه على خلق الشروط التي يستطيع في ظلها أن يضمن التحرير بأقل عنف وتأخير ممكنين، غير أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يطمح إلى أن يقوم هو بتحرير هذا الشعب. فجهود المجتمع الدولي ينبغي أن تكون مكملة فقط لجهود الشعوب المقهورة. وكما قلت في خطابي أمام المؤتمر الأوروبي لمناهضة الفصل العنصري المعقود في باريس في ٦ أيار/ مايو ١٩٦٧:

"إن الكفاح من أجل الحرية في جنوب أفريقيا هو بالتأكيد حق لشعب جنوب أفريقيا ومسؤولية عليه وامتياز له. فما تخلى هذا الشعب عن هذا الكفاح ولا استجدى الحرية هدية من بقية العالم. ومهما نعمل على الصعيد الدولي - سواء على مستوى الحكومات أو في الحركات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات الشعبية الأخرى - فإننا بحاجة إلى الإقرار بكل تواضع بأن دورنا ليس إلا دورا ثانويا. إننا لا نطمح إلى التحرير وهو ما يعني إحلال أنفسنا محل شعب جنوب أفريقيا - بل نطمح إلى المساعدة على التحرير، لأن ذلك من واجبنا إذا كنا أوفياء لقناعتنا. ولن نقوم بهذا الواجب إلا إذا تفادينا مشاعر الإشفاق أو النزعة الأبوية وبقينا على الدوام مسؤولين عن احتياجات ورغبات حركة التحرير".

٢٣ - إن الليبراليين في الخارج لم يعودوا، لما أصابهم من إحباط ولخبوة جذوة حماسهم، يؤمنون بالوهم القائل بأن تحرير جنوب أفريقيا سيتحقق ببذل جهود يسيرة لإقناع القائمين على القهر وأن الرأي العام الدولي ستكون له الكلمة الفصل. ومن الأساسي الإقرار بأن الثورات الشعبية تستغرق وقتا، وتواجه انتكاسات، بل وتخسر معارك، ولكن النجاح سيكون حليفها في نهاية المطاف. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يضع طرق الكفاح التحرري أو يحدد جدوله الزمني. فالمثابرة والعزيمة أساسيان إذا كان له أن يقوم بدور مفيد.

٢٤ - ثالثا، إذا كان بإمكان الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في المجال الدولي، فإن هذا الدور لا يقتصر عليها وحدها. فبإمكان الدول فرادى، وجماعات عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، أن تبذل مساهمات إضافية. كما يمكن للمنظمات غير الحكومية المنتمية لشتى قطاعات الرأي العام أن تقوم بدور هام. ومن الأساسي تنسيق هذه الجهود بغية تعزيز أقصى قدر من الفعالية أو توطيد مجموع الجهد الدولي. ولذلك فإن اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، باقتراحها تنظيم حملة دولية لمناهضة الفصل العنصري، اقترحت القيام بجهد متعدد الجوانب لتعبئة هذه القوى بغية العمل على القضاء على الفصل العنصري.

٢٥ - وقد وجهت حتى الآن جهود الأمم المتحدة بشأن مشاكل الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الأفريقي إلى جبهات عدة:

(أ) من الأهداف الأولية لهذه الجهود فرض عزلة سياسية على الأنظمة العنصرية والاستعمارية، وفرض جزاءات اقتصادية عالمية عليها. ويبدو أن هذه الجهود كانت فعالة من حيث التصويت بأغلبية ساحقة على إدانة الفصل العنصري والاستعمار، وعلى فرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا، وعلى فرض حظر محدود على توريد الأسلحة إلى البرتغال، وعلى فرض جزاءات إجبارية انتقائية على روديسيا الجنوبية. غير أن هذا التقدم كان وهميا إلى حد كبير، إذ إن التوصيات الداعية إلى فرض الجزاءات لم يقبلها أو ينفذها المتاجرون الرئيسيون مع الأنظمة

العنصرية والاستعمارية الذين زادوا، في الواقع، من تعاونهم وأمعنوا في إبطال أثر المقاطعة التي أقامتها الدول الأخرى بتضحية كبيرة.

(ب) فضح تعاون الدول المتعاونة مع الأنظمة العنصرية والاستعمارية، وأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من المصالح الداعمة لهذه الأنظمة.

(ستدرج أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من المصالح في الأقاليم المستعمرة في جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٦٧).

(ج) نشر المعلومات المتعلقة بالحالة في الجنوب الأفريقي بغية التصدي لدعاية الأنظمة العنصرية والاستعمارية، وتشجيع الرأي العام العالمي على دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل لهذه المشاكل. وتشجيع الحركات المناهضة للفصل العنصري وغيرها من المنظمات غير الحكومية على القيام بدور أكثر فعالية في معارضة العنصرية والاستعمار.

(د) تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الفصل العنصري والاستعمار.

٢٦ - ويندرج في هذه الفئة إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، ودعم المنظمات التطوعية من قبيل صندوق الدفاع والمعونة الدولي للجنوب الأفريقي، وتوفير الإغاثة للاجئين من جنوب أفريقيا والأقاليم المستعمرة، ووضع برامج تعليمية وتدريبية خاصة لسكان هذه الأقاليم.

٢٧ - ومما لا شك فيه أن الحلقة الدراسية ستناقش التقدم المحرز في تنفيذ جميع هذه التدابير المتخذة، وستضع ميزانية وتدرس الوسائل التي بواسطتها يمكن إضفاء المزيد من الفعالية عليها.

٢٨ - غير أنه أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن إعادة التقييم مسألة أساسية وأنه ينبغي إعادة النظر فيما يتعلق بمناط الاهتمام في الجهد الدولي. ولئن كانت الجزاءات الدولية لا تزال هي أنسب الوسائل السلمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل للمشاكل كان من المتعين الضغط من أجل مواصلة هذه الجزاءات، فإنه ليس من الواقعي في شيء تجاهل كون المتاجرين الرئيسيين مع الجنوب الأفريقي ومنهم ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن، لا يرغبون في تنفيذ هذه التدابير (إلا بقدر محدود في حالة روديسيا الجنوبية حيث تتسم التدابير بعدم الفعالية بسبب رفض اتخاذ أي إجراء ضد الانتهاكات التي تقوم بها جنوب أفريقيا والبرتغال).

٢٩ - وقد شل موقف هذه القوى إلى حد كبير الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجنوب الأفريقي، رغم النداءات العديدة التي وجهتها أغلبية الدول. مما جعل العنف هو البديل الوحيد. وقررت حركات التحرير من جهتها أن تخوض الكفاح العنيف بوصفه الوسيلة الوحيدة للخلاص التي تركها لها مضطهدوها وأكرهتها عليها مؤامرة دولية معينة.

٣٠ - وكما ذكرت مؤخرا في اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، فإن ثمة اتجاها حديثا في التفكير فيما يتعلق بمناط التركيز في الجهد الدولي:

"ومن المحتمل أن يكون المستقبل شاقا بسبب ما يقوم به نظام الفصل العنصري، مستغلا جمود شتى القوى المعنية، من شن هجوم مضاد على حركة التحرير الأفريقية - مستخدما قوته الاقتصادية والعسكرية...

"وفي العقدين الأخيرين، كان عمل الحركات المناهضة للفصل العنصري إلى حد كبير يجري على الصعيد الإنساني، فكانت تكشف للرأي العام في بلدانها لاإنسانية الفصل العنصري وتسعى إلى تعبئة الرأي العام لممارسة تأثيره على جنوب أفريقيا وعلى شتى الحكومات لعكس اتجاه العنصرية المتزايدة.

"ولم تنجح هذه الجهود لأسباب لا تخفى على هذه اللجنة. واليوم، يضطر شعب جنوب أفريقيا والجنوب الأفريقي بأجمعه إلى الشروع في بذل الجهود لقلب النظام العنصري بالقوة وإقامة مجتمعات غير عنصرية.

"ولم يعد يكفي أن يتعاطف العالم مع ضحايا الفصل العنصري. ولم يعد يسعنا أن نتحدث في الأمم المتحدة، على غرار المعمول به سابقا، لإقناع نظام جنوب أفريقيا بالتخلي عن الفصل العنصري أو ثنيه عن العنصرية. لقد ثبت أن هذا أمر مستحيل. فنحن بحاجة إلى تشجيع الرأي العام العالمي على مساندة التغييرات الديمقراطية في جنوب أفريقيا وإعادة بناء مجتمعها بعملية ثورية. ويجب أن يصبح دور الأمم المتحدة والرأي العام العالمي أكثر إيجابية.

"وسيتعين تحرير جنوب أفريقيا على يد شعب جنوب أفريقيا. غير أنه ينبغي أن يعول على دعم وتضامن بقية العالم."

٣١ - وثمة فعلا بداية في الأمم المتحدة. فقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة - في القرارين

٢١٨٩ (د - ٢٠) و ٢٢٠٢ (د - ٢٠)، مثلا، بمشروعية كفاح الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال، وحثت جميع الدول على توفير المساعدة المادية والمعنوية لحركات التحرير. وينبغي أن تناقش مسألة تقديم المساعدة لحركات التحرير مناقشة شاملة في الحلقة الدراسية بغية اعتماد توصيات ملموسة.

٣٢ - والأمل معقود على أن تصدر الحلقة الدراسية إعلانا بينا تعترف فيه بشرعية الكفاح من أجل التحرر وواجب المجتمع الدولي في دعم هذا الكفاح وأن تصوغ اقتراحات ملموسة لتشجيع المجتمع الدولي وتمكينه من توفير أنجع مساعدة لهذا الكفاح.

الوثيقة ٥٤

البيان الذي أدلى به السيد سفيركر س. أستروم (السويد)، رئيس لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، أمام اللجنة السياسية الخاصة

A/SPC/PV.563، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧

أود أن أستأذنكم، سيدي الرئيس، في أن أوجه انتباه أعضاء اللجنة إلى تقرير لجنة الأمناء عن مساعدة ضحايا الفصل العنصري (A/6873). وسأوجز كثيرا غير مسهب في ذكر التفاصيل التي سبق ذكرها في التقرير.

وبادئ ذي بدء، أود، باسم لجنة الأمناء، أن أعرب عن خالص تقديرنا للمساهمات السخية للحكومات وغيرها في الصندوق الاستئماني خلال السنة الماضية... ولا تزال ثمة حاجة شديدة إلى تقديم الدعم المالي إلى ضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتأمل لجنة الأمناء في أن ترد مساهمات كبيرة جديدة. واسمحوا لي أيضا بأن أقول إن من دواعي سرور لجنة الأمناء أن تلاحظ عبارات التأييد الصادرة عن الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها.

وربما كان من الجدير بالتذكير أن الصندوق الاستئماني يعنى حصرا بالعمل الإنساني. وفي إطار الصلاحيات التي خولها له القرار ٢٠٥٤ باء (د - ٢٠)، فإن أنشطته تشمل توفير الأموال لتقديم المساعدة القانونية إلى الأشخاص الذين تجري محاكمتهم في جنوب أفريقيا بسبب أعمال ناشئة عن معارضتهم لسياسة الفصل العنصري، وتقديم الإغاثة إلى أسر الأشخاص المضطهدين، وتعليم السجناء ومعاليهم، وتقديم الإغاثة إلى اللاجئين من جنوب أفريقيا. وباعتمادها لهذا القرار في عام ١٩٦٥، أقرت الجمعية العامة بالإجماع تقريبا أن المساعدة الإنسانية من هذا القبيل ملائمة وجديرة بالدعم والتشجيع.

واسمحوا لي بأن أشير في عجالة إلى أن لجنة الأمناء تتكون من خمسة أعضاء، تعينهم على أساس فردي خمس دول أعضاء تختارها الجمعية العامة. وقد روعي مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في نطاق الحدود التي تفرضها عضوية اللجنة. وقد عهد إلى اللجنة بمهمة هامة ودقيقة، ويدرك أعضاؤها إدراكا عميقا مسؤوليتهم في ضمان ألا يستخدم الصندوق الاستئماني إلا في الأغراض التي بينتها الجمعية العامة وحدها.

ويبدو من التقرير الأول للجنة الأمناء في عام ١٩٦٦ (A/6494)، أن اللجنة اتبعت ممارسة اتخاذ قرار مبدئي بشأن الاعتراف ببعض المنظمات التطوعية بصفتها مستفيدة من المنح بعد مراعاة الجهات التي ترعاها، وأدائها فيما يتعلق بالإغاثة والمساعدة في جنوب أفريقيا، وحساباتها، وإجراءاتها. وقبل قبول منظمة ما بصفتها مستفيدة، دأبت اللجنة على أن تطلب منها القيام بالتعهدات التالية:

"(أ) أن تستخدم المنح للأغراض التي تحددها لجنة الأمناء على ضوء أحكام الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٠٥٤ باء (د - ٢٠)؛

"(ب) أن تقدم تقريرا إلى لجنة الأمناء عن استخدام المنح؛

"(ج) أن توفر ما قد يطلبه الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس مراجعي الحسابات من بيانات مالية تطبيقا لأحكام النظام المالي للأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستعراض المالي والمراجعة الخارجية لحسابات عمليات الصندوق الاستئماني".

وأود أن أقول إن المجلس يرى أنه قد قام، عن طريق هذا الإجراء، بكل ما في وسعه لضمان استخدام المنح المخولة في الأغراض التي يشترطها المجلس في كل حالة، في إطار الولاية العامة التي قررتها الجمعية العامة.

ويدرك أعضاء لجنة الأمناء أن العمل في هذا المجال قد اشتدت صعوبته بسبب موقف حكومة جنوب أفريقيا. فقد تعرضت المنظمات المشاركة في مساعدة ضحايا الفصل العنصري لشتى الضغوط والتدابير الإدارية. وترى لجنة الأمناء أن عمله في مجال دعم الأنشطة الإنسانية للمنظمات المتطوعة ينبغي أن تجرى، فيما يتعلق بالنشر وما إلى ذلك، بطريقة لا تجعله أكثر صعوبة.

واسمحوا لي بأن أشير هنا إلى أن أعضاء الجمعية العامة، واسمحوا لي بأن أضيف إليهم أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، قد أقروا بضرورة جعل هذا العمل الإنساني متميزا عن التدابير السياسية وغيرها من التدابير التي تتخذها الجمعية العامة بشأن المشاكل السياسية في جنوب أفريقيا.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد مرة أخرى على أن لجنة الأمناء ما كانت تدرك على الدوام أن عملها لا يستطيع، ولا أريد له أن يحل المشاكل السياسية والاجتماعية التي تعنى بها الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة. وغرضه هو تلبية حاجة إنسانية محدودة ولو أنها ماسة. غير أنه لا شك في أنه إذا أعطيت المساعدة لضحايا الفصل العنصري بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، فإن من شأن ذلك أن يوفر الدعم المعنوي لجميع أولئك الذين يعملون، داخل أو خارج جنوب أفريقيا، من أجل المساواة العرقية والعدالة الاجتماعية. وكما سبق لي أن قلت في فرصة سابقة أمام هذه اللجنة، فإن من المهم الحفاظ على أواصر هذا التضامن الإنساني.

الوثيقة ٥٥

"المرحلة الراهنة من النضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا": ورقة أعدها السيد أوليفر تامبو، نائب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، بطلب من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

A/AC.115/L.222، ٢ تموز/ يوليه ١٩٦٨

مضت في الشهر المنصرم عشرون سنة على قيام أقلية من الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، المتشبعة بتعاليم هتلر، بالسعي إلى فرض نفسها بالقوة على البشرية ، فجردت قسما آخر من الأقلية البيضاء من السلطة السياسية، وشرعت فورا في الإجهاز الشرس على حقوق الإنسان الأساسية. وفي فترة لاحقة من تلك السنة، اجتمع في الأمم المتحدة الممثلون المعتمدون لحكومات العالم، الذين راعتهم أهوال النازية والفاشية، واعتمدوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وهكذا شهدت سنة ١٩٤٨ تبلور قوتين متعارضتين: الأولى تستند إلى قاعدة دولية وتسعى إلى النهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والأخرى ترمي إلى تقويض مدبر لحقوق الإنسان للسود قاطبة وتشكل رأس حربتها شرذمة من الرجال والنساء البيض في جنوب أفريقيا.

ومن الإنصاف القول إن هاتين القوتين معا قد خطتا خطوات كبيرة منذ تلك السنة المشهودة. فمن جهة، نال مئات الملايين من الناس المنتشرين في أفريقيا وآسيا وجزر البحر الكاريبي استقلالهم واستعادوا كرامتهم الإنسانية. ويجري بناء أفريقيا جديدة على أنقاض الحقبة الاستعمارية، ويشكل حاليا ثلثا العالم اللذان كانا خاضعين للسيطرة والقهر والمهانة جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدولي للشعوب

وجزءا معترفا به. وهو نِصر مبين للمبادئ المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فإن أغلال العبودية التي كبلت الملايين من السود في جنوب أفريقيا منذ عشرين سنة خلت قد استحكمت حلقاتها منذئذ إلى أقصى حد، واشتد خناق القهر والاستغلال دون رأفة، وتغلغل التمييز العنصري إلى كل مجالات الحياة في جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٤٨ كانت الحريات الأساسية، القليلة والمتفرقة، تهضم دون هوادة حتى لم يبق منها اليوم ما يستحق الذكر. وهذا أيضا إنجاز لا جدال فيه حققته مبادئ "باسكاب" القائلة بتفوق البيض والداعية إلى السيطرة الاستعمارية، وهو أمر أشد شؤما لأن انتصار القوى الرجعية هو بحكم تعريفه هزيمة للقوى التقدمية.

وتضفي إنجازات عشرين سنة من الجهد في اتجاهين متعارضين دلالة خاصة على السنة الدولية لحقوق الإنسان التي أعلنتها الجمعية العامة، وتؤكد الأهمية التاريخية التي يوليها المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، إلى جانب حلفائه ومنظماته السياسية الشقيقة وكافة المناهضين الحقيقيين للنازية، لقرار الجمعية العامة ٢٣٠٧ (د - ٢٢) المعتمد في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، والذي يأذن للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا إلى "مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز شن حملة دولية ضد الفصل العنصري".

ونظرا للادعاء الذي طالما رددته الحكومة الفاشية لجنوب أفريقيا والزاعم بأن البلد يرفل في السلم والسكينة، وادعاء القوى الغربية الكبرى بأن الحالة في جنوب أفريقيا لا تشكل بأي حال من الأحوال تهديدا للسلم والأمن الدوليين - وهي مزاعم مستمرة رغم التحذيرات المتواصلة التي لم تصدر فحسب عن حركة التحرير في جنوب أفريقيا بل صدرت أيضا عن الأغلبية الواسعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة - فإنه من المفيد الإشارة إلى بعض التطورات داخل جنوب أفريقيا وفي المناطق المجاورة لها خلال السنوات الخمس الماضية.

التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا

صور وفد جنوب أفريقيا في الجمعية العامة في عام ١٩٦٣ دولة جنوب أفريقيا كجزيرة آمنة في عالم مضطرب، تخطو خطوات واسعة ليس فقط في مجال الرفاه العام لمن أطلق عليهم بازدراء اسم "البانتو" بل أيضا في اتجاه "الحكم الذاتي للبانتو"، وذكر ترانسكاي كمثال للتقدم الموجه نحو الاستقلال.

غير أنه منذ ذلك الوقت، تعين على النظام العنصري أن يقدم للعالم قوانين الاعتقال الوحشية لفترة ٩٠ يوما ولفترة ١٨٠ يوما وهي القوانين التي يستند إليها لإضفاء المشروعية على التعذيب والاغتيال السري، في محاولة يائسة لقمع حركة التحرير؛ وكان ثمة من أحكام الإعدام السياسية والأحكام بالسجن المؤبد ما يزيد على ما صدر في أي فترة مماثلة في عشرين سنة من النظام الفاشي في جنوب أفريقيا؛ ولا تزال حالة الطوارئ التي أعلنت في ترانسكاي لأول مرة عام ١٩٦٠، سائدة في هذا الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي المزعوم؛ وأمام المقاومة الشعبية المستميتة، توقفت سياسة إنشاء المزيد من البانتوستانات التي أحيطت بهالة دعائية كبيرة؛ ورغم وجود "قانون التخريب"، فقد أضيف قانون الإرهاب البغيض إلى مجموعة لم يسبق لها نظير من القوانين الصارمة التي تشوه سمعة قوانين جنوب أفريقيا.

ولا تتماشى هذه التدابير مع سيادة حالة من العلاقات الودية بين السيد الأبيض وعبده الأسود. كما أنها لم تتبع لمجرد الإبقاء على الوضع القائم سابقا أو تدمير حركة تحرير تخريبية. بل إنها تسعى إلى احتواء موجة عارمة من الثورة والتمرد تشنها الجماهير الشعبية ضد مجموع النظام المتمثل في حكم الأقلية العنصرية البيضاء. وهذه التدابير حتمية على المدى القصير بقدر ما هي عديمة القيمة بل ومشؤومة على المدى الطويل - فهي حتمية لكون أولئك الذين تهيأوا لقلب مسار التاريخ البشري وتغيير الطبيعة الأساسية للإنسان الحي لا بد وأن يلجأوا إلى أساليب يزداد طابعها الهجومي ولا قبل لإنسان بها؛ وهي عديمة القيمة لأن هذه الأساليب لا بد أن تبوء بالفشل وبدأت تخفق فعلا؛ وهي مشؤومة لأن آثارها المتنامية، بتوجهها العنصري وغايتها ووحشيتها، تقوض مستقبل الأقلية البيضاء نفسها التي يدعي أن هذه الأساليب تخدم مصالحها وتحميها.

وهكذا، وكما كان متوقعا، دفع منطق السياسة الاقتصادية المبنية على التمييز العنصري في جنوب أفريقيا إلى الاستمرار في تشديد قوانين جوازات المرور الجائرة بسن تشريع، من قبيل قانون تعديل قوانين البانتو، يحكم على السكان الأفارقة بصورة تامة بمركز العمالة المهاجرة الرخيصة لفائدة الصناعات التي يملكها البيض. فهذا القانون، وقانون القضاء على

الشيوعية، و"قانون التخريب"، وقوانين الاعتقال لفترة ٩٠ يوما ولفترة ١٨٠ يوما، وقانون الإرهاب، والعديد من الفقرات والفقرات الفرعية، تجتمع كلها لتشكل مظلة قمعية أطلق في ظلها العنان لسيادة الرعب البوليسي الذي يجتاح الآن مدن جنوب أفريقيا ومناطقها الريفية. ومن غيتو فرض عليه الفصل العنصري إلى آخر، تجري مطاردة الناس وطردهم من ديارهم، وهم يبعدون من المدن والبلدات إلى الأرياف، وفي الريف يتعرضون لحملات التفتيش، بيتا بيتا، وتحتجز وتصادر خلال ذلك أسلحة من كل نوع. وتصعد حملات التخويف والتنكيل بمناهضي الفصل العنصري.

وفي الوقت ذاته، أصبح استغلال الشعب على أشده بينما يشهد الاقتصاد ازدهارا لم يسبق له نظير. وبينما يجري القضاء على أمراض من قبيل داء السل في صفوف البيض، تحصد هذه الأمراض أرواحا كثيرة في صفوف الأفارقة وغيرهم من ضحايا الأقلية البيضاء، ولا يتجلى هذا الأمر مثلما يتجلى في إقليم بانتوستان ترانسكاي.

الكفاح المسلح من أجل الحرية

إن هذه الظروف وما شابهها هي التي تشكل، في جملة أمور، وفي آن واحد، سبب ونتيجة تصعيد الصراع العنصري بين الأقلية البيضاء الحاكمة والأغلبية السوداء المحكومة في جنوب أفريقيا، ومن المهم التحذير مرارا وتكرارا من أن هذا التصعيد، المتولد عن سياسة لاإنسانية تماما، لن يعمل مرور الوقت سوى على إذكاء جذوته، بدل تخفيف حدته.

وبحلول عام ١٩٦١، بلغ هذا التصعيد درجة دفعت المؤتمر الوطني الأفريقي وسكان جنوب أفريقيا المضطهدين إلى اتخاذ قرار بخوض الكفاح المسلح كمرحلة قادمة من الكفاح من أجل الحرية. ويمكن القول الآن بأن ذلك القرار الذي سيشكل دائما فصلا هاما في أي تحليل للحالة السياسية في مجموع الجنوب الأفريقي، لم ينظر إليه باستخفاف. ولم يخف على المؤتمر الوطني الأفريقي وقادته ما استتبعه من خسارة فادحة في الأرواح وتدمير للممتلكات وتأثيره على الدول الأفريقية المستقلة منفردة وعلى سلم وأمن أفريقيا برمتها.

غير أن كل من له دراية بكفاح الشعوب المقهورة ضد الاستعمار والتمييز العنصري، لا سيما في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وكل من له إلمام بالكفاح الطويل لشعب جنوب أفريقيا، وكل من يؤمن إيمانا صادقا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يمكن أن يشك جديا في قرار شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحلفائه بخوض كفاح مسلح وطني ثوري من أجل الحرية. ومن لا تزال تساوره الشكوك، فحسبه أن يعود إلى ما لا يعد ولا يحصى من القرارات التي تدين سياسات الفصل العنصري وتطالب بالتخلي عنها والتي اتخذتها في فترة لا تقل عن عقدين الأمم المتحدة والعديد من لجانها ووكالاتها، والحكومات منفردة، والمنظمات والمؤتمرات وتجمعات الرجال والنساء في كل أنحاء العالم؛ وحسبه أن يعود إلى المرات العديدة التي تجاهل فيها نظام الفصل العنصري تلك القرارات والنداءات وتحداها؛ وأن يرجع إلى أكداس الوثائق والمستندات المجسدة للدراسات التي تفضح ما ارتكبته الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من فظائع، وكلها تجعل من كفاحنا التحرري حالة من أكثر حالات الكفاح استنادا إلى الوثائق في التاريخ؛ ولا يسعنا في النهاية إلا أن نشير إلى العنف المتواصل والمتصاعد الذي يواجه به نضالنا السلمي والمسالم، بما في ذلك سلسلة المذابح التي ارتكبت في حق شعبنا الأعزل وهو يسعى إلى استعادة كرامته الإنسانية.

وكثيرا ما كان المهاتما غاندي، الداعية الكبير إلى نبذ العنف والذي أسس وأحكم أساليب كفاحه في جنوب أفريقيا، يقول إنه يفضل العنف على الجبن، ويمكن أن نذكر في هذا المقام ما قاله الزعيم لوتولي عام ١٩٦٤، في عزلته في غروتفيل، ناتال، في معرض تفسيره للمرحلة الجديدة من الكفاح التحرري:

> "غير أنه، أمام رفض البيض القاطع التخلي عن سياسة تحرم الأفارقة وغيرهم من مضطهدي جنوب أفريقيا من إرثهم المشروع - وهو الحرية - لا أحد يستطيع أن يلوم الشجعان العادلين على نشدانهم العدالة باستخدام أساليب العنف؛ ولا أن يلومهم إن هم سعوا إلى إنشاء قوة منظمة بغية إقامة السلم والوئام العرقي في نهاية المطاف".

الصراع في جنوب أفريقيا

حصلت تطورات أخرى في السنوات القلائل الماضية أثرت مباشرة على الكفاح ضد الفصل العنصري. وتزامن نيل زامبيا وملاوي وبوتسوانا وليسوتو لاستقلالها مع تنفيذ نظام بريتوريا لسياسة توسعية ترمي إلى إنشاء امبراطورية يحكمها العرق الأبيض السائد، وتتكون من عدد كبير من البانتوستانات السوداء الصغيرة الممتدة على كامل الجنوب الأفريقي من المحيط الأطلسي إلى

المحيط الهندي. ورفضت زامبيا أن تكون جزءا من هذه الامبراطورية أو أن تنزل بنفسها إلى مستوى بانتوستان ممجد. وبدل ذلك، نزلت بثقلها من أجل الكفاح التحرري في زمبابوي وبقية الجنوب الأفريقي. وهذا ما دفع بنظام جنوب أفريقيا إلى توثيق صلاته بأعضاء الحلف غير المقدس الآخرين، لا سيما روديسيا. واعترف إيان سميث في السنة الماضية بأنه لو لم تمنحه حكومة جنوب أفريقيا ضمانات بالمساندة، لما لجأ إلى إعلان الاستقلال انفراديا. والواقع أنه يتوقع من جنوب أفريقيا أن تشجع إعلان الاستقلال انفراديا لضمان وجود نظام مجاور من الأقلية البيضاء تقوم الآن بتصدير الفصل العنصري إليه.

وتواجه بقية البلدان الأفريقية المستقلة المجاورة لجنوب أفريقيا خيارا بين دعم النظام العنصري ودعم حركة التحرير مع ضآلة فرص الحياد. وما زالت الجماهير الشعبية في كل أنحاء الجنوب الأفريقي تعارض حكم الأقلية البيضاء معارضة شديدة وتساند كفاح أشقائها في جنوب أفريقيا مساندة تامة. وما محاولات نظام جنوب أفريقيا العنصري الرامية إلى ابتزاز الحكومات الأفريقية المجاورة وحملها على التحالف معه إلا مناورة خسيسة وأنانية لتوريط هذه الحكومات في حربها الدامية دفاعا عن سياساتها اللاإنسانية بنفس الطريقة التي ورطت بها ٢٠٠ ٠٠٠ من البيض في زمبابوي في حرب غير متكافئة مع ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ من الأفارقة.

ومع اتساع نطاق الكفاح واحتدامه ضد نظام الفصل العنصري وبقية أعضاء الحلف غير المقدس لفورستر وسميث وسالازار، تزايد الضغط على البلدان المجاورة لتوريطها بشكل فعال، وبدأ الصراع يأخذ تدريجيا شكل مواجهة بين حكم الأقلية الاستعمارية البيضاء من جهة، والقوة العددية المتحدة لمساندي نظام الأغلبية في جنوب أفريقيا من جهة أخرى. وبهذا المعنى يكون الكفاح ضد الفصل العنصري كفاحا ضد حكم الأقلية البيضاء في كل مكان، ولم يعد بالإمكان فصله عن كفاح شعب زمبابوي كما أصبح جزءا أساسيا من الكفاح من أجل التحرر من ربقة الاستعمار البرتغالي.

وهذه العوامل، إلى جانب عوامل أخرى، هي التي تفسر التحالف الذي أقيم بين المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا والاتحاد الشعبي الأفريقي لزمبابوي.

ولم يفضح الكفاح المسلح الذي شنته حركتا التحرير هاتان في زمبابوي التورط العميق لنظام بريتوريا في الشؤون الداخلية لروديسيا فحسب، بل فضح أيضا المخططات الجهنمية المدبرة ضد الدول الأفريقية. وقد ردد فعلا رئيس وزراء جنوب أفريقيا تهديدات حادة ضد زامبيا. وأعقب هذه التهديدات زيغ القطارات عن سكتها في زامبيا، وتفجير حافلة ، وإلقاء القنابل على المدنيين ونسف جسر هام في الفترة الأخيرة. وإن وجود حلف غير مقدس نشيط يعد فيه فورستر عضوا رئيسيا يزيل كل أهمية عن مسألة معرفة مَن من أعضاء الحلف غير المقدس يتحمل مسؤولية هذه الهجمات.

ولذلك فإن من الواضح أن الحالة في الجنوب الأفريقي، حتى في هذه المرحلة المبكرة جدا من الكفاح المسلح، بدأت تفرز انعكاسات دولية خطيرة، وذلك لأنها تشمل الآن مباشرة جنوب أفريقيا بالذات. وعندما ينشب النزاع وينتشر في أراضي جنوب أفريقيا، وهذا ما سيتم حتما، فإن من المتوقع أن يلمس يأس نظام الفصل العنصري في بقية أفريقيا. غير أننا نود أن نؤكد أننا وقد بدأنا الكفاح المسلح، سوف نواصله بشراسة متزايدة إلى أن يدمر نهائيا غول العنصرية والاستغلال. ولن يثنينا عن ذلك احتمال نشوء أزمة دولية عن كفاحنا هذا.

ومما دفع بفورستر إلى التلويح بتهديداته أن نظام جنوب أفريقيا يتخبط فعلا في الدم من جراء الجرائم التي ارتكبها ضد شعبنا في إطار سياسات الفصل العنصري التي يتبعها. فقد قتلت حرب العصابات التي يخوضها الاتحاد الشعبي الأفريقي لزمبابوي والمؤتمر الوطني الأفريقي عشرات من جنود جنوب أفريقيا في ما لا يعدو أن يكون مجرد صدامات أولية في روديسيا.

عزل نظام جنوب أفريقيا

لقد أغفلنا حتى الآن الإشارة إلى دور الرأسمال الأجنبي وغيره من المصالح المالية للبلدان الغربية في الحالة القائمة في جنوب أفريقيا، غير أن هذه المسألة تناولتها بصورة شاملة بيانات ومذكرات وتقارير موجودة الآن لدى الأمم المتحدة. وما ينبغي النظر فيه هو الإجراءات التي يتعين اتخاذها لحث هذه البلدان على سحب دعمها لنظام الفصل العنصري.

ونحن في المؤتمر الوطني الأفريقي نعتقد دائما أن المهمة النبيلة المتمثلة في تحرير جنوب أفريقيا تقع على كاهل شعب جنوب أفريقيا نفسه. وما مهمة المنظمات الدولية سوى مساعدة حركة التحرير. ولا يزال هذا هو الموقف المبدئي الأساسي الذي ينبغي تقييم العمل الدولي من زاويته.

لقد أصررنا في الماضي على وجوب فرض الجزاءات على جنوب أفريقيا. ونعتقد أن هذا المطلب هو أسلم في الوقت الراهن الذي تقدم فيه الكفاح المسلح مما كان عليه في أي وقت مضى. وإننا نفسر قرارات الأمم المتحدة التي تقر بشرعية كفاحنا وتدعو إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي له بكونها تعني، في جملة أمور، أن تحترم الحكومات الأعضاء وأن تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب أفريقيا، بما فيها إنهاء الصلات التجارية مع ذلك البلد. وأقل ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة هو فرض امتثال جميع الدول الأعضاء لقراراتها والنظر في اتخاذ إجراءات ملائمة ضد البلدان التي تقوض هذه القرارات.

إن ممارسة بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا واليابان للتجارة مع جنوب أفريقيا لا يعد دعما معنويا وماديا لحركة التحرير بل هو عمل متعمد يرمي إلى تأبيد نظام عنصري في الجنوب الأفريقي. وهو في حد ذاته انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولقد مورست ضغوط دولية أخرى في الماضي. ومن العبث أن تخفف هذه الضغوط بأي حال من الأحوال في وقت يتطلب فيه كفاح شعبنا أن تتزايد هذه الضغوط تزايدا كبيرا. والانطباع الذي يوحي بأن جنوب أفريقيا لم تتأثر بتاتا بالضغوط الدولية هو انطباع ناتج عن الملايين التي تنفقها لإشاعته الدائرة الإعلامية الجيدة التمويل لتلك الحكومة. وهذه مناورة دولية ضخمة ترمي إلى التمويه، ويجب ألا يسمح لجنوب أفريقيا بتمريرها. وما الضجة الأخيرة بشأن طرد جنوب أفريقيا من الألعاب الأولمبية بالمكسيك إلا دليلا على مدى الضغط الدولي الذي يشعر به دعاة تفوق البيض. ولذلك تظل المطالبة بالعزل السياسي والعسكري والاجتماعي والثقافي للنظام الحالي مطالبة سليمة يجب مواصلتها بالمزيد من الجهد والتنظيم والحذق. وتشكل هذه الضغوط حاليا جزءا هاما من الكفاح المسلح لشعب جنوب أفريقيا الرامي إلى قلب نظام الفصل العنصري وشكلا من أشكال تقديم الدعم لشعبنا.

وتملك الدائرة الإعلامية لجنوب أفريقيا تحت تصرفها موارد وفيرة وتدعمها جماعات ضغط قوية في شتى البلدان الرئيسية، عن طريق الإذاعة، وبواسطة المجلات الصقيلة والجيدة الإنتاج والمجانية التوزيع، وعن طريق الأفلام المعروضة مجانا عند الطلب، ولا سيما عن طريق تمجيد اقتصاد تستمد منافعه من الاستغلال البشع لشعبنا. ومن الأساسي أن تكون ثمة دائما حملة على نطاق عالمي لكسب تأييد الجماهير الشعبية للكفاح من أجل القضاء التام على العنصرية والفصل العنصري.

تنامي الكفاح حتى النصر

غير أن أي تدابير ينفذها المجتمع الدولي ما هي إلا تدابير مكملة لجهود الشعب المضطهد وحلفائه. وعليه يقع عبء انتزاع حريته. وكفاحنا المسلح، كما هو الأمر دائما في أي كفاح من هذا القبيل، يبدأ بالشعب المضطهد الضعيف ماديا والقوي بعدالة قضيته. غير أن قوته تتنامى على غرار الكفاح المظفر لشعب فييت نام العظيم البطل. ففي الصدامات المسلحة التي حدثت فعلا، أوقع مقاتلو الاتحاد الشعبي الأفريقي لزمبابوي والمؤتمر الوطني الأفريقي ضربة مؤلمة بالفاشيين البيض الذين ينتظرهم مصير أسوأ في السنوات القادمة. وسيكون الثمن المدفوع في جنوب أفريقيا وخارج حدودها فادحا، غير أن النصر النهائي سيكون حليف المدافعين عن السلم والكرامة الإنسانية.

الوثيقة ٥٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا

القرار ٢٣٩٦ (د - ٢٣)، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨

إن الجمعية العامة،

...

وإذ تلاحظ مع القلق أن حكومة جنوب أفريقيا تواصل تشديد سياسة الفصل العنصري اللاإنسانية العدوانية التي تتبعها ومدها إلى خارج حدود جنوب أفريقيا، وأن تلك السياسة قد أدت إلى نزاع عنيف وإلى قيام حالة في الجنوب الأفريقي كله تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ تدرك أن سياسة حكومة جنوب أفريقيا وأعمالها تشكل عقبة جدية تعترض قيام سكان الجنوب الأفريقي المضطهدين بممارسة حق تقرير المصير،

واقتناعا منها بضرورة مضاعفة الحملة الدولية ضد الفصل العنصري، على سبيل الاستعجال، للمساعدة على تأمين القضاء على هذه السياسة اللاإنسانية،

وإذ ترى أن القيام بعمل فعال لحل المشكلة القائمة في جنوب أفريقيا ضروري لإزالة التهديد الخطير للسلم في الجنوب الأفريقي كله،

...

١ - **تكرر** شجبها لسياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا، بوصفها جريمة ضد الإنسانية؛

٢ - **تدين** حكومة جنوب أفريقيا لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا ولتدخلها العسكري ومساعدتها لنظام الأقلية العنصري الحاكم في روديسيا الجنوبية خلافا لقرارات الأمم المتحدة؛

٣ - **تؤكد من جديد** ضرورة القضاء العاجل على سياسة الفصل العنصري لتمكين سكان جنوب أفريقيا قاطبة من ممارسة حقهم في تقرير المصير وبلوغ نظام حكم الأغلبية القائم على الاقتراع العام؛

٤ - **تلفت** نظر مجلس الأمن إلى الحالة الخطيرة القائمة في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي بأكمله، وتدعو المجلس إلى استئناف النظر على سبيل الاستعجال في مسألة الفصل العنصري بغية القيام، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لتأمين التطبيق التام للجزاءات الإلزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا؛

٥ - **تشجب** تصرفات الدول، ولا سيما المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا ونشاطات المصالح الأجنبية المالية وغيرها، التي تشجع جميعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا على التمادي في سياستها العنصرية وذلك بتعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري مع تلك الحكومة خلافا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المختصة؛

٦ - **تؤكد من جديد** اعترافها بشرعية الكفاح الذي يخوضه شعب جنوب أفريقيا في سبيل تأمين جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق السياسية، والحريات الأساسية لجميع سكان جنوب أفريقيا بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة؛

٧ - **تدعو** جميع الدول والمنظمات إلى تقديم قدر أكبر من المساعدات المعنوية والسياسية والمادية إلى حركة تحرير جنوب أفريقيا في كفاحها المشروع؛

٨ - **تعرب عن قلقها الشديد** للاضطهاد الغاشم الذي يتعرض له معارضو الفصل العنصري بموجب القوانين التحكمية ولمعاملة المناضلين الأحرار الذين وقعوا في الأسر في أثناء كفاحهم المشروع من أجل التحرر، وتقوم بما يلي:

(أ) تدين حكومة جنوب أفريقيا لمعاملتها السجناء السياسيين معاملة قاسية لاإنسانية مهينة؛

(ب) تدعو مرة أخرى إلى الإفراج عن جميع السجناء أو المفروضة عليهم أية قيود لمعارضتهم للفصل العنصري، وتناشد جميع الحكومات والمنظمات والأفراد مضاعفة الجهود لحمل حكومة جنوب أفريقيا على الإفراج عن جميع هؤلاء الأشخاص والتوقف عن اضطهاد معارضي الفصل العنصري وعن إساءة معاملتهم؛

(ج) تعلن أن أولئك المناضلين الأحرار يجب معاملتهم معاملة أسرى الحرب بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والموقعة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩؛

(د) تطلب من الأمين العام أن يعد وأن ينشر على أوسع نطاق ممكن ما يلي:

'١' سجل بأسماء الأشخاص الذين صار إعدامهم أو سجنهم أو إخضاعهم للإقامة الجبرية أو النفي أو الترحيل بسبب معارضتهم للفصل العنصري؛

'٢' سجل بجميع المعلومات المتوفرة عن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها حكومة جنوب أفريقيا وموظفوها ضد معارضي الفصل العنصري الملقى بهم في السجون؛

٩ - **تعتذر** نشاطات الحركات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات الأخرى القائمة بتقديم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري وبالدعوة إلى قضيتهم، وتدعو جميع الدول والمنظمات والأفراد إلى التبرع بسخاء دعما لجهودها؛

١٠ - **تحث** حكومات جميع الدول على أن تثبط، في أقاليمها، بالتدابير التشريعية أو غيرها، جميع النشاطات والمنظمات التي تؤيد سياسة الفصل العنصري وكذلك كل دعاية مؤيدة لسياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري؛

١١ - **تطلب** إلى جميع الدول تثبيط تدفق المهاجرين إلى جنوب أفريقيا، ولا سيما المهرة والتقنيون؛

١٢ - **تطلب** إلى جميع الدول والمنظمات وقف التبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها مع النظام العنصري الحاكم ومع المنظمات أو المؤسسات القائمة في جنوب أفريقيا والتي تمارس الفصل العنصري؛

...

الوثيقة ٥٧

بيان رسمي بشأن الجنوب الأفريقي اعتمده زعماء دول شرق ووسط أفريقيا، لوساكا، ١٤ - ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٩

A/7754، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩

١ - عندما يُساء فهم غرض الدول والأسس التي تستند إليها في سياساتها الدولية، يحدث في العالم تنافر جديد لا لزوم له وتنشأ اختلافات في الرأي ونزاعات في المصالح واختلاف في تقدير الأولويات الإنسانية، تفضي إلى زيادة التوتر في العالم زيادة مفرطة وتُحدث شقاقا مدمرا بين البشر، في وقت يستدعي تضافر الجهود للسيطرة على التكنولوجيا الحديثة وتسخيرها لخدمة الإنسان. ولهذا السبب اتفقنا، نحن زعماء دول شرق ووسط أفريقيا في اجتماعنا المعقود في لوساكا في السادس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٦٩، على إصدار هذا البيان، بعد اكتشافنا أن ثمة سوء فهم واسع النطاق لمواقفنا ومقاصدنا فيما يتعلق بالجنوب الأفريقي.

٢ - ونحن بهذا البيان نود أن نبين على نحو لا مراء فيه، إيماننا بأن جميع البشر سواسية، ويتساوون في حقهم في كرامة الإنسان واحترامه بصرف النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو الجنس. ونؤمن بأن لجميع البشر حقا في المشاركة في حكوماتهم وعليهم يقع واجب هذه المشاركة باعتبارهم أفرادا في مجتمع يقفون فيه على قدم المساواة. ولا نقبل أن يكون لأي فرد أو مجموعة أي حق في حكم أي مجموعة أخرى من الراشدين العاقلين بدون موافقتهم، ونؤكد أنه لا يمكن أن يقرر ما هو المجتمع الصالح وما هو النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الصالح لأفراد مجتمع ما، سوى أفراد هذا المجتمع وهم يعملون معا على قدم المساواة.

٣ - وعلى أساس هذه المعتقدات، لا نقبل أن يكون لأي مجموعة واحدة داخل مجتمع ما الحق في أن تحكم أي مجتمع دون أن تحوز باستمرار رضى جميع المواطنين. ونسلِّم بأنه ستكون هناك دائما في كل مجتمع حالات إخفاق في تنفيذ هذه المُثُل. ونسلِّم بأنه لكي يستتب النظام في شؤون البشر قد يتطلب الأمر وضع ترتيبات انتقالية لدى التحول من نظام يتسم بعدم المساواة بين المجموعات إلى نظام تتحقق فيه المساواة بين الأفراد. ولكننا نؤكد أنه بدون قبول هذه المُثُل - أي بدون الالتزام بهذه المبادئ القائمة على المساواة بين البشر وعلى تقرير المصير - لا يمكن أن يكون ثمة أساس للسلم أو العدل في العالم.

٤ - ولا يدعي أحد منا أننا حققنا، داخل دولنا، هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الكامل الذي يكفل مستوى معيشيا مقبولا لجميع شعوبنا ويضمن الأمن للفرد في وجه ما يمكن تجنُّبه من المشاق أو الظلم. وعلى النقيض من ذلك، فإننا نسلِّم بأن النضال في سبيل تعميم روح الأخوة بين البشر وتأكيد كرامة الإنسان داخل دولنا ليس سوى البداية. فعلى أساس التزامنا بمبدأ المساواة بين الناس وبكرامة الإنسان، لا على أساس إدراك الكمال، كان موقفنا المُعادي للاستعمار والتمييز العنصري الذي يمارس في الجنوب الأفريقي. وعلى أساس التزام أفراد الجنس البشري الآخرين بهذه المبادئ الشاملة نناشدهم تقديم الدعم.

٥ - ولو كان ثمة التزام بهذه المبادئ لدى الدول القابضة على مقاليد الأمور في الجنوب الأفريقي، فإن أي اختلافات في الرأي تحدث بيننا بشأن درجة إعمال هذه المبادئ أو بشأن اتخاذ إجراءات مستقلة في مجال السياسة العامة، ما كانت لتؤثر إلا على علاقات

كل دولة منا بمفردها بالدول المعنية. ولو كانت هذه الالتزامات قد تحققت ما كان ثمة ما يسوغ عداء دولنا الصريح والفعلي لأنظمة جنوب أفريقيا، ذلك العداء الذي أعلناه ولم نزل نذيعه.

٦ - بيد أن الحقيقة هي أن ثمة في موزامبيق وأنغولا وروديسيا وجنوب غرب أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا إنكارا صريحا ومتواصلا لمبدأي المساواة بين البشر وتقرير المصير الوطني. وليس مدار الأمر هنا هو عجز عن تنفيذ مبادئ إنسانية مقبولة. فالإدارة الفعلية في جميع هذه الأقطار لا تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف العسيرة المنال. إنها تحارب هذه المبادئ؛ وعن عمد تنظم مجتمعاتها على نحو يعمل على تدمير هذه المبادئ في عقول الناس. ولهذا السبب نعتقد أنه يتعين على بقية العالم أن يولي هذه المسألة اهتمامه. ذلك أن مبدأ المساواة بين البشر، وكل ما يفيض منه، إما أن يكون مبدأ عاما أو لا يكون مطلقا. فعندما تنكر على أي إنسان إنسانيته، تنتفي كرامة كل البشر.

٧ - إن أهدافنا في الجنوب الأفريقي تنبع من التزامنا بهذا المبدأ القائم على المساواة بين البشر. إننا لا نعادي حكومات هذه الدول لأن قوامها رجال بيض أو يسيطر عليها رجال بيض. إننا نعاديها لأنها أنظمة تقوم على سيطرة الأقلية وتوجد بسبب نظريات تؤمن بعدم المساواة بين البشر وتطبيقا لتلك النظريات. وما نعمل من أجله هو حق تقرير المصير لشعوب تلك الأقاليم. إننا نعمل من أجل تحقيق نظام في هذه البلدان يستند إلى إرادة الشعب كله وإلى قبول مبدأ المساواة بين جميع المواطنين.

٨ - إن موقفنا تجاه الجنوب الأفريقي ينطوي، من ثم، على رفض العنصرية، لا على قلب نظام السيطرة العنصرية القائم. إننا نؤمن بأن كل من اتخذ من بلدان الجنوب الأفريقي وطنا له فهو أفريقي بصرف النظر عن لون بشرته؛ وسنقاوم أي حكومة أغلبية عنصرية تعتمد فلسفة قائمة على التمييز المتعمد والدائم بين رعاياها على أسس الأصل العرقي. ونحن لا نعبر عن عنصرية عندما نرفض الاستعمار وسياسات الفصل العنصري التي يُعمل بها الآن في تلك المناطق؛ إننا نطالب بإتاحة الفرصة لجميع أفراد شعوب هذه الدول ليعملوا معا كمواطنين يقفون على قدم المساواة، ليقيموا لأنفسهم مؤسسات ونظاما في الحكم يعيشون معا في ظله بتوافق عام ويعملون معا من أجل مجتمع يسوده الانسجام.

٩ - ومن المرجح، نتيجة للسياسات الراهنة، أن تصبح مختلف الجماعات داخل هذه المجتمعات أكثر تيقُّظا وتخوفا. فينبغي للتنظيمات السياسية والاقتصادية الأولية أن تأخذ في الحسبان هذه المخاوف وهذا الوعي الذاتي الجماعي. ولكن كيف يتم ذلك، هذه مسألة تخص شعب البلد المعني وحده، وهو يعمل يدا واحدة. وليس لأي دولة أخرى الحق في التدخل في هذه الشؤون. وكل ما يحق لبقية العالم أن يطالب به ليس سوى ما نؤكده الآن - أن تستند الترتيبات، داخل أي دولة ترغب في أن يقبلها مجتمع الدول، إلى قبول مبدأي الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر.

١٠ - والحديث عن تحرير أفريقيا معناه، من ثم، الحديث عن شيئين اثنين. أولهما، أن تكون لشعوب الأقاليم التي لا تزال ترزح تحت حكم الاستعمار حرية تحديد مؤسسات حكمها الذاتي بنفسها. وثانيهما، أن يتحرر الفرد في الجنوب الأفريقي من بيئة صنعتها الدعاية العنصرية، وأن تتاح له الفرصة ليصبح إنسانا - لا أبيض، ولا أسمر، ولا أصفر، ولا أسود.

١١ - وهكذا، فإن تحرير أفريقيا - الذي نكافح من أجله - لا يعني عنصرية معكوسة.

...

١٢ - وبالنسبة لهدف التحرير، كما حُدد، فإننا لا نستطيع التسليم ولا المساومة. لقد آثرنا دائما، ولا نزال نؤثر تحقيق هذا الهدف بدون عنف مادي. ونفضِّل التفاوض لا التدمير، والحوار لا القتل. إننا لا ندعو إلى العنف، بل ندعو إلى إنهاء العنف الذي لا يزال الطغاة الجاثمون على أفريقيا يمارسونه ضد كرامة الإنسان. فإذا تسنى إحراز تقدم بالوسائل السلمية نحو التحرير، أو تغيرت الظروف وأصبح تحقيقه ممكنا في المستقبل، فإننا سنحث إخوتنا في حركات المقاومة على اللجوء إلى طرق الكفاح السلمية حتى وإن كان ذلك مقابل تقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بتوقيت التغيير. ولكن ما دامت الإجراءات التي يتخذها القابضون في الوقت الحاضر على مقاليد الأمور في دول الجنوب الأفريقي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التقدم السلمي، فليس أمامنا من خيار سوى تقديم كل ما نستطيعه من دعم لشعوب هذه الأقاليم في كفاحها ضد مضطهديها. ولهذا السبب، تشارك الدول الموقعة في حركة تحرير أفريقيا تحت لواء منظمة الوحدة الأفريقية. بيد أن العائق أمام التغيير ليس هو ذاته في جميع بلدان الجنوب الأفريقي، ويترتب على ذلك أن

تختلف إمكانيات مواصلة الكفاح بالوسائل السلمية من بلد إلى آخر.

...

٢٠ - إن **اتحاد جنوب أفريقيا** هو نفسه دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة. وهو أكثر تقدما وأغنى من أي دولة أخرى في أفريقيا. ومن جميع النواحي القانونية فإن شؤونه الداخلية هي مسألة تخص شعب جنوب أفريقيا وحده. إلا أن الغرض من القانون هو الإنسان ونحن نصر على أن إجراءات حكومة جنوب أفريقيا تستوجب أن تتحمل بقية العالم مسؤوليتها باتخاذ ما ينبغي اتخاذه من إجراءات دفاعا عن الإنسانية.

وثمة شيء في النظام القمعي في جنوب أفريقيا يميزه عن الأنظمة القمعية الأخرى. فسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومته، ويؤيدها إلى حد ما جميع رعاياه من البيض تقريبا، تقوم على إنكار إنسانية الإنسان. فالتمتع بالامتيازات أو التعرض للاضطهاد في مجتمع الجنوب الأفريقي كلاهما يتوقف على شيء واحد ليس بمقدور أي إنسان أن يغيره. فهو يتوقف على لون بشرة الإنسان ووالديه وأجداده. فإذا كنت أسود فلست بمستطيع الفكاك من هذه الفئة؛ كما ليس بإمكانك الفكاك منها إن كنت من البيض. ولو كنت مليونيرا أسود وعالما سياسيا نابغة، فلا تزال تخضع لقوانين المرور وسيظل محظورا عليك القيام بأي نشاط سياسي. أما إذا كنت أبيض، فحتى احتجاجاتك ضد النظام ومحاولتك رفض العزل، لن تقودك إلا إلى العزل، وإلى راحة نسبية في سجن للبيض. والمعتقدات والقدرات والسلوك كل ذلك غير ذي صلة بمركز المرء؛ فكل شيء يتوقف على العرق. وإنسانية الإنسان غير ذات صلة. ونظام الحكومة والمجتمع في جنوب أفريقيا يقوم من جميع نواحيه على إنكار المساواة بين البشر. ويستند النظام إلى إنكار لا هوادة فيه لحقوق الإنسان على غالبية السكان - ومن ثم، حتما، إنكار حقوق الإنسان على الجميع.

وهذه الأشياء معروفة وتلقى الإدانة بانتظام في محافل الأمم المتحدة وغيرها. ولكن يبدو أن كثيرا من البلدان تجعل للقانون الدولي الأسبقية على المبادئ الإنسانية. وعليه لا تردف الأقوال بالأعمال. ولكن حتى إذا كان القانون الدولي يُفهم على أنه يستبعد تقديم المساعدة لأبناء جنوب أفريقيا المعارضين للفصل العنصري، فإنه لا يطالب أحدا بتقديم العون والدعم لحكومة ترفض إنسانية معظم البشر بالتعامل معها في المجالين الإنساني والتجاري. فينبغي استبعاد جنوب أفريقيا من وكالات الأمم المتحدة، بل ومن الأمم المتحدة ذاتها. وينبغي عزلها عن أشكال التجارة العالمية وتركها تعتمد على ذاتها، إن استطاعت. فلا يمكن أن يُسمح لحكومة جنوب أفريقيا أن ترفض مفهوم وحدة الإنسانية ذاته، وأن تفيد في الوقت ذاته من القوة التي تيسرها لها علاقات دولية ودية. ولا يمكن بالتأكيد أن تسكت أفريقيا على استمرار السياسات الحالية التي تمارس ضد شعب ينتمي إلى جذور أفريقية.

ويؤكد موقعو هذا البيان أن شرعية مبدأي المساواة بين البشر وكرامة الإنسان تسري على اتحاد جنوب أفريقيا تماما كما تسري على الأقاليم المستعمرة في الجنوب الأفريقي. فقبل وضع الأساس لإحداث تطورات سلمية في هذه القارة، يجب الإقرار بهذين المبدأين بعمل كل ما يمكن عمله، ويجب بذل محاولات مدروسة في كل بلد لتنفيذهما.

إننا نؤكد من جديد التزامنا بمبدأي المساواة بين البشر وكرامة الإنسان، وبمبدأي تقرير المصير وغير العنصرية. وسنعمل على تعميمهما داخل دولنا وفي جميع أنحاء قارة أفريقيا.

الوثيقة ٥٨

البيان الذي أدلى به السيد عبد الرحيم أ. فرح (الصومال)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، في الجلسة ١٣٨ للجنة المعقودة في ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٧٠

A/AC.115/L.277، ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٠

إن بيان مقررنا الموقر عن ترسانة الأسلحة في جنوب أفريقيا واستمرار انتهاك عدة دول غربية للحظر يعكس الطابع الخطير والمؤسف للانتهاكين الخطيرين اللذين طال أمدهما لميثاق الأمم المتحدة وهما: استخدام

حكومة جنوب أفريقيا قوة السلاح لحرمان الشعب من حقوقه الإنسانية الأساسية، والأعمال التي لا تغتفر أيضا لبعض الدول المتورطة في تجارة الأسلحة لدعم ذلك النظام والتي تقدم المكاسب المادية على مبادئ الأخلاق الدولية التي تعهدت بتأييدها.

وفي عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ عندما اتخذ مجلس الأمن قرارات تدعو إلى فرض حظر على توريد الأسلحة إلى حكومة جنوب أفريقيا، علقت آمال كبيرة على الدور الذي تعهد الأعضاء الدائمون الأربعة في مجلس الأمن بالاضطلاع به. وأدركنا أنه إذا أبدت هذه الدول الأربع تعاونها التام، فإن الدول الأخرى ستحذو حذوها وستسنح فرصة كبيرة لنجاح الحظر.

فقد أيد الاتحاد السوفياتي هذا الاقتراح دون تحفظ. وتعهدت الولايات المتحدة باتباع "سياسة تحظر أن تباع لحكومة جنوب أفريقيا أسلحة أو معدات حربية، سواء من مصادر حكومية أو تجارية، يمكن أن تستعمل لتعزيز الفصل العنصري". وأعلن الوفد الفرنسي أن حكومته "ستتخذ جميع الخطوات التي تراها ضرورية لمنع بيع أية أسلحة إلى حكومة جنوب أفريقيا يمكن أن تُستخدم لأغراض القمع". وأعلن ممثل بريطانيا أن موقف حكومته هو "عدم تصدير أية أسلحة إلى جنوب أفريقيا من شأنها تعزيز سياسة الفصل العنصري". وتمسك بالموقف البريطاني فيما يتعلق بإمداد جنوب أفريقيا بالمعدات لأغراض الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

ودعونا نسرد بإيجاز ما حدث منذ اتخاذ قرار حظر توريد الأسلحة. فالاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة التي اضطلعت بمسؤوليتها كاملة. أما فرنسا فقد احترمت حظر توريد الأسلحة في مجال خرقه أكثر مما احترمته في مجال التقيد به، وشجعت بما قامت به من أعمال عدة دول أوروبية غربية على خرق هذا الحظر. فقد تضمن كل تقرير تقريبا بشأن حالة الأسلحة أصدرته هذه اللجنة منذ بدايتها أدلة على توريد أسلحة ومعدات عسكرية فرنسية إلى جنوب أفريقيا تحديا لقرار مجلس الأمن.

وحتى ننصف المملكة المتحدة والولايات المتحدة حق الإنصاف، لا بد من أن نذكر أن هاتين الدولتين بذلتا جهودا كبيرة لاحترام التزاماتهما على الرغم من ظهور ما يشير في بعض الأحيان إلى وجود تناقض في سلوكهما. وترجع هذه التناقضات إلى تفسيرهما الفضفاض للغاية فيما يتعلق ببعض الأسلحة والمعدات العسكرية التي تقع في نظرهما ضمن فئة أسلحة الدفاع الخارجي وبعقود الأسلحة التي أبرمت قبل فرض الحظر على توريد الأسلحة. ولا يمكن إنكار أن هناك أسلحة ومعدات تم توريدها على حد زعمهما لأغراض الدفاع الخارجي استخدمت على نطاق واسع لأغراض الأمن الداخلي.

ولكن على الرغم من هذه الثغرات، لا بد من التسليم بأن الالتزام الرسمي في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة باحترام حظر توريد الأسلحة كان له أثر كابح على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا. والمشكلة الآن هي: كيف يستطيع مجلس الأمن إقناع تلك الدول القليلة التي لا تزال تقوم بتوريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا في تحد لحظر الأسلحة بالإقلاع عن ذلك، وكيف نستطيع تشجيع الدول الأخرى على مواصلة الامتثال الصادق لحظر توريد الأسلحة. ومهما تكن التدابير التي يتخذها مجلس الأمن، فإن النتيجة ستتوقف في واقع الأمر على ما يتخذه الأعضاء الدائمون من إجراءات.

وفي الأسابيع الأخيرة، وخاصة منذ إجراء الانتخابات في المملكة المتحدة، أثيرت تكهنات كثيرة بشأن الموقف الذي يحتمل أن تتخذه الحكومة الجديدة تجاه حظر توريد الأسلحة. وقد أصيب كثيرون منا بالانزعاج إزاء بعض البيانات التي نسبتها الصحافة إلى شخصيات قيادية في حزب المحافظين بشأن ما سيتخذونه من موقف بشأن حظر توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا وبشأن نوع العلاقات التي يودون إقامتها مع نظام إيان سميث المتمرد في روديسيا الجنوبية. ومن ناحية أخرى لاحظنا التأثير الكابح الذي حاول رئيس الوزراء البريطاني الجديد - الأونرابل إدوارد هيث - أن يمارسه على المجموعات العنصرية وغيرها من المجموعات المتطرفة في بلده. ونأمل أن يكون هذا مؤشرا واضحا على أن سياسات حكومته لن ترضخ بأي شكل للعنصرية. وفي رأينا أن السماح من جديد بتدفق الأسلحة إلى جنوب أفريقيا واتخاذ موقف سلبي على الساحة الدولية إزاء سياسات جنوب أفريقيا العنصرية وإضفاء نوع من الاعتراف على النظام العنصري في سالزبوري إنما تعكس موقفا عنصريا.

وفيما عدا الإدانات اللفظية لسياسات الفصل العنصري، والاستجابة المترددة وغير المقنعة للاحتياجات الإنسانية للموقف، فإن حظر توريد الأسلحة يمثل، أيا كانت قيمته، الإجراء الملموس الوحيد الذي اتخذه المجتمع الدولي للتصدي لعدوان حكومة جنوب

أفريقيا الإجرامي والمتواصل على حقوق غير البيض في جنوب أفريقيا.

وأي إضعاف للحظر من شأنه أن يؤثر عكسيا لا على كفاح المظلومين في جنوب أفريقيا فحسب، ولكن أيضا على كفاح سكان روديسيا الجنوبية وناميبيا وإقليمي أنغولا وموزامبيق الخاضعين للاحتلال البرتغالي. وليس سرا أن الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية أحبطت بسبب التجارة التي تمارسها جنوب أفريقيا علنا وبحرية مع هذا النظام المتمرد. وقد استطاعت حكومة جنوب أفريقيا بفضل الأسلحة والأعتدة الحربية الهائلة التي اشترتها من الخارج أن تقيم وحدات تابعة لها في أراضي روديسيا الجنوبية. وتمكنت قواتها الجوية من القيام بعمليات استطلاع عسكرية وعمليات هجومية ضد حركات التحرير في أراض بعيدة عن حدود جنوب أفريقيا. فإذا سمح لجنوب أفريقيا بزيادة مشترياتها من الأسلحة من الخارج، أو وفرت لها الوسائل اللازمة لزيادة تصنيعها في الداخل، فليتأكد المجتمع الدولي أن هذه الأسلحة ستأخذ طريقها إلى النظام المتمرد في روديسيا الجنوبية مما يزيد من تقويض الالتزام الدولي بالجزاءات.

هذه هي الحالة إذن: وأقترح، لنظر اللجنة، أن نطلب أن يعيد مجلس الأمن النظر في الحالة بكاملها وأن يتخذ تدابير لتعزيز الحظر، وذلك في ضوء الأدلة التي جمعت على مدى السنوات وفي ضوء ما يحدث من تطورات جديدة.

الوثيقة ٥٩

البيان الذي أدلى به السيد إدوارد هامبرو (النرويج)، رئيس الجمعية العامة، فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا

A/PV.1901، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠

[أدلي بهذا البيان ردا على سؤال أثاره ممثل المملكة العربية السعودية بشأن الآثار المترتبة على اعتماد اقتراح قدمه عدد من الدول بأن توافق الجمعية العامة على تقرير لجنة وثائق التفويض "إلا فيما يتعلق بوثائق تفويض ممثل جنوب أفريقيا".]

... من العسير جدا الرد على هذا السؤال في الوقت الحاضر، ولكني مع ذلك سأحاول، من باب احترامي له وللجمعية العامة، أن أرد عليه. غير أني أود أن أذكر مقدما أن هذا السؤال ليس حكما من جانب الرئيس. فلا أعتقد أن للرئيس سلطة إصدار حكم يعطي تفسيرا ملزما من الناحية القانونية لقرار من هذا القبيل. ولكن إذا جاءت مناسبة في وقت لاحق في الجمعية العامة، ولا ريب في أنها ستأتي، عندما سيكون علي أن أصدر حكما على أساس ما حدث هنا اليوم، فأعتقد أن رأيي سيكون ما يلي:

بعد أن استمعت بعناية شديدة إلى هذه المناقشة البالغة الأهمية والحماسية في بعض الأحيان، وبعد أن قمت بقراءة وإعادة قراءة نص التعديل المقترح عدة مرات، وبعد أن درست بعناية شديدة الرأي الذي قدمه صديقي الأريب الواقف هنا على المنصة، خلصت إلى نتيجة مؤداها أن التصويت لصالح التعديل معناه إدانة قوية جدا من الجمعية العامة للسياسات التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا. كما أنه سيكون أيضا تحذيرا لتلك الحكومة جادا إلى أبعد حدود الجدية. ومن ناحية أخرى، فإن التعديل بصيغته الحالية لا يبدو لي أنه يعني سحب مقاعد وفود جنوب أفريقيا أو أن تلك الوفود لا تستطيع مواصلة الجلوس في قاعة هذه الجمعية العامة؛ فإذا اعتمد التعديل، فإنه لن يؤثر على حقوق وامتيازات عضوية جنوب أفريقيا. ذلك مبلغ فهمي لهذا الأمر.

الوثيقة ٦٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا

القرار ٢٦٧١ واو (د - ٢٥)، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠

إن الجمعية العامة،

...

وإذ يساورها القلق الشديد لتفاقم الحالة في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي عامة بسبب سياسة الفصل العنصري اللاإنسانية العدوانية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا تحديا لقرارات الأمم المتحدة وخرقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخلافا لالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن قلقها العميق لتزايد تعزيز الإمكانات العسكرية في جنوب أفريقيا، الأمر الذي يشكل خطرا شديدا على قضية السلم والأمن في القارة الأفريقية،

وإذ تلاحظ مع الاستنكار استمرار حكومة جنوب أفريقيا في اضطهاد وتعذيب الوطنيين الأفريقيين وغيرهم من معارضي الفصل العنصري، وذلك بموجب قانون الإرهاب الصادر سنة ١٩٦٧ وغيره من القوانين القمعية القاسية،

واقتناعا منها بأن إنشاء "البانتوستانات" في جنوب أفريقيا إنما يرمي إلى حرمان أغلبية الشعب من حقوقهم غير القابلة للتصرف وإلى هدم وحدة شعب جنوب أفريقيا،

...

١ - **تعلن** أن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا هي إنكار لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية؛

٢ - **تؤكد من جديد** اعترافها بمشروعية كفاح شعب جنوب أفريقيا للقضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري بجميع الوسائل التي في متناوله ولتحقيق حكم الأغلبية في البلد كله على أساس مبدأ الاقتراع العام؛

٣ - **تشجب** قيام حكومة الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا بإنشاء "بانتوستانات" فيما يسمى بالمحتجزات الأفريقية، بوصفه تحايلا ينطوي على انتهاك لمبدأ تقرير المصير وإخلالا بالسلامة الإقليمية للدولة وبوحدة شعبها؛

٤ - **تدعو مرة أخرى** حكومة جنوب أفريقيا إلى إنهاء جميع التدابير القمعية المتخذة ضد الوطنيين الأفريقيين وغيرهم من معارضي الفصل العنصري، وإلى الإفراج فورا عن جميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو المفروضة عليهم قيود أخرى لمعارضتهم للفصل العنصري؛

٥ - **تأسف أسفا شديدا** لاستمرار تعاون بعض الدول والمصالح الاقتصادية الأجنبية مع جنوب أفريقيا في الميادين العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها، نظرا إلى أن مثل هذا التعاون يشجع حكومة جنوب أفريقيا على المضي في سياستها اللاإنسانية؛

٦ - **تلفت مرة أخرى** نظر مجلس الأمن إلى الحالة الخطيرة القائمة في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي عامة، وتوصي المجلس باستئناف النظر على سبيل الاستعجال في اتخاذ تدابير فعالة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق؛

٧ - **تحث** جميع الدول على القيام بما يلي:

(أ) إنهاء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وغيرها من العلاقات الرسمية مع حكومة جنوب أفريقيا؛

(ب) إنهاء كل تعاون عسكري واقتصادي وتقني وغيره مع جنوب أفريقيا؛

(ج) وقف منح الأفضليات الجمركية وغيرها لصادرات جنوب أفريقيا، فضلا عن التسهيلات الخاصة بالاستثمار في جنوب أفريقيا؛

(د) التحقق من امتثال الشركات المسجلة في بلدانها وامتثال رعاياها لقرارات الأمم المتحدة في هذه المسألة؛

٨ - **تطلب** إلى جميع الدول والمنظمات وقف المبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها مع النظام الحاكم العنصري ومع المنظمات والمؤسسات الموجودة في جنوب أفريقيا والتي تمارس الفصل العنصري؛

٩ - **تثني** على المنظمات الرياضية الدولية والقومية لمساهمتها في الحملة الدولية ضد الفصل العنصري بمقاطعتها للفرق الرياضية التابعة لجنوب أفريقيا التي تنتخب على أساس سياسة الفصل العنصري؛

...

الوثيقة ٦١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية

القرار ٢٧٧٥ دال (د - ٢٦)، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١

إن الجمعية العامة،

إذ تذكر ما آلته الدول الأعضاء على نفسها بمقتضى المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة من تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تذكر أيضا مطالبتها لجميع الدول والمنظمات الرياضية القومية والدولية أن توقف المباريات مع الفرق الرياضية التابعة لجنوب أفريقيا التي يختار أعضاؤها وفقا لسياسة الفصل العنصري،

وإذ تذكر أن سنة ١٩٧١ قد سميت السنة الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وتقرر الاحتفال بها باسم الكفاح المتعاظم ضد التمييز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره وباسم التضامن الدولي مع أولئك الذين يكافحون ضد العنصرية،

١ - **تعلن** عن مساندتها المطلقة للمبدأ الأولمبي الذي يقضي بعدم السماح بأي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء السياسي؛

٢ - **تؤكد** أن الجدارة ينبغي أن تكون المعيار الأوحد للاشتراك في النشاطات الرياضية؛

٣ - **تدعو رسميا** جميع المنظمات الرياضية القومية والدولية إلى التمسك بالمبدأ الأولمبي القاضي بعدم التمييز، وإلى التثبيط عن الاشتراك في المناسبات الرياضية التي تنظم بشكل ينطوي على انتهاك لهذا المبدأ والامتناع عن دعمها؛

٤ - **تطلب** إلى جميع الرياضيين الامتناع عن الاشتراك في أي نشاطات رياضية تقام في بلد تقضي سياسته الرسمية بالتمييز العنصري أو الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية؛

٥ - **تحث** جميع الدول على تعزيز الالتزام بالمبدأ الأولمبي القاضي بعدم التمييز، وعلى تشجيع منظماتها الرياضية على الامتناع عن دعم المناسبات الرياضية التي تنظم بشكل ينطوي على انتهاك لهذا المبدأ؛

٦ - **تطلب** إلى المنظمات الرياضية القومية والدولية وإلى الجمهور رفض منح أي شكل من أشكال الاعتراف لأي نشاط رياضي يحرم من الاشتراك فيه، أو يخضع لأي تمييز فيه، أي أشخاص على أساس العرق أو الدين أو الانتماء السياسي؛

٧ - **تشجب** تصرفات حكومة جنوب أفريقيا الرامية إلى فرض التمييز العنصري والعزل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية؛

٨ - **تلاحظ مع الأسف** أن بعض المنظمات الرياضية القومية والدولية لا تزال تجري مباريات مع فرق رياضية من جنوب أفريقيا اختيرت للألعاب الدولية نتيجة مسابقات حرم من الاشتراك فيها الأشخاص الذين تتوافر فيهم جميع المؤهلات سوى اعتبار واحد هو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو السلالي؛

٩ - **تثني** على المنظمات الرياضية القومية والدولية التي ساندت الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية؛

١٠ - **تطلب** إلى جميع الدول أن تحث منظماتها الرياضية القومية على العمل وفقا لهذا القرار؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام القيام بما يلي:

(أ) توجيه نظر المنظمات الرياضية الدولية إلى هذا القرار؛

(ب) إعلام اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، تباعا، عن تنفيذ هذا القرار؛

(ج) تقديم تقرير بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين.

الوثيقة ٦٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - إنشاء البانتوستانات

القرار ٢٧٧٥ هاء (د - ٢٦)، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١

إن الجمعية العامة،

...

وإذ تلاحظ أن حكومة جنوب أفريقيا إذ تعامل السكان البيض في ذلك البلد، بصرف النظر عن تعدد منشأهم القومي، على أنهم يشكلون قومية واحدة إنما تسعى إلى تقسيم السكان الأفريقيين تقسيما مصطنعا إلى "قوميات" حسب أصولهم القبلية، مبررة بذلك إنشاء أوطان للبانتو غير متجاورة (البانتوستانات)،

وإذ تدرك أن المقصد الحقيقي من إنشاء البانتوستانات هو تقسيم الشعب الأفريقي بإثارة قبيلة ضد أخرى بغية إضعاف الجبهة الأفريقية في كفاحها لنيل حقوقها العادلة غير القابلة للتصرف،

وإذ تأخذ في الاعتبار القرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٢٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠،

وإذ تشير إلى قرارها ٩٥ (د - ١) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، الذي أكدت فيه مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية، وفي القرار الصادر عن المحكمة المذكورة،

وإذ تذكر الالتزامات المترتبة على جميع الدول بمقتضى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان واتفاقات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩،

وإذ تلاحظ أيضا ما نص عليه القرار المشار إليه من وقوع جرائم ضد الإنسانية كلما تعرض سكان مدنيون إلى الاستبعاد والترحيل وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية،

وإذ تلاحظ أن الكثير من المجتمعات المحلية الأفريقية قد اجتثت من جذورها، وأن أعدادا كبيرة من الأفريقيين قد أخرجوا عنوة من ديارهم تنفيذا لسياسة الفصل العنصري،

وإذ ترى أن القصد من إنشاء البانتوستانات وغير ذلك من التدابير التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا انتهاجا لسياسة الفصل العنصري هو ترسيخ وإدامة سيطرة الأقلية البيضاء وتجريد الأفريقيين وسائر السكان من غير البيض في جنوب أفريقيا وكذلك في ناميبيا مما يملكون واستغلالهم،

١ - **تشجب مرة أخرى** إنشاء حكومة جنوب أفريقيا لأوطان البانتو (البانتوستانات) والنقل القسري للسكان الأفريقيين في جنوب أفريقيا وناميبيا إلى تلك الجهات، باعتبار ذلك انتهاكا لحقوقهم غير القابلة للتصرف، ومخالفة لمبدأ تقرير المصير، وإضرارا بالسلامة الإقليمية لهذين البلدين وبوحدة شعبيهما؛

٢ - **تعلن** أن الأمم المتحدة ستواصل تشجيعها ومساعدتها على حل المسألة القائمة في جنوب أفريقيا عن طريق التطبيق التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحقوق السياسية، تطبيقا يشمل مجموع سكان إقليم جنوب أفريقيا دونما تمييز بسبب العرق أو اللون أو العقيدة؛

...

الوثيقة ٦٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - النشاطات النقابية ضد الفصل العنصري

القرار ٢٧٧٥ حاء (د - ٢٦)، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١

إن الجمعية العامة،

...

وإذ تلاحظ معارضة الحركة النقابية الدولية للفصل العنصري والتمييز العنصري،

واقتناعا منها بضرورة التشجيع على اضطلاع الحركة النقابية بعمل منسق، على المستويين القومي والدولي، في إطار الحملة لمناهضة الفصل العنصري،

...

١ - **تناشد** جميع المنظمات النقابية، القومية منها والدولية، تعزيز العمل ضد الفصل العنصري، لا سيما القيام بما يلي:

(أ) تثبيط هجرة العمال المهرة إلى جنوب أفريقيا؛

(ب) اتخاذ التدابير المناسبة إزاء التعدي على الحقوق النقابية واضطهاد النقابيين في جنوب أفريقيا؛

(ج) ممارسة أقصى الضغط على المصالح الأجنبية الاقتصادية منها والمالية التي تجني الأرباح من التمييز العنصري المطبق ضد العمال غير البيض في جنوب أفريقيا، بغية إقناعها بوقف هذا الاستغلال؛

(د) التعاون مع المنظمات الأخرى المعنية بالحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري؛

...

الوثيقة ٦٤

قرار مجلس الأمن: مسألة النزاع العنصري في جنوب أفريقيا الناجم عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا

القرار ٣١١ (١٩٧٢)، ٤ شباط/ فبراير ١٩٧٢

إن مجلس الأمن،

إذ يلاحظ بقلق بالغ تفاقم الحالة في جنوب أفريقيا نتيجة لاستمرار تكثيف وتوسيع سياسات الفصل العنصري والقمع التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا،

...

واقتناعا منه بوجوب اتخاذ مجلس الأمن تدابير عاجلة لتأمين تنفيذ قراراته وبذلك يعزز التوصل إلى حل للحالة الخطيرة في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي،

١ - **يدين** حكومة جنوب أفريقيا لاستمرارها في اتباع سياسة الفصل العنصري بما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛

٢ - **يكرر الإعراب** عن معارضته التامة لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا؛

٣ - **يعترف** بشرعية الكفاح الذي يخوضه شعب جنوب أفريقيا في سعيه من أجل ممارسة حقوقه الإنسانية والسياسية، على النحو الوارد في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

٤ - **يطلب على وجه الاستعجال** من حكومة جنوب أفريقيا الإفراج عن جميع الأشخاص المسجونين أو المعتقلين أو الذين يتعرضون لأي تقييدات أخرى نتيجة لسياسة الفصل العنصري؛

٥ - **يطلب** من جميع الدول التقيد التام بحظر الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا؛

٦ - **يحث** الحكومات والأفراد على التبرع بسخاء وبصورة منتظمة لصناديق الأمم المتحدة التي تستخدم لأغراض إنسانية وتدريبية تتعلق بتقديم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري؛

٧ - **يثني** على المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وعلى الأفراد لما يقدمونه من مساعدة في تعليم وتدريب أبناء الجنوب الأفريقي، ويحث الذين لم يشرعوا بعد في تقديم هذه المساعدة على القيام بذلك، كما يحث القائمين بتقديمها على توسيع جهودهم في هذا الميدان؛

٨ - **يقرر** أن يدرس، على وجه الاستعجال، طرق تسوية الحالة الراهنة الناشئة عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا.

الوثيقة ٦٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة الناجمة في جنوب أفريقيا عن تطبيق سياسة الفصل العنصري

القرار ٢٩٢٣ هاء (د - ٢٧)، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢

إن الجمعية العامة،

...

ولاقتناعها الشديد بأن للأمم المتحدة مصلحة حيوية في تأمين القضاء السريع على الفصل العنصري،

...

١ - **تدين** الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا لاستمرارها وتشددها في تنفيذ سياستها اللاإنسانية القائمة على الفصل العنصري، ولإخضاعها مناهضي الفصل العنصري للقمع بلا شفقة، مما يشكل انتهاكا للالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ويخلق بالتالي تهديدا خطيرا للسلم؛

...

١١ - **تناشد** الحكومات، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الوطنية والدولية، والأفراد القيام، إما مباشرة أو بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية، بتوفير مساعدة أكبر للحركة القومية لشعب جنوب أفريقيا المضطهد؛

١٢ - **تطلب** إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة إنهاء كل تعاون مع حكومة جنوب أفريقيا إلى أن تتخلى هذه عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها، وذلك وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة؛

١٣ - **تطلب** إلى الدول الأعضاء في الوكالات والمنظمات الدولية، ولا سيما أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وأعضاء الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وأعضاء صندوق النقد الدولي، أن تتخذ الخطوات اللازمة لحرمان حكومة جنوب أفريقيا من جميع المساعدات والتسهيلات التجارية وغيرها ما دامت هذه الحكومة تواصل سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري، وما دامت مستمرة في تحدي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن؛

١٤ - **تطلب** إلى جميع الدول أن تقوم، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٧٥ دال (د - ٢٦)، باتخاذ التدابير المناسبة للتمسك بالمبدأ الأولمبي القاضي بعدم التمييز في ميدان الألعاب الرياضية، وبالامتناع عن تأييد المناسبات الرياضية التي تنظم بشكل ينطوي على انتهاك لهذا المبدأ مما يتمثل خاصة في اشتراك فرق من جنوب أفريقيا تكون مختارة على أساس عنصري؛

١٥ - **تثني** على نشاطات الحركات المناهضة للفصل العنصري، ونشاطات نقابات العمال، ومنظمات الطلبة، والكنائس، والجماعات الأخرى، التي شجعت على اتخاذ تدابير وطنية ودولية ضد الفصل العنصري؛

١٦ - **تدعو** جميع المنظمات والمؤسسات ووسائل الإعلام إلى أن تقوم، وفقا للقرارات المتصلة بالموضوع التي أصدرتها الأمم المتحدة، بتنظيم حملات مشددة ومنسقة للأغراض التالية:

(أ) إنهاء كل تعاون عسكري واقتصادي وسياسي مع جنوب أفريقيا؛

(ب) وقف جميع نشاطات المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تشجع النظام الحاكم في جنوب أفريقيا على فرض سياسة الفصل العنصري؛

(ج) شجب تعذيب وإساءة معاملة السجناء المحتجزين في جنوب أفريقيا؛

(د) التثبيط عن الهجرة إلى جنوب أفريقيا ولا سيما هجرة العمال المهرة؛

(هـ) مقاطعة جنوب أفريقيا في ميدان الألعاب الرياضية والنشاطات الثقافية وغيرها؛

(و) جمع التبرعات على نطاق عالمي لمساعدة ضحايا الفصل العنصري ودعم حركة شعب جنوب أفريقيا المضطهد في سبيل حريته؛

...

الوثيقة ٦٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - المؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري

القرار ٢٩٢٣ واو (د - ٢٧)، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢

إن الجمعية العامة

...

١ - **تناشد مرة أخرى** جميع المنظمات النقابية، الوطنية منها والدولية، تعزيز العمل المناهض للفصل العنصري؛

٢ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذته المجموعة العمالية في مؤتمر العمل الدولي بأن يعقد في جنيف في عام ١٩٧٣ مؤتمر نقابي دولي لوضع برنامج مشترك للعمل ضد الفصل العنصري؛

٣ - **تلاحظ مع الارتياح** الموقف البناء الذي تقفه المنظمات النقابية الدولية الرئيسية من عقد المؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري؛

٤ - **تثني** على اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري لجهودها الرامية إلى تشجيع قيام عمال العالم بعمل ضد الفصل العنصري؛

٥ - **تطلب وتخول** اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري أن تشترك بصورة فعالة في المؤتمر النقابي الدولي المزمع عقده لمناهضة الفصل العنصري وفي اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام تقديم المساعدة المناسبة لتيسير عقد المؤتمر؛

٧ - **تأذن** للأمين العام في أن يسدد النفقات اللازمة لتمكين ما لا يزيد عن خمسة ممثلين للمنظمات النقابية في الجنوب الأفريقي من الاشتراك في المؤتمر، وذلك حسبما تقرره اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري بناء على اقتراح اللجنة التحضيرية للمؤتمر وبعد التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية؛

...

الوثيقة ٦٧

البيان الذي أدلى به الأمين العام كورت فالدهايم أمام اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، في اجتماع عقد بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء اللجنة

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/1837-GA/AP/317، ٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٣

...

أنشأت الجمعية العامة هذه اللجنة لتمكين الأمم المتحدة من متابعة الحالة في الجنوب الأفريقي على نحو مستمر وليس فقط أثناء الدورات السنوية للجمعية العامة. وكان الرأي الصائب حينذاك أن الاهتمام بالتطورات المستجدة في جنوب أفريقيا يجب أن يكون متواصلا. وقد اضطلعت هذه اللجنة بدور مهم في ذلك النشاط الحيوي وأسهم عملها إسهاما كبيرا في زيادة الوعي الجماهيري على نحو مستمر بالظروف التي، للأسف، ما زالت قائمة بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على شاربفيل.

وأود أن أستخدم أمامكم نفس العبارات التي استخدمتها في اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري:

"إن التمييز القائم على العرق هو ممارسة وحشية وحقيرة وجديرة بالازدراء ووصمة عار في

جبين كل القائمين بها. وما دامت هذه الممارسة قائمة، فإن الضغينة والمرارة اللتين تولدهما ستعرضان السلم الهش الذي نعيشه الآن للخطر".

وكان أهم جانب من جوانب عمل هذه اللجنة خلال السنوات العشر الماضية هو التصميم على وضع مقترحات إيجابية للقضاء على الفصل العنصري. وقد حثت اللجنة بنشاط ونجاح على أن ينفذ عدد كبير من الدول الأعضاء والمنظمات قرارات الأمم المتحدة؛ وشجعت التحرك صوب فرض حظر الأسلحة ضد جنوب أفريقيا؛ ووجهت مرارا انتباه الجمهور إلى السياسات القمعية وإساءة معاملة السجناء؛ وبدأت مناقشات وإجراءات في مجال حقوق الإنسان؛ وكانت القوة الدافعة وراء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، وهي مهتمة بعمل اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي لجنوب أفريقيا؛ وشجعت الوكالات المتخصصة على اتخاذ إجراءات؛ واقترحت إنشاء وحدة معنية بالفصل العنصري كان عملها ذا أهمية كبيرة؛ وعقدت مؤتمرات وحلقات دراسية أدت إلى زيادة توجيه الاهتمام الدولي نحو هذا الموضوع.

ولا يشكل هذا بطبيعة الحال قائمة شاملة للأنشطة التي اضطلعت بها هذه اللجنة خلال السنوات العشر الماضية، ولكنه يشير إلى ما تحلت به اللجنة من قوة وإبداع لدى اضطلاعها بعملها المهم. والمؤتمر النقابي الدولي المقبل لمناهضة الفصل العنصري المزمع عقده في جنيف في حزيران/ يونيه هو مثال آخر على السياسة التي تتبعها اللجنة الخاصة والمتمثلة في حشد جميع فئات المواطنين المعنيين في حملة مناهضة للفصل العنصري تغطي العالم كله.

وأنا أعلم أن اللجنة تريد مني أن أشير بوجه خاص إلى المساهمة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين لديهم تجربة شخصية مع سياسات الفصل العنصري ويساورهم شديد القلق إزاء هذه السياسات. وقد استفادت الوحدة المعنية بالفصل العنصري التابعة للأمانة العامة أيضا بدرجة كبيرة من هذه المساعدة وتلك النصيحة. ولي آمال عريضة في أن يستمر حصول اللجنة على هذه المساعدة التي نقدرها أيما تقدير. وهي تؤكد على الدور الرئيسي للمنظمات غير الحكومية في المجالين الإنساني والسياسي وتذكرنا بأن الميثاق مستهل بالعبارة التالية، "نحن شعوب الأمم المتحدة". والمساعي الجادة التي بذلها ممثلو الحكومات وحركات التحرير ومنظمة الوحدة الأفريقية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والخبراء من الأفراد، لم يقف دورها عند تزويد اللجنة بكثير من المعلومات الحيوية بل إنها أدت أيضا إلى ترسيخ دورها المهم في الكفاح ضد الفصل العنصري.

ونحن على مشارف عقد مناهضة العنصرية والتمييز العنصري. وهناك من يتشككون في جدوى إعلان سنوات وعقود خاصة لقضايا معينة. ومن المؤكد أن هذه السنوات والعقود وحدها لن تحقق هدفنا بيد أنها عندما تستخدم استخداما فعالا في توجيه الرأي العام العالمي وفي التثقيف وتعزيز الاهتمام والمواقف الإيجابية أيضا - يمكن آنذاك أن يكون لها دور حيوي.

وسينعقد المؤتمر الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي في أوسلو من ٩ إلى ١٤ نيسان/ أبريل. وإني آمل في أن يؤدي هذا المؤتمر البالغ الأهمية إلى وضع مقترحات بناءة لاتخاذ مزيد من الإجراءات على جميع الصعد، لمساعدة ضحايا الاستعمار والفصل العنصري وكذلك لإلغاء السياسات التي تؤدي إلى وجود هؤلاء الضحايا. ويمكن أن يكون مؤتمر أوسلو، الذي أوليت له أهمية كبيرة، خطوة بالغة الأهمية في الكفاح ضد الفصل العنصري.

وأنا أعلم أن هناك كثيرا من الأشخاص يثبط عزيمتهم استمرار بقاء سياسات الفصل العنصري رغم جميع الجهود الجادة التي بذلتها الأمم المتحدة. غير أنني لا أرى أننا بحاجة إلى أن ننقاد لدواعي تثبيط الهمم. فالوعي الدولي بالفصل العنصري والإدانة الدولية له اللذان يتزايدان باطراد قد بعثا أملا حقيقيا في شعب الجنوب الأفريقي المضطهد وشجعاه في كفاحه. فالتبرعات الحكومية المقدمة إلى صناديق الأمم المتحدة الخاصة بأنشطتنا في هذا المجال تزيد هذا العام عما كانت عليه في أي وقت مضى. ومن المحتم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نضع إجراءات دولية أكثر فعالية للقضاء على الفصل العنصري.

وقد كانت الحالة في الجنوب الأفريقي أحد شواغلي الرئيسية منذ أن توليت منصبي كأمين عام. وقد حصلت في هذه المهمة على التعاون الكامل من منظمة الوحدة الأفريقية ومن مختلف لجان الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري برئاسة السفير أوغبو من نيجيريا. وحصلت في الأمانة العامة أيضا المساعدة المخلصة التي لا تقدر بثمن من منغالان شاكو الذي يعرفه كثيرون منكم جيدا. ولقد كانت وفاته المفاجئة صدمة شديدة للأمم المتحدة

وللمجتمع الدولي كله ولي شخصيا. ولا أجد شيئا أفضل لتخليد ذكرى حياته وعمله من القضاء على هذا المرض البغيض المتمثل في التمييز العنصري وخاصة الفصل العنصري. ونحن جميعا في أسرة الأمم المتحدة نكرم ذكراه وسنواصل عمله.

وما دام الفصل العنصري قائما، فستواصل اللجنة الاضطلاع بدور حاسم في جهود الأمم المتحدة الجادة للقضاء على هذه الآفة.

وأشكركم على إتاحتكم الفرصة لي للتحدث أمامكم وأتمنى لكم التوفيق في عملكم البالغ الأهمية.

الوثيقة ٦٨

برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الخبراء الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي (أوسلو، ٩ - ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٣)

A/9061، ٧ أيار/ مايو ١٩٧٣

...

تقييم عام للحالة

(١) يشاطر المشاركون في مؤتمر الخبراء الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي، المعقود في أوسلو من ٩ إلى ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٣ برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، المجتمع الدولي القلق البالغ إزاء الحالة الراهنة في جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي (روديسيا الجنوبية) وأنغولا وغينيا - بيساو والرأس الأخضر وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي.

(٢) وتواصل شعوب هذه الأقاليم كفاحها من أجل الحرية والاستقلال من خلال انتصارات جديدة لم يسبق لها مثيل في نطاقها وعمقها. وتقف الدول والشعوب المحبة للحرية في جميع أنحاء العالم وبأعداد متزايدة معا لدعم هذا الكفاح.

(٣) غير أن أنظمة الاستعمار والفصل العنصري في لشبونة وبريتوريا وسالزبوري ما زالت مصممة بعناد على مواصلة هيمنتها. وهي ترد على كفاح هذه الشعوب بالارتكاب المستميت لمزيد من القمع الوحشي والحرب. وهي تشن أيضا أعمالا عدائية ضد دول أفريقية مستقلة. وهذه الأنظمة لا تعتمد في بقائها إلا على تعاون بعض الحكومات والمصالح الاقتصادية الكبرى، التي بدونها لن يكون لهذه الأنظمة حول ولا قوة.

(٤) ويطالب الضمير العالمي بشكل لم يسبق له مثيل بأن تصفى أنظمة الاستعمار والفصل العنصري هذه حتى يمكن إحراز السلم والحفاظ على كرامة الإنسان.

(٥) وكفاح شعوب هذه الأقاليم كفاح عادل ومشروع تماما وجدير بالتأييد التام من المجتمع العالمي. وحركات التحرير التي تقود هذا الكفاح هي جهات التمثيل الحقيقية لشعوبها وينبغي أن تحظى بالاعتراف الدولي الكامل.

(٦) ولذلك فإن على المنظمات الدولية والحكومات والشعوب واجب مقدس هو الإسراع بعزل أنظمة الاستعمار والفصل العنصري وتوجيه المساعدة الجماعية إلى حركات التحرير. وذلك لأن حركات التحرير هي التي تقود هذا الكفاح وهي التي تستعيد أراضيها وتعمرها وهي التي تصوغ من جديد أقدار شعوبها في كرامة وحرية.

(٧) وتقتضي المقترحات المنبثقة عن مؤتمر الخبراء الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي أن تنظر فيها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والحكومات والمنظمات والشعوب في جميع أنحاء العالم بأقصى درجات الجدية والإلحاح. فهي تشكل برنامج عمل لجهود دولية متضافرة للإسراع بالقضاء على آفة الاستعمار والفصل العنصري، ومن ثم تعزيز السلم والأمن الدوليين.

...

دال - مقترحات للعمل فيما يتعلق بجنوب أفريقيا

(٥٩) إن سياسة الفصل العنصري، التي تعتبر جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا صارخا لمبادئ الأمم المتحدة وإنكارا جماعيا ووحشيا لحقوق الإنسان،

تشكل تهديدا للسلم، وهي تصل إلى حد التهديد الخطير والجسيم للسلم والأمن في أفريقيا وفي العالم وتقتضي أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات عاجلة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب ما يلي:

(أ) دور جنوب أفريقيا المركزي في المساعدة على مواصلة الحكم الاستعماري والعنصري في الجنوب الأفريقي وإدامته؛

(ب) استمرار احتلالها غير المشروع لأراضي ناميبيا الدولية؛

(ج) انتهاكها المتعمد والمستمر للجزاءات الدولية الإلزامية المفروضة ضد روديسيا الجنوبية؛

(د) التدخل غير المشروع لوحداتها المسلحة دفاعا عن نظام الأقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية؛

(هـ) تدخلها العسكري في أنغولا وموزامبيق؛

(و) أعمالها العدوانية ضد دول أفريقية مستقلة،

(ز) تعزيزاتها العسكرية ووضعها المهدد لبقية القارة.

(٦٠) وينبغي أن تعتمد الأمم المتحدة برنامجا لجزاءات اقتصادية وجزاءات أخرى إلزامية لمجابهة الدور العدواني المتزايد لجنوب أفريقيا وأن تطلب إلى جميع الدول تقديم الدعم المادي والمعنوي لحركة التحرير.

(٦١) وينبغي تعرية الدور المتواطئ للاستثمارات الدولية في جنوب أفريقيا والعلاقات التجارية والعلاقات الأخرى معها، وكذلك ينبغي إدامة ورفض الدعوى الكاذبة القائلة بأن هذه الروابط الداعمة يمكن أن تستخدم كعوامل للتغيير. وينبغي إجراء تحقيقات ودراسات لهذه الصلات بالتشاور الكامل مع حركة التحرير.

(٦٢) وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة وهيئات منظومة الأمم المتحدة والدول والهيئات الوطنية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، إجراءات من أجل الدعم الكامل للحملات التي تقوم بها حركات مناهضة الفصل العنصري والمنظمات الأخرى المتضامنة لتشجيع الإلغاء الدولي لجميع صلات التعاون مع جنوب أفريقيا ووضع نهاية لها.

(٦٣) وينبغي سحب الاستثمارات، ووقف جميع برامج الاستثمار الجديدة وعدم تقديم أي قروض أو أي مساعدة أخرى لا إلى النظام العنصري الأبيض ولا إلى الهيئات العاملة في جنوب أفريقيا.

(٦٤) وينبغي وقف جميع الدعم الاقتصادي والعلمي لجنوب أفريقيا والتعاون معها وتقديم المساعدة إليها، وخاصة عن طريق:

(أ) إنهاء شراء الذهب؛

(ب) إنهاء شراء البلاتين والمعادن الأخرى؛

(ج) وقف جميع أشكال التعاون العلمي وخاصة التعاون النووي؛

(د) رفض منح براءات اختراع أو رخص لحكومة جنوب أفريقيا ومؤسساتها، فضلا عن الهيئات والجهات الأخرى العاملة في جنوب أفريقيا.

(٦٥) وينبغي وقف تدفق المهاجرين؛ وينبغي أن تحظر الدول على منظمات التوظيف الخاصة العمل في بلدانها وأن تمنع مواطنيها من الهجرة إلى جنوب أفريقيا، أو أن تعمل على الأقل على ثنيهم عن الهجرة إليها؛ وينبغي للنقابات العمالية أن تتخذ تدابير خاصة لمنع أعضائها من الهجرة إلى جنوب أفريقيا.

(٦٦) وينبغي للجماعة الاقتصادية الأوروبية أن تنهي جميع الشروط والامتيازات الخاصة الممنوحة فعلا لجنوب أفريقيا، وأن تتعهد بألا يكون لها مزيد من المعاملات مع نظامها ولا مع بعثته في بروكسل وأن تتعهد بعدم الدخول في اتفاقات أو ترتيبات خاصة مع جنوب أفريقيا في المستقبل.

(٦٧) وينبغي إنهاء اتفاقات سيمونستاون بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا وينبغي ألا تقوم أي دولة بالاتفاق على وضع ترتيبات عسكرية مع جنوب أفريقيا.

(٦٨) وينبغي أن تنفذ جميع الدول حظر الأسلحة الدولي تنفيذا كاملا، وينبغي أن يكشف مجلس الأمن عن الدول التي تنتهك هذا الحظر، وخاصة فرنسا، وأن يكفل تقيد الدول به. وينبغي أن يتخذ مجلس الأمن مزيدا من الإجراءات لمنع استيراد الدول الأخرى أسلحة من جنوب أفريقيا. وينبغي أن يدرس مجلس الأمن أيضا جميع الأشكال الأخرى للتعاون العسكري مع جنوب أفريقيا وأن يتخذ الإجراءات الملائمة.

(٦٩) وينبغي أن تتخذ الحركات النقابية العمالية الدولية والوطنية والمنظمات الأخرى إجراءات لمنع إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى الخاصة أو المزمع توريدها إليها بجنوب أفريقيا.

(٧٠) وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على نحو وثيق مع حركات مناهضة الفصل العنصري وأن تمدها بالدعم الكامل. وينبغي تشجيع إنشاء هذه الحركات في الأماكن التي لا توجد فيها.

(٧١) وينبغي أن تعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة على نحو وثيق

مع حركات مناهضة الفصل العنصري للمساعدة في العمل على وضع برنامج مشترك للمؤتمرات دعما لسياسات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

(٧٢) وينبغي أن تقوم الدول والمنظمات والمجتمع الدولي بإجراءات لعزل جنوب أفريقيا من جميع المنافسات الرياضية وإنهاء جميع الروابط الثقافية مع جنوب أفريقيا ما دامت ممارسة الفصل العنصري مستمرة.

(٧٣) وينبغي تشديد المقاطعة الدولية لبضائع جنوب أفريقيا والحملات المضادة للهيئات التي لها روابط معها.

(٧٤) وينبغي أن تعتمد الدول اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

هاء - مقترحات لاتخاذ إجراءات عامة دعما لحركات التحرير

(٧٥) ينبغي أن تقوم هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية باتخاذ إجراءات لكفالة التمثيل والمشاركة الكاملين لحركات التحرير بوصفها جهات التمثيل الحقيقية لشعوبها وبلدانها.

(٧٦) وينبغي لجميع الحكومات والمنظمات أن تتعامل مباشرة مع حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية في جميع المسائل المتعلقة ببلدانها.

(٧٧) وينبغي أن توقف الوكالات المتخصصة جميع أنواع التعاون مع نظام الأقلية العنصري في روديسيا الجنوبية وحكومتي جنوب أفريقيا والبرتغال.

(٧٨) وينبغي الاعتراف الكامل بحق شعب الجنوب الأفريقي في الكفاح من أجل تحريره باستخدام جميع الوسائل الملائمة، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد اضطهاد ووحشية الأنظمة الاستعمارية والعنصرية، وتأييد هذا الحق تأييدا تاما.

(٧٩) وينبغي أن تقيم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية اتصالات وثيقة مع جميع المنظمات غير الحكومية التي تدعم الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي وأن توقف جميع أشكال التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعارضة لهذا الكفاح.

(٨٠) وينبغي أن تتعاون الأمم المتحدة تعاونا أوثق مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية ومع الهيئات غير الحكومية التي تعبئ العمل الجماهيري دعما لحركات التحرير.

(٨١) وينبغي تشجيع الحكومات على تقديم الدعم المالي إلى مجموعات أفرقة العمل غير الحكومية العاملة من أجل دعم حركات التحرير في الجنوب الأفريقي.

(٨٢) وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تعلن عن أنشطة الشركات التي تمارس نشاطا في الجنوب الأفريقي وأن تنظم حملات جماهيرية من أجل انسحاب هذه الشركات. وينبغي نشر معلومات كاملة عن هذه الحملات في مختلف أنحاء العالم لتعزيز تضافر الحملات في جميع البلدان التي لهذه الشركات مصالح فيها.

(٨٣) إن مشاركة الأنظمة العنصرية والاستعمارية في الألعاب الرياضية الدولية إهانة مباشرة للمجتمع الدولي ككل، وينبغي مقاطعة هذه الأنظمة حتى تحل حكومات ديمقراطية مستقلة محلها.

(٨٤) وينبغي تشجيع الحكومات والمنظمات على إقامة مراكز لمناهضة الاستعمار والفصل العنصري بقصد تعبئة الرأي العام لدعم الكفاح من أجل التحرير.

(٨٥) وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة مزيدا من الخطوات ومزيدا من التدابير الملائمة لنشر المعلومات على نطاق واسع من خلال الصحافة والإذاعة والتلفزيون ووسائط الإعلام الأخرى، وخاصة في أوروبا الغربية والأمريكتين واليابان، دعما للكفاح الوطني من أجل التحرير الذي يقوم به شعب الجنوب الأفريقي ولكشف الجرائم التي ترتكبها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والمتواطئون معها.

...

الجزء الثاني - مقترحات عمل للمساعدة في الجنوب الأفريقي

ألف - أسباب تقديم المساعدة

(٩٠) إن كفاح شعب الجنوب الأفريقي من أجل الحرية والاستقلال كفاح مشروع وعلى المجتمع الدولي واجب تقديم المساعدة المعنوية والمادية لحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية.

(٩١) وتقديم المساعدة إلى حركات التحرير في الجنوب الأفريقي أمر ملائم ومستصوب، وذلك لأنها تكافح من أجل قضية عادلة تتمشى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما من المنظمات، في حين أن الأنظمة الاستعمارية والعنصرية تلجأ إلى استخدام الحروب الاستعمارية والتدابير

القمعية تحديا منها للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما من المنظمات.

(٩٢) ولم يكن للأنظمة الاستعمارية والعنصرية أن تستمر في تحدي قرارات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي لولا موقف بعض الحكومات المتحالفة مع هذه الأنظمة الذي يحول دون اتخاذ إجراءات دولية فعالة ويساعد هذه الأنظمة. ولا تزال المصالح الاقتصادية الأجنبية، استغلالا منها لموارد الجنوب الأفريقي، تساعد هذه الأنظمة وتستفيد من قمع الشعوب الأفريقية. ولذا فإن من المحتم أن تحصل الشعوب الأفريقية في هذه الأراضي على كل مساعدة ضرورية في كفاحها الشاق ضد المضطهدين الغاشمين والمتواطئين معهم.

(٩٣) وينبغي التسليم بأن حركات التحرير قد أجبرت على اللجوء إلى الكفاح المسلح بسبب عناد ووحشية الأنظمة الاستعمارية والعنصرية. وينبغي لجميع البلدان والشعوب المحبة للحرية والسلم والمناصرة للعدل أن تقدم المساعدة إلى حركات التحرير في كفاحها العادل، بما في ذلك الكفاح المسلح.

(٩٤) وقد زادت حاجة حركات التحرير إلى المساعدة الدولية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب نجاحها في تحرير مناطق كبيرة في أنغولا وموزامبيق وغينيا - بيساو، وبسبب لجوء القوات البرتغالية إلى استخدام أسلحة إسقاط أوراق الشجر وغيرها من أساليب الحرب الوحشية، وبسبب اشتداد كفاح حركات التحرير في جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي (روديسيا الجنوبية) والمناطق التي ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية البرتغالية.

(٩٥) وهناك حاجة متزايدة إلى تقديم المساعدة المباشرة إلى الشعوب المضطهدة في الجنوب الأفريقي وحركات تحريرها لدعم هذه الحركات في كفاحها المشروع من أجل الحرية ومساعدتها على تعمير المناطق المحررة وللتخفيف من المعاناة التي تحدث أثناء كفاحها.

(٩٦) وهناك حاجة إلى مواصلة وزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين والمضطهدين لمعارضتهم الاستعمار والفصل العنصري. ومن الضروري مواصلة تقديم التسهيلات التعليمية والتدريبية وزيادتها من أجل بناء كوادر لدعم الكفاح من أجل التحرير ولإدارة هذه الأراضي وتنميتها.

(٩٧) ومن الضروري أن تزداد بدرجة كبيرة المساعدة المقدمة من أجل تعمير المناطق المحررة التي يزيد عدد سكانها الآن على ثلاثة ملايين نسمة. ومن الضروري أن يزداد بدرجة كبيرة الدعم المقدم إلى الأنشطة السياسية والإعلامية التي تضطلع بها حركات التحرير ولمختلف المنظمات المشتركة في الكفاح من أجل الحرية في المناطق الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والعنصرية، مثل التنظيمات العمالية والطلابية.

(٩٨) وزيادة المساعدة المعنوية والمادية المقدمة إلى حركات التحرير في هذه المرحلة من أكثر السبل فعالية لكفالة تحقيق السلم في المنطقة عن طريق الإسراع بعملية إنهاء الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري وإنجاز هذه العملية.

(٩٩) ولدى تقديم المساعدة إلى الشعوب المضطهدة في الجنوب الأفريقي وحركات تحريرها، ينبغي الاعتراف بأن ذلك ليس من قبيل الصدفة ولكنه عمل من أعمال التضامن مع الشعوب التي تخوض كفاحا عادلا.

(١٠٠) وتقع المسؤولية الرئيسية عن الكفاح من أجل الحرية والاستقلال على كاهل الشعوب المضطهدة نفسها وعلى كاهل حركات تحريرها. ودور المجتمع الدولي هو دور داعم ومُكمل.

(١٠١) وينبغي للحكومات والمنظمات المقدمة للمساعدة إلى حركات التحرير ألا تعمد إلى أسلوب الوصاية وينبغي لها، إلى أبعد حد ممكن، أن تقدم المساعدة المباشرة إلى حركات التحرير بحيث تقوم بإدارتها حركات التحرير ذاتها بوصفها جهات التمثيل الحقيقية لشعوب هذه الأقاليم.

...

جيم - طرق المساعدة ووسائلها

(١٠٧) ينبغي أن تقدم المساعدة الدولية، وبأقصى قدر ممكن، إلى حركات التحرير في الجنوب الأفريقي مباشرة. وفي الحالات التي تقوم فيها منظمات أخرى بإدارة المساعدة، ينبغي التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير بشأن جميع نواحي العمليات.

(١٠٨) والمساعدة المقدمة مباشرة إلى حركات التحرير تعكس الثقة في هذه الحركات. وهي تكفل استخدام هذه المساعدة بأقصى قدر من الفعالية كما أنها ملائمة لاحتياجات الأقاليم وللكفاح من أجل الحرية في الجنوب الأفريقي.

(١٠٩) وينبغي للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أن تسهم بنصيبها في

ميزانيات المساعدة المقدمة إلى حركات التحرير حتى تظهر تضامنها الكامل مع هذا الكفاح وتأييدها له.

...

(١١٧) وينبغي أن تخصص أجهزة الأمم المتحدة التي تعالج التنمية أموالا كافية للبرامج التي تضعها الوكالات المتخصصة بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير. وينبغي للوكالات المتخصصة أيضا، وبعد التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير، أن تلتمس بنشاط الحصول على تبرعات من الحكومات والمؤسسات.

...

الوثيقة ٦٩

البيان الذي أدلى به السيد إدوين أوغيبي أوغبو (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري، جنيف، ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٣

A/9169، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣

...

تحتل حركة نقابات العمال الدولية موقعا مركزيا لدى القيام بدور مهم في الحملة المضطلع بها على نطاق العالم لمناهضة العنصرية ونظام الفصل العنصري البغيض الذي لا يمكن تشبيهه إلا بالنازية. ويأمل الجميع في أن تفضي مداولاتكم إلى وضع برنامج عمل مستديم ومتماسك يشكل نقطة تحول في هذا الكفاح المشترك للجماهير والعمال المضطهدين في الجنوب الأفريقي.

ولعلي ألاحظ هنا أنكم تعقدون هذا المؤتمر بعد مرور ٢٥ عاما على تولي نظام الفصل العنصري السلطة في جنوب أفريقيا بأصوات الأقلية البيضاء وبعد مرور ١٠ سنوات على إعلان مؤتمر القمة العالمي للدول الأفريقية المستقلة أن قضية شعب جنوب أفريقيا المضطهد هي قضية كل الحكومات والشعوب الأفريقية. ومنذ ١٠ أعوام بالضبط اجتمعت الوفود الأفريقية وأغلبية كبيرة من العمال في المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية للضغط معا من أجل أن تتخذ منظمة العمل الدولية إجراءات أقوى بما في ذلك طرد النظام العنصري في جنوب أفريقيا والنقابات العمالية العنصرية. ويمكن اعتبار المؤتمر الحالي خطوة لصياغة إجراءات إضافية أصبحت حتمية في ضوء خبرة العقد الماضي.

...

إن نظام الفصل العنصري نظام مراوغ ومحكم إلى حد بعيد أريد به فرض الفصل العنصري بين أبناء الشعب في الوقت الذي تستمر فيه الأقلية البيضاء في استغلال جماهير العمال السود في جنوب أفريقيا. وهو يشمل الفصل الجغرافي في شكل بانتوستانات و "التنمية المنفصلة" للمناطق الصناعية البيضاء، وباستخدام العمل الشاق للسود. بل إن الأدهى من ذلك هو أن مقترفي هذه الجريمة يظهرون بمظهر المنعم ويتظاهرون بالعمل من أجل رفاه ضحاياهم قليلي الحظ والنهوض بهم. غير أن صورة الواقع تبعث على الكآبة؛ فقد أضرب عشرات الآلاف من العمال الأفارقة احتجاجا على أجورهم التي لا تسد الرمق وظروف عملهم المأساوية، رغم المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها ذلك الإضراب بالنسبة إليهم وإلى أسرهم؛ فهناك كميات لم يسبق لها مثيل من رؤوس الأموال والتكنولوجيا والأسلحة تنهمر على جنوب أفريقيا كل عام؛ كما تقوم حكومة جنوب أفريقيا ومؤيدوها بحملة منظمة جيدا لإقناع العالم بأن التغيرات الاقتصادية جارية أو ستحدث وأنها ستغير في نهاية المطاف النظام كله. وهذا محض افتراء وكذب خسيس.

ونظام استغلال واضطهاد السكان السود في جنوب أفريقيا قد صيغ في قوانين ونفذ بلا رحمة. واعتقل ملايين العمال الأفارقة لانتهاكهم ما يسمى بـ "قوانين المرور"؛ وعذب الآلاف أو أُعدموا ومات كثيرون وهم رهن الاحتجاز؛ وهُجِّرت عشرات الآلاف من الأسر عنوة إلى "معازل" فقيرة يتفشى فيها سوء التغذية ومعدلات الوفيات العالية، وقل الدخل الحقيقي للأفارقة

باطراد كما أن البطالة آخذة في الازدياد. ولا يمكن لحركة النقابات العمالية ولا ينبغي لها أن ترضى بهذا الوضع إذا كانت تريد أن تحافظ على ولائها لمبدأيها الأساسيين المتمثلين في تحقيق العدل والمساواة للعامل.

وتستخدم جنوب أفريقيا عدة كاملة مما يسمى بالنصوص من أجل فرض النظام. ويستخدم فورستر ونظامه أداة "التهديد الشيوعي" بنفس الطريقة التي استخدمتها المكارثية في الولايات المتحدة منذ عشرين عاما. فالشخص يُعلن أنه شيوعي في جنوب أفريقيا في أي وقت وتذرعا بأية ذريعة. ولا يفوق قانون الشيوعية قمعا وانعدام إنسانية إلا قانون الإرهاب. فمن الممكن بمقتضى هذا القانون، أن يعتقل أي شخص يشتبه في قيامه بأدنى معارضة للحكومة وأن يُحتجز إلى أجل غير مسمى. ولا يمكن لأي محكمة أن تتدخل ولا يمكن لأي محام أو قريب أو حتى رجل دين أن يصل إلى المحتجز.

لقد غدت حالة الفصل العنصري واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. وآثارها على السلم آثار بعيدة المدى ولا حصر لها. وقد تبين منذ وقت طويل أن هذه الحالة لا تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فالفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية.

...

ولا يمكن لنقابات العمال في العالم بأي حال من الأحوال أن تكون طرفا في جريمة الفصل العنصري هذه التي تقوم على جهود ترمي إلى إدامة نظام عمل السكان السود القائم على الاسترقاق. ولا يمكنها أن تتغاضى عن هذا النظام أو أن تقبله، إذا كانت مخلصة لمبادئ الحركة النقابية العمالية.

...

وقد بدأ العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري مع إنشاء الأمم المتحدة. فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما هو معروف جيدا، عددا كبيرا من القرارات وأوصت باتخاذ تدابير محددة للتصدي للحالة في جمهورية جنوب أفريقيا. فقد طلبت الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء أن تقطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا، وأن تغلق موانئها أمام سفن جنوب أفريقيا، وأن تحظر على سفنها دخول موانئ جنوب أفريقيا، وأن تقاطع جميع بضائع جنوب أفريقيا، وأن تمتنع عن التجارة مع هذا البلد، وأن ترفض منح تسهيلات الهبوط والمرور لجميع الطائرات التابعة للحكومة والشركات المسجلة بمقتضى قوانين جنوب أفريقيا، وما إلى ذلك.

وتطالب القائمة الطويلة من القرارات بالإفراج عن السجناء السياسيين وبتقديم المساعدة إلى المنظمات والأفراد الذين يدعمون ضحايا الفصل العنصري. وقد ناشدت الجمعية العامة جميع الدول تقديم المساعدة السياسية والمعنوية والمادية إلى حركة التحرير الوطني للشعب المضطهد في جنوب أفريقيا. وناشدت جميع الدول تثبيط تدفق المهاجرين، وخاصة المهرة والتقنيين، إلى جنوب أفريقيا. وطلبت إلى الدول والمنظمات أن توقف أوجه التبادل الثقافي والتعليمي والرياضي وأوجه التبادل الأخرى مع النظام العنصري ومؤسساته. وطلبت إلى جميع الدول أن تمتنع عن تقديم القروض والاستثمارات والمساعدة التقنية إلى جنوب أفريقيا.

وفي مجلس الأمن، حيث تتمتع الدول الكبرى بمقاعد دائمة، جرى اعتماد عدة قرارات تدين سياسات الفصل العنصري. وقد طُلب إلى نظام جنوب أفريقيا أن يتخلى عن سياساته وأن يلغي تدابير القمع المتخذة ضد الشعب. وأعلنت الجمعية العامة أنها تعارض التعاون الاقتصادي مع حكومة جنوب أفريقيا وأعربت عن تأييدها للمقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا.

وطلب مجلس الأمن إلى جميع الدول وقف بيع الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها إلى جنوب أفريقيا وكذلك المركبات العسكرية والمعدات ولوازم تصنيع وصيانة الأسلحة والذخيرة في جنوب أفريقيا ووقف شحنها إليها.

وهذا النوع من الإجراءات لا يمكن تنفيذه في غياب الدعم النشط من جانب الشعوب، خاصة حيث يتميز التعاون مع جنوب أفريقيا بالقوة. والعمل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية هو أحد الركائز الرئيسية التي تقوم عليها الحملة المناهضة للفصل العنصري. وزيادة التنسيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها، من جهة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى أمر أساسي. وفي مواجهة قصور الحكومة، يغدو العمل الذي يضطلع به العمال والطلاب والهيئات الدينية بالغ الأهمية. ولا سبيل إلى تشجيع قطع العلاقات التجارية مع جنوب أفريقيا وانسحاب الأعمال التجارية الأجنبية منها بدون الدعم الفعال من عمال العالم. والحق أن كثيرا من البلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية ومناطق أخرى تنفذ جزاءات ضد جنوب أفريقيا، وتنفذها بعض هذه البلدان متحملة في ذلك تضحيات كبيرة. وهناك بعض المقاطعات التي تفرضها حركات مناهضة الفصل العنصري والجمعيات التعاونية وبعض نقابات العمال في أوروبا الغربية، غير أن الشركات الموجودة في أوروبا الغربية واليابان لا تزال تزيد من تجارتها واستثماراتها.

وللحركة النقابية العمالية ذاتها أمر تقرير نوعية الإجراءات التي هي مهيأة لاتخاذها تلبية لمناشدة الأمم المتحدة. وينبغي الإقرار بحقائق الحالة؛ فالسلطة في جنوب أفريقيا في قبضة مصالح الأقلية البيضاء التي تمتلك المناجم والمصارف وبيوت المال ومعظم المزارع والصناعات وتسيطر عليها، من خلال استخدام رؤوس الأموال الأجنبية. ولا يمكنكم تجاهل الكفاح من أجل تحرير العمال السود من ربقة الاسترقاق ووضع نهاية للتعذيب والمضايقة والاضطهاد. فالشعب الأسود في جنوب أفريقيا ينظر إليكم لتقدموا له يد العون. وتدل الأدلة الواضحة على أن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا قد انتهكت مبادئ القانون الدولي والأخلاق ولا تزال. ومن ثم فإن مسؤولية الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءات مشددة لمعاقبة جنوب أفريقيا مسؤولية واضحة ولا يرقى إليها أي شك. ومع ذلك، فإن ما جئنا لمناقشته هنا اليوم هو دور العامل. وإني أشير، في هذا المنعطف، إلى القرار الذي اتخذه مجلس الكنائس العالمي مؤخرا بتصفية ممتلكاته المالية في الهيئات التي تباشر أعمالا تجارية مع جنوب أفريقيا وسحب جميع الأموال المودعة لدى المصارف التي تواصل عملياتها في البلدان التي تهيمن عليها الأنظمة العنصرية. وهذا هو نوع الإجراءات المحددة التي يمكن أن تتخذها المنظمات غير الحكومية والتي اتخذتها فعلا بعض هذه المنظمات.

وقد تابعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن كثب هذه الإجراءات التي تتخذها المنظمات وباركت هذه الإجراءات وأيدتها. وهي ترغب في التأكيد على الدور الذي يمكن أن تضطلع به نقابات العمال عن طريق مقاطعة الشحنات الموجهة إلى جنوب أفريقيا والقادمة منها ورفض تحميل السفن المسافرة إلى جنوب أفريقيا والقادمة منها. ويمكن أن تطبق تدابير ضد النقل الجوي أيضا حيث يمكن للعمال أن يظهروا تضامنهم عن طريق مقاطعة الطائرات المحملة ببضائع من جنوب أفريقيا. وينبغي ممارسة ضغوط على المصارف والشركات لسحب أموالها وللانسحاب من جنوب أفريقيا. وينبغي وقف هجرة العمال إلى جنوب أفريقيا تماما. ويمكن للمنظمات النقابية العمالية أن تنشئ لجانا إعلامية تعمل في تعاون وثيق مع حركات مناهضة الفصل العنصري في البلدان التي يهاجر منها العمال إلى جنوب أفريقيا والتي تتعاون مع جنوب أفريقيا. وينبغي أيضا وقف ظاهرة هجرة العمال من البلدان المجاورة إلى جنوب أفريقيا. وقد يكون من الضروري إنشاء هيئة عاملة دائمة فيما بين منظماتكم لتوجيه انتباه الحركة النقابية العمالية العالمية إلى الانتهاكات التي تحدث للحظر المفروض على شحن الأسلحة إلى جنوب أفريقيا وللحظر الاقتصادي المفروض عليها. وقد تكون الحركة النقابية العمالية أيضا في وضع يمكنها من تقديم المعونة المالية إلى ضحايا السياسات التي تتبعها جنوب أفريقيا. ومن المؤكد أنه ينبغي ألا تكون لدى أية منظمة نقابية عمالية رغبة في استثمار أموالها في الشركات المشتركة في استغلال عمال جنوب أفريقيا أو أن تكون لها ممتلكات فيها. وقد قُدر في العام الماضي أن المملكة المتحدة وحدها بها ١٨ نقابة عمالية تستثمر ما يزيد على ١٢ مليون جنيه استرليني في شركات ذات مصالح في جنوب أفريقيا.

...

وأود أن أؤكد على أن الأمم المتحدة في حاجة إلى دعم نشط ومستمر من قبل نقابات العمال والمنظمات الأخرى في مختلف أنحاء العالم لكي تكون قراراتها المتعلقة بجنوب أفريقيا أو ناميبيا فعالة. وقد غدا هذا الدعم ضروريا للغاية بسبب الموقف غير المتعاون الذي تتخذه بعض الدول التي تشكل أكبر المتاجرين الرئيسيين مع جنوب أفريقيا. وقد أقرت لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على روديسيا بأن تنفيذ الجزاءات الإلزامية ضد نظام سميث يقتضي تعاون نقابات العمال والمنظمات الأخرى.

...

إن هذا المؤتمر عليه التزام سينمو باطراد وسيغير تغييرا جذريا ظروف عمل الرقيق الموجودة حاليا في جنوب أفريقيا. ويمكن لحركة عمالية موحدة تعارض الفصل العنصري أن تُعاجل نظام الاستغلال والاضطهاد في هذا البلد بضربة مميتة. ولذا فإنني أناشدكم، بالنيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة وباسم عمال جنوب أفريقيا السود الذين يعانون، النظر في إجراءات محددة يمكن أن يتخذها العمال في كل مكان وباعتبارهم جبهة موحدة. وقد يعتبر من الضروري القيام بمتابعة بعد ثلاثة أو أربعة أو ستة أشهر لاستعراض ما أحرز من تقدم. وسيكون اتخاذ القرار شأنا من شؤونكم أنتم. وستتعاون لجنتي معكم. وسيحظى النهج الذي ستتبعه حيال هذه المسألة المنظمات الموجودة في البلدان التي لها تجارة وتعاون مع جنوب أفريقيا بأهمية خاصة، وقد يكون ذلك هو العامل المحدد للنجاح أو الفشل النهائيين للمؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري.

الوثيقة ٧٠

قرار الجمعية العامة: الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

القرار ٣٠٦٨ (د - ٢٨)، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣

[ملاحظة للمحرر: دخلت الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها حيز النفاذ في ١٨ تموز/ يوليه ١٩٧٦. وحتى ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٤، كانت ٣٦ دولة قد وقعت الاتفاقية، وصدقت عليها أو انضمت إليها ٩٦ دولة]

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تشير إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تعهد فيها جميع الأعضاء بالعمل جماعة وفرادى، بالتعاون مع المنظمة، لتحقيق الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعلن أن البشر يولدون جميعا أحرارا وسواسية في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان أن يتمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان، دون تمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الأصل القومي،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة أنه لا يمكن مقاومة مسار حركة التحرير أو عكس وجهتها، وأن من الواجب، خدمة للكرامة الإنسانية والتقدم والعدالة، وضع حد للاستعمار وجميع أساليب العزل والتمييز المقترنة به،

وإذ تلاحظ أن الدول، كما تنص الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تشجب بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري وتتعهد بمنع وحظر وإزالة كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الداخلة في ولايتها،

وإذ تلاحظ أن اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها قد نصت على أن بعض الأفعال التي يمكن وصفها أيضا بأنها من أفعال الفصل العنصري تشكل جريمة بنظر القانون الدولي،

وإذ تلاحظ أن اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تصف "الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسة الفصل العنصري" بأنها جرائم ضد الإنسانية،

وإذ تلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت عددا من القرارات التي شجبت فيها سياسات الفصل العنصري وممارساته بوصفها جرائم ضد الإنسانية،

وإذ تلاحظ أن مجلس الأمن قد أكد على أن الفصل العنصري وتعميقه وتوسيع مجالاته باستمرار أمور تخل وتهدد السلم والأمن الدوليين بصورة خطيرة،

واقتناعا منها بأن قيام اتفاقية دولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها سيمكّن، على المستويين الدولي والقومي، من اتخاذ تدابير فعالة، لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى

١ - تعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وأن الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين، والمعرفة في المادة الثانية من الاتفاقية، هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

٢ - تعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تجريم المنظمات والمؤسسات والأشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصري.

المادة الثانية

إن عبارة "جريمة الفصل العنصري"، التي تشمل ما يماثل ذلك من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين الممارسة في الجنوب الأفريقي، تنطبق، لأغراض هذه الاتفاقية، على الأفعال اللاإنسانية الآتية،

المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على أية فئة عنصرية أخرى واضطهادها إياها بصورة منتظمة:

(أ) حرمان عضو أو أعضاء في فئة عنصرية أو في عدة فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية:

'١' بقتل أعضاء في فئة أو عدة فئات عنصرية؛

'٢' بإلحاق أذى خطير، بدني أو عقلي، بأعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية، أو بالتعدي على حريتهم أو كرامتهم، أو بإخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة؛

'٣' باعتقال أعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية بصورة تحكمية وسجنهم بصورة لا قانونية؛

(ب) تعمد فرض ظروف معيشة على فئة أو عدة فئات عنصرية، يقصد منها أن تفضي بها إلى الهلاك الجسدي، كليا أو جزئيا؛

(ج) اتخاذ أية تدابير، تشريعية أو غير تشريعية، يقصد بها الحؤول دون مشاركة فئة أو عدة فئات عنصرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وتعمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات معترف بها، والحق في التعلم، والحق في مغادرة البلد والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميا؛

(د) اتخاذ أية تدابير، بما فيها التدابير التشريعية، تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية، وبحظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلى فئات عنصرية مختلفة، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو لعدة فئات عنصرية أو لأفرادها؛

(هـ) استغلال عمل أعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية، لا سيما بإخضاعهم للعمل القسري؛

(و) اضطهاد المنظمات والأشخاص، بالحرمان من الحقوق والحريات الأساسية، لمعارضتهم للفصل العنصري.

المادة الثالثة

تقع المسؤولية الجنائية الدولية، أيا كان الدافع، على الأفراد وأعضاء المنظمات والمؤسسات وممثلي الدولة، سواء كانوا مقيمين في إقليم الدولة التي ترتكب فيها الأعمال، أو في إقليم دولة أخرى:

(أ) إذا ارتكبوا الأفعال المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية، أو اشتركوا فيها، أو حرضوا مباشرة عليها، أو تواطأوا على ارتكابها؛

(ب) إذا قاموا بصورة مباشرة بالتحريض أو التشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصري أو تعاونوا مباشرة في ارتكابها.

المادة الرابعة

تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية:

(أ) باتخاذ جميع التدابير، من تشريعية وسواها، اللازمة لقمع أو ردع أي تشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصري وسياسات العزل الأخرى المماثلة أو مظاهرها، والحيلولة دون أي تشجيع على ارتكابها، ولمعاقبة الأشخاص المرتكبين لهذه الجريمة؛

(ب) باتخاذ تدابير تشريعية وقضائية وإدارية للقيام، وفقا لولايتها القضائية بملاحقة ومحاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الأفعال المعرفة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية أو المتهمين بارتكابها، سواء كان هؤلاء الأشخاص يقيمون في إقليم الدولة التي ارتكبت فيها هذه الأفعال أو كانوا من رعايا هذه الدولة أو من رعايا دولة أخرى أو كانوا بلا جنسية.

المادة الخامسة

يجوز أن يحاكم المتهمون بارتكاب الأفعال المعددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية من قبل محكمة مختصة من محاكم أية دولة طرف في الاتفاقية يمكن أن تكون لها ولاية على هؤلاء المتهمين، أو من قبل محكمة جزائية دولية تكون ذات ولاية قضائية فيما يتعلق بتلك الدول الأعضاء التي قبلت ولايتها.

المادة السادسة

تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تقبل وتنفذ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بهدف منع جريمة الفصل العنصري وقمعها والمعاقبة عليها، وبأن تشارك في تنفيذ القرارات التي تتخذها هيئات مختصة أخرى في الأمم المتحدة بغية بلوغ أهداف هذه الاتفاقية.

المادة السابعة

١ - تتعهد الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية بأن تقدم إلى الفريق المنشأ بمقتضى المادة التاسعة تقارير دورية بشأن التدابير التشريعية أو القضائية أو الإدارية أو التدابير الأخرى التي اتخذتها والتي يكون فيها إعمال لأحكام الاتفاقية.

٢ - تحال نسخ من التقارير إلى اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة الثامنة

يجوز لأية دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تطلب إلى أية هيئة مختصة من هيئات الأمم المتحدة أن تعمد، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، إلى اتخاذ الإجراءات التي تراها صالحة لمنع ارتكاب جريمة الفصل العنصري وقمعها.

المادة التاسعة

١ - يعين رئيس لجنة حقوق الإنسان فريقا يتألف من ثلاثة من أعضاء لجنة حقوق الإنسان، ممن هم كذلك ممثلون لدول أطراف في هذه الاتفاقية، بغية النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملا بالمادة السابعة.

٢ - إذا كانت لجنة حقوق الإنسان لا تضم في عداد أعضائها ممثلين لدول أطراف في الاتفاقية، أو كانت تضم أقل من ثلاثة من هؤلاء الممثلين، يعمد الأمين العام للأمم المتحدة، بعد التشاور مع جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية، إلى تعيين ممثل لدولة طرف أو ممثلين لدول أطراف في الاتفاقية ليست أعضاء في لجنة حقوق الإنسان، للاشتراك في عمل الفريق المنشأ عملا بالفقرة ١ من هذه المادة، إلى أن يتم انتخاب ممثلين للدول الأطراف في الاتفاقية أعضاء في لجنة حقوق الإنسان.

٣ - يمكن للفريق أن يعقد اجتماعا لفترة لا تزيد على خمسة أيام، إما قبل افتتاح دورة لجنة حقوق الإنسان أو بعد اختتامها، وذلك للنظر في التقارير المقدمة عملا بالمادة السابعة.

المادة العاشرة

١ - تخول الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لجنة حقوق الإنسان سلطة القيام بما يلي:

(أ) أن تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة أن تقوم، لدى إحالتها نسخا من الالتماسات بمقتضى المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بلفت نظرها إلى الشكاوى المتعلقة بالأفعال المعددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية؛

(ب) أن تعد، استنادا إلى تقارير هيئات الأمم المتحدة المختصة والتقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، قائمة بأسماء الأشخاص والمنظمات والمؤسسات وممثلي الدول الذين يدعى أنهم مسؤولون عن ارتكاب الجرائم المبينة في المادة الثانية من الاتفاقية، وأولئك الذين حركت ضدهم دول أطراف في الاتفاقية ملاحقات قضائية؛

(ج) أن تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة موافاتها بمعلومات تتعلق بالتدابير المتخذة من قبل السلطات المسؤولة عن إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وجميع الأقاليم الأخرى التي ينطبق عليها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، بشأن الأشخاص الذين يدعى أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم منصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية والذين يفترض أنهم يخضعون لولايتها الإقليمية والإدارية.

٢ - بانتظار أن تتحقق أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، لا تحد أحكام هذه الاتفاقية بأي شكل من الأشكال من حق تقديم الالتماسات الذي منحته لهذه الشعوب وثائق دولية أخرى أو منظمة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة.

المادة الحادية عشرة

١ - لا تعتبر الأفعال المعددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية جرائم سياسية لغرض تسليم المجرمين.

٢ - تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتسليم المجرمين في حالات كهذه عملا بتشريعاتها وبالمعاهدات السارية المفعول.

المادة الثانية عشرة

كل نزاع ينشأ بين دول أطراف في هذه الاتفاقية بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذها، ولا يسوى بطريق التفاوض، يعرض على محكمة العدل الدولية إذا طلب ذلك أطراف النزاع، إلا إذا اتفقوا على أسلوب آخر للتسوية.

المادة الثالثة عشرة

توقيع هذه الاتفاقية متاح للدول جميعا. ولأية دولة لم توقع هذه الاتفاقية قبل بدء نفاذها أن تنضم إليها.

المادة الرابعة عشرة

١ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ - يتم الانضمام بإيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة الخامسة عشرة

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية، بالنسبة إلى كل دولة صدقت عليها أو انضمت إليها بعد إيداع وثيقة التصديق والانضمام العشرين، في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة وثيقة التصديق أو الانضمام.

المادة السادسة عشرة

لكل دولة طرف نقض هذه الاتفاقية بإشعار مكتوب موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويبدأ سريان مفعول النقض بعد سنة من تاريخ تسلم الأمين العام للإشعار.

المادة السابعة عشرة

١ - لكل دولة طرف أن تطلب، في أي وقت كان، إعادة النظر في هذه الاتفاقية، وذلك بإشعار كتابي موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ - تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأن الخطوات الواجب اتخاذها، عند الاقتضاء، بشأن مثل هذا الطلب.

المادة الثامنة عشرة

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعلام جميع الدول بالوقائع التالية:

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم وفقا للمادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة؛

(ب) تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بمقتضى المادة الخامسة عشرة؛

(ج) إشعارات النقض التي تتم وفقا للمادة السادسة عشرة؛

(د) الإشعارات التي تتم وفقا للمادة السابعة عشرة.

المادة التاسعة عشرة

١ - حررت هذه الاتفاقية بخمس لغات رسمية متساوية هي الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية، وتودع في محفوظات الأمم المتحدة.

٢ - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صور مصدقة عن هذه الاتفاقية إلى جميع الدول.

الوثيقة ٧١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة الناجمة في جنوب أفريقيا عن تطبيق سياسة الفصل العنصري

القرار ٣١٥١ زاي (د - ٢٨)، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣

إن الجمعية العامة،

...

١١ - **تعلن** أن النظام الحاكم في جنوب أفريقيا ليس له الحق في أن يمثل شعب جنوب أفريقيا، وأن حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية هي الممثلة الحقة للأغلبية الساحقة لشعب جنوب أفريقيا؛

١٢ - **تخول** اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري القيام، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، بإشراك حركات التحرير في جنوب أفريقيا على نحو وثيق فيما تضطلع به من أعمال؛

١٣ - **تطلب** إلى جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى أن تحرم النظام القائم في جنوب أفريقيا من العضوية فيها أو من مزايا العضوية فيها، وأن تعمد، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، إلى دعوة ممثلي حركات التحرير لشعب جنوب أفريقيا التي تعترف بها تلك المنظمة إلى الاشتراك في اجتماعاتها؛

...

الوثيقة ٧٢

البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد إدوين أوغيبي أوغبو (نيجيريا)، في اجتماع للجنة النيوزيلندية لمناهضة الفصل العنصري، عقد في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤

نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/413، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤

يسعدني في هذه المناسبة أن أنقل شخصيا تحيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة إلى اللجنة الوطنية النيوزيلندية لمناهضة الفصل العنصري وإلى جميع المنظمات التي اشتركت معها في رعاية هذا الاجتماع.

إن ما قمتم به خلال السنوات القليلة الماضية من تعريف لشعب هذا البلد بما ينطوي عليه الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من مجافاة للإنسانية، وتمكينكم الأمة من أن تعلن معارضتها للتعاون مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وخاصة في مجال الرياضة، كان مصدر رضا عميق، بل مبعث أمل كبير لنا في الأمم المتحدة. فقد قوى ما قمتم به إيماننا بأن الشعوب عندما تعرف الحقيقة - حتى في البلدان التي ينحدر معظم سكانها من أصول أوروبية - سترفض الفصل العنصري وتشارك فيما يبذل من جهود للقضاء عليه. وقد اختبر هذا الإيمان أيضا في أستراليا وعدد من البلدان الأخرى فكانت له الغلبة.

وتكمن قيمة هذا الإيمان في أنه لو ثبت خطأه، فإن البشرية لا تستطيع أن تتطلع إلى ما هو خير من الانقسام الدائم عبر حواجز الجنس أو اللون.

كذلك كان ما قامت به حكومتا نيوزيلندا وأستراليا مصدر ارتياح كبير لدى شعب جنوب أفريقيا الذي ظل على مدى عقود يناضل في سبيل حريته وأصبح الآن يواجه أياما صعبة في مسيرته نحو الانتصار الحتمي لقضيته العادلة.

إننا نقدر عظيم التقدير ما قامت به حكومة نيوزيلندا تحت قيادة الفقيد الراحل السيد نورمان كيرك، حين أعلنت تبرؤ هذا البلد من الفصل العنصري، وخاصة في مجال هام كمجال الرياضة، وحين أكدت إيمانها بوحدة البشرية. وقد تلقيت تأكيدات بأن الحكومة الحالية، بقيادة السيد والاس راولينغ، ستواصل السير على نفس الطريق. ولكم أتمنى في الواقع أن يكون هذا قد أصبح الآن التزاما وطنيا لا رجعة فيه من جانب نيوزيلندا.

وإذا كان التخلي عن لعبة الرغبي مع البيض في جنوب أفريقيا نوعا من التضحية - وأنا أعرف أن أبناء نيوزيلندا مولعون بهذه الرياضة - فإنني أود أن أؤكد لكم أن ما قمتم به قد رفع قدر نيوزيلندا في أفريقيا وفي كل أنحاء العالم.

كما أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة، ونحن على مقربة شديدة من كمنولث أستراليا - الذي يؤسفني أنني لا أستطيع زيارته هذه المرة بسبب دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة - لأؤكد من جديد تقدير اللجنة الخاصة الكبير للخطوات التي اتخذتها حكومة أستراليا، بقيادة السيد غوغ وتلم، لإعلان تبرؤ أستراليا من نظام الفصل العنصري. وأود على وجه الخصوص أن أشير إلى ما قررته مؤخرا من إبعاد الملحق العسكري لنظام بريتوريا.

وإني، باسم اللجنة الخاصة، أتوجه إلى جميع البلدان الأخرى التي تبادلت ملحقين عسكريين مع نظام بريتوريا راجيا إياها أن تقتفي أثر أستراليا إذا كانت تريد منا أن نصدق ما تظهره من معارضة للفصل العنصري أو من صداقة لأفريقيا أو من ولاء للأمم المتحدة.

وأود، دون أي انتقاص من تقديرنا لما قامت به حكومتا نيوزيلندا وأستراليا، أن أسجل الاعتراف بالدور الجدير بالثناء الذي قامت به حركات مناهضة الفصل العنصري وغيرها من المنظمات غير الحكومية في تحقيق هذه التطورات التي تلقى منا كل ترحيب. ففي كثير من الأحيان كانت حركات مناهضة الفصل العنصري، وخاصة في البلدان التي احتفظت بعلاقات مع نظام جنوب أفريقيا، بمثابة الضمير لأمتها.

وهنا في نيوزيلندا، وحتى سنوات قليلة خلت، كنتم جماعة ضئيلة العدد - ضئيلة العدد ولكنها قوية الإيمان

والإصرار. ولقد واصلتم جهودكم، على الرغم من كل ما تعرضتم له من هجوم، في الدفاع عن مبدأ من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، وهو المبدأ الأولمبي الذي يدعو إلى عدم التمييز ويمثل روح كل رياضة سليمة. ولقد مارستم ما مارستم من ضغط حتى تواجه الأمة ضميرها.

وإنه ليسعدني أن أرى أناسا من مختلف قطاعات الحياة العامة - من رجال الكنيسة، ومن النقابيين، ومن الطلاب وغيرهم - وقد تضافرت جهودهم في إعادة تأكيد معارضتهم للعنصرية في بلدهم وفي الخارج.

وإنني كمسيحي لا يدهشني بأي قدر أن يكون بعض رجال الكنيسة قد عارضوا الفصل العنصري بل أن يكونوا قد تعرضوا للاضطهاد بسبب تلك المعارضة. فكيف يستطيع أي مسيحي حقيقي أن يتصرف على أي نحو آخر؟ وهل كان يمكن للمسيح عيسى، وقد ولد في آسيا، أن يقر اضطهاد البشر وإهانتهم، وخاصة الغالبية العظمى من سكان جنوب أفريقيا وسكان العالم، بسبب لون بشرتهم؟ وهل كان يمكن أن يظل غير مبال والإنجيل تُقتبس كلماته لتبرير هذا الاضطهاد وهذا الامتهان؟

وكيف يستطيع أي نقابي أن يقف موقف اللامبالاة مما يجري في جنوب أفريقيا؟ إن النضال ضد الفصل العنصري هو في جوهره نضال للشعب العامل ضد إنكار الحقوق النقابية الأساسية - بل ضد فرض السخرة والرق - على أساس من اللون. إن نضال شعب جنوب أفريقيا من أجل التحرر هو في جزء منه نضال للعمال من أجل حقوقهم.

وإنه ليسرني أن الحركة النقابية في نيوزيلندا قد تصرفت وفقا لمقررات المؤتمر الدولي النقابي لمناهضة الفصل العنصري، وهو المؤتمر الذي عقد في جنيف في حزيران/ يونيه ١٩٧٣.

على أنني أود أن أقول إنه مما يثلج صدري على وجه الخصوص مشاركة الطلاب والشباب هنا في النضال ضد الفصل العنصري والعنصرية.

إنكم حين تعارضون الفصل العنصري فإن ما تقومون به ليس مجرد إظهار لتعاطفكم مع شعب يعاني الفقر والقهر. وليس ما تقومون به مجرد إظهار للتضامن مع المناضلين في سبيل قضية عادلة.

إن ما تقومون به هو إسهام في القضاء على بلاء ابتلي به عصرنا وعلى عقبة رئيسية في طريق التعاون الحقيقي بين القطاعات العريضة للبشرية. إنكم تساعدون على استئصال سرطان يمكن أن يحطم ما نتطلع إليه من آمال بالنسبة لمستقبل البشرية، في الجيل القادم إن لم يكن في هذا الجيل.

إن المعركة الدائرة في جنوب أفريقيا، ودعونا نكون واضحين كل الوضوح، ليست معركة يقودها الشعب الأفريقي ضد البيض، ولكنها معركة الإنسانية ضد العنصرية.

ولو كان الأمر مجرد ثورة عبيد أو حرب كرامة بين السود والبيض لاختلف الوضع تمام الاختلاف. ففي مجتمع جنوب أفريقيا حيث يحيا البيض حياة ميسورة من عمل السود، فإن كل ما يلزم لنشر الذعر بين جميع البيض هو، كما قال أحدهم، مؤامرة تقوم بها قلة من الطهاة وخدم المنازل.

على أن الشعب الأفريقي، وحركة تحريره، قد أبديا أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بمبادئ الإنسانية عندما رفضا مواجهة الإرهاب بالإرهاب. لقد عانى هذا الشعب وهذه الحركة لأنهما يناضلان في سبيل مبدأ هو أن جنوب أفريقيا ملك لكل من يعيش فيها - من السود أو السمر أو البيض. ونضالهما هو نضال من أجل جميع الرجال والنساء، من أجل بقاء البيض بقدر ما هو من أجل حرية السود.

وكما قاتلت حركة التحرير التي قام بها الشعب الأفريقي في أنغولا وغينيا - بيساو وموزامبيق من أجل حرية الشعب الأفريقي، ومن ثم حرية البرتغاليين أيضا، فإن حركة التحرير في جنوب أفريقيا تناضل من أجل تحرير السود والبيض على السواء في جنوب أفريقيا. والأصدقاء الحقيقيون للبيض في جنوب أفريقيا هم أولئك الذين يمنعون تلك الأقلية من السير في طريق الانتحار تحت قيادتها العنصرية الراهنة.

وإنكم لتعلمون أن النظام الراهن في جنوب أفريقيا لم يقتصر على ارتكاب الجرائم ضد السود في جنوب أفريقيا، ولكنه سجن واضطهد كثيرين من البيض ممن عارضوا العنصرية. وهو الآن يهدد الطلاب البيض في الاتحاد الوطني لطلاب جنوب أفريقيا لأنهم أيدوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفضحوا الأحوال البائسة التي فرضت على العمال الأفريقيين. ونحن بمعارضتنا للفصل العنصري نعلن تضامننا لا مع السود المضطهدين فحسب بل أيضا مع أولئك البيض الذين تبنوا قضية الكرامة الإنسانية.

لقد جئت إلى هنا، كما قلت، في زيارة ودية إلى هذا البلد، بدعوة من الحكومة، لكي أعبر عن تقديرنا لحكومة نيوزيلندا وشعبها. وليس في نيتي أن أوجه النقد إلى أحد - ولا حتى إلى تلك القلة المضللة التي

ما زالت تدعو إلى أن يقيم هذا البلد، الذي رفض العنصرية في الداخل، علاقة تآخ مع العنصريين في الجنوب الأفريقي. وكل أملي أن يروا الحقيقة وأن ينضموا إلى الأغلبية الساحقة في نيوزيلندا، في هذا البلد الذي نكن له الاحترام لما أبداه من أمانة.

على أن من واجبي أن أعترف بأنني لم أكد أصدق عيني عندما قرأت في إحدى الصحف عن وجود جماعة هنا تعارض مقاطعة جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية، استنادا إلى أن العالم يمارس التمييز ضد جنوب أفريقيا لما تتبعه من سياسات في الوقت الذي تمارس فيه بعض البلدان الأخرى هذا التمييز ومنها - وهذا محل دهشتي الشديدة - بلدان في أفريقيا.

وهكذا فإننا، فيما يبدو، نمارس التمييز ضد العنصريين في جنوب أفريقيا برفضنا ممارسة لعبة كرة القدم معهم، في البلد الوحيد في العالم الذي يكرس دستوره نفسه التمييز العنصري، دعوا عنكم مئات القوانين والممارسات اليومية التي تكرسه أيضا.

إن هذه الجماعة، كما قرأت، مرتبطة فيما يبدو بجماعة من الناس في جنوب أفريقيا لم يجدوا، من كل الأسماء، ما يطلقونه على أنفسهم سوى اسم "لجنة العدالة في الرياضة". ونحن نعلم أن تلك اللجنة هي، في حقيقة أمرها، لجنة للدفاع عن نظام لم يعرف ١٥ مليونا من الأفريقيين في ظله عدلا في الرياضة أو في أي شيء آخر في الحياة.

لقد أبدى النظام الراهن في جنوب أفريقيا قدرة كبيرة على الإبداع في إضفاء العناوين المضللة والعارية تماما عن الصحة على ما يقوم به من أعمال. فثمة قانون لمناهضة الشيوعية حوكم بمقتضاه كثيرون من غير الشيوعيين بل ومن معارضي الشيوعية، ومنهم الرئيس ألبرت لوتولي، الحائز على جائزة نوبل للسلام، وعشرات من رجال الكنيسة. وأصدر ذلك النظام قانونا بإلغاء تصاريح المرور عزز به قوانين تصاريح المرور التي تحرم الأفريقيين من حرية الانتقال وجعل هذه التصاريح أكثر تعقيدا. ولدى هذا النظام قانون للتوسع في التعليم الجامعي حظر بمقتضاه على السود الالتحاق بالجامعات الرسمية. ولديه قانون للإخلال بالآداب يجعل الاتصال الجنسي جريمة معاقبا عليها إذا اختلف لون بشرة الطرفين. وأقام هذا النظام جمهورية هي نقيض أي تعريف للجمهورية في أي قاموس.

إنني آمل ألا ينخدع أبناء نيوزيلندا أبدا بهذه التسميات الزائفة وألا يحتذوا حذو هذا المثل الذي ضربته جنوب أفريقيا فيخسروا ما يتصفون به من أمانة.

واسمحوا لي أيضا، كأفريقي، أن أكون صريحا كل الصراحة فيما يتعلق بالإشارات التي لا مبرر لها إلى بلدان أفريقيا المستقلة. فأفريقيا قارة خرجت لتوها إلى عالم الحرية - ولكن حريتها لم تزل حرية منقوصة. ونحن لا نتصف بالكمال، ولكننا نحاول جهدنا أن نبني أممنا على أمل أن ننسى الماضي وأن نقيم تعاونا دوليا حقيقيا مع من قهرونا في الماضي. ونحن نأمل في أن نحقق النجاح بجهودنا وبعون من الفهم وحسن النية والتعاون من بقية العالم.

على أنه ينبغي لكل من يحاول أن يهاجمنا بسبب أخطاء حقيقية أو متخيلة نقع فيها خلال هذه الفترة - حتى يدافع عن امتهان الأفريقيين ويقوض التعاون بين أفريقيا وبقية العالم - ينبغي لكل من يحاول ذلك أن يتذكر شيئا من التاريخ.

ففي القرون التي كانت أوروبا تقوم فيها بتطوير تجارتها وصناعتها كانت قارتنا تعاني من أعمال النهب والتخريب التي قام بها تجار الرقيق والتي راح ضحيتها عشرات الملايين من أبناء أفريقيا وبناتها - وخلت مناطق كاملة من قارتنا، ولا سيما الجزء الذي أنتمي إليه منها، من سكانها. لقد عانت قارتنا من أعمال النهب التي مارسها المستعمرون الذين استولوا على الثروة الطبيعية الغنية لقارتنا وتركوا شعوبنا تعاني الفقر والمرض والجهل.

إنه لم يمض على وجودنا كأمم مستقلة سوى ما يقل كثيرا عن جيل واحد، وذلك في ظل ظروف دولية صعبة نواجه فيها ضروب التفاوت في التجارة الدولية، وبقايا التحيز في أوروبا وأمريكا الشمالية، والمخططات التي تدبرها والمنازعات التي تحرض عليها قوى الاستعمار والعنصرية وغيرها من أصحاب المصالح الذاتية.

لقد ارتكبنا بعض الأخطاء - وأي أمة لم ترتكبها؟ - ولكن دول أفريقيا المستقلة قد أحرزت خلال هذه السنوات القليلة قدرا من التقدم في مجالات التعليم والصحة والتمتع بحقوق الإنسان ربما لم تحرزه أية قارة أخرى في فترة زمنية مماثلة. وعلى الرغم من ماضينا المثقل بالمآسي، فقد عارضنا العنصرية ومددنا يد الصداقة إلى جميع البيض الذين استوطنوا أفريقيا - وذلك بشرط واحد هو أن يقبلوا حقيقة أنهم أخوان في الإنسانية، وأخوان في الانتماء إلى أفريقيا، وليسوا فئة قُدر لها أن تسود الأفريقيين أو أن تستذلهم.

إننا نسعى إلى الصداقة. ونرحب بكل مشورة من صديق. ولكننا لن نصبر على انعدام المساواة أو على الإذلال. وإذا كان هذا تمييزا فإنا لمميزون ونسأل جميع أصدقائنا الحقيقيين أن يميزوا - ضد العنصريين.

إننا في لجنة مناهضة الفصل العنصري وفيما يرتبط بها من هيئات ممتنون لنيوزيلندا وممتنون لكم جميعا لأنكم قررتم ما تختارون. ولقد اخترتم صداقة شعوب أفريقيا ورفضتم ما حاول إغراءكم به من يقمعون شعوب أفريقيا ومن تعتبر سياساتهم وأفعالهم وصمة في جبين البشرية.

وأود أن أقول كلمات قليلة عن مسألة يبدو أنها لم تُفهم تمام الفهم في نيوزيلندا.

لقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الماضية التي عقدت في عام ١٩٧٣، أن حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية هي الممثل الحقيقي للأغلبية الساحقة من شعب جنوب أفريقيا، وكررت أن "كفاح جميع المقهورين في جنوب أفريقيا بكل الوسائل المتاحة من أجل القضاء التام على الفصل العنصري هو كفاح مشروع يستحق تأييد المجتمع الدولي".

إننا ربما لم نقم بشرح هذه النصوص شرحا كافيا، وقد فهمت أن بعض الأصدقاء في نيوزيلندا أعربوا عن مخاوف من أن تكون هذه النصوص منطوية على تشجيع العنف.

فدعوني أقرر بوضوح تام أن اللجنة الخاصة المعنية بالقضاء على الفصل العنصري - ولا شك في أن أفريقيا تشاطرها الرأي - حريصة غاية الحرص على التوصل إلى حل سلمي للوضع في جنوب أفريقيا. ولطالما حذرنا من مخاطر النزاع في جنوب أفريقيا - حيث إن من الممكن أن يتطور هذا النزاع إلى صراع عنصري تترتب عليه آثار لا سبيل إلى حسابها - وألححنا دائما على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات اقتصادية وغير اقتصادية لتجنب هذه المأساة.

واسمحوا لي أيضا بأن أذكركم بأن شعب جنوب أفريقيا قد ظل لعدة عقود يخوض نضاله بوسائل غير عنيفة، متحملا في ذلك تضحيات كبيرة، في سبيل الحصول على حقوقه المشروعة. ولقد كان هذا الشعب رائدا في المقاومة السلبية غير العنيفة وكان أكثر من مارسوها اتساقا. وحين يأتي من يريد أن يعلمه فضائل عدم العنف فإنه يكون كحامل الفحم إلى نيوكاسيل، مدعاة للسخرية.

على أن من الضروري في الوقت نفسه أن يدرك العالم أن المعركة في جنوب أفريقيا هي معركة بين الحق والباطل، وأن تقرر جميع الأمم والمنظمات والأفراد ما تختاره. ولا يقل عن ذلك أهمية إدراك أن نظام جنوب أفريقيا قد دأب على إغلاق كل باب يؤدي إلى إمكانية الحل السلمي، بقمعه الذي لا هوادة فيه لكل احتجاج سلمي لا عنف فيه. ولقد كان هذا النظام هو ما حمل الناس على مواجهة العنف بالعنف وعلى مواجهة المذابح بالدفاع المسلح عن النفس.

إن الأمم المتحدة لم تحاول، كما لم تحاول أفريقيا، أن تحدد للشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا وسيلة كفاحه، كما لم تشجع أي منهما شكلا من أشكال الكفاح ضد شكل آخر. فشكل الكفاح مسألة يقررها شعب جنوب أفريقيا وفقا لظروفه.

إن ما قامت به الأمم المتحدة هو أنها أكدت شرعية كفاح الشعب المقهور بالوسيلة التي يختارها. وهي بذلك تكون قد رفضت حق من يرتكبون أعمال القهر في جنوب أفريقيا في أن يحددوا للشعب الأفريقي نوع العبودية التي ينبغي أن يتطلع إليه - البانتوستانات، مثلا - أو كيف يحققون هذا النوع من العبودية. ولقد رفضت الأمم المتحدة جهود بعض المصالح الذاتية الأجنبية من أجل العثور على "حلول" تلائمها - "حلول" تقابل العنصرية في منتصف الطريق فتؤدي إلى استمرارها وتمكن تلك المصالح من مواصلة تحقيق أرباحها ظلما.

إننا نرفض وندين جهود كل من يحاول تقييد حق الشعب في جنوب أفريقيا في أن يقاتل في سبيل حريته، أو في أن يسعى إلى القضاء التام على الفصل العنصري وعلى التمييز العنصري. إننا لا نستطيع أن نقبل أن يكون لشعوب بلدان أخرى حق اللجوء إلى العنف، بينما ينكر هذا الحق على الشعب الأفريقي لأنه شعب أسود. ولسوف نقوم في الوقت نفسه بعمل كل ما يمكن عمله، دوليا، لإنقاذ شعب جنوب أفريقيا من معاناة الصراع العنيف وعذابه. وهذا على التحديد هو سبب توجهنا إلى جميع البلدان والشعوب مناشدين إياها تقديم الدعم.

إن من تتبعوا منكم تطور الأحداث أخيرا في أفريقيا يعلمون أن الشعب الأفريقي لم يلجأ إلى العنف في كفاحه من أجل الحرية إلا عندما ووجهت احتجاجاته السلمية بمذابح لم تعرف الرحمة. واليوم، ونحن نحتفل بتأكيد حرية شعب غينيا - بيساو، ونتطلع إلى تحرير أنغولا وموزامبيق، فإن شعب البرتغال يشاطر شعب أفريقيا ثمرات الكفاح المسلح البطولي الذي

اضطرت إليه حركات التحرير في الأقاليم الأفريقية. وإنكم لا شك تدركون أن قادة الدول الأفريقية المستقلة قد عرضوا مساعيهم الحميدة للتوصل إلى تسويات.

ولا يخامرني أدنى شك في أنه عندما تتخلى الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا عن حلم سيطرتها الدائمة على الأفريقيين، وعندما تكون هذه الأقلية مستعدة، والأمل أن يتحقق ذلك بعمل دولي منسق، للتفاوض مع الممثلين الحقيقيين لأغلبية الشعب الساحقة، من أجل مصير الأمة كلها، سيظهر الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا سماحته وشهامته التقليديتين. ولا يخامرني شك في أن أفريقيا المستقلة ستفعل كل ما تستطيع لتيسير التوصل إلى حل كما تعهدت بذلك مرات عديدة، وكما حدث، مثلا، في بيان لوساكا الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية وأيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يشبه الإجماع.

إن ذلك هو اليوم الذي نتطلع إليه - وتلك هي النتيجة التي نجاهد من أجل بلوغها. وأود أن أشكركم جميعا على مشاركتكم في هذا الجهد الدولي.

الوثيقة ٧٣

قرار الجمعية العامة: وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة

القرار ٣٢٠٦ (د-٢٩)، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤

إن الجمعية العامة،

تقر التقرير الأول للجنة وثائق التفويض.

الوثيقة ٧٤

قرار الجمعية العامة: العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا

القرار ٣٢٠٧ (د - ٢٩)، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٦٣٦ ألف (د - ٢٥) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ و ٢٨٦٢ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ و ٢٩٤٨ (د - ٢٧) المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ ومقررها المؤرخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، التي قررت بها رفض وثائق تفويض جنوب أفريقيا،

وإذ تشير إلى أن جنوب أفريقيا لم تبال بأي من القرارات السالفة، بل راحت تواصل ممارسة سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري ضد أغلبية سكان جنوب أفريقيا،

وإذ تكرر تأكيدها، مرة أخرى، بأن سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا هي انتهاك فاضح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ تمادي جنوب أفريقيا في رفضها التخلي عن سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ومقرراتها المتصلة بالموضوع،

تطلب إلى مجلس الأمن أن يعيد النظر في العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا في ضوء انتهاك جنوب أفريقيا المستمر لمبادئ الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الوثيقة ٧٥

قرار رئيس الجمعية العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة (الجزائر) بشأن وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا

A/PV.2281، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤

طُلب إلي اليوم للمرة الأولى أن أُبيِّن تفسيري لقرار الجمعية العامة القاضي برفض وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا. ويجب علي أن أقول في ذلك السياق إن الجمعية العامة اتخذت في جلستها ٢٢٤٨ المعقودة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ قرارين. الأول وافقت فيه على تقرير لجنة وثائق التفويض الذي ترفض بموجبه وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا (القرار ٣٢٠٦ (د - ٢٩)). والثاني، وهو القرار ٣٢٠٧ (د-٢٩)، دعت فيه مجلس الأمن إلى استعراض العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا في ضوء انتهاك جنوب أفريقيا المستمر لمبادئ الميثاق وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد أبلغ رئيس مجلس الأمن الجمعية العامة في رسالته المؤرخة ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ (A/9847) بأن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذا البند وأنه نتيجة لذلك أبقى المسألة قيد نظره.

إلا أن عدم اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن لا يؤثر بأي حال من الأحوال على رفض الجمعية العامة لوثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا. فقد ظلت الجمعية العامة منذ دورتها الخامسة والعشرين ترفض بصورة منتظمة في كل سنة وثائق تفويض ذلك الوفد. وظلت تتخذ الإجراء ذاته حتى السنة الماضية عندما أقرت إدخال تعديل على تقرير لجنة وثائق التفويض.

وفي عام ١٩٧٠، ذكر السيد هامبرو، وكان آنذاك رئيسا للجمعية العامة، العبارة التالية بعد اعتماد التعديل الذي رفضت بموجبه وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا:

"... التعديل بصيغته الحالية "- وأشدد هنا على عبارة "بصيغته الحالية" -" لا يعني في نظري أن وفد جنوب أفريقيا فقد حقه في الجلوس في مقعده أو أنه لا يستطيع مواصلة الجلوس في هذه الجمعية".

ومن الواضح أن رأي السيد هامبرو، وهو حجة قانونية وأود أن أعرب عن تقديري له، يستند في المقام الأول إلى نفس الكلمات الواردة في القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة على شكل تعديل. وذلك الرأي يعني أن التعديل لو صيغت كلماته على نحو آخر فمن المحتمل أن تكون له نتائج مختلفة على الوضع القانوني لوفد جنوب أفريقيا في هذه الجمعية.

وهذه المسألة تستحق إمعان النظر فيها تماما لأن المادة ٢٩ من النظام الداخلي تنص على ما يلي:

"كل ممثل اعترض أحد الأعضاء على اشتراكه في الدورة يسمح له بالجلوس بصورة مؤقتة متمتعا بما يتمتع به سائر الممثلين من حقوق ريثما تقدم لجنة وثائق التفويض تقريرها وتبت الجمعية العامة في الأمر".

ولعل ذلك النص لا يشير بوضوح كاف إلى ما ينبغي عمله لو أن الجمعية العامة اتخذت قرارا صدقت فيه على الاعتراض على اشتراك ممثل ما أو وفد ما. وقد ظلت الجمعية العامة، سنة بعد أخرى، وبأغلبية متزايدة، تقرر عدم الاعتراف بوثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا، وخلال هذه الدورة اتخذت لجنة وثائق التفويض نفسها المبادرة برفض وثائق التفويض هذه. ولم يكن من الضروري أن تعتمد الجمعية العامة تعديلا في إطار تلك الخطوط على التقرير الذي قدمته لجنة وثائق التفويض.

إن فهم ذلك العمل بأنه مجرد وسيلة إجرائية تعرب الجمعية العامة من خلالها عن رفضها لسياسة الفصل العنصري هو بالتالي إخلال بالإرادة التي أعربت عنها الجمعية العامة بكل وضوح مرارا وتكرارا. واستنادا إلى دأب الجمعية العامة على رفض قبول وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا، فمن المسوغ للمرء أن يستنتج بأن الجمعية العامة تستطيع أن ترفض بنفس الطريقة وثائق تفويض أي وفد آخر أُذنت له حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بتمثيلها، وذلك يرقى إلى القول بعبارات صريحة إن الجمعية العامة ترفض السماح لوفد جنوب أفريقيا بالاشتراك في عملها.

لذلك فهذا هـو تفسيري لقـرار الجمعيـة العامـة بوصفي رئيسا لدورتها التاسعة والعشرين تاركا مسألة الوضع القانوني لجمهورية جنوب أفريقيا كعضو في الأمم المتحدة مفتوحة للنقاش، وهي مسألة كما تعرفون جميعا تتطلب توصية من مجلس الأمن. ويشير تفسيري على وجه التحديد إلى وضع وفد جنوب أفريقيا داخل الإطار الدقيق للنظام الداخلي للجمعية العامة. وهذا ما أعتقده.

[ملاحظة للمحرر: طُعن في قرار الرئيس، ووفق عليه بأغلبية ٩١ صوتا مقابل ٢٢ صوتا وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت].

الوثيقة ٧٦

ورقة قدمها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد إدوين أوغيبي أوغبو (نيجيريا)، إلى الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في دار السلام في نيسان/ أبريل ١٩٧٥

وحدة الأمم المتحدة المعنية بالفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٧٥/١١

الموقف المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

...

فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، فإن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كلتيهما ملتزمتان بمبدأ المساواة التامة لجميع شعوب البلد بغض النظر عن العرق أو اللون. وهما تعارضان النظام الحاكم في جنوب أفريقيا ليس لكونه نظاما أبيض وإنما بسبب إنكاره ومحاربته لمبدأ المساواة بين البشر وللحق في تقرير المصير الوطني.

وقد أقرت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كلتاهما أن مستقبل جنوب أفريقيا مسألة يقررها شعب جنوب أفريقيا، من بيض وسود، على أساس المساواة. والطرفان الرئيسيان للنزاع هما النظام العنصري ومؤيدوه من ناحية والشعب المضطهد وغيره من مناهضي العنصرية بقيادة حركاته التحريرية من ناحية أخرى. ومفتاح الوصول إلى حل سلمي للنزاع هو المفاوضات بين الطرفين لتمكين شعب جنوب أفريقيا ككل من تقرير مصير البلد.

وفي الوقت نفسه، فإن للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مصلحة حيوية في الحالة هناك لأن سياسة وممارسة الفصل العنصري تمثلان تهديدا للسلم. ويقع عليهما في الحقيقة واجب القضاء على هذا التهديد للسلم ومساعدة الشعب المضطهد في كفاحه المشروع ضد جريمة العنصرية طالما ظل النظام الحاكم يرفض قبول مبدأ المساواة بين البشر.

وقد أعلنت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كلتاهما مرارا وتكرارا عن رغبتهما وعزمهما على التشجيع على التوصل إلى حل سلمي للحالة في جنوب أفريقيا.

...

وجدير بالإشارة أن نظام جنوب أفريقيا هو الذي اختار العنف بقيامه بسد جميع المنافذ المؤدية للتغيير السلمي ولجوئه إلى القمع الوحشي ضد مناهضي العنصرية. ولم تضطر حركات التحرير إلى التخفي والتخلي عن التزامها بالكفاح المسالم إلا بعد سنوات طويلة من هذا الكفاح الذي بلغ أوجه في مذبحة شاربفيل وفي حظر حركات التحرير. وفي ذلك الوقت بالذات وبعد نداءات متكررة إلى نظام بريتوريا، دعت الدول الأفريقية الأخرى إلى فرض جزاءات على ذلك النظام وإلى تقديم دعم معنوي ومادي لحركات التحرير.

وبالرغم من تعنت نظام جنوب أفريقيا، واصلت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية دعوته بصورة مستمرة إلى اختيار طريق الحل السلمي وعرضتا مساعدتهما ومساعيهما الحميدة. وجل ما طلبتاه من ذلك النظام القبول بمبدأ المساواة بين البشر والإفراج عن السجناء السياسيين والسعي في طريق المفاوضات

مع القادة والممثلين الحقيقيين للأغلبية العظمى من الشعب.

الفصل العنصري - مسألة تهم الجميع

يتجلى صواب موقف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في الدعم المتعاظم في جميع مناطق العالم. فقد أضحى الفصل العنصري في جنوب أفريقيا مسألة تهم الجميع. وفرضت حكومات كثيرة جزاءات ضد جنوب أفريقيا بدرجة معينة من التضحية وقدمت مساعدات كبيرة إلى ضحايا الفصل العنصري وإلى حركاتهم التحريرية. وبذلت منظمات عامة كثيرة ولا سيما في البلدان الغربية، جهودا مشكورة في دعم التطلعات الأفريقية. ويعتبر هذا التأييد العالمي ذا أهمية حاسمة بالنسبة لشعب جنوب أفريقيا الأسود في كفاحه من أجل التحرير.

ومن الأهمية بمكان أن تعيد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بصورة مستمرة تأكيد المبادئ الأساسية لسياستهما المشتركة وتدافعان عنها من أجل الحفاظ على هذه الوحدة ضد الفصل العنصري وتعزيزها. ويجب مقاومة أي عمل من شأنه إشاعة البلبلة والانقسام في صفوفهما - ولا سيما أي عمل من شأنه أن يربك الدول والمنظمات الكثيرة التي قدمت تضحيات دفاعا عن هذه المبادئ.

...

وتُعزى الخطوة الأخيرة التي بادر إليها نظام جنوب أفريقيا من أجل "الوفاق" و "الحوار" إلى عزلته المتزايدة. غير أنه ليس هناك ما يدل، حسب ما يتضح من هذه الورقة، على حدوث تغيير ذي شأن في سياسته وأعماله. فهو لم يبد أي رغبة في التخلي عن التمييز العنصري ولم يُفرج عن السجناء السياسيين ولم يتفاوض مع ممثلي الشعب الحقيقيين.

ومن الواضح أن أغراض التحركات الحالية التي يقوم بها نظام جنوب أفريقيا هي تحويل الأنظار عن مشكلة الفصل العنصري، والتصدي لعزلته المتزايدة، وتعطيل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى اتخاذ عمل دولي متضافر ضد الفصل العنصري، وكسب الوقت من أجل بناء ترسانته العسكرية وإخماد المقاومة المتجددة ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وإنفاذ خططه المتعلقة بالبانتوستانات.

ويجب أن يبلغ نظام جنوب أفريقيا بعبارات صريحة واضحة، كما أوضحت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بالفعل، بأن أي "وفاق" أو "حوار" ذي شأن فيما يتعلق بالفصل العنصري، في جنوب أفريقيا ينبغي أن يبدأ مع الشعب المضطهد ومع حركاته التحريرية. والمفاوضات بشأن ناميبيا لا يمكن الاضطلاع بها إلا مع الأمم المتحدة التي تتولى المسؤولية عن الإقليم ومع حركة التحرير التي اعترف بها العالم أجمع بوصفها الممثلة الحقيقية للشعب.

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن إجراءات أخرى

تعتبر الأمم المتحدة ملتزمة، في حال عدم حدوث أي تغيير ذي شأن في الحالة، بتكثيف جهودها - بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية - للقضاء على الفصل العنصري. ويعتبر التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من العناصر الحيوية لنجاح هذه الجهود.

...

وقد دأبت اللجنة الخاصة، تنفيذا لولايتها، على إجراء اتصالات مع كثير من الحكومات والمنظمات العامة في العالم. وأقامت تعاونا وثيقا مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير في الجنوب الأفريقي التي تشارك في جميع اجتماعاتها بصفة مراقب. وهي تقدر تقديرا بالغا الدعوات الموجهة إليها لحضور جلسات هيئات منظمة الوحدة الأفريقية المناسبة من أجل تبادل المعلومات والآراء.

وترحب اللجنة الخاصة بأي مقترحات لإقامة تعاون أوثق مع منظمة الوحدة الأفريقية في المرحلة الراهنة من الكفاح المشترك ضد الفصل العنصري. ولعل من المفيد إيلاء اهتمام لوسائل المشاورات والتنسيق فيما يتعلق بما يلي: (أ) البعثات الموفدة للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤتمرات للتشجيع على اتخاذ إجراءات ضد الفصل العنصري؛ (ب) والتشجيع على شن حملات إعلامية ضد الفصل العنصري في جميع مناطق العالم؛ (ج) ونشر معلومات عن الطابع اللاإنساني للفصل العنصري والكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب المضطهد وحركاته التحريرية من أجل الحرية والمساواة، والعمل الدولي من أجل القضاء على الفصل العنصري.

وتقدر اللجنة الخاصة الإجراء الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالدول التي واصلت تعاونها العسكري والاقتصادي والدبلوماسي مع نظام جنوب أفريقيا، وزادته بالرغم من النداءات التي وجهتها اللجنة الخاصة.

وعلاوة على ذلك، ترحب اللجنة بأي إجراء عاجل تتخذه منظمة الوحدة الأفريقية لإقناع جميع الدول بالتعاون في ضمان حظر توريد الأسلحة الإلزامي إلى جنوب أفريقيا، وحظر الهجرة إلى جنوب أفريقيا وعدم التشجيع عليها.

الوثيقة ٧٧

برقية موجهة إلى الأمين العام من السيد أوليفر تامبو، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

A/AC.115/SR.973، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥

إن جميع الضحايا والمعارضين الحقيقيين لسياسات جنوب أفريقيا اللاإنسانية يصفقون بحرارة لقرار الأمم المتحدة القاضي برفض البانتوستانات وما يدعى استقلال ترانسكاي. وهذا القرار يعبر عن إيمان الغالبية العظمى من شعوب العالم بالأمم المتحدة بوصفها مؤيدا للقضايا العادلة ومدافعا عن حقوق الإنسان.

الوثيقة ٧٨

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا

القرار ٣٤١١ باء (د - ٣٠)، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥

إن الجمعية العامة،

إذ تشعر بقلق عميق إزاء أعمال القمع الوحشية ضد مناهضي الفصل العنصري والعنصرية في جنوب أفريقيا، بما في ذلك الاضطهاد الذي حدث مؤخرا لعديد من القادة الطلابيين والثقافيين وغيرهم،

وإذ تؤكد من جديد قراراتها الداعية إلى إنهاء أعمال القمع ومنح عفو غير مشروط لجميع الأشخاص المسجونين أو الذين فرضت عليهم قيود بسبب معارضتهم للفصل العنصري أو بسبب أعمال ناجمة عن هذه المعارضة،

وإذ تحيط علما برفض النظام العنصري في جنوب أفريقيا مراعاة هذه القرارات،

وإذ تؤكد من جديد شرعية الكفاح الذي يخوضه شعب جنوب أفريقيا في سبيل الاستئصال التام للفصل العنصري، وممارسة جميع سكان جنوب أفريقيا حق تقرير المصير،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها بأن إطلاق سراح زعماء شعب جنوب أفريقيا المضطهد وغيرهم من مناهضي الفصل العنصري من السجن ومن القيود الأخرى المفروضة عليهم هو عامل ضروري لاستئصال الفصل العنصري،

واعترافا منها بإسهام حركات التحرير والمناهضين الآخرين للفصل العنصري في جنوب أفريقيا في العمل على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة،

١ - **تدين** القمع الوحشي الذي يمارسه النظام العنصري في جنوب أفريقيا ضد زعماء شعب جنوب أفريقيا المضطهد وغيرهم من مناهضي الفصل العنصري؛

٢ - **تدين بشدة** "قانون الإرهاب" وغيره من التشريعات القمعية الرامية إلى إخماد الكفاح المشروع لشعب جنوب أفريقيا من أجل الحرية وتقرير المصير؛

٣ - **تعرب عن تضامنها** مع جميع الجنوب أفريقيين الذين يكافحون ضد الفصل العنصري وفي سبيل المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛

٤ - **تدعو مرة أخرى** النظام العنصري في جنوب أفريقيا أن يمنح عفوا غير مشروط لجميع الأشخاص المسجونين أو الذين فرضت عليهم قيود بسبب معارضتهم للفصل العنصري أو بسبب أعمال ناجمة عن هذه المعارضة، وكذلك للاجئين السياسيين من جنوب أفريقيا، وأن يلغي جميع القوانين والأنظمة القمعية

التي تقيد حق الشعب في النضال من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري؛

٥ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والوحدة المعنية بالفصل العنصري التابعة للأمانة العامة أن تضاعفا جهودهما من أجل التعريف بقضية جميع المضطهدين بسبب مناهضتهم للفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

الوثيقة ٧٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد

القرار ٣٤١١ جيم (د - ٣٠)، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها العديدة التي تدين سياسة الفصل العنصري التي يتبعها النظام العنصري في جنوب أفريقيا،

وإذ تدرك مسؤوليتها المتمثلة في إعلاء المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تثني على الكفاح الباسل الذي يخوضه شعب جنوب أفريقيا المضطهد تحت قيادة حركاته التحريرية بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،

وإذ تحيط علما بالتضحيات الجسيمة التي يبذلها شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير،

وإذ تجتمع في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للأمم المتحدة،

١ - **تعلن** أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركاته التحريرية، وتجاه الأشخاص المسجونين والمفروض عليهم قيود والمنفيين بسبب كفاحهم ضد الفصل العنصري؛

٢ - **تكرر الإعراب** عن تصميمها على تكريس اهتمام متزايد وتوفير جميع ما يلزم من موارد لحشد الجهود الدولية، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، من أجل التعجيل باستئصال الفصل العنصري من جنوب أفريقيا وتحرير شعب جنوب أفريقيا.

الوثيقة ٨٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة في جنوب أفريقيا

القرار ٣٤١١ زاي (د - ٣٠)، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥

إن الجمعية العامة،

...

١١ - **تناشد** جميع الدول المعنية أن تتخذ التدابير اللازمة لفرض حظر فعال على توريد النفط والمنتجات النفطية والمواد الخام الاستراتيجية إلى جنوب أفريقيا؛

١٢ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، عقد مشاورات مع الحكومات والمنظمات، حسب اللزوم، لتعزيز تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه؛

...

الوثيقة ٨١

البيان الذي أدلت بـه السيدة جان مارتن سيسيه (غينيا)، رئيسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/523، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦

في هذا العام، تكون قد انقضت ثلاثون سنة على نظر الأمم المتحدة في مشكلة السيطرة العنصرية في جنوب أفريقيا.

وفي عام ١٩٤٦، حين وجهت حكومة الهند انتباه الجمعية العامة إلى هذه المشكلة، بناء على طلب حركة تحرير جنوب أفريقيا، كان من الصعب الحصول على أصوات كافية حتى لمناقشة البند. وكان أفضل ما يأمل فيه وفد حركة تحرير جنوب أفريقيا، الذي رأسه الفقيد الدكتور زوما، هو أن يجد مكانا في مقاعد الزوار.

ولقد حدث منذ ذلك الحين تغير جذري بسبب نضال شعب جنوب أفريقيا المقهور، وظهور دول جديدة نتيجة للثورة على الاستعمار، والتزايد المستمر لوحشية النظام العنصري، وتعاظم الوعي بالطابع اللاإنساني للفصل العنصري وأخطاره. وقد أصبحت الأمم المتحدة ملتزمة الآن التزاما راسخا بتأييد نضال شعب جنوب أفريقيا المقهور في سبيل الحرية وتقرير المصير.

ولم تعد حركة تحرير جنوب أفريقيا على الهامش في الأمم المتحدة، فقد أصبح المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا معنا هنا بعد أن اعترف بهما بوصفهما الممثلين الحقيقيين للأغلبية العظمى من شعب جنوب أفريقيا. وأضحى نظام حكم بريتوريا مبعدا عن المداولات التي تجري في هذه المنظمة بوصفه نظاما غير شرعي يمارس سياسة إجرامية.

وأعلنت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لإنشاء الأمم المتحدة، أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتحملان مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المقهور وحركات تحريره، وتجاه الأشخاص المسجونين أو المقيدة حريتهم أو المنفيين لنضالهم ضد الفصل العنصري. وتعهدت الجمعية العامة ببذل جميع الجهود اللازمة لتأمين استئصال الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على وجه السرعة وتحرير شعب جنوب أفريقيا.

والواجب الأول للجنة الخاصة هو مساعدة المجتمع الدولي على النهوض بمسؤوليته الخاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المقهور، بالوفاء بالتعهد لمساعدته في نضاله حتى النصر. وهذه مهمة تنطوي على تحد ونحن نقبلها في تواضع، لكن في تصميم.

...

ولقد أشرت من قبل إلى قصة نظر الأمم المتحدة في العنصرية في جنوب أفريقيا التي دامت ثلاثين عاما، لأنني أعتقد أننا ينبغي أن نضع في اعتبارنا دوما خبرة الماضي ونحن نرسم طريقنا إلى المستقبل.

وأود أن أذكّر بأن كل تقدم أحرز في العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري قد انبثق عن نضال شعب جنوب أفريقيا - تؤازره الدول الأفريقية والآسيوية ودول عدم الانحياز والدول الاشتراكية - على الرغم من مقاومة حكومات ومصالح تفيد من التواطؤ مع النظام العنصري.

وجدير بالإشارة أنه حين شن شعب جنوب أفريقيا في عام ١٩٥٢ "حملة العصيان ضد القوانين المجحفة"، بدأت الجمعية العامة في النظر في مشكلة الفصل العنصري ككل، وساعدت البلدان العربية والآسيوية المستقلة حديثا على إثارة الموضوع في الجمعية العامة. وفي ذلك الوقت، عارضت البلدان الغربية وحلفاؤها اتخاذ أي إجراء - حتى إنشاء لجنة لدراسة الحالة، وتمكنت من أن تفرض حل اللجنة في عام ١٩٥٥.

وفي عام ١٩٦٠، وعقب حملة الإجراءات الإيجابية التي شنها مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا ومذبحة شاربفيل والعصيان الذي اجتاح البلد بأسره وهز أركان النظام العنصري، بدأ مجلس الأمن ينظر في الحالة للمرة الأولى. وعلى الرغم من أن نظام الحكم في جنوب أفريقيا تحدى مجلس الأمن واعتقل الآلاف بموجب حالة الطوارئ، فإن أصدقاء ذلك النظام جعلوا من المستحيل أن يتخذ مجلس الأمن أي إجراء آخر.

وشرع النظام العنصري في أيار/ مايو ١٩٦١ في إعلان ما يُدعى "جمهورية" على أساس استفتاء الناخبين البيض. ولم يكن يمكن إقامة هذه الجمهورية

المزيفة - غير الشرعية مثل نظام الحكم الذي أنشأه إيان سميث في روديسيا في عام ١٩٦٥ - إلا باستخدام القوة على نطاق واسع بسبب رفض السود. ولأن جنوب أفريقيا كانت دولة غير شرعية، قررت الدول الأفريقية قطع علاقاتها معها وفرض الجزاءات عليها. وأغلقت البعثة الأفريقية الوحيدة في جنوب أفريقيا، وهي مفوضية مصر في ٣١ أيار/ مايو ١٩٦١. وقرر الكمنولث، بناء على مبادرة غانا وماليزيا التي أيدها أعضاء آخرون بينهم كندا، استبعاد جنوب أفريقيا.

وحين نعود بناظرينا القهقرى نجد أن عام ١٩٦١ ليس النقطة الوسطى في مناقشة الأمم المتحدة للعنصرية في جنوب أفريقيا فحسب، بل ونقطة تحول رئيسية أيضا. فمن ناحية، اضطرت حركات التحرير إلى أن تتخلى في نهاية الأمر عن تمسكها باللاعنف في مواجهة العنف العنصري. ومن ناحية أخرى، أضحى الفصل العنصري يدان بالإجماع، على الرغم من أن الدول الغربية ظلت تقاوم اتخاذ تدابير ملموسة ضد جنوب أفريقيا. وحتى المملكة المتحدة التي ظلت حتى ذلك الوقت تدافع عن جنوب أفريقيا، اشتركت في الإدانة معلنة أن جنوب أفريقيا حالة خاصة.

وقد أنشئت اللجنة الخاصة بعد ذلك بعام واحد، بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، لإبقاء الحالة قيد النظر المستمر. وبدأت اللجنة عملها في وقت كانت الأزمة فيه قد تعمقت في جنوب أفريقيا وكان يلقى بالآلاف من الوطنيين من جنوب أفريقيا في غياهب السجون لمقاومتهم القهر والتعذيب.

ولقد حاولت اللجنة منذ إنشائها، وعلى الرغم من مقاطعة الدول الغربية، أن تبذل قصاراها لتحقيق أكبر ما يمكن من الاعتراف والتأييد على الصعيد الدولي لكفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل التحرر.

ولقد شددنا على أن الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ليس جريمة فحسب ضد شعب جنوب أفريقيا أو سبة في جبين أفريقيا، ولكنه يشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلام الذي يهم كل البشر. وقد أكدنا أن الإدانة ليست كافية، وأنه يجب اتخاذ إجراءات ملموسة لعزل النظام العنصري ومساعدة الشعب المقهور وحركة تحريره.

وقد حاولنا إقناع كل البلدان، بما في ذلك البلدان الغربية، وجميع المنظمات المعنية، بأن تنسى خلافاتها بشأن المسائل الأخرى وتضم صفوفها في عمل متضافر ضد الفصل العنصري، هذه الجريمة التي يدرك العالم كله خطورتها. وقد ناشدنا البلدان الغربية أن تنبذ تفكير "الحرب الباردة" في تعاملها مع جنوب أفريقيا وحذرنا من أن الحكومات والشعوب المحبة للحرية في العالم لا يمكن إلا أن تنظر في عداء إلى أية "كتلة" متحالفة مع نظام الفصل العنصري.

ولعل بوسعنا أن نسرد بعض الإنجازات التي تحققت في إطار جهودنا. لقد أصبح الفصل العنصري يدان عالميا بوصفه جريمة فريدة وشنعاء. وأصبح يُسلَّم بأن المشكلة في جنوب أفريقيا ليست مشكلة انتهاك لحقوق الإنسان أو سجن تعسفي لبضعة أشخاص فحسب بل هي قيام نظام عنصري بقهر الغالبية العظمى من الشعب. ولقد صدرت قرارات وإعلانات، بأغلبيات ساحقة، تلزم الأمم المتحدة والدول الأعضاء بتأييد نضال شعب جنوب أفريقيا. وهناك حظر على الأسلحة لا يخلو من الأهمية، على الرغم من الانتهاكات المؤسفة التي يرتكبها بعض الدول. ولقد أنشئت صناديق لمساعدة شعب جنوب أفريقيا المقهور، كما قدمت الدول في سائر أرجاء العالم تبرعات كبيرة.

ومع انهيار الاستعمار البرتغالي، انتقلت حدود الحرية إلى حدود جنوب أفريقيا. وأفادت اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٤ بأن مرحلة جديدة قد بدأت في كفاح شعب جنوب أفريقيا وجهود المجتمع الدولي من أجل استئصال الفصل العنصري. وحذرت من مناورات نظام حكم جنوب أفريقيا وأعلنت أنه أصبح من اللازم تعزيز العمل الدولي المتضافر من أجل تشجيع التحرر. ولقد كرست اللجنة الخاصة منذ ذلك الحين جهودا أكبر من أي وقت مضى لتحقيق العمل المتضافر، لا سيما عن طريق المشاورات الصريحة مع الدول الغربية.

وهذا هو السياق الذي نشعر فيه بالقلق إزاء مواقف بعض الدول في الآونة الأخيرة تجاه نظام حكم جنوب أفريقيا وعدوانه في أنغولا. وهناك محاولة لإلغاء أوجه التقدم التي تحققت في الأعوام الثلاثين الماضية في العمل الدولي المناهض للفصل العنصري.

بل ولقد حاولت إحدى الدول الكبرى إضعاف العمل ضد نظام حكم جنوب أفريقيا بوصفه بأنه "إدانة انتقائية"، مقتبسة عبارة من دعاية جنوب أفريقيا. وزعمت منظمة في نيويورك، انتحلت لنفسها دور قاضي الحرية، أن جو الحرية في جنوب أفريقيا أفسح منه في بعض البلدان الأفريقية المستقلة. ومن المحتمل أن نكتشف وشيكا أن الحرية في ظل الرق بالولايات المتحدة كانت أكبر منها بعد الحرب الأهلية!

وقد طالبنا مسؤول كبير في الولايات المتحدة الأمريكية بأن ندرس مزايا وعيوب انسحاب المعتدين من رجال جنوب أفريقيا من أنغولا.

وكنا نعتقد أنه بعد الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة كل هذه السنوات أصبح من المتفق عليه أن النظام العنصري يجب أن ينسحب ليس فقط من أنغولا بل وكذلك من ناميبيا ومن جنوب أفريقيا ذاتها - بل ومن على وجه هذه البسيطة!

وإذا كنت قد اضطررت إلى أن أشير على وجه التحديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنني أفعل هذا في أسى لأن لدينا الحق في أن نتوقع التعاون من هذا البلد الذي أعلن مرارا بغضه للفصل العنصري.

...

وفيما يتعلق بعدوان جنوب أفريقيا في أنغولا، فإن الحقائق واضحة كل الوضوح. فقد شن النظام العنصري، الذي يشجبه المجتمع الدولي، عدوانا عسكريا على شعب أفريقي يوشك أن ينال استقلاله الذي كلفه غاليا. وقد شن هذا النظام عدوانه من إقليم ناميبيا الذي يحتله بصورة غير مشروعة - إقليم تتولى الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عنه. وقد عبر حدود ناميبيا كي يهاجم مقاتلي المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية "سوابو"، وهي حركة تحرير تعترف بها الأمم المتحدة بوصفها الممثل الحقيقي للشعب الناميبي، وهدد بأن يشن عدوانا مماثلا على الدول الأخرى التي تقدم العون لسوابو.

بيد أن الأمر الذي أثار دهشتنا وأسفنا هو أن بعض الدول، التي تتحمل مسؤولية خاصة عن السلم الدولي، تقترح أن تكون هناك مساومة حول عدوان جنوب أفريقيا. ويبدو كما لو أن قوات النظام العنصري هي الكلاب التي أطلقتها دولة خارجية تعرض الآن أن تكبح جماحها بمقابل.

ولا يسعنا إلا أن نعلن مرة أخرى بصورة قاطعة: يجب أن ترغم قوات جنوب أفريقيا على الانسحاب انسحابا غير مشروط. ولا يمكن أن يكون هناك ثمن يدفع للنظام العنصري وإنما ينبغي أن يجازى فقط بعقاب على هذه الجريمة الجديدة من جرائم العدوان.

ونحن على وعي، بطبيعة الحال، بالدعاية التي يطلقها نظام بريتوريا بشأن خطر الشيوعية المزعوم.

وقد قام هذا النظام منذ سنوات عديدة مضت بقمع وحشي لحركات التحرير في جنوب أفريقيا زاعما أنه يقمع الشيوعية، ثم مضى بعد ذلك إلى مهاجمة سوابو مدعيا أن سوابو "شيوعية" وأن المناضلين من أجل الحرية فيها لديهم أسلحة سوفياتية. وهو يستخدم الآن نفس الشعار في ارتكاب العدوان ضد شعب أنغولا.

على أن حسابات العنصريين في جنوب أفريقيا ليست سرا مغلقا. فهم يحاولون باستمرار الخروج من عزلتهم بإقناع البلدان الغربية بأن لديهم مصلحة مشتركة معها - سواء كانت الدفاع عن طريق رأس الرجاء الصالح أو أمن المحيط الهندي أو "الحرب الباردة". وهم يعتقدون أن بوسعهم استخدام أنغولا لهذا الغرض.

إنني أعتقد أن العنصريين في جنوب أفريقيا لديهم خطة أكثر طموحا بكثير. وهم يشعرون بالحنين إلى الأيام الخوالي حين كانوا يُستقبلون في مجالس القوى الاستعمارية في أفريقيا ليناقشوا كيف يمكن تأخير مسيرة الحرية في أفريقيا. وهم يتلهفون على الحصول على الاعتراف بهم كدولة امبريالية ناشئة تهيمن على الجنوب الأفريقي. وقد استثمروا لهذا الغرض بشدة في الأسلحة وفي الدعاية.

ويبدو لي أن اللجنة الخاصة وكل خصوم الفصل العنصري يجب أن يشجبوا ويحبطوا خطواته الرامية إلى تعزيز الروابط بين جنوب أفريقيا والدول الغربية.

وعلى اللجنة الخاصة، من جانبها، أن تكثف جهودها للتعريف بمناورات النظام العنصري والمتعاونين معه. ويجب عليها أن تحلل الوضع الجديد الناشئ عن المغامرات اليائسة التي يقوم بها النظام العنصري فيما يتجاوز كثيرا حدود جنوب أفريقيا. ويجب عليها أن تواصل وتكثف المشاورات مع الحكومات والمنظمات، ولا سيما حكومات شركاء التجارة الرئيسيين لجنوب أفريقيا، من أجل تحقيق مزيد من العمل المتضافر. ويجب عليها أن تسهم بأقصى ما في وسعها - بالتعاون الوثيق مع حركات التحرير ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز وجميع أصدقاء الحرية - من أجل تحرير شعب جنوب أفريقيا. وهذا تحد نقبله كواجب منوط بنا.

الوثيقة ٨٢

قرار مجلس الأمن: الحالة في جنوب أفريقيا - أعمال القتل والعنف التي يرتكبها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في سويتو وفي مناطق أخرى

القرار ٣٩٢ (١٩٧٦)، ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٧٦

إن مجلس الأمن،

...

وقد صدمه بعنف ما جرى على نطاق واسع من أعمال القتل والإصابة بجراح للأفريقيين في جنوب أفريقيا في أعقاب إطلاق الرصاص بغظاظة على الأهالي الأفريقيين بمن فيهم تلاميذ المدارس وطلابها الذين تظاهروا لمناهضة التمييز العنصري في ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٦،

واقتناعا منه بأن هذه الحالة قد نجمت عن استمرار حكومة جنوب أفريقيا في فرض الفصل العنصري والتمييز العنصري؛ تحديا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة،

١ - **يدين بشدة** حكومة جنوب أفريقيا للجوئها إلى العنف المكثف ضد الشعب الأفريقي وإلى قتل الأفريقيين، بمن فيهم تلاميذ المدارس وطلابها وغيرهم من مناهضي التمييز العنصري؛

٢ - **يعرب** عن مواساته العميقة لضحايا هذا العنف؛

٣ - **يؤكد من جديد** أن سياسة الفصل العنصري جريمة في حق الإنسانية ضميرا وكرامة؛ وأنها تخل إخلالا خطيرا بالسلم والأمن الدوليين؛

٤ - **يعترف** بشرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا لإزالة الفصل العنصري والتمييز العنصري؛

٥ - **يدعو** حكومة جنوب أفريقيا إلى أن تعمد على وجه السرعة إلى إنهاء العنف ضد الأهالي الأفريقيين وإلى اتخاذ خطوات عاجلة لإزالة الفصل العنصري والتمييز العنصري؛

...

الوثيقة ٨٣

التقرير الخاص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن "مذبحة سويتو وأعقابها"

A/31/22/Add.1، ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٦

أولا - مقدمة

١ - إن الانتفاضة الحاصلة في جنوب أفريقيا منذ ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٦، ضد الفصل العنصري والتمييز العنصري والمذابح الوحشية التي ارتكبها النظام الحاكم في جنوب أفريقيا ضد أطفال المدارس الأفريقيين وغيرهم إنما تمثل مرحلة جديدة في كفاح شعب جنوب أفريقيا في سبيل الحرية وتحديا لا مفر منه للمجتمع الدولي.

٢ - وعلى الرغم من أن السبب المباشر للمظاهرات التي قام بها الطلبة الأفريقيون هو الفرض التعسفي، من قبل النظام القائم على الفصل العنصري، للغة الأفريكانية بوصفها اللغة الثانية للتدريس في المدارس الثانوية الأفريقية، فإنها تعبر، في واقع الحال عن المقاومة الأفريقية للفصل العنصري بكافة مظاهره.

٣ - وكما أقر مجلس الأمن في قراره ٣٩٢ (١٩٧٦) المعتمد بتوافق الآراء في ١٩ حزيران/ يونيه، فإن الحالة الراهنة "قد نشأت نتيجة للفرض المستمر، من جانب حكومة جنوب أفريقيا، للفصل العنصري والتمييز العنصري، تحديا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة". ...

٤ - وقد أعربت حكومات ومنظمات عامة عديدة في مختلف أنحاء العالم عن جزعها إزاء القتل الوحشي للأفريقيين، وطلبت أن يكف النظام الحاكم في بريتوريا عن ممارسة الفصل العنصري والقمع، وطالبت باتخاذ تدابير دولية أكثر فعالية للقضاء على الفصل العنصري.

٥ - بيد أن النظام الحاكم في بريتوريا قد ازدرى قرار مجلس الأمن. ومع أنه قدم تنازلات جزئية بشأن مسألة التدريس باللغة الأفريكانية، إلا أنه لجأ في الوقت نفسه إلى ممارسة القمع على نطاق واسع ضد الأفريقيين وجميع مناهضي الفصل العنصري، وبهذا زاد من تردي الحالة.

٦ - وترى اللجنة الخاصة أنه يجب على الجمعية العامة ومجلس الأمن بصفة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، القيام، على وجه الاستعجال، باتخاذ تدابير أخرى لإنهاء هذه الحالة المتزايدة الخطورة، والتي يحتمل أيضا أن تؤدي إلى قمع وعنف أكثر وحشية ضد الأهالي الأبرياء وبالتالي إلى تهديد السلم في إطار دولي أوسع.

ثانيا - تكشف الأزمة

٧ - عمدت اللجنة الخاصة مرارا، منذ إنشائها في عام ١٩٦٣، إلى توجيه الانتباه إلى التردي المستمر في الحالة في جنوب أفريقيا نتيجة لفرض سياسة الفصل العنصري من قبل نظام حكم الأقلية العنصرية البيضاء وما يمارسه من قمع وحشي ضد مناهضي الفصل العنصري. وأوضحت في تقاريرها السنوية والخاصة للجمعية العامة ولمجلس الأمن أن نظام حكم بريتوريا قد لجأ إلى ممارسة القمع المتزايد لتنفيذ الفصل العنصري في مواجهة المقاومة المستمرة بلا نقصان لسياسته. ...

٨ - وفي هذه السنوات الثلاث عشرة سبب نظام الحكم العنصري آلاما كبيرة للسود بالنقل القسري لمئات الآلاف من العائلات وإلقاء القبض على الملايين من الناس بمقتضى قوانين تمييزية، والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية. كما أنه سن مجموعة من القوانين القمعية التي تنتهك كافة معايير العدالة؛ وسجن وقيد تحركات آلاف من زعماء السود وغيرهم من مناهضي الفصل العنصري وعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب، مما أدى إلى حدوث ما يزيد عن عشرين حالة وفاة أثناء الاعتقال. ولجأ كذلك، في مناسبات عديدة، إلى إطلاق نيران شرطته على المتظاهرين المسالمين في حوادث وصفت بأنها حوادث "شاربفيل مصغرة".

٩ - وعلى الرغم من كل هذه الوحشية فما برحت هناك مقاومة متزايدة ضد الفصل العنصري من جانب شعب جنوب أفريقيا المضطهد الذي تزايد الاعتراف الدولي بشرعية كفاحه.

...

١٥ - وقد أفضت هذه السياسات والتصرفات من جانب نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا إلى خلق حالة على درجة عالية من التفجر أدت إلى المذبحة الأخيرة المروعة للأطفال الأفريقيين في سويتو وغيرها من المناطق. وإن التأييد الشعبي الواسع لمظاهرات الطلاب الأفريقيين ضد فرض اللغة الأفريكانية كوسيلة للتدريس في مدارس ثانوية قائمة على العزل العنصري إنما يعكس استياء شديدا ضد مخططات النظام الحاكم الآثمة الرامية إلى إدامة سيطرة البيض. وإن ما اتسم به النظام الحاكم من وحشية لا إنسانية بلجوئه إلى عمليات القتل الوحشية ضد الأطفال الأفريقيين إنما يؤكد عزمه على مواصلة السير في طريقه الحالي الذي لن يؤدي إلا إلى كارثة.

ثالثا - مذبحة سويتو وأعقابها

١٦ - في ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٦ اشترك ١٠ ٠٠٠ طالب أفريقي في سويتو، البلدة التي يعزل فيها الأفريقيون والتابعة لجوهانسبرغ، في مظاهرة سلمية ضد القرار التعسفي الذي فرضته سلطات "تعليم البانتو" بضرورة استخدام اللغة الأفريكانية كوسيلة لتدريس عدة مواد في المدارس الثانوية. وفتحت الشرطة النار على المتظاهرين مما أسفر عن مقتل عدة أطفال. وتم نقل إحدى وحدات الشرطة الخاصة المدربة على مكافحة الإرهاب في المناطق الحضرية إلى سويتو بطائرات الهليكوبتر التي استخدمت أيضا في إلقاء قنابل مسيلة للدموع. وفي المواجهات التالية بين الشرطة والأفريقيين؛ ومعظمهم من الطلبة، قتل وجرح عدد كبير من الأشخاص. وقد دمر الأفريقيون عددا من المباني - لا سيما مكاتب مجلس إدارة شؤون البانتو في الراند الغربية؛ ومحلات المشروبات الروحية والمحلات العامة لاحتساء البيرة - التي يعتبرونها رمزا للتمييز والاضطهاد العنصريين.

١٧ - وتبين روايات شهود العيان عن الأحداث التي وقعت في ١٦ حزيران/ يونيه أن الشرطة كانت تطلق النار على أطفال المدارس وتقتلهم دون تمييز.

وصرح أحد كبار ضباط الشرطة للصحفيين بقوله: "إننا نطلق النار عليهم مباشرة. لا فائدة من إطلاق النار في الفضاء فوق رؤوسهم". وقد أدى إرسال كتائب كبيرة من الشرطة إلى البلدة إلى إثارة غضب الأفريقيين.

١٨ - وفي ١٧ حزيران/ يونيه نظم عدة مئات من الطلبة البيض من جامعة ويتووترزراند مظاهرات في جوهانسبرغ تعاطفا مع الطلبة السود في سويتو وانضم إليهم عمال سود. وقد هاجمهم بوحشية الحرس من الأهالي البيض والشرطة مما أسفر عن إصابة عشرات من الأشخاص بجراح خطيرة.

١٩ - وسرعان ما امتدت المظاهرات ضد "تعليم البانتو"، وتضامنا مع الطلبة الأفريقيين في سويتو إلى العديد من البلدات الأفريقية بالقرب من جوهانسبرغ، وبريتوريا، وكروغرزدورب، وجيرمستون، وبينوني، وبوكسبرغ، وكليركسدورب، ونيلسبروي - بل إلى معظم البلدات الواقعة في منطقة ويتووترزراند - بريتوريا وكذا إلى أجزاء من محافظة ترانسفال الشمالية وولاية أورانج الحرة وناتال. كما تظاهر الطلبة في جامعة الشمال في تيرفلوب وجامعة زولولاند في نغويا للإعراب عن تعاطفهم، وتم إغلاق الجامعتين*.

٢٠ - ويستدل من الأرقام الرسمية أنه قتل ١٧٦ شخصا وأصيب ١٣٩ ١ شخصا بجراح، كان من بينهم عدد كبير من الأطفال الصغار. وتم إلقاء القبض على ما يزيد عن ٣٠٠ ١ شخص. وثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الخسائر في الأرواح كانت في حقيقة الأمر أكثر من ذلك بكثير.

٢١ - وقد كان السبب المباشر لمظاهرة الطلبة في سويتو، كما ذكر من قبل، هو فرض اللغة الأفريكانية كوسيلة للتدريس في المدارس الثانوية.

٢٢ - وجدير بالإشارة أن النظام الحاكم في جنوب أفريقيا قام بفصل التعليم عام ١٩٥٤، ووضع نظام "تعليم البانتو" للأفريقيين على أساس فلسفة السيد هـ. ف. فيرفورد، وزير شؤون الأهالي آنذاك، القائلة بأنه "لا يوجد مكان للبانتو في المجتمع الأوروبي فوق مستوى أشكال معينة من العمل" وقد تعرض الأفريقيون لتمييز صارخ في التعليم.

...

* كانت الجامعة الأفريقية الثالثة القبلية القائمة على العزل العنصري وهي جامعة فورت هير في عطلة في شهر حزيران/ يونيه. وقد نظم الطلبة في تلك الجامعة مظاهرة للإعراب عن تضامنهم في ١٧ و ١٨ تموز/ يوليه ١٩٧٦ فأغلقت الجامعة على الفور.

٣٠ - وتظاهر النظام الحاكم في بريتوريا بالتشاور مع أعضاء مجلس البانتو في المدن، وهو مؤسسة للفصل العنصري يزدريها الشعب الأفريقي، وأعلن أن القرار المتعلق بالوسيلة التي سيتم التدريس بها سيترك لمديري المدارس الذين يعملون بالتشاور مع مجالسهم المدرسية واللجان المدرسية. كما أعلن عن خطط لإمداد كافة المنازل في سويتو بالكهرباء خلال فترة تتراوح بين خمس وسبع سنوات ولمنح مجالس البانتو في المدن سلطات أوسع.

٣١ - وبينما كان النظام الحاكم يقدم هذه التنازلات الضئيلة على أمل نزع الفتيل من المقاومة نجده يرفض بصورة قاطعة مطالب إنهاء الفصل العنصري ويمارس عمليات قمع على نطاق ضخم ضد الأهالي السود وكذا ضد البيض الذين طالبوا بوضع حد للفصل العنصري.

٣٢ - وفي ١٥ تموز/ يوليه وضع الأحكام الخاصة بالاعتقال لأجل غير مسمى من قانون الأمن الداخلي موضع التنفيذ وقام باعتقال عدد كبير من زعماء منظمة طلبة جنوب أفريقيا؛ ومؤتمر السود. ووجه تحذيرات رسمية إلى عدد كبير من خصوم الفصل العنصري بألا يقحموا أنفسهم في الموقف.

رابعا - ضرورة بذل جهود عاجلة لعزل النظام العنصري ومساعدة الشعب المضطهد

٣٣ - إن المذبحة التي وقعت في سويتو والأحداث المتصلة بها لتبرهن مرة أخرى على وحشية النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا، وتبين أن السود في جنوب أفريقيا، الذين يشكلون الأغلبية العظمى من سكان البلد، لا يستطيعون أن يسترعوا الانتباه إلى شكاواهم اليومية وأن يجدوا حلا لها، ناهيك عن الحصول على حقوقهم غير القابلة للتصرف عن طريق توجيه النداءات وتقديم الشكاوى إلى النظام العنصري الحاكم. وقد أدى تصلب الحكومة إزاء النداءات المتكررة التي وجهها المشتغلون في التعليم والآباء الأفريقيون من أجل الاستجابة لمطالب الطلبة، وأدت عمليات العنف التي ارتكبت على نطاق واسع ضد المتظاهرين من الطلبة، إلى تعزيز اقتناع الأفريقيين بأن الاحتجاجات السلمية تعتبر عديمة الفعالية، وأنهم في حاجة إلى اللجوء إلى كافة الوسائل الضرورية الأخرى للتحرر من الاضطهاد والطغيان العنصريين.

٣٤ - ولقد برهنت الأحداث الأخيرة على أن النظام العنصري الحاكم عاجز عن العدول عن الفصل

العنصري والتمييز العنصري، وفاء بما وعد به ممثله أمام مجلس الأمن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، وعن السعي للتوصل إلى حل قائم على المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٥ - ولقد بينت تلك الأحداث أنه لا يمكن أن يكون هناك حل للحالة الخطيرة في جنوب أفريقيا دون أن تستبدل بنظام الأقلية العنصري حكومة تقوم على مبدأ المساواة وممارسة جميع سكان جنوب أفريقيا لحق تقرير المصير.

٣٦ - وتحيط اللجنة الخاصة علما بالقرار الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مذبحة سويتو خلال الدورة العادية السابعة والعشرين للمجلس الوزاري في نهاية حزيران/ يونيه ١٩٧٦ والذي جاء فيه "أن الضمان الوحيد الفعال للشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا ضد تكرار المذابح هو شن نضال مسلح كي يستولي الشعب على مقاليد السلطة".

٣٧ - وترى اللجنة الخاصة أن على جميع أولئك الذين يعارضون الفصل العنصري أن يتركوا جهودهم العقيمة لإقناع النظام العنصري الإجرامي بالتخلي عن العنصرية، وأن يتخذوا تدابير حازمة لعزل النظام العنصري ومساعدة الشعب المضطهد، وحركات تحريره، في النضال من أجل القضاء التام على الفصل العنصري وممارسة حق تقرير المصير.

...

خامسا - التدابير التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٤٣ - منذ الأحداث التي وقعت في ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٦، حاولت اللجنة الخاصة، وفقا لولايتها، أن تعلن عن الحالة القائمة في جنوب أفريقيا وأن تشجع على اتخاذ تدابير دولية فعالة ضد الفصل العنصري.

٤٤ - وفي بيان مؤرخ في ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٧٦، أشار رئيس اللجنة بالنيابة ومقررها إلى أن الأحداث التي وقعت في سويتو ليست إلا مثالا آخر على وحشية النظام الحاكم في بريتوريا، وأنها تبرهن على اشتداد الروح الكفاحية لدى الشعب المضطهد وعلى شجاعته في مواجهة القمع اللاإنساني وأكدا أن النزاع القائم في جنوب أفريقيا إنما هو نزاع بين العنصرية واللاعنصرية، وأضافا:

"في القرار ٣٤١١ جيم (د - ٣٠) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، أعلنت الجمعية العامة أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركاته التحريرية، وتجاه الأشخاص المسجونين والمفروض عليهم قيود والمنفيين بسبب كفاحهم ضد الفصل العنصري. وعليه فإن كل جريمة ارتكبها نظام فورستر الحاكم ضد السكان السود إنما هي إهانة مباشرة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي. وإن قتل أطفال المدارس السود في سويتو إنما هو واحدة من هذه الجرائم.

"ونيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، نناشد كافة الحكومات والمنظمات أن تستنكر هذه الجريمة الجديدة التي ارتكبها نظام فورستر الحاكم.

"وإننا ننادي من جديد بفرض حظر كامل على كافة الإمدادات إلى القوات المسلحة والشرطة في جنوب أفريقيا، وبالعزل الكلي للنظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا".

...

سادسا - توصيات بالتدابير التي يجب اتخاذها

٤٩ - إن اللجنة الخاصة ترى أن من المحتم أن تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إجراء عاجلا وفعالا في ضوء الحالة الراهنة الخطيرة في جنوب أفريقيا، وفي الجنوب الأفريقي بوجه عام، وذلك حتى يمكن استئصال الفصل العنصري كلية وحتى يمكن مساعدة شعب جنوب أفريقيا على ممارسة حقه في تقرير المصير. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاعتراف بأن النظام العنصري في جنوب أفريقيا، بممارسته لسياسة الفصل العنصري الإجرامية، ما زال مصدر تهديد متزايد الخطورة للسلم في المنطقة، والاعتراف أيضا بشرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا المضطهد من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، وتوفير كافة المساعدات اللازمة له في كفاحه من أجل التحرر.

٥٠ - وقد أصبح هذا الآن يمثل مهمة عاجلة لا مفر منها للمجتمع الدولي.

...

الوثيقة ٨٤

البيان الذي أدلى به السيد ليسلي أو. هاريمان (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بشأن الاقتراح القاضي بإعلان "استقلال" ترانسكاي

نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/AP/596، ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦

تشير التقارير الصحفية إلى أن بالتهازار جون فورستر رئيس وزراء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وكايزر ماتانزيما رئيس وزراء إدارة البانتوستان في ترانسكاي، "الزعيم الأعلى"، قد وقعا في ١٧ أيلول/ سبتمبر على اتفاقات تمهيدا لما يسمى "استقلال" ترانسكاي في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر.

وإني بصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، أود أن أعلن أن الاتفاقات المبرمة بين هذين الشخصين لا يمكن أن يكون لها أي مفعول. فهي ليست اتفاقات من أجل منح الشعب الأفريقي حقه في تقرير المصير والاستقلال، وإنما هي احتيال يرتكبه الحكام العنصريون والزعماء الذين عينتهم الحكومة ويتصرفون كشركاء لهم.

إن "استقلال" ترانسكاي الزائف هو خطوة في تنفيذ المخطط الشيطاني لنظام الفصل العنصري لحرمان الشعب الأفريقي - الذي يمثل ٧٠ في المائة من سكان جنوب أفريقيا - من حقه في المواطنة بنفيه إلى سبعة أو ثمانية بانتوستانات يعتزم إنشاؤها في ٢٠٠ منطقة محمية مبعثرة تقل مساحتها عن ١٣ في المائة من مساحة البلد.

وفي حالة ترانسكاي، فقد أصدر النظام مرسوما يقضي بألا يقتصر مواطنوه على سكانه الذين يبلغ عددهم ١,٧ مليون نسمة، بل وأن يشملوا أكثر من مليون شخص من الأصل الزوساني في جميع أنحاء جنوب أفريقيا الذين سيصبحون في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر من مواطني هذه الدولة الوهمية. وقد قام برلمان البيض في كيب تاون بالفعل بسن قانون يقضي بحرمان جميع الأشخاص الذين ينتمون بأصولهم إلى ترانسكاي من الجنسية. وليس لهذا الحرمان الجماعي من الجنسية من شبيه إلا في ألمانيا النازية.

ولقد كافح الشعب الأفريقي دوما ضد مناورات نظام الفصل العنصري الرامية إلى تقسيمه بصورة تعسفية إلى ما يسمى جماعات إثنية وإنشاء بانتوستانات كمستودعات للعمالة ومصادرة ما تبقى من جنوب أفريقيا، التي بني اقتصادها بسواعد العمال الأفريقيين لصالح الأقلية الحاكمة البيضاء.

بيد أن النظام استمر في فرض مخطط البانتوستانات عن طريق اللجوء إلى القمع الوحشي. وقد تم بالفعل نقل ستة ملايين شخص بالقوة من منازلهم ، ومن المقرر نقل ملايين آخرين.

وفي عام ١٩٦٠، وبعد حظر المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، فرض نظام جنوب أفريقيا عهدا إرهابيا في ترانسكاي بموجب الإعلان ٤٠٠ الذي ينص على الاحتجاز دون محاكمة لأجل غير مسمى. ولا يزال الإعلان نافذا.

وفي حين أن زعماء الشعب الأفريقي قد سجنوا أو نفوا، فقد أنشأ النظام ما يسمى بـ "الحكم الذاتي" في ترانسكاي في عام ١٩٦٣. وبالرغم من حظر الاجتماعات وغير ذلك من أعمال القمع، فقد صوت الشعب ضد مؤيدي البانتوستانات الذين يترأسهم الزعيم كايزر ماتانزيما. غير أن ما يسمى "الجمعية التشريعية" كانت تغص بأغلبية من الزعماء الذين عينتهم الحكومة والذين انتخبوه كرئيس للوزراء. وقد جعل منه النظام "الزعيم الأعلى" اعترافا بالخدمات التي قدمها للنظام ولخيانته لتطلعات الشعب الأفريقي.

إن "الاستقلال" الذي يرتب له فورستر حاليا مع ماتانزيما لا يمثل الشعب الأفريقي بأية حال من الأحوال.

وإن ترانسكاي الذي يتألف من ثلاث قطع منعزلة من الأرض غير قابل للاستمرار من الناحية الاقتصادية. وإن معظم الرجال القادرين بدنيا في الإقليم مضطرون إلى الذهاب إلى المناجم والمصانع والمزارع التي يملكها البيض في سائر أنحاء جنوب أفريقيا بحثا عن العمل. وسيظل ترانسكاي "المستقل" معتمدا اعتمادا كليا على جنوب أفريقيا.

وقد أعلن كايزر ماتانزيما بالفعل أنه سيواصل إنفاذ الإعلان ٤٠٠ بعد "الاستقلال". وقد أكد للمستثمرين أنه لن يسمح بأي نقابة عمالية في الإقليم. وفي تموز/ يوليه - آب/ أغسطس تم احتجاز قيادة الحزب الديمقراطي لترانسكاي بأكملها لمعارضتها "الاستقلال": ومن ثم فقد منع الحزب من المنافسة في الانتخابات التي جرت في ٢٩ أيلول/ سبتمبر. (من المقرر أن يتكون "برلمان" ترانسكاي من ٧٥ عضوا منتخبا ومن ٧٥ زعيما معينا). وتم اعتقال المئات من الطلبة الأفريقيين لمعارضتهم "الاستقلال" وقد هدد ماتانزيما بنفي كل من يعارض الاستقلال.

وقد قامت الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومؤتمر بلدان عدم الانحياز بشجب البانتوستانات، وطلبت إلى جميع الدول أن تمتنع عن الاعتراف بـ "استقلال" ترانسكاي الزائف. وقد حظي هذا الموقف بتأييد مجلس الكنائس العالمي والعديد من المنظمات غير الحكومية.

إن أي اعتراف بترانسكاي، وأي تعامل مع السلطات في ترانسكاي يشكل عملا عدائيا ضد شعب جنوب أفريقيا المضطهد، وضد الأمم المتحدة التي أعلنت مسؤوليتها الخاصة عنه.

وإني، بالنيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، أدعو جميع الدول التي لم تعلن بعد بشكل قاطع أنها ستمتنع عن أي شكل من أشكال الاعتراف بترانسكاي، إلى أن تفعل ذلك.

وإني أناشد جميع الحكومات والمنظمات أن تحتفل بيوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦، باعتباره يوم التضامن مع شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا في كفاحهما ضد البانتوستانات ومن أجل السلامة الإقليمية لدولتيهما.

إن مصير جنوب أفريقيا سيقرره شعب جنوب أفريقيا وممثلوه الحقيقيون - وقبل كل شيء، زعماء حركة التحرير الموجودون الآن في السجن وفي المنفى أو يعملون سرا في جنوب أفريقيا - لا النظام العنصري غير الشرعي وشركاؤه من زعماء القبائل.

الوثيقة ٨٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - ترانسكاي المزعوم استقلالها والبانتوستانات الأخرى

القرار ٦/٣١ ألف، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦

إن الجمعية العامة،

...

وإذ تحيط علما بأن النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا قد أعلن في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ "الاستقلال" الزائف لترانسكاي،

...

١ - **تدين بقوة** إنشاء البانتوستانات بوصفه عملا يرمي إلى تدعيم سياسة الفصل العنصري اللاإنسانية، وتقويض السلامة الإقليمية للبلد، وإدامة سيطرة الأقلية البيضاء، وحرمان الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا من حقوقه غير القابلة للتصرف؛

٢ - **ترفض** إعلان "استقلال" ترانسكاي وتعلن عدم صحته؛

٣ - **تدعو** جميع الحكومات إلى رفض منح ترانسكاي المزعوم "استقلالها" أي شكل من أشكال الاعتراف، والامتناع عن أي تعامل مع ترانسكاي المزعوم استقلالها أو البانتوستانات الأخرى؛

٤ - **تطلب** إلى جميع الدول أن تتخذ تدابير فعالة تحظر على جميع الخاضعين لولايتها من أفراد وشركات ومؤسسات أخرى التعامل بأي شكل من الأشكال مع ترانسكاي المزعوم استقلالها أو مع البانتوستانات الأخرى.

الوثيقة ٨٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الاستثمارات في جنوب أفريقيا

القرار ٦/٣١ كاف، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦

إن الجمعية العامة،

...

وإذ تلاحظ زيادة الاستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا، الأمر الذي يعين هذا البلد ويشجعه على اتباع سياسة الفصل العنصري،

وإذ ترحب بالقرار الذي اتخذته بعض الحكومات بوقف أي استثمارات أخرى في جنوب أفريقيا باعتبار هذا القرار خطوة إيجابية،

وإذ ترى أن وقف أي استثمارات أجنبية جديدة في جنوب أفريقيا يشكل خطوة هامة في الكفاح ضد الفصل العنصري،

تحث مجلس الأمن، في معرض دراسته لمشكلة الكفاح المتواصل ضد سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب أفريقيا، على النظر في تدابير ترمي إلى وقف المزيد من الاستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا.

الوثيقة ٨٧

إعلان لاغوس لمناهضة الفصل العنصري، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري، لاغوس، ٢٢-٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٧

S/12426، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧

عُقد المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري، الذي نظمته الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وحكومة نيجيريا الاتحادية، في لاغوس بنيجيريا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٧، بمشاركة ممثلين عن ١١٢ حكومة، و ١٢ منظمة حكومية دولية، و ٥ حركات تحرير، و ٥١ منظمة غير حكومية، وعدد من الشخصيات البارزة.

١ - واستمع المؤتمر إلى كلمات هامة ألقاها رئيس دولة نيجيريا، ورئيس زامبيا، ورئيس وزراء النرويج، وغيرهم من الشخصيات البارزة.

٢ - واعتمد المؤتمر الإعلان التالي، بعد مناقشة تامة لبنود جدول أعماله.

أولا

٣ - يؤكد المؤتمر من جديد المقت العالمي للفصل العنصري والعنصرية بجميع أشكالهما ومظاهرهما وعزم المجتمع الدولي على الإسراع في القضاء عليهما.

٤ - يؤكد المؤتمر من جديد دعمه للشعوب المضطهدة وحركات التحرير الوطني في الجنوب الأفريقي وتضامنه معها، والتزام حكومات العالم وشعوبها باتخاذ التدابير للإسهام في القضاء على الفصل العنصري.

٥ - يمثل الفصل العنصري، وهو السياسة الرامية إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على الهيمنة والاستغلال العنصريين، التي يفرضها نظام الأقلية في جنوب أفريقيا، انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهو يقوم على ما دأب عليه المستوطنون الاستعماريون وذريتهم منذ سنة ١٦٥٢ من نزع لممتلكات الشعب الأفريقي ونهبه واستغلاله وحرمانه الاجتماعي. إنه جريمة ضد ضمير

البشرية وكرامتها. وقد أسفر عن معاناة شديدة وأفضى إلى النقل القسري لملايين الأفارقة بموجب قوانين خاصة تقيد حرية تنقلهم؛ وإلى حرمان الأغلبية العظمى من السكان من حقوق الإنسان الأساسية وانتهاك حق جميع شعوب جنوب أفريقيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونُفذت هذه السياسة غير الإنسانية بتدابير قمعية قاسية وأدت إلى تصعيد التوتر والنزاع.

٦ - إن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا معقل العنصرية والاستعمار في الجنوب الأفريقي وهو من المعارضين الرئيسيين للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم تقرير المصير والاستقلال في المنطقة.

٧ - وواصل هذا النظام احتلاله غير المشروع لإقليم ناميبيا، الذي تتولى الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عنه، ووسع الفصل العنصري ليشمل هذا الإقليم الدولي.

٨ - وقدم هذا النظام السند والدعم لنظام الأقلية العنصري غير المشروع في روديسيا الجنوبية، وما برح يهدد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة وينتهك سيادتها. ومنذ نهاية الحكم الاستعماري في أنغولا وموزامبيق ارتكب سلسلة من الأعمال العدوانية ضد الدول المجاورة وحرض النظام غير المشروع في روديسيا الجنوبية على ارتكاب الأعمال العدوانية. وشجب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة غزوه الواسع لأنغولا وانتهاكاته المستمرة للسلامة الإقليمية لزامبيا. وهو يواصل انتهاك السلامة الإقليمية للدول الأفريقية المستقلة المجاورة.

٩ - لقد أفضت سياسات نظام جنوب أفريقيا وأعماله إلى حالة متفجرة في كامل منطقة الجنوب الأفريقي ودخلت الأحداث مرحلة التأزم الشديد. فقد كثف نظام الفصل العنصري أنشطته العسكرية على طول حدود الدول الأفريقية المستقلة وهو يعمل على بناء قواعد عسكرية جديدة وتوسيعها. وهو يعزز ترسانته العسكرية الضخمة، وبات إنتاج الأسلحة النووية في متناول يده. وتمثل حيازة هذا النظام العنصري والعدواني لهذه الترسانة واقتناؤه الأسلحة النووية تهديدا لجميع الدول الأفريقية المستقلة والعالم قاطبة.

ثانيا

١٠ - يذكّر المؤتمر العالمي بإكبار ما بذله شعب جنوب أفريقيا من جهود باسلة خلال عقود طويلة من أجل إنهاء التمييز العنصري وإقامة مجتمع غير عنصري. لقد ساهم شعب جنوب أفريقيا، بكفاحه الشجاع وتضحياته الغالية، بقيادة حركة تحريره الوطني، مساهمة كبيرة في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

١١ - اعترفت الأمم المتحدة رسميا بشرعية نضال شعب جنوب أفريقيا من أجل الحرية والمساواة، ومن أجل تمكين جميع سكان البلد، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد، من المشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير البلد. وأعلنت أن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني، وتجاه الأشخاص المسجونين أو المقيدة حريتهم أو المنفيين بسبب نضالهم ضد الفصل العنصري.

١٢ - يتعهد المؤتمر العالمي بتقديم دعمه الكامل للأماني المشروعة لشعب جنوب أفريقيا، ويحث الحكومات والمنظمات والأفراد على توفير كل المساعدة الملائمة لشعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني في نضالهما العادل من أجل الحرية والمساواة.

١٣ - يرفض المؤتمر نظام الفصل العنصري بجميع مظاهره، بما في ذلك فرض "البانتوستانات" التي تقسم السكان، وتحرم الشعب الأفريقي من جنسيته ومن حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتمنع عنه حصة عادلة من ثروة البلد. ولا يجوز أن يقوم تعاون دولي مع البانتوستانات وغيرها من الكيانات القائمة على العنصرية.

١٤ - يشجب المؤتمر جميع مناورات نظام جنوب أفريقيا الرامية إلى الإبقاء على الهيمنة العنصرية ونظام الاستغلال والقمع في جنوب أفريقيا، وفي الجنوب الأفريقي عموما.

١٥ - يدعو جميع الحكومات إلى سن تشريعات تنص على أن تجنيد المرتزقة في أقاليمها وتجميعهم وتمويلهم وتدريبهم عمل إجرامي يعاقَب عليه، وإلى بذل قصاراها لثني مواطنيها عن العمل كمرتزقة ومنعهم من ذلك.

١٦ - يعلن أن جنوب أفريقيا ملك لجميع سكانها بصرف النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد، وأن لجميعهم الحق في العيش والعمل هناك في ظروف من المساواة الكاملة. ويجب الاستعاضة عن نظام الهيمنة العنصري بحكم الأغلبية، ومشاركة جميع السكان على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة الوطنية، من خلال حرية تقرير الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمعهم، وحرية التصرف في مواردهم الطبيعية.

ثالثا

١٧ - يدعو المؤتمر الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تكثيف الحملة الرامية إلى زيادة عزلة نظام الفصل العنصري بغية استكمال جهود شعب جنوب أفريقيا وحركة تحريره الوطني وضمان ما يلي:

(أ) القضاء الفوري والتام على سياسة الفصل العنصري وممارسته ومنح جميع السكان حقوقا متساوية، بما في ذلك حقوق سياسية متساوية؛

(ب) إنهاء جميع التدابير، أيًّا كان اسمها، التي تفصل بين عناصر السكان قسرا على أساس عرقي؛

(ج) تفكيك نظام الفصل العنصري وسياسة إقامة البانتوستانات، وإلغاء جميع القوانين والتدابير القائمة على التمييز العنصري؛

(د) وضع حد للقمع الذي يتعرض له معارضو الفصل العنصري، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المسجونين أو المحتجزين أو المقيدة حريتهم أو المنفيين بسبب معارضتهم للفصل العنصري؛

(هـ) ممارسة شعب جنوب أفريقيا بأسره حق تقرير المصير غير القابل للتصرف بحرية وعلى قدم المساواة؛

(و) إجلاء قوات الاحتلال الجنوب أفريقية غير المشروعة من ناميبيا وامتثال نظام الفصل العنصري لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٣٨٥ (١٩٧٦)؛

(ز) امتثال نظام جنوب أفريقيا لقرارات مجلس الأمن بشأن مسألة روديسيا الجنوبية، والتنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة على نظام الأقلية العنصري غير المشروع، بما في ذلك الحظر المفروض على توريد النفط؛

(ح) قيام نظام الفصل العنصري فورا بوقف جميع الأعمال العدوانية والتهديدات ضد استقلال الدول الأفريقية وسيادتها وسلامتها الإقليمية؛

(ط) قيام نظام الفصل العنصري فورا بوقف التسلح العسكري والنووي الذي يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

١٨ - يعترف المؤتمر العالمي بأن استمرار الحالة السائدة في جنوب أفريقيا، وفي الجنوب الأفريقي عموما، سيؤدي لا محالة إلى توسيع النزاع في أفريقيا مع ما سيترتب على ذلك من انعكاسات ضخمة على السلم والأمن الدوليين.

١٩ - يدين المؤتمر العالمي نظام جنوب أفريقيا لتدابيره القمعية القاسية التي ترمي إلى إدامة الهيمنة العنصرية للبيض. ويعترف بحق شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني غير القابل للتصرف في اللجوء إلى جميع الوسائل المتاحة والمناسبة التي يختارها لتحقيق حريته ويعرب عن احترامه لهذا الحق، ويعترف بالحاجة إلى مساعدته لتحقيق حريته. ويعلن أنه لا بد للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان انتصار الحرية والمساواة في جنوب أفريقيا.

٢٠ - يدعو كذلك المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول التي تتعرض للضغط والتهديدات والأعمال العدوانية من نظام جنوب أفريقيا بسبب معارضتها للفصل العنصري وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالإجراءات المناهضة للفصل العنصري.

٢١ - تتعهد الحكومات والمنظمات المشاركة في المؤتمر العالمي بأن تبذل من الآن فصاعدا، وعلى أساس مستمر، جهودها الفردية والجماعية للقضاء على الفصل العنصري، وتقديم المساعدة لضحايا الاضطهاد، وتوفير الدعم المناسب لحركات التحرير الوطني، بالتشاور مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في نضالها المشروع من أجل القضاء على الفصل العنصري، وإقرار حق تقرير المصير غير القابل للتصرف لشعب جنوب أفريقيا بأسره.

٢٢ - يثني المؤتمر على الدول والمنظمات التي قدمت المساعدة للشعب المضطهد وحركات تحريره الوطني، ويناشد جميع الدول والمنظمات زيادة هذه المساعدة.

٢٣ - يلفت الانتباه إلى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

٢٤ - يدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى وقف جميع أشكال المساعدة أو التعاون التي تمكن جنوب أفريقيا من الحصول على القدرات النووية. ويدعو كذلك جميع الدول إلى منع الشركات أو المؤسسات الخاضعة لولايتها من إقامة أي شكل من أشكال التعاون النووي مع جنوب أفريقيا.

٢٥ - يدعو المؤتمر رسميا جميع الدول إلى أن توقف، من الآن فصاعدا، جميع مبيعات وتوريدات الأسلحة والعتاد العسكري وقطع الغيار والعناصر المكونة لذلك؛ وأن تسحب جميع الرخص التي تخول صناعة الأسلحة والعتاد العسكري في جنوب أفريقيا وأن تمتنع عن مساعدة نظام جنوب أفريقيا في تسلحه

العسكري وعن أي تعاون عسكري مع هذا النظـــام. ويوصي أيضا بإنشاء لجنة مراقبة ترصد التقيد بالحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٢٦ - تدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بموجب الفصل السابع من الميثاق، لضمان التنفيذ الكامل للحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا.

٢٧ - يعترف المؤتمر بالحاجة العاجلة إلى اتخاذ تدابير اقتصادية وغيرها، تطبق على نطاق عالمي، لضمان القضاء على الفصل العنصري. ويثني على جميع الحكومات التي اتخذت هذه التدابير وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ويدعو الأمم المتحدة وجميع الحكومات، وكذلك المصالح الاقتصادية، بما فيها الشركات عبر الوطنية، إلى النظر على سبيل الاستعجال في اتخاذ هذه التدابير، بما في ذلك وقف تقديم القروض إلى جنوب أفريقيا والاستثمار فيها. ويطلب إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تشجع، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وجميع المنظمات المناسبة الأخرى، على تنفيذ التوصيات آنفة الذكر.

٢٨ - يحث المؤتمر الدول والهيئات الرياضية الدولية والوطنية على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة في إطار ولاياتها لوقف جميع الاتصالات الرياضية مع جنوب أفريقيا.

٢٩ - يثني على جميع المنظمات العامة التي اتخذت تدابير وفقا لقرارات الأمم المتحدة لدعم النضال المشروع لشعب جنوب أفريقيا المضطهد.

رابعا

٣٠ - يدعو المؤتمر العالمي جميع حكومات العالم وشعوبه إلى تقديم دعمها الكامل للجهود الدوليـــة المبذولة، برعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير التي تعترف بها، للقضـــاء على الفصـــل العنصـــري وتمكين شعب جنوب أفريقيا بأسره من الحصول علـــى حقـــه غيـــر القابـــل للتصرف في تقرير المصير.

٣١ - يعرب المؤتمر عن تضامنه مع شعب جنوب أفريقيا المضطهد ومع جميع السجناء والمحتجزين السياسيين في جنوب أفريقيا. ويتعهد بتوفير الدعم الكامل لجميع المشاركين لكي يواصلوا ويكثفوا حملتهم من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين. كما يتعهد بتقديم دعمه الثابت لكل الجهود المبذولة لوقف عمليات الاعتقال والاحتجاز والمحاكمات السياسية التعسفية في جنوب أفريقيا.

٣٢ - يؤيد الاقتراح الداعي إلى إعلان سنة ١٩٧٨ سنة دولية لمناهضة الفصل العنصري ويناشد جميع الحكومات والمنظمات الاحتفال بها انطلاقا من روح هذا الإعلان.

٣٣ - سيكون تحرير الجنوب الأفريقي ككل من الحكم الاستعماري والعنصري الخطوة النهائية في انعتاق القارة الأفريقية من قرون من الهيمنة والإذلال. وسيمثل ذلك إسهاما جليلا في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري في العالم، وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين.

٣٤ - يدعو المؤتمر العالمي جميع الحكومات والشعوب إلى المساهمة قدر المستطاع في هذا الجهد التاريخي والحاسم في سبيل الحرية والسلم والتعاون الدولي.

الوثيقة ٨٨

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٤١٧ (١٩٧٧)، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧

إن مجلس الأمن،

...

وإذ يلاحظ بجزع واستنكار بالغين استمرار النظام العنصري في جنوب أفريقيا في ممارسة العنف والقمع الجماعيين ضد الأهالي السود وجميع معارضي الفصل العنصري متحديا بذلك قرارات مجلس الأمن،

وإذ يساوره قلق بالغ إزاء الأنباء الواردة عن تعذيب السجناء السياسيين ووفاة عدد من المعتقلين وكذلك

موجة القمع المتزايدة ضد الأفراد والمنظمات ووسائل الإعلام منذ ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧،

واقتناعا منه بأن أعمال العنف والقمع التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب أفريقيا قد أدت إلى تفاقم الحالة في جنوب أفريقيا بدرجة كبيرة وستفضي بالتأكيد إلى نزاع عنيف واشتعال نار العنصرية مما يترتب عليه آثار دولية خطيرة،

وإذ يؤكد من جديد اعترافه بشرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا للقضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري،

وإذ يؤكد حق جميع شعوب جنوب أفريقيا ككل في ممارسة تقرير مصيره بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة،

وإذ يدرك مسؤولياته المترتبة عليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين،

١ - **يُدين بشدة** النظام العنصري في جنوب أفريقيا للجوئه إلى العنف والقمع الجماعيين ضد الأهالي السود الذين يمثلون الغالبية العظمى في البلاد وغيرهم من معارضي الفصل العنصري؛

٢ - **يُعرب** عن تأييده وتضامنه مع جميع الذين يكافحون من أجل القضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري ومع جميع ضحايا أعمال العنف والقمع التي يشنها النظام العنصري في جنوب أفريقيا؛

٣ - **يطلب** من النظام العنصري في جنوب أفريقيا الاضطلاع بما يلي:

(أ) إنهاء العنف والقمع ضد الأهالي السود وغيرهم من معارضي الفصل العنصري؛

(ب) إطلاق سراح جميع الأشخاص المسجونين بمقتضى قوانين الأمن التعسفية وجميع المعتقلين بسبب معارضتهم للفصل العنصري؛

(ج) الإنهاء الفوري لأعمال العنف العشوائية التي يرتكبها ضد المتظاهرين المسالمين ضد الفصل العنصري وأعمال قتل المعتقلين وتعذيب السجناء السياسيين؛

(د) إلغاء الحظر المفروض على المنظمات ووسائل الإعلام المعارضة للفصل العنصري؛

(هـ) إلغاء نظام "تعليم البانتو" وجميع تدابير الفصل العنصري والتمييز العنصري الأخرى؛

(و) إلغاء سياسة تحويل البلاد إلى بانتوستانات والتخلي عن سياسة الفصل العنصري وتأمين حكم الأغلبية القائم على أساس العدل والمساواة؛

٤ - **يطلب** إلى جميع الحكومات والمنظمات اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان تنفيذ الفقرة ٣ من هذا القرار؛

...

الوثيقة ٨٩

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٤١٨ (١٩٧٧)، ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧

إن مجلس الأمن،

...

وإذ يسلم بأن التعزيزات العسكرية التي تقوم بها جنوب أفريقيا وأعمال العدوان المستمرة التي ترتكبها ضد الدول المجاورة تُشكل تهديدا خطيرا لأمن تلك الدول،

وإذ يُسلم أيضا بوجوب تقوية الحظر الحالي المفروض على الأسلحة وتطبيقه تطبيقا شاملا دون أية تحفظات أو قيود أيا كانت للحيلولة دون زيادة تفاقم الحالة في جنوب أفريقيا،

...

وإذ يساوره قلق بالغ لأن جنوب أفريقيا على وشك إنتاج أسلحة نووية،

وإذ يُدين بقوة حكومة جنوب أفريقيا لأعمال القمع التي تمارسها ولتحديها في مواصلة انتهاج نظام الفصل العنصري وللهجمات التي تشنها على الدول المستقلة المجاورة،

وإذ يعتبر أن السياسات التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا والأعمال التي تمارسها مشحونة بخطر يُهدد السلم والأمن الدوليين،

واقتناعا منه بضرورة فرض حظر إجباري على الأسلحة وتطبيقه تطبيقا شاملا ضد جنوب أفريقيا في المقام الأول،

وإذ يتصرف لذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يُقرر**، فيما يتعلق بالسياسات والأعمال التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا أن حصول جنوب أفريقيا على الأسلحة والمعدات ذات الصلة يُشكل تهديدا لصون السلم والأمن الدوليين؛

٢ - **يُقرر** أنه يجب على جميع الدول أن تتوقف فورا عن إمداد جنوب أفريقيا بالأسلحة والمعدات ذات الصلة بجميع أنواعها بما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة والذخيرة، والعربات والمعدات الحربية ومعدات الشرطة شبه العسكرية، وقطع الغيار الخاصة بما سبق ذكره وأن تتوقف كذلك عن إمدادها بجميع أنواع المعدات والمؤن ومنح ترتيبات الترخيص لصناعة أو صيانة ما سبق ذكره؛

٣ - **يطلب** إلى جميع الدول، تحقيقا لأهداف هذا القرار، أن تُعيد نظرها في جميع الترتيبات التعاقدية القائمة بينها وبين جنوب أفريقيا والتراخيص الممنوحة لها فيما يتصل بصناعة وصيانة الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها، والمعدات والعربات العسكرية، وذلك بهدف إلغائها؛

٤ - **يُقرر أيضا** أنه يجب على جميع الحكومات الامتناع عن أي تعاون مع جنوب أفريقيا في مضمار صنع واستحداث الأسلحة النووية؛

٥ - **يطلب** إلى جميع الدول، بما فيها الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، العمل بدقة وفق أحكام هذا القرار؛

...

الوثيقة ٩٠

البيان الذي أدلى به الأمين العام كورت فالدهايم في مجلس الأمن في أعقاب اتخاذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن فرض حظر إلزامي على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا

S/PV.2046، ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧

من الجلي أننا نشهد اليوم حدثا تاريخيا. فباعتماد هذا القرار تكون هذه هي المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي يتخذ فيها منذ ٣٢ عاما إجراء ضد دولة عضو بموجب الفصل السابع من الميثاق. وليس غرضي هو السعي إلى البت فيما إذا كان ما قرره المجلس كافيا في حد ذاته لبلوغ هدفه. إلا أنه من الواضح بجلاء أن سياسة الفصل العنصري فضلا عن التدابير التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا لتنفيذ هذه السياسة هي انتهاك جسيم لحقوق الإنسان ومحفوفة بمخاطر تتهدد السلم والأمن الدوليين بما يتطلب ردا يتناسب مع خطورة الحالة. ومما له دلالته أيضا، أن هذه الخطوة الهائلة تتخذ على أساس اتفاق أجمع عليه أعضاء المجلس. وبذلك ندخل مرحلة جديدة، ومختلفة إلى حد بعيد، من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ أمد بعيد لتدارك المظالم البشعة.

وإنني ألاحظ أن مجلس الأمن يطلب إلي تقديم تقرير في غضون الأشهر الستة القادمة عن التقدم المحرز في تنفيذ الحظر الإلزامي الذي قرر فرضه على توريد الأسلحة. وللوفاء بهذه المهمة، من الواضح أنني سأحتاج إلى تعاون صادق من جميع الدول، الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة، وأنا على ثقة من أنني سألقى هذا التعاون. وإنني أطلب إلى جميع الحكومات أن تزودني بأوفى المعلومات في أقرب وقت ممكن عن التدابير التي ستتخذها للامتثال لهذا القرار الملزم الذي اعتمده مجلس الأمن.

ومما يدعو للأسف، بالطبع، أن تتدهور الحالة في جنوب أفريقيا إلى الحد الذي وجد المجلس نفسه مضطرا عنده إلى اتخاذ هذه التدابير الاستثنائية. ولكن لا ينبغي أن يكون هذا الأمر مفاجئا لجنوب أفريقيا عندما تأخذ في الاعتبار الوقت الطويل الذي ظل العالم

يناشدها فيه دون جدوى أن تتخلى عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها.

ولا يسعنا إلا أن نأمل أن تدرك حكومة جنوب أفريقيا تمام الإدراك مدى خطورة ما قرره مجلس الأمن وأن تشرع تبعا لذلك دون إبطاء في عملية إعادة حقوق الإنسان الأساسية إلى جميع السكان في جنوب أفريقيا، فبدون تلك الحقوق لا يمكن إحلال السلم.

الوثيقة ٩١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - نشر المعلومات عن الفصل العنصري

القرار ٣٢/١٠٥ جاء، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧

إن الجمعية العامة،

...

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام الاضطلاع، بالتعاون مع الدول الأعضاء التي تسمع إذاعاتها في الجنوب الأفريقي، ببرنامج إذاعي منتظم يوجه إلى جنوب أفريقيا، ويعنى بجهود الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري وتأييد حق تقرير المصير، فضلا عما يتصل بذلك من وسائل أخرى تهم شعوب الجنوب الأفريقي؛

٥ - **تحث** الدول الأعضاء التي تصل إذاعاتها إلى جنوب أفريقيا والأقاليم المتاخمة على توفير تسهيلات لبث هذه الإذاعات؛

...

الوثيقة ٩٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعبئة الدولية لمناهضة الفصل العنصري

القرار ٣٣/١٨٣ باء، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها العديدة بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا وإلى القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن،

وإذ تشير، بوجه خاص، إلى قرارها ٣٤١١ جيم (د-٣٠) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ الذي أعلنت فيه أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركاته التحريرية،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٢/١٠٥ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ الذي أعلنت فيه السنة التي تبدأ في ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٨ سنة دولية لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ ترى أن للأمم المتحدة دورا هاما وحيويا تؤديه في مجال تعزيز العمل الدولي من أجل القضاء على الفصل العنصري،

وإذ تؤكد من جديد التزامها الكامل باستئصال الفصل العنصري وبالقضاء على الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين بسبب نظام الفصل العنصري،

وإذ تؤكد من جديد أن الفصل العنصري جريمة في حق ضمير البشرية وكرامتها،

وإذ تدرك أن النضال الحق لشعب جنوب أفريقيا المضطهد أدى إلى توافق آراء دولي على مناهضة الفصل العنصري، وإلى تأييد متزايد للنضال من أجل الحرية وكرامة الإنسان في جنوب أفريقيا،

وإذ ترى أن الاحتفال بالسنة الدولية لمناهضة الفصل العنصري ينبغي أن يؤدي إلى التعجيل باتخاذ تدابير دولية متضافرة من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري وتحرير شعب جنوب أفريقيا،

وإذ تحيط علما بتوصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، الداعية إلى تعبئة دولية ضد الفصل العنصري،

١ - **تطلب** إلى جميع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، أن تشترك في التعبئة الدولية ضد الفصل العنصري؛

٢ - **تأذن** للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بأن تقوم، بمساعدة مركز مناهضة الفصل العنصري التابع للأمانة العامة، وبالتعاون مع حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية، بتعزيز التعبئة الدولية ضد الفصل العنصري وبتسهيل تنسيق التدابير المتخذة؛

٣ - **تناشد** الحركات المناهضة للفصل العنصري ولجان التضامن والنقابات العمالية والكنائس ومنظمات الشباب وسائر المنظمات غير الحكومية أن تشترك في التعبئة الدولية ضد الفصل العنصري باتخاذ التدابير المناسبة.

الوثيقة ٩٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعاون النووي مع جنوب أفريقيا

القرار ١٨٣/٣٣ زاي، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩

إن الجمعية العامة،

إذ تحيط علما بقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن تمتنع جميع الدول عن التعاون بأي شكل مع جنوب أفريقيا في تصنيع الأسلحة النووية واستحداثها،

وإذ تشير إلى قراراتها بشأن إعلان قارة أفريقيا منطقة لا نووية،

...

وإذ تلاحظ مع عظيم القلق أن النظام العنصري في جنوب أفريقيا قد عزز قدرته النووية،

وإذ ترى أن اكتساب النظام العنصري في جنوب أفريقيا لقدرة في مجال الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين،

١ - **تطلب** إلى مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى منع جنوب أفريقيا منعا فعالا من استحداث أسلحة نووية؛

...

الوثيقة ٩٤

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة في جنوب أفريقيا

القرار ٩٣/٣٤ ألف، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩

إن الجمعية العامة،

...

٧ - **تؤكد من جديد** التزام الأمم المتحدة باستئصال شأفة الفصل العنصري استئصالا تاما، وبتدمير النظام العنصري، بدلا مما يسمى بإصلاحات يجريها نظام الفصل العنصري؛

...

١٣ - **تطلب** إلى جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن توقف امتيازات الدخول بدون تأشيرات التي تمنحها لمواطني جنوب أفريقيا؛

...

١٧ - **تناشد** شباب جنوب أفريقيا الامتناع عن الخدمة في القوات المسلحة لجنوب أفريقيا التي تهدف إلى الدفاع عن نظام الفصل العنصري اللاإنساني، وقمع الكفاح المشروع للشعب المضطهد وتهديد الدول المجاورة وارتكاب الأعمال العدوانية ضدها؛

١٨ - **تدعو** جميع الحكومات والمنظمات إلى تقديم المساعدات، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٥/٣٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، إلى الأشخاص المرغمين على مغادرة جنوب أفريقيا بسبب اعتراضهم بدافع من الضمير على المساعدة في تنفيذ الفصل العنصري بالخدمة في القوات المسلحة أو قوات الشرطة؛

...

الوثيقة ٩٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - تقديم المساعدة إلى شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني

القرار ٩٣/٣٤ طاء، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩

إن الجمعية العامة،

...

١ - **تناشد** جميع الدول تقديم المزيد من المساعدة الإنسانية والتعليمية والاقتصادية وغير ذلك من أشكال المساعدة، إلى شعب جنوب أفريقيا المضطهد، وكذلك كل مساعدة مناسبة لحركة التحرير الوطني لجنوب أفريقيا في كفاحها المشروع في سبيل أن يمارس شعب جنوب أفريقيا بأكمله حق تقرير المصير؛

٢ - **تلفت الانتباه** بوجه خاص إلى ضرورة مساعدة المشاريع التعليمية والمشاريع القائمة على الجهد الذاتي التي تضطلع بها حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية، وإلى ضرورة تلبية الحاجات الخاصة والملحة للاجئين من النساء والأطفال؛

٣ - **تطلب وتخول** اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري القيام، بمساعدة مركز مناهضة الفصل العنصري التابع للأمانة العامة، اتخاذ جميع ما يقتضيه الأمر من خطوات للتشجيع على زيادة المساعدة المقدمة إلى شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني؛

٤ - **تقرر** أن تحول إلى واقع ملموس قرارها ٦/٣١ طاء المؤرخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، والذي أعلنت فيه أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يضطلعان بمسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا وحركات تحريره الوطني، وذلك عن طريق الإذن برصد اعتماد مالي كاف في ميزانية الأمم المتحدة لأغراض الاحتفاظ في نيويورك بمكاتب حركتي التحرير الوطني اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية - وهما المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا - ضمانا لتمثيل شعب جنوب أفريقيا التمثيل الواجب والسليم عن طريق حركتي تحريره الوطني.

...

الوثيقة ٩٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - إعلان بشأن جنوب أفريقيا

القرار ٩٣/٣٤ سين، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن الفصل العنصري جريمة ضد ضمير الجنس البشري وكرامته،

واقتناعا منها بوجوب اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في العمل الدولي المنسق من أجل القضاء على الفصل العنصري،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار عناد نظام جنوب أفريقيا الذي تحدى وتجاهل العديد من قرارات أجهزة الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل عادل وسلمي ودائم للحالة، بما في ذلك قرارات متخذة بالإجماع من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن،

وإذ تلاحظ أن نظام جنوب أفريقيا قد حرم الشعب المقهور، بما يتبعه من قوانين تعسفية وقمع، من سبل العمل السلمي والقانوني لتأمين حقوقه غير القابلة للتصرف،

وإذ تدين تعزيز القوة العسكرية لجنوب أفريقيا وسلسلة الأعمال العدوانية التي يرتكبها نظام جنوب أفريقيا ضد الدول المجاورة،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء مخططات نظام جنوب أفريقيا الرامية إلى إشاعة الفرقة بين السكان الأفريقيين وحرمانهم من ممتلكاتهم عن طريق إقامة "البانتوستانات"، بهدف إدامة الفصل العنصري وحرمان السكان الأفريقيين من حق المواطنة،

وإذ تندد بكل المخططات الرامية إلى تمزيق جنوب أفريقيا عن طريق إقامة "البانتوستانات" باعتبارها مخططات باطلة،

وإذ تدرك ما يمثله الكفاح في سبيل الحرية والمساواة في جنوب أفريقيا من إسهام هام في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى أن الأغلبية العظمى من شعب جنوب أفريقيا قد حرم من حق المشاركة في تقرير مصير البلد،

وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي تمكين شعب جنوب أفريقيا بكامله، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة، من ممارسة حقه في تقرير المصير،

واقتناعا منها بأن من شأن إقامة مجتمع غير عنصري في جنوب أفريقيا، استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يكون إسهاما هاما في توطيد دعائم السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي،

تعتمد الإعلان التالي:

إعلان بشأن جنوب أفريقيا

١ - تعترف جميع الدول بشرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري، وإقامة مجتمع غير عنصري يكفل تمتع شعب جنوب أفريقيا بكامله بحقوق متساوية بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة.

٢ - تعترف جميع الدول بحق شعب جنوب أفريقيا المقهور في اختيار وسيلة كفاحه.

٣ - تتعهد جميع الدول رسميا بالامتناع عن التدخل العسكري، العلني أو السري، دعما لنظام بريتوريا، أو دفاعا عنه، في جهوده الرامية إلى قمع الأماني الشرعية للسكان الأفريقيين في جنوب أفريقيا، وقمع كفاحهم ضده ممارسة منهم لحقهم في تقرير المصير، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أو تهديداته أو أعماله العدوانية ضد الدول الأفريقية الملتزمة بإقامة حكومة ديمقراطية في جنوب أفريقيا قائمة على إرادة السكان بمجموعهم، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد، بوصفها الضمانة الحتمية لسلم وأمن دائمين في الجنوب الأفريقي.

٤ - تتخذ جميع الدول إجراءات حازمة لمنع تجنيد أو تمويل أو تدريب أو مرور المرتزقة، الذين يدعمون النظام القائم على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أو البانتوستانات التي يقيمها ذلك النظام في جنوب أفريقيا.

٥ - تتخذ جميع الدول تدابير مناسبة لتثبيط الدعايات المؤيدة للفصل العنصري والرد عليها.

٦ - تحترم جميع الدول رغبة الدول الأفريقية في جعل أفريقيا منطقة لا نووية، وتمتنع عن التعاون بأي شكل من الأشكال مع نظام جنوب أفريقيا في مخططاته لكي يصبح دولة نووية.

٧ - تعرب جميع الدول عن التضامن الدولي مع شعب جنوب أفريقيا المقهور ومع الدول الأفريقية المستقلة التي تتعرض للتهديدات أو للأعمال العدوانية أو التخريبية من قبل نظام جنوب أفريقيا.

الوثيقة ٩٧

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٤٧٣ (١٩٨٠)، ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٠

إن مجلس الأمن،

...

وإذ يساوره شديد القلق إزاء تفاقم الحالة في جنوب أفريقيا، لا سيما إزاء أعمال القمع والقتل لتلاميذ المدارس المحتجين على الفصل العنصري، فضلا عن أعمال القمع الموجهة ضد رجال الكنيسة والعمال،

وإذ يلاحظ أيضا بقلق شديد أن النظام العنصري قد زاد تكثيف سلسلة المحاكمات التعسفية بموجب

قوانينه العنصرية القمعية التي تنص على أحكام الإعدام،

...

وإذ يعيد تأكيد اعترافه بشرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي وفقا لحقوقه الإنسانية والسياسية غير القابلة للتصرف المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يحيط علما بالطلبات المقدمة على نطاق واسع داخل جنوب أفريقيا وخارجها من أجل الإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين،

وإذ يساوره شديد القلق لأنباء إمداد جنوب أفريقيا بالأسلحة والعتاد العسكري خرقا للقرار ٤١٨ (١٩٧٧)،

...

وإذ يضع في اعتباره مسؤولياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين،

١ - **يدين بقوة** نظام جنوب أفريقيا العنصري لإمعانه في مفاقمة الحالة ولأعمال القمع الواسعة النطاق التي يقوم بها جميع المناهضين للفصل العنصري، ولقتل القائمين بمظاهرات سلمية والمحتجزين السياسيين ولتحديه لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا سيما قرار المجلس ٤١٧ (١٩٧٧)؛

٢ - **يعرب عن تعاطفه العميق** مع ضحايا هذا العنف؛

٣ - **يؤكد من جديد** أن سياسة الفصل العنصري جريمة ضد ضمير الإنسانية وكرامتها وأنها تتعارض مع حقوق الإنسان وكرامته، ومع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتزعزع السلم والأمن الدوليين على نحو خطير؛

٤ - **يدرك** شرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا في سبيل القضاء على الفصل العنصري ولإقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه جميع أفراد شعب جنوب أفريقيا ككل، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة، بالحقوق السياسية وغيرها من الحقوق بصورة متساوية وكاملة ويشارك فيه في تقرير مصيره بحرية؛

٥ - **يطلب** إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تضع حدا على وجه الاستعجال لأعمال العنف المرتكبة ضد الشعب الأفريقي وأن تتخذ تدابير عاجلة للقضاء على الفصل العنصري؛

٦ - **يعرب عن أمله** في إمكان تحقيق التغيير الحتمي في السياسات العنصرية التي تتبعها جنوب أفريقيا عن طريق الوسائل السلمية، ويعلن، مع ذلك، أن ما يرتكبه نظام جنوب أفريقيا العنصري من أعمال العنف والقمع واستمراره في حرمان الغالبية العظمى لشعب جنوب أفريقيا من حقوق الإنسان والحقوق السياسية المتساوية يؤدي إلى تفاقم الحالة في جنوب أفريقيا بدرجة كبيرة وسيفضي بالتأكيد إلى نزاع عنيف واشتعال نار العنصرية مما يترتب عليه آثار دولية خطيرة وزيادة عزلة جنوب أفريقيا وابتعادها؛

٧ - **يطلب** إلى نظام جنوب أفريقيا أن يتخذ على الفور التدابير اللازمة للقضاء على سياسة الفصل العنصري ومنح جميع مواطني جنوب أفريقيا حقوقا متساوية، بما في ذلك حقوق سياسية متساوية، وأن يكون لهم صوت كامل وحر في تقرير مصيرهم؛ وينبغي أن تتضمن هذه التدابير ما يلي:

(أ) العفو العام دون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص المسجونين، أو المقيدة حريتهم أو المنفيين بسبب معارضتهم للفصل العنصري؛

(ب) الوقف الفوري لأعمال العنف التي يقوم بها بلا تمييز ضد المتظاهرين سلميا ضد الفصل العنصري، وعمليات القتل أثناء الاحتجاز وتعذيب السجناء السياسيين؛

(ج) إلغاء الحظر المفروض على الأحزاب والمنظمات السياسية ووسائط الإعلام المناهضة للفصل العنصري؛

(د) إنهاء جميع المحاكمات السياسية؛

(هـ) إتاحة فرص متكافئة للتعليم لجميع المواطنين في جنوب أفريقيا؛

٨ - **يطلب على وجه الاستعجال** من نظام جنوب أفريقيا إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، ومن بينهم نيلسون مانديلا وجميع الزعماء السود الآخرين الذين يتعين عليه أن يتعامل معهم في أي مناقشة هادفة بشأن مستقبل البلد؛

٩ - **يطالب** نظام جنوب أفريقيا العنصري بالامتناع عن ارتكاب مزيد من الأعمال العسكرية والتخريب ضد الدول الأفريقية المستقلة؛

١٠ - **يطلب** إلى جميع الدول أن تنفذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بصرامة ودقة وأن تصدر، حسب الاقتضاء، التشريعات الوطنية الفعالة لذلك الغرض؛

١١ - **يطلب** إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧) فيما يتعلق بمسألة جنوب أفريقيا عملا بالقرار ٤١٨ (١٩٧٧)، أن تضاعف من جهودها بهدف ضمان التنفيذ التام لحظر الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا وذلك بأن توصي، بحلول ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، باتخاذ تدابير لسد جميع الثغرات القائمة في حظر الأسلحة، وتعزيز هذا الحظر وجعله أكثر شمولا؛

...

الوثيقة ٩٨

رسالة موجهة من السيد ب. أ. كلارك، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إلى المؤتمر الوطني الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد ميثاق الحرية

٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٠

إن من دواعي سروري العظيم أن أبعث إليكم، باسم لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بتحياتي في مناسبة يوم الحرية في جنوب أفريقيا الذي يصادف في هذه السنة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد ميثاق الحرية.

واسمحوا لي أن أذكّر باعتماد مؤتمر الشعب في عام ١٩٥٥ لميثاق الحرية، أي بعد سبع سنوات من وصول نظام الفصل العنصري إلى السلطة في جنوب أفريقيا، وقيامه بسن سلسلة من التدابير الوحشية من أجل ترسيخ الهيمنة العنصرية وقمع تطلعات السود المشروعة عن طريق القوة، منتهكا ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن المؤتمر الوطني الأفريقي جدير بالإكبار لدعوته إلى عقد مؤتمر لاعتماد ميثاق لحقوق شعب جنوب أفريقيا بأكمله بصرف النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد، في وقت كان فيه نظام الفصل العنصري يستثير التعصب والكراهية على أسس عنصرية، ولا سيما ضد الأغلبية السوداء من سكان الجمهورية. لقد برهن المؤتمر الوطني الأفريقي بذلك على أن كفاح الشعب الأفريقي يرمي بالفعل إلى تحرير جميع شعب جنوب أفريقيا من الاستبداد العنصري، وإلى إقامة دولة ديمقراطية حقا.

وقد ساعد ميثاق الحرية الرأي العام العالمي على فهم وإكبار ما يقوم به شعب جنوب أفريقيا المضطهد من كفاح مخلص. وفي مسيرة الكفاح الشاق المرير ضد نظام وحشي تدعمه قوى خارجية جشعة وذات نفوذ، أعطى الميثاق القدرة للكفاح التحرري على أن يحظى بصورة متزايدة بتضامن ودعم الأغلبية الساحقة من البشرية.

إنني ألاحظ مع شديد الإكبار استمرار المؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات المتحالفة معه في التمسك بمبادئ ميثاق الحرية بالرغم من وحشية النظام العنصري المتزايدة.

أما اليوم، وشعب جنوب أفريقيا يبلغ المرحلة الأخيرة والحاسمة في كفاحه من أجل التحرر، فإن توضيح تطلعاته المشروعة للعالم بأسره حق لا جدال فيه.

إن حركة التحرير الوطني، في عزمها الثابت على تحقيق تلك التطلعات - بالوسائل السلمية إن أمكن وبالمقاومة المسلحة إن استدعى الأمر - حَرِية بأن تحظى بدعم لا شبهة فيه من جميع من لهم ضمير حي من الرجال والنساء.

مع تمنياتي لكم بالتوفيق.

الوثيقة ٩٩

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٠ وموجهة إلى السيد ب. أ. كلارك، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، من السيد أوليفر ر. تامبو، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، بشأن الذكرى السنوية لاعتماد ميثاق الحرية

A/AC.115/L.531، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠

أتشرف بأن أقدم إلى سعادتكم وإلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحيات لجنتنا التنفيذية الوطنية، وتحياتي الأخوية شخصيا.

إننا نكتب إلى سعادتكم لنقدم لكم وللجنتكم الموقرة أصدق عبارات الشكر على رسالتكم الموجهة إلينا في مناسبة يوم الحرية في جنوب أفريقيا لهذه

السنة، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد ميثاق الحرية. ونحن متأثرون بالغ التأثر بالمشاعر النبيلة التي عبرت عنها رسالتكم.

والمؤتمر الوطني الأفريقي والأغلبية الساحقة من شعبنا مقتنعون ولديهم التزام بأن ردنا على العنصرية الضارية التي يمثلها نظام الفصل العنصري يجب أن يكون المطالبة بجنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية. فالقرون التي حفلت بالنزاع والمرارة والألم يجب أن تفسح المجال لعهد جديد من السلم والصداقة يسودان جميع أفراد شعب بلدنا.

وإننا نعتبر أن من حسن حظنا بصفة خاصة أن ميثاق الحرية هو لنا بمثابة بيان بالأهداف التي تتقيد بها أغلبية شعبنا. وهذه الحقيقة تجعلنا ملزمين بتلقين روح الميثاق حتى للأجيال الناشئة التي لم تكن موجودة عندما كان متاحا للجميع.

ونحن مدينون للجنة الخاصة لما أنجزته من عمل قيِّم على امتداد سنين عديدة لتعريف المجتمع الدولي بميثاق الحرية. ونحن على يقين من أن هذا الأمر قد ساعد في فضح إفلاس السياسات التي يتبعها نظام جنوب أفريقيا وإجرامية مخطط الفصل العنصري التي فرضها على شعبنا.

وإننا نتطلع إلى تعاون يزداد وثاقة على الدوام بيننا وبين سعادتكم واللجنة الخاصة التي جعلت من نفسها حليفا ثابتا لشعبنا المكافح، ومناضلا متحمسا من أجل العدالة والحرية والسلم في بلدنا وفي الجنوب الأفريقي.

ونحن نشكر لسعادتكم تمنياتكم الطيبة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم أن إرادة التحرر لدى شعبنا هي اليوم أقوى منها في أي وقت مضى. وإن الوحشية التي يواصل نظام بريتوريا تسليطها على شعبنا ليست سوى تأكيد على أن الخير يكمن في الإسراع في القضاء على هذا النظام ونقل السلطة إلى الشعب.

والمؤتمر الوطني الأفريقي وجيش شعبنا، أومخونتو وي سيزوي، يبذلان جميع الجهود لتحقيق هذه النتيجة. وإنه ليشد من أزرنا أن نعلم أننا نحظى، في الكفاح من أجل تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الحرية، باستمرار دعم اللجنة الخاصة والأمم المتحدة ككل.

(توقيع)
أ. ر. تامبو
رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

الوثيقة ١٠٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - المقاطعة الثقافية والأكاديمية وغيرها لجنوب أفريقيا

القرار ٣٥/٢٠٦ هاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ ترى أن وقف الاتصالات الثقافية والأكاديمية والرياضية والاتصالات الأخرى مع جنوب أفريقيا إجراء هام في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ تثني على الكتّاب والموسيقيين والفنانين والرياضيين وغيرهم الذين قاطعوا جنوب أفريقيا بسبب مقاومتهم للفصل العنصري،

وإذ تثني أيضا على الدول والمنظمات غير الحكومية التي شجعت على مقاطعة جنوب أفريقيا، ولا سيما حركات مناهضة الفصل العنصري، والمنظمات الطلابية والمعاهد الأكاديمية والمنظمات الرياضية،

وإذ تلاحظ أن نظام جنوب أفريقيا العنصري يستغل الاتصالات الثقافية والأكاديمية والرياضية والاتصالات الأخرى في تعزيز دعايته لسياسته اللاإنسانية الخاصة بالفصل العنصري وإقامة البانتوستانات،

١ - **تطلب** إلى جميع الدول أن تتخذ خطوات لمنع جميع المبادلات الثقافية والأكاديمية والرياضية والمبادلات الأخرى مع جنوب أفريقيا؛

٢ - **تطلب كذلك** إلى الدول التي لم تقم بذلك بعد:

(أ) أن تفسخ وتلغي كل الاتفاقات الثقافية والترتيبات المماثلة التي أبرمتها حكوماتها مع نظام جنوب أفريقيا العنصري؛

(ب) أن توقف أي تعاون ثقافي وأكاديمي مع جنوب أفريقيا، بما في ذلك تبادل العلماء والطلاب والشخصيات الأكاديمية، وكذلك التعاون في برامج البحوث؛

(ج) أن تمنع أي تشجيع للسياحة في جنوب أفريقيا؛

(د) أن تنهي امتيازات الدخول بدون تأشيرة الممنوحة لمواطني جنوب أفريقيا؛

(هـ) أن تحظر الهجرة إلى جنوب أفريقيا؛

٣ - **تناشد** الكتّاب والفنانين والموسيقيين والشخصيات الأخرى مقاطعة جنوب أفريقيا؛

٤ - **تحث** كل المؤسسات الأكاديمية والثقافية على إنهاء كل اتصالاتها مع جنوب أفريقيا؛

٥ - **تشجع** الحركات المناهضة للفصل العنصري وحركات التضامن في حملاتها لمقاطعة جنوب أفريقيا ثقافيا وأكاديميا ورياضيا؛

٦ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تشجيع هذه الأنواع من مقاطعة جنوب أفريقيا.

الوثيقة ١٠١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري

القرار ٣٥/٢٠٦ نون، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٣٤/٤ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩ و ٣٤/٩٣ كاف المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩،

وإذ تحيط علما "بتقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم"، ولا سيما توصياته بشأن تقديم المساعدة إلى المرأة في الجنوب الأفريقي،

وإذ تحيط علما أيضا بإعلان وتوصيات الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والفصل العنصري، المعقودة في هلسنكي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/ مايو ١٩٨٠،

وإذ تلاحظ مع الإعجاب التضحيات الكبيرة التي تقدمها النساء والأطفال في جنوب أفريقيا في الكفاح من أجل حقوقهم غير القابلة للتصرف وتحررهم الوطني،

وإذ تؤكد تضامنها الكامل مع المرأة في جنوب أفريقيا في كفاحها من أجل التحرير بقيادة حركة تحريرها الوطني،

وإذ ترى ضرورة تكثيف الجهود الدولية تكثيفا شديدا للتعريف بمحنة النساء والأطفال في جنوب أفريقيا، ولتعزيز زيادة التضامن معهم ومساعدتهم في إطار كفاحهم البطولي من أجل تحرير جنوب أفريقيا،

١ - **تثني** على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لإيلائها اهتماما خاصا لمحنة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري؛

٢ - **تؤيد** إعلان وتوصيات الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والفصل العنصري والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، وتعرضها مع الثناء على أنظار الحكومات والمنظمات؛

٣ - **تحث** كل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات، والمنظمات النسائية والجماعات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات على إيلاء أعلى أولوية لمسألة تدابير تقديم المساعدة إلى المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا خلال النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة؛

٤ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات دعم شتى مشاريع حركات التحرير الوطني ودول خط

المواجهة التي ترمي إلى مساعدة اللاجئين من النساء والأطفال من جنوب أفريقيا وناميبيا؛

٥ - **تطلب** إلى لجنة حقوق الإنسان التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال في جنوب أفريقيا؛

٦ - **تشجع** المنظمات النسائية وغيرها من المنظمات المعنية بالمرأة في جنوب أفريقيا على القيام، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، بإعلان يوم دولي للتضامن من كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا من أجل تعزيز تعبئة الرأي العام العالمي على أوسع نطاق دعما للكفاح العادل الذي تخوضه المرأة في جنوب أفريقيا وحركة تحريرها الوطني، فضلا عن تقديم كل ما يلزم من مساعدة لها لضمان سرعة انتصار ذلك الكفاح؛

٧ - **تدعو** المنظمات النسائية في جميع أنحاء العالم إلى تكثيف العمل تضامنا مع الكفاح من أجل التحرير في جنوب أفريقيا وإلى النظر في زيادة تنسيق جهودها بالتعاون مع اللجنة الخاصة؛

٨ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة وفرقة العمل المعنية بالنساء والأطفال التابعة لها القيام بما يلي:

(أ) تعزيز ورصد تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة؛

(ب) التعريف بمحنة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري، وكفاحهم من أجل التحرير؛

(ج) تشجيع عقد مؤتمرات وطنية وإقليمية ودولية معنية بالنساء والأطفال في ظل الفصل العنصري والاشتراك في رعاية هذه المؤتمرات حسب الاقتضاء.

الوثيقة ١٠٢

مقدمة للسجل الأول للاتصالات مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية، الذي نشرته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٨١/١٨، أيار/مايو ١٩٨١

مقدمة

تولي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري اهتماما خاصا منذ سنوات عديدة لحملة مقاطعة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية في جنوب أفريقيا، وذلك كجزء من الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري. ولقد كانت المقاطعة في مجال الألعاب الرياضية جديرة باهتمام خاص لعدة أسباب.

١ - فالألعاب الرياضية توصف بأنها شبه ديانة ثانية يعتنقها مجتمع الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا. ولذلك فإن مقاطعة الرياضيين والفرق الرياضية التابعة لجنوب أفريقيا تثبت لهم على نحو فعال البغض الذي يلقاه الفصل العنصري عالميا.

٢ - ولقد كان الفصل العنصري مفروضا في مجال الألعاب الرياضية في جنوب أفريقيا، وازداد التشدد في تطبيقه منذ أن تولى نظام الحزب الوطني السلطة في عام ١٩٤٨، واستخدمت في ذلك طائفة من القوانين واللوائح، فضلا عن التخويف. ولا يزال تطبيق الفصل العنصري جاريا، رغم عدد من التعديلات السطحية أجريت في السنوات الأخيرة لخداع الرأي العام العالمي.

والتمييز العنصري في مجال الألعاب الرياضية يتصل اتصالا مباشرا بتدابير قمعية عديدة يفرضها النظام العنصري، من قبيل: الفصل بين الأجناس في الأحياء السكنية؛ والعزل والظلم في مجال التعليم؛ وعدم المساواة في تخصيص الموارد للأنشطة الرياضية؛ ونظام البانتوستانات ونظام اليد العاملة المهاجرة؛ وسيطرة البيض على جميع المناطق والمرافق الحضرية؛ وعدم كفاية الخدمات الصحية، والاستغلال الوحشي للسود الأمر الذي يكتب عليهم سوء التغذية والمرض، بل وجميع ألوان الحرمان التي يتعرض لها السود في ظل نظام السيطرة والاستغلال العنصريين.

وهذا هو الذي جعل الاتحادات غير العنصرية للألعاب الرياضية في جنوب أفريقيا تعلن أنه لا يمكن "مزاولة الألعاب الرياضية السوية في مجتمع غير سوي".

٣ - إن ممارسة الألعاب الرياضية تحدوها روح نظافة اللعب وتحكمها مجموعة من المبادئ، في مقدمتها المبدأ الأولمبي القاضي بعدم التمييز.

ولقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٧٧٥ دال (د - ٢٦) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، في أثناء "السنة الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري"، الذي أعلنت فيه مساندتها المطلقة للمبدأ الأولمبي الذي يقضي بعدم السماح بأي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء السياسي".

وهذا المبدأ ينتهك انتهاكا صارخا في جنوب أفريقيا.

٤ - إن الرياضيين السود وغيرهم من المناهضين للعنصرية هم الذين بدأوا الحركة من أجل القضاء على الفصل العنصري ومقاطعته في مجال الألعاب الرياضية. وقد نادوا بطرد الهيئات الرياضية المقصورة على البيض من الاتحادات الدولية للألعاب الرياضية.

وفي عام ١٩٥٥ تشكلت رابطة جنوب أفريقيا للألعاب الرياضية، وهي رابطة غير عنصرية. والهيئات غير العنصرية للألعاب الرياضية تضم عشرات الآلاف من الأعضاء، رغم حرمانها من المرافق وإرهابها من جانب نظام الفصل العنصري ومؤسساته. وهي تتجمع الآن تحت مظلة مجلس جنوب أفريقيا للألعاب الرياضية الذي يتحمل العبء الأكبر من الكفاح ضد الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية. وهذا الاتحاد عضو في المجلس الأعلى للألعاب الرياضية في أفريقيا.

٥ - وبفضل جهود العديد من المنظمات والأفراد، اجتذبت حملة مناهضة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية تأييدا جماهيريا واسعا في جميع أنحاء العالم، فهي حملة بوسع كل رجل وكل امرأة من أصحاب الضمير الحي المساهمة فيها مساهمة شخصية.

إن مئات الآلاف من الرياضيين والمتفرجين في بلدان عديدة يشاركون في إجراءات مقاطعة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية، الأمر الذي عمل بدوره على بيان حقيقة الفصل العنصري للملايين من الأفراد الآخرين. وقد أصبح الكفاح ضد الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية قضية قومية في بعض البلدان - ولا سيما البلدان التي تظاهرت حكوماتها ببغضها للفصل العنصري ولكنها واصلت التعاون مع نظام الفصل العنصري - وأكد اقتناع اللجنة الخاصة بأنه متى ظهرت حقيقة الفصل العنصري فإن الغالبية العظمى من الناس لن تتخلف عن معارضته.

وكان مما له مغزاه الخاص أن الشباب كانوا في مقدمة صفوف حركة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.

التقدم المحرز في حملة مناهضة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية

سجلت حملة مناهضة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية إنجازات كبيرة في العقدين الماضيين.

وكان أبرز انتصار هو تعليق مشاركة جنوب أفريقيا في المباريات الأولمبية في عام ١٩٦٤ وطردها في عام ١٩٧٠. وعلى مر السنوات ظلت مشاركة جنوب أفريقيا تعلق أو أنها كانت تطرد من مجموعة من نظم الألعاب الرياضية، منها: ملاكمة الهواة والتربية البدنية والبادمنتون وكرة السلة وقوارب النزهة والشطرنج والكريكيت وركوب الدراجات وكرة القدم والسباحة وتنس الطاولة والانزلاق على الماء ورفع الأثقال والمصارعة. وقد رفض طلب جنوب أفريقيا الانضمام إلى ألعاب رياضية مثل الجودو وكرة اليد.

ولم يتسن حتى الآن الحصول على الأغلبيات المطلوبة لاستبعاد جنوب أفريقيا من بعض اتحادات الألعاب الرياضية التي تسيطر عليها قلة من البلدان الغربية عن طريق نظام الأصوات المرجحة، أو من ألعاب لا تشارك فيها البلدان الأفريقية وبلدان عدم الانحياز مشاركة تذكر ويقل فيها عدد أصوات البلدان الاشتراكية. ومن أمثلة ذلك: النبالة والشيش والجمباز والبنتاثلون الحديث والتجديف والرماية وسباق القوارب.

والواقع أن تلك الألعاب شهدت سلسلة من المقاطعات الانفرادية من جانب بلدان أو فرق أو رياضيين احتجاجا على مشاركة فرق من جنوب أفريقيا العنصرية، وجعلت الضغوط تتزايد من أجل طرد جنوب أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، فإن مقاطعة الألعاب الرياضية التي يمارس فيها الفصل العنصري لقيت التأييد من الغالبية العظمى من حكومات العالم. ولئن كانت أغلبية الحكومات - ولا سيما في أفريقيا ودول عدم الانحياز والدول الاشتراكية - قد اتخذت تدابير حازمة لمنع الاشتراك في مباريات رياضية مع الفرق التي تنتمي إلى نظام الفصل العنصري، فإن عددا غيرها، ولا سيما من الغرب، اتخذ تدابير جزئية للثني عن الاشتراك في مثل هذه المباريات. ويمكن الإشارة بوجه خاص في هذا

الصدد إلى الإجراءات التي اتخذتها في الآونة الأخيرة أستراليا والدانمرك والسويد وفرنسا وكندا واليابان لمنع دخول فرق رياضية من جنوب أفريقيا.

وقد أعلنت الحكومة الآيرلندية على جميع مواطنيها معارضتها القوية والصلبة للفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية. وحظرت في عام ١٩٧٩ دخول فريق الرغبي المسمى "البرابرة" التابع لجنوب أفريقيا، وعارضت بشدة قيام فريق الرغبي الآيرلندي بزيارة إلى جنوب أفريقيا في أيار/ مايو ١٩٨١.

وقررت الحكومة الأرجنتينية في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ أن مواطني جنوب أفريقيا إذا زاروا الأرجنتين فإنه يجب عليهم أن يعلنوا أنهم لن يشاركوا في أية مباراة رياضية ولن تكون لهم صلة بأية أنشطة رياضية أخرى، من قبيل تقديم المشورة الفنية والتدريب.

كما أن ما يصدر من إعلانات دولية يعبر عن معارضة الحكومات لإجراء اتصالات مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية. ففي أعقاب مقاطعة مباريات مونتريال الأولمبية من جانب الدول الأفريقية والعراق وغيانا، أعلن رؤساء حكومات بلدان الكمنولث "اتفاق غلينيغلز" لعام ١٩٧٧ الذي اتفقوا فيه على "اتخاذ كل الخطوات العملية الممكنة لعدم تشجيع الاتصال أو المنافسة من جانب مواطنيهم مع المؤسسات أو الفرق الرياضية أو الرياضيين من جنوب أفريقيا". أما برنامج العمل المشترك بين دول الشمال لمناهضة جنوب أفريقيا، الذي أعلن في آذار/ مارس ١٩٧٨، فقد تضمن توصية بقطع الاتصالات مع نظام الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية. وفي الاجتماعين اللذين عقدهما وزراء شؤون الألعاب الرياضية في أوروبا الغربية في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١، طلبوا من المؤسسات الرياضية والرياضيين عدم الرضوخ لاستغلال البلدان التي تمارس التمييز العنصري.

وقد كان لتضحيات الكثيرين الفضل في تحقيق هذه الإنجازات في عزل ومقاطعة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية.

وجرى الحال باستمرار على تعرض قادة الألعاب الرياضية غير العنصريين في جنوب أفريقيا نفسها للسجن وتقييد حركتهم والحرمان من جوازات السفر والتخويف والمضايقة.

وفي خارج جنوب أفريقيا، اضطر رياضيون عديدون إلى تضييع فرص ثمينة للمنافسة الدولية لأن بعض الهيئات الرياضية أصرت على السماح باشتراك فرق نظام الفصل العنصري. والتضحية التي قدمها رياضيون من أفريقيا والعراق وغيانا اضطروا إلى مقاطعة مباريات مونتريال الأولمبية مثال واحد فقط من أمثلة عديدة. بل إن بعض الاتحادات الرياضية اتخذت إجراءات تأديبية ضد رياضيين رفضوا، على أساس المبدأ، الدخول في مباريات مع رياضيين وفرق رياضية من جنوب أفريقيا.

وقد كرس عشرات الآلاف من الناس، وخاصة من الشباب في البلدان الغربية، وقتهم وطاقاتهم للقيام بمظاهرات لإبداء معارضتهم لمجيء فرق تابعة لنظام الفصل العنصري؛ وتعرض كثيرون منهم للسجن والاعتداء أثناء هذه المظاهرات.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى التضحيات المالية الباهظة التي قدمها رياضيون محترفون مثل السيد محمد علي والسيد جون ماكنرو والسيد فيفيان ريتشاردز والسيد جون كونتي وغيرهم من الذين رفضوا على أساس المبدأ، اللعب في جنوب أفريقيا العنصرية.

مناورات نظام الفصل العنصري

عندما واجه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا هو ومسؤولوه عن شؤون الألعاب الرياضية وأصدقاؤه في الخارج تزايد مقاطعة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية، فإنهم بدأوا القيام بسلسلة من المناورات والأعمال الخسيسة من أجل خداع العالم والخروج من عزلتهم.

ذلك أن مسؤولي الشؤون الرياضية في جنوب أفريقيا الذين يتولون أمر تنفيذ التمييز العنصري الفاضح، فضلا عن المسؤولين ومتعهدي المباريات في الخارج الذين نظموا تبادل الفرق الرياضية مع جنوب أفريقيا متحدين في ذلك جميع الاحتجاجات والنداءات، أصبحوا يدعون الآن أنهم يعارضون الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية وأن زيادة الاتصالات في مجال الألعاب الرياضية مع جنوب أفريقيا هو أفضل وسيلة لهذا الغرض. وقد شجعهم نظام الفصل العنصري وساعدهم في ذلك بسلسلة من التغييرات زعموا إدخالها على سياسة الألعاب الرياضية ترمي إلى إقناع غير العارفين بأنه يجري تحرير الألعاب الرياضية من أغلال الفصل العنصري.

إن اللجنة الخاصة، وكذلك الاتحادات الرياضية غير العنصرية في جنوب أفريقيا والمجلس الأعلى للألعاب الرياضية في أفريقيا، قد قاموا بتحليل هذه التغييرات المزعومة فوجدوا أنها مجرد مناورات مخادعة من جانب نظام ملتزم التزاما لا رجعة فيه بالهيمنة العنصرية.

فهذه التغييرات تتألف أساسا من بعض التعليمات الخاصة التي تقضي بالسماح بضم بضعة سود إلى بعض الفرق "الوطنية"، وحضور متفرجين من أعراق مختلفة بعض المباريات الرياضية ودخول الرياضيين السود بعض النوادي وقت إقامة بعض المباريات الرياضية. أما ممارسة الألعاب الرياضية فلا تزال في معظمها خاضعة للفصل العنصري. فلا يتم اختيار الرياضيين على أساس الجدارة. والعمل ينتهي فورا بتلك التعليمات الخاصة بعد تلك الأحداث الرياضية الخاصة. ويجري تنسيق وتعزيز نظام الهيمنة العنصرية برمته الذي يمنع المساواة في مجال الألعاب الرياضية.

لقد رفضت الهيئات الرياضية غير العنصرية في جنوب أفريقيا رفضا تاما تلك التعليمات المهينة التي أصدرها نظام الفصل العنصري ومسؤولو الشؤون الرياضية فيه، لأنها ترمي تحديدا إلى تمكين الهيئات الرياضية العنصرية من العودة إلى ميدان الألعاب الرياضية الدولية.

وقد لقي موقفهم التقدير من السيد توني وارد، لاعب الرغبي الذي رفض الانضمام إلى فريق الرغبي الآيرلندي الذي ذهب إلى جنوب أفريقيا في أيار/مايو ١٩٨١، حيث قال:

"ولكن في نهاية اليوم تذهبون وأذهب للمشاركة في مباراة وبعدها نذهب إلى البار لاحتساء شيء من البيرة. ولن يتسنى لكم أن تفعلوا ذلك إذا كنتم من السود في جنوب أفريقيا. فأنا أذهب إلى البار أما أنتم فتذهبون إلى بلدتكم أو سموها ما شئتم ... ثم إنني أجلس في البار بمفردي وبيدي قدحي. وليس ذلك هو الرغبي أو الألعاب الرياضية أو هو من الأخلاق في شيء".

غير أن بعض مسؤولي الشؤون الرياضية في بضعة بلدان أبدوا تبلد الإحساس المطبق إزاء مشاعر المضطهدين في جنوب أفريقيا، وضلعوا مع نظام الفصل العنصري في مناوراته. فهم يتظاهرون بأنهم مهتمون بالألعاب الرياضية وحدها في حين أنهم أصبحوا أدوات دعاية لنظام الفصل العنصري.

لقد أوفدوا البعثات إلى جنوب أفريقيا لعقد وشائج الأخوة مع نظام الفصل العنصري ومسؤوليه لشؤون الرياضة، فضلا عن قلة من الهيئات البهلوانية الذليلة التي أنشأوها. وتدعي هذه البعثات أنه يجري إحراز تقدم في سبيل التعددية العنصرية في جنوب أفريقيا وأن زيادة الاتصالات، لا العزلة، هي الكفيلة بتشجيع بلوغ هذه الغاية. وبعد ذلك يجري نشر النتائج التي خلصت إليها على أوسع نطاق لتشجيع إقامة المباريات الرياضية في جنوب أفريقيا.

ونظام الفصل العنصري من جانبه ينفق أموالا عامة وسرية لتشجيع الزيارات من جانب أمثال هؤلاء المسؤولين الرياضيين، وللإساءة إلى الحملة المناهضة للفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية. وهو يكرس، بالتعاون مع المصالح التجارية في جنوب أفريقيا، أموالا طائلة لإغواء الرياضيين للمشاركة في مباريات تقام لهذا الغرض في جنوب أفريقيا. وبعض شبكات التلفزيون تقدم لهم المساعدة في هذا الشأن، ليس بمجرد الدعاية على نطاق واسع وإنما أيضا بتقديم مدفوعات سخية لقاء حقوق إذاعة المباريات.

ويجب التأكيد على أنه لا يمكن الوثوق بالنتائج التي خلصت إليها بعثات "تقصي الحقائق" المزعومة التي أوفدتها بعض الهيئات الرياضية الغربية بالتعاون مع نظام الفصل العنصري واتحاداته الرياضية. لقد أعلن الرياضيون السود الذين يعانون من التمييز مواقفهم بوضوح، وكذلك فعلت حركات التحرير الوطنية. إنهم وحدهم الذين يمكن أن يقدموا شهادة موثوق بها عن الحالة وأن يحددوا وسائل القضاء على الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية.

عمليات تبادل الفرق الرياضية التي تمت في الآونة الأخيرة مع جنوب أفريقيا

بالتعاون مع بعض الشخصيات الرياضية ومسؤولي الشؤون الرياضية في بضعة بلدان، تمكن نظام الفصل العنصري من تنظيم عدد من الأحداث الرياضية الكبرى في جنوب أفريقيا ومن إرسال بعض فرقه إلى المباريات الدولية.

وكان معظم هذه العمليات في مجال الملاكمة للمحترفين والغولف والتنس حيث كان الإغراء الرئيسي للاعبين هو المكافآت المالية الطائلة التي قدمتها جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تبادل الفرق في مجال الرغبي بفضل التعاون الوثيق بين مسؤولي الشؤون الرياضية في بضعة بلدان يمثل الرغبي فيها رياضة شعبية.

وفي تلك الحالات لم يكتف متعهدو المباريات ومديرو الشؤون الرياضية بتحدي قرارات الأمم المتحدة والاحتجاجات من جانب منظمات وطنية ودولية عديدة، ولكنهم استخفوا أيضا باحتجاجات حكوماتهم وشعوبهم نفسها. وجعلهم التهافت على ملاعبة فرق جنوب أفريقيا العنصرية لا يترددون في المغامرة

بسمعة بلدانهم وسلامة النظم الرياضية الأخرى في بلدانهم.

وكانت المكافآت المالية من أهم الاعتبارات التي حدت بهم إلى تجاهل المبادئ الأولمبية، وإلى احتقار أماني أغلبية سكان جنوب أفريقيا المضطهدين، وإلى تحدي الرأي العام الأفريقي والعالمي.

ويمكن الإشارة إلى بعض عمليات التبادل في مجال الألعاب الرياضية.

فقد عقدت الرابطة العالمية للملاكمة مباراة بين السيد جون تيت من الولايات المتحدة الأمريكية والسيد جيري كويتزي من جنوب أفريقيا على بطولة الملاكمة الثقيلة في بريتوريا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩. وشجع ذلك بوب أروم متعهد المباريات الرياضية من الولايات المتحدة على تنظيم مباراة البطولة التالية بين السيد مايكل ويفر من الولايات المتحدة والسيد جيري كويتزي في ولاية بوفوثاتسوانا المزعوم "استقلالها" في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.

وقام فريق الليونز البريطاني الآيرلندي للرغبي بجولة في جنوب أفريقيا في حزيران/ يونيه ١٩٨٠. وقد تمت هذه الجولة حين كان نظام الفصل العنصري يمارس القتل والتشويه عشوائيا ضد الطلبة السود الذين يعبرون عن احتجاجهم على الظلم والفصل العنصري في مجال التعليم، فأثارت الشعور القوي بالامتعاض لدى مجتمع السود.

وقام فريق سبرينغبوك للرغبي التابع لجنوب أفريقيا بجولة في باراغواي وأوروغواي وشيلي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ وقام فريق الرغبي القومي الفرنسي بجولة في جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر. وكانت تلك الجولات مقدمة لقيام فريق الرغبي الآيرلندي بجولة في جنوب أفريقيا في أيار/ مايو ١٩٨١ ولقيام فريق سبرينغبوك بجولة في نيوزيلندا في تموز/ يوليه ١٩٨١.

وسمح لجنوب أفريقيا بالمشاركة في المباريات العالمية لبطولة الغولف التي عقدت في الولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.

ورغم أن تلك المناسبات الرياضية كانت مقصورة على فئة قليلة من الألعاب الرياضية فقد تمت الدعاية لها على نطاق واسع ونَحت إلى حجب التقدم المستمر الذي يحرز في استبعاد جنوب أفريقيا من المجال الدولي للألعاب الرياضية. وقد أطمع ذلك نظام الفصل العنصري وأعوانه وجعلهم يتأهبون لمزيد من خرق المقاطعة في مجال الألعاب الرياضية.

بعض أهم المتعاونين مع نظام الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية

ينبغي الإشارة إلى أن بعض الهيئات الرياضية ومتعهدي المباريات والمديرين في مجال الألعاب الرياضية دأبوا على ممارسة الانتهاك الصارخ لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية، وعلى إسباغ الارتياح على نظام الفصل العنصري.

وكان المجلس الدولي للرغبي من أنشط العاملين في تشجيع وتيسير تبادل الفرق الرياضية مع جنوب أفريقيا، رغم أن التمييز العنصري كان يمارس على أشده في لعبة الرغبي في جنوب أفريقيا. ويتألف هذا الاتحاد من ثمانية أعضاء كاملي العضوية - اتحادات الرغبي في أستراليا وإنكلترا وآيرلندا وجنوب أفريقيا وسكوتلندا وفرنسا ونيوزيلندا وويلز. وقد دأبت تلك الاتحادات - باستثناء الاتحاد الأسترالي للرغبي - على دعم تبادل الفرق مع جنوب أفريقيا، متحدية في ذلك الاحتجاجات العديدة من حكومات بلدانها، فضلا عن الاحتجاجات الجماهيرية.

وفي فرنسا، نظم السيد ألبير فيراس، رئيس الاتحاد الفرنسي للرغبي، جولة لجنوب أفريقيا في عام ١٩٨٠، ضاربا عرض الحائط بنصيحة الحكومة واحتجاجات منظمات عديدة.

وفي آيرلندا، تجاهل السيد روبرت (بوبي) غانلي، رئيس الاتحاد الآيرلندي للرغبي، والسيد رونالد داوسون، نائب رئيس ذلك الاتحاد، النداءات العديدة من الحكومة والبرلمان وأغلبية كاسحة من الرأي العام وقاما بتنظيم جولة لفريق الليونز للرغبي التابع لجنوب أفريقيا في عام ١٩٨٠ وجولة لفريق الرغبي الآيرلندي في جنوب أفريقيا في أيار/ مايو ١٩٨١.

وكان السيد بادي ماديغان، مدير فريق الرغبي الآيرلندي الذي قام بجولة في جنوب أفريقيا في عام ١٩٨١، مشجعا نشطا آخر لإقامة صلات مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية.

وفي نيوزيلندا، كان السيد ج. غ. فريزر، رئيس الاتحاد النيوزيلندي للرغبي، والسيد سيس بليزي، رئيس اتحاد الرغبي، والسيد رون دون، رئيس اتحاد أوكلند للرغبي والعضو في مجلس الاتحاد النيوزيلندي للرغبي، هم أنشط المروجين لجولة فريق سبرينغبوك للرغبي التابع لجنوب أفريقيا. وقد تحدوا في ذلك نداءات الحكومة والأحزاب السياسية والكنائس والجماعات المناهضة للفصل العنصري، ومنظمات

الطلبة والشباب، بل والأغلبية الكاسحة من الرأي العام في نيوزيلندا.

وفي بريطانيا العظمى، كان اتحاد ويلش للرغبي، بقيادة رئيسه كليف و. جونز، شديد النشاط في التعاون مع جنوب أفريقيا. وقد ضم ثلاثة لاعبين من جنوب أفريقيا إلى فريق ويلش في المباراة التي عقدت للاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء الفريق في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٨١.

والاتحاد العالمي للملاكمة اتحاد دولي آخر عمل بنشاط على مساعدة نظام الفصل العنصري في تبادل الفرق الرياضية. ولجان هذا الاتحاد تضم أعضاء كثيرين من جنوب أفريقيا.

وقد تجاهل السيد بوب أروم، وهو من متعهدي مباريات الملاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، احتجاجات عديدة على قيامه بتنظيم عدة مباريات عالمية على اللقب تضم لاعبين من جنوب أفريقيا، ليس فقط في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما أيضا في ولاية بوفوثاتسوانا المزعوم "استقلالها".

وفيما يلي أسماء بعض مشاهير مديري شؤون الألعاب الرياضية الذين يشتركون بنشاط في الترويج لتبادل الفرق الرياضية مع جنوب أفريقيا.

- السيد ريتشارد (ديك) جيبز، رئيس المجلس البريطاني للألعاب الرياضية. وقد ترأس في بداية عام ١٩٨٠ بعثة تابعة للمجلس "لتقصي الحقائق" ذهبت إلى جنوب أفريقيا وأعربت عن التأييد لتبادل الفرق الرياضية مع جنوب أفريقيا. كما قام بزيارة جنوب أفريقيا للتكلم أمام احتفال رياضي ولحضور مباراة رغبي بين جنوب أفريقيا وفريق الليونز البريطاني. وقد نادى مرارا بتبادل الفرق الرياضية مع جنوب أفريقيا بل قام في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ بالدفاع عن نظام جنوب أفريقيا عندما رفض السماح للسيد بول ستيفنسون، عضو المجلس البريطاني للألعاب الرياضية، بزيارة جنوب أفريقيا.
- السيد ويليام (بيل) هيكس، رئيس لجنة الإعلام التابعة للمجلس البريطاني للألعاب الرياضية، وهو مدافع نشط آخر عن إقامة اتصالات مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية.

وقد قال إبان زيارته إلى جنوب أفريقيا في آذار/ مارس ١٩٨١ ما يلي:

"أعتقد أنه ينبغي لمجلس الألعاب الرياضية أن يحاول إقناع الحكومة بأن تحاول إقناع مؤتمر رؤساء وزراء الكمنولث في آب/ أغسطس بإرخاء قبضة اتفاق غلينيغلز على الألعاب الرياضية لا بشدها".

- السيد هارم هندريكس، مدير فريق المحاربين القدماء الهولندي للألعاب الرياضية في المباريات العالمية للمحاربين القدماء، التي عقدت في كرايستشيرش بنيوزيلندا في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١. وقد أدخل عشرة من لاعبي جنوب أفريقيا كأعضاء في الفريق الهولندي للتحايل على الحظر المفروض على لاعبي جنوب أفريقيا.
- السيد جون هـ. مكدونالد النيوزيلندي، رئيس اللجنة التنظيمية للمباريات العالمية للمحاربين القدماء المعقودة في كرايستشيرش بنيوزيلندا في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١. وقد ساعد على تيسير مشاركة لاعبين رياضيين من جنوب أفريقيا.
- السيد وولتر هادلي، الرئيس السابق للمجلس النيوزيلندي للكريكيت والعضو الحالي في مجلس إدارته. وقد كان له نشاطه في الجهود التي بذلت لإعادة قبول جنوب أفريقيا في المؤتمر الدولي للكريكيت.
- السيد ب. ج. بوترايت، رئيس رابطة الولايات المتحدة الأمريكية للغولف. وقد قام، متجاهلا احتجاجات عديدة، بتمكين فرق جنوب أفريقيا من المشاركة في المباراة العالمية للغولف في باينهيرست، نورث كارولينا، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.

قرار اللجنة الخاصة بفتح سجل

في كل الحالات المشار إليها أعلاه، قامت اللجنة الخاصة مرارا بمناشدة الهيئات الرياضية والرياضيين وسائر المعنيين الآخرين بالكف عن التعاون مع نظام الفصل العنصري، وطلبت إلى حكوماتهم اتخاذ إجراء حازم لمنع تبادل الفرق الرياضية. على أن متعهدي المباريات والهيئات الرياضية تجاهلوا كل النداءات. ولم تتخذ بعض الحكومات أي إجراء على أساس أن النشاط الرياضي في بلدانها يتمتع بالاستقلال، أو أنها اقتصرت على مجرد التعبير عن المعارضة.

وفي هذه الأثناء زاد نظام جنوب أفريقيا من اضطهاده للهيئات الرياضية غير العنصرية. مثال ذلك قيامه بمصادرة جواز السيد م. ن. باثر، أمين مجلس جنوب أفريقيا للألعاب الرياضية، في حزيران/ يونيه ١٩٨٠ عشية سفره من دوربان لإجراء مشاورات مع اللجنة الخاصة.

وفي ضوء ذلك، رأت اللجنة الخاصة أن من الضروري مضاعفة جهودها للفت الأنظار على نطاق واسع إلى عمليات تبادل الفرق الرياضية مع جنوب أفريقيا حتى يتسنى للمجتمع الدولي تنسيق جهوده لتحقيق الوقف الكامل لجميع هذه العمليات. وتحقيقا لهذه الغاية، قررت القيام، بالتعاون مع جميع المنظمات المعنية، بإعداد سجل للاتصالات التي تتم مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية، فضلا عن إعداد قائمة دورية بالرياضيين والمديرين ومتعهدي المباريات الضالعين في عمليات التبادل المذكورة لكي تصبح الانتهاكات التي تتم لقرارات الأمم المتحدة معروفة على نطاق واسع.

وقد لقي بدء هذا السجل تأييدا حماسيا من المجلس الأعلى للألعاب الرياضية في أفريقيا، واللجنة الأولمبية غير العنصرية لجنوب أفريقيا، ومن منظمات عديدة أخرى. كما لقي الترحيب من منظمات تقع في جنوب أفريقيا قررت إعداد "قوائم مقاطعة" لتيسير اتخاذ إجراءات وطنية ودولية.

وعقد المجلس الأعلى للألعاب الرياضية في أفريقيا اجتماعا تنفيذيا في فريتاون بسيراليون في الفترة ١٧ - ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، حث فيه جميع البلدان الأعضاء في المجلس على اتخاذ إجراءات ضد المتعاونين مع نظام الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية، الذين يحددهم سجل الأمم المتحدة، وبالأخص لحرمانهم من الدخول إلى أراضي كل منها. وشرعت اللجنة الأولمبية غير العنصرية لجنوب أفريقيا في إعداد قوائم ربع سنوية بأسماء الرياضيين الذين يشتركون في مباريات في جنوب أفريقيا وذلك لمساعدة اللجنة الخاصة والمجلس الأعلى، فضلا عن سائر المنظمات المهتمة بالأمر.

وقد أدى تعميم قوائم اللجنة إلى حفز عدد من البلدان على اتخاذ إجراءات. فقد منعت كينيا أربعة لاعبي تنس من المشاركة في مباريات رياضية في ذلك البلد. ومنعت نيجيريا عددا من اللاعبين من المشاركة في المباريات النيجيرية على الجائزة الكبرى للتنس. ورفضت حكومة السنغال السماح لناد جامعي فرنسي، هو نادي تولوز المنتسب إلى الاتحاد الفرنسي للرغبي، من اللعب في داكار. وأصدرت حكومة زمبابوي تعليماتها إلى الاتحاد الزمبابوي للرغبي بألا يدعو نادي غرايستونز الآيرلندي بسبب تعاون آيرلندا مع فريق الرغبي التابع لنظام الفصل العنصري. وأعلن عدد من المنظمات الرياضية الأفريقية اتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

وقد عمد لاعبا الرغبي بيل بومونت وجون كارلتون، ولاعبا التنس تيم غليكسون وجيمي كونرز، ولاعب الغولف نيك فالدو، وكلهم بريطانيون، إلى إلغاء سفرهم المزمع إلى جنوب أفريقيا في أية جولات أخرى.

وكان من العسير على بعض المناسبات الرياضية التي عقدت في جنوب أفريقيا اجتذاب متبارين أجانب.

كما أن الرياضيين ومديري شؤون الألعاب الرياضية الذين لم يأبهوا بقضية الفصل العنصري أو وقعوا في شراك المكافآت المالية التي عرضتها الهيئات الرياضية التابعة لنظام الفصل العنصري وجدوا من الضروري أن يتدبروا النتائج. وقد تلقوا تحذيرا بأنهم إذا عقدوا وشائج الأخوة مع نظام الفصل العنصري واستفادوا منه ماليا فليس لهم أن يتوقعوا أن يتسنى لهم عقد مثل هذه الوشائج مع رياضيين من بلدان عديدة أخرى أو أن يحققوا أية مكاسب في تلك البلدان.

النتيجة

إن اللجنة الخاصة، إذ تقوم بنشر العدد الأول من "سجل الاتصالات مع جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية"، تكرر تأكيد أهمية وقف جميع عمليات تبادل الفرق الرياضية مع نظام الفصل العنصري وذلك كمساهمة في الجهود الدولية من أجل القضاء على الفصل العنصري ودعما لتحرير جنوب أفريقيا.

وهي تأمل أن يعمل هذا السجل على تيسير اتخاذ الإجراءات المناسبة من جانب الحكومات والمنظمات والأفراد في إطار حملة مقاطعة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية.

واللجنة الخاصة تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن وسائط الإعلام، التعاون في الدعاية للسجل وممارسة نفوذها لتحقيق العزل التام للفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية.

ونظرا إلى أن الكثيرين ممن يشاركون في الاتصالات مع جنوب أفريقيا يكونون فريسة للإغواء من جانب نظام الفصل العنصري ومؤسساته عن طريق تقديم المكافآت المالية - المستمدة من الاستغلال الوحشي للسود - فإن اللجنة الخاصة تدعو جميع الحكومات والهيئات الرياضية الملتزمة بالحرية في جنوب أفريقيا إلى النظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع هؤلاء الأشخاص من الاستفادة من المباريات التي تقام في بلدانها. إذ إن من شأن هذه الإجراءات أن تقدم دليلا فعالا على اشمئزاز المجتمع الدولي من جريمة الفصل العنصري، ومن التعاون مع نظام الفصل العنصري.

الوثيقة ١٠٣

الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا، باريس، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١

A/CONF.107/8، ١٩٨١

...

٢٠٠ - عقد المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا، الذي نظمته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، في قصر اليونسكو بباريس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١.

٢٠١ - وحضر المؤتمر ممثلو ١٢٢ حكومة، وأجهزة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، وحركات للتحرير الوطني، ومنظمات غير حكومية دولية وقومية، فضلا عن عدد من الخبراء وكبار رجال دولة. وقد مثلت حركات التحرير الوطني في جنوب أفريقيا وناميبيا - وهي المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا والمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية - بوفود على مستوى عال ترأسها رؤساء هذه الحركات.

٢٠٢ - وقد استعرض المؤتمر الحالة في جنوب أفريقيا، وفي الجنوب الأفريقي ككل. كما حدث تبادل شامل للآراء بشأن إمكانية فرض الجزاءات وغيرها من التدابير المعقولة التي لا تنطوي على القوة، والتي يمكن أن يستخدمها المجتمع العالمي لممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها من الضغوط ضد نظام جنوب أفريقيا العنصري. ويمكن لمثل هذه التدابير أن تدرأ الخطر البالغ الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان، والناشئ عن سياسة نظام جنوب أفريقيا العنصري وتصرفاته. وعقب ذلك، أقر المؤتمر الدولي البيان التالي، الذي يعرضه مع الثناء على جميع الحكومات والمنظمات والشعوب كي توليه اهتماما جادا وعاجلا من أجل اتخاذ تدابير مناسبة لضمان الاستئصال العاجل للفصل العنصري وتحرير ناميبيا من الاحتلال غير المشروع الذي يمارسه نظام جنوب أفريقيا العنصري.

حالة خطيرة

٢٠٣ - يعرب المؤتمر عن قلقه العميق إزاء الحالة القائمة في جنوب أفريقيا، وفي الجنوب الأفريقي ككل، والناشئة عن سياسات وتدابير نظام جنوب أفريقيا القائم على العنصرية والقمع والإرهاب.

٢٠٤ - إن الجهود العنيدة التي يبذلها هذا النظام لإدامة السيطرة العنصرية عن طريق الاعتماد بشكل متزايد على العنف والقمع، ولمواصلة احتلاله غير المشروع لناميبيا على نحو يشكل تحديا لنداءات المجتمع الدولي المتكررة ومخالفة صارخة لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، قد خلقت حالة متفجرة في الجنوب الأفريقي. ولم تعد هذه الجهود تشكل مجرد تهديد للسلم والأمن الدوليين بل أصبحت تشكل إخلالا واضحا بهما.

٢٠٥ - وعلاوة على ذلك، يواصل نظام الحكم القائم في بريتوريا احتلاله غير المشروع لناميبيا على نحو يمثل تحديا للأمم المتحدة ولفتوى محكمة العدل الدولية، وبذلك يقوض سلطة الأمم المتحدة وينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد لجأ هذا النظام إلى إضفاء الطابع العسكري على الإقليم، الذي تتولى الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عنه، وإلى فرض القمع الوحشي على الشعب الناميبي. كما أحبط هذا النظام تنفيذ خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا عن طريق انتخابات حرة نزيهة. ولتحقيق هذه الغاية، تسبب نظام جنوب أفريقيا العنصري عمدا في انهيار الاجتماع السابق على تنفيذ الخطة، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٧ إلى ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١. وكانت النتيجة استمرار وتصاعد الصراع المسلح الموجه ضد شعب ناميبيا وممثله الحقيقي الوحيد - المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ("سوابو").

٢٠٦ - وقد لجأ نظام الحكم القائم في بريتوريا، عملا بسياساته الرامية إلى إدامة السيطرة العنصرية في جنوب أفريقيا وإبقاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا، وكذلك إلى مد نفوذه الاستعماري إلى ما وراء حدوده، إلى أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار والإرهاب المستمر ضد جاراته من الدول الأفريقية المستقلة، مما يزيد من خطورة حالات التوتر الدولي القائمة.

٢٠٧ - لقد أقام هذا النظام آلة عسكرية ضخمة وجهازا للقمع وشرع في اكتساب القدرة النووية في محاولة منه لإخماد مقاومة الشعب المقهور وإرهاب الدول المجاورة كي تخضع خضوعا فعليا.

٢٠٨ - إن حصول نظام جنوب أفريقيا العنصري، بتاريخه القائم على العنف والعدوان، على المعدات العسكرية والقدرة العسكرية النووية يمثل تهديدا خطيرا للبشرية.

٢٠٩ - لذلك تتميز الحالة في الجنوب الأفريقي بتكرار انتهاك السلم وأعمال العدوان، وباستمرار تزايد خطر اتساع نطاق الصراع مع ما له من عواقب خطيرة في أفريقيا والعالم.

٢١٠ - إن استمرار بعض الدول الغربية وشركاتها عبر الوطنية في التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري مع نظام جنوب أفريقيا العنصري يشجعه على المضي في عناده وتحديه للمجتمع الدولي، ويشكل عقبة رئيسية أمام إزالة نظام الفصل العنصري، الإجرامي واللاإنساني، القائم في جنوب أفريقيا وأمام تحقيق شعب ناميبيا لتقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني.

تدابير يتخذها المجتمع الدولي

٢١١ - يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة ومنسقة لأن الشعبين المقهورين في جنوب أفريقيا وناميبيا يستحقان المساندة التامة في كفاحهما المشروع من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني. وللدول المستقلة ذات السيادة في الجنوب الأفريقي الحق في الحماية من الهجمات المسلحة وأعمال العدوان والنهب المتكررة على يد النظام العنصري الذي يتصرف كمجرم دولي.

٢١٢ - ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ التدابير لوقف الانتهاكات المستمرة للسلم، ولتجنب حدوث نزاع أوسع نطاقا. وهذه التدابير ملحة ولا غنى عنها لحفظ السلم والأمن الدوليين؛ وللقضاء على الفصل العنصري والاحتلال غير المشروع؛ وللوفاء بالالتزامات الرسمية إزاء شعب ناميبيا؛ ولضمان تحرير أفريقيا بعد قرون سادها القمع والاستغلال والإذلال؛ ولتعزيز التعاون الدولي الحق.

٢١٣ - ويدين المؤتمر بشدة نظام الأقلية العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا، بسبب سياساته وأعماله الإجرامية.

٢١٤ - ويعلن المؤتمر أن نظام جنوب أفريقيا العنصري يتحمل - بقمعه للغالبية الكبرى من شعب البلد ولحركتي تحريره الوطني، وباحتلاله غير المشروع لناميبيا، وبأعماله العدوانية الموجهة ضد الدول المجاورة - كل المسؤولية عن النزاع الحالي وعن تصعيده الحتمي.

٢١٥ - كما يؤكد المؤتمر أن هذه المسؤولية الواقعة على عاتق جنوب أفريقيا تقع أيضا على عاتق الدول التي تؤدي مساعداتها ومساندتها المتعددة الأوجه إلى تشجيع السياسة العدوانية لنظام بريتوريا العنصري.

٢١٦ - ويعرب المؤتمر عن اقتناعه الشديد بأن الحالة في جنوب أفريقيا، والجنوب الأفريقي ككل، تثير القلق العميق لدى جميع الحكومات والمنظمات، ولدى البشرية جمعاء.

٢١٧ - ويعلن المؤتمر أن للأمم المتحدة وأسرة منظماتها، ولغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، مصلحة حيوية في القضاء على الفصل العنصري ونيل ناميبيا الاستقلال الحقيقي. ويسلم المؤتمر بإمكانية ووجوب قيام الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وذوي الضمير الحي من الرجال والنساء، بدور في الجهد الدولي الرامي إلى مساندة الشعبين المقهورين في جنوب أفريقيا وناميبيا.

٢١٨ - ويؤكد المؤتمر أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذا أهمية التعاون بين الحكومات والمنظمات العامة للمساهمة في القضاء على الفصل العنصري وتحقيق الاستقلال لناميبيا.

التوافق المتحقق في الآراء

٢١٩ - خلال السنوات العديدة التي بحث فيها كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسألة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وانعكاساتها الدولية، ظهر توافق في الآراء على أن الفصل العنصري جريمة ضد ضمير الإنسانية وكرامتها، تتعارض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهناك أيضا توافق في الآراء على أن اعتماد نظام جنوب أفريقيا العنصري على العنف والقمع واستمراره في إنكار ما للأكثرية الساحقة من شعب جنوب أفريقيا من حقوق إنسانية وسياسية سيؤدي بالتأكيد إلى تصعيد النزاع العنيف وإلى انفجار عنصري في جنوب أفريقيا ستكون لهما انعكاسات دولية خطيرة. والمجتمع الدولي يدرك أن كفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء على الفصل

العنصري وإنشاء مجتمع ديمقراطي يشترك فيه كل شعب جنوب أفريقيا في تقرير مصيره بحرية، دونما اعتبار للعرق أو اللون أو المعتقد، هو كفاح مشروع.

٢٢٠ - هناك أيضا إجماع دولي على مشروعية كفاح شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني. وبما أن ناميبيا تقع تحت مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة، فقد أدان المجتمع الدولي مرارا وتكرارا احتلال جنوب أفريقيا المستمر وغير المشروع لها في تحد لمقررات الأمم المتحدة ولفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٢١ حزيران/ يونيه ١٩٧١. وقمع جنوب أفريقيا الوحشي لشعب ناميبيا، واستغلالها القاسي لمواردها هما قضية تقلق المجتمع الدولي قلقا عميقا.

٢٢١ - لقد قدم المؤتمر توصياته على أساس توافق الآراء المشار إليه واستجابة لتطلعات شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا المقهورين.

٢٢٢ - يذكر المؤتمر بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قد اعتمدا عددا من الإجراءات تتضمن حظرا إلزاميا على بيع الأسلحة لجنوب أفريقيا لإجبارها على إلغاء كل قوانينها العنصرية والقمعية، وإنهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا، وللإنهاء الفوري لانتهاكها المتكرر والسافر لسيادة الدول الأفريقية المجاورة وسلامة أراضيها. وإن من دواعي أعمق الأسف والقلق أن يكون بعض أعضاء مجلس الأمن، وهم أنفسهم أطراف أساسية في هذه الإجراءات، قد عرقلوا تطبيقها أو لم يطبقوها بكاملها. ولذلك يعتبر المؤتمر أن الأيام قد أثبتت أن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن لم تكن كافية.

الحاجة إلى إجراءات أخرى

٢٢٣ - يعتبر المؤتمر أن من الضروري لمجلس الأمن أن يسلم بأن الحالة في الجنوب الأفريقي، الناجمة عن سياسة نظام جنوب أفريقيا العنصري وإجراءاته، تتصف بأعمال خرق دائمة للسلم وبالتالي فإنه يجب اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٢٤ - يعرب المؤتمر عن قلقه لكون مجلس الأمن في الأمم المتحدة قد عجز حتى الآن عن تنفيذ مسؤولياته الرسمية في هذا الصدد تنفيذا فعالا وذلك بسبب معارضة الأعضاء الدائمين الغربيين فيه. وهو يوجه نظر أولئك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بصورة خاصة إلى مسؤولياتهم المنصوص عليها في الميثاق. ويناشد جميع الحكومات والمنظمات استعمال تأثيرها لتسهيل اتخاذ مجلس الأمن للإجراءات اللازمة.

٢٢٥ - يعرب المؤتمر عن قلقه وتخوفه العميقين لكون مجلس الأمن، الذي دعي للانعقاد في نيسان/ أبريل ١٩٨١، بناء على إصرار الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ودول حركة عدم الانحياز على فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب أفريقيا بسبب احتلالها المستمر وغير المشروع لناميبيا، قد فشل في اعتماد المقررات اللازمة. وهو يؤيد تقرير منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان حركة عدم الانحياز الذي يدعو إلى عقد مؤتمر عاجل لمجلس الأمن لاعتماد جزاءات شاملة وإلزامية ضد نظام جنوب أفريقيا العنصري بسبب تطبيقه سياسة الفصل العنصري.

الحاجة إلى الجزاءات

٢٢٦ - يؤكد المؤتمر أن الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عند تطبيقها عالميا، هي أكثر الوسائل ملاءمة وفعالية لتأمين تقيد جنوب أفريقيا بمقررات الأمم المتحدة. فالخيار هو بين تصعيد الصراع وبين فرض جزاءات دولية، هذا إذا فشلت جميع المحاولات الأخرى للتوصل إلى تسوية سلمية.

٢٢٧ - يلاحظ المؤتمر أن هناك أكثرية ساحقة من الدول - وكذلك معظم المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بما فيها النقابات والمنظمات الدينية - تشاطر هذا الرأي. ويلاحظ مع التقدير التضحيات التي قدمتها دول عديدة، ولا سيما الدول النامية، عملا بمقررات الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبلدان حركة عدم الانحياز، لتعزيز الحرية والسلم في الجنوب الأفريقي. ويناشد الدول التي عارضت الجزاءات حتى الآن إعارة الاهتمام لآراء بقية أعضاء المجتمع الدولي وتنسيق سياساتها بغية تسهيل اتخاذ إجراءات متضافرة.

هدف الجزاءات الموصى بها

٢٢٨ - هدف الجزاءات هو:

(أ) إجبار جنوب أفريقيا على التخلي عن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها، وعلى إنهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا؛

(ب) البرهنة، من خلال العمل، على الاشمئزاز العالمي من الفصل العنصري وعلى التضامن مع التطلعات والنضالات المشروعة لشعبي جنوب أفريقيا وناميبيا؛

(ج) حرمان نظام جنوب أفريقيا من منافع التعاون الدولي بقصد إجباره وداعميه على إعارة الانتباه للرأي العام العالمي، والتخلي عن سياسة السيطرة العنصرية، والبحث عن حل بالتشاور مع القادة الحقيقيين للشعب المضطهد؛

(د) تعطيل قدرة نظام جنوب أفريقيا على قمع شعبه وارتكاب أعمال عدوانية ضد الدول المستقلة وتهديد السلم والأمن الدوليين؛

(هـ) إيقاف الدعم الاقتصادي لنظام الفصل العنصري بحيث يخفف ما يعانيه شعبا جنوب أفريقيا وناميبيا في نضالهما من أجل الحرية، والتشجيع، بهذه الطريقة، على الانتقال إلى الاستقلال انتقالا سلميا قدر المستطاع.

برنامج للجزاءات

٢٢٩ - على ضوء ما تقدم، يدعو المؤتمر على وجه الاستعجال إلى إعداد برنامج للجزاءات والإجراءات المتصلة بها ضد جنوب أفريقيا. فحظر الأسلحة حظرا إلزاميا على جنوب أفريقيا، بموجب مقرر إجماعي لمجلس الأمن عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن ينفذ ويعزز بفعالية، بحيث يحقق أهدافه كاملة، ويجب أن يكون الخطوة الأولى في برنامج الجزاءات.

٢٣٠ - يعلق المؤتمر أهمية كبيرة وعاجلة على ما يلي: (١) وقف كل تعاون مع جنوب أفريقيا في المجالين العسكري والنووي؛ (٢) فرض حظر فعال على شحن النفط إلى جنوب أفريقيا؛ (٣) وقف الاستثمارات في جنوب أفريقيا ووقف منحها القروض؛ (٤) وقف شراء وتسويق ذهب جنوب أفريقيا ومعادنها الأخرى، وكذلك التعاون مع منظمات التسويق التابعة لجنوب أفريقيا فيما يتعلق بهذه المعادن؛ (٥) رفض تزويد جنوب أفريقيا ببعض الإمدادات الأساسية مثل المعدات الالكترونية ومعدات الاتصال، والآلات والمواد الكيميائية، وكذلك التكنولوجيا.

٢٣١ - يعرب المؤتمر عن اقتناعه بأن جنوب أفريقيا عرضة للتأثر بالجزاءات وبأن الجزاءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قابلة للتطبيق وستكون فعالة. فجنوب أفريقيا بحاجة للتجارة العالمية أكثر مما تحتاج بقية العالم للتجارة مع جنوب أفريقيا.

٢٣٢ - إن المؤتمر يدرك أن فرض الجزاءات على جنوب أفريقيا ينطوي على تكييفات وتضحيات تتحملها الدول الأخرى، وعلى مشاق يتحملها شعب جنوب أفريقيا المضطهد. وهو يأخذ في الحسبان إمكان إقدام نظام جنوب أفريقيا، إذا يئس، على الانتقام من الأكثرية المضطهدة من سكان جنوب أفريقيا وكذلك من الدول المجاورة.

٢٣٣ - ومع ذلك فإن المؤتمر يؤكد أن تكلفة الجزاءات قليلة جدا لو قورنت بتكلفة ما يوجد حاليا من المعاناة الإنسانية وسوء في الأحوال في جنوب أفريقيا، وبالعواقب الخطيرة التي ستترتب على اتساع الصراع في الجنوب الأفريقي، بالنسبة لشعب الجنوب الأفريقي وللمجتمع الدولي معا.

٢٣٤ - يعتبر المؤتمر أن المجتمع الدولي يستطيع، ويجب عليه، أن يوجد الأساليب والوسائل الكفيلة بتمكين دول الجنوب الأفريقي المستقلة من تحمل الآثار التي ستتركها عليها الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا، بدلا من استخدام سوء حالتها المفترض ذريعة لتجنب تطبيق جزاءات سريعة وفعالة على جنوب أفريقيا.

٢٣٥ - إن المؤتمر يدرك أن الجزاءات، كي تكون حاسمة، يجب أن تطبق تطبيقا فعالا بحيث تلغي "احتمالات التحصين" التي تطيل معاناة الأشخاص الأبرياء بصورة لا مبرر لها. ويجب، قبل أي شيء، أن يطبقها جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخصوصا المتاجرون الرئيسيون مع جنوب أفريقيا. فالعلاقات المالية والاقتصادية مع نظام جنوب أفريقيا العنصري، القائمة على اليد العاملة الرخيصة واستغلال الموارد التي يجب أن تستعمل لتحسين نوعية حياة أكثرية سكان جنوب أفريقيا، تدعم وتديم نظام الفصل العنصري الشنيع.

٢٣٦ - يحث المؤتمر جميع الدول على أن تحيط علما بأن اتجارها مع دول أفريقيا المستقلة وحدها ــ ناهيك عن اتجارها مع جميع الدول الملتزمة بفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا ــ هو أصلا أضخم بكثير من اتجارها مع جنوب أفريقيا.

٢٣٧ - وإذ يشدد المؤتمر على أهمية الإجراءات التي يتخذها المتاجرون الرئيسيون مع جنوب أفريقيا، فإنه يدرك أهمية الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بأسره والتدابير التي يتخذها الجمهور.

٢٣٨ - يعتبر المؤتمر أن الإجراءات المنسقة التي تتخذها جميع الدول والمنظمات الملتزمة بفرض الجزاءات ليست لها قيمة معنوية فقط، بل يمكن أن يكون لها أثر سياسي واقتصادي ومادي كبير. وقد يكون لهذه الإجراءات تأثير إيجابي في مواقف الحكومات المعارضة للجزاءات فتسهل اتخاذ مجلس الأمن في الأمم المتحدة الإجراءات الإلزامية.

٢٣٩ - يعرب المؤتمر عن تقديره للتدابير التي اتخذتها دول عديدة ــ أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، والبلدان الاشتراكية، ودول الشمال الأوروبي، وبعض دول أوروبا الغربية، ويأمل في أن تتخذ البلدان الأخرى إجراءات مماثلة.

٢٤٠ - يحث المؤتمر جميع الدول، وهي تقوم بحملة قوية كي يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة، على أن تتخذ حالا إجراءات من طرف واحد وإجراءات جماعية لفرض جزاءات شاملة على نظام جنوب أفريقيا العنصري.

حظر الإمداد بالأسلحة

٢٤١ - يعلق المؤتمر أهمية قصوى على التطبيق والتعزيز الفعالين للحظر الإلزامي القائم على إمداد جنوب أفريقيا بالأسلحة.

٢٤٢ - يؤيد المؤتمر التوصيات التي قدمتها في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧) المتعلق بمسألة جنوب أفريقيا لتنفيذ وتعزيز حظر الإمداد بالأسلحة، ويحث مجلس الأمن على اعتمادها دون تأخير. ويعرب عن أمله في أن تزود اللجنة بجميع الوسائل اللازمة لإنجاز كامل المهمة التي أوكلت إليها.

٢٤٣ - لم ينجح الحظر، كما طبق حتى الآن، في التقليل من خطر قيام نظام جنوب أفريقيا بالاعتداء والقمع. فلذلك يدعو المؤتمر جميع الدول إلى سن تشريعات فعالة أو إصدار توجيهات سياسية مناسبة بشأن حظر الإمداد بالأسلحة تغطي جميع أشكال التعاون العسكري المباشر وغير المباشر، وعمليات النقل بواسطة الغير، والاشتراك في إنتاج الأسلحة في جنوب أفريقيا، وتتضمن أحكاما تتعلق بالمستخدم النهائي الغاية منها رصد الحظر وتنفيذه بدقة. ويجب أيضا في تشريعات من هذا النوع أن تسد الثغرات فيما يتعلق بالمواد "المزدوجة الغرض" والمواد المرتبطة بها، بما في ذلك الحاسبات الالكترونية والمعدات الالكترونية والتكنولوجيا المرتبطة بها.

٢٤٤ - يشدد المؤتمر أيضا على الحاجة إلى تعزيز الأحكام ذات الصلة في قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) بغية ضمان وقف أي تعاون نووي مع جنوب أفريقيا فورا.

٢٤٥ - يعرب المؤتمر عن قلقه إزاء التقارير المتعلقة بالجهود التي يبذلها نظام جنوب أفريقيا للتوصل قسرا إلى إقامة أحلاف وترتيبات تتورط فيها بعض الدول الغربية وبعض أنظمة الحكم في المناطق الأخرى، والدعوة إلى مؤتمر لهذه الغاية.

٢٤٦ - وهو يعتبر أن أية تحالفات أو ترتيبات عسكرية مع نظام جنوب أفريقيا هي أعمال عدائية تجاه الكفاح المشروع لسكان جنوب أفريقيا وناميبيا، وتؤدي إلى تفاقم الحالة في الجنوب الأفريقي تفاقما خطيرا. وهو يشيد بالدول التي عارضت بشدة إقامة الأحلاف العسكرية الموجودة لأي ارتباط مع نظام جنوب أفريقيا، ويدعو المجتمع الدولي إلى الحذر بغية منع أية ترتيبات عسكرية مع ذلك النظام.

حظر الإمداد بالنفط

٢٤٧ - يعتبر المؤتمر أن فرض حظر فعال على إمداد جنوب أفريقيا بالنفط هو تكملة لا غنى عنها لحظر الإمداد بالأسلحة والتعاون في الميدان النووي. فنظام جنوب أفريقيا العنصري الذي لا يملك النفط عرضة للتأثر بحظر الإمداد بالنفط، وسيبقى كذلك رغم توسيع مصانعه العاملة في استخراج النفط من الفحم.

٢٤٨ - إن إمداد نظام جنوب أفريقيا العنصري بالنفط ومنتجات النفط يسهل قيامه بأعمال الاعتداء والقمع. فالحاجة إلى حظر إمداده بالنفط حاجة ملحة ومكملة لحظر إمداده بالأسلحة والتعاون معه في الميدان النووي.

٢٤٩ - يلاحظ المؤتمر بارتياح أن أهم الدول المصدرة للنفط قد فرضت حظرا على إمداد جنوب أفريقيا بالنفط. ويرحب مع التقدير بعزمها على النظر في إقامة آلية تتضمن وكالة رصد للتأكد من أن الحظر النفطي الذي فرضته يراعى مراعاة فعالة ودقيقة. ويدعو الدول الأخرى التي تمد جنوب أفريقيا بالنفط أو النفط المكرر إلى الاشتراك في تطبيق الحظر النفطي على جنوب أفريقيا بواسطة تدابير تشريعية لتنفيذه أو توجيهات سياسية ملائمة.

٢٥٠ - يدعو المؤتمر مجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم إجراءات البلدان المصدرة للنفط، ولفرض حظر إلزامي على إمداد جنوب أفريقيا بالنفط ومنتجات النفط وعلى تقديم أية مساعدة لقطاع النفط في جنوب أفريقيا.

الجزاءات الاقتصادية

٢٥١ - بانتظار اتخاذ مجلس الأمن إجراءات لفرض جزاءات إلزامية شاملة، يحث المؤتمر جميع الدول على

أن تقوم، منفردة ومجتمعة، بفرض جزاءات اقتصادية على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

٢٥٢ - ويوصي، كخطوة أولى، بأن تبدأ جميع الحكومات بإنهاء كل تشجيع للتجارة مع جنوب أفريقيا، بما في ذلك تبادل البعثات التجارية، والضمانات والتأمينات الحكومية للتجارة مع جنوب أفريقيا، أو الاستثمارات في جنوب أفريقيا.

٢٥٣ - يدعو المؤتمر إلى تجميد كل الاستثمارات الجديدة في جنوب أفريقيا، والقروض المالية لها. فمن الثابت أن رأس المال الأجنبي والقروض والتسهيلات المالية الأخرى تديم اقتصاد الفصل العنصري وتمده بالموارد اللازمة لتوسيع جهازه القمعي ولاكتساب القدرة العسكرية والنووية، وزيادتها، على حساب الأمن والسلم في كل منطقة الجنوب الأفريقي.

٢٥٤ - يلاحظ المؤتمر بارتياح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعترفت، مرارا وبأكثريات ساحقة، بأن "من شأن وقف جميع الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب أفريقيا والقروض المالية لها أن يشكل خطوة هامة في العمل الدولي للقضاء على الفصل العنصري، نظرا إلى أن هذه الاستثمارات والقروض تذكي وتشجع سياسة الفصل العنصري في ذلك البلد".

٢٥٥ - يرحب المؤتمر بإجراءات الحكومات التي اتخذت تدابير تشريعية وغير تشريعية لهذا الغرض.

النقل

٢٥٦ - يدعو المؤتمر إلى اعتماد تدابير تستهدف إنهاء الاتصالات الجوية وغيرها من الاتصالات بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وفي ناميبيا ما دامت تحت احتلال جنوب أفريقيا. ويحث جميع البلدان المعنية على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان إنهاء شركات الطيران المسجلة فيها "للترتيبات الجماعية" مع شركات الطيران في جنوب أفريقيا.

التدابير الأخرى

٢٥٧ - يحث المؤتمر جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاتصالات الرياضية والثقافية والعلمية بجنوب أفريقيا. فالاتفاقات الرسمية التي تشجع الأنشطة في هذه الميادين ينبغي إلغاؤها، إلا في الحالات الإنسانية الملحة.

٢٥٨ - يحث المؤتمر أيضا جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أو تثبيط هجرة مواطنيها إلى جنوب أفريقيا، ولا سيما أصحاب المهارات من موظفيها.

الإجراءات العامة

٢٥٩ - يشدد المؤتمر على أهمية الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية، ووسائط الإعلام، والنقابات، والهيئات الدينية، والتعاونيات، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وكذلك أصحاب الضمير الحي من الرجال والنساء، لإظهار اشمئزازهم من الفصل العنصري وتضامنهم مع الكفاح المشروع لسكان جنوب أفريقيا وناميبيا المقهورين.

٢٦٠ - ويوجه المؤتمر الانتباه بوجه خاص إلى القيمة البنّاءة لمقاطعة الاستهلاك، ومقاطعة الألعاب الرياضية، والمقاطعة الثقافية والأكاديمية، ونزع الاستثمارات من الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية العاملة في جنوب أفريقيا. ويشجع على مساعدة ضحايا الفصل العنصري وما لهم من حركات تحرير وطني، وكذلك الإجراءات الملائمة التي يتخذها الجمهور دعما للجزاءات الدولية ضد جنوب أفريقيا.

مساعدة الدول المجاورة

٢٦١ - يوجه المؤتمر النظر إلى المشاكل التي تصادفها الدول المستقلة في الجنوب الأفريقي نتيجة للأعمال العدوانية التي يرتكبها بحقها نظام جنوب أفريقيا، والتضحيات التي تكبدتها في تأييدها لقضية الحرية وحقوق الإنسان.

٢٦٢ - وهو يدرك أن برنامج الجزاءات ضد جنوب أفريقيا سيلحق الأذى بهذه الدول.

٢٦٣ - وهو لذلك يعتبر أن فرض الجزاءات يجب أن يرافقه برنامج مساعدة لدول منطقة الجنوب الأفريقي التي ستتأثر تأثرا خطيرا، وذلك وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تشمل هذه المساعدة تزويدها بالإمدادات من الأغذية والنفط والبضائع الضرورية الأخرى، وإقامة تسهيلات لتخزينها فيها، وكذلك المساعدة المالية الضرورية.

٢٦٤ - وهو يحث جميع الدول على دعم مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي الهادف إلى تخفيض اعتماد الدول المجاورة لجنوب أفريقيا على النظام العنصري فيها.

٢٦٥ - وللدول التي تقوم بواجبها الدولي في مساعدة حركات التحرير في الجنوب الأفريقي الحق في أن يحميها القانون الدولي عندما يواجهها عنف النظام

العنصري، ولها الحق في التماس المساعدة والحصول عليها من الدول الأخرى لحماية سلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

الخاتمة

٢٦٦ - يعلن المؤتمر تضامنه مع سكان جنوب أفريقيا وناميبيا المقهورين في كفاحهم المشروع من أجل الحرية، ومع جميع السجناء ومقيدي الحرية والمنفيين بسبب اشتراكهم في هذا الكفاح، ومع الدول المستقلة في الجنوب الأفريقي.

٢٦٧ - يؤكد المؤتمر تضامنه مع نيلسون مانديلا وجميع القادة والوطنيين الآخرين المسجونين والمقيدي الحرية بسبب دورهم في الكفاح من أجل الحرية، ويطلب إطلاق سراحهم فورا ودون شروط.

٢٦٨ - يعترف المؤتمر بحق السكان المقهورين وحركات تحريرهم الوطني في اختيار وسائلهم في الكفاح، بما في ذلك الكفاح المسلح، للتحرر من النظام القمعي في جنوب أفريقيا.

٢٦٩ - ويعلن أن نظام جنوب أفريقيا العنصري، بتصعيده القمع وتحدي الرأي العام العالمي، يتحمل كامل المسؤولية عن التعجيل بالصراع العنيف. ويوجه نظر الدول التي تعارض الجزاءات ولكنها تعبر عن اشمئزازها الماقت لوحشية الفصل العنصري، وخصوصا في الأزمات البارزة مثل أزمتي شاربفيل وسويتو، إلى أن سياساتها تدعم وتشجع، في الواقع، تصعيد العنف، فالجزاءات أداة إكراه مشروعة وملائمة نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لحل المنازعات.

٢٧٠ - ويعتبر المؤتمر أن سكان جنوب أفريقيا وناميبيا المقهورين، وحركات تحريرهم الوطني، يستحقون دعم المجتمع الدولي في كفاحهم المشروع. ويعتبر أن فرض جزاءات شاملة على جنوب أفريقيا يشكل دعما ملائما وفعالا لتسهيل حصول سكان جنوب أفريقيا وناميبيا على الحرية ولوضع حد للعنف العنصري.

٢٧١ - إن المؤتمر يدرك الحاجة المُلحة إلى تعبئة جميع الحكومات والشعوب من أجل فرض جزاءات شاملة على جنوب أفريقيا، وإلى تقديم جميع أنواع المساعدة الأخرى اللازمة لسكان جنوب أفريقيا وناميبيا المقهورين وحركات تحريرهم الوطني.

٢٧٢ - ويدعو المؤتمر جميع الحكومات والمنظمات الملتزمة بالحرية والكرامة الإنسانية إلى التصدي لجميع التدابير التي تتخذ لمساعدة وتشجيع نظام الفصل العنصري. ويناشدها تنسيق جهودها في حملة دولية من أجل فرض جزاءات شاملة على جنوب أفريقيا، على ضوء مناقشات هذا المؤتمر ومقرراته.

٢٧٣ - يشيد المؤتمر باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة وبالحركات المناهضة للفصل العنصري وحركات التضامن، والمنظمات الأخرى، للجهود التي تبذلها دعما لفرض جزاءات شاملة على جنوب أفريقيا.

٢٧٤ - يحث المؤتمر الأمم المتحدة على أن تقوم، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، وبالتشاور الوثيق مع حركات التحرير الوطني والمنظمات الأخرى، بفرض جزاءات شاملة ضد جنوب أفريقيا.

٢٧٥ - إن المؤتمر يدرك الكفاح التاريخي والمستمر الذي يضطلع به شعبا جنوب أفريقيا وناميبيا لإنهاء الفصل العنصري والاحتلال غير المشروع، ولإشاعة العدل والحرية والاستقلال في بلديهما ويحيي هذا الكفاح. فهذا الكفاح الشجاع والمثابر هو الذي جعل هذا المؤتمر ممكن التحقيق وفي محله. وهو يستجيب إلى التطلعات والجهود النبيلة للوطنيين في جنوب أفريقيا وناميبيا ويصدر نداء حارا يدعو إلى تقديم الدعم الفردي والجماعي لهم.

...

الوثيقة ١٠٤

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، فيما يتعلق بإعلان سيسكاي دولة "مستقلة"

S/14794، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١

يلاحظ المجلس أن نظام جنوب أفريقيا أعلن في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ سيسكاي، وهي جزء لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا، ما زعم أنه دولة 'مستقلة' استمرارا لسياسته الخاصة بالفصل العنصري وإقامة البانتوستانات.

ويذكر مجلس الأمن قراره ٤١٧ (١٩٧٧) الذي طالب فيه بأن يلغي نظام جنوب أفريقيا العنصري سياسة إقامة البانتوستانات، كما يذكر قراره ٤٠٢ (١٩٧٦) وقراره ٤٠٧ (١٩٧٧) اللذين أيد فيهما قرار الجمعية العامة ٦/٣١ ألف المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ بشأن هذا الموضوع. ويحيط المجلس علما كذلك بقرار الجمعية العامة ١٠٥/٣٢ نون المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ بشأن مسألة البانتوستانات.

إن مجلس الأمن لا يعترف بما يسمى 'الأوطان المستقلة' في جنوب أفريقيا. وهو يدين الإعلان المزعوم 'لاستقلال' سيسكاي ويعلن أنه باطل تماما. ويهدف هذا الإجراء من جانب نظام جنوب أفريقيا، عقب الإعلانات المماثلة لكل من ترانسكاي، وبوفوثاتسوانا، وفيندا، وهو ما يستنكره المجتمع الدولي، إلى إشاعة الفرقة بين الشعب الأفريقي وحرمانه من حقوقه وإقامة دول عميلة خاضعة لسيطرة جنوب أفريقيا كيما يواصل هذا النظام ممارسة الفصل العنصري. ويسعى النظام إلى خلق طبقة من السكان الغرباء في بلدهم. كما يزيد من تفاقم الحالة في المنطقة ويعيق الجهود الدولية من أجل إيجاد حلول عادلة ودائمة.

ويدعو مجلس الأمن جميع الحكومات إلى استنكار أي شكل من أشكال الاعتراف بما يسمى بالبانتوستانات 'المستقلة' والإحجام عن أي تعامل معها ورفض وثائق السفر التي تصدرها ويحث حكومات الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فعالة في الإطار الدستوري لكل منها لمنع جميع الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى الخاضعين لسلطتها من القيام بأية معاملات مع ما يسمى البانتوستانات 'المستقلة'.

الوثيقة ١٠٥

الإعلان الذي أصدره المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والفصل العنصري، المعقود في بروكسل، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٢

A/AC.115/L.571، ١٤ تموز/ يوليه ١٩٨٢

عقد المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والفصل العنصري في مبنى البرلمان الأوروبي في بروكسل ببلجيكا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٢ للنظر في محنة المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا وكفاحها من أجل التحرر الوطني والتدابير الرامية إلى تشجيع تقديم جميع المساعدات الدولية اللازمة لها والإجراءات الرامية إلى إظهار التضامن معها في كفاحها المشروع.

ويعلن المؤتمر أن الفصل العنصري، وخاصة فيما يتعلق بتأثيره على النساء والأطفال، جريمة دولية وإهانة لا تحتمل لضمير البشرية.

إن نظام بريتوريا قد أخضع نساء جنوب أفريقيا للاضطهاد والإذلال بما في ذلك النفي الجبري والفصل عن الأهل. لقد قام بقتل وسجن وتقييد وتعذيب العديد من النساء والأطفال لمعارضتهم الفصل العنصري. كما قام بارتكاب أعمال عدوانية متكررة في الجنوب الأفريقي بل وقام بمهاجمة معسكرات اللاجئين في الدول الأفريقية المستقلة المجاورة وبإلقاء القنابل عليها متسببا في قتل النساء والأطفال.

ويشيد المؤتمر بشجاعة المرأة وبطولتها في كفاحها المشروع من أجل التحرر، كما يشيد بدول خط المواجهة لدعمها لهذا الكفاح.

ويدعو المؤتمر للقيام بعمل دولي فعال وفقا لقرارات الأمم المتحدة للقضاء على الفصل العنصري، ولاستقلال ناميبيا وإقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب أفريقيا.

ويعرب المؤتمر عن استيائه من أعمال تلك الحكومات والشركات متعددة الجنسية والمصالح التي تواصل التعاون مع نظام الفصل العنصري، وهو إذ يؤيد القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، يطلب إلى البلدان المعنية أن توقف هذا التعاون.

ويكرر المؤتمر الإعراب عن تأييده للقرارات التي اتخذها المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في كوبنهاغن والتي تدين التوسع في الطاقات العسكرية والنووية لجنوب أفريقيا بوصفه يمثل تهديدا للاستقرار والسلم العالمي، ويدعو إلى تنفيذ المقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية بشأن فرض حظر عسكري ونووي ونفطي ضد جنوب أفريقيا.

ويدين المؤتمر أعمال العدوان والتخويف التي تقترفها حكومة جنوب أفريقيا ضد دول خط المواجهة، ولا سيما أنغولا، ويدعو إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات جنوب أفريقيا من إقليم جمهورية أنغولا الشعبية.

ويؤيد المؤتمر قرار مجلس الأمن ٤٣٥ بشأن ناميبيا ويطلب إلى بلدان "فريق الاتصال" أن تمارس ضغطا على حكومة جنوب أفريقيا لتنفيذه بأسرع ما يمكن.

ويؤكد المؤتمر، في هذا السياق، الحاجة العاجلة للتعريف على أوسع نطاق بمحنة المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا ومقاومتها للفصل العنصري، فضلا عن زيادة المساعدة الدولية زيادة كبيرة لتخفيف المصاعب التي تتعرض لها وتمكينها من زيادة تطوير مشاركتها في الكفاح من أجل التحرر.

ويناشد المؤتمر بصورة خاصة الحكومات والمنظمات والأفراد لتقديم مساعدات سخية للمشاريع المعنية التي تقوم بها حركات التحرير الوطني ودول خط المواجهة.

ويشجع لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واللجنة الدولية للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا على مضاعفة جهودهما لتعزيز الدعاية والمساعدات بتعاون وثيق مع حركات التحرير الوطني ودول خط المواجهة. كما يناشد جميع الحكومات والمنظمات (لا سيما المنظمات النسائية والمنظمات المعنية بالتنمية) تقديم تعاونها التام إلى اللجنة الخاصة واللجنة الدولية.

ويزجي المؤتمر تحياته للنساء في جنوب أفريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة ولا سيما لكل هؤلاء المضطهدات بسبب دورهن في الكفاح من أجل تحرير جنوب أفريقيا وناميبيا، ويتعهد بمواصلة جهود جميع المشتركين تضامنا معهن.

الوثيقة ١٠٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحالة في جنوب أفريقيا

القرار ٣٧/٦٩ ألف، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

إن الجمعية العامة،

...

وإذ يساورها شديد القلق لتصريحات وسياسات وأعمال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل مصدر عزاء وتشجيع لنظام جنوب أفريقيا العنصري،

وإذ يساورها القلق لاستمرار بعض الدول الغربية وإسرائيل في التعاون مع جنوب أفريقيا عسكريا ونوويا، منتهكة بذلك انتهاكا صارخا أحكام قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ولعدم قيامها بمنع الشركات والمؤسسات والأفراد الخاضعين لولايتها القضائية من القيام بذلك التعاون،

وإذ يساورها شديد القلق لاستمرار حصول نظام جنوب أفريقيا العنصري على معدات وذخائر عسكرية، فضلا عن التكنولوجيا والخبرة الفنية اللازمتين لتطوير صناعة الأسلحة لديه واكتساب القدرة على إنتاج الأسلحة النووية،

وإذ تدرك أن اكتساب نظام جنوب أفريقيا العنصري أية قدرة على إنتاج الأسلحة النووية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وخطرا شديدا على أفريقيا والعالم،

...

١ - **تدين بشدة** نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لما يرتكبه من قمع وحشي وتعذيب عشوائي وقتل للعمال وطلاب المدارس وغيرهم من معارضي

الفصل العنصري وفرضه أحكام الإعدام على المناضلين من أجل الحرية؛

٢ - **تدين بكل قوة** نظام الفصل العنصري لأعماله العدوانية والتخريبية والإرهابية المتكررة ضد الدول الأفريقية المستقلة والتي تهدف إلى زعزعة استقرار الجنوب الأفريقي بأكمله؛

٣ - **تكرر الإعراب عن اعتقادها الراسخ** بأن نظام الفصل العنصري يتشجع على ارتكاب هذه الأعمال الإجرامية بما توفره له الدول الغربية الكبرى من حماية ضد الجزاءات الدولية؛

...

١١ - **تطلب** من جميع المنظمات الحكومية الدولية حرمان نظام جنوب أفريقيا العنصري من عضويتها وأن تضع حدا لكل تعاون معه؛

١٢ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء مضي صندوق النقد الدولي في منح الاعتمادات لنظام جنوب أفريقيا العنصري، وترجو منه أن ينهي هذه الاعتمادات على الفور؛

١٣ - **تطلب** من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تمتنع عن تقديم أية تسهيلات إلى جنوب أفريقيا قد تساعدها في خططها النووية وخاصة أن تستبعد جنوب أفريقيا من جميع أفرقتها العاملة الفنية؛

...

٢٠ - **تحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على القيام، بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بزيادة مساعداتها لشعب جنوب أفريقيا المضطهد ولحركتي التحرير الوطني لجنوب أفريقيا المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الأفريقية وهما المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا؛

...

الوثيقة ١٠٧

البيان الذي أدلى به السيد الحاجي يوسف مايتما - سولي (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، في اجتماع اللجنة المعقود في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣

نشره مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري

دأبت هذه اللجنة الخاصة منذ إنشائها في عام ١٩٦٣ على التأكيد بأننا لا نعتبر المشكلة في جنوب أفريقيا نزاعا بين السود والبيض. وقلنا مرة بعد مرة إننا نسعى - كما يسعى بالتأكيد الزعماء العظام للشعب الأسود في جنوب أفريقيا - إلى إنشاء مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه **جميع** أفراد الشعب بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ولقد أكدنا دائما خطر ازدياد حدة النزاع إذا استمر الفصل العنصري والقمع، وحثثنا على التوصل إلى حل سلمي من خلال المشاورات بين الممثلين الحقيقيين لجميع شعب هذا البلد.

ونظرا لتصلب نظام بريتوريا، متلقيا التشجيع من مؤيديه، قمنا بحملة لفرض جزاءات على جنوب أفريقيا بوصفها أكثر التدابير السلمية فعالية لإقناع ذلك النظام بأن يقيم اعتبارا للرأي العالمي ويسعى إلى الحل السلمي.

إن مصالح شعب جنوب أفريقيا **بأجمعه**، ومنع نشوب نزاع عنصري رهيب، كانت ولا تزال هي الشواغل الرئيسية لهذه اللجنة الخاصة وللمجتمع الدولي.

ولقد تابعت اللجنة الخاصة لدى اضطلاعها بمهام ولايتها التطورات الجارية في جنوب أفريقيا ووجهت الانتباه مرارا إلى تدهور الوضع بصورة مستمرة. ولقد وجهنا النظر إلى الخطوات الدؤوبة التي يتخذها نظام بريتوريا لتوطيد دعائم السيطرة البيضاء، وإلى المعاناة الجسيمة التي تسببها سياساته وإجراءاته، وإلى تصميمه على تصعيد الكبح آملا أن يؤدي ذلك إلى قمع المقاومة المشروعة التي تخوضها غالبية شعب هذا البلد.

ومع نيل شعوب وسط أفريقيا وجنوبها لاستقلالها، وتزايد تعبئة شعب جنوب أفريقيا ضد الفصل العنصري، أصبح هذا النظام أشد يأسا مما كان في أي وقت مضى

ولم يتردد في انتهاك المبادئ الأخلاقية الدولية والقانون الدولي.

ويكفيني أن أوجه النظر إلى أنه لا يوجد في تاريخ البشرية سوى القليل من الأمثلة المضاهية لبطولة تلاميذ المدارس السود في سويتو وغيرها من البلدات، الذين يحتجون سلميا على الفصل العنصري منذ ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٦، أو لوحشية شرطة جنوب أفريقيا التي تلجأ روتينيا إلى القتل العشوائي وتشويه الآلاف من الأطفال.

ويكاد تاريخ البشرية يخلو من مثيل لإجراءات نظام بريتوريا في نفي وتشريد الملايين من السود في جنوب أفريقيا، أو لمحاولة تجريد ما يزيد على ثمانية ملايين أفريقي من هويتهم القومية في ظل سياسة البانتوستانات.

وقليلة هي الأمثلة المضاهية لما يرتكبه نظام بريتوريا من اغتيالات للاجئين من مواطني جنوب أفريقيا في الأقاليم المجاورة ولاجتياحاته لدول أفريقية مستقلة، ولتنظيم ودعم العناصر المخربة في تلك الدول. بل امتدت الأنشطة غير المشروعة والأعمال الإرهابية التي تقوم بها أجهزة مخابرات جنوب أفريقيا إلى بلدان بعيدة مثل سيشيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد تابعنا في السنة الماضية بأقصى درجات القلق والألم والسخط أنباء تعذيب العديد من الزعماء في السجن، مما أدى إلى وفاة طبيب أبيض في جوهانسبرغ وطالب أسود في سويتو وكاهن لوثري في بانتوستانة فيندا. وفجعنا لاغتيال السيدة روث فرست في مابوتو.

وأهم من ذلك كله ما نمى إلى علمنا في ٩ كانون الأول/ ديسمبر وأوقع في نفوسنا الذعر، من وحشية القوات المسلحة لجنوب أفريقيا في ماسيرو، إذ دخلت هذه القوات في منتصف الليل دولة ليسوتو المستقلة وقتلت بقلوب لا تعرف الرحمة لاجئين من مواطني جنوب أفريقيا كما قتلت مواطنين من ليسوتو.

وثبت الزيف التام للمبررات التي قدمها نظام بريتوريا، واتضح للعالم أن جيش جنوب أفريقيا قتل عمدا أبرياء من الرجال والنساء والأطفال لإرهاب ليسوتو والمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا.

نظام بريتوريا يفقد صوابه

إن مجزرة ماسيرو ليست مجرد حادث آخر في سلسلة أعمال العدوان التي يقترفها نظام بريتوريا بل أمرا أخطر من ذلك بكثير.

وفي القرن الخامس قبل الميلاد كتب يوريبيدس، أحد الفلاسفة اليونانيين، ما يلي:

"إذا شاء الله تدمير قوم جردهم أولا من صوابهم".

وليس هناك ريب في أن نظام بريتوريا قد فقد رشده.

فهل يدرك ذلك النظام - وهل لا يدرك مؤيدوه - أن هذه المجزرة التي تنطوي على الجبن لا يمكن أن تؤدي إلا إلى إثارة الغضب في صفوف السود؟ ومن يستطيع لومهم إن هم عملوا بقانون موسى:

"عينا بعين، وسنا بسن، ويدا بيد، ورجلا برجل" (سفر الخروج، الإصحاح الحادي والعشرون، الآية ٢٤)

ألا يدرك نظام بريتوريا - أو لا يدرك مؤيدوه - أنه لو انحط السود إلى مستوى أخلاقيات نظام بريتوريا لقتلوا، في جنوب أفريقيا وخارجها، بيضا أبرياء، رجالا ونساء وأطفالا، من مواطني جنوب أفريقيا؟

أهذا ما يريدونه؟ هل أصبحوا يتمنون الموت؟ ولا بد لنا من توجيه هذه الأسئلة لوجود وضع متفجر في جنوب أفريقيا وخطر شديد على السلم الدولي.

إن الشعب الأسود في جنوب أفريقيا يتأجج غضبا منذ عشرات السنين بسبب ما لاقاه ويلاقيه من ظلم واضطهاد. بل إن زعماء النظام الحالي يعترفون بأنهم ارتكبوا العديد من الأعمال الظالمة منذ أن تقلد الحزب الوطني زمام السلطة في عام ١٩٤٨.

ولكن زعماء السود وغيرهم من معارضي الفصل العنصري حاولوا بالوسائل غير العنيفة والوسائل الإنسانية التوصل إلى إنهاء الظلم. وفعلوا ما فعلوه لأنهم يسعون إلى بناء مجتمع غير عنصري، لا إلى شن حرب على الأقلية البيضاء المحظوظة.

لقد "حملوا الصليب على كاهلهم" وعانوا في حملات المقاومة الأسطورية التي خاضوها بدون عنف في الخمسينات.

ولم يتخلوا عن التقيد التام بعدم استخدام العنف إلا بعد وقوع مجزرة شاربفيل في عام ١٩٦٠ وفرض الحظر على حركات تحريرهم. وحتى عندما وجدوا أنهم مجبرون على اللجوء إلى المقاومة المسلحة، فقد حرصوا حرصا شديدا على تجنب إهدار أرواح بريئة وإن كان معنى ذلك تعريض أرواحهم هم أنفسهم للخطر.

ولا بد من أن يدرك بيض جنوب أفريقيا أن القتل سهل جدا في بلد توجد في كل مدينة من مدنه أغلبية سوداء وفي كل منزل من منازله خدم سود.

ولقد حرك كفاح الشعب الأسود في جنوب أفريقيا مشاعر الملايين في الخارج ويمكن بالتالي أن تكون له انعكاسات خطيرة حتى خارج حدود جنوب أفريقيا.

التزام الزعماء السود ضبط النفس

إذا لم تكن هناك موجة من الإرهاب وقتل الأبرياء من البيض، فهذا لا يعزى إلى الأسلحة التي يملكها البيض ونظام حكمهم بل إلى التزام زعماء السود ضبط النفس.

وقد قال نيلسون مانديلا لمحكمة في جنوب أفريقيا وللبيض، في الكلمة التي ألقاها من قفص الاتهام في نيسان/ أبريل ١٩٦٤:

"لقد ناضلنا دائما، نحن أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي، من أجل إقامة ديمقراطية غير عنصرية، وأحجمنا عن أي عمل قد يزيد من تباعد الفئات العرقية. ولكن الحقائق التي لا سبيل إلى نكرانها هي أن خمسين سنة من عدم العنف لم تأت بشيء للشعب الأفريقي..."

وأوضح أن الشعب الأفريقي كان يتحدث عن العنف لاسترجاع بلده. وكانت هناك في الواقع مقاومة عنيفة في مختلف أنحاء جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٥٧، وكان هناك خطر شديد من الاتجاه إلى المقاومة العنيفة كقاعدة للكفاح.

وقرر زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي، والحالة هذه، ولأن نظام الحكم لم يترك لهم أي خيار آخر، أن يلجأوا إلى العنف المنظم على النحو اللازم، ولا سيما تخريب المنشآت الرئيسية، لإقناع مجتمع البيض، حتى في تلك المرحلة المتأخرة، بتجنب الاتجاه نحو الكارثة.

الحق في الكفاح المسلح

لقد سلمت اللجنة الخاصة، كما سلمت الجمعية العامة بناء على توصيتها، بحق - وأكرر، بحق - شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركات تحريره الوطني في اختيار وسائله للكفاح بما فيها الكفاح المسلح.

لقد انتقدتنا وفود بعض الدول - التي لم تتردد في استخدام العنف على نطاق واسع سعيا وراء "مصالحها الوطنية" المزعومة - بحجة أننا نشجع العنف.

وليس لدينا ما نعتذر عنه، بل كان رأينا في الواقع أنه يجب الاعتراف بهذا الحق المقدس للشعب في وجه العنف والإرهاب اللذين يمارسهما النظام باستمرار. وكان لا بد من الاعتراف به لأن مستغلي الفصل العنصري أنكروا هذا الحق على السود ضحايا استغلالهم في جنوب أفريقيا. إن ثمة أوقاتا لا يجدي فيها سوى المقاومة المسلحة من قبل الضحايا لمنع اللصوص من ارتكاب جرائمهم.

والواقع أنني مقتنع بأن دعم المجتمع الدولي لشعب جنوب أفريقيا المضطهد ولحركات تحريره الوطني هو الذي حد من العنف وحال دون نشوب نزاع بلا ضوابط.

ولكن بعد مجزرة ماسيرو الرهيبة، أرى أن من الضروري السؤال عما إذا كان الوضع قد بدأ في الخروج عن نطاق السيطرة.

إرهاب النظام

منذ إحدى عشرة سنة خلت، في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٢ وفي معرض محاكمة عميد الطائفة الانجليكانية في جوهانسبرغ، ذهب المدعي العام إلى أن:

"كل عضو ذكر من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي هو مقاتل محتمل في حرب العصابات".

ويبدو أن نظام الحكم أخذ هذا الاستنتاج الآن على محمل الجد.

لقد حكم منذ بضعة أسابيع على باربرا هوغان الباحثة الشابة بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة "الخيانة العظمى"، دون أدلة سوى عضويتها في المؤتمر الوطني الأفريقي وإرسالها دراسة عن البطالة إلى أحد أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي في بوتسوانا.

فما معنى ذلك؟

وفقا لاستطلاعات الرأي العام، أعرب نحو ٤٠ في المائة من السود، أي ما لا يقل عن عشرة ملايين شخص، عن تأييدهم للمؤتمر الوطني الأفريقي، على الرغم من كل ما هنالك من تخويف.

وإذا كان يجوز قتل كل عضو من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي بلا رحمة - كما حدث مؤخرا في ماسيرو - أفلا يجوز للمؤتمر الوطني الأفريقي القول بأن كل منزل من منازل البيض هو هدف عسكري، لأن جميع البيض مجندون إلزاميا في القوات المسلحة المدربة على قتل السود العزل من السلاح، رجالا ونساء وأطفالا؟

إن عنف نظام بريتوريا لا يعزى فحسب إلى يأسه، بل إلى العون الذي تمتع به حتى الآن من المستفيدين من الفصل العنصري والمتحالفين معه لأسباب أخرى مختلفة. ولا يسعنا إلا أن نلفت النظر إلى أنه منذ انتخاب الحكومة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٠، التي اعتمدت السياسة المعروفة باسم

"التعامل البناء" عمد نظام بوتا إلى تصعيد الإرهاب. ويكفيني الإشارة إلى الغارة التي شنت في تحد على ماتولا، موزامبيق، في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، وإلى أعمال العدوان المتكررة على أنغولا، وإلى المجزرة التي وقعت في ماسيرو.

ويجب أن أنبه الحكومات التي ما زالت تعارض فرض الجزاءات، والتي ما زالت تحمي نظام بريتوريا، إلى ما يلي:

"إذا كنتم تعتقدون أنكم تساعدون بيض جنوب أفريقيا فأنتم مخطئون. إنكم تدفعونهم إلى الانتحار لمنفعتكم الذاتية اللاأخلاقية أو حساباتكم القصيرة النظر. ولن يغفر لكم التاريخ ذلك".

رسالة إلى شعب جنوب أفريقيا

أود أن أختتم هذا البيان بنداء أوجهه بصورة خاصة إلى أبناء جنوب أفريقيا البيض، أي الأفريقيين المنحدرين من أصل أوروبي.

أود لهم أن يدركوا قبل فوات الأوان أن مصيرهم هو مع الغالبية السوداء ومع القارة الأفريقية - لا مع القوات الخارجية الجشعة التي لا تهتم بمستقبل جنوب أفريقيا.

أود لهم أن يصغوا إلى الصوت الحقيقي لزعماء جنوب أفريقيا السود - لا إلى الدعاية النكراء التي تسمي جميع السود الذين يكافحون للحصول على حقوقهم "إرهابيين" وتعزو كل المقاومة الأفريقية ضد الظلم إلى أنشطة الاتحاد السوفياتي أو دولة من الدول الأخرى.

أود لهم أن يصغوا إلى الراحل الرئيس ألبرت لوتولي، الحائز على جائزة نوبل للسلام، الذي كتب في عام ١٩٦٢ ما يلي:

"أنا لست معارضا للحكومة الحالية لأنها بيضاء، بل إني معارض لها فقط لأنها غير ديمقراطية وقمعية ...

"وما أفكر فيه هو حكومة غير عنصرية تتكون من أفضل الرجال - وتكون العبرة فيها بالجدارة لا باللون".

أود لهم أن يصغوا إلى نيلسون مانديلا الذي أعلن كراهيته للسيطرة البيضاء وللسيطرة السوداء أيضا، واستعداده للموت، إذا اقتضى الأمر، في الكفاح من أجل مجتمع ديمقراطي حر يعيش فيه جميع الأشخاص معا في تآلف وتكافؤ في الفرص.

أود لهم أن يصغوا إلى أوليفر تامبو الذي قال أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦:

"... إننا نحب بلدنا وشعبه - **كل** شعبه".

لقد استشهدت بأقوال زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي فقط، لأن نظام بريتوريا حاول إظهارهم بمظهر الأعداء الرئيسيين، ولكن الآراء التي أعربوا عنها هي آراء جميع الزعماء السود الآخرين.

إن نشر كتابات أو خطب أي من هؤلاء الزعماء في جنوب أفريقيا يعد جريمة!

إن هؤلاء الزعماء رجال ذوو إيمان راسخ كانوا على استعداد للمخاطرة بحياتهم من أجل معتقداتهم. إنهم يمثلون كلمة الحق.

ولا يوجد سوى وسيلة واحدة مضمونة لاستتباب السلم والأمن في جنوب أفريقيا -- إطلاق سراح نيلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين الآخرين، وإعلان العفو العام عن جميع المنفيين السياسيين، وإجراء مشاورات حقيقية معهم بشأن مصير هذه الأمة.

إن أفريقيا هي قارة مصالحة، ولا شك عندي في أن البيض الذين يقض مضجعهم الآن الخوف وعدم الاطمئنان سيفاجأون، لو ساروا على هذا الطريق، بتعاطف زعماء السود وبسخائهم.

إن المشربين بالروح الحربية في النظام الحالي يسيرون بالبلد، كما تسير به عمليات التعذيب الوحشي التي تقوم بها شرطة الأمن، نحو كارثة محققة. إنها لمأساة أن مجتمع البيض ما زال ملتزما جانب الصمت ولم يظهر شيئا من عمق البصيرة.

وإذا كانوا يعتقدون أن باستطاعتهم إرهاب الدول الأفريقية أو حركة التحرير الوطني فإنهم لم يتعلموا شيئا من دروس التاريخ. لقد تعرضت بلدان أفريقية عديدة في زمننا هذا، لعمليات هجوم من القوات الاستعمارية بسبب دعمها لحركات التحرير في البلدان المجاورة. ولكن لم يستسلم أي منها. وليس عندي أدنى شك في أن شعوب الدول المجاورة لجنوب أفريقيا لن تخون قارتها مهما يكن الثمن.

إني أناشد بكل جد رجال الدين والمربين ورجال القانون والشعراء والكتاب وكل المجموعات الأخرى المنتمية إلى الأقلية المحظوظة في جنوب أفريقيا، أن يفيقوا من سباتهم قبل فوات الأوان، لكبح جماح المعتمدين على السلاح وأدوات التعذيب، وللسعي نحو السلم.

ويجب بالتأكيد أن ينتهي احتكار السلطة السياسية الذي يتمتع به البيض، ولكن سيحل محله مستقبل أكثر أمنا وبهاء لأولادنا. والحق أن أفريقيا بأجمعها سترحب بهم كأخوة وأخوات.

وأود أن أقول لأخوتي وأخواتي أعضاء حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا إننا نشاطرهم الحزن على الذين فقدوا أرواحهم وإننا سنقف معهم مهما تشتد مشقة الكفاح إلى أن تتحرر أفريقيا والقارة قاطبة من جميع مظاهر العنصرية. إننا لسنا مدفوعين بالغضب أو بروح الانتقام بل برؤى الحرية والسلام.

وإني لواثق من أنني أستطيع أن أقول ذلك لا بالنيابة عن زملائي الأفريقيين فحسب بل نيابة عن زملائي القادمين من الدول الاشتراكية ومن آسيا وأمريكا اللاتينية والمشتركين في هذه اللجنة -- ونيابة عن أعداد لا حصر لها من الحكومات والشعوب خارج هذه القاعة.

الوثيقة ١٠٨

الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي لنقابات العمال المعني بالجزاءات والإجراءات الأخرى لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، المعقود في جنيف، يومي ١٠ و ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٣

A/38/272-S/15832، ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٣

إن المؤتمر الدولي لنقابات العمال المعني بالجزاءات والإجراءات الأخرى لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، المعقود في جنيف يومي ١٠ و ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٣، والذي اشترك فيه ٣٧٥ مندوبا يمثلون مئات الملايين من العمال المنظمين في جميع أرجاء العالم:

إذ يشير إلى ما أعلن من أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وإلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أكد اقتناعه، منذ قراره ١٨٢ (١٩٦٣) الذي اتخذ بالإجماع في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، بأن الحالة في جنوب أفريقيا تزعزع بدرجة خطيرة السلم والأمن الدوليين؛

وإذ يضع في اعتباره الإعلان المستكمل الصادر عن مؤتمر العمل الدولي بشأن سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والنتائج التي قدمت في الجلسة السادسة للجنة المؤتمر المعنية بالفصل العنصري واعتمدها المؤتمر في عام ١٩٨١؛

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١) الذي أعلن سنة ١٩٨٢ سنة دولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب أفريقيا؛

وإذ يشير إلى القرار ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ والذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشأن فرض حظر الأسلحة الإلزامي على جنوب أفريقيا، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في الجنوب الأفريقي وتعاونها مع نظام الأقلية العنصري في تلك المنطقة؛

يدين نظام الأقلية القائم على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لتجاهله كلية الرأي العام العالمي على النحو الذي تعبر عنه القرارات السالفة الذكر، ولتماديه في رفض التقيد بالمعايير الدولية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان فيلادلفيا؛

يحذر من أن انتهاك جنوب أفريقيا المنتظم لحقوق الإنسان والحقوق النقابية في جنوب أفريقيا، والتصاعد السريع في تشديد وتطبيق سياسات الفصل العنصري، يشكلان خطرا محدقا يتهدد السلم والأمن العالميين؛

يندد بتقسيم جنوب أفريقيا إلى بانتوستانات أو ما يدعى بالأوطان، الأمر الذي يجري التعجيل به حاليا للانتهاء من مهمة نفي غالبية أهالي جنوب أفريقيا من بلدهم وحرمانهم من حقوقهم كمواطنين؛

يرفض ويدين التغييرات الدستورية المزعومة، التي تستثني تماما الغالبية السوداء من جميع الحقوق السياسية، وتستهدف زيادة توطيد الفصل العنصري، والتي أدانتها بشدة حركة نقابات العمال السود المستقلة في جنوب أفريقيا؛

يؤكد أن الإصلاحات الأخرى المزعومة في جنوب أفريقيا سوف تظل زيفا طالما بقيت لانتهاك حقوق

الإنسان والحقوق النقابية صبغة مؤسسية عن طريق نظام الفصل العنصري؛

يشجب ويدين هجمات وإغارات جنوب أفريقيا على البلدان المجاورة ذات السيادة، وجهود نظام الفصل العنصري في سبيل زعزعة استقرار دول خط المواجهة، مما يشكل خرقا للسلم؛

يدين بشدة نظام الأقلية البيضاء العنصري في جنوب أفريقيا لضم إقليم ناميبيا واحتلاله احتلالا غير مشروع، وفرض نظام الفصل العنصري في ذلك البلد؛

يؤكد أن حجر الزاوية في نظام الفصل العنصري هو استغلال اليد العاملة السوداء الرخيصة لصالح الأقلية البيضاء والمستثمرين الأجانب؛

يشجب ويدين استمرار عمليات الاعتقال والحظر، والتعذيب النفسي والبدني المفضي إلى الموت في الاحتجاز، وإزعاج وإيذاء النقابيين السود ومن يساعدون العمال السود في تنظيم أنفسهم؛

يشجب ويدين أيضا اضطهاد المرأة السوداء في جنوب أفريقيا، التي تعاني من التمييز المضاعف بسبب كونها سوداء وبسبب الجنس؛

يحيي العمال السود في جنوب أفريقيا لما أبدوه من شجاعة وتصميم على تنظيم أنفسهم في منظمات سوداء مستقلة غدت أقوى تعبير عن أماني الأهالي الذين يمثلون الغالبية في جنوب أفريقيا؛

يدين أصحاب الأعمال والمستثمرين في جنوب أفريقيا الذين يساعدون، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في بقاء نظام الفصل العنصري ويتعاونون مع هذا النظام في الميدانين العسكري والنووي ومع قوات الأمن التابعة له؛

وإذ خاب أمله في مختلف مدونات قواعد السلوك للشركات التي لها فروع في جنوب أفريقيا، وفي المدونات التي فشلت بسبب تجاهل مطالبات نقابات العمال بفرض جزاءات وبإنشاء جهاز ثلاثي للمراقبة؛

وإذ يروعه أن هجرة البيض إلى جنوب أفريقيا في ازدياد، في الوقت الذي تتصاعد فيه البطالة بسرعة بين العمال السود، حيث تجاوزت نسبتها ٢٥ في المائة فيما يطلق عليه اسم البانتوستانات؛

يعرب عن استيائه من عدم قيام بعض الدول بتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن جنوب أفريقيا تنفيذا تاما؛

يسوؤه حصول جنوب أفريقيا على قرض كبير من صندوق النقد الدولي رغم معارضة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

يطلب من الأمم المتحدة أن تجعل الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا إلزامية؛

يؤيد ما تقدمت به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧) المتعلق بمسألة جنوب أفريقيا من توصيات في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ لتنفيذ وتعزيز حظر الأسلحة، ويحث مجلس الأمن على اعتماد تلك التوصيات دون تأخير، وتوسيع نطاق هذا الحظر ليشمل جميع المنتجات التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة والمعدات العسكرية؛

يحث على توسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل أيضا شراء الأسلحة والمعدات العسكرية المصنوعة في جنوب أفريقيا؛

يحث مجلس الأمن على توسيع نطاق الحظر مرة أخرى ليشمل، بالإضافة إلى الأسلحة، المواد الخام والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في إنتاج الطاقة النووية، وليشمل كذلك النفط ومنتجاته؛

يدعو الحكومات في جميع أرجاء العالم إلى القيام بما يلي:

(١) أن تبذل قصارى جهدها في إطار الأمم المتحدة، للتشجيع على اعتماد جزاءات اقتصادية إلزامية ضد جنوب أفريقيا وللقيام بعمل انفرادي وإقليمي ريثما يتخذ مجلس الأمن مقررا في هذا الشأن؛

(٢) أن تتخذ خطوات فورية لفرض حظر دولي فعال على الأسلحة وفقا للتوصيات السالفة الذكر؛

(٣) أن تتخذ إجراءات فورية لاعتماد حظر نفطي ضد جنوب أفريقيا، وتحقيقا لهذا الغرض وكخطوة أولى، أن تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا للبلدان المصدرة للنفط والناقلة له؛ ويرجو المؤتمر من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة أن تقدم بانتظام قوائم بناقلات النفط والشركات التي تزود النظام العنصري في جنوب أفريقيا بالنفط ومنتجاته، وأن توزع هذه القوائم على نقابات عمال موانئ الشحن وعمال نقل النفط بصورة خاصة؛

(٤) أن تبدأ وتكثف إجراءات مناهضة الفصل العنصري في جميع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، لكي تتوقف عن التعامل مع المصارف التي تتعاون مع جنوب أفريقيا العنصرية، وتعمل على زيادة المعونة التي تقدمها إلى السكان المضطهدين في جنوب أفريقيا، وذلك بالتعاون مع الحركة الدولية لنقابات العمال؛

(٥) أن تكفل التنفيذ السريع والتام لقرار الأمم المتحدة ٤٣٥ الذي ينهي احتلال جنوب أفريقيا غير

المشروع لناميبيا ويعيد حقوق الإنسان والحقوق النقابية عن طريق انتخابات تخضع للإشراف الدولي، وإلا كان على الأمم المتحدة أن تتخذ فورا أقسى التدابير التأديبية ضد جنوب أفريقيا؛

يدعو كذلك الحكومات في جميع أرجاء العالم إلى القيام بما يلي:

- أن تقطع علاقاتها السياسية، والثقافية، والرياضية، والتجارية، والدبلوماسية مع نظام جنوب أفريقيا، وأن تكفل الإلغاء الفوري لجميع الاتفاقات الثقافية القائمة مع جنوب أفريقيا؛
- أن تسن تشريعات لإنهاء جميع الاستثمارات في جنوب أفريقيا؛
- أن تسحب أموال المعاشات التقاعدية وغيرها من أشكال الاستثمارات العامة من المصارف والشركات التي تتعاون مع جنوب أفريقيا؛
- أن توقف نقل حقوق (تراخيص) براءات الاختراع والتكنولوجيا الجديدة إلى جنوب أفريقيا؛
- أن تسحب موظفي الشركات الأم من فروعها في جنوب أفريقيا؛
- أن تضع حدا لكل الحوافز التي تقدم إلى الصادرات إلى جنوب أفريقيا؛
- أن تمارس الضغط على المؤسسات الوطنية والدولية، مثل صندوق النقد الدولي، لإنهاء تعاونها مع نظام جنوب أفريقيا في منح القروض الخارجية؛
- أن توقف كل تعاون علمي وتكنولوجي مع جنوب أفريقيا؛
- أن تعمل على زيادة المساعدة الاقتصادية التي تقدمها إلى البلدان الأفريقية المستقلة المجاورة لجنوب أفريقيا، بغية الحد من تبعيتها اقتصاديا لجنوب أفريقيا، وبصفة خاصة في ميدان النقل والاتصالات؛
- أن تكثف الدعم اللازم لحركات التحرير؛
- أن تلغي أي تشريع نافذ في البلدان الأصلية يحول دون أعمال التضامن النقابية لدعم نقابات العمال السود المستقلة؛
- أن تغلق مكاتب التوظيف التابعة لجنوب أفريقيا؛
- أن ترفض تحويل المعاشات التقاعدية وغيرها من مخططات الاستحقاقات التي ترعاها الدولة، إلى من يؤثرون الهجرة إلى جنوب أفريقيا؛
- أن ترفض الاعتراف بأي من البانتوستانات أو بالأوطان المزعومة؛

يدعو منظمات أصحاب الأعمال والشركات إلى القيام بما يلي:

- أن تتخذ تدابير تكفل فرض الجزاءات على أعضائها الذين يحتفظون بعلاقات من أي نوع مع جنوب أفريقيا، وعدم قيام التنظيمات الاقتصادية والمالية بتقديم القروض إلى جنوب أفريقيا، والتعاون مع نظام الفصل العنصري بأي طريقة؛
- أن تطلب إلى الشركات الأجنبية التي تكون لديها استثمارات في جنوب أفريقيا أن تسحب استثماراتها وأن تمتنع عن التعاون بأي شكل مع نظام جنوب أفريقيا في المجالين الاقتصادي والعسكري؛
- أن تقوم باستخدام وتدريب وتشجيع العمال السود الذين يبدون أقوى الاحتجاجات على نظام مراقبة التدفق، وهو النظام الذي يتنافى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمالة، والذي يستخدم كوسيلة لإبقاء عملية حفظ الوظائف؛
- أن تفي بصورة كاملة بالالتزامات المتعهد بها في إطار إعلان منظمة العمل الدولية بشأن سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛

يحث بقوة جميع العمال ومنظماتهم النقابية في جميع أنحاء العالم على القيام بما يلي:

(١) الضغط على الحكومات التي لم توقف جميع أشكال المعونة المقدمة إلى جنوب أفريقيا والاستثمار فيها، لكي تفعل ذلك؛

(٢) الضغط على الحكومات من أجل سن تشريعات وأنظمة وطنية تجعل توريد أو نقل النفط ومنتجاته إلى جنوب أفريقيا العنصرية عملا غير قانوني؛

(٣) القيام بإضرابات جزئية صناعية ضد الشركات عبر الوطنية التي يكون لها استثمارات في جنوب أفريقيا؛

(٤) اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة لفضح الجرائم التي ترتكبها الأقلية البيضاء العنصرية يوميا في جنوب أفريقيا؛

(٥) الامتناع عن شحن أو تفريغ أي سفينة أو طائرة يكون مقصدها جنوب أفريقيا أو تكون قادمة منها؛

(٦) اللجوء إلى كل الوسائل لدعم محاولات العمال السود في جنوب أفريقيا من أجل إقامة نقابات خاصة بهم وممارسة حقوقهم النقابية؛

(٧) التأييد التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولجنة مناهضة الفصل العنصري التابعة لها بغرض إنهاء الفصل العنصري، وتحرير ناميبيا، وإرساء حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا؛

(٨) زيادة الضغط من أجل إغلاق مكاتب التوظيف التابعة لجنوب أفريقيا، والمرابطة أمام أبواب تلك المكاتب لمنع الدخول إليها؛

(٩) الضغط من أجل حظر الإعلان عن الوظائف في جنوب أفريقيا؛

(١٠) تنظيم اجتماعات مع ممثلي النقابات على مستوى المصنع، وتجمعات للعمال داخل الشركات، وتوزيع النشرات والملصقات، وإقامة ندوات وحلقات دراسية، ونشر مقالات خاصة في الصحف النقابية، وذلك لتعبئة جماهير العمال للقيام بأعمال تضامنية مع عمال جنوب أفريقيا؛

(١١) التعاون مع منظمات المستهلكين في تنظيم مقاطعة للسلع المستوردة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جنوب أفريقيا، مع ضمان إبلاغ العمال على نطاق واسع بالاحتياجات اللازمة لمثل هذا العمل من أعمال المقاطعة؛

(١٢) إنهاء أي استثمار لاشتراكات المعاشات التقاعدية للأعضاء النقابيين وغيرها من أموال النقابات، في الشركات أو مشاريع الاستثمار التي تكون لها مصالح في جنوب أفريقيا؛

(١٣) تنسيق الأعمال التي تقوم بها نقابات العمال لمناهضة الفصل العنصري وفقا للقرار الذي اتخذه في عام ١٩٧٧ المؤتمر العالمي الثاني لنقابات العمال لمناهضة الفصل العنصري، والإعلان المستكمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بشأن سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، مع الإفادة الكاملة من جهاز المراقبة المنشأ في ذلك الإطار؛

ويوصي المؤتمر بأن تواصل مجموعة العمال العمل بالتعاون الوثيق مع جميع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، لا سيما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة.

الوثيقة ١٠٩

مقدمة للسجل الأول للمطربين والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضا في جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري، الذي نشرته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣

مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٨٣/٢٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣

بدأت حركة الدعوة إلى المقاطعة الثقافية لجنوب أفريقيا منذ سنوات عديدة، كتعبير عن معارضة الفصل العنصري. وكتب القس تريفور هضلستون مقالا في صحيفة "الأوبزرفر" اللندنية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤، قال فيه:

"إنني أنادي بالمقاطعة الثقافية لجنوب أفريقيا. وأطلب إلى جميع من يؤمنون بأن العنصرية عمل آثم وخاطئ أن يرفضوا تشجيعه بقبولهم أي ارتباط بالتمثيل أو الأداء سواء بصفة فنان موسيقي أو راقص باليه - وباختصار عدم الارتباط بأية عقود توفر الترفيه لأي قطاع من المجتمع."

وبمرور الأعوام، انضم عديد من الموسيقيين والمطربين والفنانين والكتاب وغيرهم إلى مقاطعة جنوب أفريقيا. وانخرط العديد منهم في حركات وحملات مناهضة الفصل العنصري وقدموا خدماتهم لصالح شعب جنوب أفريقيا المضطهد ولحركة تحريره الوطني، وكذلك للحركات المناهضة للفصل العنصري.

واكتسبت حركة المقاطعة الثقافية لجنوب أفريقيا زخما مجددا في عام ١٩٦٥ عندما سن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أنظمة صارمة تحظر العروض والحفلات المتعددة الأعراق. وعقدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشاورات مع عدد

من الحركات والشخصيات الثقافية المناهضة للفصل العنصري وقررت أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز وتشجع المقاطعة الثقافية لجنوب أفريقيا. وبناء على توصية اللجنة، طلبت الجمعية العامة - في القرار ٢٣٩٦ (د - ٢٣) المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ - "من جميع الدول والمنظمات وقف التبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها مع النظام العنصري الحاكم ومع المنظمات والمؤسسات القائمة في جنوب أفريقيا التي تمارس الفصل العنصري".

وتحدى نظام الفصل العنصري المطالب الدولية بإنهاء التمييز والتفرقة العنصريين في الميدان الثقافي. بيد أن القلق أخذ يساوره إزاء تزايد العزلة في السنوات الأخيرة، فحاول إعادة الاتصالات الثقافية والرياضية الدولية. وخفف من تشدد بعض الأنظمة بحيث يسمح، بموجب ترخيص، ببعض العروض والحفلات المختلطة عرقيا في بعض المسارح. (وما زالت التفرقة هي القاعدة السائدة في المسارح، ويسمح بالاستثناءات، بالدرجة الأولى، لجلب المؤدين الأجانب. وتطبق التفرقة تطبيقا تاما في دور السينما). وقد حاول نظام بريتوريا والجهات التي تدعمه إقناع الفنانين بأنه نظرا إلى أن العروض والحفلات المتعددة الأعراق أصبحت ممكنة حاليا، فلا ينبغي لهم الاستمرار في مقاطعة جنوب أفريقيا. واستخدموا كذلك أموالا سرية وأنشطة غير سوية لإنهاء المقاطعة.

وقد رفض عديد من المطربين عروض جنوب أفريقيا، من منطلق معارضتهم للعنصرية. ومثّل ذلك بالنسبة للبعض منهم تضحية كبيرة، وقد تفهم هؤلاء موقف سكان جنوب أفريقيا السود والحركات المناهضة للفصل العنصري، الذي مؤداه أن ما يسمى "بالإصلاحات" ليس إلا قناعا يراد به صرف الانتباه عن عملية ترسيخ الفصل العنصري، خصوصا من خلال سياسة البانتوستانات التي ترمي إلى حرمان الأغلبية الأفريقية حتى من جنسيتها، وعن عمليات الترحيل القسري لملايين السكان الأفريقيين من ديارهم، وعن القمع الوحشي لمعارضي الفصل العنصري، بما في ذلك القتل العشوائي لتلاميذ المدارس المتظاهرين ضد التمييز العنصري.

بيد أن بعض المطربين قد استسلموا لدعايات الفصل العنصري ولعروضه المالية المغرية فخالفوا المقاطعة وقدموا عروضا في جنوب أفريقيا.

ونظرا لذلك، اتخذت الجمعية العامة، بناء على توصية من اللجنة الخاصة، قرارا مستقلا في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، دعت فيه إلى "المقاطعة الثقافية والأكاديمية وغيرها لجنوب أفريقيا" (القرار ٣٥/٢٠٦ هاء). واتخذت الجمعية قرارا مستقلا آخر بشأن هذه المسألة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، هو القرار ٣٦/١٧٢ طاء.

وكثفت اللجنة الخاصة جهودها من أجل تحقيق المقاطعة الثقافية عن طريق توجيه النداءات للفنانين والمجموعات الثقافية الذين ورد أنهم يعتزمون القيام بجولات في جنوب أفريقيا، ومن خلال التعريف بقرارات الجمعية العامة في هذا الصدد. وبذلت اللجنة التشجيع والمساعدة للمجموعات المناهضة للفصل العنصري الناشطة في تعزيز المقاطعة الثقافية.

وفي ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٢، اشتركت اللجنة في رعاية ندوة عن المقاطعة الثقافية عقدت في الأمم المتحدة بمشاركة عدد من الفنانين والكتاب المنفيين من جنوب أفريقيا. وفي آب/ أغسطس ١٩٨٢، عممت الإعلان الذي أصدرته الفرقة الغنائية الأمريكية "أوجيز"، بتأييد مقاطعة جنوب أفريقيا، وأهابت بجميع الفرق الأخرى أن تحذو حذوها. وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢، أيدت اللجنة إنشاء الشبكة المسماة "الوحدة في العمل" في نيويورك من أجل المقاطعة الثقافية لجنوب أفريقيا. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣، بذلت اللجنة التشجيع والمساعدة لمنظمة "عموم أفريقيا" والمجموعات المرتبطة بها في إنشاء "رابطة الفنانين والرياضيين المناهضين للفصل العنصري"، بقيادة هاري بيلافونتي وآرثر آش من أجل تعزيز مقاطعة جنوب أفريقيا ثقافيا ورياضيا.

وبذلت اللجنة أيضا جهودا نشطة لتعبئة الشخصيات الثقافية للمشاركة في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري. وعقدت اللجنة جلسات استماع مع عدة شخصيات ثقافية، وساعدت في تنظيم معرض فنون دولي لمناهضة الفصل العنصري وفي مشاريع أخرى.

وناشدت اللجنة الحكومات أن تتخذ التدابير الملائمة، مثل منع مواطني جنوب أفريقيا من الدخول بدون تأشيرة.

وقد لقيت جهود اللجنة الخاصة استجابة مشجعة لدى الحكومات ولدى المنظمات والشخصيات الثقافية.

فقد أعلنت حكومة اليابان في حزيران/ يونيه ١٩٧٤ أنها لن تصدر تأشيرات دخول لمواطني جنوب أفريقيا لغرض التبادلات في ميادين الرياضة والثقافة والتعليم. وعطلت حكومة هولندا اتفاقها الثقافي مع جنوب أفريقيا بعد وقوع مذبحة سويتو في عام ١٩٧٦

ثم ألغته في عام ١٩٨١. كما أن عدة بلدان كانت تسمح سابقا لمواطني جنوب أفريقيا بالدخول، دون تأشيرة، أصبحت تطبق عليهم نظام التأشيرات.

وقاطع عديد من الفنانين والمنظمات الثقافية جنوب أفريقيا استجابة للنداءات الصادرة عن اللجنة الخاصة بالتعاون مع المجموعات المناهضة للفصل العنصري. ومن أمثلة تلك المبادرات التي حدثت مؤخرا قيام السير ريتشارد أتنبره، مخرج فيلم "غاندي"، بإلغاء قراره حضور عرض الفيلم في جنوب أفريقيا في نيسان/ أبريل ١٩٨٣، وإجبار وفد جنوب أفريقيا على مغادرة مهرجان الأفلام السينمائية في كابري في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

وشجعت اللجنة الخاصة أيضا على دعم الأنشطة الثقافية التي تضطلع بها حركتا التحرير اللتان تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية في جنوب أفريقيا - وهما المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا - ورحبت بالأحداث التي تعبر عن التضامن مع المشتغلين بالثقافة في ميدان الكفاح من أجل تحرير جنوب أفريقيا.

ومن الأحداث الهامة مهرجان وندوة "الثقافة والمقاومة" اللذان عقدا في غابورون، بوتسوانا، من ٥ إلى ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٢، بمشاركة العديد من الموسيقيين والكتاب والفنانين وغيرهم من المشتغلين بالثقافة في جنوب أفريقيا. وقد أيد المؤتمر المقاطعة الثقافية لجنوب أفريقيا.

كما شجعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مؤتمر "الصوت الثقافي للمقاومة - فنانو جنوب أفريقيا وهولندا المناهضون للفصل العنصري"، الذي نظمته الحركة الهولندية لمناهضة الفصل العنصري في أمستردام من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.

العمل في جنوب أفريقيا

تلقت المقاطعة الثقافية، التي نادت بها بقوة حركات تحرير جنوب أفريقيا المحظورة في ذلك البلد، دفعة قوية في عام ١٩٨٠ عندما طالبت عدة منظمات قانونية داخل جنوب أفريقيا بشجاعة بالعمل على ثني الفنانين الأجانب عن تقديم عروض في البلد.

...

وفي آذار/ مارس ١٩٨١، دعت منظمة آزانيا الشعبية إلى المقاطعة العالمية للفنانين الذين قدموا عروضا في جنوب أفريقيا. وقد أيدت النداء منظمات أخرى في جنوب أفريقيا منها مثلا مؤتمر طلاب جنوب أفريقيا، ومعهد الموسيقى والمسرح والفن والأدب (وهو منظمة ثقافية للسود)، ومنظمة الطائفة السوداء في بورت إليزابيث، وعديد من القادة السود.

التعاون مع المجموعات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات الأخرى

تود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تشيد بالأنشطة المكثفة التي اضطلعت بها المجموعات المناهضة للفصل العنصري في عدة بلدان - ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وآيرلندا وكندا - من أجل تعزيز المقاطعة الثقافية لجنوب أفريقيا.

ولا بد أن تنوه اللجنة تنويها خاصا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام عدد من المجموعات، بسبب الجهود الخاصة التي بذلتها جنوب أفريقيا لإغراء المطربين الأمريكيين السود، بتكثيف أنشطتها إلى حد بعيد لإعلام الفنانين وإقناعهم بمقاطعة جنوب أفريقيا ومطالبة الذين قدموا عروضا في جنوب أفريقيا بأن يتعهدوا بعدم العودة لزيارتها وأن يبذلوا دعمهم بدلا من ذلك للكفاح التحرري. ومن أكثر المنظمات نشاطا في الولايات المتحدة الجبهة الوطنية المتحدة للسود، وتحالف باتريس لومومبا، ورابطة واستديوهات فناني موسيقى الجاز الأفريقية، ومنظمة عموم أفريقيا، وجمعية موسيقى السود والرابطة الوطنية للهيئات الإذاعية المملوكة للسود، وعملية "PUSH"، واللجنة الامريكية المعنية بأفريقيا، ولجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر التضامن مع الكفاح التحرري في الجنوب الأفريقي. وقد تلقت أنشطة هذه المنظمات الدعم من كثير من المجموعات المحلية في مختلف الولايات والمدن.

وفي عام ١٩٨٢، أنشأت الجبهة الوطنية المتحدة للسود التحالف من أجل إنهاء التعاون الثقافي مع جنوب أفريقيا. وقد نشط هذا التحالف في تنظيم المظاهرات ضد الفنانين الذين يقدمون عروضا في جنوب أفريقيا. وأنشأ تحالف باتريس لومومبا ورابطة واستديوهات فناني موسيقى الجاز الأفريقية الشبكة المسماة "الوحدة في العمل" للقيام بأنشطة مماثلة.

وما تم مؤخرا من إنشاء المنظمة المسماة "الفنانون والرياضيون المناهضون للفصل العنصري" يعكس تزايد المساندة في الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب أفريقيا.

وينبغي أيضا التنويه بالأنشطة المضطلع بها في ويلش مساندة للمقاطعة الثقافية. فقد تم إقناع ثلاث فرق رجالية للغناء الجماعي بعدم زيارة جنوب أفريقيا، وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ نجحت حركة ويلش لمناهضة الفصل العنصري في تأمين إلغاء زيارة عضوين في لجنة حكومية من جنوب أفريقيا لمجلس الفنون في ويلش.

مساندة الفنانين للمقاطعة

تشيد اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالفنانين العديدين في جميع البلدان الذين ساندوا مقاطعة جنوب أفريقيا. وكثير منهم من أعظم أعلام الفن في عصرنا.

وتلاحظ اللجنة مع التقدير الخاص ما قام به الذين رفضوا العروض المالية المغرية المقدمة من جنوب أفريقيا من منطلق معارضتهم للعنصرية وتضامنهم مع شعب جنوب أفريقيا المضطهد.

ففي الولايات المتحدة، أفيد بأن السيدة روبرتا فلاك، مغنية الألحان الإيقاعية وألحان "البلوز"، رفضت عرضا بمبلغ ٢,٥ مليون دولار لتقديم عروض في جنوب أفريقيا. ورفضت السيدة فيليس هايمان عرضا مغريا من جنوب أفريقيا، وأعلنت:

"إن لدي التزاما أخلاقيا أسمى من المال".

ومن الفنانين الآخرين الذين رفضوا عروضا مماثلة: بن فيريم وغلاديس نايت وفرقة البيبس، وفرقة الفلوترز، والإخوة جاكسون، وديانا روس، وباري وايت، وفرقة الكومودورز، وفرقة العالم الثالث، ولينا هورن، وتوني بينيت، وميلي جاكسون، وفرقة الأوديسة، وبروس تاونسند، وبيتي رايت. وألغت فرقة باليه بوسطن الجولة التي كانت تعتزم القيام بها في جنوب أفريقيا في عام ١٩٨١ على إثر احتجاجات من بعض المنظمات والأفراد. ورفض مهرجان نيوبورت لموسيقى الجاز عرضا في عام ١٩٨٢ لإقامة حفلات في جنوب أفريقيا.

كما تلاحظ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مع الارتياح أن فرقة أوجين، وجيمس مودي، ولو دونالدسون قد تعهدوا بعدم العودة إلى تقديم عروض في جنوب أفريقيا. ومن الفنانين البريطانيين الذين رفضوا عروضا للغناء في جنوب أفريقيا توم جونز. أما إيدي أمو، عضو الفرقة البريطانية المسماة "The Real Thing"، الذي زار جنوب أفريقيا في عام ١٩٨٢، فقد أعلن بعد عودته أن الفرقة ستدعم الحظر الثقافي دعما كاملا من الآن فصاعدا. وقال:

إن "صن سيتي" جنة للأفريكان وسط كابوس جاثم على صدر الإنسان الأسود.

ومن فناني آيرلندا الذين رفضوا عروضا من جنوب أفريقيا فرقة الدبلينرز، ونيال تويبن، ودستي سبرنغفيلد.

المتواطئون

بالرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري هي ومنظمات كثيرة لا يزال بعض الموسيقيين والمطربين يزورون جنوب أفريقيا ويقدمون عروضا فيها.

وقد ظهر كثير منهم في "صن سيتي" في بوفوثاتسوانا حيث اصطنعت الإدارة واجهة مكونة من جمهور يبدو متعدد الأعراق وذلك بأن جلبت عددا قليلا من السود لحضور العروض.

وقد استغل النظام العنصري والمتواطئون معه الحفلات الموسيقية والعروض والجولات التي تقوم بها شخصيات ثقافية لأغراض الدعاية، بوصفها برهانا على القبول الدولي لنظام الفصل العنصري ولما يسمى "بالإصلاحات" داخل ذلك النظام.

وفي حين أن بعض المتواطئين قد يكونون زاروا جنوب أفريقيا لجهلهم بالحالة أو لاستسلامهم لإغراء المكافآت الضخمة، فإن آخرين منهم أبدوا غلظة متعمدة أو عداء متعمدا إزاء التطلعات المشروعة لشعب جنوب أفريقيا المضطهد.

...

السجل

...

أعلنت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ أنها قررت فتح سجل للاتصالات الثقافية مع جنوب أفريقيا لغرض زيادة فعالية المقاطعة.

وتقوم اللجنة في الوقت الراهن بنشر السجل الحالي بعد أن وجهت نداءات متعددة وإشعارا طويل الأجل للفنانين الذين قدموا عروضا في جنوب أفريقيا. وتعتزم اللجنة نشر ملاحق للسجل بصفة دورية. وسوف تحذف من السجل أسماء الأشخاص الذين يتعهدون بعدم العودة إلى تقديم عروض في جنوب أفريقيا.

...

وتأمل اللجنة الخاصة أن يمكن هذا السجل الحكومات والمنظمات والأفراد من اتخاذ جميع الإجراءات الملائمة لثني الفنانين المعنيين عن مواصلة

التواطؤ مع الفصل العنصري. وينبغي أن يكون واضحا لديهم أنهم إذا سعوا إلى التكسب من نظام القمع الوحشي لسكان جنوب أفريقيا السود، فلن يسمح لهم بأن ينعموا بالتعامل مع البلدان والشعوب الملتزمة بمكافحة الفصل العنصري.

...

الوثيقة ١١٠

قرار الجمعية العامة: الدستور العنصري الجديد المقترح في جنوب أفريقيا

القرار ١١/٣٨، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى العديد من قراراتها وقرارات مجلس الأمن التي تطالب السلطات في جنوب أفريقيا بالتخلي عن الفصل العنصري، وإنهاء قهر الأغلبية السوداء وقمعها، والسعي إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد أن الفصل العنصري جريمة في حق الإنسانية وتهديد للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يساورها شديد القلق لأن ما يسمى "المقترحات الدستورية" التي وافق عليها جمهور الناخبين في جنوب أفريقيا، وكله من البيض، في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ يزيد ترسيخ الفصل العنصري،

واقتناعا منها بأن هدف ما يسمى "المقترحات الدستورية" هو حرمان الأغلبية الأفريقية الأصلية من جميع الحقوق الأساسية بما فيها حق المواطنة، وتحويل جنوب أفريقيا إلى بلد "للبيض وحدهم" بما يتمشى مع سياسات الفصل العنصري المعلنة،

وإذ تدرك أن إدراج الذين يسمون "ملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي ضمن "المقترحات الدستورية" إنما يهدف إلى تفتيت وحدة شعب جنوب أفريقيا المقهور وإثارة الصراع الداخلي،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن من أهداف ما يسمى "المقترحات الدستورية" للنظام العنصري جعل السكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي في جنوب أفريقيا مؤهلين للتجنيد الإلزامي في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصري لتحقيق مزيد من القمع الداخلي والعدوان على الدول الأفريقية المستقلة،

وإذ ترحب بالمقاومة المتحدة لشعب جنوب أفريقيا المقهور ضد هذه المناورات "الدستورية"،

وإذ تؤكد مرة أخرى شرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا المقهور من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع يتمتع فيه شعب جنوب أفريقيا بأسره، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة، بحقوق متساوية كاملة سياسية وغير سياسية ويشترك بحرية في تقرير مصيره،

وإذ تقتنع اقتناعا راسخا بأن تنفيذ هذه "المقترحات الدستورية" سوف يزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلا السائدة في جنوب أفريقيا القائمة على الفصل العنصري،

١ - **تعلن** أن ما يسمى "المقترحات الدستورية" يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن نتائج الاستفتاء لا شرعية لها على الإطلاق، وأن إنفاذ "الدستور" المقترح سيزيد حتما من خطورة التوتر والصراع في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي بأكمله؛

٢ - **ترفض** ما يسمى "المقترحات الدستورية" وجميع المناورات الماكرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري؛

٣ - **ترفض كذلك** كل ما يسمى "تسوية بالتفاوض" استنادا إلى الهياكل البانتوستانية أو "المقترحات الدستورية"؛

٤ - **تعلن رسميا** أنه لن يتأتى التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب أفريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري مبني على حكم الأغلبية، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحرة للتصويت في جنوب أفريقيا متحدة وغير مفتتة؛

٥ - **تحث** جميع الحكومات والمنظمات على اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ووفقا لهذا القرار، لمساعدة شعب جنوب أفريقيا المقهور في كفاحه المشروع في سبيل مجتمع ديمقراطي غير عنصري؛

٦ - **تطلب** من مجلس الأمن، على سبيل الاستعجال، أن ينظر في الآثار الخطيرة التي تترتب على ما يسمى "المقترحات الدستورية" وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة، وفقا للميثاق، لتجنب تزايد خطورة التوتر والنزاع في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي بأكمله.

الوثيقة ١١١

برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصري، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ في القرار ٣٩/٣٨ باء

A/38/539-S/16102، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣

أولا - مقدمة

١ - لقد أصبح الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي تندد به الأمم المتحدة منذ أكثر من ثلاثة عقود، خطرا داهما يهدد السلم والأمن الدوليين. ولا بد من تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل العمل العاجل والفعال للقضاء على ذلك النظام غير الإنساني وتمكين شعب جنوب أفريقيا من إقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه جميع سكان البلاد بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو المعتقد.

٢ - لقد أنزل الفصل العنصري بشعب جنوب أفريقيا آلاما مبرحة، وأدينت أعماله بوصفها جريمة ترتكب ضد الإنسانية.

٣ - قام النظام العنصري في جنوب أفريقيا بتشريد وطرد ما يزيد عن ثلاثة ملايين شخص من ديارهم قسرا، في سعيه إلى تثبيت وتكريس السيطرة والاستغلال العنصريين. ولقد زج في السجون بملايين عديدة من الأفارقة من جراء تطبيق "قوانين تصاريح المرور" المهينة. وطبق نظام الفصل في المدارس والمستشفيات والمرافق الأخرى وفرض تمييزا فادحا ضد الأغلبية السوداء في الخدمات التربوية والصحية وغيرها.

٤ - وسعيا منه إلى قمع المقاومة لسياساته غير الإنسانية، حظر الكثير من المنظمات وزج بالآلاف إلى السجون أو فرض القيود على حريتهم. ومات العشرات نتيجة للتعذيب أثناء احتجازهم. وقضي على الكثيرين من زعماء الشعب البارزين بالسجن مدى الحياة، دون أي استئناف أو تخفيف للأحكام، وكان سجنهم في ظل شروط قاسية، بسبب مناصرتهم لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥ - ولم يتورع نظام الفصل العنصري عن ارتكاب المذابح، حتى ضد تلاميذ المدارس.

٦ - ومن خلال سياسة إنشاء "المواطن" (البانتوستانات) أقام أربعا مما أسماه بالولايات "المستقلة" - ترانسكاي، وبوفوثاتسوانا، وفيندا وسيسكاي - وقد نددت بها الأمم المتحدة ولم تعترف بها أي دولة مستقلة. ويهدف النظام العنصري من إقامتها إلى حرمان ما يزيد عن ثمانية ملايين شخص من حق المواطنة في جنوب أفريقيا. ويسعى من خلال هذه السياسة إلى حرمان كامل الأغلبية الأفريقية من جنسيتها وتكريس السيطرة البيضاء.

٧ - وقد واصل النظام العنصري احتلاله غير المشروع لإقليم ناميبيا الدولي وصعّد حربه ضد الشعب الناميبي، متحديا بذلك الأمم المتحدة التي تحملت مسؤولية خاصة تجاه شعب ناميبيا. وهذا يشكل عملا من أعمال العدوان ضد الشعب الناميبي فيما يتعلق بتعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣٤١ (د - ٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤.

٨ - بل وارتكب الكثير من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والإرهاب ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة.

٩ - وهو يسلك سلوك قطاع الطرق ولا يكف عن انتهاك القانون الدولي انتهاكا سافرا.

١٠ - ولم يكن من أثر سياساته وأعماله أن تعرض السلم والأمن الدوليان للخطر فحسب، بل نتجت

عنها أيضا انتهاكات مستمرة للسلام وارتكاب لأعمال العدوان.

١١ - ولقد كدس نظام الفصل العنصري بتأييد من بعض الدول الغربية وإسرائيل عتادا عسكريا واكتسب القدرة على صنع الأسلحة النووية مشكلا بذلك خطرا كبيرا على أفريقيا والعالم.

١٢ - ورغم الإدانة العالمية للفصل العنصري والدعوة المتكررة للأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة، فقد تمكن نظام الفصل العنصري من الاستمرار وتشكيل خطر على الإنسانية يزداد فداحة يوما بعد يوم، وذلك بسبب تأييد الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الدول الغربية الكبرى وإسرائيل والدول الرئيسية الأخرى التي تشارك جنوب أفريقيا في مجال التجارة والتي لا تزال تتعاون معه وتحميه من الجزاءات الدولية الفعالة. فقد أدت مواقفها إلى تمكين العديد من الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية من المساعدة على بقاء نظام الفصل العنصري وجني الأرباح من الاستغلال غير الإنساني الذي تتعرض له الأغلبية المضطهدة في جنوب أفريقيا. وأن تلك الجهات لتتحمل مسؤولية جسيمة عن آلام شعب جنوب أفريقيا وعما يتعرض له السلام الدولي من جراء ذلك من أخطار.

١٣ - ويشكل التعاون المستمر مع جنوب أفريقيا العقبة الرئيسية أمام القضاء على الفصل العنصري. ولقد أعلنت الأمم المتحدة شرعية نضال شعب جنوب أفريقيا للقضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع غير عنصري يضمن التمتع بالحقوق المتساوية لشعب جنوب أفريقيا بأسره، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو المعتقد. ولقد اعترفت بحق شعب جنوب أفريقيا المضطهد في أن يستخدم كل ما لديه من وسائل النضال، بما في ذلك النضال المسلح.

١٤ - وأعلنت أن نضال شعب جنوب أفريقيا ضد العنصرية كان إسهاما مرموقا في نضال الإنسانية من أجل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعلنت أن الأمم المتحدة والأسرة الدولية تتحمل مسؤولية خاصة تجاه شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركتي تحريره، وتجاه المسجونين والمقيدة حريتهم أو المنفيين بسبب نضالهم ضد الفصل العنصري.

١٥ - وقد حددت أيضا خطوط العمل الدولي للقضاء على الفصل العنصري، وذلك في إعلان لاغوس عام ١٩٧٧ لمناهضة الفصل العنصري، وإعلان باريس عام ١٩٨١ بشأن فرض الجزاءات على جنوب أفريقيا، وإعلان باريس الذي اعتمده المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال في نيسان/ أبريل ١٩٨٣، وبرنامج العمل بشأن ناميبيا الذي انبثق عن ذلك المؤتمر، والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي دعت إلى فرض العزل التام على نظام الفصل العنصري وتقديم الدعم الكامل لحركة التحرير الوطني لجنوب أفريقيا وناميبيا.

١٦ - وعلى الرأي العالمي الغاضب أن يترجم هذه الإعلانات والقرارات إلى عمل شامل بممارسة نفوذه على الحكومات الغربية وإسرائيل التي ما زالت تتعاون مع نظام الفصل العنصري.

١٧ - إن الحاجة للتعبئة الدولية ضد الفصل العنصري ضرورية وملحة.

١٨ - وباسم السلام، والعدالة، وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي، ينبغي لجميع الحكومات والشعوب أن تطالب بما يلي:

لا أسلحة لجنوب أفريقيا!

لا تعاون مع الفصل العنصري في أي ميدان ولا أرباح من وراء الفصل العنصري!

لا حل وسط مع العنصرية!

التأييد التام لحركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا!

ثانيا - تدابير تتخذها الحكومات

١٩ - ينبغي للحكومات كافة، بصرف النظر عن أية فروق أخرى، القيام بعمل موحد ضد جريمة الفصل العنصري واتخاذ تدابير قوية ومتضافرة تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة بغية عزل نظام الفصل العنصري ومساعدة شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركتي تحريره المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الأفريقية في القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه أهل البلد جميعا بحقوق متساوية، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو المعتقد.

٢٠ - وينبغي للحكومات كافة أن تتخذ، بشكل خاص، التدابير التالية:

ألف - العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وغيرها من العلاقات الرسمية

(١) إنهاء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وغيرها من العلاقات الرسمية مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، أو الامتناع عن إقامة مثل هذه العلاقات.

باء - التعاون العسكري والنووي

(٢) تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ تنفيذا كاملا، نصا وروحا، دون أي استثناءات أو تحفظات والعمل في هذا الصدد على:

(أ) الكف فورا عن تزويد جنوب أفريقيا بالأسلحة والمعدات بكافة أنواعها، بما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة والذخيرة، والمركبات العسكرية والتجهيزات، وقطع الغيار اللازمة لما ذكر؛

(ب) الكف فورا عن تقديم كافة أنواع المعدات والإمدادات ومنح التراخيص لصنع وصيانة الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية التي تستخدمها الشرطة، وقطع الغيار اللازمة لما ذكر؛

(ج) إلغاء أية ترتيبات تعاقدية قائمة أو تراخيص أو براءات منحت للنظام العنصري في جنوب أفريقيا أو للشركات في جنوب أفريقيا لصنع أو صيانة الأسلحة والذخيرة بكافة أنواعها والمعدات والمركبات العسكرية؛

(د) الامتناع عن أي تعاون مع جنوب أفريقيا في الميدان النووي؛

(هـ) الامتناع عن تزويد جنوب أفريقيا بأية إمدادات لاستعمال القوات المسلحة والشرطة والمؤسسات شبه العسكرية؛

(و) حظر الاستثمار في صنع الأسلحة والذخيرة والطائرات والقطع البحرية وغيرها من المركبات والمعدات العسكرية في جنوب أفريقيا أو تقديم المساعدة التقنية لهذا الغرض؛

(ز) حظر نقل التكنولوجيا والدراية الفنية إلى جنوب أفريقيا لتطوير صناعتها الحربية أو قدرتها الحربية النووية؛

(ح) إنهاء أية ترتيبات عسكرية قائمة حاليا مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا والامتناع عن الدخول في أية ترتيبات من هذا النوع؛

(ط) الامتناع عن تدريب أفراد القوات المسلحة لجنوب أفريقيا؛

(ي) الامتناع عن القيام بأية مناورات عسكرية مشتركة مع جنوب أفريقيا؛

(ك) منع السفن الحربية أو الطائرات العسكرية من زيارة موانئ ومطارات جنوب أفريقيا ومنع سفن جنوب أفريقيا وطائراتها العسكرية من زيارة أراضيها؛

(ل) حظر زيارات العسكريين لجنوب أفريقيا وزيارات العسكريين من جنوب أفريقيا لبلدانها؛

(م) الامتناع عن تبادل الملحقين العسكريين أو البحريين أو الجويين مع جنوب أفريقيا؛

(ن) الامتناع عن شراء أي لوازم عسكرية صنعت بواسطة جنوب أفريقيا أو بالتعاون معها؛

(س) الامتناع عن أي مراسلات أو اتصالات مع المؤسسة العسكرية لجنوب أفريقيا أو المنشآت العسكرية التابعة لها؛

(ع) حظر أي شكل آخر من أشكال التعاون العسكري مع جنوب أفريقيا؛

(ف) اتخاذ خطوات صارمة لمنع أي تعاون أو اتصالات مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا من خلال التحالفات العسكرية التي يكون طرفا فيها؛

(ص) منع أي انتهاكات لحظر الأسلحة ترتكبها الشركات أو المؤسسات أو الأفراد الخاضعون لولايتها؛

(ق) منع أي مؤسسات أو هيئات أو شركات تخضع لولايتها الوطنية من أن تسلم جنوب أفريقيا أو تضع تحت تصرفها أي مفاعلات أو معدات أخرى للمواد القابلة للانشطار أو تقنيات تمكن النظام العنصري في جنوب أفريقيا من الحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية؛

(ر) اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة إنهاء كل تعاون مباشر أو غير مباشر بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجنوب أفريقيا، فيما عدا التفتيش على المرافق النووية في جنوب أفريقيا بمقتضى اتفاقات الضمانات؛

(ش) مساعدة الأشخاص المجبرين على مغادرة جنوب أفريقيا بسبب اعتراضهم، بدافع من الضمير، على الخدمة في القوات العسكرية أو قوات الشرطة التابعة لنظام الفصل العنصري؛

(ت) دعم وتسهيل تقوية وتعزيز حظر الأسلحة الإلزامي الذي فرضته الأمم المتحدة على جنوب أفريقيا؛

(ث) التعاون مع لجنة مجلس الأمن المشكلة بمقتضى القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب أفريقيا ومع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري.

جيم - الحظر النفطي

(٣) اتخاذ تدابير تشريعية فعالة وغيرها من التدابير لضمان تنفيذ حظر للنفط ضد جنوب أفريقيا، بما في ذلك:

(أ) إبرام وتنفيذ اتفاقات "المستخدمين النهائيين" لوقف تزويد جنوب أفريقيا بالنفط مباشرة أو عبر أطراف ثالثة؛

(ب) منع شحن أي نفط خام أو منتجات نفطية إلى جنوب أفريقيا، أيا كان منشؤها؛

(ج) اتخاذ إجراءات ضد الشركات أو الأفراد الذين يزودون جنوب أفريقيا بالنفط الخام أو منتجات النفط أو ينقلونها إليها؛

(د) مصادرة الناقلات التي يمتلكها رعاياها أو المسجلة في بلدانها والتي تستخدم لنقل النفط أو المنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا؛

(هـ) منع أي مساعدة تقدم إلى جنوب أفريقيا - عن طريق التمويل أو التكنولوجيا أو المعدات أو العاملين - في بناء مصانع النفط المستخرج من الفحم؛

(و) منع استيراد تكنولوجيا النفط المستخرج من الفحم من جنوب أفريقيا؛

(ز) وقف الجهود التي تبذلها المصالح التابعة لجنوب أفريقيا للاحتفاظ بحصص أو بزيادتها في شركات النفط أو ممتلكاتها خارج جنوب أفريقيا.

(ح) حظر مساهمة الشركات والأفراد الخاضعين لولايتها في صناعة النفط في جنوب أفريقيا؛ بما في ذلك الاستكشاف والتخزين والتكرير والنقل والتوزيع.

دال - التعاون الاقتصادي

(٤) إنهاء جميع أشكال التعاون الاقتصادي مع جنوب أفريقيا؛ والقيام بوجه خاص بما يلي:

(أ) وقف كافة المعاملات التجارية المباشرة أو غير المباشرة مع جنوب أفريقيا؛

(ب) الامتناع عن تزويد جنوب أفريقيا بالمواد الاستراتيجية؛

(ج) الامتناع عن تقديم القروض والاستثمارات والمساعدة التقنية إلى النظام العنصري في جنوب أفريقيا والشركات المسجلة في جنوب أفريقيا؛

(د) حظر القروض التي تقدمها المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية في بلدانها إلى النظام العنصري في جنوب أفريقيا أو شركات جنوب أفريقيا؛

(هـ) حظر بيع الكروغيراندات؛

(و) منع المصالح الاقتصادية والمالية الخاضعة لولايتها الوطنية من التعاون مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا والشركات المسجلة في جنوب أفريقيا؛

(ز) حرمان صادرات جنوب أفريقيا من التفضيلات المتعلقة بالتعريفات الجمركية وغيرها من التفضيلات وأي حوافز أو ضمانات للاستثمارات في جنوب أفريقيا؛

(ح) اتخاذ إجراء مناسب في الوكالات والمنظمات الدولية - مثل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير - من أجل كفالة قيام هذه الهيئات بحرمان النظام الحاكم في جنوب أفريقيا من جميع أشكال المساعدة والتسهيلات التجارية أو غير التجارية؛

(ط) اتخاذ إجراء مناسب بصورة فردية أو جماعية، ضد الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية التي تتعاون مع جنوب أفريقيا.

هاء - شركات الخطوط الجوية والملاحة البحرية

(٥) في التعامل مع شركات الخطوط الجوية والملاحة البحرية ينبغي:

(أ) رفض تسهيلات الهبوط والمرور لجميع الطائرات التابعة للنظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا والشركات المسجلة بمقتضى قوانين جنوب أفريقيا؛

(ب) إغلاق الموانئ أمام جميع السفن الرافعة لعلم جنوب أفريقيا؛

(ج) منع شركات الخطوط الجوية والملاحة البحرية المسجلة في بلدانها من تزويد جنوب أفريقيا بخدمات أو الحصول على خدمات منها؛

(د) حرمان الطائرات والخطوط البحرية من التوجه إلى جنوب أفريقيا أو العودة منها.

واو - الهجرة

(٦) فيما يتعلق بالهجرة ينبغي:

(أ) حظر أو عدم تشجيع تدفق المهاجرين، وخاصة من العمال المهرة والفنيين إلى جنوب أفريقيا؛

(ب) إغلاق مكاتب توظيف العاملين التابعة لجنوب أفريقيا وحظر نشر إعلانات عن فرص العمل في جنوب أفريقيا أو الدعوة للهجرة إليها.

زاي - التعاون الثقافي والتربوي والرياضي وغيره من أشكال التعاون مع جنوب أفريقيا

(٧) فيما يتعلق بالتعاون الثقافي والتربوي والرياضي وغيره من أشكال التعاون، ينبغي:

(أ) وقف كل تبادل ثقافي أو تربوي أو رياضي أو غيره من ألوان التبادل مع النظام العنصري الحاكم

في جنوب أفريقيا ومع الهيئات أو المؤسسات الموجودة فيها والتي تمارس الفصل العنصري؛

(ب) تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية والقيام بوجه خاص بما يلي:

'١' الامتناع عن إجراء أي اتصال بالهيئات الرياضية القائمة على أساس الفصل العنصري أو الفرق الرياضية الأفريقية الجنوبية التي يتم اختيارها على أساس عنصري؛

'٢' منع تقديم أي شكل من أشكال التأييد للألعاب الرياضية التي تنظم باشتراك فرق من جنوب أفريقيا؛

'٣' تشجيع الهيئات الرياضية على الامتناع عن إجراء أي تبادل مع الفرق الأفريقية الجنوبية؛

(ج) فسخ وإلغاء كافة الاتفاقات الثقافية والترتيبات المماثلة مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا؛

(د) وقف أي شكل من أشكال التعاون الثقافي والأكاديمي مع جنوب أفريقيا، بما في ذلك تبادل العلماء والطلاب والشخصيات الأكاديمية، وكذلك التعاون في برامج البحوث؛

(هـ) منع أي ترويج للسياحة إلى جنوب أفريقيا؛

(و) إنهاء امتيازات تأشيرات الدخول المجانية الممنوحة لرعايا جنوب أفريقيا؛

(ز) اتخاذ تدابير مناسبة إزاء الأشخاص ممن ترد أسماؤهم في القوائم التي تنشرها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من رياضيين وفنانين وغيرهم ممن يزورون جنوب أفريقيا.

حاء - فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب أفريقيا

(٨) فيما يتعلق بالجزاءات الشاملة والإلزامية ينبغي:

(أ) دعم وتسهيل قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب أفريقيا، بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) تنفيذ كافة التدابير الممكنة منفردة أو مجتمعة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بغية عزله تماما سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا إلى حين فرض مجلس الأمن للجزاءات الإلزامية على جنوب أفريقيا.

طاء - تقديم المساعدة إلى شعب جنوب أفريقيا المضطهد وإلى حركتي تحريره المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الأفريقية

(٩) في تقديم المساعدة إلى شعب جنوب أفريقيا المضطهد، ينبغي:

(أ) تقديم المساعدة المالية و/أو المادية إما مباشرة أو عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية إلى حركتي التحرير في جنوب أفريقيا المعترف بهما من قبل هذه المنظمة؛

(ب) تقديم التسهيلات الإذاعية إلى حركتي التحرير في جنوب أفريقيا؛

(ج) تقديم تسهيلات المرور والسفر وغير ذلك من ضروب المساعدة إلى أعضاء حركتي التحرير؛

(د) تشجيع عمليات جمع التبرعات العامة في البلاد من أجل مساعدة حركتي تحرير جنوب أفريقيا؛

(هـ) المساهمة بسخاء وبانتظام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لنشر المعلومات ضد الفصل العنصري وغيرها من الصناديق الحكومية الدولية وغير الحكومية المخصصة للمساعدة الإنسانية والتربوية وغيرها من ضروب المساعدة لشعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركتي تحريره؛

(و) تشجيع الهيئات القضائية وغيرها من الهيئات المناسبة والجمهور بوجه عام على تقديم المساعدة لمن يضطهدهم النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا بسبب كفاحهم ضد الفصل العنصري؛

(ز) منح اللجوء وتقديم تسهيلات السفر وفرص التعليم والعمل للاجئين من جنوب أفريقيا؛

(ح) تشجيع أنشطة حركة التضامن ومناهضة الفصل العنصري وغيرها والهيئات المشتركة في تقديم المساعدة السياسية والمادية لضحايا الفصل العنصري ولحركتي التحرير في جنوب أفريقيا؛

(ط) التبرع بسخاء لمشاريع حركتي التحرير ودول خط المواجهة من أجل تقديم المساعدة إلى النساء والأطفال اللاجئين من جنوب أفريقيا.

ياء - تقديم المساعدة للدول الأفريقية المستقلة

(١٠) في تقديم المساعدة للدول الأفريقية المستقلة، ينبغي:

(أ) تقديم كل مساعدة لازمة إلى الدول الأفريقية المستقلة التي تعرضت لأعمال عدوانية من جانب النظام العنصري في جنوب أفريقيا، بناء على طلبها، لتمكينها من الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها؛

(ب) تقديم المساعدة لبرامج مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي.

كاف - الإفراج عن السجناء السياسيين ووضع حد للقمع

(١١) لتحقيق الإفراج عن السجناء السياسيين ووضع حد للقمع ينبغي:

(أ) التنديد بالقمع الذي يتعرض له المناهضون للفصل العنصري، بما في ذلك تعذيب السجناء السياسيين وإساءة معاملتهم، والمطالبة بوضع حد لكل ضروب القمع، وإصدار عفو عن جميع السجناء أو المحتجزين أو المنفيين بسبب مناهضتهم للفصل العنصري، أو الأعمال الناجمة عن ذلك؛

(ب) إدانة إعدام المناضلين من أجل الحرية والسجناء السياسيين، وممارسة كل ضروب التأثير لمنع عمليات الإعدام تلك؛

(ج) مطالبة النظام العنصري في جنوب أفريقيا بمنح المناضلين من أجل الحرية الذين وقعوا في الأسر مركز أسرى الحرب وفقا للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩؛

(د) مطالبة النظام العنصري في جنوب أفريقيا بإلغاء الحظر المفروض على الهيئات ووسائط الإعلام لمناهضتها للفصل العنصري؛

(هـ) تكريم زعماء الكفاح ضد الفصل العنصري الذين سجنهم النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا والتعريف بحياتهم على نطاق علني واسع؛

(و) تشجيع الحملة العالمية للإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا.

لام - رفض كل اعتراف بما يسمى بالبانتوستانات "المستقلة"

(١٢) فيما يتعلق بما يسمى بالبانتوستانات "المستقلة"، ينبغي:

(أ) رفض كل اعتراف بما يُسمى بالبانتوستانات "المستقلة"، والامتناع عن التعامل معها بأي شكل من الأشكال ورفض وثائق السفر الصادرة عنها؛

(ب) رفض تقديم التسهيلات لإقامة أي مكاتب لما يُسمى بالبانتوستانات "المستقلة" في أراضيها؛

(ج) رفض الاعتراف بطوابع البريد الصادرة عما يُسمى بالبانتوستانات "المستقلة"؛

(د) اتخاذ تدابير فعالة لمنع جميع الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى الخاضعة لولايتها من أي تعامل مع ما يُسمى بالبانتوستانات "المستقلة" أو القيام باستثمارات فيها.

ميم - نشر المعلومات عن الفصل العنصري

(١٣) فيما يتعلق بنشر المعلومات عن الفصل العنصري، ينبغي:

(أ) القيام، بالتعاون مع الأمم المتحدة وحركتي التحرير في جنوب أفريقيا المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، بتأمين أوسع نشر ممكن للمعلومات عن الفصل العنصري وعن الكفاح من أجل التحرير في جنوب أفريقيا، وعن أهدافه المشروعة ومغزاه الأوسع؛

(ب) تشجيع إنشاء هيئات وطنية بقصد توعية الرأي العام بشرور الفصل العنصري؛

(ج) تشجيع وسائط الإعلام على الإسهام في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري إسهاما فعالا؛

(د) اتخاذ جميع التدابير اللازمة ضد عمليات الهيئات الدعائية للنظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا والهيئات الخاصة التي تنادي بالفصل العنصري.

نون - تدابير أخرى

(١٤) كتدابير أخرى، ينبغي:

(أ) الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها؛

(ب) الاحتفال سنويا باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، في ٢١ آذار/ مارس، ويوم التضامن الدولي مع شعب جنوب أفريقيا المكافح، في ١٦ حزيران/ يونيه، وبيوم التضامن الدولي مع نضال المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا في ٩ آب/ أغسطس، وبيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا، في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر؛

(ج) تعزيز الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الحكومية الدولية تأييدا للكفاح من أجل التحرير في جنوب أفريقيا؛

(د) تأييد الحملة العالمية المناهضة للتعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا، والصندوق الدولي للدفاع عن الجنوب الأفريقي ومساعدته، واللجنة الدولية للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا، وسائر الهيئات المشتركة في تقديم المساعدة للكفاح من أجل التحرير في جنوب أفريقيا؛

(هـ) بذل كل جهد ممكن لإقناع الحكومات التي ما زالت تتعاون مع نظام الفصل العنصري بالكف عن هذا التعاون وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري.

ثالثا - تدابير تتخذها الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية

٢١ - ينبغي أن تساهم جميع الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الحكومية الدولية، كل منها في حدود ولايتها، في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، وأن تقوم خصوصا بما يلي:

(أ) استبعاد النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا من الاشتراك فيها بأي شكل من الأشكال؛

(ب) حرمان النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا من أي مساعدة؛

(ج) دعوة ممثلي حركتي التحرير في جنوب أفريقيا المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الأفريقية إلى حضور مؤتمراتها وحلقاتها الدراسية، وما إليها، وتخصيص اعتمادات مالية لمشاركتهم؛

(د) تقديم المساعدة المناسبة لشعب جنوب أفريقيا المضطهد ولحركتي تحريره المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الأفريقية؛

(هـ) نشر المعلومات عن مناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع الأمم المتحدة؛

(و) توفير فرص العمل داخل أماناتها لشعب جنوب أفريقيا المضطهد وتقديم المساعدة له من أجل التعليم والتدريب؛

(ز) منع التسهيلات عن المصارف والمؤسسات المالية والشركات التي تواصل تقديم القروض أو تقوم بالاستثمار في جنوب أفريقيا، أو استثمار أي أموال في تلك المصارف أو المؤسسات أو الشركات؛

(ح) الامتناع عن شراء أي منتجات من جنوب أفريقيا، بشكل مباشر أو غير مباشر؛

(ط) حرمان الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية التي تتعاون مع جنوب أفريقيا من أي عقود أو تسهيلات؛

(ي) حظر السفر الرسمي لأي من موظفيها على الخطوط الجوية التابعة لجنوب أفريقيا أو الخطوط البحرية لجنوب أفريقيا؛

(ك) منع تقديم أي شكل من أشكال المساعدة للمنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع نظام الفصل العنصري أو للمؤسسات القائمة على التمييز العنصري في جنوب أفريقيا؛

(ل) التعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري؛

٢٢ - ينبغي لصندوق النقد الدولي، على الأخص، أن يمتنع عن تقديم أي ائتمانات إلى جنوب أفريقيا.

٢٣ - ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الأخص، أن توقف كل شكل من أشكال التعاون مع النظام الحاكم في جنوب أفريقيا، فيما عدا ما يتعلق بالتفتيش على المرافق النووية.

رابعا - تدابير تتخذها النقابات العمالية والكنائس وحركات التضامن ومناهضة الفصل العنصري وغيرها من المنظمات غير الحكومية والأفراد

٢٤ - ينبغي لجميع المنظمات العامة المساهمة في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري عن طريق تعبئة وتنظيم أنشطة تعريف الرأي العام بجرائم نظام الفصل العنصري؛ والتصدي لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والأعمال الإرهابية التي يقوم بها نظام الفصل العنصري، وعزل نظام الفصل العنصري؛ ومساعدة الشعب المضطهد وحركتي تحريره المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الأفريقية في كفاحهم ضد الفصل العنصري.

٢٥ - وينبغي لها أن تعمل على تضافر جهودها ومضاعفتها بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري عن طريق المساهمة في برنامج العمل هذا.

ألف - التعليم من أجل مناهضة الفصل العنصري

٢٦ - ينبغي لجميع المنظمات العامة مواصلة برامج التعليم التي تهدف إلى زيادة تفهُّم واقع الفصل العنصري.

٢٧ - وينبغي أن تشمل تلك البرامج نشر المواد الإعلامية على أوسع نطاق ممكن (بما في ذلك النشرات

والملصقات والكتيبات والأفلام والمواد السمعية - البصرية الأخرى) لتحقيق الأغراض التالية:

(أ) تعريف الرأي العام بجرائم الفصل العنصري؛

(ب) فضح سياسات نظام الفصل العنصري بشأن البانتوستانات؛

(ج) توضيح الآثار المترتبة على سياسات جنوب أفريقيا الخاصة بالتفوق العنصري في التعليم والإسكان والتوظيف والرعاية الصحية وتوزيع الأراضي، الخ؛

(د) تحذير الرأي العام من التهديد الذي تشكله سياسات الفصل العنصري على السلم والأمن الدوليين؛

(هـ) تنمية التفهم للكفاح المشروع لشعب جنوب أفريقيا المضطهد بزعامة حركة تحريره الوطني من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي من خلال ممارسة شعب البلد ككل لحق تقرير المصير الحقيقي.

باء - وقف الحرب التي يشنها الفصل العنصري

٢٨ - ينبغي للمنظمات العامة تعبئة المعارضة لسياسات جنوب أفريقيا العدوانية والرامية إلى زعزعة الاستقرار والإرهاب الموجهة إلى الدول الأفريقية المستقلة في المنطقة وينبغي أن تشمل تلك التعبئة ما يلي:

(أ) التعريف بالأعمال العدوانية لجنوب أفريقيا ضد الدول الأفريقية المستقلة؛ وبأعمالها الإرهابية الدولية التي تقوم بها وتشمل الاغتيالات وعمليات الاختطاف؛ وباستخدامها للمرتزقة ودعمها للجماعات التخريبية؛ وبجهودها لخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة ككل؛

(ب) شن حملة من أجل التضامن الفعال مع دول خط المواجهة وليسوتو بما في ذلك تقديم المساعدة إلى مشاريع مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي؛

(ج) تحذير الرأي العام من التهديد الذي يشكله تعزيز جنوب أفريقيا لقواتها العسكرية والنووية وشن حملة من أجل إنهاء كل أشكال التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا؛

(د) تقديم المساعدة إلى ضحايا عدوان جنوب أفريقيا؛

(هـ) تأييد حق دول خط المواجهة وليسوتو في الدفاع عن سلامتها الإقليمية وأمنها بما في ذلك تأمين المساعدة العسكرية الخارجية للذود عنها ضد عدوان جنوب أفريقيا.

جيم - وقف توريد الأسلحة إلى نظام الفصل العنصري

٢٩ - ينبغي لجميع المنظمات العامة بذل كل ما في وسعها من أجل ضمان التنفيذ الدقيق للحظر الإلزامي على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا الذي فرضه مجلس الأمن وإنهاء أي تعاون عسكري مع نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا. وينبغي للمنظمات العامة بصفة خاصة إقناع الحكومات المعنية بما يلي:

(أ) تنفيذ تشريع يمنع تصدير جميع أشكال المواد العسكرية والنووية والبوليسية والمواد الأمنية الأخرى إلى جنوب أفريقيا بما في ذلك كل المواد التي يمكن أن تعزز القدرة العسكرية لجنوب أفريقيا؛

(ب) اتخاذ تدابير لمنع أي فروع أو شركاء للشركات الأم تخضع لولايتها ويكون مقرها جنوب أفريقيا من تزويد القوات العسكرية أو الشرطة في جنوب أفريقيا بالأسلحة والمواد المتصلة بها؛

(ج) حظر تجنيد المرتزقة للخدمة في جنوب أفريقيا؛

(د) اتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى التي تكفل تعزيز حظر توريد الأسلحة وتنفيذه بدقة.

٣٠ - ينبغي لها أن تنظم حملات لتحقيق ما يلي:

(أ) فضح كافة انتهاكات حظر توريد الأسلحة؛

(ب) تركيز الاهتمام على الشركات عبر الوطنية والمصالح الأجنبية الأخرى المشتركة معها مباشرة أو من خلال الفروع أو المؤسسات الفرعية، في تزويد القوات العسكرية والشرطة في جنوب أفريقيا بالأسلحة والمواد المتصلة بها؛

(ج) الاحتجاج على أي إجراء حكومي يقوض حظر توريد الأسلحة؛

(د) التعريف بالمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين والناشئة عن عدم تنفيذ حظر توريد الأسلحة.

دال - وقف صنع القنبلة النووية لنظام الفصل العنصري

٣١ - ينبغي للمنظمات العامة الاشتراك بنشاط في الحملة الدولية من أجل فرض حظر إلزامي على كل أشكال التعاون النووي مع جنوب أفريقيا وفي تأمين الدعم لذلك التدبير من جانب جميع الحكومات وخاصة الأعضاء الغربيين الدائمين في مجلس الأمن. وينبغي لها أن تنظم تلك الحملة من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تحذير الرأي العام من المخاطر الداهمة التي يشكلها استمرار التعاون النووي مع جنوب أفريقيا؛

(ب) الضغط على الحكومات المعنية للقيام بما يلي:

'١' إنهاء كافة الاتفاقات مع جنوب أفريقيا في الميدان النووي؛

'٢' حظر تعيين العلماء والمهندسين النوويين في بلدانهم، من أجل البرنامج النووي لجنوب أفريقيا؛

'٣' إنهاء كل تدريب ومبادلات للموظفين والمعلومات والمعارف وكل الأشكال الأخرى ذات الصلة بالتعاون في الميدان النووي؛

'٤' وقف واردات اليورانيوم من جنوب أفريقيا؛

'٥' الكف عن تقديم أي يورانيوم مُغنى إلى جنوب أفريقيا؛

'٦' ضمان انسحاب الشركات الخاضعة لولايتها من صناعة اليورانيوم في جنوب أفريقيا؛

'٧' إنهاء كل أشكال التعاون مع برنامج الطاقة النووية لجنوب أفريقيا بما في ذلك الإجراءات الحكومية لمنع الشركات من التقدم بعطاءات للفوز بعقود نووية مع جنوب أفريقيا.

هاء - عزل نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا

٣٢ - ينبغي للمنظمات العامة أن تمارس الضغط على كافة الحكومات التي تواصل التعاون مع نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا لكي تكف عن ذلك التعاون ولكي تؤيد فرض جزاءات اقتصادية إلزامية على جنوب أفريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تركز تلك الحملات بنوع خاص على الأعضاء الغربيين الدائمين في مجلس الأمن التي أعاقت حتى الآن فرض تلك الجزاءات عن طريق استخدام حق الرفض أو التهديد باستخدامه وينبغي في الوقت نفسه تكثيف الحملات العامة بغية الكشف عن الدور الذي يلعبه التعاون الاقتصادي في تعزيز نظام الفصل العنصري. ويشمل ذلك حملات من أجل:

(أ) مقاطعة كل منتجات نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا؛

(ب) سحب الاستثمارات من الشركات العاملة في جنوب أفريقيا؛

(ج) إنهاء تقديم القروض إلى جنوب أفريقيا؛

(د) مقاطعة المصارف الرئيسية التي تتعاون مع جنوب أفريقيا؛

(هـ) فرض حظر على إمداد جنوب أفريقيا بالنفط والمنتجات النفطية، والتركيز على دور شركات النفط الرئيسية التي تواصل إمداد نظام الفصل العنصري بالوقود؛

(و) إنهاء تشجيع التجارة مع جنوب أفريقيا من خلال البعثات التجارية وتقديم الائتمانات للصادرات، إلخ؛

(ز) إنهاء القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى جنوب أفريقيا؛

(ح) مقاطعة الخطوط الجوية لجنوب أفريقيا؛

(ط) منع شركات الخطوط الجوية والملاحة البحرية من تزويد جنوب أفريقيا بالخدمات أو الحصول على خدمات منها.

٣٣ - وينبغي توجيه الحملات إلى شركات معينة يعد تعاونها مع جنوب أفريقيا ذا أهمية استراتيجية، وينبغي تنظيم هذه الحملات بالاشتراك مع الأنشطة التعليمية التي تستهدف التصدي لدعاية جنوب أفريقيا، وعلى سبيل المثال الاعتماد المزعوم على معادن جنوب أفريقيا والبطالة الناشئة عن الجزاءات وآثار الجزاءات على السكان السود لجنوب أفريقيا.

واو - رفض ممارسة الرياضة مع فرق الفصل العنصري

٣٤ - ينبغي للمنظمات العامة أن تساهم مساهمة رئيسية في تعزيز المقاطعة الرياضية والثقافية الدولية لجنوب أفريقيا.

٣٥ - ففي ميدان الرياضة، ينبغي لها أن تمارس الضغط على الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير فعالة لتطبيق المقاطعة في مجال الألعاب الرياضية بما في ذلك إلغاء امتيازات تأشيرات الدخول المجانية الممنوحة لرعاية جنوب أفريقيا ورفض منح تأشيرات للرياضيين والرياضيات من جنوب أفريقيا لكي تفعل ذلك. وفضلا عن ذلك ينبغي تنظيم الحملات من أجل:

(أ) كفالة طرد جنوب أفريقيا من جميع الاتحادات الرياضية الدولية التي ما زالت عضوا فيها؛

(ب) تعبئة المعارضة لكل الجولات الرياضية الرئيسية إلى جنوب أفريقيا ومنها؛

(ج) إقناع كل المنظمات الرياضية الوطنية والمحلية بقطع كل العلاقات مع الألعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري؛

(د) وقف وسائط الإعلام عن توفير الإعلان أو الدعم للأحداث الرياضية التي تشترك فيها جنوب أفريقيا؛

(هـ) تشجيع الرياضيين والرياضيات، منفردين، على الامتناع عن الاشتراك في دورات "القرصان" والأحداث الرياضية الأخرى في جنوب أفريقيا؛

(و) التصدي لدعاية جنوب أفريقيا التي تشجع ما يسمى بالرياضة "المتعددة القوميات"،

(ز) تأييد اتخاذ تدابير فعالة ضد الأفراد والمنظمات الرياضية التي تتحدى المقاطعة الدولية؛

(ح) التعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تجميع سجل للاتصالات الرياضية مع جنوب أفريقيا وضمان اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين ينتهكون المقاطعة.

٣٦ - وينبغي تكثيف الحملة من أجل إنهاء كل أشكال التعاون في الميدان الثقافي بما في ذلك:

(أ) العمل على إقناع الفنانين والموسيقيين والمغنيين بمقاطعة جنوب أفريقيا؛

(ب) العمل على تشجيع المؤلفين والرسامين ومنتجي الأفلام على رفض السماح لأعمالهم بأن تؤدى أو تعرض في جنوب أفريقيا؛

(ج) مقاطعة الفرق الثقافية الموالية للفصل العنصري التي تقوم بجولات دولية؛

(د) تأييد التدابير الملائمة ضد الأفراد والمؤسسات التي تتحدى المقاطعة الثقافية؛

(هـ) التعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تجميع ونشر سجل للمتعاونين مع جنوب أفريقيا في الميدان الثقافي وضمان اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين ينتهكون المقاطعة.

زاي - رفض العمل من أجل الفصل العنصري

٣٧ - يمكن للمنظمات العامة أن تلعب دورا رئيسيا في ثني الأفراد عن الهجرة إلى جنوب أفريقيا. وتشمل تلك الأنشطة:

(أ) نشر المعلومات التي تظهر جدوى الإقلاع عن الهجرة إلى جنوب أفريقيا؛

(ب) إظهار مساوئ أنشطة التوظيف لجنوب أفريقيا؛

(ج) شن حملة لإغلاق مكاتب توظيف العاملين التابعة لجنوب أفريقيا؛

(د) العمل على وقف الإعلان عن الوظائف في جنوب أفريقيا بما في ذلك اتخاذ تدابير تشريعية.

حاء - رفض السياحة القائمة على الفصل العنصري

٣٨ - هناك حاجة إلى جهود متجددة لوقف السياحة إلى جنوب أفريقيا التي تؤدي وظيفة مزدوجة هي تعزيز الاقتصاد القائم على الفصل العنصري والترويج لصورة زائفة عن الفصل العنصري، وينبغي للإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد أن تشمل ما يلي:

(أ) شن حملة ضد الشركات والهيئات التي تروج للسياحة إلى جنوب أفريقيا؛

(ب) مراقبة وكالات السياحة التي تروج للسياحة إلى جنوب أفريقيا؛

(ج) الاحتجاج ضد الإعلانات التي تروج للسياحة إلى جنوب أفريقيا؛

(د) إظهار مساوئ مكاتب الخطوط الجوية والمنظمات السياحية لجنوب أفريقيا؛

(هـ) تعميم المواد التي تظهر جدوى الامتناع عن زيارة جنوب أفريقيا.

طاء - التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا

٣٩ - ينبغي للمنظمات العامة أن تكثف الحملة الدولية للإفراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا وتعرف الرأي العام بالقمع الذي يمارسه نظام الفصل العنصري ضد كل الذين يقاومون الفصل العنصري. وينبغي أن تشمل الأنشطة ما يلي:

(أ) حث جميع الحكومات على التدخل لضمان الإفراج عن نيلسون مانديلا وعلى جميع السجناء السياسيين الآخرين؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص للسجناء الستة التابعين لمؤتمر الوحدويين الأفريقيين المحكوم عليهم في عام ١٩٦٣ وللسجناء من النساء والأحداث؛

(ج) اتخاذ إجراءات لوضع حد لإعدام المناضلين من أجل الحرية الذين يقعون في الأسر ولضمان منح جميع أولئك المحاربين مركز أسرى الحرب وفقا للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩؛

(د) تنظيم مظاهرات احتجاج على المعاملة اللاإنسانية والقاسية التي يتعرض لها المحتجزون بما في ذلك استخدام التعذيب الذي يسفر عن وفاة المحتجزين؛

(هـ) تقديم المساعدة لضحايا القوانين غير العادلة في جنوب أفريقيا وذلك بالتبرع للصندوق الدولي للدفاع والمعونة الخاص بالجنوب الأفريقي.

ياء - التضامن مع الكفاح من أجل التحرير في جنوب أفريقيا

٤٠ - يمكن للمنظمات العامة أن تؤدي دورا هاما في تعريف الرأي العام بالكفاح الطويل والبطولي ضد الفصل العنصري، الذي تشترك فيه جميع قطاعات الشعب المضطهد بما في ذلك النقابيون، والنساء، والشباب، والطلاب، والهيئات الدينية. وينبغي لها أن تنظم المعونة المادية وغيرها من أشكال التضامن مع الكفاح من أجل التحرير. وينبغي أن تشمل الإجراءات الأساسية ما يلي:

(أ) نشر المعلومات عن الكفاح من أجل التحرير؛

(ب) إنشاء صناديق التضامن؛

(ج) تمويل مشاريع لصالح اللاجئين من جنوب أفريقيا؛

(د) تعبئة التضامن مع الكفاح اليومي لشعب جنوب أفريقيا المضطهد؛

(هـ) الاحتفال سنويا باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، في ٢١ آذار/ مارس وبيوم التضامن الدولي مع شعب جنوب أفريقيا المكافح، في ١٦ حزيران/ يونيه، وبيوم التضامن الدولي مع نضال المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا، في ١٩ آب/ أغسطس، وبيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر.

ويمكن للعديد من المنظمات العامة تقديم مساهمات محددة لبرنامج العمل هذا.

١ - النقابات العمالية

٤١ - ينبغي أن تقوم النقابات العمالية بما يلي:

(أ) تعبئة التضامن مع كفاح العمال السود في جنوب أفريقيا؛

(ب) اتخاذ إجراءات ردا على قمع العمال السود ونقاباتهم؛

(ج) الامتناع عن شحن أو تفريغ أية سفن أو طائرات متوجهة إلى جنوب أفريقيا أو قادمة منها؛

(د) فضح أي تعاون بين أصحاب العمل وجنوب أفريقيا واتخاذ تدابير في المجال الصناعي لوضع حد لذلك؛

(هـ) رفض العمل بأي مشروع عسكري أو نووي خاص بجنوب أفريقيا؛

(و) ضمان عدم استثمار أموال نقابات العمال، وصناديق المعاشات التقاعدية، الخ. في شركات لها فروع أو شركاء في جنوب أفريقيا؛

(ز) تنظيم برامج تثقيفية تشمل توزيع النشرات والملصقات والكتيبات، الخ. على ممثلي نقابات العمال، والناشطين والمسؤولين النقابيين، وأعضاء النقابات ككل بغية تعبئة التضامن الفعال مع كفاح العمال في جنوب أفريقيا؛

(ح) تقديم كل شكل ممكن من أشكال الدعم لكفاح العمال السود من أجل تشكيل نقابات عمالية حقيقية والحصول على الحقوق النقابية؛

(ط) اتخاذ تدابير تأديبية ضد النقابيين الذين يهاجرون إلى جنوب أفريقيا، بما في ذلك سحب بطاقات عضويتهم في النقابات.

٤٢ - ويمكن للنقابات العمالية في صناعات معينة أن تتخذ بعض الإجراءات المحددة، إذ يمكن للنقابات العمالية لعمال المطابع، على سبيل المثال، أن ترفض السماح بنشر الإعلانات عن الوظائف في جنوب أفريقيا.

٢ - الأحزاب السياسية

٤٣ - ينبغي أن تقوم الأحزاب السياسية بما يلي:

(أ) التعهد بتنفيذ برنامج عمل الحكومات إذا انتخبت لتولي الحكم؛

(ب) معارضة سياسات الأحزاب الحاكمة التي تتعاون مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛

(ج) تشجيع أعضائها ومؤيديها على الانضمام إلى حملات مناهضة الفصل العنصري.

٣ - الشركات وأصحاب العمل

٤٤ - ينبغي للشركات وأصحاب العمل القيام بما يلي:

(أ) الانسحاب من أية عمليات تجارية مع جنوب أفريقيا؛

(ب) إقناع منظمات أصحاب العمل بالسعي إلى وضع سياسة قوامها فرض جزاءات على جنوب أفريقيا؛

(ج) تنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

٤ - السلطات البلدية والمحلية

٤٥ - ينبغي للسلطات البلدية والمحلية أن تقوم بما يلي:

(أ) الامتناع عن شراء بضائع من جنوب أفريقيا؛

(ب) سحب الاستثمارات من الشركات التي لها مصالح في جنوب أفريقيا؛

(ج) تشجيع تدريس تاريخ وثقافة وكفاح شعب جنوب أفريقيا المضطهد دراسة موضوعية؛

(د) حظر الأنشطة الدعائية لجنوب أفريقيا في المدارس والمكتبات؛

(هـ) منع استخدام المرافق الترفيهية أو مظاهر الدعم الأخرى لأي حدث رياضي أو ثقافي تشارك فيه جنوب أفريقيا؛

(و) قطع جميع العلاقات الرسمية مع جنوب أفريقيا وعدم تشجيع إقامة روابط اقتصادية؛

(ز) تكريم زعماء شعب جنوب أفريقيا.

٥ - الكنائس والهيئات الدينية

٤٦ - ينبغي للكنائس والهيئات الدينية أن تقوم بما يلي:

(أ) كفالة أن تقوم مؤسساتها بالانسحاب كلية من الشركات ذات المصالح في جنوب أفريقيا وسحب حساباتها من المصارف التي تتعاون مع الفصل العنصري؛

(ب) تنظيم مظاهرات احتجاج على اضطهاد الزعماء الدينيين وغيرهم من معارضي الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛

(ج) نشر المعلومات عن لا إنسانية نظام الفصل العنصري؛

(د) تقديم المساعدة المادية إلى شعب جنوب أفريقيا المضطهد، وإلى اللاجئين من جنوب أفريقيا، وإلى حركة التحرير الوطني لجنوب أفريقيا؛

(هـ) إشراك أعضائها والمنتسبين إليها في قضية مناهضة الفصل العنصري.

٦ - الرياضيون والرياضيات

٤٧ - ينبغي للأشخاص الرياضيين القيام بما يلي:

(أ) التعهد بعدم المشاركة في الأحداث الرياضية في جنوب أفريقيا أو في الأحداث الدولية التي تكون جنوب أفريقيا ممثلة فيها؛

(ب) ضمان قيام هيئاتهم الرياضية، المحلية والوطنية بقطع جميع العلاقات مع النشاط الرياضي القائم على الفصل العنصري؛

(ج) الاحتجاج على اضطهاد الرياضيين والرياضيات ومديري الفرق الرياضية غير العنصريين الذين يناضلون من أجل أن تكون الرياضة غير عنصرية؛

(د) تنظيم حملات لطرد جنوب أفريقيا من كافة الاتحادات والمباريات الرياضية الدولية؛

(هـ) التعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واللجنة الأولمبية غير العنصرية لجنوب أفريقيا في ضمان العزل التام لجنوب أفريقيا من الرياضة الدولية.

٧ - الكتاب والفنانون والموسيقيون

٤٨ - ينبغي للكتاب والفنانين والموسيقيين القيام بما يلي:

(أ) التعهد بعدم المشاركة في الأحداث الثقافية في جنوب أفريقيا أو السماح بأداء أو عرض أعمالهم في جنوب أفريقيا؛

(ب) ضمان مساندة نقاباتهم العمالية أو اتحاداتهم للمقاطعة الثقافية مساندة تامة؛

(ج) المساهمة في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري وذلك عن طريق إقامة العروض، لمساعدة اللاجئين من جنوب أفريقيا أو حركة تحريرهم الوطني.

٨ - العلماء التربويون

٤٩ - ينبغي أن يقوم العلماء التربويون بما يلي:

(أ) ضمان قطع جميع أشكال التعاون مع النظام التربوي للفصل العنصري بما في ذلك تبادل الزيارات؛

(ب) تشجيع تدريس الكفاح ضد الفصل العنصري دراسة موضوعية؛

(ج) ممارسة الضغط لحظر كل الأنشطة الدعائية لجنوب أفريقيا في المدارس وغيرها من المؤسسات التربوية.

٩ - المنظمات النسائية

٥٠ - ينبغي أن تقوم المنظمات النسائية بما يلي:

(أ) إشراك النساء تضامنا مع كفاح المرأة السوداء في جنوب أفريقيا ضد الفصل العنصري؛

(ب) توزيع مواد تبرز الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة السوداء في جنوب أفريقيا ودور المرأة في الكفاح الوطني من أجل التحرير؛

(ج) الاحتجاج على التضحية بالمرأة التي تكافح ضد الفصل العنصري؛

(د) تقديم المساعدة المادية إلى اللاجئات من جنوب أفريقيا وإلى فرع المرأة التابع لحركتي التحرير المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الأفريقية.

١٠ - الشباب والطلاب

٥١ - ينبغي أن يقوم الشباب والطلاب بما يلي:

(أ) تنظيم حملات لقطع جميع الروابط بين مؤسساتهم التعليمية وجنوب أفريقيا بما في ذلك حرمان الشركات التي لها مصالح في جنوب أفريقيا من الاستثمارات؛

(ب) العمل على حظر كافة منتجات جنوب أفريقيا في مؤسساتهم التعليمية؛

(ج) تعبئة التضامن مع كفاح الشباب والطلاب في جنوب أفريقيا بما في ذلك تنظيم مظاهرات احتجاج على قمع زعماء الشباب والطلاب؛

(د) توزيع مواد تتعلق بطبيعة نظام التعليم القائم على الفصل العنصري؛

(هـ) المشاركة النشيطة في الحملات المناهضة للفصل العنصري.

١١ - العاملون في مجال الصحة

٥٢ - ينبغي للأطباء والممرضين وسائر العاملين في مجال الصحة القيام بما يلي:

(أ) تنظيم حملات لقطع جميع الروابط بين الهيئات الطبية وغيرها من الهيئات الصحية، بما في ذلك الهيئات المهنية، وبين الهيئات الصحية العنصرية في جنوب أفريقيا؛

(ب) الاحتجاج على إساءة استعمال الرعاية الصحية في جنوب أفريقيا، بما في ذلك تواطؤ موظفي الصحة مع قوات الأمن في جنوب أفريقيا؛

(ج) تنظيم حملات لتقديم المعونة الطبية إلى حركة التحرير الوطني.

١٢ - منظمات السلم

٥٣ - ينبغي لمنظمات السلم القيام بما يلي:

(أ) إبراز ما يشكله جنوب أفريقيا من خطر على السلم والأمن الدوليين؛

(ب) تنظيم حملات ضد مشاريع وقدرة جنوب أفريقيا النووية؛

(ج) المشاركة في الحملات الرامية إلى وقف كل تعاون عسكري ونووي مع جنوب أفريقيا؛

(د) دعم الحملة العالمية ضد التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا.

خامسا - تدابير يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة

٥٤ - ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ جميع الخطوات المناسبة للتشجيع على تنفيذ برنامج العمل هذا، وتوفير جميع الخدمات اللازمة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بغية تمكينها من الاضطلاع بالولاية المسندة إليها.

٥٥ - وعليه بوجه خاص أن يقوم بما يلي:

(أ) إصدار تعليمات إلى جميع وحدات الأمانة ذات الصلة للتعاون تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة ومع مركز مناهضة الفصل العنصري في تشجيع الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري؛

(ب) منع تقديم أية تسهيلات للمصارف والمؤسسات المالية وغيرها من الشركات التي تستمر في تقديم القروض إلى جنوب أفريقيا أو القيام بأعمال الاستثمار فيها؛

(ج) الامتناع عن شراء منتجات جنوب أفريقيا بأي شكل من الأشكال، سواء كان مباشرا أو غير مباشر؛

(د) حظر أي سفر رسمي بالخطوط الجوية لجنوب أفريقيا أو خطوط الملاحة البحرية لجنوب أفريقيا.

سادسا - تدابير تتخذها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري

٥٦ - ينبغي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تتخذ، بمساعدة مركز مناهضة الفصل العنصري، جميع التدابير المناسبة للتشجيع على قيام الحكومات والهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية بعمل منسق ضد الفصل العنصري. وعلى اللجنة أن تشجع على شن حملات دولية منسقة ترمي إلى:

(أ) مساعدة شعب جنوب أفريقيا المضطهد وحركتي تحريره الوطني والدول الأفريقية المستقلة التي تعرضت لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والإرهاب من جانب نظام الفصل العنصري؛

(ب) فرض حظر أسلحة فعال على جنوب أفريقيا؛

(ج) مناهضة جميع أشكال التعاون النووي مع جنوب أفريقيا؛

(د) مناهضة جميع أشكال تعاون الحكومات والمصارف والشركات عبر الوطنية مع جنوب أفريقيا؛

(هـ) فرض عقوبات شاملة وإلزامية على جنوب أفريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

(و) مناهضة دعاية النظام العنصري في جنوب أفريقيا والمتعاونين معه؛

(ز) الإفراج غير المشروط عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا؛

(ح) مقاطعة الفرق الرياضية الأفريقية الجنوبية التي يتم اختيارها على أساس عنصري؛

(ط) مقاطعة جنوب أفريقيا أكاديميا وثقافيا.

٥٧ - وينبغي للجنة الخاصة أن تعمل على تعبئة الجمهور - بما في ذلك الكتاب، والفنانون والمغنيون والرياضيون والرؤساء الدينيون، والطلاب، إلخ في مختلف أنحاء العالم لتأييد النضال من أجل التحرير في جنوب أفريقيا ولعزل نظام الفصل العنصري عزلا تاما.

٥٨ - وينبغي لها أن تواصل وتعزز التعاون مع البرلمانات والسلطات المحلية وحركات التضامن ومناهضة الفصل العنصري، وحركات السلام، والنقابات العمالية، والهيئات الدينية، وسائر المنظمات غير الحكومية من منظمات طلابية ونسائية وغيرها، فضلا عن المؤسسات التربوية، وغيرها، في تعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري.

٥٩ - وينبغي لها أن تستعرض على نحو مستمر قرارات الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري وأن تنشر المعلومات عن تنفيذها.

٦٠ - وينبغي لها أن تنظم المؤتمرات والحلقات الدراسية، وتضع الترتيبات لإجراء الدراسات ونشر المطبوعات وعرض الأفلام والمعروضات، الخ، عن كافة جوانب الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري بما في ذلك التعاون مع جنوب أفريقيا من جانب الحكومات والشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية والمصالح الأخرى.

الوثيقة ١١٢

نداء من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى مدن العالم، صادر في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٤

A/AC.115/L.606، ٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٤

تابعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري باهتمام وارتياح كبيرين الإجراءات التي اتخذتها المدن في بلدان كثيرة لإظهار بغضها للفصل العنصري ومساندتها للكفاح العادل الذي يخوضه الشعبان المضطهدان في جنوب أفريقيا وناميبيا من أجل الحرية.

وقد اتخذت مدن كثيرة في الدول الأفريقية والدول غير المنحازة والدول الاشتراكية وغيرها من الدول إجراءات حازمة من أجل عزل جنوب أفريقيا عزلا تاما. كما انضمت إليها بعض المدن في الغرب لدى قيام الحركة الداعية إلى مقاطعة جنوب أفريقيا في سنة ١٩٥٩.

ومنذ عهد أقرب، كان مما شجع اللجنة الخاصة تشجيعا كبيرا التأييد الذي أعرب عنه ٢٠٠ عمدة للنداء الذي وجهه عمدة غلاسغو في سنة ١٩٨٢ بالإفراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين في جنوب أفريقيا. كما شعرت اللجنة بالاغتباط بنفس القدر للإجراء الذي اتخذه عدد من المدن، وخاصة في المملكة المتحدة، بدءا بمدينة شيفيلد، والمتمثل في اعتماد إعلانات محددة لمناهضة الفصل العنصري، وإعلان نفسها مناطق خالية من الفصل العنصري. ورحبت ترحيبا حارا بالإجراءات التي اتخذتها مدن في الولايات المتحدة الأمريكية وهي المدن التي قررت وقف استثمار حساباتها وأموالها الخاصة بالمعاشات التقاعدية لدى الشركات التي لها صلة بجنوب أفريقيا.

وقد شجعت اللجنة هذه الخطوات التي قامت بها المدن تشجيعا فعالا وأثنت عليها، إذ إنها تعلّق أهمية كبيرة على الإجراءات التي تتخذها المدن لمناهضة الفصل العنصري. ويمكن لسلطات المدن اتخاذ إجراءات هامة، حتى داخل حدود صلاحياتها القانونية، لوقف التعاون مع جنوب أفريقيا التي تأخذ بنظام الفصل العنصري. وبوسعها المساعدة في تثقيف الملايين من المواطنين عن شرور الفصل العنصري وتشجيع مشاركتهم النشطة في الحملة من أجل مناهضة الفصل العنصري. ويمكنها بذلك تشجيع الحكومات الوطنية التي لم تتخذ بعد إجراءات فعالة وفقا لقرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري على أن تقوم بذلك.

ويمثل ما تقوم به من إجراءات مصدر تشجيع كبير لشعب جنوب أفريقيا المضطهد ودعما هاما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

والكثير من مدن العالم هي مدن متعددة الأجناس. ويمكن للإجراءات المناهضة للفصل العنصري أن تصبح جزءا لا يتجزأ من جهودها المبذولة لمناهضة الفصل العنصري.

واللجنة الخاصة في هذا اليوم، اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، توجه نداء مخلصا إلى جميع مدن العالم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمناهضة الفصل العنصري في ضوء الحالة الحرجة حاليا في الجنوب الأفريقي، ومراعاة للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والفصل العنصري. وتحث جميع المواطنين على تشجيع وتأييد هذه الإجراءات.

وفي ضوء المبادرات التي اتخذتها المدن الكثيرة التي قامت بالفعل باتخاذ إجراءات، تقترح اللجنة الخاصة ما يلي للنظر فيه، حسب الاقتضاء:

١ - إعلان أن الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أمر بغيض، وأن احتلال ناميبيا غير شرعي؛

٢ - وقف شراء أي بضائع يكون مصدرها جنوب أفريقيا وناميبيا؛

٣ - سحب جميع الاستثمارات في الشركات المملوكة كليا أو جزئيا لمصالح تابعة لجنوب أفريقيا أو التي تعمل في جنوب أفريقيا؛

٤ - اتخاذ المبادرات المناسبة لتثبيط الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية عن الاستثمار في جنوب أفريقيا أو تقديم قروض إليها؛

٥ - حجب مرافق المدن عن أي حدث رياضي أو ثقافي يشترك فيه مواطنو جنوب أفريقيا أو ناميبيا بما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، أو يشترك فيه رياضيون أو فنانون قاموا بجولات في جنوب أفريقيا وأدرجوا في سجلات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة؛

٦ - تشجيع التدريس عن شرور الفصل العنصري والكفاح الذي يخوضه الشعبان المضطهدان في جنوب أفريقيا وناميبيا؛ وتنظيم معارض مناهضة للفصل العنصري وأحداث أخرى مماثلة؛

٧ - حظر عرض المواد الدعائية الرسمية لجنوب أفريقيا في المدارس أو المكتبات أو المرافق الأخرى؛

٨ - حظر الإعلان عن منتجات جنوب أفريقيا في مواقع ومرافق خاضعة للمدينة؛

٩ - تكريم معارضي الفصل العنصري عن طريق منحهم جائزة الحرية الخاصة بالمدينة أو إطلاق أسمائهم على الشوارع والمباني والحدائق العامة؛

١٠ - دعم الحركات المناهضة للفصل العنصري في المنطقة؛

١١ - تنظيم الأحداث المناسبة للإعلان عن التزامها بمناهضة الفصل العنصري وتشجيع جميع المواطنين على اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وتدرك اللجنة الخاصة أن بعض هذه التدابير لا لزوم له في البلدان التي تكون الحكومات الوطنية فيها قد فرضت جزاءات شاملة على جنوب أفريقيا. وتسلِّم بأن الإجراءات التي تتخذها المدن هامة على وجه الخصوص في البلدان الغربية التي لم تقم فيها الحكومات الوطنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري. بيد أنه بالنسبة لجميع البلدان يمكن للمدن، وينبغي لها، أن تتخذ من الإجراءات ما يناسبها وما يتصل بها.

ويجب استئصال شأفة الفصل العنصري الذي يمثل إهانة لضمير البشرية وكرامتها، بل جريمة ضد الإنسانية. ويمكن لمدن العالم أن تسهم إسهاما هاما في مواجهة التحدي الأخلاقي الأكبر المتمثل في الفصل العنصري. واللجنة الخاصة على ثقة من أن المدن ستتخذ إجراءات في هذا الشأن.

وسيكون من دواعي تقدير اللجنة الخاصة أن تتلقى المعلومات من جميع المدن عن الإجراءات التي قامت باتخاذها أو تعتزم اتخاذها في هذا الصدد.

الوثيقة ١١٣

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٥٥٤ (١٩٨٤)، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٨٤

إن مجلس الأمن،

...

واقتناعا منه بأن ما يسمى "الدستور الجديد" الذي وافق عليه جمهور الناخبين في جنوب أفريقيا، وكله من البيض، في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ من شأنه أن يعمل على استمرار عملية تجريد الأغلبية الأفريقية الأصلية من حق المواطنة وحرمانها من جميع الحقوق الأساسية، وأن يزيد من ترسيخ الفصل العنصري، وأن يحول جنوب أفريقيا إلى بلد "للبيض فقط"،

وإذ يدرك أن إدراج ما يسمى بالسكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي ضمن "الدستور الجديد" إنما يهدف إلى تفتيت وحدة شعب جنوب أفريقيا المقهور وإثارة الصراع الداخلي،

وإذ يلاحظ بقلق شديد أن من أهداف ما يسمى "دستور" النظام العنصري جعل السكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي في جنوب أفريقيا مؤهلين للتجنيد الإلزامي في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصري لتحقيق مزيد من القمع الداخلي وأعمال العدوان ضد الدول الأفريقية المستقلة،

وإذ يرحب بالمقاومة المتحدة الواسعة النطاق لشعب جنوب أفريقيا المقهور ضد هذه المناورات "الدستورية"،

...

وإذ يقتنع اقتناعا راسخا بأن ما يسمى "الانتخابات" التي سينظمها نظام بريتوريا في الشهر الحالي، للسكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي، وبأن تنفيذ هذا "الدستور الجديد" لا بد وأن يعملا على تفاقم التوتر في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي بأسره،

١ - **يعلن** أن ما يسمى "الدستور الجديد" يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن نتائج الاستفتاء الذي أجري في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ لا صحة لها على الإطلاق، وأن إنفاذ "الدستور الجديد" سيزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلا السائدة في داخل جنوب أفريقيا القائمة على الفصل العنصري؛

٢ - **يرفض بقوة** ما يسمى "الدستور الجديد" و "الانتخابات" التي ستنظم في الشهر الحالي، آب/ أغسطس ١٩٨٤ للسكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي، فضلا عن جميع المناورات الماكرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري، ويعلن أنها جميعها باطلة بطلانا مطلقا؛

٣ - **يرفض كذلك** كل ما يسمى "تسوية بالتفاوض" استنادا إلى الهياكل البانتوستانية أو ما يسمى "الدستور الجديد"؛

٤ - **يعلن رسميا** أنه لن يتأتى التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب أفريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري مبني على حكم الأغلبية، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحرة للتصويت في جنوب أفريقيا متحدة وغير مفتتة؛

٥ - **يحث** جميع الحكومات والمنظمات على عدم الاعتراف بنتائج ما يسمى "الانتخابات" وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ووفقا لهذا القرار، لمساعدة شعب جنوب أفريقيا المقهور في كفاحه المشروع في سبيل مجتمع ديمقراطي غير عنصري؛

...

الوثيقة ١١٤

برقية مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة من الميجور جنرال ج. ن. غاربا (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إلى السيد وولتر فونتروي والسيدة ماري فرانسيس بيري والسيد راندل روبنسون، واشنطن العاصمة، يوصي فيها بالقيام بعمل مباشر خال من العنف لنصرة شعب جنوب أفريقيا المضطهد

مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، مذكرة معلومات، الرقم ٨٤/٦١

باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، أشير عليكم بالمبادرة بعمل مباشر خال من العنف لنصرة شعب جنوب أفريقيا المضطهد.

لقد لجأ نظام الفصل العنصري إلى وزع قوات مسلحة للتصدي لمواطني البلدات التي يسكنها الأفريقيون والقيام بعمليات قتل عشوائي واحتجاز لزعماء الجماهير واعتقال جماعي وفصل لآلاف من العمال ردا على الاحتجاجات السلمية من جانب الناس ضد الزيادات في الإيجارات وأجور ركوب الاتوبيسات والتمييز الصارخ في التعليم، وإصدار دستور جديد بغيض يحرم الأغلبية الأفريقية من أي حقوق. ويأمل النظام أن يقوم، عن طريق القوة الغاشمة بقمع المقاومة المشروعة لخططه الوحشية الرامية إلى ترسيخ سيطرة البيض بتجريد الأغلبية الأفريقية من حقوقها بل وبفرض السيطرة على الجنوب الأفريقي.

ومع ذلك، فقد أصيب النظام باليأس بسبب المقاومة الجسورة التي شنتها الغالبية العظمى من أبناء البلد. ولكنه، مع الأسف، لا يزال يلقى التشجيع من سياسة الارتباط البناء التي تتبعها الولايات المتحدة للسير في طريقه المأساوي.

إن وحشية نظام الفصل العنصري هي إساءة بالغة لضمير البشرية ومن واجب المجتمع الدولي أن يعمل على شل يد هذا النظام الإجرامي الذي لا يتردد حتى عن قتل صغار الأطفال من أجل إدامة سلطته.

إننا نعول بصفة خاصة على الإجراءات التي يتخذها شعب الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة وتتوفر لديها القوة لوقف العنف العنصري.

وإنني آمل أن تحظى مبادرتكم الجديرة بالثناء، التي تراعى فيها أفضل تقاليد الكفاح من أجل حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، بتأييد على أوسع نطاق. وتقبلوا تحياتي.

[ملاحظة للمحرر: قام الزعماء الأمريكيون الأفارقة الثلاثة بالاعتصام في سفارة جنوب أفريقيا في واشنطن في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر وألقي القبض عليهم. وعقدت اللجنة الخاصة جلسة استماع للسيد فونتروي وتشاورت معه بشأن توسيع نطاق العمل المباشر. وبعد ذلك وقعت أعمال من هذا القبيل في عدد كبير من المدن وتصرف آلاف من الأمريكيين في "حركة جنوب أفريقيا الحرة" بطريقة أفضت إلى اعتقالهم].

الوثيقة ١١٥

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، يعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء مقتل وإصابة أبرياء على يد شرطة جنوب أفريقيا في بلدة يوتنهيغ، ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٥

S/17050، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥

عهد إلي أعضاء مجلس الأمن بأن أعرب، بالنيابة عنهم، عن قلقهم البالغ إزاء سرعة تدهور الحالة في جنوب أفريقيا نتيجة لتفجر العنف ضد معارضي الفصل العنصري العزل في جميع أنحاء البلد ومنذ عهد قريب

في بلدة يوتنهيغ في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٥ حيث فتحت شرطة جنوب أفريقيا النار على أبرياء كانوا يسيرون في جنازة، فقتلت وأصابت العشرات منهم.

ويشجب أعضاء المجلس بقوة أعمال العنف هذه، التي لن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة في جنوب أفريقيا وزيادة تعذر البحث عن حل سلمي للنزاع في جنوب أفريقيا.

ويشير أعضاء المجلس إلى أحكام القرار ٥٦٠ (١٩٨٥)، الذي اتخذ بالإجماع في ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٥، والذي لاحظ فيه المجلس ببالغ القلق تكثيف القمع في جنوب أفريقيا ضد مناهضي الفصل العنصري، وأكد من جديد مشروعية كفاحهم من أجل إقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية.

ويحث أعضاء المجلس حكومة جنوب أفريقيا على وضع حد للعنف والقمع الموجهين ضد السكان السود وغيرهم من معارضي الفصل العنصري واتخاذ تدابير عاجلة للقضاء على الفصل العنصري.

الوثيقة ١١٦

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٥٦٩ (١٩٨٥)، ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥

إن مجلس الأمن،

إذ يساوره بالغ القلق إزاء تفاقم الحالة في جنوب أفريقيا واستمرار المعاناة الإنسانية الناجمة في ذلك البلد عن نظام الفصل العنصري، الذي يدينه المجلس بشدة،

وإذ يشعر بالسخط إزاء القمع ويدين الاعتقالات التعسفية للمئات من الأشخاص،

وإذ يرى أن فرض حالة الطوارئ في ست وثلاثين مقاطعة من جمهورية جنوب أفريقيا يشكل تدهورا خطيرا للحالة في ذلك البلد،

وإذ يرى أن ممارسة حكومة جنوب أفريقيا لأعمال الاحتجاز دون محاكمة ولأعمال التشريد الإجبارية وكذلك التشريعات التمييزية السارية، هي أمور غير مقبولة على الإطلاق،

وإذ يعترف بشرعية تطلعات جميع سكان جنوب أفريقيا إلى التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية، وإقامة مجتمع موحد غير عنصري وديمقراطي،

وإذ يعترف كذلك بأن السبب الفعلي للحالة في جنوب أفريقيا يكمن في سياسة الفصل العنصري والممارسات التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا،

١ - **يدين بشدة** نظام الفصل العنصري وكذلك كل السياسات والممارسات الناشئة عنه؛

٢ - **يدين بشدة** الاعتقالات الجماعية وعمليات الاحتجاز التي لجأت إليها حكومة بريتوريا مؤخرا وعمليات القتل التي ارتكبت؛

٣ - **يدين بشدة** إعلان حالة الطوارئ في المقاطعات الست والثلاثين التي فرضت فيها ويطالب برفعها فورا؛

٤ - **يطلب** إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تطلق فورا ودون شروط سراح كل السجناء والمعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم، السيد نيلسون مانديلا؛

٥ - **يؤكد من جديد** أن السبيل الوحيد إلى الحل هو القضاء النهائي على الفصل العنصري وإقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب أفريقيا على أساس الاقتراع العام؛

٦ - **يحث** الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير ضد جنوب أفريقيا من قبيل ما يلي:

(أ) وقف كل استثمار جديد في جنوب أفريقيا؛

(ب) حظر بيع الكروغيراندات وجميع قطع النقود الأخرى المسكوكة في جنوب أفريقيا؛

(ج) فرض قيود على الألعاب الرياضية والعلاقات الثقافية؛

(د) إيقاف قروض التصدير المضمونة؛

(هـ) حظر أي تعاقد جديد في المجال النووي؛

(و) حظر أي بيع لمعدات الحاسوب التي قد يستعملها الجيش والشرطة في جنوب أفريقيا؛

٧ - **يثني** على الدول التي اتخذت بالفعل تدابير طوعية ضد حكومة بريتوريا، ويرجو منها أن تقوم على الفور باتخاذ ترتيبات جديدة، ويدعو الدول التي لم تقم بذلك بعد إلى الاقتداء بها؛

...

الوثيقة ١١٧

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بشأن الحالة في جنوب أفريقيا

S/17413، ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٥

إن أعضاء مجلس الأمن وقد أزعجتهم أيما إزعاج حالة أغلبية السكان السود المضطهدين في جنوب أفريقيا، التي تزداد سوءا وتدهورا منذ فرض حالة الطوارئ في ٢١ تموز/ يوليه ١٩٨٥، يعربون مرة أخرى عن قلقهم العميق لهذه الحالة الباعثة على الأسى.

ويدين أعضاء المجلس نظام بريتوريا لاستمراره في عدم الالتفات للنداءات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٥٦٩ المؤرخ ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥، وخاصة الطلب الوارد في ذلك القرار الداعي إلى رفع حالة الطوارئ فورا.

ويدين أعضاء المجلس بقوة استمرار عمليات القتل، والاعتقالات الجماعية وعمليات الاحتجاز التعسفية التي تقوم بها حكومة بريتوريا. وهم يطلبون، مرة أخرى، إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تطلق فورا وبدون قيد أو شرط سراح كل السجناء والمعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم السيد نيلسون مانديلا الذي تعرض منزله أخيرا لجريمة حرق عمد.

ويرى أعضاء المجلس أنه يجب أن يكون الحل العادل والدائم في جنوب أفريقيا قائما على أساس الاستئصال الكامل لنظام الفصل العنصري وإقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب أفريقيا. وبدون اتخاذ خطوات محددة في اتجاه تحقيق هذا الحل العادل والدائم، فإن أية تصريحات تصدر عن نظام بريتوريا لا تعدو أن تكون أكثر من تأكيد جديد لتمسكه بالفصل العنصري، كما أنها تؤكد تصلبه المستمر في وجه المقاومة المتصاعدة، داخليا ودوليا، لاستمرار هذا النظام السياسي الاجتماعي الذي ليس له مبرر إطلاقا. وفي هذا السياق، يعرب أعضاء المجلس عن عميق قلقهم إزاء التصريحات الأخيرة لرئيس نظام بريتوريا.

الوثيقة ١١٨

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

القرار ٦٤/٤٠ زاي، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥

[ملاحظة للمحرر: بدأ نفاذ الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٨. وحتى ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٤، كانت ٧٦ دولة قد وقعت الاتفاقية، وصدقت عليها أو انضمت إليها ٥٦ دولة]

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تشير إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي يتعهد فيها جميع الأعضاء باتخاذ تدابير مشتركة ومنفردة، بالتعاون مع المنظمة، لتحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاتها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل شخص أن يتمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان دون

تمييز لأيما سبب، ولا سيما العـــرق أو اللون أو الأصل الوطني،

وإذ تلاحظ أنه وفقا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تدين الدول الأطراف في تلك الاتفاقية بوجه خاص التفرقة العنصرية والفصل العنصري، وتتعهد بمنع وحظر وإزالة جميع الممارسات التي لها هذا الطابع في جميع الميادين،

وإذ تلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت عددا من القرارات التي تدين ممارسة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وأكدت تأييدها التام غير المشروط للمبدأ الأولمبي الذي يقضي بعدم السماح بأي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء السياسي وبأن يكون التفوق هو المعيار الوحيد للاشتراك في الأنشطة الرياضية،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، يؤكد رسميا ضرورة القضاء على الفصل العنصري في الألعاب الرياضية على وجه السرعة،

وإذ تشير إلى أحكام الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها وإذ تدرك بوجه خاص أن الاشتراك في التبادلات الرياضية مع فرق مختارة على أساس الفصل العنصري يحرض ويشجع بصورة مباشرة على ارتكاب جريمة الفصل العنصري حسبما عرفت في الاتفاقية المذكورة،

وإذ هي مصممة على اعتماد جميع التدابير اللازمة لإزالة ممارسة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وتعزيز الاتصالات الرياضية الدولية القائمة على أساس المبدأ الأولمبي،

وإذ تدرك أن الاتصال الرياضي بأي بلد يمارس الفصل العنصري في الألعاب الرياضية يمثل تغاضيا عن الفصل العنصري ودعما له، انتهاكا للمبادئ الأولمبية، وبذلك يصبح شاغلا مشروعا لجميع الحكومات،

ورغبة منها في تنفيذ المبادئ المجسدة في الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وتأمين اعتماد تدابير عملية فـــي أقـــرب وقت لتحقيق تلك الغاية،

واقتناعا منها بأن اعتماد اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية من شأنه أن يفضي إلى تدابير أكثر فعالية على الصعيدين الدولي والوطني بغية القضاء على الفصل العنصري في الألعاب الرياضية،

قد وافقت على ما يلي:

المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية:

(أ) يقصد بتعبيـــر "الفصـــل العنصـــري" نظام يمارس فيه التفرقة والتمييز العنصريان بصورة مؤسسية بقصد ترسيخ ومواصلة سيطرة مجموعة عنصرية من الأشخاص على مجموعة عنصرية أخرى من الأشخاص وقمعها بصورة منهجية، كما هو متبع في جنوب أفريقيا، ويقصد بتعبير "الفصل العنصري في الألعاب الرياضية" تطبيق السياسات والممارسات التي ينتهجها مثل هذا النظام في الأنشطة الرياضية سواء كانت للمحترفين أو للهواة؛

(ب) يقصد بتعبير "المرافق الرياضية الوطنية" أي مرفق رياضي يدار ضمن إطار برنامج رياضي يجري تنفيذه تحت رعاية حكومة وطنية؛

(ج) يقصد بتعبير "المبدأ الأولمبي" مبدأ عدم السمـــاح بـــأي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء السياسي؛

(د) يقصد بتعبير "العقود الرياضية" أي عقد يبرم لتنظيم أي نشاط رياضي أو الترويج التجاري لهذا النشـــاط أو أدائـــه، أو أي حقوق مستمدة منه، بما في ذلك خدمة هذا النشاط الرياضي؛

(هـ) يقصد بتعبير "الهيئات الرياضية" أية منظمة تشكل لتنظيم أنشطة رياضية على الصعيد الوطني بما في ذلك اللجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الرياضية الوطنية ولجان الإدارة الرياضية الوطنية؛

(و) يقصـــد بتعبيـــر "فريـــق" مجموعـــة مـــن الرياضيين المنظمين بغرض الاشتراك في الأنشطة الرياضية لمنافسة مجموعات منظمة أخرى؛

(ز) يقصد بتعبير "الرياضيون" كل من الذكور والإناث الذين يشتركون في الأنشطة الرياضية على أساس فردي أو جماعي، وكذلك المديرون والمدربون وسائر الموظفين الذين تعد مهامهم أساسية لتسيير عمل الفريق.

المادة ٢

تدين الدول الأطراف الفصل العنصري بشدة وتتعهد، مستعملة جميع الوسائل المناسبة وعلى الفور، بانتهاج سياسة لإزالة ممارسة الفصل العنصري بجميع أشكاله في الألعاب الرياضية.

المادة ٣

لا تسمح الدول الأطراف بأي اتصال رياضي مع بلد يمارس الفصل العنصري وتتخذ الإجراءات المناسبة

لضمان ألا يكون لهيئاتها وفرقها الرياضية ورياضييها مثل هذا الاتصال.

المادة ٤

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة للحيلولة دون الاتصال الرياضي بأي بلد يمارس الفصل العنصري، وتضمن وجود وسائل فعالة لتحقيق التقيد بهذه التدابير.

المادة ٥

ترفض الدول الأطراف تقديم أي مساعدة مالية أو غيرها من أنواع المساعدة التي تمكن الهيئات أو الفرق الرياضية أو الرياضيين فيها من الاشتراك في أنشطة رياضية في بلد يمارس الفصل العنصري، أو مع فرق أو رياضيين مختارين على أساس الفصل العنصري.

المادة ٦

تتخذ كل دولة طرف إجراءات مناسبة ضد هيئاتها وفرقها الرياضية ورياضييها الذين يشتركون في أنشطة رياضية في بلد يمارس الفصل العنصري أو مع فرق رياضية تمثل بلدا يمارس الفصل العنصري، وتتضمن هذه الإجراءات بوجه خاص ما يلي:

(أ) رفض تقديم أية مساعدة مالية أو غيرها من أنواع المساعدة لأي غرض، إلى هذه الهيئات والفرق الرياضية والرياضيين؛

(ب) تقييد دخول هذه الهيئات والفرق الرياضية وهؤلاء الرياضيين إلى المرافق الرياضية الوطنية؛

(ج) عدم تنفيذ جميع عقود الرياضة التي تتضمن أنشطة رياضية في بلد يمارس الفصل العنصري، أو التي تعقد مع فرق أو رياضيين مختارين على أساس الفصل العنصري؛

(د) حرمان هذه الفرق وهؤلاء الرياضيين من الأوسمة أو الجوائز الوطنية في ميدان الرياضة وسحبها منهم؛

(هـ) الامتناع عن تنظيم استقبالات رسمية تكريما لهذه الفرق أو لهؤلاء الرياضيين.

المادة ٧

تمتنع الدول الأطراف عن منح تأشيرات السفر أو الدخول أو كليهما لممثلي الهيئات الرياضية أو أعضاء الفرق أو الرياضيين الذين يمثلون بلدا يمارس الفصل العنصري.

المادة ٨

تتخذ الدول الأطراف جميع الإجراءات المناسبة لضمان طرد أي بلد يمارس الفصل العنصري من الهيئات الرياضية الدولية والإقليمية.

المادة ٩

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لمنع الهيئات الرياضية الدولية من فرض عقوبات مالية أو غيرها من العقوبات على الهيئات المنتسبة التي ترفض، وفقا لقرارات الأمم المتحدة وأحكام هذه الاتفاقية وروح المبدأ الأولمبي، الاشتراك في ألعاب رياضية مع أي بلد يمارس الفصل العنصري.

المادة ١٠

١ - تبذل الدول الأطراف خير مساعيها لضمان التقيد الشامل بالمبدأ الأولمبي الذي يقضي بعدم التمييز، وبأحكام هذه الاتفاقية.

٢ - وتحقيقا لهذه الغاية، تحظر الدول الأطراف الدخول إلى بلدانها على أعضاء الفرق والرياضيين الذين يشتركون أو اشتركوا في مباريات رياضية في جنوب أفريقيا. كما تحظر الدخول إلى بلدانها على ممثلي الهيئات الرياضية وأعضاء الفرق الرياضية والرياضيين الذين يدعون بمبادرة منهم هيئات وفرقا رياضية ورياضيين يمثلون بشكل رسمي بلدا يمارس الفصل العنصري ويشتركون تحت علمه. ويجوز للدول الأطراف أيضا أن تحظر الدخول على ممثل الهيئات الرياضية أو أعضاء الفرق، أو الرياضيين الذين يجرون اتصالات رياضية مع هيئات أو فرق رياضية أو رياضيين يمثلون بلدا يمارس الفصل العنصري ويشتركون تحت علمه. وينبغي ألا ينتهك حظر الدخول هذا أنظمة الاتحادات الرياضية المعنية التي تؤيد القضاء على الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، وأن تطبق على الاشتراك في الأنشطة الرياضية فقط.

٣ - تحظر الدول الأطراف ممثليها الوطنيين في الاتحادات الرياضية الدولية بأن يتخذوا جميع الخطوات الممكنة والعملية للحيلولة دون اشتراك الهيئات والفرق الرياضية والرياضيين المشار إليهم في الفقرة ٢ أعلاه في المباريات الرياضية الدولية، وتقوم عن طريق ممثليها في المنظمات الرياضية الدولية، باتخاذ كل التدابير الممكنة لتحقيق ما يلي:

(أ) ضمان طرد جنوب أفريقيا من جميع الاتحادات التي لا تزال تتمتع بالعضوية فيها، وكذلك

منع جنوب أفريقيا من تجديد عضويتها في أي اتحاد سبق أن طردت منه؛

(ب) وفي حالة الاتحادات الوطنية التي تتغاضى عن التبادلات الرياضية مع بلد يمارس الفصل العنصري، فرض جزاءات على هذه الاتحادات الوطنية، تتضمن عند اللزوم الطرد من المنظمة الرياضية الدولية المعنية واستبعاد ممثليها من الاشتراك في المباريات الرياضية الدولية.

٤ - في حالات الانتهاكات الصارخة لأحكام هذه الاتفاقية، تقوم الدول الأطراف على نحو ما تراه ملائما، باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تتضمن عند اللزوم خطوات تهدف إلى استبعاد هيئات الإدارة الرياضية الوطنية المسؤولة في البلدان المعنية، واتحاداتها الرياضية الوطنية، أو رياضييها، من المباريات الرياضية الدولية.

٥ - يتوقف تطبيق أحكام هذه المادة، المتصلة، بصورة محددة، بجنوب أفريقيا عندما يتم إلغاء نظام الفصل العنصري في ذلك البلد.

المادة ١١

١ - تنشأ لجنة لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (يشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") تتألف من خمسة عشر عضوا ممن يتصفون بالأخلاق العالية والالتزام بالنضال ضد الفصل العنصري، مع الاهتمام بوجه خاص بإشراك أشخاص ذوي خبرة في إدارة الألعاب الرياضية، تنتخبهم الدول الأطراف من بين رعاياها مع الاهتمام بتحقيق أعدل توزيع جغرافي وتمثيل النظم القانونية الرئيسية.

٢ - ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أسماء ترشحهم الدول الأطراف. ويجوز لكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين رعاياها.

٣ - يجري الانتخاب الأولي بعد تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بستة أشهر. ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتوجيه رسالة إلى الدول الأطراف قبل موعد كل انتخاب بثلاثة أشهر على الأقل يدعوها فيها إلى تقديم مرشحيها في غضون شهرين، كما يقوم الأمين العام بإعداد قائمة حسب الترتيب الهجائي بأسماء جميع الأشخاص الذين تم ترشيحهم على هذا النحو، مع ذكر الدول الأطراف التي رشحتهم، ويقدم هذه القائمة إلى الدول الأطراف.

٤ - يتم انتخاب أعضاء اللجنة في اجتماع للدول الأطراف يدعو الأمين العام إلى عقده في مقر الأمم المتحدة. وفي هذا الاجتماع، الذي يتشكل النصاب القانوني فيه بأكثرية ثلثي الدول الأطراف، يكون المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة من أصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين والمصوتين هم أعضاء اللجنة المنتخبون.

٥ - ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات. بيد أن مدة عضوية تسعة من المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي في نهاية سنتين، ويقوم رئيس اللجنة بعد الانتخاب الأول مباشرة بانتقاء أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة.

٦ - ولملء الشواغر الطارئة، تقوم الدولة الطرف التي توقفت عضوية أحد رعاياها في اللجنة بتعيين شخص آخر من بين رعاياها، على أن يخضع ذلك لموافقة اللجنة.

٧ - الدول الأطراف مسؤولة عن مصاريف أعضاء اللجنة طوال قيامهم بواجباتهم فيها.

المادة ١٢

١ - تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، لنظر اللجنة، تقريرا عما تتخذه من تدابير تشريعية أو قضائية أو إدارية أو تدابير أخرى لإعمال أحكام هذه الاتفاقية في غضون عام من بدء نفاذ الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل عامين. ويجوز للجنة أن تطلب المزيد من المعلومات من الدول الأطراف.

٢ - تقدم اللجنة سنويا، عن طريق الأمين العام، تقريرا عن أنشطتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويجوز لها التقدم باقتراحات وتوصيات عامة على أساس دراستها للتقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف. وتنقل إلى الجمعية العامة هذه الاقتراحات والتوصيات، مشفوعة بالتعليقات التي قد ترد من الدول الأطراف المعنية.

٣ - ترصد اللجنة بوجه خاص تنفيذ أحكام المادة ١٠ من هذه الاتفاقية، وتقدم توصيات بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

٤ - يدعو الأمين العام إلى عقد اجتماع للدول الأطراف بناء على طلب أغلبية الدول الأطراف، للنظر في اتخاذ إجراءات أخرى بشأن تنفيذ أحكام المادة ١٠ من هذه الاتفاقية. وفي حالة حدوث انتهاك صارخ لأحكام هذه الاتفاقية، يدعو الأمين العام إلى عقد اجتماع للدول الأطراف بناء على طلب اللجنة.

المادة ١٣

١ - يجوز لأية دولة طرف أن تعلن في أي وقت اعترافها باختصاص اللجنة في تلقي وبحث الشكاوى

المتعلقة بحالات انتهاك أحكام الاتفاقية والمقدمة من دول أطراف أعلنت أيضا هذا الاعتراف. ويجوز للجنة أن تقرر ما يتعين اتخاذه من تدابير مناسبة بشأن هذه الانتهاكات.

٢ - من حق الدول الأطراف التي قدمت ضدها شكوى، وفقا للفقرة ١ من هذه المادة، أن يكون لها ممثل في مداولات اللجنة بهذا الصدد، وأن تشترك فيها.

المادة ١٤

١ - تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل عام.

٢ - تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها.

٣ - يوفر الأمين العام للأمم المتحدة هيئة أمانة اللجنة.

٤ - تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة.

٥ - يدعو الأمين العام لعقد الاجتماع الأولي للجنة.

المادة ١٥

الأمين العام للأمم المتحدة هو الوديع لهذه الاتفاقية.

المادة ١٦

١ - باب التوقيع على هذه الاتفاقية مفتوح في مقر الأمم المتحدة أمام جميع الدول، إلى حين بدء نفاذها.

٢ - هذه الاتفاقية خاضعة لتصديق الدول الموقعة عليها وقبولها لها وانضمامها إليها.

المادة ١٧

باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية مفتوح أمام كل الدول.

المادة ١٨

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام السابعة والعشرين لدى الوديع.

٢ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية، بالنسبة إلى كل دولة صدقت عليها أو قبلتها أو وافقت عليها أو انضمت إليها بعد بدء نفاذها، في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة للوثيقة ذات الصلة.

المادة ١٩

أي نزاع ينشأ بين الدول الأطراف بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذها، ولا يسوى بطريق التفاوض، يعرض على محكمة العدل الدولية بناء على طلب الدول الأطراف في النزاع وبموافقتها المشتركة، إلا إذا اتفق الأطراف في النزاع على أسلوب آخر للتسوية.

المادة ٢٠

١ - يجوز لأية دولة طرف أن تقترح تعديلا أو تنقيحا لهذه الاتفاقية، وترفعه إلى الوديع. ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بناء على ذلك بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل أو التنقيح المقترح ويطلب منها إخطاره بما إذا كانت تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف بغرض النظر في المقترحات والتصويت عليها. وفي حال تحبيذ ثلث الدول الأطراف على الأقل لهذا المؤتمر، يدعو الأمين العام إلى عقد المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة. ويرفع أي تعديل أو تنقيح تقره أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه.

٢ - تصبح التعديلات أو التنقيحات نافذة المفعول بعد موافقة الجمعية العامة عليها وقبولها من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل منها.

٣ - وعندما تصبح التعديلات أو التنقيحات نافذة المفعول تغدو ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها، مع بقاء الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأي تعديل أو تنقيح سبق لها أن قبلته.

المادة ٢١

يجوز لأية دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإخطار مكتوب موجه إلى الوديع. ويبدأ سريان مفعول هذا الانسحاب بعد سنة من تاريخ استلام الوديع للإخطار.

المادة ٢٢

حررت هذه الاتفاقية بست لغات رسمية متساوية في الحجية هي الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

الوثيقة ١١٩

الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية، باريس، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦

A/CONF.137/5، ١٩٨٦

أولا - مقدمة

١ - انعقد المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية في وقت من أخطر الأوقات في جنوب أفريقيا والجنوب الأفريقي، مؤكدا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة وفعالة.

٢ - وقد توافق افتتاح المؤتمر مع الذكرى السنوية العاشرة للمذبحة الوحشية لمئات من أطفال المدارس الأبرياء في سويتو. وقد كان ذلك تذكرة كئيبة بالطبيعة الوحشية لنظام بريتوريا.

٣ - وتزامن أيضا اليوم الذي انعقد فيه المؤتمر مع الإضراب العام الذي حقق نجاحا مدويا، وربما كان أكبر إضراب في تاريخ جنوب أفريقيا، دعا إليه مؤتمر نقابات العمال في جنوب أفريقيا والقوى الديمقراطية الأخرى، مما أثبت بوضوح أن التدابير الوحشية التي فرضها النظام لم تروع الشعب وتدفعه إلى الاستسلام.

٤ - وقد زاد النظام العنصري الحاكم من اضطهاده وعنفه اللذين يمارسهما على نطاق شامل ضد الأغلبية المقهورة من سكان جنوب أفريقيا في محاولة يائسة لقمع المقاومة المكثفة التي يقوم بها الشعب وسعيا لإدامة السيطرة العنصرية عليه. وأعلن النظام الحاكم، بعد رفضه لتسوية عادلة وسلمية للصراع يتم التوصل إليها بالتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية الساحقة من الشعب، حالة طوارئ في البلد واعتمد على القوة والعنف في احتجاز الآلاف من الأشخاص المشتركين في الكفاح ضد الفصل العنصري. ولجأ بصفة متزايدة إلى العدوان على الدول الأفريقية المستقلة المجاورة وزعزعة استقرارها متذرعا بأنها قدمت التسهيلات لحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والأمم المتحدة. وقد غرقت المنطقة كلها في توتر وصراع وأضحى هناك، نتيجة لسياسات وأعمال النظام العنصري، خطر واضح وماثل ناشئ عن الانتهاك الواضح للسلم والأمن الدوليين، مع ما يصحبه ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها من حيث سفك الدماء وفقد الأرواح والممتلكات.

٥ - بيد أن التقدم الكبير الذي أحرزه الكفاح من أجل الحرية في جنوب أفريقيا والدعم الدولي الذي تحقق للأماني المشروعة لشعوب الجنوب الأفريقي قد جعلا القضاء السريع والتام على الفصل العنصري ونيل تلك الشعوب الحرية والسلم أقرب منالا.

٦ - وينشأ التهديد الحالي للسلم والأمن الدوليين الذي يشكله النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا عن ثلاثة أسباب رئيسية، ضمن أسباب أخرى، هي: (أ) تزايد لجوئه الدائم إلى أعمال القمع والوحشية في الداخل من أجل إدامة الفصل العنصري؛ (ب) واحتلاله غير الشرعي المتواصل لناميبيا؛ (ج) وارتكابه لأعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار، والإرهاب ضد الدول الأفريقية المستقلة.

٧ - وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذها النظام الحاكم لترسيخ الفصل العنصري وحرمان الأغلبية السوداء من حقوقها عن طريق القمع والعنف الوحشيين، يواجه الفصل العنصري معارضة شعبية لم يسبق لها مثيل.

٨ - وقد أخفق النظام العنصري الحاكم في قمع المقاومة بالرغم من إعلان حالة الطوارئ وتصعيد أعمال القمع والعنف، بما في ذلك إرسال القوات المسلحة إلى المناطق التي يقطنها الأفريقيون وإلى المؤسسات التعليمية الأفريقية، وإطلاق النار على المتظاهرين المسالمين بل وعلى المشاركين في المواكب الجنائزية، واستخدام أعضاء لجان الأمن الأهلية للقيام بأعمال إرهابية ضد معارضي الفصل العنصري. وقامت قوات الأمن، التي منحت الحصانة من تبعة أعمالها، بقتل وجرح آلاف الأشخاص، بما في ذلك عدد كبير من الأطفال، وتم سجن وتعذيب وتقييد حرية آلاف من الأشخاص الآخرين؛ كما فرضت قيود شديدة على وسائط الإعلام.

٩ - وواصل نظام جنوب أفريقيا احتلاله غير الشرعي لناميبيا، وهي إقليم تولت الأمم المتحدة

المسؤولية المباشرة عنه في عام ١٩٦٦، كما واصل استخدام هذا الإقليم لشن عمليات عدوانية ضد دول أفريقية مستقلة. وأحرز كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال تقدما كبيرا تحت قيادة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي حصلت على تأييد من الشعب الناميبي لا يفتأ يتسع نطاقا ويزداد قوة، وكذلك على اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة بها بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي.

١٠ - غير أن نظام جنوب أفريقيا يحول دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا، التي أيدها مجلس الأمن في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، كما يقوم بمحاولات متكررة لفرض عملائه على شعب ناميبيا، مطيلا بذلك أمد النزاع والمعاناة.

١١ - ويستمر نظام جنوب أفريقيا، علاوة على ذلك، في ارتكاب العديد من أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار والإرهاب ضد دول أفريقية مستقلة، بما في ذلك عمليات مدروسة لقتل اللاجئين وإحداث خسائر بشرية ومادية فادحة، وكذلك ضد سفن البلدان الأخرى وطائراتها ورعاياها. وحرض النظام العنصري جماعات تخريبية على القيام بأعمال إرهابية في تلك الدول وقدم الدعم لها، وتحدى قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى وقف تلك الأعمال فورا ودفع تعويضات إلى الدول المعنية. وتعتبر الإجراءات التي اتخذتها جنوب أفريقيا مثالا واضحا لسياسات إرهاب الدولة.

١٢ - وتشكل الهجمات التي شنتها قوات جنوب أفريقيا على عواصم بوتسوانا وزمبابوي وزامبيا في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٦، وكذلك الأعمال العدوانية الأخيرة التي قامت بها ضد أنغولا، تهديدا أخطر من أي وقت مضى، وتؤكد الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات دولية في هذا الشأن تتسم بالتصميم والإحساس بالإلحاح.

١٣ - ومع ذلك فإن النظام العنصري الحاكم يتمادى في محاولاته الرامية إلى إدامة سيطرة البيض بدلا من الاستجابة لمطالب الغالبية العظمى من الشعب والمجتمع الدولي بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، ووقف أعمال القمع، وبإجراء مفاوضات للقضاء على الفصل العنصري وإنشاء دولة ديمقراطية غير عنصرية قائمة على حكم الأغلبية يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوقهم السياسية.

١٤ - ويشدد المؤتمر العالمي على أن النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا، وهو النظام الوحيد الذي يمارس العنصرية كسياسة رسمية، والذي جسدها في ما يسمى "بدستوره"، تكمن جذوره في نفس الأيديولوجية العنصرية ذات النزعة الحربية التي أشعلت نيران الحرب العالمية الثانية وتسببت في عدد لا يحصى من القتلى وفي دمار يجل عن الحصر. وبالتالي، فإن مهادنة النظام العنصري الحاكم لا يمكن أن تؤدي سوى إلى العواقب الوخيمة ذاتها. ويلاحظ المؤتمر أن السياسة والممارسات التي يتبعها نظام الفصل العنصري قد دفعت جنوب أفريقيا إلى حافة حرب عنصرية.

١٥ - ويعتبر المؤتمر العالمي أن النظام العنصري الحاكم يتحمل وحده المسؤولية عن النزاع والعنف في جنوب أفريقيا وناميبيا وعن استمرار الأعمال العدوانية وانتهاكات السلم في الجنوب الأفريقي بأسره وعن التهديد المتزايد للسلم والأمن الدوليين. ويتصرف النظام العنصري تصرف الخارج على القانون، بانتهاكه المستمر لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وتحديه لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويشكل احتلاله المستمر لناميبيا، علاوة على ذلك، تحديا مباشرا لسلطة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.

١٦ - إن القضاء على الفصل العنصري، الذي هو السبب الجذري للأزمة القائمة في الجنوب الأفريقي، أمر لا بد منه لتحقيق السلم والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

١٧ - ولا يشكل الفصل العنصري جريمة ضد شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا فقط، بل جريمة تهم العالم بأسره. وقد أدانت الجمعية العامة سياسة الفصل العنصري باعتبارها جريمة ضد الإنسانية.

١٨ - ولا يمكن إصلاح الفصل العنصري، ولا ينبغي تشجيع كل ما يسمى إصلاحا. ويجب استئصال الفصل العنصري والقضاء عليه. ويجب أن يقرر مصير جنوب أفريقيا جميع سكانها من خلال ممارسة حقهم في تقرير المصير - بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة - على أساس المساواة الكاملة.

١٩ - وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة عن تأمين استقلال ناميبيا عن طريق انتخابات حرة وممارسة شعبها لحقه في تقرير المصير وفقا لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). كما أنها تتحمل مسؤولية لا مفر منها عن إنهاء ما تقوم به جنوب أفريقيا في المنطقة من انتهاكات مستمرة للسلم وأعمال عدوانية.

٢٠ - وقد نظر المؤتمر العالمي في الوسائل التي يمكن بها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الوفاء

بمسؤوليتهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك خاصة تطبيق عقوبات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق، باعتبار ذلك أنجع وسيلة لمعالجة تهديدات السلم وانتهاكاته وأعمال العدوان.

ثانيا - تزايد التأييد لاتخاذ إجراءات دولية متضافرة ضد الفصل العنصري

٢١ - يشير المؤتمر العالمي إلى أن المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا، المعقود في عام ١٩٨١، قد قدم مجموعة من التوصيات تدعو إلى اتخاذ إجراءات دولية لتفادي الخطر المتزايد الذي يهدد السلم في الجنوب الأفريقي.

٢٢ - ومما يؤسف له أنه منذ انعقاد ذلك المؤتمر ومجلس الأمن عاجز عن اتخاذ الإجراءات الإلزامية الضرورية التي أوصى بها المؤتمر بسبب التصويت السلبي من جانب كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تشجع النظام العنصري بالمعارضة التي تجلت في هذا التصويت السلبي وبالسياسة المعلنة للبلدين المتمثلة في استعمال صلاتهما المتشعبة معه لتحقيق تغييرات في سياسته عن طريق الإقناع، فشرع في ارتكاب المزيد من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الأفريقية المجاورة أملا منه في تقويض الكفاح التحرري في جنوب أفريقيا وناميبيا بل وفرض هيمنته على المنطقة بأسرها. وحال ذلك دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا عن طريق إدخال شروط دخيلة وغير مقبولة.

٢٣ - وفي محاولة لزيادة ترسيخ الفصل العنصري، ابتدع النظام الحاكم ما يسمى بـ "دستور" عنصري جديد لمحاولة تفريق الأغلبية السوداء، كما شرع في زيادة تكثيف سياسة الإرهاب القمعية التي ينتهجها من أجل فرض ذلك "الدستور" المزعوم ومواجهة المقاومة الشعبية الصلدة التي لا تفتأ تتصاعد.

٢٤ - بيد أن تعبئة شعب جنوب أفريقيا لمقاومة "الاستراتيجية الشاملة" التي وضعها النظام الحاكم من أجل إدامة سيطرة البيض، بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزه كفاح الشعب الناميبي، قد أحبطا خطط النظام العنصري. واكتسب شعبا جنوب أفريقيا وناميبيا المقهوران، من خلال كفاحهما وتضحياتهما، تأييدا متزايدا من الرأي العام العالمي الذي أثارت سخطه الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام العنصري الحاكم وتأثر بالأماني العادلة للشعبين المقهورين.

٢٥ - ويلاحظ المؤتمر العالمي مع الارتياح أن الجمعية العامة، فضلا عن منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمات دولية عديدة أخرى، دعت إلى ممارسة مزيد من الضغط على النظام العنصري الحاكم وتقديم مساعدة أكبر إلى الشعب المقهور. بيد أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن، بسبب المعارضة التي يبديها أعضاء دائمون غربيون معينون، من فرض أية جزاءات إلزامية على جنوب أفريقيا باستثناء الحظر الإلزامي لشحن الأسلحة في عام ١٩٧٧.

٢٦ - ويعرب المؤتمر العالمي عن بالغ القلق وخيبة الأمل لعدم قيام مجلس الأمن باتخاذ القرارات اللازمة أثناء اجتماعاته التي عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وأيار/مايو ١٩٨٦ بناء على طلب الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز لفرض جزاءات إلزامية اقتصادية مختارة وجزاءات أخرى على جنوب أفريقيا، بوصف ذلك وسيلة فعالة لمكافحة نظام الفصل العنصري وتحقيق السلم والاستقرار في الجنوب الأفريقي.

٢٧ - واتخذت مجموعة من البلدان تتضمن أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، والدول الاشتراكية، وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط، وبلدان الشمال وبعض البلدان الأخرى، تدابير بعيدة الأثر من أجل فرض العزل والمقاطعة الكاملين على نظام الحكم القائم على الفصل العنصري. وبالإضافة إلى سياسة عزل ومقاطعة النظام العنصري التي انتهجتها هذه البلدان، اتخذت بلدان غربية عديدة مجموعة متنوعة من التدابير كما قامت السلطات الحكومية والسلطات المحلية، ونقابات العمال، والهيئات الدينية والتعاونيات وغيرها من المنظمات والمؤسسات بتشديد إجراءاتها ضد الفصل العنصري. وبفضل التطورات التي حدثت في الجنوب الأفريقي وضغط بعض الحكومات والرأي العام في الخارج، اقتنعت بعض الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية بأن تكف عن تقديم القروض إلى جنوب أفريقيا كما اقتنعت بعض الشركات بتخفيض حجم عملياتها أو إنهائها في جنوب أفريقيا.

٢٨ - وفي حين أن هذه الإجراءات الدولية والوطنية والمحلية لا تكفي لمواجهة الحالة الخطيرة في الجنوب الأفريقي، فإنها حققت توافقا أوسع في الآراء يمكن أن يساعد على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية.

٢٩ - ويلاحظ المؤتمر العالمي مع الارتياح أن الأغلبية الساحقة من الدول والرأي العام العالمي يؤيدان الآن فرض جزاءات إلزامية شاملة على نظام الحكم القائم على الفصل العنصري وتقديم الدعم إلى شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا في كفاحهما الشرعي من أجل الحرية.

٣٠ - وبذلك توجد فرصة لم يسبق لها مثيل لاتخاذ إجراءات دولية حاسمة للقضاء على الفصل العنصري، وضمان الاستقلال العاجل لناميبيا وتحقيق السلم في الجنوب الأفريقي.

ثالثا - أهداف الإجراءات الدولية

٣١ - إن الأهداف الأساسية التي تتوخى الإجراءات الدولية تحقيقها هي: (أ) مساعدة شعب جنوب أفريقيا في القضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري وإقامة دولة غير عنصرية تقوم على أساس المساواة وديمقراطية في جميع أرجاء إقليم جنوب أفريقيا؛ (ب) وتحقيق استقلال ناميبيا دون مزيد من التأخير، وفقا لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)؛ (ج) وإعادة السلم إلى نصابه في المنطقة وبالتالي ضمان صون السلم والأمن الدوليين.

٣٢ - ويدين المؤتمر العالمي سياسة نظام بريتوريا وجميع التدابير القمعية التي يتخذها والتي لا تخدم سوى إدامة نظام الفصل العنصري، ولا سيما فرض حالة الطوارئ مؤخرا في سائر أرجاء البلد، واستمرار حالات القتل واعتقال وحجز الآلاف من الأشخاص الذين يكافحون ضد الفصل العنصري. وبالإضافة إلى ذلك، يطالب المؤتمر بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فورا ودون شروط وكذلك الإلغاء الفوري لحالة الطوارئ. ويجب عدم الاعتراف بعملية تجزئة البلد التي يقوم بها النظام العنصري الحاكم عن طريق إيجاد ما يسمى بالبانتوستانات "المستقلة" لعزل الأغلبية الأفريقية.

٣٣ - ويلاحظ المؤتمر العالمي بقلق شديد أن إجراءات النظام العنصري الحاكم تقوض إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي مبكر للنزاع في جنوب أفريقيا. والواقع أنه ما برح يسعى إلى تحويل الانتباه بالتظاهر بتأييد ما يسمى "بالتغييرات" و "الإصلاحات" التي لا يقصد بها إزالة نظام الفصل العنصري والتمييز العنصري وإنما إدامته. فهي ترمي إلى خداع الرأي العالمي وبث الفرقة في الشعب المقهور وترسيخ الفصل العنصري. ويصاحب هذه الإجراءات زيادة قمع السكان السود وجميع معارضي الفصل العنصري، غير أنها تلقى مقاومة صلدة من غالبية السكان.

٣٤ - ويشدد المؤتمر العالمي على أن الشروط الأساسية التي لا غنى عنها من أجل التوصل عن طريق المفاوضات إلى حل عادل ودائم في جنوب أفريقيا هي:

(أ) قبول هدف القضاء بصورة عاجلة وشاملة على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥))، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣))؛

(ب) الإفراج فورا وبدون شروط عن جميع السجناء السياسيين، وإلغاء الحظر المفروض على المنظمات السياسية والتدابير التي تحول دون إقامة التنظيمات السياسية والتعبير السياسي بحرية وبصورة كاملة، وإنهاء الرقابة؛

(ج) إجراء مفاوضات مع الزعماء الحقيقيين لشعب جنوب أفريقيا المقهور.

٣٥ - وفيما يتعلق بناميبيا، يرى المؤتمر العالمي أن مواصلة النظام العنصري الحاكم احتلاله غير الشرعي لناميبيا بعد زهاء عقدين من إنهاء الأمم المتحدة انتدابه وتوليها المسؤولية المباشرة عن الإقليم وشعبه يُعد أمرا لا يمكن تحمله. ولا يشكل هذا الاحتلال غير الشرعي - والقمع والعمليات العسكرية ضد الشعب الناميبي وحركة تحريره الوطني - إهانة فحسب للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بل واعتداء عليهما أيضا.

٣٦ - ويجب تحرير الشعب الناميبي من هذا الاحتلال غير الشرعي فورا وبدون شروط. كما يجب أن ترفض تماما أية محاولة لـ "الربط" بين إنهاء احتلال ناميبيا غير الشرعي وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا أو أية قضايا دخيلة أخرى.

٣٧ - ويرى المؤتمر العالمي أن من اللازم: (أ) أن يطالب المجتمع الدولي بأن يشرع نظام جنوب أفريقيا الحاكم في التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بدون أية شروط أو مناورات تسويفية؛ (ب) وأن يقرر مجلس الأمن على الفور فرض جزاءات فعالة على النظام العنصري الحاكم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويثق المؤتمر العالمي

في أن جميع الدول ستنفذ مثل هذه التدابير، وبذلك تمكّن الأمم المتحدة من النهوض بمسؤوليتها الجليلة، وهو يعرب عن ثقته في أن الرأي العام سوف يلقي بكل ثقله لضمان التنفيذ العالمي لتلك التدابير.

٣٨ - ويلاحظ المؤتمر العالمي باستياء السياسات وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والتخريب والإرهاب التي يمارسها النظام العنصري الحاكم بصورة متكررة ضد الأراضي ذات السيادة لبلدان خط المواجهة وغيرها من البلدان المجاورة في محاولة لقلب حكوماتها الشرعية. ومن الضروري، في هذا الصدد، أن يمارس المجتمع الدولي ضغوطا على نظام بريتوريا الحاكم حتى يكف عن ممارسة مثل تلك السياسات والأعمال ضد هذه الدول.

رابعا - الحاجة إلى برنامج عمل شامل

٣٩ - بالنظر إلى الخطورة البالغة للحالة في الجنوب الأفريقي، يتعين أن يتخذ المجتمع الدولي، على سبيل الاستعجال، جميع الإجراءات اللازمة من أجل القضاء سريعا على الفصل العنصري ووضع نهاية للعنف في جنوب أفريقيا واحتلال ناميبيا غير الشرعي والعدوان على الدول الأفريقية المستقلة. وسيؤدي أي تأخير أو تهاون في هذه الإجراءات إلى إطالة معاناة الأهالي وزيادة تفاقم الخطر الذي يهدد السلم.

٤٠ - ويرى المؤتمر العالمي أنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ قرار بشأن برنامج عمل شامل. ويجب أن تكون الجزاءات الإلزامية التي تفرض على جنوب أفريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق هي العنصر الرئيسي في هذا البرنامج، الذي ينبغي أن يتضمن أيضا إجراءات إضافية من جانب الحكومات وعامة الجمهور لعزل النظام العنصري الحاكم وتقديم جميع المساعدات المناسبة إلى الذين يكافحون من أجل الحرية والسلم في الجنوب الأفريقي.

٤١ - ومما يدعو للأسف أن دولا غربية معينة وحكومات أخرى وبعض الشركات عبر الوطنية ما برحت، بتعاونها النشط مع النظام العنصري، خرقا لنداءات الأمم المتحدة، تمكّن ذلك النظام من دعم جهازه العسكري والقمعي من خلال انتهاكاته لأنواع الحظر المفروضة من الأمم المتحدة، وأدى هذا إلى تشجيع ذلك النظام على متابعة سياسته المشؤومة المتمثلة في محاولة إدامة السيطرة العنصرية في جنوب أفريقيا وناميبيا. وما فتئ ذلك يشكل عقبة رئيسية أمام جهود الشعب المقهور والمجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا وصون السلم والأمن في الجنوب الافريقي.

٤٢ - ولم تسهم سياسة "الارتباط البنّاء" في إزالة نظام الفصل العنصري. فعلى نقيض ذلك ما برحت هذه الحالة مستمرة، وما برح نظام بريتوريا الحاكم يواصل احتلاله غير الشرعي لناميبيا وانتهاج سياسة العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار بمختلف أنواعها ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة.

٤٣ - ويحيط المؤتمر العالمي علما بالإعلان الذي اعتمده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٦ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ والذي أعرب عن قلقه إزاء العواقب الخطيرة التي يرتبها، على السلم والأمن الدوليين، تعاون إسرائيل مع جنوب أفريقيا، ولا سيما في الميدان النووي.

٤٤ - ويحث المؤتمر العالمي الحكومات المعنية على التخلي عن السياسات القائمة على التعاون مع النظام العنصري الحاكم، حيث ما برحت هذه السياسات تؤدي إلى عواقب وخيمة. ويدعو المؤتمر الحكومات والشركات عبر الوطنية والجهات المعنية الأخرى إلى أن تكف فورا عن التعاون مع النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا وعن دعمه.

٤٥ - ويلاحظ المؤتمر العالمي بقلق أن النظام العنصري الحاكم يستغل التوتر الدولي لتأمين حمايته من اتخاذ إجراءات دولية فعالة ضده حتى في الوقت الذي يصعّد فيه من أعمال العنف والقمع. ويركز المؤتمر على ما لاتخاذ إجراءات دولية متضافرة من أهمية حيوية لإزالة الفصل العنصري، وعلى الحاجة الماسة لمعارضة أية محاولات لتفسير الحالة في الجنوب الأفريقي على أنها جزء من الصراع بين "الشرق والغرب" أو غيره من الصراعات.

٤٦ - ويدين المؤتمر العالمي بقوة جميع المحاولات التي تقوم بها جنوب أفريقيا ومؤيدوها بهدف زعزعة استقرار الدول المستقلة في الجنوب الأفريقي، وبصفة خاصة، مساعدة المجموعات التخريبية التي يحرضها ويساندها النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يناشد المؤتمر جميع الدول عدم تقديم أية مساعدة إلى عصابات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" الإجرامية.

خامسا - فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

٤٧ - يلاحظ المؤتمر العالمي أن حكومات وشعوب العالم تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن فرض مثل هذه الجزاءات على جنوب أفريقيا هو أنسب وأنجع الوسائل السلمية المتاحة أمام المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري وتحرير ناميبيا وصون السلم في الجنوب الأفريقي.

٤٨ - ويحث المؤتمر الدول الغربية القليلة التي تواصل معارضة فرض الجزاءات على جنوب أفريقيا - ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، اللتان حالتا، عن طريق ممارستهما لحق النقض (الفيتو)، دون قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات إلزامية - على إعادة تقييم مواقفها والتعاون في اتخاذ إجراء دولي بدلا من إعاقته. وبإمكان هذه الدول، بقيامها بذلك، أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والحرية في الجنوب الأفريقي، وهي تتحمل مسؤولية القيام بذلك، شأنها في ذلك شأن الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب أفريقيا.

٤٩ - ويرى المؤتمر العالمي أن هناك أهمية خاصة وحاجة ملحّة لقيام مجلس الأمن باعتماد جزاءات إلزامية شاملة، تقوم جميع الدول بتنفيذها، ولاتخاذ تدابير فعالة وخاصة من جانب الدول الغربية الرئيسية التي هي أيضا شريكة تجارية رئيسية لجنوب أفريقيا. ويحث المؤتمر جميع الحكومات على ممارسة نفوذها لضمان تعاون تلك الدول في هذا العمل بغية تسهيل اتخاذ إجراءات إلزامية من قبل مجلس الأمن.

٥٠ - ونظرا لتفاقم الحالة في جنوب أفريقيا وناميبيا، وتزايد التهديد لأمن الدول الأفريقية، وعدم رغبة النظام العنصري في التماس حل سلمي وعادل، يحث المؤتمر العالمي مجلس الأمن على النظر دون إبطاء في اتخاذ جميع التدابير المناسبة بموجب الميثاق، آخذا بعين الاعتبار نداءات الشعب المقهور في جنوب أفريقيا وناميبيا، التي يؤيده فيها الأغلبية الساحقة من الدول والرأي العام العالمي، من أجل فرض جزاءات على النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا. ويقترح المؤتمر، كخطوة أولى، أن يقرر مجلس الأمن أن سياسات وأعمال النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا تسبب وتشكل تهديدا خطيرا لصون السلم والأمن الدوليين، وأنه لا بد من اتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويحث المؤتمر كذلك مجلس الأمن على إقرار جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب أفريقيا مع إعطاء أهمية خاصة إلى التدابير التالية الملحة إلى أقصى درجة.

ألف - التعاون العسكري والنووي

٥١ - يلاحظ المؤتمر العالمي ببالغ القلق الآلة العسكرية الضخمة والجهاز القمعي الشامل اللذين أنشأهما النظام العنصري الحاكم فضلا عن اكتسابه القدرة على إنتاج أسلحة نووية. ونظرا إلى سجل العنف والعدوان الذي يتميز به النظام والذي يشكل تهديدا بالغا للسلم والأمن في الجنوب الأفريقي، يعلق المؤتمر العالمي أهمية قصوى على الوقف الفوري والكامل لجميع أوجه التعاون العسكري والنووي مع النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا كخطوة أولى لتقويض قدرة ذلك النظام على اللجوء إلى استخدام العنف على نطاق واسع ضد شعب جنوب أفريقيا وناميبيا وارتكاب العدوان ضد الدول الأفريقية المستقلة.

٥٢ - ويعرب المؤتمر العالمي عن بالغ قلقه لأن الحظر الإلزامي على توريد الأسلحة الذي فرض في عام ١٩٧٧ لم ينفذ تنفيذا فعالا. ولتحقيق هذه الغاية، يطلب المؤتمر إلى الدول التي لم تقم بعد بسن وتنفيذ تشريعات لحظر توريد الأسلحة أن تفعل ذلك، أو أن تصدر توجيهات ملائمة بالسياسات المتعلقة بهذا الحظر تشمل جميع أشكال التعاون العسكري.

٥٣ - ويعرب المؤتمر العالمي عن شديد قلقه إزاء الخطط النووية لنظام جنوب أفريقيا ويحث على اتخاذ تدابير فعالة لإنهاء جميع أشكال التعاون معه في الميدان النووي.

٥٤ - لذلك يوصي المؤتمر العالمي بإنفاذ حظر الأسلحة الإلزامي الذي فرضه مجلس الأمن في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ بدعوة جميع الدول إلى القيام بما يلي:

(أ) إنهاء جميع أشكال التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا؛

(ب) وقف بيع السلع "المزدوجة الغرض" والمعدات ذات الصلة مثل الحاسوب ومعدات الرادار وغيرها من المعدات الإلكترونية والتكنولوجيا المتصلة بها إلى جنوب أفريقيا أو تزويدها بها؛

(ج) إنهاء جميع الاستثمارات في الشركات التي تقوم بتصنيع المعدات أو اللوازم العسكرية في جنوب أفريقيا؛

(د) اتخاذ التدابير اللازمة لثني رعاياها عن التطوع في القوات المسلحة لجنوب أفريقيا أو منعهم من ذلك وتقديم مساعدات ملائمة لمن يقاومون التجنيد الإجباري.

٥٥ - ويحث المؤتمر العالمي كذلك مجلس الأمن على إضفاء صفة الإلزام على طلبه إلى جميع الدول، الوارد في الفقرة ٢ من قراره ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، "بالامتناع عن استيراد الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والمركبات العسكرية المنتجة في جنوب أفريقيا"، وتوسيع نطاق الحظر ليشمل جميع المكونات وما يتصل بها من عتاد منتج في جنوب أفريقيا.

٥٦ - ويدعو المؤتمر إلى زيادة فعالية مراقبة الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا، ويحث في هذا الصدد على القيام، دون مزيد من الإبطاء، باتخاذ إجراء بشأن التوصيات المقدمة في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ من لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب أفريقيا.

٥٧ - ويرحب المؤتمر العالمي بالإعلان الصادر عن الحلقة الدراسية الدولية المعنية بحظر شحن الأسلحة إلى جنوب أفريقيا (A/41/388-S/18121، المرفق) التي عقدت في لندن في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦، ويعتقد أن من الضروري اتخاذ التدابير الموصى بها فيه لتدعيم وتعزيز حظر الأسلحة الإلزامي الذي فرضه مجلس الأمن في القرار ٤١٨ (١٩٧٧).

٥٨ - ويدعو المؤتمر إلى مد نطاق حظر الأسلحة ليشمل قطاع الشرطة.

باء - النفط والمنتجات النفطية

٥٩ - يعتبر المؤتمر العالمي النفط سلعة ذات أهمية استراتيجية بالغة لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري، لكونه عاملا حاسما في الإرهاب والقمع اللذين يمارسهما ضد شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا، وفي احتلاله غير الشرعي لناميبيا، وفي أعمال العدوان التي يرتكبها ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة.

٦٠ - وبالنظر، كذلك، إلى عجز نظام الفصل العنصري عن سد حاجاته النفطية من المصادر المحلية، فإن المؤتمر العالمي يعتبر الحظر النفطي عنصرا أساسيا في الإجراءات الدولية التي تتخذ ضد النظام العنصري.

٦١ - ويلاحظ المؤتمر أنه في حين التزمت الدول المصدرة للنفط بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، نجد أن قلة قليلة من دول النقل البحري الرئيسية التزمت بذلك.

٦٢ - ويرحب المؤتمر بالإعلان الذي اعتمدته الحلقة الدراسية بشأن فرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا (A/41/404-S/18141، المرفق)، المعقودة في أوسلو في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٦، ويحث جميع الدول التي لم تعتمد أو تنفذ بعد تدابير تشريعية وغيرها من التدابير المحددة لفرض حظر نفطي فعال على النظام العنصري أن تفعل ذلك.

٦٣ - وينبغي أن تتضمن هذه التدابير جملة أمور منها ما يلي: (أ) منع بيع النفط الخام والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا وإمدادها بهذه السلع ونقلها إليها؛ (ب) حظر جميع أشكال المساعدة لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من خلال توفير التمويل أو التكنولوجيا أو المعدات أو الأفراد من أجل التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية أو استغلالها أو إنتاجها؛ (ج) حظر تقديم المساعدة لتشييد أو تشغيل منشآت استخراج النفط من الفحم الحجري أو تطوير وتشغيل المنشآت التي تنتج بدائل الوقود والمواد المضافة مثل الإيثانول والميثانول؛ (د) حظر اشتراك الشركات والأفراد الخاضعين لولايتها في صناعة النفط في جنوب أفريقيا، بما في ذلك الاستكشاف والتخزين والتكرير والنقل والتوزيع؛ (هـ) حظر استيراد تكنولوجيا استخراج النفط من الفحم الحجري من جنوب أفريقيا؛ (و) حظر استيراد النفط أو المنتجات النفطية والمواد البتروكيميائية من جنوب أفريقيا؛ (ز) منع الجهود التي تبذلها شركات جنوب أفريقيا للاحتفاظ بما في حوزتها من أصول في شركات النفط أو الممتلكات خارج جنوب أفريقيا، وتوسيع هذه الحيازة.

٦٤ - ويحث المؤتمر العالمي جميع الدول التي لم تتخذ بعد جميع الإجراءات القانونية الممكنة ضد الشركات والأفراد الذين يضطلعون بدور في انتهاك الحظر النفطي، أن تفعل ذلك.

٦٥ - ولرصد الامتثال للحظر النفطي، يحث المؤتمر العالمي على إنشاء وكالة حكومية دولية للرصد تقوم، من بين جملة وظائف أخرى، باستحداث تقنيات فعالة لرصد إعمال الحظر النفطي.

٦٦ - ويؤكد المؤتمر العالمي الحاجة الملحة إلى أن يعتمد مجلس الأمن حظرا نفطيا إلزاميا بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويوصي بأن يقوم أعضاء مجلس الأمن، بالتشاور مع الدول المنتجة للنفط والدول الناقلة للنفط، بتنسيق الإجراءات لضمان اتخاذ إجراءات فعالة على صعيد مجلس الأمن بأسرع ما يمكن.

٦٧ - ويوجه المؤتمر العالمي الانتباه إلى التنقيب غير الشرعي الذي يجريه النظام العنصري على مقربة من ساحل ناميبيا نظرا لتعارضه مع المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٧٤. ولذلك فإن جميع الدول مدعوة إلى أن تمتنع عن التعاون مع النظام العنصري الحاكم في هذا الاستغلال.

جيم - الاستثمارات والقروض

٦٨ - سلّمت الجمعية العامة مرارا وبأغلبية ساحقة بأن وقف جميع الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب أفريقيا وتقديم القروض المالية لها سيشكل خطوة هامة في الإجراءات الدولية الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري. وقد اتخذت عدة حكومات تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لتحقيق تلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الشركات عبر الوطنية، نتيجة للتشريعات الحكومية، وضغوط حملة الأسهم والعمل الجماهيري، في تخفيض حجم عملياتها في جنوب أفريقيا. ومما يدعو للأسف أن شركات عبر وطنية أخرى من بعض البلدان الغربية واليابان تقدمت بلا أي وازع من ضمير لملء الفراغ باستثمارات جديدة أو زائدة، وبالتالي أصبحت من أشد المتعاونين في إدامة الفصل العنصري. ويدين المؤتمر العالمي هذه الشركات ويطالب بأن تقوم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والهيئات المعنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة بنشر قائمة بتلك الشركات دوريا. كما يطالب المؤتمر بزيادة اليقظة للتعرف على الشركات التي قد تستغل انسحاب الشركات الأخرى، بغية إخضاعها هي والشركات الباقية في جنوب أفريقيا لحملة مقاطعة على الصعيد العالمي.

٦٩ - ويوصي المؤتمر العالمي بأن ينظر مجلس الأمن على وجه السرعة في فرض حظر إلزامي على الاستثمارات في جنوب أفريقيا وعلى تقديم القروض المالية لها.

٧٠ - ويحث المؤتمر على دعوة الحكومات إلى أن تبذل كل جهد ممكن لممارسة نفوذها لإقناع المصارف والمؤسسات المالية المعنية بالامتناع عن إعادة جدولة ديون جنوب أفريقيا مرة أخرى.

دال - فرض جزاءات أخرى

٧١ - يحث المؤتمر العالمي مجلس الأمن على النظر في فرض جزاءات إلزامية أخرى على جنوب أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة، مثل:

(أ) حظر نقل التكنولوجيا إلى جنوب أفريقيا؛

(ب) وقف تصدير أو بيع أو نقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا ووقف أي تعاون مع صناعتها النفطية؛

(ج) وقف القيام بأي استثمارات أخرى في جنوب أفريقيا أو ناميبيا أو تقديم قروض مالية أو أي تأمينات أو ضمانات أو اعتمادات حكومية إلى هذين النظامين؛

(د) إنهاء جميع أوجه ترويج أو دعم التجارة مع جنوب أفريقيا بما في ذلك المساعدات المقدمة للبعثات التجارية؛

(هـ) حظر بيع الكروغيراند وأي عملات أخرى مسكوكة في جنوب أفريقيا؛

(و) حظر استيراد المنتجات الزراعية والفحم واليورانيوم وغيرها من المنتجات من جنوب أفريقيا؛

(ز) سن تشريعات أو اعتماد تدابير أخرى تكفل التقيد بالمرسوم رقم ١ لحماية موارد ناميبيا الطبيعية الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٧٤؛

(ح) إنهاء امتيازات الدخول بدون تأشيرة لرعايا جنوب أفريقيا؛

(ط) إنهاء الصلات الجوية والبحرية مع جنوب أفريقيا؛

(ي) وقف جميع العلاقات الأكاديمية والثقافية والعلمية والرياضية مع جنوب أفريقيا، وكذلك العلاقات مع الأفراد والمؤسسات والهيئات الأخرى التي تؤيد الفصل العنصري أو تقوم على أساسه؛

(ك) وقف أو إلغاء الاتفاقات المبرمة مع جنوب أفريقيا مثل الاتفاقات المتعلقة بالتعاون الثقافي والعلمي.

٧٢ - ويؤكد المؤتمر، على وجه الخصوص، ضرورة فرض حظر فوري على استيراد اليورانيوم

وغيره من المنتجات من ناميبيا، وفقا للمرسوم رقم ١ لحماية موارد ناميبيا الطبيعية الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٧٤.

٧٣ - ويزكي المؤتمر العالمي على وجه الاستعجال التدابير المذكورة أعلاه لأنظار جميع الحكومات التي لم تتخذ بعد إجراءات من هذا القبيل، ريثما يتخذ مجلس الأمن قرارا في هذا الشأن، ويشجع الدول والسلطات المحلية وعامة الجمهور على اتخاذ إجراءات مناهضة للفصل العنصري.

سادسا - الإجراءات التي اتخذتها الدول فرادى

٧٤ - نجمت هذه الإجراءات عن ثورة الرأي العام على ما يرتكبه النظام العنصري من قمع وعنف شاملين. وقد شجع على اتخاذ هذه الإجراءات وعززها قرارا الجمعية العامة ٧٢/٣٩ زاي المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ و ٦٤/٤٠ طاء المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ بشأن اتخاذ إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري، وكذلك قرارا مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) بشأن ناميبيا المؤرخ ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ و ٥٦٩ (١٩٨٥) بشأن جنوب أفريقيا المؤرخ ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥.

٧٥ - واعتمدت بلدان الشمال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ برنامجا جديدا وموسعا ضد الفصل العنصري اشتمل على مقترحات باتخاذ إجراءات من جانب الأمم المتحدة فضلا عن الالتزام باتخاذ سلسلة من التدابير الوطنية. وقد وافقت الجماعة الأوروبية والكمنولث على عدد من التدابير المحدودة.

٧٦ - وبينما يثني المؤتمر العالمي على جميع الدول التي فرضت جزاءات على جنوب أفريقيا، فإنه يعرب عن التقدير للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية التي اتخذت الآن تدابير هامة ضد الفصل العنصري ويحثها على اتخاذ مزيد من هذه التدابير.

٧٧ - ويرى المؤتمر أنه ينبغي العمل بنشاط على تعزيز ورصد التدابير الوطنية، لا بسبب تأثيرها المباشر على الحالة في جنوب أفريقيا فحسب بل أيضا بوصفها إحدى الوسائل الكفيلة بتعزيز الإجراءات الإلزامية المتخذة من قبل مجلس الأمن من أجل تنفيذها على الصعيد العالمي.

٧٨ - ويحيط المؤتمر العالمي علما بقيام عدد كبير من الدول بتوقيع الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ زاي، المرفق)، ويحث الدول الأخرى على النظر في الانضمام إليها.

سابعا - تقديم المساعدة

٧٩ - يؤكد المؤتمر العالمي شرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا للقضاء على الفصل العنصري وإقامة دولة غير عنصرية وديمقراطية، كما يؤكد شرعية كفاح شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير ونيل الاستقلال. ويقر المؤتمر ويحترم حق شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا وحركات تحريرهما الوطني في اختيار وسائل الكفاح اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

٨٠ - ويثني المؤتمر العالمي على جميع الحكومات والمنظمات والأفراد ممن ساعدوا شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا المقهورين وحركات تحريرهما الوطني، فأثبتوا بذلك تضامنهم مع نضالهما الشرعي من أجل الحرية. ويؤكد المؤتمر الحاجة إلى تقديم مساعدات أكبر بكثير في هذه الأوقات الحرجة. ويوجه المؤتمر الانتباه إلى الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية والتعليمية، فضلا عن كل المساعدات المناسبة للنضال من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري وبناء مجتمعات جديدة. كما يوجه المؤتمر الانتباه بوجه خاص إلى الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى نقابات العمال وغيرها من المنظمات في جنوب أفريقيا وناميبيا التي تؤدي دورا هاما في هذا النضال.

٨١ - ويوجه المؤتمر العالمي الانتباه إلى الأهمية الكبرى لتقديم المساعدة إلى الدول الأفريقية المستقلة في الجنوب الأفريقي التي عانت معاناة كبيرة من أعمال العدوان وتقويض الاستقرار التي يمارسها النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا بسبب تأييد هذه الدول للحرية في جنوب أفريقيا وناميبيا، كما يلفت الانتباه إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي للإقلال من اعتمادها الاقتصادي على جنوب أفريقيا.

٨٢ - ويسلم المؤتمر بأنه يجب أن يستكمل برنامج فرض الجزاءات على جنوب أفريقيا ببرنامج لتقديم المساعدات إلى تلك الدول، فضلا عن تقديم المساعدات إلى شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا المضطهدين من خلال حركات تحريرهما الوطني.

ثامنا - الإجراءات الجماهيرية

٨٣ - يولي المؤتمر العالمي أهمية كبرى للإجراءات الجماهيرية التي تتخذ لنصرة النضال من أجل الحرية في جنوب أفريقيا وناميبيا، ويثني على كل المنظمات والأفراد ممن قاموا بتنظيم أو تشجيع مثل هذه الإجراءات.

٨٤ - ويحيط المؤتمر العالمي علما مع الارتياح بالإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد مئات من السلطات الحكومية والسلطات المحلية في عدد من البلدان، ونقابات العمال والهيئات الدينية والتعاونية والجامعات والحركات المناهضة للفصل العنصري وحركات التضامن وغيرها من المنظمات والمؤسسات في مختلف أنحاء العالم.

٨٥ - ويشجع المؤتمر على مقاطعة جنوب أفريقيا العنصرية في مجالات الاستهلاك والألعاب الرياضية والمجالات الثقافية وغيرها كما يشجع القيام بحملة وقف الاستثمارات في جنوب أفريقيا. ويقر المؤتمر الأهمية الكبرى لمثل هذه الحملات التي لم تشجع فحسب الملايين من الأفراد على المساهمة في الإجراءات المناهضة لنظام الفصل العنصري اللاإنساني، بل دعمت أيضا إيمان شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا المقهورين بالتضامن الدولي وخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي ما زالت تحتفظ بعلاقات اقتصادية وغيرها مع جنوب أفريقيا.

٨٦ - ويثني المؤتمر على الموسيقيين والفنانين والكُتّاب والرياضيين وغيرهم ممن أسهموا في حملات مناهضة الفصل العنصري.

٨٧ - ويعرب المؤتمر عن تقديره الكبير لحركات مناهضة الفصل العنصري وحركات التضامن والمنظمات الأخرى التي حاولت بصفة مستمرة تشجيع اتخاذ إجراءات لعزل النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا وتشجيع نصرة النضال من أجل التحرير في جنوب أفريقيا وناميبيا.

٨٨ - ويشجع المؤتمر على زيادة الحملات المناهضة للفصل العنصري بالتعاون مع حركات التحرير الوطني في جنوب أفريقيا وناميبيا. ويؤكد بوجه خاص على الحاجة إلى المساندة الدولية للحملات التي يقوم بها شعبا جنوب أفريقيا وناميبيا المضطهدان مثل فرض المقاطعة من جانب المستهلكين والإجراءات التي تتخذها نقابات العمال ومقاومة تعليم "البانتو".

٨٩ - ويدعو المؤتمر العالمي الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى التشاور والنظر في القيام بمزيد من الجهود الإيجابية لتشجيع اتخاذ إجراءات جماهيرية ضد الفصل العنصري ولنصرة نضال شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا المضطهدين.

تاسعا - إجراءات المتابعة

٩٠ - يدعو المؤتمر العالمي هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ هذا الإعلان. كما يدعو المؤتمر الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة بشأن متابعة التنفيذ.

عاشرا - الخلاصة

٩١ - يشيد المؤتمر العالمي بكل من ضحوا بحياتهم أو قدموا تضحيات في سبيل النضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، متبنيين إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري وفقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن أجل تحقيق المصالح الحقيقية لشعب جنوب أفريقيا. ويلاحظ المؤتمر مع الارتياح الطابع غير العنصري لحركة نصرة الحرية في جنوب أفريقيا التي تمثل مختلف المعتقدات الدينية والفكرية وغيرها من المعتقدات.

٩٢ - ويشجب المؤتمر النظام العنصري الحاكم لقمعه الوحشي لتلك الحركة التي ألهمت العالم بحملاتها العظيمة الخالية من العنف، وبمقاومتها البطولية في ظل أصعب الظروف، وبرفضها الدائم لكل أشكال التمييز العنصري والفصل العنصري - كما يحمّل المؤتمر هذا النظام الحاكم مسؤولية بث المنازعات ونشر العنف.

٩٣ - ويؤكد المؤتمر العالمي أن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية مقدسة لتحقيق استقلال شعب ناميبيا الذي عانى بشدة في ظل قمع وحشي وإبادة أجناس فعلية وكافح ضدهما كفاحا بطوليا. وفي عشية الذكرى العشرين للمقرر الذي اتخذته الأمم المتحدة لتحمل المسؤولية المباشرة عن إقليم وشعب ناميبيا، يوجه المؤتمر نداء رسميا باتخاذ كل الإجراءات الدولية اللازمة لتحقيق "أمل الحضارة المقدس".

٩٤ - ولا تستطيع الدول الأفريقية المستقلة في الجنوب الأفريقي الاستفادة استفادة تامة من استقلالها الذي نالته بشق النفس، وتأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها بسبب أعمال العدوان والإخلال بالاستقرار التي يمارسها باستمرار نظام جنوب أفريقيا وهذه الدول تستحق دعم المجتمع الدولي.

٩٥ - والحق أن الأماني المشروعة للدول والشعوب الأفريقية ولمنظمة الوحدة الأفريقية في تحرر القارة الأفريقية تحررا كاملا من الاستعمار والعنصرية تستحق الدعم التام من المجتمع الدولي.

٩٦ - ويثني المؤتمر العالمي ثناء كبيرا على الحنكة السياسية للحكومات وحركات التحرير في الجنوب الأفريقي التي أيدت بصورة مستمرة، رغم الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام العنصري الحاكم، التوصل إلى حل عادل يحقق صالح جميع الشعوب في الجنوب الأفريقي.

٩٧ - ويدعو المؤتمر إلى وضع حد فوري للتعاون مع النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا، وللسياسات التي تضفي الشرعية أو الاحترام على نظام حكم يقوم على الفصل العنصري. ويدين المؤتمر فرض حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلاد في جنوب أفريقيا ويطالب بإنهائها فورا.

٩٨ - ويؤكد المؤتمر من جديد تضامنه مع نيلسون مانديلا، وزيفانيا موثوبنغ وجميع السجناء الآخرين لمعارضتهم الفصل العنصري والتزامهم بالكفاح من أجل الحرية في جنوب أفريقيا وناميبيا، في حين يطالب بأن يطلق نظام بريتوريا سراحهم بدون شروط وعلى الفور. ويتعهد المشاركون في المؤتمر ببذل جهودهم المضاعفة والمتضافرة لضمان أن تسود الحرية والسلم.

٩٩ - ويلاحظ المؤتمر العالمي مع التقدير جهود فريق الكمنولث من الأشخاص البارزين الرامية إلى توفير حل عادل وسلمي في جنوب أفريقيا.

١٠٠ - ويدين المؤتمر أية محاولات لتفسير النزاع الحالي في الجنوب الأفريقي على أنه نزاع بين "الشرق والغرب". ذلك أن النزاع في هذه المنطقة ليس ناتجا عن المواجهة بين "الشرق والغرب"، وإنما يستمد جذوره من سياسات وممارسات نظام الفصل العنصري. ويدعو المؤتمر العالمي إلى تقديم الدعم التام وغير المشروط لتطلعات شعوب الجنوب الأفريقي المشروعة إلى السلم، وإزالة الأسلحة النووية، وعدم الانحياز، والحرية. ويدعو جميع الحكومات والمنظمات والمؤسسات ووسائط الإعلام والأفراد إلى تقديم الدعم النشط والعاجل لهذا الإعلان.

١٠١ - وفي الختام، يكرر المؤتمر العالمي الإعراب عن اقتناعه بأن أنجع وسيلة سلمية متاحة للمجتمع الدولي لإنهاء الفصل العنصري هي تطبيق جزاءات إلزامية شاملة على النظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا. ذلك أن البديل للجزاءات يتمثل في تصعيد العنف وسفك الدماء. وهذه حالة لا تحتمل التأجيل. وقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات ملموسة وفورية. وهذا هو النداء الصادر عن هذا المؤتمر.

رسالة تضامن مع شعب جنوب أفريقيا المكافح

بحلول الذكرى العاشرة لمجزرة سويتو، اتحد العالم بأسره في مظاهرات تعرب عن تضامنه مع شعب جنوب أفريقيا المكافح، وابتهالات من أجل استتباب السلم والعدل في ذلك البلد المعذب. أما في جنوب أفريقيا نفسها فقد عمدت الحكومة أكثر فأكثر إلى اتخاذ تدابير يائسة للإبقاء على نظام الفصل العنصري الشرير والقاسي، مضيعة بذلك كل فرص السلم والصلح.

وفي هذا اليوم نتذكر ونحيي ذكرى مئات الشباب الذين قتلوا منذ عشر سنوات بلا مبالاة، ولم تكن جريمتهم سوى المطالبة بتلقي العلم باللغة الإنكليزية. ومنذ ذلك الحين دفع آلاف آخرون دماءهم وحياتهم ثمنا للمطالبة بالعدالة وبحقوقهم الكاملة كمواطنين في الأرض التي شهدت ميلادهم. وقلما مضى يوم في الأشهر العشرين الماضية، دون أن يكون له نصيب من الموتى والجرحى. وقد تعدى عدد القتلى ١ ٧٠٠ قتيل حتى الآن.

وقد استمرت اعتداءات نظام الفصل العنصري وتضاعفت بالرغم من الإدانات والتحذيرات المتكررة من مجلس الأمن وبالرغم من اتفاقات عدم الاعتداء واتفاقات التفاهم المبرمة بين جنوب أفريقيا والدول المجاورة. وألقت أعمال التدمير التي قامت بها جنوب أفريقيا عبئا ثقيلا من التكاليف على عاتق هذه البلدان، وأفسدت عليها تطلعاتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن شعب جنوب أفريقيا المضطهد والمحروم لم يتراجع أمام التضحية والمعاناة. وقد برهن اتساع نطاق الكفاح في جنوب أفريقيا وقوته على أن شعب جنوب أفريقيا المكافح لا يقبل التراجع وسيستمر في الكفاح متحملا العذاب ومواجها الموت حتى يتحقق النصر ويتم القضاء على شر الفصل العنصري.

ونظام جنوب أفريقيا الغارق في غطرسته وجنونه، أولى ظهره - كسابق عهده - إلى الجهود التي بذلها الكمنولث، في هذه المرة، من أجل التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض والتغير السلمي. فبرهن ذلك على

أنه لا يرغب في تسوية إلا وفقا لشروطه وأن تلك الشروط تستهدف الحفاظ على هيمنة البيض وتحكمهم بشكل أو بآخر ومهما كان الثمن.

ولقد فرض النظام مرة أخرى حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلد وخول كل شرطي وعضو في قوات الأمن الحق في أن يسجن من يختار من الأشخاص لأجل غير مسمى كما يريد ودون استصدار أمر أو توجيه اتهام أو توفير سبيل للرجوع. وعدد الحكومات التي اتخذت مثل هذه السلطة المطلقة فيما يتعلق بالحياة والموت للمواطنين قليل في تاريخ العالم. ومن الواضح أن اليوم تفتح صفحة جديدة أكثر أسى في تاريخ الفصل العنصري الملطخ بالدماء.

ولقد دعي المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية إلى الانعقاد في الوقت الذي تتكثف فيه غيوم العاصفة الهوجاء على جنوب أفريقيا. وهو يعبر عن الرغبة في توجيه رسالة تضامن إلى شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل التحرير والمساواة في الحقوق. فليتأكد هذا الشعب أنه لا يقف بمفرده أمام قوة دولة الفصل العنصري. وفي يوم سويتو هذا، تعرب شعوب العالم من جديد عن دعمها لكفاح شعب جنوب أفريقيا العادل. وتمثل الحكومات المجتمعة في هذا المؤتمر، جميع الأقاليم والأعراق في العالم. وقد اجتمعت لكي تتفق على اتخاذ تدابير لدعم كفاح شعب جنوب أفريقيا الباسل من أجل التحرير ورفع بلاء الفصل العنصري من جنوب أفريقيا.

لقد أمهل النظام العنصري طويلا. ودفع إلى الاعتقاد بأنه سَيُسمح له بالاستمرار في طريقه إلى ما لا نهاية. فليفهم الآن أن أيام الفصل العنصري معدودة وأن ممثلي الحكومات والشعوب الذين اجتمعوا هنا عازمون على بذل كل ما في استطاعتهم لاستئصال شأفة الفصل العنصري في أقرب وقت ممكن واستبداله بنظام ديمقراطي غير عنصري في ظل جنوب أفريقيا موحدة ومتحررة.

الوثيقة ١٢٠

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، يطلب فيه من سلطات جنوب أفريقيا أن تلغي مرسوم ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧، الذي يحظر كل أشكال الاحتجاج على أعمال الاحتجاز دون محاكمة أو مناصرة المحتجزين

S/18808، ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٧

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن عميق قلقهم إزاء المرسوم الذي أصدرته سلطات جنوب أفريقيا في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧، والذي يحظر تقريبا كل أشكال الاحتجاج على أعمال الاحتجاز دون محاكمة، أو مناصرة المحتجزين. ويعرب أعضاء المجلس عن سخطهم الشديد على هذا التدبير الأخير، المبني على مرسوم حزيران/ يونيه ١٩٨٦ الذي فرض حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد، وهي التي دعا أعضاء المجلس إلى رفعها في البيان الذي أصدره الرئيس باسمهم في الجلسة ٢٦٩٠ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٦.

ويطلب أعضاء مجلس الأمن من سلطات جنوب أفريقيا أن تلغي مرسوم ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧، الذي يتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والذي ليس من شأنه إلا أن يزيد من تفاقم الحالة وأن يؤدي إلى تصعيد أعمال العنف وزيادة حدة المعاناة البشرية في جنوب أفريقيا.

وإن أعضاء المجلس، إذ يدركون أن الفصل العنصري هو السبب الجذري للحالة في جنوب أفريقيا، يدينون بقوة مرة أخرى نظام الفصل العنصري وجميع السياسات والممارسات المستمدة منه، بما في ذلك المرسوم الأخير. وهم يطلبون مرة أخرى إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تنهي الاضطهاد والقمع اللذين تتعرض لهما الغالبية السوداء، وذلك بإنهاء الفصل العنصري، وأن تسعى إلى حل سلمي وعادل ودائم وفقا لمبادئ

ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويطلبون أيضا إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تقوم بإطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين فورا ودون شرط لتتفادى زيادة الحالة سوءا.

وهم يحثون حكومة جنوب أفريقيا على الدخول في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب أفريقيا، بغية إقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب أفريقيا على أساس الاقتراع العام.

الوثيقة ١٢١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب أفريقيا

القرار ٢٣/٤٢ ألف، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧

إن الجمعية العامة،

...

١ - **تؤكد من جديد** تأييدها الكامل لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه، بقيادة حركات تحريره الوطني، للقضاء على الفصل العنصري قضاء مبرما، لكي يتمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير في جنوب أفريقيا حرة وديمقراطية وغير مجزأة وغير عنصرية؛

...

٣ - **تدين** سياسة الفصل العنصري وممارساته، ولا سيما إعدام الوطنيين والأسرى من المقاتلين من أجل الحرية في جنوب أفريقيا وتطالب نظام الحكم العنصري بما يلي:

(أ) وقف إعدام من ينتظرون الآن تنفيذ الإعدام فيهم؛

(ب) الالتزام باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي الأول لعام ١٩٧٧؛

٤ - **تطالب مرة أخرى** بأن ينهي نظام الحكم العنصري قمعه لشعب جنوب أفريقيا المضطهد؛ ويرفع حالة الطوارئ؛ ويفرج دون شرط عن نيلسون مانديلا، وزيفانيا موثوبنغ، وجميع السجناء السياسيين الآخرين، وزعماء النقابات والمحتجزين، والمحددة إقامتهم، ولا سيما الأطفال المحتجزين؛ ويرفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا والأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى؛ ويسمح لشعب جنوب أفريقيا بحرية تكوين الجمعيات السياسية والقيام بالنشاط السياسي، وبعودة جميع المنفيين السياسيين، وينهي سياسة إقامة البانتوستانات ونقل السكان قسرا، ويلغي قوانين الفصل العنصري، وينهي الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية الموجهة ضد الدول المجاورة؛

٥ - **ترى** أن تنفيذ الطلبات المذكورة أعلاه سيهيىء الظروف الملائمة لإجراء مشاورات حرة بين جميع أهالي جنوب أفريقيا بغرض التفاوض بشأن حل عادل ودائم للنزاع في ذلك البلد؛

...

٨ - **تحث جميع** الدول على التبرع بسخاء لصندوق العمل لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأه المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، بهدف زيادة الدعم المقدم إلى حركات التحرير التي تكافح ضد نظام حكم الفصل العنصري، وإلى دول خط المواجهة؛

...

الوثيقة ١٢٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - فرض تدابير ضد جنوب أفريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورصدها بدقة

القرار ٤٣/ ٥٠ دال، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها المتعلقة بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ولا سيما الفقرات ١٩١ إلى ١٩٤ منه، وبتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ التدابير الوطنية المتخذة ضد جنوب أفريقيا،

وإذ تضع في اعتبارها أنه في حين يحق الثناء على التدابير التي تتخذها الدول فرديا، وبعضها الذي تتخذه جماعيا، فإنها تدابير تتباين في شمولها ومدى تنفيذها، الأمر الذي يتيح استغلال الثغرات والفجوات القائمة،

وإذ يقلقها تزايد عدد الدول التي تستغل الثغرات التجارية التي يوجدها فرض هذه التدابير،

وإذ تثني على ما اتخذته نقابات العمال، والمنظمات النسائية، وجماعات الطلاب، والمنظمات الأخرى المناهضة للفصل العنصري، من إجراءات تستهدف عزل نظام حكم الفصل العنصري،

١ - **تحث** جميع الدول التي لم تقم بعد باعتماد تشريعات و/أو تدابير مماثلة لفرض جزاءات فعالة على جنوب أفريقيا أن تقوم بذلك ريثما يتم فرض جزاءات شاملة وإلزامية، وأن تقوم على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) فرض الحظر على توريد جميع المنتجات والتكنولوجيات والمهارات والخدمات التي يمكن أن تستخدم في الصناعة العسكرية والنووية لجنوب أفريقيا، بما في ذلك معلومات المخابرات العسكرية؛

(ب) فرض الحظر على توريد النفط والمنتجات النفطية؛

(ج) حظر استيراد الفحم والذهب وغيرهما من المعادن والمنتجات الزراعية من جنوب أفريقيا وناميبيا؛

(د) إقناع الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية بالانسحاب بشكل فعال من جنوب أفريقيا وذلك بوقف كل من الاستثمارات الفائضة وغير الفائضة، ونقل التكنولوجيا والخبرة، ومنح الائتمانات والقروض؛

(هـ) قطع جميع روابط النقل الجوي والبحري وغيرهما مع جنوب أفريقيا؛

(و) منع رعاياها، من خلال اتخاذ التدابير المناسبة، من العمل في القوات المسلحة وغيرها من القطاعات الحساسة التابعة لجنوب أفريقيا؛

(ز) اتخاذ التدابير الملائمة لضمان فعالية المقاطعة الرياضية والثقافية لنظام حكم جنوب أفريقيا العنصري؛

٢ - **تحث أيضا** جميع الدول على أن ترصد بتشدد تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه، والقيام عند الضرورة بسن تشريعات تنص على تطبيق عقوبات على من يخالف تلك التدابير من أفراد ومؤسسات؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريرا عن التشريعات الجديدة و/أو التدابير المماثلة التي تعتمدها الدول وتنفذها ضد جنوب أفريقيا، لا سيما في المجالات التي يعتمد اقتصاد جنوب أفريقيا فيها على العالم الخارجي.

الوثيقة ١٢٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي

القرار ٤٣/٥٠ زاي، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

إن الجمعية العامة،

إذ يساورها شديد القلق إزاء القمع المتصاعد الذي يمارس ضد مناهضي الفصل العنصري في جنوب أفريقيا،

وإذ يساورها القلق كذلك بشأن العدوان المتواصل الذي يقوم به نظام الحكم العنصري ضد دول خط المواجهة ونتائجه المدمرة،

وإذ تحيط علما بالإعلان الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا، في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨،

وإذ يسخطها استمرار جنوب أفريقيا في عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن،

١ - **تقرر** عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي قبل انعقاد دورتها الرابعة والأربعين، وذلك في موعد يحدده الأمين العام بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام اتخاذ الترتيبات الإدارية اللازمة لعقد هذه الدورة الاستثنائية.

الوثيقة ١٢٤

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب أفريقيا

القرار ٢٧/٤٤ ألف، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار القمع ضد أغلبية سكان جنوب أفريقيا، وإزاء استمرار حالة الطوارئ،

وإذ تعرب عن قلق خاص إزاء استمرار عمليات الاحتجاز والمحاكمات التعسفية، بما في ذلك احتجاز ومحاكمة النساء والأطفال، وإعدام السجناء السياسيين، واستمرار استخدام جماعات الأمن غير النظامية، وتكميم أفواه الصحافة،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها النظام ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة،

١ - **تؤكد من جديد** شرعية كفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء التام على الفصل العنصري وإقامة مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي يتمتع فيه جميع سكان جنوب أفريقيا بنفس الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، دون اعتبار للعرق أو اللون أو المعتقد؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضا** دعمها الكامل لحركتي التحرير الوطني، المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، اللتين

تسعيان إلى تحقيق هدفهما النبيل المتمثل في القضاء على الفصل العنصري عن طريق الكفاح السياسي والكفاح المسلح وغيرهما من أشكال الكفاح، واللتين أعربتا عن تفضيلهما للوسائل السلمية في تحقيق أهدافهما المشروعة؛

٣ - **تدين** استمرار النظام في ممارسة إصدار أحكام بالإعدام على معارضيه وتنفيذ هذه الأحكام وتطالب بإلغاء أحكام الإعدام التي صدرت على معارضي الفصل العنصري، بمن فيهم "أعضاء جماعة أبينغتون الأربعة عشر" وإعطاء مركز أسير الحرب للأسرى من المناضلين من أجل الحرية وفقا لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي الأول لعام ١٩٧٧؛

٤ - **تطالب** بالإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين، لا سيما الأطفال، دون شروط ودون قيود لاحقة، وبالتوقف فورا عن الممارسة المقيتة المتمثلة في تطبيق التدابير القمعية على الأطفال والقصر؛

٥ - **تطلب** إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد تقديم كل مساعدة ممكنة إلى شعب جنوب أفريقيا المكافح وحركات تحريره الوطني وإلى لاجئي جنوب أفريقيا، لا سيما النساء والأطفال؛

٦ - **تطلب أيضا** إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية زيادة دعمها المادي والمالي وأشكال الدعم الأخرى لدول خط المواجهة والدول المستقلة المجاورة الأخرى التي تتعرض لأعمال زعزعة الاستقرار من قبل جنوب أفريقيا؛

٧ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التبرع بسخاء لصندوق العمل لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأه المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦؛

٨ - **تقرر** استمرار الإذن برصد اعتمادات مالية كافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين حركتي تحرير جنوب أفريقيا اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية - وهما المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا - من الإبقاء على مكاتبهما في نيويورك للاشتراك بفعالية في مداولات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وغيرها من الهيئات المختصة.

الوثيقة ١٢٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية

القرار ٢٧/٤٤ باء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

إذ تدين من جديد سياسة وممارسة الفصل العنصري،

واقتناعا منها بأن مواصلة سياسة وممارسة الفصل العنصري تؤدي إلى مزيد من العنف، وتضر بالمصالح الحيوية لشعب جنوب أفريقيا بأكمله،

واقتناعا منها بأن نظام الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل يجب القضاء عليه،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمدته اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بالجنوب الأفريقي بشأن مسألة جنوب أفريقيا في هراري في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٩،

١ - **تؤكد من جديد** دعمها لإقامة مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي يتمتع فيه جميع سكان جنوب أفريقيا بنفس الحريات الأساسية وحقوق الإنسان دون اعتبار للعرق أو اللون أو المعتقد؛

٢ - **تؤيد كل التأييد** الجهود التي يبذلها شعب جنوب أفريقيا للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في بلده عن طريق مفاوضات حقيقية؛

٣ - **تطالب بقوة** بما يلي:

(أ) رفع حالة الطوارئ؛

(ب) الإفراج فورا ودون شروط عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء والمحتجزين السياسيين؛

(ج) رفع الحظر عن جميع الأفراد والمنظمات السياسية الذين يناهضون الفصل العنصري وإلغاء القيود المفروضة على الصحافة؛

(د) سحب القوات من بلدات السود؛

(هـ) وقف جميع المحاكمات السياسية وعمليات الإعدام السياسية؛

٤ - **ترى** أن تنفيذ المطالب المذكورة أعلاه يساعد في إيجاد المناخ اللازم لإجراء مفاوضات حقيقية وتطلب إلى جميع الأطراف الاستفادة من الفرص التي تنشأ عن ذلك استفادة كاملة، وترى أيضا أن ذلك يمكن أن ييسر التوصل إلى اتفاق على إنهاء الفصل العنصري وإلى وقف العنف؛

٥ - **تطلب** إلى جميع الدول الأعضاء بذل جهود متضافرة وفعالة لتنفيذ هذا القرار فورا؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز الجهود المؤدية إلى القضاء على الفصل العنصري عن طريق مفاوضات حقيقية.

الوثيقة ١٢٦

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا

القرار ٢٧/٤٤ جيم، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة وقرارات مجلس الأمن التي تطالب باتخاذ إجراءات دولية متضافرة لإجبار نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا على القضاء على الفصل العنصري،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ولا سيما الفقرات ٢٥٥ إلى ٢٧٥ منه، وفي تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية،

وإذ يساورها بالغ القلق لأنه على الرغم من التطورات التي حدثت مؤخرا في جنوب أفريقيا، فإن نظام الفصل العنصري لا يزال كاملا ولا يزال نظام الحكم يتبع ممارساته القمعية الداخلية وسياسات زعزعة الاستقرار ضد الدول المستقلة المجاورة ويتمسك بموقفه المتصلب تجاه إرادة المجتمع الدولي في القضاء سريعا على الفصل العنصري،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن الجزاءات وغيرها من التدابير التي أوصت بها الجمعية العامة، فضلا عن التدابير التي اتخذتها بعض الدول من جانب واحد، ينقصها الشمول والتنسيق وآليات الرصد المناسبة،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن بعض الدول الأعضاء والشركات عبر الوطنية لا تزال لها علاقات اقتصادية مع جنوب أفريقيا، في حين أن بعض الدول الأخرى لا تزال تستغل الفرص التي أوجدتها الجزاءات التي فرضتها دول أخرى، فزادت بذلك تجارتها مع جنوب أفريقيا زيادة كبيرة، وذلك مثلما هو مبين في الفقرات ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ٢٦٥ من التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

واقتناعا منها بأن قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا يزال أنسب وأنجع وسيلة لإنهاء الفصل العنصري سلميا،

١ - **تعيد تأكيد** أن الفصل العنصري جريمة في حق الإنسانية وتهديد للسلم والأمن الدوليين، وأن على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية للمساعدة في الجهود الرامية إلى القضاء عليه سلميا دون مزيد من الإبطاء؛

٢ - **تطلب** إلى الدول التي زادت تجارتها مع جنوب أفريقيا، لا سيما جمهورية ألمانيا الاتحادية التي برزت مؤخرا كشريك تجاري رئيسي لجنوب أفريقيا، أن تقطع تلك العلاقات التجارية؛

٣ - **تطلب** إلى الحكومات التي لا تزال تعارض تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية إعادة تقييم سياساتها والكف عن معارضتها لقيام مجلس الأمن بتطبيق هذه الجزاءات؛

٤ - **تحث** مجلس الأمن على أن ينظر في اتخاذ إجراء فوري بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية على نظام جنوب أفريقيا العنصري ما دام هذا النظام مستمرا في تجاهل مطالبة أغلبية سكان جنوب أفريقيا والمجتمع الدولي بالقضاء على الفصل العنصري.

الوثيقة ١٢٧

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - فرض تدابير ضد جنوب أفريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورصدها بدقة

القرار ٤٤/٢٧ دال، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها المتعلقة بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا، لا سيما القرار ٤٣/٥٠ دال المؤرخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وبتقرير الأمين العام عن التدابير التقييدية التي تؤثر على المجالات التي يعتمد فيها اقتصاد جنوب أفريقيا على العالم الخارجي،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة الذي عقد جلسات استماع علنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا، في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩،

واقتناعا منها بأن الجزاءات والتدابير التقييدية الأخرى كان لها أثر كبير على التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا، ولا تزال من أكثر أدوات الضغط فعالية وضرورة في الإسهام في إيجاد حل للأزمة في ذلك البلد،

وإذ تضع في اعتبارها أن التدابير التي اتخذتها الدول، منفردة أو مجتمعة، وإن كانت جديرة بالثناء، تتباين في شمولها وفي درجة تنفيذها ورصدها ولا توجه دائما إلى المجالات التي يكون فيها اقتصاد جنوب أفريقيا عرضة للضغط الدولي،

وإذ يقلقها تزايد عدد الدول التي تستغل الثغرات التجارية التي تنشأ عن عدم الاتساق وعدم التنسيق في فرض التدابير التقييدية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عددا من الشركات عبر الوطنية، بما فيها المصارف، لا تزال تقدم الدعم إلى اقتصاد الفصل العنصري، بالمحافظة على روابطها المالية والتكنولوجية وغيرها مع جنوب أفريقيا،

وإذ تثني على الدول التي اتخذت بالفعل تدابير صارمة ضد نظام الفصل العنصري، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وعلى المنظمات غير الحكومية والأفراد، لإسهامهم في عزل نظام الفصل العنصري،

١ - **تحث** جميع الدول التي لم تعتمد بعد تشريعات و/أو تدابير مماثلة لفرض جزاءات فعالة على جنوب أفريقيا على أن تقوم بذلك ريثما يتم فرض جزاءات شاملة وإلزامية، وأن تقوم على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) فرض حظر على توريد جميع المنتجات، لا سيما معدات الحاسوب ومعدات الاتصالات والتكنولوجيات والمهارات والخدمات التي يمكن أن تستخدم في الصناعة العسكرية والنووية لجنوب أفريقيا، بما في ذلك معلومات المخابرات العسكرية؛

(ب) فرض حظر على توريد النفط والمنتجات النفطية والتكنولوجيا النفطية؛

(ج) حظر استيراد الفحم والذهب وغيرهما من المعادن والمنتجات الزراعية من جنوب أفريقيا؛

(د) إغراء الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية للانسحاب فعلا من جنوب أفريقيا، بوقف الاستثمار السهمي وقطع الصلات غير السهمية، لا سيما تلك التي تشمل نقل التكنولوجيا العالية والمعرفة؛

(هـ) إغراء المصارف لوقف تقديم ائتمانات وقروض جديدة؛

(و) النظر في وضع حد فورا لاتفاقات الازدواج الضريبي مع جنوب أفريقيا ولأي شكل من أشكال الإعفاء الضريبي فيما يتعلق بالإيرادات الآتية من الاستثمارات في ذلك البلد؛

(ز) تقييد حقوق الهبوط والرسو لوسائط النقل الجوي والبحري لجنوب أفريقيا وقطع الوصلات المباشرة للنقل الجوي والبحري وغيرها مع جنوب أفريقيا؛

(ح) القيام، عن طريق التدابير المناسبة، بكفالة امتناع مواطنيها عن الخدمة في القوات المسلحة لجنوب أفريقيا وغيرها من القطاعات الحساسة؛

(ط) اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة فعالية المقاطعة الرياضية والثقافية لجنوب أفريقيا القائمة على الفصل العنصري؛

٢ - **تحث أيضا** جميع الدول على أن ترصد بدقة تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه وأن تعتمد، عند الضرورة، تشريعات تنص على فرض عقوبات على الأفراد والمؤسسات الذين ينتهكون تلك التدابير؛

٣ - **تطلب** إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجمهور بوجه عام مراعاة توصيات فريق الشخصيات البارزة الذي عقد جلسات استماع علنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا، مراعاة تامة؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والأربعين، تقريرا عن التدابير التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والحكومات والوكالات غير الحكومية لرصد الجزاءات، مع إيلاء المراعاة التامة لتقارير آليات الرصد الحكومية الدولية الموجودة.

الوثيقة ١٢٨

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا

القرار ٢٧/٤٤ هاء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ أن استمرار اقتصاد نظام الفصل العنصري وزيادة نفقات الجيش والشرطة زيادة كبيرة يتوقفان على قيام المجتمع المالي الدولي بتوفير ائتمانات وقروض جديدة،

وإذ تأسف بالغ الأسف لأن المصارف المشاركة في الاتفاق المؤقت الثالث مع نظام الفصل العنصري، أعلنت مؤخرا، خلافا لمطالبات المجتمع الدولي، عن إعادة جدولة الديون الخارجية لجنوب أفريقيا، التي كان أجل سدادها مستحقا في عام ١٩٩٠،

وإذ ترى أن إعادة جدولة الديون الخارجية لجنوب أفريقيا في هذا الوقت بالذات تمثل محاولة لتقويض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل النزاع حلا سلميا في ذلك البلد،

وإذ تحيط علما ببيان كوالا لمبور بشأن الجنوب الأفريقي الذي اعتمده اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩،

١ - **تشجب** الاتفاق المؤقت الثالث، لا سيما أحكامه وتوقيته، الذي يخفف الضغط المالي على نظام الفصل العنصري بإعادة جدولة جزء كبير من ديون جنوب أفريقيا على مدى فترة ثلاث سنوات ونصف السنة؛

٢ - **تحث بشدة** الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة على الامتناع عن تقديم قروض مصرفية جديدة إلى جنوب أفريقيا، سواء كان ذلك إلى القطاع العام أو الخاص؛

٣ - **تطلب** إلى الدول التي ما زالت لها روابط تجارية ومالية مع جنوب أفريقيا أن تضع قيودا على تقديم الائتمانات التجارية وأن توقف التأمين على القروض، ولا سيما:

(أ) بدعوة جميع المصارف والمؤسسات المالية ذات الصلة إلى فرض شروط أشد على التمويل اليومي للتجارة، وبالتحديد عن طريق تخفيض مدة الائتمان القصوى إلى ٩٠ يوما؛

(ب) "بعدم تغطية" جنوب أفريقيا في تعاملها مع الوكالات الحكومية الرسمية في أغراض التجارة الرسمية والائتمان والتأمين، مما يجعل حصولها على الائتمانات التجارية أشد صعوبة؛

٤ - **تطلب** إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية استعمال جميع الوسائل الملائمة لحفز المصارف وغيرها من المؤسسات المالية على تطبيق التدابير المجملة أعلاه؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الوثيقة ١٢٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

القرار ٢٧/٤٤ زاي، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

١ - **تثني** على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لما تضطلع به من أعمال للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بتعزيز العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري؛

٢ - **تحيط علما** بتقرير اللجنة الخاصة وتؤيد توصياتها ذات الصلة ببرنامج عملها، والمقدمة في الفقرة ٢٧٥ من ذلك التقرير؛

٣ - **تأذن** للجنة الخاصة بالاضطلاع وفقا لولايتها وبوصفها مركز تنسيق للحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، مستعينة بخدمات الدعم من مركز مناهضة الفصل العنصري التابع للأمانة العامة، بما يلي:

(أ) الاستمرار في مراقبة الحالة في جنوب أفريقيا عن كثب وكذلك الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي فيما يتعلق بفرض وتنفيذ الجزاءات وغيرها من التدابير التقييدية وأثرها على جنوب أفريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصري؛

(ب) مواصلة تعبئة العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري عن طريق جملة أمور منها جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، عن طريق الاتصال بالمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات المعنيين والقادرين على التأثير في الرأي العام واتخاذ القرار، وعن طريق عقد جلسات الاستماع والمؤتمرات والمشاورات وإيفاد البعثات والدعاية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة؛

٤ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية زيادة تعاونها مع اللجنة الخاصة في النهوض بأعباء ولايتها؛

٥ - **تطلب** إلى جميع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها أن تتعاون مع اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري في أنشطتهما بغية

كفالة الاتساق وتحسين التنسيق واستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة؛

٦ - **تطلب** إلى الحكومات والمنظمات تقديم المساعدة المالية وغيرها للمشاريع الخاصة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة، وتقديم تبرعات سخية للصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري؛

٧ - **تناشد** جميع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ووسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري، وإدارة شؤون الإعلام، التابعين للأمانة العامة، في أنشطتهما المناهضة للفصل العنصري، وبوجه خاص في نشر المعلومات عن الحالة في جنوب أفريقيا بغية تخفيف آثار القيود المفروضة على الصحافة في جنوب أفريقيا ولمواجهة الدعاية التي تقوم بها جنوب أفريقيا مواجهة فعالة؛

٨ - **تقرر** أن تخصص اعتمادا خاصا قدره ٤٣٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للجنة الخاصة لعام ١٩٩٠ من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكاليف مشاريع خاصة ستقررها اللجنة.

الوثيقة ١٣٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا

القرار ٤٤/٢٧ جاء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا،

وإذ تشير إلى قراراتها المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، لا سيما القرار ٤٣/٥٠ ياء المؤرخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨،

وإذ تلاحظ أنه رغم التزام الدول المصدرة للنفط بفرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا، فإن عددا ضئيلا جدا من الدول الرئيسية الناقلة للنفط قد فعل ذلك،

وإذ يساورها القلق إزاء مقدرة نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا على التحايل على تدابير الحظر النفطي والتدابير المشابهة التي اتخذتها الدول،

وإذ تثني على الإجراءات التي اتخذتها نقابات العمال والمجموعات الطلابية والمنظمات المناهضة للفصل العنصري ضد الشركات المتورطة في انتهاك الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، ومن أجل تنفيذ الحظر،

واقتناعا منها بأن فرض حظر نفطي فعال على جنوب أفريقيا من شأنه أن يكمل الحظر المفروض على توريد الأسلحة لنظام الفصل العنصري، ويعمل على منع الأعمال العدوانية التي يرتكبها ضد دول خط المواجهة، وقمعه لشعب جنوب أفريقيا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا؛

٢ - **تلاحظ** عزم الفريق الحكومي الدولي على تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين، وفقا للفقرة ٤٤ من تقريره؛

٣ - **تحيط علما أيضا** بتقرير فرقة العمل المعنية بجلسات الاستماع المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، المعقودة في نيويورك في ١٢ و ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٩؛

٤ - **تحث** مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات دون مزيد من الإبطاء لفرض حظر إلزامي على توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا وكذلك على توريد المعدات والتكنولوجيا إلى صناعاتها النفطية ومشاريعها الخاصة بإسالة الفحم وتمويل هذه الصناعة وتلك المشاريع والاستثمار فيها؛

٥ - **تطلب** من جميع الدول المعنية، إلى حين صدور قرار من مجلس الأمن، اتخاذ تدابير و/أو

تشريعات فعالة لتوسيع نطاق الحظر النفطي بغية كفالة الوقف الكامل لتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وبصفة خاصة:

(أ) التنفيذ الدقيق لشرط "المستخدمين النهائيين" وغيره من الشروط المتعلقة بالقيود المفروضة على جهة الوصول لضمان الامتثال للحظر؛

(ب) إرغام الشركات التي تقوم أصلا ببيع أو شراء النفط أو المنتجات النفطية، حسبما يلائم كل دولة على حدة، على عدم بيع أو إعادة بيع أو تحويل النفط أو المنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر،

(ج) وضع رقابة صارمة على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا من جانب الوسطاء وشركات النفط والتجار، وذلك بوضع المسؤولية المتعلقة بإنجاز العقد على عاتق المشتري أو البائع الأول للنفط وللمنتجات النفطية، الذي سيكون مسؤولا بالتالي عن أفعال هذه الأطراف؛

(د) منع جنوب أفريقيا من الوصول إلى المصادر الأخرى للطاقة بما في ذلك توريد المواد الخام والدراية الفنية والمساعدة المالية ووسائل النقل؛

(هـ) حظر جميع أشكال المساعدة المقدمة إلى جنوب أفريقيا التي تمارس الفصل العنصري، بما فيها إتاحة التمويل أو التكنولوجيا أو المعدات أو الموظفين لاستكشاف أو تنمية أو إنتاج المصادر الهيدروكربونية، وتشييد أو تشغيل مصانع إنتاج النفط من الفحم أو إنتاج النفط من الغاز أو تنمية وتشغيل المصانع المنتجة لبدائل الوقود ومواده الإضافية كالإيثانول والميثانول؛

(و) منع شركات جنوب أفريقيا من الاحتفاظ بحيازاتها أو توسيعها في الشركات النفطية أو الممتلكات الموجودة خارج جنوب أفريقيا؛

(ز) إيقاف نقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا بواسطة سفن ترفع أعلامها أو سفن ترجع ملكيتها النهائية أو إدارتها إلى مواطنيها أو مستأجرة من جانبهم، أو إلى شركات تخضع لولايتها؛

(ح) وضع نظام لتسجيل السفن، المسجلة بأسماء مواطنيها أو المملوكة لهم، والتي تكون قد أفرغت نفطا أو منتجات نفطية في جنوب أفريقيا انتهاكا لأشكال الحظر المفروض، وحث هذه السفن على عدم التوقف في موانئ جنوب أفريقيا؛

(ط) فرض عقوبات على الشركات والأفراد الذين تورطوا في انتهاك الحظر النفطي، والإعلان عن حالات الملاحقة التي تمت بنجاح طبقا لقوانينها الوطنية؛

(ي) جمع وتبادل ونشر المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحظر النفطي والتي تشمل طرق ووسائل منع هذه الانتهاكات واتخاذ تدابير متضافرة ضد مرتكبيها؛

٦ - **تأذن** للفريق الحكومي الدولي باتخاذ إجراءات لتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، بما في ذلك القيام، عند الضرورة، بإيفاد بعثات والاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة؛

٧ - **تطلب** إلى الفريق الحكومي الدولي أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن اقتراحات لتعزيز آلية رصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا؛

٨ - **تطلب** من جميع الدول أن تتعاون مع الفريق الحكومي الدولي في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تقديم مقترحات لتعزيز آلية رصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يمد الفريق الحكومي الدولي بجميع المساعدات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

الوثيقة ١٣١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعاون العسكري مع جنوب أفريقيا

القرار ٢٧/٤٤ طاء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها وقرارات مجلس الأمن بشأن حظر توريد الأسلحة، فضلا عن القرارات الأخرى المتعلقة بالتعاون مع جنوب أفريقيا،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ تكرر التأكيد على أن التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا عنصر أساسي في العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ تحيط علما بالبيان الذي اعتمدته في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ المتعلق بمسألة جنوب أفريقيا، الذي "لاحظ بجزع وقلق شديد أن كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية، بما في ذلك العتاد المتطور إلى حد كبير، ما زالت تصل إلى جنوب أفريقيا مباشرة أو بطريقة سرية"،

وإذ تعرب عن القلق الشديد لازدياد عدد انتهاكات حظر توريد الأسلحة الإلزامي المفروض على جنوب أفريقيا،

وإذ تأسف لأن بعض البلدان ما زالت تتعامل سرا في الأسلحة مع جنوب أفريقيا وتسمح لجنوب أفريقيا بالاشتراك في معارض دولية للأسلحة،

١ - **تعرب عن استيائها الشديد** من أعمال الدول والمنظمات التي تواصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة انتهاك حظر توريد الأسلحة والتعاون مع جنوب أفريقيا في الميدانين العسكري والنووي وميداني الاستخبارات والتكنولوجيا، ولا سيما إسرائيل، نظرا لما تقدمه من تكنولوجيا نووية، وشركتين قائمتين في جمهورية ألمانيا الاتحادية، نظرا لما تقدمانه من تصميمات لصنع الغواصات وغيرها من العتاد العسكري ذي الصلة؛ وتطلب إلى إسرائيل أن تنهي مثل هذه الأعمال العدوانية على الفور، وتطلب إلى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية الوفاء بالتزاماتها المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) عن طريق مقاضاة الشركتين المذكورتين؛

٢ - **تعرب عن استيائها** إزاء الأعمال التي تقوم بها شيلي التي أصبحت منفذا هاما لبيع عتاد جنوب أفريقيا العسكري، وتحث شيلي بشدة على الامتناع عن إتيان مثل هذه الأعمال على الفور؛

٣ - **تحث** مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الدقيق والكامل لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه المجلس في القرارين ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، والقيام برصده على نحو فعال؛

٤ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إبقاء المسألة قيد الاستعراض المستمر، وتقديم تقارير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب الاقتضاء.

الوثيقة ١٣٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

القرار ٢٧/٤٤ ياء، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، لا سيما القرار ٥٠/٤٣ طاء المؤرخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا المرفق به تقرير لجنة أمناء الصندوق،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار حالة الطوارئ على نطاق الدولة، وأنظمة الأمن التي تجرم المعارضة والاحتجاج السياسيين،

وإذ تشعر بالجزع لاستمرار أعمال الاحتجاز دون محاكمة، والإجلاء القسري، والحظر، والأوامر التقييدية، والمحاكمات السياسية، وأحكام الإعدام المفروضة على معارضي الفصل العنصري، ومضايقة النقابات العمالية والكنائس وغيرها من المنظمات والأفراد الذين يشتركون في الاحتجاج والمعارضة السلميين،

وإذ تؤكد من جديد أن زيادة المساعدة الإنسانية والقانونية المقدمة من المجتمع الدولي إلى المضطهدين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب أفريقيا أكثر ضرورة من أي وقت مضى لتخفيف محنتهم ومساندة جهودهم،

ونظرا إلى اقتناعها الشديد بضرورة زيادة التبرعات إلى الصندوق الاستئماني والوكالات الطوعية المعنية لتمكينها من تلبية الاحتياجات الواسعة النطاق من المساعدات الإنسانية والقانونية،

١ - **تؤيد** تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات والمنظمات والأفراد الذين تبرعوا للصندوق الاستئماني والوكالات الطوعية التي تقدم المساعدة الإنسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري؛

٣ - **تدعو** إلى تقديم تبرعات سخية ومتزايدة إلى الصندوق الاستئماني؛

٤ - **تدعو أيضا** إلى تقديم تبرعات مباشرة إلى الوكالات الطوعية التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا؛

٥ - **تثني** على الأمين العام ولجنة أمناء الصندوق الاستئماني لما يبذلانه من جهود مستمرة لتعزيز المساعدة الإنسانية والقانونية المقدمة إلى الأشخاص المضطهدين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب أفريقيا وناميبيا، فضلا عن تقديم المساعدة إلى أسرهم وإلى اللاجئين القادمين من جنوب أفريقيا.

الوثيقة ١٣٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري

القرار ٤٤/٢٧ كاف، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

إذ يثير جزعها الحالة الحرجة في جنوب أفريقيا والناشئة عن سياسة الفصل العنصري، وخاصة تمديد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد،

واقتناعا منها بأن سياسة الفصل العنصري هي السبب الجذري للأزمة في الجنوب الأفريقي،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن سلطات جنوب أفريقيا قامت بارتكاب أعمال عدوانية وأخلت بالسلم من أجل إدامة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا،

وإذ تدرك أن السياسة المتمثلة في إقامة البانتوستانات تحرم أغلبية الشعب من المواطنة وتجعلهم أجانب في بلدهم،

وإذ تلاحظ أن ما يسمى بالإصلاحات في جنوب أفريقيا كان أثرها زيادة ترسيخ نظام الفصل العنصري وزيادة انقسام شعب جنوب أفريقيا،

واقتناعا منها بأن الحل السلمي الدائم في جنوب أفريقيا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق القضاء التام على الفصل العنصري وإقامة حكم الأغلبية على أساس الممارسة الحرة والعادلة للاقتراع العام للبالغين،

واقتناعا منها أيضا بأنه ينبغي لسلطات جنوب أفريقيا أن تبدأ على الفور مفاوضات واسعة النطاق يشترك فيها الممثلون الحقيقيون لأغلبية السكان في جنوب أفريقيا بغية إنشاء جنوب أفريقيا حرة وديمقراطية وموحدة وغير عنصرية،

وإذ تدرك أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل القضاء على الفصل العنصري، ولا سيما الحاجة إلى ممارسة ضغط فعال على سلطات جنوب أفريقيا كوسيلة سلمية لتحقيق إلغاء الفصل العنصري،

وإذ يشجعها في هذا الصدد تزايد توافق الآراء على الصعيد الدولي، كما يتضح من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥، وازدياد التدابير الوطنية والإقليمية والحكومية الدولية، المتخذة من أجل هذه الغاية، واتساع نطاقها،

وإذ ترى أن الجزاءات هي أكثر الوسائل السلمية المتاحة للمجتمع الدولي فعالية لزيادة الضغط على سلطات جنوب أفريقيا،

واقتناعا منها بالأهمية الحيوية للمراعاة التامة لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، الذي فرض مجلس الأمن بمقتضاه حظرا إلزاميا على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا، وكذلك قرار المجلس ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ المتعلق باستيراد الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية المصنعة في جنوب أفريقيا، والحاجة إلى جعل هذا الحظر فعالا فعالية تامة وفقا لقرار المجلس ٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦،

وإذ تزكي السياسات الوطنية التي تقضي بعدم بيع أو تصدير النفط إلى جنوب أفريقيا،

وإذ ترى أن تدابير ضمان التنفيذ الفعال والدقيق لهذا الحظر عن طريق التعاون الدولي هي تدابير ضرورية وعاجلة،

وإذ تلاحظ في هذا الصدد الجهود التي يضطلع بها الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن سلطات جنوب أفريقيا، عن طريق الجمع بين ضغوط عسكرية واقتصادية، ومنتهكة القانون الدولي، قد لجأت إلى اتخاذ تدابير ثأرية اقتصادية وإلى القيام بأعمال عدوان ضد الدول المجاورة وزعزعة استقرارها،

وإذ يثير جزعها تفاقم حالة ملايين اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الأفريقي التي تسببت فيها هذه السياسات والإجراءات،

وإذ ترى أنه لا ينبغي أن تستخدم دول أخرى الاتصالات بين جنوب أفريقيا التي تمارس الفصل

العنصري وبين دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة لها، التي تحتمها الأسباب الجغرافية والتراث الاستعماري وغير ذلك من الأسباب، كذريعة لإضفاء الصبغة الشرعية على نظام الفصل العنصري أو لتبرير محاولات كسر العزلة الدولية لذلك النظام،

واقتناعا منها بأن وجود الفصل العنصري سيظل يؤدي إلى زيادة مطردة في مقاومة الشعب المضطهد بجميع السبل الممكنة وإلى زيادة التوتر والصراع مما ستترتب عليهما نتائج بعيدة الأثر على الجنوب الأفريقي وعلى العالم،

واقتناعا منها أيضا بأن سياسات التعاون مع نظام الفصل العنصري، بدلا من احترام الأماني المشروعة للممثلين الحقيقيين للغالبية العظمى من الشعب، ستشجع هذا النظام على ممارسة القمع والعدوان ضد الدول المجاورة وتحديه للأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن تأييدها التام للأماني المشروعة للدول والشعوب الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، فيما يتعلق بتحرير القارة الأفريقية بصورة تامة من الاستعمار والعنصرية،

١ - **تدين بقوة** سياسة الفصل العنصري التي تحرم أغلبية سكان جنوب أفريقيا من كرامتهم ومن حرياتهم الأساسية ومن حقوق الإنسان؛

٢ - **تدين بقوة أيضا** سلطات جنوب أفريقيا بسبب أعمال القتل والاعتقال الجماعي التعسفي واحتجاز أعضاء المنظمات الجماهيرية وكذلك الأفراد الآخرين المعارضين لنظام الفصل العنصري وحالة الطوارئ، واحتجاز سلطات جنوب أفريقيا للأطفال بل واستخدام العنف ضدهم؛

٣ - **تدين** أعمال العدوان العلنية والمستترة التي ما فتئت جنوب أفريقيا تقوم بها لزعزعة استقرار الدول المجاورة، وتلك الموجهة ضد اللاجئين من جنوب أفريقيا؛

٤ - **تطالب** سلطات جنوب أفريقيا بأن تقوم بما يلي:

(أ) الإفراج فورا ودون شروط وبشكل فعلي عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين والمحتجزين والمحددة إقامتهم؛

(ب) رفع حالة الطوارئ فورا؛

(ج) إلغاء القوانين التمييزية ورفع الحظر المفروض على جميع المنظمات وعلى الأفراد وكذلك رفع القيود والرقابة المفروضة على وسائط الإعلام؛

(د) وقف جميع المحاكمات السياسية والإعدام لأسباب سياسية؛

(هـ) منح حرية تكوين الجمعيات والحقوق النقابية الكاملة لجميع العمال في جنوب أفريقيا؛

(و) بدء حوار سياسي مع الزعماء الحقيقيين لأغلبية السكان، بهدف استئصال الفصل العنصري دون إبطاء وإقامة حكومة تمثيلية؛

(ز) استئصال بُنى البانتوستانات؛

(ح) القيام فورا بوضع حد لأعمال زعزعة استقرار دول خط المواجهة والدول المجاورة؛

٥ - **تحث** مجلس الأمن على أن ينظر دون إبطاء في اعتماد جزاءات إلزامية فعالة ضد جنوب أفريقيا؛

٦ - **تحث أيضا** مجلس الأمن على أن يتخذ خطوات من أجل التنفيذ الدقيق للحظر الإلزامي لتوريد الأسلحة الذي فرضه في القرار ٤١٨ (١٩٧٧)، وحظر توريد الأسلحة المطلوب في قراره ٥٥٨ (١٩٨٤)، وأن يؤمّن في إطار القرارات ذات الصلة إنهاء التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا واستيراد المعدات أو اللوازم العسكرية من جنوب أفريقيا؛

٧ - **تناشد** جميع الدول التي لم تقم بعد بالنظر في اتخاذ تدابير تشريعية وطنية أو تدابير أخرى ملائمة لممارسة الضغط على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أن تقوم بذلك، ريثما يفرض مجلس الأمن جزاءات إلزامية، ومن أمثلة تلك التدابير:

(أ) وقف القيام بأي استثمارات أخرى في جنوب أفريقيا، وكذلك تقديم القروض المالية إليها؛

(ب) إنهاء جميع أوجه تعزيز ودعم التجارة مع جنوب أفريقيا؛

(ج) حظر بيع الكروغيراند وجميع العملات الأخرى المسكوكة في جنوب أفريقيا؛

(د) وقف جميع أشكال التعاون في المجال العسكري أو في مجال الشرطة أو المخابرات مع سلطات جنوب أفريقيا، ولا سيما بيع معدات الحاسوب؛

(هـ) إنهاء التعاون النووي مع جنوب أفريقيا؛

(و) وقف تصدير وبيع النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا؛

(ز) اتخاذ تدابير أخرى في الميدانين الاقتصادي والتجاري؛

٨ - **تسلم** بالحاجة الملحة، الحالية والمحتملة، لدى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا إلى المساعدة الاقتصادية، كشيء مكمل للجزاءات المفروضة على

جنوب أفريقيا وليس كبديل عنها، وتناشد جميع الدول والمنظمات والمؤسسات:

(أ) أن تزيد المساعدة المقدمة إلى دول خط المواجهة ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي، بغية زيادة قوتها الاقتصادية واستقلالها عن جنوب أفريقيا؛

(ب) أن تزيد من المساعدات الإنسانية والقانونية والتعليمية وغير ذلك من المساعدات والدعم من هذا القبيل إلى ضحايا الفصل العنصري، وإلى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية وإلى جميع الذين يناضلون ضد الفصل العنصري ومن أجل إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا؛

٩ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات اتخاذ إجراءات ملائمة لوقف جميع العلاقات الأكاديمية والثقافية والعلمية والرياضية التي من شأنها أن تدعم نظام الفصل العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا، وكذلك العلاقات مع الأفراد والمؤسسات والهيئات الأخرى التي تؤيد الفصل العنصري أو تقوم على أساسه؛

١٠ - **تثني** على الدول التي اتخذت بالفعل تدابير طوعية ضد نظام الفصل العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٥٠ كاف المؤرخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، وتدعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تحذو حذوها؛

١١ - **تعيد تأكيد** شرعية نضال شعب جنوب أفريقيا المضطهد من أجل القضاء التام على الفصل العنصري ومن أجل إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري يتمتع فيه كل الناس بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان دون اعتبار للعرق أو اللون أو المعتقد؛

١٢ - **تشيد** بذكر المنظمات والأفراد المناضلين ضد الفصل العنصري ومن أجل إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري، وفقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعرب عن تضامنها معهم؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الوثيقة ١٣٤

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

القرار ٤٤/٢٧ لام، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن مقاطعة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، وبصفة خاصة إلى القرار ٣٢/١٠٥ ميم المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ الذي اعتمدت بموجبه الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، والقرار ٤٠/٦٤ زاي المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ الذي ترد في مرفقه الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية،

وقد نظرت في تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية والفروع ذات الصلة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

١ - **تحيط علما** بتقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية؛

٢ - **تطلب** إلى الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية أن تصدق عليها كما تطلب إلى غيرها من الدول أن تنضم إليها في أسرع وقت ممكن؛

٣ - **تثني** على الحكومات والمنظمات والأفراد من الرياضيين والرياضيات الذين اتخذوا إجراءات وفقا لسجل الاتصالات الرياضية مع جنوب أفريقيا بهدف تحقيق عزل كامل للفصل العنصري في الألعاب الرياضية؛

٤ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مواصلة إصدار سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب أفريقيا؛

٥ - **تطلب** إلى المنظمات والاتحادات الرياضية الدولية التي لم تطرد بعد جنوب أفريقيا أو لم تعلق عضويتها أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية كل المساعدة اللازمة.

الوثيقة ١٣٥

قرار الجمعية العامة: الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي

القرار د إ - ١/١٦، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

المجتمعة في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة، وهي دورة استثنائية معنية بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، إذ نسترشد بالمبادئ الأساسية والعالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في سياق جهودنا لإقرار السلم في جميع أنحاء العالم بوضع حد لجميع المنازعات عن طريق التفاوض، وإذ نرغب في بذل جهود جدية لإنهاء الحالة غير المقبولة السائدة في الجنوب الأفريقي، التي هي نتيجة سياسة وممارسات الفصل العنصري، عن طريق مفاوضات تقوم على مبدأ العدالة والسلم للجميع،

وإذ نعيد تأكيد اقتناعنا، الذي يثبته التاريخ، بأنه لا يمكن أن يقوم سلم أو عدالة حيث توجد السيطرة الاستعمارية والعنصرية أو سيطرة الفصل العنصري،

وإذ نؤكد من جديد تبعا لذلك أنه ما دام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قائما، فإن شعوب أفريقيا ككل لا يمكنها أن تبلغ الأهداف الأساسية المتمثلة في العدالة وكرامة الإنسان والسلم، وهي أهداف بالغة الأهمية في حد ذاتها وأساسية لاستقرار وتنمية القارة،

وإذ ندرك، فيما يتعلق بالجنوب الأفريقي، أن العالم بأسره مهتم بصورة حيوية بنجاح العمليات التي تتصل بهذه المنطقة والمؤدية إلى تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي لناميبيا والسلم في أنغولا وموزامبيق، في أقصر وقت ممكن، وإذ ندرك كذلك أن العالم يهتم اهتماما بالغا بأن قيام جنوب أفريقيا بتقويض استقرار بلدان المنطقة، سواء بواسطة العدوان المباشر، أو باستخدام وكلاء عنها، أو بالتخريب الاقتصادي أو غير ذلك من الوسائل، أمر لا يمكن قبوله بجميع أشكاله ويجب ألا يقع،

وإذ ندرك أيضا حقيقة أن السلم والاستقرار الدائمين في الجنوب الأفريقي لا يمكن تحقيقهما إلا عند تصفية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وتحويل جنوب أفريقيا إلى بلد موحد ديمقراطي وغير عنصري، وإذ نؤكد من جديد لذلك وجوب اتخاذ جميع التدابير اللازمة الآن للتعجيل بوضع حد لنظام الفصل العنصري لمصلحة كل شعوب الجنوب الأفريقي والقارة والعالم بأسره،

وإذ نعتقد أنه نتيجة للكفاح الشرعي لشعب جنوب أفريقيا في سبيل القضاء على الفصل العنصري وللضغوط الدولية المناهضة لذلك النظام، وكذلك الجهود العالمية لحل المنازعات الإقليمية، ثمة إمكانيات لزيادة التحرك نحو تسوية المشاكل التي تواجه شعب جنوب أفريقيا،

وإذ نؤكد من جديد حق جميع الشعوب، بما فيها شعب جنوب أفريقيا، في تقرير مصيرها بنفسها وفي إقامة المؤسسات ونظم الحكم الخاصة بها التي يمكنها، بالتفاهم العام فيما بينها، أن تعيش في ظلها وتعمل معا لبناء مجتمع متناسق، وإذ نظل ملتزمين ببذل كل ما هو ممكن وضروري لمساعدة شعب جنوب أفريقيا بالسبل التي يقررها، من خلال ممثليه الحقيقيين، لبلوغ هذا الهدف،

وإذ نأخذ على عاتقنا هذه الالتزامات لأننا نعتقد أن جميع الناس متساوون ولهم حقوق متساوية في الكرامة الإنسانية والاحترام، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الجنس أو المعتقد، وأن لجميع الرجال والنساء حقا وعليهم واجبا في المشاركة في حكومتهم، كأعضاء متساوين في المجتمع، وأنه لا يحق لأي فرد أو مجموعة من الأفراد أن تحكم الآخرين دون موافقتهم الديمقراطية، وإذ نكرر تأكيد أن نظام الفصل العنصري ينتهك كل هذه المبادئ الأساسية والعالمية،

وإذ نؤكد أن الفصل العنصري، الذي وصف بأنه جريمة ضد ضمير الإنسانية وكرامتها، مسؤول عن موت عدد لا يُحصى من الأشخاص في جنوب أفريقيا، وأنه سعى إلى تجريد شعوب بكاملها من إنسانيتها، وفرض حربا وحشية على منطقة الجنوب الأفريقي، مما أفضى إلى خسائر لا تُحصى في الأرواح وفي الممتلكات والتشريد الجماعي للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، ويمثل كارثة للإنسانية وسُبَّة في جبينها يجب الكفاح من أجل محوها محوا تاما،

ولذلك **فنحن نؤيد** وسنظل نؤيد جميع مَن يسعون في جنوب أفريقيا لتحقيق هذا الهدف النبيل، ونؤمن أن هذا واجب علينا نضطلع به لصالح البشرية جمعاء،

وإذ نقدم تأييدنا هذا لمن يكافحون لإقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب أفريقيا، وهي مسألة ليس من الممكن المساومة فيها، فقد أعربنا مرارا عن هدفنا المتمثل في حل يُتوصل إليه بالوسائل السلمية، ونلاحظ أن شعب جنوب أفريقيا وحركات تحريره، الذين شعروا بأنهم مُجبَرون على حمل السلاح، قد تمسكوا أيضا بتفضيلهم لهذا الموقف منذ عقود عديدة ولا يزالون عنده،

وإذ نرحب بإعلان اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بالجنوب الأفريقي بشأن مسألة جنوب أفريقيا المعتمد في هراري في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٩ والذي أيده فيما بعد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم التاسع المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، بوصفه تأكيدا جديدا للاستعداد لحل مشاكل جنوب أفريقيا عن طريق المفاوضات. فذلك الإعلان يتمشى مع المواقف الواردة في بيان لوساكا الصادر منذ عقدين، لا سيما فيما يتعلق بتفضيل الشعب الأفريقي للتغيير السلمي، ويأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت في الجنوب الأفريقي منذ ذلك الوقت. ويُشكل الإعلان تحديا جديدا لنظام بريتوريا للانضمام إلى الجهود النبيلة الهادفة إلى إنهاء نظام الفصل العنصري، وهو هدف التزمت به الأمم المتحدة على الدوام،

وإذ نلاحظ مع التقدير أن رؤساء حكومات الكمنولث، قد لاحظوا مع الارتياح في اجتماعهم المعقود في كوالا لمبور في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ ما ورد في الإعلان الذي اعتمد في هراري في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٩ من تفضيل قوي لطريق التسوية السلمية من خلال المفاوضات ودرسوا ما يمكنهم اتخاذه من خطوات أخرى لتعزيز احتمالات التفاوض،

وإذ نلاحظ مع التقدير أيضا أن المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية، المعقود في داكار في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩، دعا كذلك إلى إجراء مفاوضات بين بريتوريا وممثلي أغلبية الشعب بغية إقامة نظام ديمقراطي يقوم على المساواة في جنوب أفريقيا،

وعليه، **سوف نواصل** بذل كل ما في وسعنا لزيادة الدعم المقدم إلى الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب أفريقيا، بما في ذلك مواصلة الضغوط الدولية ضد نظام الفصل العنصري إلى أن يسقط هذا النظام وتتحول جنوب أفريقيا إلى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري، يتمتع جميع مواطنيه بالعدالة والأمن،

وتمشيا مع هذا الالتزام الرسمي واستجابة مباشرة من جانبنا لرغبات أغلبية شعب جنوب أفريقيا، **نعلن عن تعهدنا** باتخاذ المواقف المبينة أدناه، موقنين أن تنفيذها سيؤدي إلى إنهاء نظام الفصل العنصري على وجه السرعة وإلى انبلاج فجر عهد جديد للسلم لجميع شعوب أفريقيا في قارة متحررة في النهاية من العنصرية وحكم الأقلية البيضاء والسيطرة الاستعمارية،

نعلن ما يلي:

١ - أن هناك مجموعة متضافرة من الظروف يمكن أن تتيح إمكانية إنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض إذا توفر استعداد واضح لدى نظام جنوب أفريقيا للدخول في مفاوضات حقيقية وجدية، في ضوء ما أعربت عنه مرارا أغلبية الشعب في جنوب أفريقيا من تفضيل للتوصل إلى تسوية سلمية.

٢ - ولذلك نشجع شعب جنوب أفريقيا، كجزء من كفاحه المشروع، على ضم صفوفه للتفاوض بهدف إنهاء نظام الفصل العنصري والاتفاق على جميع التدابير

اللازمة لتحويل بلده إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري. ونؤيد الموقف الذي تتخذه أغلبية الشعب في جنوب أفريقيا ومؤداه أن هذه الأهداف، وليس تعديل أو إصلاح نظام الفصل العنصري، هي التي ينبغي أن تكون القصد من المفاوضات.

٣ - إننا نتفق مع شعب جنوب أفريقيا على أن هذه العملية ينبغي أن تُسفر عن قيام نظام دستوري جديد يحدده هو ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالتالي، فنحن نعتقد أن المبادئ الأساسية التالية تتسم بالأهمية:

(أ) تصبح جنوب أفريقيا دولة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية؛

(ب) يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد؛

(ج) يكون لكل شعبها الحق في المشاركة في حكم وإدارة البلد على أساس التصويت العام القائم على المساواة في إطار سجل غير عنصري للناخبين وعن طريق الاقتراع السري، في جنوب أفريقيا موحدة وغير مجزأة؛

(د) يكون للجميع الحق في تكوين الحزب السياسي الذي يختارونه والانضمام إليه، بشرط ألا يكون في ذلك تعزيز للعنصرية؛

(هـ) يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات والحريات المدنية المعترف بها عالميا، في حماية قانون راسخ للحقوق؛

(و) يكون لجنوب أفريقيا نظام قانوني يكفل مساواة الجميع أمام القانون؛

(ز) يكون لجنوب أفريقيا نظام قضائي مستقل وغير عنصري؛

(ح) ينشأ نظام اقتصادي يعمل على تعزيز وزيادة رفاه جميع سكان جنوب أفريقيا؛

(ط) تحترم جنوب أفريقيا الديمقراطية حقوق جميع البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنتهج في تعاملها مع جميع الشعوب سياسة سلم وصداقة وتعاون يعود بالنفع المتبادل.

٤ - ونحن نعتقد أن قبول هذه المبادئ الأساسية يمكن أن يُشكل الأساس لحل مقبول دوليا تستطيع به جنوب أفريقيا أن تتبوأ المكان الصحيح كشريك على قدم المساواة ضمن مجتمع الأمم العالمي.

ألف - مناخ المفاوضات

٥ - إننا نعتقد أن من الضروري تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات. وهناك حاجة عاجلة لتلبية هذا الطلب الذي يحظى بتأييد عالمي، مما يهيئ هذا المناخ.

٦ - ووفقا لذلك، ينبغي أن يقوم نظام الحكم الحالي في جنوب أفريقيا على الأقل بما يلي:

(أ) الإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين بدون شرط والامتناع عن فرض أية قيود عليهم؛

(ب) رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل مَن يخضع للحظر والتقييد من منظمات وأشخاص؛

(ج) سحب جميع الجنود من البلدات؛

(د) إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء جميع التشريعات، مثل قانون الأمن الداخلي، الرامية إلى تقييد النشاط السياسي؛

(هـ) وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية.

٧ - وسوف تساعد هذه التدابير على تهيئة المناخ اللازم لقيام نقاش سياسي حر، وهو شرط أساسي لضمان إشراك الشعب نفسه في عملية إعادة صنع بلده.

باء - المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات

٨ - نرى أنه ينبغي للأحزاب المعنية، في إطار تهيئة المناخ اللازم، أن تتفاوض بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية وفي جو خال من العنف عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب أفريقيا. ويمكن للعملية أن تبدأ وفقا للمبادئ التوجيهية التالية:

(أ) الاتفاق على آلية لوضع دستور جديد يستند، في جملة أمور، إلى المبادئ الموضحة أعلاه، وعلى الأساس اللازم لاعتماده؛

(ب) الاتفاق على الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في كفالة الانتقال بنجاح إلى نظام ديمقراطي؛

(ج) الاتفاق على ترتيبات وطرائق انتقالية بشأن عملية وضع دستور جديد واعتماده، والانتقال إلى نظام ديمقراطي، بما في ذلك إجراء الانتخابات.

جيم - برنامج العمل

٩ - سعيا لتحقيق الأهداف المذكورة في هذا الإعلان، نقرر بمقتضى هذا:

(أ) أن نُبقي قيد النظر مسألة إيجاد حل سياسي لمسألة جنوب أفريقيا؛

(ب) أن نزيد الدعم الشامل لجميع مناهضي الفصل العنصري وشن حملة على الصعيد الدولي تحقيقا لهذا الهدف؛

(ج) أن نستخدم تدابير منسقة وفعالة، بما في ذلك تقييد جميع البلدان تقيدا كاملا بحظر الأسلحة الإلزامي، بهدف ممارسة الضغوط من أجل إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة؛

(د) أن نعمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة والرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب أفريقيا على القضاء على الفصل العنصري، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها، مع أخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبار؛

(هـ) أن نقدم كل مساعدة ممكنة لدول خط المواجهة والدول المجاورة لتمكينها من إعادة بناء اقتصاداتها، التي تضررت من أعمال جنوب أفريقيا العدوانية والرامية إلى زعزعة الاستقرار؛ وأن نتصدى لأي عمل آخر من هذه الأعمال؛ وأن نواصل دعم شعبي ناميبيا وجنوب أفريقيا؛

(و) أن نقدم ما تطلبه حكومتا أنغولا وموزامبيق من مساعدة لضمان السلم لشعبيهما، وتشجيع المبادرات السلمية المتخذة من قِبَل حكومتي أنغولا وموزامبيق والرامية إلى تحقيق السلم وتطبيع الحياة في بلديهما؛

(ز) أن تشترك جنوب أفريقيا الجديدة، لدى اعتماد الدستور الجديد، اشتراكا كاملا في أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة.

١٠ - **نطلب** من الأمين العام أن يبعث بنسخ من هذا الإعلان إلى حكومة جنوب أفريقيا وإلى ممثلي شعب جنوب أفريقيا المضطهد ونطلب أيضا من الأمين العام أن يعد تقريرا وأن يقدمه إلى الجمعية العامة بحلول ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان.

الوثيقة ١٣٦

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي؛ ويتضمن بيانا أدلى به نيلسون مانديلا، نائب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٠

A/44/960، ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي (القرار دإ - ١/١٦)، (المرفق السابع). وكان مما جاء في الإعلان تشجيعه لشعب جنوب أفريقيا على ضم صفوفه للتفاوض على إنهاء نظام الفصل العنصري والاتفاق على جميع التدابير اللازمة لتحويل بلده إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري. وعالج الإعلان المبادئ الأساسية لنظام دستوري جديد (الفقرة ٣) ونص على كيفية تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات (الفقرات ٥-٧)، ووضع المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات (الفقرة ٨) وبرنامج عمل سعيا لتحقيق أهداف الإعلان (الفقرة ٩).

٢ - وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في الفقرة ١٠ من الإعلان، أن يبعث بنسخ من هذا الإعلان إلى حكومة جنوب أفريقيا وإلى ممثلي شعب جنوب أفريقيا وأن يعد تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وأن يقدمه إلى الجمعية في موعد لا يتجاوز ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠.

٣ - وقبل اعتماد الجمعية للإعلان، وجه وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا، في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، رسالة إلى الأمين العام عرض فيها موقف حكومة جنوب أفريقيا إزاء مشروع الإعلان الذي كان قيد النظر في ذلك الوقت (المرفق الثالث).

٤ - وعملا بالفقرة ١٠ من الإعلان، بعث الأمين العام شخصيا في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ إلى الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة نسخة من الإعلان. وبعث أيضا نسختين من الإعلان إلى المراقبين الدائمين عن المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا في ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٠. وبالإضافة إلى ذلك، أحيل نص الإعلان إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء بمذكرة شفوية مؤرخة ٧ آذار/ مارس ١٩٩٠ تطلب منهم توجيه نظر حكوماتهم إلى الإعلان وتزويد الأمين العام بمعلومات بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكوماتهم فيما يتعلق بأحكام الإعلان التي تخصها. وترد الردود التي وصلت حتى اليوم من الدول الأعضاء في المرفق الثاني لهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية نسخة من تقرير فريق الرصد المنبثق عن اللجنة المخصصة للجنوب الأفريقي، التابعة لتلك المنظمة، وهو تقرير يجري إصداره منفصلا بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

٥ - وحيث إن من المهم أن يكون التقرير واقعيا بقدر الإمكان، التمس الأمين العام أثناء وجوده في ويندهوك في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٠، موافقة رئيس دولة جنوب أفريقيا على قيام فريق من كبار موظفي الأمم المتحدة بزيارة الجمهورية في تاريخ ملائم. وفي الوقت الذي وافق فيه رئيس الدولة على هذا الاقتراح، فقد أوضح أن ذلك لن يخل بموقف حكومته إزاء مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجنوب أفريقيا.

...

ثانيا - ملاحظات

١٠ - لقد تشجع الأمين العام كثيرا بفضل التطورات الإيجابية التي طرأت في جنوب أفريقيا منذ بداية هذه السنة. فالسياسة الشجاعة الجسورة التي ألزم بها الرئيس دي كليرك حكومته تتيح إمكانيات واضحة لتفكيك نظام الفصل العنصري. وبالمثل، كان من الأمور المشجعة ومن مظاهر حسن السياسة ما بدا من بصيرة وتحكم لدى الزعامة السوداء التي جددت، رغم سنوات الظلم والقمع الطويلة، التزامها بعملية سلمية لإنهاء الفصل العنصري وبناء مجتمع ديمقراطي غير عنصري.

١١ - إن مجرد تمكن الفريق من الالتقاء بمن شاء الالتقاء بهم، والسفر حيثما أراد، وتمتعه بالحرية في تلقي آراء الجميع فيما يتعلق بالقضايا السياسية الناشئة عن سياسة الفصل العنصري، يدل في حد ذاته على حدوث تغير ذي شأن في المناخ السياسي.

١٢ - ومن بين التدابير التي اقتضاها الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، لأجل تهيئة مناخ يسمح بالنشاط السياسي الحر، جرى بالكامل تنفيذ التدبير المتعلق برفع الحظر المفروض على الأحزاب والحركات السياسية. وهناك تدابير أخرى تنفذ جزئيا. وبينما يتضح أنه بدأ السير في عملية هامة، يعتقد الكثيرون أنه ينبغي للحكومة أن تنفذ جميع التدابير بحذافيرها لكي تهيئ الجو المناسب.

١٣ - وبموازاة الحاجة إلى تهيئة المناخ المناسب للمفاوضات تأتي الحاجة الملحة إلى إنهاء العنف. وقضية العنف، لا سيما في ناتال، تستلزم معالجتها على وجه السرعة وعلى أعلى مستوى، لأنه إذا سمح لها بالاستمرار دون عائق قد تمثل العواقب المترتبة عليها صعوبات جسيمة في طريق العملية السياسية. لذلك يناشد الأمين العام جميع الأطراف أن تبذل كل ما يلزم لإنهاء العنف وللعمل جنبا إلى جنب لبناء مجتمع سلمي في جنوب أفريقيا.

١٤ - ومن واقع التقرير يتضح كل الوضوح أن شطرا كبيرا من الرأي العام يتلهف إلى التعجيل بعملية تفكيك نظام الفصل العنصري.

١٥ - وبعض البيانات الواردة في التقرير يورد صورة حية للمظالم الاجتماعية الجسيمة التي ينزلها الفصل العنصري بالسكان السود. وسوف يؤيد الأمين العام بكل قوة أية تدابير تستهدف معالجة أوجه الاختلال الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما في مجالات الإسكان والتعليم والعمالة والصحة. وليت التدابير التي من هذا القبيل تذهب إلى حد معالجة المظالم الصارخة معالجة فعالة وبث الثقة العامة في العملية الديمقراطية وفي المؤسسات الوطنية.

١٦ - وقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري، وذلك في غضون ستة أشهر من اعتماد ذلك الإعلان. وحسبما يتبين من تقرير فريق الأمم المتحدة، فإن العملية السياسية الموجهة إلى تفكيك نظام الفصل العنصري لا تزال في مرحلة مبكرة.

والأحزاب والحركات السياسية تمر بالمراحل الأولى لإعداد استجاباتها لعملية التفاوض. ولهذا السبب، لا يعلق التقرير تفصيليا على بعض القضايا الرئيسية المشمولة بالإعلان، التي من قبيل القضايا المتصورة في الفقرة ٨ من تلك الوثيقة بشأن آليات إعداد دستور، فضلا عن مبادئ الدستور نفسه.

...

المرفق السادس

بيان أدلى به نيلسون مانديلا، نائب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في الجلسة ٦٤١ التي عقدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٠

سعادة السفير إبراهيم غامباري، الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري؛ سعادة السيد جوزيف غاربا رئيس الجمعية العامة؛ سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة؛ أصحاب السعادة الممثلين الدائمين؛ رؤساء البعثات المراقبة؛ سيداتي وسادتي، أصدقائي ورفاقي.

إننا نشعر بأننا قد حظينا بشرف وامتياز من نوع خاص، إذ أتيح لنا اليوم الوقوف في هذا المكان المميز، للتحدث إليكم، أنتم يا من تمثلون شعوب العالم. إننا في غاية الامتنان لكم يا سيادة رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، والأمين العام، وجميع الدول الأعضاء في المنظمة، لأنكم أتحتم لنا المجيء إلى هنا.

والمأساة تتمثل في أن الشيء الذي أوجد الحاجة إلى هذا اللقاء وجعل من الطبيعي أن نلتقي في هذا الملتقى التاريخي، هو استمرار ارتكاب جريمة في حق البشرية. وكم كان من الأفضل لو كنا قد التقينا للاحتفال بنصر أحرزناه، أو حلم تحقق، أو انتصار للعدالة على ماض استبدادي، أو تحقيق الرؤى التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن مجرد حدوث جريمة الفصل العنصري سيبقى إلى الأبد وصمة لا تمحى من تاريخ البشرية. والأجيال المقبلة ستتساءل بالتأكيد: ما هو الخطأ الذي ارتكب ومكن نظام الفصل العنصري من أن يوطد أركانه بعد اعتماد إعلان عالمي لحقوق الإنسان؟

وسيظل هناك اتهام قائم إلى الأبد وتحد لجميع الرجال والنساء ذوي الضمير الحي لأن الأمر قد تطلب كل هذا الوقت الطويل قبل أن ننهض جميعا معلنين عن نفاذ صبرنا إزاء ذلك. ومن المؤكد أن الأجيال القادمة ستتساءل: ما هو الخطأ الذي جعل هذا النظام يوطد أركانه في أعقاب محاكمات نورمبرغ؟

وسيطرح هذان السؤالان، لأنه عندما بدأت هذه الهيئة الجليلة، أي هيئة الأمم المتحدة، مناقشتها لمسألة جنوب أفريقيا في سنة ١٩٤٦ كانت تناقش مسألة العنصرية. وهما سؤالان سيطرحان لأن الدافع إلى إنشاء هذه المنظمة كان تصميم البشرية جمعاء على ألا تسمح أبدا مرة أخرى للنظرية والممارسة العنصريتين بأن تدفعا العالم دفعا إلى براثن الحرب وإبادة الأجناس، تلك البراثن المميتة.

وعلى الرغم من كل ذلك، أقام طغيان عنصري نظاما لنفسه في بلدنا. وحسبما أدرك أولئك الذين رفضوا معالجة هذه المسألة على أنها شذوذ تاريخي غريب الأطوار فقد كان لهذا الطغيان ضحاياه الذين اختلى بهم. ولقد بين ذلك الطغيان قيمته الوحشية بعدد الأطفال الذين قتلهم، وبعدد الأيتام والأرامل من النساء والرجال الذين بوسعه أن يدعي أنهم مخلوقاته الفريدة.

ورغم ذلك فهو لا يزال على قيد الحياة، يثير مناقشات غريبة فاحشة بشأن الوسائل التي أرغم ضحاياه على استعمالها لتخليص أنفسهم من هذا البلاء المقيت، ويستجلب ممن اختاروا السكون حججا مفادها أن عدم الفعل يجب قبوله باعتباره الجوهر الحقيقي لمعارضة الطغيان معارضة متحضرة.

إننا نعتبر أن وجود معارضة العنصرية بجميع الوسائل المتاحة لدى الإنسانية مبدأ غير قابل للانتهاك. وحيثما مورست العنصرية أمكن دائما أن تؤدي إلى إنكار حقوق الإنسان على ضحايا التمييز إنكارا منتظما شاملا. ولهذا لأن جميع صور العنصرية يكمن فيها تحد لحقوق الإنسان، لأنها تنكر الرأي القائل بأن كل كائن بشري هو شخص له قيمة مماثلة لقيمة أي شخص آخر، ولأنها تعامل شعوبا بأكملها بوصفها كائنات دون مستوى الإنسان.

ولهذا كان من الصواب وصف نظام الفصل العنصري بأنه جريمة في حق الإنسانية وكان من المناسب أن يقرر المجتمع الدولي قمعها وتقرير عقوبة تفرض على مرتكبيها. وإننا نشيد بهذه المنظمة ودولها الأعضاء تقديرا لهذا، وتقديرا لما اتخذته من قرارات وإجراءات أخرى لمحو هذه الجريمة.

كما نغتنم هذه الفرصة لكي نحيي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، التي كانت ولا تزال أداة جد هامة في مكافحتنا لسياسات حكومة جنوب أفريقيا القمعية غير المنصفة. كما نحيي الدول الأعضاء في هذه اللجنة، التي لم يكل عزمها على المساهمة بكل ما تملك لضمان تعبئة جهود العالم للعمل ضد نظام الفصل العنصري.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي يا سيدي أن أعرب عن تهنئة جديرة ببلدكم، نيجيريا، الذي تمثلونه باقتدار، مثلما فعل سلفكم في هذا المنصب الهام سعادة اللواء جوزيف غاربا، الرئيس الحالي للجمعية العامة، الذي بقيادته اعتمد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بجنوب أفريقيا بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

إن هذا الإعلان سيسجل في صفحات التاريخ بوصفه واحدا من أهم الوثائق في كفاح المجتمع الدولي ضد الفصل العنصري. واعتماده بتوافق الآراء يمثل في حد ذاته ضربة موجعة لنظام الفصل العنصري وبيانا شديد الأهمية يؤكد وحدة المجتمع العالمي فيما يتعلق بمسألة جنوب أفريقيا وحلها.

إننا نتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مسألة تنفيذ الإعلان في جنوب أفريقيا. وهذا التقرير سيكون مهما أيضا من حيث إنه سيمثل أساسا لقرارات أخرى تتخذها الأمم المتحدة بشأن موالاة العمل فيما يختص بمسألة الفصل العنصري.

إلا أن ما يجب أن يكون واضحا هو أن نظام الفصل العنصري لا يزال قائما. إذ لم يجر تنفيذ أي من المبادئ المبينة في الإعلان لتوفير ما وصفه الإعلان بحل لمسألة جنوب أفريقيا يكون مقبولا على الصعيد الدولي. وبالمثل، لم يتحقق بعد ما ارتآه الإعلان من تغيرات عميقة لا رجعة فيها.

وسوف تبدو واضحة لنا الخلاصة المستفادة من هذه الملاحظات. ومفادها أنه لم يحدث في جنوب أفريقيا شيء يستدعي إعادة النظر في المواقف التي اتخذتها هذه المنظمة في كفاحها ضد الفصل العنصري. ولذلك نحث بقوة على عدم إرخاء التدابير القائمة. ولا بد من الإبقاء على الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة والحكومات فرادى.

كما نحث الأمم المتحدة على بذل قصارى جهدها للحفاظ على ما حققته من وحدة حينما اعتمدت الإعلان المتعلق لجنوب أفريقيا في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. ولذلك نأمل أن تواصل جميع الدول الأعضاء العمل معا في تناسق، لكي لا تهيىء ظهور أية حالة يجد فيها من يعارضون التغيير في بلدنا ما يشجعهم على مقاومة التغيير، لأن توافق الآراء المتحقق تقوضه بعض البلدان. وفي هذا الصدد، نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي ندعو بلدان الجماعة الأوروبية، التي تعقد اجتماع قمة خلال أيام قليلة، إلى الحفاظ على إخلاصها لمقاصد الإعلان الذي أسهمت في وضعه وصوتت لصالحه.

وبمبادرة من المؤتمر الوطني الأفريقي، بدأت عملية يمكن أن تؤدي إلى تسوية سياسية عادلة في بلدنا. وفي اجتماعنا المعروف الذي عقد في كيب تاون في بداية الشهر الماضي، اتفقنا مع حكومة جنوب أفريقيا على إزالة العقبات الحائلة دون المفاوضات التي حددها الإعلان. وقد بدأت عملية تنفيذ ذلك الاتفاق، إلا أنه، حسبما يعرف هذا الجمع الموقر، لا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير لكي يمكننا القول بأن الجو المؤدي إلى المفاوضات قد تهيأ.

ولذلك لا يزال من المتعين علينا أن نقطع شوطا قبل أن نخطو المجمل في الإعلان من خطوات أخرى مفضية إلى التفاوض لاعتماد دستور جديد ديمقراطي. ولا ينبغي لتحقيق البداية الطيبة في كيب تاون أن يجعلنا نستنتج أن المزيد من التقدم مضمون أو أننا لن نواجه في المستقبل عقبات رئيسية.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر ما قلناه من قبل، ألا وهو أننا نؤمن بأن الرئيس دي كليرك وزملاءه في قيادة الحزب الحاكم أناس على خلق. ونحن نرى أنهم سيلتزمون بالقرارات التي نتوصل إليها خلال مناقشاتنا ومفاوضاتنا. وهذا في حد ذاته انتصار هام لكفاحنا المشترك، لأن هذا الكفاح هو الذي جعل تكلفة الحفاظ على نظام الفصل العنصري باهظة وساعد على إقناع المجموعة الحاكمة في بلدنا بأن التغيير لم يعد من الممكن مقاومته.

إلا أنه من الصحيح أيضا أن هناك بين مواطنينا البيض من لا يزالون ملتزمين بالحفاظ على نظام سيطرة الأقلية البيضاء، ذلك النظام الشرير. والبعض يعارض بسبب التزامه العقائدي بالعنصرية. والبعض الآخر يقاوم لأنه يخشى حكم الأغلبية الديمقراطي. والبعض من هؤلاء مسلح وموجود في صفوف الجيش والشرطة.

وخارج هذين الجهازين التابعين للدولة يعمل أشخاص آخرون من البيض بإيقاع محموم لأجل إنشاء جماعات شبه عسكرية هدفها المعلن هو التصفية الجسدية للمؤتمر الوطني الأفريقي، بزعامته وأعضائه، فضلا عن الأشخاص الآخرين والتشكيلات الأخرى المعتبرين لدى هؤلاء الإرهابيين اليمينيين خطرا يهدد نظام سيطرة الأقلية البيضاء بعدم الاستمرار. ونحن لا يمكننا أن نتحمل ترف التقليل من خطورة ما يمثله هؤلاء المدافعون عن واقع وحشي مستمر من خطر على مجمل العملية المتمثلة في السعي إلى تسوية سلمية عادلة.

والمؤتمر الوطني الأفريقي مصمم على بذل قصارى جهده لضمان التحرك السريع نحو إلغاء نظام الفصل العنصري إلغاء سلميا. وتحقيقا لهذه الغاية، نشارك في مبادرات عدة داخل جنوب أفريقيا بهدف إشراك جميع الناس والتشكيلات السياسية التمثيلية القائمة في بلدنا في عملية التفاوض هذه. وعلينا أن نتغلب على انعدام الثقة الموجود لدى الطرفين معا، وأن نعزز إدراك الحقيقة القائلة بأن الانتصار الوحيد الذي ينبغي أن نسعى إليه جميعا هو انتصار الشعب ككل وليس انتصار طرف على الطرف الآخر.

ومن الجلي أنه لا يمكن لأي من هذه العمليات أن يكون سهلا يسيرا، إلا أننا نستلهم تجربة شعب ناميبيا ورفاقنا في السلاح التابعين للمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، الذين تغلبوا أيضا على أوجه الفرقة وانعدام الثقة التي ولدها نظام الفصل العنصري، واضطلعوا بعملية سياسية سلمية في فترة قصيرة نسبيا ويعيشون اليوم كأمة فخورة قوامها شعب مستقل. وإننا ننتهز هذه الفرصة لكي نحيي ممثلي الشعب الناميبي الحاضرين في هذه القاعة ونعترف بالدين الذي نحمله لهم في أعناقنا مقابل إسهامهم في تحريرنا.

كما نحيي دول خط المواجهة في الجنوب الأفريقي وبقية قارتنا على ما قدمته من إسهام هائل للكفاح ضد الفصل العنصري، وهو الإسهام الذي أوصلنا اليوم إلى مرحلة نستطيع معها القول بأن انتصار الكفاح من أجل جنوب أفريقيا موحدة ديمقراطية غير عنصرية قد أصبح في متناول أيدينا.

كما أرى لزاما علي إزجاء التحية إلى بلدان عدم الانحياز وحركة بلدان عدم الانحياز وشعوب بقية العالم، تقديرا لجهودها الأصيلة المبذولة من أجل القضية المشتركة. وما ينبغي علينا أن نحث الهمم مرة أخرى لتحقيقه هو محافظة هذه القوى على اتحادها حول الأفكار الواردة في إعلاني الأمم المتحدة وهراري المتعلقين بجنوب أفريقيا. إن مدى سرعة تقدمنا نحو التحرر سيتوقف على مدى نجاح جهودنا للحفاظ على وحدة العزم تلك.

إن هذه بالنسبة لنا لحظة مثيرة للمشاعر، لأننا نعرف أننا نقف هنا بين الأصدقاء وبين أناس من أصحاب الضمير الحي. ونحن نعرف هذا لأننا نعرف ما فعلتموه على مدى عقود من الزمان لإطلاق سراحي وسراح غيري من سجناء جنوب أفريقيا السياسيين الذين ألقت بهم بريتوريا في غياهب سجونها. وإننا نشكركم على ذلك خالص الشكر، لا سيما وأنكم قد أتحتم لنا بذلك فرصة لتوحيد الجهود معكم سعيا إلى حل سريع ينهي المشاكل الهائلة التي تواجه بلدنا ومنطقتنا وقارتنا والإنسانية جمعاء.

ونحن نعرف أيضا أن الأمل يراودكم في ألا نتوانى أو نتردد في سعينا من أجل الرؤية المشتركة التي ينبغي أن تسفر عن تحول جنوب أفريقيا إلى بلد للديمقراطية والعدل والسلم. وإننا إذ نقف أمام أمم العالم نقطع على أنفسنا عهدا بذلك، تعززه معرفتنا أنكم ستقاتلون معنا جنبا إلى جنب إلى أن يتحقق النصر. كما نغتنم هذه الفرصة لكي نزجي أحر التحيات إلى سائر المقاتلين من أجل تحررهم ومن أجل ما لهم من حقوق الإنسان، بمن فيهم أبناء شعبي فلسطين والصحراء الغربية. وإننا نزكي لكم كفاحهم، قناعة منا بأن عواطفنا نحن جميعا تهتز للحقيقة القائلة بأن الحرية لا تتجزأ، وقناعة منا بأن إنكار الحقوق على واحد يقلل من حرية الآخرين.

وإننا نشكركم على دعوتكم الكريمة لنا كي نخاطب هذا الجمع وعلى ما أتحتموه لنا من فرصة للإشادة بكم جميعا: بالأمين العام، وبرئيس الجمعية العامة، وباللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وبالأمم المتحدة نفسها، تقديرا للعمل الذي يتحقق من أجل إنهاء جريمة الفصل العنصري المرتكبة في حق البشرية.

إن الشوط الذي لا يزال متعينا أن نقطعه غير طويل. ودعونا نقطعه سويا ودعونا، بعملنا المشترك، نثبت صدق المقاصد التي من أجلها أنشئت هذه المنظمة ونهيئ حالة يصبح فيها الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزءا من مجموعة القوانين التي سيستند إليها النظام السياسي والاجتماعي في جنوب أفريقيا الجديدة. وإن انتصارنا المشترك قادم لا محالة.

الوثيقة ١٣٧

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا

القرار ٢٤٤/٤٤، ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة،

وإذ تضع في اعتبارها أن الإعلان قد طلب إلى نظام جنوب أفريقيا، في جملة أمور، اتخاذ بعض التدابير من أجل خلق مناخ ملائم للمفاوضات في جنوب أفريقيا،

وإذ تشير إلى أن الإعلان طالب المجتمع الدولي بألا يخفف التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب أفريقيا على القضاء على الفصل العنصري إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار،

وإذ تلاحظ أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي قد التزموا، بصفة عامة، ببرنامج العمل الوارد في الإعلان، وإذ تعرب عن قلقها إزاء حدوث حالات خروج عن توافق الآراء الدولي الذي يتجلى في الإعلان،

وإذ تحيط علما بعناية بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان، وترحب بما قدمه من إسهام،

وإذ تحيط علما بتقرير فريق الرصد التابع للجنة المخصصة المعنية بالجنوب الأفريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية،

وإذ تحيط علما أيضا بالبيانات والتقارير الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية بشأن هذه المسألة،

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من أن نظام جنوب أفريقيا قد اتخذ عددا من التدابير الهامة في الاتجاه الصحيح، مثل رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، وغيرهما من المنظمات السياسية، والإفراج عن بعض السجناء السياسيين، ومن بينهم نيلسون مانديلا، والتزام النظام المعلن بإلغاء نظام الفصل العنصري، يلزم بذل جهود متواصلة لتهيئة مناخ يساعد تماما على إجراء المفاوضات والقيام بنشاط سياسي حر،

وإذ ترحب بالمحادثات الجارية بين المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ونظام جنوب أفريقيا بهدف إزالة العقبات التي تعترض سبيل البدء في مفاوضات من أجل تحقيق تسوية سلمية في جنوب أفريقيا، والنتائج التي تحققت حتى الآن كما ترد في محضر اجتماع "غروته شور" المعقود في ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ومحضر اجتماع بريتوريا المعقود في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء تصاعد العنف في جنوب أفريقيا، الناجم بصفة رئيسية عن استمرار وجود سياسات الفصل العنصري وممارساته وهياكله، وأعمال المعارضين للتحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا،

١ - **تعيد تأكيد** أحكام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي والحاجة إلى تنفيذها تنفيذا كاملا وفوريا؛

٢ - **تقرر** ضرورة أن يتخذ نظام جنوب أفريقيا خطوات أخرى لتنفيذ التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها المطلوبة في الإعلان؛

٣ - **تطلب** إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تلتزم التزاما كاملا ببرنامج العمل الوارد في الإعلان بالإبقاء على التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب أفريقيا على القضاء على الفصل العنصري إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار؛

٤ - **تطلب** إلى نظام جنوب أفريقيا أن يمضي قدما دون تأخير في خلق مناخ يساعد تماما على إجراء مفاوضات باتخاذ جميع الخطوات المنصوص عليها في الإعلان ولا سيما لتنفيذ التزامه بإلغاء جميع التشريعات التي من قبيل قانون الأمن الداخلي والتي تستهدف تقييد النشاط السياسي؛

٥ - **تدعو** إلى إنهاء العنف على الفور وتحث سلطات جنوب أفريقيا على اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهائه، وذلك على وجه التحديد بتفكيك هياكل الفصل العنصري فضلا عن ضمان قيام قوات الأمن باتخاذ إجراءات فعالة وغير متحيزة وتطلب إلى جميع الأطراف المعنية المساهمة في إيجاد مناخ خال من العنف؛

٦ - **ترحب** بأن المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ونظام جنوب أفريقيا قد دخلا في محادثات أدت حتى الآن إلى وضع محضري اجتماع "غروته شور" واجتماع بريتوريا بهدف تسهيل بدء المفاوضات الموضوعية؛

٧ - **تثني** على المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا لمبادرته المتعلقة بالدعوة إلى عقد محادثات مع نظام جنوب أفريقيا ولقراره الهام بتعليق الكفاح المسلح؛

٨ - **تحث** المجتمع الدولي والأمين العام عن طريق وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على تقديم كل مساعدة ممكنة لتسهيل إعادة إنشاء المنظمات السياسية التي كانت محظورة في جنوب أفريقيا فضلا عن إعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام، عن طريق وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تقديم كل مساعدة لازمة لإعادة اللاجئين والمنفيين السياسيين من جنوب أفريقيا، طوعا، إلى وطنهم، بأمان وكرامة، وتطلب إلى نظام جنوب أفريقيا وحركات التحرير والمنظمات الأخرى في جنوب أفريقيا والمجتمع الدولي، تقديم الدعم الكامل لهذا المسعى؛

١٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل بنشاط متابعة التطورات الجارية في جنوب أفريقيا، وأن يقدم، بحلول ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩١، إلى الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة تقريرا عما يحرز من تقدم آخر في تنفيذ الإعلان.

الوثيقة ١٣٨

البيان الذي أدلى به الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4504-GA/AP/2001، **١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠**

إن الاحتفال الآن باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا يجيء في مرحلة تاريخية في جنوب أفريقيا. فالتطورات السياسية التي حدثت خلال السنة الماضية تبشر بإحراز مزيد من التقدم الملموس في سبيل القضاء على نظام الفصل العنصري، ومن ثم إزالة السبب الرئيسي للسجن الجائر لمن يسعون إلى إقامة نظام منصف للحكم تكفل في إطاره الحقوق للجميع.

وإنني أعلم أنني أعبر عن أمل قوي يراود كل الحاضرين هنا في أن تتحول جنوب أفريقيا قريبا إلى مجتمع موحد وديمقراطي وغير عنصري. وإنني ما زلت على اقتناع بأن هذا التحول في متناول شعب جنوب أفريقيا، وليس لدي أي شك في أن هذا التحول سيتحقق بالنظر إلى توفر الإرادة السياسية والحنكة والمراعاة الدقيقة لحقوق الجميع.

لقد أعربت الجمعية العامة عن هذه المشاعر في إعلانها الصادر في كانون الأول/ ديسمبر الماضي بشأن الفصل العنصري. وأكدت الجمعية العامة إيمانها بأن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير معينة لتهيئة المناخ اللازم لإجراء المفاوضات. ومن بين هذه التدابير اشتراط قيام حكومة جنوب أفريقيا بالإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين دون قيد والامتناع عن فرض أي قيود عليهم.

وفي هذا الصدد، فقد رحبنا جميعا بالتطورات التي أدت إلى الإفراج عن زعماء مثل نيلسون مانديلا وزيفانيا موثوبنغ وولتر سيسولو وغيرهم. فقد كان هذا الإفراج بمثابة دعم لكل ما تصبو إليه المنظمة وتعتز به.

وقلق الجمعية العامة إزاء السجناء السياسيين والمنفيين عبر عنه ثانية القرار الذي اتخذته في الشهر الماضي وطلبت فيه إلي أن أقدم كل المساعدة الممكنة،

من خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتيسير عودة المنفيين واللاجئين وإعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم في مجتمع جنوب أفريقيا. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للقيام بذلك. وفي الواقع لقد بدأت بالفعل مشاورات بين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأطراف المعنية.

وتنص الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي، في اجتماعهما المعقود في بريتوريا في آب/ أغسطس الماضي، على خطة للإفراج عن السجناء ذوي الصلة بالمؤتمر الوطني الأفريقي وإصدار عفو عن مجموعات من الأشخاص على مراحل. ومن دواعي سروري أنني علمت أمس أنه تم الإفراج عن مجموعة أخرى من السجناء السياسيين.

وليس ثمة شك في أن من شأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في آب/ أغسطس أن تعزز الثقة مما سيسهم بقدر أكبر في تهيئة مناخ يؤدي إلى المفاوضات. فرفع المظالم التي تسبب فيها الفصل العنصري وتهيئة الظروف التي يمكن القيام فيها بنشاط سياسي حر تهيئة تامة هما مقومان ضروريان للمصالحة الوطنية. إن هذه هي خطوات لا غنى عنها في سبيل تدعيم عملية التغيير السياسي التي بدأت الآن في جنوب أفريقيا.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى مدى أهمية إعادة إحلال جو خال من العنف والتخويف في جميع أرجاء جنوب أفريقيا. ومن واجب جميع الأطراف المعنية أن تسهم في تهيئة مناخ سلمي يكفل الأمن للجميع ويمكن من تكريس طاقات البشر نحو بناء الدولة.

إن تفكيرنا يتجه اليوم نحو جميع السجناء السياسيين الذين ما زالوا يقاسون في السجن ويضحون بحريتهم من أجل قضية الديمقراطية والاحترام والكرامة. ومن الواجب الإفراج عنهم أيضا.

الوثيقة ١٣٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري

القرار ١٧٦/٤٥ ألف، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي الوارد في مرفق قرارها دإ - ١/١٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وقرارها ٢٤٤/٤٤ المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان،

واقتناعا منها بأن القضاء الكامل على الفصل العنصري والقيام، عن طريق مفاوضات واسعة النطاق، بإقامة ديمقراطية غير عنصرية تستند إلى نظام دستوري جديد ينص على التصويت العام القائم على المساواة بموجب سجل غير عنصري للناخبين، يمكن أن يؤدي إلى حل سلمي ودائم للمشاكل التي يواجهها شعب جنوب أفريقيا،

واقتناعا منها أيضا بأن سياسة وممارسة الفصل العنصري يولدان العنف وبأن استمراره يضر بالمصالح الحيوية لشعب جنوب أفريقيا بأكمله،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء مواصلة قمع أغلبية السكان في جنوب أفريقيا عن طريق نظام الفصل العنصري، الذي يتجلى، في جملة أمور، في الاحتجاز دون محاكمة، واستمرار إمكانية إعدام السجناء السياسيين، وعدم تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بعودة المنفيين السياسيين دون قيود تنفيذا كاملا، والأحكام القمعية في قانون الأمن الداخلي،

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من بعض التدابير الهامة التي اتخذتها سلطات جنوب أفريقيا في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك الإلغاء الأخير لقانون المرافق العامة المنفصلة ورفع حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهد متواصل لتيسير

النشاط السياسي الحر وتهيئة مناخ يساعد تماما على المفاوضات،

وإذ ترحب بالمحادثات الجارية بين المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا وسلطات جنوب أفريقيا، والرامية إلى تيسير بدء مفاوضات موضوعية واسعة النطاق،

وإذ تلاحظ أن المؤتمر الوطني الأفريقي قد علق أنشطته المسلحة في محاولة للمساهمة في إيجاد جو خال من العنف، الأمر الذي يتفق مع المبادئ التوجيهية للإعلان ويعزز الاتفاقات الواردة في محضر اجتماع بريتوريا المؤرخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠،

وإذ يساورها شديد القلق لأن العنف المتكرر الناجم إلى حد كبير عن استمرار الفصل العنصري وعوامل أخرى، بما في ذلك أعمال مناهضي التحول الديمقراطي لجنوب أفريقيا، يشكل تهديدا لعملية المفاوضات،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق الآثار المستمرة لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ما فتئت جنوب أفريقيا ترتكبها ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة، ولا سيما ضد أنغولا وموزامبيق،

وإذ تلاحظ أن المجتمع الدولي قد التزم بصفة عامة ببرنامج العمل الوارد في الإعلان، وإذ تعرب عن قلقها إزاء حدوث حالات خروج عن توافق الآراء الدولي الذي يتجلى في الإعلان،

وإذ تعترف بمسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري من خلال الوسائل السلمية، ولا سيما عن طريق الالتزام ببرنامج العمل الوارد في الإعلان بالإبقاء على التدابير الرامية إلى تشجيع سلطات جنوب أفريقيا على القضاء على الفصل العنصري وتعزيز التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها،

١ - **تؤكد من جديد** دعمها للكفاح الشرعي لشعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء التام على الفصل العنصري وإقامة مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب أفريقيا يتمتع فيه جميع شعبها، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة، بنفس الحريات الأساسية وحقوق الإنسان؛

٢ - **تحيط علما** بما أعلنته بريتوريا من التزامها بالقضاء على نظام الفصل العنصري؛

٣ - **تعيد تأكيد** أحكام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي والحاجة إلى تنفيذها تنفيذا كاملا وفوريا؛

٤ - **تؤيد كل التأييد** جهود شعب جنوب أفريقيا الرامية إلى الوصول إلى تسوية سلمية لمشاكل بلده من خلال مفاوضات حقيقية، وترحب بأن المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ونظام جنوب أفريقيا دخلا في محادثات أسفرت حتى الآن عن الاتفاقات الواردة في محضر اجتماع غروته شور المؤرخ ٤ أيار/ مايو ١٩٩٠ وفي محضر اجتماع بريتوريا اللذين يهدفان إلى تسهيل بدء مفاوضات موضوعية؛

٥ - **تطلب** إلى سلطات جنوب أفريقيا مواصلة جهودها الرامية إلى خلق مناخ يساعد تماما على المفاوضات والنشاط السياسي الحر، ولا سيما بإلغاء جميع التشريعات القمعية من قبيل أحكام قانون الأمن الداخلي، وإنهاء حالات الاحتجاز دون محاكمة، والسماح بعودة جميع المنفيين السياسيين دون قيود، وتنفيذ جميع الاتفاقات التي توصلت إليها حتى الآن مع المؤتمر الوطني الأفريقي تنفيذا كاملا، بما في ذلك الإفراج عن جميع السجناء السياسيين الباقين؛

٦ - **تدعو** إلى التنفيذ العاجل والكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن بين نظام جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي؛

٧ - **ترحب** بالتقدم المحرز حتى الآن والذي يهدف إلى تسهيل بدء مفاوضات موضوعية واسعة النطاق، وتشجع جميع الأطراف المعنية على أن تقوم، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات الواردة في الإعلان، بالاشتراك في المفاوضات المقبلة اشتراكا كاملا، لكي يتسنى تأمين اعتماد دستور جديد وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية؛

٨ - **تطالب** بوضع حد فورا للعنف الناجم إلى حد كبير عن استمرار وجود سياسات وممارسات وهياكل الفصل العنصري؛

٩ - **تطلب** إلى سلطات جنوب أفريقيا مضاعفة جهودها لإنهاء العنف المتكرر بضمان قيام جميع فروع الحكومة وجميع السلطات المختصة باتخاذ إجراءات فعالة وغير متميزة ضد جميع المسؤولين عن العنف، بما في ذلك جماعات الأمن الأهلية، وتطلب من جميع الأطراف المعنية أن تساهم في تهيئة مناخ خال من العنف؛

١٠ - **ترى** أنه ولئن كانت سلطات جنوب أفريقيا قد أعلنت نيتها للقضاء على الفصل العنصري والشروع في مفاوضات بشأن وضع دستور جديد، فإن عملية

التغيير في جنوب أفريقيا لا تزال في مرحلة مبكرة، ويلزم إحراز المزيد من التقدم الجوهري لتعزيز التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها المطلوبة في الإعلان؛

١١ - **تطلب** إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تلتزم بدقة ببرنامج العمل الوارد في الإعلان وذلك بالإبقاء على التدابير الرامية إلى ممارسة الضغط على نظام جنوب أفريقيا كي يقضي على الفصل العنصري ويعزز التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها، مع مراعاة أهداف العقد، وهي القضاء السريع على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا غير عنصرية وديمقراطية وموحدة؛

١٢ - **تطلب** إلى جميع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الأخذ بتدابير متضافرة وفعالة، لا سيما في مجالات العلاقات الاقتصادية والمالية مع جنوب أفريقيا القائمة على الفصل العنصري بهدف ممارسة الضغط لضمان إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة؛

١٣ - **تطلب** إلى جميع الحكومات أن تراعي كل المراعاة حظر توريد الأسلحة الإلزامي، وتطلب إلى مجلس الأمن أن يقوم على نحو فعال برصد التنفيذ الدقيق لحظر توريد الأسلحة؛

١٤ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات أن تقدم كل مساعدة ممكنة إلى دول خط المواجهة، لا سيما أنغولا وموزامبيق، لتمكينها من إعادة بناء اقتصاداتها التي دمرتها سنوات من زعزعة الاستقرار؛

١٥ - **تناشد** جميع الدول والمنظمات والمؤسسات أن تزيد المساعدة والدعم المقدمين في المجالات الاقتصادية والإنسانية والقانونية والتعليمية وغيرها من المجالات إلى ضحايا الفصل العنصري وجميع أولئك الذين يناهضون الفصل العنصري ويشجعون إقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري وموحد في جنوب أفريقيا، بما في ذلك المنظمات التي كانت محظورة في السابق؛

١٦ - **تحث** المجتمع الدولي والأمين العام على أن يقدما، من خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، كل مساعدة ممكنة لتسهيل إعادة إنشاء المنظمات السياسية التي كانت محظورة سابقا في جنوب أفريقيا، فضلا عن إعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم، واللاجئين والمنفيين العائدين من مواطني جنوب أفريقيا؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يضمن تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تنفيذا للإعلان، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، وأن يواصل رصد تنفيذ الإعلان والسعي إلى اتخاذ مبادرات مناسبة تهدف إلى تيسير جميع الجهود المؤدية إلى القضاء على الفصل العنصري سلميا.

الوثيقة ١٤٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - تدابير منسقة وفعالة ترمي إلى استئصال الفصل العنصري

القرار ١٧٦/٤٥ باء، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة وإلى قرارها ٢٤٤/٤٤ المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٧/٤٤ كاف المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، وإلى سائر القرارات ذات الصلة،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وتقريري الأمين العام عن الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري

لجنوب أفريقيا وعن التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والحكومات والوكالات غير الحكومية لرصد الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا،

وإذ يساورها شديد القلق لأنه، على الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة في جنوب أفريقيا، فإن نظام الفصل العنصري وغالبية دعاماته الرئيسية، وهي قوانين الأرض وقانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان وقانون تعليم البانتو والقوانين التي يستند إليها البرلمان ذو المجالس الثلاثة ونظام البانتوستانات، ما زالت باقية دون تغيير،

واقتناعا منها بأن الجزاءات وسائر التدابير التقييدية كان لها أثر كبير على التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا، وأنها ما زالت وسيلة بالغة الفعالية والضرورة في مجال حل الصراع على نحو سلمي في ذلك البلد،

وإذ هي مقتنعة اقتناعا قويا بأن فرض جزاءات شاملة وإلزامية من قبل مجلس الأمن، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما زال يشكل أنسب الوسائل وأشدها فعالية في مجال تحقيق إنهاء نظام الفصل العنصري بالطرق السلمية،

وإذ تلاحظ أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي قد التزموا، بصفة عامة، ببرنامج العمل الوارد في الإعلان، وإذ تعرب عن قلقها إزاء حدوث حالات خروج عن توافق الآراء الدولي الذي يتجلى في الإعلان،

وإذ يساورها شديد القلق لأن بعض الدول الأعضاء والشركات عبر الوطنية ما زالت تقيم علاقات اقتصادية مع جنوب أفريقيا، في حين أن ثمة دولا وشركات أخرى تواصل النيل من الجزاءات المفروضة من قبل سائر الدول، من خلال القيام بالتجارة، أو توسيع نطاق التجارة، مع ذلك البلد، كما هو وارد في تقرير اللجنة الخاصة،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الجزاءات والتدابير الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذها عدد من الدول من جانب واحد، تنقصها آليات التنسيق والرصد والتنفيذ،

وإذ تعتبر أن التدابير التي اتخذتها الدول، فرادى وجماعات، جديرة بالثناء، إلا أنها تختلف من حيث الشمول ومستوى الرصد والتنفيذ، وأنها لا توجه دائما نحو المجالات التي تتسم بالحساسية إزاء الضغوط الدولية في اقتصاد جنوب أفريقيا،

وإذ تلاحظ مع القلق المحادثات الأخيرة بين صندوق النقد الدولي وممثلي نظام جنوب أفريقيا، وما قد يعن للصندوق من تقديم قروض إلى جنوب أفريقيا،

وإذ تثني على الدول التي لم تتساهل في تدابيرها القائمة والتي تتمسك بالتزامها بتوافق الآراء الدولي الذي أعرب عنه في برنامج العمل الوارد في الإعلان، حيث قررت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن على المجتمع الدولي ألا يتراخى بشأن التدابير القائمة،

١ - **تؤكد من جديد** أن الفصل العنصري جريمة ضد ضمير العالم وكرامته، وأنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية رئيسية تتمثل في المساعدة في بذل الجهود الرامية إلى القضاء عليه دون مزيد من الإبطاء؛

٢ - **تطلب** إلى جميع الدول، وبخاصة الدول التي زادت أو استهلت روابط تجارية ومالية وغيرها من الروابط مع جنوب أفريقيا، لا سيما المتاجرون الرئيسيون مع جنوب أفريقيا، على النحو المبين في التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، التقيد تقيدا تاما ببرنامج العمل الوارد في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي؛

٣ - **تطلب** إلى جميع الدول الإبقاء على التدابير القائمة الرامية إلى ممارسة الضغط على جنوب أفريقيا التي تمارس الفصل العنصري، لا سيما في المجالات التالية:

(أ) توريد أية منتجات، وبخاصة معدات الحاسوب والاتصالات، والتكنولوجيات، والمهارات والخدمات، بما في ذلك الاستخبارات العسكرية، مما يمكن أن يستخدم من أجل الصناعة العسكرية والنووية لجنوب أفريقيا؛

(ب) استيراد الفحم والذهب والمعادن الأخرى والمنتجات الزراعية من جنوب أفريقيا؛

(ج) انسحاب الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية انسحابا فعليا من جنوب أفريقيا من خلال وقف الاستثمارات السهمية وقطع الروابط غير السهمية، لا سيما ما ينطوي منها على نقل التكنولوجيا والدراية الراقيتين؛

(د) تقديم ائتمانات وقروض جديدة؛

(هـ) اتفاقات الازدواج الضريبي مع جنوب أفريقيا وأي شكل من أشكال الإعفاء الضريبي فيما يخص الدخل من الاستثمارات في ذلك البلد؛

(و) منح حقوق الهبوط وزيارة الموانئ لجنوب أفريقيا، واستخدام الناقلات الجوية والبحرية وإقامة الوصلات الجوية والبحرية وغيرها من وصلات النقل المباشر مع جنوب أفريقيا؛

٤ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات والأفراد الامتناع عن إقامة أي علاقات رياضية مع جنوب أفريقيا وعدم إقامة أية روابط ثقافية أو أكاديمية إلا إذا كان قصد وهدف أي نشاط معين في الميدانين الثقافي والأكاديمي مناهضة الفصل العنصري تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وتقديم المساعدة الملائمة في هذين الميدانين إلى القوى المناهضة للفصل العنصري وللشرائح المحرومة في مجتمع جنوب أفريقيا؛

٥ - **تحث** الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة، فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على عدم تقديم قروض أو ائتمانات لجنوب أفريقيا، سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص، إلى أن تتوافر بينة جلية على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب أفريقيا، مع وضع أهداف الإعلان في الاعتبار؛

٦ - **تحث** جميع الدول على أن تسد الثغرات الموجودة في تدابيرها القائمة، وعلى أن ترصد تنفيذها بدقة وعلى أن تعتمد وتطبق، عند الضرورة، تشريعات تنص على فرض عقوبات على الأفراد أو المؤسسات التي تنتهك تلك التدابير؛

٧ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة مواصلة رصد تنفيذ التدابير القائمة الرامية إلى استئصال الفصل العنصري، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب الاقتضاء؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الوثيقة ١٤١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعاون العسكري مع جنوب أفريقيا

القرار ١٧٦/٤٥ جيم، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة وقرارها ٢٤٤/٤٤ المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير إلى قراراتها وقرارات مجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة، فضلا عن القرارات الأخرى المتعلقة بالتعاون مع جنوب أفريقيا،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وتقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧)، المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، بشأن مسألة جنوب أفريقيا عن الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩،

وإذ تلاحظ مع شديد القلق أن الجزاءات الإلزامية التي فرضها مجلس الأمن في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ تفتقر إلى آلية فعالة لرصدها وإنفاذها،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما أبداه مجلس الأمن من عزم وقسر في تناوله لمسائل تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين،

وإذ تكرر التأكيد على أن التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا عنصر أساسي في العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لازدياد عدد انتهاكات حظر الأسلحة الإلزامي، لا سيما من جانب البلدان التي ما زالت تتاجر سرا في الأسلحة مع جنوب أفريقيا وتسمح لجنوب أفريقيا بالاشتراك في معارض دولية للأسلحة،

وإذ يساورها شديد القلق للممارسة التي درجت فيها بعض الدول المنتجة للنفط إلى مبادلة النفط بأسلحة جنوب أفريقية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن علاقات جنوب أفريقيا العسكرية الخارجية مستمرة بلا هوادة، وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية، ولا سيما في إنتاج واختبار القذائف النووية،

١ - **تعرب** عن استيائها الشديد من أعمال الدول التي تواصل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، انتهاك حظر الأسلحة والتعاون مع جنوب أفريقيا في الميدانين العسكري والنووي وميداني الاستخبارات والتكنولوجيا، وتطلب إلى هذه الدول أن تنهي مثل هذه الأعمال العدوانية على الفور وأن تفي بالتزاماتها المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧)؛

٢ - **تحث** جميع الدول على أن تتخذ تشريعا صارما فيما يتعلق بإنفاذ حظر الأسلحة وأن تمنع إمداد جنوب أفريقيا بأية منتجات، وبخاصة معدات الحاسوب والاتصالات، والتكنولوجيات، والمهارات والخدمات، بما في ذلك الاستخبارات العسكرية، مما يمكن أن يستخدم من أجل الصناعة العسكرية والنووية في ذلك البلد؛

٣ - **تحث** مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الدقيق والكامل لحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس في قراريه ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخين ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، والقيام برصده على نحو فعال؛ والنظر في تعزيز رصد انتهاكات حظر الأسلحة والإبلاغ عنها، وتقديم معلومات بصورة منتظمة إلى الأمين العام لتوزيعها على عموم الدول الأعضاء؛

٤ - **تحث أيضا** مجلس الأمن على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن اتخاذ تدابير مناسبة ضد الدول التي تنتهك الحظر الإلزامي للأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا؛

٥ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إبقاء المسألة قيد الاستعراض المستمر، وتقديم تقارير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب الاقتضاء.

الوثيقة ١٤٢

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

القرار ١٧٦/٤٥ هاء، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

١ - **تثني** على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لقيامها، على نحو دؤوب، بالاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بمراقبة الحالة في جنوب أفريقيا وبتعزيز العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري؛

٢ - **تحيط علما** بتقرير اللجنة الخاصة وتؤيد توصياتها المتصلة ببرنامج عملها؛

٣ - **تأذن** للجنة الخاصة بالاضطلاع، وفقا لولاياتها وبوصفها مركز تنسيق الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري وتعزيز تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، مستعينة بخدمات الدعم من مركز مناهضة الفصل العنصري، بما يلي:

(أ) الاستمرار في مراقبة التطورات في جنوب أفريقيا عن كثب والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى الإبقاء على الضغط على جنوب أفريقيا على النحو المطلوب في الإعلان؛

(ب) مواصلة تعبئة العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري عن طريق جملة أمور منها جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، عن طريق الاتصال والمشاورات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات المعنيين،

سواء داخل جنوب أفريقيا أو خارجها، القادرين على التأثير في الرأي العام واتخاذ القرار، وعن طريق إيفاد البعثات وعقد جلسات الاستماع والمؤتمرات والدعاية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة؛

(ج) نشر تقرير سنوي مؤقت أثناء النصف الأول من عام ١٩٩١ عن التطورات في جنوب أفريقيا وعن الاستجابة الدولية في هذا الشأن، والاضطلاع، في هذا السياق، بمشاورات، حسب الاقتضاء، مع الأطراف المعنية؛

٤ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل على زيادة تعاونها مع اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري في النهوض بأعباء الولاية المنوطة بكل منهما؛

٥ - **تطلب** إلى جميع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها أن تتعاون مع اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري في أنشطتهما بغية كفالة الاتساق وتحسين التنسيق واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وتفادي الازدواجية في الجهود عند تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة؛

٦ - **تطلب** من الحكومات والمنظمات تقديم المساعدة المالية وغيرها للمشاريع الخاصة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة، وتقديم تبرعات سخية للصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري؛

٧ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والأفراد، التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، في أنشطتهما المناهضة للفصل العنصري، وبوجه خاص في نشر المعلومات عن تطور الحالة في جنوب أفريقيا؛

٨ - **تقرر** مواصلة الإذن بإدراج اعتمادات مالية كافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا من الإبقاء على مكاتبهما في نيويورك من أجل المشاركة بفعالية في مداولات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وغيرها من الهيئات المختصة؛

٩ - **تقرر** أن ترصد اعتمادا خاصا قدره ٤٨٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للجنة الخاصة لعام ١٩٩١ من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكاليف مشاريع خاصة تقررها اللجنة فيما بعد.

الوثيقة ١٤٣

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا ـ الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا

القرار ١٧٦/٤٥ واو، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، وفي تقريره المؤقت الذي اعتمد بالإجماع في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٠،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٤٤/٤٤ المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، الذي أعادت فيه تأكيد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، لا سيما القرار ٢٧/٤٤ حاء المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩،

وإذ تعترف بما للحظر النفطي وسواه من التدابير القائمة التي فرضها المجتمع الدولي على نظام الفصل العنصري من أهمية في سبيل القضاء على الفصل العنصري من خلال المفاوضات، وما للحفاظ على هذه التدابير من أهمية إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار،

وإذ تلاحظ أنه رغم التزام الدول المصدرة للنفط بفرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا، فإن عددا ضئيلا جدا من الدول الرئيسية الناقلة للنفط قد فعل ذلك،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار انتهاك الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا وتمكن جنوب أفريقيا، بسبب الثغرات الموجودة في الحظر، مثل عدم وجود تشريعات فعالة، من الحصول على النفط والمنتجات النفطية،

واقتناعا منها بأن فرض حظر نفطي فعال على جنوب أفريقيا من شأنه أن يساهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق تسوية متفاوض عليها وإقامة مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب أفريقيا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا وتؤيد توصياته؛

٢ - **تثني** على القانون النموذجي المقترح للإنفاذ الفعال للحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، والمرفق بالتقرير السنوي المقدم من الفريق الحكومي الدولي إلى الدول، والذي يشمل النظر في اعتماد المبادئ العامة للمشروع في سياق وإطار أعرافها القانونية المتبعة؛

٣ - **تحث** مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات بموجب الأحكام المناسبة من ميثاق الأمم المتحدة لكفالة فرض حظر فعال على توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا من أجل القضاء بسرعة وبالوسائل السلمية على الفصل العنصري؛

٤ - **تطلب** من جميع الدول، إلى حين صدور هذه القرارات، اتخاذ تدابير و/أو تشريعات فعالة لتوسيع نطاق الحظر النفطي بغية كفالة الوقف الكامل لتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وبصفة خاصة:

(أ) التنفيذ الدقيق لشرط "المستخدمين النهائيين" وغيره من الشروط المتعلقة بالقيود المفروضة على جهة الوصول لضمان الامتثال للحظر،

(ب) إرغام الشركات التي تقوم أصلا ببيع أو شراء النفط أو المنتجات النفطية، حسبما يلائم كل دولة على حدة، على عدم بيع أو إعادة بيع أو تحويل النفط أو المنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر؛

(ج) وضع رقابة صارمة على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا من جانب الوسطاء وشركات النفط والتجار، وذلك بوضع المسؤولية المتعلقة بإنجاز العقد على عاتق المشتري أو البائع الأول للنفط وللمنتجات النفطية، الذي سيكون مسؤولا بالتالي عن أفعال هذه الأطراف؛

(د) منع جنوب أفريقيا من الوصول إلى المصادر الأخرى للطاقة، بما في ذلك توريد المواد الخام والدراية الفنية والمساعدة المالية ووسائل النقل؛

(هـ) حظر جميع أشكال المساعدة المقدمة إلى جنوب أفريقيا التي تمارس الفصل العنصري، بما فيها إتاحة التمويل أو التكنولوجيا أو المعدات أو الموظفين لاستكشاف أو تنمية أو إنتاج الموارد الهيدروكربونية، وتشييد أو تشغيل مصانع إنتاج النفط من الفحم أو إنتاج النفط من الغاز أو تنمية وتشغيل المصانع المنتجة لبدائل الوقود ومواده الإضافية كالإيثانول والميثانول؛

(و) منع شركات جنوب أفريقيا من الاحتفاظ بحيازاتها أو توسيعها في الشركات النفطية أو الممتلكات الموجودة خارج جنوب أفريقيا؛

(ز) إيقاف نقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا بواسطة سفن ترفع أعلامها أو سفن ترجع ملكيتها النهائية أو إدارتها إلى مواطنيها أو مستأجرة من جانبهم، أو إلى شركات تخضع لولايتها؛

(ح) وضع نظام لتسجيل السفن، المسجلة بأسماء مواطنيها أو المملوكة لهم، والتي تكون قد أفرغت نفطا أو منتجات نفطية في جنوب أفريقيا انتهاكا لأشكال الحظر المفروض، وثني هذه السفن عن التوقف في موانئ جنوب أفريقيا؛

(ط) فرض عقوبات على الشركات والأفراد الذين تورطوا في انتهاك الحظر النفطي، والإعلان عن حالات الملاحقة التي تمت بنجاح طبقا لقوانينها الوطنية؛

(ي) جمع وتبادل ونشر المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحظر النفطي والتي تشمل طرق ووسائل منع هذه الانتهاكات واتخاذ تدابير متضافرة ضد مرتكبيها؛

(ك) ثني السفن القادرة على نقل النفط أو المنتجات النفطية، المدرجة في سجلاتها الوطنية أو التي تملكها أو تديرها شركات أو أفراد خاضعين لولايتها القضائية، عن الاشتراك في أنشطة تؤدي إلى انتهاك الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، مع مراعاة التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي سبق اتخاذها؛

٥ - **تأذن** للفريق الحكومي الدولي باتخاذ إجراءات لتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالحظر النفطي

المفروض على جنوب أفريقيا، بما في ذلك القيام، عند الضرورة، بإيفاد بعثات والاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة؛

٦ - **تطلب** إلى الفريق الحكومي الدولي أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٧ - **تطلب** من جميع الدول أن تتعاون مع الفريق الحكومي الدولي في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تقديم مقترحات لتعزيز آلية رصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يمد الفريق الحكومي الدولي بجميع المساعدات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

الوثيقة ١٤٤

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

القرار ١٧٦/٤٥ زاي، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن مقاطعة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، وبصفة خاصة إلى القرار ١٠٥/٣٢ ميم المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ الذي اعتمدت بموجبه الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، والقرار ٦٤/٤٠ زاي المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ الذي ترد في مرفقه الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، والقرار ٢٧/٤٤ لام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩،

وقد نظرت في تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية والفروع ذات الصلة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ تكرر تأكيد وجوب الاستمرار في مقاطعة جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية إلى أن تحدث في ذلك البلد تغييرات عميقة لا رجعة فيها تهدف إلى القضاء التام على الفصل العنصري،

١ - **تحيط علما** بتقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية؛

٢ - **تطلب** إلى الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية أن تصدق عليها كما تطلب إلى غيرها من الدول أن تنضم إليها في أسرع وقت ممكن؛

٣ - **تثني** على الحكومات والمنظمات والأفراد من الرياضيين والرياضيات الذين اتخذوا إجراءات وفقا لسجل الاتصالات الرياضية مع جنوب أفريقيا بهدف تحقيق العزل الكامل للفصل العنصري في الألعاب الرياضية؛

٤ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مواصلة إصدار سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب أفريقيا؛

٥ - **تطلب** إلى المنظمات والاتحادات الرياضية الدولية التي لم تطرد بعد جنوب أفريقيا أو لم تعلق عضويتها أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير؛

٦ - **تطلب** إلى الحكومات والمنظمات الرياضية الاستمرار في مقاطعة جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية إلى أن تحدث في ذلك البلد تغييرات عميقة لا رجعة فيها؛

٧ - **تحث** الحكومات والمجتمع الرياضي الدولي على مساعدة حركة الألعاب الرياضية غير العنصرية في جنوب أفريقيا على إصلاح حالات عدم التكافؤ الهيكلي الذي أحدثته وأدامته دولة الفصل العنصري؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية كل المساعدة اللازمة.

الوثيقة ١٤٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

القرار ١٧٦/٤٥ حاء، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، لا سيما القرار ٢٧/٤٤ ياء المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، المرفق به تقرير لجنة أمناء الصندوق،

وإذ تحيط علما بالقرار ٢٤٤/٤٤ الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، وبخاصة فقرته ٨ المتعلقة بإعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم في مجتمع جنوب أفريقيا،

وإذ ترحب بالإفراج عن نيلسون مانديلا وبعض السجناء السياسيين الآخرين، وإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام ورفع الحظر عن عدد من المنظمات السياسية، بما في ذلك المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، ورفع حالة الطوارئ المفروضة على البلد بكامله وإلغاء أنظمة طوارئ معينة،

وإذ يظل يساورها بالغ القلق إزاء استمرار وجود القوانين الأساسية التي تبقي على نظام الفصل العنصري، وغيرها من القوانين والقواعد والأنظمة التمييزية والقمعية في جنوب أفريقيا،

وإذ يقلقها العدد الكبير من المحاكمات السياسية في عام ١٩٩٠ واستمرار تطبيق الإجراءات الجنائية على القضايا التي هي بطبيعتها سياسية بشكل واضح،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة مواصلة المساعدة الإنسانية والقانونية المقدمة من المجتمع الدولي من أجل تخفيف محنة المضطهدين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب أفريقيا وتسهيل إعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم،

ونظرا إلى اقتناعها الشديد بضرورة مواصلة التبرعات للصندوق الاستئماني والوكالات الطوعية المعنية لتمكينها من تلبية الاحتياجات الواسعة النطاق من المساعدات الإنسانية والقانونية والغوثية في هذه الفترة الحاسمة،

١ - **تؤيد** تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا؛

٢ - **تقرر**، بالنظر إلى استقلال ناميبيا، حذف الفقرة (هـ) من اختصاصات الصندوق الاستئماني؛

٣ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات والمنظمات والأفراد الذين تبرعوا للصندوق الاستئماني والوكالات الطوعية التي تقدم المساعدة الإنسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا؛

٤ - **تدعو** إلى تقديم تبرعات سخية إلى الصندوق الاستئماني؛

٥ - **تدعو أيضا** إلى تقديم تبرعات مباشرة إلى الوكالات الطوعية التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا؛

٦ - **تثني** على الأمين العام ولجنة أمناء الصندوق الاستئماني لما يبذلانه من جهود مستمرة لتعزيز المساعدة الإنسانية والقانونية المقدمة إلى الأشخاص المضطهدين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب أفريقيا، فضلا عن تقديم المساعدة إلى أسرهم وإلى اللاجئين القادمين من جنوب أفريقيا.

الوثيقة ١٤٦

التقرير الثاني للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي

A/45/1052، ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١

...

ثانيا - ملاحظات من قبل الأمين العام

٦ - خلال الاثني عشر شهرا الماضية، ظلت العملية الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قائمة، على الرغم من توقفها، وكان إلغاء الهياكل القانونية الأساسية للفصل العنصري تطورا من التطورات البالغة الأهمية. ومما يؤسف له أن موجة العنف التي اجتاحت البلد أثناء هذه الفترة كانت بمثابة امتحان عسير للثقة وعقبة كؤود أمام الحوار السياسي الناشئ. وحيث إنه قد اتخذت مؤخرا تدابير ضرورية عديدة من شأنها تهيئة مناخ صالح للتفاوض، إلى جانب القيام بمبادرات أخرى للسلم، يبدو أن جنوب أفريقيا تتحرك نحو الشروع في مفاوضات موضوعية.

٧ - وعملية التغيير المعقدة، التي تتعرض لها جنوب أفريقيا في الوقت الراهن، لا بد لها وأن تؤدي إلى ردود فعل وكذلك إلى خصومات سياسية. وردود الفعل هذه قد بدت بطرق مختلفة، حيث تراوحت بين تلك الأعمال العنيفة التي ارتكبها من يعارضون التحول الديمقراطي في البلد أو من يتطلعون إلى تحقيق ميزة سياسية قبل التفاوض وبين الأنشطة الأقل بروزا التي قامت بها العناصر ذات الصلة بالنظام. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن حيدة قوات الأمن كانت موضعا للشكوك، وأن احتمال زعزعة الموقف على يد المجموعات المتطرفة ما زال مبعثا للقلق.

٨ - وفي الوقت الذي ألغيت فيه، بحلول شهر حزيران/ يونيه الماضي، أهم قوانين الفصل العنصري، كما سبق الوعد، فإن المواقف والممارسات التي اقترنت بها، فضلا عن نتائج تلك القوانين، ما زالت قائمة. ولقد حدثت توترات عديدة، كما نشأت أزمة ثقة في الهياكل الحكومية، وذلك من جراء حالات التأخير في تنفيذ التدابير الضرورية المتوخاة في الإعلان والمتعلقة بتهيئة مناخ صالح للمفاوضات، ولا سيما فيما يتصل بالسجناء السياسيين والمنفيين، وكذلك من جراء ما لوحظ من عدم فعالية الرد على أعمال العنف وما اكتشف من حدوث تمويل سري لبعض المنظمات.

٩ - بيد أن ثمة عددا من المبادرات التي اتخذت في السنوات الأخيرة من أجل مواجهة العنف بصفة خاصة تبشر بأن الزخم الذي بدأ منذ أكثر من عام مضى يمكن أن يستعيد قوته. ومن المأمول فيه، في الشهور القليلة القادمة، وفي أعقاب حصيلة المبادرة السلمية المضطلع بها تحت رعاية الزعماء الدينيين وكبار رجال الأعمال، أن تتخذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع دستور جديد وتحديد ترتيبات انتقالية.

١٠ - وفي نفس الوقت، فإن هذه العملية قد تطول نسبيا، وهي عرضة أيضا للأخطار، كما أنها قد تتأثر من جراء التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية الضخمة التي ما زالت قائمة في جنوب أفريقيا وعدم كفاية التدابير المتخذة حتى الآن لمعالجتها على نحو فعال. وقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير الإيجابية، ومع هذا فإن المشاكل التي تواجه غالبية سكان جنوب أفريقيا تعد هائلة الحجم إلى حد يتطلب الاضطلاع ببرنامج وطني إصلاحي شامل. وسيلزم للقطاع الخاص أن يقوم بدور أكثر أهمية من الدور الذي ما فتئ يؤديه حتى الآن. كما أنه سيلزم التغلب على الانقسامات الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة والمواقف السلبية القائمة إزاء التغيير، كي يمكن تحسين أحوال معيشة القطاعات المحرومة تحسينا ملحوظا. والوصول إلى وسائط الإعلام، بالإضافة إلى الاضطلاع بجهد مستمر يرمي إلى توعية الجمهور بما للفصل العنصري من آثار على غالبية السكان، يمكن أن يسهما في تكوين توافق الآراء بشأن ضرورة مواجهة هذه المشاكل بأسرع ما يمكن.

١١ - وعلى الجانب الإيجابي، يلاحظ أن ثمة توافقا عاما في الآراء بشأن وجوب حماية حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا الديمقراطية، مما يبعث على التشجيع. والتصديق على العهدين الدوليين الخاصين

بحقوق الإنسان يمكن أن يكون خطوة هامة في هذا الصدد.

١٢ - ويبدو أيضا أن هناك التقاء متزايدا في آراء الأطراف المعنية بشأن عدد من المبادئ الأساسية للدستور الجديد. بيد أن الآلية المتعلقة بصياغة دستور جديد والترتيبات اللازمة للانتقال إلى نظام ديمقراطي ما زالت حتى الآن تفتقر إلى اتفاق بشأنها. ومن دواعي التشجيع أن ثمة مقترحات تتعلق بهذه المسائل يجري وضعها في الوقت الراهن، وأن هناك عددا متزايدا من الزعماء في جنوب أفريقيا على اقتناع الآن بأنه لا يوجد خيار واقعي سوى الاجتماع سويا والتفاوض بشأن مستقبل ديمقراطي وغير عنصري لبلدهم.

١٣ - واجتماع كافة الأطراف المعنية لمناقشة هذه المسائل والاتفاق عليها، كما هو متوخى في الإعلان، يبدو الآن في صدارة جدول الأعمال السياسي. وهذا الاجتماع يمكن أن يقطع شوطا طويلا في مجال حل القضايا المعلقة التي تتصل بتهيئة الجو الصالح للتفاوض وحرية النشاط السياسي، كما أنه، في حد ذاته، يمكن أن يفيد بوصفه تدبيرا من تدابير بناء الثقة.

ومن المؤكد أن هناك شخصيات بارزة في البلد توحي بالثقة العامة، وذلك من القطاعات الدينية والأكاديمية وقطاع العمل وقطاع التجارة، على سبيل المثال، ممن يستطيعون الاضطلاع بدور هام في الفترة الانتقالية.

١٤ - واستجابة المجتمع الدولي يلزم أن تكون متكيفة بشكل تام مع هذه العملية المعقدة الدقيقة. وعلى النحو المتوخى في الإعلان، ينبغي لأعمال التشجيع والضغط والمساعدة أن تتم بصورة مناسبة لمسيرة العملية، وذلك مع مراعاة أن الهدف الأساسي يتمثل في إقامة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا.

١٥ - ومنظومة الأمم المتحدة تقوم، بالإضافة إلى مساهمتها فيما يتعلق بعودة المنفيين، بإعداد استجابة منسقة لطلبات توفير المساعدة، ولا سيما الطلبات المقدمة من قطاعات المجتمع المحرومة. وعلاوة على ذلك، فإن الأمين العام على أهبة الاستعداد لتقديم يد العون في مجال تشجيع هذه العملية وفي توفير المساعدة خلال فترة الانتقال وفيما بعدها، في حالة مطالبته بذلك من قبل سكان جنوب أفريقيا أنفسهم ومن قبل المجتمع الدولي.

الوثيقة ١٤٧

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري، وإلى مناصرة إقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية

القرار ٧٩/٤٦ ألف، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي الذي ورد في مرفق القرار دإ-١/١٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وإلى قرارها ١٧٦/٤٥ ألف المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، ومقررها ٤٥٧/٤٥ باء المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وبالتقرير الثاني للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان، وبتقريري الأمين العام عن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب أفريقيا، وعن اتخاذ تدابير متضافرة وفعالة ترمي إلى استئصال نظام الفصل العنصري،

واقتناعا منها بأن المفاوضات العريضة الأساس التي تنتهي إلى نظام دستوري جديد يكفل الاقتراع العام بالمساواة في ظل سجل غير عنصري للناخبين سيؤدي إلى القضاء التام على الفصل العنصري بالطرق السلمية وإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا،

وإذ ترحب بتوقيع اتفاق السلم الوطني في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، وإذ تعرب عن أملها في أن ينهي هذا أخيرا سفك الدماء الفاجع في جنوب أفريقيا،

وإذ ترحب بجهود جميع الأطراف ومنها المفاوضات الجارية بينها، مثل مؤتمر الجبهة الوطنية الموحدة الذي أقيم مؤخرا لتسهيل البدء في مفاوضات مضمونية عريضة الأساس حول وضع دستور جديد وترتيبات للانتقال إلى نظام ديمقراطي،

وإذ ترحب بانضمام جنوب أفريقيا في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٩١ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوقيعها بعد ذلك وتصديقها على اتفاق للضمانات يتعلق بذلك،

وإذ تلاحظ بارتياح أن المبادئ الأساسية لإيجاد نظام دستوري جديد، كما جاءت في الإعلان، تلقى قبولا واسعا في جنوب أفريقيا،

وإذ ترحب بعقد اجتماع تحضيري لوضع اتفاقية إقامة دولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا،

وإذ تلاحظ أنه رغم قيام سلطات جنوب أفريقيا بإجراءات إيجابية منها إلغاء وتنقيح القوانين الرئيسية للفصل العنصري والأمن، تلزم جهود أخرى لتعزيز جو النشاط السياسي الحر والتصدي للمظالم الناتجة عن مخلفات هذه القوانين،

وإذ يقلقها بعمق أن استحكام العنف الذي يأتي أساسا من الفصل العنصري ويشمل الإجراءات التي تتخذها الجهات التي تعارض التحول الديمقراطي في البلد، يهدد بالخطر عملية التفاوض والمصالح الحيوية لكافة شعب جنوب أفريقيا،

وإذ يقلقها أية عقبات باقية أمام حرية النشاط السياسي كما أشار إليها الإعلان المتعلق بالفصل العنصري، ومنها التأخر في التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعلقة بالإفراج عن أي سجناء سياسيين باقين وعودة اللاجئين والمنفيين، واستخدام التشريعات القمعية التي ما زالت سارية وغيرها من المحاولات الرامية إلى تقويض القوى الديمقراطية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الآثار الباقية من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ارتكبتها جنوب أفريقيا ضد دول أفريقية مستقلة مجاورة،

واقتناعا منها بأن الضغط الدولي سواء من الحكومات أو من جهات فردية من المواطنين والمنظمات، قد ترك وما زال يترك أثرا كبيرا في التطورات في جنوب أفريقيا،

وإذ تدرك مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، كما جاء في الإعلان، عن الاستمرار في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للقضاء على الفصل العنصري بالطرق السلمية، خصوصا بالتمسك ببرنامج عمل الإعلان،

١ - **تؤكد من جديد** دعمها للنضال المشروع لشعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري بالطرق السلمية، ولإقامة دولة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا ينعم فيها كل أهلها بالمساواة في الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد؛

٢ - **تعيد تأكيد** الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، والحاجة إلى التنفيذ الكامل والفوري للأحكام التي لم تتحقق بعد؛

٣ - **تدعو** إلى إنهاء العنف فورا وإلى إزالة أية عقبات باقية أمام النشاط السياسي الحر؛

٤ - **تحث** سلطات جنوب أفريقيا على اتخاذ إجراءات أخرى مباشرة لإنهاء تكرر العنف وأعمال الإرهاب ومنها تصرفات من يعارضون التحول الديمقراطي في البلد، بالتأكد من تصرف جميع السلطات المختصة بفعالية ونزاهة؛

٥ - **تطالب** جميع الموقعين على اتفاق السلم الوطني إظهار التزامهم بالسلم بأن ينفذوا أحكامه تنفيذا تاما، وتطالب جميع الأطراف الأخرى بأن تساهم في بلوغ أهدافه؛

٦ - **تطالب** سلطات جنوب أفريقيا بتعزيز الجو الذي يهيئ للمفاوضات، بضمان الإفراج فورا عن أي سجناء سياسيين باقين، وإعادة اللاجئين والمنفيين دون تعطيل، وإلغاء تشريعات القمع والتمييز التي ما زالت قائمة، والتصدي للمظالم الصارخة التي أوجدها الفصل العنصري؛

٧ - **تطلب** إلى ممثلي شعب جنوب أفريقيا أن يبدأوا عاجلا وبإخلاص في مفاوضات مضمونية عريضة الأساس لإبرام اتفاق حول المبادئ الأساسية لوضع دستور جديد، مع مراعاة المبادئ الأساسية في الإعلان ومبادئه التوجيهية المقترحة بشأن طرق وضع دستور جديد، وبشأن ترتيبات الانتقال التي تلهم الثقة العامة في إدارة البلد ريثما يسري الدستور الجديد، وبشأن دور المجتمع الدولي في ضمان نجاح الانتقال إلى نظام ديمقراطي؛

٨ - **تناشد** المجتمع الدولي أن يبدي تأييده الكامل والمتضافر للعملية الحساسة الحرجة الجارية حاليا في جنوب أفريقيا، بالضغط المناسب تدريجيا على سلطات جنوب أفريقيا حسب طبيعة التطورات، وبأن يساعد خصوم الفصل العنصري وقطاعات المجتمع المحرومة، ضمانا لبلوغ أهداف الإعلان بسرعة وسلام؛

٩ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي في ضوء التقدم المحرز في التغلب على عقبات المفاوضات أن يستأنف الاتصالات الأكاديمية والعلمية والثقافية بالجهات الديمقراطية المعارضة للفصل العنصري من منظمات وأفراد في هذه المجالات، وأن يستأنف الصلات الرياضية بالمنظمات الرياضية الموحدة غير العنصرية في جنوب أفريقيا التي نالت تأييد منظمات رياضية مختصة غير عنصرية داخل جنوب أفريقيا، وأن يساعد الرياضيين المحرومين في ذلك البلد؛

١٠ - **تطلب أيضا** إلى المجتمع الدولي، في سياق الحاجة إلى الاستجابة المناسبة للتطورات الجارية في جنوب أفريقيا، أن يستعرض الإجراءات التقييدية الموجودة حسبما تقتضيها التطورات الإيجابية، مثل اتفاق الأطراف على ترتيبات انتقالية، والاتفاق على وضع دستور جديد ديمقراطي غير عنصري؛

١١ - **تطلب** إلى جميع الحكومات أن تتقيد تماما بحظر الأسلحة الإلزامي، وتطلب إلى مجلس الأمن أن يواصل بفعالية رصد دقة تنفيذه، وتحث الدول على التمسك بأحكام قرارات مجلس الأمن الأخرى المتعلقة باستيراد الأسلحة من جنوب أفريقيا وتصدير المعدات والتكنولوجيا الموجهة لأغراض عسكرية أو لاستعمال الشرطة في ذلك البلد؛

١٢ - **تناشد** المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته الإنسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري، ولإعادة اللاجئين والمنفيين والسجناء السياسيين المفرج عنهم؛

١٣ - **تناشد أيضا** المجتمع الدولي أن يزيد مساهماته المادية والمالية وغيرها لضحايا ومعارضي الفصل العنصري، لمساعدتهم في التصدي للمظالم الاجتماعية - الاقتصادية الصارخة، خصوصا في مجالات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية؛

١٤ - **تناشد** المجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ممكنة إلى دول الخط الأمامي والدول المجاورة، لتمكين اقتصاداتها من الانتعاش من آثار سنوات زعزعة الاستقرار، وأن تؤيد الجهود الحالية لإيجاد سلم باق في أنغولا وموزامبيق يسهم في استقرار المنطقة وازدهارها؛

١٥ - ترحب بالاتفاق الذي توصل إليه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مع سلطات جنوب أفريقيا في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ حول إعادة اللاجئين والمنفيين من أبناء جنوب أفريقيا إلى الوطن باختيارهم، وتناشد المجتمع الدولي أن يتكفل بجميع المساعدات الإنسانية اللازمة، وتحث الأمين العام على تسهيلها بواسطة وكالات الأمم المتحدة المعنية والمكاتب المتعاونة مع مفوضية اللاجئين، ضمانا لنجاح تنفيذ برنامج الإعادة إلى الوطن؛

١٦ - **تحث** الأمين العام على أن يعمل، من خلال وكالات ومكاتب الأمم المتحدة المعنية، على تسهيل وتنسيق المساعدة الإنسانية والتعليمية داخل جنوب أفريقيا لإعادة دمج المنفيين السياسيين والسجناء السياسيين المفرج عنهم، وللقطاعات المحرومة من مجتمع جنوب أفريقيا؛

١٧ - **تحث أيضا** الأمين العام على أن يقوم في الوقت المناسب وفي ضوء التطورات الإيجابية مثل الاتفاق على ترتيبات الانتقال، وبأسلوب منسق بواسطة مكاتب الأمم المتحدة المعنية وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة، بتوسيع نطاق المساعدة المقدمة داخل جنوب أفريقيا للتصدي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، التي قد تستتبع وجود منظومة الأمم المتحدة ماديا في ذلك البلد؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل ضمان التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الإعلان وفي تحقيق هذا القرار، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، كما تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد تنفيذ الإعلان، واتخاذ مبادرات مناسبة تسهل جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري سلميا.

الوثيقة ١٤٨

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

القرار ٧٩/٤٦ باء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

١ - **تثني** على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لقيامها، على نحو يقظ، بالاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بمراقبة الحالة في جنوب أفريقيا وبتعزيز العمل الدولي المتضافر دعما لعملية القيام في وقت مبكر بإقامة مجتمع غير عنصري ديمقراطي؛

٢ - **تحيط علما** بتقرير اللجنة الخاصة وتؤيد توصياتها المتصلة ببرنامج عملها؛

٣ - **تأذن** للجنة الخاصة بالاضطلاع، وفقا لولايتها بوصفها مركز تنسيق الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري وتعزيز تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، مستعينة بخدمات الدعم من مركز مناهضة الفصل العنصري، بما يلي:

(أ) الاستمرار في مراقبة التطورات في جنوب أفريقيا عن كثب والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لا سيما فيما يتعلق بممارسة الضغط المناسب على جنوب أفريقيا وتقديم المساعدة في حينه لضحايا ومناهضي الفصل العنصري؛

(ب) مواصلة تعبئة العمل الدولي دعما للقيام في وقت مبكر بإقامة جنوب أفريقيا غير عنصرية ديمقراطية عن طريق جملة أمور منها جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، عن طريق الاتصال والمشاورات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات المعنيين، سواء داخل جنوب أفريقيا أو خارجها، القادرين على التأثير في الرأي العام واتخاذ القرار، وعن طريق إيفاد البعثات وعقد جلسات الاستماع والمؤتمرات والدعاية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، ومواصلة الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى دعم العملية السياسية الرامية إلى إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية غير عنصرية؛

٤ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل على زيادة تعاونها مع اللجنة الخاصة والمركز في النهوض بأعباء الولاية المنوطة بكل منهما؛

٥ - **تطلب** إلى جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة أن تزيد تعاونها مع اللجنة الخاصة والمركز في أنشطتهما بغية كفالة الاتساق وتحسين التنسيق واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وتفادي الازدواجية في الجهود عند تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة؛

٦ - **تناشد** جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والأفراد، التعاون مع المركز وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، في أنشطتهما المناهضة للفصل العنصري، وبوجه خاص في نشر المعلومات عن تطور الحالة في جنوب أفريقيا، وعن الاحتياجات الكبيرة من المساعدة اللازمة لمناهضي الفصل العنصري والقطاعات المحرومة في مجتمع جنوب أفريقيا من أجل تصحيح الاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية الصارخة في بلدهم، وتناشدها كذلك تقديم تبرعات سخية للصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري؛

٧ - **تقرر** مواصلة الإذن بإدراج اعتمادات مالية كافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا من الإبقاء على مكاتبهما في نيويورك من أجل المشاركة بفعالية في مداولات اللجنة الخاصة وغيرها من الهيئات المختصة؛

٨ - **تقرر أيضا** أن يستخدم الاعتماد الخاص البالغ ٤٨٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة المخصص للجنة الخاصة لعام ١٩٩٢ من الميزانية العادية للأمم المتحدة في تغطية تكاليف مشاريع خاصة

ترمي إلى تعزيز عملية القضاء على الفصل العنصري وإضفاء الطابع الديمقراطي على جنوب أفريقيا، مع التشديد بوجه خاص على قضايا بناء الدستور وحقوق الإنسان والسلم الداخلي والتعليم والتدريب وطرق المساعدة على تصحيح الاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة في البلد.

الوثيقة ١٤٩

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - التعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب أفريقيا

القرار ٧٩/٤٦ جيم، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، وإلى قراريها ١٧٦/٤٥ باء وجيم المؤرخين ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، فضلا عن قرارات مجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة والتعاون مع جنوب أفريقيا،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وتقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، بشأن مسألة جنوب أفريقيا عن الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما أبداه مجلس الأمن من عزم وفعالية في تناوله للمسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين،

وإذ تلاحظ أن آلية رصد وإنفاذ الجزاءات الإلزامية التي فرضها مجلس الأمن على جنوب أفريقيا في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ سوف تستفيد إذا زيد تعزيزها،

وإذ تكرر التأكيد على أن التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة الإلزامي المفروض على جنوب أفريقيا عنصر أساسي في العمل الدولي للقضاء على الفصل العنصري،

واقتناعا منها بأن الجزاءات وغيرها من التدابير التقييدية كان لها أثر هام على التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا وبأن الممارسة المرحلية للضغط المناسب لا تزال أداة فعالة وضرورية في عملية وضع نهاية سلمية للفصل العنصري،

وإذ تحيط علما بانضمام جنوب أفريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٩١ وبقيامها فيما بعد بإبرام اتفاق يتصل بذلك فيما يتعلق بالضمانات والتصديق عليه،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لاستمرار انتهاكات حظر الأسلحة الإلزامي، لا سيما من جانب البلدان التي ما زالت تتاجر سرا في الأسلحة مع جنوب أفريقيا،

وإذ تعرب عن القلق لأن علاقات جنوب أفريقيا العسكرية الخارجية مستمرة بلا هوادة، وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية، ولا سيما في إنتاج واختبار القذائف، حسب ما جاء في الفقرات ١٠٠ إلى ١٠٢ من تقرير اللجنة الخاصة،

وإذ يساورها شديد القلق للممارسة التي درجت فيها بعض الدول المنتجة للنفط إلى مبادلة النفط بأسلحة من جنوب أفريقيا،

١ - **تعرب عن استيائها** من أعمال الدول التي تواصل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، انتهاك حظر الأسلحة الإلزامي والتعاون مع جنوب أفريقيا في الميدانين العسكري والنووي وميداني الاستخبارات والتكنولوجيا، وتطلب إلى هذه الدول أن تنهي على الفور أي أعمال غير قانونية، وأن تفي بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧)؛

٢ - **تحث** جميع الدول على أن تصدر تشريعا صارما فيما يتعلق بإنفاذ حظر الأسلحة وأن تمنع إمداد جنوب أفريقيا بالمنتجات النووية والعسكرية، فضلا عن معدات الحاسوب والاتصالات، والمهارات والخدمات التكنولوجية، بما في ذلك الاستخبارات العسكرية، التي يقصد منها الاستخدام من جانب الوكالات العسكرية ووكالات الشرطة والأمن في ذلك البلد، إلى أن تجرى انتخابات حرة ونزيهة ويتم تنصيب حكومة ديمقراطية؛

٣ - **تطلب** أن تفصح جنوب أفريقيا مبكرا وبالكامل عما لديها من منشآت ومواد نووية بما يتمشى مع التزاماتها التعاهدية بوصف ذلك عنصرا جوهريا للسلم والأمن في منطقة الجنوب الأفريقي؛

٤ - **تحث** مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس في قراريه ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، والقيام برصده على نحو فعال، وعلى تنفيذ توصيات اللجنة المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن اتخاذ تدابير مناسبة ردا على انتهاكات الحظر الإلزامي للأسلحة، وتقديم معلومات بصورة منتظمة إلى الأمين العام لتوزيعها على عموم الدول الأعضاء؛

٥ - **تطلب** إلى جميع الدول أن تبقي التدابير المالية القائمة، وتحث، بوجه خاص، الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة، فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على عدم تقديم قروض وائتمانات جديدة لجنوب أفريقيا، سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن دستور ديمقراطي غير عنصري أو ريثما تقدم توصيات محددة بشأن هذا الأمر من السلطات الانتقالية التي ينشئها المؤتمر المعني بإقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية؛

٦ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إبقاء مسألة التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا قيد الاستعراض المستمر، وتقديم تقارير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب الاقتضاء.

الوثيقة ١٥٠

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا

القرار ٧٩/٤٦ هاء، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا،

وإذ تشير إلى قراراتها المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، ولا سيما القرار ١٧٦/٤٥ واو المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تعترف بما للحظر النفطي من أهمية بوصفه مساهمة رئيسية في الضغط على جنوب أفريقيا في سبيل القضاء على الفصل العنصري من خلال المفاوضات، وما للحفاظ على هذا الضغط من أهمية إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها، مع أخذ أهداف الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي في الاعتبار، ومنها مثلا اعتماد دستور غير عنصري وديمقراطي من أجل جنوب أفريقيا حرة،

وإذ تلاحظ أن أنجع الطرق الكفيلة بفرض الحظر النفطي على جنوب أفريقيا ما زالت اعتماد مجلس الأمن حظرا إلزاميا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار انتهاك الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا وتمكن جنوب أفريقيا، بسبب الثغرات التي تشوب الحظر، مثل عدم وجود تشريعات فعالة، من الحصول على النفط والمنتجات النفطية،

واقتناعا منها بأن فرض حظر نفطي فعال على جنوب أفريقيا من شأنه أن يساهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق تسوية متفاوض عليها وإقامة مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب أفريقيا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا وتؤيد توصياته؛

٢ - **تطلب** من جميع الدول، إذا لم تقم بذلك بعد، اعتماد مواصلة أو إنفاذ التدابير الفعالة لحظر توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وبصفة خاصة:

(أ) التنفيذ الدقيق لشرط "المستخدمين النهائيين" وغيره من الشروط المتعلقة بالقيود المفروضة على جهة الوصول لضمان الامتثال للحظر؛

(ب) إرغام الشركات التي تقوم أصلا ببيع أو شراء النفط أو المنتجات النفطية، حسبما يلائم كل دولة على حدة، على الامتناع عن بيع أو إعادة بيع أو تحويل النفط أو المنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر؛

(ج) وضع رقابة صارمة على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا من خلال الوسطاء وشركات النفط والتجار، وذلك بوضع المسؤولية المتعلقة بإنجاز العقد على عاتق المشتري الأول أو البائع الأول للنفط وللمنتجات النفطية، الذي سيكون مسؤولا بالتالي عن تصرفات هذه الأطراف؛

(د) منع شركات جنوب أفريقيا من حيازة أسهم في شركات نفط خارج جنوب أفريقيا؛

(هـ) حظر جميع أشكال المساعدة المقدمة إلى جنوب أفريقيا في قطاع النفط، بما فيها إتاحة التمويل أو التكنولوجيا أو المعدات أو الموظفين؛

(و) حظر نقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا بواسطة سفن ترفع أعلامها أو سفن ترجع ملكيتها النهائية أو إدارتها إلى مواطنيها أو مستأجرة من جانبهم، أو إلى شركات تخضع لولايتها؛

(ز) وضع نظام لتسجيل السفن، المسجلة في هذه الدول أو المملوكة لمواطنيها، والتي انتهكت الحظر النفطي، وثني هذه السفن عن التوقف في موانئ جنوب أفريقيا؛

(ح) فرض عقوبات على الشركات والأفراد المتورطين في انتهاك الحظر النفطي، والإعلان عن حالات الملاحقة التي تمت بنجاح طبقا لقوانينها الوطنية؛

(ط) جمع وتبادل ونشر المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحظر النفطي التي تشمل طرق ووسائل منع هذه الانتهاكات واتخاذ تدابير متضافرة ضد مرتكبيها؛

(ي) ثني السفن الخاضعة لولايتها عن الاشتراك في أنشطة تؤدي إلى انتهاك الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، مع مراعاة التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي سبق اتخاذها؛

٣ - **تثني** على الدول الأعضاء لنظرها في مشروع القانون النموذجي المرفق بتقرير الفريق الحكومي الدولي، وتوصيها بالكفاح لتحقيق حظر نفطي فعال من خلال اعتماد المبادئ العامة للقانون النموذجي في إطار الممارسات القانونية لكل منها؛

٤ - **تأذن** للفريق الحكومي الدولي باتخاذ إجراءات لتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا، بما في ذلك القيام، عند الضرورة، بإيفاد بعثات والاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة؛

٥ - **تطلب** إلى الفريق الحكومي الدولي أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٦ - **تطلب** من جميع الدول أن تتعاون مع الفريق الحكومي الدولي وأن تمده بجميع المساعدات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

الوثيقة ١٥١

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

القرار ٧٩/٤٦ واو، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السالفة بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، لا سيما القرار ١٧٦/٤٥ حاء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، المرفق به تقرير لجنة أمناء الصندوق الاستئماني،

وإذ تحيط علما بالقرار ١٧٦/٤٥ ألف الذي اتخذته الجمعية العامة دون تصويت في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، وبخاصة فقرته ١٦ المتعلقة بإعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم في مجتمع جنوب أفريقيا،

وإذ ترحب بإلغاء وتنقيح قوانين الفصل العنصري والأمن الرئيسية وعدد من القوانين والقواعد والأنظمة التمييزية والقمعية،

وإذ ترحب أيضا بالإفراج عن عدد كبير من السجناء السياسيين؛ وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين سلطات جنوب أفريقيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والذي يسمح بإعادة المنفيين واللاجئين السياسيين طوعيا إلى الوطن،

وإذ ترحب كذلك باتفاق السلم الوطني المبرم في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ بوصفه مبادرة هامة نحو التصدي للمسائل الحرجة المتعلقة بالعنف في البلد وتوفير إطار يمكن أن تجري داخله مناقشات موضوعية وواسعة القاعدة،

وإذ يظل يساورها القلق إزاء استمرار وجود عدد من القوانين والقواعد والأنظمة التمييزية والقمعية في جنوب أفريقيا،

وإذ يساورها القلق للتأخير في التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعلقة بالإفراج عن كل من تبقى من السجناء السياسيين وبعودة اللاجئين والمنفيين؛ وللتقارير التي تفيد بأن قضايا ذات دوافع سياسية كانت موضع محاكمة في عام ١٩٩١،

وإذ تعترف بالأعمال التي قام بها صندوق الدفاع والمعونة الدولي على مدى السنين في مجال تقديم المساعدة القانونية والإنسانية لضحايا الفصل العنصري وأسرهم، وإذ تحيط علما مع الارتياح بنقل برامج الصندوق إلى منظمات واسعة القاعدة ومحايدة داخل جنوب أفريقيا،

ونظرا لاقتناعها الشديد بأن تقديم تبرعات مستمرة ومباشرة وكبيرة للصندوق الاستئماني والوكالات الطوعية المعنية أمر لازم لتمكينها من تلبية الاحتياجات الواسعة النطاق من المساعدات الإنسانية والقانونية الغوثية أثناء فترة الانتقال الحرجة إلى جنوب أفريقيا غير عنصرية وديمقراطية،

١ - **تؤيد** تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا؛

٢ - **تدعم** تقديم المساعدات الإنسانية والقانونية والتعليمية المستمرة والكبيرة من المجتمع الدولي من أجل التخفيف من محنة الأشخاص المضطهدين بموجب التشريعات التمييزية في جنوب أفريقيا وأسرهم، وتيسير إعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم والمنفيين العائدين في مجتمع جنوب أفريقيا؛

٣ - **تدعم** المساعدة المقدمة من الصندوق الاستئماني للأعمال المضطلع بها في الميدان القانوني التي تهدف إلى ضمان التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري الرئيسية، ومعالجة الآثار الضارة المستمرة لتلك القوانين وتشجيع زيادة الثقة في سيادة القانون؛

٤ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات والمنظمات والأفراد الذين تبرعوا للصندوق الاستئماني والوكالات الطوعية التي تقدم المساعدة الإنسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛

٥ - **تدعو** إلى تقديم تبرعات سخية إلى الصندوق الاستئماني؛

٦ - **تدعو** أيضا إلى تقديم تبرعات مباشرة إلى الوكالات الطوعية التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا؛

٧ - **تثني** على الأمين العام ولجنة أمناء الصندوق الاستئماني لما يبذلانه من جهود مستمرة لتعزيز المساعدة الإنسانية والقانونية المقدمة إلى الأشخاص المضطهدين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب أفريقيا، فضلا عن تقديم المساعدة إلى أسرهم وإلى اللاجئين القادمين من جنوب أفريقيا.

الوثيقة ١٥٢

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في الجلسة الأولى المعقودة، عام ١٩٩٢ للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4700-GA/AP/2064، ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٢

لقد تابعت ببالغ الاهتمام الحالة في جنوب أفريقيا طوال السنوات. وكان من شأن التزام الأمم المتحدة بالسعي إلى إنهاء الفصل العنصري وتحقيق مولد بلد ديمقراطي، وهو ما وقفت وراءه باقتدار اللجنة الخاصة، أن أسهم بلا ريب في حدوث التطورات التي تبشر بالخير التي نشهدها اليوم.

لقد اضطلعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، على مدى السنوات، بدور هام في إيقاظ ضمير المجتمع الدولي. واكتسب هذا الدور مزيدا من الزخم والثقل بتوافق الآراء الذي ساعدت اللجنة الخاصة على تكوينه مؤخرا في الجمعية العامة.

سيدي الرئيس، من دواعي سروري أن أنضم إليكم في جلستكم الأولى لهذا العام. وإنني، سعادة السفير غامباري، أود أن أهنئكم وأهنئ زملاءك في هيئة المكتب لإعادة انتخابكم لفترة ولاية جديدة.

إن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي ظل مدرجا، بحق، في جدول أعمال الأمم المتحدة لسنوات طويلة، يتداعى حاليا بفعل الضغط الذي تمارسه القوى الدولية والخارجية معا. ولعل بالإمكان الآن توخي قيام مجتمع جديد في جنوب أفريقيا - مجتمع يحترم حقوق الإنسان، مجتمع خال من التمييز على أساس اللون أو الجنس أو الانتماء السياسي أو المعتقد؛ مجتمع متلاحم يتقاسم فيه الجميع الثروة والفرصة الاقتصادية.

إن هذه هي المبادئ التي يرتكز عليها إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري - المعتمد بتوافق الآراء في عام ١٩٨٩ - الذي يشكل برنامج عمل المجتمع الدولي لإقامة جنوب أفريقيا المستقبل. وإن ما يثلج صدورنا جميعا أن المفاوضات الرامية إلى وضع دستور جديد في جنوب أفريقيا تدور عجلتها أخيرا بما يتمشى مع المقترحات والمبادئ التوجيهية الواردة في الإعلان.

لقد اتُخذت خطوات سياسية جسورة في جنوب أفريقيا في السنتين الماضيتين. فأسفر إلغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية والشروع في إعادة المنفيين إلى الوطن عن بدء المفاوضات الراهنة. كما أن انعقاد مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية يمثل مرحلة جديدة في الحياة السياسية للبلد، حيث شرعت الأطراف المعنية في العملية التدريجية نحو المصالحة الوطنية والاتفاق على دستور ديمقراطي.

لقد أوضح وجود الأمم المتحدة في المؤتمر في كانون الأول/ ديسمبر الماضي أننا نؤيد هذه العملية تمام التأييد. ومن شأن اشتمال المفاوضات على جميع الأطراف المعنية أن يعزز، بالطبع، احتمالات التوصل إلى حلول دائمة في وقت مبكر. ولذلك فإن الأمل يحدونا في أن ينضم قريبا إلى هذه المفاوضات الآخرون الذين لم يفعلوا ذلك بعد. ومن الأهمية التصدي، في أقرب وقت ممكن، للخلافات القائمة الحرجة المتعلقة بترتيبات الفترة الانتقالية، مما سيوحي بالثقة عموما في إدارة البلد، فضلا عن الآلية اللازمة لصياغة دستور جديد. ولن يؤدي التأخير في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل إلا إلى زيادة الخطر الناشئ عن معارضي التحول الديمقراطي في البلد.

وما زال استمرار العنف السياسي والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الجسيمة يهدد العملية بالخطر ويتطلب استجابة فعالة. فتلك الاستجابة ستعمل على بناء الثقة في المفاوضات الراهنة وستكون أمرا حاسما لنجاح التعمير الوطني. وفي هذا السياق، طرح سلفي الموقر في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة عددا من الاقتراحات المحددة.

إن كل الذين شاركوا ويشاركون في هذه العملية التاريخية في سبيلهم، وهو ما نأمله، إلى الخروج من ليل طويل، وينبغي العمل على شد عضدهم لمواجهة الأيام العصيبة المقبلة. وإذا أريد لشعب جنوب أفريقيا الانتقال سلميا إلى الديمقراطية الحقة في بلده، فمن واجبهم جميعا السير إلى الأمام معا متحلين بالحصافة والقدرة على الإبداع وسماحة الروح. ومن واجب المجتمع الدولي أن يظل متيقظا وأن يستجيب على النحو الملائم للتطورات بمجرد حدوثها. واللجنة الخاصة وأنا، يقع على عاتقينا، في إطار دورينا كل على حدة،

واسمحوا لي أن أقول إنهما دوران يدعمان بعضهما بعضا، الواجب الهام والمثير للتحدي المتمثل في تقديم المشورة والمساعدة في هذه الفترة الانتقالية الصعبة وما بعدها. وقد حددت الجمعية العامة نطاق مسؤولياتنا وإنني موقن من أن الأمم المتحدة ستواصل دعم هذه العملية الحاسمة بفعالية.

وختاما، أود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بسوتيريوس موسوريس، الذي قدم مساهمة عظيمة بوصفه رئيس مركز مناهضة الفصل العنصري، والذي سيتولى الآن مهام جديدة. وإنني على ثقة من أن جيمس جونـاه، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي سيتولى هذه المهمة الجليلة، سيكون خير دعم لعمل اللجنة.

الوثيقة ١٥٣

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالي، بشأن نتائج الاستفتاء في جنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4717-SAF/131، **١٨ آذار/ مارس ١٩٩٢**

يرحب الأمين العام بالنتائج الإيجابية للاستفتاء بشأن الاصلاح الديمقراطي في جنوب أفريقيا.

وهذه النتائج تشكل خطوة كبيرة إلى الأمام نحو القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع جديد غير عنصري في جنوب أفريقيا، على أساس احترام حقوق الإنسان.

إن هذه الآفاق ستشكل عاملا جديدا للسلم والتنمية في جميع أنحاء أفريقيا.

الوثيقة ١٥٤

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالي في اجتماع عقد بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

نشرة الأمم المتحدة الصحفية - SG/SM/4720/Rev.1 - GA/AP/2070/Rev.1
RD/662/Rev.1، **٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٢**

إن الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفصل العنصري يجيء في وقت مفعم بالأمل. فعملية التغيير عن طريق التفاوض الجارية حاليا في جنوب أفريقيا ينبغي أن تؤدي، في المستقبل القريب، إلى مولد مجتمع جديد - مجتمع يستطيع فيه جميع أهالي جنوب أفريقيا، أيا كان العرق الذي ينحدرون منه، العيش سويا في وئام كمواطنين متساوين في إطار ديمقراطية غير عنصرية.

لقد برهنت بجلاء نتائج الاستفتاء الذي أجري مؤخرا في جنوب أفريقيا على أن الأغلبية الساحقة من البيض في جنوب أفريقيا يؤيدون عملية التفاوض من أجل إقامة ديمقراطية غير عنصرية. وتؤكد النتيجة التزام شعب جنوب أفريقيا بأكمله بالإصلاح والتغيير بالوسائل السلمية. وهي تتيح زخما جديدا ودافعا للمفاوضات الدائرة الآن في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية.

والأمم المتحدة، التي شاركت بصفة مراقب في الاجتماع الأول الذي عقده في كانون الأول/ ديسمبر مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، ملتزمة تمام الالتزام بعملية التفاوض. ومن المأمول أن تنضم قريبا إلى المفاوضات جميع الأطراف المعنية التي لم تفعل ذلك بعد. وقد تم التوصل إلى اتفاق أولي في وقت سابق هذا الشهر بشأن ترتيبات مراقبة المرحلة

الأولية من عملية الانتقال. ومن شأن إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات أن يؤدي إلى وضع الترتيبات الانتقالية التي ستوحي بالثقة عموما في إدارة البلد وستيسر إنشاء الآلية اللازمة لصياغة دستور جديد.

ومن الأهمية أن تظل المفاوضات دائرة، حتى يتسنى الخروج بتصور مشترك لتسيير انتقال جنوب أفريقيا نحو ديمقراطية غير عنصرية. إلا أن استمرار العنف وأوجه انعدام المساواة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي يعمل على تعقد عملية الانتقال. ومن شأن التحسن في المجالات الحاسمة، مثل الإسكان والتعليم والعمالة والصحة، أن يساعد في ضمان الانتقال بالوسائل السلمية إلى جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري.

إن هناك فرصة جديدة سانحة أمامنا الآن للتعجيل بالعملية نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وهناك فترة مثيرة للتحدي ماثلة أمام جنوب أفريقيا والمنطقة بأكملها. ومن واجب الدول الأعضاء التي التزمت، منفردة ومجتمعة، في إطار إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري، بمراقبة وتشجيع إقامة ديمقراطية غير عنصرية ودستورية في جنوب أفريقيا أن تظل متيقظة. وينبغي أن تكون على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللازم لتيسير القضاء كلية على الفصل العنصري وإقامة مجتمع في جنوب أفريقيا تتحقق فيه في نهاية المطاف أماني كل مواطنيه في العدالة والمساواة.

وإننا، إذ نحتفل باليوم الدولي للقضاء على الفصل العنصري، يجب أن نؤكد من جديد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبالمساواة ومكانة الإنسان، وبتساوي الرجل والمرأة في الحقوق.

ولا يمكن أن تتحقق أي تنمية دون توفر الاحترام لحقوق الإنسان، ولا يمكن أن يكون هناك أي احترام لحقوق الإنسان دون التنمية.

إن العلاقات التي يسودها الوئام بين الأمم وجميع الجهود الرامية إلى توطيد السلم في العالم تتوقف في نهاية المطاف على موقفنا تجاه حقوق الإنسان.

الوثيقة ١٥٥

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السيد ل. م. مانغوبي، رئيس وزراء بوفوثاتسوانا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

لقد علمت أن مجلس الأمن سيعقد اجتماعا رسميا يوم الأربعاء، ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٢، بشأن الحالة في جمهورية جنوب أفريقيا، وبالأخص بشأن مسألة أعمال العنف.

إن حكومتي هي أحد المشاركين في مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية. وكما تعلمون، يا سيدي، فإنها الهيئة التي تتولى التفاوض بشأن الانتقال السلمي إلى جنوب أفريقيا الجديدة.

وبتلك الصفة، أطلب السماح لي بالتحدث أمام مجلس الأمن. وإنني أعتقد أن ما لدي من معلومات يمكن أن يكون مفيدا للمجلس، ويمكن أن يسهم في إجراء مناقشة مستنيرة.

ولما كنت بحاجة إلى القيام بترتيبات كثيرة للسفر والإقامة، فإنني أكون في غاية الامتنان إذا استطعتم إبلاغي في أقرب وقت ممكن بردكم ورد المجلس على طلبي.

...

وتقبلوا، يا صاحب السعادة، أسمى آيات تقديري واعتباري.

(توقيع)
ل. م. مانغوبي

الوثيقة ١٥٦

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٧٦٥ (١٩٩٢)، ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٣٩٢ (١٩٧٦) المؤرخ ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٧٦ و ٤٧٣ (١٩٨٠) المؤرخ ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٠ و ٥٥٤ (١٩٨٤) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٨٤ و ٥٥٦ (١٩٨٤) المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء تصاعد أعمال العنف في جنوب أفريقيا، الأمر الذي يسبب خسائر كبيرة في الأرواح، وإزاء ما لتلك الأعمال من آثار على المفاوضات السلمية الرامية إلى إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية غير عنصرية موحدة،

وإذ يشعر بالقلق من أن استمرار هذا الوضع سيضر إضرارا بالغا بالسلم والأمن في المنطقة،

وإذ يشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وهو الإعلان الذي دعا إلى إجراء مفاوضات في جنوب أفريقيا في جو خال من العنف،

وإذ يؤكد مسؤولية سلطات جنوب أفريقيا عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف أعمال العنف فورا وحماية أرواح جميع أهالي جنوب أفريقيا وممتلكاتهم،

وإذ يؤكد أيضا الحاجة إلى تعاون جميع الأطراف على التصدي للعنف، وإلى ممارستهم ضبط النفس،

وشعورا منه بالقلق إزاء انقطاع عملية التفاوض، وتصميما منه على مساعدة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع في سبيل إقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي،

١ - **يدين** تصاعد أعمال العنف في جنوب أفريقيا، لا سيما المذبحة التي وقعت في بلدة بوبياتونغ في ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٢، فضلا عما جرى بعد ذلك من أعمال عنف ومنها إطلاق النار على المتظاهرين العزل؛

٢ - **يحث بقوة** سلطات جنوب أفريقيا على اتخاذ تدابير فورية للتوصل إلى وقف فعال لأعمال العنف الجارية ولتقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة؛

٣ - **يطلب** إلى جميع الأطراف التعاون على التصدي للعنف وإلى ضمان التنفيذ الفعال لاتفاق السلم الوطني؛

٤ - **يدعو** الأمين العام إلى أن يعين، على سبيل الاستعجال، ممثلا خاصا لجنوب أفريقيا لكي يقوم، في جملة أمور، بعد إجراء مباحثات مع الأطراف، بتقديم توصيات لاتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على إنهاء أعمال العنف هذه بصورة فعالة، وعلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات تؤدي إلى انتقال سلمي نحو جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة، وإلى أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن؛

٥ - **يحث** جميع الأطراف على التعاون مع الممثل الخاص للأمين العام في أدائه لولايته، وعلى إزالة جميع العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات؛

٦ - **يشدد**، في هذا الصدد، على أهمية تعاون جميع الأطراف على استئناف عملية التفاوض في أقرب وقت ممكن؛

٧ - **يحث** المجتمع الدولي على مواصلة العمل بالتدابير الحالية التي فرضها المجلس بهدف الإنهاء المبكر للفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛

٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد النظر إلى أن تتم إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

الوثيقة ١٥٧

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

إن ممثلي الخاص، السيد سايروس فانس، يواصل إطلاعي على مدى وعمق ما يجريه من مناقشات في جنوب أفريقيا عملا بقرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢).

وإنني أتطلع إلى تلقي آرائه وتوصياته المفصلة عند عودته إلى نيويورك، وأود في الوقت ذاته أن أشكركم على ما أبديتموه من تعاون معه.

غير أن هناك مسألة أود أن أخاطبكم بشأنها مباشرة. فبناء على التقارير التي تلقيتها من السيد فانس، أشعر بانزعاج بالغ من أن هناك احتمالا كبيرا جدا لأن تتحول المظاهرات الجماهيرية المزمع القيام بها يوم ٣ آب/ أغسطس ١٩٩٢ إلى أعمال عنف. وإنني أدرك أن ذلك هو عكس ما تريده جميع الأطراف في جنوب أفريقيا. وإزاء الوضع الدقيق القائم الآن في بلدكم، فإنني أخشى أن يثير المهيجون بسهولة أعمال عنف، وهو ما يتحتم تلافيه بكل السبل. وفي الحقيقة، فإنه سيكون أمرا مأساوية وينطوي على أشد المفارقات لو أعقب بعثة فانس انفجار لأعمال العنف - فسيكون ذلك تطورا يتعارض تماما مع مقاصد قرار مجلس الأمن.

وفي ضوء هذه الظروف، فإنني أحثكم على بذل أقصى ما في وسعكم، بالاشتراك مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية، لتحاشي وقوع ذلك الاحتمال. فالانتقال السلمي إلى جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة لا يتطلب أقل من ذلك في هذه اللحظة الحرجة.

(توقيع)
بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٥٨

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عملا بقرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢)

S/24389، ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢

...

ثالثا ـ ملاحظات

٦٣ - أعجبني كثيرا بعد مناقشاتي مع السيد فانس والسيد دايال منذ عودتهما من جنوب أفريقيا تنوع وعمق المحادثات التي أجراها وفد الأمم المتحدة خلال وجوده في البلد. كما تأثرت بعمق لاستقباله من كافة قطاع المجتمع بانفتاح واستجابة. وأنا أعتبر هذا دليلا آخر على حدوث تحول في البلد، وعلى وجود محاولة من زعمائه وشعوبه لخلق دولة ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة في جنوب أفريقيا.

٦٤ - والطريق إلى بلوغ هذا الهدف ليس سهلا. فلا بد من السيطرة على العنف أيا كان شكله، وتهيئة الظروف التي تكفل نجاح عملية التفاوض. لقد تركت عقود من الفصل العنصري رواسب أليمة من عدم الثقة والكرب، وهما مستحكمان رغم صمود وشجاعة الراغبين في رؤية بلدهم يسير على طريق جديد لا رجوع عنه.

٦٥ - وقد عزز اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٧٦٥ (١٩٩٢) أيدي من تحركوا بدافع من ذلك. كما أبرز القرار التوقعات بأن استمرار اشتراك

مجلس الأمـــن في المرحلة الجديدة من تقدم جنوب أفريقيا سوف يتسم بفهم واستعداد للمساهمة البناءة في عملية التغير السلمي.

٦٦ - وانطلاقا من ذلك، وبدافع من هـــذه الروح، فإنني أوصي باتخاذ الإجراءات التالية لإنهاء العنف بشكل فعال، ولتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات التي توخاها القرار ٧٦٥ (١٩٩٢).

٦٧ - وليس ضروريا ولا ممكنا هنا أن أسرد العمل البعيد النتائج الذي يقوم به حاليا القاضي ريتشارد غولدستون رئيس لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير. ويكفي أن أقول إنه يستوجب الاحترام الواسع في جنوب أفريقيا والخارج. وأؤمن بضرورة دعم المجتمع الدولي للجنة غولدستون، وبضرورة أن تلقى توصيات البعثة تنفيذا كاملا وسريعا من الحكومة، ومن الأطراف المعنية في جنوب أفريقيا عند اللزوم.

٦٨ - ودون أن أختـــار بشكل اعتباطي أيـــة توصية من التوصيـــات العديـــدة للجنة غولدستون، أعتقد أن التوصيات المتصلة بالحظر الكامل على العرض العلني للأسلحة الخطرة وأمن النزل ينبغي أن يتم العمل بموجبها بأقصى سرعة، حيث إن الأحداث التي جرت مؤخرا تستند إلى ذلك، للأسف. وعلاوة على ذلك، فإنني على يقين من أن مدونة قواعد سلوك اللجنة الخاصة بالمظاهرات الجماهيرية يمكن أن تفعل الكثير من أجل السيطرة على العنف. ومن الضروري أيضا، في نظري، أن يتخذ زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية خطوات حازمة، كما توصي لجنة غولدستون، لمنع مؤيديهم من المشاركة في أعمال العنف.

٦٩ - إن الاستعداد القديم للعنف من قبل مختلف الفئات السياسية في جنوب أفريقيا يرجع بشكل رئيسي إلى عدم الثقة في الحياة السياسية في البلد، إلى حد أنني أرى أنها لا بد من معالجتها. ولذا، فإنني أوصي بأن تقوم لجنة غولدستون بسلسلة من التحقيقات في إدارة وعمليات بعض الوكالات، ومن جملتها، الجيش والشرطة، وأمخونتو وي سيزوي (MK)، وجيـــش تحرير شعب آزانيـــا، وشرطة كـــوازولو، وبوجه أعم، بعض "المؤسسات الأمنية" الخاصة. وقد قام ممثلي الخاص بمناقشة هذا الاقتراح مع القاضي غولدستون وبعض الأحزاب التي ترى أن هذه التحقيقات من شأنها أن تحد من العنف وتعود بالفائدة على البلد ككل، وفي حين أن هذه التحقيقات ستؤدي إلى توسيع نطاق أعمال لجنة غولدستون، فإن بإمكان اللجنة إجراءها ضمن إطار صلاحياتها الحالية. وإذا احتاجت اللجنة إلى مزيد من التمويل، فإنني أحث الحكومة على أن تكون على استعداد لذلك الأمر.

٧٠ - وقد رحبت اللجنة بالمساعدات الدولية المناسبة، وبالطبع فإن تقرير وادنغتون ومشاركة القاضي باغواتي كمستشار كانا تطورين إيجابيين للغاية. وقد يكون من المفيد في المستقبل أن يتم انتداب موظف أقدم، بالإضافة إلى مجموعة من القضاة، للاشتراك في عضوية لجان التحقيق، ولا بد أن يتم اختيار أشخاص مؤهلـــين ومناسبين ومتجانسين. وإذا شعر القاضي غولدستون في أي مرحلة بالحاجـــة إلى المساعدة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة في هذا الصدد، فإنني أوصي بأن تستجـيب المنظمة بصورة إيجابية ومناسبة.

٧١ - وعندما تكتب تقارير لجنة غولدستون، فإنها حاليا تقدم أولا إلى رئيس الدولة، ولا تنشر على نطاق أوسع إلا بعد أن تقوم الحكومة باستعراضها، وأعتقد أن الرأي السياسي والعام في جنوب أفريقيا سيرحب بالتقارير التي تتاح إلى جميع الأطراف الموقعة على اتفاق السلم الوطني في غضون أربع وعشرين ساعة من تقديمها إلى رئيس الدولة. ولذا فإنني أوصي بمتابعـــة هـــذا الأمـــر الـــذي سيعـــزز أثـــر التقاريـــر ومصداقيتها.

٧٢ - وأخيرا، ففيما يتعلق بلجنة غولدستون، فإنني أرى أن أية تحقيقات ودعاوى أخرى تكون ضرورية بمقتضى تقريرها، لا بد أن تقوم الدوائر الحكومية ذات الاختصاص بالاضطلاع بها على وجه السرعة. ومن شأن هذا الإجراء أن يعزز مصداقية آلية إنفاذ القانون في البلد.

٧٣ - إن اتفاق السلم الوطني المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يضع إطارا شاملا وافقت عليه جميع الأحزاب الرئيسية والمنظمات والجماعات في جنوب أفريقيا، لوضـــع حـــد للعنـــف وتسهيـــل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والتعمير. وكان هذا هو ما اتفقت عليه آراء جميع الذين بحثوا هذه المسألة مع وفد الأمم المتحدة، بمن فيهم أولئك الذين لهم ارتباط بالهياكل القائمة لأمانة السلم الوطني.

٧٤ - وهناك حاجة إلى دعم كل من لجنة السلم الوطني وأمانة السلم الوطني على نحو أكثر اتساقا وأوسع نطاقا من جانب أعلى المستويات السياسية، على النحو الذي تدعم به اللجان الاثنتا عشرة لحل المنازعات الإقليميـــة التي تغطـــي ســـائر أرجاء البلد. والأكثـــر

أهمية أنهما تحتاجان إلى تمويل وموظفين متفرغين من ذوي الكفاءات العالية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى مكاتب للإدارة ومراكز للعمليات تتسم بالكفاءة في "النقاط المتفجرة" الرئيسية، ولا بد من شغلها بالموظفين على مدى ٢٤ ساعة في اليوم وأن يوفر لها التمويل الكامل والمعدات الكافية. وينبغي أن يتبع لكل مكتب من هذه المكاتب فريق دائم يتألف من ممثلين للحكومة وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب إنكاثا وغيرها من الأطراف المعنية. وينبغي أن تكون هذه المكاتب قادرة في جميع الأوقات على العمل فورا للقضاء على المشاكل في مهدها؛ وينبغي أن تكفل لها سهولة الوصول الفوري والمباشر إلى وكالات إنفاذ القانون. ولذا فإنني أوصي بإنشاء هذه المكاتب بأقرب ما يمكن.

٧٥ - لقد فكرت مليا في الطلبات الجادة المقدمة إلى الأمم المتحدة لإرسال مراقبين إلى جنوب أفريقيا لمختلف الأغراض المشار إليها آنفا في هذا التقرير. كما أنني أتفهم ما تعرب عنه هذه الطلبات من دواعي القلق. كذلك فإنني أعرب عن بالغ تقديري للأفكار الجريئة والبناءة الكثيرة التي أحيلت إلى ممثلي الخاص أثناء مباحثاته، وقلبت فيها تفكيري بأناة.

٧٦ - وإزاء الآليات التي أنشأها بالفعل اتفاق السلم الوطني الذي وافقت عليه جميع الأحزاب، فقد توصلت، في هذه المرحلة، إلى أن أكبر عمل ضروري إنما يتمثل في تعزيز وتقوية هذه الآليات. وفي نظري أن هذا العمل سيسهم بشكل ملموس في تعزيز قدرة الهياكل المحلية التي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في بناء السلم في الوقت الحاضر وفي المستقبل على حد سواء. ولذا فإنني أوصي بأن توفر الأمم المتحدة ٣٠ مراقبا للعمل في جنوب أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع أمانة السلم الوطني من أجل تعزيز أغراض الاتفاق. وسيتم وضع المراقبين في مواقع متفق عليها، في أجزاء مختلفة من جنوب أفريقيا. وعند الاقتضاء يمكن زيادة عددهم من المنظمات الدولية المناسبة الأخرى، مثل الكمنولث والجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي رأيي أن الترتيبات العملية المنبثقة عن هذه التوصية ينبغي أن تخضع لمناقشات مبكرة وتفصيلية بين الأمم المتحدة والحكومة والأحزاب المعنية. وأعتقد في هذا الصدد أن التجارب التي تم اكتسابها من إيفاد ١٠ مراقبين من الأمم المتحدة لتغطية المظاهرات الجماهيرية ستساعد كثيرا في تحديد مهام وأساليب إدارة الفريق الأكبر حجما الذي أوصيت بإيفاده.

٧٧ - وأود كذلك أن أحث الحكومة على السرعة في العمل على ضمان التعيين المبكر لقضاة السلم وإنشاء المحاكم الجنائية الخاصة المتوخاة في اتفاق السلم الوطني.

٧٨ - إن أسباب العنف في جنوب أفريقيا معقدة وعميقة بطبيعة الحال. غير أن اليأس الذي ولده الفصل العنصري في البلد يمكن، على المدى الطويل، أن يعالج عن طريق التقدم السريع نحو خلق جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة. وهذا هو مرمى المفاوضات والهدف المنشود، لا بالنسبة لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية فحسب بل أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

٧٩ - إن مهمة إجراء هذه المفاوضات مسؤولية تقع على عاتق شعب جنوب أفريقيا وحده، ولذلك فإنني قد سعدت بالبيانات التي أدلى بها ممثلي الخاص والمتعلقة بإصرار الأحزاب الرئيسية على العودة، في أسرع وقت ممكن، إلى طاولة المفاوضات. إنني أحث على هذا العمل لأن الوقت الذي يضيع بخلاف ذلك ثمين، وأثمن من ذلك الأرواح التي تزهق. كما أن لدي شعورا قويا بأن أعمالا مثل الإطلاق الفوري لسراح جميع السجناء السياسيين من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين المناخ السياسي، وخلق الثقة، ودفن الماضي الأليم. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا أن تكون تقارير الإذاعة والتلفزيون اللذين تمتلكهما الدولة عادلة وموضوعية، وأن ينظر إليها على أنها عادلة وموضوعية.

٨٠ - إن مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، برغم كل ما لديه من نواحي القصور، تجب متابعته وتحسينه. وأرى أنه ينبغي أن يشجع الآخرين الذين لم ينضموا إليه بعد على أن يعمدوا إلى ذلك لمصلحة البلد والسلم. كما أنني على اقتناع بأن عملياته يجب أن تنسق على نحو أفضل وأن تجعل أكثر وضوحا. وقد تم إحراز تقدم كبير في الأفرقة العاملة، لكن قليلون جدا من يعرفون ذلك، أو القضايا المحددة التي ينبغي أن تحل. وهناك حاجة ماسة إلى إقامة آلية لحل المأزق على أعلى المستويات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة لكي ينظر مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية في أمر تعيين شخص بارز ومحايد، لا يكون أجنبيا بالضرورة، لتوحيد الصفوف وإعطاء المؤتمر ما يحتاجه من زخم وتماسك

لإنجاز مهامه. ولذا فإنني أوصي بأن تقوم جميع الأطراف المعنية في جنوب أفريقيا بإجراء مزيد من الدراسة حول هذه الأفكار.

٨١ - وفي مثل هذا الوقت، الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لجنوب أفريقيا والعالم على حد سواء، كان لا بد لمجلس الأمن أن يقرر في قراره ٧٦٥ (١٩٩٢) أن "يظل على علم بهذه المسألة إلى حين إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة".

٨٢ - ولكي ينجز مجلس الأمن وظيفته، أرى أنه كان ينبغي أن تكون أمامه معلومات منتظمة ومحايدة وموضوعية. ولهذا السبب، أقترح أن يتم الاضطلاع بمهمات مثل المهمة التي أنجزت مؤخرا، وذلك على أساس فصلي، أو بصورة أكثر تكرارا، إذا كان الوضع يسمح بذلك.

٨٣ - إن دور المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجه خاص يمكن، في هذه اللحظة، أن يكون عميقا ومفيدا. إذ يمكن أن يسهل إحداث تحول كبير وسلمي في جزء من العالم ظل يعاني منذ زمن بعيد.

الوثيقة ١٥٩

رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد عبده ضيوف، رئيس السنغال ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

[ملاحظة من المحرر: الأصل بالفرنسية]

كما تعلمون، فقد اجتمع مجلس الأمن مؤخرا، بناء على طلب منظمة الوحدة الأفريقية، للنظر في الحالة في جنوب أفريقيا. وقد قام وزير خارجيتكم، سعادة السيد دجيبو لايتي كا، الذي ترأس وفدا رفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية، بشرح موقف المنظمة أمام المجلس بشكل فعال إلى حد كبير.

واختتم مجلس الأمن المناقشة باتخاذ القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢، الذي يدعو الأمين العام إلى أن يعين، على سبيل الاستعجال، ممثلا خاصا لجنوب أفريقيا لكي يقوم بتقديم توصيات لاتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على إنهاء أعمال العنف بصورة فعالة وعلى تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات تؤدي إلى انتقال سلمي نحو جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

وقد قمت على الفور بتعيين السيد سايروس فانس ممثلا خاصا، حيث زار جنوب أفريقيا في الفترة من ٢١ إلى ٣١ تموز/ يوليه والتقى بأكبر عدد ممكن من الأطراف المهتمة بالأمر. ولدى عودته وبناء على طلب مجلس الأمن، قدمت تقريرا إلى ذلك الأخير في ٧ آب/ أغسطس. وسيجتمع المجلس خلال الأيام القليلة القادمة للنظر في التوصيات الواردة في التقرير واتخاذ إجراء بشأنها.

وأتشرف، سيدي، بأن أرفق طي هذا نسخة من هذا التقرير وأود أن أظل على اتصال وثيق بكم بشأنه.

وتفضلوا، سيدي، بقبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع)
بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٦٠
قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ عن مسألة جنوب أفريقيا،

وتصميما منه على مساعدة شعب جنوب أفريقيا في نضاله المشروع لإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري،

وإدراكا منه لتوقعات شعب جنوب أفريقيا في أن تساعد الأمم المتحدة على إزالة جميع العقبات التي تواجه استئناف عملية المفاوضات،

وإذ يضع في اعتباره أوجه القلق المتعلقة بمسألة العنف في جنوب أفريقيا، بما في ذلك مسائل بيوت الطلبة، والأسلحة الخطرة، ودور قوات الأمن وغيرها من التشكيلات المسلحة، والتحقيق في السلوك الإجرامي ومقاضاته، والمظاهرات الجماهيرية، وسلوك الأحزاب السياسية،

وإذ يضع في اعتباره أيضا الحاجة إلى تعزيز وتدعيم الآليات المحلية التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني، بهدف تعزيز قدرتها على إقامة السلم في الحاضر والمستقبل،

وقد عقد العزم على مساعدة شعب جنوب أفريقيا على وضع حد للعنف الذي يؤدي استمراره إلى تهديد خطير للسلم والأمن في المنطقة،

وإذ يؤكد، في هذا الصدد، أهمية تعاون جميع الأطراف من أجل استئناف عملية التفاوض في أسرع وقت ممكن،

١ - **يرحب مع التقدير** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ عن مسألة جنوب أفريقيا؛

٢ - **يعرب عن تقديره** لجميع الأطراف ذات الصلة في جنوب أفريقيا لما أبدته من تعاون مع ممثل الأمين العام لجنوب أفريقيا؛

٣ - **يطلب** إلى حكومة جنوب أفريقيا وجميع الأطراف في جنوب أفريقيا التنفيذ العاجل لتوصيات الأمين العام ذات الصلة الواردة في تقريره؛

٤ - **يأذن** للأمين العام بالقيام، بصورة عاجلة، بوزع مراقبين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، بالصورة وبالأعداد التي يراها ملائمة بما يمكّن من التصدي بشكل فعال لأوجه القلق التي أشار إليها في تقريره وذلك بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني؛

٥ - **يدعو** الأمين العام إلى المساعدة في تعزيز الهياكل التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني بالتشاور مع الأطراف المعنية؛

...

٧ - **يطلب** إلى حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب والمنظمات، والهياكل التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني، التعاون التام مع مراقبي الأمم المتحدة لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة فعالة؛

٨ - **يدعو** المنظمات الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، أن تنظر في وزع مراقبيها في جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني؛

٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد النظر حتى قيام جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

الوثيقة ١٦١

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى عما وقع في سيسكاي من خسائر في الأرواح، وعن تفاصيل تتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4807-SAF/141، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

يعرب الأمين العام عن بالغ استيائه لما وقع في سيسكاي من خسائر في الأرواح يوم ٧ أيلول/ سبتمبر خلال مظاهرة نظمها المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا.

ويود الأمين العام أن يذكر في هذا الصدد بأن مجلس الأمن قد أذن، في قراره ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس، للأمين العام بالقيام بصورة عاجلة بوزع مراقبين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، بالصورة وبالأعداد التي يراها ملائمة بما يمكّن من التصدي بشكل فعال لأوجه القلق التي أشار إليها في تقريره (الوثيقة S/24389)، وذلك بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني، الموقع في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، لتوفير إطار وقاعدة لإنهاء العنف في هذا البلد.

كما دعا المجلس الأمين العام إلى المساعدة في تعزيز الهياكل التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني بالتشاور مع الأطراف المعنية. ودعا المجلس كذلك المنظمات الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، أن تنظر في وزع مراقبيها في جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني.

وعقب إجراء مشاورات مع مجلس الأمن، قرر الأمين العام وزع ٥٠ من مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا للأغراض المبينة في قرار مجلس الأمن ٧٧٢. وقد تم تعيين أنجيلا كينغ، من جامايكا، رئيسة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا. وعين عصمت ستاينر، من جمهورية تنزانيا المتحدة، نائبا لرئيسة البعثة.

وسوف يرأس السيد ستاينر مجموعة أولى تضم ١٣ مراقبا ستتوجه إلى جنوب أفريقيا في ١١ أيلول/ سبتمبر لإنشاء البعثة. وسيوزع المراقبون الثلاثة عشر في منطقة ناتال/كوازولو (دوربان) ومنطقة ويتس/فال (جوهانسبرغ). أما إجمالي مراقبي الأمم المتحدة الخمسين فسوف يرابطون في المناطق الإحدى عشرة التالية لتغطية البلد بأكمله:

ناتال/كوازولو	أقصى ترانسفال
الحدود/سيسكاي	الشمالية
ويتس/فال	ترانسفال الشمالية
الكيب الغربية	ترانسفال الغربية
ولاية أورانج الحرة	الكيب الشرقية
الكيب الشمالية	ترانسفال الغربية

وسيكون مقر البعثة في جوهانسبرغ.

الوثيقة ١٦٢

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بشأن إطلاق النار على متظاهرين في سيسكاي

S/24541، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

يشجب أعضاء مجلس الأمن مقتل ٢٨ متظاهرا وإصابة حوالي ٢٠٠ آخرين بأيدي العناصر الأمنية في جنوب أفريقيا يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وهم يؤكدون من جديد قلقهم البالغ إزاء استمرار تصاعد العنف في جنوب أفريقيا، ويشددون مرة أخرى على مسؤولية سلطات جنوب أفريقيا عن حفظ القانون والنظام، ويطلبون إليها اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإنهاء العنف وحماية حق جميع سكان جنوب أفريقيا في الانخراط في النشاط السياسي السلمي دون خوف من الترويع أو العنف. وهم يحثون جميع الأطراف في جنوب أفريقيا على التعاون في مكافحة العنف وعلى ضبط النفس إلى أقصى حد للمساعدة على كسر دائرة العنف المتزايد.

ويشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة وضع حد للعنف وخلق الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات تفضي إلى إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة. وهم يلاحظون في هذا الصدد، أن مجلس الأمن، في قراره ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢، أذن للأمين العام بوزع مراقبين للأمم المتحدة بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني لتوفير إطار وقاعدة لإنهاء العنف في هذا البلد. ويرحبون بقرار الأمين العام وزع مجموعة أولى تضم ١٣ من مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ كجزء من المجموعة الكاملة المؤلفة من ٥٠ مراقبا والمقرر وزعها في غضون شهر واحد.

ويدعو أعضاء المجلس حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب والمنظمات والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني، إلى التعاون التام مع مراقبي الأمم المتحدة لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة فعالة. وهم يكررون دعوتهم لسائر المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة للنظر في وزع مراقبيها في جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني تسهيلا لعملية إحلال السلم.

الوثيقة ١٦٣

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى القاضي ر. ج. غولدستون، رئيس لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

لقد أبلغني مبعوثي الخاص، السيد سايروس فانس بالمناقشات المفيدة التي أجراها معكم أثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى جنوب أفريقيا. وكما تعلمون، فقد ذكرت في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن، أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد عمل لجنة غولدستون وأن توصياتها ينبغي أن تُنفذ تنفيذا كاملا وعاجلا من جانب الحكومة ومن جانب الأطراف في جنوب أفريقيا عندما يُطلب إليها ذلك. ونظرا لأن اللجنة قد رحبت بالمساعدة الدولية المناسبة، فقد أوصيت بأن يستجيب المجتمع الدولي والأمم المتحدة على نحو إيجابي ومناسب كلما وعندما يُطلب إليهما ذلك.

وقد خولني مجلس الأمن بوزع مراقبي الأمم المتحدة بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني. وتقتضي هذه الولاية من بعثة الأمم المتحدة أن تتعامل مع جميع الهياكل ذات الصلة بموجب الاتفاق، بما في ذلك لجنتكم. وعندما يتم وزع مراقبي الأمم المتحدة الخمسين بصورة كاملة، فإنهم سيكونون في وضع يمكنهم من الاضطلاع بهذه المهام الهامة.

وكما تعلمون، فقد وصل فريق مراقبي الأمم المتحدة المتقدم الذي أذن به قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢، إلى جنوب أفريقيا في ١٣ أيلول/ سبتمبر. ومن المقرر أن تصل رئيسة البعثة السيدة أنجيلا كينغ، إلى جوهانسبرغ في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وإني على ثقة من أنكم تودون الاجتماع مع السيدة كينغ لإجراء مناقشة كاملة لعمل لجنتكم وأشكال التعاون بينها وبين بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

وقد أعربت عن أسفي العميق للخسائر في الأرواح التي حدثت في سيسكاي في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وإني أعرب عن أملي الوطيد في أن تساهم الأمم المتحدة في تخفيف حدة التوتر وفي أن تقوم بدور حافز بالنسبة للتطورات الإيجابية في المستقبل.

وأود أن أتوجه إليكم بالثناء للعمل البعيد الأثر الذي تضطلع به لجنتكم وأن أؤكد لكم استعدادي للنظر الإيجابي في أي طلب للمساعدة من الأمم المتحدة لدعم العمل الذي تضطلع به لجنتكم.

(توقيع)
بطرس بطرس غالى

الوثيقة ١٦٤

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد رولوف ف. بوتا، وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى القرار ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ الذي رحب فيه مجلس الأمن في جملة أمور مع التقدير بتقرير الأمين العام عن مسألة جنوب أفريقيا الوارد في الوثيقة S/24389 وأذن للأمين العام بالقيام، بصورة عاجلة، بوزع مراقبين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، بالصورة وبالأعداد التي يراها ملائمة بما يمكن من التصدي بشكل فعال لأوجه القلق التي أشار إليها في تقريره المذكور أعلاه، وذلك بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني المؤرخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ الذي أنشأ إطارا شاملا، اتفقت عليه جميع الأطراف الرئيسية، والمنظمات والجماعات في جنوب أفريقيا، لوضع حد للعنف ولتيسير التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والإعمار.

ولتيسير بلوغ مقاصد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، فإني أقترح أن تقوم حكومتكم، في إطار تنفيذ التزاماتها بموجب المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة، بمنح هذه البعثة وممتلكاتها وأموالها وأصولها وموظفيها أحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها (الاتفاقية).

ونظرا لأهمية المهام التي ستقوم بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة، فإني أقترح بوجه خاص أن تقدم حكومتكم إلى:

'١' مراقبي الأمم المتحدة، بمن فيهم رئيس البعثة، الذين يعدون من موظفي المنظمة من الرتب العليا والذين ستبلغ أسماؤهم إلى حكومتكم لهذا الغرض، الامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون وفقا للقانون الدولي؛

'٢' موظفي الأمم المتحدة الآخرين المكلفين بالعمل في هذه البعثة، الامتيازات والحصانات التي لهم الحق في التمتع بها بموجب المادتين الخامسة والسابعة من الاتفاقية.

كما تشمل الامتيازات والحصانات اللازمة للوفاء بمهام بعثة مراقبي الأمم المتحدة ما يلي: حرية دخول الموظفين والممتلكات واللوازم والمعدات وقطع الغيار

وخروجها دون تأخير أو إعاقة؛ وحرية الانتقال الكاملة للأفراد والمعدات ووسائل النقل برا وبحرا وجوا؛ وقبول تسجيل الأمم المتحدة لوسائل النقل (برا وبحرا وجوا) والتراخيص التي تمنحها الأمم المتحدة لمشغلي هذه الوسائل؛ وحق رفع علم الأمم المتحدة على أماكن العمل ومراكز المراقبة والمركبات والطائرات والزوارق؛ وحق الاتصال دون أي قيد بواسطة اللاسلكي أو السواتل، بالإضافة إلى الهاتف أو البرق أو أي وسيلة أخرى.

ومن المفهوم أن حكومة جنوب أفريقيا ستقدم للأمم المتحدة مجانا، جميع أماكن العمل التي قد تلزم لإقامة مراقبي الأمم المتحدة وأدائهم لمهامهم، بما في ذلك حيز المكاتب. وتكون جميع أماكن العمل هذه ذات حرمة ولا تخضع إلا لإشراف الأمم المتحدة وسلطتها حصرا. ودون الإخلال باستخدام الأمم المتحدة لوسائل النقل والاتصالات الخاصة بها، من المفهوم أن حكومتكم ستقدم لرئيس البعثة عند الطلب وعلى نفقتها أي وسيلة ضرورية للنقل والاتصال. وتكفل حكومة جنوب أفريقيا كذلك أمن وسلامة مراقبي الأمم المتحدة.

فإذا كانت هذه الاقتراحات تحظى بموافقتكم، فإني أقترح أن تشكل هذه الرسالة وردكم عليها اتفاقا بين الأمم المتحدة وجمهورية جنوب أفريقيا يبدأ نفاذه فورا.

الوثيقة ١٦٥

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد فريدريك ويليام دي كليرك، رئيس جنوب أفريقيا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

لقد أبلغني مبعوثي الخاص، السيد فيريندرا دايال بالمرحلة الحاسمة التي وصلت إليها المحادثات التي ترمي إلى ترتيب اجتماع يعقد بينكم وبين السيد مانديلا.

وإني مدرك تماما لتعقد المسائل التي ينطوي عليها ذلك. بيد أني أود أن أحثكم على كفالة التغلب على العقبات الراهنة وعدم تبديد الزخم الذي تم إيجاده لعقد هذا الاجتماع. وإني على ثقة، من أن الإعلان عن وقت مبكر لعقد الاجتماع، سيستقبل ببالغ الارتياح هنا في نيويورك، حيث سيجتمع الزعماء من جميع أنحاء العالم لحضور الجمعية العامة. كما سيكون مصدرا لارتياح هائل لجميع شعوب جنوب أفريقيا التي يقع مصيرها في أيدي زعمائها.

(توقيع)
بطرس بطرس غالى

الوثيقة ١٦٦

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن وصول السيدة أنجيلا كينغ، رئيسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، إلى جوهانسبرغ

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4821-SAF/145، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

في أعقاب إعلان الأمين العام في ٩ أيلول/ سبتمبر، عن قراره بوزع بعثة من ٥٠ مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، وصلت أنجيلا كينغ، التي تترأس البعثة، إلى جوهانسبرغ اليوم، ٢٣ أيلول/ سبتمبر، لتولي مهامها كرئيسة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

وقد سافر مع رئيسة البعثة فريق ثان من ستة مراقبين، مما يجعل مجموع عدد المراقبين في جنوب أفريقيا يصل إلى ٢٠. وتجدر الإشارة إلى أن فريقا متقدما يتألف من ١٤ من مراقبي الأمم المتحدة، برئاسة عصمت ستاينر، لا يزال موجودا في جنوب أفريقيا منذ ١٣ أيلول/ سبتمبر لاتخاذ الترتيبات اللازمة لوزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، ومن المتوقع أن يتم وزع وحدة المراقبين بكاملها في تشرين الأول/ أكتوبر .

وقد أذن مجلس الأمن، بموجب قراره ٧٧٢ (١٩٩٢)، المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس، للأمين العام بالقيام، بصورة عاجلة، بوزع مراقبين للأمم المتحدة، في جنوب أفريقيا، بالصورة وبالأعداد التي يراها ملائمة بما يمكن من التصدي بشكل فعال لأوجه القلق التي أشار إليها في تقريره (S/24389)، وذلك بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني.

وسوف تتعاون بعثة المراقبين، وتنسق عملها، حسب الاقتضاء مع الهياكل التي أقيمت بموجب الاتفاق، ولا سيما لجنة السلم الوطني، وأمانة السلم الوطني، ولجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير. ويجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لكفالة التنسيق بين فريق مراقبي الأمم المتحدة ومراقبي أمانة الكمنولث، والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

الوثيقة ١٦٧

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن الاجتماع المقبل بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4822-SAF/146، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢

قام السيد نيلسون مانديلا لتوه بإبلاغ الأمين العام بأنه تم التغلب على العقبات التي تحول دون عقد اجتماع بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا وأنه يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع وشيك بينهما.

ويرحب الأمين العام بحرارة بهذا التطور ويود أن يعرب عن تقديره الخالص للسيدين دي كليرك ومانديلا لما أبدياه من صبر وأهلية للقيادة لحل المصاعب التي ثارت. وهو يأمل في أن يساعد اجتماعهما على تحويل الجو السياسي في جنوب أفريقيا بطريقة إيجابية ويفضي بصورة عاجلة إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف التي تشمل جميع الأطراف المعنية.

ويعتبر التعجيل في إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة هدفا يتسم بأهمية قصوى للأمم المتحدة. وستواصل المنظمة بذل كل جهد لتعزيز هذا الهدف بطريقة بناءة وتتسم بالتفهم.

الوثيقة ١٦٨

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى اجتماعنا الذي عقد في نهاية تموز/ يوليه في نيويورك، عندما أتيحت لنا الفرصة لتبادل الآراء بشأن الحالة في جنوب أفريقيا أثناء فترة مناقشة مجلس الأمن. ولقد وجدت تلك المناقشات مفيدة

إلى أقصى الحدود. فاشتراك جميع الأطراف المهتمة في المناقشة التي تجري في مجلس الأمن، بالإضافة إلى عمق ونطاق القرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و٧٧٢ (١٩٩٢)، يبرز الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة بشأن المسألة واستعدادها للعمل مع جميع الأطراف لتيسير عملية السلم.

وما زلنا، كجزء من الجهد الرامي إلى دفع عملية السلم، نحث الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا على التوصل إلى اتفاق عاجل بشأن استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد اجتمع مبعوثي الخاص، السيد فيريندرا دايال الذي قام بزيارة جنوب أفريقيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أيلول/ سبتمبر، بوفد من حزب الحرية إنكاثا برئاسة إنكوسي س. هـ. غوميدي، نائب الأمين العام، في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ لمناقشة هذا التطور وغيره من التطورات ذات الصلة. بيد أن السيد دايال لم يتمكن، بالرغم من المحاولات العديدة، من الاتصال بكم شخصيا بالهاتف قبل مغادرته.

وفي أعقاب الاجتماع الذي تم في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا الذي أسفر عن التوصل إلى سجل التفاهم، من الجوهري حاليا أن يقوم جميع زعماء جنوب أفريقيا ببذل كل جهد، كمسألة عاجلة، لوضع حد للعنف وتيسير استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف، التي يجب أن تشمل بالضرورة حزب الحرية إنكاثا. وسيكون من الضروري بذل جهود أخرى للتعجيل بالزخم اللازم لتحقيق تغير بناء من شأنه أن يفضي إلى تحقيق تقدم بشأن المسائل الدستورية ويؤدي كذلك إلى تخفيف تقلب الجو السياسي.

ولكي تمضي عملية السلم قدما ولتحقيق تسوية دائمة، فإني أود أن أناشدكم، بوصفكم رئيسا لحزب الحرية إنكاثا، ببذل جهد مجدد للاجتماع بالسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، للنظر في سبل ووسائل وضع حد للعنف ودفع عملية المفاوضات. وكما تدركون دون شك، فإنه يجري متابعة الحالة في جنوب أفريقيا اليوم في نيويورك عن كثب، حيث يجتمع زعماء من جميع أنحاء العالم لحضور الجمعية العامة. وإني أعتقد أنهم وشعب جنوب أفريقيا ككل يرحبون بأي مبادرة تصدر عن اجتماع يعقد بينكم وبين السيد مانديلا، يحدد طابع الوفاق الوطني والتعاون.

وسيكون اهتمامكم العاجل بهذه المسألة موضع تقديري البالغ.

(توقيع)
بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٦٩

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى المحادثة المفيدة للغاية التي جرت بيننا صباح اليوم فيما يتعلق بالعمل لمتابعة اجتماعكم الذي عقد في ٢٦ أيلول/ سبتمبر مع الرئيس دي كليرك. وقد أحطت علما بوجه خاص باقتراحكم المتمثل في أنه ينبغي عقد اجتماع لأحزاب جنوب أفريقيا الـ ٢١.

وأود في هذا الصدد إبلاغكم بأني ناشدت الزعيم بوتيليزي لبذل جهد مجددا للاجتماع بصورة عاجلة معكم للنظر في سبل ووسائل وضع حد للعنف ودفع عملية السلم إلى الأمام. وإني أعتقد أن شعب جنوب أفريقيا ككل سيرحب بأي مبادرة تصدر عن مثل هذا الاجتماع الذي سيحدد طابع الوفاق الوطني والتعاون. وإن عقد اجتماع بينكما ينبغي كذلك أن يمهد السبيل لعقد اجتماع لأحزاب جنوب أفريقيا الـ ٢١.

ولي وطيد الأمل في أنكم ستتمكنون من الرد بسرعة على الدعوة للاجتماع بالزعيم بوتيليزي.

(توقيع)
بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٧٠

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في اجتماع عقدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4832-GA/AP/2095،
١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢

اليوم نتذكر مواطني جنوب أفريقيا الذين عانوا، أو هم يعانون، من السجن بسبب معتقداتهم السياسية. إن كفاحهم لم يذهب سدى. فأيديولوجية الفصل العنصري قد هزمت، وتم الاعتراف بشرورها.

إن حكومة جنوب أفريقيا اليوم تقر بأن الفصل العنصري قد باء بالخزي وأنه غير قابل للإدامة. وقد قررت سلطات جنوب أفريقيا أن تطلق سراح الذين لا يزالون في السجن لأسباب سياسية.

إن هذا القرار محل ترحيب.

إلا أن الكفاح لم ينته بعد. فهياكل الفصل العنصري لم تفكك بعد بأكملها.

إن أعمال الفصل العنصري الوحشية قد خلفت تركة مرة من العنف والقمع الاقتصادي وانعدام الثقة والآلام.

إننا نتذكر بامتنان ما لاقاه أولئك الذين ناضلوا ضد الفصل العنصري من معاناة. إنهم مصدر إلهام لنا في تصميمنا على المضي قدما للمساعدة على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة، التي تعتبر الهدف الذي يرمي إليه المجتمع الدولي وعملية مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية.

إن وضع حد للفصل العنصري بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات هو التزام ألقاه على عاتقنا إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري، الذي تم اعتماده بتوافق الآراء عام ١٩٨٩. وإن الأمم المتحدة تعمل بجد لبلوغ هذا الهدف.

وقد قام مبعوثي الخاص، فيريندرا دايال، بزيارة جنوب أفريقيا، في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أيلول/ سبتمبر لإجراء مناقشات متابعة بشأن قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢). وقد التقى برئيس الدولة دي كليرك، وكبار مسؤولي حكومة جنوب أفريقيا، ومختلف الأحزاب السياسية، بما في ذلك المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، وحزب الحرية إنكاثا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا.

وقد ركزت المناقشات على آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن بالإضافة إلى التطورات السياسية التي جرت مؤخرا في البلد. وبعد مناقشات ثنائية بين مسؤولي الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي، اجتمع الرئيس دي كليرك مع السيد مانديلا في ٢٦ أيلول/ سبتمبر.

وتم الاتفاق على إطلاق سراح جميع السجناء الذين يتصل سجنهم بالمنازعات السياسية الماضية، والذين يمكن أن يساهم إطلاق سراحهم في تحقيق الوفاق، بحلول ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر. وإني مدرك بأن إطلاق سراح السجناء السياسيين يجري وفقا لما هو مقرر. وتلك علامة تبعث على الأمل.

إن الأمم المتحدة تفعل كل ما في وسعها لدفع عملية السلم. ففي أعقاب القرار ٧٧٢، على سبيل المثال، قمت بإيفاد فريق من المراقبين إلى جنوب أفريقيا. وهناك حاليا في جنوب أفريقيا ثمانية وعشرون من مراقبي الأمم المتحدة، موزعون، بوجه خاص، في المناطق التي يعتبر العنف السياسي فيها على أشده. وسيعملون إلى جانب مراقبين من هيئات حكومية دولية أخرى.

إني سعيد لأن الأمم المتحدة لم تكتف بإدانة الفصل العنصري، ولكنها تقوم باتخاذ خطوات ملموسة بناءة لمساعدة عملية الانتقال السلمي في جنوب أفريقيا.

إن ما نبذله من جهود ليس بالطبع إلا تكملة للجهود التي تبذلها مختلف الفئات السياسية في جنوب أفريقيا. فاشتراكها، وحسن النية والشجاعة السياسية هي أمور أساسية للنجاح. وتقع مسؤولية تحقيق اتفاق عادل ودائم عن طريق المفاوضات على عاتق مواطني جنوب أفريقيا أنفسهم.

ومما يؤسف له، أن اندلاع العنف يتواصل في جنوب أفريقيا. فالفصل العنصري والعنف هما أخوان شقيقان. إن القضاء على الفصل العنصري والقضاء على

العنف هما جزء من العملية نفسها. فالفصل العنصري يؤدي إلى إيجاد يأس من نوع خاص. وإن استبدال تركة العنف التي خلفها بروح جديدة من الثقة والتعاون ينبغي أن يكون بمثابة التحدي الرئيسي لنا حاليا.

إني أعلم أني أتكلم عن جميع أعضاء الأمم المتحدة: إني أحث الذين هم في مراكز القيادة في جنوب أفريقيا على أن يضاعفوا جهودهم لوضع حد للمحنة التي أنتجها الفصل العنصري؛ وأن يشتركوا في إيجاد مستقبل جديد لجنوب أفريقيا.

الوثيقة ١٧١

التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي

A/47/574، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، فيما طلبته، بموجب مقررها ٤٥/٤٥٧ باء المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، وقرارها ٤٦/٧٩ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، أن يعزز كافة الجهود المفضية إلى استئصال شأفة الفصل العنصري عن طريق المفاوضات الجادة، وأن يواصل بنشاط متابعة تطورات الحالة في جنوب أفريقيا وأن يقدم تقريرا عما يحرز من تقدم في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وبغية إعداد هذا التقرير، التمست الأمانة العامة آراء الحكومة، وكافة الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية، فضلا عن عدة أطراف أخرى التقت بها وفود الأمم المتحدة وأجرت حوارا معها في جنوب أفريقيا خلال عام ١٩٩٢. وقد طُلب إلى هذه الجهات أن تقدم، في موعد أقصاه ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، ملاحظاتها بشأن مجمل الحالة في جنوب أفريقيا وبشأن أي تطور يحدث فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان.

٣ - ولقد أتيحت للأمين العام، في عدد من المناسبات خلال هذه السنة، فرصة بحث التطورات المتصلة بالحالة القائمة في جنوب أفريقيا، ولا سيما عملية المفاوضات الجارية في ذلك البلد مع وزير خارجية جنوب أفريقيا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة. والتقى الأمين العام أيضا برئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، السيد نيلسون مانديلا، ورئيس مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، السيد كلارنس ماكويتو، والزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا، الذين زودوه بتقييم للحالة وبينوا له موقف حركاتهم من التطورات الجارية في جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، كان الأمين العام ممثلا بصفة مراقب في مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية (الأول والثاني) المعقودين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وأيار/مايو ١٩٩٢ على التوالي. كما قام الممثل الخاص للأمين العام، السيد سايروس فانس، بزيارة جنوب أفريقيا في تموز/ يوليه ١٩٩٢ عملا بقرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢). وقام السيد فيريندرا دايال، المبعوث الخاص للأمين العام، بزيارة جنوب أفريقيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، لإجراء مباحثات متابعة مع الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢).

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وجه الأمين العام اهتمام أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية إلى بعض أحكام القرار ٤٦/٧٩ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. وستبين في تقرير مستقل إلى الجمعية العامة تفاصيل الخطوات المتخذة من قبل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الأحكام.

ثانيا - ملاحظات الأمين العام

٥ - بالرغم من التقدم المحرز في المفاوضات التي استهلت في المؤتمر الأول للعمل على إقامة

جنوب أفريقيا ديمقراطية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، فإن المؤتمر الثاني قد انتهى إلى طريق مسدود نظرا لعدم التمكن من التوصل إلى أي اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية بما في ذلك إقامة حكومة مؤقتة. وبعد قطع المفاوضات المتعددة الأطراف، أدى تصاعد العنف السياسي إلى تفاقم الحالة. وقد أدت المجزرة التي حدثت في بلدة بوبياتونغ في ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٢، وما تلاها من أحداث عنف، بما في ذلك المأساة التي حدثت في بيشو بسيسكاي في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، إلى تركيز الاهتمام على الضرورة الحتمية لإنهاء العنف، وتسهيل الانتقال السلمي نحو جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

٦ - وبعد الزيارة التي قام بها إلى جنوب أفريقيا ممثلي الشخصي، السيد سايروس فانس، في نهاية تموز/ يوليه ١٩٩٢، عملا بقرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢)، قدمت توصيات محددة، في إطار القرار للمساعدة في التوصل إلى إنهاء فعلي للعنف وتهيئة الأحوال اللازمة لاستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف. وفي وقت لاحق طلب مجلس الأمن، فيما طلبه، بموجب قراره ٧٧٢ (١٩٩٢)، أن تقوم حكومة جنوب أفريقيا وجميع الأطراف في جنوب أفريقيا بالتنفيذ العاجل للتوصيات ذات الصلة الواردة في تقريري، وأذن لي بوزع مراقبين تابعين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا. وقد قام مبعوثي الخاص، السيد فيريندرا دايال، بزيارة جنوب أفريقيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ لإجراء مباحثات متابعة مع الأطراف المعنية بشأن القرار المذكور أعلاه وكذلك بشأن التطورات السياسية في ذلك البلد.

٧ - وبطلب من الأطراف، تم وزع ١٠ مراقبين تابعين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في الأسبوع الأول من آب/ أغسطس ١٩٩٢ لمراقبة العمل الجماهيري الذي نظمه المؤتمر الوطني الأفريقي. ومن المتفق عليه عموما أن وجود المراقبين العشرة التابعين للأمم المتحدة له أثر مفيد على الحالة السياسية في غضون تلك الفترة. وبنهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، كان قد تم وزع ٤٤ مراقبا تابعين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا وفقا لمقررات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد لقي المراقبون استقبالا حسنا من خلال الهياكل التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق السلم الوطني والتي يعمل معها المراقبون بشكل منسق بغية المعالجة الفعالة لمجالات الاهتمام المشار إليها في تقريري إلى مجلس الأمن. وقد رحبت حكومة جنوب أفريقيا، وكذلك الأطراف المعنية، بوجود المراقبين ومساهمتهم في عملية السلم. وبعثة المراقبين التابعة للأمم المتحدة ماضية قدما وبشكل سريع نحو إنجاز الولاية المسندة إليها، بالتعاون الوثيق مع المراقبين التابعين للكمنولث والجماعة الأوروبية وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية.

٨ - ويشكل الاجتماع الذي عقد بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، خطوة هامة إلى الأمام في اتجاه الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية. وقد تم التوصل إلى اتفاق في الاجتماع بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتعزيز الأمن في دور الإيواء، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين المتبقين وحظر حمل الأسلحة الخطرة وعرضها. كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى وجود جمعية تأسيسية ديمقراطية/هيئة لوضع الدستور وضرورة الاستمرارية الدستورية خلال الفترة الانتقالية الأولية. وهذه الاتفاقات تمثل تطورا مستحسنا غاية الاستحسان وينبغي أن توفر الأساس للمضي قدما في عملية التفاوض. بيد أني ما زلت قلقا بصفة خاصة بسبب رفض الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا لهذه الاتفاقات. ومع مراعاة هذه العوامل شددت لجميع المعنيين على ضرورة بذل جهد مجدد وعازم لإنهاء العنف وإزالة أية عقبات متبقية يمكن أن تعيق استئناف المفاوضات.

٩ - وينبغي للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا أن يؤدي إلى تسارع القوة الدافعة لإجراء تغيير بناء وأن يفضي إلى إحراز تقدم على الجبهة الدستورية. إلا أن هناك مخاطر هائلة لا تزال قائمة، وليس أقلها تقلب الجو السياسي والميل نحو اللجوء إلى التخويف والعنف. ومن الحتمي أن تفي الأحزاب السياسية بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بوصفها موقعة على اتفاق السلم الوطني، وكذلك على الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بين الأحزاب بشأن تنظيم المظاهرات العامة استنادا إلى المقترحات التي قدمتها لجنة غولدستون. وأود هنا أن أشدد مرة أخرى على مسؤولية سلطات جنوب أفريقيا عن المحافظة على القانون والنظام، وضرورة قيامها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء العنف وحماية حقوق جميع مواطني جنوب أفريقيا في ممارسة النشاط السياسي السلمي دون خوف من الإرهاب أو العنف.

وينبغي لجميع الأطراف في جميع أفريقيا أن تتعاون في مكافحة العنف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل المساعدة في الخروج من دورات العنف.

١٠ - وما برحت الأمم المتحدة تعمل بنشاط، من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن خلال صناديقها الاستئمانية للجنوب الأفريقي وشبكة الوكالات المتخصصة، من أجل التوصل، على التوالي، إلى عودة المنفيين من جنوب أفريقيا، وإعادة دمج السجناء السياسيين السابقين في مجتمع جنوب أفريقيا، وفي توفير المساعدة التعليمية والتدريبية لمواطني جنوب أفريقيا المحرومين. وبالإضافة إلى ذلك، تظل الأمم المتحدة مستعدة لتوفير استجابة منسقة على نطاق المنظومة لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ممارسة الفصل العنصري التي اتخذت طابعا مؤسسيا والمستمرة منذ أمد بعيد.

١١ - وبالطبع فإن دور المجتمع الدولي في تحويل جنوب أفريقيا إلى بلد ديمقراطي وغير عنصري لا يمكن أن يكون سوى دور مكمل لأدوار مختلف الجماعات السياسية في البلد. فمشاركة هذه الجماعات وحسن نيتها وشجاعتها السياسية هي أمور أساسية لتحقيق النجاح، ويجب أن تلقى على عاتق مواطني جنوب أفريقيا أنفسهم مسؤولية التوصل إلى اتفاق عادل ودائم من خلال التفاوض. أما الأمم المتحدة من جانبها فستواصل السعي إلى إيجاد سبل خلاقة لمساعدة شعب جنوب أفريقيا ككل في بلوغ الأهداف التي حددها لنفسه والتي التزمت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها الصادر في عام ١٩٨٩ بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي.

الوثيقة ١٧٢

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

A/47/22-S/24663، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢

...

سابعا - النتائج والتوصيات

١٧٥ - دخلت العملية السياسية في جنوب أفريقيا مرحلة جديدة نتيجة إنشاء إطار للتفاوض في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. وعلى الرغم من الخلافات السياسية الواسعة، فإن هذه المفاوضات الأولى الواسعة النطاق، بإحرازها تقدما منذ عدة أشهر، أحيت الآمال في التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة في جنوب أفريقيا. إلا أن التطورات التي حدثت منذ أيار/مايو ١٩٩٢ أظهرت أن العملية السياسية في ذلك البلد هي عملية هشة وعرضة للانهيار، وأن تحقيق عملية مستمرة للتوصل إلى حل سلمي قائم على التفاوض لا يتطلب إرادة سياسية وتسامحا فيما بين القادة المشتركين في المفاوضات فحسب بل يتطلب أيضا مناخا من السلم على الصعيد المحلي في المجتمع ككل.

١٧٦ - أدى استمرار العنف إلى إثارة المخاوف والرعب في مجتمع جنوب أفريقيا وزاد بصورة متواصلة من تفاقم انعدام الثقة بين الشخصيات السياسية الرئيسية، إلى أن بلغ ذروته في ليلة ١٧ حزيران/ يونيه، التي هزت فيها مذبحة بويباتونغ المجتمع الدولي وسلطت الأضواء على ضرورة تدخله العاجل من أجل المساعدة على احتواء العنف وإنهائه. وقد لقي قرار مجلس الأمن، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والكمنولث، والجماعة الأوروبية بإيفاد مراقبين لرصد العنف السياسي ترحيبا من جانب جميع الأحزاب السياسية والمنظمات الرئيسية في جنوب أفريقيا وخارجها على حد سواء. وهناك أمل كبير في أن يساعد المراقبون المحايدون أيضا على نزع فتيل التوتر السياسي وأن يشجعوا على خلق مناخ تسفر فيه المفاوضات الجادة والبناءة عن حل دائم في جنوب أفريقيا.

١٧٧ - وما فتئت غالبية سكان جنوب أفريقيا مبتلية بأوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، المتأصلة الجذور عبر عقود من الفصل العنصري، ويمكن أن تقوض أي تطورات سلمية ومستقرة خلال أي فترة انتقال وما بعدها. وقد أثبتت حلقة دراسية للأمم المتحدة نظمتها اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري في ويندهوك في أيار/مايو ١٩٩٢ (انظر الفقرات من ١٦٠ إلى ١٦٣)، إرادة المجتمع الدولي في المساعدة على التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها جنوب أفريقيا. والآن، وقد بدأت معالم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمرحلة الانتقالية في جنوب أفريقيا في الظهور فإن اللجنة الخاصة والمركز على استعداد لتركيز اهتمامهما على احتياجات القطاعات المحرومة في مجتمع جنوب أفريقيا ولتشجيع الاستجابات الملائمة والمنسقة من جانب المجتمع الدولي. وتؤيد اللجنة الخاصة تأييدا كاملا إنشاء محفل تفاوضي اقتصادي في جنوب أفريقيا يسعى إلى تحقيق توافق بين الحكومة وأوساط الأعمال التجارية وأوساط العمل. ومن المؤمل أن يتناول هذا المحفل، في جملة أمور، مشكلة إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية من أجل تصحيح أوجه الاختلال في الموازين الاجتماعية والاقتصادية التي ولدتها عقود من الفصل العنصري وتحقيق عملية نمو اقتصادي بإمكانها أن تعزز توسيع نطاق الخدمات وتنمية الموارد البشرية والمشاركة الاقتصادية إلى حد بعيد.

١٧٨ - ولقد كان للاستفتاء العام للناخبين البيض في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، الذي أظهر بوضوح أن الغالبية الساحقة من البيض في جنوب أفريقيا تؤيد عملية التغيير، أثر كبير على الحالة السياسية في جنوب أفريقيا. ومع ذلك، أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها لأن الاستفتاء لم يكن شاملا، فلم يشارك فيه سوى ١٥ في المائة من مجموع سكان جنوب أفريقيا. وتأمل اللجنة الخاصة في أن يكون هذا الاستفتاء العام آخر استفتاء في هذا البلد لا يشترك فيه سوى شريحة واحدة من سكان جنوب أفريقيا.

١٧٩ - إن عدم تحقيق التطلعات التي ترنو إليها الغالبية من السود، وضروب العنف، والحرمان، والتفسخ المنتشرة في البلدات فضلا عن البطالة الهائلة في صفوفهم، كل ذلك يمكن أن يدفع البلد إلى حافة الحرب الأهلية. وفي ظل هذه الظروف، فإن أي تأخير في تحقيق تسوية سياسية يمكن أن يؤدي إلى كارثة. كذلك فإن الثمن الاقتصادي لتأخير التسوية يتعاظم بسرعة. هذه هي عوامل قوية ينبغي أن تدفع جميع الأحزاب في جنوب أفريقيا إلى التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. فالوقت ليس في جانب أحد. إن جنوب أفريقيا تحتاج بصورة عاجلة إلى حكومة وحدة وطنية مؤقتة للتحضير للانتخابات من أجل تشكيل هيئة لوضع دستور لإدارة البلد إلى أن يتم انتخاب حكومة جديدة استنادا إلى دستور ديمقراطي متفق عليه وغير عنصري. ولا يمكن أن يتحقق هذا ما لم تستأنف المفاوضات بشكل أو بآخر. وتعتقد اللجنة الخاصة أن المنطق لا بد أن يسود وأن جميع الأحزاب ستتمكن من التوصل إلى التوافق اللازم في الآراء لخلق جنوب أفريقيا جديدة.

١٨٠ - هذا ولن يتم القضاء على الفصل العنصري إلا عندما يعتمد دستور جديد وتشكل حكومة جديدة نتيجة لانتخابات حرة ونزيهة استنادا إلى الدستور. وعليه، فإن اللجنة لا تستطيع أن تساند الرأي القائل بأن الفصل العنصري صفحة طويت في تاريخ جنوب أفريقيا. فالهياكل التشريعية والتنفيذية المتسمة بطابع الفصل العنصري لا تزال قائمة ولاتزال غالبية السكان غير قادرة على ممارسة حق التصويت. وعلى الرغم من أن العديد من قوانين الفصل العنصري قد أبطلت في السنتين الماضيتين، فلا تزال مخلفات الفصل العنصري تهدد عملية تطبيق الديمقراطية. فالفصل العنصري لم يعمل على تقسيم البلد فحسب ولكنه أدى أيضا إلى حدوث فوارق صارخة في الحالة الاجتماعية والاقتصادية. وإن القضاء على نظام ظلت جذوره متأصلة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والحياة اليومية للبلد لن يخلو من المصاعب والآلام حتى بعد اعتماد دستور جديد. وإن التركة التي خلفها الفصل العنصري ستبقى معقدة وسوف تستغرق سنوات طويلة حتى يتم التغلب عليها.

١٨١ - لذا، قررت اللجنة الخاصة أن توصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تعيد تأكيد تصميمها على دعم شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع من أجل القضاء كلية على الفصل العنصري من خلال الوسائل السلمية، وفي جهود طوائفه مجتمعة لبناء مجتمع غير عنصري وديمقراطي؛

(ب) أن تعيد تأكيد المبادئ والأهداف المنشودة في الإعلان الصادر بتوافق الآراء عن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، الوارد في مرفق قرارها دإ-١٦/١ المؤرخ ١٤ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٨٩، والذي دعا، في جملة أمور، إلى إجراء مفاوضات في مناخ خال من العنف؛

(ج) أن تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن إجراء مفاوضات موسعة تنتهي بوضع دستور غير عنصري وديمقراطي جديد، وسريانه في وقت مبكر، سيؤدي إلى القضاء التام على الفصل العنصري من خلال الوسائل السلمية؛

(د) أن تكرر الإعراب عن تأييدها القوي لعملية المفاوضات السلمية في جنوب أفريقيا؛

(هـ) أن تحيط علما بأنه وإن كانت السلطات في جنوب أفريقيا قد اتخذت تدابير إيجابية في سبيل تهيئة مناخ أفضل للمفاوضات، بما في ذلك إلغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية، فلم يجر بعد تنقيح تشريعات الأمن الرئيسية وإطلاق سراح السجناء السياسيين الباقين. وهي عقبات خطيرة أمام تهيئة مناخ يُفضي إلى النشاط السياسي الحر؛

(و) أن ترحب بالقرارين اللذين اتخذهما مجلس الأمن في ١٦ تموز/ يوليه و ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ وبيانه في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ عن دورة العنف المتمادية، وبتقرير الأمين العام عن مهمة ممثله الخاص في جنوب أفريقيا، وبالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ والتدابير التي اتخذها الأمين العام لمساندة العملية الجارية في جنوب أفريقيا على تعزيز الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني، بما في ذلك وزع مراقبي الأمم المتحدة هناك؛

(ز) أن تحث سلطات جنوب أفريقيا على أن تمارس بشكل كامل ودون تحيز، مسؤوليات الحكم الأساسية، بغية وضع حد للعنف المستمر، وحماية الأرواح وأمن وممتلكات جميع أهالي جنوب أفريقيا في كافة أرجاء جنوب أفريقيا، ومحاكمة المسؤولين عن أعمال العنف.

(ح) أن تحث سلطات جنوب أفريقيا على أن تضطلع على نحو كامل بمسؤولية احترام وحماية حق أهالي جنوب أفريقيا في القيام بالمظاهرات السلمية علانية بغية نقل آرائهم بشكل فعال؛

(ط) أن تطلب إلى الأطراف الموقعة على اتفاق السلم الوطني أن تلتزم من جديد بعملية التغيير السلمي عن طريق تنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا وفعليا، وعن طريق تعاونها بعضها مع البعض لتحقيق هذه الغاية، وأن تطلب إلى جميع الأطراف في جنوب أفريقيا الامتناع عن الإتيان بأعمال العنف؛

(ي) أن تحيط علما مع الارتياح بالإفراج عن السجناء المعتقلين بسبب معتقداتهم السياسية أو أنشطتهم، وبالاتفاقات التي تتضمنها وثيقة التفاهم المؤرخة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، التي مهدت الطريق لإجراء المفاوضات؛

(ك) أن تحث ممثلي شعب جنوب أفريقيا على أن يستأنفوا، دون إبطاء، المفاوضات الموسعة حول الترتيبات الانتقالية والمبادئ الأساسية لعملية التوصل إلى اتفاق بشأن دستور جديد ولوضعه موضع التنفيذ سريعا؛

(ل) أن تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم العملية الجارية في جنوب أفريقيا من خلال التطبيق التدريجي للتدابير المناسبة تجاه سلطات جنوب أفريقيا، وفق ما تسوغه التطورات الجارية، وأن يقوم، في سياق الحاجة إلى مواجهة هذه التطورات على النحو الملائم، بمراجعة التدابير التقييدية القائمة وفق ما تسوغه التطورات الإيجابية، كاتفاق الأطراف على الترتيبات الانتقالية، بما في ذلك اختيار هيكل لوضع الدستور، والاتفاق على دستور غير عنصري وديمقراطي جديد؛

(م) أن تحث المجتمع الدولي على احترام التدابير الحالية التي فرضها مجلس الأمن بقصد وضع حد للفصل العنصري في وقت مبكر في جنوب أفريقيا، وأن تطلب إلى مجلس الأمن مواصلة رصد تنفيذها الفعلي؛

(ن) أن تناشد المجتمع الدولي زيادة مساعدته الإنسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري، وبخاصة للاجئين والمنفيين العائدين وللسجناء السياسيين المفرج عنهم؛

(س) أن تناشد أيضا المجتمع الدولي أن يساعد في تهيئة الظروف المستقرة اللازمة للتحقيق السريع والسلمي لجنوب أفريقيا جديدة تقوم على دستور ديمقراطي وغير عنصري يتم التفاوض بشأنه بتوفير المساعدة المادية والمالية وغيرها من المساعدة المناسبة لأهالي جنوب أفريقيا في جهودهم لمعالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة، ولا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية والعمالة والصحة والإسكان؛

(ع) أن تطلب إلى الأمين العام أن يستمر في كفالة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، وحسب الاقتضاء، داخلها، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، تقريرا

عن التدابير المتخذة لتسهيل الإنهاء السلمي للفصل العنصري وتحول جنوب أفريقيا إلى مجتمع غير عنصري وديمقراطي على النحو المتوخى في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري؛

(ف) أن تأذن للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وفقا لولايتها، أن تُعبئ الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري من خلال العمل مبكرا على تأسيس مجتمع في جنوب أفريقيا، يقوم على دستور ديمقراطي وغير عنصري يجري التفاوض عليه سلميا، وتحقيقا لهذه الغاية '١' أن تستمر في رصد التطورات المعقدة في جنوب أفريقيا، وأن تجمع المعلومات الوقائعية في هذا الصدد، وتحللها وتنشرها؛ '٢' وأن تيسر الانتقال السلمي غير المزعزع في جنوب أفريقيا عن طريق تشجيع المجتمع الدولي على مساعدة أهالي جنوب أفريقيا على معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لسياسة الفصل العنصري، وذلك في جملة أمور، بتنظيم حلقات دراسية عن موضوعات واضحة المعالم ومحددة باشتراك الخبراء في الميادين ذات الصلة وبالتعاون مع المكاتب والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية؛ '٣' وأن تقيم اتصالا مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمعاهد وغيرها من المجموعات المختصة، داخل جنوب أفريقيا وخارجها، وتتشاور معها؛ '٤' وأن تضطلع بغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة، الرامية إلى دعم العملية السياسية للتغيير السلمي في جنوب أفريقيا؛

(ص) أن تناشد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل تعاونها مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وأن تطلب أيضا من جميع العناصر المختصة في منظومة الأمم المتحدة، الاستمرار في تعاونها مع اللجنة الخاصة في أنشطتها التي تقوم بها دعما للعملية الجارية للقضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

الوثيقة ١٧٣

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود أن أشكركم على رسالتكم الحافلة بكثير من المعلومات والمؤرخة ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ ردا على رسالتي المؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ فيما يتعلق بالنداء الذي وجهته إلى الزعيم بوتيليزي لبذل جهود مجددة للاجتماع بكم بصفة عاجلة.

وكما ذكرتم بوضوح شديد، فإن أعمال العنف المستمرة دون هوادة في البلد قد سببت خسائر فادحة لا يمكن قبولها. كما أنها هددت بتقويض عملية السلم التي قدمتم فيها مساهمة كبيرة وألقت ظلالا سوداء على آمال وأماني شعب جنوب أفريقيا لإقامة بلد ديمقراطي وغير عنصري وموحد.

وإني أعتقد اعتقادا شديدا بضرورة عدم السماح بتوقف الزخم الرامي إلى تحقيق المصالحة والسلم الذي دفع السياسة والمجتمع في جنوب أفريقيا في الماضي القريب. ولذلك أعتبر أنه في غاية الأهمية إعادة تأكيد أنه لدفع عملية السلم قدما دون مزيد من الإبطاء، سيكون من الضروري لكم وللزعيم بوتيليزي الاجتماع بصفة عاجلة. وكما لاحظتم أنفسكم، فإن مسائل مختلفة على أقصى قدر من الأهمية لشعب جنوب أفريقيا، بما في ذلك بوجه خاص الاتفاق على الترتيبات الانتقالية المؤدية إلى إقامة حكومة مؤقتة، تنتظر البت فيها لتمهيد الطريق أمام إيجاد حل دائم وديمقراطي لمشاكل البلد.

(توقيع)
بطرس بطرس غالى

الوثيقة ١٧٤

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ التي ناشدتكم فيها بذل جهود مجددة بالاشتراك مع السيد نيلسون مانديلا للنظر في السبل والوسائل اللازمة لوضع حد لأعمال العنف ولتسهيل استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف.

وقد سببت أعمال العنف المستمرة دون هوادة في البلد خسائر فادحة لا يمكن قبولها. كما أنها هددت بتقويض عملية السلم التي قدمتم فيها مساهمة كبيرة. كما أنها ألقت ظلالا سوداء على آمال وأماني شعب جنوب أفريقيا لإقامة بلد ديمقراطي غير عنصري وموحد.

وإني أعتقد اعتقادا شديدا بضرورة عدم السماح بتوقف الزخم الرامي إلى تحقيق المصالحة والسلم الذي دفع السياسة والمجتمع في جنوب أفريقيا في الماضي القريب. ولذلك أعتبر أنه في غاية الأهمية إعادة تأكيد أنه لدفع عملية السلم قدما دون مزيد من الإبطاء، سيكون من الضروري لكم وللسيد مانديلا بوصفكم أهم زعيمين في البلد، الاجتماع بصفة عاجلة لمعالجة القضايا المذكورة.

وكما تدركون جيدا، فإن مسائل مختلفة على أقصى قدر من الأهمية لشعب جنوب أفريقيا، بما في ذلك بوجه خاص الاتفاق على الترتيبات الانتقالية المؤدية إلى إقامة حكومة مؤقتة، تنتظر البت فيها لتمهيد الطريق أمام إيجاد حل دائم وديمقراطي لمشاكل البلد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن شكري لاجتماعكم بالسيدة أنجيلا كينغ، رئيسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، في أكثر من مناسبة لتبادل الآراء حول دور البعثة فيما يتعلق بأفضل الطرق التي يمكن بها تسهيل وضع حد لأعمال العنف في البلد. وكما تعلمون، أنشأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا مكتبا إقليميا في دوربان على إثر وصول الفريق المتقدم في البلد منذ شهرين. وحوالي ثلث المراقبين موزع في ناتال/كوازولو وما برحوا يعملون في تعاون وثيق مع اللجان المعنية بحل المنازعات في المنطقة.

وستحظى عنايتكم العاجلة بهذه المسألة بتقديرنا البالغ.

(توقيع)

بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٧٥

قرار الجمعية العامة: سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا - الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري وإلى مناصرة إقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية

القرار ١١٦/٤٧ ألف، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

إن الجمعية العامة،

...

إذ ترحب بالمبادرة التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية بعرض مسألة العنف في جنوب أفريقيا على

مجلس الأمن، وبقراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢ و ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢، ولا سيما القرار القاضي بوزع مراقبي الأمم المتحدة لتعزيز مقاصد اتفاق السلم الوطني المبرم في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١،

وإذ ترحب أيضا بوزع مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية في جنوب أفريقيا استجابة لقرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢)،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ عن مهمة ممثله الخاص إلى جنوب أفريقيا،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، والتقرير الثالث للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان، وكذلك تقرير الأمين العام عن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب أفريقيا،

وإذ ترحب باتفاق الضمانات المعقود بين حكومة جنوب أفريقيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية الموقع في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ وتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤرخ ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، بشأن استكمال جرد ما لدى جنوب أفريقيا من منشآت ومواد نووية، المعد وفقا لاتفاق الضمانات،

وإذ تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن المفاوضات العريضة القاعدة، التي أجراها في أول الأمر مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، والتي من شأنها أن تسفر عن وضع دستور جديد غير عنصري وديمقراطي ودخوله حيز النفاذ بسرعة، ستؤدي إلى الاستئصال التام للفصل العنصري بالوسائل السلمية،

وإذ تلاحظ أنه في حين اتخذت سلطات جنوب أفريقيا تدابير إيجابية، بما في ذلك إلغاء قوانين الفصل العنصري الأساسية وتنقيح تشريعات الأمن الرئيسية، لا تزال هناك عقبات هامة أمام تهيئة مناخ مفض إلى حرية النشاط السياسي،

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، المتوخاة في الإعلان، إزاء مساعدة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع من أجل الاستئصال التام للفصل العنصري بالوسائل السلمية،

وإذ يساورها شديد القلق لأن استمرار وتصاعد العنف يهددان بتقويض عملية التغيير السلمي، عن طريق المفاوضات، المفضي إلى إقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما تكشف من أنشطة سرية غير مشروعة تمارسها المخابرات العسكرية بغية إضعاف مكانة طرف رئيسي في العملية السياسية للتغيير السلمي في جنوب أفريقيا،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه، برغم توقيع اتفاق السلم الوطني، لم ينته سفك الدماء الفاجع في جنوب أفريقيا،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تدعيم وتعزيز الآليات التي أقيمت في جنوب أفريقيا بموجب اتفاق السلم الوطني، وإذ تؤكد ضرورة تعاون جميع الأطراف في التصدي للعنف وممارستها ضبط النفس،

وإذ تشجع جهود جميع الأطراف، بما في ذلك المحادثات الجارية فيما بينها، الرامية إلى تسهيل استئناف المفاوضات الموضوعية العريضة القاعدة الرامية إلى وضع دستور جديد وترتيبات بشأن الانتقال إلى نظام ديمقراطي،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بالاتفاقات التي عقدت مؤخرا بين الأطراف بهدف إزالة كثير من العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات العريضة القاعدة، وإذ تحيط علما أيضا مع الارتياح بالإفراج عن السجناء بسبب معتقداتهم أو أنشطتهم السياسية،

وإذ تلاحظ مع القلق الآثار المتخلفة من أعمال زعزعة الاستقرار التي ارتكبتها جنوب أفريقيا ضد دول أفريقية مجاورة،

١ - **تحث بقوة** سلطات جنوب أفريقيا على أن تباشر بصورة تامة ونزيهة المسؤولية الرئيسية للحكومة والمتمثلة في وضع حد للعنف المستمر، وحماية أرواح وأمن وممتلكات جميع سكان جنوب أفريقيا في جنوب أفريقيا كلها، وتقديم المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف للمحاكمة؛

٢ - **تطلب** إلى جميع الأطراف أن تكف عن ارتكاب العنف وأن تتعاون في التصدي للعنف؛

٣ - **تحث بقوة** سلطات جنوب أفريقيا على أن تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن احترام وحماية حق سكان جنوب أفريقيا في التظاهر السلمي العلني للإعراب عن آرائهم بفعالية؛

٤ - **تطلب** بصفة عاجلة إلى جميع الموقعين على اتفاق السلم الوطني أن يلتزموا من جديد بعملية التغيير السلمي وذلك بتنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا وفعالا، وبتعاونهم بعضهم مع بعض لتحقيق هذه الغاية؛

٥ - **تطلب** إلى جميع الأطراف الأخرى أن تسهم في تحقيق أهداف اتفاق السلم الوطني؛

٦ - **تحيط علما مع الموافقة** بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وتطلب إلى حكومة جنوب أفريقيا وإلى جميع الأطراف في جنوب أفريقيا أن ينفذوا بصفة عاجلة تلك التوصيات؛

٧ - **تثني** على الأمين العام للتدابير المتخذة لمعالجة المجالات المثيرة للقلق المشار إليها في تقريره، وبخاصة للمساعدة في تعزيز الهياكل المقامة بموجب اتفاق السلم الوطني، بما في ذلك وزع مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، وتحث الأمين العام على مواصلة معالجة جميع المجالات المثيرة للقلق المشار إليها في تقريره والتي تدخل في نطاق مسؤولية الأمم المتحدة؛

٨ - **ترحب** بوزع مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية في جنوب أفريقيا؛

٩ - **تحث بقوة** حكومة جنوب أفريقيا وكذلك الأطراف والحركات الأخرى، على أن تتعاون تعاونا تاما مع لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير (لجنة غولدستون) وأن تسمح للجنة بأن تجري بصفة عاجلة وكاملة تحقيقات في أساليب عمل قوات الأمن والتشكيلات المسلحة وعملياتها على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يستجيب بصورة فعالة وملائمة، على النحو المتوخى في تقريره، لطلبات لجنة غولدستون للحصول على المساعدة في إطار اتفاق السلم الوطني؛

١١ - **تحث** ممثلي شعب جنوب أفريقيا على أن يستأنفوا، دون مزيد من الإبطاء، المفاوضات العريضة القاعدة المتعلقة بوضع ترتيبات انتقالية ومبادئ أساسية من أجل عملية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع دستور ديمقراطي غير عنصري جديد ودخوله حيز النفاذ على وجه السرعة؛

١٢ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يدعم العملية الهشة والحرجة التي لا تزال جارية في جنوب أفريقيا، وذلك عن طريق تطبيق تدريجي للتدابير الملائمة فيما يتعلق بسلطات جنوب أفريقيا، حسبما تقتضيه التطورات الجارية، وأن يستعرض، في إطار الحاجة إلى الاستجابة لها بصورة ملائمة، التدابير التقييدية القائمة حسبما تقتضيه التطورات الإيجابية، مثل اتفاق الأطراف على الترتيبات الانتقالية، والاتفاق على دستور ديمقراطي غير عنصري جديد؛

١٣ - **تطلب** إلى جميع الحكومات أن تتقيد تماما بحظر الأسلحة الإلزامي، وتطلب إلى مجلس الأمن أن يواصل الرصد الفعال لدقة تنفيذه، وتحث الدول على التقيد بأحكام قرارات مجلس الأمن الأخرى المتعلقة باستيراد الأسلحة من جنوب أفريقيا وتصدير المعدات والتكنولوجيا الموجهة لأغراض عسكرية أو لاستعمال الشرطة في ذلك البلد؛

١٤ - **تناشد** المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته الإنسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري وللاجئين والمنفيين العائدين، وللسجناء السياسيين المفرج عنهم؛

١٥ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في الميادين الأكاديمية والعلمية والثقافية إلى المنظمات والأفراد الديمقراطيين المناهضين للفصل العنصري المحرومين في جنوب أفريقيا؛

١٦ - **تطلب أيضا** إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى الهيئات الرياضية غير العنصرية، التي نالت تأييد منظمات رياضية مناهضة للفصل العنصري ممثلة في جنوب أفريقيا، في تصحيح أوجه عدم المساواة المستمرة التي تشوب هيكل الألعاب الرياضية؛

١٧ - **تناشد** المجتمع الدولي أن يساعد في تهيئة الأوضاع المستقرة لإقامة جنوب أفريقيا جديدة على وجه السرعة وبالوسائل السلمية على أساس دستور ديمقراطي غير عنصري متفق عليه، وذلك بتوفير، وزيادة مساعداته المادية والمالية وغيرها إلى سكان جنوب أفريقيا في جهودهم الرامية إلى معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة لسكان جنوب أفريقيا المحرومين، وبخاصة في مجالات التعليم والعمالة والصحة والإسكان؛

١٨ - **تناشد أيضا** المجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ممكنة إلى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا لتمكينها من التغلب على آثار زعزعة الاستقرار والمساهمة بالتالي في تحقيق استقرار المنطقة دون الإقليمية وازدهارها؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام، أن يجري، بالتشاور مع الأطراف المعنية، دراسة أولية عن المساعدة التي قد تقدمها الأمم المتحدة في العملية الانتخابية المؤدية إلى إقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية؛

٢٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل تأمين التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها فيما

يتعلق بجنوب أفريقيا، وحسب الاقتضاء، في داخلها، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن التدابير المتخذة لتسهيل استئصال الفصل العنصري بالوسائل السلمية وتحول جنوب أفريقيا إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري على النحو المتوخى في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي.

الوثيقة ١٧٦

تقرير الأمين العام عن مسألة جنوب أفريقيا

S/25004، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

مقدمة

١ - نظر مجلس الأمن في مسألة جنوب أفريقيا في جلسته ٣١٠٧ المعقودة في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢. وكان معروضا على المجلس تقرير الأمين العام (S/24389). وفي الاجتماع نفسه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٧٢ (١٩٩٢).

٢ - وفي جملة أمور، أذن القرار للأمين العام بالقيام، بصورة عاجلة، بوزع مراقبين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، ودعا حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب والمنظمات إلى تقديم تعاونها الكامل للمراقبين، كما دعا المنظمات الدولية الأخرى إلى أن تنظر أيضا في وزع مراقبين في جنوب أفريقيا. وفي القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)، قرر المجلس أيضا أن يبقي المسألة قيد النظر حتى قيام جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

٣ - وهذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢).

٤ - وعقب اتخاذ القرار، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي (S/24456) بالنيابة عن المجلس:

"من المفهوم لدى أعضاء المجلس أن الأمين العام سيتشاور مع المجلس بشأن عدد المراقبين الذين يعتزم وزعهم من وقت لآخر".

٥ - وفي ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، أبلغت أعضاء مجلس الأمن بأنني قد قررت إرسال مجموعة أولى تضم ١٣ من مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وذلك كجزء من المجموعة التكميلية المكونة من ٥٠ مراقبا التي ستوزع في البلد خلال شهر واحد.

٦ - وفي اليوم نفسه، وعقب مشاورات أجراها مجلس الأمن، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى مندوبي وسائل الإعلام (S/24541) ذكر فيه، في جملة أمور، أن أعضاء مجلس الأمن يشجبون مقتل ٢٨ متظاهرا وإصابة حوالي ٢٠٠ آخرين بأيدي العناصر الأمنية في بيشو، سيسكاي، في جنوب أفريقيا يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وأضاف أن أعضاء المجلس يؤكدون من جديد قلقهم البالغ إزاء تصاعد العنف المستمر في جنوب أفريقيا، ويشددون مرة أخرى على مسؤولية سلطات جنوب أفريقيا عن حفظ القانون والنظام، ويطلبون إليها اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإنهاء العنف وحماية حق جميع السكان في جنوب أفريقيا في الانخراط في النشاط السياسي السلمي دون خوف من الترويع أو العنف. وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف في جنوب أفريقيا على التعاون في مكافحة العنف وعلى ضبط النفس إلى أقصى حد للمساعدة على كسر دائرة العنف المتزايد.

٧ - وذكر رئيس مجلس الأمن أيضا أن أعضاء المجلس يشددون على ضرورة وضع حد للعنف وخلق الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات تفضي إلى إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة. وأضاف أن أعضاء المجلس يرحبون بقرار الأمين العام وزع مجموعة أولى تضم ١٣ من مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

٨ - وذكر رئيس المجلس أيضا أن أعضاء مجلس الأمن يدعون حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب والمنظمات والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني إلى التعاون التام مع مراقبي الأمم المتحدة لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة فعالة.

وأضاف أن أعضاء المجلس يكررون دعوتهم لسائر المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة للنظر في وزع مراقبيها في جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني تسهيلا لعملية إحلال السلم.

٩ - وفي رسالة موجهة إلي ومؤرخة ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ (S/24526)، أبلغني الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة بأن فريق وزراء الخارجية الثلاثي التابع للجماعة الاقتصادية الأوروبية والمؤلف من وزير الخارجية والكمنولث للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ووزير خارجية البرتغال ووزير خارجية الدانمرك قد قام بزيارة لجنوب أفريقيا يومي ٢ و ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وأضاف أن السيد هيرد قد أعلن في مؤتمر صحفي في بريتوريا، في ٣ أيلول/ سبتمبر، أن الأطراف قبلت عرض الجماعة الاقتصادية الأوروبية إيفاد مراقبين إلى جنوب أفريقيا لينضموا إلى هياكل اتفاق السلم الوطني، في إطار الجهود المبذولة لإنهاء العنف. وبين أن من المرجح أن يوفد مبدئيا نحو ١٥ مراقبا من الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وأن أولئك المراقبين سيعملون بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

١٠ - وفي رسالة موجهة إلي ومؤرخة ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ (S/24544)، أحال الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة مذكرة مقدمة من حكومة جنوب أفريقيا بشأن الأحداث التي وقعت في بيشو، سيسكاي، في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

١١ - وبأخذ التطورات الجارية في جنوب أفريقيا في الاعتبار، وعقب مشاورات أجريتها مع حكومة جنوب أفريقيا والأطراف عقب اتخاذ القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)، عينت ممثلين خاصين للقيام بمهمتين منفصلتين في جنوب أفريقيا. وقام السيد فيريندرا دايال وهو وكيل سابق للأمين العام للأمم المتحدة، بزيارة لجنوب أفريقيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وقام السفير توم فرالسين، مساعد الأمين العام لوزارة خارجية النرويج والممثل الدائم السابق للنرويج لدى الأمم المتحدة، بمهمة في جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

١٢ - وخلال الزيارة التي قام بها كل من المبعوثين الخاصين، عقد المبعوثان مناقشات مع رئيس الدولة ف. و. دي كليرك ومع موظفين كبار في الحكومة. وعقد المبعوثان أيضا اجتماعات مع السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي ومع الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا، وكذلك مع زعماء الأحزاب الأخرى ذات الصلة، وذلك فيما يتعلق بآخر التطورات. وعقدت اجتماعات مماثلة مع موظفين كبار في لجنة السلم الوطني وأمانة السلم الوطني ولجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير (لجنة غولدستون). وبالإضافة إلى هذا فقد أجريت مناقشات مع ممثلي منظمات غير حكومية، وكذلك مع أوساط الأعمال التجارية والأوساط الدينية والأوساط العاملة في مجالي حقوق الإنسان والتنمية، بالإضافة إلى الجمعيات المدنية. وأجريت مناقشات أيضا مع قادة فرق المراقبين الدوليين الذين جرى وزعهم في جنوب أفريقيا من جانب الكمنولث والجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

أولا - النتائج التي توصل إليها المبعوثان الخاصان للأمين العام

١٣ - بعد أن أجريت تلك المشاورات الواسعة النطاق، أبلغني كل من المبعوثين الخاصين بالنتائج التي توصل إليها. وترد فيما يلي النتائج التي توصل إليها المبعوثان الخاصان.

حالة المفاوضات

١٤ - على عكس ما حدث بعد المأزق الذي وصل إليه المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية من أن الاتصال بين الأطراف أصبح محدودا نسبيا، شهدت المرحلة الراهنة سلسلة من الاتصالات الرفيعة المستوى بين جميع الأحزاب في جنوب أفريقيا تقريبا، ومن بينها بعض الأحزاب التي لم تشترك من قبل في عملية المؤتمر.

١٥ - ويبدو أن الأحزاب جميعها متفقة، من حيث المبدأ، على أن المفاوضات المتعددة الأطراف هي السبيل الوحيد إلى التقدم نحو حل المشكلات السياسية التي تعاني منها جنوب أفريقيا. غير أنه لا يزال يتعين التوصل إلى اتفاق بشأن شكل المحفل المتعدد الأطراف وبشأن النتائج التي يتوخى أن يسفر عنها. وهذه المسائل، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالمشاركة وجدول الأعمال وتوقيت الاجتماع، هي من بين الموضوعات التي يجري بحثها في اجتماعات ثنائية.

١٦ - ويبدو أن الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي قد حققا في المحادثات الثنائية التي جرت في الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ تقدما كبيرا في تضييق شقة الخلاف. وقد جرت تلك المباحثات مع وجود جدول زمني اقترحته الحكومة لعملية الانتقال وبعد أن عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ اجتماع للجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي، وهو اجتماع نظر فيه في إنشاء هياكل حكومية مؤقتة.

١٧ - وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين حل بعض الخلافات الجوهرية القائمة بين هذين الطرفين فإنه يبدو أن هناك اتفاقا في المواقف واستعدادا من جانب كل من الطرفين للتفاوض مع الطرف الآخر ومع آخرين. ومن المتوقع أن تستأنف قريبا المحادثات الثنائية بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي. وقد أكد الطرفان بشدة أنه ينبغي أن ينظر إلى مواقفهما على أنها مقترحات وأنهما مصممان على عدم استبعاد الأطراف الأخرى من العملية. غير أن الطرفين قد أعربا عن اقتناعهما الشديد بأنه لا ينبغي السماح لأي طرف بإعاقة التقدم نحو عملية انتقالية يتم التفاوض عليها.

١٨ - ويجري حاليا القيام بمحاولة لترتيب اجتماع بين رئيس الدولة، السيد ف. و. دي كليرك، والزعيم مانغوسوتو بوتيليزي من أجل بحث مسألة استئناف المحادثات المتعددة الأطراف. وقد عقد في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ اجتماع بين الرئيس دي كليرك والزعيم بوتيليزي وزعماء بوفوثاتسوانا وسيسكاي لمناقشة استئناف المحادثات المتعددة الأطراف.

١٩ - وعقب التوصل إلى اتفاق بين المؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية إنكاثا في الاجتماع الذي عقدته لجنة السلم الوطني في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، بدأت التحضيرات لعقد اجتماع بين الزعيم بوتيليزي والسيد نيلسون مانديلا. وقد عينت المنظمتان لجنتين فرعيتين من كبار زعمائهما من أجل التحضير للمؤتمر. ومن المأمول أن تؤدي التحضيرات إلى الإسراع بوضع الترتيبات لعقد اجتماع بين الزعيمين في وقت مبكر.

٢٠ - وقد عقدت الحكومة ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا مناقشات ثنائية في غابورون في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، واتفق الطرفان على الاجتماع مرة ثانية في جنوب أفريقيا في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ لمناقشة عقد محفل متعدد الأطراف. وفيما بعد، ردت الحكومة بقوة على الموقف الذي اتخذته القيادة السياسية لمؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا فيما يتعلق بما ذكر من أن الجناح العسكري التابع للمؤتمر، وهو جيش التحرير الشعبي لآزانيا، قد أعلن مسؤوليته عن الهجمات المسلحة الأخيرة التي شنت في مدينة كينغ وليم ومدينة كوينز وأن ذلك الجيش يخطط للقيام بحملة اعتداءات على "أهداف سهلة". وبعد ذلك، ألغيت ترتيبات عقد اجتماعات أخرى مع مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا.

٢١ - والتطورات السياسية الأخرى تشمل ظهور تحالف ضعيف مكون من حزب المحافظين وجماعات يمينية أخرى، وزعماء بوفوثاتسوانا وسيسكاي وكوازولو وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر. وهذا التحالف المسمى "جماعة جنوب أفريقيا المهتمة" يهدف إلى إثارة معارضة لما يرى الأعضاء أنه تحالف بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة. كذلك فإن منظمات وكيانات أخرى، من جميع الاتجاهات السياسية، تجري أيضا مشاورات فيما بينها.

٢٢ - وكان التركيز في المحادثات الثنائية التي جرت بين الأطراف منصبا على مناقشات دستورية جادة بشأن الهياكل الإقليمية وتفويض السلطات والأحكام المتعلقة بالمشاركة في السلطة والأحكام الدستورية ذات الصلة بذلك. ومسألة الهيكل الإقليمي لجنوب أفريقيا الجديدة، وعلاقة المناطق بالحكومة المركزية، لا تزال موضعا للاهتمام الشديد من جانب جميع الأحزاب. كذلك فإن الاتفاق على آلية فعالة متعددة الأطراف تستند إلى مبدأ المشاركة في الرأي لا يزال يمثل خطوة أولى هامة بالنسبة لاستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف.

٢٣ - وفي المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، كان هناك اتفاق واسع النطاق، من حيث المبدأ، على إعادة دمج الأوطان في جنوب أفريقيا، واشتراك تلك الأوطان في الترتيبات الانتقالية، والأحكام المتعلقة باختبار إرادة شعوب تلك الأوطان فيما يتعلق بإعادة دمجهم، و "إعادة" جنسية جنوب أفريقيا إلى من يختارون إعادة الاندماج.

٢٤ - وفيما بعد، أبدى زعيم سيسكاي معارضته الصريحة لإعادة الدمج، كما يواصل وفد بوفوثاتسوانا رفض الاقتراحات المتعلقة بإعادة الدمج. وفي ١ كانون الأول/ ديسمبر، قدم الزعيم بوتيليزي مشروع دستور جديد "لدولة اتحادية بين ناتال/

وكوازولو" صدقت عليه في اليوم ذاته الجمعية التشريعية لكوازولو.

اتفاق السلم الوطني

٢٥ - منذ طرأت حالة الجمود على المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، أصبحت لجنة السلم الوطني مركز تنسيق للجهود الرامية إلى الجمع بين الأحزاب الرئيسية بغية تيسير عملية السلم. وسيتيح اجتماع للموقعين على اتفاق السلم، دعت لجنة السلم الوطني إلى عقده في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، فرصة للأطراف لكي تستعرض ما حدث من تطورات ولكي تنظر في سبل تعزيز هياكل السلم.

٢٦ - ويعد اتفاق السلم الوطني والهياكل التي أنشئت بموجبه من بين أهم الأدوات لدى جنوب أفريقيا من أجل تقليل العنف وتحقيق الانتقال السلمي إلى الديمقراطية. وقد أجريت مجموعة من الاتصالات بين الأحزاب على جميع المستويات عن طريق لجنة السلم الوطني وشبكة اللجان الإقليمية والمحلية لحل المنازعات. وتوفر هذه الهيئات قنوات مفتوحة للاتصال الضروري من أجل تهيئة بيئة من التسامح السياسي داخل البلد. وفي هذا الصدد، أعربت جميع الأحزاب تقريبا عن رأيها بأن وجود مراقبين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا قد حسن وعزز بصورة كبيرة الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني.

٢٧ - ومن الأمور التي تثير القلق بوجه خاص أن بعض "الأوطان" ليست من بين الموقعين على الاتفاق، كما أن بعض هذه الأوطان التي ليست طرفا في ذلك الاتفاق قد انسحبت من هياكل عملية السلم. ولا تزال هذه "الأوطان" تشكل مراكز رئيسية لاندلاع العنف، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الصراعات الناشئة عن انعدام حرية التعبير السياسي. فهي لا تزال تحتفظ في نظمها الأساسية بتشريعات قمعية مثل قانون الأمن الداخلي، الذي تنطوي أحكامه بصورة فعلية على حظر التجمعات العامة وغير ذلك من أشكال النشاط السياسي. وهناك شواهد أخرى على أن قوات الأمن الموجودة في تلك الأوطان تشترك في عمليات العنف. ويكون من نتيجة هذه الممارسات القمعية وأعمال العنف أن يزداد التوتر ويتضاعف عدد القتلى والجرحى والمشردين سواء داخل هذه الأوطان ذاتها أو في مناطق الحدود. ولا يمكن التقليل بأي حال من الأحوال من المسؤولية التي تتحملها حكومة جنوب أفريقيا في التصدي لهذه الحالة.

عودة اللاجئين

٢٨ - يحصل نحو ٠٠٠ ١٣ من العائدين على الحماية والمساعدة اللتين يوفرهما مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب أفريقيا، وهناك ٠٠٠ ٥ لاجئ آخرون تقدموا بطلبات للعودة. وقد جرى تمديد ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ذلك البلد لمدة عام آخر لمعالجة مشاكل إعادة الدمج وتيسير عودة المنفيين. وتوصلت المفوضية إلى اتفاق مع حكومة جنوب أفريقيا لإشراك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عملية إعادة الدمج، مع التركيز على احتياجات النساء والأطفال. وأوصت بعثة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوفدت مؤخرا إلى جنوب أفريقيا بأنه نظرا لأن برامج الإنعاش لا تقع عادة ضمن ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنه ينبغي النظر في إقامة وجود لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنوب أفريقيا على نطاق صغير في إطار المفوضية للمساعدة في جوانب الإنعاش المتعلقة بإعادة توطين العائدين.

مجالات الاهتمام المحددة في التقرير السابق للأمين العام (S/24389) وقرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢)

العنف

٢٩ - لا تزال المخاوف من العنف، وأحداث العنف ذاتها، تشكل بعض سمات الحياة اليومية في جنوب أفريقيا، لا سيما في مناطق ويتووترزراند/فال وناتال/كوازولو. وتستأثر هذه المناطق بمعظم أعمال العنف التي تحدث داخل البلد بدوافع سياسية، والتي تعزى إلى الصراع بين مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا. وكثيرا ما يظهر هذا الصراع على المستوى المحلي أو الإقليمي حيث تقوم الأطراف بأعمال العنف والترويع بغية إرساء وتأمين مطالبات فيما يتعلق بمناطق جغرافية معينة كقاعدة سياسية لها.

٣٠ - والعداء القائم بين مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا في كثير من المناطق مسلم به صراحة، ولكن هناك شعورا متزايدا بأن هذا العداء لا يفسر الزيادة الكبيرة في نسبة العنف. وهناك

شواهد قوية على وجود تآمر في بعض المناطق وعلى استخدام العناصر المحرضة لإثارة العنف المباشر الذي يستهدف القضاء على مصداقية عملية السلم ووقفها. وينبغي التأكيد هنا على أنه لا يزال يجري الإعراب عن بالغ القلق إزاء وجود عمليات خفية، حدثت في وقت يعود إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، جرى إقرارها فيما يبدو على مستويات عليا في المخابرات العسكرية.

٣١ - وفي أحيان كثيرة تؤدي العوامل الاجتماعية والسياسية والجريمة إلى اندلاع العنف السياسي. وغالبا ما يجري إضفاء الطابع السياسي على العنف "التجاري"، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار مجتمعات محلية بأكملها. ومما يثير الفئات بعضها ضد بعض عوامل مثل ارتفاع معدل البطالة، وعدم كفاية الإسكان، وعدم توافر الخدمات الأساسية مثل المياه والمرافق الصحية. ويضاف إلى هذا خليط من العوامل القابلة للاشتعال وجود ما يسمى بـ "وحدات الدفاع عن النفس" في بلدات السود، وهي وحدات مشكوك في مشروعيتها، كما توجد أيضا فرق الكوماندوز اليمينية في بعض مناطق البلد الريفية غالبا. وربما يتمثل أحد العناصر الحاسمة الأخرى في الاتجار بالأسلحة عبر الحدود، لا سيما من موزامبيق. وتشير الدلائل إلى أن القيادة السياسية العليا تفتقر إلى السيطرة السياسية على الفئات التي تنخرط في أعمال العنف.

٣٢ - ورغم استمرار العنف، هناك اتفاق عام على أنه ما لم يتم وزع مراقبين دوليين في البلد فسيرتفع مستوى العنف. ويرى أن وجود المراقبين سيكون له أثر مفيد على الحالة.

تدابير تقليل العنف

٣٣ - في حين أن المسؤولية الرئيسية التي تتحملها حكومة جنوب أفريقيا للمحافظة على القانون والنظام ليست موضع شك، فإن هناك تسليما متزايدا بأن الزعماء السياسيين من كل الاتجاهات تقع عليهم أيضا مسؤولية العمل بنشاط لثني مؤيديهم عن ارتكاب أعمال العنف.

التحقيقات في النشاط الإجرامي وتقديم مرتكبيه إلى المحاكمة

٣٤ - في السياق السياسي الراهن لجنوب أفريقيا، هناك شواهد تبعث على القلق لوجود أوجه قصور خطيرة في قدرة المؤسسة الموكول إليها إنفاذ القوانين على التحقيق دون إبطاء في جرائم العنف وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة. وفي أسوأ الأحوال، فإن أوجه القصور هذه تترجم إلى فهم عام بوجود مؤامرة أو تواطؤ من جانب قوة الأمن في هذه الجرائم، الأمر الذي كثيرا ما أسهم في زيادة العنف، والذي يوجه في أغلب الأحيان ضد رجال الشرطة فرادى. وفي أحسن الأحوال، فإن أوجه القصور هذه ينظر إليها باعتبارها دليلا على عدم كفاية عدد أفراد الشرطة الأكفاء.

الجهود الرامية إلى إصلاح الشرطة

٣٥ - هناك شعور عام جارف بعدم الاقتناع بعجز شرطة جنوب أفريقيا على الحفاظ على القانون والنظام، وإدراك واسع النطاق بأن الحكومة لم تستخدم على نحو كامل ما يتوافر لديها من سلطات لإنفاذ القوانين كي توقف أعمال العنف. بيد أنه يبدو أن هناك جهدا جاريا من جانب الحكومة لتحسين صورتها ولتحسين أساليب شرطة جنوب أفريقيا. وسيكون من دواعي الترحيب والتشجيع إدخال تغييرات تنظيمية على شرطة جنوب أفريقيا. وقد جرى التماس تبادل الخبرة والتدريب الدوليين. ويجري التركيز بوجه خاص على توفير الشرطة على نطاق المجتمع المحلي بقصد معلن هو التخلي عن مفهوم "قوة" الشرطة إلى مفهوم "خدمة" الشرطة. ويتطلب إصلاح من هذا النوع توجيها ودعما سياسيين من جانب أعلى مستويات الحكومة، كما يتطلب الاتساق والمثابرة وتعبئة الموارد. ولا بد من وجود هذا المستوى من الالتزام.

التحقيقات في تشكيلات قوات الأمن والتشكيلات المسلحة الأخرى

٣٦ - إن الشواهد على وجود مؤامرة، على الأقل من جانب بعض العناصر داخل المؤسسة الأمنية، والهجمات المسلحة التي وقعت مؤخرا، واستمرار تجنيد وتدريب الأفراد للعمل في تشكيلات مسلحة غير حكومية، ووجود مخازن أسلحة، وتدفق الأسلحة عبر الحدود، هي جميعها عوامل من شأنها أن تسهم في زيادة مستوى العنف والمجازفة بتعريض عملية الانتقال إلى الديمقراطية للخطر. وفي البيان الذي أدلى به القاضي غولدستون أمام الصحفيين في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، أشار إلى ما أوصى به الأمين العام بأن تضطلع بعثة غولدستون بمجموعة من التحقيقات بشأن تشكيلات القوى الأمنية والتشكيلات

المسلحة الأخرى. ودعا القاضي غولدستون "جميع الأطراف والفئات السياسية في جنوب أفريقيا، لا سيما الحكومة، إلى تخويل اللجنة، أو أي هيئة مستقلة أخرى، ومنحها السلطة للقيام على نحو عاجل وتام بتنفيذ توصيات الأمين العام". ودعا أيضا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في هذا الصدد.

٣٧ - وأكد القاضي غولدستون للمبعوثين الخاصين أن اللجنة تتمتع بكل السلطات القانونية اللازمة لها للاضطلاع بولايتها. وأكد أنه يشعر بالارتياح الكامل للاستجابة التي تلقاها من رئيس الدولة فيما يتعلق بالموارد التي ستوضع تحت تصرف اللجنة لإجراء التحقيقات اللازمة. كما أعرب عن ارتياحه لقيام الحكومة بتسمية مسؤولين للعمل معه، وللمبادئ التي جرى الاتفاق عليها مع الحكومة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات. وتأكدت فيما بعد على أعلى مستوى الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة للقاضي غولدستون.

٣٨ - كما تعهد المسؤولون على أعلى مستوى في المؤتمر الوطني الأفريقي بالتعاون مع لجنة غولدستون لتيسير أعمالها. ولم يتأت هذا التعاون من جانب مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا فيما يتعلق بجيش التحرير الشعبي لآزانيا، أو رئيس وزراء كوازولو، الذي رفض التعاون في التحقيقات المتعلقة بشرطة كوازولو. وبين القاضي غولدستون أنه سيرحب في تحقيقاته بأية مساعدة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص لتأمين تعاون الحكومات التي استضافت معسكرات التشكيلات المسلحة العاملة في جنوب أفريقيا وقواعد تدريبها.

مركز الكتيبتين ٣١ و ٣٢ وقوات "الكويفويت"

٣٩ - لا يزال مركز الكتيبتين ٣١ و ٣٢ يشكل مصدر قلق. وقد أكد وزير الدفاع والأشغال العامة بجنوب أفريقيا لمبعوثي الخاص، السفير فرالسين، عزم الحكومة على تسريح الكتيبة ٣٢ وتحويل أفرادها إلى الوحدات الموجودة حول البلد بحلول ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. وفيما يتعلق بالكتيبة ٣١، ذكر الوزير "أنها تعتبر أساسية" وأن "طائفة 'سان'... ككل بما لها من سمات فريدة ينبغي أن توجد في مكان واحد... أما الأفراد العسكريون داخل الطائفة فسيجري وزعهم على الوحدات العسكرية في المناطق المجاورة لمنطقة شميتسدرفت." وأضاف قائلا "بيد أن من الممكن أن يفضل بعض الأعضاء الموجودين حاليا في شميتسدرفت أن يعودوا في الوقت المناسب إلى بلدانهم الأصلية. وإذا ما حدث ذلك فسيجري الاتصال مع المجتمع الدولي".

٤٠ - وحسبما أوضحت حكومة جنوب أفريقيا فإنه لم يتم حتى الآن تسريح الكتيبتين ٣١ و ٣٢ أو قوات "الكويفويت". وهناك شعور قوي في جنوب أفريقيا بأن مجرد تفريق أفرادها على الوحدات العسكرية الأخرى ليس بالأمر المرضي. وفي هذا الصدد، يعتقد أن استمرار وجودها، في أي تشكيل وعلى أي صورة، لا محل له في أي هيكل جديد لجنوب أفريقيا.

مسألة دور الإيواء

٤١ - يحدث العنف بين سكان دور الإيواء والمجتمعات المحلية المحيطة بها نتيجة لمجموعة مركبة من العوامل، منها الاكتظاظ السكاني، والبطالة، والتنافس على الموارد الشحيحة، والاختلافات الإثنية. ويحتل مكان الصدارة بين هذه العوامل التنافس بين مؤيدي حزب الحرية إنكاثا والمؤتمر الوطني الأفريقي. والعنف الذي ينشب بين سكان دور الإيواء والمجتمعات المحلية المحيطة بها ينظر إليه عموما بوصفه امتدادا "للمعارك التي تستهدف فرض السطوة على مناطق معينة" والتي تنشب بين هاتين الفئتين في أماكن أخرى من البلد، لا سيما في منطقة ناتال/كوازولو.

٤٢ - وقد أحيط علما بالحاجة الملحة إلى تحسين الأمن في دور الإيواء بما يتمشى مع توصيات لجنة غولدستون، التي طالبت بإقامة سياج حول دور الإيواء (انظر S/24389). وكان توفير الأمن لدور الإيواء يمثل إحدى ثلاث قضايا رئيسية جرت مناقشتها في الاجتماع الذي عقد بين رئيس الدولة، ف.و.دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، عندما اتفق على اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك إقامة سياج والمحافظة على النظام لمنع قاطني دور الإيواء من ارتكاب الجرائم وحماية المقيمين في دور الإيواء من العدوان الخارجي. وقد اتفق على إبلاغ ما يحرز من التقدم إلى لجنة غولدستون وأمانة السلم الوطني. وقد أمكن لمراقبي الأمم المتحدة أن يشاهدوا التقدم المحرز في التعاون مع لجنة غولدستون وأمانة السلم الوطني (S/24606).

٤٣ - وينبغي أن تتخذ الحكومة خطوات فورية لتحسين حالة الأمن في دور الإيواء تلك المعروفة بأنها بؤر لاشتعال العنف. وينبغي أن تعمل جميع الأطراف

على تيسير الجهود المستمرة المبذولة لمعالجة مشكلة تعزيز الأمن وتحسين الأحوال المعيشية في دور الإيواء وفي المجتمعات المحلية المحيطة بها، وذلك بالتشاور مع المقيمين فيها.

الأسلحة الخطرة

٤٤ - تسود حالة مماثلة فيما يتعلق بالأسلحة الخطرة. ففي الاجتماع الذي عقد يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي، المشار إليه أعلاه، أبلغت الحكومة المؤتمر بأنها ستصدر إعلانا في غضون أسابيع لحظر حمل الأسلحة الخطرة وإظهارها على صعيد القطر بأسره في جميع المناسبات العامة وذلك رهنا باستثناءات تستند إلى المبادئ التوجيهية التي تقوم لجنة غولدستون بإعدادها. ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يصدر بعد أي إعلان لإعمال توصية القاضي غولدستون بتقييد حمل الأسلحة الخطرة علنا، رغم أنه قد وضع مشروع لهذا التدبير منذ بعض الوقت.

٤٥ - وكثيرا ما تحول المناقشة حول القيود المفروضة على "الأسلحة الثقافية" الانتباه عن القضية الحرجة المتمثلة في توفير الأسلحة الآلية وغيرها من أشكال الأسلحة النارية التي يمكن لكل الفرقاء الحصول عليها بيسر. وينبغي أن تبذل الحكومة وجميع الأطراف الأخرى جهودا متضافرة لتخفيض المعروض من الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة المتطورة والسيطرة على استعمالها.

٤٦ - ويمكن أن تسهم الخطوات الفعالة المتخذة للتصدي لمشكلة حمل الأسلحة الخطرة وإظهارها علانية إسهاما كبيرا في تهيئة جو من التسامح السياسي. ومن الحتمي أن يناشد الزعماء السياسيون مؤيديهم لنبذ العنف والامتناع عن مساواة التنافس السياسي بالأعمال الحربية. ومن المهم بالقدر ذاته أن تتخذ حكومة جنوب أفريقيا التدابير الأمنية القانونية اللازمة للتصرف بصورة فورية وغير متحيزة لمنع العنف وقمعه، مهما كان مصدره.

ثانيا ـ الأنشطة التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا

٤٧ - ترد اختصاصات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) وكذلك في التقرير الأخير للأمين العام بشأن مسألة جنوب أفريقيا المقدم إلى مجلس الأمن (S/24389). وقد أعلنت في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بعد إجراء مشاورات مع مجلس الأمن القرار المتعلق بوزع بعثة قوامها عدد يصل إلى ٥٠ من مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا تنفيذا للحكم ذي الصلة من القرار السالف الذكر. وقد عينت السيدة أنجيلا كينغ، مديرة شعبة إدارة شؤون الموظفين والتدريب، مكتب تنظيم الموارد البشرية، رئيسة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، وتولت منصبها في ٢٣ أيلول/ سبتمبر. وسبقها بمدة أسبوع فريق متقدم من مراقبي الأمم المتحدة برئاسة نائب الرئيس. وبحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، كان مراقبو البعثة قد تم وزعهم في جميع المناطق الـ ١١ من جنوب أفريقيا. وتم بلوغ العدد الكلي للمراقبين وهو ٥٠ في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

٤٨ - ويقع مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جوهانسبرغ ويوجد لها مكتب إقليمي في دوربان، يرأسه نائب رئيس البعثة. ويميل الوزع الحالي للبعثة إلى التركيز على منطقتي ويتووترزراند/فال وناتال/كوازولو، حيث يقع ٧٠ في المائة من العنف السياسي.

٤٩ - ويقوم أفراد بعثة المراقبين بمراقبة المظاهرات والمسيرات وغيرهما من أشكال العمل الجماعي، ملاحظين سلوك جميع الأطراف، ويحاولون الحصول على معلومات تبين درجة اتساق الأعمال التي تقوم بها الأطراف مع مبادئ اتفاق السلم الوطني والمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة غولدستون للمسيرات والتجمعات السياسية. ويقوم المراقبون بتكملة عمليات المراقبة الميدانية التي يضطلعون بها عن طريق إقامة اتصالات غير رسمية وتوطيدها على جميع الصعد مع الهياكل الحكومية القائمة، والأحزاب السياسية، والمنظمات، وكذلك مع "الهياكل البديلة" المجتمعية مثل الرابطات المدنية والجماعات الأخرى.

٥٠ - ومهام الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني التي طلب إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا أن تتعاون معها متنوعة ولكنها مترابطة أيضا. وقد كلفت لجنة السلم الوطني بمهمة حل المنازعات المتعلقة بتفسير مدونة قواعد السلوك للأحزاب والمنظمات السياسية وبادعاء انتهاكها، وكذلك بتعزيز عمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وتضطلع أمانة السلم الوطني بالمسؤولية عن تحديد وتنسيق الأعمال التي تقوم بها لجان حل المنازعات الإقليمية والمحلية.

لجنة غولدستون

٥١ - في تقريري السابق المقدم إلى المجلس، أشدت بعمل لجنة غولدستون وذكرت أنه إذا احتاج القاضي غولدستون إلى مساعدة، يمكنه أن يطلبها من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تم بعد التشاور مع الجماعة الأوروبية إعارة ستة خبراء قانونيين إلى اللجنة. ووفرت الأمم المتحدة بناء على طلب القاضي غولدستون خبيرا ذا خلفية في منع الجريمة، والأمن، والقانون الجنائي، لمساعدة اللجنة، كما انتدب للجنة على وجه التحديد عدد من أعضاء فريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة من ذوي الخلفية القانونية المطلوبة وذلك بالإضافة إلى واجباتهم الأخرى.

٥٢ - وتحضر أيضا أفرقة المراقبين في مختلف أنحاء البلد جلسات الاستماع التي تعقدها اللجنة في مواقعهم.

تعزيز هياكل السلم

٥٣ - شرعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، من خلال أمانة السلم الوطني، لدى اضطلاعها بدورها في تعزيز هياكل السلم، في القيام بزيارات مجاملة مستقلة للأوطان بخلاف سيسكاي، وبوفوثاتسوانا، وكوازولو. وقد استهدفت الاجتماعات تمكين مراقبي الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية والكمنولث ومنظمة الوحدة الأفريقية من التعرف بأنفسهم على التدابير التي يجري اتخاذها داخل هذه الأقاليم لتعزيز عملية السلم ودعم اتفاق السلم الوطني، ولشرح دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة وبعثات المراقبين الأخرى.

٥٤ - وقد اضطلع برحلات لتقصي الحقائق إلى كواكوا، وليبوا، وكانغواني. وقام فريق مراقبي البعثة الموجود في بريتوريا (منطقة الترانسفال الشمالية) برحلات متكررة إلى كواندبيلي. وفي كل حالة، استقبل أفرقة المراقبين رئيس الوزراء، وأعضاء الوزارة، وممثلو الحزب السياسي المحلي، وكبار مسؤولي الإدارة.

التعاون مع المراقبين الدوليين الآخرين

٥٥ - دعا قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) منظمة الوحدة الأفريقية، والكمنولث، والجماعة الأوروبية، إلى وزع مراقبيها بالتنسيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

٥٦ - وقد انضم إلى بعثة المراقبين في جنوب أفريقيا في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ أول مراقبين تابعين للكمنولث، الذين يبلغ قوامهم حاليا ١٧ فردا. وبدأ مراقبو الجماعة الأوروبية في الوصول يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر، ويصل عددهم الكلي الآن إلى ١٤ عضوا، في حين وصل ١١ من مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية في الفترة ما بين ١٥ و ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٥٧ - وتعقد جلسة تنسيقية وإعلامية أسبوعية في مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جوهانسبرغ لقادة أفرقة المراقبين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اجتماعات إعلامية صباحية مقررة تعقد بصفة منتظمة وهي مفتوحة لجميع أعضاء الأفرقة. وهناك ترتيبات مماثلة قائمة في مكتب بعثة المراقبين في دوربان.

٥٨ - ونظرا إلى أن الكثير من المراقبين التابعين للكمنولث والجماعة الأوروبية هم ممن كانوا يعملون في الشرطة، فقد أنشئت فرقة عمل صغيرة تخضع لتنسيق بعثة مراقبي الأمم المتحدة لدراسة الجوانب المختلفة المتعلقة بشرطة جنوب أفريقيا بدءا من هياكلها وتدريبها إلى أدائها على صعيد المجتمع المحلي.

٥٩ - وقد أنشأت أفرقة المراقبين الدوليين علاقات عمل وثيقة على الصعيد الميداني وصعيد المقر. وهم يقومون بصفة منتظمة بتبادل المعلومات وكثيرا ما يراقبون الأحداث والاجتماعات على هيئة أفرقة مختلطة.

٦٠ - وفي جميع أنحاء البلد، كثيرا ما تجمع الأفرقة مواردها لكفالة حضور وتغطية المناسبات الرئيسية التي قد تكون مقررة في آن واحد في مواقع مختلفة كثيرا ما تكون متفرقة عن بعضها إلى حد كبير.

الاتصالات مع الأحزاب السياسية

٦١ - عقدت رئيسة البعثة، منذ وصولها إلى جنوب أفريقيا، مناقشات مع مجموعة واسعة النطاق من المسؤولين الحكوميين وزعماء الأحزاب والمنظمات السياسية في البلد. وفي هذه الاجتماعات، اطلعت رئيسة البعثة من تحدثت معهم على دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة، ووزعها، وأنشطتها.

ثالثا ـ مشاورات ورسائل الأمين العام

٦٢ - في أعقاب المذبحة التي وقعت في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ في بيشو، سيسكاي، دعا الرئيس دي كليرك إلى عقد اجتماع عاجل بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي على صعيد القيادة لمناقشة مسألة العنف.

٦٣ - واستجابة للاقتراح المقدم من الحكومة، وافق السيد مانديلا على الاجتماع بالرئيس دي كليرك، على أساس أن الحكومة ستلتزم مسبقا بمعالجة ثلاث قضايا رئيسية، هي، إظهار الأسلحة الخطرة، وتأمين دور الإيواء، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

٦٤ - واستؤنفت على الفور المناقشات الثنائية بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة لمعالجة هذه القضايا الثلاث، وذلك لإعداد الأساس لعقد اجتماع بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا. وأوعزت إلى مبعوثي الخاص، السيد دايال، أن ينشئ فور وصوله إلى جنوب أفريقيا اتصالات مع كلا الطرفين، لتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، ولإتاحة خدماته لدفع عملية التفاوض.

٦٥ - وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لهذا الاجتماع، وجهت رسالتين متطابقتين إلى الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا لحثهما على ضمان التغلب على العقبات السائدة. وأضفت أن من شأن هذا الاجتماع، على أقل تقدير، أن يكون مصدر ارتياح هائل لجميع شعوب جنوب أفريقيا التي يقع مصيرها في أيدي زعمائها.

٦٦ - وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، أدليت ببيان أوضحت فيه أنه قد أمكن التغلب على العقبات التي تحول دون عقد اجتماع بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا، وأنه سيجري في وقت وشيك الترتيب لعقد اجتماع بينهما. وقد عقد هذا الاجتماع في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وصدر محضر تفاهم تفصيلي بيّن بذاته ووفق عليه في الاجتماع بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/24606). وقد تم التوصل إلى اتفاق في الاجتماع بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بأمن دور الإيواء، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المتبقين، وحظر حمل وإظهار الأسلحة الخطرة. كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى إنشاء جمعية تأسيسية ديمقراطية/هيئة لوضع الدستور، ووجود استمرارية دستورية خلال فترة الانتقال المؤقتة. وتشكل هذه التطورات تقدما هاما نحو كسر الجمود المتعلق بعقد المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية. ومما يذكر أن هذه القضايا الثلاث كانت موضوع ملاحظات محددة في تقريري المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ (S/24389).

٦٧ - ومما يدعو للأسف أنه في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا، أعلن الزعيم بوتيليزي انسحابه من أية مفاوضات دستورية بشأن مستقبل جنوب أفريقيا، وتحدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في محضر التفاهم، ولا سيما فيما يتعلق بالحظر على حمل وإظهار الأسلحة الخطرة، بما في ذلك "الأسلحة الثقافية".

٦٨ - وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، اتصلت هاتفيا بالرئيس دي كليرك والسيد مانديلا لتهنئتهما على الاتفاق الذي توصلا اليه في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وفيما يتعلق بالموقف الذي اتخذه الزعيم بوتيليزي، قررت أن أتصل به لحثه على تأييد استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف على أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رئيس الدولة والسيد مانديلا.

٦٩ - وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وجهت رسالة إلى الزعيم بوتيليزي، أناشده فيها أن يجدد جهوده للاجتماع مع السيد مانديلا بشكل عاجل، بغية دفع عملية السلم إلى الأمام وتحقيق تسوية دائمة. كما كتبت إلى السيد مانديلا أعلمه بإيماني بأن شعب جنوب أفريقيا بمجموعه سيرحب بأية بادرة تنجم عن هذا الاجتماع، مما يهيئ الجو من أجل المصالحة والتعاون على الصعيد الوطني. وقد تابعت هذا الموضوع في مراسلات لاحقة مع السيد مانديلا والزعيم بوتيليزي كليهما.

٧٠ - كما وجهت رسائل إلى القادة في الأوطان، أحث فيها جميع المعنيين على مضاعفة جهودهم للإسراع باستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف، وأؤكد الحاجة إلى تجديد الجهود والتصميم على وضع حد للعنف وإزالة أية عقبات باقية قد تعرقل استئناف المفاوضات.

٧١ - كما تباحثت مع السيد كلارنس ماكويتو، رئيس مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، بشأن الموضوع ذاته.

٧٢ - وما برحت الفرصة تتاح لي بانتظام لبحث الحالة في جنوب أفريقيا مع الممثل الدائم لهذا البلد لدى الأمم المتحدة وكذلك مع المتحدثين الآخرين. وقد حثثت حكومة جنوب أفريقيا، عن طريقه، على أن تستأنف بالسرعة الممكنة المفاوضات المتعددة الأطراف

الرامية إلى الخروج من المأزق الحالي. كما أعربت عن قلقي بشأن تصاعد العنف.

٧٣ - وخلال دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين، قابلت السيد تابو مبيكي، مدير دائرة الشؤون الدولية في المؤتمر الوطني الأفريقي، والسيد كلارنس ماكويتو، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا. وقد زودني السيد مبيكي بالمعلومات عن آخر التطورات بشأن المباحثات الثنائية بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي. كما أبلغني السيد ماكويتو بنتيجة المباحثات التي جرت بين مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا والحكومة في غابورون في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. وقد أكدت لكليهما أهمية استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف واحتواء العنف المستشري في جنوب أفريقيا.

٧٤ - كما استعرضت الحالة في جنوب أفريقيا مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، رئيس جمهورية السنغال السيد ضيوف، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سليم أحمد سليم، وذلك خلال زيارتيهما للأمم المتحدة.

٧٥ - وقد أعرب جميع من تحدثت معهم عن تأييدهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتسهيل الانتقال السلمي إلى مجتمع ديمقراطي في جنوب أفريقيا، وأكدوا لي تعاونهم المستمر.

٧٦ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، تلقيت رسالة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا (S/24866) تتضمن بيانا مشفوعا بورقة معلومات صادرين عن رئيس الدولة ف. و. دي كليرك، وتحدد جدولا زمنيا مقترحا للعملية الانتقالية في جنوب أفريقيا. ويتوخى الجدول الزمني هذا إقامة حكومة وحدة وطنية كاملة التمثيل في موعد لا يتجاوز النصف الأول من عام ١٩٩٤.

٧٧ - وفي ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، صدر بيان إعلامي مشترك عن حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي يشير إلى أن مباحثات ثنائية قد جرت في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وقد أدركت تلك المباحثات أهمية استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف بالسرعة الممكنة لضمان الانتقال السريع إلى نظام ديمقراطي. وستتواصل المباحثات الثنائية تحقيقا لهذا الغرض.

٧٨ - وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، قابلت السيد رولف مايير، وزير التطوير الدستوري في جنوب أفريقيا، الذي أبلغني بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالمباحثات الثنائية بين الحكومة والأحزاب، والتوقعات بشأن استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف التي ستشترك فيها جميع الأطراف. كما جرى بحث مختلف المسائل الأخرى المتصلة بالحالة في جنوب أفريقيا.

رابعا ـ الملاحظات

٧٩ - استنادا إلى مشاوراتي والتقارير المقدمة من مبعوثي الخاصين، أود تقديم الملاحظات والتوصيات التالية بشأن الحالة في جنوب أفريقيا كي ينظر فيها مجلس الأمن.

٨٠ - يتحتم على جميع الأطراف الاعتراف بأن استمرار عدم اليقين بشأن مصير البلد لا يمكن أن يسفر إلا عن مزيد من العنف وعدم الاستقرار والتدهور الاقتصادي. ولذلك، فإن التطورات الأخيرة تؤدي إلى تفاؤل حذر بشأن توقعات التقدم نحو تسوية في جنوب أفريقيا عن طريق التفاوض. ويسرني أن ألاحظ وجود اتفاق كبير على الإسراع باتخاذ الترتيبات اللازمة للمفاوضات المتعددة الأطراف. فهذه اتجاهات إيجابية ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجعها ويدعمها. وفيما يتعلق بعملية مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية لا بد من الاعتراف بأن مبدأ الشمول جوهري لتحقيق الانتقال إلى حكم ديمقراطي عن طريق انتخابات حرة وترتيبات دستورية جديدة. ومن الضروري أيضا أن تحجم جميع الأطراف عن اتخاذ إجراءات من طرف واحد أو إصدار بيانات عامة تنفر الآخرين أو تجعل العملية أكثر صعوبة.

٨١ - ومع التسليم بمسؤولية الحكومة الكبرى عن حفظ القانون والنظام، يتعين على جميع الزعماء السياسيين العمل فورا على كبح العنف السياسي. ولهذا الغرض، أحث جميع الأطراف على حضور الاجتماع المقرر للموقعين على اتفاق السلم الوطني بقصد دراسة الطرق والوسائل لوضع حد للعنف وتعزيز الهياكل. إذ لا يزال عدم توافر الحرية السياسية في الأوطان مصدرا للتوتر والعنف. فينبغي لأولئك الذين هم في وضع يمكنهم من التأثير في السلطات في الأوطان أن يحثوا بقوة على إلغاء التشريعات القمعية وكبح جماح قواتها الأمنية. كما أن من شأن تقيد جميع الأطراف بشدة بالمبادئ التوجيهية للجنة غولدستون بشأن القيام بمظاهرات عامة، تعزيز عملية السلم واستمرارها.

٨٢ - وفي الاجتماع الذي عقد في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بين رئيس الدولة دي كليرك والسيد مانديلا، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وضمان دور الإيواء وكذلك حظر إظهار الأسلحة الخطرة. وفيما يتعلق بالسجناء السياسيين، أحرز تقدم كبير من جانب اللجنة المشتركة التي تضم ممثلين عن الحكومة وعن المؤتمر الوطني الأفريقي. فحتى ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وهو الموعد المتفق عليه لإطلاق سراح السجناء السياسيين، بلغ عدد القضايا التي أنجزتها اللجنة المشتركة ٥٣٦ قضية. وفي الوقت ذاته، لا يزال يتعين البت في بعض القضايا المقدمة من المؤتمر الوطني الأفريقي. وقد أفادت الحكومة بأنها ستصدر إعلانا يحظر حمل وإظهار الأسلحة الخطرة في جميع أرجاء البلد وفي جميع المناسبات العامة، وذلك عدا الاستثناءات القائمة على المبادئ التوجيهية التي تقوم لجنة غولدستون بإعدادها. وكان من المقرر تكليف واحد من القضاة المتقاعدين أو أكثر بمسألة منح الاستثناءات. وعلى هذا الأساس، يتم إعداد شروط الإعلان وآلية منح الاستثناءات بمساعدة لجنة غولدستون. وإنني أحث حكومة جنوب أفريقيا على اتخاذ الخطوات للإسراع في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بهذه المسائل تنفيذا كاملا. وقد أعربت جميع الأطراف عن قلقها العميق إزاء تدفق الأسلحة إلى البلد بشكل غير قانوني. وقد ينظر في إيجاد طرق لوقف الإمداد غير المشروع بالأسلحة من أي مصدر تصدر عنه.

٨٣ - وإنني أرحب بقرار حكومة جنوب أفريقيا بتقديم المساعدة اللازمة إلى لجنة غولدستون، بقصد تسهيل عملها، وأحث جميع الأطراف في جنوب أفريقيا على التعاون الكامل مع لجنة غولدستون في تحقيقها المرتقب بشأن قوات الأمن وغيرها من التشكيلات المسلحة. كما أرحب بالتأكيد الصادر عن أعلى مستويات القيادة في المؤتمر الوطني الأفريقي بشأن التعاون مع لجنة غولدستون وتسهيل عملها. فمكانة القاضي غولدستون في المجتمع الدولي ودعم الأمم المتحدة النشط له وللجنته قد عززا من قدرة اللجنة على التصدي لمسائل صعبة وحساسة. وسيواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة مساعدتهما للجنة، في إجراء تحقيقاتها على نحو ما طلب القاضي غولدستون. أما أنا، فسأواصل تقديم كل دعم لازم لعمل لجنة غولدستون.

٨٤ - وكإحدى الوسائل لبناء ثقة المجتمع في شرطة جنوب أفريقيا وتنمية الموارد البشرية لها، أحث على توسيع البرامج الحالية لتبادل المعلومات والخبرات بين جنوب أفريقيا والبلدان الأخرى بشأن أساليب ضبط الأمن في المجتمعات، وكذلك بشأن توظيف أفراد الشرطة وتدريبهم وإدارتهم. وإذ لا يمكن أن تؤدي مثل هذه البرامج إلا إلى تحسين معنويات الشرطة وهيبتها، وتعزيز مقدار الثقة فيها كدائرة غير متحيزة مكرسة لسلامة الجمهور وأمن جميع السكان في جنوب أفريقيا.

٨٥ - ولمساعدة شرطة جنوب افريقيا على تحسين سياساتها وإجراءاتها في التحقيقات، ومهارات أفرادها، ينبغي دعوة ضباط الشرطة المتمتعين بالمهارات والخبرات اللازمة من مختلف البلدان إلى زيارة جنوب أفريقيا كي يراقبوا أفراد الشرطة في جنوب أفريقيا ويسدوا المشورة لهم، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بإجراء التحقيقات. على أن يتم وزع ضباط الشرطة الدوليين هؤلاء كمستشارين فنيين، وأن يعملوا بشكل منفصل عن ضباط الشرطة الذين يشاركون فعلا في بعثات المراقبين الدوليين العاملة حاليا في البلد.

٨٦ - وتؤكد المنظمات النسائية قلقها إزاء العنف والإرهاب الموجه إلى النساء من مختلف المصادر، بما فيها الشرطة. وإنني أحث بشدة على إيلاء انتباه خاص لهذه المسألة، وبخاصة بسبب الدور الحساس الذي يمكن أن تقوم به النساء في الحفاظ على التماسك والاستقرار في مجتمعاتهن. إذ إن أحد جوانب إدخال الديمقراطية الذي ينبغي عدم إغفاله هو الحاجة إلى إدخال نساء البلد في العملية السياسية كشركاء بكل معنى الكلمة. فالعنف السياسي والإرهاب والفقر وتشرد العائلات والمجتمعات، هي كلها من العوامل التي تحول حاليا دون اشتراكهن الكامل. ولا يمكن أن يكون في جنوب أفريقيا ديمقراطية ومصالحة وتنمية في المستقبل دون مساهمة من جميع سكانها.

٨٧ - ولقد لقيت المساهمة التي قامت بها أفرقة المراقبين الدوليين ترحيبا لدى جميع المعنيين. بيد أن بعضهم احتج بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا تحتاج إلى تعزيز، في حين يرى آخرون ضرورة توسيع ولايتها. وقد أنشئت وسائل فعالة لتنسيق أعمال البعثة المذكورة مع أعمال أفرقة المراقبين الدوليين الأخرى من الكمنولث والجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية، التي تعمل بموجب قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢). وتجمع التقارير على

أن أداء المراقبين الدوليين كان حسنا في تكييف عملياتهم لتلبية الاحتياجات الفعلية، وأنه كان لهم أثر إيجابي على الموقف السياسي بوجه عام. ونظرا للموقف الحساس السائد الآن في جنوب أفريقيا، الذي يتسم بمستويات من العنف غير مقبولة، وفي بعض الأماكن متصاعدة، فإنني عازم على تعزيز البعثة بزيادة متواضعة لا تزيد على ١٠ مراقبين إضافيين.

٨٨ - وفي حين تم إحراز تقدم في تحسين وتعزيز الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني، يبقى الكثير مما يجب فعله، ولا سيما فيما يتعلق بلجنة السلم الوطني، وأمانة السلم الوطني. فينبغي لحكومة جنوب أفريقيا ضمان إتاحة الموارد الكافية لتسهيل عمليات لجنة السلم الوطني وأمانة السلم الوطني على جميع المستويات.

٨٩ - وهناك تقدم واضح في تنفيذ الملاحظات والتوصيات المقدمة في تقريري المؤرخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ (S/24389). ولا يزال من الجوهري أن يواصل مجلس الأمن النظر في الموقف بنشاط، كما تعهد أن يفعل. ولا بد أن يبقى هدف إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية إحدى الأولويات العليا لدى المنظمة، وسأبقي المجلس على اطلاع على أي تطورات أخرى، كي يتسنى له الرد، حسب الحاجة، على أساس فهمه للعملية الجارية.

الوثيقة ١٧٧

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من السيد تابو مبيكي، أمين الشؤون الدولية في المؤتمر الوطني الأفريقي

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أغتنم هذه الفرصة لتقديم خالص تمنياتي إليكم بمناسبة الموسم الحالي.

يبدأ شعب جنوب أفريقيا عام ١٩٩٣ وهو يتطلع بحماس إلى مستقبل يسود فيه التقدم الاجتماعي والديمقراطية، دون فصل عنصري وعنف. فبعد صعوبات عديدة، استؤنفت عملية المفاوضات في بلدنا. وذلك يتطلب أن يستخدم المؤتمر الوطني الأفريقي جميع موارده لكي يكفل إجراء الانتخابات لمجلس دستوري قبل نهاية عام ١٩٩٣ وإنشاء حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية.

ونحن نؤمن، بذلك، أن عام ١٩٩٣ سيكون عاما حاسما بالنسبة لشعب جنوب أفريقيا. ونغتنم هذه الفرصة لنتقدم إليكم بامتناننا الصادق لمعارضتكم المتصلة للفصل العنصري وتأييدكم للديمقراطية في بلدنا. وقد كان التعرف عليكم والعمل معكم مصدر إلهام كبير على مدى السنين.

ومن المسائل الحيوية ونحن ندخل هذه المرحلة وهي أخطر مراحل كفاحنا، أن نجتمع لتحليل الموقف، ولنضع معا استراتيجيات مناسبة لنجتاز المرحلة الأخيرة من مسيرة الحرية بنجاح.

ولذلك، قرر المؤتمر الوطني الأفريقي أن يعقد مؤتمرا دوليا في إطار موضوع - "من الفصل العنصري إلى السلم والديمقراطية والتنمية" - في جوهانسبرغ في الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٣.

ونؤمن أن هذا المؤتمر الدولي الكبير الذي سيعقد على أرض جنوب أفريقيا سيكون واحدا من أهم المؤتمرات التي عقدت بشأن مسألة جنوب أفريقيا في أي وقت من الأوقات. وإنه سيتيح لنا فرصة العمل معا لوضع مبادرات تكفل إرساء قواعد الديمقراطية بقوة في عام ١٩٩٣، بل سيمكننا أيضا من اتخاذ تدابير تساعدنا على تدعيم الديمقراطية الجديدة والدفاع عنها.

وسيشارك الرئيس نيلسون مانديلا وغيره من كبار قادة المؤتمر الوطني الأفريقي مشاركة نشطة في المؤتمر. ...

ويسعدني أن أوجه إليكم الدعوة للاشتراك في هذا المؤتمر التاريخي.

(توقيع)
تابو مبيكي

الوثيقة ١٧٨

رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام إلى الرئيس دي كليرك، رئيس جنوب أفريقيا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

سعدت بما أبلغتني به السيدة أنجيلا كينغ، رئيسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا عن نجاح اختتام مؤتمر التخطيط المتعدد الأطراف في جوهانسبرغ. وكان من المشجع أن عددا كبيرا من الأحزاب والمجموعات السياسية في جنوب أفريقيا قد اشتركت في هذه المرحلة الأولية. وقد أبلغتني السيدة كينغ أن المرحلة التالية للمفاوضات المتعددة الأطراف ستجري في موعد لا يتجاوز ٥ نيسان/ أبريل.

وإني واثق أن الجولة التالية من الاجتماعات ستكلل بنجاح مماثل وأنها ستؤدي إلى اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية.

وأود أن أؤكد لكم أن الأمم المتحدة تتابع الحالة في جنوب أفريقيا عن كثب، وأنها ستظل مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة للأمم المتحدة.

وستبقى السيدة كينغ وفريق المراقبين التابع لها في جنوب أفريقيا للمساهمة في جهود الحد من العنف وكذلك كرمز لالتزام الأمم المتحدة بمساعدة انتقال جنوب أفريقيا إلى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع)
بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٧٩

ملاحظات للأمين العام بطرس بطرس غالي في الاحتفال السنوي لتلقي المساهمات والتبرعات المعلنة المقدمة إلى برامج وصناديق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الجنوب الأفريقي

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4947-SAF/155، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣

يسعدني أن أرحب بكم هنا اليوم. فهذه مناسبة نتلقى فيها رسميا المساهمات والتبرعات المعلنة لصناديق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الجنوب الأفريقي. ونعرب عن شكرنا عليها رسميا.

فمنذ أكثر من ٢٥ سنة، يقدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي المساعدة الإنسانية والقانونية والتعليمية لضحايا الفصل العنصري.

وقد كانت هذه المساعدة ذات أهمية حاسمة. ومكنت الأفراد من تحقيق إمكاناتهم. ورأت المجتمعات أنها لا تقف بمفردها فاستعاد المقهورون ثقتهم في

أنفسهم نتيجة لذلك. وظهرت تصدعات لا تقاوم في نظام الفصل العنصري الظالم.

ونحن نشرف الآن على المرحلة النهائية من الكفاح لمناهضة العنصرية المؤسسية في الجنوب الأفريقي بشكل شبه مؤكد. فقد كان الكفاح طويلا ومريرا في بعض الأحيان. وكان كفاحا شنَّه شعب الجنوب الأفريقي نفسه بشكل رئيسي.

ولكن لا ينبغي أن نغفل الدور الأساسي الذي قامت به المساعدة الإنسانية الدولية في دعم شعب المنطقة، فقد كان التضامن عاملا هاما.

وهناك حاجة الآن إلى هذا التضامن وهذا السخاء أكثر من أي وقت مضى. فجنوب أفريقيا في بداية عملية انتقالية وسيكون الدعم الدولي السخي أمرا حيويا في مساعدة تلك العملية. فالبلد والمنطقة في مواجهة مهام هائلة تتمثل في تحويل سياسي واقتصادي ومن المفهوم أن التوقعات كبيرة.

ولذلك، فإني إذ أشيد بالدعم المقدم في عام ١٩٩٢ وقبل ذلك، يجب أن أقول إن المهمة لم تنته بعد. وعلينا أن نستجمع مزيدا من السخاء في المستقبل.

وآمل أن أستطيع الاعتماد على الدعم المتصل للدول الأعضاء من أجل هذه البرامج. فهي تشكل العنصر الإنساني للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تسوية سلمية للنزاع في جنوب أفريقيا.

ومن دواعي السرور الحقيقي أن أعرب عن شكري على المساهمات السخية المقدمة في عام ١٩٩٢. فقد اتسم الدعم المقدم من الدول الأعضاء بالسخاء. وهذا دليل واضح على التزام الحكومات منذ وقت طويل بتعزيز التقدم نحو تسوية سياسية سلمية على أساس التفاوض في جنوب أفريقيا. وهو دليل واضح على التضامن والسخاء في الميدان الإنساني، على الصعيد الدولي.

ويقوم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا بتقديم الدعم لضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، داخل البلد وخارجه، منذ أكثر من ٢٧ سنة. وقد وفَّر المساعدة القانونية والإغاثة الإنسانية. وبعد تغيير في ولايته وافقت عليه الجمعية العامة منذ سنتين، يعمل الصندوق الاستئماني حاليا من خلال منظمات عريضة القاعدة وغير متحيزة في جنوب أفريقيا ذاتها. وهو يساعد في إعادة إدماج السجناء السياسيين الذين أطلق سراحهم والمنفيين السابقين. ويوفر المساعدة القانونية والدعم للأفراد ويعمل من أجل التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي المساعدة من المنح الدراسية إلى مواطني جنوب أفريقيا. ويجري حاليا تقديم الدعم إلى ما يقرب من ١٠٠ ٢ طالب في مجالات ذات أولوية. وقد تكيَّف البرنامج بصورة عاجلة ليتلاءم مع تغير الظروف، أسوة بما حدث بالنسبة للصندوق. ويشمل عدد كبير من مشاريع البرنامج تدريب مواطني جنوب أفريقيا داخل جنوب أفريقيا نفسها. وهو في وضع يسمح له بدعم تعليم وتدريب مواطني جنوب أفريقيا الأقل حظا في مجال تنمية الموارد البشرية الذي يعد مجالا حاسما.

وإني إذ أعرب عن شكري على المساعدة المقدمة في الماضي، أناشدكم أن تضاعفوا جهودكم لدعم العمل الهام الذي يضطلع به الصندوق والبرنامج.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للدعم الذي تلقيته بغير حدود من رئيس لجنة أمناء الصندوق الاستئماني، السيد اوسفالد، سفير السويد، ومن رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي، السيد هوسليد، سفير النرويج، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد غامباري، سفير نيجيريا.

وأخيرا أود أن أعرب عن عميق تقديري لحكوماتكم للمساهمات والتبرعات التي قدمتها اليوم.

الوثيقة ١٨٠

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في الجلسة الرسمية التي عقدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري احتفالا باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/4948-GA/AP/2118، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٣

بدأ الاحتفال السنوي بهذا اليوم، بوصفه اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، بقرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٦٦. وهو يحيي ذكرى ٦٩ من المتظاهرين السلميين - أغلبهم من النساء والأطفال - الذين قتلوا في مذبحة شاربفيل في عام ١٩٦٠. ويدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله.

وفي كل عام، كان المجتمع العالمي يكرم الذين قضى نحبهم في شاربفيل. ويتأمل في تضحيتهم، ويحشد فكره وجهوده من أجل ضحايا الفصل العنصري الأشقياء. ويركز الاهتمام، بصورة متزايدة، على المهمة الضخمة المتمثلة في بناء جنوب أفريقيا الجديدة.

وفي هذه السنة، مثلا، دعت بعثات المراقبين الدوليين في جنوب أفريقيا، جميع مواطني هذا البلد إلى تكريس جهودهم للسلم والمصالحة، في هذا اليوم.

ويصادف الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في هذا العام، لحظة هامة في عملية المفاوضات في جنوب أفريقيا. فقد دخلت مرحلة جديدة.

فمنذ أسبوعين، عقد في يومي ٥ و ٦ آذار/ مارس مؤتمر تخطيط متعدد الأطراف، في كمبتون بارك، بجنوب أفريقيا، للتخطيط من أجل استئناف المفاوضات الدستورية المتعددة الأطراف والكاملة النطاق. وحضر المؤتمر ٢٦ من الوفود التي تمثل أكبر مجموعة من الأحزاب والمنظمات السياسية اجتمعت على أرض جنوب أفريقيا في أي وقت من الأوقات. وفي قرار بعيد المدى، التزم المشتركون، كأفراد وجماعات، بإجراء مفاوضات دستورية متعددة الأطراف داخل المحفل المتعدد الأطراف كمسألة ملحة من الناحية الوطنية، في موعد لا يتجاوز ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

ويعتبر هذا الاجتماع التاريخي إلى حد ما، إشادة بما اتسم به قادة جنوب أفريقيا، السود والبيض على السواء، من مرونة وحكمة وعزم في المضي قدما والسمو عن خلافاتهم لبناء مستقبل مشترك.

والأمم المتحدة ملتزمة بتيسير عملية التفاوض ولم تدخر جهدا في سبيل تحقيق السلم والمصالحة. وفي تموز/ يوليه ١٩٩٢، بينما كان البلد غارقا في انتهاكات واضطرابات لا نهاية لها وعنف بدوافع سياسية، قدم مجلس الأمن محفلا للقادة السياسيين بجنوب أفريقيا للإعراب عن مواقفهم. وحثهم، في الوقت نفسه، على التخلي عن العنف وإزالة العقبات المتبقية لاستئناف المفاوضات. وقمت، بناء على طلب المجلس، بوزع مراقبين للأمم المتحدة للمساعدة على تعزيز آلية اتفاق السلم الوطني. ودعيت منظمات دولية وإقليمية أخرى، بالمثل، لإيفاد مراقبيها.

ومن المسلم به، بصورة عامة، في الوقت الحالي، أن هذه القرارات والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، في الوقت المناسب، قد ساعدت في الحد من التوتر السياسي في جنوب أفريقيا. وكان لها أيضا أثر إيجابي على الحالة السياسية في البلد.

وأود هنا أن أحث قادة جميع الأحزاب والمنظمات على المثابرة في جهودهم للتوصل إلى اتفاق على المبادئ والطرائق الخاصة بالفترة الانتقالية الصعبة المقبلة. ومن المهم أن يقوم هذا الاتفاق على مبادئ الشمول والتسامح والاحترام المتبادلين التي تُعد أساسية في تحقيق حكم ديمقراطي من خلال انتخابات حرة ونظام دستوري جديد.

ويجب أن يكونوا على ثقة من دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، في هذه المحاولات.

غير أن الوقت عامل أساسي في جنوب أفريقيا كما هو في أماكن أخرى. ومن الأمور الجوهرية تحقيق تسوية عاجلة في جنوب أفريقيا لإتاحة الفرصة للدولة لكي تعالج الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن عقود من الفصل العنصري ولكي تعود إلى طريق النمو الاقتصادي المستدام.

وفي ندوة عقدت في ويندهوك في العام الماضي، نظرت هيئات ووكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في

طرق ووسائل معالجة هذه الاختلالات. وهي تستعد الآن للوقت الذي يمكن فيه أن تقدم مساهماتها الكاملة لهذا الغرض، لا سيما في المجالات الحاسمة المتمثلة في الصحة والتعليم والإسكان، مع مراعاة احتياجات الأطفال والنساء، وهما أضعف الفئات في جنوب أفريقيا، بصورة خاصة.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الأمم المتحدة تقدم المساعدة الإنسانية والقانونية والتعليمية والغوثية إلى ضحايا الفصل العنصري، منذ وقت طويل - وتقوم بذلك، بدرجة كبيرة، من خلال الصندوق الاستئماني لجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي.

وفي العام الماضي، ساهمت ٢٧ حكومة بما مجموعه ٧ ملايين دولار في مؤتمر إعلان التبرعات لبرامج تقديم المساعدة للجنوب الأفريقي.

وفي مؤتمر إعلان التبرعات المنعقد هذا الصباح، تلقيت أيضا مساهمات هامة من عدة حكومات. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان المانحة لما قدمته من مساهمات سخية وأن أعرب عن أملي في أن تنضم بلدان أخرى أيضا إلى هذا الجهد الإنساني الدولي الصادق.

وقد مثّلت مذبحة شاربفيل - وما أظهرته من احتقار لحقوق السود من سكان جنوب أفريقيا - بشاعة الفصل العنصري في أسوأ صوره.

ولكن هناك أشكال أخرى من العنصرية إلى جانب العنصرية المؤسسية المتمثلة في الفصل العنصري. ففي بلدان كثيرة جدا، تشعر الأقليات بالخطر من جراء التعصب بجميع أشكاله.

ويمكن بسهولة أن تصبح الديمقراطية - وهي حكم الأغلبية - استبدادا من جانب الأغلبية ما لم توضع ضمانات.

ومقاومة العنصرية والتمييز العنصري عنصر جوهري بالنسبة للأمم المتحدة وميثاقها. فالميثاق يسلّم بأهمية حقوق الإنسان الأساسية والمساواة وبقيمة كل إنسان وقدره؛ بل إنه يعتبرها القاعدة الأساسية للتقدم الحقيقي والتنمية الدائمة.

والأمم المتحدة، إذ تؤيد الميثاق، تنادي بالقيم العالمية المتمثلة في حقوق الإنسان وكرامة جميع البشر. وسوف نعقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في وقت لاحق من هذه السنة، في فيينا، في شهر حزيران/ يونيه. وسوف يتيح لنا هذا فرصة عظيمة للنظر في تدابير عملية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم.

والكفاح ضد العنصرية غير مقصور على الجنوب الأفريقي ولا ينبغي أن يقتصر على الكلام فقط. ويلزم أن توضع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحماية من التمييز العنصري، في القانون وأن ترصد وتراعى في الممارسة.

ونحن على مشارف عهد جديد في جنوب أفريقيا، عهد يتميز بالرغبة في المصالحة وبعزم مجرد على التغلب على الصعوبات بجميع أشكالها عن طريق التفاوض والحوار اللذين استؤنفا بالفعل.

ومن المسلم به أن بعض الحوادث المؤسفة قد وقعت مصادفة في الماضي. ولا يستطيع أحد التنبؤ بالمستقبل. ولكن هناك شيء مؤكد هو أنه يمكن للمرة الأولى، رؤية بصيص من النور في جنوب أفريقيا. فقد اجتمع أعداء الأمس معا في كمبتون بارك من أجل إجراء حوار والبدء في تحديد عناصر عملية نأمل أن تؤدي قريبا إلى إقامة جنوب أفريقيا جديدة غير عنصرية وديمقراطية.

وسيأتي يوم تكون قد تغلبت فيه جنوب أفريقيا، الأرض الغنية والمعذبة، على اضطراب الفترة الانتقالية. وستتمكن جنوب أفريقيا عندئذ من النظر إلى المستقبل بثقة في كرامتها المستعادة ووفرة مواردها والتزام شعب متصالح. وبطبيعة الحال، سيكون انتصارها انتصارا لجميع سكان جنوب أفريقيا وجميع الأفارقة في المقام الأول. ولكنه سيكون أيضا انتصارا للبشرية ككل.

الوثيقة ١٨١

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

علمت صباح اليوم بشعور عميق من الحزن والأسى بوفاة أوليفر تامبو الرئيس الوطني للمؤتمر الوطني الأفريقي. وكنت أعرف أوليفر أثناء توليه رئاسة المؤتمر الوطني الأفريقي وعملت معه في ذلك الوقت. وكان رجلا غير

عادي يتميز بإحساس عميق بالإيمان والرحمة وبقدرات فكرية ومعارف فائقة وبالشجاعة والبصيرة.

إني أعرف أن وفاة أوليفر خسارة فادحة لكم شخصياً نظرا للصداقة الطويلة التي تمتعتم بها وما اشتركتم فيه من التزام عميق وتضحيات في خدمة شعبكم. فقد كان أوليفر ملتزما مثلكم بالكفاح للقضاء على نظام الفصل العنصري وحتمية إقامة جنوب أفريقيا تستطيع جميع الأجناس والعقائد العيش فيها في سلام ووئام، بعد ذلك. وسيذكره الجميع بسبب إنجازاته العديدة في خدمة الشعوب المقهورة في أفريقيا وحول العالم.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن مستقبل البلد سيواجه البلد وقادته وشعبه اختبارا قاسيا للشخصية والإرادة. ويستطيع سكان جنوب أفريقيا ككل مواصلة الاعتماد على حُسن نوايا المجتمع الدولي ككل في مواجهة هذا التحدي. وإني واثق أن تركة أوليفر ستساعد على مؤازرة مساعيكم في الطريق إلى الأمام.

أود أن أتقدم إليكم وإلى كامل قيادة ومؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي من خلالكم بخالص التعازي لفقد رفيق حميم وصديق عظيم. وقد توجهت أيضا بالتعزية إلى أرملة أوليفر وأسرته.

مع عميق تعاطفي.

(توقيع)
بطرس بطرس غالي

الوثيقة ١٨٢

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالي يعرب فيه عن "سخطه" إزاء ما أبداه الجناح اليميني للأفريكانيين من "مظاهر غاشمة" للقوة والتخويف ضد المفاوضات المتعددة الأطراف

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5028، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣

يشعر الأمين العام بالسخط إزاء ما أبداه أعضاء جبهة الجناح اليميني الوطنية للأفريكانيين من مظاهر غاشمة للقوة والتخويف ضد المندوبين المشتركين في المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في جوهانسبرغ لتسهيل عملية انتقال جنوب أفريقيا إلى بلد غير عنصري وديمقراطي وموحد. وقد اتضح أن إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف يهدد العناصر المتطرفة التي تواصل مناصرة السياسات والممارسات العنصرية.

ويؤكد الأمين العام أن الأغلبية الساحقة من سكان جنوب أفريقيا قد التزمت بتحقيق السلم والمساواة والديمقراطية، وهي تتمتع بتشجيع وتأييد شديدين من المجتمع الدولي في هذا المسعى.

ويكرر الأمين العام نداءه إلى جميع سكان جنوب أفريقيا بالتخلي عن العنف والتخويف. ويحثهم على الالتزام بعملية التفاوض التي توفر البديل الوحيد لإقامة السلم الدائم والديمقراطية في جنوب أفريقيا.

الوثيقة ١٨٣

رسالة مؤرخة ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام إلى الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا في جنوب أفريقيا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى المحادثات المثمرة للغاية التي جرت بيننا في روما في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ بشأن الحالة في جنوب أفريقيا وما يتصل بها. وقد واصلت متابعة التطورات في

جنوب أفريقيا عن كثب بأمل مجدد وإن كان بقلق مماثل.

ومن بين القضايا ذات الأهمية الرئيسية انفجار العنف الأخير الذي أدى إلى إزهاق عشرات الأرواح في منطقة ويتس/فال. وما زال الجزء الأكبر من العنف موجها ضد مؤيدي حزب الحرية إنكاثا والمؤتمر الوطني الأفريقي على السواء.

وتذكرون أنني أعربت خلال اجتماعنا وكذلك في رسائلي إليكم قبل ذلك الاجتماع وبعده، عن أملي أن يتم بذل جميع الجهود لتسوية مشاكل مستقبل جنوب أفريقيا من خلال حوار عريض القاعدة بين مواطني جنوب أفريقيا. ولذلك شعرت بقلق بالغ عندما قرر حزب الحرية إنكاثا مؤخرا تعليق مشاركته في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف.

وتعد مشاركة حزب الحرية إنكاثا في المفاوضات الجارية بالغة الأهمية في نجاح عملية السلم، وذلك بوصفه واحدا من أهم الأحزاب السياسية في البلد. ومن الآراء الواسعة الانتشار أن القضايا التي يهتم بها حزب الحرية إنكاثا على سبيل الأولوية فيما يتعلق بالترتيبات الانتقالية يمكن معالجتها على الوجه الأفضل في سياق المفاوضات المتعددة الأطراف وليس خارجها. وهناك أيضا خطر أن يساء تفسير انسحاب حزب الحرية إنكاثا من جانب بعض مؤيديه الذين يمكنهم بعد ذلك اعتبار أن العنف هو الخيار الوحيد المفتوح لبلوغ أهدافهم السياسية.

وأود أن أؤكد لكم من جديد استعداد الأمم المتحدة لمواصلة المساهمة في الجهود المبذولة لحل ما تبقى من المشاكل عن طريق المفاوضات. وكما تعلمون، يجري النظر في إمكانيات توسيع دور الأمم المتحدة في جهود التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات والعملية الانتقالية في جنوب أفريقيا.

ومن أجل المضي قدما في عملية السلم وتقديم مساهمة إيجابية في جهود الحد من العنف الذي تترتب عليه خسائر كبيرة خاصة في المدن، يتحتم أن يعود حزب الحرية إنكاثا إلى المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

(توقيع)
بطرس بطرس غالى

الوثيقة ١٨٤

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بشأن تصاعد أعمال العنف في جنوب أفريقيا

S/26347، ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٣

يشجب مجلس الأمن التصاعد الأخير في أعمال العنف والفتنة في جنوب أفريقيا، وخاصة في راند الشرقية. ومما يزيد من مأساة هذا العنف - الذي أدى إلى خسائر بشرية فادحة - أن البلد ينطلق على طريق إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة، ونحو تحقيق مستقبل جديد أكثر إشراقا لجميع مواطنيه.

ويعيد المجلس إلى الأذهان ما جاء في قراره ٧٦٥ (١٩٩٢) من أن سلطات جنوب أفريقيا هي المسؤولة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف أعمال العنف فورا وحماية أرواح جميع أهالي جنوب أفريقيا وممتلكاتهم. ويؤكد المجلس أن على جميع الأطراف في جنوب أفريقيا أن تساعد الحكومة في منع خصوم الديمقراطية من استخدام العنف في تهديد انتقال البلد إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإن المجلس يحيط علما بالاقتراح الداعي إلى إنشاء قوة سلم وطنية من أجل إعادة النظام، والمحافظة عليه، في المناطق التي يسودها التوتر. وينبغي أن تكون أي قوة من هذا القبيل ممثلة تمثيلا حقيقيا لمجتمع جنوب أفريقيا وهيئاته السياسية الرئيسية. ومما له نفس القدر من الأهمية أن تلك القوة يجب أن تحظى بثقة شعب جنوب أفريقيا ودعمه وتعاونه. ويرحب المجلس أيضا بالجهود التي يبذلها قادة المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا لإقناع أتباعهم بتفادي المزيد من العنف. ويحث المجلس جميع زعماء جنوب أفريقيا على العمل معا من أجل منع العنف في فترة الانتخابات المقبلة.

ويثني مجلس الأمن على المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الأوروبية والكمنولث، لقيامه بدور بناء في المساعدة على الحد من العنف في جنوب أفريقيا. وقد تمكن مراقبو السلم التابعون للأمم المتحدة، بالإشراف القدير من رئيسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، من إحداث تغيير. وهناك أشخاص أحياء اليوم نتيجة للجهود الدؤوبة والشجاعة التي يبذلها هؤلاء وغيرهم من مراقبي السلم الدوليين. ومع ذلك فإن كثيرين يموتون، ولا بد أن يستمر المجتمع الدولي في التأكيد بحزم على أنه لن يسمح لأعمال العنف بأن تخرج المرحلة الانتقالية السياسية في جنوب أفريقيا عن مسارها.

ويؤكد المجلس الدور الرئيسي لعملية التفاوض المتعددة الأطراف في تأمين الانتقال إلى جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة. ويحث الأطراف على إعادة تأكيد التزامها بعملية التفاوض المتعددة الأطراف، وعلى مضاعفة جهودها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات الانتقالية والمسائل الدستورية التي لا تزال معلقة ومن أجل المضي نحو إجراء الانتخابات في العام المقبل حسب المخطط.

ويؤكد المجلس مجددا تصميمه على مواصلة دعمه للجهود الرامية إلى تيسير الانتقال السلمي إلى دولة ديمقراطية غير عنصرية لصالح جميع مواطني جنوب أفريقيا. ويتابع المجلس عن كثب التطورات في جنوب أفريقيا، وسيبقي المسألة قيد نظره.

الوثيقة ١٨٥

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن الاجتماع المعقود بين الأمين العام والرئيس دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5104-SAF/160، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

اجتمع الأمين العام مع الرئيس ف. و. دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا بعد ظهر اليوم. وهنأ الأمين العام الرئيس دي كليرك على القرار التاريخي الذي اتخذه صباح اليوم برلمان جنوب أفريقيا بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي.

وأبلغ الأمين العام الرئيس دي كليرك اعتزامه زيادة قوة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

وناقشا أيضا القضايا الإقليمية في أفريقيا ولا سيما الحالتين في أنغولا وموزامبيق. وأعرب الأمين العام عن تأييده للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جنوب أفريقيا وناميبيا بشأن وضع خليج والفيس.

وأعرب الرئيس دي كليرك عن تقديره لوجود الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا وللدور البناء الذي تؤديه المنظمة في تشجيع عملية التفاوض المتعددة الأطراف في البلد.

وأكد الأمين العام للرئيس دي كليرك أن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة شعب جنوب أفريقيا في الجهود الجارية الرامية إلى إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية.

الوثيقة ١٨٦

البيان الذي أدلى به السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، المذكرات والوثائق، الرقم ٨/٩٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

نعرب عن عميق امتناننا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ولرئيسها المبجل سعادة الأستاذ إبراهيم غامباري فضلا عن الأمم المتحدة ككل لتمكيننا من مخاطبة هذا الحشد اليوم.

لقد سلكنا معا طريقا طويلا للغاية. وقطعنا معا هذا الطريق قاصدين غاية مشتركة.

إن الغاية المشتركة التي نتقدم صوبها تحدد السبب الفعلي لوجود هذه المنظمة العالمية.

والهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو بلوغ ما يصبو إليه البشر جميعا من التمتع بالكرامة الإنسانية وتحقيق الذات. ولهذا السبب هجنا ومجنا لأنه كان من الممكن فرض نظام الفصل العنصري الإجرامي على أي شعب.

إن كل واحد منا يشعر أن إنسانيته أهدرت لمجرد وجود هذا النظام. وأن كل واحد منا يشعر أن هناك سيفا مسلطا عليه قد يهوي به إلى مرتبة أقرب إلى الحيوان منه إلى الإنسان لأن في إمكان البعض أن يعاملوا الآخرين كما لو كانوا مجرد قمامة يمكن التخلص منها بعد استعمالها.

وفي نهاية المطاف، فإنه لا يمكن لكل ذي ضمير أن يقف مكتوف الأيدي دون أن يسعى إلى وضع نهاية لجريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد البشرية.

ونحن هنا اليوم، لننقل لكم، أنتم ممثلو شعوب العالم، امتنان شعب جنوب أفريقيا العميق لاشتراككم، على مدى العقود، في النضال المشترك لإنهاء نظام الفصل العنصري.

لقد اهتزت مشاعرنا بعمق لأن المنظمة ظلت، منذ مولدها تقريبا، تدرج في جدول أعمالها القضية الحيوية التي تتمثل في القضاء على نظام الفصل العنصري وحكم الأقلية البيضاء في بلدنا.

وطيلة سنوات كفاحنا العديدة، تشجعنا وتقوينا كثيرا، نحن أبناء جنوب أفريقيا، بالإجراءات المتخذة بصفة مستقلة وجماعية لتصعيد هجومكم على حكم الفصل العنصري في الوقت الذي اتخذ فيه نظام الأقلية البيضاء ذاته خطوات جديدة في هجومه لزيادة ترسيخ حكمه غير الشرعي وانتزاع الثناء ممن استعبدهم.

وإننا نعرب على وجه الخصوص عن تقديرنا للتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث وحركة عدم الانحياز والجماعة الأوروبية وسائر المنظمات الحكومية الدولية لعزل دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ونعرب عن تقديرنا العميق للمبادرات المماثلة التي اتخذتها بلدان كل على حدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وحتى الأفراد بمفردهم كجزء من مساهماتهم في الجهد المشترك لمنع كل مؤازرة دولية لنظام الفصل العنصري.

لقد ساعد هذا النضال العالمي، الذي قد يكون بلا سابقة في تجميعه لعدد لا يحصى من البشر حول قضية مشتركة واحدة، مساعدة حاسمة في بلوغنا ما وصلنا إليه اليوم.

وفي النهاية، أرغم نظام الفصل العنصري على التسليم بأنه لم يعد بالإمكان استمرار نظام حكم الأقلية البيضاء. وأجبر على قبول أنه يتعين عليه أن يدخل في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين لشعبنا للوصول إلى حل سيحول جنوب أفريقيا، وفقا للمتفق عليه في الجلسة الأولى لمؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، إلى بلد موحد غير عنصري ولا يناصر أحد الجنسين على الآخر.

ويترجم حاليا هذا الاتفاق واتفاقات أخرى إلى برنامج محدد سيمكن بلدنا من أن يقفز إلى الأمام من ماضيه المظلم والمؤلم والمضطرب إلى مستقبل مجيد يجاهد شعبنا بكل قوته لجعله مستقبلا تسوده الديمقراطية والسلم والاستقرار والرخاء.

لقد بدأ العد التنازلي لإرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا. وقد تعين موعد اندثار حكم الأقلية البيضاء واتفق عليه وتحدد.

فبعد سبعة أشهر من الآن، وفي ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، سيشترك جميع أبناء جنوب أفريقيا، دون تمييز

على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو المعتقد، في حدث تاريخي يتمثل في انتخاب حكومة من اختيارهم.

وقد سن أيضا تشريع بإنشاء مؤسسات الدولة، الأجهزة القانونية التي ستكفل إجراء هذه الانتخابات وتكفل أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة.

لقد وصلنا نتيجة لوضع هذه الصكوك القانونية إلى نقطة لن يقتصر بعدها حكم بلدنا على نظام الأقلية البيضاء.

إن المجلس التنفيذي الانتقالي، المنصوص عليه في هذا التشريع، سيشكل أول مشاركة على الإطلاق من جانب أغلبية شعبنا على مستوى حكومي في عملية تحديد مصير بلدنا.

وسيكون هذا المجلس بمثابة التباشير الأولى لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة التي ستشكل بعد الانتخابات الديمقراطية في ٢٧ نيسان/ أبريل .

وستؤدي الهياكل الأخرى المنصوص عليها في القانون، وهي اللجنة الانتخابية المستقلة وهيئة الإذاعة المستقلة الأدوار المحددة لهما من أجل ضمان عملية الانتقال ونتيجتها التي سيقبلها الشعب ككل بوصفها نتيجة مشروعة وبالتالي مقبولة.

ويجب أن نحذر مع ذلك من أننا لم ننج من الخطر بعد.

فالمفاوضات مستمرة للاتفاق على دستور مؤقت، تحكم على أساسه البلد في الوقت الذي تقوم فيه الجمعية الوطنية المنتخبة بوضع الدستور النهائي.

وستكون هناك لذلك حاجة مستمرة لكي تواصل هذه المنظمة والحركة العالمية لإقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية ككل، تركيزهما على العملية الانتقالية، بما لا يدع مجالا لأن يتشكك أي فرد في بلدنا في أن المجتمع الدولي مستمر في إصراره على مساعدتنا لبلوغ الديمقراطية.

والواقع أنه توجد قوى عديدة داخل جنوب أفريقيا لا تقبل حتمية النتيجة المشتركة التي تسعى البشرية بأسرها إلى بلوغها.

وداخل بلدنا، فإن هذه القوى، التي تسعى إلى حرماننا من الحرية باللجوء إلى القوة الغاشمة التي قتلت وشوهت بالفعل عشرات الآلاف من الأفراد، تمثل أقلية من أبناء الشعب.

إنها لا تستمد قوتها من الشعب، ولكن من الخوف وعدم الأمن وزعزعة الاستقرار التي تسعى إلى فرضها من خلال حملة للإرهاب يقوم بها قتلة غير معروفين سمتهم المميزة الوحشية وعدم الاكتراث التام بالحياة البشرية كقيمة.

وهناك قوى أخرى تعارض، لمصالح ضيقة وطائفية، التغيير الحقيقي. وهي تشارك في أعمال أخرى تسعى إلى وضع عقبات في طريق الانتقال السلس إلى الديمقراطية.

وإننا نؤمن أن من المهم بشكل حاسم أن تفهم هذه القوى أيضا أن المجتمع الدولي لديه الإرادة والعزيمة للعمل على نحو متضافر مع أغلبية الشعب في بلدنا لكفالة عدم تأخر التغيير الديمقراطي الذي حل أجله منذ أمد بعيد.

لقد خلف نظام الفصل العنصري وراءه موجة من الكوارث. فاقتصادنا يترنح على شفا ركود أكثر حدة مما نعاني منه حاليا.

ويعني هذا بعبارات عملية وجود ملايين من الأفراد بلا غذاء أو عمل أو مسكن.

ويتعرض نسيج المجتمع نفسه لخطر عملية تفكك تتسم بارتفاع وتزايد معدلات الجريمة العنيفة ونمو وزيادة عدد الأفراد الذين توحشوا لدرجة أنهم يقتلون من أجل مبالغ زهيدة وانهيار جميع المعايير الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، فإن انعدام سلطة الدولة الشرعية وعدم التمتع بتأييد أغلبية الشعب، يفاقم بشدة من الأزمة التي تواجهها هذه القوى بصفة عامة ويؤكد على الأهمية الأساسية للتحرك بسرعة نحو التغيير الديمقراطي.

وإجمالا، يجب أن نقاوم ونرفض، ونحن نعمل معا مهما كانت التكاليف، أي اتجاه للانزلاق نحو صومال أو بوسنة أخرى، وهو تطور من شأنه أن تكون له عواقب وخيمة تتجاوز حدود جنوب أفريقيا.

إن ما ذكرناه للتو لا يهدف إلى إزعاج هذا الاجتماع المهيب. بل إنه يهدف إلى القول: إن الوقت قد حان الآن لاتخاذ خطوات جديدة تدفعنا إلى الأمام نحو النصر المشترك الذي ناضلنا جميعا من أجله!

وإننا نؤمن أن اللحظة قد حانت لكي تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل بإحصاء أوجه التقدم الحاسمة المحرزة من أجل تهيئة الساحة لنصرة قضية الديمقراطية في بلدنا.

وإننا نؤمن كذلك ان اللحظة قد حانت لكي يقوم هذا المجتمع ذاته بإرساء الأساس لوقف الانزلاق نحو كارثة اجتماعية اقتصادية في جنوب أفريقيا، بوصفه

أحد الأمور التي لا غنى عنها لضمان نجاح التحول الديمقراطي في حد ذاته.

واستجابة لخطى التقدم التاريخية المحرزة نحو تحقيق الديمقراطية وأيضا لإعطاء دفعة إضافية لهذه العملية ولتعزيز قوى التغيير الديمقراطي والعمل على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار والتقدم الاجتماعي، فإننا نؤمن أن الوقت قد حان لكي يقوم المجتمع الدولي برفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب أفريقيا.

وإننا نوجه لذلك نداء جديا إليكم، وإلى الحكومات والشعوب التي تمثلونها، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء الجزاءات الاقتصادية التي قمتم بفرضها والتي وضعتنا عند النقطة التي أصبح فيها حاليا التحول إلى الديمقراطية مقررا في قانون بلدنا.

وإننا نحث كذلك على أن ينظر إلى هذه الخطوة التاريخية، التي تشكل منعطفا في تاريخ العلاقات بين جنوب أفريقيا وبقية العالم، على أنها ليست عملا من أعمال الإحجام بل الالتزام.

ودعونا جميعا نتعامل مع هذا الواقع الجديد على أنه فرصة وتحد للمشاركة في حالة جنوب أفريقيا بطريقة من شأنها أن تدفع قضية الديمقراطية قدما إلى الأمام وأن تهيئ أفضل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الممكنة لنصرة هذه القضية.

لقد أخذت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري نفسها بزمام المبادرة في عملية تهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لهذا الواقع الجديد الذي يعد ثمرة لنضالنا المشترك. وإننا واثقون من أن أسرة الأمم المتحدة لن تتأخر، لذلك، في الارتباط بشعب جنوب أفريقيا بطريقة جديدة.

وإننا على ثقة كذلك من أن الحكومات في كل أرجاء المعمورة، التي أدت دورا أساسيا للغاية في الجهد الرامي إلى هزيمة نظام الفصل العنصري، ستبذل ما في وسعها لمساعدتنا لضمان الارتقاء بشعبنا.

ونوجه نداء مماثلا إلى ملايين الأفراد ممن انتظموا في الحركة غير الحكومية العريضة المناهضة للفصل العنصري لكي يظلوا هم أنفسهم ملتزمين بمواصلة الكفاح من أجل إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية ولكي يضيفوا إلى برامجهم تقديم مساعدة إنمائية شاملة من شعب إلى شعب.

وإننا نأمل في أن يغتنم مجتمع جنوب أفريقيا وأوساط المستثمرين الدوليين هذه الفرصة ليساعدوا في إنعاش اقتصاد جنوب أفريقيا لمصلحتهم المتبادلة.

وكما تعلمون فإن شعبنا لم ينتخب بعد حكومة ديمقراطية. ومن المهم لذلك عدم الاعتراف بحكومة الأقلية البيضاء، التي لا تزال قائمة في بلدنا، وعدم معاملتها وكأنها تمثل شعب جنوب أفريقيا بأجمعه.

إن المجلس التنفيذي الانتقالي يوفر آلية مناسبة للتفاعل الذي ينبغي أن يقوم بيننا وبين المجتمع الدولي خلال الفترة الممتدة من الآن إلى تشكيل الحكومة الجديدة.

وينبغي أن نشير هنا كذلك إلى أنه في نطاق الجزاءات الدبلوماسية التي فرضها عدد كبير من البلدان فإننا نؤمن أيضا بأنه يمكن لهذه البلدان أن تقيم الآن وجودا دبلوماسيا في جنوب أفريقيا حتى تعزز قدرتها على مساعدة شعب بلدنا على تحقيق أهدافه المشتركة.

لقد فرضت هذه المنظمة أيضا جزاءات خاصة تتصل بالأسلحة والمسائل النووية والنفط. وفي هذا الصدد، فإننا نود أن نطلب الإبقاء على هذه الجزاءات الإلزامية إلى أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة. وسوف نترك قضية الحظر النفطي لحسن تقدير لجنة الجمعية العامة المسؤولة عن إنفاذ هذا الجزاء بالذات.

ونود كذلك أن نطلب إلى مجلس الأمن أن يشرع في النظر في القضية الهامة للغاية المتعلقة بما ينبغي على المنظمة أن تقوم به للمساعدة في عملية تنظيم الانتخابات المقبلة وضمان أن تكون حرة ونزيهة بالفعل.

وينبغي بالطبع أن يقترن ذلك بإجراء استعراض للمساهمة الهامة التي قدمتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، التي تساعدنا في التصدي لمسألة العنف السياسي، لضمان أن تعالج فيما تسهم به هذه المشكلة المستمرة على النحو الملائم.

...

إن انتصارنا المشترك على النظام الوحيد الذي أعلن جريمة ضد البشرية منذ هزيمة النازية أصبح على مرمى البصر.

إن الضرورة التاريخية التي تحتم إنهاء هذه الجريمة بأسرع وبأسلم ما يمكن تتطلب منا نحن شعوب العالم أن نظل على وحدتنا وعلى التزامنا إزاء قضية الديمقراطية والسلم وتحقيق الكرامة الإنسانية والرخاء لجميع الأفراد في جنوب أفريقيا.

وفي وقفتنا بينكم اليوم، ما زلنا نشعر بعواطف جياشة لما أبديتموه من تضامن يقوم على نكران الذات مع شعبنا. وإننا نعي أننا بأعمالنا المشتركة لم نسع فقط إلى تحرير شعب جنوب أفريقيا بل أيضا إلى مد

حدود الديمقراطية واللاعنصرية وعدم مناصرة أحد الجنسين على الآخر والتضامن البشري إلى أرجاء العالم بأسره.

وانطلاقا من وعينا بذلك، فإننا نتعهد أمامكم بأننا لن يهدأ لنا بال حتى تكلل هذه القضية النبيلة التي توحدنا جميعا بالنصر وتلحق جنوب أفريقيا الجديدة بركب بقية المجتمع الدولي بوصفها بلدا يحق لنا جميعا أن نفخر به.

الوثيقة ١٨٧

قرار الجمعية العامة: رفع الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا

القرار ٤٨/١، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها أهداف الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، المعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تلاحظ أن الانتقال إلى الديمقراطية قد أصبح مقررا الآن في قانون جنوب أفريقيا،

١ - **تقرر** أن يتوقف سريان جميع ما اعتمدته الجمعية العامة من أحكام متعلقة بتدابير الحظر أو القيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع جنوب أفريقيا ومواطنيها، سواء كانوا أشخاصا اعتباريين أو طبيعيين، بما في ذلك مجالات التجارة والاستثمار والمالية والسفر والنقل، وذلك اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وتطلب إلى جميع الدول أن تتخذ التدابير الملائمة في نطاق ولايتها لرفع القيود وتدابير الحظر التي فرضتها تنفيذا للقرارات والمقررات السابقة للجمعية العامة؛

٢ - **تقرر أيضا** أن يتوقف سريان جميع ما اعتمدته الجمعية العامة من أحكام متعلقة بفرض الحظر على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، وعلى الاستثمار في الصناعة النفطية هناك، وذلك ابتداء من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله، وتطلب إلى جميع الدول أن تتخذ التدابير الملائمة في نطاق ولايتها لرفع أي قيود أو تدابير حظر فرضتها لتنفيذ القرارات والمقررات السابقة للجمعية العامة في هذا الصدد.

الوثيقة ١٨٨

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالي يهنئ فيه الرئيس دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا والسيد مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي على منحهما جائزة نوبل للسلام

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5129، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

تلقى الأمين العام بارتياح شديد الإعلان المتعلق بمنح جائزة نوبل للسلام للرئيس فريدريك و. دي كليرك رئيس جنوب أفريقيا ونيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا.

ويطري الأمين العام هذين القائدين الشجاعين اللذين يتعاونان معا ومع شعب جنوب أفريقيا في القضاء على شرور الفصل العنصري. ويقدم إليهما أحر التهاني. ويتعهد بتقديم دعمه التام من أجل التعاون معهما في الأشهر القادمة لإقامة جنوب أفريقيا بوصفها مجتمعا ديمقراطيا وغير عنصري.

الوثيقة ١٨٩

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى يطرى فيه "الاتفاق التاريخي" بشأن الدستور المؤقت لجنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5157-SAF/163،
١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

يطري الأمين العام الاتفاق التاريخي الذي توصل إليه أمس المشتركون في المفاوضات المتعددة الأطراف المعقودة في جوهانسبرغ بشأن الدستور المؤقت لتحول جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية. ويتوج هذا الاتفاق ثلاث سنوات من المفاوضات الصعبة للغاية التي سترسي الأساس لتحول جنوب أفريقيا إلى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري.

ويهنئ الأمين العام جميع أبناء جنوب أفريقيا الذين يواصلون دعم عملية السلم والمساهمة فيها على الرغم من العقبات الكثيرة التي واجهت هذه العملية وسط عنف متزايد ومضايقات. ويكرر دعم الأمم المتحدة المستمر لعملية السلم واستعدادها لمساعدة شعب جنوب أفريقيا في التصدي للتحديات الهائلة الماثلة أمامه ومن بينها المساعدة في الجهود الرامية إلى تيسير إجراء أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأطراف في البلد كما هو مقرر في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

الوثيقة ١٩٠

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، يرحب فيه بإتمام عملية التفاوض المتعددة الأطراف بنجاح، ويتطلع إلى إجراء الانتخابات في جنوب أفريقيا في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ ويحث على إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة في وقت مبكر

S/26785، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

يرحب مجلس الأمن بالنجاح في إنجاز عملية التفاوض المتعددة الأطراف في جنوب أفريقيا، وبإبرام الاتفاقين اللذين جرى التوصل إليهما هناك بشأن وضع دستور مؤقت وقانون للانتخابات. وهذان الاتفاقان يشكلان خطوة تاريخية على طريق التقدم صوب إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

ويتطلع المجلس إلى إجراء الانتخابات في جنوب أفريقيا في نيسان/ أبريل ١٩٩٤. ويحث جميع الأحزاب في جنوب أفريقيا، بما فيها التي لم تشارك على الوجه التام في المحادثات المتعددة الأطراف، على احترام الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما أثناء المفاوضات، وإعلان التزامها من جديد بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات، وحل المسائل المتبقية بالوسائل السلمية وحدها.

ويكرر المجلس تأكيد تصميمه على مواصلة دعم عملية التغيير الديمقراطي السلمي في جنوب أفريقيا لصالح جميع مواطني جنوب أفريقيا. ويثني مجلس الأمن مرة أخرى على الأعمال التي يضطلع بها حاليا الأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في مجال تقديم المساعدة إلى تلك العملية. وهو يدعو الأمين العام إلى تعجيل عملية التخطيط الاحتياطي فيما يتعلق بالدور الذي يحتمل أن تضطلع به الأمم المتحدة في عملية الانتخابات، بما في ذلك التنسيق مع بعثات مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية

والجماعة الأوروبية والكمنولث، بما يمكّن من النظر على وجه السرعة في أي طلب يقدم إلى الأمم المتحدة للحصول على تلك المساعدة. وفي هذا الصدد، يحث المجلس على أن يُنشأ، في وقت مبكر، المجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة.

ويرى المجلس أن انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية يجب أن يكون معززا بالتعمير والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يبذل المساعدة في هذا الصدد.

الوثيقة ١٩١

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وموجهة من الأمين العام إلى السيد رولوف ف. بوتا، وزير خارجية جنوب أفريقيا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

أود الإفادة بورود رسالتكم المؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بشأن الانتخابات المقبلة في جنوب أفريقيا، التي اقترحتم فيها إيلاء النظر فورا للتخطيط المسبق، حتى يتسنى ضمان أن تكون الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بالاضطلاع بعملية فعالة عند دخول اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي طور التشغيل.

وفي إثر المشاورات التي أجريتها اتخذت خطوات للتعجيل بالتخطيط للطوارئ، لإمكانية قيام الأمم المتحدة بدور في العملية الانتخابية، بما في ذلك التنسيق مع بعثة مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية الأوروبية وأمانة الكمنولث.

وإذ أخذت اقتراحكم في الاعتبار، قررت إيفاد بعثة استقصائية إلى جنوب أفريقيا، ستغادر نيويورك في ٩ كانون الأول/ ديسمبر لفترة عشرة أيام بغرض إجراء مشاورات من أجل تيسير الترتيبات التحضيرية فيما يتعلق بالدور المتوخى للأمم المتحدة في العملية الانتخابية. وسيجري إبلاغ حكومتكم بالتفاصيل المتعلقة بأعضاء البعثة فضلا عن خط سيرهم بمجرد وضعها في صيغتها النهائية.

وسيكون من دواعي امتناني البالغ أن تقدم حكومتكم كل ما يلزم من مساعدة إلى البعثة خلال فترة إقامتها في جنوب أفريقيا.

وتفضلوا سعادتكم، بقبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع)

بطرس بطرس غالى

الوثيقة ١٩٢

التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي

A/48/691، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٢٠ من قرارها ١١٦/٤٧ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، في جملة أمور، أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن التدابير المتخذة لتيسير القضاء على الفصل العنصري وتحول جنوب أفريقيا إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري بطريقة سلمية حسبما جاء في الإعلان المتعلق بالفصل

العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي. وهذا التقرير مقدم امتثالا لهذا الطلب.

٢ - وقد سعت الأمانة العامة، في إعدادها هذا التقرير، إلى الحصول على ملاحظات الحكومة والأحزاب السياسية، والحركات والمنظمات الممثلة في عملية التفاوض المتعددة الأطراف، فضلا عن ملاحظات المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا، بشأن الحالة في جنوب أفريقيا بصفة عامة، بما في ذلك التطورات المتعلقة بتنفيذ الإعلان منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١١٦/٤٧ ألف أيضا، أن يواصل كفالة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، وعند الاقتضاء، داخلها. وترد تفاصيل الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الأحكام في تقرير منفصل قدمته إلى الجمعية العامة (A/48/467 و Add.1).

ثانيا - ملاحظات

٤ - كنت قد ذكرت في تقريري المرحلي الأخير أن دور المجتمع الدولي في إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية لا يمكن إلا أن يكون مكملا لدور مختلف الأحزاب في البلد، وأن المسؤولية الأولى عن بلوغ اتفاق عادل ودائم من خلال المفاوضات لا بد وأن تقع على عاتق شعب جنوب أفريقيا ككل. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قمت بتعيين السفير توم أريك فرالسين، الأمين العام المساعد بوزارة خارجية النرويج، والممثل الدائم السابق للنرويج لدى الأمم المتحدة، مبعوثا خاصا لي إلى جنوب أفريقيا لإجراء مشاورات مع الأطراف المعنية بشأن التطورات السياسية الجارية في البلد. وقام السيد فرالسين بزيارة إلى جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. بعدها قدمت إلى مجلس الأمن تقريرا مفصلا عن نتائج مهمته ومهمة سلفه السيد فيريندرا دايال الوكيل السابق للأمين العام (S/25004).

٥ - وكان استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في نيسان/ أبريل ١٩٩٣، بتمثيل أوسع من مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، بعد ١٠ أشهر من التوقف، تطورا يدعو إلى الترحيب البالغ، فقد أسفر عن نجاح باهر في عدة مجالات منها الاتفاق على موعد إجراء أول انتخابات غير عنصرية وديمقراطية في جنوب أفريقيا. وتلى ذلك تقنين معظم الأحكام الرئيسية للترتيبات الانتقالية المفضية إلى المفاوضات، بما في ذلك إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي، ولجنة انتخابية مستقلة، ولجنة مستقلة لوسائط الإعلام، وهيئة إذاعة مستقلة، ودستور مؤقت. وكان التمثيل الواسع لأحزاب جنوب أفريقيا في العملية الانتخابية، وتصميم معظمها والتزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية من العوامل الحاسمة التي أفضت إلى هذه التطورات الإيجابية.

٦ - لقد أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ لمساعدة الأحزاب في جنوب أفريقيا في جهودها لوضع حد لأعمال العنف. وقد تم بصفة أولية وزع ٥٠ مراقبا تابعا للأمم المتحدة. ثم أقر مجلس الأمن توصيتي بزيادة عدد المراقبين إلى ١٠٠ مراقب. وقد تم وزع مراقبي الأمم المتحدة إلى جانب مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، في أنحاء مختلفة من جنوب أفريقيا، وخاصة في المناطق التي يحدث فيها العنف في أقسى مظاهره. ووفقا للولاية التي أسندها مجلس الأمن للبعثة، يعمل المراقبون في تعاون مع أمانة السلم الوطني ولجانها المحلية والإقليمية لحل المنازعات ومع لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير (لجنة غولدستون). ومن المتفق عليه بشكل عام في جنوب أفريقيا، أن وجود مراقبي الأمم المتحدة كان له أثر حميد على عملية السلم.

٧ - على أن العنف لا يزال يشكل تهديدا كبيرا لعملية السلم. لذا، يقتضي قطع دورة العنف المتصاعد تعاون الحكومة والأحزاب جميعا في جنوب أفريقيا. وهذا التعاون ضروري أيضا لجهود الحل السلمي لأي صعوبات متبقية ولتسهيل وضع الترتيبات اللازمة لتحول جنوب أفريقيا إلى بلد ديمقراطي غير عنصري موحد. ولقد أعربت في عدة مناسبات، بعد تقديم تقريري الأخير، عن قلقي إزاء تزايد العنف الذي بلغ ذرى جديدة، وحثثت الأحزاب على حل خلافاتها من خلال عملية المفاوضات.

٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، سنحت لي الفرصة للاجتماع بكبار الزعماء السياسيين جميعا في البلد ومناقشة الأوضاع في جنوب أفريقيا وما يتعلق بها. وقد التقيت في نيويورك بالرئيس دي كليرك والسيد مانديلا يومي ٢٣ و ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ على التوالي. وبينما كنت في زيارة إلى مابوتو، رتبت

لزيارة السيد كلارنس ماكويتو، والزعيم مانغوسوتو ج. بوتيليزي ووزير الخارجية رولوف بوتا.

٩ - وقد أبرزت، مع كل من تحدثت معهم من جنوب أفريقيا، الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على عملية السلم في البلد وكررت الإعراب عن دعم المجتمع الدولي لجهود إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة. كما أكدت الضرورة الحتمية لإنهاء العنف في البلد بغية تسهيل عملية التحول السلمي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١٠ - وخلال لقائي بالزعيم بوتيليزي، أكدت الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للمفاوضات المتعددة الأطراف ولتكوين المجلس التنفيذي الانتقالي، وعلى أنه لن يتسنى لأي حزب بغير الاشتراك في المفاوضات، مهما كانت صعوبتها أن يضمن الاستماع إلى آرائه ومناقشتها وإيراد مضمونها في الدستور المؤقت. كما أهبت بالتحالف من أجل الحرية، عن طريق الزعيم بوتيليزي، أن يشترك في عملية السلم، وأكدت على أن اشتراكه ضروري لإقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

١١ - وأثناء وجودي في مابوتو، التقيت أيضا برئيسي لجنة السلم الوطني وأمانتها، السيد جون هول والسيد أنتوني غيلدينهويس على الترتيب. ودارت مناقشاتي مع رئيسي لجنة السلم الوطنية وأمانتها حول كيفية تعزيز هياكل السلم لنزع فتيل العنف المتزايد، وتوسيعها لتكون أكثر تمثيلا للسكان ككل.

١٢ - وإذ وضعت الجمعية العامة في اعتبارها التقدم المحرز في عملية السلم، اتخذت في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ القرار ١/٤٨، الذي قررت بموجبه رفع جميع الأحكام المتعلقة بإجراءات الحظر أو القيود التي فرضتها على العلاقات الاقتصادية مع جنوب أفريقيا، وستظل الأمم المتحدة من خلال مكاتبها ووكالاتها وصناديقها الاستئمانية ذات الصلة، وكذلك بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، نشطة في تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، لأهالي جنوب أفريقيا المحرومين. كما أنها ستنظر في إعداد استجابة منسقة على نطاق المنظومة لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، الناجمة عن ممارسة العنصرية المؤسسية أمدا طويلا.

١٣ - ومن المبادرات التي يجري القيام بها، تنظيم مؤتمر للمانحين من أجل تنمية الموارد البشرية في جنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري، وما برحت الأمم المتحدة وأمانة الكمنولث، تعقدان مشاورات بغية تنظيم هذا المؤتمر الذي سيقدم مساعدة ملموسة لجنوب أفريقيا في الفترة الانتقالية. وقد اشترك في هذه المشاورات مجموعة من المنظمات المهتمة، بما في ذلك الأمم المتحدة وأمانة الكمنولث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وقد عقدت عدة اجتماعات لهذه المنظمات لوضع الخطط التمهيدية لمؤتمر المانحين. وسيكون الهدف الرئيسي للمؤتمر، الذي من المقرر عقده بصفة مبدئية في حزيران/ يونيه ١٩٩٤، هو تعبئة الدعم الدولي لمواجهة احتياجات تنمية الموارد البشرية لجنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري، ولا سيما احتياجات قطاعات المجتمع التي تعاني من الحرمان. واتفق على ألا يُدعى لعقد المؤتمر إلا بعد إقامة حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية غير عنصرية، وأن يعقد تحت رعايتها. وتأسيسا على ذلك، أعلنت الأمم المتحدة والكمنولث بوضوح أن المؤتمر سينظم بالتعاون الوثيق مع المجلس التنفيذي الانتقالي.

١٤ - ولقد أعربت عن اغتباطي للاتفاق التاريخي الذي توصل إليه المشتركون في عملية التفاوض المتعددة الأطراف في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ بشأن الدستور المؤقت وقلت إن الاتفاق توج بالنجاح ثلاث سنوات من المفاوضات الشاقة لوضع الإطار لتحول جنوب أفريقيا إلى بلد ديمقراطي غير عنصري وموحد. كما كررت الإعراب عن دعم الأمم المتحدة المتواصل لعملية السلم، واستعدادها لمساعدة شعب جنوب أفريقيا في مواجهة التحديات الهائلة التي تنتظره، بما في ذلك مساعدته في الجهود الرامية إلى تيسير إجراء أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب في البلد في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وفيما يتعلق بهذه التطورات، أقوم حاليا بدفع عجلة التخطيط الطارئ لما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في عملية الانتخابات، بما في ذلك التنسيق مع بعثات المراقبين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الأوروبية والكمنولث، لإتاحة إمكانية النظر على وجه السرعة في الطلب الذي يقدم إلى الأمم المتحدة للحصول على هذه المساعدة.

١٥ - وختاما، أود أن أحث جميع الأحزاب في جنوب أفريقيا على التعاون في تنفيذ الترتيبات الانتقالية تنفيذا كاملا وفي حينه بغية كفالة إقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب أفريقيا. ومن جهتي، فسأواصل تقديم كل المساعدة اللازمة لتيسير نجاح العملية الانتقالية.

الوثيقة ١٩٣

البيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة، السيد س. ر. إنسانالي (غيانا)، عن رفع الحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا

A/48/PV.72، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

...

لقد تلقيت رسالتين مؤرختين ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا لإبلاغي بأن المجلس التنفيذي الانتقالي في جنوب أفريقيا يمارس عمله الآن. وتلقيت أيضا رسالة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة يبلغني فيها بأن المجلس التنفيذي الانتقالي اجتمع يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر.

وفي ضوء هذه المعلومات، وفيما يخص الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة، التي تلوتها توا، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن الحظر على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا والاستثمار في مجال صناعة البترول هناك مرفوع الآن.

...

الوثيقة ١٩٤

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري، وإلى مناصرة إقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية

القرار ١٥٩/٤٨ ألف، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، الوارد في مرفق قرارها دإ - ١/١٦ والمعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ بشأن رفع الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا،

وإذ تشير كذلك إلى المبادرة التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية بعرض مسألة العنف في جنوب أفريقيا على مجلس الأمن،

وإذ تشير مع الارتياح إلى قراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢ و٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ اللذين أذن فيهما المجلس بوزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، ودعا إلى وزع مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية هناك،

وإذ ترحب بالبيان الصادر عن اللجنة المخصصة للجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورتها الاستثنائية لوزراء الخارجية، المعقودة في نيويورك في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وبتقرير رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن بعثته إلى جنوب أفريقيا، وكذلك بتقرير الأمين العام عن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب أفريقيا، وبالتقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري،

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، على النحو المتوخى في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري، إزاء مساعدة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع من أجل الاستئصال التام للفصل العنصري بالوسائل السلمية،

وإذ تنوه بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار المفاوضات المستأنفة المتعددة الأطراف بشأن إجراء انتخابات في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، وهيئة الإذاعة المستقلة،

وإذ تلاحظ اعتماد الأطراف في المفاوضات المتعددة الأطراف لدستور المرحلة الانتقالية وقانون الانتخابات،

وإذ يساورها شديد القلق لأن استمرار العنف وتصاعده يهددان بتقويض عملية التحول السلمي للبلد، عن طريق المفاوضات، إلى جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تدعيم وتعزيز جميع الآليات التي أقيمت لمنع العنف في جنوب أفريقيا، وإذ تؤكد ضرورة تعاون جميع الأطراف في التصدي للعنف وممارستها ضبط النفس،

وإذ تشجع جهود جميع الأطراف، بما في ذلك المحادثات الجارية فيما بينها، بهدف وضع ترتيبات بشأن الانتقال إلى نظام ديمقراطي،

وإذ تلاحظ مع القلق الآثار المتخلفة عن أعمال زعزعة الاستقرار التي ارتكبتها جنوب أفريقيا ضد الدول الأفريقية المجاورة،

١ - **ترحب** بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن إجراء انتخابات في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وبشأن إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، وهيئة الإذاعة المستقلة، وبشأن دستور المرحلة الانتقالية وقانون الانتخابات؛

٢ - **تحث بقوة** سلطات جنوب أفريقيا على أن تباشر بصورة تامة ونزيهة المسؤولية الرئيسية للحكومة المتمثلة في وضع حد للعنف الجاري، وحماية أرواح وأمن وممتلكات جميع السكان الجنوب أفريقيين في جنوب أفريقيا كلها، وتعزيز وحماية حقهم في المشاركة في العملية الديمقراطية، بما في ذلك حقهم في التظاهر السلمي العلني، وفي تنظيم الاجتماعات السياسية في جميع أنحاء جنوب أفريقيا والمشاركة فيها، وفي الترشيح للانتخابات والمشاركة فيها دون تخوف؛

٣ - **تطلب** إلى سلطات جنوب أفريقيا، في هذا السياق، تقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى المحاكمة، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة دمج "الأوطان" سلميا في جنوب أفريقيا، وكفالة أن يكون السكان في تلك الأقاليم قادرين على المشاركة بحرية في الانتخابات، وأن تكون الأحزاب السياسية جميعها قادرة على تنظيم حملات انتخابية هناك دون تخوف؛

٤ - **تطلب** إلى جميع الأطراف أن تكف عن ارتكاب أعمال العنف وأن تبذل كل ما في وسعها للتصدي للعنف؛

٥ - **تطلب بصفة عاجلة** إلى جميع الموقعين على اتفاق السلم الوطني أن يلتزموا من جديد بعملية التغيير السلمي وذلك بتنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا وفعالا وبالتعاون معا لتحقيق هذه الغاية؛

٦ - **تطلب** إلى جميع الأطراف الأخرى أن تسهم في تحقيق أهداف اتفاق السلم الوطني؛

٧ - **تثني** على الأمين العام للتدابير المتخذة للتصدي للشواغل المشار إليها في تقاريره، وبخاصة للمساعدة في تعزيز الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني، بما في ذلك وزع مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، وتعرب عن تقديرها للأنشطة التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا؛

٨ - **تؤيد** توصية الأمين العام الداعية إلى وزع مراقبين إضافيين في جنوب أفريقيا لتعزيز بلوغ أهداف اتفاق السلم الوطني، وتحثه على الاستمرار في التصدي للشواغل المشار إليها في تقريره التي تدخل في نطاق اختصاص الأمم المتحدة؛

٩ - **ترحب** باستمرار دور مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية الموجودين في جنوب أفريقيا؛

١٠ - **تحث** جميع الأطراف في جنوب أفريقيا، ومن بينها الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف، على احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات والالتزام من جديد بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات، وحل المسائل المعلقة بالوسائل السلمية وحدها؛

١١ - **تطلب** إلى جميع الحكومات أن تتقيد تماما بحظر توريد الأسلحة الإلزامي الذي فرضه مجلس الأمن،

وتطلب إلى المجلس أن يواصل الرصد الفعال لدقة تنفيذ ذلك الحظر، وتحث الدول على التقيد بأحكام قرارات مجلس الأمن الأخرى المتعلقة باستيراد أسلحة من جنوب أفريقيا وتصدير معدات وتكنولوجيا موجهة لأغراض عسكرية في ذلك البلد؛

١٢ - **تطالب** بالإفراج فورا عن السجناء السياسيين المتبقين؛

١٣ - **تناشد** المجتمع الدولي أن يعمل على زيادة مساعدته الإنسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري وللاجئين والمنفيين العائدين وللسجناء السياسيين المفرج عنهم؛

١٤ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى العناصر الديمقراطية المحرومة في جنوب أفريقيا، منظمات وأفرادا، المناهضة للفصل العنصري، وذلك في الميادين الأكاديمية والعلمية والثقافية؛

١٥ - **تطلب أيضا** إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى الهيئات الرياضية غير العنصرية في جنوب أفريقيا في تدارك الاختلالات الهيكلية المستمرة في مجال الرياضة في ذلك البلد؛

١٦ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي، بعد اتخاذ القرار ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، على أن يستجيب للنداء الذي وجهه شعب جنوب أفريقيا لتقديم المساعدة إليه في التعمير الاقتصادي لبلده ولكفالة أن تبدأ جنوب أفريقيا الجديدة وجودها على أساس اقتصادي وطيد؛

١٧ - **تناشد** المجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ممكنة إلى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا لتمكينها من التغلب على آثار أعمال زعزعة الاستقرار السابقة والمساهمة في تحقيق استقرار المنطقة دون الإقليمية وازدهارها؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يستجيب بسرعة وعلى نحو إيجابي لطلب تقديم المساعدة الانتخابية الصادر عن السلطات الانتقالية في جنوب أفريقيا، واضعا في اعتباره أن من المقرر أن تجرى الانتخابات في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤؛

١٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام الإسراع بالتخطيط لقيام الأمم المتحدة بدور في العملية الانتخابية، بالتشاور مع مجلس الأمن وبالتنسيق مع بعثات المراقبين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية؛

٢٠ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لمباشرة التخطيط التفصيلي لبرامج المساعدة الاجتماعية - الاقتصادية، وخاصة في مجالات تنمية الموارد البشرية والعمالة والصحة والإسكان، وللتنسيق في هذا الشأن بين الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، وكذلك لكفالة تنسيق تلك البرامج مع الوكالات الدولية الأخرى ومع الهياكل غير العنصرية الشرعية في جنوب أفريقيا؛

٢١ - **تثني** على الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للكمنولث لمبادرتهما بالبدء في التخطيط لعقد مؤتمر دولي للمانحين بشأن تنمية الموارد البشرية في جنوب أفريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري، بحيث ينعقد المؤتمر عقب انتخاب حكومة ديمقراطية غير عنصرية؛

٢٢ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يواصل توخي الحذر بالنسبة للتطورات في جنوب أفريقيا وذلك لكفالة تحقيق الأهداف المشتركة لشعب جنوب أفريقيا والمجتمع الدولي، دون انحراف أو تعويق، بإقامة جنوب أفريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية.

الوثيقة ١٩٥

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

القرار ١٥٩/٤٨ باء، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ تدرك أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة في تعبئة الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري وفي تعزيز توفر توافق آراء دولي بشأن هذه

القضية الأساسية على النحو الذي انعكس في اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، بتوافق الآراء، في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وفي مقرر الجمعية العامة ٤٥/٤٥٧ باء المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، وفي قرارات الجمعية العامة ٤٥/١٧٦ ألف المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/٧٩ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/١١٦ ألف وباء المؤرخين ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن أعمالها، بموجب ولايتها، في مجال دعم القضاء على الفصل العنصري سلميا من خلال عملية انتقال جنوب أفريقيا، عن طريق المفاوضات، إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري؛

٢ - **تحيط علما أيضا مع التقدير** بتقرير رئيس اللجنة الخاصة عن البعثة التي اضطلع بها، بالاشتراك مع وفد من اللجنة، إلى جنوب أفريقيا في الفترة من ١ إلى ١١ آذار/ مارس ١٩٩٣؛

٣ - **تثني** على اللجنة الخاصة لقيامها، هي ومعهد البديل الديمقراطي لجنوب أفريقيا ومعهد الديمقراطية المتعددة الأطراف، بتنظيم ندوة عن التسامح السياسي في جنوب أفريقيا: دور صانعي الرأي ووسائط الإعلام، عقدت في كيب تاون في الفترة من ٣٠ تموز/ يوليه إلى ١ آب/ أغسطس ١٩٩٣؛

٤ - **تأذن** للجنة الخاصة، لحين إتمام ولايتها بعد إنشاء حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا في جنوب أفريقيا، بأن تقوم بما يلي:

(أ) متابعة التطورات في جنوب أفريقيا عن كثب؛

(ب) مواصلة تسهيل حدوث انتقال سلمي يتسم بالاستقرار في جنوب أفريقيا من خلال تعزيز المساعدة الدولية لإعانة مواطني جنوب أفريقيا على التغلب على النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على سياسات الفصل العنصري؛

(ج) مداومة الاتصال بالمؤسسات الأكاديمية، وأوساط العمال، والأعمال التجارية، والجماعات المدنية، بما في ذلك المنظمات ذات القواعد المجتمعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في جنوب أفريقيا؛

(د) التشاور مع الأحزاب المشاركة في العملية السياسية ومع الهياكل الشرعية غير العنصرية، ومع حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا لتسهيل استئناف مشاركة جنوب أفريقيا في أعمال الجمعية العامة؛

(هـ) القيام، في أقرب وقت ممكن، وفي أعقاب إنشاء حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا، بتقديم تقرير نهائي إلى الجمعية العامة؛

(و) الاضطلاع بالأنشطة الأخرى ذات الصلة الرامية إلى دعم العملية السياسية للتغيير السلمي لحين إقامة حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا في جنوب أفريقيا؛

٥ - **تعرب عن تقديرها** للتعاون الذي لقيته اللجنة الخاصة من جانب الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والعناصر ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وتدعوها إلى مواصلة تعاونها؛

٦ - **تقرر** أن يستخدم الاعتماد الخاص البالغ ٢٤٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للجنة الخاصة لعام ١٩٩٤ من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكاليف مشاريع خاصة رامية إلى تعزيز عملية القضاء على الفصل العنصري من خلال إقامة حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا في جنوب أفريقيا؛

٧ - **تقرر أيضا** مواصلة الإذن بإدراج اعتمادات مالية كافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا من الإبقاء على مكتبيهما في نيويورك بما يتيح لهما المشاركة بفعالية في مداولات اللجنة الخاصة والمداولات المتصلة بالحالة في جنوب أفريقيا التي تجرى في سائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، على أن يكون مفهوما أن هذه المنح ستستمر لحين تقرير الوضع العادي للمنظمتين بوصفهما حزبين سياسيين.

الوثيقة ١٩٦

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - أعمال الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا

القرار ١٥٩/٤٨ جيم، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا،

وإذ تشير إلى قراريها ١١٦/٤٧ دال المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣،

وإذ ترحب بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي في جنوب أفريقيا،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا وتؤيد توصياته؛

٢ - **تقرر** إنهاء ولاية الفريق الحكومي الدولي اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يصدر بحلول ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، في شكل إضافات إلى تقرير الفريق الحكومي الدولي، ردود الدول على الطلبات الموجهة إليها فيما يتصل بالحالات الواردة في مرفقات ذلك التقرير.

الوثيقة ١٩٧

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

القرار ١٥٩/٤٨ دال، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، وبخاصة القرار ١١٦/٤٧ جيم المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، المرفق به تقرير لجنة أمناء الصندوق الاستئماني،

وإذ تحيط علما بقرارها ٧٩/٤٦ واو، الذي اتخذته دون تصويت في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وبخاصة الفقرة ٣ منه، المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الصندوق الاستئماني للأعمال المضطلع بها في الميدان القانوني،

وإذ ترحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف المستأنفة والتي وافق عليها البرلمان لإجراء انتخابات في عام ١٩٩٤ على أساس حق الاقتراع العام ولإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي، وكذلك التدابير التشريعية وغيرها التي اعتمدت لتعزيز النشاط السياسي الحر في الفترة التي تسبق إجراء انتخابات حرة ونزيهة،

وإذ تعترف بالأعمال التي تقوم بها منظمات طوعية محايدة عريضة القاعدة داخل جنوب أفريقيا في مجال

تقديم المساعدة القانونية والإنسانية إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري، وإذ تلاحظ مع الارتياح علاقة العمل التي أقامها الصندوق الاستئماني مع منظمات جنوب أفريقيا تلك،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار العنف السياسي والأخطار التي يمثلها على العملية الديمقراطية وعلى البلد بوجه عام،

وإذ هي مقتنعة بأن الوقت الذي ستضطلع فيه سلطات جنوب أفريقيا، ضمن هياكل جديدة غير عنصرية وديمقراطية، بالمسؤولية عن المسائل التي تدخل في نطاق ولاية الصندوق الاستئماني آخذ في الاقتراب،

١ - **تؤيد** تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا؛

٢ - **تؤيد** استمرار تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والتعليمية من جانب المجتمع الدولي من أجل تخفيف المحنة التي ألمت بضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ومن أجل تسهيل عملية إعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم والمنفيين العائدين في مجتمع جنوب أفريقيا؛

٣ - **تؤيد** قرار الصندوق الاستئماني إرسال مساعداته من خلال المنظمات غير الحكومية المناسبة داخل جنوب أفريقيا؛

٤ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات والمنظمات والأفراد الذين تبرعوا للصندوق الاستئماني وللوكالات الطوعية العاملة في تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛

٥ - **تعرب عن اقتناعها** بأن للصندوق الاستئماني دورا هاما يؤديه في المرحلة النهائية من مراحل القضاء على الفصل العنصري وذلك بدعم الجهود المبذولة في الميدان القانوني الهادفة إلى كفالة التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري الرئيسية وإزالة الآثار السيئة الباقية لتلك القوانين وتشجيع ازدياد ثقة الجمهور في الدور الذي يؤديه القانون، ولذلك فهي توجه نداء من أجل تقديم تبرعات سخية للصندوق؛

٦ - **تثني** على الأمين العام ولجنة أمناء الصندوق الاستئماني لجهودهما الدائبة والقيمة على مر السنين من أجل تشجيع تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري.

الوثيقة ١٩٨

قرار الجمعية العامة: برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي

القرار ٤٨/١٦٠، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي، ولا سيما القرار ٤٧/١١٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام الذي يتضمن سردا لأعمال اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي ولإدارة البرنامج في الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٣،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن العمل متواصل في تنفيذ التوصيات التي أسفر عنها تقييم البرنامج، الذي جرى في عام ١٩٨٩، بالصيغة التي أيدتها اللجنة الاستشارية،

وإذ تدرك المساعدة القيمة التي يقدمها البرنامج لشعبي جنوب أفريقيا وناميبيا،

وإذ تؤكد ضرورة تقديم المساعدة إلى شعب جنوب أفريقيا وبخاصة في ميدان التعليم خلال فترة الانتقال،

وإذ تدرك تماما الحاجة إلى مواصلة إتاحة فرص التعليم والمشورة للطلاب من جنوب أفريقيا في مجموعة واسعة التنوع من التخصصات المهنية والثقافية واللغوية، فضلا عن فرص التدريب المهني والتقني والدراسات المتقدمة على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا في ميادين الدراسة ذات الأولوية، على أن يجري ذلك قدر الإمكان في مؤسسات تعليمية وتدريبية داخل جنوب أفريقيا،

وإذ تلاحظ أن البرنامج يواصل، من أجل التصدي للاحتياجات ذات الأولوية لسكان جنوب أفريقيا المحرومين، تخصيص قدر أكبر من الموارد لغرض بناء المؤسسات في جنوب أفريقيا، ولا سيما عن طريق تعزيز المؤسسات التعليمية المعروفة تاريخيا بأنها منظمات السود وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وبخاصة المعاهد الفنية، وذلك من خلال دورات تدريبية تخصصية بما يضمن إمكانية توظيف الخريجين،

١ - **تؤيد** تقرير الأمين العام عن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي؛

٢ - **تثني** على الأمين العام واللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي لما يبذلانه من جهود لتعديل البرنامج كيما يتسنى له المساعدة على أحسن وجه في تلبية الاحتياجات الناشئة عن الظروف المتغيرة في جنوب أفريقيا، ولتشجيع تقديم مساهمات سخية إلى البرنامج، ولتعزيز التعاون مع الوكالات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية التي تشارك في تقديم المساعدة التعليمية والتقنية لجنوب أفريقيا؛

٣ - **تؤيد أيضا** أنشطة البرنامج الرامية إلى المساهمة في تلبية احتياجات جنوب أفريقيا من الموارد البشرية، وبخاصة في فترة الانتقال، من خلال ما يلي:

(أ) دعم المشاريع التي يشارك في تبنيها المعاهد الفنية والجامعات المعروفة تاريخيا بأنها جامعات السود والجامعات الأخرى؛

(ب) تعزيز القدرة التقنية والمالية المؤسسية وكذلك القدرة على صنع القرار لدى المنظمات غير الحكومية والهيئات المجتمعية والمؤسسات التعليمية التي تخدم احتياجات ومصالح سكان جنوب أفريقيا المحرومين؛

(ج) إشراك المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في جنوب أفريقيا في ترتيبات تقاسم التكاليف وتوفير فرص العمل للخريجين؛

٤ - **ترحب** بتوسيع نطاق أنشطة البرنامج التعليمية والتدريبية داخل جنوب أفريقيا وبالتعاون الوثيق للبرنامج مع المنظمات غير الحكومية والجامعات والمعاهد الفنية في جنوب أفريقيا؛

٥ - **تطلب** إلى مؤسسات التعليم غير الحكومية والمنظمات الخاصة والأفراد المعنيين مساعدة البرنامج من خلال تقاسم التكاليف معه وغير ذلك من الترتيبات، وبتيسير إمكانية عودة خريجيه وتوظيفهم؛

٦ - **تناشد** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية الدولية والأفراد العمل، ضمن مجالات نشاطهم ونفوذهم داخل جنوب أفريقيا، على مساعدة خريجي البرنامج في الحصول على فرص وظيفية كيما يتسنى لهم أن يسهموا بكفاءتهم المهنية وخبرتهم الفنية مساهمة فعالة في تطور جنوب أفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا خلال فترة الانتقال وما بعدها؛

٧ - **ترى** أن من اللازم تخطيط أنشطة البرنامج، في ظل الظروف المتغيرة، بما يضمن الوفاء كاملا بالالتزامات المعقودة فيما يتعلق بتقديم المساعدة التعليمية والتدريبية إلى سكان جنوب أفريقيا المحرومين؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدرج برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي ضمن مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية؛

٩ - **تعرب عن تقديرها** لكل من دعموا البرنامج سواء بتقديم مساهمات أو منح دراسية أو أماكن في مؤسساتهم التعليمية؛

١٠ - **تناشد** جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد تقديم المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة إلى البرنامج بما يمكنه من الاضطلاع ببرنامج أنشطته.

الوثيقة ١٩٩

تقرير الأمين العام بشأن الترتيبات لقيام الأمم المتحدة برصد العملية الانتخابية في جنوب أفريقيا وبتنسيق أنشطة المراقبين الداخليين

A/48/845-S/1994/16، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

أولا - مقدمة

١ - مما يذكر أن مجلس الأمن، عقب مذبحة بويباتونغ التي ارتكبت في ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٢، اتخذ بالإجماع القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/ يوليه، وفيه، في جملة أمور، دعاني إلى أن أعين ممثلا خاصا لي لجنوب أفريقيا يقوم بتقديم توصيات، بعد إجراء المباحثات مع الأطراف في البلاد، لاتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على إنهاء أعمال العنف بصورة فعالة وعلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات تؤدي إلى انتقال سلمي نحو جنوب أفريقيا ديمقراطية غير عنصرية موحدة. وقد قمت فور اتخاذ القرار بتعيين السيد سايروس د. فانس ممثلا شخصيا لي لجنوب أفريقيا وقام السيد فانس بزيارة جنوب أفريقيا في الفترة من ٢١ إلى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٢. وبتاريخ ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢، قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن على أساس المناقشات التي أجراها السيد فانس مع مجموعة واسعة من الشخصيات البارزة والأطراف في جنوب أفريقيا.

٢ - وفي ١٧ آب/ أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٧٢ (١٩٩٢) بعد أن نظر في تقريري. وفي ذلك القرار، في جملة أمور، أذن لي المجلس بالقيام بصورة عاجلة بوزع مراقبين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، ودعاني إلى المساعدة في تعزيز الهياكل التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني. كما دعا المجلس المنظمات الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية أن تنظر في وزع مراقبيها في جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني.

٣ - وعقب ذلك، أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا ووصل أول فريق من المراقبين إلى جنوب أفريقيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وبنهاية السنة كان قد تم وزع قوة البعثة بالكامل على النحو المأذون به والمحدد بـ ٥٠ مراقبا، حيث نشروا في جميع أنحاء البلاد. وقد أذن مجلس الأمن، مراعيا التقدم المحرز في المفاوضات المتعددة الأطراف، بزيادتين في عدد المراقبين وذلك على الشكل التالي: ١٠ في شباط/ فبراير و ٤٠ في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وبذلك أصبح عددهم ١٠٠ مراقب يؤدون دورهم كنواة لما ينتظر للأمم المتحدة من دور في العملية الانتخابية في جنوب أفريقيا.

٤ - وقد قمت، بعد مشاورات مع الحكومة والأطراف المعنية، بتعيين مبعوثين خاصين هما السيد فيريندرا دايال والسيد توم فرالسين حيث اضطلعا ببعثتين منفصلتين إلى جنوب أفريقيا، الأولى في أيلول/ سبتمبر والثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وذلك لمساعدتي على تنفيذ قراري مجلس الأمن المذكورين أعلاه. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، قدمت إلى المجلس تقريرا عن النتائج التي خلص إليها مبعوثاي الخاصان وعن الأنشطة التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، أصدر رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بيانا رحب فيه بالنجاح في إكمال عملية التفاوض المتعددة الأطراف وبالتوصل إلى اتفاقين في إطار تلك العملية بشأن وضع دستور مؤقت وقانون للانتخابات، ودعاني إلى تعجيل عملية التخطيط الاحتياطي فيما يتعلق بالدور الذي يحتمل أن تضطلع به الأمم المتحدة في عملية الانتخابات. وقد عقد المجلس التنفيذي الانتقالي جلسته الأولى في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وفيها وافق على قرار كان قد اتخذه في اليوم السابق المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف، وهو يطلب إلى الأمم المتحدة، في جملة أمور، أن توفر عددا كافيا من المراقبين الدوليين لرصد العملية الانتخابية ولتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين قدمهم كل من منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الأوروبية والكمنولث فضلا

عن أولئك الذين قدمتهم الحكومات. وعلى هذا فقد أرسلت في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ فريق استقصاء إلى جنوب أفريقيا لتقدير ما يلزم للأمم المتحدة لتنفيذ ما تلقته من طلبات المساعدة الانتخابية.

٦ - علاوة على ذلك، وعملا بقراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) ومراعاة لما أحرز من تقدم في عملية السلم، بما في ذلك إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أبلغت رئيس مجلس الأمن في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ عن اعتزامي تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر السابق، ممثلا خاصا لي لجنوب أفريقيا لمساعدتي على تنفيذ قرارات ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة بجنوب أفريقيا وعلى تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الآخرين وفق ما طلبه المجلس التنفيذي الانتقالي (S/26883). وقد أبلغني رئيس المجلس بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بموافقة أعضاء المجلس على اقتراحي (S/26884). وقد كان السيد مانديلا ووزير الخارجية ر. ف. بوتا قد رحبا كلاهما باقتراحي تعيين ممثل خاص في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير عملية السلم.

٧ - وعلى الفور بعد تعيين السيد الإبراهيمي، طلبت إليه أن يزور جنوب أفريقيا لإجراء مشاورات مع الأطراف ومع مسؤولي المؤسسات الانتقالية التي أنشأتها الأطراف، حول نطاق وطرائق مشاركة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية في البلاد. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، زار السيد الإبراهيمي جنوب أفريقيا، وكان يساعده فريق صغير من الأمانة العامة برئاسة السيد هشام أمَيِّد، وهو مدير في إدارة الشؤون السياسية - وأثناء تواجد السيد الإبراهيمي في جوهانسبرغ أطلعه فريق الاستقصاء على النتائج التي خلص إليها.

ثانيا - المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص

ألف - خلفية

٨ - في عام ١٩٨٩، قررت أطراف مختلفة في جنوب أفريقيا، ومنها الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا أن تلتزم بتسوية سياسية للنزاع في البلاد يتم التوصل إليها بالتفاوض. وقد أيد المجتمع الدولي التزام الأطراف هذا وشجع عليه باعتماده لإعلان هراري في آب/ أغسطس ١٩٨٩ الذي أيدته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام وذلك في إعلانها المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي (القرار دإ - ١/١٦).

٩ - وفي أوائل شباط/ فبراير ١٩٩٠ تم الإفراج عن السيد نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين البارزين. كما أعلنت الحكومة رفع الحظر عن عدد من المنظمات السياسية بما في ذلك المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، وعزمها على إلغاء الفصل العنصري وتقييدات الطوارئ. وخلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، تم إلغاء التشريعات التمييزية ولا سيما تلك التي تشكل "عماد الفصل العنصري" وهي قوانين الأرض وقانون تسجيل السكان وقانون مناطق الجماعات.

١٠ - وعقب الإفراج عن نيلسون مانديلا، تمخضت المحادثات الثنائية بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي عن اتفاقين أوليين: وقائع غروت شور (A/45/268، المرفق) المؤرخة ٤ أيار/ مايو ١٩٩٠ وفيها اتفق الطرفان على التزام مشترك بالتوصل إلى حل لمشكلة جو العنف السائد وإلى إحلال الاستقرار وبتنفيذ عملية تفاوض سلمية؛ ووقائع بريتوريا المؤرخة ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠ وفيها أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي تعليق جميع أعمال العنف على أن يسري ذلك فورا.

١١ - وقد بدأت المفاوضات الرسمية بشأن الإصلاح الدستوري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وذلك بإنشاء مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية (المؤتمر الأول). وعلى الرغم من الجو الإيجابي الذي ساد المحادثات ومن التقدم الذي أحرز في بعض المجالات، لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن المسألة الرئيسية المتمثلة في وضع ترتيب دستوري جديد للبلاد. وقد أجرت الأطراف محاولة ثانية في أيار/ مايو التالي وذلك في المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية (المؤتمر الثاني). على أن مذبحة بوبياتونغ دفعت بالمؤتمر الوطني الأفريقي إلى تعليق مشاركته في المحادثات إلى أن تتخذ الحكومة تدابير أكثر حسما لوقف العنف في البلدات.

١٢ - وعلى الرغم من انقطاع عملية مؤتمري العمل، واصلت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي الاتصالات غير الرسمية مما تمخض في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ عن توقيع سجل التفاهم الذي وافقت فيه الحكومة على عدد من شروط المؤتمر الوطني للعودة إلى المفاوضات ثم تم التوصل في ٥ آذار/ مارس

١٩٩٣، في محادثات ثنائية أخرى، إلى عدد من نقاط التفاهم غير الرسمية التي مكنت من عقد مؤتمر جديد هو المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف، وذلك على أساس تمثيلي أعرض مما كان عليه الحال في مؤتمري العمل.

١٣ - وبعد مفاوضات طويلة صعبة، تمكن المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ من اعتماد عدد من المبادئ والمؤسسات الدستورية التي ستقود جنوب أفريقيا خلال فترة انتقالية تمتد حتى ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٩. وتشمل هذه المبادئ والمؤسسات ما يلي: المجلس التنفيذي الانتقالي والدستور المؤقت واللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة الإذاعة المستقلة. وسيبقى المجلس التنفيذي الانتقالي قائما حتى دخول الدستور المؤقت حيز النفاذ في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

١٤ - ويتمثل الهدف الرئيسي للمجلس التنفيذي الانتقالي في العمل، مع جميع الهياكل التشريعية والحكومية التنفيذية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، على تيسير الانتقال إلى تنفيذ نظام ديمقراطي للحكومة في جنوب أفريقيا والإعداد لهذا التنفيذ، وذلك عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة لبرلمان سيضم جمعية وطنية فيها ٤٠٠ عضو ومجلسا للشيوخ قوامه ٩٠ عضوا. وتجتمع الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بصورة مشتركة في جمعية دستورية تتمثل مهمتها الرئيسية في صياغة دستور نهائي للبلاد خلال السنتين الأولى والثانية من الفترة الانتقالية وذلك بعملهما كجمعية تأسيسية. وينص الدستور المؤقت على أن جنوب أفريقيا المقبلة ستنقسم إلى تسعة أقاليم يكون لكل منها هيئاته الإقليمية: هيئة تشريعية وحكومة ومجلس تنفيذي.

١٥ - أما رئيس الدولة فهو الرئيس التنفيذي الذي يختاره الحزب الحاكم. وستشكل الوزارة على أساس مبدأ التمثيل النسبي حيث ستنضم تلك الأحزاب السياسية التي تحصل في الانتخابات على ٥ في المائة أو أكثر من الأصوات. وتتخذ القرارات في الوزارة على أساس توافق الآراء بصورة تراعي الروح التي يقوم عليها مفهوم حكومة الوحدة الوطنية فضلا عن الحاجة إلى إدارة البلاد بصورة فعالة.

١٦ - وستتمتع المحكمة الدستورية المقبلة لجنوب أفريقيا بالولاية النهائية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتفسير الدستور المؤقت وحمايته وإعماله على جميع مستويات الحكومة. ويعتبر قرار المحكمة الدستورية قطعيا وملزما.

باء - المناقشات التي أجريت مع الحكومة

١٧ - اجتمع ممثلي الخاص إلى الرئيس ف. و. دي كليرك في كيب تاون في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وإلى وزير الخارجية السيد ر. و. بوتا في جوهانسبرغ في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وقد لاحظ الرئيس أن جنوب أفريقيا قادرة على تنظيم الانتخابات وإجرائها وهي تتمتع بخبرة واسعة في هذا المجال. وقال إن العملية الانتخابية معقدة بالنسبة للجانب الأعظم من الناخبين وأعرب عن ترحيبه بالمساعدة الوطنية والدولية في عملية تثقيف الناخبين.

١٨ - وشدد الرئيس ووزير الخارجية كلاهما على أن المشكلة الأشد صعوبة في العملية الانتقالية تتمثل في العنف والترهيب السياسيين. كذلك لاحظ الاثنان مساهمة الأمم المتحدة الهامة في الجهود الرامية إلى كبح جماح هذا العنف وإلى تشجيع الحوار والتسامح، وذلك من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا. وخلال هذه العملية نجحت الأمم المتحدة في إثبات مصداقيتها وموضوعيتها أمام سكان جنوب أفريقيا عموما. وأكد الاثنان الأهمية التاريخية للانتخابات والحاجة الماسة لأن تكون العملية الانتخابية ونتائجها حرة ونزيهة فضلا عن كونها شرعية، كما أكدا ضرورة فهمها على هذا الأساس.

١٩ - وصرح الرئيس بأن الترتيبات الانتقالية تعتبر مؤسسات مرنة قادرة على الاستمرار وهي تتمتع بنفوذ كبير وسلطة قوية مما يمكنها من تيسير إنجاح العملية السلمية. ويشارك رئيس الدولة ووزير خارجيتها في الرأي القائل بأن من شأن الدعم الدولي والمساعدة الدولية للهياكل الانتقالية أن يعززا من سمة هذه المؤسسات وقدرتها على المساهمة بصورة إيجابية في العملية السلمية. وفي هذا الصدد، أعرب وزير الخارجية عن أمله في أن تخصص الأمم المتحدة الموارد اللازمة لاستخدام أكبر عدد ممكن من المراقبين اللازمين لأداء المهمة المطلوبة.

جيم - المناقشات التي أجريت مع الأحزاب السياسية

٢٠ - اجتمع ممثلي الخاص إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، في جوهانسبرغ بتاريخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وقال السيد مانديلا إنه والرئيس دي كليرك ينسقان

جهودهما لإشراك أعضاء التحالف من أجل الحرية، الذي يضم حزب الحرية إنكاثا والحزب المحافظ والجبهة الشعبية الأفريكانية والوطنين سيسكاي وبوفوثاتسوانا، في العملية السياسية. وأعرب عن أمله الحذر في تعاون معظم هذه الأحزاب، إن لم يكن جميعها، في نهاية المطاف وفي موافقتها على المشاركة في الانتخابات. ولاحظ أن الجماعات التي تتوفر لديها القدرة على تعطيل العملية الانتخابية هي تلك التي تتمتع بالتأييد داخل الشرطة العسكرية وقوات الأمن وداخل البيروقراطية. وأكد السيد مانديلا أن من الأهمية بمكان أن تبقي الأمم المتحدة خطوط الاتصال مفتوحة مع التحالف من أجل الحرية وحث ممثلي الخاص على الاجتماع إلى التحالف أثناء زيارته للبلاد.

٢١ - وقد كان ممثلي الخاص قد طلب بالفعل مقابلة جميع الزعماء السياسيين ولكن لم يكن من الممكن ترتيب المواعيد مع بعض منهم بسبب موسم الأعياد. واقترح الزعيم بوتيليزي الالتقاء به يوم الثلاثاء ٢١ كانون الأول/ ديسمبر. على أن ممثلي الخاص كان يومها في هراري بزمبابوي، وطلب الاجتماع إلى رئيس حزب الحرية إنكاثا في أقرب موعد ممكن بعد رأس السنة.

٢٢ - واعترف السيد مانديلا بالمساهمة الإيجابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في العملية السلمية ودعى إلى تواجد الأمم المتحدة بقوة أثناء العملية الانتخابية. وكان من رأيه أن على الأمم المتحدة، إذا توفرت الموارد، أن تنظر في وزع عدد كبير من المراقبين لا يقل عن ٥٠٠٠ مراقب لدعم الجهود التي يبذلها شعب جنوب أفريقيا لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها.

٢٣ - كذلك اجتمع ممثلي الخاص إلى زعيم الحزب الديمقراطي السيد زاخ دي بير في جوهانسبرغ في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وتركزت المناقشة على الترتيبات الخاصة بالانتخابات وعلى الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه دعما للعملية الانتخابية. ولاحظ السيد دي بير أن الدستور المؤقت يحظى هو والترتيبات الانتقالية الأخرى بتأييد الأغلبية الساحقة من سكان جنوب أفريقيا. ولاحظ أنه كلما زاد عدد المراقبين الذين ستتمكن الأمم المتحدة من وزعهم فإن الوضع سيكون أفضل.

٢٤ - ومن الجدير بالملاحظة أن ممثلي الخاص كان قد اجتمع قبل مغادرة نيويورك إلى السيد تابو مبيكي رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي وإلى السيد بيني ألكسندر الأمين العام لمؤتمر الوحدويين الأفريقيين. وفي هراري، اجتمع ممثلي الخاص إلى السيد جونسون ب. ملامبو والسيد غورا إبراهيم وهما نائب الرئيس الأول وأمين الشؤون الخارجية في مؤتمر الوحدويين الأفريقيين حيث أوضح الاثنان أن حزبهما سيشارك في الانتخابات ولكنه غير مستعد في الوقت الحاضر لكي يكون ممثلا في المجلس التنفيذي الانتقالي.

دال - المناقشات التي أجريت مع ممثلي المؤسسات الانتقالية

٢٥ - اجتمع ممثلي الخاص أثناء وجوده في كيب تاون في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، إلى السيد زام تيتوس، الرئيس المشارك للمجلس التنفيذي الانتقالي. كما اجتمع في جوهانسبرغ، في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بوفد من اللجنة الانتخابية المستقلة المعينة حديثا، يرأسه رئيس اللجنة القاضي ج. سي. كريغلر، وكان في الوفد القس فرانك تشيكاني والسيد سي. نيوبين وهما عضوان في اللجنة والدكتور ر. موكاتي وهو المسؤول التنفيذي الأول فيها.

٢٦ - وتبادل ممثلي الخاص الآراء مع كل من السيد تيتوس والسيد كريغلر بشأن المسؤوليات الموكلة للمجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وبشأن الطرق التي تمكن الأمم المتحدة من تقديم المساعدة إلى المؤسستين على أفضل وجه في هذا الميدان. وكان هناك اعتراف بأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمؤسستين تحتاج إلى مزيد من المناقشة والتوضيح.

٢٧ - وشدد السيد كريغلر على أن اللجنة الانتخابية المستقلة مصممة على الوفاء بالموعد النهائي لإجراء الانتخابات وهو ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وتود اللجنة التعرف في أقرب وقت ممكن على برامج تقديم المساعدة إلى العملية الانتخابية والتي تخطط لها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بتثقيف الناخبين ورصد الانتخابات. ومن شأن التبكير في التنسيق والاتصال بين اللجنة والأمم المتحدة أن يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة بتيسير إنجاح العملية الانتخابية. وقال السيد كريغلر إن هناك حاجة إلى المساعدة من جانب الأمم المتحدة في إجراء الاقتراع في البلدان الأجنبية التي لا يوجد لجنوب أفريقيا تواجد سياسي فيها، ولاحظ أن اللجنة ترحب

بما لدى الأمم المتحدة من خبرة وما يمكن أن تقدمه من مساعدة في الجوانب التقنية لرصد الانتخابات.

هاء - المناقشات التي أجريت مع بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين الأخرى

٢٨ - كذلك اجتمع ممثلي الخاص في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أثناء زيارته إلى جوهانسبرغ، إلى رئيس بعثة مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية في جنوب أفريقيا السفير ليغوايلا ج. ليغوايلا وفريق من بعثة مراقبي الكمنولث في جنوب أفريقيا برئاسة السيد جون سيسون، وهو كبير المستشارين لشؤون الجنوب الأفريقي. وتركزت المناقشات مع البعثتين على التعاون القائم مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا على طرق زيادة تعزيز هذا التعاون وتوسيعه فيما يتصل بالعملية الانتخابية. وجرى مع البعثتين تبادل أولي للأفكار حول ما يخطط له من زيادة في حجم كل منهما وعن أفضل الطرق لتنسيق أنشطتهما توخيا للتنسيق في المستقبل فيما يتعلق بوزع المراقبين وتدريبهم.

واو - المناقشات التي أجريت مع قادة هياكل السلم الوطنية ومع شخصيات بارزة

٢٩ - في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، اجتمع ممثلي الخاص في كيب تاون إلى كبير الأساقفة ديزموند توتو والقاضي ريتشارد غولدستون، رئيس لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير. وكان كبير الأساقفة توتو قد اجتمع مؤخرا بالزعيم بوتيليزي وتحدث إلى السيد مانديلا وغيره من الزعماء، وقد أفاد ممثلي الخاص عن الجهود التي يضطلع بها حاليا لإقناع جميع الأحزاب بالمشاركة في العملية السياسية. وعلى الرغم من قرار التحالف من أجل الحرية بعدم المشاركة في العملية الانتخابية وعلى الرغم من العنف في الراند الشرقية وفي ناتال/كوازولو، أعرب كبير الأساقفة توتو عن تفاؤله فيما يتعلق بنجاح الترتيبات الانتقالية.

٣٠ - وشدد القاضي غولدستون على أن أعمال الترهيب والعنف لا تزال هي التحدي الأصعب في وجه عملية السلم. وقال إنه قد يطلب مساعدة خبراء الأمم المتحدة في أعمال وحدة التحقيق التابعة للجنة. ولاحظ ممثلي الخاص أنه يمكن أن تضم بعثة الأمم المتحدة موظفين لديهم خلفية في أعمال الشرطة وذلك للاستجابة إلى هذا الفرع من الاحتياجات.

٣١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، اجتمع ممثلي الخاص في جوهانسبرغ إلى السيد جون هول والدكتور أنتوني غيلدينهويس وهما رئيس لجنة السلم الوطنية ورئيس أمانتها، على التوالي. ونوقش الدور الذي ستؤديه هاتان الهيئتان في العملية الانتخابية والتعاون بينهما وبين بعثة مراقبي الأمم المتحدة. وأبلغ الدكتور غيلدينهويس ممثلي الخاص أن لجان السلم الإقليمية والمحلية المختلفة ستواصل مشاركتها في الدعوة للسلم ولكنها لن تشارك في مراقبة العملية الانتخابية. ونظرا لأن جميع الأطراف المعنية في جنوب أفريقيا، بما فيها تلك التي لا تشارك في المحادثات المتعددة الأطراف، تشارك في عضوية اللجان فإن الأمانة لا يمكنها إطلاق الأحكام بشأن العملية الانتخابية أو نتائجها. أما أنفع مساهمة يمكنها أن تقدمها فهي مواصلة الدعوة للسلم والحوار فيما بين جميع الأطراف.

زاي - زيارة هراري، زمبابوي

٣٢ - استجابة لدعوة من حكومة زمبابوي، قام ممثلي الخاص بزيارة هراري لحضور مؤتمر قمة دول خط المواجهة الذي انعقد في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وأعرب الرئيس موغابي، وهو رئيس هذه المجموعة، عن ارتياحه للتطورات الإيجابية التي شهدها المسرح الجنوب أفريقي. ووجه السيد موغابي نداء إلى جميع الأطراف لوقف أعمال العنف بحيث تجري انتخابات ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ في جو موات. وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر بتعيين الأمين العام لممثل خاص له وأكد الدور الإيجابي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة لضمان إنجاح العملية الانتخابية في جنوب أفريقيا. وشدد المشاركون في المؤتمر بصورة خاصة على أهمية قيام الأمم المتحدة بحشد عدد كبير من المراقبين (أورد الرئيس موغابي رقم ٠٠٠ ٧ مراقب) لتغطية الانتخابات في جنوب أفريقيا.

حاء - المناقشات التي أجريت مع الهيئات الدبلوماسية في جنوب أفريقيا

٣٣ - اتيحت لممثلي الخاص، خلال زيارته إلى جنوب أفريقيا، فرصة الاجتماع مع سفير الدانمرك

وعميد السلك الدبلوماسي السيد بيتر بروكنر؛ ومع السفراء برنستون ليمان، والسير أنتوني ريف، ومارك برولت سفراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وكندا على الترتيب؛ ومع مجموعة من رؤساء البعثات الأفريقيين في جنوب أفريقيا برئاسة سفير ملاوي وليام خوزا. وقد رحب كل من تحدث معهم بمشاركة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية في جنوب أفريقيا وأشاروا إلى أنه سيكون لهذه المشاركة أثر مفيد على العملية ونتيجتها. كما أنهم اعترفوا بما تقدمه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا من مساهمات إيجابية في العملية الانتقالية في جنوب أفريقيا وفي الجهود الرامية إلى كبح جماح العنف.

٣٤ - والتقت آراء الهيئات الدبلوماسية على الحاجة إلى أوطد ما يمكن من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة من جهة والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث وشدد جميع السفراء على أنه يجب أن يكون للأمم المتحدة ما يكفي من المراقبين للقيام بتغطية كاملة للعملية الانتخابية ولضمان نجاح الفترة الانتقالية. وذكر بعض السفراء الرقم ٢ ٠٠٠ كتقدير تقريبي لعدد مراقبي الأمم المتحدة الذين قد تدعو الحاجة إليهم. وتساءل البعض الآخر عما إذا كان ٢ ٠٠٠ أو حتى ٣ ٠٠٠ مراقب عددا كافيا نظرا لما بين قوات الأمن وقطاعات واسعة من السكان من عنف وتوتر، وباعتبار افتتاح ٩ ٠٠٠ مركز اقتراع في يوم إجراء الانتخابات. وأكد العديد من الدبلوماسيين أهمية توفير التدريب المشترك لجميع المراقبين الدوليين بغية تجنب الاضطرابات والاختلافات - أو على الأقل الحد منها. وتحدث جميع السفراء عن أهمية نجاح العملية السلمية في جنوب أفريقيا بالنسبة لأفريقيا والعالم. وشددوا أيضا على أهمية تثقيف الناخبين ورأوا أن للأمم المتحدة دورا في هذا الصدد.

ثالثا - أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا

ألف - الأنشطة الأساسية

٣٥ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا القيام بمهامها في جميع المناطق وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي. وفي هذا السياق، عقدت رئيسة البعثة سلسلة من الاجتماعات مع زعماء سياسيين، وكنسيين، وزعماء طوائف في مختلف القطاعات بمن فيهم الرئيس دي كليرك، والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي، والسيد كلارنس ماكويتو، رئيس مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، واللواء كونستان فيليوين، قائد الجبهة الشعبية الأفريكانية، والبروفيسور موسالا، رئيس منظمة أزانيا الشعبية، وذلك بغية مناقشة مجموعة من المسائل المتصلة بالعملية السلمية، وعلى الخصوص مسألة العنف السياسي والتطورات الجارية في المفاوضات المتعددة الأطراف. ووفقا للتوصيات التي تقدم بها الأمين العام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ (S/25004) وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ (S/26558)، وموافقة مجلس الأمن عليها في شباط/ فبراير وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ (S/25315 و S/26559)، سيجري وزع مراقبين إضافيين بحيث يصل العدد الإجمالي إلى ١٠٠ مراقب في أوائل عام ١٩٩٤. كما ستكون هذه المجموعة الموسعة بمثابة النواة لأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في العملية الانتخابية في جنوب أفريقيا.

٣٦ - ومن بين الأحداث الأساسية التي غطاها مراقبو البعثة والأنشطة التي اضطلعوا بها في هذه الفترة ما يلي:

(أ) التظاهرات، والمسيرات، والاجتماعات الجماهيرية، والجنازات وغيرها من أشكال العمل الجماهيري. ولقد عمل مراقبو البعثة بشكل وثيق مع المنظمين وقوات الأمن لضمان التخطيط للأحداث بشكل ملائم والالتزام بالمبادئ التوجيهية للجنة غولدستون بشأن المسيرات والتجمعات السياسية. وعقد المراقبون أيضا ٨٣٢ اجتماعا ثنائيا غير رسمي وكثيرا ما عملوا كقنوات اتصال بين الجماعات على امتداد النطاق السياسي والاجتماعي، بمن فيهم المسؤولون في الحكومة وقوات الأمن، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية المشتركة على نحو نشط في عملية السلم.

(ب) الاجتماعات المحلية والإقليمية للجنة السلم وغيرها من الهياكل التي أنشئت بموجب اتفاق السلم الوطني الذي دعمت أنشطته دعما كاملا. وفي الأشهر الستة الأخيرة وحدها، مثلت البعثة في حوالي ١ ٣٢٠ من اجتماعات هياكل السلم. وبلغ مجموع ما حضره مراقبو البعثة من اجتماعات ومناسبات ما يزيد على ٩ ٠٠٠ اجتماع ومناسبة في جميع أنحاء البلد في الأشهر الـ ١٥ التي أمضتها البعثة في جنوب أفريقيا.

(ج) جلسات استماع لجنة غولدستون التي واصل فيها أحد فقهاء القانون التابعين للبعثة تأدية دور المعلق الموضوعي على طريقة عمل اللجنة وتوازنها.

(د) العمل كقناة اتصال وتنسيق بين بعثات المراقبين الدوليين. وقد أسهم هذا الدور في تعزيز فعالية أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية، وبعثات مراقبي الكمنولث والجماعة الأوروبية ومواءمتها، وأدت مناشدة المجلس التنفيذي الانتقالي للأمم المتحدة بالعمل، على تنسيق أنشطة جميع المراقبين الدوليين في جنوب أفريقيا إلى تعزيز هذا الدور.

باء - هياكل السلم

٣٧ - تعمل هياكل السلم المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، مع زيادة عدد لجان السلم من ٥٠ إلى حوالي ٢٠٠ لجنة في الأشهر الستة الماضية. وكان أداء الهياكل بعيدا عن التماثل. وفي معظم الحالات، كان عدم وجود الاتفاق بين الأحزاب السياسية على التدابير الواجب اتخاذها أو عدم تنفيذ القرارات المتفق عليها من أكبر أسباب عدم فعالية العديد من هياكل السلم. وبالإضافة إلى ذلك، وزيادة على ذلك فإن معظم لجان السلم لا تزال تعاني من القيود التي تفرضها الميزانية، وعدم وجود موظفين ملتزمين من ذوي الكفاءة وكذلك عدم وجود الالتزام السياسي لدى لاعبي الأدوار الكبرى، بما في ذلك قوات الشرطة والأمن.

٣٨ - وقد أصدرت لجنة غولدستون بعض ما توصلت إليه من نتائج مهمة، وتعتبر هذه اللجنة إحدى المؤسسات الأكثر مصداقية في جنوب أفريقيا من حيث إسهامها في عملية الانتقال السلمي إلى الديمقراطية واللاعنصرية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالمجال الحيوي لعمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، بذلت جهود متضافرة في مناطق مختلفة لإنشاء لجان إقليمية ومحلية لعمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، وتعيين منسقين إقليميين، لا سيما في مناطق ويتس/فال، وترانسفال الشمالية، وناتال/كوازولو. بيد أن هذه الهياكل الآخذة بالتشكل لعمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي لا تزال غير مجهزة تجهيزا كافيا لحشد الموارد، خصوصا من حيث توليد الاهتمام المحلي والدعم السياسي لوضع المشاريع، والتخطيط لها وتنفيذها وتحديد المصادر الملائمة للتمويل. وقد أسهم الافتقار إلى الخبرة التقنية، والإجراءات البيروقراطية الطويلة المتبعة في تعيين منسقي عمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، وغياب المعايير الواضحة لآليات التمويل والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي يبدو أنها ذات أولوية منخفضة في جدول الأعمال السياسي الحالي لمختلف المجموعات وعلى نحو أكثر أهمية، شحة الأموال المخصصة للتنمية، في شبه ركود في أنشطة التنمية على المستويين الإقليمي والمحلي.

٤٠ - وقد دعيت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا إلى تأدية دور نشط أكبر في عملية التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، إقليميا ومحليا، نظرا لتنوع تجمع الخبرات المتوافرة لديها. وهكذا فسيشارك المراقبون الدوليون في بحوثها ووثائقها ومعارفها، حيث سيقدمون الخبرة الإنمائية المكتسبة في مجالات أخرى. ومن شأن هذا أن يشكل خطوة حاسمة إلى الأمام بالنسبة للمراقبين الدوليين، لأنه يمهد السبيل أمام المساعدة التقنية وأمام طائفة متنوعة كاملة من الأنشطة الإنمائية التي سبق الالتزام بها لصالح قيام جنوب أفريقيا الجديدة.

جيم - العنف

٤١ - لا يزال مجال الاهتمام الأكبر يتمثل في العنف المنسوب في الغالب إلى الصراع بين الأحزاب السياسية، ورابطات سيارات الأجرة، وفيما بين قاطني البلدات ودور الإيواء. وإلى مدى كبير تسهم العناصر الإجرامية، التي غالبا ما تكون من ضحايا الحرمان الاجتماعي والبطالة، خصوصا في صفوف الشباب، في استمرارية العنف. وهم يحصلون في حالات عديدة على الحماية من المجموعات السياسية أو يختفون وراء الغفلية أو وراء تواطؤ سكان البلدات.

٤٢ - وما برح العنف السياسي متمركزا بشكل أساسي في ناتال وفي راند الشرقية، وعلى نحو غالب في بلدتي كاتلهونغ وتوكوزا. وحسبما ذكرت لجنة حقوق الإنسان، توفي ٧٦٨ ٢ شخصا من جراء العنف السياسي بين بداية حزيران/ يونيه ونهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، مما يشكل زيادة بمعدل ٤٦ في المائة على ما كان عليه الحال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وبلغت نسبة الوفيات في راند الشرقية وناتال معا حوالي ٩٠ في المائة من مجموع الوفيات. وفي راند الشرقية وحدها، توفي ٢٩٩ ١ شخصا من جراء العنف السياسي خلال هذه الفترة. وهذا يمثل ٥٤

في المائة من مجموع عدد الضحايا في البلاد و ٨٧ في المائة من منطقة بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينيغنغ. ووفقا للتقارير الواردة من لجنة حقوق الإنسان فإن شهر تموز/ يوليه، الذي أعلن خلاله موعد إجراء الانتخابات، شهد أكثر الوفيات بالمقارنة بغيره من أشهر السنوات الثلاث الماضية حيث توفى فيه ٥٨١ شخصا، ويتبعه في ذلك شهر آب/ أغسطس الذي شهد ٥٥٤ وفاة. ومنذ ذلك الوقت نقص عدد الوفيات بشكل طفيف، بيد أنه تعذرت السيطرة على العنف في المناطق المتأثرة، على الرغم من جهود هياكل السلم والمراقبين الدوليين.

٤٣ - كذلك يتزايد العنف الذي يمارسه الجناح اليميني. ففي ٢٥ حزيران/ يونيه، اقتحم أفراد مسلحون بالمسدسات ينتمون إلى الجناح اليميني، وكثير منهم من أعضاء حركة المقاومة الأفريكانية، مركز التجارة العالمي واحتلوه عنوة، حيث كانت تجري فيه مفاوضات متعددة الأطراف. وقد مثل كثيرون أمام محكمة القاضي المنفرد ووجهت إليهم تهمة التعدي على ملك الغير، وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، في هجوم عنصري مخيف في راندفونتين، في راند الغربية في منطقة بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينيغنغ، أجبر رجال من البيض يرتدون بزات نظامية مموهة سيارتين على الخروج عن الطريق وأطلقوا النار على ركابهما فقتلوا ثلاثة وجرحوا أربعة آخرين.

٤٤ - تزامن ازدياد العنف في راند الشرقية وناتال مع انهيار هياكل السلم في هاتين المنطقتين أو على الأقل شللها. وبينما تم الاضطلاع بمبادرات عديدة لكبح جماح العنف، فإن النتيجة العامة كانت بعيدة عن بث الطمأنينة. بيد أنه في الحالات التي تم فيها اتخاذ إجراءات مشتركة بين الأحزاب السياسية والشرطة، أحرزت نتائج ملموسة. واضطلع أيضا بمبادرات لمنع وقوع العنف حول دور الإيواء في منطقة ويتس/فال من جانب القادة الكنسيين وكذلك من جانب قاطني دور الإيواء وسكان البلدات. وإن المحفل الوطني لتنمية الشبيبة المنشأ حديثا ومشروع فرق السلم التابع لأمانة السلم في منطقة ويتس/فال هما من الجهود التي يتم الاضطلاع بها بغية إشراك الشباب في أنشطة نافعة ومنتجة والتقليل بذلك من أنشطتهم الإجرامية. وفيما يتعلق بعنف سيارات الأجرة، فإن وساطة هياكل السلم ساعدت على التخفيف من أسوأ التجاوزات التي حصلت في إطار حرب هذه السيارات، ولكن المطلوب هو حصول تغييرات طويلة الأمد لوضع حد لعنف سيارات الأجرة. ولقد لعبت أفرقة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا دورا كبيرا في حل مشاكل شبيهة في بوردر/سيسكاي والكيب الغربية.

دال - قوات الأمن وقوة حفظ السلم الوطنية

٤٥ - بانتفاء وجود الدليل الراسخ على الأسباب، فإن هناك ميلا إلى تفسير الشلل في إنفاذ القانون بمبررات من قبيل التواطؤ أو اللامبالاة من جانب قوات الأمن، أو تورط "قوة ثالثة" أو عدد غير معروف من القوى المستترة في أعمال العنف ذات الطابع الأكثر انتظاما. وقد أجرت لجنة غولدستون تحقيقا في عدة إدعاءات محددة من هذا النوع، وفيما خلا بعض أعضاء شرطة كوازولو، فإنها لم تجد أدلة حاسمة تدعمها. ومع ذلك، فإن المواطن العادي يميل إلى تصديق خلاف ما ذكر. وبناء عليه يستمر انتشار غمامة من الريبة والعداء فوق قوى الأمن، وخصوصا في البلدات، نتيجة لعدم الارتياح العام من أدائها ودورها السابق في إنفاذ الفصل العنصري.

٤٦ - وقد اقترح إنشاء قوة وطنية لحفظ السلم بغية حفظ السلم والنظام العام في فترة الانتخابات. وعلى الرغم من أن مهمة إنشاء قوة حفظ السلم الوطنية هذه أوكلت إلى المجلس التنفيذي الانتقالي بواسطة مجلسه الفرعي لشؤون الدفاع، واقترحت بعض الأفكار بشأن كيفيات تشكيلها، فإن إمكانية ظهور هذه القوة إلى حيز الوجود قبل الانتخابات بعيد عن التحقيق. ونتيجة لذلك، فإن مهمة الحفاظ على القانون والنظام ستبقى مسؤولية قوات الأمن الحالية. وإن وحدة الاستقرار الداخلي، التي ينظر المجلس التنفيذي الانتقالي في إصلاحها لجعلها متساوقة مع ضبط الأمن في المجتمعات المحلية ودمجها في قوة الشرطة، تظل هيئة موضوع جدل ولا تزال هناك مطالبات بإخراجها من بعض البلدات. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك أعمال كثيرة ينبغي تنفيذها، فإن قوات الأمن ووزارة القانون والنظام قد بدأتا بالاستجابة لمطالب المجتمعات المحلية ولما تفرضه الحالات المتغيرة. ومن المؤشرات المهمة المناشدة الأخيرة للمجتمع الدولي لتقديم المساعدة التقنية والتصميم على عدم إعلان مناطق معينة "مناطق اضطراب" دون إجراء المشاورات مع المجتمعات المحلية وهياكل السلم المعنية.

٤٧ - وينبغي تمييز مسألة إنشاء قوة حفظ السلم الوطنية عن المسألة الطويلة الأجل لدمج التشكيلات المسلحة. وتتمثل إحدى المهام الموكولة إلى المجلس

الفرعي لشؤون الدفاع في الإشراف على تخطيط قوة الدفاع الوطنية المقبلة وإعدادها وتدريبها. وقد وافق المحفل المتعدد الأطراف على إنشاء قوة مندمجة تعرف باسم قوة الدفاع الوطنية، تتألف من قوة دفاع جنوب أفريقيا الحالية، وقوات دفاع ولايات ترانسكاي وبوفوثاتسوانا وفيندا وسيسكاي، وغيرها من التشكيلات المسلحة. وقد أشير إلى المجال المقلق هذا في القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)، على أنه شهد تقدما كبيرا في الربع الأخير من السنة في نطاق الاجتماعات التي عقدت بين قوة دفاع جنوب أفريقيا وقيادة أومخونتو وي سيزوي (رمح الأمة) وقد انضم إليهما مؤخرا رسميون من سيسكاي، وفيندا، وترانسكاي، وجيش تحرير شعب آزانيا.

رابعا - عملية الانتخاب

ألف - الإطار القانوني لعملية الانتخاب

٤٨ - حدد الإطار القانوني لعملية الانتخاب في القوانين الخاصة باللجنة الانتخابية المستقلة، والانتخابات، واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة الإذاعة المستقلة. وهذه القوانين الأربعة هي نتاج مناقشات طويلة وقد تمت الموافقة عليها بالإجماع. وهي توفر إطارا مشروعا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والعديد من أحكامها يتسم بالجدة الكاملة. والتعيينات الأخيرة في اللجنة الانتخابية المستقلة تمثل إعادة تأكيد إضافية لحسن نية جميع الأطراف وتعاونها.

٤٩ - وبما أن الأعمال التحضيرية الرسمية للانتخابات قد بدأت الآن، فإنه لا بد من الإشارة إلى عدد من المشاغل المثيرة للقلق. فبالنظر للتأخر في إنشاء الهياكل الانتخابية، سيجري تنظيم الانتخابات تحت وطأة ضغوط كبيرة ناتجة عن ضيق الوقت. إن فسحة الوقت المسبقة المحدودة تتسم بالدقة على نحو خاص فيما يتعلق بإصدار وثائق الهوية وتوزيعها على الناخبين (سواء أكانت بطاقات هوية أو بطاقات هوية الناخبين التي نص عليها قانون الانتخابات). ويوجد حاليا قرابة ٤ ملايين من الناخبين المتمتعين بأهلية الانتخاب دون أن تتوفر لديهم الوثائق التي تمكنهم من ممارسته، مليونان منهم من سكان ولايات ترانسكاي وبوفوثاتسوانا وفيندا وسيسكاي وما من شك في أن اللجنة الانتخابية المستقلة ستقوم بكل ما تستطيعه لضمان تمكين جميع الناخبين المتمتعين بأهلية الانتخاب والراغبين في ممارسته من الحصول على الوثائق اللازمة لذلك في الوقت المناسب وبدون أية إجراءات مرهقة غير ضرورية.

٥٠ - ويتعلق ثاني هذه المشاغل بتثقيف الناخبين. فحاليا، لا يوجد إلا قلة من المنظمات غير الحكومية التي توفر تثقيفا للناخبين يتسم بالجودة والحياد الحزبي. وقد أثبتت التجربة أن أكثر العناصر أهمية في الانتخاب الحر والنزيه تتمثل في وجود جمهور مطلع من الناخبين. فعلى اللجنة الانتخابية المستقلة أن تعمل على تعزيز حملات تثقيف الناخبين وأن تشدد على ثلاثة مكونات حاسمة: سرية الانتخاب، والحاجة إلى التسامح السياسي، وآليات الانتخاب، بما في ذلك إجراءات الحصول على وثائق الهوية التي تمكن من ممارسة الانتخاب.

٥١ - ويتعلق ثالث هذه المشاغل الرئيسية بانتشار العنف وبالحاجة إلى الحياد في الأعمال التي تقوم بها الشرطة فيما يتصل بالانتخابات. وهناك حاجة كبرى إلى تدابير يكون من شأنها زيادة مساءلة الشرطة وتشجيع المشاركة المجتمعية على نحو محسوس وهي عناصر أساسية لفعالية الشرطة في خدمة الجمهور. ومما يزيد من أهمية هذا الأمر أنه لا يحتمل أن تظهر قوة حفظ السلم الوطنية إلى حيز الوجود قبل الانتخابات.

٥٢ - وأخيرا، فإن وضوح وعدالة إجراءات تعيين موظفي إجراء الانتخابات على جميع المستويات من شأنهما أن يتركا أثرا بينا على الاقتناع بمشروعية الانتخابات. وستستكمل إجراءات التعيين الملائمة الأحكام التفصيلية لقانون الانتخابات في ضمان ثقة الشعب الكاملة في مؤسساته الانتخابية.

باء - إطار مراقبة الانتخابات

٥٣ - يحدد قانون اللجنة الانتخابية المستقلة فئتين من المراقبين: المراقبون الدوليون والراصدون المحليون. ويعرف المراقبون الدوليون بأنهم الممثلون المعتمدون لمنظمات حكومية دولية أو حكومات أجنبية. أما الراصدون فهم المعينون كموظفين انتخابيين مهمتهم مراقبة مختلف أوجه عملية الانتخاب وتقديم التقارير إلى كبير مدراء مديرية الرصد التابعة للجنة الانتخابية المستقلة فيما يتعلق بأية أعمال غير أصولية. وتعمل مديرية الرصد تحت الإشراف المباشر للجنة الانتخابية المستقلة. وهناك تحديدات إضافية ينص عليها قانون الانتخابات، الذي يحدد صلاحيات وكلاء الانتخاب والتصويت التابعين للأحزاب، وواجباتهم، واختصاصاتهم.

٥٤ - ولا يوجد، في الوقت الحاضر، أي أنظمة أو مبادئ توجيهية تفصيلية للمراقبين الدوليين. وحالما يتم إنشاء مديرية الرصد، فإن من المتوقع أن تعمد إلى تسجيل المراقبين وتنظيم أنشطتهم، ونشر المبادئ التوجيهية والقيام في نهاية المطاف بإعداد مدونة سلوك للمراقبين الدوليين تتمتع بقوة الإلزام. وعندما ينتهي إعداد المبادئ التوجيهية، فإن من المحتمل أن تنظر المديرية في أمر إعداد ترتيبات شبيهة فيما يتعلق بالمراقبين من المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

٥٥ - ويتمثل أحد الأعمال الختامية للمجلس التفاوضي المتعدد الأطراف، الذي صدقت عليه لجنة الإدارة التابعة للمجلس التنفيذي الانتقالي في دورتها الأولى، في توجيه طلب إلى الأمم المتحدة، والكمنولث، والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك فرادى الحكومات الأجنبية، لتوفير العدد الكافي من المراقبين الدوليين للإشراف على العملية الانتخابية. وفي ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، كتب وزير خارجية جنوب أفريقيا رسالة وجهها إلي مقترحا إيلاء عناية فورية للتخطيط المسبق بغية ضمان كون الأمم المتحدة في وضع يمكنها من القيام بعملية فعالة عندما تصبح اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي عاملين.

جيم - توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا

٥٦ - استجابة للطلب الوارد أعلاه، أقترح توسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا لكي تضم مراقبة الانتخابات المحدد موعدها في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وفي هذا المجال الجديد، يكون للبعثة دور كبير ليس فقط في التقييم النهائي لما تتسم به الانتخابات من حرية ونزاهة، بل أيضا في رصد العملية الانتخابية في كل مرحلة من مراحلها. وبالاستناد إلى ما تضطلع به البعثة من أنشطة طويلة الأجل، فإنها ستكون في وضع فريد من نوعه يمكنها من تقييم المدى الذي تعكس فيه انتخابات نيسان/ أبريل إرادة شعب جنوب أفريقيا بصورة حقيقية.

٥٧ - وفي إطار الولاية الموسعة المقترحة، سيطلب من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا القيام بما يلي:

(أ) مراقبة إجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة وأجهزتها في جميع جوانب العملية الانتخابية ومراحلها، بالتحقق من تطابقها مع ما يقتضيه قانون اللجنة الانتخابية المستقلة وقانون الانتخابات من إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

(ب) مراقبة مدى حرية التنظيم وحرية الانتقال وحرية التجمع وحرية التعبير في أثناء الحملة الانتخابية والتيقن من مدى كفاية التدابير المتخذة لكفالة تمتع الأحزاب والتحالفات السياسية بتلك الحريات دون عرقلة أو ترهيب؛

(ج) رصد امتثال قوات الأمن لمقتضيات القوانين ذات الصلة وقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي؛

(د) التحقق من تنفيذ أحكام اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وقوانين هيئة الإذاعة المستقلة تنفيذا مرضيا؛

(هـ) التحقق من أن ما تبذله السلطات الانتخابية والأطراف المعنية الأخرى من جهود لتثقيف الناخبين كاف وسيسفر عن إعلام الناخبين على نحو ملائم بمعنى التصويت وجوانبه الإجرائية على السواء؛

(و) التحقق من عدم حرمان الناخبين المؤهلين من وثائق الهوية أو بطاقات الانتخاب المؤقتة التي ستمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت؛

(ز) التحقق من أن التصويت يجري أيام الانتخابات في جو خال من الترهيب وفي ظروف تضمن الوصول بحرية إلى مراكز الاقتراع وسرية التصويت، والتحقق من اتخاذ التدابير الملائمة لضمان نقل صناديق الاقتراع وحراستها على النحو الملائم، وأمن عملية عد الأصوات والإعلان عن النتائج في حينها؛

(ح) تنسيق أنشطة المراقبين المنتمين للمنظمات الحكومية الدولية والحكومات الأجنبية لضمان وزعهم على نحو فعال منسق؛ وإقامة تعاون فعال مع المنظمات غير الحكومية المنتمية لجنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ستقوم هي الأخرى برصد العملية الانتخابية.

٥٨ - وبناء على الأنشطة المذكورة أعلاه، ستبلغ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا السلطات الانتخابية بما يرد أو يلاحظ من شكاوى ومخالفات وتدخلات، وستطلب، عند الاقتضاء، إلى السلطات الانتخابية اتخاذ إجراءات علاجية. ويتوقع من البعثة أن تعد جميع تقاريرها استنادا إلى المعلومات الوقائعية بشأن سير الانتخابات. وستقيم البعثة علاقة مباشرة مع اللجنة الانتخابية المستقلة وتقدم اقتراحات وتعليقات بناءة، عند الاقتضاء، بغية المساهمة في إنجاح كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

٥٩ - كما ستعد البعثة تقارير دورية عن تطور العملية الانتخابية تقدم إلى الأمين العام عن طريق ممثله الخاص.

دال - النهج التنفيذي

٦٠ - بغية تحديد النهج التنفيذي للمراقبة، فإنه من المهم ملاحظة الفرق القائم بين مراقبة الحملة الانتخابية ومراقبة يوم اقتراع محدد. ويكتسي هذا الفرق أهمية بالغة في حالة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، ما دام العديد من أنشطة مراقبة الحملة الانتخابية سيشابه الأنشطة المضطلع بها فعلا في إطار الولاية الجارية. فما فتئت البعثة تقوم "بمراقبة المظاهرات والمسيرات وغيرهما من أشكال العمل الجماعي، وملاحظة سلوك جميع الأطراف، والسعي إلى الحصول على معلومات تبين درجة اتساق الأعمال التي تقوم بها الأطراف مع مبادئ اتفاق السلم الوطني والمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة غولدستون للمسيرات والتجمعات السياسية". (الفقرة ٤٧ من الوثيقة S/25004)

٦١ - وخلال فترة الشهرين/الثلاثة أشهر السابقة للانتخابات، سيتغير محور هذا النشاط الأصلي للبعثة وسيصبح أوثق صلة بالعملية الانتخابية. وستتوسع شبكة الاتصالات التي تقيمها للبعثة لتشمل الفاعلين الانتخابيين الجدد. وسيكون إطار تقييم ما يلاحظ من حوادث هو المبادئ التوجيهية والأنظمة الصادرة عن اللجنة الانتخابية المستقلة بدلا عن المبادئ التوجيهية لاتفاق السلم الوطني ولجنة غولدستون. وستواصل البعثة التعاون مع الهيئات المنشأة في إطار اتفاق السلم الوطني، التي ستركز أنشطتها أيضا بصورة متزايدة على العملية الانتخابية. وفي هذا السياق، تكاد لا تتميز أنشطة البعثة في مجال مراقبة العنف عن أنشطة مراقبة الحملة الواردة في الولاية الانتخابية المقترحة أعلاه.

٦٢ - غير أن الولاية الحالية للبعثة لا تغطي جملة أنشطة لازمة للتغطية الملائمة للحملة الانتخابية. ولذلك تتعين إضافتها. وتشمل هذه الأنشطة: مراقبة أنشطة اللجنة الانتخابية المستقلة والأحكام المتعلقة بوسائط الإعلام؛ والتحقق من كفاية جهود تثقيف الناخبين؛ والتحقق من عدم حرمان الناخبين المؤهلين من وثائق الهوية أو بطاقات الانتخاب المؤقتة التي ستمكنهم من التصويت؛ والمسؤوليات الجديدة المتصلة بالتنسيق. وعلاوة على ذلك، وحيث يتوقع تزايد كبير للغاية في حجم الأحداث وكثافتها، فإنه يجب وضع الترتيبات الآن لضمان ما يكفي من الموارد للبعثة.

٦٣ - وبخلاف مراقبة الحملة، تختلف مراقبة يوم الاقتراع كيفا وكما. فبينما يمكن أن تشمل الحملة الانتخابية برمتها آلاف المظاهرات والمسيرات، فإنه يستبعد أن يجري ما يزيد على بضع مئات منها في يوم واحد. وسيكون هذا هو النمط الغالب في معظم الأحداث الانتخابية التي تراقب في أثناء فترة الحملة. وعلى خلاف ذلك، ستجري الأحداث المزمع مراقبتها يوم الاقتراع في آن واحد في ٠٠٠ ١٠ مركز اقتراع مختلف. وإذا كانت أحداث الحملة الانتخابية متباينة عادة ومشحونة بعواطف جياشة، فإن أحداث يوم الاقتراع تميل إلى العكس. فهي، إلى حد بعيد، آلية ومتكررة وقابلة للتوقع، ما دامت السلطات الانتخابية ستحدد بوضوح كل خطوة في الإجراء الانتخابي. وعلاوة على ذلك، يستبعد أن يتناقص تواتر العنف والتخويف.

٦٤ - ونتيجة لذلك، فإن مراقبة يوم الاقتراع تتطلب زيادة كبيرة في المراقبين الذين سيقومون بمهمة أبسط. فقد اتبعت بعثات الأمم المتحدة الانتخابية السابقة نهجين مختلفين فيما يتعلق بمراقبي يوم التصويت. ففي الحالات التي كان فيها عدد مراكز الاقتراع قليلا (كما كان الأمر في ناميبيا) أو كان فيها عدد كبير من مراكز الاقتراع مركزا في أماكن اقتراع مركزية قليلة (كما كان الأمر في السلفادور)، تأتى وزع مراقب واحد على الأقل في كل مركز اقتراع، مما أبقى على حضور متواصل في جميع الأوقات. غير أن هذا النهج لم يكن قابلا للتطبيق في الحالات التي وجد فيها عدد كبير من مراكز الاقتراع المتفرقة (كما كان الحال في نيكاراغوا وهايتي وأنغولا وأريتريا). ففي تلك الحالات، استخدمت فرق متنقلة يقوم كل منها بزيارة عدة مراكز اقتراع. ويتيح انسجام طابع الأنشطة المزمع مراقبتها استخداما منتظما للعينات الإحصائية والزيارات العشوائية مما يحقق نتائج جد فعالة.

٦٥ - وفي النهج الأول، لا يعتبر من اللازم حضور المراقبين الوطنيين أساسيا، ما دام المراقبون الدوليون متواجدين في كل مكان. غير أنه في النهج الثاني، يعد حضور المراقبين الوطنيين في كل مركز اقتراع شرطا مسبقا ضروريا لفعالية العملية. وفي حالات كهذه، يشكل المراقبون الوطنيون خط المراقبة الأول الذي يوفر المعلومات بشأن المخالفات للمراقبين الدوليين في أثناء زيارتهم لمراكز الاقتراع. وستسهل

الضوابط المتبادلة التي ينطوي عليها حضور مراقبين يمثلون الأحزاب المتنافسة و/أو المنظمات غير الحكومية المستقلة تعدد التحقق من المعلومات الواردة. وبما أنه يتوقع من المراقبين الدوليين أن يزوروا كل مركز اقتراع أكثر من مرة، ستكون المعلومات المباشرة وغير المباشرة التي يتم جمعها على هذا المنوال كافية لتقييم أحداث أيام الاقتراع في أدق تفاصيلها.

٦٦ - وتتسم حالة جنوب أفريقيا باعتبارات خاصة. فسيكون ثمة عدد كبير جدا من مراكز الاقتراع (نحو ١٠ ٠٠٠ مركز) وستكون المسافات اللازم قطعها في المناطق الريفية كبيرة. ويتمركز العنف في بضع مناطق محدودة، حيث تستأثر مناطق ناتال/كوازولو وويتس/فال بنسبة مئوية كبيرة جدا. ومن المتوقع أن يكون اشتراك المراقبين الوطنيين ذا شأن. وسيكون بإمكان عدة أحزاب إيفاد مراقب واحد لكل مركز من مراكز الاقتراع وستشكل المنظمات غير الحكومية المهتمة بالعملية الانتخابية شبكة مراقبين خاصة بها.

٦٧ - ولذلك، فإن النهج التنفيذي المقترح لجنوب أفريقيا لأجل المراقبة في أيام الاقتراع هو مزيج من النهجين المستخدمين في البعثات السابقة. وستجري المراقبة بطرق متنقلة في مناطق البلد التي يتوقع أن يكون فيها مستوى العنف متدنيا. وسيتباين عدد مراكز الاقتراع التي يرصدها فريق المراقبين. ففي المقاطعات الريفية، سيكون بإمكان فريق المراقبة أن يزور من ٤ إلى ١٠ مراكز اقتراع في كل يوم اقتراع تبعا للظروف المحلية. وفي المناطق الحضرية، سيراقب كل فريق مراقبة من ١٤ إلى ٢٠ مركز اقتراع في كل يوم اقتراع. غير أنه في المقاطعات التي لها تاريخ في العنف سيخصص لكل مركز اقتراع مراقب واحد.

هاء - التنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

٦٨ - يدعو القرار الذي اتخذه المجلس التفاوضي في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، وصدق عليه المجلس التنفيذي الانتقالي، الأمم المتحدة إلى التنسيق بين جميع المراقبين الدوليين، حسبما عرفهم قانون اللجنة الانتخابية المستقلة، وإلى القيام، على سبيل الاستعجال، بوضع الترتيبات الضرورية في هذا الصدد، ولا سيما ضمان وزع المراقبين الدوليين بصورة فعالة منسقة، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة. ويعرف قانون اللجنة الانتخابية المستقلة المراقب الدولي بكونه "كل شخص عين ممثلا للأمم المتحدة، أو منظمة الوحدة الأفريقية، أو الجماعة الأوروبية، أو الكمنولث، أو أي منظمة حكومية دولية أخرى أو أي حكومة أجنبية، يعتمده لهذا الغرض المجلس الفرعي للشؤون الخارجية، التابع للمجلس الانتقالي، بالتشاور مع إدارة الشؤون الخارجية، وذلك لمراقبة العملية الانتخابية والإبلاغ عنها".

٦٩ - وقد وزعت فعلا جميع المنظمات الحكومية الدولية المذكورة تحديدا في قانون اللجنة الانتخابية المستقلة مراقبين في جنوب أفريقيا، وهي تنوي زيادة عددهم في المستقبل القريب. ولدى منظمة الوحدة الأفريقية حاليا ١٣ مراقبا يعملون مع الهيئات المنبثقة عن اتفاق السلم الوطني وهي تعتزم زيادة مراقبيها تدريجيا إلى ٥٠ مراقبا في أوائل نيسان/ أبريل. ولدى الجماعة الأوروبية الآن ١٧ مراقبا يرصدون العنف العام. وهي تعتزم إيفاد فريق منفصل سيصل عدد أفراده بحلول يوم الانتخاب إلى ٣٢٢ مراقبا. وتشمل بعثة مراقبي الكمنولث في جنوب أفريقيا ٢٠ مراقبا في الوقت الراهن. وبمناسبة الانتخابات، سينظم الكمنولث فريقا لمراقبي الكمنولث قوامه ٧٠ من كبار المراقبين، وذلك ابتداء من أوائل نيسان/ أبريل. وقد أعربت هذه المنظمات الثلاث كافة عن تأييدها لقيام الأمم المتحدة بدور المنسق لجهود المراقبة الانتخابية الدولية.

٧٠ - وقد أبدت عدة حكومات اهتمامها بإيفاد مراقبين بالإضافة إلى من ستوفرهم البعثات التي تنظمها الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجماعة الأوروبية أو الكمنولث، بإدراجهم تحت مظلة التنسيق التي تشرف عليها الأمم المتحدة. ورغم أنه يتوقع انضمام عدد كبير من هؤلاء المراقبين إلى الجهود الدولية، فإن أعدادهم المضبوطة لا تزال غير متوفرة.

٧١ - ويجب أن يتجاوز التنسيق الفعلي مجرد تبادل المعلومات. وأقترح إنشاء لجنة تنسيق، مشكلة من رؤساء البعثات الرئيسية الأربع الحاضرة لأغراض المراقبة. ونظرا للمسؤولية الخاصة المنوطة بالأمم المتحدة، فإن ممثلي الخاص أو رئيسة البعثة سيتصرف بوصفه رئيسا للجنة. وينبغي للجنة أن توفر القيادة السياسية العامة للجهود المشتركة وأن تضطلع بمسؤولية إصدار البيان المشترك في أعقاب الانتخابات، وينبغي أن تكون تحت إشراف اللجنة فرقة عمل تقنية تتكون من الرؤساء الأربعة للموظفين الانتخابيين في البعثات الأربع، ويرأسها رئيس الشعبة الانتخابية في

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، وتقوم بمهام الإشراف على أنشطة وحدة عمليات مشتركة ستضطلع أيضا بمسؤولية إقامة صلات تعاون مع المنظمات غير الحكومية التي ترسل وفود مراقبين. وسيرأس وحدة العمليات المشتركة أمين فرقة العمل التقنية، وهو موظف تعينه الأمم المتحدة.

٧٢ - وستنكب وحدة العمليات المشتركة على التحضير لوزع العدد الكبير من المراقبين الإضافيين الذين سيصلون لأجل يوم الانتخاب. وسيتطلب هذا قدرا كبيرا من العمل التحضيري، بما فيه حل المشاكل المتعلقة بنقل المراقبين الإضافيين واتصالاتهم وإيوائهم؛ وجمع المعلومات المتعلقة بكل منطقة من المناطق الصغرى التي ستعمل فيها كل فرقة من فرق المراقبين؛ وتنظيم وزعهم في مناطقهم المحددة لهم مما يشمل الإقامة المؤقتة في تلك المناطق لمدة يومين أو ثلاثة أيام حتى يتعرفوا على الظروف المحلية وكذلك على السلطات الانتخابية والممثلين السياسيين، وإعداد دليل ومبادئ توجيهية وبرامج تدريبية، وتنظيم وصول المراقبين ومغادرتهم. غير أن الاهتمام الأولي لوحدة العمليات المشتركة سيكرس للاستناد إلى ترتيبات التنسيق غير الرسمية التي وضعتها فعلا بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا بالتعاون مع البعثات الثلاث الأخرى، كما ستكرس لوضع أشكال مشتركة لمراقبة أحداث من قبيل المظاهرات الجماهيرية، وتنظيم مصارف البيانات التي سيسجل فيها بانتظام ما يجمعه المراقبون من معلومات ويحفظ لتستخدمه البعثات الأربع جميعها.

٧٣ - وسيشمل التنسيق المقترح إعداد بيان مشترك في أعقاب الانتخاب يعبر عن الرأي التوافقي للبعثات الأربع فيما يتصل بالعملية الانتخابية. وحسب الممارسة المعتادة، يتوقع أن تعد كل بعثة تقريرا مستقلا مفصلا ترفعه إلى الجهاز الذي منحها الولاية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المسؤولية الأولية عن التحقق من حرية الانتخابات ونزاهتها تقع على عاتق اللجنة الانتخابية المستقلة.

واو - التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية

٧٤ - يعرب أيضا قرار المجلس التنفيذي الانتقالي، فيما يتصل باشتراك المراقبين الدوليين، عن "الأمل في أن يتعاون جميع المراقبين الدوليين، والمراقبين الآخرين التابعين للمنظمات غير الحكومية المنتمية لجنوب أفريقيا والأجنبية، تعاونا وثيقا على أداء مهمتهم المتمثلة في الإشراف على العملية الانتخابية بجميع مراحلها". ونظرا لما أبدي حتى الآن من اهتمام بالحالة في جنوب أفريقيا، فإن بإمكان المرء أن يتوقع مشاركة المنظمات غير الحكومية الأجنبية مشاركة ضخمة للغاية في الانتخابات القادمة. وفي العديد من الحالات، ستتمثل هذه المشاركة في تقديم الدعم إلى منظمات جنوب أفريقيا لأجل تثقيف الناخبين، وتدريب شبكات المراقبين وتنظيمها، ولأجل الأنشطة الأخرى المتصلة بالانتخابات.

٧٥ - ورغم أن مراقبي المنظمات غير الحكومية الأجنبية سيحضرون خلال فترة الحملة، فإن تواجدهم سيزداد بدرجة كبيرة في الأسبوعين السابقين على الانتخابات. غير أن أعدادهم، إلى جانب تعدد المنظمات الراعية لهم، ستحول دون تنسيق ما يقومون به من مراقبة تنسيقا منتظما على النحو الذي يجري التخطيط له فيما يختص بالمنظمات الحكومية الدولية والوفود الحكومية الأجنبية. غير أنه ستبذل جهود لإقامة علاقة تعاونية مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية، لأنها ستساهم في إحداث الأثر العام المرجو من حضور المراقبين الدوليين. وقد يشمل التعاون تقاسم مواد المعلومات الأساسية والجلسات الإعلامية وتنسيق عمليات الوزع.

٧٦ - كما ستبذل جهود لإقامة علاقات عمل مع الكيانات غير الحكومية الوطنية المشتركة في مختلف جوانب الانتخاب، التي من قبيل التثقيف المدني وتنظيم شبكات الرصد الأهلية. وتنظم عدة منظمات غير حكومية وطنية في الوقت الحالي شبكة من المراقبين المستقلين، سعيا إلى تكامل جهودهم. وبما أن حضور المراقبين الأهليين في كل مركز اقتراع أمر حاسم لإنجاح المراقبة بصورة عامة، ستسعى فرق المراقبين الدوليين إلى إقامة اتصال مباشر مع المراقبين الوطنيين في مراكز الاقتراع في شتى المناطق المحددة لهم.

زاي - إنشاء صندوق استئماني للمراقبين القادمين من البلدان النامية

٧٧ - إن معظم الدول الأعضاء الموفدة للمراقبين عبارة عن مجتمعات صناعية. كما أن الأغلبية الساحقة من المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ستشترك في العملية تقع مقارها في تلك البلدان. ومن جهة أخرى، فإنه رغم شدة اهتمام عدة بلدان نامية بالحالة في جنوب أفريقيا لا تتوفر لهذه البلدان موارد تسمح بإيفاد

مراقبين عنها. وحتى لو ازداد توازن التوزيع الجغرافي للمراقبين الممولين من ميزانية الأمم المتحدة فإنه يتوقع أن يكون المراقبون القادمون من المجتمعات الصناعية الغربية ممثلين بما يزيد عن اللزوم. وسأنشئ صندوقا استئمانيا خاصا لتمويل اشتراك مراقبين إضافيين من البلدان الأفريقية والنامية، وآمل أن تكون بعض الدول الأعضاء مستعدة لتقديم التبرعات لهذا الصندوق.

خامسا - الاحتياجات من الموارد

ألف - القيود التنظيمية

٧٨ - من المقرر إجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. ولذلك، فإن ما تبقى من الوقت لإقامة نظام دعم كفء قد بات قصيرا للغاية ويحد بدرجة كبيرة من نطاق الخيارات التي لولا ذلك لكانت قابلة للتطبيق. ونتيجة لذلك، ينبغي للخطة التنفيذية للبعثة الموسعة أن توضع على أساس ما يمكن إنجازه فعلا في الإطار الزمني المتاح. ويسري هذا على حساب عدد المراقبين الذين يمكن اختيارهم وإيفادهم في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا في الوقت المناسب لتتبع الحملة الانتخابية؛ وعلى العدد الإجمالي للمراقبين الذين يمكن إرسالهم لرصد الانتخابات الفعلية (مراعاة لقيود الدعم السوقي ذات الصلة السارية على الطبيعة)؛ ونوع شبكة الاتصالات التي يمكن إنشاؤها؛ والطريقة التي يمكن أن تتاح بها للمراقبين في الوقت المناسب موارد إضافية من قبيل المركبات وغيرها من المعدات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن البدء فعلا وبصورة فورية إلا في قدر محدود من الأعمال التحضيرية، ولا يمكن الاضطلاع بالعديد من الالتزامات المالية الضرورية إلا بعد اعتماد الميزانية المنقحة للبعثة.

باء - الهيكل التنظيمي والاحتياجات من الموظفين

٧٩ - في إطار الولاية الموسعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، سيرأس البعثة ممثلي الخاص، معززا بنائب للممثل الخاص. وستساعدهما لجنة من كبار المستشارين تشمل شخصيات بارزة وتجتمع حسب اللزوم. كما سيتوفر الدعم من وحدة صغيرة تشمل اثنين من المستشارين الأقدم وأربعة موظفين من الفئة الفنية وعددا من موظفي الدعم. وسيدمج عمل البعثة الجاري وعملها المقبل دمجا تاما.

٨٠ - وسيكون للبعثة ذراعان تنفيذيان، هما: شعبة لتعزيز السلم وشعبة انتخابية. وسيرأس شعبة تعزيز السلم موظف من رتبة مد - ٢ سيقدم تقاريره إلى نائب الممثل الخاص. وستنسق تلك الشعبة عمل مكاتب المقاطعات التسعة، وستواصل فرقها تتبع التجمعات وغيرها من الأحداث العامة، وستحقق في حالات الترهيب وما يتصل بها من شكاوى، وتستمر في التنسيق مع الهياكل المرتبطة بإقرار السلم، وستوسع شبكة اتصالاتها لتشمل فرع المراقبة التابع للجنة الانتخابية المستقلة.

٨١ - وسيتلقى المدير المسؤول عن شعبة تعزيز السلم الدعم من ثلاثة منسقي مناطق برتبة مد - ١. كما سيكون ثمة تسعة منسقين لمقاطعات الكيب الشمالية والكيب الغربية والكيب الشرقية، وكوازولو/ناتال، وولاية أورانج الحرة، والمقاطعة الشمالية الغربية، وبريتوريا - ويتووترزراند - فال، وترانسفال الشمالية وترانسفال الشرقية. وللتصدي للتزايد الكبير المتوقع في حجم الأنشطة التي ستراقبها الشعبة، يقترح أن يضاف إلى المراقبين الخمسين، الذين يرى العمل على زيادة عددهم إلى ١٠٠ مراقب بنهاية كانون الثاني/ يناير، عدد إضافي ليصل عدهم إلى ٥٠٠ مراقب بحلول آذار/ مارس ١٩٩٤. وهذا ما سيتيح لفرق المراقبة زيادة تغطيتها من حيث عدد الأحداث والانتشار الجغرافي والتشعب السياسي والترهيب.

٨٢ - أما الشعبة الانتخابية فسيرأسها أيضا مدير برتبة مد - ٢ سيقدم تقاريره إلى نائب الممثل الخاص. وسيتلقى المدير الدعم من نائب للمدير مسؤول عن الشؤون السوقية رتبته مد - ١. وستكون ثمة ثلاثة مجالات أخرى، وهي: المجال الانتخابي، ومجال تثقيف الناخبين، ومجال وسائط الإعلام - فضلا عن عنصر تنظيمي صغير مكون من موظفي إحصاءات وبحوث. وسيعين في كل مقاطعة موظفان انتخابيان من ذوي الدراية بالشؤون الانتخابية وشؤون تثقيف الناخبين على السواء. ورغم أن جميع الموظفين في كل مقاطعة سيخضعون لما يقوم به منسقو المقاطعات من تنسيق وتوجيه، فإن الاختصاصيين الانتخابيين سيقومون بمهمة الارتباط الوظيفي بالشعبة الانتخابية في المقر بجوهانسبرغ.

٨٣ - ونظرا للتوسع الكبير في ولاية البعثة، وما ينجم عنه من زيادة في عدد الموظفين الفنيين فيها، لا بد من زيادة العنصر الإداري للبعثة زيادة كبيرة، ولضمان توفير دعم سوقي كاف للمراقبين في الوقت

المناسب، يجب تعيين كبير موظفين إداريين ليرأس دائرة الشؤون الإدارية، بما فيها شؤون الموظفين، والمالية، والمشتريات، والنقل، والاتصالات، والخدمات العامة. وسيتزايد عدد الموظفين الدوليين في هذه الدائرة تدريجيا من المستوى المأذون به حاليا، وهو ١٤، والذي يشمل الكتبة، إلى ما سيصل مجموعه في فترة الانتخابات إلى ٥٠ شخصا من مختلف الرتب، بالإضافة إلى موظف إداري أقدم واحد يوفد إلى كل من مكاتب المقاطعات. وسيلزم تعيين حوالي ٣٠٠ من الموظفين المحليين، بمن فيهم السائقون والمترجمون الفوريون على الأقل، على سبيل عدم التفرغ بحلول شباط/ فبراير و ٧٠٠ موظف إضافي بالنسبة للمرحلة الأخيرة.

٨٤ - وينبغي أن يكون الهيكل التنظيمي المحدد في الفقرات السابقة قد اكتمل تماما بنهاية شباط/ فبراير. ومن المتوقع أن تساهم منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الأوروبية والكمنولث بمراقبين يبلغ عددهم ١٥ و ١٥٠ و ٢٠ على التوالي بحلول ذلك الموعد. وخلال شهر آذار/ مارس، ستكون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا قد ازدادت بمعدل ٢٠٠ مراقب في كل شهر لتغطية العدد المتزايد للأنشطة الجماهيرية التي ستجرى في المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية، والمساعدة على تهيئة المناخ المناسب لمراقبي يوم الانتخابات. وستقوم منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الأوروبية بزيادة أعداد مراقبيهما بنحو ١٥ و ٥٠ على التوالي، أما الكمنولث فسيحتفظ بعدد مراقبيه السابق.

٨٥ - وسيلحق موظف ارتباط واحد من منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الأوروبية والكمنولث بوحدة العمليات المشتركة (انظر الفقرتين ٧١ و ٧٢ أعلاه)، بالإضافة إلى مجموعة صغيرة تشمل ثلاثة مساعدي مبرمجين للحاسوب، وأخصائي ديمغرافي واحد، ورسام خرائط واحد. وسيكون هناك موظف ارتباط يتولى مسؤولية الاتصالات مع المنظمات غير الحكومية فضلا عن متابعة الاتصالات مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحديد المراقبين ووزعهم. ولدعم أنشطة وحدة العمليات المشتركة على صعيد المقاطعات، سيلحق موظف واحد لشؤون السوقيات بكل مكتب من مكاتب المقاطعات. وكما هو الحال بالنسبة لموظفي الانتخابات، سيكون هؤلاء الموظفون تحت تنسيق وإرشاد منسق المقاطعة وينتمون من الناحية الوظيفية إلى وحدة العمليات المشتركة.

جيم - المراقبون في يوم الانتخابات

٨٦ - يعول مواطنو جنوب أفريقيا على عدد مراقبي الانتخابات الدوليين المتوقعين للانتخابات. وقد وجه انتباه ممثلي الخاص إلى ذلك في جميع المقابلات التي أجراها تقريبا. فنطاق العدد المطلوب من المراقبين واسع للغاية. إذ إن بعض الجماعات طلبت حضور ما يتراوح ما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ مراقب، وذلك استنادا إلى عدد المراقبين الذين كانوا في ناميبيا (حيث قام ٧٥٨ ١ مراقبا للانتخابات و ٠٣٥ ١ من مراقبي الشرطة بالإشراف على ٣٥٨ مركزا للاقتراع). وطلبت بعض القطاعات وجود مراقب واحد على الأقل في كل مركز اقتراع، مما يعني توفير ١٠ ٠٠٠ مراقب كحد أدنى، في حين طلب آخرون أعدادا تتراوح ما بين خمسة آلاف وسبعة آلاف مراقب.

٨٧ - ويشير معظم الطلبات إلى المراقبين الذين سيصلون قبل وقت قليل من يوم إجراء الانتخابات، حيث إن قرب يوم إجراء الانتخابات يفرض قيودا واضحة على عدد المراقبين لأجل طويل الذين يمكن أن يستفاد منهم في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا خلال فترة محدودة. غير أن خبرة الأمم المتحدة منذ تجربة ناميبيا تبين بوضوح أن المراقبين لأجل طويل الذين يتابعون الحملة الانتخابية ويقيمون شبكات للاتصالات ذات صلة هم أكثر فائدة ونفوذا من الذين يصلون قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات ويركزون اهتمامهم على المراحل الختامية من الحملة وعلى أحداث أيام الانتخابات. وعلاوة على ذلك، وكما ذكرت في تقارير سابقة، لا يمكن للمراقبين الإضافيين - أو الموارد الإضافية - أن يعوضوا عن الافتقار المحتمل للإرادة السياسية لدى الأطراف المتنافسة أو محاولات تخريب العملية من جانب الفئات غير المشاركة.

٨٨ - ولن يكون من الصعب تحديد عدد كبير جدا من المراقبين للانتخابات، حيث إن عددا كبيرا من الدول الأعضاء تابع عن كثب عملية التفاوض في جنوب أفريقيا. غير أنه بخلاف الفائدة المحدودة للمراقبين الذين يركزون على أحداث يوم الانتخابات، هناك اعتبارات عملية عديدة عند حساب العدد اللازم من المراقبين. فكلما كبر عدد المراقبين، كلما ازداد الوقت والموارد اللازمين لتخطيط وصولهم ووزعهم. وحيث إن الموارد المحدودة لوحدة العمليات المشتركة يمكن أن تتبدد بسهولة، فإن جزءا كبيرا من الأعمال التحضيرية يمكن أن يسند إلى المراقبين على المدى الطويل الذين

سيقومون بمتابعة الحملة ورصد حالات العنف. ونظرا للأهمية الخاصة المعلقة على أعمالهم، فإن تغير التركيز هذا سيشكل إساءة لاستخدام الموارد.

٨٩ - ولهذه الأسباب فقد اقترحت استخدام مزيج من النهج السابقة، باستخدام الأفرقة المتنقلة لتغطية عدد معين من مراكز الاقتراع في المناطق التي يتوقع فيها وجود حالات قليلة من العنف، وباستخدام مراقب واحد في كل مركز اقتراع في المناطق التي لها عهد بالعنف.

٩٠ - ويقوم عدد المراقبين المطلوبين، حسب تقديرات الفريق الاستقصائي التابع للبعثة، على أساس افتراضات عديدة:

(أ) سيرتفع عدد مراكز الاقتراع، المقدر حاليا بحوالي ٨٨٠ ٧ على أساس المعلومات الديمغرافية، بنسبة ٢٠ في المائة بعد التعديلات التي تستند إلى إجراء تقييم مادي أكثر تفصيلا للمواقع وإلى المشاورات التي أجريت مع الأحزاب السياسية؛

(ب) سيقام حوالي ٤٠ في المائة من مراكز الاقتراع في مناطق ريفية لا يسودها العنف. واستنادا إلى خبرة الأفرقة المتنقلة في بعثات سابقة، فإن من المفترض أن يتمكن فريق متنقل يتألف من مراقبين اثنين من تغطية ٤ إلى ١٠ مراكز اقتراع في كل يوم اقتراع بصورة فعالة؛

(ج) سيقام حوالي ٥٠ في المائة من مراكز الاقتراع في مناطق حضرية وشبه حضرية لا يسودها العنف، وستتمكن الأفرقة المتنقلة التي يتألف كل منها من مراقبين اثنين من تغطية ١٤ إلى ٢٠ مركز اقتراع في كل يوم اقتراع بدرجة كافية؛

(د) سيقام ١٠ في المائة من مراكز الاقتراع في المناطق التي لها عهد بالعنف، وسيعين مراقب واحد في كل مركز منها؛

(هـ) سيجرى عد الأصوات في مراكز للعد وستبدأ هذه العملية في صباح اليوم التالي للانتخابات لكي يتمكن المراقبون الذين تابعوا عملية التصويت أيضا من مراقبة العد (دون أن يستلزم ذلك أي مراقبين إضافيين لمراقبة عملية العد)؛

(و) وسيكون الاحتياطي المقدر بنسبة ١٠ في المائة كافيا لتغطية الاحتياجات غير المتوقعة وغير ذلك من الأنشطة التكميلية المتصلة بالمراقبة.

٩١ - ويبلغ إجمالي العدد المطلوب من المراقبين على أساس الافتراضات السابقة ٨٤٠ ٢ شخصا. ويشير هذا العدد إلى المجموعة الفرعية من المراقبين الدوليين التي ستعمل ضمن إطار نهج تنفيذي مشترك. أما العدد الإجمالي للمراقبين الدوليين، بما في ذلك الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية الأجنبية والفئات الأخرى، فسيكون أكبر من ذلك بكثير وقد يتجاوز ٥٠٠٠. ورغم أنه سيكون هناك اتصال وثيق بالمنظمات غير الحكومية، فإن عددها الضخم وعدم تجانسها سيجعلان من المستحيل إقامة شكل واحد من أشكال التنسيق.

٩٢ - وسيضم الفريق الأساسي للمراقبين البالغ عددهم ٨٤٠ ٢ مراقبا، ٥٠ مراقبا من منظمة الوحدة الأفريقية و ٣٢٢ من الجماعة الأوروبية و ٧٠ من الكمنولث. وسيدمج مراقبون من ثلاثة مصادر أخرى في الفريق المشترك: المراقبون الذين توفرهم بعض الدول الأعضاء، بالإضافة إلى المشمولين بميزانية الأمم المتحدة؛ مراقبون من البلدان النامية ممولون من الصندوق الاستئماني المقترح أعلاه؛ وأعضاء الهيئات الدبلوماسية، ولا سيما البلدان الأفريقية المجاورة، الذين يشاركون في عملية المراقبة. وإذا ما أدخل تقدير معتدل قدره ٦٠٠ مراقب من هذه المصادر، فسيكون عدد المراقبين الذين ستوفرهم الأمم المتحدة ٧٧٨ ١. وحيث إنه سيكون هناك بالفعل ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة، فإن العدد الإضافي الذي يلزم إيفاده بالنسبة للمرحلة الأخيرة سيكون ٢٧٨ ١ مراقبا.

٩٣ - وعلى الرغم من أن هذه التقديرات واقعية قدر الإمكان استنادا إلى المعلومات المتاحة، فقد تحدث تغييرات لاحقة في إجراءات تنظيم الانتخابات (من ذلك مثلا عدد مراكز الاقتراع، وعد الأصوات مباشرة بعد انتهاء الاقتراع، وعدد أيام الانتخابات) أو في انتشار العنف الذي يمكن أن يؤثر على العدد المطلوب، فإذا كان الأمر كذلك، فإنني أعتزم اللجوء إلى المنظمات الحكومية الدولية الثلاث الأخرى وإلى الدول الأعضاء لتوفير مراقبين إضافيين أو تقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق الاستئماني المذكور أعلاه. وإذا تعذر ذلك، فإنني حينئذ سأطلب إلى الهيئات المختصة أن تأذن بعدد إضافي من المراقبين.

دال - الاحتياجات الأخرى من الموارد

٩٤ - تستأجر جميع المركبات التي تستخدمها البعثة محليا، كما أن الخبرة المكتسبة في مجال هذا الترتيب كانت مؤاتية للغاية، ونظرا لأن وكالات التأجير قد أكدت قدرتها على تلبية جميع احتياجات البعثة من المركبات خلال فترة الانتخابات، فمن المتوقع أن يتم استئجار جميع أنواع المركبات محليا. وقد تنشأ

صعوبات فيما يتعلق بالحصول على مركبات صالحة للسير على الطرق الترابية حيث إن هذه المركبات قليلة لدى وكالات تأجير السيارات كما أن الوقت المتبقي للشراء من الخارج قصير إلى حد لا يسمح بذلك. وفي حين أنه سيكون من المستصوب تزويد ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الأفرقة الانتخابية المتنقلة بهذا النوع من المركبات، فإن ذلك قد يكون متعذرا في هذه المرحلة، وسيتم توفير النقل الجوي على أساس الاستئجار عند الاقتضاء.

٩٥ - وهناك حاجة حيوية لإقامة شبكة اتصالات عاملة لضمان التنفيذ الفعال لمهام المراقبة ورصد الاقتراع، ولذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص لإنشاء شبكة للاتصالات يعول عليها وتفي بالغرض في جميع أنحاء جنوب أفريقيا في الوقت المناسب، وتبين للفريق الاستقصائي أن شبكات الاتصالات في جنوب أفريقيا ذات مستوى تقني عال، كما هو متوقع، وموجودة في معظم أنحاء البلد، رغم أن تغطيتها غير مرضية في المناطق الريفية وفي مناطق مخيمات المستقطنات الواسعة في ضواحي المدن الكبيرة.

٩٦ - ونظرا لحجم البلد وقصر الوقت المتبقي، لا يعتبر إنشاء شبكة الأمم المتحدة المعتادة المستقلة على نطاق البلد وذات التقنية العالية، ذا جدوى . وحتى وإن تم الدخول في التزامات مالية كبيرة للغاية، فإن الشبكة التي ستنتج عن ذلك ستكون على الأرجح ذات نوعية هامشية. وستوجه الجهود المقبلة نحو تحديد حلول محلية مناسبة لإقامة وسائط الاتصال الملائمة. وفي المناطق التي لا يسودها العنف تقليديا، سيتم استخدام الشبكات المحلية لخدمات الهاتف والاستدعاء قدر الإمكان. وفي المناطق التي يسودها العنف، ستبذل جهود لإنشاء شبكات مستقلة ومباشرة للاتصالات المتبادلة، وسيقوم بتنسيقها موظف أقدم للاتصالات يتولى الإشراف على فريق من الموظفين التقنيين سيتم وزعه في أقرب وقت ممكن.

الوثيقة ٢٠٠

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٨٩٤ (١٩٩٤)، ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

...

وإذ يرحب بالتقدم الجديد المحرز في مجال إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة، وبصورة خاصة إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة، والاتفاق بشأن الدستور المؤقت،

وإذ يلاحظ أن الإطار القانوني للعملية الانتخابية في جنوب أفريقيا المؤدية إلى الانتخابات التي ستجرى في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ يحدده قانون اللجنة الانتخابية المستقلة وقانون الانتخابات، وقانون اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، وقانون هيئة الإذاعة المستقلة،

وإذ يشيد بما قدمته بالفعل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا من إسهام إيجابي في عملية الانتقال في جنوب أفريقيا وفي الجهود المبذولة لكبح العنف،

وإذ يشيد أيضا بالإسهام الايجابي لمنظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية في هذا الصدد،

وإذ يكرر الإعراب عن تصميمه على مواصلة دعم عملية التغيير الديمقراطي السلمي في جنوب أفريقيا لصالح جميع مواطني جنوب أفريقيا،

...

وقد نظر في طلب المجلس التنفيذي الانتقالي من الأمم المتحدة أن تقدم عددا كافيا من المراقبين الدوليين لمراقبة عملية الانتخابات ولتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين ستقدمهم منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، بالإضافة إلى أولئك الذين ستقدمهم الحكومات (S/1994/16)، وإذ **يوافق** على ضرورة الاستجابة لهذا الطلب على وجه السرعة،

١ - **يرحب مع التقدير** بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ **ويوافق** على الاقتراحات الواردة فيه بشأن ولاية وحجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، بما في ذلك الاقتراحات الداعية إلى تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين ستقدمهم منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية بالإضافة إلى أولئك الذين ستقدمهم أية منظمات حكومية دولية أو حكومات أخرى؛

٢ - **يحث** جميع الأحزاب في جنوب أفريقيا، بما فيها الأحزاب التي لم تشارك على الوجه التام في المحادثات المتعددة الأطراف، على احترام الاتفاقين اللذين جرى التوصل إليهما أثناء المفاوضات، وعلى الالتزام بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات؛

٣ - **يطلب** إلى جميع الأحزاب في جنوب أفريقيا أن تتخذ تدابير لإنهاء العنف والترويع، وبذلك تسهم في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، **ويتوقع** أن يحاسب كل من يسعى إلى الإخلال بالانتخابات عن هذه الأعمال؛

٤ - **يطلب أيضا** إلى جميع الأحزاب في جنوب أفريقيا أن تحترم سلامة المراقبين الدوليين وأمنهم وأن تسهل تنفيذهم لولايتهم؛

٥ - **يرحب** بما ينتويه الأمين العام من إنشاء صندوق استئماني خاص لتمويل اشتراك مراقبين إضافيين من أفريقيا وبلدان نامية أخرى **ويحث** الدول على التبرع بسخاء لهذا الصندوق؛

٦ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره إلى أن تقام جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

الوثيقة ٢٠١

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - الانتخابات الديمقراطية وغير العنصرية في جنوب أفريقيا

القرار ٢٣٣/٤٨، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٩/٤٨ ألف، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، وكذلك قرارها ٢٣٠/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تشير أيضا إلى قراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢ و ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢،

وإذ ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف على إجراء أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤،

وإذ ترحب أيضا باعتماد البرلمان، في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، لدستور الفترة الانتقالية فضلا عن قانون الانتخابات، وإذ تشجع الجهود التي تبذلها جميع الأطراف، بما في ذلك المحادثات الجارية فيما بينها، بهدف الاتفاق على أوسع نطاق ممكن بشأن ترتيبات الانتقال إلى نظام ديمقراطي،

وإذ تلاحظ طلب المجلس التنفيذي الانتقالي إلى الأمم المتحدة توفير عدد كاف من المراقبين الدوليين لرصد العملية الانتخابية، والذي طلب أيضا إلى الأمم المتحدة أن تنسق، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة، أنشطة المراقبين الدوليين الذين توفرهم منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، وكذلك المراقبين الذين توفرهم الحكومات،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن مسألة جنوب أفريقيا،

١ - **تثني** على الأمين العام لاستجابته الفورية للطلبات الواردة في الفقرتين ١٨ و ١٩ من قرارها ١٥٩/٤٨ ألف، وترحب بالمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام؛

٢ - **تحيط علما مع الارتياح** بقرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤)، الذي اتخذ في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، والذي وافق المجلس بمقتضاه على ضرورة الاستجابة على وجه السرعة لطلب المجلس التنفيذي

الانتقالي، ووافق على المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن ولاية وحجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، بما فيها المقترحات المتعلقة بتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين توفرهم منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، فضلا عن المراقبين الذين توفرهم المنظمات الحكومية الدولية الأخرى أو الحكومات؛

٣ - **تشجع** الدول الأعضاء على الاستجابة بشكل إيجابي لطلب الأمين العام لمراقبين للانتخابات؛

٤ - **تحث** جميع الأطراف في جنوب أفريقيا، ومن بينها الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف، على احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات، والالتزامات بالمبادئ الديمقراطية، والاشتراك في الانتخابات؛

٥ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء خطر العنف الجاري على عملية التغيير السلمي، وتطلب إلى جميع الأطراف تعزيز مشاركة جميع مواطني جنوب أفريقيا على الوجه التام في العملية الديمقراطية في جميع أنحاء جنوب أفريقيا بممارسة ضبط النفس والامتناع عن أعمال العنف والتخويف؛

٦ - **تطلب** إلى سلطات جنوب أفريقيا، بما فيها اللجنة الانتخابية المستقلة، أن تقوم، تحت إشراف وتوجيه المجلس التنفيذي الانتقالي، باتخاذ التدابير الضرورية لحماية حقوق جميع مواطني جنوب أفريقيا في تنظيم المظاهرات السلمية العامة والاجتماعات الشعبية السياسية والمشاركة فيها، وفي الترشيح للانتخابات والمشاركة في الاقتراع في جميع أنحاء جنوب أفريقيا، بما فيها "الأوطان"، دون تخوف؛

٧ - **تطلب أيضا** إلى جميع الأطراف في جنوب أفريقيا احترام أمن وسلامة المراقبين الدوليين وتسهيل تنفيذهم للولايات المنوطة بهم؛

٨ - **ترحب** بما ينتويه الأمين العام من إنشاء صندوق استئماني خاص لتمويل اشتراك مراقبين إضافيين من البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية، وتحث الدول على التبرع بسخاء لهذا الصندوق.

الوثيقة ٢٠٢

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن الإعلان الصادر عن السيد نيلسون مانديلا، الذي قدم فيه تنازلات جديدة إلى التحالف من أجل الحرية لضمان اشتراك جميع الأحزاب في الانتخابات المقبلة

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5228-SAF/170، **١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٤**

تلقى الأمين العام من ممثلته الخاصة في جنوب أفريقيا النص الكامل للإعلان الصادر عن نيلسون مانديلا يوم الأربعاء، ١٦ شباط/ فبراير، الذي قدم فيه تنازلات جديدة إلى "التحالف من أجل الحرية" في محاولة لضمان اشتراك جميع الأحزاب في الانتخابات المقبلة في جنوب أفريقيا.

ونفهم من التقارير الصحفية الأولى أن هذه المبادرة قد قوبلت في الواقع بقبول حسن في جنوب أفريقيا، ومن المؤكد أن كل واحد يأمل في اشتراك جميع الأحزاب السياسية في الانتخابات. ومن الصعب عدم مشاركة السيد مانديلا في الرأي القائل بأن التاريخ والأجيال المقبلة ستحكم بقسوة على قيادة جنوب أفريقيا الحالية إذا لم تتخذ جميع التدابير اللازمة لحل مشاكل جنوب أفريقيا بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار.

وكما تعلمون جميعا، هناك اهتمام كبير بجنوب أفريقيا وتأييد عظيم لها في جميع أنحاء العالم. وتعلمون أيضا أنه عن طريق الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، يكون للأمم المتحدة وجود في جنوب أفريقيا وهي تدعم بقوة عملية السلم الرامية إلى إقامة جنوب أفريقيا الجديدة الديمقراطية غير العنصرية.

ولهذه الأسباب مجتمعة، يتابع الأمين العام عن كثب شديد في الواقع جميع الأنباء التي ترد من جنوب أفريقيا.

الوثيقة ٢٠٣

بيان مشترك مؤرخ ١ آذار/ مارس ١٩٩٤، أصدره السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، والسيد مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس حزب الحرية إنكاثا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

التأم الطرفان في هذا الاجتماع وهما مصممان على تعزيز الظروف التي يمكن أن يمارس فيها شعب جنوب أفريقيا ككل حقه الديمقراطي في تحديد الخيارات السياسية وفقا لمعتقداته وضميره.

وعلى الرغم من الاختلافات بشأن المسائل الدستورية، فقد سلم الطرفان بحق الشعب في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات العامة المقبلة.

وعلى إثر تبادل إيجابي للآراء، اتفق الطرفان على أن يعملا معا على ضمان التماس الآراء الشخصية دون قيود أو عراقيل.

وفي مسعى لحل المشاكل الدستورية التي وصلت إلى طريق مسدود، اتفق الطرفان على أن يبحثا مع كبار مساعديهما إمكانية قيام وساطة دولية، وسيقوم حزب الحرية إنكاثا في هذا الصدد بالنظر في مسألة التسجيل المؤقت بموجب القانون الانتخابي.

واتفق الطرفان على أن المستويات الحالية التي بلغتها أعمال العنف في مجتمعنا غير مقبولة بالمرة وأنها تعرض للخطر إعادة البناء والتنمية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي.

لذلك، قرر الطرفان مضاعفة جهودهما لتشجيع جمهور ناخبيهما على المشاركة في هياكل اتفاق السلم الوطني وجميع المبادرات السلمية ودعمها.

وفي حين يعترف الطرفان بأن أعضاء كل من المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا متورطون في أعمال العنف السياسي، فمن رأيهما أن المسؤولية الأساسية عن صيانة القانون والنظام تقع على عاتق الحكومة الحالية.

واستكشف الطرفان كذلك إمكانية زيادة الاستفادة من الخبرة الدولية في مجالات من قبيل حل المنازعات والتحقيق في العنف السياسي.

وتم الاتفاق على إنشاء فرقة عمل تسهيلا لتعزيز لجان السلم والسهر على الاتصالات بين الطرفين.

الوثيقة ٢٠٤

رسالة مؤرخة ٢ آذار/ مارس ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

كان من دواعي سروري أن أعرف بالأمس نتائج اجتماعكم بالزعيم بوتيليزي. وينبغي لهذا التطور الإيجابي أن يوفر إطارا لجميع الأحزاب السياسية لكي تشترك في الترتيبات الانتقالية، بما فيها العملية الانتخابية.

وأتوجه إليكم وإلى الزعيم بوتيليزي بالتهنئة على ما اتخذتموه من مبادرات جريئة لتعزيز المصالحة الوطنية والسلم في جنوب أفريقيا. ويقوم السيد الإبراهيمي بإحاطتي علما بالتطورات أولا بأول. وأرجو أن تكونوا واثقين من أن الأمم المتحدة ستواصل دعم جهودكم لحل جميع القضايا المعلقة التي تعوق عملية السلم ولوضع حد لأعمال العنف.

(توقيع)
بطرس بطرس غالى

الوثيقة ٢٠٥

رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام إلى السيد أندريه ويليه، وزير الخارجية والتجارة الدولية في كندا

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

[ملاحظة للمحرر: الأصل بالفرنسية]

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٢٤ شباط/ فبراير وعلى ما تضمنته من أنباء طيبة. ومنذ محادثاتي معكم ومع السيد كريتيان في ٩ كانون الثاني/ يناير، عندما طلبت إليكم تقديم المساعدة في الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٦ نيسان/ أبريل في جنوب أفريقيا، أدركت أنني أستطيع التعويل على الكرم المعتاد من كندا، التي تستجيب دائما لنداءات الأمم المتحدة.

وبإرسال كندا فريقا من خبراء مكافحة العنف ومتخصصين في شؤون الانتخابات، دون أن تتحمل المنظمة أية تكاليف، فإنها تظل مخلصة لتقاليدها المحمودة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والتعاون لأغراض التنمية، والدعم لتحقيق الديمقراطية وحفظ السلم.

وألاحظ مع الامتنان، بوجه خاص، أنه منذ إنشاء وحدة المساعدة الانتخابية في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ زودتنا كندا بمتخصصين ومراقبين لمشاريع تقديم المساعدة الانتخابية في بوروندي، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وبفضل آخر ما قدمته كندا من مساهمة فإنها ستساعد على إقامة جنوب أفريقيا حرة ديمقراطية غير عنصرية، محررة في النهاية من ويلات الفصل العنصري الرهيبة. ولذلك، فإنها جديرة بشكرنا.

وتفضلوا، سيادتكم، بقبول فائق احترامي.

(توقيع)
بطرس بطرس غالى

الوثيقة ٢٠٦

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام إلى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

يسرني أن أعلم بالنتائج الإيجابية التي أسفر عنها اجتماعكم مع الرئيس ف. و. دي كليرك والزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، الأمر الذي سيسهل اشتراك حزب الحرية إنكاثا في الانتخابات التي ستجرى في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وأتوجه إليكم بتهنئتي الحارة على هذا الإنجاز الهام.

ويشكل الاتفاق خطوة حاسمة نحو التوصل إلى تسوية شاملة ستمكن جميع الأحزاب الراغبة في الاشتراك في الانتخابات التاريخية من القيام بذلك، حتى في هذا الوقت المتأخر. وتحدوني آمال كبيرة في أن تحترم جميع الفئات التي ستظل خارج العملية الانتخابية، أيا كان توجهها السياسي، حق من يرغبون في الإدلاء بأصواتهم. وأدعو جميع الأحزاب إلى التعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة تعاونا تاما والإسهام في نجاح الانتخابات.

وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم مرة أخرى أن الأمم المتحدة ستواصل دعم جهودكم الرامية إلى تحول جنوب أفريقيا بالوسائل السلمية إلى بلد ديمقراطي موحد غير عنصري.

(توقيع)
بطرس بطرس غالى

الوثيقة ٢٠٧

البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام بطرس بطرس غالى، يرحب فيه بالاتفاق في جنوب أفريقيا الذي كان بمثابة فتح جديد

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5268-SAF/172، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤

يرحب الأمين العام بما توصل إليه اليوم رئيس دولة جنوب أفريقيا ونيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، والزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، رئيس وزراء كوازولو ورئيس حزب الحرية إنكاثا، من اتفاق يمثل فتحا جديدا.

ويقدم الأمين العام تهنئته للأطراف، ويعرب عن أمله في أن يكفل هذا القرار التاريخي إجراء الانتخابات، التي سيتمكن مواطنو جنوب أفريقيا جميعا من الاشتراك فيها، أواخر هذا الشهر في ظل أوضاع هادئة وسلمية.

الوثيقة ٢٠٨

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، ورحب فيه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/ أبريل بين حزب الحرية إنكاثا والمؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا، والذي قرر في أعقابه حزب الحرية إنكاثا أن يشترك في الانتخابات المقبلة

S/PRST/1994/20، ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤

أحاط مجلس الأمن علما، مع التقدير، بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ (S/1994/435) عن مسألة جنوب أفريقيا، وكذلك بالمعلومات الشفوية التي تلقاها من الأمانة العامة عن آخر التطورات فيما يتعلق بالعملية الانتخابية.

والمجلس يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ بين حزب الحرية إنكاثا، والمؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا، والذي قرر حزب الحرية إنكاثا في أعقابه أن يشترك في الانتخابات المقبلة في جنوب أفريقيا. ويشيد المجلس بجميع الأطراف المشتركة في الاتفاق لما أبدته من حنكة سياسية وحسن نية في سبيل التوصل إلى هذه النتيجة.

ويعرب المجلس عن أمله في أن يساعد هذا الاتفاق على وضع حد للعنف الذي وصم جنوب أفريقيا، وأن يعزز التوصل إلى مصالحة دائمة بين شعب جنوب أفريقيا. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى المساهمة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتمكن جميع مواطني جنوب أفريقيا من المشاركة فيها بصورة سلمية.

ويثني المجلس على ما تقدمه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا والمجتمع الدولي من مساهمة إيجابية في العملية الانتقالية الجارية في جنوب أفريقيا، ويكرر الإعراب عن تصميمه على دعم عملية التغيير الديمقراطي السلمي لصالح مواطني جنوب أفريقيا كافة. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى احترام سلامة وأمن مراقبي الانتخابات الدوليين ومساعدتهم على تنفيذ الولاية المنوطة بهم.

ويتطلع المجلس إلى إنجاز العملية الانتخابية بنجاح في جنوب أفريقيا وإلى إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية موحدة غير عنصرية لكي تأخذ مكانها بين أعضاء المجتمع الدولي.

الوثيقة ٢٠٩

البيان الذي أدلى بـه المتحدث باسـم الأميـن العـام بطرس بطرس غالى، ويثني فيه على عملية الانتخابات في جنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5282-SAF/176، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤

أعلن القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا، نتائج الانتخابات وأعلن أنها كانت "حرة ونزيهة بقدر كاف". ويرحب الأمين العام بهذا الإعلان، ويعرب مرة أخرى عن تهنئته الحارة لشعب جنوب أفريقيا ولجميع زعمائه.

كما يهنئ الأمين العام، بحرارة شديدة، رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية لما قاموا به من أعمال مرموقة. فبفضل تفانيهم وشجاعتهم، مكنوا شعب جنوب أفريقيا من أن يعبر بوسائل سلمية وبحرية عن أمانيه الجماعية لمستقبل أفضل وتصميمه على كفالة حياة تتسم بالكرامة والمساواة والحرية لكل رجل وامرأة في بلدهم.

وقد ظلت الأمم المتحدة مشغولة بالحالة في جنوب أفريقيا لأكثر من أربعة عقود. واضطلعت بدور رائد في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري وبدأت وقدمت الدعم لبرامج ترمي إلى التخفيف من معاناة ضحاياه. كما وفرت محفلا لممثلي منظمات من جنوب أفريقيا، مثل المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، لكي تدفع قدما بالحملة المناهضة للفصل العنصري.

ومنذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، بوجه خاص، كانت الأمم المتحدة ممثلة في جنوب أفريقيا ببعثة مراقبين أنيطت بها ولاية واضحة تتمثل في المساهمة في تحقيق الانتقال السلمي من الفصل العنصري إلى جنوب أفريقيا جديدة ديمقراطية موحدة وغير عنصرية.

وكانت هذه أكبر بعثة مراقبة انتخابات أوفدتها الأمم المتحدة، حيث اشترك فيها ما لا يقل عن ٢ ١٢٠ من الرجال والنساء، منهم موظفون في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومستقدمون من حوالي ١٢٠ دولة عضوا.

وإلى كل هؤلاء، يود الأمين العام أن يعرب عن تقديره لما أنجزوه من أعمال. فقد قاموا بخدمة الأمم المتحدة خير قيام، كما خدموا شعب جنوب أفريقيا في لحظة حرجة من تاريخه، وخدموا قضية الديمقراطية.

وستظل الأمم المتحدة ملتزمة إزاء جنوب أفريقيا. ويتطلع الأمين العام إلى المساهمة التي ستقدمها حكومة جنوب أفريقيا وشعبها لأنشطة الأمم المتحدة.

الوثيقة ٢١٠

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في بريتوريا في حفل الغداء الذي أعقب تنصيب السيد نيلسون مانديلا رئيسا لجنوب أفريقيا

نشرة الأمم المتحدة الصحفية SG/SM/5286، ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤

باسم الأمم المتحدة، أهنئكم يا سيادة الرئيس على تنصيبكم اليوم رئيسا لجمهورية جنوب أفريقيا. وأهنئ نائب الرئيس مبيكي ونائب الرئيس دي كليرك. واليوم، حظينا بشهود نقطة تحول في تاريخ أمة. واليوم، تستعيد جنوب أفريقيا مكانها الشرعي في أفريقيا، وفي الأمم المتحدة وفي أسرة الدول.

لقد رفعت الأمم المتحدة راية مناهضة شرور الفصل العنصري. وتكاتف العالم ضده. وأعربت دول

المجتمع الدولي وشعوبه مرارا وتكرارا، عن تضامنها مع شعب جنوب أفريقيا وتأييدها له. وإننا نبرهن على هذا التضامن مرة أخرى، بحضورنا، وبحضوركم اليوم. واحتفالات اليوم تخص، بحق، جميع مواطني جنوب أفريقيا، أيا كان حزبهم أو انتمائهم وإنني أشيد بكل من توفرت لديه البصيرة للقيادة. وأشيد بجميع من توفرت لديهم الشجاعة للمشاركة في هذا العمل. وأشيد بالمنظمات الدولية والدول الأعضاء التي ساهمت ووقفت إلى جانبكم.

وقد حظيت جنوب أفريقيا، مسترشدة بحكمة زعمائها وقدرتهم باحترام الجميع وإعجابهم. وبدون كلل، سعيا إلى تحقيق التفاهم وبالعمل القوي سعيا وراء تحقيق السلم، رفضتم أن تدعوا الخلاف يتغلب عليكم، لقد جاهدتم طويلا، يا سيادة الرئيس، وعانيتم كثيرا لكي تروا هذا اليوم. فصلابة عزيمتكم لبناء مجتمع جديد غير عنصري في جنوب أفريقيا أمر غير مشكوك فيه. وستكون هناك حاجة إلى عزيمتكم، وستختبر إرادتكم السياسية. ولكنني على ثقة من أنه بفضل شجاعتكم وتصميمكم، ستكون الغلبة لكم ولجنوب أفريقيا.

نائب الرئيس دي كليرك، لقد أسهمت بصيرتكم وشجاعتكم في تحقيق هذا اليوم العظيم. لقد حظيتم بالاحترام الدائم من جميع من يرنون إلى العدل.

وإنني أدعو جميع الدول ومؤسسات المجتمع الدولي وبرامجه ووكالاته إلى دعم الديمقراطية الجديدة في جنوب أفريقيا. وأناشد جميع مواطني جنوب أفريقيا أن يدعموا مبدأي التسامح والمصالحة. وهما مبدآن يوفران الأساس الأكيد الوحيد لتحقيق السلم والأمن والتقدم. لقد قال شعب جنوب أفريقيا كلمته. وإنكم تتبوأون منصبكم، يا سيادة الرئيس، بولاية تاريخية تدعمكم نوايا حسنة عظيمة.

وإننا نرحب بكم بسعادة، ونعانقكم بافتخار. وباسم الأمم المتحدة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، أتعهد بمواصلة تقديم الدعم من أجل تحقيق الكرامة والمساواة في الحقوق والتقدم الاجتماعي لشعب هذا البلد العظيم بأسره.

الوثيقة ٢١١

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا

S/1994/606، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤

أشكركم جزيل الشكر على رسالتكم المؤرخة ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤ التي أبلغتموني فيها تهانئ مجلس الأمن على انتهاء أول انتخابات ديمقراطية ومتعددة الأحزاب في جنوب أفريقيا، وكذلك على انتخابي رئيسا لجمهورية جنوب أفريقيا.

وأود باسم شعب جنوب أفريقيا بأسره، وباسمي شخصيا، أن أؤكد لمجلس الأمن، ولكم بصورة خاصة، تقديرنا وامتناننا لما أبديتم من دعم وتشجيع لا حدود لهما.

ومما لا ريب فيه أن انتهاء العملية الانتخابية والتغيير السياسي بصورة ناجحة في جنوب أفريقيا قد أنهى ضرورة فرض العقوبات الدولية على البلد. ومن أجل إتاحة الفرصة أمام جنوب أفريقيا لاستئناف احتلال مركزها الشرعي في المجتمع الدولي، أود دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى النظر في إلغاء جميع العقوبات المتبقية، التي لا تزال مفروضة على البلد، في أقرب فرصة ممكنة.

(توقيع)
ن. ر. مانديلا

الوثيقة ٢١٢

البيان الذي أدلى به السيد تابو مبيكي، النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا، في مجلس الأمن

S/PV.3379، ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤

...

تجتمع هذه الهيئة الموقرة اليوم لتطوي فصلا معينا في تاريخ العلاقات بين بلدنا، جنوب أفريقيا، وأمم العالم التي تمثلها الأمم المتحدة.

ونحن نرجو أن ينهي مجلس الأمن، في ختام جلسة اليوم، الجزاءات الإلزامية المفروضة على جنوب أفريقيا بموجب أحكام القرارات ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) و ٥٩١ (١٩٨٦).

ونحن ممتنون بشكل خاص للمجلس على الفرصة التي تكرم بمنحها لوفدنا ليشارك في مداولاته، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لننقل إليكم، سيدي الرئيس، وإلى سائر أعضاء المجلس تحيات رئيسنا، نيلسون مانديلا، وبقية أعضاء حكومة جنوب أفريقيا الديمقراطية.

إننا متأثرون حقا لأن المجلس يجتمع في يوم أفريقيا لينظر بالذات في المسألة المدرجة في جدول أعماله، وهي رفع حظر الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا.

وحينما فرض هذا الحظر عملا بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كان ذلك لأن نظام الحكم السائد في بلدنا والإجراءات التي اتخذتها تلك الحكومة شكلت بصورة سافرة تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وبالتالي فإننا ننظر إلى القرارات التي سيتخذها المجلس اليوم باعتبارها قبولا من الهيئة العالمية بأننا أصبحنا بلدا ديمقراطيا، بلدا يمكن التعويل عليه في أن يشارك في السعي إلى تحقيق الأهداف الهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وعلى غرار ملايين الناس في كل أرجاء المعمورة، فإننا نعول على هذه الهيئة في أن تظل تعمل بوصفها طرفا رئيسيا في الكفاح العالمي من أجل السلم والأمن والاستقرار.

ونحن ملتزمون بشدة، بوصفنا بلدا عضوا في الأمم المتحدة، وبصفتنا مواطنين مسؤولين في العالم، بأن نفي بالتزاماتنا في هذا الصدد، وبالتالي بأن نسهم قدر الإمكان في صنع العالم السلمي الذي هو حق الشعوب. إن حكومتنا وشعبنا عازمان على أن نكفل، في إطار حدودنا، تخليص حياتنا الوطنية من كل ما يؤدي إلى الحرب والصراع العنيف.

إن الانتقال الناجح إلى نظام ديمقراطي يشكل الأساس الراسخ للسلم الذي تاق إليه شعبنا على مدى أجيال. وهو يشكل أيضا الأساس الذي سننطلق منه للبحث عن نظام أمني إقليمي عادل ومستقر لجميع شعوب الجنوب الأفريقي، نظام يضمن سيادة جميع بلدان منطقتنا، ويكفل ألا يقع أي بلد مرة أخرى ضحية للعدوان وعدم الاستقرار.

وقد بدأت حكومتنا أيضا مناقشات لتتبين المساهمات الإضافية التي يمكن أن نقدمها في البحث عن السلم في أنغولا وموزامبيق، دعما لجهود الأمم المتحدة وحكومتي وشعبي هذين البلدين. ونحن ملتزمون أيضا بأن نشارك بأقصى ما في إمكاننا في الجهود التي تقودها منظمة الوحدة الأفريقية لمعالجة المسائل المتصلة بالسلم والأمن والاستقرار والتعاون والتنمية في قارتنا.

ومن ثم، فإننا على استعداد لبدء مناقشات مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وجميع المعنيين لتبيُّن ما يمكن وينبغي القيام به فيما يتعلق بالوضع المفجع في رواندا.

وكما قلنا، فإننا عازمون على الوفاء بمسؤولياتنا، بوصفنا عضوا في هذه المنظمة، في الجهود الجماعية المبذولة لضمان السلم لنا ولشعوب العالم. ومن واجبنا، في هذا السياق، أن نذكر أن خطوات جدية قد اتخذت بالفعل لمعالجة مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنظيم بيع الأسلحة التقليدية. وقد تمثل هذا، في جملة أمور، في الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكذلك في سن تشريعات وطنية تتصل بهذه المسائل.

وقد عقدت حكومتنا العزم على أن تضمن أن نحترم بحق جميع التزاماتنا المترتبة على هذه الاتفاقات

الدولية، بما في ذلك اتفاقات من شأنها أن تنظم حركة المعدات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. وجنوب أفريقيا أيضا بصدد تحويل تكنولوجيتها العسكرية إلى التطبيقات المدنية. وسنقدر كثيرا مساعدة المجتمع الدولي لنا فيما يتعلق بهذا الموضوع. وحكومتنا أيضا حريصة على أن يتم بأسرع ما يمكن إبرام معاهدة لجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نتوجه بخالص الشكر إلى مجلس الأمن وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، وإلى الأمم المتحدة بأسرها، على الإسهام الرائع الذي قدمته هذه المنظمة لإيصال جنوب أفريقيا إلى الوضع السار الذي توجد فيه اليوم. وقد شمل هذا، بالطبع، إيفاد مراقبين لمساعدتنا في التصدي لمسألة العنف السياسي، وكذلك المراقبين الذين اضطلعوا بدور هام في ضمان النجاح لأول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية.

إن النصر الذي تحقق في جنوب أفريقيا يخص شعب بلدنا بقدر ما يخص هذه المنظمة وشعوب العالم. وبينما نمضي إلى مواجهة التحدي الهائل المتمثل في توطيد أركان هذا النصر، سنظل نعول على دعمكم. ولأننا على وجه التحديد نعي ما فعله العالم من أجلنا، فإننا أيضا مصممون على المساهمة قدر الإمكان في تحقيق عالم أفضل للجميع.

يسعدنا بصفة خاصة أن نجتمع اليوم في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس [السيد كينجيبي (نيجيريا)]، فقد كنتم معنا عندما كنا نناضل من أجل إنهاء جريمة الفصل العنصري ضد الإنسانية وإقامة مجتمع عازم على أن يكون على مستوى المثل العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأرجو أن تعولوا على أننا سنتصرف بوصفنا عضوا نموذجيا في هذه المنظمة التي يضع الملايين آمالهم فيها.

...

الوثيقة ٢١٣

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٩١٩ (١٩٩٤)، ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته المتعلقة بمسألة جنوب أفريقيا، ولا سيما القرارات ٢٨٢ (١٩٧٠) المؤرخ ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٧٠ و ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ و ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ و ٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦،

وإذ يرحب بأول انتخابات جامعة للأجناس ومتعددة الأحزاب وبإقامة حكومة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا، تم تنصيبها في ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤،

وإذ يحيط علما برسالة الرئيس نيلسون ر. مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، المؤرخة ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٤ (S/1994/606، المرفق)،

وإذ يؤكد الحاجة الماسة إلى تيسير عملية إعادة إدماج جنوب أفريقيا في المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة،

١ - **يقرر**، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن ينهي فورا الحظر الإلزامي على توريد الأسلحة وغيره من القيود المفروضة على جنوب أفريقيا بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧؛

٢ - **يقرر أيضا** أن ينهي فورا جميع التدابير الأخرى المتخذة ضد جنوب أفريقيا والواردة في قرارات مجلس الأمن، وبخاصة تلك المشار إليها في القرارات ٢٨٢ (١٩٧٠) المؤرخ ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٧٠ و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ و ٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦؛

٣ - **يقرر كذلك** حل لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب أفريقيا، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٤ - **يدعو** جميع الدول إلى النظر في التعبير في تشريعاتها عن تجسيد أحكام هذا القرار، حسب الاقتضاء.

الوثيقة ٢١٤

تقرير لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

A/48/523/Add.1، المرفق، ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

١ - أنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا في عام ١٩٦٥ بوصفه برنامجا لتقديم المساعدة القانونية والتعليمية والغوثية إلى السجناء السياسيين وأسرهم وإلى اللاجئين وغيرهم من ضحايا الفصل العنصري. وقد اعتبر أحد عناصر التزام الأمم المتحدة بالقضاء على الفصل العنصري بصورة سلمية.

٢ - وقد وسعت الجمعية العامة الولاية الأصلية للجنة، في قرارها ٧٩/٤٦ واو المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، لتشمل أمور من بينها، تقديم المساعدة لتيسير إعادة دمج السجناء السياسيين والمنفيين العائدين في مجتمع جنوب أفريقيا، فضلا عن المساعدة القانونية التي تهدف إلى معالجة الآثار الضارة المستمرة لقوانين الفصل العنصري.

٣ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أعربت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٩/٤٨ دال المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، عن اقتناعها بأن للصندوق الاستئماني دورا هاما يؤديه في المرحلة النهائية من مراحل القضاء على الفصل العنصري وذلك بدعم الجهود المبذولة في الميدان القانوني الهادفة إلى كفالة التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري الرئيسية وتشجع ازدياد ثقة الجمهور في الدور الذي يؤديه القانون.

٤ - وقد أنفق الصندوق الاستئماني، منذ إنشائه في عام ١٩٦٥، ٥٠ مليون دولار على برامج المساعدة الإنسانية والقانونية والتعليمية ضمن إطار ولايته، ويدين العديدون من ضحايا الفصل العنصري ببقائهم على قيد الحياة وآمالهم في المستقبل لأنشطة الصندوق الاستئماني.

٥ - ولدى تنفيذ ولايتها، قدمت اللجنة منحا إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وإلى الوكالات الطوعية التي تقع بصفة رئيسية خارج جنوب أفريقيا والتي ظل تفانيها والتزامها مثالا يحتذى به على مر السنين: وهي الصندوق الدولي للدفاع عن الجنوب الأفريقي وتقديم المعونة إليه، وهيئة العفو الدولية، ومجلس الكنائس العالمي، والمؤسسة الخيرية الدولية للتحرر من الجوع، ومؤسسة كريستيان آكشن (صندوق التعليم لجنوب أفريقيا)، ولجنة المحامين المدافعين عن الحقوق المدنية بموجب القانون، والمجلس التنفيذي للكنيسة الأسقفية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، والصندوق الدولي لتبادل الطلاب بين الجامعات، والمجلس الوطني لكنائس المسيح، ومجلس كنائس جنوب أفريقيا، والمجلس الوطني للكنائس، والمعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية.

٦ - وفي ضوء التطورات الإيجابية التي حدثت في جنوب أفريقيا خلال الثلاث سنوات الماضية والولاية الموسعة من الجمعية العامة، قدمت اللجنة المساعدة مباشرة إلى الوكالات الطوعية لجنوب أفريقيا التي تعمل بوجه خاص في مجال الدعاوى الدستورية والدعاوى الخاصة بحقوق الإنسان، وقضايا الأراضي والسكن، والتمثيل القانوني للمجتمعات المحلية المتضررة، وحقوق الطفل، والتمييز بين الجنسين، واحتياجات الشباب المهمشين، والقضايا البيئية. وهذه الوكالات، التي تقع كلها في جنوب أفريقيا والتي تلقى روحها المهنية وحيادها وتفانيها اعترافا واسع النطاق، هي: صندوق الدفاع القانوني في الجنوب الأفريقي، ورابطة السجناء السياسيين السابقين، ومركز الموارد القانونية، والرابطة الوطنية للمحامين الديمقراطيين، ورابطة المحامين السود.

٧ - كذلك شارك الصندوق الاستئماني، من خلال هذه الوكالات، في تدريب ووزع المساعدين القانونيين لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة وتعزيز مفهوم حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا.

...

١١ - وقد أجريت أول انتخابات تقوم على الاقتراع العام في جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وأعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة والمراقبون الدوليون أنها كانت حرة وعادلة.

١٢ - وفي ٩ أيار/ مايو، انتخب البرلمان الجديد بالإجماع السيد نيلسون مانديلا رئيسا لجمهورية جنوب أفريقيا. وأجري حفل تنصيبه في بريتوريا في اليوم التالي.

١٣ - وفي ظل الأحوال الاستثنائية التي بشرت بقيام نظام دستوري غير عنصري جديد في جنوب أفريقيا، قررت لجنة الأمناء في اجتماع عقد في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤ أن توصي لاجتماع مستأنف للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بأن اللجنة قد أنجزت ولايتها. وقررت كذلك أن توصي بأن يحول الرصيد المتبقي في الصندوق الاستئماني إلى برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي لاستخدامه في مشاريعه التعليمية والتدريبية في جنوب أفريقيا، ولاحظت اللجنة أيضا مع الارتياح أنه يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة في مكتب المراجعة المالية لتحديد المسؤولية عن المنح الأخيرة التي قدمتها لجنة الأمناء في اجتماعها المعقود في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

١٤ - وإذ تضع اللجنة في اعتبارها ضرورة معالجة الآثار المتبقية من الفصل العنصري، فإنها قررت كذلك أن تدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي والمادي للجهود التي تبذلها حكومة جنوب أفريقيا الجديدة من أجل التعمير والتنمية وإلى مواصلة تقديم المساعدة إلى المجتمع المدني في جنوب أفريقيا.

١٥ - وتود لجنة الأمناء أن تعرب عن امتنانها للبلدان المانحة التي لولا تبرعاتها الوفية والسخية لما أنجزت أعمالها، وللوكالات الطوعية لما أبدته من روح مهنية وتفان بأقصى ما يمليه الواجب عليها، وللبلدان المضيفة للاجئين، وللرجال والنساء الذين لا يحصى عددهم في جميع أنحاء العالم وفي جنوب أفريقيا، الذين عرضوا أحيانا أنفسهم لمخاطر كبيرة لضمان تقديم المساعدة القانونية والتعليمية والغوثية إلى الآلاف من معارضي وضحايا الفصل العنصري.

١٦ - وأخيرا تود اللجنة أن تسجل امتنانها العميق للأمين العام لما قدمه من تشجيع ودعم متواصل لأعمال اللجنة لمدة ثلاثة عقود تقريبا.

الوثيقة ٢١٥

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

A/48/22/Add.1-S/26714/Add.1، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤

...

تقرير لجنة غولدستون عن ضلوع قوات الأمن في العنف السياسي

...

٧٨ - أصدر القاضي ريتشارد غولدستون، في مؤتمر صحفي عقده بالاشتراك مع الرئيس دي كليرك في ١٨ آذار/ مارس، تقريرا يقع في ١٠٠ صفحة بعنوان "التقرير المؤقت عن العنف السياسي الإجرامي الذي تقوم به عناصر داخل شرطة جنوب أفريقيا وشرطة كوازولو وحزب الحرية إنكاثا". وكشف التقرير عن ضلوع ضباط كبار في شرطة جنوب أفريقيا ومسؤولين كبار في حزب الحرية إنكاثا وشرطة كوازولو في مؤامرة تهدف إلى زعزعة استقرار أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا. وكان من بين الـ ٢٠ مسؤولا الذين ذكرت أسماؤهم اللفتنانت جنرال بيسي سميت، نائب مفوض الشرطة، والميجور جنرال كرابيس انغيلبرخت، رئيس الاستخبارات المضادة، واللفتنانت جنرال يوهان لورو، رئيس دائرة منع الجريمة والتحقيق فيها، والسيد ثيمبا خوزا، زعيم حزب الحرية إنكاثا في ترانسفال.

٧٩ - وقد جاء التقرير بأدلة تؤكد ضلوع أفراد في شرطة جنوب أفريقيا في أنشطة ما يدعى "القوة الثالثة"، التي تضمنت ارتكاب وتمويل عمليات اغتيال الخصوم السياسيين (وبخاصة أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي) وتنظيم وتدريب "فرق القتل" التابعة لحزب الحرية إنكاثا لكي تهاجم الذين يقومون برحلات يومية إلى أعمالهم ومنها وسكان البلدات. ووفقا لأدلة قدمت إلى اللجنة، قام مسؤولون كبار توافرت لهم فرص الوصول إلى أموال رشوة سرية ضخمة بتزويد حزب

الحرية إنكاثا منذ عام ١٩٨٩ وحتى "الماضي القريب جدا" بكميات كبيرة من الأسلحة المصنوعة محليا والمجلوبة من ناميبيا وموزامبيق والتي كانت ترسل إلى حزب الحرية إنكاثا لكي يستخدمها ضد المؤتمر الوطني الأفريقي. وقد كشف التقرير أيضا عن أدلة على فساد مالي واسع الانتشار ومحاولات ابتزاز قام بها ضباط شرطة كبار سعيا إلى وقف التحقيق الذي كانت تقوم به لجنة غولدستون.

٨٠ - وأوقف الرئيس دي كليرك الضباط الذين وردت أسماؤهم عن الخدمة الفعلية، وأنكر أن يكون لحكومة جنوب أفريقيا علم مسبق بتلك الأنشطة وذكر أن فرقة عمل دولية ستدعى لإجراء المزيد من التحقيق في الاتهامات. ودعا حزب المؤتمر أيضا لإجراء تحقيق دولي. ونعت حزب الحرية إنكاثا التقرير بأنه "حيلة قذرة" للإساءة لسمعة قيادته.

٨١ - وفي بيان مؤرخ ١٦ آذار/ مارس، قالت لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا إنه كان من المقرر أن يحصل ٥٠٠ ٤ من أعضاء حزب الحرية إنكاثا، بحلول منتصف شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٤، على تدريب عسكري في معسكر ملابا في ناتال وإن الجمعية التشريعية في كوازولو وفرت المال للمعسكر. وفي ٢٦ نيسان/ أبريل، أغارت قوات الأمن على المعسكر واستولت على أسلحة واعتقلت أشخاصا في المعسكر يشتبه بأنهم أعضاء في "فرق القتل".

...

٤ - بعثتا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى جنوب أفريقيا، ٢٨ شباط/ فبراير - ٥ آذار/ مارس ١٩٩٤ و ٦ - ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

...

١٧٤ - وأوفدت البعثة الثانية، التي رأسها أيضا البروفيسور إبراهيم أ. غامباري (نيجيريا) رئيس اللجنة، في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٤. وضمت البعثة الموفدة إلى جنوب أفريقيا أيضا الأعضاء التالين: الدكتور جاياراج أشاريا (نيبال)، نائب رئيس اللجنة الخاصة؛ السيد سيمباراش مومبنغيوي (زمبابوي)؛ الدكتور فرناندو غيليين (بيرو)؛ السيد سوريش غويل (الهند)، المقرر؛ السيد عبد الله غواري (نيجيريا)؛ السيد عامر عرايم، أمين اللجنة الخاصة.

١٧٥ - وحدد رئيس اللجنة الخاصة أهداف البعثة بأن أكد في مختلف الاجتماعات أنها بعثة لتقصي الحقائق من أجل تمكين اللجنة الخاصة من تضمين تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة تقييمها للحالة في جنوب أفريقيا. وقد هنأ رئيس اللجنة شعب جنوب أفريقيا على نجاح الانتخابات التي اعتبرت حرة ونزيهة. وقد برهنت الانتخابات على شجاعة شعب جنوب أفريقيا وتصميمه على إنهاء الفصل العنصري بإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري. وذكر رئيس اللجنة أن الأمم المتحدة استجابت للتغييرات التي حدثت في جنوب أفريقيا برفع جميع القيود المفروضة على جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك فإن اللجنة الخاصة تتطلع إلى أن تستعيد جنوب أفريقيا مقعدها في الجمعية العامة وإلى اشتراكها بنشاط في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وأبرز رئيس اللجنة أيضا أهمية استمرار انخراط الأمم المتحدة، بطريقة منسقة، في جنوب أفريقيا وفي تعمير البلد وتنميته في فترة ما بعد الفصل العنصري. وشدد على الدور المستمر للمجتمع الدولي في تمكين جنوب أفريقيا من التغلب على آثار الفصل العنصري.

١٧٦ - وفي أثناء وجود البعثة في جنوب أفريقيا، أجرى أعضاء الوفد مناقشات مع زعماء أربعة أحزاب سياسية في البلد (المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني وحزب الحرية إنكاثا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا)؛ ومع رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية وعدد من أعضاء البرلمان الجديد؛ ومع رؤساء الكنائس؛ ومع رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة؛ ومع مسؤولين في اللجنة الأولمبية الوطنية لجنوب أفريقيا؛ ومع محرر واحدة من كبريات صحف جنوب أفريقيا، وهي The Sowetan، وكذلك مع عدد آخر من كبار ممثلي وسائط الإعلام؛ ومع سفراء ودبلوماسيي الولايات المتحدة وعدة بلدان غربية أخرى المقيمين في جنوب أفريقيا؛ ومع وزراء المؤسسات العامة، والسلامة والأمن، والشؤون الدستورية وشؤون المقاطعات، والشؤون الداخلية، وكذلك مع عدد من نواب الوزراء، منهم بوجه خاص نائب وزير الخارجية، ومع ت. مبيكي و ف. و. دي كليرك، نائبي الرئيس. على أن أبرز ما في البعثة كان لقاؤهما مع الرئيس مانديلا.

١٧٧ - ففي يوم الثلاثاء ٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٤، استقبل الرئيس مانديلا رئيس البعثة وأعضاءها. وقد امتدح الرئيس مانديلا عمل اللجنة الخاصة التي أسهمت إسهاما بالغا في القضاء على الفصل العنصري. وذكر أيضا أن البعثة التي أوفدتها اللجنة الخاصة ترمز إلى التغييرات التي حدثت بالفعل في جنوب أفريقيا. وشدد الرئيس مانديلا على أن الأحزاب السياسية في جنوب أفريقيا وشعبها يبدون الآن قدرا كبيرا من حسن النية،

وأن الانتخابات وما تلاها من تدابير، ومنها إقامة حكومة الوحدة الوطنية، قد أتت بروح جديدة للتعاون. وذكر أيضا أن جنوب أفريقيا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، وخصوصا للبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي وضعتها الحكومة والواردة في "برنامج التعمير والتنمية".

١٧٨ - وأكد رئيس اللجنة الخاصة للرئيس مانديلا أن التقرير النهائي للجنة الخاصة سيتضمن توصيات بشأن دور الأمم المتحدة مستقبلا في جنوب أفريقيا، وقال إنه يود الوقوف على آراء حكومة وشعب البلد في ماهية هذا الدور. وأضاف أن أعضاء البعثة سيواصلون أيضا العمل على توفير المساعدة لجنوب أفريقيا باعتبارهم ممثلين لبلدانهم في الأمم المتحدة على الصعيد الثنائي ومن خلال شتى برامج الأمم المتحدة. وأكد أيضا أن أعضاء اللجنة الخاصة التزموا التزاما راسخا بإنهاء الفصل العنصري ونتائجه في جنوب أفريقيا وأن اهتمامهم بجنوب أفريقيا سيستمر حتى بعد انتهاء ولاية اللجنة الخاصة.

١٧٩ - وقد تبدى في مختلف اجتماعات البعثة إجماع على إبداء التقدير والثناء إزاء الدور الذي قامت به الأمم المتحدة والأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا وكذلك اللجنة الخاصة. وكان هناك تسليم عام بأن التغييرات التي حدثت في جنوب أفريقيا قد تحققت من خلال تصميم شعب جنوب أفريقيا على إنهاء الفصل العنصري. وقد أسهمت جهود الأمم المتحدة، من خلال الضغط والإقناع ومساعدة مناهضي الفصل العنصري، في هذه العملية بشكل واضح. وجرى التسليم أيضا بأن التغييرات في جنوب أفريقيا ستفيد جميع قطاعات المجتمع وأن إسهامات جميع المجموعات الإثنية والثقافية ستعزز وحدة الشعب.

١٨٠ - وأعرب قادة جنوب أفريقيا عن أملهم في أن يستعيد بلدهم مكانه قريبا في الجمعية العامة وأن يبدأ مساهمته النشطة في أعمال الأمم المتحدة. وأعربوا عن أملهم أيضا في النظر المواتي في مسألة المتأخرات مراعاة للظروف. وقالوا إن جنوب أفريقيا تتطلع أيضا إلى القيام بدور نشط في منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والكمنولث وفي المنظمات الأخرى.

١٨١ - وجرى التركيز في أثناء الزيارة على مسألة المساعدة الإنمائية وخصوصا فيما يتعلق بتعليم وتدريب شباب جنوب أفريقيا العاطلين. وتثير ظاهرة البطالة بين الأغلبية السوداء قلقا كبيرا لدى القيادة السياسية في جنوب أفريقيا. وبعد قيام حكومة جديدة في جنوب أفريقيا، أصبح هناك توق شديد في البلد إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وتخطط الحكومة لشتى المبادرات والاستراتيجيات في مجال السياسة لتشجيع المؤسسات الأجنبية على المساهمة في اقتصاد جنوب أفريقيا. فمثل هذا الاشتراك والاستثمار سيسهم بقدر كبير في نمو البلد وتنميته. وقد ذُكر أن هدف الحكومة في الأجل البعيد هو جعل المؤسسات قادرة على التنافس دوليا.

١٨٢ - وتتطلع جنوب أفريقيا أيضا إلى وجود آليات إقليمية في الجنوب الأفريقي لا تعزز فقط التجارة والتنمية الاقتصادية الإقليميتين ولكن تسهم أيضا في إقرار السلم والأمن في المنطقة. وجنوب أفريقيا، بما تملكه الآن من هياكل أساسية وموارد، قادرة على أداء دور هام في هذه الآلية الإقليمية.

١٨٣ - وأجرت البعثة مناقشات مستفيضة عن عملية الانتخابات في جنوب أفريقيا. وقيل على سبيل التوضيح إنه رغم المشاكل الإدارية التي جوبهت في إجراء الانتخابات، ومنها القرار المتأخر لحزب الحرية إنكاثا بالاشتراك في الانتخابات، كانت النتائج معبرة بوجه عام عن الرأي العام. وقد بذلت اللجنة الانتخابية المستقلة كل جهد للتعامل مع المشاكل. وقد أسهم تعاون قوة دفاع جنوب أفريقيا مع اللجنة الانتخابية المستقلة في إعادة توزيع مواد التصويت إسهاما كبيرا في استعادة الثقة في قوة الدفاع. وكمؤشر على نجاح التوعية الانتخابية، قيل إن الأصوات الباطلة لم تتجاوز ١ في المائة من مجموع الأصوات. وقامت اللجنة الانتخابية المستقلة بعد ذلك بتحليل انتهى إلى أن هامش الخطأ لم يتجاوز ٢ في المائة في عينة للأصوات بلغت ٦٨ في المائة.

١٨٤ - وكان لوجود المراقبين الدوليين أثر حميد في إشاعة جو من الهدوء في أثناء الانتخابات. وتسلم اللجنة الانتخابية المستقلة بأهمية الدعم الدولي لعملية الانتخابات، وخصوصا الدعم الذي قدمته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا وسائر بعثات المراقبين. ولم يعزز هذا الدعم الثقة في الانتخابات فقط، بل ساعد أيضا في سير الانتخابات ذاته.

١٨٥ - إن البعثة مغتبطة لأن عملية تحقيق الديمقراطية في جنوب أفريقيا والمبادئ الدستورية والدستور المؤقت والإرادة السياسية لقيادة جنوب أفريقيا ستمكن شعب جنوب أفريقيا وحكومته من

تحقيق هدفهم، وهو إقامة مجتمع جديد ديمقراطي وغير عنصري.

١٨٦ - وبعد الانتخابات، أصبح أمام البرلمان الجديد وحكومة الوحدة الوطنية جدول أعمال حافل. والمهمة العاجلة لحكومة الوحدة الوطنية هي تحديد أولويات التنمية الاقتصادية التي ستعتمد اعتمادا بالغا على "برنامج التعمير والتنمية" الذي وضعه المؤتمر الوطني الأفريقي. وستتحدد هذه الأولويات بوضوح في الميزانية التي ستقدمها الحكومة قريبا. ومع ذلك شدد كثير من الشخصيات البارزة، ومنهم شخصيات في وسائط الإعلام والكنائس وجماعات رجال الأعمال، على أن الحكومة بحاجة إلى البرهنة بشكل واضح على أنها حققت بعض التقدم في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإطار الزمني القريب. وأشارت مجموعة من رجال الأعمال وغيرهم إلى أن الدعم النشط من جانب دوائر الأعمال في جنوب أفريقيا لهذه الأهداف سيولد ثقة كبيرة لدى الشعب في الحكومة. وأكد هؤلاء القادة أيضا أنه رغم توافر الموارد اللازمة لهذه البرامج، فإن المساعدة المالية من المجتمع الدولي لن تكون مرغوبا فيها فقط بل ستكون ضرورية أيضا. وكان الشعور أيضا أن "انقضاء أرباح الفصل العنصري" يمكن أن تعوضه إلى حد كبير جدا تكلفة تفكيك العديد من الهياكل والتجاوزات الإدارية التي خلقها الفصل العنصري، وخصوصا ما يتصل منها بالأوطان.

١٨٧ - ويتعين على البرلمان، الذي يتألف من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، القيام في الفترة القادمة بالعمل التشريعي اللازم لتجسيد برامج مختلف الوزارات الحكومية، بما في ذلك بوجه خاص الحاجة إلى عمل إيجابي لمعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في جنوب أفريقيا. وسيكون على البرلمان المؤقت، بصفته الجمعية التأسيسية، معالجة المسائل المعلقة المتصلة بالسلطات الفيدرالية للمقاطعات، وحقوق الأقليات في ميدان التعليم والثقافة، و "دول الشعب" (فولكشتات). وستقوم عملية الاستعراض الدستوري في الجمعية التأسيسية على أساس "المبادئ الدستورية" المرفقة بالدستور المؤقت. ومن المتوقع اعتماد الدستور النهائي في غضون عامين كما تقرر من قبل، وإن كانت الحكومة الحالية ستستمر لمدة خمس سنوات لتعزيز الاستقرار الوطني.

١٨٨ - وتعتقد البعثة أن دور المجتمع الدولي عامة والأمم المتحدة خاصة في مساعدة شعب وحكومة جنوب أفريقيا في التغلب على آثار الفصل العنصري دور لا يمكن التقليل منه أو التغاضي عنه. ولهذا الغرض يمكن تشكيل مجموعة غير رسمية من أصدقاء جنوب أفريقيا في الجمعية العامة لتوفير الدعم اللازم.

١٨٩ - وهناك عدد من الشواغل التي تقتضي دعما مستمرا من جانب المجتمع الدولي. وتعتقد البعثة أنه ينبغي السماح لجنوب أفريقيا باستعادة مقعدها في الجمعية العامة دون مزيد من التأخير. وقد أعيد قبول جنوب أفريقيا بالفعل في عدد من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى. ولا بد من تشجيع عملية إرساء الديمقراطية، ومن أن يكون تقديم المساعدة الإنمائية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لجنوب أفريقيا بندا له الأولوية في جداول أعمال الدول القادرة على ذلك وكذلك المنظمات الدولية. ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة الحفز إلى توفير الدعم والمساعدة الإنمائية لجنوب أفريقيا. ولذلك توصي البعثة بالعمل، بعد التشاور مع حكومة جنوب أفريقيا، على تعيين منسق رفيع المستوى لكل الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا لفترة السنوات الخمس القادمة، أي اتفاقا مع ولاية حكومة الوحدة الوطنية.

١٩٠ - وكان محل إعجاب البعثة تصميم القيادة في جنوب أفريقيا على التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف لتحقيق هذه الأهداف.

١٩١ - والبعثة ممتنة للتعاون الذي وجدته من حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب السياسية والجماعات الدينية وجماعات رجال الأعمال وغيرها في مجتمع جنوب أفريقيا، وممتنة أيضا للاعتراف بدور الأمم المتحدة واللجنة الخاصة فيما حققه شعب جنوب أفريقيا من إنجاز ناجح بإقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

...

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٩٧ - انتهى الفصل العنصري في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، بنفاذ أول دستور غير عنصري وديمقراطي لجنوب أفريقيا، وإجراء أول انتخابات غير عنصرية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

١٩٨ - وهذا أولا نصر لجميع مواطني جنوب أفريقيا من جميع الفئات العرقية، ونجاح لقادتهم السياسيين الذين أبدوا درجة فائقة من الشجاعة والحكمة والمرونة في التفاوض بشأن عقد اتفاقات

واسعة القاعدة للوصول إلى نهاية سلمية للفصل العنصري ولإرساء أسس جنوب أفريقيا جديدة غير عنصرية وديمقراطيـــة التي تكون حقوق الجميع فيها متساوية ومكفولة.

١٩٩ - وتستطيع الأمم المتحدة واللجنة الخاصة والمجتمع الدولي ككل أن تفخر بحق بالإسهام الذي قدمته خلال عدة عقود إلى الجهود المفضية إلى القضاء على الفصل العنصري، والدعم الذي قدمته لجميع مواطني جنوب أفريقيا الذين كافحوا بشجاعة ضد الفصل العنصري وعانوا منه.

٢٠٠ - وفي هذا الصدد أيضا، يستطيع المجتمع الدولي أن يفخر بالإسهامات الإيجابية التي قدمت إلى العملية السياسية للمفاوضات وإلى العملية الانتخابية نفسها بحضور بعثات المراقبة في جنوب أفريقيا التابعة للأمم المتحدة والكمنولث والجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأنشطة التي بذلتها. وإن الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك دعمه الفعال للعملية من خلال أمور منها إجراء اتصالات كثيرة مع الأطراف وإجراءاته السريعة لتنفيذ الولايات التي منحه إياها مجلس الأمن والجمعية العامة، لتستحق تقدير المجتمع الدولي.

٢٠١ - وقد أجريت انتخابات جنوب أفريقيا في ظل ظروف تتميز بالصعوبة، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى شدة قصر الزمن المتاح للجنة الانتخابية المستقلة كي تضع الترتيبات اللازمة. ومع ذلك، كانت أول انتخابات غير عنصرية وديمقراطية لجنوب أفريقيا حرة وعادلـة بما فيه الكفاية، رغم عدم خلوها من نقاط الضعف. ولاحظ رؤساء بعثـات المراقبـة الدوليـة في جنـــوب أفريقيا، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، أن شعب جنوب أفريقيا عبر عن تصميمه على إقامة جنوب أفريقيا سلمية وغير عنصرية وديمقراطية.

٢٠٢ - وقد وضع الأطراف في العملية السياسية المتعددة الأحزاب المفضية إلى نهايـة الفصل العنصري وظهور جنوب أفريقيا جديـدة غير عنصرية، بإخلاصهم في متابعة التوصل إلى تسوية سلمية، عادات ومهارات وابتدعوا آليات فريدة لإيجاد حلول متفق عليها على نطاق واسع تعطي أملا بمواصلة التوفيق والشمول في عملية الانتعاش والتعمير الاقتصاديين والاجتماعيين التي ستبدأ الآن في جنوب أفريقيا.

٢٠٣ - وبينما تعود جنوب أفريقيا إلى أسرة الأمم، نتطلع إلى إسهامها في مقاصد الأمم المتحدة.

٢٠٤ - إن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تمخضت عن الفصل العنصري تحتاج إلى معالجة حثيثة لكفالة حدوث تطور ثابت وسلمي لجنوب أفريقيا فيما بعد مرحلة الفصل العنصري، وفي هذا الصدد، ستكون المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي حيوية.

٢٠٥ - أما وقد تحقق إنهاء نظام الفصل العنصري، فإن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي أنشأتها الجمعية العامة في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ (القرار ١٧٦١ (د-١٦)) قد أنت ولاياتها وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٦٧١ (د-٢٥) المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ والقرار دإ - ١/١٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ والمتضمن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي، واستكملت أعمالها بنجاح.

الوثيقة ٢١٦

التقرير النهائي للأمين العام عن مسألة جنوب أفريقيا

S/1994/717، ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

أولا - مقدمة

١ - في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن عن الحالة في جنوب أفريقيا وعن عمـل بعثـة مراقبي الأمم المتحـدة فـي ذلـك البلـد (S/1994/435). وهذا التقرير، المقدم أيضا عملا بقراري مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ و ٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، سيكون، لدواعي السعادة، آخر تقرير لـي

عن مسألة جنوب أفريقيا، فيما يتعلق بعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا والعملية الانتقالية في ذلك البلد.

ثانيا - العملية الانتقالية في جنوب أفريقيا

٢ - لأسباب واضحة، سيركز تقريري هذه المرة على الولاية الانتخابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا وعلى التطورات المذهلة التي حدثت في جنوب أفريقيا خلال شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٤، والتي توجت بإجراء الانتخابات في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وبإعلان النتائج الرسمية في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٤، وبالحفل المشهود لتولية رئيس الجمهورية الجديد لجنوب أفريقيا السيد نيلسون روليهلالا مانديلا يوم ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤.

٣ - وفي تقريري السابق، تحدثت عن مشاعر الأمل الممزوجة بالخوف التي تسود أوساط الجنوب أفريقيين من جميع الخلفيات والمراقبين الأجانب على السواء مع اقتراب موعد الانتخابات. والأمل ناشئ عن تصميم الجهات السياسية الرئيسية على المضي بهذه العملية حتى خاتمتها المنطقية المتمثلة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة أساسا. أما الخوف فيرجع إلى تواصل العنف بمعدل متزايد باستمرار، وإلى مواصلة رفض بعض القوى السياسية الهامة الانضمام إلى عملية السلم والمصالحة والمشاركة في الانتخابات.

٤ - وقد وصلت المخاوف ذروتها يوم الاثنين ٢٨ آذار/ مارس، عندما نظم أتباع حزب الحرية إنكاثا مسيرة عامة في جوهانسبرغ تأييدا لمطالب ملك الزولو غودويل زويليتيني بإدراج نص دستوري بشأن دور الملك في الدستور المؤقت. وقد انتهت هذه المسيرة بإراقة الدماء حيث لقي أكثر من ٥٠ شخصا حتفهم وأصيب ٢٥٠ بجراح.

٥ - وأجرى مجلس الأمن، الذي ساوره القلق إزاء هذه الأحداث المؤسفة التي وقعت في جوهانسبرغ، مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع. ونتيجة لهذه المشاورات، أدلى رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر، سعادة السيد جان برنار ميريميه سفير فرنسا، بالبيان التالي في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٤ بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن:

"إننا نعرب بأقوى العبارات الممكنة عن أسفنا لأعمال العنف التي وقعت بالأمس في جوهانسبرغ والتي تستهدف بوضوح إخراج العملية الانتقالية في جنوب أفريقيا عن مسارها.

"ولا يمكن السماح بأن يحرم الترهيب والعنف والاستفزاز شعب جنوب أفريقيا من فرصته في الانضمام إلى مجتمع الدول الديمقراطية.

"إننا نطلب إلى جميع سكان جنوب أفريقيا تجنب أعمال العنف، ونأمل في أن تشارك جميع الأحزاب سلميا في الانتخابات.

"ويؤكد المجلس الأهمية التي يوليها لإجراء أول انتخابات عامة حرة وديمقراطية في جنوب أفريقيا يوم ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، على النحو المتفق عليه من قبل.

"ويرى المجلس أن هذه المسألة في غاية الأهمية؛ وقد عقد عزمه على متابعة عملية الانتخابات عن كثب".

٦ - وفي جوهانسبرغ، عقد ممثلي الخاص وزملاؤه، رؤساء بعثة منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، مؤتمرا صحفيا يوم ٢٩ آذار/ مارس وأدلوا بالبيان المشترك التالي:

"إن بعثات المراقبين الدوليين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية تعرب بأقوى العبارات الممكنة عن أسفها إزاء أعمال العنف التي لا لزوم لها والخسائر في الأرواح التي وقعت في جوهانسبرغ بالأمس. ومما يزيد من قوة الإحساس بالألم لوقوع هؤلاء الضحايا، أنه كان من الممكن الحيلولة دون وقوع ذلك. فالفشل في التخطيط على نحو مناسب لمسيرة الأمس وتحديد الطريق الذي يتعين على المسيرة اتباعه واتخاذ الخطوات اللازمة للسيطرة الفعالة على هذا الحشد كلها أسهمت في وقوع أعمال العنف. كما أن أعمال العنف المأساوية في جوهانسبرغ والأحداث التي وقعت في جميع أنحاء البلد في الأسابيع الأخيرة بل وحاليا، تدفعنا إلى الإعراب عن رأينا بصراحة.

"أولا، علينا أن نطالب الزعماء السياسيين إلى إعمال العقل وتحمل المسؤولية. وهذا يعني أنه يتحتم عليهم أن ينقلوا رسالة السلم والديمقراطية، قولا وعملا، إلى جميع أنحاء المجتمعات المحلية التي يدعون أنهم يخدمونها ويمثلونها. كما أن عجز الزعماء السياسيين وقوات الأمن عن العمل معا لمنع وقوع مذبحة حمقاء أمر لا يغتفر. وفي هذا الصدد، فإن الأحزاب السياسية والحكومة وقوات الأمن، سواء على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الوطني تتحمل مسؤولية ذلك.

"ثانيا، علينا أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تأثير "حديث الحرب" والتهديدات والتحديات التي تستهدف إثارة مشاعر السكان. فهذه اللغة، في المرحلة الحاسمة الحالية، تهدد مستقبل البلاد نفسه.

"ثالثا، لقد شجبنا مرارا وتكرارا حمل الأسلحة في المظاهرات العامة. وتجلت عواقب هذه الممارسة على نحو واضح للغاية مرة أخرى بالأمس. وقد انقضى وقت الكلام عن هذه المسألة. وبناء عليه فإننا نحث بقوة الزعماء السياسيين على عدم السماح بأي مسيرات لا يخطط لها بصورة سليمة ويحمل فيها أتباعهم الأسلحة.

"ومن الواضح أن العنف يحبط عمل اللجنة الانتخابية المستقلة. واللجنة بالفعل مجهدة بسبب الأعباء التي تثقل كاهلها والضغوط التي تتزايد عليها يوميا. وبرغم التقلبات السياسية المتكررة والعقبات العملية، تواصل اللجنة عملها لإنشاء الهياكل اللازمة في حينها مما يجعل التصويت في متناول جميع مواطني جنوب أفريقيا الذين يودون ممارسة هذا الحق. كما تسعى اللجنة جاهدة إلى تعزيز المناخ اللازم لضمان إجراء انتخابات حرة نزيهة.

"وفي هذا السياق، فإننا نطالب الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي بأن يجدوا خلال اجتماعهم غدا، ٣٠ آذار/ مارس، مخرجا من الأزمة الحالية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق عملية انتقال بالوسائل السلمية.

"والمراقبون الدوليون موجودون في جميع أنحاء جنوب أفريقيا وهم يزودوننا بتقارير تفصيلية عما يجري في المناطق التي لا تصل إليها وسائط الإعلام أو تغطيها دائما. ونحن نقف جنبا إلى جنب مع مواطني جنوب أفريقيا بكل معنى الكلمة. وكان المراقبون أيضا موجودين في شوارع جوهانسبرغ أمس يقدمون تقارير مباشرة عندما تدهورت الحالة. ونحن مستعدون لمناقشة ملاحظاتنا مع جميع الأطراف التي تسعى جاهدة لصالح السلم، إلى فهم كيفية وقوع الأحداث بالأمس.

"وبعثات المراقبين الدوليين موجودة في هذا البلد كشهود متعاطفين، لكننا لسنا شهودا سلبيين.

"ونحن نعمل بالتعاون الوثيق مع أهالي جنوب أفريقيا على جميع المستويات على أمل تعزيز جهودهم لتحقيق الديمقراطية في بلدهم. ونواصل العمل بالتعاون الوثيق مع هياكل السلم الوطنية وجميع الأطراف الأخرى المشاركة في المبادرات التي تؤيد السلم والحوار. ووفقا لولايتنا، فإننا نقدم كل ما نستطيع من دعم ومساعدة إلى أهالي جنوب أفريقيا الملتزمين بالسلم والديمقراطية.

"إننا نقوم بذلك بالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة ومع زعماء جميع الأحزاب والجماعات السياسية وأعضائها ومع الحكومة والمجلس التنفيذي الانتقالي. وهدفنا المشترك هو تقديم الدعم المعنوي وبث الطمأنينة في نفوس أهالي جنوب أفريقيا الملتزمين بالتغيير السلمي بالوسائل الديمقراطية. فالنشاط السياسي الحر والاستعداد لاحترام حق الآخرين في اعتناق أفكار مختلفة عن آرائهم هما شرطان أساسيان لتحقيق السلم.

"إن مهمة المصالحة الوطنية تصبح أكثر صعوبة مع كل روح تزهق بسبب العنف السياسي. والمصالحة لا تبدأ بالانتخابات ولا تعتمد على مجرد المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني. ونحن نناشد أيضا الزعماء المحليين وزعماء الأقاليم، سواء كانوا زعماء تقليديين أو ممثلين سياسيين أن يضعوا في الاعتبار أرواح شعبهم وأطفالهم قبل الإقدام على أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة العنف".

٧ - وقد أسهمت الحوادث التي وقعت في جوهانسبرغ في زيادة التوتر - المرتفع جدا بالفعل - في كوازولو وكذلك في منطقة راند الشرقية التابعة لمقاطعة بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينغنغ. ومع ذلك ظل الزعماء السياسيون على تصميمهم بضرورة الحفاظ على استمرار الحوار والمفاوضات الدستورية مهما كان الثمن، وضرورة التوصل، بصورة ما، إلى حلول تتيح إجراء انتخابات شرعية وموثوق بها وشاملة للجميع. ومن ثم، فقد اجتمع رئيس الدولة دي كليرك مرارا مع الملك غودويل زوليتيني أو الزعيم بوتيليزي أو الاثنين معا. وكان السيد مانديلا يعرض باستمرار اقتراحات جديدة ويطرح أفكارا جديدة. وبالمثل كان المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة يشركان باستمرار حزب الحرية إنكاثا والجناح اليميني وزعماء الأوطان في مختلف المحادثات التي جرت لتصفية الخلافات ومعالجة المشاغل والتوصل إلى حلول توفيقية جديدة.

٨ - غير أن المفاوضات الدستورية زادت تعقيدا بسبب مطالبة الملك زوليتيني في ١٨ آذار/ مارس

بإعـادة مملكـة الزولـو. وتم تأجيل اجتماع كان من المعتزم عقده ذلك اليوم بين السيد مانديلا والملك لمعالجة مشاغل الملك وسط مخاوف بشأن سلامة السيد مانديلا. ولمواجهة التحدي المستمر من جانب سلطات كوازولو أذن المجلس التنفيذي الانتقالي للجنته الإدارية، في ٢٣ آذار/ مارس، باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في كوازولو. غير أن الجمعية التشريعية لكوازولو رفضت محاولة قام بها القاضي يوهـان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، في ٢٤ آذار/ مارس، لتأمين تعاون إدارة الوطن مع اللجنة في جهودهما للإعداد للانتخابات وإدارتها. وربما كانت هذه التطورات، بالاقتران مع تصاعد حدة العنف في كوازولو/ناتال عقب الأحداث التي وقعت في جوهانسبرغ، عوامل حاسمة في القرار الـذي اتخـذه فـي ٣١ آذار/ مـارس رئيس الدولة ف. و. دي كليرك، بدعم من المجلس التنفيذي الانتقالي، بإعلان حالة الطوارئ في المقاطعة.

٩ - وثمة تطور سياسي آخر جدير بالذكر هو أن الحالة فيما يتعلق بما تسمى الأوطان المستقلة قد تغيرت تغيرا كبيرا مع اقتراب موعد الانتخابات. وكانت الإدارة في بوفوثاتسوانا بزعامـة لوكـاس مانغوبي ترفض باستمرار المشاركة في الانتخابات. وأدى عناد إدارة مانغوبي إلى قيام انتفاضة شعبية اقترنت بوقوع عدد كبير من الضحايا ودمار واسع في الممتلكات، بلغت ذروتها بالإطاحة بالنظام الحاكم. وتحرك المجلس التنفيذي الانتقالي والحكومة بسرعة لتولي إدارة الإقليم منعا للمزيد من إراقة الدماء، وبهدف استعادة النظام والإعداد للانتخابات. وكان لأزمة بوفوثاتسوانا أصداء في الأوطان الأخـرى التي كانت مطالبهـا واهتماماتها متشابهة. واستقال العميد أوبا غكوزو زعيم سيسكاي في ٢٢ آذار/ مارس تحت الضغـط وحـل محلـه مديـران عينتهما الحكومـة بالاشتـراك مـع المجلس التنفيذي الانتقالي.

١٠ - وعقد اجتماع آخر في ٨ نيسان/ أبريل بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي والملك زويليتيني فـي محاولـة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وتأمين مشاركة حزب الحرية إنكاثا في الانتخابات. غير أنه لم يتحقـق أي انفـراج فـي هـذه المحادثات واستمر العنف على مستـوى خطيـر فـي كوازولو/ ناتال.

١١ - وتم إحياء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في آذار/ مارس بين السيد مانديـلا والزعيم بوتيليـزي لالتماس مساعدة أجنبية عن طريق وساطة دولية لحل المأزق السياسي، وتم توجيه الدعوة على عجل إلى فريق من الوسطاء من بينهم الدكتور هنري كيسنجر واللـورد كارنغتـون. ووصـل الاثنان إلى البلد في ١٢ نيسان/ أبريل، وتقرر أن يبدءا العمل في اليوم التالي، ولكن وجد أنه ليس هناك أي اتفاق بين الأطراف حـول اختصاص المحادثات. وظهر أن موعد الانتخابات هـو القضيـة الرئيسيـة، حيث كان حزب الحرية إنكاثا يطالب بأن يعالج الوسطاء مسألة ما إذا كان ينبغي إجراء الانتخابات في الموعد المحدد أو تأجيلها، فـي حيـن تمسكـت الحكومـة والمؤتمـر الوطني الأفريقي بشدة بعدم إمكان تغيير هذا الموعد وبالتالي ينبغـي أن تظل هذه المسألة خارج نطاق اختصاص الوسطاء.

١٢ - وغادر الوسطاء جنوب أفريقيا بعد أن عجزوا عن تحقيق أي تقدم، ولكن زعماء جنوب أفريقيا رفضوا الاستسلام مرة أخرى. وجرت جولة أخرى من المشاورات المكثفة شارك فيها البروفيسور واشنطون أوكومو من كينيا. وأخيرا آتى الصبر والتصميم في النهاية ثمارهما في اجتماع عقد في ١٩ نيسان/ أبريل حيث توصلت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا، بقيادة الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي إلى اتفاق ينص على ما يلي:

(أ) مشاركة حزب الحرية إنكاثا في الانتخابات الوطنيـة وانتخابـات المقاطعـات التي ستجـرى فـي مواعيدها المقررة في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ نيسان/ أبريل؛

(ب) ترسيخ الضمانات المتعلقة بمَلَكية الزولو في دستور مقاطعة كوازولو/ ناتال؛

(ج) تعالج الوساطة الدوليـة بعـد الانتخابـات القضايا المعلقة المتصلة بمَلَكية الزولو والسلطات الإقليمية.

١٣ - وفي بيـان صـدر في ١٩ نيسان/ أبريـل، رحبت باتفاق الانفراج الذي تم التوصل إليه بين رئيس الدولة ف. و. دي كليرك ورئيس المؤتمـر الوطني الأفريقي نيلسون مانديلا والزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، ووجهت رسائل إلى الزعمـاء الثلاثة أهنئهم فيهـا، وأعرب عن الأمل في أن يضمن هذا القرار التاريخي أن تجرى الانتخابات، التي سيتمكن جميع مواطني جنوب أفريقيا من المشاركة فيها، في موعدها هذا الشهر في ظل ظروف هادئة وسلمية".

١٤ - وفي ٢٣ نيسان/ أبريل، وبعد مفاوضات مطولة، وقعت الحكومـة والمؤتمـر الوطنـي الأفريقي

والجنرال كونستان فيليوين، بالنيابة عن جبهة الحرية، اتفاقا نص على إنشاء مجلس فولكشتات وإجراء مزيد من المفاوضات بعد الانتخابات لمناقشة جدوى إقامة كيان الفولكشتات. وكان الهدف من هذا التحرك تشجيع الجناح اليميني على الاشتراك في الانتخابات ومتابعة أهدافه عن طريق المفاوضات السلمية.

١٥ - واعتمد المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف ذلك الاتفاق في ٢٤ نيسان/ أبريل. كما وافق على قرار يلزم جميع الأحزاب بقبول نتائج الانتخابات. وعاد البرلمان إلى الانعقاد في ٢٥ نيسان/ أبريل حيث أقر التعديلات التي أدخلت على الدستور المؤقت، وعلى قانون الانتخابات لعام ١٩٩٣ مما يعطي سندا تشريعيا للاتفاق.

١٦ - وأسفر قرار حزب الحرية إنكاثا الاشتراك في الانتخابات، عن انخفاض فوري كبير في أعمال العنف. وشهدت البلاد لفترة، انخفاضا في حدة التوتر وهدوءا نسبيا.

١٧ - وشارك ما مجموعه ١٩ حزبا في الانتخابات على الصعيد الوطني. ولم تشارك في الانتخابات منظمة أزانيا الشعبية وحركة وعي السود والحزب المحافظ والجبهة الشعبية الأفريكانية.

ثالثا - وزع المراقبون التابعون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا وأنشطتهم قبيل الانتخابات

١٨ - دعت الخطة التنفيذية الواردة في تقريري المؤرخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ والمقدم إلى المجلس، (A/48/845-S/1994/16 و Add.1) إلى وزع قرابة ٢٠٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة أثناء فترة الانتخابات. وعقب موافقة الجمعية العامة في قرارها ٤٨/ ٢٣٠ باء المؤرخ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤ على تمويل توسيع البعثة، جرى الوزع المرحلي للمراقبين بصورة سريعة. وبنهاية شهر آذار/ مارس ١٩٩٤، كان قد تم وزع ٥٠٠ من المراقبين فيما مجموعه ٦٠ من المواقع التنفيذية التابعة للجنة الانتخابية المستقلة. كذلك ينبغي ملاحظة أنه تم إبرام اتفاقات ثنائية بين الأمم المتحدة وكل من السويد وسويسرا وفنلندا وهولندا فيما يتعلق بقيام حكومات تلك البلدان بتزويد البعثة بمراقبين انتخابيين.

١٩ - وجرت المرحلة الأخيرة من الوزع خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وخلال تلك الفترة انضم ما مجموعه ١ ٤٨٥ من المراقبين الانتخابيين الدوليين الإضافيين إلى البعثة. وقامت وحدة العمليات المشتركة بوضع خطة الوزع الانتخابي بالتشاور مع بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين الأخرى، مع مراعاة وجود ٥٤٢ مراقبا إضافيا يتبعون لتلك البعثات (منظمة الوحدة الأفريقية - ١٠٢؛ الكمنولث - ١١٨؛ الجماعة الأوروبية - ٣٢٢). وأثناء الانتخابات بلغ عدد المراقبين الذين أوفدتهم إلى الميدان بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين العاملة بالتنسيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة ٢ ٥٢٧ مراقبا (بما في ذلك مراقبو بعثة مراقبي الأمم المتحدة البالغ عددهم ١ ٩٨٥).

٢٠ - وقد واصلت البعثة بموجب ولايتها الموسعة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤)، أنشطتها المتصلة بتعزيز السلم والحد من العنف. وواصل المراقبون، تحت إدارة شعبة تعزيز السلم التابعة للبعثة، عملهم الرامي إلى مساعدة الهياكل المنبثقة عن اتفاق السلم الوطني والتعاون معها. ومع التوغل في فترة الانتخابات، وسّعت الشعبة شبكة اتصالاتها بحيث تشمل مديرية الرصد التابعة للجنة الانتخابية المستقلة.

٢١ - وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات مباشرة اتسعت أنشطة المراقبين فشملت المراقبة والإبلاغ فيما يتعلق بتثقيف الناخبين وإصدار بطاقات الناخبين المؤقتة ومحاولات اللجنة الانتخابية المستقلة اختيار المواقع وإقامتها لمراكز الانتخاب وعد الأصوات. ويسرت أنشطة تعزيز السلم التي اضطلعت بها البعثة المرحلة الانتخابية حيث أتاحت هذه الأنشطة الصلات على مستوى القاعدة الشعبية العريضة وشبكات المنظمات غير الحكومية والتي كانت قد أقيمت خلال الأشهر الـ ١٦ الأولى من وجود البعثة في البلاد. وتمكنت اللجنة الانتخابية المستقلة بفضل المعلومات التي قدمها مراقبو البعثة إلى راصدي اللجنة، سواء قبل الانتخابات أو أثناءها، من التصدي بصورة متواصلة لكثير من المشاكل وحلها.

٢٢ - وواصل مسؤولو البعثة تعاملهم مع الأحزاب السياسية وحضورهم للمهرجانات الانتخابية وغيرها من الاجتماعات العامة، والتحقيق في حوادث الترهيب وما يتصل بها من شكاوى والعمل بصورة وثيقة مع اللجنة الانتخابية المستقلة وهياكل السلم الوطنية والإقليمية والمحلية. واستمرت الاجتماعات الأسبوعية على مستوى رؤساء أو نواب رؤساء البعثات فيما بين بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين وأمانة السلم الوطنية، على أن التركيز تزايد بالضرورة على التعامل مع هياكل اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد جرى هذا على الصعيد

الرسمي، عبر اجتماعات أسبوعية بين اللجنة التنسيقية ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة ومع مسؤولي اللجنة على مستوى المديريات وأعضاء اللجنة وذلك في اجتماعات فرقة العمل التقنية، وعلى الصعيد غير الرسمي من خلال الاتصالات المستمرة التي أجراها ممثلي الخاص ونائبته وكبار موظفي الشعبة الانتخابية.

٢٣ - وكان تواتر العنف ومستواه، خصوصا في بلدات مقاطعة كوازولو/ناتال ومقاطعة بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينغنغ، يعكسان استمرار حالة الغموض التي سادت المراحل الأخيرة من المفاوضات فيما بين الأحزاب السياسية. وقد سجلت لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا ٤٥٠ جريمة قتل لأسباب سياسية خلال شهر نيسان/ أبريل، منها ٣١١ على الأقل في مقاطعة كوازولو/ناتال، وكان هذا يمثل أعلى معدل شهري للجرائم المسجلة خلال فترة تزيد عن ٤ سنوات. ومع أنه كان يسلم بأن التنافس بين المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاثا هو السبب الأساسي لجرائم القتل فإن هذا التنافس لا يفسر جميع حوادث العنف. وكان الشك يساور الكثيرين في أن جانبا كبيرا من العنف في البلدات إنما كان يجري بتنسيق بتدبير جهة سموها "القوة الثالثة" المرتبطة بالمتطرفين العاملين على إخراج عملية الانتخابات عن مسارها.

٢٤ - وفي تقريرين أصدرت الأول منهما لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير (لجنة غولدستون) في ١٨ آذار/ مارس، ونشر المجلس التنفيذي الانتقالي ثانيهما بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس، أدين عدد من كبار ضباط شرطة جنوب أفريقيا وأعضاء في حزب الحرية إنكاثا بتهريب الأسلحة وبالعنف السياسي. وبدا أن التقريرين يؤكدان الشكوك المتعلقة بوجود "قوة ثالثة" وتورط هذه القوة بالتحريض على أعمال العنف السياسي.

٢٥ - وقد تمخضت سلسلة من المبادرات التي قامت بها الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي والوسطاء بهدف إدخال حزب الحرية إنكاثا في العملية، على النحو المذكور أعلاه، عن انفراج قبل الانتخابات بأسبوع واحد عندما أعلن حزب الحرية إنكاثا بتاريخ ١٩ نيسان/ أبريل أنه سيشارك في الانتخابات. وبهذا الإعلان حصل انخفاض فوري كبير في أعمال العنف. وانخفضت بصورة ملموسة حدة التوتر التي استمرت شهورا طويلة في مختلف أنحاء البلاد ولا سيما في البلدات المتحاربة في مقاطعة كوازولو/ ناتال ومقاطعة بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينغنغ كما شهد مستوى العنف انخفاضا كبيرا.

٢٦ - على أنه خلال أيام عاد القلق فتزايد إزاء احتمال عودة العنف عندما انفجرت في جوهانسبرغ سيارة ملغومة على مقربة من مقر المؤتمر الوطني الأفريقي بتاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل، وبدأت بهذه الحادثة حملة من التفجيرات عمت البلاد كلها، وقتل نتيجة لها ٢١ شخصا كما أصيب حوالي مائتي شخص بجراح.

٢٧ - كان التوتر مرتفعا وقد أدت إلى تفاقم الحالة عدة اتصالات هاتفية مجهولة المصدر بمختلف محطات الإذاعة تهدد بالمزيد وبأن ما سيحصل في القريب العاجل سيظهر أن القنابل التي فجرت خلال الأيام القليلة الماضية كانت مجرد نزهة. وفي ٢٦ نيسان/ أبريل، وهو اليوم المقرر للتصويت الخاص، انفجرت قنبلة في مطار جوهانسبرغ وأصابت عددا من الناس، ولكنها لحسن الحظ لم تتسبب في مقتل أحد. على أن مباني المطار تعرضت لكثير من الأضرار.

٢٨ - وبصورة عامة، كان هناك قلق إزاء الوضع الأمني والترهيب. وترددت عدة أسئلة في أذهان الناس. هل سيتعرض الناس للترهيب بدرجة تجعلهم يرفضون الخروج من منازلهم والتصويت؟ ماذا سيكون رد الفعل لو أن بعض مراكز الاقتراع، نتيجة للمشاكل التي قد لا تتمكن اللجنة الانتخابية المستقلة من العثور على حل لها بحلول موعد الانتخابات، لم تُفتح في الوقت المحدد، ولم يكن بالإمكان المضي بعملية التصويت لهذا السبب أو ذاك؟

٢٩ - وقد أدرك رؤساء بعثات المراقبين الدوليين هذه الصعوبات إدراكا تاما فدعوا إلى مؤتمر صحفي وجهوا فيه نداء إلى الناس للأخذ بالهدوء وعدم الوقوع في مصيدة الاستفزازات. وفيما يلي نص البيان الذي أصدروه بتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل:

"خلال أقل من ٢٤ ساعة سيتمكن الجنوب أفريقيون من جميع الأعراق أخيرا من ممارسة حقهم الأساسي في التصويت وهو الحق الذي انتظروا إعماله طويلا.

"ولقد تابعنا خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية العملية الانتقالية عن كثب. وإننا لنرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا والتي جعلت هذه العملية أكثر شمولا ومكنت الناس من جميع الاتجاهات السياسية من المشاركة في الانتخابات. وإننا نأمل

أن يتمكنوا جميعا من المشاركة بصورة سلمية ودون أي عائق.

"إننا نشجب بأشد ما يمكن أحداث العنف التي جرت في أولوندي يوم السبت وفي جوهانسبرغ يوم الأحد والأحداث المستمرة التي تستهدف إدخال الرعب في قلوب الناخبين.

"ونود التشديد على الأهمية الكبرى المعلقة على السلوك المسالم أثناء التصويت سواء في مراكز الاقتراع أو في المجتمعات المحلية المحيطة بها. ويتعين على الزعماء السياسيين والناخبين أنفسهم الامتثال بدقة لمدونة قواعد السلوك الانتخابي. وعليهم الامتناع عن أي نشاط قد يؤدي إلى تعطيل التصويت. ويتعين على الأهالي وقوات الأمن أن يمدوا يد التعاون لبعضهم البعض تحقيقا لهدف الحفاظ على السلم والنظام العام.

"إننا مجمعون على الاعتقاد بأن اللجنة الانتخابية المستقلة قد حققت خلال فترة قصيرة جدا إنجازا استثنائيا في الأعمال التي اضطلعت بها إعدادا للانتخابات. ولقد قدمنا إلى اللجنة ملاحظاتنا عن العملية الانتخابية وذلك تعزيزا لقدرتها على اكتشاف الصعوبات وحلها. وقد تقبلت اللجنة تعليقاتنا التي دأبنا على تقديمها بروح بناءة وداعمة.

"وعلى ضوء جميع ما واجهته اللجنة من القيود التي زادت من تعقيد أعمالها، ونظرا للمهام السوقية الهائلة التي اعترضتها، فإننا نناشد جميع أهالي جنوب أفريقيا التمسك بالصبر والتعاون إذا صادفوا أية مشاكل، من قبيل التأخر في افتتاح مراكز الاقتراع مما قد يجعل التصويت في بعض المناطق عملية طويلة شاقة.

"ولا بد أن يثق الناخبون بسرية أصواتهم. وإننا نرحب بالتعهد الذي قدمه زعماء الأحزاب السياسية في الأسبوع الماضي تأكيدا لسرية التصويت. وإننا نرحب من أعماقنا بالقرار المتخذ بالإجماع بتاريخ ٢٠ نيسان/ أبريل في المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف وفيه تعهدت جميع الأطراف بأن تقبل نتائج الانتخابات وتمتثل لقرار اللجنة الانتخابية المستقلة فيما يتعلق بنزاهة الانتخابات وحريتها. وإننا نحث جميع الأطراف التي لم تصدق على هذا القرار بصراحة على القيام بذلك.

"وسيرسل شعب جنوب أفريقيا وأحزابها السياسية، بالامتثال لهذا المبدأ وبالعمل في سبيل السلم والديمقراطية والمصالحة الوطنية، إلى جميع الشعوب في مختلف أنحاء العالم رسالة جبارة تتمثل في المصالحة الوطنية".

٣٠ - وقد تحركت قوى الأمن بسرعة وتمكنت بصورة تكاد تكون فورية عقب انفجار المطار من اعتقال عدد من متحمسي الجناح اليميني المتطرف بتهمة كونهم من أولئك الذين وضعوا القنابل. بعد ذلك لم تنفجر أية قنابل أخرى. وعلى الرغم من استمرار الخوف من العنف أثناء فترة التصويت، خرج الجنوب أفريقيون بالملايين رافضين الخضوع للترهيب مصممين على إسماع أصواتهم ووقفوا في الصفوف ساعات طويلة بكل هدوء ونظام وكرامة وأدلوا بأصواتهم.

رابعا - العملية الانتخابية وتنظيمها

ألف - الإطار القانوني

٣١ - حدد الإطار القانوني للانتخاب في قانون إصدار دستور جمهورية جنوب أفريقيا، لعام ١٩٩٣؛ وفي قانون اللجنة الانتخابية المستقلة، لعام ١٩٩٣؛ وقانون الانتخابات، لعام ١٩٩٣؛ وقانون اللجنة المستقلة لوسائط الاعلام، لعام ١٩٩٣؛ وقانون هيئة الإذاعة المستقلة، لعام ١٩٩٣. وقد أدخل الكثير من التعديلات في الفترة التي سبقت الانتخابات مباشرة على قانون دستور جمهورية جنوب أفريقيا، وعلى قانون الانتخابات. وتيسر إجراء تغييرات في قانون الانتخابات، بفضل تعديل اعتمده البرلمان منح رئيس الدولة سلطة تعديل قانون الانتخابات بمرسوم، وذلك بالتشاور مع اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي.

٣٢ - وتعين بموجب قانون اللجنة الانتخابية المستقلة لعام ١٩٩٣ أن تتألف اللجنة الانتخابية المستقلة مما لا يقل عن سبعة أعضاء ولا يزيد على أحد عشر عضوا يعينهم رئيس الدولة بناء على مشورة المجلس التنفيذي الانتقالي. وتم وفقا لهذا القانون تعيين ما لا يزيد على خمسة أشخاص من المجتمع الدولي أعضاء في اللجنة. وأعطى قانون الانتخابات اللجنة سلطة إصدار لوائح لها قوة القانون، في طائفة عريضة من المواضيع. والواقع أن اللجنة وضعت عدة مجموعات من اللوائح. وكانت أهداف اللجنة المحددة قانونا هي:

"(أ) القيام بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بموجب أحكام الدستور وقانون الانتخابات، بإجراء

انتخابات حرة ونزيهة للجمعية الوطنية وجميع الهيئات التشريعية الأخرى وتنظيمها والإشراف عليها وإدارتها؛

"(ب) النهوض بالأحوال المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

"(ج) تقرير نتائج الانتخابات والتصديق على صحتها، والشهادة على مدى حريتها ونزاهتها؛

"(د) القيام بتثقيف الناخبين؛

"(هـ) وضع وإنفاذ اللوائح اللازمة لتحقيق هذه الأهداف".

٣٣ - ونص قانون اللجنة الانتخابية المستقلة على إنشاء مديرية لإدارة الانتخابات تابعة للجنة يرأسها كبير مدراء للشؤون الإدارية. ويشمل مركز كبير مدراء الشؤون الإدارية عددا من الاختصاصات المحددة بموجب قانون الانتخابات. وبصورة أعم كانت المديرية هي ذلك الجزء من الهيكل البيروقراطي للجنة المسؤول عن التحضير الفعلي لعملية الاقتراع وإجرائها.

٣٤ - واتخذت ترتيبات أيضا لإنشاء مديرية لرصد الانتخابات تابعة للجنة يرأسها كبير مدراء للرصد. وتعين على كبير مدراء الرصد بموجب القانون الانتخابي أن يضطلع بالمهام التالية، ضمن أشياء أخرى:

(أ) تعيين راصدين لمراقبة العملية الانتخابية، بما في ذلك الاجتماعات السياسية والتماس الأصوات والدعاية وغيرها من الحملات، والإبلاغ عنها، وتعين على هؤلاء الراصدين العمل مباشرة مع مديرية الرصد؛

(ب) تسجيل المراقبين (عدا المراقبين الرسميين الذين توفدهم الحكومات الأجنبية والمنظمات الحكومية الدولية)، ونشر مبادئ توجيهية، ومدونة قواعد سلوك عند الاقتضاء، تكون ملزمة لجميع هؤلاء المراقبين؛

(ج) تيسير دور المراقبين الرسميين الموفدين من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وتزويدهم بما يلزم من المعلومات والمساعدة تمكينا لهم من أداء مهماتهم.

٣٥ - وأعطي كبير مدراء الرصد أيضا سلطات واسعة للتحقيق في المخالفات الانتخابية، وإصدار أذون التفتيش وتنفيذها، والتوسط بين الأطراف المتنازعة. وأقامت الفصول السادس والسابع والثامن من قانون اللجنة الانتخابية المستقلة هيكلا قضائيا هرميا خاصا لغرض الانتخاب مكونا من محاكم انتخابية ومحاكم للطعون الانتخابية ومحكمة انتخابية خاصة. وأنشئت فضلا عن ذلك أمانة لشؤون الفصل في المنازعات الانتخابية تمثل دورها فيما يلي:

(أ) تنسيق وظائف المحاكم الانتخابية ومحاكم الطعون الانتخابية والمحكمة الانتخابية الخاصة؛

(ب) الاضطلاع بالأعمال الإدارية المتصلة بأداء مهمات تلك المحاكم.

٣٦ - ولأغراض الانتخابات قسم الدستور جنوب أفريقيا إلى تسع مقاطعات يعين لكل منها مسؤول انتخابي للمقاطعة ويكون له نائب أو نائبان. وكان على مسؤول المقاطعة هذا، وفقا لقانون الانتخابات، وتحت إشراف كبير المدراء الإداريين، أن "يضطلع في المقاطعة التي عين فيها بمسؤولية إدارة الانتخابات للجمعية الوطنية وللسلطة التشريعية للمقاطعة وتنظيمها والإشراف عليها وإجرائها".

٣٧ - وقسمت كل مقاطعة، هي أيضا، إلى دوائر انتخابية تتفق والدوائر القضائية القائمة البالغ عددها ٣٧٤ دائرة في البلد بأكمله. وعين لكل دائرة انتخابية مسؤول عن الانتخاب فيها وله نائب أو نائبان. وتعين على مسؤول الدائرة، أن يمارس تحت إشراف موظف مسؤول المقاطعة، سلطات مفوضة فيما يتعلق بإدارة الانتخابات في الدائرة الانتخابية وتنظيمها والإشراف عليها وإجرائها. وتعين إنشاء مراكز تصويت في الدوائر الانتخابية الـ ٣٧٤، بعضها ثابت والآخر متنقل، يعهد بكل منها إلى رئيس للمركز يضطلع بمسؤولية الإدارة الشاملة لذلك المركز.

٣٨ - وتعين أن يكون في كل مركز تصويت ملاك من موظفين مسؤولين عن عملية التصويت يعملون رهن توجيهات رئيس المركز وقدرت اللجنة الانتخابية المستقلة في بادئ الأمر أن يكون في كل مركز تصويت ١٨ موظفا مسؤولا عن عملية التصويت، ثم غير هذا الرقم في ضوء قرار إصدار بطاقات اقتراع مستقلة لكل من انتخابات الجمعية الوطنية وانتخابات المجالس التشريعية للمقاطعات.

٣٩ - وتعين أن يجرى عد بطاقات الاقتراع العادية للدوائر الانتخابية في مراكز العد، لا في مراكز التصويت. وتوقعت اللجنة الانتخابية المستقلة أن يتولى كل مركز عد الأصوات العادية ما متوسطه نحو تسعة من مراكز التصويت. وتعين أن يتولى إدارة كل مركز عد موظف عد يساعده بعض العدادين.

باء - مجمل الإجراءات الانتخابية المقررة

٤٠ - تعين أن يجري التصويت بالاقتراع السري. وحملت بطاقة الاقتراع اسم كل حزب سياسي مسجل ومشترك في الانتخابات، وعلامته المميزة أو رمزه (بالألوان)، ومختصر اسمه، وصورة زعيمه (زعمائه) أو صورة مرشح آخر وفقا لما يقرره الحزب. ولكل ناخب الحق في التصويت لواحد فقط من الأحزاب السياسية المسجلة - وليس لمرشحين أفراد. وتعين إيراد أسماء الأحزاب في بطاقة الاقتراع حسب الترتيب الهجائي، على أن يتقرر الحرف الهجائي الأول بالقرعة.

٤١ - ولم يجر قبل الانتخاب أي تسجيل محدد للناخبين. ولم يكن على الناخبين بالتالي أن يبرزوا أي بطاقة تسجيل خاصة للناخبين بل كان عليهم أن يبرزوا وثيقة إثبات أهلية الناخب، وتحددت هذه الوثيقة وفقا للمادة ١ (٦٧) من قانون الانتخابات على أنها تعني ما يلي:

"(أ) بطاقة هوية أو شهادة هوية مؤقتة صادرة بموجب أحكام قانون الهوية لعام ١٩٨٦ (القانون رقم ٧٢ لعام ١٩٨٦) أو أي قانون واجب التطبيق من قوانين الجمهورية، تبعا للحالة؛

"(ب) أو بطاقة ناخب مؤقتة؛

"(ج) أو دفتر هوية مرجعي صادر بموجب قانون السود الملغي (الخاص بإلغاء قانون بطاقات المرور وتنسيق الوثائق) الصادر في عام ١٩٥٢ (القانون رقم ٦٧ لعام ١٩٥٢)؛

"(د) أو مستند هوية مشار إليه في المادة ١٣ من قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ (القانون رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠)؛

"(هـ) وفي حالة التصويت في أي مركز تصويت في الخارج، جواز سفر جنوب أفريقي ساري الصلاحية".

٤٢ - ونصت المادة ١٧ من قانون الانتخابات على إصدار "بطاقات ناخبين مؤقتة". وأعطيت اللجنة الانتخابية المستقلة والمدير العام لوزارة الشؤون الداخلية - تحت إشراف اللجنة الانتخابية المستقلة - سلطة إصدار هذه البطاقات للأشخاص الذين يحق لهم التصويت.

٤٣ - وتحددت مدة التصويت بيوم واحد "للأصوات الخاصة" هو يوم الثلاثاء، ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، يليه يومان للتصويت العام - الأربعاء ٢٧ نيسان/ أبريل والخميس ٢٨ نيسان/ أبريل. وتقرر أن يكون يوم الأربعاء ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ عطلة عامة. وتقرر أن تكون ساعات التصويت من السابعة صباحا حتى السابعة مساء. وتقرر أن يدلى بالأصوات في مراكز التصويت الثابتة (التي يتعين أن تبقى مفتوحة للتصويت في مكان واحد في يومي التصويت العام)، وفي مراكز التصويت المتنقلة (التي كان عليها أن تنتقل من مكان إلى آخر أثناء فترة التصويت). وكان على مسؤول الدائرة التي تقرر أن يعمل فيها مركز تصويت متنقل، الإبلاغ عن المواقع والمواعيد التي ستعمل فيها هذه المراكز أثناء يوم التصويت. وأباح قانون الانتخابات أيضا دخول رئيس مركز تصويت متنقل وأي موظف انتخابي آخر وأي عدد محدد من وكلاء التصويت الحزبيين إلى أي أرض يوجد فيها، أو مبنى يوجد فيه مركز تصويت متنقل لأغراض الإدلاء بصوته.

٤٤ - وكان من حق الناخب أن يدلي بصوته في مركز التصويت الذي يختاره. فيحسب صوته، والحالة هذه، لحساب المقاطعة التي يوجد فيها مركز التصويت هذا. ولم يتعين على الناخبين بأي شكل من الأشكال أن يدلوا بأصواتهم في المقاطعة أو الدائرة التي يقيمون فيها عادة. وحددت طريقتان مختلفتان لتسجيل التصويت. وقد توخي أن يدلي معظم الناخبين بأصواتهم مستخدمين "بطاقة اقتراع عادية". وعلى هذا فقد تعين تزويدهم ببطاقة اقتراع فقط ليضعوا عليها العلامة وليودعوها مباشرة في صندوق الاقتراع. ولكن، كان من حق الناخب أن يسجل "صوتا خاصا" في الحالات التالية: (أ) إذا تعذر عليه، بسبب المرض أو الضعف أو العجز البدنيين، أو الحمل (في حالة الناخبة)، الحضور إلى مركز التصويت في أي وقت أثناء ساعات التصويت في اليومين المحددين للتصويت العام؛ (ب) إذا كان سجينا مدانا أو شخصا محتجزا في انتظار المحاكمة ولم يستبعد قانونا من التصويت.

٤٥ - على أن التمييز بين التصويت العادي والتصويت الخاص لم يكن واضحا في التطبيق العملي. وكان قانون الانتخابات قد قضى في بادئ الأمر بألا توضع مباشرة في صندوق الاقتراع بطاقة الاقتراع التي تحمل علامة وضعها شخص يسجل صوتا خاصا، بل أن توضع عوضا عن ذلك في مظروف خاص ببطاقة الاقتراع يوضع عقب ذلك بدوره في مظروف آخر خارجي، ثم يسلم المظروف الخارجي إلى رئيس مركز التصويت فيضعه الرئيس في صندوق اقتراع مختوم. واشترط القانون أيضا على الشخص الراغب في تسجيل صوت خاص أن يقنع الرئيس، بالإعلان المشفوع بالقسم، أو بالإثبات بشكل منصوص عليه، بأن من حقه

أن يسجل صوتا خاصا وبأنه لن يستطيع الذهاب إلى مركز التصويت في أي وقت أثناء ساعات التصويت في أي من اليومين المحددين للتصويت العام. وعدل قانون الانتخابات قبل الانتخابات ليحذف منه شرط وضع الأصوات الخاصة في مظروف وشرط القسم أو إبراز الإثباتات دعما لطلبات الإدلاء بأصوات خاصة.

٤٦ - وكانت اللجنة الانتخابية المستقلة ملزمة أيضا بموجب قانون الانتخابات بأن تنشئ خارج الجمهورية من مراكز التصويت العدد الذي تراه مناسبا وفي المواقع التي تراها مناسبة، بما فيها البعثات الدبلوماسية لجنوب أفريقيا، وذلك لتيسر للناخبين الموجودين خارج الجمهورية أثناء فترة التصويت أن يدلوا بأصواتهم. وكان على الناخب في مركز تصويت في بلد أجنبي أن يحدد عند الإدلاء بصوته المقاطعة التي يريد أن يحسب صوته فيها في الانتخابات. وكان لكل حزب سياسي مسجل الحق في تعيين وكلاء تصويت عنه لمراقبة سير الانتخاب في مراكز التصويت وأثناء عملية عد الأصوات.

٤٧ - وكان من حق الناخب المؤهل أن يدلي بصوته إذا لم يسبق له التصويت في هذه الانتخابات، على أن تحسم مسألة أهليته للتصويت بإبرازه وثيقة تثبت هذه الأهلية. وإذا بدا كل شيء على ما يرام اعتبر هذا الشخص ذا حق في التصويت وسمح له بعد إثبات عدم تصويته من قبل أن يدلي بصوت عادي. واعتمدت طريقة أبسط بكثير لمعرفة ما إذا كان الشخص قد صوت من قبل أو لم يصوت؛ وتعين وفقا لهذه الطريقة أن توضع على أصابع الشخص، عند تزويده فعليا ببطاقة اقتراع، علامة بصبغة تتعذر إزالتها ولا ترى إلا تحت الضوء فوق البنفسجي. وعندما يتقدم الشخص بطلب التصويت تفحص أصابعه لاستبانة ما إذا كانت تحمل علامة الصبغة. ولا يسمح للشخص أن يدلي بصوته إذا وجدت مثل هذه العلامة على أصابعه.

٤٨ - وكان من حق الوكيل الحزبي للانتخاب أو التصويت المعين حسب الأصول أن يعترض رسميا على حق شخص ما في التصويت. وقد نص القانون الانتخابي على عدم جواز الاعتراض إلا بحجة (أ) أن الناخب ليس الشخص المبينة أوصافه في الوثيقة التي قدمها لإثبات أهليته للتصويت؛ (ب) أو أن الناخب صوت من قبل في هذه الانتخابات؛ (ج) أو أنه ليس من حق هذا الناخب أن يصوت.

٤٩ - ومتى ثبت حق الشخص في التصويت تعين تزويده ببطاقة اقتراع، وتعين عليه أن: (أ) يذهب لوحده إلى مقسم تصويت مسدلة عليه ستارة في مركز التصويت؛ (ب) ويضع على بطاقة الاقتراع مقابل الحزب الذي يود أن يعطيه صوته علامة صليب أو علامة أخرى واضحة؛ (ج) ويعرض بطاقة الاقتراع على موظف التصويت عند صندوق الاقتراع بحيث يمكن لذلك الموظف أن يميز بوضوح العلامة الرسمية المدموغة على ظهر بطاقة الاقتراع؛ (د) ويضع بطاقة الاقتراع في صندوق الاقتراع.

٥٠ - وجاز أن يتلقى الناخب الكفيف، أو المصاب بغير ذلك من أشكال العجز، المساعدة في وضع علامة تصويته من (أ) شخص يختاره شريطة ألا يقل سنه عن ١٨ سنة أو (ب) رئيس المركز، بحضور اثنين على الأقل من الراصدين أو المراقبين الجنوب أفريقيين أو الدوليين أو، إن لم يوجدا، أي مسؤولين اثنين آخرين من اللجنة الانتخابية المستقلة. ولم يحق للمصوت الأمي تلقي المساعدة إلا من رئيس المركز وذلك بحضور اثنين على الأقل من المراقبين الجنوب أفريقيين أو الدوليين أو، إن لم يوجدا، أي مسؤولين اثنين آخرين من اللجنة الانتخابية المستقلة.

٥١ - وتعين تنفيذ عملية إحصاء الأصوات العادية المدلى بها في المراكز الثابتة والمتنقلة في مراكز عد محددة مسبقا. وتعين القيام بعد إقفال باب الاقتراع في اليوم الأخير المحدد له بختم صناديق الاقتراع المحتوية على الأصوات العادية وإرسالها محروسة إلى مسؤول الدائرة الانتخابية أو إلى الموظف المعين نائبا له. وتعين عد الأصوات عقب ذلك وفقا لما يلي:

(أ) تفحص الأختام المثبتة على صناديق الاقتراع للتأكد من أنه لم يعبث بها. ثم تفتح صناديق الاقتراع وتحصى بطاقات الاقتراع الموجودة فيها. ثم ينظر في أية أوجه اختلاف بين هذا العد لبطاقات الاقتراع والسجلات التي يحفظها رئيس المركز، ويعد سجل بها، ويبلغ كبير مدراء الشؤون الإدارية عنها؛

(ب) تفحص بطاقات الاقتراع عقب ذلك للتأكد من صحة العلامات. وتستبعد أية بطاقات اقتراع لا تحمل علامة صحيحة، ثم يفرز باقي الأوراق وفقا للحزب الذي صوت له الناخب، وتعد بعد ذلك الأصوات المسجلة لكل حزب؛

(ج) عند الانتهاء من عد جميع الأصوات العادية والخاصة، تحدد اللجنة الانتخابية المستقلة مجموع الأصوات التي تلقاها كل حزب، إجمالا وفي كل مقاطعة، ويحدد عدد المقاعد التي كسبها كل حزب في

الجمعية الوطنية وفي المجالس التشريعية للمقاطعات المختلفة.

جيم - مشاكل واجهتها اللجنة الانتخابية المستقلة

٥٢ - واجهت اللجنة الانتخابية المستقلة، في تنفيذها للإجراءات الموصوفة أعلاه، عددا من القيود الشديدة. فأولا، وعلى خلاف الحالة السائدة في كثير من البلدان الأخرى، لم يتوفر للجنة الانتخابية المستقلة الفرصة لإسداء النصح إلى الحكومة بشأن إمكانية اختيار تواريخ الانتخاب، نظرا لأن التواريخ هذه حددت قبل إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة بوقت طويل. وكان الإطار الزمني الذي ينتظر فيه أن تقوم اللجنة ليس فقط بإجراء الانتخابات وإنما أيضا بإنشاء هيكل إداري انتخابي كبير ومعقد، مقيد ومحفوف بالمشاكل بصورة غير عادية.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أدى عدد من التغييرات الهامة التي أدخلت على إجراءات التصويت، والتي اتفق عليها على المستوى السياسي بعد أن بدأت اللجنة الانتخابية المستقلة عملها، إلى خلق مشكلات عملية ضخمة. وكانت أهم هذه التغييرات ما يلي: (أ) القرار باستعمال بطاقتي اقتراع مختلفتين، واحدة لانتخاب الجمعية الوطنية وأخرى لانتخاب الهيئات التشريعية للمقاطعات؛ (ب) القرار الذي اتخذ، قبل الانتخابات بأسبوع واحد فقط، بإدراج حزب الحرية إنكاثا في بطاقات الاقتراع. وواجهت اللجنة الانتخابية المستقلة أيضا مصاعب ضخمة في القيام بعمليتها في الأوطان السابقة. فقد مُنعت اللجنة في بوفوثاتسوانا من الاضطلاع بالأعمال التحضيرية في الميدان إلى أن سقط نظام مانغوبي والاستعاضة عنه باثنين من المديرين. وفي ترانسكاي، نشأت مشاكل رئيسية لأن وثائق الهوية الترانسكية كانت معطلة عن الصدور لعدة سنوات. وأخيرا، وضعت في كوازولو عقبات شديدة في طريق اللجنة الانتخابية المستقلة واستمرت هذه العقبات إلى أن قرر حزب الحرية إنكاثا، قبل بدء الاقتراع بأسبوع واحد فقط، الاشتراك في العملية الانتخابية.

دال - الولاية الانتخابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا

٥٤ - نصت الفقرات ٥٦ إلى ٥٩ من تقريري المؤرخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، (A/48/845-S/1994/16 و Add.1)، على الولاية الانتخابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات، ووافق عليها مجلس الأمن في قراره ٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/ يناير. وبالتحديد، اقترحت الفقرة ٥٧ أن المطلوب من البعثة في إطار ولايتها الموسعة أن تقوم، ضمن جملة أمور، بما يلي:

"(أ) مراقبة إجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة وأجهزتها في جميع جوانب العملية الانتخابية ومراحلها، بالتحقق من تطابقها مع ما يقتضيه قانون اللجنة الانتخابية المستقلة وقانون الانتخابات من إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

"(ب) مراقبة مدى حرية التنظيم وحرية الانتقال وحرية التجمع وحرية التعبير في أثناء الحملة الانتخابية والتيقن من مدى كفاية التدابير المتخذة لكفالة تمتع الأحزاب والتحالفات السياسية بتلك الحريات دون عرقلة أو ترهيب؛

"(ج) رصد امتثال قوات الأمن لمقتضيات القوانين ذات الصلة وقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي؛

"(د) التحقق من تنفيذ أحكام قانوني اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة الإذاعة المستقلة تنفيذا مرضيا؛

"(هـ) التحقق من أن ما تبذله السلطات الانتخابية والأطراف المعنية الأخرى من جهود لتثقيف الناخبين كاف وسيسفر عن إعلام الناخبين على نحو ملائم بمعنى التصويت وجوانبه الإجرائية على السواء؛

"(و) التحقق من عدم حرمان الناخبين المؤهلين من وثائق الهوية أو بطاقات الانتخاب المؤقتة التي ستمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت؛

"(ز) التحقق من أن التصويت يجري أيام الانتخابات في جو خال من الترهيب وفي ظروف تضمن الوصول بحرية إلى مراكز الاقتراع وسرية التصويت، والتحقق من اتخاذ التدابير الملائمة لضمان نقل صناديق الاقتراع وحراستها على النحو الملائم، وأمن عملية عد الأصوات والإعلان عن النتائج في حينها؛

"(ح) تنسيق أنشطة المراقبين المنتمين للمنظمات الحكومية الدولية والحكومات الأجنبية لضمان وزعهم على نحو فعال منسق؛ وإقامة تعاون فعال مع المنظمات غير الحكومية المنتمية لجنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ستقوم هي الأخرى برصد العملية الانتخابية."

هاء - منهجية المراقبة والتحقق التي اعتمدتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا

٥٥ - بعد توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا بوقت قصير، وضعت البعثة خطط منهجية المراقبة والتحقق. وفيما يتصل بمراقبة إجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة على النحو الذي دعت إليه الفقرة الفرعية ٥٧ (أ) من تقريري، تم التمييز بين الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستقوم بها اللجنة الانتخابية المستقلة على الصعيد المركزي، والتي سيجري رصدها من مقر البعثة، بالاتصالات المكثفة باللجنة الانتخابية المستقلة بشأن المسائل ذات الأهمية، والأعمال التحضيرية التي ستقوم بها اللجنة الانتخابية المستقلة على الصعيد الميداني والتي سيرصدها الموظفون الميدانيون، وفقا لمبادئ توجيهية توضع مركزيا. ويركز رصد الأعمال التحضيرية الميدانية بصفة محددة على ما يلي: (أ) قيام اللجنة الانتخابية المستقلة بإنشاء الهياكل الميدانية الأساسية؛ (ب) اختيار المنشآت اللازمة لمراكز التصويت؛ (ج) توفير الموظفين والمعدات لمراكز التصويت.

٥٦ - واضطلع موظفو البعثة الميدانيون بمراقبة مدى حرية التنظيم، والانتقال، والتجمع والتعبير (الفقرة الفرعية ٥٧ (ب))، وفقا لمبادئ توجيهية دقيقة تعتمد اعتمادا كبيرا على ما تجمع لدى البعثة قبل توسيع ولايتها من خبرة واسعة في أعمال المراقبة.

٥٧ - واضطلع مركزيا وبموظفين ميدانيين من البعثة بالتحقق من كفاية وفعالية عملية تثقيف الناخبين (الفقرة الفرعية ٥٧ (هـ)). وصدرت المبادئ التوجيهية والوثائق المتصلة بمراقبة أنشطة تثقيف الناخبين في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٤. واضطلع موظفون ميدانيون بالتحقق من عدم حرمان الناخبين من وثائق هوية تؤهلهم للتصويت (الفقرة الفرعية ٥٧ (و))، وفقا للمبادئ التوجيهية الموضوعة مركزيا والصادرة في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٤. واضطلع بالتحقق المطلوب في الفقرة ٥٧ (ز) من التقرير كعملية منسقة تشمل جميع بعثات المراقبين الدوليين الأربع. ولأغراض هذه العملية، اشتركت جميع البعثات الأربع في وضع دليل ونماذج الإبلاغ الملحقة به.

٥٨ - وفي جميع مراحل العملية، واجهت البعثة مصاعب كبيرة تمثلت في أن كثيرا من أعمالها توقفت مباشرة على أداء اللجنة الانتخابية المستقلة. فمثلا، استمر إجراء التغييرات في الإطار القانوني للانتخابات قبل بدء الاقتراع بأيام قليلة فقط، ومن ذلك أنه لم يضطلع بالتعديلات الأساسية لقانون الانتخابات، الذي ينص على إدراج حزب الحرية إنكاثا في بطاقات الاقتراع عن طريق إضافة ملصقات إلى جميع البطاقات، إلا قبل بدء الاقتراع بخمسة أيام فقط. وكانت هناك أيضا تغييرات إجرائية كثيرة، فقد أصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة ١٩ "نشرة استكمالية" لموظفيها فيما بين ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ و ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤. وأخيرا، تسبب تأخير اللجنة الانتخابية المستقلة في تحديد مراكز التصويت بشكل محدد في إيجاد مشاكل رئيسية للبعثة في تخطيط خطوط السير المنسقة للمراقبين.

واو - أعمال اللجنة الانتخابية المستقلة وأجهزتها

٥٩ - تمكنت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة، من أن تراقب عن كثب الأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي الميدان، استمرت البعثة على اتصالها الوثيق مع الممثلين المحليين للجنة الانتخابية المستقلة وحلت مشاكل كثيرة مباشرة على هذا الصعيد. وقد أحيلت مشاكل أخرى إلى مقر اللجنة الانتخابية المستقلة في جوهانسبرغ. وبينما تمكنت اللجنة الانتخابية المستقلة من إنجاز قدر كبير من الأعمال في وقت قصير، فقد قامت البعثة بتحديد أوجه النقص في أداء اللجنة الانتخابية المستقلة ومجالات المشاكل المتوقعة، وذلك بعد توسيع ولاية البعثة بوقت قصير. وقد نوقشت المسائل المحددة التالية مبكرا في آذار/ مارس ١٩٩٤، في اللجنة التنسيقية المؤلفة من رؤساء بعثات المراقبين الدوليين الأربع، وغطيت في مناقشات جرت بين البعثة ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة. وحتى بداية شهر آذار/ مارس ١٩٩٤:

(أ) لم يجر تعيين سوى جزء ضئيل من موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة الميدانيين اللازمين لإجراء الانتخابات. وقد مثل هذا خروجا على المواعيد النهائية التي حددتها اللجنة الانتخابية المستقلة قبل ذلك لبعثات المراقبين الدوليين الأربع. ولم يعين مسؤولو الدوائر الانتخابية أو رؤساء مراكز الاقتراع، وعندما عين مسؤولو المقاطعات كانوا يعملون من مكاتب لم تكن جاهزة للعمل؛

(ب) كانت التأخيرات الرئيسية في التحديد الدقيق لمراكز الاقتراع بادية للعيان. وكان من الواضح

أن هذه المشكلة، المتصلة بالوزع المتأخر للموظفين الميدانيين تحمل إمكانية تعطيل الكثير من الأمور الأخرى المتصلة بالتخطيط للانتخابات إلى حد كبير، وهي الأمور التي تتوقف على المعرفة الدقيقة لمواقع مراكز التصويت؛

(ج) زادت الاحتياجات من صناديق الانتخابات التي يتعين على اللجنة الانتخابية المستقلة إعدادها ثلاثة أضعاف في الأسابيع الثلاثة السابقة، بسبب ما يلي: '١' الحاجة إلى إيجاد صندوق منفصل للاقتراع توضع فيه بطاقات الاقتراع لانتخابات المقاطعات؛ '٢' الحاجة، المنصوص عليها في القاعدة ٣٤ (٣) من اللائحة الانتخابية، والحاجة إلى إيجاد صندوق اقتراع آخر، تودع فيه بطاقات الاقتراع المشكوك فيها. وفي أوائل آذار/ مارس قدرت اللجنة الانتخابية المستقلة احتياجاتها من صناديق الاقتراع بعدد ١٢٦ ٠٠٠ صندوق، لم يكن متاحا منها سوى ٣٣ ٠٠٣ من الصناديق؛

(د) من الممكن توقع أن تكون الخدمة التي ستقدم للناخبين من المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة التي صوت فيها الناس قبل ذلك أفضل بشكل واضح من الخدمة التي ستقدم في البلدات ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي يكون فيها الناخبون حديثي العهد بالانتخابات.

(هـ) لا يوجد لدى اللجنة الانتخابية المستقلة خطة معقولة جاهزة لتجميع المعدات والمواد الانتخابية الحساسة وتغليفها وتخزينها وتوزيعها. ونظرا لأن إعداد هذه الخطة يتطلب بالضرورة مدخلات مفصلة من الميدان، فقد اعتبر في ذلك الوقت أن التوجيه المحدد للموارد الشحيحة عادة (من مركبات وسائقين وطائرات، إلى أخره) والأوقات المتاحة مسبقا للإمداد، وعدم وجود هيكل ميداني مستقر لدى اللجنة الانتخابية المستقلة للاضطلاع بهذه المهام، يشكل نقصا خطيرا؛

(و) لاحظت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا أن العدد الهائل من صناديق الاقتراع وبطاقات الاقتراع وسواها من مواد التصويت المطلوبة يعني أن عملية نقلها وتخزينها بصورة مأمونة قبل الاقتراع وأثناءه وبعده ستكون عملية سوقية ضخمة. وفي أوائل آذار/ مارس ١٩٩٤، لم تكن قد وضعت خطة معقولة لتنفيذ هذه العملية. وقد جاء هذا من ناحية، نتيجة للتأخر في وضع خطة أمنية شاملة؛ ولكنه تنبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن عدم وجود موظفين ميدانيين لاستيفاء التفاصيل المطلوبة لهذه الخطة كان من العوامل الأساسية أيضا؛

(ز) ولم تكن واضحة ماهية الآلية التي اقترحتها اللجنة الانتخابية المستقلة لتجميع نتائج الانتخابات والإعلان عنها. فهذه الآلية لم تكن من النوع الذي كان مطلوبا في الانتخابات السابقة في جنوب أفريقيا القائمة على الدوائر الانتخابية المحلية ولم تتطلب مطابقة موقوتة للأصوات المدلى بها على الصعيد الوطني. ويعتبر هذا المجال من المجالات المحفوفة بالتعقيد؛ وعلاوة على ذلك فقد كان من الواضح أن العملية ستجرى في وقت ستكون فيه اللجنة الانتخابية المستقلة تحت ضغط شديد؛

(ح) كان يجري إعداد نظم حوسبة معقدة في إطار دورة حياتية حساسة للغاية لوضع هذه النظم، مع إعطاء ما ندر من المواصفات، للمبرمجين المحللين، إلى جانب عدم توفر الوقت الكافي لاختيارها. ولهذا كان احتمال فشلها مرتفع نسبيا، إذا ما طبقت في ظل مراقبة الجمهور لها.

٦٠ - واستمرت القضايا المنهجية الرئيسية المذكورة أعلاه تمثل شاغلا مهيمنا لدى البعثة خلال عملية التحضير للانتخابات. ورحبت اللجنة الانتخابية المستقلة بالمدخلات البناءة التي قدمتها البعثة في هذه القضايا. وحتى موعد الانتخابات كان الممثل الخاص يعرب في اجتماعاته مع رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، عما يساور البعثة من قلق. كما أعرب عن ذلك القلق موظفو البعثة العاملين على المستوى التقني وذلك في الاتصالات اليومية مع موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة، وكذلك موظفو البعثة الميدانيون في الاجتماعات المعقودة مع نظائرهم في اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد أثير أيضا بشكل غير رسمي مع اللجنة الانتخابية المستقلة كثير من المسائل التقنية المحددة الأخرى.

٦١ - ولم يتيسر للجنة الانتخابية المستقلة أن تحل جميع المشاكل التي حددتها البعثة لأسباب عديدة. فقد عين موظفو اللجنة الميدانيون في مرحلة متأخرة جدا من العملية. وعندما جاءت الانتخابات لم يكن الكثير منهم قد عمل بعد على أساس سليم. وقد ظلت مواقع مراكز التصويت، حتى عدة أيام فقط قبل الانتخابات، محفوفة بالمشاكل في عدد من المناطق، ولا سيما في مقاطعتي كوازولو/ ناتال والكيب الشرقية، في أجزاء من مقاطعة بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينغنغ. وقد أسهم هذا إلى حد كبير في إيجاد مشاكل عملية كثيرة نشأت

أثناء عملية الاقتراع. وقد ظلت خطط اللجنة الانتخابية المستقلة المتعلقة بالتوزيع الموقوت والآمن لمواد الانتخاب غير مناسبة بشكل واضح في كثير من مناطق البلد، مما ترتبت عليه عواقب كبرى: فقد ضاعت المسؤولية والرقابة فيما يتعلق بنقل المواد الحساسة مثل بطاقات الاقتراع في كثير من المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم التخطيط السيىء، في انتقال صناديق الاقتراع إلى مراكز عد الأصوات إسهاما ضخما في حدوث تأخير في إجراء العد. وأخيرا، عانت اللجنة الانتخابية المستقلة من صعوبات من نظم الحوسبة الحساسة، وأرغمت على الاستعاضة عن العد المحوسب للأصوات بنظم يدوية يمكن الاعتماد عليها.

٦٢ - وأدت هذه المشاكل المنهجية عمليا إلى معاناة نسبة كبيرة من الناخبين لبعض الصعوبات في التصويت. وعلى ضوء هذه الحقيقة عقد الممثل الخاص، ورؤساء بعثات المراقبين الدوليين الأخرى مؤتمرا صحفيا في ٢٥ نيسان/ أبريل حثوا فيه أهالي جنوب أفريقيا على التحلي بالسلم والصبر إذا ما واجهوا مشاكل من قبيل التأخير في افتتاح مراكز التصويت (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه).

خامسا - مراقبة الانتخابات

ألف - تثقيف الناخبين

٦٣ - كان تثقيف الناخبين عنصرا أساسيا من عناصر تنظيم أول انتخابات تجري بالاقتراع العام في جنوب أفريقيا. واستوجبت الانتخابات الاضطلاع بمهمة تثقيف واسعة. فقد كانت الغالبية العظمى من الناخبين البالغ عددهم قرابة ٢٠ مليون شخص ينتخبون للمرة الأولى. وكانت الإجراءات الانتخابية أيضا مختلفة عن الإجراءات المتبعة في الانتخابات السابقة، وكان الشعب ينتخب حكومة من طراز جديد. واستهدفت برامج تثقيف الناخبين بلوغ جميع الناخبين المحتملين ولكنها ركزت بوجه خاص على المحرومين من ممارسة حق التصويت سابقا. واقتضى الأمر وضع برامج لبلوغ جمهور من الناس ينطقون بلغات شتى، نصفهم أو يزيد أميون أو شبه أميين. وهم يقيمون في معظمهم في أماكن محيطة بالمناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، وكثير منهم لا تصله الصحف ولا التلفزيون، ولا حتى الإذاعة في بعض الحالات. لذلك تطلب الأمر اتخاذ تدابير خاصة لبلوغ مناطق لا تبلغها وسائل الاتصال الشائعة.

٦٤ - وطلب إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا التحقق من كفاية الجهود التي تبذلها السلطات الانتخابية وغيرها من الأطراف المعنية لتثقيف الناخبين ومن أنها ستفضي إلى إعلام الناخبين بشكل واف بمعنى التصويت وجوانبه الإجرائية. وكلف قسم تثقيف الناخبين، الذي أنشئ كجزء من الشعبة الانتخابية، بإجراء هذا التقييم. واستعرض مراقبو بعثة الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا برامج المنظمات المنفذة الرئيسية وظلوا على اتصال بالموظفين المسؤولين عن تثقيف الناخبين والتابعين للجنة الانتخابية المستقلة، على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، واستعرضوا عملهم. وقاموا أيضا بتقييم حالة تثقيف الناخبين في كل مقاطعة ورصدوا مبادرات وسائط الإعلام في جميع أنحاء البلد.

٦٥ - وكان حماس الناخبين للتصويت مرتفعا بصفة عامة، ولكن الناخبين الجدد كانوا بحاجة إلى معلومات مفصلة عن عملية التصويت لزرع الثقة في أنفسهم والإقلال إلى أدنى حد ممكن من الأصوات غير الصالحة. واكتسى إقناع الناس بسرية الاقتراع بأهمية خاصة. وكان العديد من الناخبين المحتملين يفتقرون إلى وثائق الأهلية المطلوبة، ويحتاجون إلى إرشادات بشأن كيفية الحصول عليها. على أنه كان من الضروري أيضا أن تتجاوز حملة تثقيف الناخبين الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وتتصدى لمسألة طبيعة الديمقراطية والعملية الديمقراطية ودور الانتخابات.

١ - تنفيذ حملات تثقيف الناخبين

٦٦ - من الجماعات التي اضطلعت بتثقيف الناخبين الجماعات الكنسية، والنقابات، والمنظمات المدنية، والهيئات المهنية، وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، وكذلك الشركات التجارية والمنظمات السياسية. وقام المجتمع الدولي بتمويل جانب لا يستهان به من عملية تثقيف الناخبين. وتسليما بالحاجة إلى نهج منسق وموحد لتثقيف الناخبين، تم تشكيل المحفل المستقل للتثقيف الانتخابي، وهو ائتلاف من ٣٢ منظمة، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣. ويقوم المحفل، من خلال لجنة تثقيف الناخبين وتدريبهم التابعة له، بتيسير تنسيق أنشطة أعضائه واقتسام المواد.

٢ - تثقيف الناخبين بصورة مباشرة وغير مباشرة

٦٧ - شددت منظمات عديدة في البداية على تدريب مثقفي الناخبين. وحضر آلاف الأشخاص حلقات تدريب عملي أقيمت في جميع أنحاء البلد منذ أواسط عام

١٩٩٢ وخلال عام ١٩٩٣ كله. ووضعت عدة منظمات مواد للقراءة. ونظمت آلاف حلقات التدريب العملي في جميع أنحاء البلد حضرها مئات الآلاف من السكان. وقامت وحدات متنقلة بزيارة الأماكن التي تبين أنها تعاني من ثغرات في التغطية، وعرضت أفلام فيديو ووزعت مواد مكتوبة بلغات شتى. وجرى توزيع كراسات وكتيبات ونماذج من بطاقات الاقتراع على نطاق واسع في المناسبات، ومن خلال برامج التوزيع على المنازل، وفي الأكشاك الإعلامية، ومواقف سيارات الأجرة والمحطات، وبوسائل أخرى عديدة.

٦٨ - وقد ورد في تقارير مراقبي بعثة الأمم المتحدة أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من المناسبات التي حضروها تضمنت عرضا واضحا وفعالا لسرية الاقتراع، والمبادئ والقيم الديمقراطية، والإجراءات الانتخابية.

٣ - دور اللجنة الانتخابية المستقلة

٦٩ - كلفت مديرية تثقيف الناخبين التابعة للجنة الانتخابية المستقلة بتنفيذ الولاية الخاصة بتثقيف الناخبين. وكان على المديرية أن تحدد الثغرات التي تعاني منها التغطية وتسدها باستعمال مواردها الخاصة وموارد ما يزيد عن مائة منظمة أقرت برامجها.

٧٠ - وكانت المهمة من الضخامة بحيث عمدت اللجنة الانتخابية المستقلة، بالإضافة إلى تفويض بعض المنظمات، إلى استخدام مثقفين للناخبين، تلقى العديد منهم قبل ذلك تدريبا لدى منظمات غير حكومية. وعمل هؤلاء المثقفون في جميع المقاطعات، ووزع الآلاف منهم في مناطق حساسة مثل بوفوثاتسوانا في المقاطعة الشمالية الغربية، وفي الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية في جميع أنحاء كوازولو/ ناتال. وخلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل، تم توزيع ملايين المنشورات والكتيبات ونماذج بطاقات الاقتراع وخمسة آلاف فيلم فيديو عن عملية التصويت كجزء من حملة إعلامية مكثفة. وقامت الحملة التي شنتها اللجنة الانتخابية المستقلة في وسائط الإعلام في شباط/ فبراير ببث ونشر معلومات أتاحت، في جملة أمور، توضيح دورها، وطمأنة الناخبين بشأن سرية الاقتراع، ووصف وثائق الأهلية، وتوفير معلومات مستكملة عن الإجراءات الانتخابية. وأدرجت عدة أحزاب سياسية تثقيف الناخبين كجزء أصيل من أنشطة حملاتها السياسية.

٤ - وسائط الإعلام وتثقيف الناخبين

٧١ - بدأ تثقيف الناخبين عبر الإذاعة والتلفزيون بصورة جدية في أواخر عام ١٩٩٣ في أعقاب تشكيل مبادرة برنامج التثقيف الديمقراطي، فقامت مجموعات مثل المحفل المستقل للتثقيف الانتخابي، ومعهد البديل الديمقراطي لجنوب أفريقيا، وصندوق الانتخابات التجاري، والمبادرة نفسها بإنتاج مجموعة من برامج تثقيف الناخبين، وصل مجموع ساعات بثها إلى ٤١ ساعة في الأسبوع. وبثت برامج إذاعية على المحطات الـ ٢١ التابعة لهيئة إذاعة جنوب أفريقيا بمختلف اللغات. وشملت البرامج التلفزيونية نتاجات إعلامية استخدمت الأفلام التمثيلية والوثائقية والصور المتحركة ومسرح الدمى. كما بثت عبر الإذاعة والتلفزيون عدة مناظرات سياسية. وتناولت الحملات الصحفية قضايا مثل سرية الاقتراع ووثائق الهوية، كما حثت الناس على التصويت.

٥ - المشاكل والقيود التي أثرت في تثقيف الناخبين

٧٢ - أعاقت تثقيف الناخبين القيود المفروضة على الموارد بما في ذلك القيود على الموظفين والمعدات. وأثرت المشاكل المتصلة بالنقل تأثيرا سلبيا في قدرة المجموعات على توسيع نطاق عملها إلى المناطق الريفية النائية. وأدت التأخيرات في إقامة مديرية تثقيف الناخبين التابعة للجنة الانتخابية المستقلة، وفي وزع الموظفين في الأقاليم إلى زيادة القيود الزمنية حدة. ومما زاد في تعقيد عمل مثقفي الناخبين التنقيحات المتأخرة العديدة التي أدخلت على الإجراءات الانتخابية، مثل القرار المتخذ في شباط/ فبراير القاضي بتغيير نظام التصويت من نظام الاقتراع ببطاقة واحدة إلى نظام الاقتراع ببطاقتين. وفي كثير من الأحيان لم تقم اللجنة الانتخابية المستقلة بإبلاغ هذه التغييرات الإجرائية إلى المنظمات ذات الصلة بصورة فعالة.

٧٣ - كما أثار الوصول إلى الناخبين مشكلة في مناطق عدة. فكان تثقيف الناخبين من عمال المزارع محدودا لأن منظمات عديدة كانت عاجزة عن الوصول إلى المزارع. وإلى أن تغيرت الإدارة في بوفوثاتسوانا في آذار/ مارس، كانت القيود المفروضة على الأنشطة المتصلة بالانتخابات قد جعلت من تنفيذ البرامج في تلك المنطقة أمرا غاية في الصعوبة. وكان هناك عدد من "المناطق المحظورة على تثقيف الناخبين" في

كوازولو/ ناتال حيث تعرض مثقفو الناخبين للمضايقة في مناسبات عدة، بل لقي عدد منهم حتفه.

٧٤ - وتمكنت حملة تثقيف الناخبين الضخمة التي نفذت تحضيرا لأول انتخابات ديمقراطية شاملة في جنوب أفريقيا من بلوغ أغلبية الناخبين، وإن تركزت على المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها، واقتصرت في أحيان كثيرة على شرح إجراءات التصويت. واحتاج عدد قليل نسبيا من الناخبين الى المساعدة في مراكز الاقتراع بسبب أميتهم. وكان ارتفاع نسبة الناخبين الذين شاركوا في التصويت، وانخفاض عدد الأصوات غير الصالحة (٠,٩٩ في المائة) وتمكن الناخبين من السير بعملية الاقتراع بصورة سلسة في معظم المناطق دلائل على أن الناس تم إعلامهم وحثهم على الاقتراع بصورة مناسبة.

باء - وثائق الهوية

٧٥ - رغم أنه كان ممكنا إبراز وثائق شتى في مراكز التصويت بوصفها وثائق تثبت أهلية الناخبين، ففي الواقع العملي استدعت المهل الزمنية التي استغرقها إصدار هذه الوثائق استعمال بطاقات ناخبين مؤقتة يمكن إصدارها للناخبين فور تقديم طلباتهم. ولم تكن تتوافر أرقام موثوق بها عن عدد السكان الناخبين، وإن قدر عدد الذين يحتاجون إلى بطاقات ناخبين مؤقتة بما يتراوح بين مليونين و ٤ ملايين شخص.

٧٦ - وتبين من مراقبة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا لعملية إصدار بطاقات الناخبين المؤقتة خلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات أن نوعية أداء السلطات المسؤولة عن إصدار البطاقات كانت متفاوتة للغاية. ففي بعض المناطق كانت وحدات إصدار البطاقات تصدر البطاقات بمعدل بطاقة واحدة تقريبا كل عشر دقائق، بينما استغرقت العملية في مناطق أخرى مدة وصلت إلى ساعتين. وفي كثير من الأحيان اتخذت تدابير غير كافية للإعلان عن وجود وحدات إصدار البطاقات أو عن ساعات عملها، وترتب على ذلك أن إنتاجها كان منخفضا إلى درجة غير مقبولة. وفي بعض المناطق، قدم بعض السكان الذين كانت لديهم وثائق أهلية صالحة للانتخاب طلبات للحصول على بطاقات ناخبين مؤقتة أيضا، فمنعوا العملية من توفير الخدمة المناسبة للذين يحتاجون إلى البطاقات فعلا.

٧٧ - وقدمت ادعاءات عديدة بشأن حدوث مخالفات في إصدار بطاقات الناخبين المؤقتة. وشملت هذه الادعاءات ممارسات مثل إصدار بطاقات ناخبين مؤقتة لأشخاص دون السن القانونية؛ ومصادرة الزعماء والمزارعين لبطاقات الناخبين المؤقتة؛ وإساءة استخدام شهادات المعمودية كوثائق مؤيدة لطلبات الحصول على البطاقات؛ ونقص المراكز المتنقلة لإصدار البطاقات نقصا مفتعلا في المناطق التي كانت في أمس الحاجة إليها؛ ورفض إصدار البطاقات لأشخاص طلبوا الحصول على وثائق هوية أساسية؛ ونقص الاستمارات نقصا مفتعلا؛ ونقص آلات التصوير وغيرها من المعدات اللازمة لإصدار البطاقات؛ والتحيز لحزب أو لآخر (مثل إرسال المراكز المتنقلة لإصدار البطاقات إلى مناطق يسكنها أنصار أحزاب معينة دون غيرها، وإقامة مراكز إصدار البطاقات في مكاتب الأحزاب السياسية)؛ وطلب الموظفين المسؤولين عن إصدار بطاقات الناخبين المؤقتة دفع مبالغ مالية؛ ورفض إصدار البطاقات لمواطني جنوب أفريقيا المقيمين والعاملين في البلدان المجاورة، وإصدار البطاقات للعمال المهاجرين من البلدان المجاورة. غير أنه بصرف النظر عن جوانب القصور الملاحظة في الإعلان عن عملية إصدار البطاقات في بعض المناطق، لم تكن هذه المخالفات تؤيدها بصفة عامة شكاوى رسمية مشفوعة بأدلة مناسبة.

٧٨ - وفي عدد من "المناطق المحظورة" تعرضت حياة الموظفين المسؤولين عن إصدار البطاقات للتهديد أو منعهم المجتمع المحلي من العمل. وعالجت اللجنة الانتخابية المستقلة هذه المشكلة بقدر من النجاح، من خلال شن حملات مركزة في المناطق المتأثرة. ورغم هذه المشاكل، كان من الواضح عند حلول موعد الانتخابات أن جهودا ضخمة وناجحة إلى حد بعيد قد بذلت في معظم أنحاء البلد لضمان توفير فرصة مناسبة للناخبين للحصول على الوثائق المطلوبة. وأعربت الأحزاب السياسية نفسها عن ارتياحها العميق للتقدم المحرز في هذا الصدد. وفي المناطق التي ظلت المشاكل قائمة فيها حتى موعد الانتخابات، تصدت لصعوبات اللحظة الأخيرة مراكز إصدار البطاقات التي عملت قرب مراكز الاقتراع أثناء عملية الاقتراع.

جيم - سير عملية الاقتراع

٧٩ - في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وهو اليوم المخصص للتصويت الخاص، زار المراقبون ما مجموعه ٩٦٠ ٢ نقطة من نقاط التصويت الخاص وقدموا تقارير عن ذلك. وكانت أكثر نتائج تقاريرهم

إثارة للاهتمام نقص المواد الانتخابية في ٢٣,٤٤ في المائة من مراكز التصويت الخاص، مع أن إجراءات التصويت كانت تطبق تطبيقا سليما في ٧٣,٧٢ في المائة من المراكز التي تمت زيارتها. وكان نمط القصور متفاوتا بين أنحاء البلد، فكانت محافظة ترانسفال الشمالية بكل جلاء أسوأ المناطق، إذ لوحظ أن الإجراءات لم تطبق بصورة سليمة إلا في ٤٢,٠٨ في المائة من نقاط التصويت الخاص التي تمت زيارتها، كما أن المواد واللوازم الانتخابية لم تكن كافية إلا في ٥٦,٧١ في المائة فقط من المراكز. وكان هناك أيضا تباين شديد داخل المقاطعات: ففيما كان الأداء الإجمالي جيدا مثلا في الكيب الغربية والكيب الشرقية، صودفت مشاكل كبيرة في تسليم المواد الانتخابية في البلدات الواقعة في منطقة كيب فلاتس التابعة للكيب الغربية، وفي جميع أنحاء وطني ترانسكاي وسيسكاي السابقين في الكيب الشرقية. وأثارت منطقة الراند الشرقية التابعة لمقاطعة بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينيغنغ أيضا مشاكل خاصة، إذ كان هناك نقص شديد في المواد في عدد كبير من نقاط التصويت الخاص. وخلال النهار، قدم المراقبون تقارير شفوية عدة عن المشاكل عبر شبكة الاتصالات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة، وتم إرسال العديد من هذه التقارير مباشرة إلى مركز معالجة الأزمات التابع للجنة الانتخابية المستقلة من أجل اتخاذ تدابير علاجية سريعة.

٨٠ - وسُجلت جوانب قصور في إمدادات صناديق الاقتراع، وبطاقات الاقتراع، والمصابيح فوق البنفسجية، والحبر غير المرئي. واستجابة لذلك، سعت اللجنة الانتخابية المستقلة إلى إعادة وزع المواد، وحصلت على مصابيح فوق بنفسجية إضافية من ليسوتو، وطلبت تصنيع مزيد من الحبر غير المرئي، وطبعت بطاقات اقتراع إضافية داخل البلد. على أن طبع بطاقات الاقتراع الإضافية هذه وتوزيعها خضعا لمراقبة ضعيفة من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة، ففي عدد من مناطق البلد كان هناك قدر كبير من الشكوك يكتنف المواد التي تم توريدها إلى مراكز تصويت بعينها، مما أدى إلى تعقيد عملية تحديد المواد الانتخابية المستلمة تعقيدا كبيرا عند بدء عد الأصوات، على النحو الذي يقتضيه القانون.

٨١ - وفي ٢٦ نيسان/ أبريل أيضا، رصد مراقبو الأمم المتحدة التصويت في ١١٩ مركزا من مراكز التصويت الأجنبية في ٥٧ بلدا. وتولت إدارة ذلك وحدة المساعدة الانتخابية في نيويورك، بمساعدة مكثفة من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام. وتم تطبيق منهجية مراقبة مماثلة للمنهجية التي اعتمدت في جنوب أفريقيا، فتم ملء استمارة مراقبة في كل مركز من مراكز التصويت الأجنبية وأرسلت إلى وحدة المساعدة الانتخابية لجمع الإحصاءات وتحليلها. ولم يبلغ عن أية مشاكل كبيرة إجمالا، فقد رأى ٧٦ في المائة من المراقبين أن العملية الانتخابية في مراكز التصويت الأجنبية كانت مرضية بينما رأى الباقون أن العملية كانت مرضية مع بعض المشاكل الصغيرة.

٨٢ - وفي ٢٧ و ٢٨ نيسان/ أبريل، زار المراقبون في جنوب أفريقيا ٤٣٠ ٧ مركز تصويت من أصل ٤٧٨ ٨ مركزا. وحالت التقلبات التي حدثت في الفترة الأخيرة في العدد المقترح لمراكز التصويت في مختلف أنحاء البلد دون تحقيق تغطية شاملة بنسبة ١٠٠ في المائة. وكان نمط الأداء الملاحظ مشابها بصفة عامة لنمط يوم ٢٦ نيسان/ أبريل. ولوحظ بعض التقدم في تنفيذ الإجراءات بصورة سليمة، فبلغت نسبة مراكز التصويت التي لوحظ أنها تطبق الإجراءات بصورة سليمة ٨١,١٣ في المائة. غير أن المشاكل تواصلت فيما يتعلق بتوريد المواد. فقد كان لدى ٧٥,٧١ في المائة فقط من مراكز التصويت التي روقبت كمية كافية من المواد. وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة إرسال تفاصيل المشاكل المحددة الملاحظة في الميدان إلى اللجنة الانتخابية المستقلة.

٨٣ - ونتيجة للمشاكل الكبيرة التي صودفت أثناء عملية الاقتراع، اتخذ مساء يوم ٢٧ نيسان/ أبريل قرار بإعلان يوم ٢٨ نيسان/ أبريل عطلة رسمية. وفي مساء يوم ٢٨ نيسان/ أبريل، تم تمديد عملية الاقتراع إلى ٢٩ نيسان/ أبريل في ترانسكاي وسيسكاي وفيندا وليبوا وغازانكولو وكوازولو. وتم وزع ما مجموعه ٤٧ فريقا من المراقبين لمراقبة عملية الاقتراع الممددة في ترانسكاي وسيسكاي؛ وتم وزع ٦٥ فريقا في كوازولو/ ناتال؛ وتم وزع ٦٨ فريقا في ليبوا وغازانكولو وفيندا.

٨٤ - وكانت هذه المشاكل مظاهر للمشاكل المنهجية التي أثارتها بعثات المراقبين الدوليين مع اللجنة الانتخابية المستقلة في الأشهر التي سبقت الانتخابات. وحال ما أظهره الناخبون أنفسهم من صبر وجلد دون حمل هذه المشاكل عواقب خطرة على شرعية العملية الانتخابية إجمالا.

٨٥ - وبعد انتهاء الاقتراع، في ٣٠ نيسان/ أبريل، أصدر ممثلي الخاص في جنوب أفريقيا ورؤساء

بعثات المراقبين التابعة للكمنولث، والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية بيانا ذكروا فيه ما يلي:

"مع نهاية التصويت في هذه الانتخابات التاريخية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات في جنوب أفريقيا، التي أتيح فيها التصويت للمرة الأولى لجميع مواطني جنوب أفريقيا، نحن رؤساء بعثات مراقبي الانتخابات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والكمنولث، والجماعة الأوروبية، اتفقنا سويا على إجراء تقييم مؤقت للعملية حتى نهاية التصويت وقبل استكمال عد الأصوات. ويقوم تقييمنا على عمل ما يزيد عن ٢ ٥٠٠ من مراقبي الانتخابات الذين وزعوا في جميع أنحاء البلد، بتنسيق من الأمم المتحدة.

"وقد أفدنا من عمل زملاء مثلوا منظماتنا في جنوب أفريقيا منذ أواخر عام ١٩٩٢، وعملوا على دعم هياكل السلم ومراقبة العملية الانتقالية. وانصب اهتمامهم بوجه خاص على مشكلتي العنف والترهيب الأساسيتين.

"وإذا كان الإطار الزمني لهذه الانتخابات قد تم تحديده في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف منذ سنة واحدة تقريبا، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة لم تنشأ إلا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ومنذ البداية واجهت اللجنة مهمة بالغة الصعوبة تمثلت في الإعداد للانتخابات في غضون أربعة أشهر، وهي مهمة تستغرق عادة مدة أطول بكثير. وتعين على اللجنة أن تعنى بمجموع السكان الناخبين بمن فيهم سكان الأوطان السابقة، ورعايا جنوب أفريقيا في الخارج.

"وقد أثبت سكان جنوب أفريقيا بجلاء التزامهم بوضع حد لنظام الفصل العنصري والتحول إلى ديمقراطية غير عنصرية إذ أقبلوا على التصويت بأعداد ضخمة، وكان أغلبهم يدلي بصوته للمرة الأولى في حياته. وقد قاموا بذلك بصبر وحماس جلي، وبقدر لا يستهان به من رباطة الجأش.

"وتشكلت الصفوف منذ ساعات الصباح الباكر في اليوم الأول للتصويت، وبلغ طولها في مراكز كثيرة عدة كيلومترات حتى قبل بدء التصويت. وواضح أن الناس كانوا على ثقة بالترتيبات المتعلقة بالتصويت ولا سيما بسرية الاقتراع. ونعرب عن قناعتنا أن شعب جنوب أفريقيا تمكن من المشاركة في التصويت بحرية.

"وكان تصعيد العنف متوقعا ومخشيا على نطاق واسع ولكنه لم يحدث. وفي تحول عن الاتجاهات السابقة جدير بالملاحظة طرأ انخفاض بالغ على نطاق العنف وكثافته خلال الاقتراع. ولم تفلح موجة التفجيرات الوحشية والجنونية التي أسفرت عن مقتل ٢١ شخصا وجرح مئات الآخرين في الأيام السابقة للاقتراع وحتى أثناء الاقتراع في ترهيب الناخبين وردعهم. أما أيام التصويت نفسها فكانت تخلو من أية مظاهر تذكر للترهيب.

"ولم يكن مدهشا أن تثور مشاكل إدارية وسوقية كبيرة، نظرا للفترة الوجيزة المتاحة لتنظيم الانتخابات والتغيرات المستمرة التي يمثلها خير تمثيل القرار السياسي الذي اتخذ في اللحظة الأخيرة والقاضي بإضافة حزب آخر إلى بطاقات الاقتراع. وشملت هذه المشاكل صعوبات في توفير وثائق الهوية، بما في ذلك بطاقات الناخبين المؤقتة، والتأخر في توظيف موظفي الاقتراع؛ وتأخر القرارات المتعلقة بتحديد مواقع مراكز الاقتراع وتغييرها باستمرار؛ وجوانب القصور في توفير المواد الانتخابية ومراقبتها وتوريدها والشكوك التي اكتنفت اللوائح الإدارية، حتى في أيام التصويت.

"وظلت اللجنة الانتخابية المستقلة خلال العملية كلها ملتزمة التزاما راسخا بضمان مشاركة كل مواطن مؤهل من مواطني جنوب أفريقيا في التصويت إذا شاء ذلك. وفي هذا المسعى، أقمنا حوارا مثمرا ومفتوحا مع رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة وزملائه من أعضاء اللجنة، الذين أبدوا دائما الاستجابة لمقترحاتنا.

"ولم يتح التدخل البناء لآليات الرصد التابعة للجنة الانتخابية المستقلة في حالات عديدة تحديد المشاكل فحسب وإنما أوجد لها حلولا أيضا. ومما أثار إعجابنا خصال الكفاءة والتفاني والمثابرة التي أظهرها آلاف الموظفين المسؤولين عن الاقتراع المدربين تدريبا حسنا والتابعين للجنة الانتخابية المستقلة.

"ويتوجه ثناؤنا أيضا إلى أفراد الجيش والشرطة للنهج المحترف الذي اتبعوه إزاء طلبات معينة قدمت إليهم، بما في ذلك تقديم المساعدة في أوقات حرجة لنقل المواد الانتخابية. وننتهز هذه الفرصة أيضا للإعراب عن شكرنا لهم لما أبدوه لنا

من تعاون مستمر. ونثني على آلاف راصدي السلم الذين ساهموا في تحقيق انتخابات سلمية.

"إن ما لاحظناه خلال أيام الاقتراع الأربعة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ هو إنجاز عظيم حققته جنوب أفريقيا. فهذا الشعب الذي كان خاضعا في الماضي لفصل منهجي اجتمع في مناسبة وطنية تاريخية لكي يعرب عن تصميمه على إقامة جنوب أفريقيا سلمية وغير عنصرية وديمقراطية".

دال - عملية عد الأصوات

٨٦ - إن المشاكل المنهجية التي تم تحديدها ونقلها إلى علم اللجنة الانتخابية المستقلة قبل الانتخابات بفترة طويلة عادت إلى الظهور مرة أخرى في عملية عد الأصوات. فتعيين الموظفين كان متأخرا، ولم يكن كثيرون منهم مدربين بصورة سليمة. كما أن عدم كفاية تخطيط وصول صناديق الاقتراع وغيرها من المواد إلى مراكز عد الأصوات قد تسبب في كثير من الارتباك والتأخير. وفي كثير من الحالات، كان من الصعب أو المستحيل التوفيق بين عدد بطاقات الاقتراع التي عثر عليها في صناديق الاقتراع وعدد بطاقات الاقتراع المقدمة إلى مراكز التصويت، نظرا لعدم كفاية سجلات المواد المسلمة.

٨٧ - وقد انتقص من قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا على رصد عملية العد الفعلية بسبب ضرورة سحب معظم مراقبي الانتخابات الدوليين قبل انتهاء عملية عد الأصوات، وهي الضرورة التي فرضتها أسباب تتعلق بالميزانية. وتفاقمت هذه المشكلة من جراء قرار اللجنة الانتخابية المستقلة تأجيل بدء عملية عد الأصوات لمدة يوم واحد، من ٢٩ إلى ٣٠ نيسان/ أبريل، بسبب تمديد فترة التصويت في بعض المناطق، وكذلك نظرا لأن عد الأصوات استغرق وقتا أطول مما كانت اللجنة الانتخابية المستقلة تتوقع. ولم يكن بمقدور اللجنة الانتخابية المستقلة أن تعلن النتائج النهائية للانتخابات إلا يوم الخميس، ٥ أيار/ مايو. وعلاوة على ذلك، فإن قرار اللجنة الانتخابية المستقلة إجراء عملية عد الأصوات بصورة متواصلة ليلا نهارا في حوالي ٧٠٠ من "خطوط العد" المستقلة جعل من المستحيل على بعثة مراقبي الأمم المتحدة أن تغطي عملية عد الأصوات بصورة كاملة. ولذلك، فقد قرر ممثلي الخاص، بناء على توصية وحدة العمليات المشتركة، الاكتفاء بمراقبة عد الأصوات في عينة مختارة من المراكز.

٨٨ - ووردت تقارير عن مسار العملية فيما مجموعه ٤٥٨ من مراكز عد الأصوات. وبوجه عام، كشفت هذه التقارير مشاكل كانت تعبيرا عن جوانب قصور منهجي أوسع نطاقا في اللجنة الانتخابية المستقلة. فقد أوضحت تقارير المراقبين أن ٨٤,٠٦ في المائة فحسب من مراكز عد الأصوات كانت تضم من الموظفين والتسهيلات ما يكفي لضمان عدم انقطاع عملية عد الأصوات. ولم يتم الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها لتسليم المواد إلا في ٧٨,٨٢ في المائة فحسب من مراكز عد الأصوات. ولم يتم الالتزام بالإجراءات الرسمية لتوفيق بطاقات الاقتراع إلا في ٧٤,٤٥ في المائة فحسب من مراكز عد الأصوات. وفي الواقع، فإن ذلك قد عكس - بصورة جزئية على الأقل - قرارا أعلنه رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة عقب بدء عملية عد الأصوات، بأن إجراءات التوفيق قد ثبت أنها مرهقة للغاية ويتعين تعديلها. ولم يرصد التقيد الدقيق بالإجراءات الرسمية لعد الأصوات إلا في ٨١,٦٦ في المائة فحسب من مراكز عد الأصوات.

٨٩ - وفي بعض أنحاء البلاد، ترددت أثناء عملية عد الأصوات ادعاءات بحدوث تدخل للتلاعب بمواد الاقتراع. ولم يكن بمقدور بعثة مراقبي الأمم المتحدة أن تتوصل إلى تقييم مستقل لهذه الادعاءات.

هاء - مراقبة وسائط الإعلام

٩٠ - تمثلت إحدى المهام الموكلة لقسم شؤون الإعلام وتحليل وسائط الإعلام التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، في التحقق من تنفيذ قانون اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وقانون هيئة الإذاعة المستقلة، والتقيد بهما بصورة مرضية. وقام القسم بمراقبة أعمال اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة الإذاعة المستقلة، اللتين أنشئتا بموجب هذين القانونين.

١ - اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام

٩١ - أنشئت اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، لكفالة معاملة الدوائر الإذاعية لجميع الأحزاب السياسية معاملة عادلة؛ ولضمان عدم استخدام المنشورات التي تمولها الدولة والخدمات الإعلامية الحكومية لخدمة مصالح أي حزب سياسي. وفيما يتعلق بالإذاعة، أصدرت اللجنة مبادئ توجيهية تحريرية للإذاعيين تحدد المعايير للمعاملة العادلة. كما منحت اللجنة الأحزاب السياسية وقتا

مجانيا لبث النشرات الإذاعية الانتخابية الحزبية في المحطات الإذاعية العامة، وفقا لصيغة محسوبة بما يضمن المعاملة العادلة.

٩٢ - وقامت دائرة الاتصالات في جنوب أفريقيا برصد وسائط الإعلام بالنيابة عن مديرية الإذاعة التابعة للجنة، حيث قامت بقياس طول النشرات الإذاعية التي خصصتها مختلف الدوائر الإذاعية للأحزاب السياسية. كما أن مشروع رصد وسائط الإعلام، وهو دائرة رصد مستقلة، قدم تقارير رصد يومية جيدة إلى مديرية الإذاعة. واستخدمت المديرية هذه البيانات لتقييم معاملة وسائط الإعلام للأحزاب السياسية، كما حاولت حل المنازعات بين الأحزاب والإذاعيين قبل تقديم شكاوى رسمية إلى اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام. وأمكن بهذه الطريقة حل القسط الأعظم من ٢٧ شكوى رسمية وغير رسمية تم تلقيها. غير أنه قدمت إلى اللجنة أربع شكاوى - واحدة من المؤتمر الوطني الأفريقي، وواحدة من الحزب الديمقراطي المسيحي الأفريقي، واثنتان من الحزب الاتحادي.

٩٣ - وبموجب المادة ٢٣ من قانون اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، تلقت اللجنة شكوى خطية من المؤتمر الوطني الأفريقي ضد هيئة إذاعة جنوب أفريقيا بشأن تغطيتها لأنباء مسيرة قام بها حزب الحرية إنكاثا في جوهانسبرغ في ٢٨ آذار/ مارس. ووفقا لما جاء في الشكوى، دأبت النشرات الإذاعية والتلفزيونية لهيئة إذاعة جنوب أفريقيا على الإشارة باستمرار إلى المشاركين في المسيرة على أنهم من "الزولو". ووفقا لما قاله المؤتمر الوطني الأفريقي، فإن استخدام هذا التعبير لوصف أنصار حزب الحرية إنكاثا لا يتسم فحسب بعدم الدقة، بل أنه ينطوي أيضا على إمكانية زيادة التوتر الإثني. وكانت إحدى الشكويين اللتين تقدم بهما الحزب الاتحادي تتعلق بالتغطية التلفزيونية غير العادلة لزعيم الحزب خلال فترة التصويت، بالمقارنة بالأحزاب الأصغر الأخرى. وتم الاستماع إلى الشكويين المقدمتين من الحزب الاتحادي والفصل فيهما، في حين تم سحب الشكويين المقدمتين من المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الديمقراطي المسيحي الأفريقي. واستنادا إلى مبدأ عدالة إمكان الوصول ورصد محتوى الأخبار وتغطية الشؤون الجارية، وجدت اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام أنه منذ بدء فترة الانتخابات وحتى بدء التصويت، كانت معاملة محطات الإذاعة والتلفزيون للأحزاب المتنافسة معاملة عادلة بصورة عامة.

٩٤ - وفيما يتعلق برصد المنشورات الحكومية والخدمات الإعلامية الحكومية، عقدت اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام اجتماعا لرؤساء إدارات جميع الخدمات الإعلامية الحكومية. وتقرر أن تستعرض بصورة خاصة المنشورات التي يمكن أن تعتبر حساسة خلال فترة الانتخابات. وتلقت الإدارة ما مجموعه ٥٣٤ منشورا - حددها القانون بأنها صحف أو كتب أو دوريات أو كتيبات أو ملصقات أو أي مواد مطبوعة أخرى أو أي شيء آخر مسجل بغرض الاستنساخ. وعلاوة على ذلك، تم تلقي ٤٩٨ بيانا صحفيا مما نشرته الوزارات، والإدارات الحكومية، وإدارات المقاطعات، والأحزاب السياسية، والمواطن، والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي حالة مجلة "In Progress" التي تصدر في كواندبيلي، وجدت اللجنة أن ثمة مخالفة للمادة ٢٢ (٥) من القانون، من حيث أن سلطة كواندبيلي قد استخدمت المجلة لترويج التأييد للمؤتمر الوطني الأفريقي. وكانت هناك بضع مخالفات لقانون اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، ولكن لم يكن هناك عمل منفرد واحد يمكن أن يعتبر أنه قد ترك أثرا له شأنه على نتيجة الانتخابات.

٩٥ - وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام قد صادفت عراقيل كبيرة في تنفيذها لولايتها. فقد عملت دون رئيس لعدة أسابيع؛ وكان من المطلوب منها أن تعمل "كشرطي وقاضٍ" في نفس الوقت: فقد كان مطلوبا منها أن تنشئ بنية أساسية للإدارة والشؤون القانونية والرصد خلال فترة قصيرة للغاية، وصادفت كثيرا من المشاكل السوقية، بما في ذلك الانتقال في وسط العملية إلى مقر جديد. ورغم هذه المشاكل، كانت اللجنة ناجحة، ليس فقط في تحقيق أهدافها بدرجة كبيرة، وإنما أيضا في إرساء نموذج لمثل هذه الإجراءات مستقبلا.

٢ - هيئة الإذاعة المستقلة

٩٦ - أنشئت هيئة الإذاعة المستقلة في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٤، لتنظيم الخدمات الإذاعية بما يحقق المصلحة العامة. ووفقا للتشريع الذي أنشئت بمقتضاه، فإنها تعمل بصورة مستقلة تماما عن تأثيرات الدولة والحكومة والأحزاب السياسية، وبصورة متجردة من الانحياز أو التدخل السياسي أو غيره من أشكال الانحياز أو التدخل. ومن بين مهام المستشارين الثمانية في هيئة الإذاعة المستقلة، مراقبة مجال الترددات الإذاعية؛ وإصدار ترخيصات توزيع الإشارات الإذاعية

وترخيصات الإذاعة؛ ووضع مدونة قواعد السلوك للخدمات الإذاعية؛ وكذلك رصد الشكاوى والفصل فيها. وتعاملت هيئة الإذاعة المستقلة، منذ إنشائها، مع مسألة ترخيصات الإذاعة المؤقتة.

٣ - وسائط الإعلام المطبوعة

٩٧ - لم تكن ولاية اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام تشمل رصد وسائط الإعلام التجارية. ومع ذلك، قام قسم شؤون الإعلام وتحليل وسائط الإعلام بنفسه، وبمساعدة من مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في مكاتب المقاطعات، برصد الصحافة اليومية ودوريات منتقاة باللغات الأفريكانية والإنكليزية والقوسا والزولو. وحظيت المناظرات السياسية بتغطية واسعة. وأسهمت الصحف الكبيرة والصغيرة على حد سواء في توعية الناخبين. ويمكن بصورة مأمونة استخلاص أن وسائط الإعلام المطبوعة قد أسهمت بصورة إيجابية في تهيئة مناخ موات لحرية الانتخابات ونزاهتها. وتجدر ملاحظة الدراسة الاستقصائية للرأي العام التي أجراها المنبر المستقل للتثقيف الانتخابي، والتي أوضحت أن حوالي ٧٥ في المائة من الذين شملتهم الدراسة اعتمدوا على وسائط الإعلام المطبوعة والإذاعية في تثقيفهم كناخبين.

٩٨ - وترى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا أن تغطية وسائط الإعلام للعملية الانتخابية كانت متوازنة ولم تضر بأي حزب من الأحزاب السياسية.

واو - رصد الفصل في المنازعات الانتخابية

١ - الولاية ومدى ملاءمة الإجراءات

٩٩ - كان قسم الفصل في المنازعات التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا مكلفا بمراقبة كيفية معالجة اللجنة الانتخابية المستقلة للشكاوى المتصلة بمخالفات القانون الانتخابي. وكانت معايير الحكم على العملية تتمثل في إجراء التحقيق، ومدى القانونية، والنزاهة، وسرعة الإنجاز. وكانت إجراءات الفصل في المنازعات التي تتبعها اللجنة الانتخابية المستقلة تتسم إلى حد ما بالإفراط في الجمود بالنسبة للأغراض الانتخابية. من ذلك مثلا أن الحالات "الخطيرة" المشار إليها في المادة ٧٠، مثل إلغاء تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين، لا يمكن إحالتها إلى اللجنة لاتخاذ قرار بشأنها، إلا بناء على توصية من محكمة استئنافية، مما يجعل من الصعوبة بمكان الاستجابة بصورة فورية في حال ضرورة إلغاء تسجيل حزب سياسي وفقا للمادة ٦٩ (٢) (ب) ('١') أو في حال ضرورة إلغاء تسجيل مرشح وفقا للمادة ٦٩ (٢) (ج) ('٢').

٢ - عدد الحالات المبلغ عنها وطبيعتها

١٠٠ - من بين ما مجموعه ٣ ٥٥٨ شكوى مسجلة، أبلغت اللجنة الانتخابية المستقلة عن ١ ٠١٣ شكوى تدعي وقوع أعمال ترهيب؛ و ١٧٧ شكوى تتعلق بأعمال عنف ضد الأشخاص؛ و ١٤٧ شكوى تتعلق بأعمال عنف ضد الممتلكات؛ و ٣٢٢ شكوى تتعلق بعرقلة عملية التماس أصوات الناخبين أو التدخل فيها؛ و ٢٦٧ شكوى تتعلق بتدمير الملصقات؛ و ١٠٦ شكاوى تتصل بمسائل خاصة بالفصل العاشر (ممارسة النفوذ دونما موجب، والرشوة، وانتحال الشخصية، والتدخل في المواد الانتخابية، والتدخل في عملية التماس أصوات الناخبين، وعدم الامتثال للقانون، وما إلى ذلك؛ و ٥٤٠ شكوى تتعلق بانتهاكات متنوعة للتصويت؛ و ١٤٣ شكوى تتعلق ببطاقات هوية غير قانونية؛ و ٢٠٦ شكاوى تتعلق ببطاقات تصويت مؤقتة غير قانونية؛ و ٢٩٨ شكوى تتعلق بانتهاكات لمدونة قواعد السلوك الانتخابي؛ و ١١٥ شكوى تتصل بالتثقيف الانتخابي. أما العدد المتبقي، وهو ٦٨٨ شكوى، فيتصل بأنواع أخرى غير محددة من الانتهاكات.

١٠١ - وسجل في كوازولو/ ناتال أكبر عدد من الشكاوى حيث بلغ عددها ٧٤١ شكوى؛ تليها الكيب الغربية، حيث سجلت ٤٧٥ شكوى؛ ثم بريتوريا - ويتووترزراند - فال، حيث سجلت ٤٠٩ شكاوى. وجاء أقل عدد من الكيب الشمالية، وكان ٤٤ شكوى. واستنادا إلى الحالات التي تلقتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة، كان الترهيب يشكل أكبر فئة منفردة من الانتهاكات، حيث وردت بشأنه ٣٣٥ شكوى (٣٢,٦ في المائة) من بين ١ ٠٢٧ حالة تم الإبلاغ عنها. وقدم عدد من الشكاوى ضد أرباب عمل، بما في ذلك مزارعون، فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى أماكن العمل وإلى الناخبين.

١٠٢ - وكانت إجراءات التحقيق والوساطة والفصل في المنازعات تهدف إلى تفادي نشوب النزاع وقيام أعمال العنف أثناء الحملة الانتخابية، أو التقليل منها إلى أدنى حد. ومن بين ٣ ٥٥٨ حالة سجلتها اللجنة الانتخابية المستقلة، أحيلت ٢٧٨ شكوى إلى الوساطة. ولم يرد شرح لكيفية إجراء الوساطة (أي وفق أي مبادئ

وفي ظل أي ظروف جرت الوساطة). وأحيلت ٥٢ حالة إلى الفصل القضائي في المنازعات.

١٠٣ - إن الانتخابات نشاط يتميز بالمنافسة الحادة، التي كثيرا ما تتسم بالانفعال البالغ، وينبغي إجراؤه وفقا لقواعد شديدة الصرامة. فكل جانب من الجوانب لا بد وأن يحدد ويراقب بصورة قانونية، لتوفير الحد الأقصى من حرية المنافسة. ومع أنه لم يتم دائما التقيد على نحو صارم بالشروط القانونية في انتخابات جنوب أفريقيا، فإن مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة يرون أن عملية الفصل في المنازعات سارت بصورة جيدة معقولة.

زاي - البيان الختامي المشترك الذي أصدره رؤساء بعثات المراقبين الدوليين

١٠٤ - في ٥ أيار/ مايو، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة - بعد أن نظرت بعناية في المسائل العديدة التي أثارتها الأحزاب المختلفة فيما يتعلق بمخالفات مدعى بوقوعها أو وقعت فعلا في عمليتي الاقتراع وعد الأصوات وعملا بمهمته القانونية - أن انتخابات الجمعية الوطنية وكلا من الانتخابات التشريعية على صعيد المقاطعات، كانت حرة ونزيهة أساسا. وفي اليوم التالي، أصدر الممثل الخاص للأمين العام في جنوب أفريقيا ورؤساء بعثات المراقبين التابعة للكمنولث والجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية البيان التالي:

"أعلن القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، لتوه نتائج الانتخابات الديمقراطية الأولى في جنوب أفريقيا وصرح أنها كانت حرة ونزيهة أساسا.

"وفي ٣٠ نيسان/ أبريل، ذكرت بعثات المراقبين الدوليين في بيان مؤقت، أن سكان جنوب أفريقيا قد توافدوا بأعداد هائلة للتصويت، بالرغم من المشاكل الإدارية والسوقية التي نشأت في بعض المناطق. وقد تجلت ثقتهم بسرية الاقتراع، وتمكنوا من المشاركة بحرية في الانتخابات.

"واتسمت عملية عد الأصوات كذلك بمشاكل إدارية وسوقية كشفت من جديد عن أوجه قصور خطيرة في مراقبة المواد الانتخابية الحساسة وعدها. فعلى سبيل المثال، اتضح أن من الصعوبة بمكان - إن لم يكن من المستحيل - نظرا لحجم بعض مراكز عد الأصوات، الاضطلاع بالتسوية بعملية توفيق بطاقات الاقتراع، على النحو المحدد، في غضون الوقت المتاح، مما أدى إلى قيام اللجنة الانتخابية المستقلة بتعديل الإجراءات. أما من حيث الإيجابيات، فإن أعظم ما اتسمت به هذه العملية - التي جرت بحضور ممثلي الأحزاب، ومراقبين من اللجنة الانتخابية المستقلة، ومراقبين انتخابيين من جنوب أفريقيا والمجتمع الدولي - هو شفافيتها.

"ومع الشروع في عد الأصوات، ظهرت كذلك أدلة على وقوع مخالفات أفضت إلى تقديم مختلف الأحزاب شكاوى رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت التحقيقات التي قامت بها اللجنة الانتخابية المستقلة عن وجود أدلة ظاهرة على وقوع مخالفات مما فاقم من المشاكل التي شهدتها الانتخابات بالنسبة للتزويد بمواد التصويت. وتعكف اللجنة الانتخابية المستقلة وشرطة جنوب أفريقيا على التحقيق في هذه الأدلة. وإننا نحث اللجنة الانتخابية المستقلة على أن تمضي قدما على طريق الوساطة والفصل في المنازعات المعلقة، مع متابعة جميع التحقيقات الجنائية.

"ويعتبر حل هذه القضايا أمرا حاسما لمصداقية اللجنة الانتخابية المستقلة وسوف يطرح دروسا هامة تفيد منها الانتخابات المقبلة في جنوب أفريقيا. وسيعزز النجاح في حل هذه المسائل العالقة قضية المصالحة الوطنية من خلال إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية وشعب جنوب أفريقيا بتحويل اهتمامهم إلى حيث الواجبات التي بانتظارهم.

"وترحب بعثات المراقبين الدوليين بروح الوفاق التي بثت الحياة في الملاحظات التي أبداها في ٢ أيار/ مايو الرئيس دي كليرك والرئيس المنتخب مانديلا. إن التسامح والصبر اللذين أظهرهما شعب جنوب أفريقيا أثناء فترة التصويت، والانخفاض المثير في مستوى العنف السياسي، وما أعربت عنه الأحزاب السياسية من التزام بالمصالحة الوطنية، إنما تنبئ جميعا بمستقبل مبشر لجنوب أفريقيا الجديدة.

"ولقد قدم المجتمع الدولي دعمه للكفاح من أجل الديمقراطية في جنوب أفريقيا. لكن شعب جنوب أفريقيا هو الذي أدار بنفسه العملية الانتقالية بكاملها - منذ بدء المفاوضات وحتى تنظيم الانتخابات وإجرائها. وتشكل جنوب أفريقيا في هذا المجال حالة فريدة من نوعها. فبالرغم من

المشاكل التي صودفت، فإن الجهود الحثيثة التي بذلتها اللجنة الانتخابية المستقلة، مقرونة بصبر شعب جنوب أفريقيا وثبات عزمه، أتت ثمارها. وفي الوقت الذي تأخذ فيه بعثات المراقبين الدوليين بالاعتبار المشاكل التي ذكرت في هذا البيان وفي بياننا السابق، فإنها تشاطر الرأي الجماعي بأن حصيلة الانتخابات تعكس إرادة شعب جنوب أفريقيا".

١٠٥ - وفي اليوم نفسه، أصدرت في مقر الأمم المتحدة بيانا هذا نصه:

"أعلن القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا نتائج الانتخابات وصرح بأنها "حرة ونزيهة" أساسا.

"ويرحب الأمين العام بهذا التصريح معربا من جديد عن تهانيه الحارة لشعب جنوب أفريقيا ولجميع قادته.

"ويهنئ الأمين العام كذلك تهنئة حارة رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة على العمل الرائع الذي قاموا به. فبفضل تفانيهم وشجاعتهم، استطاع شعب جنوب أفريقيا أن يعبر في ظل السلم والحرية عن طموحه المشترك نحو مستقبل أفضل وعن تصميمه على أن يهيئ حياة ملؤها الكرامة والمساواة والحرية لكل رجل وامرأة في بلده.

"ولقد ظلت الأمم المتحدة معنية مباشرة بالحالة في جنوب أفريقيا منذ أكثر من أربعة عقود. وتصدرت مسيرة الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصري ثم بدأت ودعمت البرامج التي تستهدف تخفيف معاناة ضحاياه. وهيأت كذلك محفلا لممثلي منظمات جنوب أفريقيا، مثل المؤتمر الوطني الأفريقي، لدفع الحملة المناهضة للفصل العنصري إلى الأمام.

"ومنذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بصورة خاصة، والأمم المتحدة ممثلة في جنوب أفريقيا ببعثة مراقبين موكل إليها ولاية واضحة تقضي بالمساهمة في تحقيق انتقال سلمي من نظام الفصل العنصري إلى جنوب أفريقيا جديدة وديمقراطية وغير عنصرية وموحدة.

"وهذه البعثة كانت أوسع بعثة مراقبة انتخابية اضطلعت بها الأمم المتحدة. إذ اشترك فيها ما لا يقل عن ٢ ١٢٠ رجلا وامرأة، من بينهم موظفون من الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وأشخاص معينون من حوالي ١٢٠ من الدول الأعضاء. وهنا يود الأمين العام الإعراب لهم جميعا عن تقديره لما أنجزوه من أعمال، فقد أسدوا خدمة جليلة للأمم المتحدة كما خدموا شعب جنوب أفريقيا في فترة حاسمة من تاريخه، وقدموا خدمة لقضية الديمقراطية.

"وستبقى الأمم المتحدة ملتزمة بجنوب أفريقيا. ويتطلع الأمين العام إلى ما ستقدمه حكومة جنوب أفريقيا وشعبها من إسهامات في أنشطة الأمم المتحدة".

سادسا - التنسيق مع بعثات المراقبين الدوليين الأخرى

ألف - اللجنة التنسيقية

١٠٦ - في اضطلاعها بولايتها الأولية، عملت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا عن كثب مع بعثات مراقبي الكمنولث، والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقام أعضاء البعثات الأربع، في اجتماعات مشتركة دورية، سواء في مقر البعثة أو في الميدان، بتبادل المعلومات الخاصة بالتطورات الراهنة في جميع أنحاء البلاد، وخططوا انتشارهم المشترك لحضور الفعاليات الرئيسية ونسقوا أنشطتهم لكفالة أقصى تغطية ممكنة للتطورات المستجدة في جميع أنحاء البلاد. كذلك فقد أفضى إجراء مشاورات دورية فيما بين البعثات إلى اتخاذ مواقف مشتركة وقرارات ذات وجهة عملية تتصل على نحو خاص بالتطورات أو المسائل ذات الأهمية، واتخذت قرارات تتعلق بطريقة مفاتحة الأفراد أو الجماعات إما للإعراب عما يساور المجتمع الدولي من قلق، أو لطرح الخيارات المحتملة لمعالجة المشاكل. وكان ممثلو بعثات المراقبين الدوليين يجتمعون دوريا، على سبيل المثال، مع المدير التنفيذي لأمانة السلم الوطني، ومفوض الشرطة ووزير شؤون القانون والنظام، من أجل تقييم مسائل مثل العلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية، واستخدام القوة بغير لزوم من جانب أفراد الأمن، إلى جانب تحسين إجراءات تجنيد أفراد الشرطة وتدريبهم. وأصبحت بعثات المراقبين الدوليين، بعملها جنبا إلى جنب، قناة هامة للمعلومات من مستوى القاعدة الشعبية لتبلغ صانعي القرارات في الحكومة والأحزاب السياسية وقوات الأمن، بالنسبة للحالات التي قد تزيد التوتر أو التي قد تفضي إلى العنف.

١٠٧ - واعتمد المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ قرارا، صدق عليه

لاحقا المجلس التنفيذي الانتقالي، ويدعو الأمم المتحدة إلى تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين قدمهم الكمنولث والجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن المراقبين الذين قدمتهم كل من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى أو الحكومات. وطلب كذلك أن تضع الأمم المتحدة الترتيبات اللازمة في هذا الصدد، لا سيما ضمان نشر المراقبين الدوليين بطريقة فعالة ومنسقة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة. إزاء هذه الخلفية، ووفقا لتقريري السابق المؤرخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ (A/48/845-S/1994/16 و Add.1)، أنشئت لجنة تنسيق، مؤلفة من رؤساء بعثات المراقبين التابعة للأمم المتحدة والكمنولث ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الأوروبية، برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، ممثلي الخاص في جنوب أفريقيا.

١٠٨ - وكانت اللجنة التنسيقية تجتمع مرة واحدة أسبوعيا على الأقل للنظر في التقارير الواردة من وحدة العمليات المشتركة، المؤلفة من ممثلي بعثات المراقبين الأربع، وفرقة العمل التقنية، المؤلفة من ممثلي رؤساء الأحزاب الانتخابية التابعة لبعثات المراقبين الأربع، وكذلك للنظر في المسائل الأخرى التي يثيرها أي عضو من أعضاء اللجنة. واجتمعت فرقة العمل التقنية أيضا بانتظام وتفاعلت مع مسؤولي اللجنة الانتخابية المستقلة برئاسة نائبة الممثل الخاص. وأعدت وحدة العمليات المشتركة، التي عملت برئاسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة، خطة لتدريب وانتشار الأعداد الكبيرة من مراقبي الانتخابات الدوليين المقرر وزعهم أثناء الانتخابات، وأنشئت مصارف بيانات من أجل تسجيل المعلومات التي يجمعها المراقبون وحفظها بصورة منهجية.

١٠٩ - واجتمعت اللجنة التنسيقية أيضا مع القاضي كريغلر بصورة دورية. وفي هذه الاجتماعات، كان يلفت انتباه اللجنة الانتخابية المستقلة إلى التقارير التي تقدمها أفرقة المراقبين التابعة للبعثات. ومن جانبه، كان القاضي كريغلر يضع اللجنة في صورة التقدم المحرز في أعمال اللجنة للتحضير للانتخابات. وقد لفتت البعثات انتباهه إلى تقارير ميدانية عن تجاوزات ارتكبت وسلبيات في التحضير للانتخابات على المستوى المحلي، واتخذت اللجنة إجراءات بشأنها. وبشكل عام، كان التعاون بين اللجنة التنسيقية واللجنة الانتخابية المستقلة بناء ومفيدا للجهتين. وقدمت بعثات المراقبين الدوليين إلى اللجنة الانتخابية المستقلة الدعم والتشجيع لا على مستوى السياسات فحسب، إنما أيضا على مستوى فرقة العمل التقنية ووحدة العمليات المشتركة. واجتمع أيضا مسؤولو الوحدات الانتخابية التابعة لبعثات المراقبين الأربع بمسؤولي الانتخابات التابعين للجنة الانتخابية المستقلة من أجل معالجة المشاكل لدى نشوئها.

١١٠ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير والبيانات العامة، ففي حين كانت كل بعثة من بعثات المراقبين الدوليين ترفع التقارير إلى منظمتها الأم، كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة تنسق صياغة وإصدار البيانات المشتركة بشأن مختلف جوانب العملية الانتقالية. وقد صدر واحد من هذه البيانات في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٤، ليشجب أعمال العنف التي حدثت في وسط جوهانسبرغ أثناء مسيرة للزولو نظمت دعما للملك زوليتيني. وأصدرت بعثات المراقبين الدوليين عشية التصويت (٢٥ نيسان/ أبريل) بيانا مشتركا أدان أعمال العنف التي تهدد الانتخابات وشدد على ما للسلوك السلمي من أهمية قصوى أثناء الانتخابات. وأعرب بيان صدر بعد التصويت (٣٠ نيسان/ أبريل) عن قناعة البعثات بأن شعب جنوب أفريقيا تمكن من المشاركة بحرية في التصويت. وفي ٦ أيار/ مايو، بعد أن أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة نتائج الانتخابات، أصدرت البعثات بيانا أبدت فيه الرأي الجماعي للمراقبين الدوليين بأنه رغم الصعوبات التي صودفت، فإن حصيلة الانتخابات عكست إرادة شعب جنوب أفريقيا.

باء - فرقة العمل التقنية

١١١ - اقترحت الفقرة ٧١ من تقريري المؤرخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ أنه يتعين إنشاء فرقة عمل تقنية، في إطار اللجنة التنسيقية، تتألف من موظفي الانتخابات الرئيسيين الأربعة التابعين لبعثات المراقبين الدوليين الأربع، ويرأسها رئيس الشعبة الانتخابية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة، وتكون وظيفتها الإشراف على أنشطة وحدة العمليات المشتركة. إلا أن اجتماعات فرقة العمل التقنية كانت تنعقد عمليا، إما برئاسة نائبة الممثل الخاص أو برئاسة مدير الشعبة الانتخابية في البعثة، في حين عمل نائب مدير الشعبة كأمين لها.

١١٢ - وعقدت فرقة العمل التقنية اجتماعها الأول في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ واجتمعت بعد ذلك إحدى عشرة مرة. وحضر موظفو اللجنة الانتخابية المستقلة ثمانية من هذه الاجتماعات بدعوة دائمة من جانب اللجنة التنسيقية. ووافقت فرقة العمل التقنية

على أن تعمل وحدة العمليات المشتركة كفريق مشروع متفرغ، بدلا من أن تكون لجنة أو فريقا عاملا دوريا. وأقرت فرقة العمل التقنية، في اجتماعها المعقود في ٣ شباط/ فبراير، قائمة بالمهام التي ينبغي على وحدة العمليات المشتركة أداؤها كأساس لأعمالها.

١١٣ - وما أن أنشئت وحدة العمليات المشتركة، حتى جرت معالجة معظم المسائل التقنية على ذلك المستوى. ولم تنظر فرقة العمل التقنية إلا في مسائل الموارد الرئيسية. وعملت وحدة العمليات المشتركة باستقلالية إلى حد بعيد، وكانت درجة الإشراف المطلوبة من فرقة العمل التقنية ضئيلة جدا. وأصبح هذا النمط أكثر بروزا باقتراب موعد الانتخابات. واستخدمت فرقة العمل التقنية أيضا كمحفل لتنسيق الاستجابات بين بعثات المراقبين الدوليين لما تطلبه اللجنة الانتخابية المستقلة من مساعدات تقنية. واستأثرت هذه الوظيفة بنسبة هامة من وقت فرقة العمل التقنية.

جيم - وحدة العمليات المشتركة

١١٤ - انصب دور وحدة العمليات المشتركة على مجالين رئيسيين: التنسيق مع بعثات المراقبين الدوليين الثلاث الأخرى، والتحضير لوصول عدد كبير من مراقبي الانتخابات الدوليين المتوقعين للانتخابات.

١١٥ - أما الوحدة، التي عينت فيها كل من بعثات المراقبين ممثلين لها فقد كرست انتباهها بصورة أولية للانطلاق على أساس ترتيبات التنسيق غير الرسمية التي سبق أن وضعتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة. واستحدثت الوحدة، بالتعاون مع بعثات المراقبين الدوليين الأخرى، نماذج مشتركة لمراقبة مراكز التصويت وعد الأصوات، وأعدت برامج الحاسوب ونظمت مصارف البيانات لتسجيل البيانات وحفظها بصورة منتظمة كي تستخدمها البعثات الأربع جميعا. وعقدت اجتماعات دورية للوحدة لمناقشة المسائل ذات الأهمية والتماس الاتفاق على الإجراءات المقترحة.

١١٦ - وشاركت الوحدة مشاركة عميقة في إعداد خطة وزع العدد الكبير من مراقبي الانتخابات الدوليين اللازمين لمراقبة الانتخابات. واقتضى هذا الأمر قدرا كبيرا من الأعمال التحضيرية، لا سيما في مجال التدريب، بما في ذلك وضع المواد والاستراتيجيات الإعلامية والتدريبية المناسبة. وتعاونت الوحدة أيضا مع شعبة الإدارة التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة لحل المشاكل ذات الصلة بالنقل والاتصالات ومرافق المؤتمرات وتسهيلات الإقامة لحوالي ٤٨٥ ١ من مراقبي الانتخابات الدوليين الذين وصلوا حديثا، إلى جانب وزعهم في المقاطعات. وأقامت الوحدة أيضا صلة مع اللجنة الانتخابية المستقلة بغية جمع المعلومات عن كل مجموعة من مجموعات مراكز التصويت التي ستقوم بزيارتها أفرقة المراقبين خلال أيام التصويت، وأصدرت كتيبا يتضمن معلومات أساسية ومبادئ توجيهية تنفيذية، يستخدمها مراقبو الانتخابات الدوليون التابعون لبعثات المراقبين الدوليين الأربع.

سابعا - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

ألف - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية

١١٧ - بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢)، تعاونت بعثة مراقبي الأمم المتحدة مع تشكيلة عريضة من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما في مجالات رصد العنف، وتعزيز السلم، وحقوق الإنسان، والتثقيف المدني. ومنذ بدء البعثة، أُسندت إلى أحد مراقبيها مهمة العمل كموظف اتصال مع المنظمات غير الحكومية. ومع توسيع ولاية البعثة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤)، اتسع نطاق تعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني بحيث شمل المشتركين في مراقبة العملية الانتخابية وتثقيف الناخبين.

١١٨ - وقد أشرت، في تقريري المؤرخ ١٠ كانون الثاني/ يناير، إلى الدور الحاسم الذي كان من الضروري أن تؤديه المنظمات غير الحكومية، المحلية والأجنبية، في نجاح عملية مراقبة الانتخابات بوجه عام. واستجابة لرغبة أعرب عنها المجلس التنفيذي الانتقالي، في أن يتعاون جميع المراقبين الدوليين والمراقبين الآخرين تعاونا وثيقا على أداء مهمتهم المتمثلة في الإشراف على العملية الانتخابية في جميع مراحلها، بينت (في الفقرتين ٧٥ و ٧٦) أنه ستُبذل جهود لإقامة علاقة تعاون مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية ولإقامة علاقات عمل مع الكيانات غير الحكومية الوطنية المشتركة في مختلف جوانب الانتخاب، مثل التثقيف المدني وتنظيم شبكات الرصد الأهلية.

١١٩ - وأنشئ مكتب اتصال مع المنظمات غير الحكومية في الشعبة الانتخابية في البعثة، لتنفيذ هذه

السياسة. وجرى حث مراقبي البعثة على توسيع نطاق الاتصالات الحالية مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات القائمة على أساس المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية المشتركة في بناء السلم وحل المنازعات، فضلا عن المنظمات التي تقوم بمراقبة العملية الانتخابية. وأقام مكتب الاتصال هذا اتصالات مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، المحلية منها والأجنبية على السواء، وهو يحيطها علما بولاية البعثة ويرد على طلبات الحصول على معلومات. وقد مثل هذا المكتب البعثة، مثلا، في اجتماعات الشبكة الوطنية لمراقبي الانتخابات، وهي منظمة تكونت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ لتنسيق جهود المنظمات غير الحكومية، المحلية والأجنبية، المشاركة في مراقبة الانتخابات؛ فضلا عن اجتماعات فريق القادة الدينيين المعني بنزاهة الانتخابات وبرنامج مجلس الكنائس العالمي للرصد في جنوب أفريقيا. وكانت اللجنة الانتخابية المستقلة بدورها تتشاور مع مكتب الاتصال فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الأجنبية.

١٢٠ - ودعيت بعثات المراقبين الدوليين إلى التعاون مع ممثلي الكنائس، وقطاع الأعمال، ونقابات العمال، ومنظمات رصد السلم، ومختلف المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية، لتعيين ممثل لها في لجنة تنظيم الشبكة الوطنية لمراقبي الانتخابات. وجرى تعاون مماثل على صعيدي المقاطعات الفرعية والدوائر الانتخابية، مع هياكل هذه الشبكة ومع منظمات غير حكومية أخرى. وفي عدة مجالات، أقيمت محافل مشتركة لتبادل المعلومات، ورسم استراتيجيات مشتركة لرصد الأحداث ولمناقشة خطة الوزع المتعلقة بالانتخابات. وفي عدة حالات، قامت الهياكل المعنية بالسلم والمنظمات غير الحكومية بإتاحة التوجيه وإمكانية الوصول للمجتمعات المحلية أمام مراقبي الانتخابات الدوليين. وكان هؤلاء، بدورهم يقدمون المساعدة والمشورة عندما تُطلبان منهم.

باء - مراقبو المنظمات غير الحكومية

١٢١ - اضطلعت المنظمات غير الحكومية الجنوب أفريقية بمعظم عمليات التثقيف المدني وتثقيف الناخبين، واستنبطت مفهوم رصد الانتخابات من قبل المجتمع المدني. واعتمدت اللجنة الانتخابية المستقلة ما مجموعه ٣٠ منظمة غير حكومية محلية، كانت الشبكة الوطنية لمراقبي الانتخابات أكبرها. وقامت هذه المنظمات بوزع ما يناهز ٢٥ ٠٠٠ مراقب في جميع أنحاء البلاد، للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ٩٧ منظمة غير حكومية أجنبية ما يتجاوز ٢ ٠٠٠ مراقب من جميع أنحاء العالم. وكان من أهم المؤسسات المساهمة: اتحاد برلماني أوروبا الغربية، الذي قام بوزع ما يناهز ٤٠٠ برلماني لمراقبة انتخابات جنوب أفريقيا. وتبادلت البعثة معهم جلسات الإحاطة الإعلامية وتوفير المعلومات الخاصة بالسوقيات وأقامت اتصالا وثيقا مع مراقبي هذا الاتحاد على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم كثير من المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة موظفين مؤهلين ومدربين، ولا سيما لمديرية الرصد التابعة لها. وأمنت الرابطة الوطنية للنساء مشاركة أكبر للمرأة في عملية تحقيق الديمقراطية في جنوب أفريقيا. وطلب من المنظمات غير الحكومية المشتركة في مراقبة الانتخابات التوقيع على مدونة سلوك، وزود موظفوها ببطاقات هوية وملابس تعريفية قدمتها اللجنة الانتخابية المستقلة تيسيرا لوصولهم إلى مراكز الاقتراع.

١٢٢ - وقد تجاوزت مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في أيام الانتخابات عملية المراقبة. واضطر مراقبو المنظمات غير الحكومية، بسبب أوجه القصور الإدارية والسوقية للجنة الانتخابية المستقلة، إلى الاضطلاع بمهام تتجاوز ولايتهم الأصلية. وفي عدة مراكز تصويت، كانوا في نفس الوقت جزءا من فريق الموظفين والراصدين. واستعانت اللجنة الانتخابية المستقلة بهم أيضا، لمساعدة موظفي الانتخابات في حالات مخصصة. وتلبية لطلب اللجنة الانتخابية المستقلة، قدمت الأوساط الدينية ما يناهز ٢٠٠ ١ شخص، للمساعدة في عد بطاقات الاقتراع، عندما تبين بوضوح أن هذه المرحلة من العملية الانتخابية يعيقها إعاقة خطيرة عدم وجود الموظفين المؤهلين. وشعر عدة مراقبين، عملوا كمتطوعين، بعد الانتخابات، أنهم لم يعاملوا بإنصاف وطالبوا بأن تدفع لهم أجور، على غرار موظفي وراصدي اللجنة الانتخابية المستقلة.

١٢٣ - وكانت مساهمة مراقبي المنظمات غير الحكومية حاسمة في الانتخابات، مع أنه لم يجرِ تدريب جميعهم تدريبا مناسبا، بسبب ضيق الوقت، كما أن المراقبة لم تشمل بعض المناطق. وساعدت مشاركة المنظمات غير الحكومية على إنجاز العملية الانتخابية، بالرغم من الصعوبات الإدارية والسوقية. وأتاح عمل المنظمات غير الحكومية أيضا لسكان جنوب أفريقيا المشاركة على نطاق أوسع في الانتخابات، مما جعلها،

على حد تعبير رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، القاضي يوهان كريغلر، "انتخابات شعبية".

ثامنا - الإدارة

ألف - الموارد: الموظفون

١٢٤ - تطلبت ولاية البعثة الموسعة، على النحو المشار إليه آنفا في هذا التقرير، زيادة كبرى في عدد المراقبين، في غضون فترة زمنية قصيرة، مما اقتضى إنشاء شبكة دعم، في وقت قصير قبل الانتخابات. وكانت المرحلة الانتخابية للبعثة قصيرة نسبيا. وكانت النتيجة أن الدعم الإداري والسوقي اللازم لاضطلاع البعثة بولايتها على نحو فعال شكل جهدا جبارا، ولا سيما في الفترات التي سبقت الانتخابات مباشرة أو التي تلتها مباشرة. وفي الفترة الممتدة من نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ - حين أقرت الجمعية العامة ميزانية البعثة بعد توسيع ولايتها - إلى نهاية نيسان/ أبريل ١٩٩٤، خططت البعثة ونفذت عملية وزع ٩٨٥ ١ مراقبا انتخابيا دوليا. وكان هذا يمثل زيادة كبرى على الـ ١٠٠ مراقب الموجودين داخل البلد، منذ مطلع شباط/ فبراير ١٩٩٤.

١٢٥ - وبلغت عملية الوزع ذروتها قبل الانتخابات مباشرة، بوصول معظم مراقبي الانتخابات الدوليين. وقامت العناصر الإدارية التابعة للبعثة ووحدة المراقبين المشتركة بتجهيز ملفات المراقبين الدوليين القادمين، ونقلهم إلى مراكز تدريب ووزعهم على المواقع المعينة لهم. وبعد الانتخابات مباشرة، أعيد المراقبون هؤلاء إلى أوطانهم. وقد أنجز هذه العملية بأكملها، في غضون ١٢ يوما، عدد محدود من موظفي الدعم. واقتضت عوامل خارجة عن إرادة البعثة تعديلا مستمرا لخطة الوزع التي رسمتها البعثة، بما في ذلك المشاكل المواجهة في مقر الأمم المتحدة في التحديد النهائي لأعداد المراقبين ووضع قوائمهم. واقتضت الصعوبات التي عانتها اللجنة الانتخابية المستقلة، والتي أخرت إنجاز قائمة مراكز التصويت حتى أيام التصويت، فضلا عن تمديد أيام التصويت وعد الأصوات، إجراء الكثير من التغييرات في آخر لحظة في خطط البعثة المتعلقة بخطط الوزع والسوقيات.

باء - الاتصالات

١٢٦ - لم يكن من الممكن إقامة شبكة اتصالات لاسلكية تابعة للبعثة، كافية لتغطية البلاد قاطبة، وذلك بسبب قصر الوقت المتاح وحجم البلاد. ولذلك، أقيمت شبكة اتصالات لاسلكية بترددات عالية جدا (VHF)، لتغطية المناطق التي اتسم ماضيها بالعنف، أو التي كان يتوقع حدوث عنف فيها. وللتمكن من العمل ضمن حدود نطاق موجات بترددات عالية جدا مشوش للغاية، استُعين بخدمات شبكة تقوية تجارية للاتصالات اللاسلكية، لتغطية منطقتي دوربان وجوهانسبرغ. ولتعزيز الاتصالات اللاسلكية في المناطق التي يحتمل حدوث عنف فيها، جهزت طائرتا هليكوبتر خفيفتان بأجهزة تقوية، واستخدمتا كتوصيلات منقولة جوا في حالة تعطل الأجهزة الأرضية. وجهزت أفرقة البعثة بمعدات الهاتف ومرافق الفاكس في معظم أنحاء البلد، إلا في عدد قليل جدا من المناطق النائية. ووفرت البعثة أيضا مرافق الاتصالات لبعثات مراقبي الكمنولث، والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وقامت هذه البعثات بدفع نصيب متناسب من تكاليف التركيب والتشغيل.

جيم - الدعم الجوي والمركبات

١٢٧ - خصصت ميزانية البعثة اعتمادات لاستئجار طائرات، لوزع المراقبين الدوليين ولأغراض الاتصالات. ومع بعض الاستثناءات القليلة كان يمكن الوصول إلى عواصم المقاطعات بالحافلات أو بالخطوط الجوية التجارية. وقد استخدمت خطوط تجارية عادية لمعظم الرحلات الجوية داخل منطقة البعثة.

١٢٨ - وأثناء الانتخابات، تم استئجار إحدى عشرة طائرة هليكوبتر خفيفة وطائرة واحدة خفيفة ثابتة الجناحين. واستخدمت طائرتا هليكوبتر كمحطتي تقوية للاتصالات اللاسلكية، على النحو المبين أعلاه؛ إحداهما في مقاطعة بريتوريا - ويتووترزراند - فيرينيغنغ، والثانية في مقاطعة كوازولو/ ناتال. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك طائرة هليكوبتر واحدة في كل من المقاطعات التسع، وذلك لإجلاء الأفراد لأسباب طبية أو في حالة الإصابات أو حالات الطوارئ، وللسماح لمنسقي المقاطعات بالسفر بسرعة إلى مناطق المشاكل، عند الاقتضاء. وفي منطقة الكيب الشمالية، التي تتجاوز فيها المسافات الكبيرة التي ينبغي اجتيازها مدى طيران طائرات الهليكوبتر، تم توفير طائرة صغيرة ثابتة الجناحين.

١٢٩ - وكان التفكير المبدئي أن تكون إعادة المراقبين الدوليين إلى جوهانسبرغ أصلا على عكس عملية الوزع. بيد أن تمديد فترة التصويت اقتضى

تغييرات أجريت في آخر لحظة وأضيف استخدام طائرة مستأجرة لتأمين تجهيز هؤلاء المراقبين ومغادرتهم في الوقت المناسب وإعادتهم إلى أوطانهم. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت طائرة من طراز AN26، أعارتها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، في عملية إعادة المراقبين إلى أوطانهم.

١٣٠ - وتم استئجار أسطول النقل البري للبعثة، المؤلف من ١ ٠٧٧ مركبة، من وكالات تأجير السيارات القائمة في البلد. وفي الأيام الأخيرة قبل الانتخابات، تم استئجار ٣٠٠ مركبة. وزيد إلى هذا العدد ٧٧٧ مركبة إضافية للمراقبين الدوليين أثناء الانتخابات نفسها. واستأجرت البعثة أيضا ٢٠ مركبة ليستخدمها مراقبو منظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذه الحالة، تصرفت البعثة بوصفها وكيلا مركزيا للشراء، بالنيابة عن بعثة مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية.

دال - مسائل الأمن

١٣١ - كانت سلامة وأمن المراقبين الدوليين من دواعي الانشغال المعرب عنها في قرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤)، الذي دعا جميع الأطراف في جنوب أفريقيا "إلى احترام سلامة وأمن المراقبين الدوليين وتيسير اضطلاعهم بولايتهم". وتم توجيه أنظار الإدارات الحكومية ذات الصلة والأحزاب السياسية إلى هذا الطلب.

١٣٢ - وكان أمن موظفي البعثة واحدا من الاهتمامات الأساسية طوال فترة البعثة. فقد كان الموظفون معرضين للأخطار التالية:

(أ) الاعتداءات الإجرامية العادية، وقد وقع عدد من هذه الحوادث، معظمه في جوهانسبرغ؛

(ب) إقحامهم عرضا في العنف أثناء المظاهرات والتجمعات أو في مناطق كان فيها التنافس بين فصائل مختلفة يتطور إلى تبادل إطلاق النار وما شابه ذلك. وكان أخطر حادث من هذا القبيل اعتداء بقنبلة يدوية في مظاهرة جرت في كمبرلي يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٣، وكان أحد مراقبي البعثة من الذين أصيبوا بجروح فيه؛

(ج) الاعتداء المتعمد - كان هناك، طوال مدة البعثة، درجة من التهديد من قبل المتطرفين المعارضين لدور الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا. وكان من الدلائل المنذرة بهذا الخطر الإهانة الكلامية أو حمل الأسلحة بطريقة تنطوي على التهديد والزعم بإدراج بعثات المراقبين الدوليين في قائمة المستهدفين، التي يبدو أن جماعة متطرفة أرسلتها إلى إحدى الصحف. على أنه لم يحدث أي هجوم فعلي متعمد على أي عضو من أعضاء بعثات المراقبين الدوليين.

١٣٣ - وأقيم اتصال وثيق وبنّاء على جميع المستويات مع شرطة جنوب أفريقيا وقوة دفاع جنوب أفريقيا. وكان كبار موظفي البعثة يناقشون مسائل الأمن مع المسؤولين على كل مستويات الحكومة، ومع ممثلي الأحزاب السياسية. وفي إطار ولاية البعثة في مجال تعزيز السلم، كثيرا ما كان المراقبون قادرين على الاستفادة من هذه الروابط لنزع فتيل المواجهة بين قوات الأمن والمتظاهرين. وأثناء الانتخاب، اتخذت قوات الأمن في جنوب أفريقيا تدابير خاصة لسلامة المراقبين الدوليين. فعلى سبيل المثال، وافقت قوة دفاع جنوب أفريقيا على أن يستخدم مراقبو الأمم المتحدة مرافق الاتصالات والثكنات في إحدى حالات الطوارئ.

١٣٤ - وكانت المسؤولية الأولى عن حماية المراقبين تقع على عاتق حكومة جنوب أفريقيا. بيد أن البعثة كانت تعترف بأن قوات الأمن عاجزة عن حماية المراقبين في كل حين. وكان من التدابير المتخذة لتحسين أمن البعثة تدريب جميع المراقبين لتوعيتهم بالمسائل الأمنية، على التيقظ الأبدي والتخطيط وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في مرجع الأمم المتحدة للأمن في الميدان. وقبل الانتخابات، تم تعيين منسقين في مكاتب البعثة في المقاطعات والمقر، لتأمين الاتصال مع قوات الأمن، وإعداد الخطط الأمنية وتقديم المشورة للمراقبين. وكان معظم هؤلاء المنسقين، لا جميعهم، من ذوي الخبرة في شؤون الأمن. وكان الاتصال المتكرر مع بعثات المراقبين الدوليين الأخرى، فيما يتعلق بمسائل الأمن، يعني وضع نهج مشترك إزاء الأمن. وتم تشجيع تبادل المعلومات على جميع المستويات لضمان عدم تعريض المراقبين للخطر.

تاسعا - ملاحظات ختامية

١٣٥ - إن أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا كانت تاريخية بالفعل. ولا شك في أن الانتخابات وفرت للسكان قاطبة إطارا للاتحاد ولتبني المثل الأعلى المتمثل في جنوب أفريقيا جديدة وغير عنصرية وديمقراطية وموحدة".

١٣٦ - وجنت الأمم المتحدة، بفضل البعثة، ثروة من الخبرات. وسيشار إلى منجزاتها، فضلا عن أخطائها

وأوجه قصورها، عند التخطيط لبعثات مماثلة في المستقبل. وقد طلبت من مختلف الإدارات المعنية بصورة مباشرة أن تتعاون مع كبار موظفي البعثة، في سبيل استخلاص العبر من هذه التجربة.

١٣٧ - في غضون العملية الانتقالية، تحقق مستوى رفيع من التعاون بين البعثة واللجنة الانتخابية المستقلة والمؤسسات الأخرى في جنوب أفريقيا. وقد كان في ذلك فائدة كبيرة لجميع الأطراف. وساهم ذلك، بصورة خاصة، في الحل المبكر لعدد كبير من المشاكل التي واجهتها اللجنة الانتخابية المستقلة. ويمكن في المستقبل البناء على الخبرة المكتسبة والعلاقات التي أقيمت. والواقع أن هذه التجربة فضلا عن خبرة جنوب أفريقيا هما حاليا قيد الاستفادة منهما في أماكن أخرى.

١٣٨ - وأفاد التعاون الوثيق بين البعثة وبعثات مراقبي الكمنولث والجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية جميع الجهات المعنية، بما في ذلك هياكل جنوب أفريقيا. وتجسد مستوى التفاهم والتماثل في التفكير المتحقق في أسمى تعبير له، في البيانين المشتركين الأساسيين اللذين أصدرتهما البعثات الأربع مجتمعة: وذلك أولا لتقييم الطريقة التي جرى بها الاقتراع، وبعد أيام قلائل، لإجراء التقييم النهائي للعملية الانتخابية.

١٣٩ - وتشكل جهود المجتمع الدولي في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٢، بصفتها نشاطا من أنشطة الدبلوماسية الوقائية استفاد من قوى عدة منظمات دولية لدعم الجهود المحلية في سبيل السلم والمصالحة الوطنية، إثباتا فريدا وإيجابيا لفوائد هذا التعاون. وأود أن أسجل هنا أحر تهاني لمنظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، لما قامت به من عمل ممتاز في جنوب أفريقيا، وامتناني لما قدمته بعثاتها من تعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة على كل المستويات. وقد كان هذا في أرجح الظن، أوثق شكل من أشكال التعاون الذي تحقق بين منظماتنا إلى الآن. ولكن ينبغي ألا نغتر بما حدث، فإنه لم يزل ثمة متسع للتحسين، وأنا عازم على دعوة هذه المنظمات الثلاث، وفي الواقع وغيرها من المنظمات الإقليمية المعنية، إلى التفكير معا لوضع مبادئ توجيهية للتعاون في المستقبل، تقوم على أساس نجاح، وكذلك أخطاء، تجربتنا المشتركة في جنوب أفريقيا وفي غيرها من الأماكن.

١٤٠ - وهناك عبرة أخرى جديرة بأن نستغلها من تجربة جنوب أفريقيا، هي مفهوم اتفاق السلم الوطني وما تمخض عنه من هياكل: لجنة السلم الوطني، وأمانة السلم الوطني، ولجنة غولدستون، وحتى إن فقدت عدة لجان للسلم زخمها في مرحلة من مراحلها، فلا يمكن صرف النظر عما لمساهمتها في العملية ككل من قيمة جُلى. وهي جديرة بمزيد من الثناء للتدريب الذي قدم في نطاق هياكل السلم إلى آلاف الأفراد الذين تمكنوا بذلك من مد يد المساعدة للجنة الانتخابية المستقلة أثناء الانتخابات، إما مباشرة، بصفتهم موظفيها، أو بصورة غير مباشرة، كمتطوعين. وبطبيعة الحال، لا يمكن نقل تجربة جنوب أفريقيا بشكل آلي لإحلالها في مكان آخر، ولكن قد تكون ثمة حالات في العالم، الآن أو في المستقبل - ولا سيما في أفريقيا - يمكن أن يتسنى فيها تطبيق خبرات جنوب أفريقيا ومبادراتها ومواقفها.

١٤١ - وقد نجحت اللجنة الانتخابية المستقلة في إجراء انتخابات في ظل صعوبات كأداء، وهي لذلك تستحق التهنئة. ولم يكن أداء آلية جنوب أفريقيا الانتخابية كاملا، وكانت اللجنة أول من اعترف بذلك. ولحسن الحظ، فإن المثابرة والإقبال على توخي الحل الوسط اللذين سادا المفاوضات كانا متواصلين. وأثبتت الأحزاب السياسية تحليها بالنضج وروح المسؤولية على نحو ملحوظ، مما ساعد على تحقيق نتيجة عامة مقبولة وجديرة بالثقة. وفي هذا عبرة من أهم العبر التي تستخلص من عملية التغيير في جنوب أفريقيا ككل. وطوال عملية الانتقال، ثبت زعماء جنوب أفريقيا السياسيون على مواقفهم، ناهلين من أعماق مكامن الطاقة والخيال في نفوسهم لتذليل كل حجر عثرة اعترض طريقهم. وهم لذلك جديرون بإعجابنا وتهانينا ودعمنا المستمر.

١٤٢ - وختاما، أود أن أشيد بحرارة بممثلي الخاص في جنوب أفريقيا، السيد الأخضر الإبراهيمي، لتفانيه المتجرد وقيادته البارزة للبعثة. وأود أيضا أن أشكر نائبة الممثل الخاص، السيدة أنجيلا كينغ، لإسهامها في نجاح البعثة، وأخيرا، أود أن أشكر جميع الذين خدموا في البعثة أو تعاونوا معها، والذين كفلت مساهمتهم الجماعية النهوض بالولاية التي أسندها إلي مجلس الأمن بصدد جنوب أفريقيا، نصا وروحا على السواء.

الوثيقة ٢١٧

البيان الذي أدلى به الأمين العام بطرس بطرس غالى في الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن استئناف جنوب أفريقيا المشاركة في أعمال الجمعية

A/48/PV.95، ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

لقد أصبح لشعب جنوب أفريقيا الآن صوته المسموع. وتحتل جنوب أفريقيا الجديدة الآن مكانها بين أسرة الأمم. واليوم، تستعيد جنوب أفريقيا مكانها شريكة كاملة المشاركة في أعمال الأمم المتحدة.

لقد كان الكفاح ضد الفصل العنصري أهم كفاح في قرننا هذا. وتدمير الفصل العنصري تحية إلى شعب جنوب أفريقيا. وهو دليل على التزام المجتمع الدولي. لقد كان كفاحا تجاوز كثيرا حدود جنوب أفريقيا. كان كفاحا ساعد على تحديد صورة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

ولذلك، فإن نجاح جنوب أفريقيا نجاح للأمم المتحدة أيضا. فعن طريق الأمم المتحدة أعرب المجتمع الدولي عن تضامنه مع شعب جنوب أفريقيا. وعن طريق الأمم المتحدة أظهر المجتمع الدولي تأييده لقضية شعب جنوب أفريقيا وكفاحه.

لقد كان إسهام الأمم المتحدة هاما. وكان دورها كبيرا. فالأمم المتحدة بإدانتها القوية للفصل العنصري عززت البعد الأخلاقي للكفاح. وبعزل جنوب أفريقيا، ومساعدة معارضي الفصل العنصري، وسعت الأمم المتحدة الأبعاد السياسية للكفاح. وأضاف المجتمع الدولي، بحثّه على فرض الجزاءات، بعدا اقتصاديا حيويا للكفاح.

ومن الناحية الأخلاقية والإنسانية، كان صوت المجتمع الدولي مسموعا بوضوح. فقد أعلنت الجمعية العامة أن الفصل العنصري انتهاك للميثاق. واعتبرت الفصل العنصري انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعرفت الفصل العنصري بأنه جريمة ضد ضمير وكرامة البشرية كلها. ورصدت الأعمال الوحشية. وعملت على تعبئة الرأي العام ضد الظلم.

ومن الناحية السياسية، ساعدت الأمم المتحدة على بناء ودعم إجماع دولي تأييدا لإحداث تغيير. وأنشئت لجنة خاصة لمناهضة الفصل العنصري في عام ١٩٦٢ هدفها تعزيز معارضة الفصل العنصري. وفي عام ١٩٧٤ منعت الجمعية العامة جنوب أفريقيا من الاشتراك في أعمالها، ودعت حركات التحرر للمشاركة كمراقبة. وأنشئ صندوق استئماني لمساعدة السجناء السياسيين وعائلاتهم. وأعلنت سنة ١٩٧٨ سنة دولية لمناهضة الفصل العنصري. وخصصت أيام دولية خاصة للتضامن مع معارضي الفصل العنصري. وكانت الرسالة السياسية ضد الفصل العنصري واضحة.

وكانت الأمم المتحدة أيضا أداة هامة في تعزيز البعد الاقتصادي للكفاح ضد الفصل العنصري. فقد فرض مجلس الأمن حظرا إلزاميا على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. وأعلنت الجمعية العامة سنة ١٩٨٢ سنة دولية لتعبئة فرض الجزاءات على جنوب أفريقيا. وأعطت هذه الإجراءات دفعة جديدة للجهود المناهضة للفصل العنصري في العديد من الدول الأعضاء.

إنني أشعر بفخر خاص لأن الأمم المتحدة كانت أساسية في الجهود الدولية لتعزيز وإقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية.

لقد كان اعتماد "الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي" عام ١٩٨٩ نقطة تحول. وعزز اعتماده إجماعا جديدا بشأن جنوب أفريقيا. وهذا الإجماع كان عنصرا هاما في تهيئة الظروف لحل تفاوضي.

إن ممثلي الأمم المتحدة كانوا موجودين خلال المفاوضات الطويلة. فقد أوفد مراقبون من الأمم المتحدة في آب/ أغسطس ١٩٩٢ من أجل بناء الثقة والمساعدة على تقليل انتشار العنف السياسي. وبناء على طلب من المجلس التنفيذي الانتقالي، أوفد ٦٠٠ ١ من مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة لمراقبة أول انتخابات حرة وديمقراطية أجريت في جنوب أفريقيا في نيسان/ أبريل من هذا العام. أما التنصيب الناجح لحكومة الوحدة الوطنية فهو مكافأة تستحقها جنوب أفريقيا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

لقد قدمت جنوب أفريقيا أمثلة لا تنسى عن الإيمان بالمستقبل في هذا الربيع، وفي الوقت الذي غالبا ما كانت فيه القارة الأفريقية مسرحا محزنا للمواجهة العرقية والحرب الأهلية والصراعات الحدودية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الفقر والتخلف الإنمائي اللذين يحدقان بأغلبية سكانها.

وفي اجتماع القمة الأخير الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في تونس، أتيحت لي فرصة القول إن إجراء أول انتخابات عامة في جنوب أفريقيا وتولي نيلسون مانديلا رئاسة جنوب أفريقيا الديمقراطية وغير العنصرية يعتبران حدثا تاريخيا.

إن هذه الصور للوحدة الوطنية تعبر دون شك عن أحداث لا تنتسى سيسجلها التاريخ على صفحاته، ويمكن أن تكون مثلا نقتدي به جميعا.

إن الترحيب بجنوب أفريقيا في الجمعية العامة وفي مختلف هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة هو بلا شك مصدر اعتزاز لنا. وهو أيضا بالنسبة للأمم المتحدة مصدر ارتياح مشروع، إذ إن المنظمة العالمية لم تأل منذ عقود جهدا في سبيل مساعدة شعب جنوب أفريقيا على الكفاح ضد الفصل العنصري وفي سبيل استعادة كرامته.

أما اليوم، فنحن بدورنا نسأل جنوب أفريقيا أن تدعمنا في كفاحنا من أجل تحقيق السلم والتنمية في أفريقيا. نعم، إن باستطاعة جنوب أفريقيا الديمقراطية وغير العنصرية أن تساعد القارة الأفريقية في سعيها إلى تحقيق الاستقرار والتسامح والديمقراطية.

إن الطريقة الرائعة التي علا بها مواطنو جنوب أفريقيا فوق خلافاتهم وأرسوا الأسس لديمقراطية متعددة الأحزاب وغير عنصرية هي طريقة مثالية. فالشجاعة والتماسك والرؤية التاريخية المطلوبة للتغلب على الخلافات الاستثنائية وكفالة تحقيق انتقال سلمي هي أمور يجب أن تكون مصدر أمل للقارة الأفريقية بأسرها.

إن بوسع جنوب أفريقيا أيضا، بوصفها قوة اقتصادية إقليمية، أن تسهم في تنمية القارة الأفريقية، وبوسعها، علاوة على ذلك، أن تكون عامل استقرار في المنطقة.

إن لدى جنوب أفريقيا دورا رئيسيا تضطلع به داخل الجمعية العامة. إن القارة الأفريقية، وكذلك المجتمع الدولي بأسره، يتوقعان من جنوب أفريقيا الشيء الكثير.

لذلك، وبمشاعر السرور والأمل، وبأحاسيس عميقة حقة، أرحب اليوم بجنوب أفريقيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة!

الوثيقة ٢١٨

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

القرار ٢٥٨/٤٨ ألف، ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها د-إ-١/١٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٧٩/٤٦ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ١١٦/٤٧ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، و ١٥٩/٤٨ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٢٣٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، التي اعتمدت كلها بتوافق الآراء،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٧٦١ (د-١٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، الذي أنشأت بموجبه اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، وإلى قراريها ١١٦/٤٧ باء المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ١٥٩/٤٨ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، التي اعتمدت بتوافق الآراء،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالتقرير النهائي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، المقدم وفقا للفقرة ٤ (هـ) من قرارها ١٥٩/٤٨ باء،

وإذ تحيط علما مع التقدير أيضا بتقرير رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، عن البعثتين اللتين قام بهما إلى جنوب أفريقيا مع وفد من اللجنة

الخاصة، في الفترتين من ٢٨ شباط/ فبراير إلى ٥ آذار/ مارس ومن ٦ إلى ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٤، كما هو مبين في التقرير النهائي للجنة الخاصة،

وإذ تشير إلى ما أسهمت به الأمم المتحدة ولجنتها الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية والمجتمع الدولي بكامله، على مر العقود، في الجهود التي أدت إلى إنهاء الفصل العنصري،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٩١٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤،

وإذ تلاحظ بارتياح عظيم أن جنوب أفريقيا، وقد استعادت مكانها الحقيقي في المجتمع الدولي، تعتزم المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة،

١ - **تعرب عن بالغ ارتياحها** لدخول أول دستور غير عنصري وديمقراطي لجنوب أفريقيا حيز النفاذ في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وإجراء انتخابات على أساس صوت لكل شخص في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، واجتماع برلمان جنوب أفريقيا الجديد في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٤، وتنصيب رئيس دولتها وإقامة حكومة الوحدة الوطنية في ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٤؛

٢ - **تهنئ** جميع مواطني جنوب أفريقيا وزعماءهم السياسيين على نجاحهم في إنهاء الفصل العنصري والقيام، من خلال مفاوضات عريضة القاعدة، بإرساء الأسس لإقامة جنوب أفريقيا جديدة وغير عنصرية وديمقراطية تكفل لكل فرد فيها ولأبنائها كافة حقوقا متساوية ومضمونة؛

٣ - **تلاحظ** أهمية ما اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن من إجراءات أسهمت إسهاما كبيرا في إنهاء الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا غير عنصرية وديمقراطية وموحدة؛

٤ - **تثني** على الأمين العام لنجاحه في تنفيذ وإنجاز المهام التي أسندتها إليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/ يوليه ١٩٩٢، و٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢، و٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، وذلك من خلال جهود ممثله الخاص، وقرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٨ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، المتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا؛

٥ - **تثني أيضا** على منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية للمساهمات الهامة التي قدموها بوسائل من بينها إيفاد بعثات المراقبين، وعلى حركة بلدان عدم الانحياز لدعمها عملية التغيير السلمي التي توجت بالانتخابات؛

٦ - **تعرب عن تقديرها** للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للدور الهام الذي قامت به كمركز تنسيق للعمل الدولي في دعم الجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وإقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في ذلك البلد؛

٧ - **ترحب** بعودة جنوب أفريقيا إلى مجتمع الأمم الممثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتطلب من وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات ذات الصلة اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة إقرار العضوية الكاملة لجنوب أفريقيا؛

٨ - **تقرر** أن تعتبر، على أساس استثنائي، أن متأخرات جنوب أفريقيا التي تراكمت حتى تاريخه كانت نتيجة لظروف خارجة عن إرادتها، وبناء على ذلك، لا محل في هذا الصدد لمسألة انطباق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بفقدان حقوق التصويت في الجمعية العامة؛

٩ - **تعتبر**، كما ذكر في التقرير النهائي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، أن ولاية اللجنة الخاصة قد اختتمت بنجاح، وتقرر إنهاؤها اعتبارا من تاريخ اعتماد هذا القرار؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ييسر نقل مجموعة "الفن في مناهضة الفصل العنصري" إلى مؤسسة يتفق عليها مع ممثلين معينين من حكومة جنوب أفريقيا، وعرضها في تلك المؤسسة؛

١١ - **تناشد بقوة** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي توفير المساعدة بسخاء لحكومة وشعب جنوب أفريقيا في مجال تنفيذ برامج التعمير والتنمية لبلدهما، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر، بالتشاور مع حكومة جنوب أفريقيا، في تعيين منسق رفيع المستوى للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ذلك البلد؛

١٢ - **تقرر** أن ترفع من جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية".

الوثيقة ٢١٩

قرار الجمعية العامة: القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا

القرار ٤٨/٢٥٨ باء، ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، وبخاصة القرار ٤٨/١٥٩ دال المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٨/١٦٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا،

وإذ تعترف بالأعمال القيِّمة التي اضطلع بها الأمين العام ولجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا على مر السنين في تقديم المساعدة القانونية والتعليمية والغوثية إلى الأشخاص الذين اضطهدوا في ظل التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب أفريقيا، وإلى ذويهم، وإلى السجناء السياسيين السابقين والمنفيين العائدين، من أجل تيسير إعادة إدماجهم في مجتمع جنوب أفريقيا،

وإذ تحيط علما بالتوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري،

وإذ تعترف بالمساعدة القيمة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي إلى الطلاب المحرومين في جنوب أفريقيا، وبما قدمه من دعم من أجل بناء المؤسسات في ذلك البلد، وبما اتخذه من تدابير من أجل كفالة الوفاء التام بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالمساعدة التعليمية والتدريبية،

وإذ تعترف أيضا بأن الميراث الذي خلفه الفصل العنصري سيظل يؤثر على أبناء جنوب أفريقيا المحرومين لسنوات عديدة في المستقبل،

١ - **تعرب عن ارتياحها** للنجاح الذي تكلل به إجراء أول انتخابات غير عنصرية وديمقراطية في جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، ولإنشاء حكومة الوحدة الوطنية، ولبدء نفاذ دستور غير عنصري وديمقراطي خلال فترة الانتقال؛

٢ - **توافق** على الرأي الذي أعربت عنه لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، الوارد في مرفق تقرير الأمين العام، بما مفاده أن الصندوق قد أنجز ولايته؛

٣ - **تؤيد** توصيات لجنة الأمناء بأن تحول الأموال المتبقية في الصندوق الاستئماني إلى برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي لاستخدامها لأغراض ذلك البرنامج، وبأن تضطلع وحدة الأمانة العامة المسؤولة عن إدارة البرنامج بالمسائل الإدارية المتبقية المتصلة بالبرنامج؛

٤ - **تؤيد أيضا** توصية لجنة الأمناء بالتوقف عن المهام التي تقوم بها؛

٥ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات والمنظمات والأفراد الذين قدموا تبرعات سخية للصندوق الاستئماني، وللوكالات الطوعية التي شاركت في تقديم المساعدة القانونية والتعليمية والغوثية لضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على مر السنين؛

٦ - **تعرب عن امتنانها** للأمين العام وللجنة الأمناء لما بذلاه من جهود إنسانية دؤوبة في جنوب أفريقيا؛

٧ - **تناشد** الدول الأعضاء تقديم الدعم المالي والمادي لجهود التعمير والتنمية التي تضطلع بها حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في جنوب أفريقيا، وإلى مواصلة مساعدة المجتمع المدني في ذلك البلد.

الوثيقة ٢٢٠

قرار مجلس الأمن: مسألة جنوب أفريقيا

القرار ٩٣٠ (١٩٩٤)، ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ و ٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤،

وإذ يلاحظ مع بالغ الارتياح إقامة حكومة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا،

وإذ يرحب بقراري الجمعية العامة ١٣/٤٨ جيم و ٢٥٨/٤٨ ألف المؤرخين ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٤،

١ - **يرحب** بالتقرير الختامي للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا (S/1994/717)؛

٢ - **يشيد** بالدور البالغ الأهمية الذي قام به كل من الممثل الخاص للأمين العام والبعثة، بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية ورابطة الكمنولث والجماعة الأوروبية، دعما لإقامة حكومة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا؛

٣ - **يقرر** إنهاء مهمة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا فورا بعد أن أتمت ولايتها بنجاح؛

٤ - **يقرر أيضا** اختتام النظر في البند المعنون "مسألة جنوب أفريقيا" **ويحذف** هذا البند من قائمة المسائل المعروضة على المجلس.

الوثيقة ٢٢١

خطاب الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة

A/49/PV.14، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

لا بد أن يكون حتما من المفارقات الكبرى في عصرنا مخاطبة هذه الجمعية العامة، للمرة الأولى في تاريخها الذي امتد تسعة وأربعين عاما، بواسطة رئيس دولة ينتمي لجنوب أفريقيا ويُختار من الغالبية الأفريقية في بلد أفريقي بطبيعته.

وسترى الأجيال المقبلة أن من الغريب جدا ألا يتمكن وفدنا، إلا في وقت متأخر جدا من القرن العشرين، من شغل مقعده في الجمعية العامة، معترفا به على السواء من شعبنا ودول العالم بوصفه ممثلا شرعيا لشعب بلدنا.

إن مما يبعث على السرور البالغ أن المنظمة ستحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها وقد اختفى نظام الفصل العنصري وأصبح من مخلفات الماضي. لقد تحقق هذا التغير التاريخي، على الأقل، بفضل الجهود الكبيرة التي قامت بها الأمم المتحدة لكفالة قمع جريمة الفصل العنصري بحق البشرية. لقد ووجهت الأمم المتحدة، رغم أنها كانت لا تزال بصدد إنشاء مؤسساتها، بالتحدي عندما تولى السلطة الحزب الذي يدعو إلى هيمنة الفصل العنصري في بلادنا. لقد كان كل ما يناصره ذلك النظام يمثل العكس تماما من كل الأغراض النبيلة التي أنشئت من أجلها المنظمة. وحيث إن الفصل العنصري قلل وقوض من مصداقية الأمم المتحدة كأداة دولية فعالة لإنهاء العنصرية وضمان حقوق الإنسان الأساسية لجميع الشعوب، فإن إنشاء الفصل العنصري وتوطيده مثلا تحديا صفيقا لوجود المنظمة في حد ذاته.

لقد خرجت الأمم المتحدة إلى الوجود نتيجة للكفاح الجبار ضد النازية والفاشية بما لهما من مذاهب

وممارسات خبيثة تتعلق بالتفوق العرقي والإبادة الجماعية للبشر. ولذلك لم يكن بوسعها أن تقف موقف المتفرج في الوقت الذي كانت فيه حكومة تنشئ نظاما مماثلا في جنوب أفريقيا، حكومة كان لديها أيضا من التهور ما يجعلها تدعي بالحق في التمثيل في الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه كان من المهم للغاية حقا، بالنسبة للفاعلية العالمية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة واحترامهما، أن ترفض الأمم المتحدة بازدراء ذرائع نظام الفصل العنصري بأن الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا أمر داخلي ليس له أهمية قانونية أو شرعية بالنسبة للهيئة العالمية.

إننا نقف هنا اليوم لنحيي الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بصفة فردية وجماعية على حد سواء، على انضمامها إلى صفوف جماهير شعبنا في كفاح مشترك أفضى إلى انعتاقنا ودفع بحدود العنصرية إلى الوراء.

إن الملايين من شعبنا تقول لكم "نشكركم" و "نشكركم مرة ثانية لأن احترامكم لكرامتكم بوصفكم بشرا قد ألهمكم العمل على كفالة استعادتنا لكرامتنا أيضا".

لقد قطعنا معا مسارا نحن مقتنعون بأنه دعم التضامن الإنساني بصفة عامة وعزز روابط الصداقة بين شعوب العالم وأممه. ويرجع تاريخ ذلك إلى الأيام الباكرة عندما وضعت الهند مسألة العنصرية في جنوب أفريقيا على جدول أعمال الجمعية العامة، حتى اللحظة التي استطاع فيها المجتمع العالمي، على نحو ما هو ممثل هنا، أن يتخذ قرارات بتوافق الآراء ضد الفصل العنصري دون أن يعارض أحد ذلك.

لذلك كان من دواعي ابتهاجنا الكبير أن نستقبل عند تنصيبنا رئيسا لجمهوريتنا، من بين آخرين، مسؤولين كبارا وموقرين من المنظمة مثل الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. لقد أكد وجودهم من جديد الحقيقة التي لا مراء فيها بأن النصر على الفصل العنصري ونجاح قضية الديمقراطية وعدم العنصرية وعدم التحيز على أساس الجنس في بلادنا تخص كلها شعبنا بقدر ما تخص الأمم المتحدة.

وهكذا انطلقنا على طريق إعادة صنع بلادنا مستندين في ذلك إلى الدستور الديمقراطي الذي دخل حيز النفاذ في ٢٧ نيسان/ أبريل من هذا العام وإلى برنامج التعمير والتنمية الذي أصبح ملكا لشعبنا بأجمعه.

ومن الواضح أن هاتين الوثيقتين ما كانتا تتمتعان بالحياة لولا الحياة التي أعطاها الشعب لهما. إن الكلمات المطبوعة فيهما يجب أن توحي باشتراك شعبنا بأجمعه في ملكية ما تستهدفه هاتان الوثيقتان من مسيرة ونتائج، وبولائه المشترك لها. وكيما يحدث ذلك، يجب علينا، ونحن ننشر الرؤية التي تحتويها الوثيقتان، أن ننخرط في نفس الوقت في جهد تاريخي لإعادة تحديد أنفسنا بوصفنا أمة.

يجب أن يكون شعارنا هو العدل والسلم والتصالح وبناء الأمة سعيا وراء إقامة بلد ديمقراطي وغير عنصري وغير متحيز للجنس. ويتعين علينا أن نكفل في كل ما نفعله شفاء الجروح التي ابتلي بها شعبنا كله عبر الخط الفاصل الكبير الذي فرضته على مجتمعنا قرون من الاستعمار والفصل العنصري.

يجب علينا أن نكفل أن يصبح اللون والعرق والجنس مجرد هبة منحها الله لكل فرد منا وليس علامة لا تمحى أو خاصية تمنح مركزا خاصا لأي منا.

ويجب علينا أن نعمل من أجل ذلك اليوم الذي نرى فيه نحن أبناء جنوب أفريقيا بعضنا بعضا، ونتفاعل بعضنا مع بعض، بوصفنا بشرا متساوين وجزءا من أمة واحدة موحدة، وليس كإرب ممزقة بفعل اختلافها.

إن الطريق الذي يتعين علينا أن نقطعه للوصول إلى هذا المصير لن يكون هينا بأي حال من الأحوال. وكلنا يعلم كيف تستطيع العنصرية أن تعلق بالأذهان بعناد وبأي قدر من العمق يمكن لها أن تصيب الروح البشرية. ويمكن لهذا العناد، حينما يؤازره الترتيب العنصري للعالم المادي، كما هو الحال في بلادنا، أن يتضاعف مئات المرات.

بيد أنه مهما تكن مشقة هذه المعركة، فإننا لن نستسلم. ومهما استغرقت من وقت، فإننا لن نكل. إن مجرد كون العنصرية تزري بكل من المذنب والضحية يقتضي منا، إذا ما كنا صادقين في التزامنا بحماية الكرامة البشرية، أن نقاتل حتى يتحقق النصر.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأننا، نحن الذين نملك خبرة خاصة بما للعنصرية من قوة تدميرية ومعادية للبشرية، ندين لأنفسنا بأن نركز تحولنا على خلق مجتمع غير عنصري حقا. ولأننا نعرف العنصرية بشكل وثيق جدا، فلا بد من أن نأمل في النجاح في استحداث عكسها وتعهده بالرعاية.

وربما نقوم نحن الذين آوينا في بلدنا أسوأ مثل على العنصرية منذ هزيمة النازية بالإسهام في الحضارة الإنسانية وذلك بتنظيم أمورنا على نحو يوجه ضربة فعالة ودائمة ضد العنصرية في كل مكان.

إن بعض الخطوات التي اتخذناها بالفعل - بما فيها إقامة حكومة وحدة وطنية والتحول المنتظم لمؤسسات الدولة وتحقيق توافق آراء وطني حول قضايا العصر الرئيسية - هي التي وضعتنا على الطريق الصحيح بالنسبة لمواصلة العمليات التي تؤدي إلى إقامة المجتمع العادل الذي نتكلم عنه.

إن تحررنا السياسي قد جعلنا أيضا نركز على نحو كبير على الحاجة الملحة إلى الدخول في نضال لضمان تحرير شعبنا من العوز ومن الجوع ومن الجهل. وقد كتبنا على راياتنا: إن المجتمع الذي نسعى إلى إنشائه يجب أن يكون مجتمعا يدور حول الشعب؛ ويجب أن تكرس كل مؤسساته وموارده لتحقيق حياة أفضل لجميع مواطنينا. وهذه الحياة الأفضل يجب أن تعني نهاية الفقر والبطالة والتشرد واليأس الذي يتأتى من الحرمان. وهذه غاية في حد ذاتها لأن سعادة الإنسان، في أي مجتمع، يجب أن تكون غاية في حد ذاتها.

وفي نفس الوقت نعي وعيا قويا أن استقرار التسوية الديمقراطية ذاتها وإمكانية الإقامة الفعلية لمجتمع غير عرقي وغير متحيز للجنس يتوقفان على قدرتنا على تغيير الظروف المادية لحياة شعبنا حتى يتوافر لديه ليس حق التصويت فقط لكن الخبز والعمل أيضا.

لذا، نتجه إلى الأمم المتحدة لإعلان التزامنا بأننا، كما تعهدنا بألا نرتاح حتى يدحر الفصل العنصري، نتعهد الآن أيضا بأننا لا يمكن أن نرتاح بينما يعاني الملايين من شعبنا ألم الفقر وهوانه في كل أشكاله.

وفي الوقت نفسه نلجأ مرة أخرى إلى هذه الهيئة العالمية لنقول: إننا سنحتاج إلى دعمكم المستمر لتحقيق هدف تحسين ظروف معيشة شعبنا. ومما يسرنا ويلهمنا تصدي كل من الأمين العام والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لتحدي التنمية في جنوب أفريقيا بالحماس الذي أظهراه.

ونحن نعتقد أن من المصلحة العامة تعزيز النصر المشترك الذي حققناه في جنوب أفريقيا، والمضي به قدما، بتحقيق النجاح لا في المجال السياسي وحده لكن أيضا في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

ومما قد تكون من القضايا المشتركة بيننا جميعا أنه توجد في كل مكان من عالمنا عملية واضحة تفضي إلى تعزيز نظم الحكم الديمقراطية. إن تقوية الفرد العادي في عالمنا على أن يقرر مصيره بحرية دون عائق من طغاة أو دكتاتوريين هو السبب الأساسي لوجود هذه المنظمة.

لكن من الصحيح بالمثل أيضا أن مئات الملايين من هذه الجماهير التي لديها القوة السياسية تقع في براثن الفقر المهلكة ولا يمكنها أن تستمتع بالحياة على أكمل وجه.

من هذا كله تتولد الصراعات الاجتماعية التي تؤدي إلى الخوف والزعزعة والحروب الأهلية وغيرها من الحروب التي تروح ضحيتها أرواح كثيرة، وتسفر عن ملايين اللاجئين اليائسين وتدمير الثروات القليلة التي تستطيع البلدان الفقيرة أن تجمعها. ومن هذا المرجل يولد أيضا الطغاة والدكتاتوريون والديماغوغيون الذين لا يحرمون الشعوب من حقوقها أو يقيدون تلك الحقوق فحسب ولكن يجعلون من المستحيل أيضا اتخاذ ما يلزم من تدابير لتحقيق رفاهية دائمة للشعوب.

وفي الوقت ذاته لم يعد من الممكن تجاهل حقيقة أننا نعيش في عالم متكافل يرتبط معا بمصير مشترك. إن استجابة المجتمع الدولي لتحدي الفصل العنصري أكدت نفس النقطة التي نفهمها جميعا، وهي أنه ما دام الفصل العنصري موجودا في جنوب أفريقيا فستظل الإنسانية جمعاء تشعر بالذل والهوان.

لقد فهمت الأمم المتحدة جيدا أن العنصرية في بلدنا لا يمكن إلا أن تغذي العنصرية في أجزاء أخرى من العالم أيضا. ومن ثم، لم يكن النضال العالمي ضد الفصل العنصري مجرد عمل خيري نتيجة الشفقة على شعبنا، وإنما كان تأكيدا لإنسانيتنا المشتركة. وإننا نعتقد أن هذا التأكيد يتطلب من هذه المنظمة أن تحول مرى أخرى تركيزها واهتمامها الدائم صوب الأمور الأساسية التي تؤدي إلى خلق عالم أفضل بالنسبة للإنسانية جمعاء.

إن إقامة نظام عالمي جديد يجب بالضرورة أن يتركز على هذه المنظمة العالمية. وفيها ينبغي أن نجد المحفل الصحيح الذي نستطيع أن نشارك فيه جميعا للمساعدة في تحديد شكل العالم.

إن العناصر الأربعة التي يجب أن تمزج معا في صوغ ذلك الواقع العالمي الجديد هي قضايا الديمقراطية والسلم والازدهار والتكافل.

ويتمثل تحدي عصرنا الكبير الذي تواجهه الأمم المتحدة في الإجابة على هذا السؤال: "نظرا لتكافل أمم العالم، ما الذي يمكن ويجب أن نفعله حتى نضمن

أن تسود الديمقراطية والسلم والازدهار في كل مكان؟".

إننا ندرك أن الأمم المتحدة تتصدى لهذه المسائل بطرق عديدة؛ ومع ذلك لا يمكن لأحد أن ينكر أن هذا التقدم الذي حققناه قد تم خلسة أكثر من تحقيقه بالطريقة الجريئة والمصرة التي تتطلبها الأزمة العالمية اليوم.

قد يكون المطلوب هو مبادرة قوية جديدة. ومثل هذه المبادرة ينبغي أن تلهم الإنسانية كلها بسبب جدية مقصدها. كما ستتاح لها فرصة النجاح لأنها ستكون قد دعمت بالتزام جماهير الشعب في كل بلد عضو بالتضافر مع الأمم الأخرى للتصدي معا للقضايا المتصلة بالديمقراطية والسلم والازدهار في عالم متكافل.

إننا ندرك أن ما تمليه السياسة الواقعية يعمل ضد التحقيق السريع لمبادرة كهذه. ولكننا نعتقد أن واقع الحياة وواقعية الإرادة السياسية سيضعان، في مرحلة ما، في المقدمة حقيقة أن أي تأخير نفرضه على أنفسنا اليوم لن يؤدي إلا إلى زيادة الضغط علينا جميعا لندخل، في إطار ما نعتبره ممكنا، رؤية مستدامة لعالم مشترك سينهض بأكمله أو يسقط بأكمله.

وليس هناك شك في أنه من أجل تحقيق مزيد من الثقة بالنفس لدى جميع الأمم الأعضاء ولنجسد على نحو أفضل الاتجاه نحو ترسيخ الديمقراطية في العلاقات الدولية، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل النظر إلى نفسها لكي تحدد ما الذي ينبغي أن تقوم به من إعادة الهيكلة.

هذه العملية يجب بطبيعة الحال أن تؤثر، في جملة أمور أخرى، على هيكل وعمل مجلس الأمن وعلى قضايا صنع السلام وحفظ السلام التي أثارها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام".

وتنضم جنوب أفريقيا الديمقراطية من جديد إلى مجتمع الأمم وهي مصممة على القيام بدورها في المساعدة على تعزيز الأمم المتحدة والإسهام بما تستطيع تعزيزا لمقاصدها. ومن بين جملة أمور، انضممنا صباح اليوم إلى العهود والاتفاقيات التي اعتمدتها هذه المنظمة والتي تتصدى لمسائل مختلفة، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ناهيك عن التزامنا الأكيد بتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إننا عازمون على الاضطلاع بدورنا الكامل في جميع العمليات التي تتصدى للمسألة الهامة، مسألة عدم الانتشار وإزالة أسلحة الدمار الشامل. وقد قررت حكومتنا أيضا التوقيع على اتفاقية حظر وتقييد استخدام أنواع معينة من الأسلحة التقليدية.

وعلى نحو مماثل، لن نفتقر إلى السعي من أجل التنمية المستدامة تمشيا مع إعلان ريو دي جانيرو الخاص بالبيئة والتنمية ومع جدول أعمال القرن ٢١.

وبالمثل، تملي مصالحنا الوطنية علينا أن نوحد قوانا مع الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء في الكفاح المشترك من أجل احتواء الاتجار بالمخدرات ووضع حد نهائي له.

نحن ملتزمون، حتى من الناحية الدستورية، بتعزيز هدف تحرير المرأة عن طريق خلق مجتمع لا يميز بين الجنسين. وبصرف النظر عن أي شيء آخر، نشارك بنشاط في التحضير لمؤتمر بيجين الذي نثق بأنه سيكون ناجحا.

إننا جزء من منطقة الجنوب الأفريقي والقارة الأفريقية، وبوصفنا أعضاء في المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية وشريكا على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الأخرى، سنقوم بدورنا في كفاحات هذه المنظمات من أجل بناء قارة ومنطقة ستساعدان في أن تخلقا لنفسيهما وللإنسانية جمعاء عالما مشتركا يسوده السلام والرخاء.

يجب أن تتحرر قارتنا من المآسي المماثلة لتلك التي حاقت ببلدنا وبرواندا والصومال وأنغولا وموزامبيق والسودان وليبريا. ومن حسن الحظ أن منظمة الوحدة الأفريقية تتصدى بنشاط لمسألتي السلام والاستقرار في قارتنا.

ومما يشجعنا كثيرا أن بلدان منطقتنا، التي تواجه الأزمة في ليسوتو، تصرفت معا وعلى نحو سريع، وبتعاون ذلك البلد حكومة وشعبا، ونجحت في أن تدلل على أننا معا نمتلك الإرادة اللازمة للدفاع عن الديمقراطية والسلم والمصالحة الوطنية.

وفضلا عن ذلك، بوصفنا أعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، نلتزم بصفة خاصة بتشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب ودعم صوت الفقراء والمحرومين في ترتيب شؤون العالم.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن تقديرنا لأعضاء الجمعية العامة للسرعة التي قبلوا بها وثائق تفويض جمهورية جنوب أفريقيا الديمقراطية، مما

مكننا من المشاركة في أعمال الجمعية العامة الماضية. ويسرنا أن نلحظ أن نفس هذه الروح قد طبعت نهج المنظمات الدولية الأخرى نحو ديمقراطيتنا الجديدة، بما في ذلك الكمنولث والجماعة الأوروبية.

ونود أن نختتم بياننا بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصبكم الرفيع، وأن نعبر عن ثقتنا بأنكم ستقودون عمل الجمعية العامة بالحكمة والجدية اللتين من أجلهما نعجب بكم.

إن الملايين في عالمنا الذين يقفون متوقعين على أبواب الأمل يتطلعون إلى هذه المنظمة لتحقيق السلام لهم، ولتحقيق الحياة لهم، حياة تستحق أن يحيوها.

ونبتهل أن تكون جنوب أفريقيا الجديدة، التي ساعدت الأمم المتحدة في مولدها والتي رحبت بها وسط مجتمع الأمم، لمصلحتها وللصالح العام، قادرة على أن تسهم، مهما كان الإسهام صغيرا، في تحقيق هذه الآمال.

إن إنسانيتنا المشتركة وإلحاح الساعين إلى أبواب هذا الصرح العظيم يتطلبان منا أن نحاول حتى المستحيل.

سادسا - فهرس مواضيع الوثائق

(ينبغي استخدام فهرس مواضيع الوثائق هذا بالاقتران مع فهرس المقدمة الوارد على الصفحات ٦٥١ - ٦٧١. وترد قائمة كاملة بالوثائق المفهرسة على الصفحات ٢٠٥ - ٢٢٣)

أ

الائتمان
- الوثيقتان ١٠٦، ١٢٨

الاتحاد الأوروبي
- الوثائق ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٠

اتحاد جنوب أفريقيا
انظر: جنوب أفريقيا

الاتحاد الشعبي الأفريقي لزمبابوي
- الوثيقة ٥٥

الاتحادات
انظر: الاتحادات المهنية

اتحادات العمل
انظر: نقابات العمال

اتفاق السلم الوطني (جنوب أفريقيا) (١٩٩١)
- الوثائق ١٤٧، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠-١٦٢، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٢، ١٩٤

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة؛ مجموعة غات
- الوثيقة ٦٥

الاتفاقات الدولية
انظر: المعاهدات

اتفاقات المدفوعات
- الوثيقة ١٢٨

الاتفاقيات
انظر: المعاهدات

اتفاقيات جنيف (١٩٤٩)
- الوثيقة ١٢١

اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب (١٩٤٩)
- الوثيقة ٥٦

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (١٩٧٣)
- الوثائق ٧٠، ١١١، ١١٨

الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (١٩٨٥)
- الوثائق ١١٨، ١١٩، ١٣٤، ١٤٤

الإجراءات التشريعية
- الوثيقة ٧٨
انظر أيضا: القوانين والأنظمة

إجراءات تقديم التقارير
انظر: التقارير الدورية

الاحتجاز
انظر: الاحتجاز التعسفي، المحتجزون

الاحتجاز التعسفي
- الوثيقة ٥٦
انظر أيضا: حقوق الإنسان، المحتجزون

الاحتفال بالأعياد
- الوثيقتان ٩٨، ٩٩

إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة
- الوثيقة ١٤٢

الإدارة العامة
انظر: الإدارة، بناء المؤسسات

الإدماج الاجتماعي
- الوثيقة ١١

الازدواج الضريبي
- الوثيقتان ١٢٧، ١٤٠

الاستثمار الدولي
انظر: الاستثمارات الأجنبية

الاستثمارات
انظر: الاستثمارات الأجنبية، التجريد

الاستثمارات الأجنبية
- الوثيقتان ٨٦، ١٠٨
انظر أيضا: المصالح الأجنبية

الاستخبارات
- الوثائق ١٢٢، ١٢٧، ١٣٣

الاستراتيجيات الإنمائية
- الوثيقة ١٧٧

أستراليا - حركات مناهضة الفصل العنصري
- الوثيقة ٧٢

الاستعمار
- الوثائق ٤٢، ٥٧، ٦٨
انظر أيضا: حق الشعوب في تقرير المصير

استغلال اليد العاملة
- الوثيقة ٦٩
انظر أيضا: حقوق العمال، الحقوق النقابية، السخرة

الاستفتاءات
- الوثيقة ١٥٣
انظر أيضا: الانتخابات، حق الشعوب في تقرير المصير

الاستقلال
- الوثيقة ١٤٥
انظر أيضا: الحالة السياسية، حق الشعوب في تقرير المصير، الظروف السياسية، القضاء على الاستعمار

إسرائيل - التجارة الخارجية
- الوثيقة ١٣١

إسرائيل - التكنولوجيا النووية
- الوثيقة ١٣١

إسرائيل - العلاقات العسكرية
- الوثيقة ١٣١

الأسرة
انظر: الأطفال

الإسكان
- الوثيقة ١٧٥

الأسلحة
انظر: القوات المسلحة، المواد الاستراتيجية

الأسلحة النووية
- الوثائق ٨٧، ٨٩، ٩٣
انظر أيضا: التكنولوجيا النووية

الاشتراكات في الميزانية
انظر: مؤتمرات إعلان التبرعات

الأطفال
- الوثائق ٤٥، ٨٢، ٩٥، ١٠١، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣
انظر أيضا: الأطفال اللاجئون

الأطفال اللاجئون
- الوثيقتان ٩٥، ١٠١
انظر أيضا: اللاجئات

الإعادة إلى الوطن
- الوثائق ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٧، ١٧٦، ١٩٤
انظر أيضا: الهجرة

إعادة التفاوض على الدين
- الوثيقة ١٢٨
انظر أيضا: الدين الخارجي

الاعتقال
انظر: المحتجزون

الإعدام بإجراءات موجزة
- الوثيقة-١٢١
انظر أيضا: الإعدام الخارج عن القانون، التعذيب وغيره من المعاملة القاسية، عقوبة الإعدام

الإعدام الخارج عن القانون
- الوثائق ٣٢، ٤١، ٥٦
انظر أيضا: الإعدام بإجراءات موجزة، التعذيب وغيره من المعاملة القاسية، السجناء السياسيون، عقوبة الإعدام، المحتجزون، المذابح

الإعلام
- الوثيقتان ٤٨، ٢١٦
انظر أيضا: الدعاية، نشر المعلومات

الإعلان المتعلق بجنوب أفريقيا (١٩٧٩)
- الوثيقة ٩٦

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)
- الوثيقة ٣٤

إعلان لاغوس لمناهضة الفصل العنصري (١٩٧٧)
- الوثيقة ٨٧

الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الأفريقي (١٩٨٩)
- الوثائق ١٣٥-١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٦-١٤٨، ١٥٢، ١٧١، ١٧٢، ١٩٢

الإعلانات
- الوثائق ٣٤، ٨٧، ٩٦، ١٠٣، ١١٩، ١٣٥-١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٦-١٤٨، ١٥٢، ١٧١، ١٧٢

الأعمال الفنية
- الوثيقة ٢١٨

الإغاثة الدولية
انظر: تقديم المساعدة الإنسانية، تقديم المساعدة للاجئين

الإغاثة الطارئة
انظر: تقديم المساعدة الإنسانية

الاغتيال
انظر: الإعدام الخارج عن القانون، العنف السياسي

الأفراد العسكريون
- الوثيقة ١٧

أفرقة الخبراء
- الوثائق ٣٤، ٤١، ٤٤
انظر أيضا: أفرقة العمل، الخبراء، فرق العمل

الأفرقة العاملة
- الوثيقة ٥٢
انظر أيضا: أفرقة الخبراء، فرق العمل

الأقاليم المشمولة بالوصاية
انظر: ناميبيا

الأقليات
- الوثيقتان ١، ٣
انظر أيضا: المجموعات العرقية والعنصرية

الالتزامات الدولية
- الوثيقتان ١، ٢١
انظر أيضا: المعاهدات

الالتماسات
- الوثيقة ٧٠

ألمانيا، التجارة الخارجية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية
- الوثيقتان ١٢٦، ١٣١

ألمانيا، العلاقات العسكرية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية
- الوثيقة ١٣١

أمانة الكمنولث
- الوثائق ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٠

الامتثال للجزاءات
- الوثيقة ٤٩

الامتيازات والحصانات
- الوثيقة ١٦٤

الأمراض
- الوثيقة ٣٩

الأمم المتحدة
- الوثائق ٩٦، ١١١، ١١٨

الأمم المتحدة - اشتراكات الميزانية
- الوثيقتان ١٢٤، ٢١٨

الأمم المتحدة - الأعضاء
- الوثيقة ٢١٨

الأمن الإقليمي
انظر: دول خط المواجهة، السلم

الأمن الدولي
- الوثيقتان ٤٩، ١٠٣
انظر أيضا: التدخل، دول خط المواجهة، السلم، العلاقات الدولية

الأمن المحلي
انظر: الأمن الداخلي

الأمن الوطني
انظر: الاستخبارات، الأمن الداخلي، الأمن الدولي، حالة الطوارىء، السياسات العسكرية

الانتخابات
- الوثائق ١١٣، ١٤٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٩-٢٠٦، ٢٠٨-٢١٠، ٢١٥-٢١٨
انظر أيضا: التحقق من الانتخابات، تسجيل الناخبين، التصويت، التمثيل السياسي، قانون الانتخابات

انتهاكات حقوق الإنسان
- الوثائق ٢١، ٢٧، ٣٩، ٤٥، ٤٨، ٦٢، ٧٠، ٧٤، ١١٥، ١١٧
انظر أيضا: الإعدام بإجراءات موجزة، الإعدام الخارج عن القانون، التعذيب وغيره من المعاملة القاسية، الجرائم ضد الإنسانية، السخرة

الأنشطة العسكرية
- الوثائق ٣٧، ٥٣، ٥٦، ٩٧، ١٠٧، ١٧٦
انظر أيضا: الحوادث المسلحة

إنكار العدالة
انظر: الإعدام بإجراءات موجزة، المساواة أمام القانون

أومخونتو، وي سيزوي
- الوثيقة ٢٢

الأيام الدولية
- الوثائق ٤٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١١٩، ١٣٨، ١٥٤، ١٨٠
انظر أيضا: التعاون الدولي، العقود الدولية

ب

البانتوستانات
- الوثائق ٦٠، ٦٢، ٧٧، ٨٥، ٨٨، ٩٦، ١٠٤، ١١٠، ١١٣، ١٢١، ١٣٣، ١٩٤، ٢٠١، ٢١٥

البث الإذاعي
- الوثيقة ٩١

برامج التدريب
- الوثائق ٣٧، ٤١، ١٧٩، ١٩٨
انظر أيضا: تقديم المساعدة التعليمية، تنمية القوة العاملة

برامج العمل
انظر: الإعلانات، المبادىء التوجيهية

برامج المعونة
- الوثيقة ٩٥
انظر أيضا: التعاون التقني، تقديم المساعدة الاقتصادية، تقديم المساعدة الإنسانية، تقديم المساعدة الإنمائية، تقديم المساعدة العسكرية، تقديم المساعدة للاجئين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الوثيقة ١٠٦

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي
- الوثائق ١٧٩، ١٩٨، ٢١٩

برنامج عمل مناهضة الفصل العنصري (١٩٨٣)
- الوثيقة ١١١

بطرس - غالي، بطرس
- الوثائق ١٥٢، ١٥٥، ١٥٧-١٥٩، ١٦١، ١٦٣-١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦-١٨٣، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٤-٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٧

بعثات تقصي الحقائق
انظر: البعثات الخاصة، لجان التحقيق

البعثات الخاصة
- الوثائق ١٥٨، ١٦٠-١٦٢، ١٧١، ١٧٦، ١٩٠، ١٩٩-٢٠١، ٢١٦
انظر أيضا: تقديم المساعدة الإنسانية، لجان التحقيق

بعثات الزيارة
انظر: البعثات الخاصة

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا
- الوثائق ١٦١، ١٧٦، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩-٢٠١، ٢٠٨، ٢١٦

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا- تصفيتها

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا- تصفيتها
- الوثيقة ٢٢٠

بعثة مراقبي الجماعات الأوروبية في جنوب أفريقيا
- الوثيقة ١٧٥

البلدان الآخذة بالتصنيع حديثا
انظر: البلدان النامية

البلدان المستعمرة
انظر: الاستعمار، الاستقلال، القضاء على الاستعمار، المصالح الأجنبية

البلدان النامية
- الوثيقتان ٢٠٠، ٢٠١

بناء المؤسسات
- الوثيقتان ١٩٤، ١٩٥

البنك الدولي
انظر: البنك الدولي للتنمية والتعمير

البنك الدولي للتنمية والتعمير
- الوثائق ٤٩، ١٤٠، ١٤٩

بوتا، رولوف
- الوثائق ١٦٤، ١٩١، ١٩٢

بوتيليزي، مانغوسوتو
- الوثائق ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٣، ١٩٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦

بيريز دي كوييار، خافيير
- الوثيقة ١٣٨

ت

تأشيرات الدخول
- الوثائق ٩٤، ١٠٠، ١١٨

التأميم
انظر: حركات التحرير الوطني، حق الشعوب في تقرير المصير

تامبو، أوليفر
- الوثائق ٥٥، ٧٧، ٩٩، ١٠٧، ١٨١

التبادل التعليمي
- الوثيقتان ١٠٠، ١١١
انظر أيضا: التبادل الثقافي، التبادل العلمي، تقديم المساعدة التعليمية

التبادل الثقافي
- الوثيقة ١٠٠
انظر أيضا: التبادل التعليمي، التبادل العلمي، العلاقات الثقافية

تبادل الشباب
انظر: التبادل التعليمي، الشباب

تبادل الطلاب
انظر: التبادل التعليمي

التبادل العلمي
- الوثيقة ١٠٠
انظر أيضا: التبادل التعليمي، التبادل الثقافي

تبادل المعلومات
انظر: نشر المعلومات، نقل التكنولوجيا

التجارة
انظر: التجارة الخارجية، التجارة الدولية

التجارة الخارجية
- الوثائق ٤٩، ١٠٣، ١١١، ١٢٦، ١٣١، ١٣٣، ١٤٠
انظر أيضا: العلاقات الاقتصادية

التجارة الدولية
- الوثيقة ٦٦
انظر أيضا: التجارة الخارجية

التجريد
- الوثائق ٤٩، ١١١، ١١٦، ١١٩، ١٣٣
انظر أيضا: الجزاءات

التجسس
انظر أيضا: الاستخبارات

التحقق من الانتخابات
- الوثائق ١٧٥، ١٩١، ١٩٤، ١٩٩-٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٦
انظر أيضا: الانتخابات، تسجيل الناخبين، التصويت، التعاون التقني

التحقيق الجنائي
- الوثيقتان ١٠١، ١٧٥
انظر أيضا: الشرطة

التدخل
- الوثيقتان ٥٦، ٩٦
انظر أيضا: الأمن الدولي

التدريب التقني
- الوثيقة ٤٦
انظر أيضا: التدريب المهني

التدريب المهني
- الوثيقة ٣٧
انظر أيضا: التدريب التقني

ترانسكاي
- الوثيقة ٨٥

ترانسكاي - القضاء على الاستعمار
- الوثيقة ٨٤

الترفيه
انظر: الرياضة

التسامح
- الوثيقة ١٩٥

تسجيل السفن
- الوثائق ١٣٠، ١٤٣، ١٥٠

تسجيل الناخبين
- الوثيقة ٢١٦
انظر أيضا: الانتخابات، التحقق من الانتخابات

تسوية النزاعات
انظر: البعثات الخاصة، السلم، لجان التحقيق، المشاورات، المفاوضات

التصويت
- الوثيقة ٢١٨
انظر أيضا: الانتخابات، التحقق من الانتخابات

التعاون بين المنظمات
- الوثائق ٧٦، ١٠٣، ١٢٩، ١٤٧، ١٧٦، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٦
انظر أيضا: التعاون فيما بين الوكالات، المنظمات الدولية

التعاون التقني
- الوثائق ١٢٧، ١٩٨، ٢١٦
انظر أيضا: برامج المعونة، التحقق من الانتخابات، تقديم المساعدة الإنمائية

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
انظر: البلدان النامية، مراكز التنسيق

التعاون الدولي
- الوثائق ٤٩، ٧٩، ٩٢
انظر أيضا: الأيام الدولية، التعاون بين المنظمات، التعاون التقني، تقديم المساعدة الإنمائية، التعمير، العقود الدولية، العلاقات الدولية، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية

التعاون السياسي
- الوثيقة ٩٢
انظر أيضا: العلاقات الخارجية، العلاقات الدولية

التعاون فيما بين الوكالات
- الوثيقة ١٩٥
انظر أيضا: التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

التعذيب وغيره من المعاملة القاسية
- الوثائق ٣٦، ٥٠-٥٢، ١٠٦، ١٠٧
انظر أيضا: الإعدام بإجراءات موجزة، الإعدام الخارج عن القانون، السجناء السياسيون، المحتجزون، معاملة السجناء

التعليم
- الوثيقتان ٣٩، ١٧٥
انظر أيضا: التعليم العالي، الحرية الأكاديمية، الحق في التعليم، المؤسسات التعليمية

التعليم العالي
- الوثيقة ٤٦
انظر أيضا: الجامعات والكليات، الطلاب

التعليم المهني
انظر: تنمية القوة العاملة، التدريب المهني

التعمير
- الوثائق ١٣٩، ١٤٧، ١٩٤، ٢١٠، ٢١٧-٢١٩، ٢٢١
انظر أيضا: التعاون الدولي، تقديم المساعدة الاقتصادية

التغذية
انظر: نقص التغذية

التقارير الدورية
- الوثيقة ٧٠

تقديم المساعدة الاقتصادية
- الوثائق ٩٥، ١٣٣، ١٩٤
انظر أيضا: تقديم المساعدة الإنسانية، تقديم المساعدة الإنمائية، تقديم المساعدة المالية، تقديم المساعدة العسكرية، التعمير

تقديم المساعدة الانتخابية
انظـر أيضا: التحقق من الانتخابات

تقديم المساعدة الإنسانية
- الوثائق ٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٦٤، ٦٨، ٨٧، ٩٥، ١١١، ١١٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٧٢، ١٧٩، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٤، ٢١٩
انظر أيضا: تقديم المساعدة الاقتصادية، تقديم المساعدة للاجئين

تقديم المساعدة الإنمائية
- الوثائق ١٠٣، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٥، ١٩٤، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩
انظر أيضا: التعاون التقني، التعاون الدولي، تقديم المساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة التعليمية
- الوثائق ٣٧، ٤١، ٤٥، ٦٤، ٩٥، ١٣١، ١٣٩، ١٤٨، ١٧٩، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٤
انظر أيضا: برامج التدريب، التبادل التعليمي، المنح الدراسية

تقديم المساعدة العسكرية
- الوثيقة ١٠٣
انظر أيضا: تقديم المساعدة الاقتصادية، العلاقات العسكرية، نقل الأسلحة

تقديم المساعدة للاجئين
- الوثائق ١٠١، ١٧٥، ١٩٤، ٢١٤
انظر أيضا: تقديم المساعدة الإنسانية

تقديم المساعدة المالية
- الوثائق ٥٢، ١٠٦، ١٢٤، ١٧٥، ١٧٩

تكاليف السفر
- الوثيقة ٦٦
انظر أيضا: السياحة

التكامل الاقتصادي
- الوثيقة ١١

التكنولوجيا
انظر: التكنولوجيا النووية

التكنولوجيا العسكرية
- الوثيقة ١٧٥

التكنولوجيا النووية
- الوثائق ١٠٣، ١١١، ١١٦، ١٢٢، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٤١
انظر أيضا: الأسلحة النووية

التمثيل السياسي
- الوثيقة ١٩٩
انظر أيضا: الانتخابات، المشاركة السياسية

التمرد المدني
انظر: عدم استخدام العنف، الجرائم السياسية، حركات الاحتجاج، المعارضون الضميريون

التمويل
انظر: تمويل التجارة، الصناديق

تمويل التجارة
- الوثيقة ١٢٨

التمويل التعليمي
انظر: تقديم المساعدة التعليمية، المنح الدراسية

التمييز
انظر: الأقليات، انتهاكات حقوق الإنسان، التسامح، التمييز العنصري، المساواة

التمييز العنصري
- الوثائق ٢-٥، ٨، ٩، ١١، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٤٢، ٤٧-٤٩، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٧، ٧٠، ٨١، ١٨٠
انظر أيضا: العلاقات العرقية

التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة
- الوثائق ١٣٩، ١٤٢، ١٤٧
انظر أيضا: التعاون فيما بين الوكالات، الوكالات المتخصصة

تنسيق المعونة
انظر : برامج المعونة، تقديم المساعدة الإنمائية، التعاون التقني، التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

تنمية القوة العاملة
- الوثيقة ١٩٨
انظر أيضا: برامج التدريب

تنمية الموارد البشرية
- الوثيقة ١٩٤

التوقيع، الانضمام، التصديق
- الوثائق ٧٠، ١١١، ١١٨، ١٢١، ١٣٤، ١٤٤
انظر أيضا: المعاهدات

ث

ثانت، يو
- الوثيقتان ٢٥، ٤٢

الثناء
- الوثيقتان ١٨١، ١٨٨

الثورات
انظر: حركات الاحتجاج، حركات التحرير الوطني، العنف السياسي

ج

جائزة نوبل للسلام
- الوثيقة ١٨٨

الجامعات والكليات
- الوثيقة ١٩٨
انظر أيضا: التعليم العالي

الجبهة الوطنية الأفريكانية
- الوثيقة ١٨٢

الجرائم الدولية
انظر: الجرائم ضد الإنسانية، الجرائم ضد السلم

الجرائم السياسية
- الوثيقة ١٤٦
انظر أيضا: السجناء السياسيون، العنف السياسي، المحاكمات السياسية

الجرائم ضد البشرية
- الوثائق ٤٩، ٥٦، ٦٠، ٧٠، ٨٢، ١٤٠
انظر أيضا: انتهاكات حقوق الإنسان، المذابح

الجرائم ضد السلم
- الوثيقتان ١٤، ٨٢

الجرائم العسكرية
- الوثيقة ١٧

الجريمة
انظر: الجرائم السياسية، الجرائم العسكرية، ضحايا الجريمة

الجزاءات
- الوثائق ١٦، ٢٠، ٢٣، ٣٠، ٣٧، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٣، ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٦٨، ٦٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٩، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٦، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٢، ١٨٧، ١٩٢، ٢١١-٢١٣
انظر أيضا: التجريد، حظر الأسلحة، الحظر النفطي، المقاطعة

الجماعة الأوروبية
- الوثائق ١٠، ٦٥، ١٦٠، ١٧٦

الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الاستثنائية السادسة عشرة: ١٩٨٩)
- الوثيقة ١٢٣

الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة التاسعة والعشرون: ١٩٧٤-١٩٧٥)، لجنة وثائق التفويض
- الوثيقة ٧٣

جمهورية ألمانيا الاتحادية
انظر: ألمانيا، جمهورية - الاتحادية

جنوب أفريقيا - الإجراءات التشريعية
- الوثيقة ٧٨

جنوب أفريقيا - الاحتجاز التعسفي
- الوثيقة ٥٦

جنوب أفريقيا - الأحزاب السياسية
- الوثائق ٩٧، ١١١، ١٢١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٢-١٨٤، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩-٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٦

جنوب أفريقيا - الازدواج الضريبي
- الوثيقتان ١٢٧، ١٤٠

جنوب أفريقيا - الاستثمارات الأجنبية
- الوثيقتان ٨٦، ١٠٨

جنوب أفريقيا - الاستخبارات
- الوثائق ١٢٢، ١٢٧، ١٣٣

جنوب أفريقيا - استغلال اليد العاملة
- الوثيقة ٦٩

جنوب أفريقيا - الاستفتاءات
- الوثيقة ١٥٣

جنوب أفريقيا - الإسكان
- الوثيقة ١٧٥

جنوب أفريقيا - الأسلحة النووية
- الوثائق ٨٧، ٨٩، ٩٣

جنوب أفريقيا - الأطفال
- الوثائق ٨٢، ٩٥، ١٠١، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣

جنوب أفريقيا - إعادة التفاوض على الدين
- الوثيقة ١٢٨

جنوب أفريقيا - الإعادة إلى الوطن
- الوثائق ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٧، ١٧٦، ١٩٤

جنوب أفريقيا - الإعدام بإجراءات موجزة
- الوثيقة ١٢١

جنوب أفريقيا - الإعدام الخارج عن القانون
- الوثائق ٣٢، ٤١، ٥٦

جنوب أفريقيا - الأقليات
- الوثيقتان ١، ٣

جنوب أفريقيا - الأمن الداخلي
- الوثيقة ١٣٧

جنوب أفريقيا - الانتخابات
- الوثائق ١١٣، ١٤٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٩-٢٠٦، ٢٠٨-٢١٠، ٢١٥-٢١٨

جنوب أفريقيا - الأنشطة العسكرية
- الوثائق ٣٧، ٥٣، ٥٦، ١٠٧، ١٧٦

جنوب أفريقيا - البث الإذاعي
- الوثيقة ٩١

جنوب أفريقيا - برامج التدريب
- الوثائق ٣٧، ٤١، ١٩٨

جنوب أفريقيا - برامج المعونة
- الوثيقة ٩٥

جنوب أفريقيا - بناء المؤسسات
- الوثيقتان ١٩٤، ١٩٥

جنوب أفريقيا - التبادل التعليمي
- الوثيقتان ١٠٠، ١١١

جنوب أفريقيا - التبادل الثقافي
- الوثيقة ١٠٠

جنوب أفريقيا - التبادل العلمي
- الوثيقة ١٠٠

جنوب أفريقيا - التجارة الخارجية
- الوثائق ٤٩، ١٠٣، ١١١، ١٢٦، ١٣١، ١٣٣، ١٤٠

جنوب أفريقيا - التجريد
- الوثائق ١١١، ١١٦، ١١٩، ١٣٣

جنوب أفريقيا - التحقق من الانتخابات
- الوثائق ١٩١، ١٩٤، ١٩٩-٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٦

جنوب أفريقيا - التدريب التقني
- الوثيقة ٤٦

جنوب أفريقيا - التدريب المهني
- الوثيقة ٣٧

جنوب أفريقيا - تسجيل الناخبين
- الوثيقة ٢١٦

جنوب أفريقيا - التعاون التقني
- الوثائق ١٢٧، ١٩٨، ٢١٦

جنوب أفريقيا - التعليم
- الوثيقتان ٣٩، ١٧٥

جنوب أفريقيا - التعليم العالي
- الوثيقة ٤٦

جنوب أفريقيا - التعمير
- الوثائق ١٩٤، ٢١٠، ٢١٧-٢١٩، ٢٢١

جنوب أفريقيا - تقديم المساعدة للاجئين
- الوثيقة ٢١٤

جنوب أفريقيا - تقديم المساعدة الإنمائية
- الوثائق ١٤٧، ١٤٨، ١٩٤، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩

جنوب أفريقيا - تقديم المساعدة التعليمية
- الوثائق ٣٧، ٤١، ٦٤، ٩٥، ١٣٩، ١٤٨، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٤

جنوب أفريقيا - تقديم المساعدة العسكرية
- الوثيقة ١٠٣

جنوب أفريقيا - تقديم المساعدة المالية
- الوثيقتان ١٠٦، ١٧٥

جنوب أفريقيا - التكامل الاقتصادي
- الوثيقة ١١

جنوب أفريقيا - التكامل الاجتماعي
- الوثيقة ١١

جنوب أفريقيا - التكنولوجيا النووية
- الوثائق ١٠٣، ١١١، ١١٦، ١٢٢، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٤١

جنوب أفريقيا - التمثيل السياسي
- الوثيقة ١٩٩

جنوب أفريقيا - تمويل التجارة
- الوثيقة ١٢٨

جنوب أفريقيا - تنمية القوة العاملة
- الوثيقة ١٩٨

جنوب أفريقيا - تنمية الموارد البشرية
- الوثيقة ١٩٤

جنوب أفريقيا - حالة الطوارىء
- الوثائق ١١٦، ١١٧، ١٢٥، ١٣٣، ١٣٦

جنوب أفريقيا - حركات الاحتجاج
- الوثيقتان ٨٨، ١٢٤

جنوب أفريقيا - الحركات السياسية
- الوثيقة ١٨٢

جنوب أفريقيا - حركات الطلاب
- الوثيقة ٨٣

جنوب أفريقيا - حرية تنظيم النقابات
- الوثائق ١٢١، ١٢٥، ١٣٣

جنوب أفريقيا - حرية الصحافة
- الوثائق ٢٤، ٩٧، ١٢٥، ١٣٣

جنوب أفريقيا - الحقوق المدنية والسياسية
- الوثائق ١٢، ٦٤، ٩٧، ١٣٥، ٢٠١

جنوب أفريقيا - الحقوق النقابية
- الوثيقة ١٣٣

جنوب أفريقيا - الحكومات المؤقتة
- الوثائق ١٥٢، ١٥٤، ١٨٩، ٢١٢

جنوب أفريقيا - الحوادث المسلحة
- الوثائق ١٤، ١٥، ٢٤، ٨٢، ١٠٣، ١٠٧، ١١٥، ٢١٦

جنوب أفريقيا - الحواسيب
- الوثائق ١١٦، ١٢٧، ١٣٣

جنوب أفريقيا - الدستور
- الوثائق ١١٠، ١١٣، ١٣٦، ١٤٦-١٤٨، ١٧١، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٢، ٢١٥، ٢١٨

جنوب أفريقيا - الدين الخارجي
- الوثيقتان ١١٩، ١٢٨

جنوب أفريقيا - الذهب
- الوثائق ١٢٢، ١٢٧، ١٣٣

جنوب أفريقيا - الرئيس
- الوثيقة ٢١٠

جنوب أفريقيا - الرخص
- الوثيقة ٨٩

جنوب أفريقيا - الرقابة
- الوثيقة ١٣٣

جنوب أفريقيا - السخرة
- الوثيقة ٦٩

جنوب أفريقيا - السياحة
- الوثيقتان ١٠٠، ١١١

جنوب أفريقيا - السياسات العسكرية
- الوثيقة ١٠٣

جنوب أفريقيا - سياسات العمالة
- الوثيقة ٣٧

جنوب أفريقيا - الشباب
- الوثيقة ٩٤

جنوب أفريقيا - الشرطة
- الوثيقتان ٩٤، ١٧٦

جنوب أفريقيا - الصحة
- الوثيقة ١٧٥

جنوب أفريقيا - صناعة الإلكترونيات
- الوثيقة ١٢٧

جنوب أفريقيا - الطلاب
- الوثيقة ٨٢

جنوب أفريقيا - الظروف الاجتماعية
- الوثائق ١٠، ١٧٢، ٢١٥

جنوب أفريقيا - الظروف الاقتصادية
- الوثائق ٤٤، ١٧٢، ٢١٥

جنوب أفريقيا - العدالة الجنائية
- الوثيقتان ١٥٦، ١٥٨

جنوب أفريقيا - العنو
- الوثائق ٣٧، ٤١، ٩٧

جنوب أفريقيا - عقوبة الإعدام
- الوثائق ٤١، ١٠٦، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣

جنوب أفريقيا - العقود
- الوثيقة ١٠٣

جنوب أفريقيا - العلاقات الخارجية
- الوثيقتان ١، ٤٩

جنوب أفريقيا - العلاقات الدبلوماسية
- الوثيقتان ٢٦، ١١١

جنوب أفريقيا - العلاقات العرقية
- الوثائق ٦-٨

جنوب أفريقيا - العلاقات العسكرية
- الوثائق ٩٦، ١١١، ١١٩، ١٢٢، ١٢٧، ١٣١، ١٤٠، ١٤١، ١٤٩

جنوب أفريقيا - العمال المهرة
- الوثيقتان ٦٣، ٦٥

جنوب أفريقيا - الفحم
- الوثيقتان ١٢٢، ١٢٧

جنوب أفريقيا - الفقر
- الوثيقة ٣٩

جنوب أفريقيا - قانون الانتخابات
- الوثيقة ٢١٦

جنوب أفريقيا - القروض الأجنبية
- الوثائق ١١١، ١١٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٩

جنوب أفريقيا - القروض المصرفية
- الوثيقة ١٠٣

جنوب أفريقيا - القوات المسلحة
- الوثائق ٩٤، ١٢٢، ١٢٧، ١٧٦

جنوب أفريقيا - القوانين والأنظمة
- الوثائق ١٠٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٧٦

جنوب أفريقيا - القيادة
- الوثيقة ١٦٧

جنوب أفريقيا، لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمنع أعمال العنف والتخويف ضد الجماهير
- الوثائق ١٥٨، ١٦٣، ١٧٥، ١٧٦، ٢١٥

جنوب أفريقيا - المؤسسات المالية
- الوثائق ١٢٧، ١٢٨، ١٤٠

جنوب أفريقيا - مبيعات الذهب
- الوثائق ١٠٣، ١١١، ١١٦

جنوب أفريقيا - المحاكمات السياسية
- الوثائق ٣٣، ٣٨، ٩٧، ١٢٥، ١٣٣

جنوب أفريقيا - المحتجزون
- الوثائق ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٥٢، ٦٤، ٨٨، ١٠٣، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٩، ٢١٤

جنوب أفريقيا - المذابح
- الوثائق ٢٤، ٨٣، ١٥٦، ١٨٠

جنوب أفريقيا - المرأة
- الوثائق ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ١٢٤

جنوب أفريقيا - المرافق النووية
- الوثائق ٩٦، ١٠٦، ١٤١، ١٤٩

جنوب أفريقيا - المشاركة السياسية
- الوثائق ١٩٤، ١٩٥، ٢٠١-٢٠٣، ٢٠٧

جنوب أفريقيا - المشاركة الشعبية
- الوثيقة ٢٠١

جنوب أفريقيا - المصارف عبر الوطنية
- الوثيقة ١٢٧

جنوب أفريقيا - المصالح الأجنبية
- الوثائق ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٦٥

جنوب أفريقيا - المعارضون الضميريون
- الوثيقة ٩٤

جنوب أفريقيا - معاملة السجناء
- الوثائق ٥٠-٥٢، ٨٨، ٩٧

جنوب أفريقيا - المعونة القضائية
- الوثائق ١١١، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٥، ١٧٥، ١٩٤، ١٩٧، ٢١٤

جنوب أفريقيا - المنح الدراسية
- الوثيقة ٢٦

جنوب أفريقيا - المواد الاستراتيجية
- الوثيقة ٨٠

جنوب أفريقيا - المواد الأولية
- الوثائق ٨٠، ١٣٠، ١٤٣

جنوب أفريقيا - المواد النووية
- الوثيقة ١٤٩

جنوب أفريقيا - الموانىء
- الوثيقتان ١٢٧، ١٤٠

جنوب أفريقيا - نشر المعلومات
- الوثيقة ٩١

جنوب أفريقيا - النفي
- الوثائق ١٢١، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٧، ١٧٢، ١٩٧

جنوب أفريقيا - نقابات العمال
- الوثائق ٣٧، ٦٣، ٦٦، ٦٩

جنوب أفريقيا - نقص التغذية
- الوثيقة ٣٩

جنوب أفريقيا - النقل
- الوثائق ١٢٢، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٣

جنوب أفريقيا - نقل الأسلحة
- الوثيقة ٨٩

جنوب أفريقيا - النقل البحري
- الوثيقة ١١١

جنوب أفريقيا - نقل التكنولوجيا
- الوثائق ١٢٧، ١٣٠، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣

جنوب أفريقيا - الهجرة
- الوثائق ٦٥، ١٠٠، ١١١

جنوب أفريقيا - الهنود
- الوثائق ١-٣، ٥، ٩

جنوب أفريقيا - وثائق تفويض الممثلين
- الوثائق ٥٩، ٧٤، ٧٥

جنوب أفريقيا - وسائط الإعلام
- الوثائق ٨٨، ٩٧، ١٩٤، ١٩٥، ٢١٦

الجنوب الأفريقي
انظر: دول خط المواجهة، ناميبيا

الجنوب الأفريقي - الاستعمار
- الوثيقة ٥٧

الجنوب الأفريقي - برامج التدريب
- الوثيقتان ١٧٩، ١٩٨

الجنوب الأفريقي - التعاون التقني
- الوثيقة ١٩٨

الجنوب الأفريقي - تقديم المساعدة الإنسانية
- الوثيقة ١٧٩

الجنوب الأفريقي - تقديم المساعدة التعليمية
- الوثيقتان ١٧٩، ١٩٨

الجنوب الأفريقي - تقديم المساعدة المالية
- الوثيقة ١٧٩

الجنوب الأفريقي - التمييز العنصري
- الوثيقة ٥٧

الجنوب الأفريقي - تنمية القوة العاملة
- الوثيقة ١٩٨

الجنوب الأفريقي - حركات التحرير الوطني
- الوثائق ٥٥، ٦٨، ١٠٣

الجنوب الأفريقي - الظروف السياسية
- الوثيقة ٥٥

الجوع
انظر: نقص التغذية

ح

حالة الطوارىء
- الوثائق ١١٦، ١١٧، ١٢٥، ١٣٣، ١٣٦
انظر أيضا: الأمن الداخلي، العنف السياسي

حركات الاحتجاج
- الوثيقتان ٨٨، ١٢٤
انظر أيضا: حركات الطلاب

حركات التحرير الوطني
- الوثائق ٢٢، ٣٦، ٤٠، ٥٥، ٦٥، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٧، ٩٢، ٩٥، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥ - ١٠٧، ١١١، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧
انظـر أيضا: بعثات المراقبين، حركات مناهضة الفصل العنصري

حركات رؤوس الأموال
انظر: الاستثمارات الأجنبية

الحركات السرية
انظر: حركات التحرير الوطني

الحركات السياسية
- الوثيقة ١٨٢
انظر أيضا: حركات الاحتجاج، المشاركة السياسية

حركات الشباب
انظر: الحركات السياسية، حركات الطلاب، الشباب

حركات الطلاب
- الوثيقة ٨٣
انظر أيضا: حركات الاحتجاج

حركات العمل
انظر: الحركات السياسية، نقابات العمال

حركات مناهضة الفصل العنصري
- الوثائق ٢٢، ٣٨، ٤٩، ٥٦، ٦٥، ٦٨، ٧٢، ٧٦، ٨١، ٨٣، ٨٧، ٩٢، ١٠٠، ١١٢، ١١٤، ١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٧٥
انظر أيضا: حركات التحرير الوطني

الحرية الأكاديمية
- الوثيقة ٩٧
انظر أيضا: التعليم، حرية الاتصال

حرية التعبير
انظر: حرية الاتصال، الحرية الأكاديمية، حرية الصحافة، الرقابة

حرية التفكير
انظر: الحرية الأكاديمية، السجناء السياسيون

حرية تنظيم النقابات
- الوثائق ١٢١، ١٢٥، ١٣٣
انظر أيضا: حرية الاتصال، حقوق العمال، الحقوق النقابية

حرية الصحافة
- الوثائق ٢٤، ٩٧، ١٢٥، ١٣٣
انظر أيضا: حرية الاتصال، الرقابة

حرية المعلومات
انظر أيضا: حرية الصحافة، الرقابة

حزب الحرية إنكاثا
- الوثائق ١٦٨، ١٧٤، ١٨٣، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٥

الحظر
انظر: الامتثال للجزاءات، الجزاءات

حظر الأسلحة
- الوثائق ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٤١، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٨، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٧، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٩، ١٤١، ٧١٤، ١٤٩، ١٧٥، ١٩٤، ٢١٣
انظر أيضا: الحظر النفطي

الحظر التجاري
- الوثيقتان ٦٨، ٦٩

الحظر النفطي
- الوثائق ١٦، ٤٤، ٨٠، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٩، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٤٣، ١٥٠، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٦
انظر أيضا: حظر الأسلحة

الحفلات السياسية
- الوثائق ٩٧، ١١١، ١٢١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٤-١٨٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩ - ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٦

حق الاتصال
- الوثيقة ١٧٥
انظر أيضا: الحرية الأكاديمية، حرية تنظيم النقابات، حرية الصحافة

حق الاشتراك في الجمعيات
- الوثيقة ١٧٥
انظر أيضا: حرية تنظيم النقابات

حق الشعوب في تقرير المصير
- الوثائق ٦٠، ٦٨، ٧٨، ٨١، ٨٧، ٩١، ٩٨، ١٢١
انظر أيضا: الاستعمار، الاستقلال، الحالة السياسية، الحقوق المدنية والسياسية، الظروف السياسية، القضاء على الاستعمار، المشاركة السياسية

الحق في الأرض
- الوثيقة ١٢

الحق في التصويت
انظر: الانتخابات، تسجيل الناخبين، التصويت

الحق في التعليم
- الوثيقة ١٢
انظر أيضا: التعليم

الحق في تقرير المصير
انظر: حق الشعوب في تقرير المصير

الحق في العمل
- الوثيقة ١٢
انظر أيضا: حقوق العمال، سياسات العمالة

الحق في المشورة القضائية
انظر: المعونة القضائية

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الوثيقة ١٢
انظر أيضا: الحق في التعليم، الحق في العمل، الحقوق النقابية

حقوق الإنسان
- الوثائق ٥، ٨، ١٠، ٣١، ٣٤، ٥٢، ٦٤، ٩٧، ١٠٣، ١٣٣، ١٣٦، ١٨٠
انظر أيضا: الاحتجاز التعسفي، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق العمال، الحقوق المدنية والسياسية

حقوق العمال
- الوثيقة ١٢
انظر أيضا: استغلال اليد العاملة، حرية تنظيم النقابات، الحق في العمل، حقوق نقابات العمال، السخرة

الحقوق المدنية والسياسية
- الوثائق ١٢، ٦٤، ٩٧، ١٣٥، ٢٠١
انظر أيضا: حرية الاتصال، الحرية الأكاديمية، حرية تنظيم النقابات، حرية الصحافة، حق الشعوب في تقرير المصير، المساواة أمام القانون

حقوق الموظفين
انظر: حقوق العمال

الحقوق النقابية
- الوثيقة ١٣٣
انظر أيضا: استغلال اليد العاملة، حرية تنظيم النقابات، حقوق العمال، نقابات العمال

الحكومات الانتقالية
انظر أيضا: الحكومات المؤقتة

الحكومات المؤقتة
- الوثائق ١٥٢، ١٥٤، ١٨٩، ٢١٢
انظر أيضا: الظروف السياسية

الحكومة الممثلة
انظر: الانتخابات، التمثيل السياسي، الدستور، الديمقراطية

الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة بالمرأة والفصل العنصري (هلسنكي: ١٩٨٠)
- الوثيقة ١٠١

الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة بالفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الأفريقي (كيتوي، زامبيا: ١٩٦٧)
- الوثيقة ٥٣

الحوادث المسلحة
- الوثائق ١٤، ١٥، ٢٤، ٨٢، ١٠٣، ١٠٧، ١١٥، ٢١٦
انظر أيضا: الأنشطة العسكرية

الحواسيب
- الوثائق ١١٦، ١٢٧، ١٣٣

خ

الخبراء
- الوثيقة ٥٢
انظر أيضا: أفرقة الخبراء

الخدمات المتعلقة بالعمالة
انظر: سياسات العمالة

الخدمة المدنية الدولية
انظر: أمن الموظفين

الخطوط الجوية
- الوثيقة ١١١

الخطوط الجوية لجنوب أفريقيا
- الوثيقة ١١٨

د

دايال، فيريندرا
- الوثيقتان ١٦٥، ١٦٨

الدبلوماسية
انظر: زيارات الدول، العلاقات الدبلوماسية، المفاوضات

دراسات الجدوى
- الوثيقة ٤٤

الدستور
- الوثائق ١١٠، ١١٣، ١٣٦، ١٤٦-١٤٨، ١٧١، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٢، ٢١٥، ٢١٨

الدعاية
- الوثيقة ٩٦
انظر أيضا: الإعلام

دول خط المواجهة
- الوثائق ٩٤، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٧، ١٩٤

الدول المجاورة
انظر: دول خط المواجهة

دي كليرك، فريدريك ويليام
- الوثائق ١٦٥، ١٦٧-١٦٩، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٦، ٢١٠

الديمقراطية
- الوثائق ٣٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٨، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩-٢٠١، ٢١٩-٢٢١
انظر أيضا: المساواة

الدين
انظر: الائتمان، الدين الخارجي

الدين الخارجي
- الوثيقتان ١١٩، ١٢٨
انظر أيضا: إعادة التفاوض على الدين، القروض الأجنبية

الدين العام
انظر: إعادة التفاوض على الدين، الدين الخارجي

ذ

الذهب
- الوثائق ١٢٢، ١٢٧، ١٣٣

ر

الرأي العام
انظر: الدعاية

رابطة الدول المستقلة
- الوثيقة ١٧٦

الرخص
- الوثيقة ٨٩

رد مصاريف السفر
انظر: تكاليف السفر

الرقابة
- الوثيقة ١٣٣
انظر أيضا: حرية الصحافة

روديسيا الجنوبية - الأنشطة العسكرية
- الوثيقة ٥٦

روديسيا الجنوبية - التدخل
- الوثيقة ٥٦

الرياضة
- الوثائق ٦٠، ٦١، ٦٥، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١١١، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٩٤

الرياضيون
انظر: الرياضة

ز

الزمالات
انظر: تقديم المساعدة التعليمية، المنح الدراسية

زمبابوي
انظر: روديسيا الجنوبية

الزيارات للدولة
- الوثيقة ١٨

س

ستاينر، عصمت
- الوثيقة ١٦١

سجل جهات الاتصال الرياضية
- الوثائق ١٠٢، ١٣٤، ١٤٤

سجل الممثلين الاستعراضيين
- الوثيقة ١٠٩

السجناء
انظر: السجناء السياسيون، المحتجزون، معاملة السجناء

السجناء السياسيون
- الوثائق ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣٢-٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٥٠-٥٢، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٧٨، ٧٩، ٨٧، ٨٨، ٩٧، ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٣، ١٣٦-١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٧٠-١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٤، ١٩٧، ٢١٤
انظر أيضا: الإعدام الخارج عن القانون، التعذيب وغيره من المعاملة القاسية، الجرائم السياسية، العفو، المحاكمات السياسية، المحتجزون، معاملة السجناء

السجناء الضميريون
انظر: السجناء السياسيون

سحب الاستثمار
انظر: التجريد

السخرة
- الوثيقة ٦٩
انظر أيضا: استغلال اليد العاملة، حقوق العمال

السفر
انظر: تأشيرات الدخول، تكاليف السفر، السياحة، النقل

سلطات الطوارىء
انظر: حالة الطوارىء

السلع الأساسية
انظر: المعادن، المنتجات الزراعية، المواد الأولية

السلم
- الوثيقة ٣١
انظر أيضا: الأمن الدولي، صنع السلم، عمليات حفظ السلم، معاهدات السلم

السياحة
- الوثيقتان ١٠٠، ١١١
انظر أيضا: تكاليف السفر

السياسات العسكرية
- الوثيقة ١٠٣

سياسات العمالة
- الوثيقة ٣٧
انظر أيضا: الحق في العمل

السياسة الخارجية
انظر: برامج المعونة، العلاقات الخارجية

سيسكاي - العنف السياسي
- الوثيقتان ١٦١، ١٦٢

سيسكاي - المركز السياسي
- الوثيقة ١٠٤

سيسولو، وولتر
- الوثيقة ٤٠

ش

الشباب
- الوثيقة ٩٤

الشرطة
- الوثيقتان ٩٤، ١٧٦
انظر أيضا: التحقيق الجنائي

الشركات عبر الوطنية
- الوثائق ٥٣، ١٠٣، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٠
انظر أيضا: المصارف عبر الوطنية، المصالح الأجنبية

الشركات المتعددة الجنسيات
انظر: الشركات عبر الوطنية

شيلي - العلاقات العسكرية
- الوثيقة ١٣١

ص

الصحافة
انظر: حرية الصحافة

الصحة
- الوثيقة ١٧٥

الصناديق
- الوثيقة ٦٤
انظر أيضا: الصناديق الاستئمانية

الصناديق الاستئمانية
- الوثائق ٤٥، ٤٨، ١٩٩ - ٢٠١، ٢١٩

صناعة الأسلحة
انظر: التكنولوجيا العسكرية، نقل السلحة

صناعة الإلكترونيات
- الوثيقة ١٢٧

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا
- الوثائق ٤٥، ٤٨، ٥٢، ١٤٥، ١٥١، ١٧٩

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا - الاختصاصات
- الوثيقة ١٤٥

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا - اشتراكات الميزانية
- الوثائق ١٣٢، ١٤٥، ١٥١، ١٩٧، ٢١٤

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا - تصفيته
- الوثيقة ٢١٩

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا - لجنة الأمناء
- الوثائق ٤٥، ٥٤، ٢١٤

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا - لجنة الأمناء - تصفيتها
- الوثيقة ٢١٩

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري - اشتراكات الميزانية
- الوثيقة ١٢٩

صندوق العمل على مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري
- الوثيقة ١٢١

صندوق النقد الدولي
- الوثائق ٦٥، ١٠٦، ١١١، ١٤٠، ١٤٩

صنع السلم
- الوثائق ١٨، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٣-١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦
انظر أيضا: السلم، عمليات حفظ السلم

ض

ضحايا الجريمة
- الوثيقة ١٧٥

الضرائب
انظر: ازدواج الضريبة

ضيوف، عبده
- الوثيقة ١٥٩

ط

الطلاب
- الوثيقة ٨٢
انظر أيضا: التعليم العالي

ظ

الظروف الاجتماعية
- الوثائق ١٠، ١٧٢، ٢١٥
انظر أيضا: الظروف الاقتصادية

الظروف الاقتصادية
- الوثائق ٤٤، ١٧٢، ٢١٥
انظر أيضا: الظروف الاجتماعية، الظروف السياسية

الظروف السياسية
- الوثائق ١٥، ١٧، ١٩، ٣٧، ٥٣، ٥٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٦ - ١٤٨، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٨ - ١٦٠، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٦ - ١٨٤، ١٩٠، ١٩٩، ٢١٥، ٢١٨ - ٢١٩
انظر أيضا: الاستقلال، الحكومات المؤقتة، حق الشعوب في تقرير المصير، الظروف الاقتصادية

ظروف العمل
انظر: حقوق العمال

ظروف المعيشة
انظر: الإسكان، الظروف الاجتماعية، الظروف الاقتصادية

ع

العالم الثالث
انظر: البلدان النامية

العدالة الجنائية
- الوثائق ١٥٦، ١٥٨، ١٧٥

عدم استخدام العنف
- الوثيقتان ٤٠، ١١٤

عدم الانتشار النووي
انظر: الأسلحة النووية

العرق
انظر: التمييز العنصري، العلاقات العرقية، المجموعات العرقية والعنصرية

العفو
- الوثائق ٣٧، ٤١، ٩٧
انظر أيضا: السجناء السياسيون

العقاب البدني
انظر: التعذيب وغيره من المعاملة القاسية

عقد الأمم المتحدة للمرأة :المساواة والتنمية والسلم (١٩٧٦ - ١٩٨٥)
- الوثيقة ١٠١

العقوبة
انظر: التعذيب وغيره من المعاملة القاسية، العفو، عقوبة الإعدام

عقوبة الإعدام
- الوثائق ٤١، ١٠٦، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣
انظر أيضا: الإعدام بإجراءات موجزة، الإعدام الخارج عن القانون

العقود
- الوثيقة ١٠٣

العقود الدولية
- الوثيقة ١٠١
انظر أيضا: الأيام الدولية، التعاون الدولي

العمال الصناعيون
انظر: العمال المهرة

العمال المهرة
- الوثيقتان ٦٣، ٦٥

عمليات حفظ السلم
- الوثيقة ٢١٦
انظر أيضا: السلم، صنع السلم

العمليات المصرفية الدولية
انظر: القروض الأجنبية، المصارف عبر الوطنية

عملية الاتصال
انظر: حق الاتصال

العنصرية
انظر: التمييز العنصري

العنف
انظر: العنف السياسي

العنف السياسي
- الوثائق ١٤، ١٦، ٢٤، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٧، ١٠٧، ١١٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٨ - ١٥٦، ١٦٣ - ١٦٠، ١٧٦ - ١٧٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩ - ٢٠١
انظر أيضا: الجرائم السياسية، حالة الطوارىء، المذابح

العلاقات الاقتصادية
- الوثائق ٢٦، ١٠٣، ١١١
انظر أيضا: التجارة الأجنبية

العلاقات الثقافية
- الوثائق ١٠٠، ١٠٣، ١٠٩، ١١١، ١١٦، ١١٩، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٣، ١٤٠
انظر أيضا: التبادل الثقافي

العلاقات الخارجية
- الوثيقتان ١، ٤٩
انظر أيضا: التعاون السياسي، العلاقات الاقتصادية، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات العسكرية

العلاقات الدبلوماسية
- الوثائق ٢٣، ٢٦، ١١١

العلاقات الدولية
- الوثيقتان ١١، ٧٤
انظر أيضا: الأمن الدولي، التعاون الدولي، التعاون السياسي، العلاقات الأجنبية، القانون الدولي

العلاقات العرقية
- الوثائق ٦ - ٨
انظر أيضا: التمييز العنصري، المجموعات العرقية والعنصرية

العلاقات العسكرية
- الوثائق ٩٦، ١١١، ١١٩، ١٢٢، ١٢٧، ١٣١، ١٤٠، ١٤١، ١٤٩
انظر أيضا: تقديم المساعدة العسكرية

غ

غولدبرغ، دينيس
- الوثيقة ٤٠

غولدستون، ريتشارد
- الوثيقة ١٦٣

ف

فالدهايم، كورت
- الوثيقتان ٦٧، ٩٠

فانس، سايروس ر.
- الوثائق ١٥٧ -١٥٩

الفحم
- الوثيقتان ١٢٢، ١٢٧

فرالسين، توم أريك
- الوثيقة ١٩٢

فرق العمل
- الوثيقة ٢١٦
انظر أيضا: أفرقة الخبراء، الأفرقة العاملة

فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا
- الوثائق ١٣٠، ١٤٣، ١٥٠

فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا - تصفيته
- الوثيقة ١٩٦

فريق الأمم المتحدة المعني بجلسات الاستماع المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا (نيويورك: ١٩٨٩)
- الوثيقة ١٣٠

فريق مراقبي الكمنولث
- الوثيقة ١٧٥

الفصل العنصري
انظر: البانتوستانات، حركات مناهضة الفصل العنصري، دول خط المواجهة، اللاجئون في جنوب أفريقيا، المصالح الأجنبية

الفقر
- الوثيقة ٣٩

فيشر، أبرام
- الوثيقة ٥٢

ق

القانون
انظر: القانون الدولي، القوانين والأنظمة

قانون الانتخابات
- الوثيقة ٢١٦
انظر أيضا: الانتخابات

القانون الدستوري
انظر: الدستور، الحقوق المدنية والسياسية

القانون الدولي
- الوثيقة ٥٦
انظر أيضا: العلاقات الدولية

القانون العرفي
انظر: حالة الطوارىء

القتل
انظر: المذابح

القروض
انظر: الائتمان، القروض الأجنبية، القروض المصرفية

القروض الأجنبية
- الوثائق ١١١، ١١٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٩
انظر أيضا: الدين الخارجي

القروض المصرفية
- الوثيقة ١٠٣
انظر أيضا: الائتمان

القصر
انظر: الأطفال، الشباب

القضاء على الاستعمار
- الوثيقة ٨٤
انظر أيضا: الاستقلال، حق الشعوب في تقرير المصير، ناميبيا

القوات المسلحة
- الوثائق ٩٤، ١٢٢، ١٢٧، ١٧٦
انظر أيضا: المرتزقة

قواعد الإجراءات القانونية
انظر: الحقوق المدنية والسياسية

القوانين والأنظمة
- الوثائق ١٠٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٥١، ١٧٦، ٢١٣
انظر أيضا: الإجراءات التشريعية

القيود على السفر
انظر: الجزاءات

ك

كاثرادا، أحمد
- الوثيقة ٤٠

الكمنولث
- الوثيقة ١٦٠

كينغ، أنجيلا
- الوثائق ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٨

ل

اللاجئات
- الوثيقتان ٩٥، ١٠١
انظر أيضا: الأطفال اللاجئون

اللاجئون
- الوثائق ٤٩، ٧٨، ٨٨، ٩٥، ١٠١، ١٠٣، ١٠٧، ١١١، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٧٦، ١٩٤، ٢١٤
انظر أيضا: الأطفال اللاجئون، الإعادة إلى الوطن، تقديم المساعدة للاجئين، اللاجئات، النفي

اللاجئون في الجنوب الأفريقي
- الوثيقة ٤٥
انظر أيضا: اللاجئون، اللاجئون الناميبيون

اللاجئون الناميبيون
- الوثيقة ١٠١
انظر أيضا: ناميبيا

لجان التحقيق
- الوثيقتان ٧، ٢١٥
انظر أيضا: البعثات الخاصة

لجنة الأربعة والعشرين الخاصة للأمم المتحدة
- الوثيقة ٤٩

اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي
- الوثيقة ١٩٨

لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- الوثائق ٢٥، ٣٥، ٤٣، ٤٦، ٤٩، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٨٠، ٨٣، ٩٢، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧، ١١٢، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٨، ١٤٩، ١٧٢، ١٩٥، ٢١٥

لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - برنامج العمل
- الوثيقتان ١١٨، ١٤٢

لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - تصفيتها
- الوثيقة ٢١٨

لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - التوصيات
- الوثيقة ٢٩

لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، فرقة العمل المتعلقة بالمرأة والطفل في ظل الفصل العنصري
- الوثيقة ١٠١

لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - الميزانية (١٩٨٦)
- الوثيقة ١١٨

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- الوثيقتان ٥٢، ١٠١

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الفريق الثلاثي المنشأ بموجب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها
- الوثيقة ٧٠

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
- الوثيقتان ١٣٤، ١٤٤

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية - الاختصاصات
- الوثيقة ١١٨

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية - الإنشاء
- الوثيقة ١١٨

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا
- الوثائق ٩ - ١١

اللجنة الانتخابية المستقلة
- الوثائق ١٩٠، ٢٠١، ٢١٥، ٢١٦

لجنة مجلس الأمن في الأمم المتحدة المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب أفريقيا
- الوثيقة ٩٧

لجنة مجلس الأمن في الأمم المتحدة المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب أفريقيا - تصفيتها
- الوثيقة ٢١٣

اللجوء
انظر: اللجوء الإقليمي

اللجوء الإقليمي
- الوثيقة ٤٩

لوتولي، ألبرت
- الوثيقة ١٠٧

م

مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية
- الوثيقة ١٩٨

مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي
- الوثيقة ١٢٤

مؤتمر الخبراء الدولي لدعم ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي (أوسلو: ١٩٧٣)
- الوثيقة ٦٨

المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا (باريس: ١٩٨١)
- الوثيقة ١٠٣

المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والفصل العنصري (بروكسل: ١٩٨٢)
- الوثيقة ١٠٥

المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة (كوبنهاغن: ١٩٨٠)
- الوثيقة ١٠١

المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية (باريس: ١٩٨٦)
- الوثيقة ١١٩

المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري (لاغوس: ١٩٧٧)
- الوثيقة ٨٧

مؤتمر القمة الأفريقي (أديس أبابا: ١٩٦٣)
- الوثيقة ٢٦

مؤتمر القمة الأفريقي (أديس أبابا: ١٩٦٠)
- الوثيقة ١٦

مؤتمر المانحين الدولي المعني بتنمية الموارد البشرية من أجل جنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري
- الوثيقة ١٩٢

مؤتمر نقابات العمال الدولي المعني بالجزاءات والإجراءات الأخرى لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (جنيف: ١٩٨٣)
- الوثيقة ١٠٨

مؤتمر نقابات العمال الدولي لمناهضة الفصل العنصري (جنيف: ١٩٧٣)
- الوثيقة ٦٦

مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا (جنوب أفريقيا)
- الوثائق ٩٥، ١٠٦، ١٢١، ١٢٤، ١٤٢، ١٤٨، ١٧٦

المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا
- الوثائق ٦، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٥٥، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٦، ١٠٧، ١٢١، ١٢٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٨، ١٦١، ١٧٠، ١٧٧، ١٨١، ١٨٣، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٥

المؤتمرات
انظر: جلسات الاستماع، مؤتمرات إعلان التبرعات

مؤتمرات إعلان التبرعات
- الوثيقة ١٩٨

المؤسسات التعليمية
- الوثيقة ١٩٨
انظر أيضا: التعليم، الجامعات والكليات

مؤسسات حقوق الإنسان
انظر: بناء المؤسسات

المؤسسات العامة
انظر: بناء المؤسسات

المؤسسات المالية
- الوثائق ١٢٧، ١٢٨، ١٤٠

ماثيوز، ز. ك.
- الوثيقة ٦

مانديلا، نيلسون
- الوثائق ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٥٢، ١٠٧، ١١٦، ١١٢١، ١٢٥، ١٣٦، ١٥٧، ١٦٧-١٦٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٤-٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١١، ٢٢١

مانغوبي، ل. م.
- الوثيقة ١٣٥

مبيعات الذهب
- الوثائق ١٠٣، ١١١، ١١٦

مبيكي، غوفان
- الوثيقتان ٣٨، ٤٠

المجلس التنفيذي الانتقالي
- الوثائق ١٩٠، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٥

المجموعات العرقية والعنصرية
- الوثيقة ٧٠
انظر أيضا: الأقليات، العلاقات العنصرية

المجموعات العنصرية
انظر: المجموعات العرقية والعنصرية

المحاكمات
انظر: المحاكمات السياسية

المحاكمات السياسية
- الوثائق ٣٣، ٣٨، ٩٧، ١٢٥، ١٣٣
انظر أيضا: الجرائم السياسية، السجناء السياسيون

المحتجزون
- الوثائق ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٥٢، ٦٤، ٨٨، ١٠٣، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٩، ٢١٤
انظر أيضا: الاحتجاز التعسفي، الإعدام الخارج عن القانون، التعذيب وغيره من المعاملة القاسية، السجناء السياسيون، معاملة السجناء

محكمة العدل الدولية
- الوثيقة ٧٠

المدن
- الوثيقة ١١٢

المذابح
- الوثائق ٢٤، ٨٣، ١٥٦، ١٦١، ١٨٠
انظر أيضا: الإعدام الخارج عن القانون، الجرائم ضد الإنسانية، العنف السياسي

المرأة
- الوثائق ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ١٢٤
انظر أيضا: اللاجئات، المنظمات النسائية

المرافق النووية
- الوثائق ٩٦، ١٠٦، ١٤١، ١٤٩

المرافىء
انظر: الموانىء

المراقبون
- الوثائق ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٧١، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠
انظر أيضا: حركات التحرير الوطني، المنظمات الحكومية الدولية

مراكز التنسيق
- الوثيقة ١٢٩

المرتزقة
- الوثيقتان ٩٦، ١١٩
انظر أيضا: القوات المسلحة

مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري
- الوثائق ٩٢، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٨

المساواة
- الوثيقتان ١٢، ٩٦
انظر أيضا: الديمقراطية

المستشارون
انظر: الخبراء

المشاركة الاجتماعية
انظر: المشاركة الشعبية

المشاركة السياسية
- الوثائق ١٩٤، ١٩٥، ٢٠١-٢٠٣، ٢٠٧
انظر أيضا: التصويت، التمثيل السياسي، الحركات السياسية، المشاركة الشعبية

المشاركة الشعبية
- الوثيقة ٢٠١
انظر أيضا: المشاركة السياسية

المشاورات
- الوثائق ٤١، ٨٠، ١٠١، ١٧٦
انظر أيضا: المفاوضات

المصارف
انظر: المصارف عبر الوطنية

المصارف عبر الوطنية
- الوثيقة ١٢٧

المصالح الأجنبية
- الوثائق ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٦٥
انظر أيضا: الاستثمارات الأجنبية، الشركات عبر الوطنية

المعارضون الضميريون
- الوثيقة ٩٤

معاملة السجناء
- الوثائق ٥٠ -٥٢، ٨٨، ٩٧
انظر أيضا: التعذيب وغيره من المعاملة القاسية، السجناء السياسيون، المحتجزون

المعاهدات
- الوثائق ٥٦، ٧٠، ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٣٤، ١٤٤
انظر أيضا: الالتزامات الدولية، الانضمام، التصديق، التوقيع، معاهدات السلم

معاهدات السلم
- الوثيقة ١٧٥
انظر أيضا: السلم

المعونة القانونية
- الوثائق ٤٣، ٤٥، ٤٨، ١١١، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٥، ١٥١، ١٧٥، ١٩٤، ١٩٧، ٢١٤

المغاورون
انظر: حركات التحرير الوطني، القوات المسلحة

المفاوضات
- الوثائق ٣٤، ٣٧، ١١٧، ١٢٥، ١٣٥ - ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩ - ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠١ - ١٩٩، ٢١٥، ٢١٦
انظر أيضا: المشاورات

المقاطعة
- الوثائق ٢٤، ٢٩، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٧٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٩، ١١٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٤
انظر أيضا: المقاطعة التجارية

المقاطعة التجارية
- الوثائق ١٣، ١٦، ٢٣، ٦٠، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٩، ١٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣

الممتلكات الثقافية
انظر: الأعمال الفنية

ممثل الأمم المتحدة الخاص لجنوب أفريقيا
- الوثائق ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٧١، ١٧٦، ١٩٩، ٢١٦، ٢٢٠

المملكة المتحدة - المقاطعة التجارية
- الوثيقة ١٣

المنتجات الزراعية
- الوثائق ١٣، ١٢٢، ١٢٧
انظر أيضا: المواد الأولية

المنح الدراسية
- الوثيقتان ٢٦، ١٩٨
انظر أيضا: تقديم المساعدة التعليمية

المنشقون
انظر: حركات الاحتجاج

المنظمات الإقليمية
- الوثيقة ٤٩

المنظمات الحكومية الدولية
- الوثائق ٥٢، ٩٢، ١٠٦، ١١١، ١٢٤، ١٢٧ - ١٢٩، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٨، ١٩٥، ٢١٥
انظر أيضا: بعثات المراقبين، التعاون الدولي، المنظمات الإقليمية، المنظمات غير الحكومية، وثائق تفويض الممثلين، الوكالات المتخصصة

المنظمات الدولية
- الوثيقتان ١٠٣، ١٠٦
انظر أيضا: التعاون بين المنظمات، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية
- الوثائق ٤٩، ٥٢، ٩٢، ١٠٣، ١١١، ١٢٤، ١٢٧ - ١٢٩، ١٤٢، ١٤٨، ١٩٥، ١٩٧ - ١٩٩، ٢١٥، ٢١٦
انظر أيضا: التعاون الدولي، المنظمات الحكومية الدولية

المنظمات النسائية
- الوثيقة ١١١
انظر أيضا: المرأة

المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية
- الوثيقة ١٠٣

منظمة الوحدة الأفريقية
- الوثائق ٥٧، ٦٥، ٦٦، ٧١، ٧٦، ٧٩، ٩٢، ٩٥، ١٠١، ١٠٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٠

ملابا، ريموند
- الوثيقة ٤٠

المواد
انظر: المواد الاستراتيجية، المواد الأولية، المواد النووية

المواد الاستراتيجية
- الوثيقة ٨٠
انظر أيضا: المواد الأولية

المواد الأولية
- الوثائق ٨٠، ١٣٠، ١٤٣
انظر أيضا: المواد الاستراتيجية، الموارد الطبيعية، المنتجات الزراعية

المواد النووية
- الوثيقة ١٤٩

الموارد الطبيعية
- الوثيقة ١٠٣
انظر أيضا: المواد الأولية، الموارد المعدنية

الموارد المالية
انظر: تقديم المساعدة المالية، الصناديق

الموارد المعدنية
- الوثائق ١٢٢، ١٢٧، ١٤٠
انظر أيضا: المواد الأولية

المواطن (جنوب أفريقيا)
انظر: البانتوستانات

مواقع المكاتب
- الوثائق ٩٥، ١٤٢، ١٤٨

الموانىء
- الوثائق ٢٣، ١٢٧، ١٤٠

موتسوالدي، الياس
- الوثيقة ٤٠

موثوبنغ، زيفانيا
- الوثيقة ١١٩

موظفو إنفاذ القوانين
انظر: الشرطة

ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)
- الوثائق ٢٨، ٣٤، ٤١، ٢١٣

ميثاق الحرية (١٩٥٥)
- الوثائق ١٢، ٩٨، ٩٩

ميزان المدفوعات
انظر: الدين الخارجي

ملانغيني، أندرو
- الوثيقة ٤٠

ن

ناميبيا
- الوثائق ١٠٣، ١٠٨، ١١٩
انظر أيضا: القضاء على الاستعمار، اللاجئون الناميبيون

ناميبيا - الاستقلال
- الوثيقة ١٤٥

ناميبيا - حركات التحرير الوطني
- الوثيقة ١٠٥

ناميبيا - الذهب
- الوثيقة ١٢٢

ناميبيا - الفحم
- الوثيقة ١٢٢

ناميبيا - المرأة
- الوثيقة ١٠٥
انظر أيضا: القضاء على الاستعمار، اللاجئون الناميبيون، ناميبيا

ناميبيا - المنتجات الزراعية
- الوثيقة ١٢٢

ناميبيا - الموارد الطبيعية
- الوثيقة ١٠٣

ناميبيا - الموارد المعدنية
- الوثيقة ١٢٢

ندوة عن التسامح السياسي في جنوب أفريقيا: دور صانعي الرأي ووسائط الإعلام (كيب تاون: ١٩٩٣)
- الوثيقة ١٩٥

نشر المعلومات
- الوثائق ٩١، ١٠١، ١١١، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٠
انظر أيضا: الإعلام

النفط
انظر: الحظر النفطي

النفي
- الوثائق ١٢١، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٧، ١٧٢، ١٩٤، ١٩٧

نقابات العمال
- الوثائق ٣٧، ٦٣، ٦٦، ٦٩، ١٠٣، ١٠٨، ١١١
انظر أيضا: الحقوق النقابية، النقابات المهنية

النقابات المهنية
- الوثيقة ١٩٨
انظر أيضا: نقابات العمال

نقص الأغذية
انظر: نقص التغذية

نقص التغذية
- الوثيقة ٣٩

النقل
- الوثائق ١٢٢، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٣
انظر أيضا: النقل البحري

نقل الأسلحة
- الوثيقة ٨٩
انظر أيضا: تقديم المساعدة العسكرية

نقل التكنولوجيا
- الوثائق ١٢٧، ١٣٠، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣

نيوزيلندا - حركات مناهضة الفصل العنصري
- الوثيقة ٧٢

هـ

الهجرة
- الوثائق ٦٥، ١٠٠، ١١١
انظر أيضا: الإعادة إلى الوطن

هجرة ذوي الكفاءة
انظر: العمال المهرة، الهجرة

الهدنة
انظر: السلم

همرشولد، داغ
- الوثيقة ١٨

الهند
- الوثيقة ١

الهنود
- الوثائق ١-٣، ٥، ٩

و

وثائق تفويض الممثلين
- الوثائق ٥٩، ٧٣ - ٧٥
انظر أيضا: المنظمات الحكومية الدولية

وثائق السفر
انظر: تأشيرات الدخول

وسائط الإعلام
- الوثائق ٨٨، ٩٧، ١٤٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢١٦
انظر أيضا: الدعاية

الوكالات الدولية
انظر: المنظمات الحكومية الدولية

الوكالات المتخصصة
- الوثائق ٤١، ٤٩، ١١١
انظر أيضا: التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- الوثيقتان ١٠٦، ١١١

ويليه، أندريه
- الوثيقة ٢٠٥

ي

اليورانيوم
- الوثيقة ١١١

يوم تحرير أفريقيا (٢٥ أيار/ مايو)
- الوثيقتان ٩٩، ١٠٣

اليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا (١١ تشرين الأول/أكتوبر)
- الوثيقة ١٣٨

اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا (٩ آب/أغسطس)
- الوثيقة ١٠١

اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/ مارس)
- الوثائق ٤٧، ١٥٤، ١٨٠

سابعا - فهرس المقدمة

[الأرقام المبينة بجانب مواد الفهرس تشير إلى أرقام الفقرات الواردة في النص]

أ

الإبراهيمي، الأخضر، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٦٦، ٤٧٦

أبناء جنوب أفريقيا
امتيازات تأشيرات، ٢٨١، ٢٩٩

أبناء جنوب أفريقيا السود، ١٠٤، ١٠٨، ١١٥، ١٣٩
الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، ٤٨٥
الإضرابات، ١٠، ٤٠، ٤٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٣، ٢٥٥
حرمان - من الجنسية، ١٠٣، ١٠٤، ١٤٠

الاتحاد الأوروبي، ٤١٤، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٦٦

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ٨٥، ٢٨٢

اتحاد جنوب أفريقيا
انظر: جنوب أفريقيا

اتحاد جنوب أفريقيا الرياضي، ٢٨٨

الاتحاد الدولي لتنس الطاولة، ٢٨٧، ٢٩٩

الاتحاد الدولي للتنس، ٢٩٩

الاتحاد الشعبي الأفريقي الزمبابوي، ١٠٧، ١١٦، ١٢٠

الاتحاد الشعبي الأفريكاني، ٤٢٤

الاتحاد الوطني للطلاب (المملكة المتحدة)، ٢٧٦

الاتحادات النقابية، ٢٥٣، ٢٥٨

اتفاق السلم
انظر: اتفاق السلم الوطني

اتفاق السلم الوطني، ٣٢٣، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٩٢، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٨، ٤٤٧

اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ٤٨٢

اتفاق عدم الاعتداء وحسن الجوار المبرم بين جمهورية جنوب أفريقيا وحكومة جمهورية موزامبيق الشعبية (١٩٨٤)
انظر: معاهدة انكوماتي لعدم الاعتداء (١٩٨٤) (موزامبيق)

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، ١٣١، ١٤٦

الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، ٣٠٠

اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب (١٩٤٩)، ٢٢٤

إثبات هوية الناخبين، ٤٥١

الاحتجاجات
انظر: المظاهرات

احتجاز الأشخاص، ٤٦، ٦٠، ١٣٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٣٣، ٣٢٣، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٤٠٨

الاحتجاز بدون محاكمة، ٦٠، ١٢٢، ٣٥٨

الأحزاب السياسية، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٠، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٠، ٤٧٧
مدونات قواعد سلوك، ٣٧٠
رفع الحظر عن، ٣٥٦

الأخذ بالثأر، ٣٤٩، ٣٥٠

إدارة شؤون الإعلام
انظر: الأمم المتحدة - إدارة شؤون الإعلام

الإدلاء بالأصوات، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥
انظر أيضا: الانتخابات

اسافو - أنجاي، إدوارد، ٧٠

الاستثمارات الأجنبية
جنوب أفريقيا، ٥١، ٩٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢٥٤

أستراليا، ٢٦١، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٣

الاستفتاءات
السكان البيض، ١١٥، ٣٨٧

إسرائيل، ١٣٢، ١٩٢

آش، آرثر، ٢٨٣

الأشخاص المحتجزون
الإضراب عن الطعام، ٣٣١، ٣٦٣
معاملة، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ٢٢١

الإضرابات، ١٠، ٤٠، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٣، ٢٥٥

الأطفال، ١٢٢، ١٢٤، ١٤٧، ٢٤٤، ٤٩٧
احتجاز، ٢٢٣، ٢٧٥
العمل العام من أجل، ٢٦٨، ٢٧٦
فرقة العمل المعنية بـ ، ٢٧٢
اللاجئون من، ٢٧٤، ٢٧٦

الإعادة إلى الوطن، ٣٢٢، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨
تمويل الإعادة إلى الوطن، ٣٦٨
انظر أيضا: اللاجئون من الطلاب

الإعلام، ٩١، ٩٢، ٢٣٤-٢٧٦
إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، ٢٤٠-٢٤٤
الأيام والسنوات الدولية، ٢٤٥-٢٤٧
الشخصيات، حشد، ٢٤٨-٢٤٩
وحدة الفصل العنصري، ٢٣٧-٢٣٩
الوكالات المتخصصة، ٢٤٤
انظر أيضا: مركز مناهضة الفصل العنصري

الإعلان الخاص بالعمل على مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (١٩٩١)، ١٥٥

الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (١٩٧٧)، ٣٠١

إعلان رؤساء البلديات، ٢٢٩

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١، ١٧، ٢١، ٢٥، ٣٦، ٤٩، ٩٠، ١٠٠، ٣٤٠

الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي (١٩٨٩)، ١٥، ١٦٩، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٥٩، ٤١٠

إعلان النوايا (١٩٩١)، ٣٨٠، ٣٨٢

أعمال الحظر
انظر أيضا: الجزاءات
الأسلحة، ١٣، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٩٢، ٩٩، ١٠١، ١١١، ١٣٥، ١٣٧، ١٧٨-١٩٢، ٢٠٦
الاقتصادية، ١٤، ٩٩
إلغاء، ٤٤٠
التجارية، ٨٦
النفطية، ١٤، ٨٦، ٩٩
اليد العاملة الماهرة، ٨٦

أعمال القصف، ٣٤٨، ٤٦٩

أعمال المقاطعة، ٩٦، ١٦٤، ٢٧٧-٣٠٢
انظر أيضا: الجزاءات
الاستهلاكية، ٤٧، ١٠٠، ٢٦٠، ٢٧٨
الاقتصادية، ٤٧، ٥٤، ٥٧، ١٠٠
الأكاديمية، ١٣٦، ٢٨١
الثقافية، ١٤، ٩٩، ١٣٦، ١٤١، ٢٨١-٢٨٤
الدبلوماسية، ٤٨، ٥٤، ٥٧
الرياضية، ٩٩، ١٠٠، ١٣٦، ١٤١، ٢٦١، ٢٧٩، ٢٨٥-٣٠٢
العلمية، ١٣٦

أعمال المقاطعة الاستهلاكية، ٤٧، ١٠٠، ٢٦٠، ٢٧٨

أعمال المقاطعة الاقتصادية، ٤٧، ٥٤، ٥٧، ٦٥، ١٠٠
انظر أيضا: الجزاءات الاقتصادية

أعمال المقاطعة الثقافية ١٤، ٩٩، ١٣٦، ١٤١، ٢٨١-٢٨٤

أعمال المقاطعة في الألعاب الرياضية، ٩٩، ١٠٠، ١٣٦، ١٤١، ٢٦١، ٢٧٩، ٢٨٥-٣٠٢

أعمال المقاطعة العلمية، ١٣٦

الاغتيالات، ٣٤٨

الأفارقة
انظر: أبناء جنوب أفريقيا السود

"افتحوا سجون الفصل العنصري" (حملة)، ٢٣٣

الأفريكانيون
وسيلة إصدار التعليمات، ١٠٩

أفغانستان، ٣٢

إقليم جنوب غرب أفريقيا
انظر أيضا: ناميبيا
انتداب جنوب أفريقيا، ١٠٧

الألعاب الرياضية، ٦٤، ٩٩، ١٠٠، ١١٤، ١٣٦، ١٤١، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥-٣٠٢
انظر أيضا: ألعاب الكمنولث الرياضية، الألعاب الأولمبية
اتفاق غلينيغلز (١٩٧٧)، ٢٩٧
الاتفاقية الدولية، ٣٠٠
سجل الرياضيين، ٣٠٠، ٣٠٢، ٤٤٠
المسابقات المتعددة الأعراق، ١١٤، ٢٨٠

الألعاب الأولمبية، ٦٤، ١٠٠
طوكيو، ٢٨٩
مونتريال، ٢٩٥

ألعاب الكمنولث الرياضية
كرايستشيرش، نيوزيلندا، ٢٩٤

ألمانيا، ٢٨٢

ألمانيا، جمهورية - الاتحادية، ١٣٢، ١٩٢

الأمانة العامة للسلم الوطني، ٣٧١، ٤٠٧، ٤١٢

امتيازات التأشيرات
أبناء جنوب أفريقيا، ٢٨١، ٢٩٩

الأمريكيون الأفارقة، ٢٦٥

الأمريكيون السود
انظر: الأمريكيون الأفارقة

الأمم المتحدة
بعثات تقصي الحقائق، ٣٢٣

الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، ١٥١، ٢٤٠-٢٤٣

الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، دائرة الإذاعة، ٢٤١

الأمم المتحدة، الأمانة العامة، ٤١٠، ٤٢٧

الأمم المتحدة، الأمين العام
بيريز دي كوييار، خافيير، ٣٢٢، ٣٥٥، ٤٨٧
دور، ١٥١
فالدهايم، كورت، ١٠١، ١٨٣
المساعي الحميدة، ٣٢١
همرشولد، داغ، ٤٣

الأمم المتحدة، برنامج - الإنمائي، ٤٩٦، ٥٠٢
تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني، ١٥٤، ٣٠٥، ٣١٦

الأمم المتحدة، البرنامج التعليمي لأبناء جنوب أفريقيا، ٣١٤
انظر أيضا: الأمم المتحدة، برنامج - التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي

الأمم المتحدة، البرنامج التعليمي والتدريبي لجنوب أفريقيا، ٧٤

الأمم المتحدة، برنامج - التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي، ٣٠٣، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦
اللجنة الاستشارية، ٤٩١، ٤٩٧

الأمم المتحدة، بعثة مراقبي - في جنوب أفريقيا، ٣٢٣، ٣٢٤، ٤١١-٤١٥، ٤٣٣، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥
تمويل، ٤٤٩
دورها في الانتخابات، ٤٤٦، ٤٥٠ - ٤٦٩
ولاية، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥١

الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٣٢، ٣٤-٣٥
انسحاب جنوب أفريقيا، ٣٩، ١٠٠
جدول الأعمال، ٣٢، ٣٩، ٤٨٢
دور، ١٣٢-١٣٦، ٤١٠
شكوى من الهند، ٢١، ٢٦
القرار ١٠٣ (د - ١)، ٢٥
القرار ٢١٧ (د - ٣)، ٢٥

القرار ٨٢٠ (د - ٩)، ٣٩
القرار ١٥٩٨ (د - ١٥)، ٤٩
القرار ١٦٦٣ (د - ١٦)، ٤٩
القرار ١٧٦١ (د - ١٧)، ٥٣
القرار ١٨٨١ (د - ١٨)، ٢٤٥
القرار ٢١٤٢ (د - ٢١)، ٢٤٥
القرار ٢٢٠٢ ألف (د - ٢١)، ٣٠٤
القرار ٢٣٠٧ (د - ٢٢)، ٢٣٦، ٣٠٤
القرار ٢٣٩٦ (د - ٢٣)، ٢٧٧
القرار ٢٦٧١ دال (د - ٢٥)، ٢٥٤
القرار ٣١٥١ ألف (د - ٢٨)، ٢٥٥
القرار ٣٣٢٤ هاء (د - ٢٩)، ١٧٦
القرار ٦/٣١ جيم، ٢٤٥
القرار ٦/٣١ طاء، ٢٤٥
القرار ٦/٣١ واو، ٣٠٠
القرار ١٠٥/٣٢ باء، ٢٤٥
القرار ١٠٥/٣٢ طاء، ٣١٩
القرار ١٨٣/٣٣ هاء، ١٩٥
القرار ٩٣/٣٤ كاف، ٢٦٨
القرار ٩٣/٣٤ واو، ١٩٧
القرار ١٧٢/٣٦ باء، ٢٤٥
القرار ١٧٢/٣٦ كاف، ٢٤٥
القرار ٥٠/٤٣ كاف، ١٣٦
القرار ١١٦/٤٧ ألف، ٤٢٨
القرار ١١٦/٤٧ دال، ٢٠٥
القرار ١٥٩/٤٨ ألف، ٤٤٩، ٤٩٩
القرار ٢٣٣/٤٨، ٤٤٩
القرار ٢٥٨/٤٨ ألف، ٤٨٢، ٥٠٢
قرارات، ١٠، ٢١، ٢٢، ٣٥، ٨٦، ٩٥، ١٣٦، ١٥٨، ١٧٨، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١١، ٢٥٠، ٢٩٠، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٨، ٤١٠، ٤٤١، ٤٨٩
وثائق تفويض وفود جنوب أفريقيا، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ٤٨٢
الوفود الأفريقية، ١٧٢

الأمم المتحدة، الحلقة الدراسية المعنية بالحظر النفطي على جنوب أفريقيا (أوسلو: ١٩٨٦)، ٢٠٢

الأمم المتحدة، سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب أفريقيا، ٣٠٠، ٣٠٢، ٤٤٠

الأمم المتحدة، الصندوق الاستئماني لجنوب أفريقيا، ٣٠٨-٣١٣
حل، ٣١٣
لجنة الأمناء، ٣٠٩

الأمم المتحدة، صندوق - الإنمائي للمرأة، ٤٩٦

الأمم المتحدة، صندوق - للسكان، ٤٩٦

الأمم المتحدة، لجنة الـ ٢٤ الخاصة
دور، ١٥٠

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٦٢، ١٥٢

الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، ١٤٤-١٤٦، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٧٠، ٢٧٢

الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، الفريق العامل المخصص لموضوع الجنوب الأفريقي، ١٤٦

الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، المقرر الخاص المعني بالفصل العنصري، ١٤٤، ١٤٦

الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
انظر: الأمم المتحدة، لجنة الـ ٢٤ الخاصة

الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا
انظر: الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري
انظر: الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ١٣، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٧٧، ٧٨، ٩٢، ٩٦، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٤، ١٥٥، ١٥٧-١٦٩، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٥٨، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٤٠، ٤٥٩، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤
جلسات استماع، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٦٧
دور، ١٥٧-١٦٩

الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، رئيس، ١٦٦، ١٦٧، ٣٧٩، ٤٢٩، ٤٥٩

الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالحالة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا، ٣٥، ٣٦-٤٠

الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، ١٤٨، ٢١٤

الأمم المتحدة، لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب أفريقيا، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٩

الأمم المتحدة، لجنة مركز المرأة، ١٤٧

الأمم المتحدة، مؤتمر إعلان التبرعات لصالح الأنشطة الإنمائية، ٣١٦

الأمم المتحدة، متطوعو، ٤٥٣

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٤٣، ٢١٤

الأمم المتحدة، مجلس الأمن
جدول الأعمال، ٤٨٢
حق النقض (الفيتو)، ١٧٢
دور، ١٣٧-١٤١
القرار ١٣٤ (١٩٦٠)، ٤٢
القرار ١٨١ (١٩٦٣)، ٦٥
القرار ١٨٢ (١٩٦٣)، ٦٨
القرار ١٩٠ (١٩٦٤)، ٧٩
القرار ١٩١ (١٩٦٤)، ٨١
القرار ٢٨٢ (١٩٧٠)، ١٨١
القرار ٤١٨ (١٩٧٧)، ١٠١، ١٨٢
القرار ٤٧٣ (١٩٨٠)، ١٣٩
القرار ٥٥٤ (١٩٨٤)، ١٤٠
القرار ٥٥٨ (١٩٨٤)، ١٩٠
القرار ٥٦٩ (١٩٨٥)، ١٤١، ١٩٠، ٢١٢، ٢١٣
القرار ٧٦٥ (١٩٩٢)، ٤٠٢، ٤٠٦
القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)، ٤٠٩
القرار ٨٩٤ (١٩٩٤)، ٤٤٩
القرار ٩٣٠ (١٩٩٤)، ٤٨٢
قرارات، ٨٦، ١٣٧، ١٧٨، ٢٢٠، ٤١٠، ٤٤٥

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رئيس، ٤١٩

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، لجنة الخبراء، ٨٣، ٨٥-٨٩

الأمم المتحدة، مجلس ناميبيا، ١٥٠

الأمم المتحدة، مجموعة الدول الأفريقية، ٤٨، ١٠٢، ١٣٤

الأمم المتحدة، مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى والأمم المتحدة، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ١٦١

الأمم المتحدة، مراكز الإعلام، ٢٤٠

الأمم المتحدة، مركز شؤون الشركات عبر الوطنية، ٣٢٩
جلسات الاستماع، ١٤٨

الأمم المتحدة، مركز مناهضة الفصل العنصري، ١٥١، ٢٧٠، ٤٩٣

الأمم المتحدة، مفوض - السامي لشؤون اللاجئين
انظر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الأمم المتحدة، منظمة - للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ١٥٤، ١٥٦، ٢٤٤، ٤٩١، ٤٩٦
انسحاب جنوب أفريقيا، ٢٢، ٣٩، ١٥٢
تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني، ١٥٤

الأمم المتحدة، منظمة - للطفولة (اليونيسيف)، ١٥٤، ٢٤٤، ٢٧٥، ٤٩٧
تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني، ١٥٤

الأمم المتحدة، ميثاق، ١٧، ٢٥، ٢٨، ٣٤، ٣٦، ٤٢، ٤٨، ٤٩، ٩٠، ١٠٠، ٣٤٠
الفصل السابع، ٦١، ٦٥، ٧٨، ٩٣، ١٠١، ١٣٢، ١٣٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٤، ١٩٧
المادة ٢، ٤٢
المادة ٦، ٥٥، ١٧٠
المادة ٥٦، ٣٥

الأمم المتحدة، هيئة نزع السلاح، ١٤٩

الأمم المتحدة، وحدة المساعدة الانتخابية، ٤٧٢

الانتخابات، ١٥، ٧٣، ١٤٠، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٩٢، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣-٤٤٤، ٤٨٢
انظر أيضا: الإدلاء بالأصوات
الخالية من العنصرية، ٣٣١، ٣٨٧

أندرو، كينيث م.، ٤٠٢

إندونيسيا، ٣٢

انسحاب القوات
بلدات السود، ٣٣٠، ٣٤٨

إنشاء البانتوستانات ١٣٩
انظر أيضا: الأوطان

أنغولا، ١٠٨، ١١٦، ١٢٠، ٢٧٤

إنهاء القروض المقدمة إلى جنوب أفريقيا، ٢٥٣

أوامر الحظر
سحب، ٣٤٥

الأوضاع السياسية
جنوب أفريقيا، ٩٨

الأوطان، ١٠٣، ١٠٤، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٨٢، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٣٨، ٤٦١، ٤٦٢
انظر أيضا: إنشاء البانتوستانات؛ بوفوثاتسوانا؛ سيسكاي؛ ترانسكاي؛ فيندا
استقلال، ١٠٤
إعادة دمج - في جنوب أفريقيا، ٤٦١

أوغاتا، ساداكو، ٣٧٩

أوغبو، إدوين أوغيبي، ١٦٧

أومخونتو وي سيزوي، ٥١، ٦٧

إيران (جمهورية - الإسلامية)، ٣٢، ١٩٥

آيرلندا، ٢٦٠، ٢٨٢

إيطاليا، ١٣٢

ب

بارل
اضطرابات، ٥٩

باغواتي، ب. ن.، ٤٠١

باكستان، ٣٢، ٣٠٨

بالمه، أولوف، ١٨٦

البانتوستانات
انظر: الأوطان

باهاد، إ.، ٤٠٢

البترول
انظر: الحظر النفطي

البرامج الإذاعية، ٢٤٠

برامج المساعدة، ٣٠٣-٣١٩، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥
انظر أيضا: مساعدة اللاجئين
التدريب، ٣٠٥، ٣١٤، ٣١٨
توظيف أبناء جنوب افريقيا في منظومة الأمم المتحدة، ٣٠٥
حركات التحرير الوطني، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٩،
السجناء السياسيون، ٣١١
صندوق أفريقيا (حركة بلدان عدم الانحياز)، ٣٠٧
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، ٣٠٣، ٣٠٨-٣١٣
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبلدان والشعوب المستعمرة، ٣٠٥
صندوق منظمة الوحدة الأفريقية لمساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري، ٣٠٤،
العائدون، ٣١١، ٣٦٨
المساعدة الإنسانية ٢٤، ٦٣، ٦٧، ٩١، ٩٢، ١٣٤، ٢٦٨، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٠، ٤٨٩،
المساعدة التعليمية، ٩٢، ١٣٤، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤-٣١٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢
المساعدة القانونية، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٤٨٩

البرتغال، ١٣٢

برلمان (جنوب أفريقيا)
انظر: جنوب أفريقيا - برلمان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
انظر: الأمم المتحدة، برنامج - الإنمائي

برنامج القضاء على الفصل العنصري في المسائل الخاصة بالعمالة، ١٥٥

برنامج مناهضة الفصل العنصري، ٢٠٩

بروتوس، دينيس، ٢٢٢

بطاقات الاقتراع، ٤٥١

بطاقات الناخبين، ٤٥١

بعثات تقصي الحقائق
الأمم المتحدة، ٣٢٣

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا
انظر: الأمم المتحدة، بعثة مراقبي - في جنوب أفريقيا

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، الشعبة الانتخابية، ٤٥٤

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، شعبة تعزيز السلم، ٤٥٤

بلجيكا، ١٣٢

بلدات السود
سحب القوات، ٣٣٠، ٣٤٨
وزع القوات، ١٢٣

البلدان الآسيوية، ١٦١

بلدان الشمال الأوروبي، ١١٢، ٢١٢، ٢١٧، ٢٦٠

البلدان الغربية، ٤٧، ١١٢، ١٢٤، ١٦١، ١٦٥، ١٩٢، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٦، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٢

بلدان الكمنولث الأفريقية، ٢٩٤

بلغارد، دانتيه، ٣٦

بنغلاديش، ٢٨٢

البنك الدولي، ١٥٢، ٤٩٨

بوتا، ب. و.، ١٢١، ١٢٢

بوتا، رولوف، ٤٣٤، ٤٣٩

بوتسوانا، ١٢٠

بوتفليقة، عبد العزيز، ١٧٣

بوتيليزي، مانغوسوتو غاتشا، ٤٠٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٥٩، ٤٦٧

بورما، ٣٢

بوفوثاتسوانا، ١٠٤، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٨٢، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٦١، ٤٦٢
الانتخابات، ٤٦١

بوكو، ٥٩

بيريز دي كوييار، خافيير، ٣٢٢، ٣٥٥، ٤٨٧

بيكو، ستيف، ١١٠، ١١١، ٢٤٧

بيلافونتي، هاري، ٢٨٣

ت

تثقيف الناخبين، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٦٤، ٤٧١

التجارة الخارجية
جنوب أفريقيا، ٩٤

التحالف من أجل الحرية، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦١

التخلص من الممتلكات، ١٠٢، ١٣٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٦٤

التدريب، ٧٤، ٤٩٧، ٤٩٨
انظر أيضا: برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي

التدريب الإنمائي، ٤٩٨

ترانسفال، ٣٥١، ٤٦٩، ٤٧٢

ترانسفال الشمالية، ٤٧٢

ترانسفال الغربية، ٤٦٩

ترانسكاي، ١٠٤، ٣٧١، ٣٨٢، ٤٣٨، ٤٧٢

التشريعات الإقليمية، ٤٥٨

التشريعات التمييزية
انظر: الفصل العنصري: القوانين القمعية

التشريعات التمييزية المتعلقة بقانون إلغاء المنافع العامة، (١٩٩٠) ٣٧٣

تشيكوسلوفاكيا، ٨٥

التعامل البناء، ١١٩، ١٤١

التعاون النووي، ١٤١، ١٨٢، ١٩١، ١٩٢، ٢١٣

التعليم، ٣٧، ٤٩١

تعليم شعوب البانتو، ١٠٩
انظر أيضا: التعليم

التمثيل التناسبي، ٣٨١، ٤٣٧

تنزانيا، ١٢٠، ٢٧٤

التنس
انظر: الألعاب الرياضية

تونس، ٦١

تيللي، ديالو، ١٦٧

ج

جامايكا، رئيس وزراء، ٣٠٠

جامعة الأمم المتحدة، ٤٩٧

جبهة الحرية، ٤٦٠

الجبهة الديمقراطية المتحدة، ١١٥، ٢٣٢، ٣٤٨

الجبهة الشعبية الأفريكانية، ٤٦٠، ٤٧٠

الجزاءات، ١٠، ١٤، ٦٩، ٧٥، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٢٠، ١٢٨، ١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ٢١٢، ٢٨٠، ٣٠١، ٣٢٨، ٤٩٩
انظر أيضا: أعمال المقاطعة؛ وأعمال الحظر
الاقتصادية، ١٣، ٢٢، ٢٤، ٤٧، ٥٥، ٨٦، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٤١، ١٦٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٢٧، ٣٢٨، ٤٣٣، ٤٩٩
إنفاذ، ٨٧
الخاصة بالطائرات، ٥٤، ٥٧، ١٨١، ١٩١، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٩
رفع، ٣٢٤، ٤٤٠
النفطية، ١٩٣، ١٩٤

الجزاءات الاقتصادية، ١٣، ٢٢، ٤٧، ٥٥، ٨٦، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٤١، ١٦٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٢٧، ٣٢٨، ٤٣٣، ٤٩٩
انظر أيضا: أعمال المقاطعة الاقتصادية
رفع، ٣٢٤، ٤٤٠

الجزاءات النفطية، ١٩٣

الجماعة الأوروبية، ١٠٢، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٧٣، ٣٢٧، ٣٧٩، ٤٠٩

الجمعية التأسيسية
جنوب أفريقيا، ٧٢، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٧٥، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٥٨

الجمعية العامة
انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة

جمهورية جنوب أفريقيا
انظر: جنوب أفريقيا

الجمهورية الديمقراطية الألمانية، ٢٨٢

الجنسية، استعادة، ٤٣٨

جنوب أفريقيا
أبناء جنوب أفريقيا السود، ١٠٤، ١٠٨، ١١٥، ١٣٩
الأشخاص المنحدرون من أصل آسيوي، ١٤٠
الأشخاص المنحدرون من أصل هندي، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٥٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٥
الأشخاص المنحدرون من أصل هندي - باكستاني، ٥٣
اقتصاد، ٤٨٩
إعادة عضوية - في الأمم المتحدة، ٤٨٢
إعلان - جمهورية، ٤٥

الأوضاع السياسية في، ٩٨
برنامج التعمير والتنمية، ٥٠٠
حالة الطوارئ، ٤٠، ٤٤، ١٠٢، ١٢٢، ١٤١، ٢٣٢، ٢٧٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٥٣
برلمان، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٩، ٤٦٩
التجارة الخارجية لـ ، ٩٤
التجارة مع، ١٣٦، ٢١٠
الجمعية الوطنية لـ ، ٤٣٧، ٤٨٠
الحركة الديمقراطية الجماهيرية، ٣٣١
حقوق الإنسان، ١، ١٧، ٢١، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٩، ٦٨، ٩٠، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٧٢، ١٨٣، ٢٤٠، ٣١٢، ٣٤٠، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٧، ٤٣٦، ٤٦٠
الرئيس التنفيذي لـ ، ٤٣٧
دساتير، ٤٥، ٧٢، ١١٥، ١٢٢، ١٤٠، ٢٣٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٨، ٤٠١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٨٤
الدساتير الإقليمية، ٤٥٨
الدول المجاورة لـ ، ٩٨، ١١٣، ١١٨، ١٣٧
شرطة، ٦٢، ١٠٦، ١٨٨، ١٩١، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٩٠، ٣٩٤، ٤٠٥، ٤٦٤، ٤٦٩
الشركاء التجاريون لـ ، ١٤، ٤٩، ٥٧، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٣٢، ١٥٩
صناعة الأسلحة، ٦١، ١٩٢
طرد - من الجمعية العامة، ٣٩، ١٠٠
العلاقات الدبلوماسية لـ ، ٤٧
قانون الإرهاب (١٩٦٧)، ٢٢٢
القدرة النووية لـ ، ١٤٩
القوات المسلحة لـ ، ٥٠، ٦٢، ١٠٦، ١١٣، ١٩١، ٣٤٩، ٣٥٠
لجنة التحقيق في منع العنف العام والإرهاب، ٣٧٢
مجالس البرلمان المنفصلة عنصريا، ١١٥، ١٤٠
المصالح الأجنبية لـ ، ٥١، ٩٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢٥٤
مكتب التعاون المدني، ٣٤٩
الملونون في، ٣٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٥، ١٤٠
النقابات، ١١٤
وحدات الاستقرار الداخلي، ٣٩٥، ٤٦٩
وثائق تفويض، ١٧١، ١٧٢، ٤٨٢

جنوب أفريقيا، الجمعية التأسيسية، ٤٣٧، ٤٥٨

جنوب أفريقيا، دستور، ٤٥٨، ٤٦٩

جنوب أفريقيا، الدستور المؤقت، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٣

جنوب أفريقيا، رئيس وزراء، ١٢١، ١٢٢

جنوب أفريقيا، مجلس الشيوخ في، ٤٣٧

جنوب أفريقيا، ميثاق الحقوق، ٤٣٦

جنوب أفريقيا، وزير التطوير الدستوري في، ٤١٦

جنوب أفريقيا، وزير خارجية، ٤٣٤، ٤٣٩

جنوب أفريقيا، وفود رجال الأعمال
المؤتمر الوطني الأفريقي، ٣٣٠

جنوب غرب أفريقيا
انظر: إقليم جنوب غرب أفريقيا

جوساب، إ.، ٤٠٢

جيرجا، جوزيب، ٧٠

ح

حادثة بوبياتونغ، ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠١

حالة الطوارئ، ٤٠، ٤٤، ١٠٢، ١٢٠، ١٢٢، ١٤١، ٢٣٢، ٢٧٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٥٣

حركات التحرير الوطني، ٩٩، ١٠٦، ١٠٩، ١١٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٥٨، ١٧٠-١٧٧، ٢٣٧، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٩، ٣٣٩، ٤٩٥
انظر أيضا: المؤتمر الوطني الأفريقي؛ ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآرانيا؛ والاتحاد الشعبي الأفريقي الزمبابوي

الاشتراك في هيئات الأمم المتحدة، ١٥٣، ١٧٥
أعياد، ٢٤٧
تقديم المساعدة إلى، ١١٢، ٢٦٦، ٣٠٤
زعماء، اغتيال، ١١٣
مؤسسات، ٢٦٦
ممثلو الشعب، ١١، ١٠٠، ١٧٤
الهياكل السرية، ١٠٨

الحركات المناوئة للفصل العنصري، ١١، ٤٧، ١٥٨، ١٧٩، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٩٥

الولايات المتحدة، ٦٣

الحركة البريطانية المناوئة للفصل العنصري
انظر: حركة مناهضة الفصل العنصري (المملكة المتحدة)

حركة بلدان عدم الانحياز، ١٣٤، ١٣٦، ٣٠٠، ٣٧٩

حركة تحرير جنوب أفريقيا (الولايات المتحدة)، ٢٦٥

الحركة الديمقراطية الجماهيرية (جنوب أفريقيا)، ٣٣١

الحركة المسيحية الجامعية (الولايات المتحدة)، ٢٦٣، ٢٦٧

حركة المقاطعة
انظر: حركات مناهضة الفصل العنصري

حركة المقاومة الأفريكانية ٤٢٩، ٤٦٩

الحركة المناوئة للفصل العنصري (المملكة المتحدة)، ٦٣، ١٨٥، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٧٨

حركة وعي السود، ١٠٨، ١١٠، ٤٧٠

الحرمان من الجنسية
أبناء جنوب أفريقيا السود، ١٠٣، ١٤٠

حزب الحرية إنكاثا، ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٢٤، ٤٣٢، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٨

الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، ٣٤٥، ٤٠٥

حزب المحافظين (جنوب أفريقيا)، ٣٧١، ٣٨١، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٦٠، ٤٧٠

حزب المحافظين (نيوزيلندا)، ٢٩٦

الحزب الوطني (جنوب أفريقيا)، ٢١، ٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٩٨، ٤٧٨
برنامج الإصلاح، ٣٣٣

الحصار، ٨٧

الحصانة
اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي، ٣٥٢
المنفيون، ٣٥٤
السجناء السياسيون، ٣٥٢

حظر الأسلحة، ١٣، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٩٢، ٩٩، ١٠١، ١١١، ١٣٥، ١٣٧، ١٧٨ - ١٩٢، ٢٠٦
رفع، ٤٨١

الحظر التجاري، ٨٦

الحظر النفطي، ١٤، ٨٦، ٩٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٩٣-٢٠٥، ٢٠٩، ٣٢٨
إلغاء - من قبل الجمعية العامة، ٤٤٠

حق تقرير المصير، ١٣٨

الحقوق النقابية، ١٤٣

حقوق الإنسان، ١، ١٧، ٢١، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٩، ٦٨، ٩٠، ٩٨، ١٠٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٧٢، ١٨٣، ٢٤٠، ٣١٢، ٣٤٠، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٧، ٤٣٦، ٤٦٠

حكم الأغلبية، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٩، ١٥٢، ٣٢٤، ٣٩٨

الحكومات الأوروبية، ١٢١

الحكومات الغربية، ١١٢، ١٢٠، ١٣٦، ١٦١

الحكومة
الإقليمية، ٣٨٨، ٤١٧، ٤٣٦، ٤٣٧
المؤقتة، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٧٥، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١٧
المحلية، ٣٨٨، ٤٣٦
المركزية، ٣٨٨، ٤٣٦

حكومة حزب العمال (نيوزيلندا)، ٢٩٦

حكومة الوحدة الوطنية، ٤٣٧، ٤٨٠

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالطفولة في ظل الفصل العنصري (باريس: ١٩٧٩)، ٢٦٨

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بفرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا (امستردام: ١٩٨٠)، ١٩٩

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والفصل العنصري (هلسنكي: ١٩٨٠)، ٢٦٩

الحلقة الدراسية المعنية باستدامة النمو الاقتصادي والتنمية في جنوب أفريقيا (١٩٩٤: لندن)، ٤٩٤

الحلقة الدراسية المعنية بمشاكل جنوب أفريقيا الاجتماعية والاقتصادية (١٩٩٢: ويندهوك)، ٤٩٣

حلقة نصف الكرة الغربي الدراسية بشأن المرأة والفصل العنصري (١٩٨٠: مونتريال)، ٢٦٩

حملة "إطلاق سراح مانديلا"، ١٢٣، ٢٢٧- ٢٣٣

الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، ٩٦، ٩٧-١٠٢، ١٠٦، ١١٤، ١٣٣، ١٥٩، ١٦٣، ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٤

الحملة العالمية لإطلاق سراح سجناء جنوب أفريقيا السياسيين، ٢١٩

الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب أفريقيا، ١٨٥، ١٨٦، ٢٥٣
جلسات الاستماع، ١٨٧

حملة تحدي القوانين الظالمة، ٣٢

حملة مناهضة الفصل العنصري
انظر: الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري

خ

الخطوط الجوية لجنوب أفريقيا، ٥٧

د

الدانمرك، وزير خارجية، ٦٩

دايال، فيريندرا ٤٠٤، ٤٢٦

دراجة لمانديلا، ٢٣١

الدساتير الإقليمية
جنوب أفريقيا، ٤٥٨

الدستور المؤقت، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٣

الدول الأفريقية، ٩٤، ١٣٦، ١٦١، ١٧١، ٢٠٦، ٢٩٥، ٤٠٢
زعزعة استقرار، ١١٦، ٣٠٧

دول خط المواجهة، ١٢٠، ٢٦٦
انظر أيضا: جنوب أفريقيا - الدول المجاورة

الدول المجاورة
جنوب أفريقيا، ٩٨، ١١٣، ١١٨، ١٣٧

الدولة الشعبية الأفريكانية ٤٤٣، ٤٥٨، ٤٦٠

دوليفيرا، بيسيل، ٢٩٢

دي كليرك، فريدريك ويلم، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٦٧، ٤٨٠

ر

رؤساء دول وحكومات الكمنولث، ٢٩٧

رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري، ٢٥٣، ٤٥٣

الرابطة اليونانية لمناصرة الأمم المتحدة، ٢٨٤

رامافوزا، سيريل، ٤١٦

الرغبي
انظر: الألعاب الرياضية

رمح الأمة
انظر: أمخونتو وي سيروي

روديسيا
انظر: روديسيا الجنوبية

روديسيا الجنوبية، ١٠٧
استقلال، إعلان، ١٠٧
جزاءات، ١٠٧
قوات جنوب أفريقيا، ١٠٧

روزفلت، إليانور، ٢٥

الرياضيون، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٧٨

ريدي، ج. ن.، ٤٠٢

ز

زامبيا، ١٢٠، ٢٧٤

زعزعة استقرار جنوب أفريقيا (تقرير)، ١١٨

الزعماء السياسيون، ٤٢٧

زمبابوي، ١١٦، ١٢٠

زولو، سيادة شعب الـ، ٤٦٥

زويليتيني، غودويل، ملك الزولو، ٣٧٩، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧

زيتا، مانغيزي، ٤٠٢

س

"سان - روك"
انظر: لجنة جنوب أفريقيا الأولمبية غير العنصرية

سانتا كروز، هـ .، ٣٦

ساورا، أنطونيو، ٢٨٣

ستيل، ديفيد، ١٨٦

سجل الفنانين والممثلين وغيرهم ممن قدموا استعراضات في جنوب أفريقيا القائمة على الفصل العنصري، ٢٨٢، ٤٤٠

سجل التفاهم (١٩٩٢)، ٤٢١

السجناء السياسيون، ٦٣، ٦٧، ٩٠، ٩٩، ١٣٤، ٢١٨-٢٣٣، ٢٤٥، ٢٦٦، ٣١١، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٩١، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٢٢

أحكام الإعدام، ٧٧، ٧٩
كأسرى حرب، ٢٢٤
إطلاق سراح، ٣٦٤، ٤٢٢
الإعدام، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٢١٩، ٢٢٠
بوفوثاتسوانا، ٣٦٤
تقديم المساعدة لـ ، ٣٠٣
معاملة، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ٢٢١

سجن جزيرة روبين، ٢٢٢

السكان الملونون
جنوب أفريقيا، ٣٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٥، ١٤٠

السلطة الانتقالية، ٣٧٥

السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب أفريقيا (١٩٨٢)، ٢٤٥

السنة الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (١٩٧١)، ٢٤٦

السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصري (١٩٧٨)، ٢٤٥

سوبوكوي، روبرت م.، ٤٤
احتجاز، ٦٠

سوريا، ٣٢

السويد، ١١٢، ٢١١، ٢٨٢، ٣٠٨، ٤٥٣

سويسرا، ٤٥٣

السياحة، ٢٨١

سيادة البيض
انظر: السيادة العنصرية

السيادة العنصرية، ٧٦، ٩٥، ١٠٤، ١١٧

سيراليون، ٦١

سيسكاي، ١٠٤، ٣٨٢، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٦٢، ٤٧٢

سيسيه، جان مارتن، ٢٧٢

ش

شابورت، بتروس، ٣٧٦

الشباب، ٢٥٠
العمل العام، ٢٥٩-٢٦٧

الشرطة
جنوب أفريقيا، ٦٢، ١٠٦، ١٨٨، ١٩١، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٩٠، ٣٩٤، ٤٠٥، ٤٦٤، ٤٦٩

شرطة جنوب أفريقيا "القوة الثالثة"، ٣٩٧

الشركاء التجاريون
جنوب أفريقيا، ١٤، ٤٩، ٥٧، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٣٢، ١٥٩

الشركات عبر الوطنية، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٨، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٤٠
ظروف العمل، ٢١٥
ناميبيا، ١٤٨
انظر أيضا: التخلص من الممتلكات

شل (شركة - للبترول)، ٢٠٢

شيلي، ١٣٢، ١٩٢، ٣٠٨

ص

صناعة الأسلحة
جنوب أفريقيا، ٦١، ١٩٢

صناعة الترفيه، ١٠٠، ٢٥٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤
انظر أيضا: الممثلون، الموسيقيون

صنداي بوست، ٢٢٨

الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة، ٣٠٥

الصندوق الاستئماني لنشر المعلومات عن الفصل العنصري، ٢٣٨، ٢٣٩

صندوق أفريقيا (حركة بلدان عدم الانحياز)، ٣٠٧

صندوق أفريقيا (الولايات المتحدة)، ٢٣٣

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبلدان والشعوب المستعمرة، ٣٠٥

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا، ٣٠٣، ٣٠٨ - ٣١٣

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
انظر: الأمم المتحدة، صندوق - الإنمائي للمرأة

صندوق الأمم المتحدة للسكان
انظر: الأمم المتحدة، صندوق - للسكان

صندوق الدفاع والمعونة الدولي للجنوب الأفريقي، ٦٣، ٣٠٣، ٣١٣

صندوق النقد الدولي، ١٥٢، ٤٩٨

صندوق منظمة الوحدة الأفريقية لمساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري، ٣٠٤

ط

الطلاب، ١٠٨، ١٠٩، ١١٣، ١٣٩، ٢١٥، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣١٧، ٣١٨، ٤٨٥
العمل العام، ٢٥٩-٢٦٧

الطلاب المناصرون لمجتمع ديمقراطي، ٢٦٧

ع

العائدون، ٣١١، ٣٦٧، ٣٦٨

عد الأصوات، ٤٥١

العراق، ٣٢، ٢٩٥

العفو، ٧٢، ٧٩، ٨١، ٩٠، ٢١٨، ٢٢٤، ٣٦٧

عقد العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (١٩٧٣-١٩٨٣)، ٢٤٦

عقد العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (الثاني: ١٩٨٣-١٩٩٣)، ٢٤٦

عقوبة الإعدام
وقف، ٣٤٥

العمال
انظر: عمال جنوب أفريقيا السود

العمالة، ٣٧، ١٥٥، ٢٥٥، ٣٩٠، ٣٩٧

العمالة التعاقدية، ٢٥٥

العمالة المهاجرة، ٣٧، ٢٥٥، ٣٩٠، ٣٩٧

العمل العام، ٢٥٠-٢٧٦
الأطفال، ٢٦٨-٢٧٦
الشباب، ٢٥٩-٢٦٧
الطلاب، ٢٥٩-٢٦٧
المرأة، ٢٦٨-٢٧٦
النقابات، ٢٥٤-٢٥٨

العملية الانتخابية، ٣٢٤، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٧٩

العنف، ١٥، ١٢٠، ١٨٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٧٢، ٣٨٣، ٣٩٢-٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٢، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٩

العنف السياسي، ٣٦١، ٣٨٩، ٤١٢، ٤٦٤، ٤٧٧

العلاقات الدبلوماسية
جنوب أفريقيا، ٤٧

غ

غاريخان، تشينمايا ر.، ٣٨٩

غازانكولو، ٤٧٢

غامباري، إبراهيم، ٣٧٩، ٤٢٩، ٤٥٩

غكوزو، أوبا، ٤٠٢، ٤٦٢

غلاسغو، اسكوتلندا
منح جائزة لمانديلا، ٢٢٩

غولدستون، ريتشارد ج.، ٣٧٢، ٤٢٠

غولدستون، لجنة، ٣٧٢، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٦٤

الغولف
انظر: الألعاب الرياضية

غيانا، ٢٩٥

ف

فالدهايم، كورت، ١٠١، ١٨٣

فانس، سايروس، ٤٠٤-٤١٠

فرالسين، توم، ٤٢٦

فرح، تقرير، ٣٥٥

فرح، عبد الرحيم، ٣٥٥

فرق الموت، ١١٣، ٣٤٩

فرنسا، ٤٢، ٦٦، ٧٨، ٩٤، ١٢٠، ١٣٢، ١٨١، ١٩٢، ٢٨٢

الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٤٤٠

فريق الخبراء المعني بجنوب أفريقيا، ٧٠ - ٨٩

فريق كايروس العامل (اوتريخت، هولندا)، ١٩٩، ٢٠٠

الفصل العنصري
والأطفال، ١٢٢، ١٢٤، ١٤٧، ٢٢٣، ٢٤٤، ٢٦٨ - ٢٧٦

والأمن الدولي، ٦١، ٧٨، ١٣٧، ١٨٢، ١٨٣
التفكيك، ٢٣٢، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٤٨٤
الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية، ٥، ١٣١
والرياضة، ٦٤، ٩٩، ١٠٠، ١١٤، ١٣٦، ١٤١، ٢٦١، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥ - ٣٠٢
والرياضيون، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٧٨
وصناعة الترفيه، ١٠٠، ٢٥٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤
القوانين القمعية، ١٠٦، ١٣٩، ٢٥٥، ٣٥٨، ٣٧٣، ٣٩١، ٤٢١
والكتاب، ٢١٩، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤
والمرأة، ٤٠، ١٤٧، ٢٠٣، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٦٨-٢٧٦
والموسيقيون، ٢٤٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤

الفلبين، ٣٢

فنانو العالم المناهضون للفصل العنصري، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٨٣، ٢٨٤

الفنانون، ٢١٩، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤

الفنانون والرياضيون المناهضون للفصل العنصري، ٢٨٣

فنلندا، ٤٥٣

فوت، هيو، ٧٠

فيليون، كونستان، ٤٦٠

فيندا، ١٠٤، ٣٧١، ٣٨٢، ٤٣٨، ٤٧٢

ق

قانون احتجاز منافع جمالية منفصلة
إلغاء، ٣٥٣

قانون أراضي السكان الوطنيين رقم ٢٧ (١٩١٣)، ٣٧٣

قانون الاستئمان الإنمائي والأراضي رقم ١٨ (١٩٣٦)، ٣٧٣

قانون امتلاك الأراضي الآسيوية وتمثيل الهنود (١٩٤٦)، ٢٧

قانون الأمن الداخلي رقم ٧٤ (١٩٨٢)، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٧٣

قانون الانتخابات، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠

قانون التخريب
انظر: قانون تعديل القانون العام

قانون تسجيل السكان رقم ٣٠ (١٩٥٠)، ٣٧٣

قانون تعديل القانون العام، ٥٢، ٦٧

قانون تعليم شعوب البانتو، ٣٨

قانون تنمية مجتمعات السود رقم ٤ (١٩٨٤)، ٣٧٣

قانون مناطق الجماعات رقم ٣٦ (١٩٦٦)، ٣٧٣

قانون مناهضة الفصل العنصري الشامل لعام ١٩٨٦ (الولايات المتحدة)، ٢١٧

القدرة النووية
جنوب أفريقيا، ١٤٩

القروض، ١٠٢، ١٣٦، ١٤١، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٦٣، ٣٢٨، ٤٩٨

القصاص بالموت
انظر: عقوبة الإعدام

قوات الأمن، ١٠٧، ٢٣٢، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤١٥، ٤١٩، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٦٩

قوات دفاع جنوب أفريقيا، ٣٩٦، ٤٦٢

القوات المسلحة
جنوب أفريقيا، ٥٠، ٦٢، ١٠٦، ١١٣، ١٩١، ٣٤٩، ٣٥٠

قوانين تصاريح المرور، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٦٠، ٢٤٥

قوانين الطوارئ
وقف ٣٤٥

قوانين هيئة الإذاعة المستقلة، ٤٥١

قوة المواطنين، ٤٤

ك

الكتّاب، ٢١٩، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤

الكتيبة ٣١ ، ٣٩٤، ٣٩٥

الكتيبة ٣٢، ٣٩٤، ٣٩٥

الكروغيراندات، ٢١٠، ٢١٣، ٢٣١

كريغلر، يوهان، ٤٤٥، ٤٧٩

الكريكيت
انظر: الألعاب الرياضية

الكفاح المسلح، ٥٠، ١١٣، ٤٤٣

كلية الاقتصاد بلندن، ٤٩٤

الكمنولث، ١٠٢، ١٨١، ٢١٧، ٢٩٢، ٣٢٧، ٣٧٩، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٣٩، ٤٥٣، ٤٦٦
طرد جنوب أفريقيا من، ٤٧

الكمنولث، الأمانة العامة، ٥٠٢

الكنائس، ١٣٩، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٥، ٣٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥

كوازولو، ٣٩٧، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٢

كوازولو، شرطة، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٦٤

كوازولو/ ناتال، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٨
انظر أيضا: ناتال

كوبوزا، بيرسي، ٢٢٨

كوزبي، بيل، ٢٣٣

كوفوت، ٣٩٤، ٣٩٥

كيب الشرقية، ٤٧٢

كيب الغربية، ٤٧٨

كيلي، مايكل، ٢٢٩

كينغ، أنجيلا، ٤١١، ٤٥٠

كينغ، كوريتا سكوت، ١٨٦

كينغ، مارتن لوثر، ٦٣

ل

لاجئو جنوب أفريقيا
انظر: اللاجئون

اللاجئون، ٢٦٨، ٢٧٤، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٤

اللاجئون من الطلاب
مساعدة، ٣١٧، ٣١٨
انظر أيضا: اللاجئون

لبنان، ٣٢

لجنة إطلاق سراح مانديلا (جنوب أفريقيا)، ٢٢٨

لجنة الاعتراف الدولي (جنوب أفريقيا)، ٢٨٧

اللجنة الاقتصادية لافريقيا
انظر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا

اللجنة الأمريكية لأفريقيا، ٦٣، ٢٦٣

اللجنة الانتخابية المستقلة، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٧١، ٤٧٢

لجنة "أوقفوا جولة السبعين (المملكة المتحدة)، ٢٩٢

لجنة إيقاظ الضمير لمناهضة الفصل العنصري (الولايات المتحدة)، ٢٦٣

لجنة جنوب أفريقيا الأولمبية غير العنصرية، ٢٨٨

لجنة حقوق الإنسان
انظر: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

لجنة حقوق الإنسان (جنوب أفريقيا)، ٣٤٩، ٣٩٥

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
انظر: الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

لجنة الخبراء [مجلس الأمن]، ٨٣، ٨٥ - ٨٩

اللجنة الدولية لرجال القانون، ٢٥٣

لجنة السلم الوطني، ٣٧١، ٤١٢، ٤٢٧

لجنة سنايمان، ٥٩

لجنة الصليب الأحمر الدولية، ١٤٥، ٢٢٢، ٣٦٤

اللجنة الطلابية لتنسيق مناهضة أعمال العنف، ٢٦٧

لجنة عمل منطقة نيويورك لمناهضة الفصل العنصري، ٢٥٨

لجنة فناني العالم لمناهضة الفصل العنصري
انظر: فنانو العالم المناهضون للفصل العنصري

لجنة المساعي الحميدة، ٢٩

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية
انظر: لجنة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية

لجنة نزع السلاح
انظر: لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح

اللجنة الهولندية للجنوب الأفريقي، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٣١

لجنة وسائط الإعلام المستقلة، ٤٣٥، ٤٥١

اللجنة الوطنية لحقوق الطفل (جنوب أفريقيا)، ٤٩٧

لوتولي، ألبرت ج.، ٤٧، ٦٣، ٦٦، ٢٦٠

لوتولي، نوكوخانيا، ٢٢٨

لوغييه، هنري، ٣٦

ليبريا، ٦١

ليبوا، ٤٧٢

ليستور، جوان، ١٨٦

م

المؤتمر الأفريقي لمشاركة الجميع (بيترماريتسبرغ، جنوب أفريقيا: ١٩٦١)، ٤٥

مؤتمر برلمانيي أوروبا الغربية بشأن فرض حظر نفطي ضد جنوب أفريقيا (١٩٨١: بروكسل)، ٢٠٠

المؤتمر التخطيطي المتعدد الأحزاب (١٩٩٣)، ٤٢٩، ٤٣٠

مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي، ١١٨، ٣٠٧

مؤتمر الجبهة الوطنية/المتحدة (١٩٩١: دوربان)، ٣٧٥

مؤتمر الخبراء الدولي لنصرة ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي، ١٧٤

مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة (الثاني: ١٩٦٠: أديس أبابا)، ٤٧

المؤتمر الدولي لفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا (باريس: ١٩٨١)، ٢٨٣

المؤتمر الدولي لفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا (لندن: ١٩٦٤)، ٦٣

المؤتمر الدولي لنقابات الملاحة البحرية بشأن تنفيذ الحظر النفطي المفروض من قبل الأمم المتحدة على جنوب أفريقيا (لندن: ١٩٨٥)، ٢٠٢

المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (١٩٩١: باريس)، ٤٩١

المؤتمر الدولي المعني بالمرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا (بروكسل: ١٩٨٢)، ٢٧٣

المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم (١٩٨٥: نيروبي)، ٢٧٤

المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والطفل في ظل الفصل العنصري (أروشا: ١٩٨٦)، ٢٧٤

المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة (كوبنهاغن: ١٩٨٠)، ٢٦٩

المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري (لاغوس: ١٩٧٧)، ٢٢٦

مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٤٠٢، ٤٢٩

مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية (الثاني)، ٣٨٩، ٣٩٠

مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية (الجلسة العامة الثانية: ١٩٩٢: جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا)
انظر: مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية (الثاني)

مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز (١٩٧٦: كولومبو)، ٣٠٠

مؤتمر قمة الدول الأفريقية المستقلة (١٩٦٣: أديس أبابا)، ٦١

مؤتمر قمة الدول العربية (١٩٧٣: الجزائر العاصمة)، ١٩٣

مؤتمر المانحين الدولي لتنمية الموارد البشرية في جنوب أفريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري (١٩٩٤)، ٥٠٢

مؤتمر متابعة تقديم المساعدة التعليمية الدولية للمحرومين من أبناء جنوب أفريقيا (١٩٩٢: نيويورك)، ٤٩٢

المؤتمر المعني بتأمين مستقبل ديمقراطي في جنوب أفريقيا (١٩٨٩)، ٣٣٧

مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا، ٣٤٨، ٤٠٥

مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا، ٢٥٨

المؤتمر الدولي المعني بالأطفال والقمع والقانون في جنوب أفريقيا الفصل العنصري (هراري: ١٩٨٧)، ٢٢٣

المؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري (الثاني: جنيف: ١٩٧٧)، ٢٥٦

المؤتمر النقابي الدولي لمناهضة الفصل العنصري (جنيف: ١٩٧٣)، ٢٥٥

المؤتمر النقابي الدولي المعني بالجزاءات والإجراءات الأخرى لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (جنيف: ١٩٨٣)، ٢٥٧

مؤتمر هنود جنوب أفريقيا، ٣٢

مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، ١٠٦، ١٢٧، ٣٠٥، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٢٣، ٤٤٣

الاشتراك في هيئات الأمم المتحدة، ١٧٥
اعتقال أعضاء، ٤٤، ٥٩
الجناح العسكري، ٥٠
حظر، ٤٤، ٥٠
رفع الحظر عن، ٣٢٢، ٣٤٥
انظر أيضا: حركات التحرير الوطني

المؤتمر الوطني الأفريقي، ٣٢، ٥٩، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٧، ٢٧٨، ٣٠٥، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣٢، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٨، ٥٠٠
انظر أيضا: حركات التحرير الوطني
اشتراك ــ في هيئات الأمم المتحدة، ١٧٥
اعتقال أعضاء، ٤٤، ٥٩، ٦٧
الجناح العسكري، ٥٠
حظر، ٤٤، ٥٠
رفع الحظر عن، ٣٢٢، ٣٤٥
وفود رجال أعمال جنوب أفريقيا، ٣٣٠

المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا
انظر أيضا: المؤتمر الوطني الأفريقي

المؤسسات التعليمية، ٢٤٠، ٢٥٠

مؤسسة "ترانس أفريكا" (الولايات المتحدة)، ٢٨٣

المؤسسة الثقافية لمناهضة الفصل العنصري، ٢٤٩

ماروف، أشكار، ١٦٦

ماريليبون، نادي - للكريكت، ٢٩٢

مانديلا، نيلسون، ١، ٥، ١٠، ١٧، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٦٧، ٧٢، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٣٢٤، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٥٩، ٤٦٧، ٤٨٠، ٥٠٣
إطلاق سراح، ٣٢٢، ٣٤٥
حملة إطلاق سراح، ١٢٣، ٢٢٧-٢٣٣
سجن، ٨١
محاكمة، ٧١

مانديلا، ويني، ٢٢٧

مانغوبي، لوكاس، ٤٠٢، ٤٦١، ٤٦٢

مانلي، مايكل، ٣٠٠

ماير، رولف، ٤١٦

مبادرة السلم الوطني، ٣٧٠

المبعوثون الخاصون، ٤٢٦، ٤٢٧

مبيكي، تابو، ٤٨٠

متطرفو الجناح اليميني، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٨٧، ٤٦٩

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
انظر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مجلس الأمن
انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن

مجلس أوروبا، ٢٩٧

المجلس التفاوضي المتعدد الأحزاب (جنوب أفريقيا)، ٣٢٤، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٥٩

مجلس التعويضات الوطني، ٤٢٢

المجلس التنفيذي الانتقالي، ٣٢٤، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٧، ٥٠٢

مجلس جنوب أفريقيا لتنس الطاولة، ٢٨٧

مجلس الرياضة لجنوب أفريقيا، ٢٨٨، ٢٩٨

مجلس الكنائس العالمي، ٢٥٣، ٣٠٣

المجلس المستقل للتحقيق في أعمال القمع الداخلي (جنوب أفريقيا)، ٣٤٩

مجموعة أبناء جنوب أفريقيا المهتمين، ٤٢٤

مجموعة الدول الأفريقية
انظر: الأمم المتحدة، مجموعة الدول الأفريقية

المحادثات
انظر: المفاوضات

المحاكمات السياسية، ٣٤٤، ٣٤٧

محاكمة ريفونيا، ٧١، ٧٧، ٧٩، ٢١٨

المحكمة الدستورية
جنوب أفريقيا، ٤٣٧

محمد، اسماعيل، ٣٧٦

المخيمات، ٣٩١، ٣٩٧

مدغشقر، ٦١

مدونات قواعد سلوك، ٣٧٠، ٣٧١

مذبحة سويتو، ١٠٩، ١١١، ٢١١، ٢٦٨، ٢٩٥، ٣١٧

مذبحة شاربفيل، ١٣، ٤١-٤٩، ٢٤٥، ٢٦٠

مذكرة التفاهم (١٩٩١)، ٣٦٦

مذكرة بريتوريا (١٩٩٠)، ٣٥٣، ٣٦٣

مذكرة غروته شور (١٩٩٠)، ٣٥٢، ٣٥٣

المرأة، ٤٠، ١٤٧، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٦٨-٢٧٦، ٤٩٦، ٤٩٧
تقديم المساعدة لـ، ٢٧٠، ٢٧٣
العمل العام، ٢٦٨-٢٧٦
فرقة العمل، ٢٧٢
اللاجئات، ٢٧٤، ٢٧٦

مراقبو الانتخابات، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٣
الصندوق الاستئماني، ٤٤٨
المراقبون من أبناء جنوب أفريقيا، ٤٧١

مراقبو السلم، ٣٢٠، ٣٢٤، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤٥٣

المراقبون الدوليون، ٤٤٩، ٤٧١
انظر أيضا: مراقبو الانتخابات؛ مراقبو السلم

مراكز الإدلاء بالأصوات
انظر: مراكز الاقتراع

مراكز الاقتراع، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٧٢

مركز شؤون الشركات عبر الوطنية
انظر: الأمم المتحدة، مركز شؤون الشركات عبر الوطنية

مركز مناهضة الفصل العنصري
انظر: الأمم المتحدة، مركز مناهضة الفصل العنصري

المساعدة الإنسانية، ٢٤، ٦٣، ٦٧، ٩١، ٩٢، ١٣٤، ٢٦٨، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٠، ٤٨٩

المساعدة الإنمائية، ٤٩٩
منسق، ٥٠٢

المساعدة التعليمية، ٩٢، ١٣٤، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤-٣١٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢

المساعدة القانونية، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٤٨٩

مساعدة للاجئين، ١١٢، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٨

المسيحيون ضد الفصل العنصري
انظر: فريق كايروس العامل (اوتريخت، هولندا)

المصارف الدولية، ١٠٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٦٣

المصالحة الوطنية، ٤٢٥

مصر، ٢٥، ٣٢

مصرف باركلين، ٢٦٢

مظاهرات سيبوكنغ (ترانسفال)، ٣٥١

المظاهرات، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٢، ٩٩، ٢٩٢، ٤٠٥، ٤٢٠

معاهدة انكوماتي لعدم الاعتداء (١٩٨٤) (موزامبيق)، ١١٩

معدات الحواسيب، ١٩٠، ١٩١، ٢١٣

معرض الفن المناهض للفصل العنصري، ٢٤٩، ٢٨٣

معهد البحوث الاقتصادية (جنوب أفريقيا)، ٤٩٨

المغرب، ٣٠٨

المفاوضات، ١٥، ١٠٢، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٠-٣٥٤، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٦٠، ٤٢١، ٤٢٣
تعليق، ٣٦١
المتعددة الأحزاب، ٤٢٩
مناخ، ٣٣٤-٣٧٨

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٩

المقاتلون في سبيل الحرية
انظر: حركات التحرير الوطني

المقاطعة الأكاديمية، ١٣٦، ٢٨١

المقاطعة الدبلوماسية، ٤٨، ٥٤، ٥٧

المقاومة السلبية، ٢٧، ٣٢

مكتب بحوث الشحن (أمستردام)، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٥٣

الملحنون الموسيقيون
انظر: صناعة الترفيه

ملكية الأراضي، ٢٧

الممثل الخاص لدى جنوب أفريقيا، ٣٢٣، ٤٠٣، ٤٠٤

الممثلون، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤

المملكة العربية السعودية، ٣٢

المملكة المتحدة، ٤٢، ٦٦، ٧٨، ٩٤، ١٢٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٩٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٢
حركات مناهضة الفصل العنصري، ٦٣

المنتجون
انظر: صناعة الترفيه

المنظمات الحكومية الدولية، ٩٦

المنظمات غير الحكومية، ٩٢، ٩٦، ١٠٠، ١٦٤، ١٩٩، ٢١٠، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٥٥، ٤٢٧، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٧١

منظمة آزانيا الشعبية، ٤٢٩، ٤٧٠

منظمة الأغذية والزراعة، ٣٩، ١٥٢، ١٥٤، ٢٤٤، ٤٨٢

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
انظر: منظمة الأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
انظر: الأمم المتحدة، منظمة - للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
انظر: الأمم المتحدة، منظمة - للطفولة (اليونيسيف)

منظمة الصحة العالمية، ١٥٤، ٢٤٤، ٤٨٢، ٤٩٦
تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني، ١٥٤

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني، ١٥٤

منظمة العمل الدولية، ٣٩، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٤٨٢، ٤٩٦
تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني، ١٥٤

منظمة العمل الدولية، مجلس إدارة، فريق العمال، ١٥٥، ٢٥٥، ٢٥٧

المنظمة الهندية لجنوب أفريقيا، ٢٧

منظمة الوحدة الأفريقية، ١٠٠، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٥، ١٥٨، ١٦٤، ١٧٤، ٢٥٣، ٢٥٧، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٩، ٣٧٩، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٩، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٦٦

منظمة الوحدة الأفريقية، صندوق مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري، ٣٠٤

منظمة الوحدة الأفريقية، اللجنة المخصصة لموضوع الجنوب الأفريقي (١٩٨٩: هراري)، ٣٣٣

منظمة الوحدة الأفريقية، اللجنة المخصصة لموضوع الجنوب الأفريقي، فريق الرصد
تقرير، ٣٥٧

منظمة الوحدة الأفريقية، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (الدورة الثامنة والعشرون: ١٩٩٢: داكار)، ٣٩٩

منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، ٢٥٧، ٢٥٨

المنفيون، ١١٢، ٣١١، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٤، ٤٨٩

مالانغو، فيليب، ٤٠٢

موزامبيق، ١٠٨، ١١٦، ١١٩، ١٢٠

الموسيقيون، ٢٤٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤
انظر أيضا: صناعة الترفيه

ميتران، فرانسوا، ١٢٠

ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)
انظر : الأمم المتحدة، ميثاق

ميثاق الحقوق، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٨١، ٣٨٨، ٤٣٢، ٤٣٦

ميردال، ألفا، ٧٠

مينتي، عبدول س.، ١٨٧

ن

ناميبيا، ١٠٧، ١١٦، ١٤٨، ١٥٠، ٢٤٥، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣٩٤
انظر أيضا: إقليم جنوب غرب أفريقيا

ناتال، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٣، ٤٥٨
انظر أيضا: كوازولو/ ناتال

ندوة (١٩٩١: لوس أنجلوس)، ٢٨٤

ندوة مناهضة الفصل العنصري (أثينا: ١٩٨٨)، ٢٨٤

النرويج، ٢١١

النزاع العنصري، ٣٣، ٣٤

نزو، ألفريد، ٤٨٢

النظام الانتخابي، ٣٨١

نغوبيني، إ. إ.، ٤٠٢

النقابات، ١١٤، ١٢٣، ١٨٥، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥١، ٣٠٦، ٤٩٦
تقديم المساعدة إلى، ١٥٥، ١٥٦، ٢٥٧
مؤتمرات، ١٥٥
العمل العام، ٢٥٤-٢٥٨
المتعددة الأعراق، ١١٤

نيجيريا، ١٩٥، ٢٨٢، ٣٠٨، ٤٠٠

نيوزيلندا، ٢٦١، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦

هـ

هاكيروب، بير، ٦٩

هامبرو، إدوارد، ١٧١

هاين، بيتر، ٢٩٢

هضلستون، تريفور، ٢٣٠، ٢٧٨

همرشولد، داغ، ٤٣

الهند، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٢٨٢، ٢٩٤

هولندا، ١٩٩، ٢٨٢، ٤٥٣

الهولندي، البرلمان، ٢٠٠

هولوميسا، بانتو، ٤٠٢

هيئة الإذاعة المستقلة، ٤٣٥

الهياكل الانتخابية، ٤٤٦

و

وادنغتون، ب. أ. ج.، ٤٠١

وثائق التفويض، وفود جنوب أفريقيا، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ٤٨٢

وزع القوات
بلدات السود، ١٢٣

وسائط الإعلام
انظر: وسائط الإعلام الجماهيري

وسائط الإعلام الجماهيري، ١٢٤، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٤٠، ٢٤٢، ٣٤٥، ٣٦٩، ٣٧٧، ٤٣٥، ٤٥١

الوساطة، ٣٢٤

الوكالات المتخصصة
الإعلام، ٩٢
انسحاب جنوب أفريقيا، ٣٩، ١٥٢

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ٤٨٢

الولايات المتحدة، ٦٦، ٧٨، ٩٤، ١٢٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٧٨، ١٨١، ١٩٢، ٢١٦، ٢٦٣، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٥
حركات مناهضة الفصل العنصري، ٦٣
الولايات المتحدة، كونغرس، ١٠٢

ولاية "أورانج" الحرة، ٤٦٩

ولد سيدي بابا، داي، ٧٠

ويلسون، هارولد، ١٨٠

ي

اليابان، ١٣٢

اليمن، ٣٢
يوم الأبطال (١٦ كانون الأول/ ديسمبر)، ٢٤٧

يوم حرية جنوب أفريقيا (٢٦ حزيران/ يونيه)، ٢٤٧

اليوم الدولي للتضامن مع سجناء جنوب أفريقيا السياسيين (١١ تشرين الأول/ أكتوبر)، ٢٤٥

اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب أفريقيا المناضل (١٦ حزيران/ يونيه)، ٢٤٥

اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وناميبيا (٩ آب/ أغسطس)، ٢٤٥

اليوم الدولي لفرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا (٢٠ أيار/ مايو)، ١٩٩

اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/ مارس)، ٢٤٥

اليونان، ٢٨٤

منشورات أخرى للأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة التالية من
العنوانين الواردين أدناه، أو من الموزعين المحليين:

خطة للسلام
الطبعة الثانية، ١٩٩٥
بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة
A.95.I.15، ١٥٥ صفحة، ٧,٥٠ دولارات

خطة للتنمية
بطرس بطرس غالي
A.95.I.16، ١٣٤ صفحة، ٧,٥٠ دولارات

بناء السلام والتنمية، ١٩٩٤
التقرير السنوي عن أعمال المنظمة
بطرس بطرس غالي
A.95.I.3، ٣١٥ صفحة، ٩,٩٥ دولارات

الأبعاد الجديدة لتنظيم التسلح ونزع السلاح في حقبة ما بعد الحرب الباردة
New Dimensions of Arms Regulations
and Disarmament in the Post-Cold War Era
By Boutros Boutros-Ghali
E.93.IX.8 92-1-142192-6 53pp. $9.95

معلومات أساسية عن الأمم المتحدة
Basic Facts About the United Nations
E.93.I.2 92-1-100499-3 290pp. $5.00

نزع السلاح - واقع جديد: نزع السلاح وبناء السلام والأمن الدولي
Disarmament -- New Realities:
Disarmament, Peace-Building and Global Security
E.93.IX.14 92-1-142199-3 397pp. $35.00

حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المجلد ١٨
A.94.IX.1، ٤١٩ صفحة، ٥٠ دولارا

الحولية الإحصائية، الطبعة ٣٩
Statistical Yearbook, 39th Edition
B.94.XVII.1 H 92-1-061159-4 1992/93 1,174pp.
$110.00

المرأة: التحديات حتى عام ٢٠٠٠
Women: Challenges to the Year 2000
E.91.I.21 92-1-100458-6 96pp. $12.95

الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤
World Economic and Social Survey 1994
E.94.II.C.I 92-1-109128-4 308pp. $55.00

تقرير عن الاستثمارات العالمية ١٩٩٤- الشركات عبر الوطنية والعمالة ومكان العمل
World Investment Report 1994 -- Transnational
Corporations, Employment and the Work Place
E.94.II.A.14 92-1-104435-9 446pp. $45.00

حولية الأمم المتحدة، المجلد ٤٦
Yearbook of the United Nations, Vol. 47
E.94.I.1 0-7923-3077-3 1993 1,428pp. $150.00

* * *

سلسلة الكتب الزرقاء الصادرة عن الأمم المتحدة

الأمم المتحدة وكمبوديا، ١٩٩١ - ١٩٩٥
The United Nations and Cambodia, 1991-1995
E.95.I.9 92-1-100548-5 352pp. $29.95
F.95.I.9 92-1-200169-6 361pp. $29.95

الأمم المتحدة ومعاهدة عدم الانتشار النووي
The United Nations and Nuclear Non-Proliferation
E.95.I.17 92-1-100557-4 199pp. $29.95
F.95.I.17 92-1-200171-8 203pp. $29.95

الأمم المتحدة والسلفادور، ١٩٩٠-١٩٩٥
The United Nations and El Salvador, 1990-1995
E.95.I.12 92-1-100552-3 611pp. $29.95
S.95.I.12 92-1-300157-6 630pp. $29.95

UNITED NATIONS PUBLICATIONS
2 UNITED NATIONS PLAZA, ROOM DC2-853
NEW YORK, NY 10017
UNITED STATES OF AMERICA
Tel.: (212) 963-8302; 1 (800) 253-9646
Fax: (212) 963-3489

UNITED NATIONS PUBLICATIONS
SALES OFFICE AND BOOKSHOP
CH-1211 GENEVA 10
SWITZERLAND
Tel.: 41 (22) 917-2613; 41 (22) 917-2614
Fax: 41 (22) 917-0027

طبع على ورق معاد تصنيعه.

الأمم المتحدة ، سلسلة الكتب الزرقاء ، المجلد الأول

الأمم المتحدة والفصل العنصري ، ١٩٤٨-١٩٩٤

يؤرخ هذا الكتاب ، الأمم المتحدة والفصل العنصري ، ١٩٤٨-١٩٩٤، الحملة الدولية ضد الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، كما يجمع للمرة الأولى نصوص ما يربو على مائتي وثيقة أساسية من وثائق الأمم المتحدة وغيرها من المواد التي تتصل بهذه الحملة والتي استمر النضال من أجلها عشرات السنين . ويكمل هذه الوثائق سرد تاريخي للأحداث ، ومقدمة بقلم الأمين العام بطرس بطرس غالى توضح دور الأمم المتحدة في توجيه اهتمام المجتمع الدولي نحو الوضع في جنوب أفريقيا ، والحصول على التأييد العالمي لإجراءات عزل النظام العنصري في جنوب أفريقيا . وتشمل الوثائق ما يلي :

- قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وتقارير الأمناء العموم للأمم المتحدة ؛
- صكوك قانونية دولية ، مثل الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، ونصوص تاريخية ، مثل ميثاق الحرية للمؤتمر الوطني الأفريقي ؛
- بيانات للرئيس نيلسون مانديلا ، وأوليفر تامبو ، و ألبرت ج . لوتولي ، وغيرهم من كبار الشخصيات ، بما في ذلك بيان الرئيس مانديلا عند محاكمته عام ١٩٦٤ في بريتوريا .

الأمم المتحدة - سلسلة الكتب الزرقاء

تهدف سلسلة الكتب الزرقاء التي تصدرها الأمم المتحدة إلى توفير أدوات بحث ومراجع أولية للأكاديميين وراسمي السياسات والصحفيين وغيرهم من المهتمين باكتساب فهم أعمق لعمل الأمم المتحدة . والمنشورات الأخرى من هذه المجموعة تشمل :

الأمم المتحدة وكمبوديا ، ١٩٩١-١٩٩٥
الأمم المتحدة ومعاهدة عدم الانتشار النووي
الأمم المتحدة والسلفادور ، ١٩٩٠-١٩٩٥
الأمم المتحدة وموزامبيق ، ١٩٩٢-١٩٩٥
الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ، ١٩٤٨-١٩٩٥

الناشر : إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة
DPI/1568